

الجدول الملحق 93.11

المجموع	معرفة القراءة والكتابة		
	نعم	لا	
0.9	0.7	1.0	حزين جدا
5.3	4.5	5.7	حزين
22.3	20.1	23.3	متوسط المزاج
65.2	66.4	64.8	سعيد
6.2	8.3	5.3	سعيد جدا
2831	845	1986	المجموع
Pearson $Ki^2(4) = 13.6330$			
الاحتمالية = 0.009			

الجدول الملحق 94.11

المجموع	الوضع الوظيفي		
	غير عامل (عاطل عن العمل)	رجل	
0.8	0.9	0.3	حزين جدا
4.1	4.4	2.4	حزين
21.3	21.9	17.2	متوسط المزاج
63.8	63.1	68.3	سعيد
10.0	9.8	11.7	سعيد جدا
6981	604	941	المجموع
Pearson $Ki^2(3) = 25.2635$			
الاحتمالية = 0.000			

الجدول الملحق 91.11

المجموع	الحالة الاجتماعية			
	متزوج	أرمل(ة)	لم يتزوج / مطلق	
المزاج	0.5	1.2	3.2	0.8
حزين جدا	2.4	7.0	13.7	4.1
حزين	18.7	26.4	32.7	21.3
متوسط المزاج	66.4	59.9	44.6	63.8
سعيد	12.0	5.5	5.8	10.0
سعيد جدا	4841	1862	278	6981
Pearson $Ki^2(8) = 307.5357$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 92.11

المجموع	حجم الأسرة			
	شخص واحد	شخصين	ثلاثة أشخاص وأكثر	
حزين جدا	1.9	0.6	0.8	1.0
حزين	9.2	3.0	3.7	4.9
متوسط المزاج	27.5	19.6	22.0	22.4
سعيد	56.1	63.9	63.1	61.5
سعيد جدا	5.4	12.9	10.4	10.2
المجموع	1133	1982	1006	4121
Pearson $Ki^2(8) = 139.9287$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 88.11

المجموع	الوضع الوظيفي		
	رجل	غير عامل (عاطل عن العمل)	
لم يشارك في أي نشاط	41.6	47.4	46.6
شارك في نشاط واحد	29.0	29.6	29.5
شارك في نشاطين	16.3	12.9	13.3
شارك في ثلاثة أنشطة وأكثر	13.2	10.2	10.6
المجموع	941	604	6981
Pearson $Ki^2(3) = 20.1300$			
الاحتمالية = 0.000			

السعادة

الجدول الملحق 89.11

المجموع	الجنس		
	رجل	امراة	
حزين جدا	0.6	0.9	0.8
حزين	3.3	4.8	4.1
متوسط المزاج	19.2	23.0	21.3
سعيد	64.9	62.9	63.8
سعيد جدا	12.0	8.4	10.0
المجموع	3123	3858	6981
Pearson $Ki^2(4) = 46.9345$			
الاحتمالية = 0.000			

الجدول الملحق 90.11

المجموع	الفئات العمرية					
	80 سنة فأكثر	75-79	70-74	65-69	60-64	
حزين جدا	0.8	1.0	0.4	0.5	1.1	0.8
حزين	4.1	5.8	4.0	3.9	3.7	4.0
متوسط المزاج	21.3	26.2	20.4	20.0	19.7	21.8
سعيد	63.8	61.3	66.2	66.4	64.7	61.7
سعيد جدا	10.0	5.7	9.1	9.2	10.8	11.7
المجموع	6981	791	848	1238	1764	234
Pearson $Ki^2(16) = 53.6324$						
الاحتمالية = 0.000						

الجدول الملحق 85.11

المجموع	الحالة الاجتماعية			
	متزوج	أرمل(ة)	لم يتزوج / مطلق	
46.6	43.7	55.6	37.1	لم يشارك في أي نشاط
29.5	29.5	30.1	24.1	شارك في نشاط واحد
13.3	15.0	8.6	16.2	شارك في نشاطين
10.6	11.7	5.7	22.7	شارك في ثلاثة أنشطة وأكثر
6981	4841	1862	278	المجموع
Pearson $Ki^2(6) = 179.0029$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 86.11

المجموع	حجم الأسرة			
	شخص واحد	شخصين	ثلاثة أشخاص وأكثر	
43.4	50.1	38.9	44.5	لم يشارك في أي نشاط
29.3	30.5	30.0	26.4	شارك في نشاط واحد
14.7	9.9	16.0	17.4	شارك في نشاطين
12.7	9.5	15.0	11.6	شارك في ثلاثة أنشطة وأكثر
4121	1133	1982	1006	المجموع
Pearson $Ki^2(6) = 68.7566$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 87.11

المجموع	معرفة القراءة والكتابة		
	لا	نعم	
65.9	70.9	54.2	لم يشارك في أي نشاط
28.5	26.1	34.3	شارك في نشاط واحد
4.2	2.7	7.9	شارك في نشاطين
1.3	0.4	3.6	شارك في ثلاثة أنشطة وأكثر
2831	1986	845	المجموع
Pearson $Ki^2(3) = 124.2370$			
الاحتمالية = 0.000			

الجدول الملحق 82.11

المجموع	الوضع الوظيفي		
	رجل	غير عامل (عاطل عن العمل)	
بصعوبة كبيرة	5.5	7.5	7.3
بصعوبة	26.2	32.4	31.6
تكفي	39.1	36.5	36.8
بسهولة	25.9	21.7	22.2
بسهولة كبيرة	3.3	1.9	2.1
المجموع	545	3576	4121

Pearson $Ki^2(4) = 17.1457$
الاحتمالية = 0.002

المشاركة الاجتماعية

الجدول الملحق 83.11

المجموع	الجنس		
	رجل	امرأة	
لم يشارك في أي نشاط	36.8	54.6	46.6
شارك في نشاط واحد	28.5	30.3	29.5
شارك في نشاطين	18.9	8.8	13.3
شارك في ثلاثة أنشطة وأكثر	15.8	6.3	10.6
المجموع	3123	3858	6981

Pearson $Ki^2(3) = 395.4660$
الاحتمالية = 0.000

الجدول الملحق 84.11

المجموع	الفئات العمرية					
	60-64	65-69	70-74	75-79	80 سنة فأكثر	
لم يشارك في أي نشاط	39.4	44.1	48.1	53.2	64.2	46.6
شارك في نشاط واحد	29.8	30.1	30.6	29.3	25.5	29.5
شارك في نشاطين	16.7	15.1	10.4	10.5	7.0	13.3
شارك في ثلاثة أنشطة وأكثر	14.1	10.7	10.8	7.1	3.3	10.6
المجموع	234	1764	1238	848	791	6981

Pearson $Ki^2(12) = 232.6877$
الاحتمالية = 0.000

الجدول الملحق 79.11

المجموع	الحالة الاجتماعية			
	متزوج	أرمل(ة)	لم يتزوج / مطلق	
7.3	6.3	8.1	13.2	بصعوبة كبيرة
31.6	30.5	33.6	32.9	بصعوبة
36.8	39.5	31.9	34.3	تكفي
22.2	21.4	24.5	18.7	بسهولة
2.1	2.3	1.9	0.9	بسهولة كبيرة
4121	2611	1291	219	المجموع
Pearson $Ki^2(8) = 39.5284$				
0.000 = الاحتمالية				

الجدول الملحق 80.11

المجموع	حجم الأسرة			
	شخص واحد	شخصين	ثلاثة أشخاص وأكثر	
7.3	9.3	5.6	8.4	بصعوبة كبيرة
31.6	30.6	29.7	36.4	بصعوبة
36.8	32.1	39.6	36.7	تكفي
22.2	26.2	22.6	17.1	بسهولة
2.1	1.8	2.6	1.5	بسهولة كبيرة
4121	1133	1982	1006	المجموع
Pearson $Ki^2(8) = 61.9001$				
0.000 = الاحتمالية				

الجدول الملحق 81.11

المجموع	معرفة القراءة والكتابة		
	لا	نعم	
9.7	10.7	7.6	بصعوبة كبيرة
37.9	40.0	33.5	بصعوبة
33.9	32.4	37.1	تكفي
17.8	16.4	20.8	بسهولة
0.7	0.5	1.1	بسهولة كبيرة
1456	984	472	المجموع
Pearson $Ki^2(4) = 13.6026$			
0.009 = الاحتمالية			

الجدول الملحق 76.11

المجموع	الوضع الوظيفي	
	غير عامل (عاطل عن العمل)	رجل
1 الربع	22.8	19.6
٢ الربع	27.4	18.9
٣ الربع	26.1	27.7
٤ الربع	23.7	33.8
المجموع	3576	545

Pearson $Ki^2(3) = 34.7148$
الاحتمالية = 0.000

حالة تلبية الميزانية لاحتياجات الاسرة

الجدول الملحق 77.11

المجموع	الجنس	
	رجل	امرأة
بصعوبة كبيرة	6.7	7.9
بصعوبة	29.8	33.7
تكفي	37.0	36.6
بسهولة	23.8	20.4
بسهولة كبيرة	2.7	1.4
المجموع	2230	1891

Pearson $Ki^2(4) = 21.3683$
الاحتمالية = 0.000

الجدول الملحق 78.11

المجموع	الفئات العمرية					
	80 سنة فأكثر	75-79	70-74	65-69	60-64	
7.3	8.5	7.1	6.0	7.5	7.4	بصعوبة كبيرة
31.6	34.2	29.5	29.7	29.9	33.9	بصعوبة
36.8	29.5	35.1	38.7	38.0	38.1	تكفي
22.2	25.1	26.8	23.0	22.6	18.6	بسهولة
2.1	2.8	1.4	2.5	2.0	2.1	بسهولة كبيرة
4121	471	518	764	1061	1307	المجموع

Pearson $K^2(16) = 35.1143$
الاحتمالية = 0.004

الجدول الملحق 73.11

المجموع	الحالة الاجتماعية			
	متزوج	أرمل(ة)	لم يتزوج / مطلق	
1 الربع	16.9	33.2	25.1	22.4
2 الربع	26.9	27.0	15.5	26.3
3 الربع	28.5	21.9	25.1	26.3
4 الربع	27.8	18.0	34.3	25.0
المجموع	2611	1291	219	4121
Pearson $Ki^2(6) = 168.8544$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 74.11

المجموع	حجم الأسرة			
	شخص واحد	شخصين	ثلاثة أشخاص وأكثر	
1 الربع	35.8	14.4	23.1	22.4
2 الربع	27.2	28.6	20.8	26.3
3 الربع	20.8	30.3	24.5	26.3
4 الربع	16.2	26.7	31.7	25.0
المجموع	1133	1982	1006	4121
Pearson $Ki^2(6) = 243.8442$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 75.11

المجموع	معرفة القراءة والكتابة		
	لا	نعم	
1 الربع	46.5	29.2	40.9
٢ الربع	31.4	36.4	33.0
٣ الربع	15.0	23.3	17.7
٤ الربع	7.0	11.0	8.3
المجموع	984	472	1456
Pearson $Ki^2(3) = 44.2455$			
الاحتمالية = 0.000			

الجدول الملحق 70.11

Pearson $Ki^2(3) = 42.3163$
0.000 = الاحتمالية

شرائح الدخل المتساوية (الرابع)

الجدول الملحق 71.11

Pearson $Ki^2(3) = 65.6739$
0.000 = الاحتمالية

الجدول الملحق 72.11

Pearson $Ki^2(12) = 242.1017$
0.000 = الاحتمالية

الجدول الملحق 67.11

المجموع	الحالة الاجتماعية			
	متزوج	أرمل(ة)	لم يتزوج / مطلق	
1 الربع	20.1	32.5	26.5	24.3
2 الربع	26.5	26.8	11.9	25.8
3 الربع	26.6	21.9	27.4	25.2
4 الربع	26.8	18.8	34.3	24.7
المجموع	2611	1291	219	4121
Pearson $Ki^2(6) = 111.8441$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 68.11

المجموع	حجم الأسرة			
	شخص واحد	شخصين	ثلاثة أشخاص وأكثر	
1 الربع	34.0	18.3	25.4	24.3
2 الربع	27.2	31.2	13.8	25.8
3 الربع	21.6	25.6	28.2	25.2
4 الربع	17.2	24.9	32.6	24.7
المجموع	1133	1982	1006	4121
Pearson $Ki^2(6) = 213.0470$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 69.11

المجموع	معرفة القراءة والكتابة		
	لا	نعم	
1 الربع	48.2	33.1	43.3
2 الربع	30.0	34.3	31.4
3 الربع	14.6	22.0	17.0
4 الربع	7.2	10.6	8.3
المجموع	984	472	1456
Pearson $Ki^2(3) = 33.4040$			
الاحتمالية = 0.000			

الجدول الملحق 64.11

المجموع	الوضع الوظيفي	
	غير عامل (عاطل عن العمل)	عامل
27.4	29.1	12.8
57.2	56.5	62.8
15.5	14.5	24.4
3799	3401	398

Pearson $Ki^2(2) = 59.3913$
الاحتمالية = 0.000

شرائح الدخل المتساوية (الرابع)

الجدول الملحق 65.11

الجنس		المجموع
رجل	امراة	
20.3	29.1	24.3 1 الربع
24.8	27.0	25.8 ٢ الربع
27.8	22.1	25.2 ٣ الربع
27.1	21.8	24.7 ٤ الربع
223	1891	4121 المجموع
Pearson $Ki^2(2) = 21.9999$		
الاحتمالية = 0.000		

الجدول الملحق 66.11

المجموع	الفئات العمرية				
	80 سنة فأكثر	75-79	70-74	65-69	60-64
1 الربع	24.3	41.0	30.7	26.7	20.6
2 الربع	25.8	27.2	29.2	26.2	27.3
3 الربع	25.2	17.0	22.0	24.9	26.4
4 الربع	24.7	14.9	18.2	22.3	25.6
المجموع	4121	471	518	764	1061

Pearson $Ki^2(12) = 178.5056$
الاحتمالية = 0.000

الجدول الملحق 61.11

الحالة الاجتماعية	متزوج	أرمل(ة)	لم يتزوج / مطلق	المجموع
مقيد جدا	27.3	38.8	32.5	31.3
مقيد لكن ليس كثيرا	55.6	51.0	54.3	54.0
غير مقيد	17.1	10.2	13.3	14.6
المجموع	2873	151	151	4534
Pearson $Ki^2(4) = 77.6563$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 62.11

حجم الأسرة	شخص واحد	شخصين	ثلاثة أشخاص وأكثر	المجموع
مقيد جدا	34.2	23.6	23.7	27.1
مقيد لكن ليس كثيرا	54.3	58.2	59.8	57.3
غير مقيد	11.5	18.2	16.5	15.6
المجموع	725	999	502	2226
Pearson $Ki^2(4) = 34.5272$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 63.11

معرفة القراءة والكتابة	لا	نعم	المجموع
مقيد جدا	38.5	30.3	36.3
مقيد لكن ليس كثيرا	53.1	58.5	54.6
غير مقيد	8.4	11.2	9.2
المجموع	1648	607	2255
Pearson $Ki^2(2) = 14.2041$			
الاحتمالية = 0.001			

الجدول الملحق 55.11

المجموع	الحالة الاجتماعية			
	متزوج	أرمل(ة)	لم يتزوج / مطلق	
سيء جدا	2.3	6.8	3.6	3.6
سيء	18.7	34.3	20.9	23.0
متوسط	36.9	39.3	38.1	37.6
جيد	39.7	19.0	35.5	33.9
جيد جدا	2.3	0.7	2.0	1.9
المجموع	5679	2232	307	8218
Pearson $Ki^2(8) = 489.8114$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 56.11

المجموع	حجم الأسرة			
	شخص واحد	شخصين	ثلاثة أشخاص وأكثر	
سيء جدا	4.7	1.1	1.2	2.1
سيء	32.2	18.9	17.9	22.3
متوسط	39.0	36.9	38.6	37.9
جيد	22.9	40.3	38.8	35.1
جيد جدا	1.2	2.8	3.6	2.6
المجموع	1133	1982	1006	4121
Pearson $Ki^2(8) = 198.3439$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 57.11

المجموع	معرفة القراءة والكتابة		
	لا	نعم	
سيء جدا	6.3	4.0	5.7
سيء	36.1	26.6	33.3
متوسط	38.7	41.8	39.6
جيد	18.4	26.8	20.9
جيد جدا	0.5	0.8	0.6
المجموع	2443	1010	3453
Pearson $Ki^2(4) = 53.3333$			
الاحتمالية = 0.000			

الجدول الملحق 52.11

Pearson $Ki^2(4) = 24.3808$

0.000 = الاحتمالية

2016

التقييم الصحي الذاتي

الجدول الملحق 53.11

Pearson $Ki^2(4) = 273.1249$

0.000 = الاحتمالية

54.11 الجدول الملحق

Pearson $Ki^2(16) = 964.4946$

0.000 = الاحتمالية

الجدول الملحق 49.11

المجموع	حجم الأسرة			
	ثلاثة أشخاص وأكثر	شخصين	شخص واحد	
1.1	1.0	0.5	3.3	حزين جدا
4.3	3.6	2.8	10.6	حزين
20.6	21.9	17.4	27.1	متوسط المزاج
59.7	60.1	61.9	52.1	سعيد
14.3	13.4	17.4	6.9	سعيد جدا
4032	1482	1911	639	المجموع
Pearson $Ki^2(8) = 174.3963$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 50.11

المجموع	معرفة القراءة والكتابة		
	نعم	لا	
1.1	0.9	1.7	حزين جدا
4.3	3.3	6.8	حزين
20.6	18.8	25.1	متوسط المزاج
59.7	60.2	58.5	سعيد
14.3	16.9	7.9	سعيد جدا
4032	2859	1173	المجموع
Pearson $Ki^2(4) = 91.7071$			
الاحتمالية = 0.000			

الجدول الملحق 51.11

المجموع	الوضع الوظيفي		
	غير عامل (عاطل عن العمل)	عامل	
1.1	1.2	0.6	حزين جدا
4.3	4.6	1.3	حزين
20.6	20.8	18.3	متوسط المزاج
59.7	59.7	59.6	سعيد
14.3	13.8	20.2	سعيد جدا
4032	3720	312	المجموع
Pearson $Ki^2(4) = 17.1753$			
الاحتمالية = 0.002			

السعادة

الجدول الملحق 46.11

المجموع	الجنس		
	امرأة	رجل	
1.1	1.5	0.7	حزين جدا
4.3	5.7	2.7	حزين
20.6	22.3	18.5	متوسط المزاج
59.7	58.7	60.9	سعيد
14.3	11.8	17.2	سعيد جدا
4032	2182	1850	المجموع
Pearson $Ki^2(4) = 56.1140$			
الاحتمالية = 0.000			

الجدول الملحق 47.11

المجموع	الفئات العمرية					
	80 سنة فأكثر	75-79	70-74	65-69	60-64	
1.1	1.9	0.7	1.5	1.1	0.8	حزين جدا
4.3	4.5	6.2	5.0	4.6	2.7	حزين
20.6	26.9	21.9	19.6	18.8	19.7	متوسط المزاج
59.7	55.4	56.5	58.6	61.2	62.2	سعيد
14.3	11.2	14.6	15.3	14.3	14.6	سعيد جدا
4032	464	547	802	975	1244	المجموع
Pearson $Ki^2(16) = 38.5026$						
الاحتمالية = 0.001						

الجدول الملحق 48.11

المجموع	الحالة الاجتماعية			
	متزوج	أرمل(ة)	لم يتزوج / مطلق	
1.1	0.6	2.3	3.4	حزين جدا
4.3	2.1	8.2	17.8	حزين
20.6	17.4	26.3	39.0	متوسط المزاج
59.7	62.7	55.2	33.1	سعيد
14.3	17.2	8.0	6.8	سعيد جدا
4032	2750	1164	118	المجموع
Pearson $Ki^2(8) = 276.0116$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 43.11

المجموع	معرفة القراءة والكتابة		
	نعم	لا	
9.7	4.9	21.8	لم يشارك في أي نشاط
25.9	16.1	50.5	شارك في نشاط واحد
19.2	17.3	23.9	شارك في نشاطين
25.5	34.0	3.8	شارك في ثلاثة أنشطة
19.9	27.7	0.0	شارك في أربعة أنشطة وأكثر
3935	2821	1114	المجموع
			Pearson $Ki^2(4) = 1.2e+03$
			الاحتمالية = 0.000

الجدول الملحق 44.11

المجموع	الوضع الوظيفي		
	غير عامل (عاطل عن العمل)	عامل	
9.7	10.2	3.0	لم يشارك في أي نشاط
25.9	26.7	15.5	شارك في نشاط واحد
19.2	19.3	18.2	شارك في نشاطين
25.5	24.9	32.0	شارك في ثلاثة أنشطة
19.9	18.9	31.4	شارك في أربعة أنشطة وأكثر
3935	3632	303	المجموع
			Pearson $Ki^2(4) = 56.4155$
			الاحتمالية = 0.000

الجدول الملحق 45.11

المجموع	مكان الإقامة		
	الريف	المدينة	
9.7	13.9	6.7	لم يشارك في أي نشاط
25.9	32.1	21.6	شارك في نشاط واحد
19.2	21.4	17.6	شارك في نشاطين
25.5	22.4	27.6	شارك في ثلاثة أنشطة
19.9	10.3	26.5	شارك في أربعة أنشطة وأكثر
3935	1606	2329	المجموع
			Pearson $Ki^2(4) = 233.3501$
			الاحتمالية = 0.000

الجدول الملحق 40.11

المجموع	الفئات العمرية					
	80 سنة فأكثر	75-79	70-74	65-69	60-64	
9.7	25.4	13.8	8.9	5.8	5.4	لم يشارك في أي نشاط
25.9	35.3	37.4	27.2	25.1	17.0	شارك في نشاط واحد
19.2	15.7	15.3	22.1	19.0	20.4	شارك في نشاطين
25.5	17.0	22.4	25.7	26.8	28.8	شارك في ثلاثة أنشطة
19.9	6.6	11.0	16.1	23.3	28.4	شارك في أربعة أنشطة وأكثر
3935	453	535	787	944	1216	المجموع
Pearson $Ki^2(16) = 392.3454$						
الاحتمالية = 0.000						

الجدول الملحق 41.11

المجموع	الحالة الاجتماعية			
	لم يتزوج / مطلق	أرمل(ة)	متزوج	
9.7	10.4	18.4	5.9	لم يشارك في أي نشاط
25.9	22.6	34.1	22.5	شارك في نشاط واحد
19.2	13.9	19.0	19.5	شارك في نشاطين
25.5	25.2	17.6	28.8	شارك في ثلاثة أنشطة
19.9	27.8	10.9	23.3	شارك في أربعة أنشطة وأكثر
3935	115	1141	2679	المجموع
Pearson $Ki^2(8) = 279.3097$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 42.11

المجموع	حجم الأسرة			
	ثلاثة أشخاص وأكثر	شخصين	شخص واحد	
9.7	10.5	5.9	18.8	لم يشارك في أي نشاط
25.9	26.8	23.5	30.6	شارك في نشاط واحد
19.2	20.0	19.0	17.7	شارك في نشاطين
25.5	24.6	28.4	18.8	شارك في ثلاثة أنشطة
19.9	18.0	23.2	14.0	شارك في أربعة أنشطة وأكثر
3935	1447	1861	627	المجموع
Pearson $Ki^2(8) = 134.9955$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 37.11

المجموع	الوضع الوظيفي		
	غير عامل (عاطل عن العمل)	عامل	
25.3	24.7	32.1	1 الربع
26.3	26.0	29.5	2 الربع
22.5	23.2	14.4	3 الربع
25.9	26.1	24.0	4 الربع
4983	4600	383	المجموع
Pearson $Ki^2(3) = 22.1025$			
الاحتمالية = 0.000			

الجدول الملحق 38.11

المجموع	مكان الإقامة		
	الريف	المدينة	
25.3	38.2	16.7	1 الربع
26.3	29.6	24.2	2 الربع
22.5	17.5	25.8	3 الربع
25.9	14.7	33.4	4 الربع
4983	1985	2998	المجموع
Pearson $Ki^2(3) = 430.7648$			
الاحتمالية = 0.000			

المشاركة الاجتماعية

الجدول الملحق 39.11

المجموع	الجنس		
	امرأة	رجل	
9.7	14.1	4.4	لم يشارك في أي نشاط
25.9	34.3	15.9	شارك في نشاط واحد
19.2	22.4	15.3	شارك في نشاطين
25.5	18.4	33.9	شارك في ثلاثة أنشطة
19.9	10.8	30.5	شارك في أربعة أنشطة وأكثر
3935	2131	1804	المجموع
Pearson $Ki^2(4) = 534.2151$			
الاحتمالية = 0.000			

الجدول الملحق 34.11

المجموع	حجم الأسرة			
	متزوج	أرمل(ة)	لم يتزوج / مطلق	
1 الربع	21.7	33.3	27.2	25.3
2 الربع	29.1	20.8	18.5	26.3
3 الربع	21.4	25.0	22.2	22.5
4 الربع	27.8	21.0	32.1	25.9
المجموع	3351	1470	162	4983
Pearson $Ki^2(6) = 111.9507$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 35.11

المجموع	حجم الأسرة			
	شخص واحد	شخصين	ثلاثة أشخاص وأكثر	
1 الربع	36.2	16.9	30.5	25.3
2 الربع	10.5	30.0	27.3	26.3
3 الربع	34.5	21.8	19.7	22.5
4 الربع	18.9	31.3	22.6	25.9
المجموع	641	2177	2165	4983
Pearson $Ki^2(6) = 283.2146$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 36.11

المجموع	معرفة القراءة والكتابة		
	لا	نعم	
1 الربع	40.9	18.4	25.3
2 الربع	26.6	26.2	26.3
3 الربع	19.1	24.0	22.5
4 الربع	13.4	31.5	25.9
المجموع	1525	3458	4983
Pearson $Ki^2(3) = 358.0678$			
الاحتمالية = 0.000			

الجدول الملحق 31.11

المجموع	مكان الإقامة	
	الريف	المدينة
1 الربع	15.9	41.4
2 الربع	22.5	26.3
3 الربع	28.3	20.6
4 الربع	33.4	11.7
المجموع	2998	1985
Pearson $Ki^2(3) = 560.8654$		
الاحتمالية = 0.000		

شرائح الدخل المتساوية (الربع)

الجدول الملحق 32.11

المجموع	الجنس	
	امرأة	رجل
1 الربع	22.3	27.8
2 الربع	26.9	25.8
3 الربع	22.0	22.9
4 الربع	28.8	23.5
المجموع	2283	2700
Pearson $Ki^2(3) = 29.3538$		
الاحتمالية = 0.000		

الجدول الملحق 33.11

المجموع	الفئات العمرية				
	80 سنة فأكثر	75-79	70-74	65-69	60-64
1 الربع	18.4	22.0	27.4	33.3	33.9
2 الربع	25.9	26.7	28.3	26.0	24.2
3 الربع	24.4	22.7	21.7	21.1	20.8
4 الربع	31.4	28.5	22.6	19.7	21.2
المجموع	1470	1148	960	697	708
Pearson $Ki^2(12) = 119.7690$					
الاحتمالية = 0.000					

الجدول الملحق 28.11

المجموع	حجم الأسرة			
	شخص واحد	شخصين	ثلاثة أشخاص وأكثر	
1 الربع	31.5	17.9	32.6	26.1
2 الربع	17.2	24.9	25.1	24.0
3 الربع	30.3	33.3	15.7	25.2
4 الربع	21.1	23.9	26.6	24.7
المجموع	641	2177	2165	4983
Pearson $Ki^2(6) = 260.5971$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 29.11

المجموع	معرفة القراءة والكتابة		
	لا	نعم	
1 الربع	43.2	18.5	26.1
2 الربع	26.6	22.9	24.0
3 الربع	19.0	28.0	25.2
4 الربع	11.3	30.6	24.7
المجموع	1525	3458	4983
Pearson $Ki^2(3) = 446.0546$			
الاحتمالية = 0.000			

الجدول الملحق 30.11

المجموع	الوضع الوظيفي		
	عامل	غير عامل (عاطل عن العمل)	
1 الربع	36.0	25.2	26.1
2 الربع	20.4	24.3	24.0
3 الربع	19.1	25.7	25.2
4 الربع	24.5	24.7	24.7
المجموع	383	4600	4983
Pearson $Ki^2(3) = 24.4160$			
الاحتمالية = 0.000			

2011

شرائح الدخل المتساوية (الربع)

الجدول الملحق 25.11

الجنس	المرأة	الرجل	المجموع
1 الربع	28.1	23.6	26.1
2 الربع	24.4	23.5	24.0
3 الربع	24.6	25.9	25.2
4 الربع	22.9	26.9	24.7
المجموع	2700	2283	4983

Pearson $Ki^2(3) = 19.2138$
الاحتمالية = 0.000

الجدول الملحق 26.11

الفئات العمرية	80 سنة فأكثر	75-79	70-74	65-69	60-64	المجموع
1 الربع	33.5	33.7	28.7	23.8	18.9	26.1
2 الربع	24.4	25.0	24.9	23.7	23.0	24.0
3 الربع	21.2	23.0	24.9	26.7	27.3	25.2
4 الربع	20.9	18.4	21.6	25.8	30.8	24.7
المجموع	708	697	960	1148	1470	4983

Pearson $Ki^2(12) = 117.1290$
الاحتمالية = 0.000

الجدول الملحق 27.11

الحالة الاجتماعية	متزوج	أرمل(ة)	لم يتزوج / مطلق	المجموع
1 الربع	22.5	33.5	32.1	26.1
2 الربع	26.0	20.7	12.4	24.0
3 الربع	26.7	22.6	17.9	25.2
4 الربع	24.7	23.3	37.7	24.7
المجموع	3351	147	162	4983

الجدول الملحق 22.11

المجموع	حجم الأسرة			
	ثلاثة أشخاص وأكثر	شخصين	شخص واحد	
36.7	39.4	31.5	44.8	لم يشارك في أي نشاط
24.4	24.1	25.4	21.8	شارك في نشاط واحد
16.0	16.7	16.2	13.0	شارك في نشاطين
12.1	10.3	13.9	12.1	شارك في ثلاثة أنشطة
10.8	9.5	13.0	8.2	شارك في أربعة أنشطة وأكثر
4215	1881	1812	522	المجموع
Pearson $Ki^2(8) = 56.2184$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 23.11

المجموع	معرفة القراءة والكتابة		
	نعم	لا	
36.7	18.8	65.2	لم يشارك في أي نشاط
24.4	20.8	30.1	شارك في نشاط واحد
16.0	24.0	3.4	شارك في نشاطين
12.1	19.3	0.6	شارك في ثلاثة أنشطة
10.8	17.2	0.7	شارك في أربعة أنشطة وأكثر
4215	2587	1628	المجموع
Pearson $Ki^2(4) = 1.4e+03$			
الاحتمالية = 0.000			

الجدول الملحق 24.11

المجموع	مكان الإقامة		
	الريف	المدينة	
36.7	41.6	30.2	لم يشارك في أي نشاط
24.4	25.8	22.6	شارك في نشاط واحد
16.0	13.8	18.9	شارك في نشاطين
12.1	10.0	14.7	شارك في ثلاثة أنشطة
10.8	8.7	13.7	شارك في أربعة أنشطة وأكثر
4215	2391	1824	المجموع
Pearson $Ki^2(4) = 99.3514$			
الاحتمالية = 0.000			

المشاركة الاجتماعية

الجدول الملحق 19.11

المجموع	الجنس		
	امرأة	رجل	
36.7	51.2	20.9	لم يشارك في أي نشاط
24.4	28.0	20.6	شارك في نشاط واحد
16.0	9.6	23.0	شارك في نشاطين
12.1	6.1	18.5	شارك في ثلاثة أنشطة
10.8	5.2	17.0	شارك في أربعة أنشطة وأكثر
4215	2193	2022	المجموع
Pearson $Ki^2(4) = 675.3192$			
الاحتمالية = 0.000			

الجدول الملحق 20.11

المجموع	الفئات العمرية					
	80 سنة فأكثر	75-79	70-74	65-69	60-64	
36.7	58.7	46.4	39.8	32.6	29.2	لم يشارك في أي نشاط
24.4	22.5	25.6	26.1	26.2	21.7	شارك في نشاط واحد
16.0	10.1	15.3	15.0	15.6	18.7	شارك في نشاطين
12.1	3.7	6.3	11.5	13.0	15.7	شارك في ثلاثة أنشطة
10.8	5.0	6.5	7.6	12.6	14.7	شارك في أربعة أنشطة وأكثر
4215	298	496	995	1077	1349	المجموع
Pearson $Ki^2(16) = 197.3505$						
الاحتمالية = 0.000						

الجدول الملحق 21.11

المجموع	الحالة الاجتماعية			
	لم يتزوج / مطلق	أرمل(ة)	متزوج	
36.7	29.5	51.5	31.9	لم يشارك في أي نشاط
24.4	23.2	24.3	24.5	شارك في نشاط واحد
16.0	14.7	11.5	17.6	شارك في نشاطين
12.1	15.8	7.7	13.4	شارك في ثلاثة أنشطة
10.8	16.8	5.1	12.6	شارك في أربعة أنشطة وأكثر
4215	95	1039	3081	المجموع
Pearson $Ki^2(8) = 166.6688$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 16.11

المجموع	حجم الأسرة			
	ثلاثة أشخاص وأكثر	شخصين	شخص واحد	
11.3	12.2	10.2	11.8	غير راضٍ أبدًا
33.0	37.2	30.0	29.6	غير راضٍ
33.6	31.1	36.6	32.7	يكفي
20.6	18.4	21.2	24.7	راضي
1.5	1.1	2.0	1.1	راضي جدًا
2807	1203	1155	449	المجموع

الجدول الملحق 17.11

المجموع	معرفة القراءة والكتابة		
	نعم	لا	
11.3	10.2	14.1	غير راضٍ أبدًا
33.0	32.3	34.8	غير راضٍ
33.6	35.1	30.1	يكفي
20.6	21.0	19.5	راضي
1.5	1.4	1.6	راضي جدًا
2807	1985	822	المجموع
			Pearson $Ki^2(4) = 14.2715$
			الاحتمالية = 0.006

الجدول الملحق 18.11

المجموع	مكان الإقامة		
	الريف	المدينة	
11.3	10.7	12.1	غير راضٍ أبدًا
33.0	32.7	33.5	غير راضٍ
33.6	35.0	32.0	يكفي
20.6	20.0	21.2	راضي
1.5	1.6	1.3	راضي جدًا
2807	1522	1285	المجموع
			Pearson $Ki^2(4) = 3.9107$
			الاحتمالية = 0.418

الرضا عن الدخل السنوي

الجدول الملحق 13.11

المجموع	الجنس		
	امرأة	رجل	
11.3	12.5	10.7	غير راض أبداً
33.0	32.6	33.2	غير راض
33.6	30.7	35.1	يكفي
20.6	23.1	19.2	راضي
1.5	1.0	1.7	راضي جداً
2807	960	1847	المجموع
Pearson $Ki^2(4) = 11.9342$			
الاحتمالية = 0.018			

الجدول الملحق 14.11

المجموع	الفئات العمرية					
	80 سنة فأكثر	75-79	70-74	65-69	60-64	
11.3	9.1	13.7	10.5	9.7	12.9	غير راض أبداً
33.0	33.2	26.3	32.4	36.3	33.6	غير راض
33.6	30.3	31.4	35.4	34.1	33.6	يكفي
20.6	23.1	26.6	20.9	18.2	19.2	راضي
1.5	4.3	2.0	0.9	1.7	0.8	راضي جداً
2807	208	350	679	709	861	المجموع
Pearson $Ki^2(16) = 41.8554$						
الاحتمالية = 0.000						

الجدول الملحق 15.11

المجموع	الحالة الاجتماعية			
	لم يتزوج / مطلق	أرمل(ة)	متزوج	
11.3	15.5	10.9	11.4	غير راض أبداً
33.0	29.6	35.0	32.3	غير راض
33.6	32.4	30.9	34.8	يكفي
20.6	22.5	22.1	19.9	راضي
1.5	0.0	1.1	1.7	راضي جداً
2807	71	797	1939	المجموع
Pearson $Ki^2(8) = 8.9528$				
الاحتمالية = 0.346				

الجدول الملحق 10.11

المجموع	حجم الأسرة			
	ثلاثة أشخاص وأكثر	شخصين	شخص واحد	
أقل من 400	2.0	15.8	24.9	53.3
401-600	15.5	24.1	37.8	31.6
601-800	19.0	19.1	18.1	7.5
801-1200	53.4	23.8	11.4	5.2
أكثر من 1200	10.1	17.2	7.7	2.5
المجموع	4209	1881	1812	522
Pearson $Ki^2(8) = 570.6600$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 11.11

المجموع	معرفة القراءة والكتابة		
	نعم	لا	
أقل من 400	24.4	16.5	37.0
401-600	30.9	32.0	29.1
601-800	17.2	19.8	13.1
801-1200	16.2	18.1	13.1
أكثر من 1200	11.3	13.6	7.6
المجموع	4215	2587	1628
Pearson $Ki^2(4) = 247.6043$			
الاحتمالية = 0.000			

الجدول الملحق 12.11

المجموع	مكان الإقامة		
	الريف	المدينة	
أقل من 400	24.4	31.2	15.4
401-600	30.9	30.6	31.3
601-800	17.2	14.8	20.4
801-1200	16.2	15.3	17.3
أكثر من 1200	11.3	8.0	15.6
المجموع	4215	2391	1824
Pearson $Ki^2(4) = 180.0129$			
الاحتمالية = 0.000			

متوسط الدخل الشهري للأسر المعيشية

الجدول الملحق 7.11

المجموع	الجنس		
	امرأة	رجل	
أقل من 400	28.4	20.0	24.4
401-600	29.8	32.1	30.9
601-800	15.8	18.8	17.2
801-1200	15.6	16.9	16.2
أكثر من 1200	10.4	12.2	11.3
المجموع	2193	2022	4215
Pearson $Ki^2(4) = 41.6529$			
الاحتمالية = 0.000			

الجدول الملحق 8.11

المجموع	الفئات العمرية					
	80 سنة فأكثر	75-79	70-74	65-69	60-64	
أقل من 400	36.6	29.8	28.8	22.0	18.3	24.4
401-600	26.9	27.2	34.0	35.3	27.4	30.9
601-800	16.1	15.3	15.6	16.0	20.4	17.2
801-1200	11.7	16.1	13.7	14.6	20.3	16.2
أكثر من 1200	8.7	11.5	7.9	12.2	13.6	11.3
المجموع	298	496	995	1077	1349	4215
Pearson $Ki^2(16) = 127.6183$						
الاحتمالية = 0.000						

الجدول الملحق 9.11

المجموع	الحالة الاجتماعية			
	متزوج	أرمل(ة)	لم يتزوج / مطلق	
أقل من 400	19.8	37.4	30.5	24.4
401-600	32.3	27.1	26.3	30.9
601-800	18.7	13.2	12.6	17.2
801-1200	17.2	13.4	12.6	16.2
أكثر من 1200	11.9	8.9	17.9	11.3
المجموع	3081	1039	95	4215
Pearson $Ki^2(8) = 141.1916$				
الاحتمالية = 0.000				

الجدول الملحق 4.11

المجموع	حجم الأسرة			الوضع (الحالة)
	ثلاثة أشخاص وأكثر	شخصين	شخص واحد	
2.0	1.7	2.0	3.1	سيء جدا
15.5	15.0	15.1	18.6	سيء
19.0	19.6	17.7	21.8	عادي
53.4	54.1	54.3	48.1	جيد
10.1	9.7	10.9	8.4	جيد جدا
4209	1877	1810	522	المجموع

Pearson $Ki^2(8) = 18.2035$
الاحتمالية = 0.020

الجدول الملحق 5.11

المجموع	معرفة القراءة والكتابة		الوضع (الحالة)
	نعم	لا	
2.0	1.4	2.8	سيء جدا
15.5	11.2	22.3	سيء
19.0	17.7	21.2	عادي
53.4	56.6	48.4	جيد
10.1	13.1	5.3	جيد جدا
4209	2583	1626	المجموع

Pearson $Ki^2(4) = 168.8138$
الاحتمالية = 0.000

الجدول الملحق 6.11

المجموع	مكان الإقامة		الوضع (الحالة)
	الريف	المدينة	
2.0	2.1	1.8	سيء جدا
15.5	17.1	13.4	سيء
19.0	19.8	18.0	عادي
53.4	53.3	53.6	جيد
10.1	7.7	13.2	جيد جدا
4209	2389	1820	المجموع

Pearson $Ki^2(4) = 147.6970$
الاحتمالية = 0.000

VII. الملحق

الجدول المتقاطعة لاختبار استقلالية Ki^2

2006

التقييم الصحي الذاتي

الجدول الملحق 1.11

المجموع	الجنس		
	امرأة	رجل	
سيء جدا	2.5	1.4	2.0
سيء	20.1	10.5	15.5
عادي	21.3	16.6	19.0
جيد	49.4	57.8	53.4
جيد جدا	6.7	13.8	10.1
المجموع	2189	2020	4209

Pearson $Ki^2(4) = 147.6970$
الاحتمالية = 0.000

الجدول الملحق 2.11

المجموع	الفئات العمرية					
	80 سنة فأكثر	75-79	70-74	65-69	60-64	الوضع (الحالة)
سيء جدا	4.4	3.0	1.9	1.3	1.6	2.0
سيء	20.2	17.0	16.8	14.0	14.2	15.5
عادي	21.6	20.9	20.4	19.4	16.5	19.0
جيد	44.1	52.2	51.7	55.6	55.5	53.4
جيد جدا	9.8	6.9	9.3	9.8	12.2	10.1
المجموع	297	494	995	1075	1348	4209

Pearson $Ki^2(16) = 50.5460$
الاحتمالية = 0.000

الجدول الملحق 3.11

المجموع	الحالة الاجتماعية			
	متزوج	أرمل(ة)	لم يتزوج / مطلق	الوضع (الحالة)
سيء جدا	1.8	2.6	2.1	2.0
سيء	14.2	19.6	12.8	15.5
عادي	18.0	21.6	23.4	19.0
جيد	55.1	48.5	53.2	53.4
جيد جدا	10.9	7.8	8.5	10.1
المجموع	3077	1038	94	4209

Pearson $Ki^2(8) = 37.7479$
الاحتمالية = 0.000

- Sivis-Çetinkaya, R. (2013). Turkish College Students' Subjective Wellbeing in Regard to Psychological Strengths and Demographic Variables: Implications for College Counselling. *International Journal for the Advancement of Counselling*, 35(4), 317-330
- Top, M., Eriş, H. ve Kabalcıoğlu, F. (2013). Quality of Life (QOL) and Attitudes Toward Aging in Older Adults in Sanliurfa, Turkey. *Research on Aging*, 35(5), 533-562
- Turgut, M. and Feyzioglu, S. (ed.). (2014) *Research on Family Structure in Türkiye Findings and Recommendations*. T.R. Ministry of Family and Social Policies. İstanbul: Çizge Tanıtım
- TÜİK (2018). Nüfus ve Demografi İstatistikleri <<http://www.tuik.gov.tr/UstMenu.do?metod=temelist>> (4 Eylül 2018)
- United Nations (2002). Political declaration and Madrid International Plan of Action on Ageing, Second World Assembly on Ageing, Madrid, Spain, <<http://www.un.org/esa/socdev/documents/ageing/MIPAA/political-declaration-en.pdf>> ((2018, July 19
- Ünver Koçak, F., ve Özkan, F. (2010). Yaşlılarda Fiziksel Aktivite Düzeyi ve Yaşam Kalitesi [Physical Activity Levels and the Quality of Life in the Elderly]. *Türkiye Klinikleri Journal of Sports Sciences*, 2(1), 46-54
- Zaidi (2017). 'Constructing Age UK's Index of Wellbeing in Later Life ("WILL")', Seminar at the Oxford Institute of Population Ageing, 1st June 2017, University of Oxford, the UK. Available at: <<<https://www.ageing.ox.ac.uk/events/view/329>
- Zaidi, A., Gasior, K., Marin, B., Rodrigues, R., Schmidt, A. ve Zolyomi, E. (2016). Measuring active ageing in Europe. *Journal of European Social Policy* 19(1), 19-33
- Zaidi, A. (2008). *Well-being of older people in ageing societies*. Farnham: Ashgate
- Bilgili, N. ve Arpacı, F. (2014). Quality of life of older adults in Turkey. *Archives of Gerontology and Geriatrics*, 59, 415-421
- Dönmez, L., Gökkoca, Z. ve Dedeoğlu, N. (2004). Disability and its effects on quality of life among older people living in Antalya city centre, Turkey. *Archives of Gerontology and Geriatrics*, 40, 213-223
- Ercan Şahin, N. ve Emiroğlu, O. N. (2014). Huzurevinde Yaşayan Yaşlıların Yaşam Kalitesi ve Yaşam Kalitesini Etkileyen Faktörler [Quality of Life and Related Factors of Older People in Nursing Home]. *Hacettepe Üniversitesi Hemşirelik Fakültesi Dergisi*, 2014, 57-66
- Eser, S., Saatli, G., Eser, E., Baydur, H. ve Fidaner, C. (2010). The reliability and validity of the Turkish version of the World Health Organization Quality of Life Instrument- Older Adults Module (WHOQOL-Old). *Turkish Journal of Psychiatry*, 21(1), 37-48
- Güngör Tavşanlı, N., Özçelik, H. ve Karadakovan, A. (2013). Ağrısı olan yaşlı bireylerin yaşam kalitesinin incelenmesi [Examine of quality of life of elderly individuals suffering pain]. *Ağrı*, 25 (3), 93-110
- Koca-Atabey, M., Karancı, A. N., Dirik, G. ve Aydemir, D. (2011) Psychological wellbeing of Turkish university students with physical impairments: An evaluation within the stress-vulnerability paradigm. *International Journal of Psychology*, 46 (2), 106-118
- Özmete, E. (2008). Yaşlılıkta Yaşamın Anlamının Refah Göstergeleri İle Yordanması [Predicting The Meaning of Life in Older Age Through Well-Being Indicators]. *Aile ve Toplum*, 10 (4), 7-20
- Öztürk, A., Tarsuslu Şimşek, A., Tütün Yümin, E., Sertel, M. ve Yümin. M. (2011). The relationship between physical, functional capacity and quality of life (QoL) among elderly people with a chronic disease. *Archives of Gerontology and Geriatrics*, 53, 278-283
- Parry, J., Um, J. and Zaidi, A. (2018) Monitoring active ageing in the Asia-Pacific region: Recommendations for future implementation of the MIPAA, *International Journal on Ageing in Developing Countries*, Vol 2, No. 2, 82-98

VII. المصادر (المختارة)

Antczak, R., Zaidi, A. (2018). Well-being of older persons in Central and Eastern European countries, *Research on Ageing and Social Policy* 6 (1): 26-52

Akyol, Y., Durmuş, D., Doğan, C., Bek Y. and Cantürk, F. (2010). Quality of Life and Level of Depressive Symptoms in the Geriatric Population. *Turkish Journal of Rheumatology*, 25, 165-173

Altay, B., Çavuşoğlu, F. ve Çal, A. (2016). Yaşlıların sağlık algısı, yaşam kalitesi ve sağlıkla ilgili yaşam kalitesini etkileyen faktörler [The factors affecting the perception of elderly patients towards health, quality of life and health-related quality of life]. *Preventive Medicine Bulletin*, 15 (3), 181-189

Altuğ, F. Yağcı, N., Kitiş, A., Büker, N. ve Cavlak, U. (2009). Evde yaşayan yaşlılarda yaşam kalitesini etkileyen faktörlerin incelenmesi [Examining the factors that affects the quality of life of elderly who are living at home]. *Yaşlı Sorunları Araştırma Dergisi*, 1, 48-60

Arpacı, F., Tokyürek, Ş. ve Bilgili, N. (2015). Huzurevinde Yaşayan Bireylerde Yaşam Kalitesi [Quality of Life]. *Yaşlı Sorunları Araştırma Dergisi*, 1, 1-11

Arslantaş D., Ünsal, A., Metintaş, S., Koç, F. ve Arslantaş, A. (2009). Life quality and daily life activities of elderly people in rural areas, Eskisehir (Turkey). *Archives of Gerontology and Geriatrics*, 48, 127-131

Arslantaş, H., Adana, F., Abacıgil Ergin, F., Kayar, D. ve Acar, G. (2015). Loneliness in Elderly People, Associated Factors and Its Correlation with Quality of Life: A Field Study from Western Turkey. *Iran Journal of Public Health*, 44 (1), 43-50

Bennett R., Sumner, R., and Zaidi, A. (2016). *The Madrid International Plan of Action on Ageing: Where are Eastern European and Central Asian countries after Fifteen Years?* Report produced for UNFPA's Regional Office for Eastern Europe and Central Asia, Istanbul

Bennett, R. and Zaidi, A. (2018) 'Three challenges in realising the MIPAA in developing regions', *International Journal on Ageing in Developing Countries*, Vol 2, No. 2, 76-81

لبيانات TÜİK 2018 فإن نسبة المسنين في الريف هي 15.7% والمسنين في المدينة هو 8% ينبغي إجراء مزيد من الدراسات حول رفاهية المسنين الذين يعيشون في الريف. حيث أنه في الواقع الدراسات الحالية حول هذا الموضوع محدودة (Arslantaş, 2009). (Ünsal, Metintaş, Koç ve Arslantaş, 2009).

VI. النتائج

لا تقدم النتائج الاختلافات بين مختلف فئات المسنين في سياق مستوى الرفاهية فقط لكنها تشير أيضاً إلى إجراءات السياسة. يلاحظ أن معرفة القراءة والكتابة في العيد من الأبعاد تزيد من جودة الحياة في مرحلة الشيخوخة. وبناءً على ذلك سيكون أهم اقتراح للسياسات هو الاستثمار في التعليم مدى الحياة (معرفة القراءة والكتابة). من الواضح تماماً أن التعليم يمكن أن يحسن الوضع في سوق العمل وفي نهاية المطاف الوضع المادي أيضاً وفي الوقت نفسه يعزز الصحة والمشاركة الاجتماعية في مرحلة الشيخوخة من خلال زيادة العلاقات الاجتماعية.

اقتراح السياسة الأخرى هو تعزيز المشاركة الاجتماعية للمرأة وتنفيذ السياسات الصحية المباشرة لدعم المسنات. ويجب إيلاء اهتمام خاص للجيل الأكبر سناً. ترتبط الصحة بشكل واضح بالعمر وغالباً ما تكون عملية طبيعية لكن يمكن أن يساعد تطوير المشاركة الاجتماعية لدى كبار السن الذين تبلغ أعمارهم 80 فأكثر في التغلب على الانخفاض في المسار الطبيعي للصحة. وتشير نتائج البحث إلى الحاجة إلى تطوير سياسات تهدف إلى المشاركة الاجتماعية من أجل تمكين المسنين الذين يعيشون بمفردهم من التعامل مع الوحدة. يجب أن يراقب عن كثب كيفية تأثير الريف على كبار السن من خلال المزيد من الدراسات

تقدم هذه الدراسة لمحة عامة عن مستويات رفاهية المسنين وتقيم أوضاع الفئات الخاصة من السكان المسنين. تحوي دراسة الاستبيان على الاختلافات المنهجية من سنة إلى أخرى، المتغيرات المحددة لتكوين ملامح كبار السن ويعتبر تباين هذه المتغيرات على مر السنين أحد قيود الدراسة

إلا أنها تتفق مع نتائج الأبحاث السابقة. على عكس الأبعاد المذكورة سابقاً فإن النساء مستفيدون أكثر من حيث الدخل مقارنة بالرجال باستثناء بحث 2011. لذا يجب إجراء المزيد من الدراسات في هذا الموضوع بسبب الاختلاف في عام 2011. ليس للجنس أي تأثير على السعادة. تشير هذه النتائج إلى أهمية وجود منهج يراعي الفوارق بين الجنسين في كل قضية تتعلق بجودة الحياة والرفاهية في تركيا.

المُقدِّرات المهمة الأخرى التي تعمل في بعض الأبعاد المختارة هي الحالة الاجتماعية وحجم الأسرة. المسنونون الذين ليس لديهم أزواج (توفى أزواجهم أو مطلقيين) أقل سعادة مقارنة بالمتزوجين. كما أظهرت الدراسات السابقة أن الحالة الاجتماعية مرتبطة برفاهية المسنين وأن المسنين العازبين/ المتوفى أزواجهم/ المطلقيين يحصلون على درجات أقل في مقاييس مستوى الرفاهية وفي المقاييس الثانوية (Arpacı, Tokyürek ve Bilgili, 2015; Top, Eriş ve Kabalcıoğlu, 2013). الأشخاص الذين يعيشون في أسر مزدحمة (مكونة من ثلاثة أشخاص وأكثر) هم أقل نشاطاً اجتماعياً مقارنة بالذين يعيشون لوحدهم والذي قد يكون نتيجة العلاقات الاجتماعية المكثفة داخل الأسرة. ومن ناحية أخرى فإن كبار السن الذين يعيشون مع أفراد الأسرة الآخرين لديهم فرصة أكبر لإدراجهم في شرائح الدخل المرتفع. هذه النتائج مهمة للغاية لأن أياً من الدراسات السابقة لم تستخدم حجم الأسرة كمتغير لشرح رفاهية كبار السن. تشير هذه النتائج أيضاً إلى السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى القضاء على العزلة الاجتماعية للمسنين.

يؤثر مكان الإقامة والوضع الوظيفي أيضاً على الرفاهية ولكن يقتصر تأثير هذين المقدَّرين على نقطة زمنية محددة وبعده معين. لذلك لا يمكن اعتبارهما محدداً هاماً في تفضيلات السياسة. على الرغم من أن مكان الإقامة حتى سن 18/15 عاملاً اجتماعياً وديموغرافياً مهم في تركيا، فإنه مع الزيادة في التمدن يمكن تجاهل الفرق بين الريف والمدينة. وفقاً لأحدث إحصاءات TÜİK فإن نسبة الذين يعيشون في المدينة من مجموع السكان هي 92.5% في حين أن نسبة الذين يعيشون في الريف هي 7.5%.

(TÜİK, 2018). ومع ذلك بالنظر إلى أن عدد الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر ويعيشون في الريف أعلى نسبياً مقارنة بالذين يعيشون في المدينة (وفقاً

الذاتي للوضع المالي) وقد لوحظ أنه لم يتغير على مدى 10 سنوات. هذه النتائج لها قيمة فريدة لأن معظم الدراسات السابقة أهملت متغير معرفة القراءة والكتابة كمتغير يوضح الرفاهية في مرحلة الشيخوخة. وجدت دراسة جزئية واحدة فقط (Top, Eriş ve Kabalcıoğlu, 2013) متوافقة مع نتائج هذا البحث علاقة إيجابية بين جودة الحياة ومعرفة القراءة والكتابة في مرحلة الشيخوخة. على نحو مماثل وجد في بحث آخر أن انخفاض مستوى التعليم يقلل من جودة الحياة في مرحلة الشيخوخة (Akyol, vd. 2010). بالنظر إلى السكان الذين دخلوا مرحلة الشيخوخة وهم أكثر تعليماً مقارنة بالجيل المسن السابق عندها يمكن القول إن هذه النتائج إيجابية للمجتمع التركي. وفي نفس الوقت تسلط هذه النتيجة الضوء على أهمية تعزيز التعليم مدى الحياة في إطار السياسات الاجتماعية.

يعتبر العمر والجنس مقدَّران (تنبؤان) هامان على الرغم أنهما لا يعملان في جميع الأبعاد. تماشياً مع الدراسات الأخرى في الأدب (Bilgili ve Arpacı, 2013; Top, Eriş ve Kabalcıoğlu, 2014) نجد أن لدى الأفراد الأكبر سناً أسوأ وضع صحي وأقل مستوى للعلاقة الاجتماعية مقارنة مع الفئة العمرية 60-69. على الرغم من أنها لا تعطي نتائج ثابتة ضمن السلسلة الزمنية (يبدون أقل سعادة في عام 2016 ولكن النتائج ليست كذلك في عام 2011 وبالتالي يتطلب مزيداً من الدراسات حول هذا الموضوع) فإن لدى هذه الفئة أيضاً فرصة أقل للثراء والسعادة. وبالنظر إلى حقيقة أن نسبة الأفراد الأكبر سناً قد ارتفعت ضمن مجموع السكان فمن المستحسن تطوير السياسات الاجتماعية والصحية لهذا القطاع.

يُعتبر الجنس بعداً هاماً آخر في عدد السكان المسنين بعد أن تجاوزت نسبة النساء المسنات ضمن إجمالي عدد السكان نسبة المسنين من الرجال (وفقاً لبيانات TÜİK لعام 2018 9.6% مقابل 7.5%). وفقاً للنتائج هذا البحث أعرب النساء فيما يتعلق بالصحة عن انخفاض وتيرة الوضع الصحي الجيد عند الانخراط في علاقات اجتماعية أقل مقارنة بالرجال ولم يتغير هذا الوضع الذي تم تحليله على مدى 10 سنوات. على الرغم من أن هذه النتائج هي أبحاث جزئية (Arpacı, Tokyürek ve Bilgili, 2015; Bilgili ve Arpacı, 2014; Özmete, 2008; Top, Eriş ve Kabalcıoğlu, 2013)

الجدول 13.11. احتمال السعادة (سعيد جداً + سعيد)، 2011

عدد Obs 4032					
211.37 (LR Ki ² (10					
0.00 Ki ² < الاحتمال					
0.0457 Pseudo R2					
Log = -2206.6373 احتمالية					
نسبة الاحتمالات Std. الانحراف z P>z [95% حد الأمان]					
الجنس (المرجع: الرجل)					
المرأة 0.982 0.086 -0.21 0.832 0.826 1.166					
الفئات العمرية (المرجع: العمر 60-69)					
70-79 الأعمار 0.961 0.082 -0.47 0.635 0.813 1.134					
80 سنة فأكثر 0.864 0.105 -1.21 0.227 0.681 1.096					
الحالة الاجتماعية (المرجع: متزوج)					
أرمل(ة) 0.570 0.064 -5.03 0.000 0.458 0.710					
لم يتزوج أبدا / مطلق 0.192 0.039 -8.06 0.000 0.128 0.287					
حجم الأسرة (المرجع: أسرة مكونة من شخص واحد)					
شخصين 1.361 0.179 2.35 0.019 1.052 1.761					
3 أشخاص وأكثر 1.164 0.140 1.26 0.207 0.919 1.473					
معرفة القراءة والكتابة (المرجع: يعرف القراءة والكتابة)					
لا يعرف القراءة والكتابة (أمي) 0.692 0.060 -4.22 0.000 0.584 0.821					
الوضع الوظيفي (المرجع: عامل)					
متقاعد / غير عامل 0.950 0.146 -0.33 0.738 0.702 1.284					
مكان الإقامة (المرجع: المدينة)					
الريف 1.126 0.087 1.54 0.124 0.968 1.311					
ثابت 3.497 0.679 6.45 0.000 2.390 5.116					

V. المناقشة

يتم في هذا البحث تحليل رفاهية المسنين في تركيا بين عامي 2006 و2016 باستخدام بيانات المراحل الثلاثة لـ TAYA. بسبب تعدد أبعاد القضية تم استخدام أربعة أبعاد لتمييز وتقييم مستوى رفاهية المسنين. وهي الصحة، الدخل، المشاركة الاجتماعية والتصور الذاتي للرفاهية. لا تسمح التغييرات في الطريقة بإجراء مقارنات مباشرة بمرور الزمن – على سبيل المثال التغييرات في التعبير عن الأسئلة (التصور الذاتي للصحة) أو مثل تسجيل الأجوبة بشكل مفتوح في بحث ما وبشكل فئوي (الدخل) في بحث آخر –

ومع ذلك يتم التمكن من دراسة فئات المسنين المستفيدة (الذين يتمتعون باحتمال رفاهية عالي) والمحرومة (الذين لديهم احتمال رفاهية منخفض).

المقدر الأكثر استقراراً للرفاهية (وفقاً للأعوام والأبعاد) هو معرفة القراءة والكتابة. الملمين بالقراءة والكتابة هم أصحاب الفئة التي تتمتع بأعلى فرصة لتكون بصحة جيدة، ثرية، اجتماعية وسعيدة

تم تقييم التأثير الفعّال والإيجابي لمعرفة القراءة والكتابة في جميع المؤشرات (بما في ذلك التقييم

وقد لوحظت نتائج مماثلة في TAYA عام 2011 بخصوص معرفة القراءة والكتابة والحالة الاجتماعية لكن العمر لم يظهر كمؤشر (مُقدّر) هام. العيش في أسر مكونة من شخصين مؤشر إيجابي على السعادة (أعلى بنسبة 36% مقارنة بالذين يعيشون بمفردهم) (الجدول 13). المؤشران الأكثر استقراراً اللذان يؤثران على السعادة بشكل سلبي بين عامي 2011 و2016 هما عدم الزواج والأميّة. على الرغم من النتائج السابقة لا تختلف النساء والرجال من حيث مستوى السعادة.

لم يتم تأكيد جميع نتائج التحليل الوصفي بواسطة نماذج الانحدار اللوجستي. تم تقييم احتمال السعادة في هذا البحث وفقاً للخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمسنين. المؤشرات (التنبؤات) الهامة لعام 2016 هي العمر، الحالة الاجتماعية ومعرفة القراءة والكتابة. من ناحية أخرى لم يُسفر الجنس، حجم الأسرة والحالة الوظيفية عن نتائج ذات دلالة إحصائية على الرغم من الإحصائيات الوصفية السابقة. في النهاية إن احتمال سعادة الأشخاص الأكبر سناً أقل بنسبة 43% من الفئة العمرية 60-69 (الجدول 12). احتمال سعادة الذين لم يسبق لهم الزواج / المطلقين أقل بنسبة 75% مقارنة بالمتزوجين (الجدول 12). احتمال سعادة الأميين أقل بنسبة 23% مقارنة بالملمين بالقراءة والكتابة (الجدول 12).

الجدول 12.11. احتمال السعادة (سعيد جداً + سعيد)، 2016

عدد Obs1456					
61.64 (LR Ki²(9					
0.00 Ki² < الاحتمال					
0.0336 Pseudo R2Log = -885.69242					
نسبة الاحتمالات Std. الانحراف z P>z [95% حد الأمان]					
الجنس (المرجع: الرجل)					
المرأة					
1.104 0.589 0.180 -1.34 0.129 0.806					
الفئات العمرية (المرجع: العمر 60-69)					
70-79 الأعمار					
1.131 0.662 0.290 -1.06 0.118 0.866					
80 سنة فأكثر					
0.795 0.409 0.001 -3.31 0.097 0.571					
الحالة الاجتماعية (المرجع: متزوج)					
أرمل(ة)					
1.012 0.486 0.058 -1.89 0.131 0.702					
لم يتزوج أبدا / مطلق					
0.468 0.134 0.000 -4.34 0.080 0.250					
حجم الأسرة (المرجع: أسرة مكونة من شخص واحد)					
شخصين					
1.533 0.729 0.769 0.29 0.201 1.057					
3 أشخاص وأكثر					
1.355 0.634 0.696 -0.39 0.180 0.927					
معرفة القراءة والكتابة (المرجع: يعرف القراءة والكتابة)					
لا يعرف القراءة والكتابة (أُمّي)					
0.994 0.593 0.045 -2.01 0.101 0.767					
الوضع الوظيفي (المرجع: عامل)					
متقاعد / غير عامل					
1.392 0.548 0.568 -0.57 0.208 0.873					
ثابت					
9.287 2.730 0.000 5.18 1.573 5.035					

الجدول 11.11. احتمال التواجد في علاقة اجتماعية (شارك في أربعة أنشطة أو أكثر)، 2006

عدد Obs 4215					
(LR Ki ² 9)					
1122.26					
0.000					
Ki ² < الاحتمال					
0.2474					
Pseudo R2					
Log = -1706.5303					
نسبة الاحتمالات Std. الانحراف z P>z [95% حد الأمان]					
الجنس (المرجع: الرجل)					
0.455	0.307	0.000	-9.81	0.038	0.374
المرأة					
الفئات العمرية (المرجع: العمر 60-69)					
0.578	0.399	0.000	-7.76	0.045	0.480
70-79 الأعمار					
0.424	0.172	0.000	-5.67	0.062	0.270
80 سنة فأكثر					
الحالة الاجتماعية (المرجع: متزوج)					
1.219	0.636	0.443	-0.77	0.146	0.881
أرمل(ة)					
2.531	0.857	0.161	1.40	0.407	1.473
لم يتزوج أبدا / مطلق					
حجم الأسرة (المرجع: أسرة مكونة من شخص واحد)					
1.136	0.532	0.193	-1.30	0.150	0.777
شخصين					
0.746	0.356	0.000	-3.52	0.097	0.516
3 أشخاص وأكثر					
معرفة القراءة والكتابة (المرجع: لا يعرف القراءة والكتابة)					
39.497	16.553	0.000	14.61	5.673	25.569
يعرف القراءة والكتابة (متعلم)					
مكان الإقامة (المرجع: المدينة)					
0.798	0.572	0.000	-4.63	0.057	0.676
الريف					
0.135	0.042	0.000	-8.69	0.022	0.075
ثابت					

معيار الرفاهية الذاتية المستخدم في TAYA هو مفهوم السعادة ("كيف حال مزاجكم؟"). السعادة هي المؤشر الآخر الأكثر استخداما لتحديد الرفاهية الذاتية بالإضافة إلى الرضا عن الحياة. ترتبط السعادة بشكل أكبر بالجوانب العاطفية للرفاهية الذاتية (المشاعر، المزاج، الأحاسيس) بينما يرتبط الرضا عن الحياة بالأبعاد المعرفية.

يتم في هذه الدراسة تحليل السؤال الذي سُئل في عامي 2011 و2016 "كم أنتم سعداء عندما تفكرون في حياتكم ككل؟" بحيث يغطي فترة أقصر من المؤشرات الأخرى للرفاهية الذاتية. يستخدم السؤال مقياس من خمس نقاط من 1- "حزين جدا" إلى 5- "سعيد جدا"

وفقاً لـ TAYA عام 2016 ذكر 74% من كبار السن أنهم سعداء وأعرب 10% منهم أنهم سعداء للغاية. 5% فقط من المسنين حزينون للغاية. الرجال، المتزوجون، الذين لا يعيشون لوحدهم، الذين يعرفون القراءة والكتابة والعاملون هم أكثر سعادة مقارنة بالفئات الأخرى. غالباً ما تُعربُ النساء، الذين لم يسبق لهم الزواج أو المطلقون، الذين يعيشون لوحدهم والمتقاعدون أنهم غير سعداء (الجدول الملحق -89-94). نسبة الأشخاص السعداء والغير سعداء في عام 2011 تقريباً هي نفس نسبة عام 2016. الفئات السعيدة أو الغير سعيدة هي أيضاً نفس الفئات (الجدول الملحق 46-52).

الجدول 10.11. احتمال التواجد في علاقة اجتماعية (شارك في خمسة أنشطة أو أكثر)، 2011

عدد Obs 3935					
605.67 (LR Ki²(9					
0.00 احتمال < Ki²					
0.1545 Pseudo R2 = -1657.9002 Log احتمالية					
نسبة الاحتمالات Std. الانحراف z P>z [95% حد الأمان]					
الجنس (المرجع: الرجل)					
المرأة 0.253 0.025 -13.64 0.000 0.207 0.308					
الفئات العمرية (المرجع: العمر 60-69)					
70-79 الأعمار 0.450 0.046 -7.82 0.000 0.368 0.549					
80 سنة فأكثر 0.179 0.037 -8.31 0.000 0.119 0.268					
الحالة الاجتماعية (المرجع: متزوج)					
أرمل(ة) 0.907 0.148 -0.60 0.551 0.659 1.249					
لم يتزوج أبدا / مطلق 1.290 0.330 1.00 0.319 0.781 2.131					
حجم الأسرة (المرجع: أسرة مكونة من شخص واحد)					
شخصين 0.918 0.176 -0.45 0.656 0.630 1.338					
3 أشخاص وأكثر 0.517 0.098 -3.48 0.000 0.357 0.749					
الوضع الوظيفي (المرجع: عامل)					
متقاعد / غير عامل 0.696 0.103 -2.46 0.014 0.521 0.929					
مكان الإقامة (المرجع: المدينة)					
الريف 0.266 0.027 -12.99 0.000 0.218 0.325					
ثابت 1.904 0.451 2.72 0.007 1.197 3.028					

للأشخاص الذين يعيشون في أسر كبيرة وللمتقاعدين (بلغت الاحتمالات المنخفضة في عامي 2006 و 2011 مستوى مماثل مع فئات أخرى في عام 2016). النساء والأشخاص الأكبر سناً هم الفئات المستبعدة من المشاركة الاجتماعية في جميع المراحل الثلاثة. ث. الرفاهية الذاتية

والكتابة، ومكان الإقامة حتى سن 18) كانت مهمة أيضاً في عام 2006⁵ (الجدول 11). أكدت تحليلات الانحدار أن الحالة الاجتماعية لم يكن لها أي تأثير على المشاركة الاجتماعية. التغير الهام بين عامي 2006 و 2016 هو الزيادة في المشاركة الاجتماعية

الجدول 9.11. احتمال التواجد في علاقة اجتماعية (شارك في ثلاثة أنشطة أو أكثر)، 2016

		1456	عدد Obs			
		88.32	(LR Ki²(9			
		0.00	الاحتمال < Ki²			
		0.1267	Pseudo R2			
		Log = -304.31381 احتمالية				
نسبة الاحتمالات		Std. الانحراف	z	P>z	[95% حد الأمان]	
الجنس (المرجع: الرجل)						
المرأة	0.329	0.090	-4.05	0.000	0.193 0.564	
الفئات العمرية (المرجع: العمر 60-69)						
70-79 الأعمار	0.684	0.167	-1.56	0.119	0.424 1.103	
80 سنة فأكثر	0.155	0.078	-3.71	0.000	0.058 0.415	
الحالة الاجتماعية (المرجع: متزوج)						
أرمل(ة)	1.339	0.505	0.77	0.439	0.639 2.805	
لم يتزوج أبدا / مطلق	2.104	1.145	1.37	0.172	0.724 6.112	
حجم الأسرة (المرجع: أسرة مكونة من شخص واحد)						
شخصين	1.357	0.527	0.79	0.432	0.633 2.907	
3 أشخاص وأكثر	1.050	0.427	0.12	0.905	0.473 2.329	
معرفة القراءة والكتابة (المرجع: يعرف القراءة والكتابة)						
لا يعرف القراءة والكتابة (أمي)	0.286	0.068	-5.24	0.000	0.179 0.457	
الوضع الوظيفي (المرجع: عامل)						
متقاعد / غير عامل	1.018	0.344	0.05	0.959	0.524 1.975	
ثابت	0.271	0.134	-2.64	0.008	0.103 0.714	

⁵ تم طلب "مكان الإقامة حتى عمر 18" في TAYA عامي 2006 و 2011، و"مكان الإقامة حتى عمر 15" في TAYA عام 2016

الجدول 8.11. احتمال الرضا عن الدخل الشخصي، 2006

عدد Obs 2807					
25.27 (LR chi2(9					
0.003 احتمال $Ki^2 <$					
0.0085 Pseudo R2Log = -1466.978 احتمالية					
نسبة الاحتمالات Std. الانحراف z P>z [95% حد الأمان]					
الجنس (المراجع: الرجل)					
المرأة 1.406 0.189 2.54 0.011 1.081 1.829					
الفئات العمرية (المراجع: العمر 60-69)					
70-79 الأعمار 1.294 0.128 2.59 0.010 1.065 1.572					
80 سنة فأكثر 1.581 0.275 2.63 0.009 1.124 2.224					
الحالة الاجتماعية (المراجع: متزوج)					
أرمل(ة) 0.778 0.127 -1.54 0.123 0.565 1.071					
لم يتزوج أبدا / مطلق 0.803 0.248 -0.71 0.478 0.438 1.472					
حجم الأسرة (المراجع: أسرة مكونة من شخص واحد)					
شخصين 0.835 0.143 -1.06 0.290 0.597 1.167					
3 أشخاص وأكثر 0.707 0.113 -2.18 0.030 0.517 0.966					
معرفة القراءة والكتابة (المراجع: لا يعرف القراءة والكتابة)					
يعرف القراءة والكتابة (متعلم) 1.246 0.145 1.90 0.058 0.993 1.565					
مكان الإقامة (المراجع: المدينة)					
الريف 0.993 0.094 -0.08 0.938 0.824 1.196					
ثابت 0.253 0.054 -6.43 0.000 0.166 0.384					

وعلاقة اجتماعية على درجة عالية " أن للجنس والعمر تأثيراً مهماً وثابتاً في جميع المراحل الثلاثة. في عام 2016 أظهرت النساء احتمال أقل للانخراط في علاقة اجتماعية بنسبة 67% مقارنة بالرجال، في حين أظهر الذين في الفئات الأكبر سناً احتمال أقل للانخراط في علاقة اجتماعية بنسبة 84% مقارنة بالفئة العمرية الأصغر 60-69 (الجدول 9). حيث تبلغ هذه النسبة عند الأميين 71% مقارنة بالمعلمين (الجدول 9). في عام 2011 كان حجم الأسرة، حالة العمل ومكان الإقامة حتى عمر 18 عاماً بالإضافة إلى متغيرات الجنس والعمر تنبؤات مهمة للمشاركة الاجتماعية: لدى الذين يعيشون في أسر مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، المتقاعدين وسكان الريف معدلات مشاركة اجتماعية / علاقات اجتماعية أقل (الجدول 10). نفس التنبؤات (الجنس، العمر، حجم الأسرة، معرفة القراءة

وبما أن الأنشطة المختلفة تُطلب في جميع المراحل فإنه لا يمكن مقارنة تكرار المشاركة في الأنشطة مباشرة. على سبيل المثال في حين أن نسبة الأفراد الذين شاركوا في أي نشاط عام 2011 هي 10% كانت هذه النسبة 37% في عام 2006. مع ذلك من الممكن تحليل أي الفئات أظهرت مشاركة أكبر وأياً أظهرت مشاركة أقل. كما هو متوقع فإن الفئات غير النشطة هي نفسها بين عامي 2006 و2016. وهذه الفئات هي النساء، المجموعات الأكبر سناً، المتوفى أزواجهن، الذين يعيشون بمفردهم والأميون. يبين اختبار Ki^2 أن الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمجيبين في مؤشرات المشاركة الاجتماعية المركبة تعتمد على بعضها البعض.

وقد أظهرت النماذج التي تتنبأ باحتمال "الانخراط في

الجدول 7.11. احتمال قدرة دخل الأسرة على تلبية احتياجات الأسرة بسهولة، 2016

عدد Obs 1456					
37.83 (LR Ki²(9					
0.00 Ki² < الاحتمال					
0.0271 Pseudo R2Log = -677.81867 احتمالية					
نسبة الاحتمالات Std. الانحراف z P>z [95% حد الأمان]					
الجنس (المرجع: الرجل)					
المرأة 1.006 0.189 0.03 0.976 0.695 1.455					
الفئات العمرية (المرجع: العمر 60-69)					
70-79 الأعمار 1.115 0.182 0.66 0.507 0.809 1.536					
80 سنة فأكثر 1.266 0.253 1.18 0.238 0.856 1.874					
الحالة الاجتماعية (المرجع: متزوج)					
أرمل(ة) 1.065 0.261 0.26 0.797 0.659 1.720					
لم يتزوج أبدا / مطلق 0.635 0.291 -0.99 0.322 0.259 1.559					
حجم الأسرة (المرجع: أسرة مكونة من شخص واحد)					
شخصين 0.746 0.179 -1.22 0.223 0.466 1.196					
3 أشخاص وأكثر 0.393 0.107 -3.44 0.001 0.231 0.669					
معرفة القراءة والكتابة (المرجع: يعرف القراءة والكتابة)					
لا يعرف القراءة والكتابة (أمي) 0.659 0.099 -2.78 0.005 0.491 0.884					
الوضع الوظيفي (المرجع: عامل)					
متقاعد / غير عامل 1.366 0.409 1.04 0.298 0.759 2.456					
ثابت 0.258 0.100 -3.50 0.000 0.121 0.550					

ج. المشاركة الاجتماعية

تم تشكيل مؤشر المشاركة الاجتماعية (الاندماج) من متغيرات المشاركة المتكررة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة مثل زيارة الأقارب، الخروج للسينما أو لتناول العشاء. تم تقييم كل نشاط (بشكل منفصل لكل مرحلة) بمقياس يتراوح من "أبداً" إلى "متكرر" أو "متكرر جداً". يتم ترميز أعلى اثنتين من رموز المؤشر المركب للمشاركة الاجتماعية (أحياناً وغالباً أو في كثير من الأحيان وغالباً) بالرمز "1" وترميز الخيارات الأخرى بالرمز "0". يتكون المؤشر المركب من مجموع الرموز "1" في جميع الأنشطة وهو مدرج من 0 (لم يشارك الفرد في أي نشاط) إلى أقصى عدد من الأنشطة. حيث أن العدد الأقصى للمشاركة يختلف باختلاف المراحل. كان هذا العدد أربعة أنشطة أو أكثر في عام 2006، ثم طُلب أن يكون على شكل خمسة أنشطة أو أكثر في عام

2011 وثلاثة أنشطة أو أكثر في عام 2016. لا تشكل اختلافات العدد الأقصى بين المراحل عقبة في تحديد الحد الأعلى والحد الأدنى للمشاركة بين كبار السن.

وفقاً لـ TAYA عام 2016 لم يشارك ما يقارب من 47% من المسنين في أي نشاط اجتماعي في حين شارك 29% في نشاط واحد فقط. أعرب 11% فقط من المسنين أنهم شاركوا في ثلاثة أنشطة أو أكثر. وغالباً ما تكون النساء، الفئات الأكبر سناً، المتوفى أزواجهن، الذين يعيشون بمفردهم والأميون ضمن الفئة التي لا تشارك في أي نشاط أبداً وهم أكثر عرضة للوحدة (العزلة). من ناحية أخرى يكون لدى الرجال، الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 60-64، غير المتزوجين أو المطلقين، الذين يعيشون في أسر مكونة من شخصين أو أكثر والأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة علاقات اجتماعية أكثر (الجدول الملحق 88-83).

الجدول 6.11. احتمال الثراء (الدخل الشخصي <800)، 2006

عدد Obs 4215					
498.74 (LR Ki²(9					
0.000 Ki² < الاحتمال					
0.1006 Pseudo R2 Log = -2228.6725 احتمالية					
نسبة الاحتمالات					
Std. الانحراف					
z					
P>z					
[95% حد الأمان]					
الجنس (المراجع: الرجل)					
المرأة					
1.484	1.058	0.009	2.61	0.108	1.253
الفئات العمرية (المراجع: العمر 60-69)					
70-79 الأعمار					
1.032	0.750	0.115	-1.58	0.072	0.880
80 سنة فأكثر					
1.021	0.536	0.067	-1.83	0.121	0.740
الحالة الاجتماعية (المراجع: متزوج)					
أرمل(ة)					
1.300	0.841	0.686	0.40	0.116	1.046
لم يتزوج أبدا / مطلق					
2.616	0.949	0.079	1.76	0.408	1.575
حجم الأسرة (المراجع: أسرة مكونة من شخص واحد)					
شخصين					
4.739	2.188	0.000	5.93	0.635	3.220
3 أشخاص وأكثر					
14.732	7.035	0.000	12.31	1.920	10.180
معرفة القراءة والكتابة (المراجع: لا يعرف القراءة والكتابة)					
يعرف القراءة والكتابة (متعلم)					
2.435	1.718	0.000	8.05	0.182	2.046
مكان الإقامة (المراجع: المدينة)					
الريف					
0.739	0.552	0.000	-6.02	0.048	0.639
ثابت					
0.082	0.035	0.000	-13.27	0.012	0.053

وقال TAYA عام 2006 اثنين فقط من المتغيرات أعطى نتائج مجدية من حيث الرضا عن الدخل: وهما الجنس والعمر. احتمال رضا النساء عن الدخل أعلى بنسبة 41% مقارنة بالرجال. احتمال رضا أصحاب الفئة العمرية 70-79 عن الدخل أعلى بنسبة 29% مقارنة بالفئات الأصغر سنا واحتمال رضا أصحاب الفئة العمرية 80 فأكثر عن الدخل أعلى بنسبة 58% مقارنة بالفئات الأصغر سنا. بينما لم تكن المتغيرات الأخرى مهمة (الجدول 8).

في TAYA عام 2016 تم إضافة متغيرين تقديريين (تنبؤيين) إلى النموذج الذي يحسب احتمال الدخل اللازم لتلبية احتياجات الأسرة بالإضافة إلى المتغيرات في نموذج احتمالية الثراء. المتغيران هما حجم الأسرة ومعرفة القراءة والكتابة. احتمال قدرة الذين يعيشون في أكبر الأسر (مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر) على تلبية احتياجات الأسرة أعلى بنسبة 61% من الذين يعيشون في أسر مكونة من شخص واحد، احتمال قدرة الأميين على تلبية احتياجات الأسرة أقل بنسبة 34% من الذين يعرفون القراءة والكتابة. وهناك مؤشرات أخرى مثل العمر والجنس لا تسفر عن نتائج هامة (الجدول 7).

الجدول 5.11. احتمال الثراء (دخل مساوٍ لشريحة الربع الرابع)، 2011

عدد Obs 4983					
(LR Ki²(10 547.68					
Ki² < الاحتمال 0.00					
Pseudo R2 0.0983					
Log = -2513.067 احتمالية					
نسبة الاحتمالات Std. الانحراف z P>z [95% حد الأمان]					
الجنس (المرجع: الرجل)					
1.128	0.826	0.654	-0.45	0.077	0.965
المرأة					
الفئات العمرية (المرجع: العمر 60-69)					
0.855	0.621	0.000	-3.89	0.059	0.728
70-79 الأعمار					
0.971	0.618	0.027	-2.21	0.089	0.775
80 سنة فأكثر					
الحالة الاجتماعية (المرجع: متزوج)					
1.781	1.173	0.001	3.46	0.154	1.445
أرمل(ة)					
3.104	1.486	0.000	4.07	0.404	2.148
لم يتزوج أبدا / مطلق					
حجم الأسرة (المرجع: أسرة مكونة من شخص واحد)					
1.714	0.990	0.059	1.89	0.183	1.302
شخصين					
1.881	1.127	0.004	2.88	0.190	1.456
3 أشخاص وأكثر					
معرفة القراءة والكتابة (المرجع: يعرف القراءة والكتابة)					
0.379	0.258	0.000	-11.88	0.031	0.313
لا يعرف القراءة والكتابة (أمي)					
الوضع الوظيفي (المرجع: عامل)					
1.365	0.807	0.718	0.36	0.141	1.050
متقاعد / غير عامل					
مكان الإقامة (المرجع: المدينة)					
0.354	0.256	0.000	-14.64	0.025	0.301
الريف					
0.665	0.324	0.000	-4.18	0.085	0.464
ثابت					

بدخلهم بشكل أسهل (الجدول الملحق 82-77). في TAYA عام 2006 بلغت نسبة الذين يشعرون بالرضا عن الدخل 22%. بينما صرّح 44 في المائة أنهم غير راضين. القسم المتبقي هو ليس راضي وليس غير راضي. تشعر الفئة الأكبر سناً (75 سنة فأكثر)، النساء، الذين يعيشون بمفردهم أو مع شخص آخر بالرضا بشكل كبير عن دخلهم. ذكر الأميون الذين تتراوح أعمارهم بين 60-69 أنهم عموماً غير راضين عن دخلهم. لا تُقدم الحالة الاجتماعية ومكان الإقامة (المدينة - الريف) فروقاً كبيرة من حيث الرضا عن الدخل (الجدول الملحق 18-13).

في عام 2016 هو " الرؤية الشخصية لما إذا كان الدخل الحالي يلبي احتياجات الأسرة ". تم قياس المتغيرين بمقياس من خمس نقاط.

ووفقاً لبيانات 2016 TAYA من كبار السن يمكنهم تلبية احتياجات الأسرة بسهولة كبيرة و22% من كبار السن يمكنهم تلبية احتياجات الأسرة بسهولة. 32% يمكنهم تلبية احتياجات الأسرة بصعوبة، 7% يمكنهم تلبية احتياجات الأسرة بصعوبة كبيرة. أعرب 37% من المشاركين أنه يمكنهم الاكتفاء بدخلهم. وذكر الرجال، الفئات الأكبر سناً، المتوفى أزواجهم، الذين يعيشون لوحدهم والعاملين أنهم استطاعوا الاكتفاء

الفئة الأكثر ثراءً أعلى بنسبة 46% من الذين يعيشون في أسر مكونة من شخص واحد (الجدول 5).

النتائج تختلف بشكل ملحوظ بين عامي 2011 و2016. لم يكن يُتوقع للمرأة دخلاً عالياً في عام 2011 لكن هذا الوضع تغير في عام 2016. إن التقدم في السن عام 2011 يقلل من احتمال المشاركة في الفئة الأكثر ثراءً، لكن ذلك لم يعد متغيراً مجدياً في عام 2016. قد يشير هذا الوضع إلى تحسن دخل المسنين. يجب إجراء تحليلات أكثر تفصيلاً حول هذا الموضوع. من

لذلك لا يمكن مقارنة النتائج مباشرة. ومع ذلك فإن النموذج الذي يحسب احتمال الدخل المرتفع (800 وأكثر) ينتج عنه نتائج متشابهة إلى حد كبير: وفقاً لهذا النموذج فإن احتمال مشاركة النساء والذين يعيشون مع الآخرين (أسر مكونة من 2 و3 أشخاص على الأقل) والملمين بالقراءة والكتابة في الشريحة ذات الدخل المرتفع أعلى مقارنة بالفئات الأخرى. احتمال مشاركة الذين يعيشون في الريف في الفئة ذات الدخل المرتفع أقل من الذين يعيشون في المدينة (الجدول 6).

الجدول 4.11. احتمال المشاركة في الفئة الأكثر ثراءً (دخل مساوٍ لشريحة الربع الرابع)، 2016

عدد Obs 1456					
40.49 (LR Ki²(9					
0.00 Ki² < الاحتمال					
0.0486 Pseudo R2Log = -396.58648 احتمالية					
نسبة الاحتمالات Std. الانحراف z P>z [95% حد الأمان]					
الجنس (المراجع: الرجل)					
المرأة 1.770 0.472 2.14 0.032 1.049 2.986					
الفئات العمرية (المراجع: العمر 60-69)					
70-79 الأعمار 0.846 0.191 -0.74 0.460 0.543 1.318					
80 سنة فأكثر 0.891 0.281 -0.37 0.715 0.481 1.653					
الحالة الاجتماعية (المراجع: متزوج)					
أرمل(ة) 0.816 0.233 -0.71 0.477 0.466 1.429					
لم يتزوج أبدا / مطلق 1.092 0.569 0.17 0.867 0.393 3.032					
حجم الأسرة (المراجع: أسرة مكونة من شخص واحد)					
شخصين 1.242 0.409 0.66 0.511 0.651 2.370					
3 أشخاص وأكثر 3.276 1.010 3.85 0.000 1.790 5.994					
معرفة القراءة والكتابة (المراجع: يعرف القراءة والكتابة)					
لا يعرف القراءة والكتابة (أُمي) 0.591 0.122 -2.54 0.011 0.394 0.886					
الوضع الوظيفي (المراجع: عامل)					
متقاعد / غير عامل 1.218 0.462 0.52 0.603 0.579 2.563					
ثابت 0.054 0.027 -5.83 0.000 0.020 0.144					

ناحية أخرى تم تسجيل نتائج مستقرة في موضوعات معرفة القراءة والكتابة (احتمال أقل) والعيش في الأسر الكبيرة (احتمال أعلى).

تشمل بيانات TAYA عام 2006 متغير الدخل الفئوي:

يتيح استطلاع TAYA إجراء القياسات الموضوعية للوضع المادي (مستوى الدخل بالليرة التركية) بالإضافة إلى إمكانية إجراء التقييم الشخصي للوضع المالي. في عام 2006 تم استخدام متغير "مستوى الرضا عن الدخل الشخصي". أما المتغير المستخدم

(الملحق 7-12). الحد الأدنى للأجور في تركيا عام 2006 350.15 ليرة تركية (220 يورو) و 1300.99 ليرة تركية (406 يورو) عام 2011. تظهر هذه القيم أن معظم كبار السن في السنوات الخاضعة للتحليل لديهم دخل أقل من الحد الأدنى للأجور.

تم تقييم احتمال أن يكون الفرد غنيا في نموذج الانحدار - المشاركة في شريحة 25% الأكثر ثراءً - تم حساب قيم R^2 باستخدام ستة تقديرات (تنبؤات) اجتماعية وديموغرافية في النموذج ($R^2 = 0.05$) لعام 2016 و 0.10 لعام 2011).

وُجد في TAYA عام 2016 أن ثلاثة من المتغيرات المستخدمة في النموذج ذات دلالة إحصائية: وهي الجنس، حجم الأسرة ومعرفة القراءة والكتابة. يبلغ احتمال مشاركة النساء في الفئة الأكثر ثراءً 77% مقارنة بالرجال (الجدول 4). احتمال مشاركة الأشخاص الذين يعيشون في أسر لا تقل عن ثلاثة أفراد في الفئة الأكثر ثراءً أكبر بنسبة 230% مقارنة بالذين يعيشون في أسر مكونة من فرد واحد (الجدول 4). احتمال مشاركة الأميين في الفئة الأكثر ثراءً أقل بنسبة 41% مقارنة بالمتعلمين (الذين يعرفون القراءة والكتابة) (الجدول 4).

في TAYA عام 2011 أظهرت خمس متغيرات نتائج ذات دلالة إحصائية. وهي الفئات العمرية، معرفة القراءة والكتابة، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية وحجم الأسرة. احتمال مشاركة الفئة العمرية 70-79 في المجموعة الأكثر ثراءً أقل بنسبة 27% من الفئة العمرية 60-69، احتمال مشاركة الفئة العمرية الأكبر سناً (عمر 80 فأكثر) في المجموعة الأكثر ثراءً أقل بنسبة 25% من الفئة العمرية 60-69، (الجدول 5). يقل احتمال مشاركة الأميين في الفئة الأكثر ثراءً مقارنة بالذين يعرفون القراءة والكتابة واحتمال مشاركة الذين يعيشون في الأرياف في الفئة الأكثر ثراءً مقارنة بسكان المدن تقريباً بنسبة 70% (الجدول 5). من ناحية أخرى لدى الذين توفى أزواجهم، لم يتزوجوا أبداً / المطلقين احتمال أكبر بأن يصبحوا أغنياء مقارنة بالمتزوجين بنسبة 45% (الجدول 5). ويلاحظ وضع مماثل لأولئك الذين يعيشون في الأسر الكبيرة (مكونة من ثلاثة أفراد أو أكثر). احتمال مشاركة الذين يعيشون في الأسر الكبيرة/المزدحمة (مكونة من ثلاثة أفراد أو أكثر) في

الإنفاق والأصول ببعضها البعض بشكل إيجابي وقوي (الدخل والإنفاق $r=0.75$ ، الدخل والأصول $r=0.52$). لذلك يتم استخدام متغير واحد فقط وهو متغير الدخل الأكثر استخداماً كمؤشر على الوضع المادي. تم دعم هذا المعيار من خلال التقييم الذاتي للرضا عن الدخل.

تحليل توزيع الدخل يكشف عن حالات الاستقرار لفئات محددة بين كبار السن. تشكل النساء، المسنون الذين توفى أزواجهم، الأسر المكونة من شخص واحد، الأميين وغير العاملين في بيانات TAYA عام 2006 الربع الأول من هذا التوزيع (أفقر 25% من الأسر التي شملها الاستطلاع) (الجدول الملحق 7-12). عادة ما يكون الرجال، المسنون من الفئة العمرية الأصغر (عمر 60-69)، الذين لم يتزوجوا أبداً، الذين يعيشون في أسر مكونة من شخصين أو أكثر، المتعلمون والموظفون في الربع الرابع (أغنى 25% من الأسر التي شملها الاستطلاع) (الجدول الملحق 7-12). في نفس الوقت هناك علاقة سلبية بين زيادة العمر والدخل. ينخفض دخل المسنين مع زيادة أعمارهم. يتشابه توزيع خصائص كبار السن في TAYA عامي 2011 و 2016 أيضاً. وفقاً لاختبار $Ki\ kare$ يرتبط الدخل بجميع الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمسنين.

وقال TAYA عام 2006 تم ترميز سؤال الدخل في خمس فئات: حيث يُعبر عن الذين يقل دخلهم عن 400 ليرة تركية بفئة الدخل الأدنى، والذين يزيد دخلهم عن 1200 ليرة تركية بفئة الدخل الأعلى. على الرغم أن فئات الدخل مختلفة الترميز لا تزال النتائج في TAYA عامي 2011 و 2016 قابلة للمقارنة ويمكن اعتبار فئات الدخل مفيدة/غير مفيدة. بيّن أكثر قليل من 24% من السكان الذين شملهم الاستطلاع أن دخلهم أقل من 400 ليرة تركية. وذكرت الشريحة التالية التي نسبتها 31% أن دخلهم كانت بين 401 ليرة تركية و 600 ليرة تركية. الفئة الأكثر ثراءً تشكل شريحة نسبتها 11% الدخل الشهري لها أكثر من 1200 ليرة تركية (الجدول الملحق 7-12). لدى الرجال، الفئة العمرية الأصغر، الذين لم يتزوجوا مطلقاً أو المطلقين، الذين يعرفون القراءة والكتابة (المتعلمين) والذين يعيشون في المدن دخل أعلى مقارنة بالفئات الأخرى. تقع النساء، الفئة العمرية الأكبر، المسنون الذين توفى أزواجهم، الأميين والذين يعيشون في الريف في الفئة الأكثر فقراً (الجدول

الجدول 3.11. إمكانية وجود حالة صحية شخصية جيدة مقارنة بالأقران (جيد + جيد جدا) عام 2006

عدد Obs 4209					
188.79 (LR Ki²(9					
0.000 Ki² < الاحتمال					
0.0342 Pseudo R2					
Log = -2667.5625 احتمالية					
نسبة الاحتمالات Std. الانحراف z P>z [95% حد الأمان]					
المرأة (المرجع: الرجل)					
0.691	0.511	0.000	-6.73	0.046	0.594
المرأة					
الفئات العمرية (المرجع: العمر 60-69)					
0.894	0.676	0.000	-3.53	0.055	0.778
70-79 الأعمار					
0.824	0.492	0.001	-3.44	0.084	0.637
80 سنة فأكثر					
الحالة الاجتماعية (المرجع: متزوج)					
1.234	0.831	0.901	0.12	0.102	1.013
أرمل(ة)					
1.495	0.613	0.848	-0.19	0.218	0.957
لم يتزوج أبدا / مطلق					
حجم الأسرة (المرجع: أسرة مكونة من شخص واحد)					
1.527	0.916	0.198	1.29	0.154	1.183
شخصين					
1.444	0.900	0.278	1.08	0.138	1.140
3 أشخاص وأكثر					
معرفة القراءة والكتابة (المرجع: لا يعرف القراءة والكتابة)					
1.726	1.289	0.000	5.37	0.111	1.491
يعرف القراءة والكتابة (متعلم)					
مكان الإقامة (المرجع: المدينة)					
0.919	0.704	0.001	-3.20	0.055	0.804
الريف					
2.781	1.508	0.000	4.59	0.320	2.048
ثابت					

تقديرات (تنبؤات) الحالة الصحية الذاتية للمسنين فعالة. هذا يدل على أن إهمال الحالة الصحية الذاتية عند النساء، الأجيال الأكبر سنا وغير الملمين بالقراءة والكتابة (الأميين) لم يتغير.

ب. الدخل

يتم تحليل الوضع المادي للفرد / المسنين باستخدام العديد من المتغيرات لكل مراحل الاستبيان الثلاثة. المناسب من هذه المتغيرات: دخل الأسرة (متغير مستمر لعامي 2011 و 2016، متغير فئوي لعام 2006)، إنفاق الأسرة (2011، 2016)، ملكية الأصول (لجميع المراحل الثلاثة) والتقييم الذاتي للوضع المادي (مستوى الرضا عن الدخل الشخصي ومستوى تلبية الميزانية لاحتياجات الأسرة في عام 2006). وفقاً لتحليل الارتباط يرتبط كل من الدخل،

أن تكون صحة النساء المسنات جيدة هي أقل بنسبة 41% مقارنة بالرجال المسنين (الجدول 3). وفقاً لأصحاب الفئة العمرية 60-69 فإن احتمال أن تكون صحة الأجيال الأكبر سنا (عمر 70-79) جيدة هي أقل بنسبة 22% واحتمال أن تكون صحة الفئة العمرية 80 فأكثر جيدة هي أقل بنسبة 36% (الجدول 3). احتمال أن تكون صحة الملمين بالقراءة والكتابة (المتعلمين) أفضل يكون أعلى مقارنة بغير الملمين بالقراءة والكتابة (الأميين) (الجدول 3). علاوة على ذلك نجد في بيانات TAYA عام 2006 أن احتمال أن تكون صحة المسنين الذين يعيشون في المناطق الريفية جيدة هي أقل بنسبة 20% من نظرائهم الذين يعيشون في المدينة (الجدول 3).

على مدى 10 سنوات (-2006 2016) كانت نفس

آخر (predicators) وهو الحالة الاجتماعية فإنه على الرغم أننا نرى اختلافات في الحالة الصحية للأشخاص المتزوجين أو المطلقين (قد يرجع ذلك في الغالب إلى انخفاض حجم العينة) فإن هذا الاختلاف ليس مهمًا من الناحية الإحصائية (الجدول 2).

في عام 2006 ذكرت TAYA أن نسبة 64% أعربوا أن وضعهم الصحي جيد و 17% ذكروا أنهم بوضع صحي سيء (الجدول الملحق 1). وبناء على ذلك نجد أن نسبة الذين ذكروا بأن وضعهم الصحي جيد في عام 2006 أعلى مما هي عليه عام 2016. قد يكون أحد الأسباب هو نتيجة الاختلاف في التعبير عن الأسئلة ولا ينبغي إجراء مقارنة مباشرة.

النموذج المستند على بيانات TAYA عام 2006 أيضا ينتج عنه نتائج مماثلة والمسنين الذين بينوا أن وضعهم الصحي سيء هم نفس الفئات. احتمال

الوجستي وتم اختيار الحالة الصحية الذاتية بسبب استخدامها بشكل أكثر تكرارًا في أبحاث جودة الحياة. يظهر النموذج الذي تم تأسيسه مع ستة مُقدِّرات (تقديرات) اجتماعية واقتصادية قيمة منخفضة ل ($R^2=0.05$)، هذا يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر على الحالة الصحية للشخص.

أعطت ثلاثة من المتغيرات الستة المستخدمة (الجنس، العمر ومعرفة القراءة والكتابة) نتائج ذات دلالة إحصائية. احتمال أن تكون النساء بصحة جيدة أقل بنسبة 34% مقارنة بالرجال (الجدول 2). احتمال أن تكون الفئات العمرية 80 سنة فأكثر و 70-79 سنة بصحة جيدة هي أقل على التوالي بنسب 67% و 47% مقارنة بالفئة العمرية 60-69 سنة (الجدول 2). احتمال أن يكون المسنين غير الملمين بالقراءة والكتابة (الأميين) بصحة جيدة أقل بنسبة 36% مقارنة بالملمين بالقراءة والكتابة (المتعلمين) (الجدول 2). وفقا لمقدّر

الجدول 2.11. احتمال أن يكون الوضع الصحي المعلن جيد (جيد + جيد جدا)، عام 2016

عدد Obs		1456				
(LR Ki²(9		76.16				
الاحتمال < Ki²		0.00				
Pseudo R2		0.0515	Log = -701.18848 احتمالية			
نسبة الاحتمالات	Std. الانحراف	z	P>z	[95% حد الأمان]		
المرأة (المرجع: الرجل)						
المرأة	0.657	0.113	-2.44	0.015	0.469 0.921	
الفئات العمرية (المرجع: العمر 60-69)						
70-79 الأعمار	0.532	0.081	-4.13	0.000	0.394 0.718	
80 سنة فأكثر	0.325	0.075	-4.90	0.000	0.207 0.509	
الحالة الاجتماعية (المرجع: متزوج)						
أرمل(ة)	0.957	0.206	-0.20	0.839	0.628 1.459	
لم يتزوج أبدا / مطلق	1.390	0.493	0.93	0.352	0.694 2.785	
حجم الأسرة (المرجع: أسرة مكونة من شخص واحد)						
شخصين	1.172	0.266	0.70	0.484	0.751 1.829	
3 أشخاص وأكثر	1.151	0.266	0.61	0.542	0.732 1.810	
معرفة القراءة والكتابة (المرجع: يعرف القراءة والكتابة)						
لا يعرف القراءة والكتابة (أُمّي)	0.643	0.092	-3.10	0.002	0.486 0.850	
الوضع الوظيفي (المرجع: عامل)						
متقاعد / غير عامل	0.806	0.181	-0.96	0.336	0.519 1.251	
ثابت	0.769	0.245	-0.82	0.410	0.411 1.437	

التعليم (معرفة القراءة والكتابة)، الحالة الاجتماعية، حجم الأسرة، الوضع الوظيفي ومكان الإقامة.

IV. النتائج أ. الصحة

تم تقييم وضع الصحة على مرحلتين: 2006 و 2016. في عام 2006 تمت مقارنة السؤال المطروح حول الوضع الصحي مع أقران المشاركين بينما كان السؤال المطروح في عام 2016 يتعلق بالصحة العامة. عند تحليل التغيرات ينبغي الانتباه إلى الاختلافات في التعبير عن الأسئلة. ولكن في النهاية الأسئلة متشابهة وفئات الإجابة هي نفسها.

ذكرت TAYA أنه في عام 2016 كان حوالي 36% من كبار السن في صحة عامة جيدة، وكان 1.9% بصحة جيدة جدا و 27% بصحة سيئة. بينما ذكر البقية أن وضعهم الصحي العام متوسط. تكشف اختبارات الاستقلال عن وجود علاقة بين الحالة الصحية الذاتية وجميع السمات الاجتماعية والاقتصادية للمجيبين. الذين ذكروا أن وضعهم الصحي جيد هم عادةً من الذكور، الفئات العمرية الأصغر سناً (بين 64-60)، المتزوجين، الذين لا يعيشون لوحدهم، الملمين بالقراءة والكتابة (المتعلمين) والعاملين (الجدول الملحق -53). (58).

يمكن دعم سؤال التقييم الصحي الذاتي بمؤشر يتعلق بحالة التقييد على الأنشطة اليومية أيضاً. صرح أكثر قليل من 85% من كبار السن في تركيا أنهم يواجهون قيود على أنشطتهم اليومية، وذكر 31% منهم بأنهم مقيدون بشدة (الجدول الملحق 60). هذا يعني أنه حتى بعض كبار السن الذين أخبروا أنهم من ذوي الصحة الجيدة يعانون من القيود على أنشطتهم اليومية. جميع السمات الاجتماعية والديموغرافية لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع القيود على الأنشطة اليومية. كبار السن الذين ذكروا بأنه لا يوجد قيود على أنشطتهم اليومية هم عادةً من الذكور، الأشخاص في الفئات العمرية الأصغر سناً، المتزوجين، الذين يعيشون في أسر مكونة من شخصين أو ثلاثة، الملمين بالقراءة والكتابة (المتعلمين) والعاملين (الجدول الملحق 64-59). وهم أيضاً فئات المسنين الذين قالوا إن أوضاعهم الصحية الشخصية جيدة. معامل الارتباط بين هذين المتغيرين (تقييم الحالة الصحية الذاتية والقيود على الأنشطة اليومية) هو 0.54. لذلك يفضل في هذه الدراسة استخدام متغير واحد كمتميز تابع في الانحدار

6. التقييم الصحي الذاتي: هو التقييم الصحي الذاتي للفرد. (1 - سيئ جداً، 5 - جيد جداً).

7. القيود على الأنشطة اليومية: هو مؤشر على الإجابات عن السؤال "هل كان هناك أية قيود على أنشطتك اليومية في الأشهر الستة الماضية؟" (مقيد بشدة، مقيد، مقيد قليلاً، غير مقيد).

8. السعادة: مستوى السعادة الذي يعبر عنه الفرد عند التفكير في مجمل حياته. (-1 سعيد جداً، -2 حزين جداً).

طرق التحليل هي التحليل الوصفي، اختبارات الاستقلال والانحدار اللوجستي. تشمل التحاليل الوصفية توزيع مؤشرات جودة الحياة على المجيبين من حيث الخصائص الديموغرافية والاجتماعية. يستخدم اختبار الاستقلال Ki kare لتقييم ما إذا كان بإمكاننا رصد العلاقة بين متغيري (مؤشر جودة الحياة وسمات المجيب). إحصائياً تشير اختبارات Ki kare (مقارنة بالقيم المرجعية لدرجة معينة من الحرية) إلى أن المتغيرين ليسا مستقلين وأن هناك علاقة بينهما (على الرغم من أن هذه الإحصائيات تقيّم اتجاه ومستوى العلاقة). نتيجة لذلك يُستخدم الانحدار اللوجستي أيضاً لدراسة احتمال الأحداث المرتبطة بمقدّرات (تقديرات) محددة.

دالة Logit

يُمكّن الانحدار اللوجستي (يعبر عنه بـ "1") من تقييم احتمال النجاح (يعبر عنه بـ "0") مقارنة بالفشل ويمكن أن تكون النتيجة (المتغير التابع) ثنائية فقط. يتم تقييم الاحتمال من خلال مقياس يسمى "odds oranı" "نسبة الاحتمال" ويتم إيجاده من خلال قسمة النجاح على الاحتمال المعاكس.

$$\text{odds oranı} = p/(1-p) \quad [\text{Eq. 1}]$$

من السهل تفسير هذا التعريف للمقياس لأن احتمالية وجود وعدم وجود القيمة 1 متساوية (50% لكل منهما). عندما تكون "odds oranı" "نسبة الاحتمال" أكبر من واحد هذا يدل على أن احتمال وجوده أكبر أما عندما يكون أصغر من واحد هذا يدل على أن احتمال عدم وجوده أكبر. يتم تحليل نسب الاحتمال بشكل منفصل لكل مُقدّر ومقارنتها مع المُقدّر المرجعي. المُقدّرات المستخدمة في هذه الدراسة: الجنس، العمر،

والعوامل ذات الصلة بها لكبار السن (عمر 60 سنة فأكثر) باستخدام قياسات متعددة الأبعاد لجودة الحياة والرفاهية. تهدف هذه الدراسة أيضا إلى دراسة التغيير في السلسلة الزمنية والتمايز بين المجموعات الفرعية أيضا.

أسئلة البحث:

• ماهي حالة الرفاهية العامة لكبار السن (عمر 60 سنة فأكثر) في تركيا؟

• كيف تكون الاختلافات من حيث الرفاهية عند المجموعات الفرعية للمسنين (مثال: رجل-امرأة، ريف-مدينة، الفئات العمرية 60-69 - 70+)؟

• كيف تتغير حالة الرفاهية للمسنين بمرور الوقت (2006 - 2016)؟

III. المعطيات والمنهج

سوف تستخدم الدراسة ثلاث مراحل من TAYA (2006، 2011) و 2016. وقد أجري البحث بالتعاون بين وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية (Bakanlık) و TÜİK (معهد الإحصاء التركي) بهدف جمع المعلومات عن أنماط الحياة والقيم العائلية للأفراد في البيئة الأسرية. تمثل العينة جميع الأسر حيث تم استخدام قاعدة بيانات العناوين الوطنية (UAVT) وبيانات نظام تسجيل السكان المعتمد على العنوان (ADNKS) من أجل إطار العنوان. تمثل العينة جميع المناطق الجغرافية في تركيا ووحدة (عينة) التحليل في عامي 2006 و 2011 هي سن 18 عامًا فأكثر، أما في عام 2016 هم أفراد يبلغون من العمر 15 عامًا فأكثر.

من أجل تحقيق أغراض هذه الدراسة تقتصر العينة على الأفراد البالغين من العمر 60 عامًا فأكثر. ويعرض الجدول 1 أحجام العينة التي تمثل الفئة

الجدول 1.11. أحجام عينة دراسة التركيبة الأسرية التركية

السنة	2006	2011	2016
حجم العينة - المجموع	48.235	44.117	57.398
حجم العينة - 60 سنة فأكثر	4.215	4.983	7.527

العمرية 60 سنة فأكثر في جميع المراحل. يأخذ الإطار التحليلي المستخدم هنا خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (United Nations, 2002) كمرجع ويعتمد على البيانات المتاحة. وتقتصر خطة العمل ثلاثة مجالات رئيسية ذات أولوية لتحسين جودة حياة المسنين. في هذه المقالة يتم تعريف جودة الحياة وفقًا لأولويتين في خطة العمل:

• الأشخاص المسنين والتنمية - ممثلين من خلال المشاركة الاجتماعية والدخل

• تحسين الصحة وجودة الحياة في مرحلة الشيخوخة - ممثلين من خلال التقييم الذاتي للصحة والسعادة. لذلك يتم استخدام المتغيرات التالية في الدراسة

كمؤشرات لجودة الحياة:

1. أرباع الدخل المتساوية - يتم الحصول على هذا المتغير من خلال قسمة دخل الأسرة على الجذر التربيعي لعدد الأفراد في الأسرة ومن ثم تشكيل أربع مجموعات كل منها يقابل حوالي 25%.

2. أرباع الإنفاق المتساوية - يتم الحصول على هذا المتغير من خلال قسمة استهلاك الأسرة على الجذر التربيعي لعدد الأفراد في الأسرة ومن ثم تشكيل أربع مجموعات كل منها يقابل حوالي 25%.

3. الأصول - مؤشر مركب تم الحصول عليه من خلال جمع أصول أفراد الأسرة (1 - المجيب لديه هذا البند، 0 - ليس لديه) وتقسيمها إلى أربع فئات موزعة بالتساوي.

4. التقييم الذاتي للوضع المادي: وهو مؤشر على قدرة الميزانية على تلبية احتياجات الأسرة. (من "1 - صعب للغاية" حتى "5 - بسهولة تامة").

5. المشاركة الاجتماعية - مؤشر مركب يقيس وتيرة المشاركة في 12 نشاطًا مختلفًا. (1 - المشاركة المتكررة أو المتكررة إلى حد ما، 0 - أخرى)، يتم جمع مستويات المشاركة في 12 نشاط مختلف ومن ثم تقسم إلى أربع فئات (1 - لا يشارك في أي نشاط، 4 - يشارك في ثلاثة أنشطة وأكثر أو يشارك في خمسة أنشطة وأكثر وفقًا للمراحل المختلفة).

وأعطت نتائج سلبية في جميع المستويات الفرعية ل (WHOQOL-OLD Arslantaş vd., 2015).

هناك دراسات أيضا أجريت في أماكن معينة مثل دور رعاية المسنين. تبين دراسة أجريت في أنقرة أن النساء حصلن على درجات أعلى في جودة الحياة مقارنة مع الرجال وبين قاطني دار رعاية المسنين الذين يستفيدون والذين لا يستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك يُظهر الجنس، الحالة الاجتماعية ومستوى التعليم في المستويات الفرعية ل WHOQOL-OLD المتحولات الأخرى التي تفسر الدرجة العالية (Arpacı, Tokyürek ve Bilgili, 2015). في دراسة أخرى أجريت في دور رعاية المسنين في أنقرة تبين أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي، الأنشطة الترفيهية، المشاركة في أنشطة دار المسنين، الأسرة، العلاقات مع المقيمين الآخرين والعاملين في دار المسنين هي متحولات أخرى تؤثر على جودة حياة المسنين في دار المسنين في نطاق WHOQOL-OLD (Ercan Şahin ve Emiroğlu, 2014).

في دراسة تمثيلية على المستوى الوطني تظهر علاقة إيجابية بين جودة الحياة ودعم الدولة، البيئة المحيطة، الوضع الصحي، مستوى التعليم: بينما وُجد علاقة سلبية مع الأمراض المزمنة، أعراض الاكتئاب وانخفاض الحركة (Altuğ vd., 2009). وفي دراسة تمثيلية أخرى على المستوى الوطني ظهر الجنس، العمر، التعليم، الحالة الاجتماعية، إنجاب الأطفال، الضمان الاجتماعي، الحالة الصحية، ترتيبات المعيشة والدخل كمحددات أخرى لتحسين جودة الحياة عند كبار السن (Bilgili ve Arpacı, 2014).⁴

II. هدف البحث

الدراسات على جودة الحياة محدودة جدا في تركيا. تركز معظم الدراسات على سمات محددة للشيخوخة بعيدا عن تقديم نموذج شامل. علاوة على ذلك تغطي معظم الدراسات منطقة محدودة جغرافياً والدراسات التي تطالب بالتمثيل الوطني محدودة. بالإضافة إلى ذلك عادة ما تكون الدراسات وصفية وتستند فقط إلى الارتباطات. تهدف هذه الدراسة التي تستند إلى هذه الفجوة في الأدب إلى تحديد حالة الرفاهية العامة

بالنظر إلى الدراسات التي تركز على جودة حياة المسنين يُلاحظ أن معظمها يركز على متغير واحد وتقتصر في الغالب على مدن معينة. حيث بحثت الدراسة التي أجريت في اسكي شهير جودة حياة المسنين في الريف (Arslantaş, Ünsal, Metintaş, Koç ve Arslantaş, 2009). كشفت دراسة أجريت في إزمير عن وجود علاقة مهمة بين القدرات الحسية في مقياس جودة الحياة، الأنشطة الماضية، الحالية والمستقبلية، المجالات الفرعية للقرب (التقارب) والدرجات الكلية مع شدة الألم الحالية. وقد أظهرت دراسة أخرى أجريت في أنطاليا وجود علاقة سلبية بين الإعاقة وجودة الحياة (Dönmez, Gökkoça, Dedeoğlu, 2004).

على نحو مماثل كشفت دراسة أخرى أجريت في أنقرة عن وجود علاقة إيجابية بين مستوى النشاط البدني للمسنين وجودة الحياة (Ünver Koçak ve Özkan, 2010). وتظهر دراسة أخرى في بولو العلاقة بين عدد الأمراض المزمنة، نوع المرض المزمن، مستوى الحركة والحالة الوظيفية مع جودة الحياة (Öztürk, Tarsuslu Şimşek, Tütün, Yümin, Sertel ve Yümin, 2011). وجدت دراسة أجريت في مدينة شانلي أورفا أن متغيرات الجنس، مستوى معرفة القراءة والكتابة، الضمان الاجتماعي، العمر والحالة الاجتماعية تؤثر على بعض أبعاد جودة الحياة وبعض المستويات الفرعية من المواقف تجاه الشيخوخة (Top, Eriş ve Kabalcıoğlu, 2013). أظهرت دراسة في مدينة سامسون وجود علاقة إيجابية بين الإدراك الصحي الذاتي وجودة الحياة (Altay, Çavuşoğlu, Çal, 2016).

بالإضافة إلى العلاقة بين القيود المادية وجودة الحياة هناك أيضاً دراسات تفحص العلاقة بين الحالة النفسية وجودة الحياة. تبين في دراسة أجريت في مدينة سامسون أن وجود مرض مزمن وانخفاض مستوى التعليم قلل من جودة الحياة وتسبب في حدوث اكتئاب بين كبار السن. وأظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة سلبية بين جودة الحياة وشدة الألم ومستوى الاكتئاب (Akyol, Durmuş, Doğan, Bek ve Cantürk, 2010). أظهرت دراسة أجريت غرب تركيا أن الوحدة تؤثر بشكل سلبي على جودة حياة المسنين

⁴ لا تتجاوز عينة كلا الدراستين اللتين تحلمان مزارع التمثيل الوطني ال 300

رفاهية وجودة حياة كبار السن في تركيا

Prof. Dr. Asghar Zaidi¹

Doç. Dr. Radoslaw Antczak²

Dr. Burcu Özdemir Ocaklı³

الذين تتزايد نسبتهم واعتبار المسنين كمورد. تم تطوير مؤشرات الحياة الصحية المتوقعة (HALE) وسنوات الحياة الصحية (HLY) للتأكيد على جودة الحياة في مرحلة التقدم في العمر (الشيخوخة). علاوة على ذلك تم تطوير مؤشرات متعددة الأبعاد مثل مؤشر رصد المسنين العالمي، مؤشر الشيخوخة النشطة ومؤشر الرفاهية في الأعمار المتقدمة (Zaidi, 2017). لكن تركيا تفتقر إلى الإطار النظري والأدلة اللازمة لحل مشاكل الرفاهية وجودة الحياة عند الأعمار المتقدمة.

تظهر المراجعة الأدبية التي أجريت في تركيا أن النهج (المقاربة) النظري الذي يفضل الباحثون هو "جودة الحياة" أكثر من "الرفاهية". مفهوم الرفاهية في محور الأدب محدود جدا ويركز إلى حد كبير على رفاهية الأجيال الناشئة (Koca-Atabey vd., 2013; Sivas-Cetinkaya, 2011). تبين دراسة نوعية عن المسنين أن كبار السن غير راضيين عن وضعهم الاقتصادي بسبب انخفاض رواتبهم التقاعدية، مع ذلك فهم قادرون على التعامل مع هذا الواقع، إن كبار السن الذين يمتلكون منازلهم الخاصة يكونون أكثر راحة من الناحية الاقتصادية (Özmete, 2008). تكشف نفس الدراسة أن الرجال المسنين يشعرون بأنهم أكثر نشاطا وصحة من النساء المسنات. علاوة على ذلك ذكر المسنون الذين مازال أزواجهم على قيد الحياة والذين يحظون بدعم اجتماعي من البيئة المحيطة أنهم أكثر رضا بحياتهم (Özmete, 2008).

تستخدم معظم الأبحاث التي أجريت في تركيا النسخة التركية المعدلة من قبل Eser vd. (2010) لمقياس جودة الحياة نموذج المسنين (WHOQOL-OLD). تم تطوير هذا النموذج من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO) ويتكون من 24 سؤال في ستة مجالات مختلفة (القدرة الحسية، الاستقلالية، الأنشطة السابقة، الحالية والمخطط لها، المشاركة الاجتماعية، الموت والمودة (التقارب). هناك أيضا دراسات تستخدم مقياس (WHOQOL-BREF) لقياس جودة حياة كبار السن (المسنين) (Arslantas, Ünsal, Metintaş, Koç ve). (Arslantaş, 2009)

I. مدخل إلى الدراسة

كما هو الحال في كل العالم فإن نسبة الشيخوخة بين السكان مرتفعة أيضا في تركيا. حيث ارتفعت نسبة ذوي الفئة العمرية 65 سنة فأكثر إلى 17% في آخر خمس سنوات (TÜİK, 2018). يتم احتساب نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر بالشكل 25.10% في الجمهورية التركية التي ستبلغ الـ 100 عام اعتبارا من العام 2023. من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 16.3% عام 2040 وإلى 22.6% عام 2060 (TÜİK, 2018). ارتفاع نسبة العمر الطويل أيضا يغذي فترة شيخوخة السكان. وفقا لآخر الإحصاءات فإن متوسط العمر المتوقع عند الولادة هو 80.7 سنة للنساء و 75.3 سنة للرجال. إن السنوات المضافة للحياة تزداد أكثر بالنظر إلى متوسط العمر المتوقع لشخص عمره 65 سنة. حيث أن متوسط العمر المتوقع لشخص يبلغ عمره 65 عام هو 19.3 سنة للنساء و 16.1 سنة للرجال (TÜİK, 2018).

من المؤكد أن الزيادة في متوسط العمر المتوقع هو إنجاز طبي، تكنولوجي واجتماعي شهده كل بلد. ومع ذلك فإن مسألة الكم والنوعية المطروحة في كل نقاش موجودة هنا أيضا. وكلما زاد التركيز على الشيخوخة النشطة والصحية كانت جودة حياة كبار السن تجذب المزيد من اهتمام الباحثين وصانعي السياسات (Parry vd. 2018). تماشيا مع التحولات الديموغرافية والهيكلية اعتمدت الأمم المتحدة (BM) عام 2002 خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وقد قبلت 159 دولة من بينها تركيا هدف "تعزيز الرفاهية والصحة في سن الشيخوخة" باعتباره واحدا من الاهداف الرئيسية الثلاثة (انظر Bennett ve Zaidi, 2018) لذلك من المهم للغاية إعطاء الأولوية لرفاهية المسنين

1 a.zaidi@lse.ac.uk جامعة سيول الوطنية

2 rantcza@sgh.waw.pl مدرسة وارسو للاقتصاد، معهد الإحصاء والديموغرافيا

3 جامعة أنقرة، الخدمات الاجتماعية

رفاهية وجودة حياة كبار السن في تركيا

Prof. Dr. Asghar Zaidi

Doç. Dr. Radoslaw Antczak

Dr. Burcu Özdemir Ocaklı

TÜİK (2016). *Aile yapısı araştırması*, Mikro veri. Ankara: TÜİK.

United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2013). World Population Ageing 2013. ST/ESA/SER.A/348.

United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2007). World population ageing 2013, executive summary. <<http://www.un.org/esa/population/publications/WPA2007/ES-English.pdf>> (2015, 02 Şubat).

Ward-Griffin, C. ve Marshall, V.W. (2003). Reconceptualizing the relationship between “public” and “private” eldercare. *Journal of Aging Studies*, 17, 189-208.

WHO, (2002). *Active aging a policy framework*. Geneva: World Health Organization non-communicable disease prevention and health promotion ageing and life course.

Yoon, H. S. (2013). Korea: Balancing economic growth and social protection for older adults. *The Gerontologist*, 53(3), 361–368. doi:10.1093/geront/gnt018.

Zhang, N. J., Guo, M., ve Zheng, X. (2012). China: Awakening giant developing solutions to population aging. *The Gerontologist*, 52(5), 589–596. doi:10.1093/geront/gns105.

Rook K.S. (2009). Gaps in social support resources in later life: An adaptational challenge in need of further research. *Journal of Social and Personal Relationships*, 26(1), 103–112. [PubMed: 25360058].

Rose, M.S., Noelker, L.S., & Kagan, J.K. (2015). Improving Policies for Caregiver Respite Services. *The Gerontologist*, 55 (2), pp. 302–308. doi:10.1093/geront/gnu120

Salakari, M., Pylkkanen, L., Sillanmaki, L., Nurminen, R., Rautava, P., Koskenvuo, M. ve Suominen, S. (2017). Social support and breast cancer: A comparatory study of breast cancer survivors, women with mental depression, women with hypertension and healthy female controls. *The Breast*, 35, 85-90.

Sao Jose, J. (2012). Logics of structuring the elder care arrangements over time and their foundations. *Sociological Research Online*, 17(4), 1-12.

Sasat, S. ve Bowers, B. J. (2013). Spotlight Thailand. *The Gerontologist*, 53(5), 711–717. doi:10.1093/geront/gnt038.

Shen, H.-W. ve Perry, T. (2016). Interdependence between the social and material convoy: Links between volunteering, widowhood, and housing transitions. *Social Work Research*, 40 (2), 71-82. doi: 10.1093/swr/svw002.

Sunar, L. (2016). Türkiye sosyoekonomik statü endeksi geliştirme projesi TÜBİTAK. Proje no. 113K506.

- Koç, İ. (2014). Türkiye’de Aile Yapısının Değişimi: 1968-2011. M., Turgut ve S., Feyizoğlu (ed.), *Türkiye Aile Yapısı Araştırması Tespitler, Öneriler* (s. 21-53). İstanbul: T.C. Aile Ve Sosyal Politikalar Bakanlığı Aile Ve Toplum Hizmetleri Genel Müdürlüğü. ISBN: 978-605-4628-55-1.
- Litwak, E. (1985). Helping the elderly: The complementary roles of informal networks and formal systems. New York: Guildford Press.
- Messeri, P., Silverstein, M. ve Litwak, E. (1993). Choosing optimal support groups: A review and reformulation. *Journal of Health and Social Behavior*, 34, 122-137.
- Moon, J. R., Kondo, N., Glymour, M. M. ve Subramanian, S. V. (2011). Widowhood and mortality: A meta-analysis. *PLoS One*, 6, e23465.
- Muramatsu, N., ve Akiyama, H. (2011). Japan: Super-aging society preparing for the future. *The Gerontologist*, 51(4), 425–432. doi:10.1093/geront/gnr067.
- Penning, M.J. ve Chappell, N.L. (1990). Self-care in relation to informal and formal care. *Ageing and Society*, 10, 41–59.
- Pereira, M. ve Canavarro, M.C. (2009). Relational contexts in adjustment to pregnancy of HIV-positive women: Relationships, social support and personal adjustment. *AIDS Care*, 21:3, 301-308; DOI: 10.1080/09540120802183453.
- Pruchno, R. (2017). International aging: Spotlighting the spotlights. *The Gerontologist*, 57 (3), 392- 395. doi:10.1093/geront/gnx067.
- Fiori, K.L., Antonucci, T.C. ve Cortina, K.S. (2006). Social network typologies and mental health among older adults. *Journal of Gerontology*, 61B(1), 25-32.
- Fischer, L.R. ve Eustis, N.N. (1994). Care at home: Family caregivers and home care workers. In E. Kahana, D. Biegel ve M. Wykle (ed.), *Family caregiving across the lifespan*. Thousand Oaks: Sage, 287–311.
- Fuller-Iglesias, H.R. ve Antonucci, T.C. (2016). Convoys of social support in Mexico: Examining socio-demographic variation. *Int J Behav Dev.*, 40(4), 324–333. doi:10.1177/0165025415581028.
- Greene, V. (1983). Substitution between formally and informally provided care for the impaired elderly in the community. *Medical Care*, 21(6), 609–619.
- Habtewold, T.D., Islam, M.A., Radie, Y.T., ve Tegegne B.S. (2016). Comorbidity of depression and diabetes: An application of biopsychosocial model. *Int J Ment Health Syst*, 10, s. 74.
- Holdsworth, J.K. (2015). Resmi Olmayan Bakımda Bağımlı Yaşlılar ve Bakım Verenleri İçin Sağlık Etkileri: Antalya Evde Bakım Araştırması (AEBA). Alptekin, D. (ed.), *Hasta toplum: Cinsiyetçilik, tıbbileştirme ve tüketime dair sağlık çözümlemeleri* (s. 145-166). Ankara: Nobel.
- Kahn, R.L. ve Antonucci, T.C. (1980). Convoys over the life course: Attachment, roles, and social support. In P.B. Baltes ve O. Brim (ed.), *Life-span development and behavior* (cilt 3, s. 253-286). New York: Academic Press.
- Kemp, C.L., Ball, M.M. ve Perkins, M.M. (2013). Convoys of care: Theorizing intersections of formal and informal care. *J Aging Stud.* 27(1), 15-29. doi:10.1016/j.jaging.2012.10.002.

VIII. المصادر

- Arun, Ö. (2013). International spotlight: Developing a gerontological social policy agenda for Turkey. *The Gerontologist*, 53(6), 891-897.
- Arun, Ö. (2012). Cultivated citizens? Cultural capital, class, gender and generations in contemporary Turkey. *METU Studies in Development*, 39(3), 283-302.
- Cantor, M. (1979). Neighbors and friends: An overlooked resource in the informal support system. *Research on Aging*, 1, 434-463.
- Cantor, M. (1991). Family and community: Changing roles in an aging society. *The Gerontologist*, 31(3), 337-346.
- Carstensen, L.L., Isaacowitz, D.M. ve Charles, S.T. (1999). Taking time seriously: A theory of socioemotional selectivity. *American Psychologist*, 54(3), 165-181.
- Chappell, N. ve Blandford, A. (1991). Informal and formal care: Exploring the complementarity. *Ageing and Society*, 11, 299-317.
- Cheng, S.T., Lum, T., Lam, L.C.W. ve Fung, H.H. (2013). Hong Kong: Embracing a fast aging society with limited welfare. *The Gerontologist*, 53(4), 527-533. doi:10.1093/geront/gnt017.
- Clausen, S.E. (1998). *Applied correspondence analysis: An introduction*. Thousand Oaks, CA: Sage.
- Dahlberg, L., Andersson, L. ve Lennartsson, C. (2018). Long-term predictors of loneliness in old age: Results of a 20-year national study. *Aging & Mental Health*, 22(2), 190-196, DOI: 10.1080/13607863.2016.1247425.
- Abdulrahim, S., Ajrouch, K.J., ve Antonucci, T.C. (2015). Aging in Lebanon: challenges and opportunities. *The Gerontologist*, 55(4), 511-518. doi:10.1093/geront/gnu096.
- Aile ve Toplum Hizmetleri Genel Müdürlüğü (2014). *Türkiye’de aile yapısı araştırması, tespitler, öneriler*. Ankara: T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı.
- Ajrouch, K.J., Abdulrahim, S. ve Antonucci, T.C. (2013). Stress, social relations, and psychological health over the life course: A focus on Lebanon. *GeroPsych: The Journal of Gerontopsychology and Geriatric Psychiatry*. 26(1), 15-27.
- Antonucci, T.C., Ajrouch, K.J., Birditt, K.S. (2013). The Convoy Model: Explaining Social Relations From a Multidisciplinary Perspective. *The Gerontologist*, Volume 54, Issue 1, 1 February 2014, 82-92. <<https://doi.org/10.1093/geront/gnt118>>
- Antonucci, T.C., Fuhrer, R. ve Dartigues, J.F. (1997). Social relationships and depressive symptomatology in a sample of community dwelling French older adults. *Psychology and Aging*, 12, 189-195. doi:10.1037/0882-7974.12.1.189.
- Antonucci, T.C. (1985). Personal characteristics, social support and social behavior. In R. H. Binstock ve E. Shanas (ed.), *Handbook of aging and the social sciences* (s. 94-128). (2. basım). New York: Van Nostrand.
- Area Agency on Aging, (2013) [Retrieved from; <http://agingcarefl.org/the-national-family-caregiver-support-program/>, 2013)
- Arun, Ö. (ed.). (2018). *Yaşlanmayı aşmak*. Ankara: Phoenix Yayınevi.

إن الإخفاق في تنفيذ توجيهات حقوق الإنسان في توفير الرعاية والدعم لجميع الناس يؤدي إلى الفشل في تحقيق أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الموقع منذ سبعين عاماً، وبالتالي حرمان المجموعات المهمشة من موارد الرعاية والدعم التي تحتاجها مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفقر والاستبعاد والتعرض للأمراض. وستكون الخطوات الهامة التي يتعين على الجهات الفاعلة المسؤولة اتخاذها ذات أهمية أساسية في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المسنين والقضاء على عدم المساواة.

الاجتماعية في تركيا ان عبء رعاية المسنين هو مسؤولية تقع على عاتق الأسر. وتم تعريف دعم الرعاية ضمن هذا الإطار على أساس علاقة الاعتماد بين متلقي الرعاية ومقدم الرعاية فقط. هذا المنظور يخلق علاقة قوة غير متماثلة في تبادل دعم الرعاية. يجب توفير تحول في هذا المنظور في تركيا التي تعتبر في مرحلة التحول الديموغرافي.

في يومنا الحالي تعتبر حقوق المواطنة أو الحقوق المدنية هي المفاهيم التي تثار في كثير من الأحيان لشرح الوضع المثالي في المجتمعات في العالم. ولكن بالنسبة لنا في تركيا والعديد من الدول الأخرى فإنه يجب إبراز حقوق الإنسان أكثر من حقوق المواطنة وفق أعمال المرور العابر للحدود الوطنية وتهجير السكان المتزايد يوماً بعد يوم. المادة 25.1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم اعتماده قبل 70 سنة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وفق القرار رقم 217A في تاريخ 10 ديسمبر 1948 تنص على ما يلي:

لكل شخص الحق في مستوى معيشي مناسب يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته بما في ذلك الطعام والملبس والسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، والحق في التأمين في حالات البطالة والمرض والتعويق والترمل والتقدم في السن وغير ذلك، مما يصيبه من افتقار إلى العيش بسبب ظروف أقوى مما يستطيع التغلب عليها. في حالة المسنين، لا يجب اعتبار التزامات الرعاية ملقاة على اكتاف أفراد الأسرة فقط. حيث أنه وفق ما تم توضيحه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإنه في حالة عدم التكليف من قبل القانون على وجه التحديد فإن الحكومات مكلفة بتوفير الرعاية والدعم للجميع في المعايير الأساسية، بغض النظر عن جنسيتهم.

وبناء عليه فإن هذه المقالة تدعو جميع الحكومات، بما في ذلك حكومة تركيا لاتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء تغيير جذري في توفير الرعاية الأساسية والدعم على أساس حقوق الإنسان وليس حقوق المواطنة فقط بالشكل الذي يشمل المجموعات المهمشة مثل المهاجرين واللاجئين. حيث أن توفير الرعاية الأساسية والدعم فقط على أساس الحقوق المدنية بموجب حقوق المواطنة لا يأخذ في الاعتبار المتطلبات الحقيقية وربما الأكثر خطورة من حيث المهاجرين واللاجئين.

القضايا مثل التغذية، والتمارين، والعلاج الطبيعي، والدعم النفسي والاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي دراسة جميع الحقوق المحددة لمقدمي الرعاية من أفراد الأسرة بشكل منفصل من حيث منظور متلقي الرعاية.

يمكن ظهور الاختلافات في السكان المعرضين للخطر عند فحص الحالة الصحية العامة، والحالة الاجتماعية الاقتصادية، ومستويات التقييد في أداء أنشطة الحياة اليومية من حيث تركيا. إحدى الخصائص الرئيسية لمتلقي الرعاية ضمن السكان المعرضين للخطر هي الحصول على دعم الرعاية من أفراد الأسرة أو من خارج أفراد الأسرة. حيث يعتبر متلقي الرعاية ضمن السكان المعرضين للخطر معتمداً على مقدمي الرعاية سواء من داخل أو خارج الأسرة. ويعتبر عدم الاستقلالية للسكان المعرضين للخطر هو عامل الخطر الرئيسي. حيث يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى اتخاذ القرارات الشخصية أو إدارة أو اتخاذ القرارات في حياتهم اليومية وفقاً لتفضيلاتهم الخاصة (WHO, 2002). التغيرات في مستوى القيود التي يواجهها المسنون متلقي الرعاية في الأنشطة اليومية تكشف عن عامل خطر كبير أيضاً. الحرية والتي يمكن تعريفها بالنسبة للسكان المعرضين للخطر بأنها "القدرة على أداء الوظائف ذات الصلة بالحياة اليومية" (WHO, 2002) تعتبر عامل أساسي آخر. تؤدي القيود المفروضة على الأنشطة المعيشية اليومية وانخفاض مستوى الوضع الاجتماعي الاقتصادي إلى انخفاض حرية حياة الأفراد دون انتظار أي دعم من الآخرين في حياتهم. تواصل اجتماعي. تعتبر الحرية والاستقلالية على التوالي هي المكونات الرئيسية لنوعية الحياة. حيث يتم في دورة حياة الشخص تحديد نوعية الحياة إلى حد كبير من خلال استقلاليته ومهاراته المستقلة في الحياة (WHO, 2002).

هذه المفاهيم الأساسية الثلاثة المتمثلة في الحرية والاستقلالية ونوعية الحياة عند تقاطعها مع عوامل أخرى فإنها تشمل بشكل ديناميكي الصحة الجسدية، والحالة الفسيولوجية، والعلاقات الاجتماعية والمعتقدات الشخصية للأفراد (WHO, 2002). كل هذه العوامل تمثل مجالات اهتمام مهمة لصانعي السياسات، لأن صناع السياسة يشكلون جداول أعمال للسياسة الاجتماعية التي تدعم رعاية المسنين متلقي الرعاية ومقدمي الرعاية فيما يتعلق بالحرية والاستقلالية ونوعية الحياة. حتى يومنا الحالي افترضت السياسة

والجندات دون مساعدة من أي من الأخوة (Zhang, 2012). يتم تقديم دعم الرعاية في لبنان وتايوان من قبل المهاجرات من الفلبين، سريلانكا وإثيوبيا وجنوب شرق آسيا (Abdulrahim, 2015). وهناك وضع مماثل في إيطاليا، حيث يشكل المهاجرون من أوروبا الشرقية العمود الفقري لدعم الرعاية (Pruchno, 2017). هذه الأمثلة توضح أن تركيا ليست البلد الوحيد التي يتواجد بها السكان المعرضين لخطر مواجهة صعوبات في دعم الرعاية الأسرية. ينبغي الأخذ في الاعتبار لهذا الموضوع مع إيلاء الاهتمام لممارسات التدخلات في الدول الأخرى.

وفي هذا السياق، يمكن إدراج الممارسات الاجتماعية التي يمكن الاحتذاء بها في الدول الأخرى على النحو التالي: (أ) في ألمانيا، يتم تضمين أفراد الأسرة من مقدمي الرعاية ضمن نطاق نظام الضمان الاجتماعي ولديهم حق العطلة لمدة تصل إلى 4 أسابيع في السنة، (ب) في اليابان، يشمل تأمين الرعاية طويل الأجل الرعاية النهارية وزيارات الممرضات ودعم الرعاية المنزلية، (ج) في المملكة المتحدة، يمكن لمقدمي الرعاية من أفراد الأسرة الحصول على مدفوعات مباشرة من الحكومة، بالإضافة إلى طلب دعم الاحتياجات الأخرى، (د) في السويد، يستفيد جميع مقدمي الرعاية من الدعم المالي المباشر مع الحق في الحصول على عطلة 4 ساعات في الأسبوع (Rose, 2015). بالإضافة إلى ذلك، فإنه في الولايات المتحدة الأمريكية يستفيد مقدمي الرعاية من أفراد الأسرة في إطار البرنامج الوطني لدعم مقدمي الرعاية من أفراد الأسرة حيث يحصلون على الدعم لفترة معينة، ويستفيدون من خط الطوارئ، ويمكنهم تلقي التدريب على الرعاية، الدعم القانوني مع حق الأولوية في الخدمات الطبية، والحصول على الدعم فيما يختص الأعمال اليومية في سياق الرعاية المنزلية والاستفادة من دعم تحسين المساكن (Area Agency on Aging, 2013). يمكن تكييف جميع هذه الممارسات والتدخلات الاجتماعية ضمن نطاق أولويات تركيا، ويمكن تقديم الدعم إلى أفراد الأسرة في سياق احتياجات مقدمي الرعاية.

وعند التقييم من منظور متلقي الرعاية فإنه يجب توفير التقييم بغرض تحديد الاحتياجات اليومية والأسبوعية أو الشهرية ليتم وضع هذه الاحتياجات على جدول أعمال محدد. ينبغي إعطاء الأولوية في تقييم الاحتياجات إلى

الحياة منخفضة في هذه الشريحة من المجتمع بشكل عام. وكنيجة لنوعية الحياة أقل من المتوسط فإن ذلك سوف يؤدي إلى الانتقال إلى نوع الأسرة المشتتة بشكل طبيعي بعد فقدان الزوج. الحالة الأخرى التي تمت ملاحظتها هي أن حوالي 75 % من جميع الأسر النواة في تركيا يتألفان من الأسر النواة بدون أطفال أو في شكل الأسر النواة من المسنين. لذلك، قد يكون من المتوقع أن يكون الانتقال نحو نوع الأسرة بالفرد الواحد بدلاً من الأنواع الأخرى من الأسرة المشتتة.

تمت ملاحظة ظهور وزن أكثر في الجزء الأعلى في محور تحليل التطابق من الأسر المشتتة. حيث تنقسم أنواع الأسرة المشتتة إلى ربعين اعتماداً على حالة دخل الأسرة والظروف الصحية العامة. وترتبط أنواع الأسر ذات الوالد الواحد وخاصة الأنواع الأخرى من الأسر المشتتة مع الوضع الاجتماعي الاقتصادي الأعلى والحالة الصحية الأفضل، وترتبط أسر الفرد الواحد بالحالة الصحية السيئة جداً والقيود الخطيرة في القيام بأنشطة الحياة اليومية. وفيما يتعلق بتكوينات القافلة، فإن أنواع الأسر ذات الوالد الواحد وأنواع الأسر المشتتة الأخرى لديها شبكة أوسع. بالإضافة إلى ذلك، يتكون تكوين قوافل هذين النوعين من الأسرة بشكل شبه كلي من أفراد الأسرة. ومن ناحية أخرى، فإن الأسر ذات الفرد الواحد هي النوع الوحيد من الأسرة التي تشمل دعم الرعاية من خارج الأسرة في الدائرة الداخلية للقافلة.

VII. النتائج

عند الاطلاع على الأدبيات يسهل فهم أن تركيا ليست وحيدة فيما يختص إدراك الحاجة إلى التدخل من أجل السكان المعرضين للخطر في مواضيع دعم الرعاية. حيث أنه في العديد من الدول حول العالم تواجه الثقافات التي تعتبر رعاية الأسرة على أنها قيمة من الناحية التقليدية مثل اليابان (Muramatsu ve Akiyama, 2011) وكوريا (Yoon, 2013) وهونغ كونغ (Cheng, Lum, Lam, ve Fung, 2013) وتايلاند (Sasat ve Bowers, 2013) تحديات وصعوبات أخلاقية وعملية في وقت قريب في تقديم الدعم للرعاية (Pruchno, 2017). بالإضافة إلى هذه الدول، تواجه الصين واقعا مظلماً في دعم الرعاية الأسرية منذ أن طبقت سياسة الطفل الواحد في عام 1979. حيث أن الطفل الوحيد لهذه الأسرة يتزوج الطفل الوحيد من الأسرة الأخرى ويتحمل الأزواج مسؤولية الأبوين من الجانبين وأربعة من الأجداد

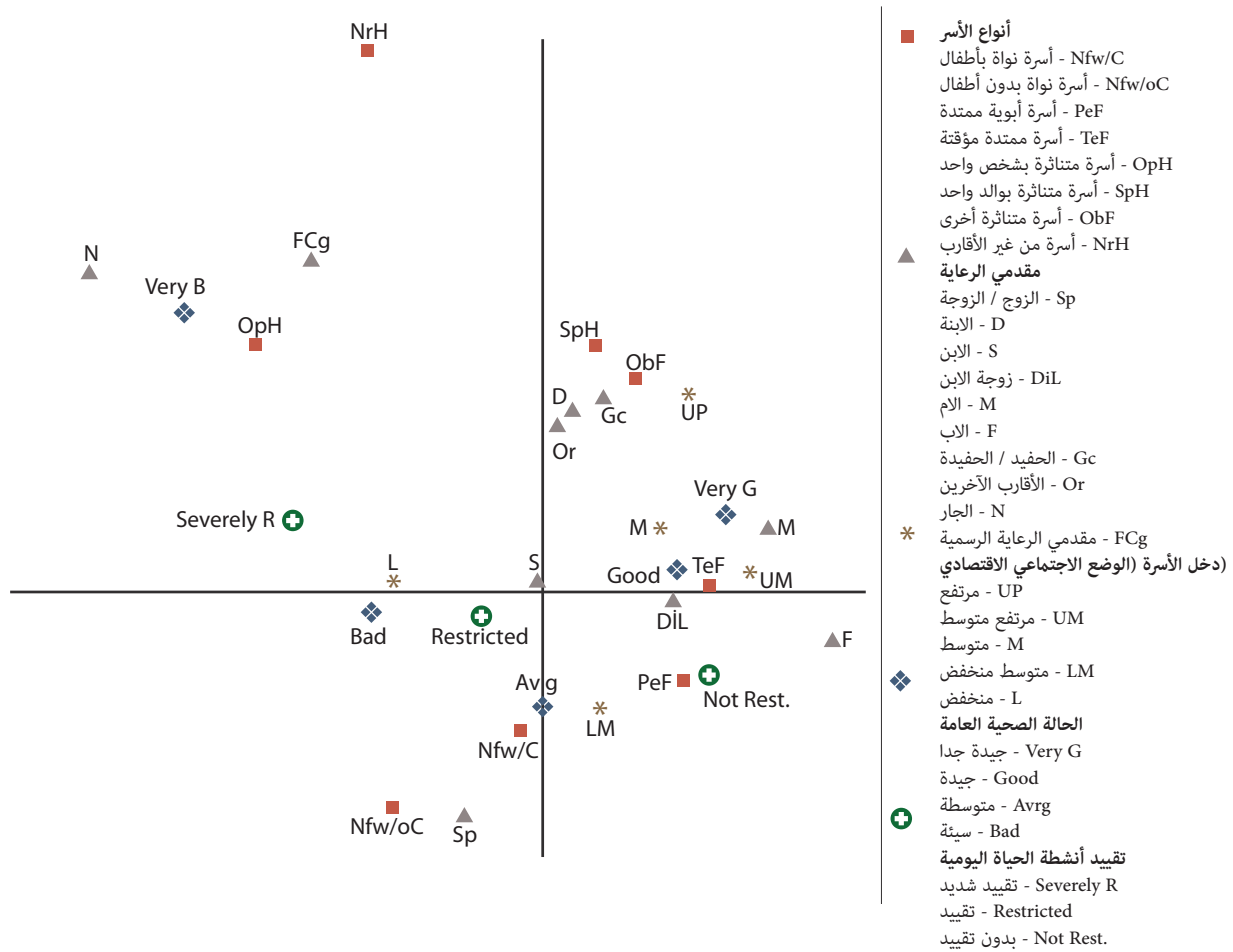
تعتبر الأسر الممتدة التي تحوي المسنين بحاجة إلى الرعاية ذات أكبر نسبة في تركيا من بين جميع الأسر. يتم قبول تحول الأسر الممتدة وخاصة الأسر الأبوية الممتدة إلى أنواع الأسر النواة والأسر المشتتة خلال عملية الانتقال الديموغرافية في تركيا (Koç, 2014). في هذا التحليل يظهر أن الحالة الصحية للمسنين في الأسر الأبوية الممتدة هي في مستوى متوسط وأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في أقرب نقطة إلى المستوى الأدنى المتوسط. هذا النوع من التحول الذي يميل إلى تكوين الأسر النواة أو الأسر المشتتة أو نوع الأسرة ذات الفرد الواحد سوف يؤدي إلى قيود أكثر صرامة فيما يختص أداء أنشطة الحياة اليومية، وإلى ظروف صحية أسوأ وإلى مستويات منخفضة من الوضع الاجتماعي الاقتصادي. كما أن تحول تركيبة قافلة الأسرة الممتدة الأبوية إلى الأسر النواة أو الأسر المشتتة سيؤدي إلى فقدان الجهات الفاعلة الرئيسية في دعم الرعاية وتنوع أعضاء شبكة الدعم الاجتماعي. وترتبط الأسر الممتدة المؤقتة بأوضاع أكثر تميزاً نسبياً من حيث الحالة الصحية ومستويات أداء أنشطة الحياة اليومية ومستويات الوضع الاجتماعي الاقتصادي. في هذا النوع من الأسرة، يتحمل الأطفال البالغون المسؤولية بقدر حجم الأسرة. ونظراً لأن الأجيال الشابة لديها كميات كبيرة من رأس المال الثقافي والاقتصادي مقارنة بالأجيال الأكبر سناً (Arun, 2012)، فإن هذه الأنواع من الأسر ترتبط بالوضع الاجتماعي الاقتصادي المتوسط والمتوسط الأعلى بالإضافة إلى الحالة الصحية الجيدة. ومع ذلك، قد يظهر الخطر الخفي فيما يختص الأرمل/الأرمل نتيجة لعملية انتقال مستقبلية (مثل فقدان الزوج).

أما الفئة الثالثة المعرضة للخطر فهي من بين الأسر النواة التي ليس لديها أطفال. وبما أن هذا النوع من الأسرة يرتبط ارتباطاً وثيقاً برعاية الزوج، فقد يؤدي فقدان الزوج إلى تأثير الأرمل. عندما يتم النظر في تكوين القافلة للأسر النواة دون الأطفال، يمكن تعريف تأثير الأرمل مع الشعور بالوحدة كعوامل خطر لكل من المشاكل الصحية والوفيات. لذا توفر الدراسات الأخيرة من Dahlberg وزملاؤه (2018) التأكيد على الحاجة إلى الدعم بعد فقدان الزوج أو الشريك. ويمكن من تحليل التطابق استخلاص أن الأسر النواة التي لديها أطفال ومن دون أطفال لديها حالة صحية ما بين الوسط والسيئة مع الوضع الاجتماعي الاقتصادي في المستوى الأدنى والأدنى المتوسط. لذلك، تعتبر نوعية

من أجل تحديد السكان المعرضين للخطر في تركيا، فقد تم في هذه الدراسة تنفيذ تحليل التطابق وفق متغيرات الحالة الصحية، مستوى التقييد في أنشطة الحياة اليومية والوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسرة. في تحليل الوضع الاجتماعي الاقتصادي والحالة الصحية ومستويات التقييد حسب أنواع الأسر فإن هذه المتغيرات تعمل كمؤشرات عن الحرية والاستقلالية ونوعية الحياة.

كبار السن الذين يعيشون مع أعداد أكبر نسبياً من أفراد الأسرة والذين لديهم شبكات أوسع يواجهون مخاطر أقل من الاكتئاب (Antonucci, Fuhrer ve Davigues, 1997; içinde Perkins, Ball, Kemp Hollingsworth, 2012). كما تظهر نتائج أيضاً على أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي المنخفض يرتبط بشبكات الدعم الاجتماعي الضعيفة في الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك (Rook, 2009; içinde Fuller-Iglesias ve Antonucci, 2016).

الشكل 12.10. السكان المعرضون للخطر في تركيا



أطفال وسواء يوجد أو لا يوجد أزواج. في الأسر الممتدة يتولى الأطفال البالغين وخاصة زوجات الأبناء رعاية كبار السن. وأخيراً يتم قبول تواجد مقدمي رعاية المسنين من خارج الأسرة لا سيما في الأسر ذات الفرد الواحد والأسر غير الأقارب.

VI. آليات الرعاية والدعم في تركيا: تحديد السكان المعرضين للخطر

هناك أدلة قوية على أن صانعي السياسة بحاجة إلى تطوير برامج التدخل. كيف يمكن لصانعي السياسات في تركيا دعم أفراد الأسرة المسنين؟ ويتواجد موضوع آخر تم توضيحه من هذه النتائج يجب أن يتم التركيز عليه وهو معرفة ما إذا كان المسنون الذين يحصلون على الرعاية وفق نتائج بيانات أبحاث هيكل الأسرة TAYA 2016 يتألفون من السكان المعرضين للخطر أو لا. يمكن أن يتخذ السكان المعرضون للخطر شكل الصحة أو التعليم أو الدخل أو الرفاه. يعتبر السكان المعرضين للخطر مجال أهمية خاصة لواضعي السياسات بشأن إنشاء برامج التدخل.

البحوث السابقة القائمة على نموذج قافلة الدعم الاجتماعي حددت السكان المعرضين للخطر. حيث يتم سرد العناصر مثل انخفاض الموارد المالية، وانخفاض موارد الدعم الاجتماعي، وضعف الحالة الصحية (Fuller-Iglesias ve Antonucci, 2016)، خطر الشعور بالوحدة (Dahlberg, Andersson ve Lennartsson, 2018)، وزيادة خطر المشاكل الصحية و / أو مخاطر الوفاة من الوحدة (على سبيل المثال تأثير الأرملة) (Moon, Kondo, Glymour ve Subramanian, 2011; içinde Shen ve Perry, 2016; Dahlberg, Andersson ve Lennartsson, 2018)، الحصول على الرعاية المؤسسية أو الحياة المشتركة (Strohschein, 2011; içinde Shen ve Perry, 2016) وتأثير الأرملة / الأرملة حيث أن المسنين الذين يشكلون هذا الجزء يتم ربطهم بالمخاطر العالية في الأدبيات. وتشمل عوامل الخطر الأخرى الاكتئاب والشبكات المحدودة (Fiori, Antonucci ve Cortina, 2006)، الدعم الاجتماعي المنخفض، الطلاق أو العزوبية (Habtewold, Islam, Radie ve Tegegne, 2016; içinde Salakari, Pylkkanen, Sillanmaki, Nurminen, Rautava, Koskenvuo ve Suominen, 2017). في المقابل، هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن

عندما تتم مقارنة أنواع الأسرة المشتتة التي تتكون من أربعة أنواع من الأسر هي الأسر ذات الوالد الواحد، الأسر ذات الفرد الواحد، الأسر المشتتة الأخرى والأسر غير الأقارب فإن غياب الأزواج من حيث الحالة الاجتماعية الحالية هو الميزة الرئيسية للأسر المشتتة. عند المقارنة مع أنواع أخرى من الأسرة يظهر أن هناك عدد قليل جداً من مقدمي الرعاية في تراكيب القافلة من الأسر ذات الوالد الواحد. يتم تقديم أعلى مستوى من دعم الرعاية الأولية بحوالي 85% من الأطفال البالغين. عند مقارنة هذا النوع من الأسرة مع غيرها من أنواع الأسرة يتضح أن لديها أصغر تكوين قافلة لكنه يضع المزيد من أفراد الأسرة في المركز. وعند المقارنة بين أنواع الأسرة تحت فئة الأسرة المشتتة يظهر أن البنات توفرن أدنى مستوى من دعم الرعاية في الأسر ذات الفرد الواحد. بالإضافة إلى ذلك، تتألف الجهات الفاعلة في الدائرة الداخلية لتكوين قافلة الأسر ذات الفرد الواحد من أكبر عدد من الأفراد متمثلين في البنات والأبناء وزوجات الأبناء والجيران. يعتبر الجيران هم العنصر الوحيد من غير أفراد الأسرة في الدائرة الداخلية لدعم الرعاية في هذا النوع من الأسرة. وبالمقارنة بتشكيلات القوافل للأنواع الأخرى من الأسر يظهر لأول مرة تواجد موظفي الرعاية الرسمية في الأسر ذات الفرد الواحد حتى وإن كانوا في الدائرة الوسطى. وبشكل عام، فإن مقدمي الرعاية بخلاف أفراد الأسرة والمكونين من موظفي الرعاية الرسمية والجيران يمثلون أكثر من 20% من مقدمي الرعاية الأولية في الأسر ذات الفرد الواحد.

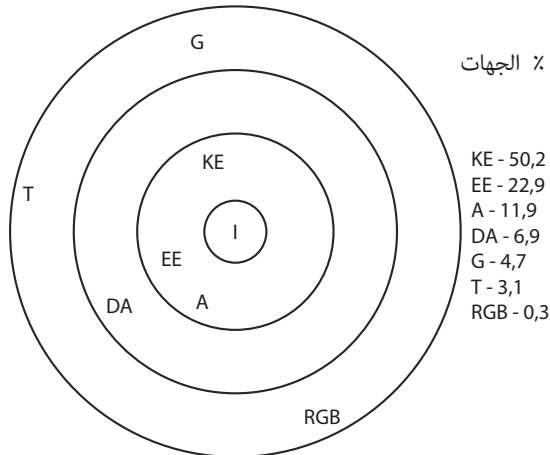
كما هو مذكور في الأدبيات، من الضروري وضع تصور للهيكل الطولي للعلاقات من أجل تحديد قافلة الدعم الاجتماعي. في هذه الدراسة تم تحليل العلاقات الاجتماعية وفقاً لأنواع الأسر من أجل توضيح بنية العلاقات الطولية. وبدلاً من إجراء دراسة طولية لفهم التغيرات في العلاقات الاجتماعية من منظور دورة الحياة، فإنه يتم استخدام تصنيف الأسرة كأداة لفهم الشبكة الديناميكية والمتطورة لآليات الرعاية الاجتماعية في تركيا. تقدم هذه النتائج دليلاً واضحاً على أن الشبكات الاجتماعية قد تغيرت مع تغير الظروف المعيشية. ونتيجة لذلك، يختلف تكوين القافلة لمتلقي الرعاية وفق التغيرات في ظروف المعيشة. في هذا الصدد، تقع مسؤولية رعاية أفراد الأسرة المسنين على عاتق الأسرة النواة في تركيا ولا سيما زوجة الابن والبنات والابن وسواء يوجد أو لا يوجد

مقدمو الرعاية في الدائرة الداخلية للأسر ذات الفرد الواحد هم البنات والأبناء وزوجات الأبناء والجيران. الجهات الفاعلة المشاركة في الدائرة الثانية هي الأقارب الآخرين وموظفي الرعاية الرسمية. في الدائرة الثالثة لا يوجد سوى الأحفاد، كما هو الحال في الأسر ذات الوالد الواحد.

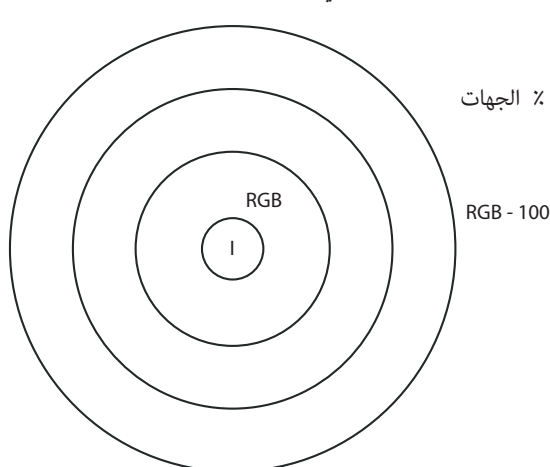
مقدمي الرعاية في الأسر المشتتة الأخرى هم البنات والأبناء والأمهات. الأقارب الآخرون في الدائرة الثانية؛ كما أن زوجة الابن والحفيد وموظفي الرعاية الرسمية هم ممثلو دعم الرعاية في الدائرة الثالثة.

يعتبر ممثل دعم الرعاية في الأسر غير الأقارب هو موظف الرعاية الرسمية فقط. لذلك تعتمد شبكة الدعم الاجتماعي للأسر غير الأقارب على دعم الرعاية المؤسسية فقط.

الشكل 10.10. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر المشتتة الأخرى



الشكل 11.10. الرعاية في الأسر غير الأقارب

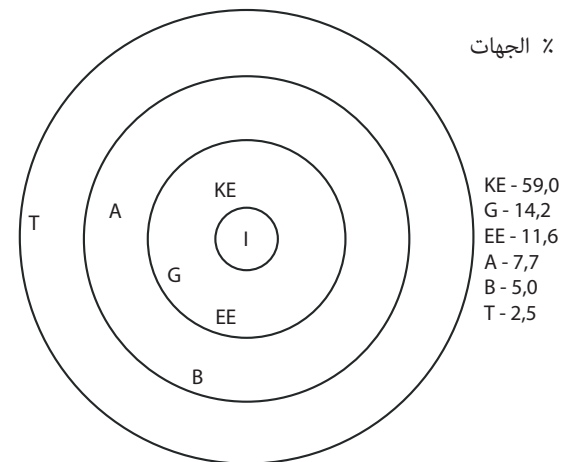


أخرى خارج ما سبق. من المهم أن يولي صانعو السياسات الانتباه إلى التغييرات في البنية الاجتماعية من أجل تنفيذ تدخلات فعالة لآليات دعم الرعاية الرسمية وغير الرسمية.

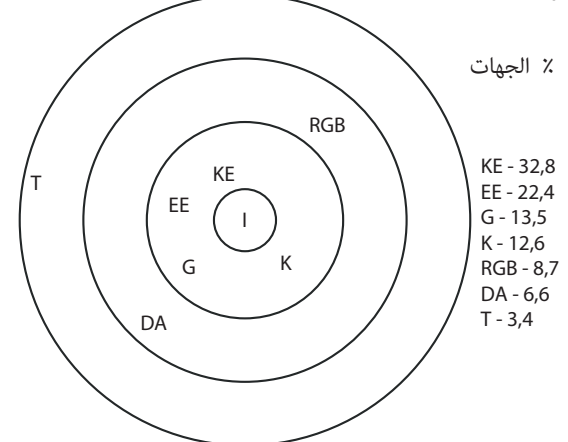
ج. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر المشتتة

الجهات الثلاثة الأساسية في الأسر ذات الوالد الواحد هي الأطفال البالغين التي تتكون من الابنة، زوجة الابن والابن. في الأسر ذات الوالد الواحد التي تحوي المسنين في حاجة إلى الرعاية يمثل هؤلاء الممثلون الثلاثة حوالي 85% من مقدمي الرعاية الأساسيين. الممثلون في الدائرة الوسطى هم الام والأب في حين يكون الأحفاد في الدائرة الثالثة. وهكذا تتكون الأسر ذات الوالد الواحد من أقل عدد من مقدمي الرعاية الأساسيين من حيث التنوع في شبكة دعم الرعاية.

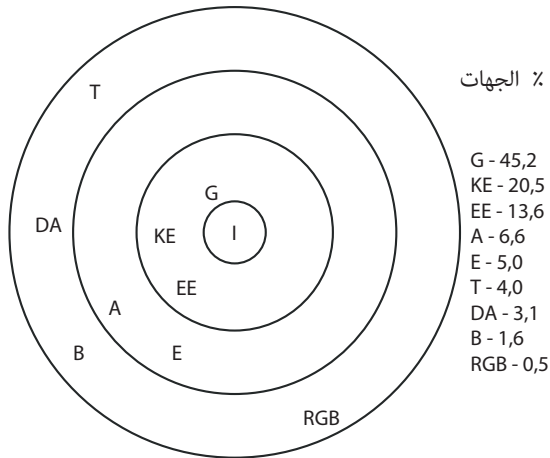
الشكل 8.10. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر ذات الوالد الواحد



الشكل 9.10. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر ذات الفرد الواحد



الشكل 7.10. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر الممتدة



حيث الاعتماد في الرعاية في الأسر الممتدة يعتبر عدد الأسر الممتدة المؤقتة (36.9 %) أكثر من ضعف عدد الأسر الأبوية الممتدة (18.2 %). في كل من الأسر الممتدة الأبوية والمؤقتة تعتبر زوجة الابن هي أول دور فاعل بفرق كبير في تقديم دعم الرعاية. السؤال المهم الذي يجب التطرق إليه هنا هو: ما هو نوع الانتقال الذي يحدث في الأسر الأبوية الممتدة في تركيا؟ تتواجد ثلاثة اتجاهات انتقالية تحدث في الأسر الأبوية الممتدة نحو أنواع الاسرة الممتدة المؤقتة، الاسرة النووية او الاسرة المشتتة. إذا كان الانتقال من الأسرة الأبوية الممتدة إلى الأسرة الممتدة المؤقتة، ينتقل الأزواج من الدائرة الداخلية إلى الدائرة الوسطى وينتقل الآباء من الدائرة الثانية إلى الدائرة الثالثة كما ينتقل الأبناء الذكور من الدائرة الوسطى إلى الدائرة الداخلية. بالمقارنة مع الأسر الأبوية الممتدة، فإن الأطفال البالغين مثل زوجات الأبناء والبنات والأبناء يتحملون المزيد من المسؤولية في الأسر المؤقتة الممتدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن العاملين في مجال الرعاية الرسمية لديهم مكان صغير في قافلة دعم الرعاية للأسر الممتدة المؤقتة. ومن ناحية أخرى، إذا كان الانتقال من الأسرة الأبوية أو المؤقتة إلى الأسرة النووية، فإن زوجات الأبناء تترك مكانهن للأزواج كطرف أساسي في دعم الرعاية. في الحالات التي يتم فيها الانتقال من الأسر الأبوية أو المؤقتة الممتدة إلى الأسر المشتتة، فإن زوجات الأبناء يتركن الدور الفاعل في دعم الرعاية الأولية في جميع الأسر المشتتة للأطفال وخاصة للفتيات. في حين أن أنواع الأسر غير الأقارب صغيرة نسبياً، فإن جميع الجهات الفاعلة في قافلة دعم الرعاية في هذه الأسر تترك مكانها لعمال الرعاية الرسمية. قد توجد انتقالات

قوافل الأسر النووية التي ليس لديها أطفال. هناك عامل مهم يجب أخذه في الاعتبار عند شرح التغييرات في حالة دعم الرعاية. حيث تتأثر طبيعة الاعتماد في الرعاية بالتغييرات في البنية العمرية للأسرة مع إزالة الأطفال من الأسرة. الأسر النووية بدون أطفال التي تحتوي على المسنين في حاجة إلى الرعاية في تركيا تعتبر أكبر سناً من الأسر النووية التي لديها أطفال (الجدول 3).

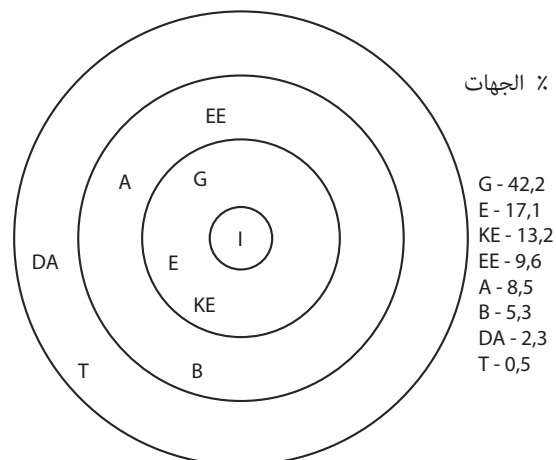
ب. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر الممتدة

الجهات الفاعلة الرئيسية الثلاثة التي تهتم بالأسرة الأبوية الممتدة هي زوجة الابن والزوجة والابنة. في الدائرة الثانية يظهر الابن، الأم والأب يليهم الأحفاد والأقارب الآخرين في الدائرة الثالثة. يعتبر غياب أي دور للجهات خارج الأسرة مثل الجيران وموظفي الرعاية الرسمية في توفير دعم الرعاية في الأسرة الأبوية الممتدة في تركيا نقطة مهمة.

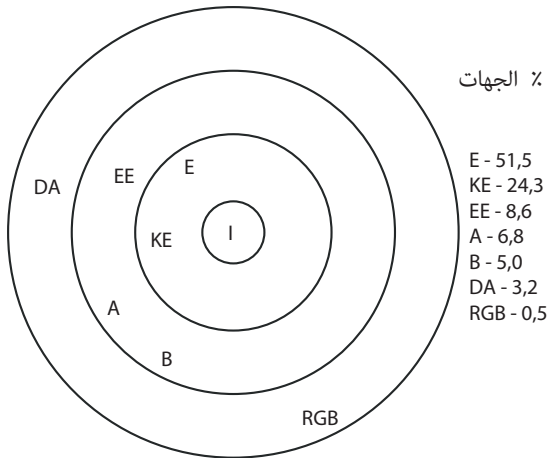
تمثل زوجات الأبناء والبنات والأبناء الأدوار الأساسية للأسر الممتدة المؤقتة. تظهر الأم والأزواج في الأدوار في الدائرة الثانية يليهم الأحفاد والأقارب الآخرين والآباء في الدائرة الثالثة. وبالإضافة إلى ذلك يظهر أن موظفي الرعاية الرسمية يتخذون موقعا بين الدائرة الثالثة في الأسر الممتدة المؤقتة.

تمثل الأسرة الأبوية الممتدة والأسرة الممتدة المؤقتة نسبة 14 % من جميع الأسر في تركيا. حقيقة أن 55.2 % من جميع الأسر التي تحوي المسنين في حاجة إلى الرعاية تعتبر من الأسر الممتدة يؤدي إلى أن يكون هذا النوع من الأسرة هو النوع الأول من

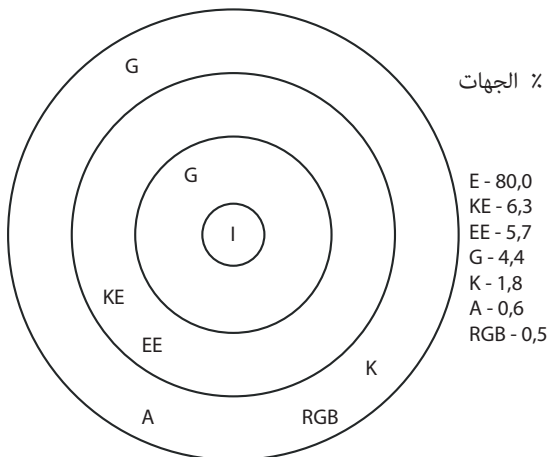
الشكل 6.10. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر الأبوية الممتدة



الشكل 4.10. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر النواة مع الأطفال



الشكل 5.10. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر النواة بدون الأطفال



بدون أطفال يزداد معدل توفير الرعاية من الأزواج من 51.5% إلى 80%. من ناحية أخرى، تنخفض معدلات دعم الرعاية للبنات والأبناء من 24.3% و 8.6% إلى 6.3% و 5.7% على التوالي. وبالمثل، عندما تأخذ زوجة الابن والجار دورهما في مجال الرعاية بنسبة 4.4% و 1.8% على التوالي، يتراجع دور الأم من 6.8% إلى 0.6%. وعند اخراج الأطفال من الأسرة النواة يخرج الآباء والأقارب الآخرين من القافلة بينما عبرت البنات من الدائرة الداخلية إلى الدائرة الوسطى من القافلة، والأمهات من الدائرة الوسطى إلى الدائرة الخارجية. لذلك عندما لا يتم توفير دعم الرعاية من الآباء والأقارب الآخرين فإنه يحدث انخفاض في دعم الرعاية من الأمهات والبنات. من ناحية أخرى، يتم تضمين زوجات الأبناء والجدات في

يفترض نموذج التعويض الهرمي أنه يتم اتباع الترتيب والتسلسل الهرمي في الحصول على الرعاية وأن الأفضلية تُستخدم في شكل الزوج أو الطفل البالغ أو أفراد الأسرة الآخرين على التوالي ويتم استخدام الرعاية الرسمية كملجأ أخير. من النظرة الأولى يظهر ان نتائج الاعتماد في الرعاية في تركيا تدعم نموذج التعويض الهرمي. ومع ذلك فإن رعاية الأسرة في تركيا ليست معياراً دائماً ويمكن تغيير طبيعة العلاقات والخيارات حول الرعاية في أي وقت خلال مسار الحياة. لا يمكن قياس البنية الطولية للعلاقات الاجتماعية في نتائج أبحاث هيكل الأسرة TAYA 2016، ولكن التغييرات اللاحقة في مختلف أنواع الأسر وتطور العلاقات الاجتماعية تقدم دليلاً على أن الأفراد هم جزء من شبكة أو قافلة ديناميكية. يمكن أن نرى كيف تتطور آليات الدعم في تركيا في الاعتماد على الرعاية حسب تصنيف الأسر. هناك دليل قوي على أنه عندما يكبر الأفراد في السن يكون هناك أشخاص آخرون قد تمت إضافتهم أو إزالتهم من شبكاتهم الاجتماعية. بالنظر إلى أنواع الأسر التالية، تقدم النتائج صورة موجزة عن الطبيعة الديناميكية للدعم الاجتماعي، وإن كانت مجزأة. على هذا النحو، تتأثر قافلة متلقي الرعاية بتوزيع أو تبادلية آليات الدعم الاجتماعي داخل نوع الأسرة. في القسم التالي، يتم تصنيف ومقارنة أنواع الأسر تحت ثلاثة عناوين: الأسرة النواة والأسرة الممتدة والأسرة المشتتة.

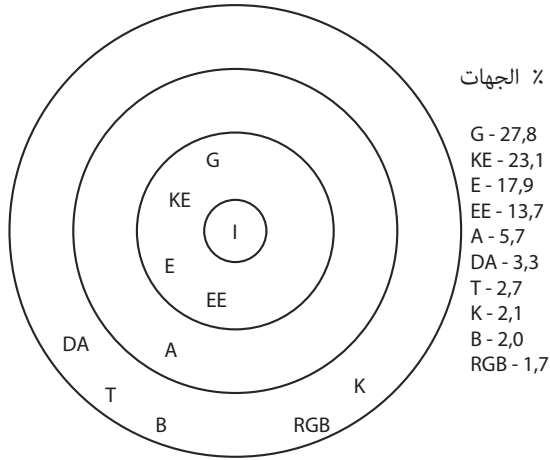
أ. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر النواة

عند النظر إلى وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر النواة التي لديها أطفال في تركيا يظهر أن الأدوار الفاعلة الرئيسية تكون للزوجة والابنة. في حين أن الأدوار الفاعلة في الدائرة الثانية هم الأبناء الذكور، الأم والأب إلا أن الأقارب الآخرين والعاملين في الرعاية الرسمية يعتبروا في الدائرة الخارجية فيما يختص دعم الرعاية الفعلي. وفي وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر النواة بدون أطفال يظهر أن الأزواج في المرتبة الأولى يتبعهم الأطفال من البنات والأبناء، كما يأخذ كل من زوجة الابن والجار والأم والقائم بالرعاية الرسمية أماكنهم في الدائرة الخارجية.

عند المقارنة بين الأسر النواة مع الأطفال وبدون الأطفال يمكن ملاحظة أن هناك تغييراً في توزيع وطبيعة الدعم الاجتماعي مع إزالة الأطفال من الأسرة. في الانتقال من الأسر التي لديها أطفال إلى أسر

تركيز مجموعة بيانات أبحاث هيكل الأسرة TAYA 2016 ليس على تحديد ملامح مقدمي الرعاية، فإن جنس أكثر من ربع (27.7%) من مقدمي الرعاية

الشكل 3.10. وضع الاعتماد في الرعاية في تركيا



غير معروف.

وعلى عكس معظم الدول المتقدمة، حيث توجد أغلبية مقدمي الرعاية غير الرسمية من الزوجة أو الابنة، تُظهر بيانات أبحاث هيكل الأسرة TAYA 2016 أن الجزء الأكبر من مقدمي الرعاية الأولية في تركيا بنسبة 27.8% يتكون من زوجة الابن. أما البنات والزوجات فيبتعن زوجة الابن في المرتبة الثانية والثالثة بين مقدمي الرعاية الأساسيين بنسبة 23.1% و 17.9% على التوالي. في حين أن الابن هو الممثل الآخر في تقديم الرعاية في حالة تواجد منزليين بنسبة 13.7%، فإنه تتبعه الأم بنسبة 5.7%، والأقارب الآخرين بنسبة 3.3%، والأحفاد بنسبة 2.7%، والجيران بنسبة 2.1%، والأب بنسبة 2%، وموظفي الرعاية الرسمية بنسبة 1.7%.

الشكل 3 المستند إلى بيانات أبحاث هيكل الأسرة TAYA 2016 يوضح حالات من الاعتماد في الرعاية بشكل أكثر توسعا في تركيا. يتم وضع مقدمي الرعاية في هذا النموذج وفقا للنسب في الجدول أعلاه. في دائرة الدعم الأولى في تركيا يتواجد الأطفال (زوجة الابن، البنات والأبناء) والأزواج. الدائرة الثانية تغطي الأمهات فقط. تتألف الدائرة الأخيرة من الأقارب الآخرين والأحفاد والجيران والأب وموظفي الرعاية الرسمية. يتم تقييم الاعتماد على الرعاية وفقا لنوع الأسرة في الأقسام التالية مع الأخذ في الاعتبار أن هيكل الأسرة فعال من حيث دعم الرعاية.

الأدبيات.

أما البعد الثاني فيتعلق بوضع مقدمي الرعاية في الأسرة (الابنة أو الزوج أو الزوجة أو الابن أو الأم أو الأب أو غيرهم من أفراد الأسرة) أو من خارج الأسرة (الجار أو موظف الرعاية الرسمي). وتقع تلك الموجودة في الأسرة في النصف الأيسر من الدائرة، في حين يتواجد من هم خارج الأسرة في النصف الأيمن. تتم أدناه مناقشة وضع الاعتماد في الرعاية في تركيا وفقا لهذا المنظور.

تشكل الغالبية العظمى من مقدمي الرعاية في أدبيات الرعاية في تركيا من النساء. هؤلاء القائمين بالرعاية غير الرسمية قادرين على توفير الرعاية في الأسر التي تحوي المسنين في حاجة إلى الرعاية أو من خلال التواجد في منزل بعدي عن المسنين وتقديم الرعاية وفقا لذلك. ومع ذلك فإنه من غير المعروف تواجد الأفراد الذين يقدمون الرعاية بالقرب من متلقي الرعاية في تركيا. في مجموعة بيانات أبحاث هيكل الأسرة 2016 TAYA كان هناك سؤال بالنص "من هو الشخص أو المؤسسة التي تقدم الرعاية إلى المسنين في حاجة رعاية دائمة؟". تعتبر العلاقة بين مقدمي الرعاية ومتلقي الرعاية معروفة من خلال البيانات المتعلقة بهذا السؤال. ومع ذلك لا توفر مجموعة البيانات الجنس أو الخصائص لمقدمي الرعاية. على سبيل المثال، تقدم فئات مثل زوجة الابن، والابنة، والابن، والأم، والأب حيث تقدم معلومات عن جنس مقدمي الرعاية في جزء أقل من ثلاثة أرباع المعلومات. لا توجد معلومات خاصة بالجنس في فئات مثل زوج، حفيد، جار، موظفي الرعاية الرسمية وأقارب آخرين.

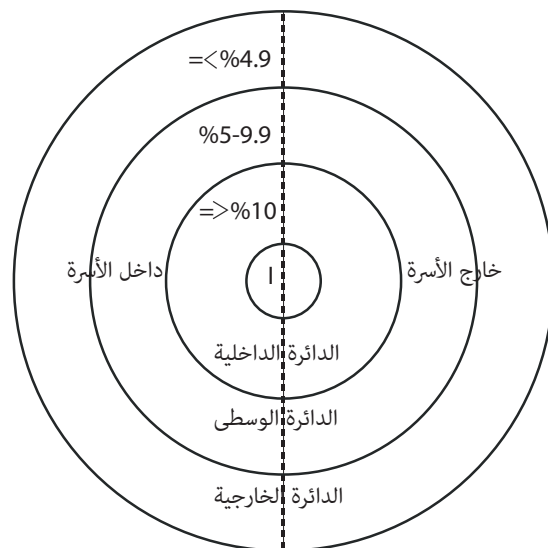
وفقا لنتائج أبحاث هيكل الأسرة 2016 TAYA، فإن نسبة 56.6% من مقدمي الرعاية من النساء. وبالنظر إلى العلاقة بين مقدمي الرعاية ومتلقي الرعاية، يُلاحظ أن 27.8% من مقدمي الرعاية هم زوجة الابن و 23.1% البنات، و 5.7% من الأمهات. من ناحية أخرى فإن نسبة 15.7% من مقدمي الرعاية هم من الذكور. وبالنظر إلى العلاقة بين مقدمي الرعاية من الذكور ومتلقي الرعاية يظهر أن 13.7% من مقدمي الرعاية من الأبناء، و 2.0% من الآباء. عند فحص نسبة مقدمي الرعاية بدون الجنس المعروف فإن نسبة 17.9% منهم من الأزواج / الزوجات، و 3.3% من الأقارب الآخرين و 2.7% من الأحفاد، و 2.1% من الجيران و 1.7% من مقدمي الرعاية الرسمية. بما أن

يقدم الشكل أعلاه مثالا نظريا محددًا لنموذج القافلة. تعتبر القوافل الاجتماعية بمثابة بنية ديناميكية تتغير بمرور الوقت. العلاقات المذكورة في الدائرة الداخلية (المذكورة هنا هي الزوج والأم والأب والابن والأخت) تشير إلى أقرب الأشخاص في قافلة العلاقات إلى الشخص المرجعي. هؤلاء الأشخاص لديهم أكبر إمكانيات لتوفير الدعم أو تلقي الدعم. أما الدائرة الثانية فتدرج أسماء الأشخاص القريبين نسبيا من الشخص المرجعي ولكن لديهم إمكانيات الدعم، في حين تتضمن الدائرة الخارجية أشخاصا متواجدين في قافلة الشخص المعني ويمكنهم المشاركة في التفاعلات الداعمة إلى حد ما. وبهذه الطريقة، يتم وضع شكل الدوائر المتداخلة بمركز الزوج/الزوجة لتحديد تصورات مقدمي الرعاية لجميع الأفراد، من الأفراد الذين لديهم أكبر إمكانيات ممكنة للدعم (الدائرة الداخلية) للأفراد الذين لديهم أقل إمكانيات ممكنة للدعم (الدائرة الخارجية).

يتم تحديد آليات الدعم في نظرية نموذج القافلة من خلال السؤال "من الذين لديهم أكبر إمكانيات لتقديم الدعم أو الحصول على الدعم؟". تم بناء هذا النموذج النظري حول الإجابة على هذا السؤال. من ناحية أخرى فإنه في النموذج التجريبي الذي نوقش هنا، تعكس البيانات حالة دعم الرعاية الفعلية وفقا للسؤال "من هو الشخص أو ما هي المؤسسة التي تقدم لك الرعاية؟". لذلك تتم إضافة بعدين إلى نموذج القافلة النظرية في هذه الدراسة. في البعد الأول، يتم تحديد مواقف الجهات الفاعلة التي تتولى الرعاية وفقا لمعدلات تقديم الرعاية للشخص المرجعي في المركز، بينما يقع أولئك الذين يقدمون أكبر قدر من الرعاية في الجزء العلوي من الدائرة، ويقع مقدمو القدر الأقل من الرعاية في الجزء التالي من الدائرة. تغطي الدائرة الداخلية 10% أو أكثر من معدل الرعاية. على سبيل المثال، في هذا النوع من الأسرة، إذا كانت زوجة الابن هي الأكثر فاعلا في تقديم الرعاية (G)، فإنه يتم وضع الاختصار G في الجزء العلوي من الدائرة الداخلية. معدلات الرعاية للدائرة في الوسط ما بين 5% و 9.9%. من ناحية أخرى تكون المعدلات 4.9% وأقل في الدائرة الخارجية. نقاط التقاطع المحددة في هذه الدراسة تم تنفيذها مع الأخذ في الاعتبار تكرار أو ندرة التوزيع النسبي. في الواقع، لم يجد مؤلفو هذه المقالة دراسة مماثلة أجريت مع مجموعة بيانات تم جمعها على المستوى الوطني في

ت. وضع الاعتماد في الرعاية داخل الأسرة في تركيا في هذا القسم يتم تحليل ومناقشة وضع الاعتماد في الرعاية داخل الأسرة في تركيا كما يتم البحث عن إجابة للسؤال "ما هي الجهات الفاعلة داخل الأسرة التي توفر الدعم في تلبية احتياجات المسنين في تركيا؟". كما تم استخدام نموذج القافلة لوضع إطار مفاهيمي لعلاقات الرعاية في تركيا ولتوفير مقارنة وضع الاعتماد في الرعاية وفق الأدبيات الدولية.

الشكل 2.10. نموذج تجريبي لقافلة دعم الرعاية الاجتماعية



G	زوجة الابن
KE	البنت
E	الزوج/الزوجة
EE	الابن
A	الام
T	الحفيد
B	الاب
DA	الأقارب الآخرين
K	الجيران
RGB	موظف الرعاية الرسمية
I	في المركز، إشارة إلى مجال الرعاية

للأسر في تركيا يتم استخدام نظام تصنيف الدخل الذي تم تطويره عن طريق (Sunar 2016) لتحديد مجموعات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الممثلة في أبحاث هيكل الأسرة TAYA. وفقا لذلك يظهر ان هناك زيادة مطردة مستمرة في المستوى الأدنى للأسر في تركيا وذلك لجميع الأسر، والأسر التي تحوي المسنين والأسر التي تحوي المسنين مع الحاجة إلى الرعاية، مع الانخفاض المستمر في الاتجاه العكسي في المستوى الأعلى بالأخص في الأسر التي تحوي المسنين مع الحاجة إلى الرعاية. يتم تقديم نظرة شاملة لجميع أنواع الأسر هنا لتوفير وجهة نظر للأسر التي تحوي المسنين مع الحاجة إلى الرعاية التي تعتبر المركز الأساسي لهذه الدراسة ولتقديم نقطة مرجعية في هذا الصدد.

يعتبر هذا الفرق في دخل الأسرة مذهب عندما نعتبر أن متوسط حجم الأسر التي تحوي المسنين بحاجة إلى الرعاية البالغ 4.1 أعلى من متوسط حجم جميع الأسر البالغ 3.47 ومتوسط حجم الأسر التي تحوي المسنين البالغ 3.24. عندما يتم إجراء تقييم على النفقات، يبلغ متوسط الإنفاق الشهري 861 و 752 و 705 دولارا أمريكيا لكل من جميع الأسر، والأسر التي تحوي المسنين والأسر التي تحوي المسنين مع الحاجة إلى الرعاية على التوالي. وبالنظر إلى نسبة تغطية الدخل للنفقات فقد أفاد نصف المشاركين في هذه المجموعات الثلاث بأنهم يواجهون صعوبة في تلبية احتياجاتهم (42.1% و 41.7% و 47.2% على التوالي). في دراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي

الجدول 4.10. خصائص الأسرة في تركيا (متابعة)

الخصائص	جميع الأسر	الأسر مع المسنين	الأسر مع المسنين مع الحاجة إلى الرعاية
الدخل الشهري (دولار أمريكي)			
المتوسط	1.027	903	815
الأوسط	831	665	665
الوسيط	432	665	498
الانحراف المعياري	1009	923	633
النفقات الشهرية (دولار أمريكي)			
المتوسط	861	752	705
الأوسط	665	598	598
الوسيط	665	665	332
الانحراف المعياري	695	608	494
وضع المعيشة (%)			
بصعوبة	42.1	41.7	47.2
إمكانية المعيشة	37.2	37.6	37.9
بسهولة	20.7	20.7	14.9
الوضع الاجتماعي الاقتصادي (%)			
الأدنى	21.7	30.3	33.2
الأدنى المتوسط	25.5	25.1	23.5
المتوسط	27.0	23.9	23.8
الأعلى المتوسط	18.2	15.3	15.9
الأعلى	7.6	5.4	3.5

الجدول 3.10. خصائص الأسرة في تركيا

الخصائص	جميع الأسر	الأسر مع المسنين	الأسر مع المسنين مع الحاجة إلى الرعاية
التردد	22,237,633	7,232,750	1,031,450
العدد			
النسبة	100	32.5	14.3
حجم الأسرة			
المتوسط	3.47	3.24	4.1
الأوسط	3	2	4
الوسيط	4	2	2
الانحراف المعياري	1.8	2.1	2.4
نوع الأسرة (%)			
النواة	64.7	39.0	17.7
الممتدة	14.0	30.2	55.2
المشتتة	21.3	30.8	27.1
نوع الأسرة التفصيلي (%)			
الأسرة النواة - بدون أطفال (عمر >45)	5.7	0.1	-
الأسرة النواة - بدون أطفال (عمر <45)	10.5	23.2	13.1
الأسرة النواة (طفل واحد)	16.4	23.2	2.8
الأسرة النواة (طفلين)	17.8	4.1	0.8
الأسرة النواة (ثلاثة أطفال أو أكثر)	14.3	2.8	1.0
الأسرة الأبوية الممتدة	7.8	15.4	18.2
الأسرة الممتدة المؤقتة	6.2	14.8	36.9
أسرة الفرد الواحد-ذكر	7.2	5.3	3.9
أسرة الفرد الواحد-انثى	7.0	15.2	11.0
أسرة الوالد الواحد-ذكر	0.5	0.8	0.4
أسرة الوالد الواحد-انثى	3.1	3.5	2.6
الأسرة المشتتة الأخرى	2.9	6.0	9.0
الأسرة غير الأقارب	0.6	0.1	0.1

للرجال. ومن بين أسر المسنين المحتاجين للرعاية، يبلغ معدل الأسر المفردة المكونة من النساء 11.0% والمكونة من الذكور 3.9%

وفقا لبيانات أبحاث هيكل الأسرة TAYA لعام 2016 فإن متوسط دخل الأسرة الشهري في تركيا هو 1027 دولار أمريكي. هذا الرقم هو 903 دولار أمريكي للأسر التي تأوي المسنين و 815 دولار أمريكي للأسر التي تأوي المسنين مع الحاجة إلى الرعاية.

في حاجة إلى الرعاية (13.1%). كما يتبين من البيانات التفصيلية للأسر المفردة المكونة من شخص واحد (التي تمثل 21.3% من مجموع الأسر)، فإن ثلثي الأسر المشتتة تتكون من شخص واحد فقط (14.2%). تتم الإشارة إلى هذه الأسر في الأونة الأخيرة باسم "المسنين بمفردهم" (Arun, 2018). عند فحص الأسر المكونة من شخص واحد في تركيا يظهر أن 15.3% من الأسر التي تحوي المسنين تتكون من النساء. هذا الرقم هو 5.3% بالنسبة

ب. خصائص الأسرة في تركيا

في هذا القسم يتم فحص وضع تواجد المسنين في تركيا والحاجة الى الرعاية في الأسرة تحت ثلاثة عناوين رئيسية. أولاً، يتم تحليل جميع الأسر وفقاً لنوع الأسرة، والدخل، والنفقات، وظروف المعيشة والحالة الاجتماعية والاقتصادية. وبهذه الطريقة، يتم توفير صورة أوسع ويتم توفير خصائص محددة للأسر في تركيا. ثم يتم بعد ذلك التركيز على الأسرة التي تأوي المسنين. كما يتبين من الجدول أدناه، تستضيف واحدة من كل ثلاث أسر في تركيا أفراداً يبلغون من العمر 60 عاماً أو أكثر. يتم تحليل المؤشرات الستة نفسها على هذا المستوى (حجم الأسرة، النوع، الدخل، الإنفاق، حالة المعيشة والوضع الاجتماعي الاقتصادي). في المرحلة النهائية يتم التركيز على الأسر التي تأوي المسنين والمحتاجة إلى دعم الرعاية. تتم المقارنة على أساس جميع الأسر والأسر التي تحوي المسنين والأسر التي تحوي المسنين مع الحاجة إلى الرعاية.

يتواجد في تركيا عدد 7232750 أسرة تحتوي على المسنين، وعدد 1031450 أسرة تحتوي على المسنين في حاجة إلى الرعاية. متوسط حجم الأسرة في تركيا هو 3.47 (الانحراف المعياري 1.8). كما يبلغ متوسط حجم أسر المسنين 3.24 (الانحراف المعياري 2.1)، أما متوسط حجم أسر المسنين في حاجة إلى الرعاية فيبلغ 4.1 (الانحراف المعياري 2.4).

ينتمي تصنيف الأسرة السالف الذكر إلى مؤسسة الإحصاء التركية TÜİK ويمكن قراءة الاختلافات المهمة بين الأسر بسهولة وفقاً للتصنيفات الأسرية من حيث أسرة النواة، الأسرة الممتدة والأسرة المشتتة. وفقاً لخصائص الأسرة (جميع الأسر، الأسر التي تحوي المسنين، الأسر التي تحوي المسنين بحاجة إلى الرعاية) فإن نسبة الأسرة النواة ينخفض من 64.7% لجميع الأسر إلى 17.7% للأسر التي تحوي المسنين بحاجة إلى الرعاية. من ناحية أخرى، ترتفع نسبة الأسرة الممتدة من 14.0% إلى 55.2% للأسر التي تحوي المسنين بحاجة إلى الرعاية. لا تظهر النسبة المئوية للأسر المشتتة أي تغيير كبير فيما يتعلق بأنواع الأسرة المذكورة.

يوجد تصنيف موسع لبيانات الأسرة تحت تصنيف مفصل. أكثر البيانات التي تجذب الانتباه في البيانات التفصيلية في تصنيف الأسر هي الأسر النواة التي تتكون من الأزواج بدون أطفال والتي تحوي المسنين

الجدول 2.10. الخصائص الأساسية للشخص المرجعي في الأسرة

الخصائص الأساسية للشخص المرجعي		النسبة
الجنس		
ذكر	54.7	
أنثى	45.3	
الفئة العمرية		
18-24	5.1	
25-34	22.3	
35-44	25.3	
45-54	18.3	
55-64	14.3	
65+	14.6	
المستوى التعليمي		
الأمية	7.8	
القراءة والكتابة، بدون شهادة	5.2	
الابتدائية	38.7	
المتوسطة	12.5	
الثانوية	16.9	
دبلوم تأهيلي	5.5	
البكالوريوس	11.5	
دراسات عليا (الماجستير / الدكتوراه)	1.8	
الحالة الاجتماعية		
لم يسبق الزواج	11.6	
الطلاق	4.5	
وفاة الزوج	8.8	
متزوج	74.1	
متزوج، الانفصال	0.9	
العيش معاً	0.1	
الصلة مع رب الأسرة		
رب الأسرة	67.2	
الزوج/الزوجة	25.0	
الابن / البنت	5.8	
أخرى	1.9	

متوسط عمر الشخص المرجعي = 45.95 (الانحراف المعياري = 15.6)

العمر المتوسط للشخص المرجعي = 43

عمر الشخص المرجعي = 38

الحد الأدنى لعمر الشخص المرجعي = 15

الحد الأقصى لعمر الشخص المرجعي = 98

٧. الخصائص الأساسية للأسر ووضع الاعتماد على الرعاية

أ. الإحصاء الوصفي للشخص المرجعي

يتناول هذا القسم أولاً الخصائص الأساسية للشخص المرجعي في المنزل في تركيا. ثم تتم بعد ذلك مناقشة خصائص الملامح الاجتماعية الاقتصادية. بما أن الشخص المرجعي هو الشخص الذي ينقل كل المعلومات في أبحاث هيكل الأسرة TAYA للعام 2016 فإنه يتم تقديم جميع الخصائص الأساسية لهذا الشخص. يمكن أن توفر معرفة الخصائص الأساسية للشخص المرجعي دليلاً على صحة وموثوقية البيانات التي تم جمعها ويمكن أن تساعد في تحديد التحيزات المحتملة. ويبين الجدول التالي القرب والعمر والجنس والحالة الاجتماعية والحالة التعليمية بين الشخص المرجعي وبين رب الأسرة.

أكثر من نصف الأشخاص المرجعيين بقليل يعتبروا من الذكور (54.6%). في حين أن ربع الأشخاص المرجعيين تتراوح أعمارهم بين 35-44، فإن أكثر من ربعهم بقليل تتراوح أعمارهم بين 18-34. ونسبة 18.3% من الأشخاص المرجعيين بين 45-54 سنة من العمر، كما أن نسبة 14.3% بين 55-64 سنة من العمر ونسبة 4.6% منهم بعمر 65 سنة وأكثر. بلغ متوسط عمر الأشخاص المرجعيين 45.95 (الانحراف المعياري = 15.6). كما أن حوالي 1 من كل 12 شخص من الأشخاص المرجعيين (7.8%) يعتبر من غير المتعلمين، وأكثر من النصف قليلاً من خريجي المدارس الابتدائية بالحد الأقصى (51.7%). نسبة 13.3% من المتبقين هم من خريجي الجامعات لمدة أربع سنوات. أما بالنسبة للحالة الاجتماعية، فإن واحد من كل 10 (11.6%) لم يسبق له الزواج. وثلاثة من كل أربعة أشخاص مرجعيين من المتزوجين، وواحد من كل 20 (4.5%) مطلق، وواحد من كل 10 (8.8%) من الأرملة. اثنان من كل ثلاثة أشخاص مرجعيين (67.2%) هم من شيوخ الأسرة، واحد من كل أربعة هو الزوج، والباقي هم من الأبناء الذكور، البنات الإناث أو الأقارب الآخرين في الأسرة.

٨. القيود والتوصيات لمزيد من الدراسات

هناك بعض القيود على السؤال الموضح بالرقم H23 ضمن مجموعة بيانات أبحاث هيكل الأسرة -TAYA 2016 بالنص "من هو الشخص أو المؤسسة / المنظمة التي توفر الرعاية بشكل أكثر للمسئول بحاجة إلى الرعاية في الأسرة؟". حيث يوضح تحليل التردد بعض المخالفات في هذا المتغير. قد يكون عدد صغير من المستجيبين للسؤال قد وفروا الإجابة عن طريق وضع أنفسهم في المركز المرجعي. على سبيل المثال، إذا كانت زوجة الابن تجيب على هذا السؤال كشخص مرجعي، فإن الإجابة المختارة في شكل "أم" من زوجة الابن قد تكون "أم" زوجة الابن وليس أم الشخص المعني التي تحصل على الرعاية.

في هذا السياق، يمكن تقييم ثلاث توصيات مهمة لتنفيذ أبحاث هيكل الأسرة TAYA في السنوات القادمة. أولاً، يجب أن تتم الإجابة على السؤال H23 بوضع الشخص الذي يحصل على الرعاية في المركز المرجعي كما يجب أن يتم علامة على أعداد المسنين الذين يحصلون على الرعاية وعلى الأشخاص مقدمي الرعاية في المنزل. ثانياً، يجب التحقق من نوع الرعاية التي يتم الحصول عليها. حيث يمكن الحصول على معرفة لنوع احتياجات الرعاية سواء كانت الرعاية الاجتماعية، والرعاية المالية، ودعم الأسر المعيشية اليومية، وأنشطة المعيشة اليومية (ارتداء الملابس، والاستحمام، وتناول الطعام، وما إلى ذلك)، الدعم أو الرعاية الطبية. وينبغي أيضاً تحديد ما إذا كان يتم الحصول / تقديم الرعاية بشكل مؤقت أو دائم. وبالتالي، فإن تحليل السؤال الذي تتم اضافته في قائمة الأسئلة بالنص "ما هو نوع الرعاية التي يحتاجها كبار السن في الأسرة؟" سيوفر الاستخدام الرشيد للموارد لصانعي السياسات.

يركز القسم التالي على الخصائص الأساسية للأسر في تركيا. ومن أجل رؤية الصورة الأكبر بشكل أوضح تتم مقارنة الخصائص الأساسية لجميع الأسر مع الأسر التي تحتوي على المسنين والأسر التي تحتوي على المسنين بحاجة إلى الرعاية. وبهذه الطريقة يتم البحث عن الإجابة على السؤال "ما هو الوضع الاجتماعي الاقتصادي لجميع الأسر، الأسر التي تحتوي على المسنين والأسر التي تحتوي على المسنين بحاجة إلى الرعاية؟".

الجدول 1.10. تعريفات نوع الأسرة

نوع الأسرة	التعريف
الأسرة النواة بدون أطفال	نوع الأسرة المكونة من الزوج والزوجة فقط بدون أطفال.
الأسرة النواة مع الأطفال	نوع الأسرة المكونة من الأم والأب مع واحد أو أكثر من الأطفال غير المتزوجين.
الأسرة الأبوية الممتدة	نوع الأسرة التي يعيش فيها كبير الأسرة وزوجته مع الأطفال المتزوجين و / أو الأخوة المتزوجين في نفس المنزل. السلطة في هذه المنازل تنتمي إلى الجيل الكبير في السن.
الأسرة الممتدة المؤقتة	نوع الأسرة الممتدة التي يكون فيها الطفل غير المتزوج هو كبير الأسرة. في هذا النوع من الأسرة يُفترض أن كبير الأسرة من الأم أو الأب أو الأقارب الآخرين قد خرجوا من المنزل مع مرور الوقت أو أن الأسرة قد تحولت إلى أسرة نواة.
الأسرة المشتتة من الفرد الواحد	نوع الأسرة التي تتكون من شخص واحد.
الأسرة المشتتة من الوالد الواحد	نوع الأسرة التي يعيش فيها أحد الزوجين مع الأطفال غير المتزوجين وفق أسباب الطلاق أو الانفصال أو الوفاة.
الأسرة المشتتة الأخرى	نوع الأسرة التي لا توجد فيها علاقة بين الوالدين والأطفال وإنما يوجد بدلا عنها العلاقة بين الأقارب مثل العلاقة بين الجدة والأحفاد، أو بين الأخوة - الخالة / العمّة - ابن الأخ.
الأسرة غير الأقارب	نوع الأسرة التي تتشكل وفق أشخاص ليس بينهم أي صلة قرابة.

ج. القيود في ممارسة أنشطة الحياة اليومية
تستند معايير القيود التي تتم مواجهتها في تحقيق أنشطة الحياة اليومية على إجابات المشاركين على السؤال "ما هو وضع التقيد في أنشطة الحياة اليومية لمدة 6 أشهر أو أطول بسبب أي مشاكل صحية؟". وتتكون الإجابات من ثلاث فئات هي: "تقييد شديد"، "تقييد بدون خطورة"، "لم يحدث تقييد".

ح. المسنين في حاجة للرعاية
من أجل تحديد المجموعة المستهدفة من هذه الدراسة، تم تضمين عدد 1.031.450 في التحليل من التي أجابت نعم على السؤال "هل هناك فرد مسن بحاجة إلى الرعاية في الأسرة؟"

ب. أسلوب التحليل
إلى جانب الإحصاء الوصفي واختبار الفرضيات فقد تم في هذه الدراسة استخدام تحليل التباين لفهم آليات الرعاية والدعم الاجتماعي بين الأجيال في تركيا ولتحديد السكان المعرضين للخطر. تحليل التباين يخلق خريطة اجتماعية تسمح بتصوير المواقف العلائقية للفئات في مكان معين (Clausen, 1998). وبالتالي يمكن استخدام مجموعة بيانات معقدة عديدة المتغيرات ومكونة من فئات متعددة لتحليل منطقة منظمة (Clausen, 1998).

• المدرسة الابتدائية
• المدرسة المتوسطة
• المدرسة الثانوية
• دبلوم تأهيلي
• الجامعة
• الماجستير / الدكتوراه
في هذا التحليل، تم استخدام هذه الفئات لتحديد أعلى مستوى تعليمي لأفراد الأسرة.

ت. نوع الأسرة
في التحليلات السابقة لأبحاث هيكل الأسرة TAYA (المديرية العامة لخدمات الأسرة والمجتمع، 2014) تم تطوير تصنيف يعتمد على ثمانية أنواع مختلفة من الأسر. إن تصنيف الأسر في التصنيف المذكور هو كما يلي: (1) الأسرة النواة بدون أطفال، (2) الأسرة النواة التي لديها أطفال، (3) الأسرة الأبوية الممتدة، (4) الأسرة الممتدة المؤقتة والأسر المشتتة والتي تنقسم إلى أربع فئات فرعية هي (5) أسرة الشخص الواحد، (6) الأسرة ذات الوالد الواحد، (7) الأسرة المشتتة الأخرى، (8) الأسرة غير الأقارب. يتم سرد تعريفات أنواع الأسر في الجدول أدناه.

ث. الحالة الصحية العامة
الحالة الصحية العامة هي معايير التقييم الشخصي للحالة الصحية للمشاركين وتتكون من خمس فئات: سيئة للغاية، سيئة، معتدلة، جيدة وجيدة جدا.

ولكن لا يزال لديهم إمكانية الدعم، في حين تتضمن الدائرة الخارجية أشخاصا متواجدين في قافلة الشخص المعني ويمكنهم المشاركة في التفاعلات الداعمة إلى حد ما.

III. المنهج

في هذه الدراسة، تم تحليل مجموعات البيانات في المستويات الصغرى من أبحاث هيكل الأسرة في تركيا التي تم تطبيقها في عام (2016 TAYA) عن طريق وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية (وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية سابقا). تم ترجيح البيانات حسب عدد الأسر خلال التحليل. تتكون سلسلة أبحاث هيكل الأسرة TAYA من ثلاث مراحل وتم تنفيذها لتمثل عدد 12 منطقة التي حددتها مؤسسة الإحصاء التركية TÜİK كمستوى 1 من تصنيف وحدات المنطقة الإحصائية مع أخذ عينات عشوائية متعددة الطبقات. تم تنفيذ أبحاث هيكل الأسرة 2016- بين أغسطس وأكتوبر من عام 2016. تم جمع البيانات من عدد 35475 شخص أعمارهم 15 عاما وأكثر في عدد 17239 أسرة.

أ. المتغيرات

أ. الوضع الاجتماعي والاقتصادي

تم حساب الوضع الاجتماعي الاقتصادي SES للأسر حسب الدخل الشهري للأسرة. الدخل الشهري الموضح بعملة الليرة التركية في مجموعة البيانات تم تحويله إلى عملة الدولار الأمريكي وفق سعر الصرف للعام 2016 من البنك المركزي لجمهورية تركيا (TCMB). يتم تصنيف دخل الأسرة الشهري مع الأخذ في الاعتبار نظام التصنيف الفرعي الذي تم تطويره عن طريق (2016 Sunar) لتحديد مجموعة الوضع الاجتماعي الاقتصادي في تركيا في خمسة مستويات هي المستوى الأدنى، الأدنى-المتوسط، المتوسط، الأعلى-المتوسط والمستوى الأعلى.

ب. التعليم

هناك نوعان من المتغيرات التعليمية في أبحاث هيكل الأسرة TAYA. يتم تحديد هذه من خلال الأسئلة "ما هو أعلى مستوى من التعليم تم إكماله عن طريق أفراد الأسرة؟" و "هل أفراد الأسرة يعرفون القراءة والكتابة؟". مستويات التعليم الثمانية التي تم تحديدها باستخدام هذين المتغيرين هي:

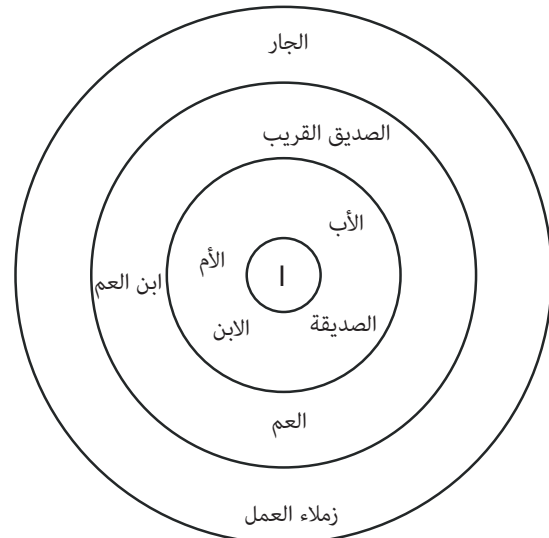
- الأمية
- معرفة القراءة والكتابة، دون شهادة

استنتج Andersson Dahlberg و Lennartsson (2018) في دراستهم للوحدة في الشيخوخة في سياق السويد أن نموذج القافلة يوازن بين الشعور بالوحدة في الشيخوخة. من المهم أن يتم تعريف الوحدة باعتبارها واحدة من عوامل الخطر في المشاكل الصحية والوفاة (Dahlberg vd. 2018).

في الدراسات التي أجريت في فترة قريبة ناقش Shen و (2016) Perry العلاقات بين التحولات التطوعية ووضع الأرامل والإسكان على أساس تقاطع القوافل الاجتماعية والمادية. حيث وجدوا أن التطوع له تأثير إيجابي على الرفاهية البدنية والعقلية. هذه النتيجة مهمة جدا بسبب ظهور تأثير الأرملة الذي يحدد خطر الموت مباشرة بعد وفاة الزوج. ولهذا السبب يمكن القول إن التطوع هو عامل توازن من أجل ضمان شيخوخة الأرامل بشكل صحيح وربما الكفاح ضد تأثير الأرامل من خلال جمعيات اجتماعية ذات معنى (Shen ve Perry, 2016)

الشكل 1.10. مثال نظري للقافلة

المصدر: M. Pereira، و M. C. Canavarro (2009)



يقدم الشكل 1 مثالاً نظرياً محدداً لنموذج القافلة. تعتبر القوافل الاجتماعية بمثابة بنية ديناميكية تتغير بمرور الوقت. تشير العلاقات المذكورة في الدائرة الداخلية (المذكورة هنا كزوج وأم وأب وابن وأخت) إلى أقرب الأشخاص في قافلة العلاقات للشخص المعني (المرجع). هؤلاء الأشخاص لديهم أكبر إمكانات لتقديم الدعم أو الحصول على الدعم. تسرد الدائرة الثانية أشخاصاً يقرب أقل نسبياً من الشخص المعني

ضئيلة حول العلاقات الاجتماعية في البلدان النامية مثل تركيا (Fuller-Iglesias ve Antonucci, 2016).

بما أن النقاش حول آليات الرعاية والدعم غير الرسمي للمسنين تتم تغطيته إلى حد كبير من خلال نهج دورة الحياة، فضلا عن كونه مستقلا عن الافتراضات المتعلقة بموارد الرعاية والدعم، فإنه سيتم إجراء التحليلات في إطار نهج قافلة الدعم الاجتماعي وفق ما تم تقديمه من Kahn وAntonucci (1980). حتى اليوم يعتبر نطاق وتطبيق الأبحاث في القوافل مفيدا بشكل خاص في مجال علم الشيخوخة وذلك لأنه كمفهوم يمكن تكييف القافلة بسهولة مع عدد كبير من المجتمعات المتنوعة ثقافيا. وقد تجلّى هذا الوضع في العديد من البلدان والثقافات والسياقات المختلفة مثل اليابان وفرنسا وألمانيا ولبنان وإنجلترا وبنغلادش والولايات المتحدة الأمريكية (Antonucci, Ajrouch, 2013; Birditt, ve 2013) والمكسيك (Fuller-Iglesias ve Antonucci, 2016). تعتبر البحوث التي تجرى في سياقات مختلفة مهمة لأن تكوين الشبكات الاجتماعية يمكن أن يتأثر بشكل مباشر بآراء العالم الثقافي (Fuller-Iglesias ve Antonucci, 2016). وعلى الرغم من أن العلاقات الاجتماعية في السياقات بين الثقافات كانت موضوع العديد من الدراسات إلا أنه لم يتم إجراء أي بحث بعد حول قوافل الدعم الاجتماعي في تركيا.

وفق مراجعة الأدبيات الخاصة بهم يذكر Antonucci، Ajrouch وBirditt (2013) أن نموذج القافلة يوفر وجهة نظر وظيفية عالية (لفهم التنبؤات والنتائج المترتبة على العلاقات الاجتماعية طوال الحياة) (s. 82). وفي الدراسة التي تم إجراؤها في فترة قريبة يوفر Fuller-Iglesias وAntonucci (2016) فحص الاختلافات في هياكل الشبكات الاجتماعية وفق العمر والجنس والتعليم. تم توفير النتائج التالية للاختلافات في هذه المتغيرات الثلاثة في سياق المكسيك في شكل نتيجة لأبحاثهم: أ) للمسنين شبكات اجتماعية أوسع وأكثر قربا من الناحية الجغرافية، وتحتوي على اتصال أقل وتستند في معظمها على الأقارب؛ ب) النساء المسنات الأقل تعليما لديهن شبكات اجتماعية ضعيفة بالمقارنة مع الشبكات الاجتماعية المتنوعة لدى النساء في عمر أصغر؛ ج) للنساء بشكل عام شبكات اجتماعية أوسع نطاقا وأكثر قربا مع احتوائها على اتصال أقل.

تقديم الرعاية. ووفقا للظروف، فإن الجيران أو الزملاء يتبعون الأصدقاء المقربين في تجمع العلاقات الاجتماعية بالمقارنة مع الأقارب غير المقربين والمشكلين لقافلة الفرد. مع تقدم الأفراد في العمر قد يتم إلحاق أو إخراج أشخاص من القافلة لأسباب داخلية أو خارجية مثل تغيير الموقع أو مكان الإقامة والوفاة. ولهذا السبب، تتأثر قافلة الفرد المسن بالتغيرات في الصحة والحالة الاجتماعية الاقتصادية أثناء حياته.

تقدّم كل من قافلة الدعم الاجتماعي (Kahn ve Antonucci, 1980) ونماذج الرعاية الاجتماعية (Cantor, 1991) نمودجا للدعم الاجتماعي والرعاية فيما يتعلق بالأفراد في قوافل الرعاية. هذا النموذج يساعدنا على الفهم الأفضل لتقاطع الرعاية الرسمية وغير الرسمية من منظور تقدم الحياة (Kemp, Ball, 2013; Perkins, ve 2013). أدرك Kahn وAntonucci (1980) معرفة القافلة تسهل التعرف على الأفراد بالوضع "الطبيعي" و "المعرضين للخطر" وفقا لحالة الأفراد أو تكوين القافلة. تُعد فئة "المعرضين للخطر" في السكان ذات أهمية خاصة لوضعي السياسات، مع جذبها لاهتمام خاص من الباحثين. وقد استهدفت برامج التدخل على وجه الخصوص تطوير أنماط قوافل أكثر دعما (s. 281-282).

بالإضافة إلى نماذج الرعاية والدعم الاجتماعي المذكورة، فإن النظرية لها علاقة أكبر بهذا النقاش على وجه الخصوص. حيث أن نظرية الانتقائية الاجتماعية العاطفية التي اقترحها Carstensen، Isaacowitz وCharles (1999) تشير إلى أن الشبكات الاجتماعية أصبحت أصغر حجما وأكثر توجها نحو الأسرة بسبب المقاربة الزمنية المحدودة عند التقدم في السن ومن مرحلة البلوغ نحو المراحل المتأخرة من العمر (Fuller-Iglesias ve Antonucci, 2016). هذه النظرية لها آثار هامة على صانعي السياسات في تطوير وتنفيذ مبادرات الرعاية الاجتماعية والصحية الفعالة.

تشير الأبحاث في الفترة الأخيرة إلى أن الثقافة تعتبر عامل مهم يؤثر على القوافل الاجتماعية بالإضافة إلى العمر والخصائص الشخصية (Ajrouch, 2013; Abdulrahim, ve Antonucci, 2013; içinde Fuller-Iglesias ve Antonucci, 2016). في حين أنه يتم تنفيذ العديد من الأبحاث فيما يختص العلاقات الاجتماعية في الدول المتقدمة إلا أنه لا تزال المعرفة

ويدعي نموذج الإكمال (Chappell ve Blandford, 1991) أن الرعاية الرسمية تكمل وتعوض عن الرعاية غير الرسمية. على سبيل المثال، في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة إلى رعاية كبار السن، فإن الرعاية الرسمية توفر تعزيز وتقوية الرعاية غير الرسمية (Kemp, Ball, ve Perkins, 2013). الباحثون (Sao Jose, 2013; Ward-Griffin ve Marshall, 2003)، يدعمون أطروحة نماذج الإكمال من قبل مقدمي الرعاية الرسميين وغير الرسميين لمشاركة مسؤوليات مقدمي الرعاية الرسميين بطريقة لتكمل جهود مقدمي الرعاية غير الرسميين مع تقديم أدلة تجريبية أكثر في هذا الصدد.

انتقد الباحثون هذه النماذج من الرعاية التقليدية على جبهات عديدة: أ) أنها توفر تقسيم الرعاية الرسمية وغير الرسمية إلى شكل شرائح وتفشل في توضيح كيفية تداخلها (Ward-Griffin ve Marshall, 2003)، ب) توضح رعاية الأسرة كقاعدة وتفترض أنه يتم تفضيلها (ج) تجاهل دور مقدمي الرعاية مع تجاهل حقيقة أنهم قد يكونوا "الدور الفاعل في رعايتهم" (مثل الرعاية الذاتية) (Kemp, Ball, ve Perkins, 2013).

ب. نموذج قافلة الدعم الاجتماعي

على عكس النماذج التقليدية التي نوقشت حتى الآن، فإن نموذج قافلة الدعم الاجتماعي من Kahn وAntonucci (1980) يفحص الطبيعة الطولية للعلاقات الاجتماعية. هذا النموذج الذي يعتمد منظور دورة الحياة يفترض أن الأفراد هم جزء من شبكة أو قافلة ديناميكية (Dahlberg, Andersson, ve Lennartsson, 2018).

يتم تعريف القوافل على أنها "الشبكات الديناميكية للعلاقات الشخصية الوثيقة التي تعمل كأدوات لنشر وتبادل الدعم الاجتماعي" (Antonucci, 1985, s. 96). نموذج قافلة الدعم الاجتماعي يضع الناس على القافلة وفقاً لدرجات متفاوتة من حيث الأهمية من حيث أخذ وتقديم الرعاية. يعتبر الأزواج والأقارب الأقرباء هم أهم العناصر وأكثرها صعوبة من حيث استدامة

اختيار الأسرة للحصول على الدعم. ومع ذلك، هناك عدد قليل جداً من الدراسات التجريبية التي تدعم هذا النموذج (Ward-Griffin ve Marshall, 2003).

أما نموذج الاستدامة (Greene, 1983) فيدعي أن الرعاية غير الرسمية ستحل محل الرعاية الرسمية بمرور الوقت ويصف انتقال محدود بين مصدري الرعاية. ويشير (Ward-Griffin ve Marshall, 2003) إلى أن أول المستخدمين للرعاية الرسمية مع توافر الخدمات يكونوا من أولئك الذين لا يفضلون ذلك بسبب التكاليف المالية. ويذكر نفس المؤلفين أن الدراسات التجريبية المقدمة لنموذج الاستدامة محدودة وأن العديد من الباحثين قد وجدوا أن "خدمات الرعاية غير الرسمية لا تتقلص مع إدخال خدمات الرعاية الرسمية" (s. 191).

ويدعي نموذج خصوصية المهمة (Litwak, 1985) أن الرعاية الرسمية وغير الرسمية تكملان بعضهما البعض، وبالتالي فإن مهمة الرعاية هي التي ستوفر تحديد مقدم الرعاية. وفقاً لهذا النموذج، يتم تحديد مقدمي الرعاية على أساس التسلسل الهرمي المعياري للأفضليات ليس من قبل المسنين ولكن من خلال قدرتهم على أداء مهام معينة. في حين أن نموذج خصوصية المهمة يوفر تقييم القائمين بالرعاية الرسمية باعتبارهم مجهزين بشكل أفضل في المسائل الفنية لتوفير الرعاية، إلا أنه يعتبر مقدمي الرعاية غير الرسميين أكثر ملاءمة من حيث توفير الرعاية للقضايا الاجتماعية أكثر من الموضوعات الفنية (Sao Jose, 2012). يدعي كل من Messeri وSilverstein (1993) وLitwak (1993) وفق الأدبيات أن نموذج خصوصية المهمة يحتوي على مجال توضيحي أوسع نطاقاً من نموذج التعويض الهرمي (s. 134). ويشير نفس المؤلفين إلى أن نموذج خصوصية المهمة "يبني جسراً مفاهيمياً بين الموارد الرسمية وغير الرسمية للدعم الاجتماعي" والذي لا تتم مصادفته كثيراً في الدراسات السابقة (Messeri, Silverstein ve Litwak, 1993, s. 135). ومع ذلك، فقد تم تقديم عدد قليل من الأدلة التجريبية التي تدعم نموذج خصوصية المهمة (Fischer ve Eustis, 1994; Penning ve Chappell, 1990; Ward-Griffin ve Marshall, 2003).

⁴نموذج Cantor للرعاية الاجتماعية هو النموذج المعاد صياغته لنموذج التعويض الهرمي، وبالتالي لا يتم اعتباره نموذج منفصل ومستقل هنا.

آليات الرعاية والدعم بين الأجيال في تركيا: تحديد السكان المعرضين للخطر¹

Doç. Dr. Özgür Arun²
Dr. Jason K. Holdsworth³

تتعامل الدراسات السابقة في تركيا في هذا المجال مع احتياجات الرعاية من منظور حقوق الإنسان، إلا أنه يتم في هذه الدراسة وضع رعاية المسنين في الأسرة في إطار مفهوم نموذج قافلة الدعم الاجتماعي (Kahn ve Antonucci, 1980) مع استهداف الدراسة إلى تكوين أجندة السياسة الاجتماعية وفق التحرك من منظور حقوق الإنسان الذي يوفر تقديم الرعاية إلى جميع الناس دون قيود.

II. الإطار النظري ومراجعة الإنتاج الفكري

يتم في هذه الدراسة تقييم النماذج المفاهيمية الأربعة للرعاية في مجال رعاية المسنين في شكل نماذج الرعاية "التقليدية" (Ward-Griffin ve Marshall, 191 s, 2003). يمكن سرد هذه المنظورات النظرية كما يلي: "نموذج التعويض الهرمي" من Cantor (1979) و"نموذج الرعاية الاجتماعية" (1991)؛ "نموذج الاستدامة" من Greene (1983)؛ "نموذج الإكمال" من Blandford و Chappell (1991) و"نموذج خصوصية المهمة" من Litwak (1985).

أ. نماذج دعم الرعاية المفاهيمية التقليدية

يفترض نموذج التعويض الهرمي (Cantor, 1979) ترتيباً هرمياً لتفضيلات الرعاية. تتم الإشارة إلى هذا النموذج في الحالات التي لا يستطيع فيها المسنون المحتاجون للرعاية الحصول على دعم من مقدمي الرعاية غير الرسميين مثل الأسرة أو الأصدقاء، وفي حالة استخدام منظمات الرعاية الاجتماعية والصحية الرسمية "كملاذ أخير". وفقاً لهذا النموذج، يتم تشكيل تفضيلات الرعاية للفرد وفقاً للقيم الثقافية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المجتمع. ويتبع اختيار الدعم النموذجي الزوجة في المقام الأول، يليها أفراد العائلة والأصدقاء الآخرين على التوالي، كما يتواجد موظفي الرعاية الرسمية في نهاية هذا التسلسل الهرمي (Ward-Griffin ve Marshall, 2003, s. 191). أعاد Cantor صياغة نموذج التعويض الهرمي كنموذج "للرعاية الاجتماعية" في عام 1991، بعد 10 سنوات تقريباً من وضع هذا النهج. يركز هذا النموذج المتوسع على تقاطع الرعاية الرسمية وغير الرسمية. ويوضح أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية تؤثر على أنظمة الرعاية ويستمر في افتراض تفضيل

I. مدخل إلى الدراسة

تجاوزت شيخوخة السكان الدول النامية لتنتشر إلى "جميع دول العالم تقريباً" في غضون بضعة عقود فقط (UN, 2013). في تقرير الأمم المتحدة للأعوام السابقة (2007) تم تعريف شيخوخة السكان بمصطلحات على النحو المحدد "هائلة" و "دائمة" و "فريدة من نوعها" في تاريخ الإنسانية" (ss. xxvi, xxvii)، كما يذكر التقرير أن شيخوخة السكان سوف تتسارع في الدول النامية في المستقبل القريب، حيث تم تشجيع الدول النامية على استخدام مزايا هذه العملية بأفضل طريقة واتخاذ تدابير للتعامل مع تهديداتها (Holdsworth, 2015). تركيا ليست استثناء من حيث التغيير والتحول الديموغرافي. حيث تزداد نسبة السكان المسنين من مجموع السكان في تركيا وليس من المتوقع انخفاض نسبة السكان المسنين في المستقبل القريب.

يلفت Arun (2013) الانتباه إلى أنه في حين تكون هناك زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في مجموع السكان في تركيا بين عامي 1960 و 2013 إلا أنه تحدث زيادة بما يقرب من سبعة أضعاف في نفس الفترة في تعداد السكان بالأعمار 65 سنة وأكثر. مع تغيير التركيبة السكانية في تركيا وفق شيخوخة السكان فإنه يجب تقييم احتياجات الرعاية لأجيال المسنين مع مراعاة الموارد الحالية والمستقبلية والتهديدات التي تواجه الأسرة التي تعتبر أساس الجهات الفاعلة في المجتمع التركي في رعاية المسنين. في هذه الدراسة يتم البحث عن إجابات للأسئلة التالية: أ) "أي الجهات الفاعلة في الأسر في تركيا تدعم رعاية المسنين؟" ب) "ما هو الوضع الاجتماعي والديمقراطي للعائلات التي توفر رعاية المسنين؟" ج) "ما هي المشاكل التي يواجهها المسنين في حاجة إلى الرعاية في تركيا من حيث الصحة وأنشطة الحياة اليومية؟" في حين لم

¹ تمت ترجمة المقالة من اللغة الأصلية الإنجليزية إلى اللغة التركية.

² جامعة البحر الأبيض المتوسط، قسم علم الشيخوخة، arun@akdeniz.edu.tr

³ باحث، سينكس: محرر البحوث الدولية في مجلة دراسات الشيخوخة، jasonholds@gmail.com

آليات الرعاية والدعم
بين الأجيال في تركيا:
تحديد السكان المعرضين
للخطر

Doç. Dr. Özgür Arun

Dr. Jason K. Holdsworth

- Silverstein, M. ve Bengtson, V. L. (1994). Does intergenerational social support influence the psychological well-being of older parents? The contingencies of declining health and widowhood. *Social Science & Medicine*, 38 (7), 943-957
- Solon, G. (1999). *Intergenerational mobility in the labor market*. Handbook of Labor Economics .(cilt3, s.1761-1800). Elsevier
- Takagi, E. ve Silverstein, M. (2006). Intergenerational coresidence of the Japanese elderly: are cultural norms proactive or reactive?. *Research on Aging*, 28 (4), 473-492
- Thornton, A. (2001). The developmental paradigm, reading history sideways, and family change, *Demography*, 38, 449-465
- Titmuss, R. M. (1974). *Social policy*. London: Allen & Unwin
- TÜİK. (2015). *Zaman Kullanım Araştırması 2014- (2015)*. <http://www.tuik.gov.tr> (2018, Mart 2)
- TÜİK. (2017). *Yaşam Memnuniyeti Araştırması (2017)*. <http://www.tuik.gov.tr> (2018, Nisan 20)
- Vergin, N. (1987). Toplumsal Değişme ve Türkiye’de Aile. *İlim ve Sanat*, 14, 17-25
- Walker, A. (ed.). (1996). *The new generational contract: intergenerational relations, old age and welfare*. Psychology Press
- Walker, A. (1990). The economic ‘burden’ of ageing and the prospect of intergenerational conflict. *Ageing & Society*, 10 (4), 377-396
- Xu, L. ve Chi, I. (2011). Life satisfaction among rural Chinese grandparents: the roles of intergenerational family relationship and support exchange with grandchildren. *International Journal of Social Welfare*, 20, S148-S159
- Maurice, M. ve Spicker, P. (1998). *Social policy in a changing society*. London: Routledge
- Murdock, G. (1949). *Social structure*. New York: Macmillan
- Newsom, J. T. ve Schulz, R. (1996). Social support as a mediator in the relation between functional status and quality of life in older adults. *Psychology and Aging*, 11 (1), 34
- Miranda, V. (2011). Cooking, caring and volunteering: Unpaid work around the world. *OECD Social, Employment and Migration Working Papers*, No. 116
- Özdemir, S. (2004). *Küreselleşme sürecinde refah devleti*. İstanbul: İTO Yayınları
- Özmete, E. (2017). *Türkiye’de kuşaklararası dayanışmanın değerlendirilmesi*. Ankara: Ankara Üniversitesi Yayınları
- Öztop, H., Ener, A., Güven, S. ve Doan, N. (2009). Influences of intergenerational support on life satisfaction of the elderly: a Turkish sample. *Social Behavior and Personality: An International Journal*, 37 (7), 957-969
- Parsons, T. (1942). Age and sex in the social structure of the United States. *American Sociological Review*, 7, 604-616
- Parsons, T. ve Bales, R. F. (1955). *Family, socialization and interaction process*. Glencoe: Free Press
- Pierson, C. (2007). *Beyond the welfare state? The new political economy of welfare*. The Pennsylvania State University Press
- Rosanvallon, P. (2004). *Refah devletinin krizi*. (çev. Burcu Şahinli), Ankara: Dost Kitabevi Yayınları
- Schwarz, B., Albert, I., Trommsdorff, G., Zheng, G., Shi, S. ve Nelwan, P. R. (2010). Intergenerational support and life satisfaction: a comparison of Chinese, Indonesian, and German elderly mothers. *Journal of Cross-Cultural Psychology*, 41 (5-6), 706-722

- Kohli, M. (2004). Intergenerational transfers and inheritance: a comparative view. *Annual Review of Gerontology and Geriatrics*, 24 (1), 266-289
- Künemund, H. ve Rein, M. (1999). There is more to receiving than needing: theoretical arguments and empirical explorations of crowding in and crowding out. *Ageing & Society*, 19 (1), 93-121
- Künemund, H., Motel-Klingebiel, A. ve Kohli, M. (2003). *Do private intergenerational transfers increase social inequality in middle adulthood? Evidence from the German ageing survey*. Research Group on Aging and the Life Course, (Research Report 72). Berlin: Free University
- Lee, G. R. (1985). Kinship and social support of the elderly: the case of the United States. *Ageing & Society*, 5 (1), 19-38
- Lesthaeghe, R. (1995). *The second demographic transition in western countries: an interpretation*. Mason, K.O. ve Jensen, A.M. (ed.), Gender and family change in industrialized countries (s. 17-62). Oxford: Clarendon Press
- Levi-Strauss, C. (1969). *The elementary structures of kinship*. Beacon Press
- Litwin, H., Vogel, C., Künemund, H. ve Kohli, M. (2008). The balance of intergenerational exchange: correlates of net transfers in Germany and Israel. *European Journal of Ageing*, 5 (2), 91-102
- Lowenstein, A., Katz, R. ve Biggs, S. (2011). Rethinking theoretical and methodological issues in intergenerational family relations research. *Ageing & Society*, 31 (7), 1077-1083
- Lowenstein, A., Katz, R. ve Gur-Yaish, N. (2007). Reciprocity in parent-child exchange and life satisfaction among the elderly: a cross-national perspective. *Journal of Social Issues*, 63 (4), 865-883
- Mannheim, K. (1952). *The problem of generations*. P. Kecskemeti (ed.), Essays on the Sociology of Knowledge (s. 276-320). London: Routledge and Kegan Paul
- Marshall, T. H. (1950). *Citizenship and social class*. Cambridge: Cambridge University Press
- Briggs, A. (1961). The welfare state in historical perspective. *European Journal of Sociology*, 2 (2), 221-258
- Daatland, S. O. ve Herlofson, K. (2003). 'Lost solidarity' or 'changed solidarity': a comparative European view of normative family solidarity. *Ageing & Society*, 23, 537-60
- Daatland, S. O. ve Lowenstein, A. (2005). Intergenerational solidarity and the family-welfare state balance. *European Journal of Ageing*, 2 (3), 174-182
- Duben, A. (2016). Generations of İstanbul families, the elderly, and the social economy of welfare. *New Perspectives on Turkey*, 55, 159-159
- Durkheim, E. (1960). *The Division of Labour in Society*. Glencoe, Ill.: The Free Press
- Dwyer, J. W., Lee, G. R. ve Jankowski, T. B. (1994). Reciprocity, elder satisfaction, and caregiver stress and burden: the exchange of aid in the family caregiving relationship. *Journal of Marriage and the Family*, 35-43
- Elder, G. H. (1975). Age differentiation and the life course. *Annual Review of Sociology*, 1: 165-190
- Elder, G. H. (1998). The life course as developmental theory. *Child Development*, 69 (1), 1-12
- Esping-Andersen, G. (1999). *Social foundations of postindustrial economies*. Oxford: Oxford University Press
- Esping-Andersen, G. (1990). *The three worlds of welfare capitalism*. Cambridge: Policy Press
- Jensen, C. (2008). Worlds of welfare services and transfers. *Journal of European Social Policy*, 18 (2), 151-162
- Katz, R. (2009). Intergenerational family relations and subjective well-being in old age: a cross-national study. *European Journal of Ageing*, 6 (2), 79-90
- Kim, I. K., ve Kim, C. S. (2003). Patterns of family support and the quality of life of the elderly. *Social Indicators Research*, 62 (1-3), 437-454

VIII. المصادر

- Aquilino, W. S. (1999). Two views of one relationship: Comparing parents' and young adult children's reports of the quality of intergenerational relations. *Journal of Marriage and the Family*, 858-870.
- Albertini, M. ve Kohli, M. (2009). What childless older people give: is the generational link broken?. *Ageing & Society*, 29 (8), 1261-1274.
- Albertini, M., Kohli, M. ve Vogel, C. (2007). Intergenerational transfers of time and money in European families: common patterns—different regimes?. *Journal of European Social Policy*, 17 (4), 319-334.
- Aysan, M. F. (2011). *Pension regimes, gender and generational inequalities: the persistence of institutional differences in aging postindustrial democracies*. P. Vanhuysse ve A. Goerres (ed.), *Ageing Populations in Post-Industrial Democracies*. (s. 106-126). London: Routledge.
- Aysan, M. F. ve Aysan, U. (2016). Who cares?: elderly care in Turkey. *Economia & Lavoro*, 50 (3), 33-46.
- Barry, B. (1997). Sustainability and intergenerational justice. *Theoria*, 44 (89), 43-64.
- Beaujot, R. ve Ravanera, Z. (2008). Family change and implications for family solidarity and social cohesion. *Canadian Studies in Population*, 35 (1), 73-101.
- Becker, G. S. (1993). *A treatise on the family*. (2. basım). Harvard University Press.
- Björklund, A. ve Jäntti, M. (1997). Intergenerational income mobility in Sweden compared to the United States. *The American Economic Review*, 87 (5), 1009-1018.
- Brandt, M. ve Deindl, C. (2013). Intergenerational transfers to adult children in Europe: do social policies matter?. *Journal of Marriage and Family*, 75 (1), 235-251.
- Brandt, M., Haberkern, K. ve Szydlik, M. (2009). Intergenerational help and care in Europe. *European Sociological Review*, 25 (5), 585-601.

يتواجد انخفاض في الانتقالات بين الأجيال في نفس الفترة. خصوصاً هناك انخفاض سريع في الانتقالات الاقتصادية بين الأجيال وفي المأوى. كما تزداد السعادة الأسرية مع زيادة الدخل الإجمالي للأسرة. وبشكل موازي لذلك ترتفع السعادة الأسرية في نفس الوقت مع زيادة سهولة تلبية الاحتياجات عن طريق الدخل. الأسرة النواة والأسرة الممتدة تعتبران أكثر سعادة مقارنة مع الأسرة المتناثرة. وتزداد السعادة مع زيادة الانتقالات الاقتصادية بين الأجيال. أولئك الذين يخططون للبقاء مع أطفالهم في سن الشيخوخة يعتبروا أكثر سعادة من أولئك الذين يخططون للبقاء في مكان أو مؤسسة أخرى. أولئك الذين يحصلون على الدعم من الأقارب في الأسرة في المشاكل مع الأطفال يعتبروا أكثر سعادة من الذين لا يحصلون على الدعم. أولئك الذين يوفران حلول مشاكل الزواج وفق الحديث مع الأبوين أو الأطفال أو أقارب الأسرة الآخرين يعتبروا أقل سعادة مقارنة مع الآخرين.

في مجتمعنا الذي يتم فيه التأكيد والتشديد على البنية الأسرية القوية في كثير من الأحيان يكون من الممكن رؤية التغيير السريع في بنية الأسرة في العلاقات بين الأجيال. حيث أن الانخفاض السريع في الانتقالات بين الأجيال يظهر أن مجتمعنا الذي كان يدعم فيه الأشخاص بعضهم البعض مع الاعتقاد بقوة الروابط بين الأسر الكبيرة وأفراد الأسرة لم يعد يحمل نفس الخصائص. ينبغي توفير الإمكانيات لهيكل الأسرة وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة لحماية الوظائف الإيجابية للأسرة.

والاستفادة من تجربة الكبار في مشاكل الأطفال. في هذه النقطة يمكن البحث عن تجارب كبار السن بشكل أكثر عند تنشئة الأطفال.

8. هناك إثنين من النتائج الرئيسية للسياسات الاجتماعية. النتيجة الأولى هي التحسن في إمكانيات المجتمع كنتيجة موضوعية. على سبيل المثال، فإن تخفيض عدد الفقراء وزيادة مستوى التعليم تعتبران من مخرجات السياسات الاجتماعية. ومخرج آخر لا يقل عن ذلك هو الرضاء عن الحياة. تعتبر السياسات الاجتماعية ذات قيمة في حالة زيادة رضا الحياة أو سعادة المواطنين. على الرغم من الارتفاع السريع في نفقات السياسة الاجتماعية والتطورات الهامة في 20 سنة الماضية إلا أنه يظهر في هذه الدراسة لسوء الحظ عدم تواجد اسهامات من هذه المكاسب للسعادة مع ظهور انخفاض طفيف في الرضاء عن الحياة. في هذا السياق يجب التحقيق في مشكلة زيادة عدم سعادة الأفراد على الرغم من زيادة النفقات الاجتماعية. إجراء البحوث النوعية والكمية في هذا الأمر قد يكون مفيدا في حل المشكلة.

9. في تركيا حيث يتقدم السكان بسرعة في السن مع زيادة المخاطر الاجتماعية الجديدة يجب على الدولة التركيز على السياسات الاجتماعية المستدامة في إطار استراتيجيات طويلة الأجل.

VII. النتائج

يعتبر تضامن الأسرة في تركيا ذو مكانة هامة في الحياة الاجتماعية ويجب فحص هذه العلاقات عن كثب لفهم المجتمع التركي وتحليل التحولات في بنية الأسرة وإنتاج السياسات الاجتماعية وفقا لذلك. حيث يجب فحص المكونات لفهم الصورة الكاملة. لهذا السبب فإنه لفهم التغيرات المجتمعية فإنه يجب فهم التغيرات التي تحدث في بنية الأسرة مع فهم الانعكاس الوحيد للعلاقات بين الأجيال حيث يكون من الهام وضع ذلك في مركز البحث. خصوصا لفهم الديناميكيات الجديدة للتضامن الأسري المتغير مع شيخوخة السكان فإنه يجب تحليل الانتقالات في الوقت والمال في الأجيال بشكل أفضل.

وفق نتائج المقارنة بين السنوات 2006-2016 ونتائج تحليل الانحدار المتعدد يمكن تلخيص نتائج الدراسة على النحو التالي: انخفضت السعادة الفردية وسعادة الأسرة بشكل عام بين عامي 2006 و2016. كما

لديها علاقات قوية بين الأجيال عادة ما تكون أكثر سعادة. في هذا السياق من الضروري النظر في الانتقالات بين الأجيال، ليس فقط من حيث خفض عبء الدولة، ولكن أيضا كعامل يزيد من الرضاء عن الحياة في المجتمع. ويجب تطبيق السياسات لتعزيز الوعي العام فيما يختص الأثر الإيجابي المادي والمعنوي للانتقالات بين الأجيال مع تنظيم الأنشطة التعليمية في هذا الصدد مثل نقاط التوعية العامة والندوات والسمنارات.

4. عند الأخذ في الاعتبار ان الأسر النواة والممتدة أكثر سعادة مقارنة بالأسر المتناثرة فمن الواضح أن هناك حاجة إلى الدعم المؤسسي لمنع تفكك الأسرة. خصوصا للأطفال الذين يعانون من أكبر مشكلة في حالات الطلاق حيث ينبغي أن تعالج المشاكل في الزواج وينبغي تقديم الأزواج لحل هذه الفترة بسهولة في حالة عدم إمكانية تحقيق ذلك. لهذا يجب توفير الحلول القانونية والإدارية وتقديمها للوزارة.

5. نتيجة أخرى لنتائج التحليل هو التأثير الإيجابي للأسر الممتدة على السعادة الأسرية. مع الأخذ بعين الاعتبار نوع الأسرة الممتدة المؤقتة في البلاد يجب توفير السهولة على الأسر للعيش في منازل أكبر أو في منازل قريبة من أطفالها. هذه الإمكانيات في السكن يمكن ان توفر تسهيل رعاية الأطفال والمسنين في الأسرة وتخفيف عبء الرعاية المؤسسية على الدولة.

6. تبني نتائج الدراسة ان تقديم الحلول في المشاكل المتعلقة بالزواج بواسطة تقديم دعم خبير مؤسسي للأزواج الذين يعانون من المشاكل بدلا من التحدث مع محيطهم العائلي المباشر يوفر نتائج أكثر إيجابية. لهذا السبب يجب انتاج آليات الدعم المؤسسي لحل المشاكل الزوجية وعدم تركها للأسرة. يجب التخطيط لأنشطة منتظمة ليس فقط للأسر ذات المشاكل وإنما لتحسين الرضاء عن الحياة لجميع الأسر. هذه التنظيمات ستزيد من الرضاء عن الحياة لأفراد الأسرة وتمنع الزيادة في معدلات الطلاق.

7. وفقا لنتائج التحليل فقد تم التوضيح ان الحاصلين على التشاور مع كبار الأسرة والأزواج في المشاكل المتعلقة بالأطفال يعتبروا أكثر سعادة من أولئك الذين يحصلون على الدعم من الآخرين والمؤسسات. هذا يدل على أهمية الحصول على الدعم من البيئة القريبة

غرار أنظمة الرفاه في دول جنوب أوروبا. بالإضافة الى لك فإنه على الرغم من عدم التخلي عن دور الدولة في توزيع الرفاه في العديد من البلدان إلا أن دور الأسرة أصبح أكثر أهمية في هذه الفترة التي يتم فيها مشاركة الدول مع مؤسسات أخرى. لم تعد الدولة قادرة على توزيع الرفاه الاجتماعي بما يتجاوز قوتها في تركيا كما هو الحال في العديد من الدول الأخرى. حقيقة أن نسبة النفقات الاجتماعية إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتغير لسنوات عديدة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تعتبر أفضل دليل على هذا الأمر. حيث أن الأفراد الذين يعانون من صعوبات مالية، والذين يكونوا بحاجة إلى الديون، والذين يحتاجون إلى الرعاية والدعم النفسي يتقدمون أولاً إلى أفراد الأسرة حيث يتم بذلك تطبيق الانتقالات الاقتصادية والاجتماعية بين الأجيال. وعلى الرغم من أن الانتقالات بين الأجيال بدأت في الانخفاض، كما هو مبين في هذه الدراسة إلا أن الانتقالات الاقتصادية بين الأجيال، والإيواء، والانتقالات الاجتماعية أو العاطفية لحد معين لها آثار إيجابية على سعادة الأسرة. الأدوار التقليدية للأسرة التركية والهيكل الأقوى من الدول الأخرى يظهر أن مؤسسة الأسرة ستواصل هذه الميزة في توزيع الرفاه في السنوات القادمة. في هذا الإطار ينبغي اتخاذ التدابير لحماية وتعزيز العلاقات الأسرية. من أجل القيام بذلك يجب الحفاظ على نقاط القوة في بنية الأسرة التقليدية مع تعزيز نقاط الضعف في ظل الظروف المتغيرة.

2. تعتبر العلاقات بين الأجيال هي أهم مؤسسة جنباً إلى جنب مع السوق في هذه الفترة التي وصلت فيها الدولة إلى الحدود في نفقات السياسة الاجتماعية. يتم تنفيذ العديد من الدعم الاجتماعي بمشاركة أفراد الأسرة. أمثلة قليلة على ذلك هي دعم الرعاية المنزلية وانتقال الدخل المشروط. في هذا الإطار من الضروري تعزيز العلاقات بين الأجيال داخل الأسرة وتعزيز هذه العلاقات مع علاقات القرابة والعلاقات بين الجيران. ومع ذلك، فإن الانتقالات بين الأجيال بشكل عام في اتجاه الانخفاض كما هو مبين في بيانات أبحاث بنية الأسرة في تركيا TAYA. يكون من الضروري تحديد العناصر التي تسبب هذه التنمية السلبية والقضاء على المشكلة. خصوصاً يجب تطوير آليات لزيادة العلاقات بين الأجيال. يمكن تزويد الآباء المسنين بفرصة العيش بالقرب من أطفالهم، ويمكن تجديد المدن والشقق وفقاً لذلك.

3. وفق نتائج هذه المقالة يمكن القول إن الأسر التي

ومساحة عمل تختلف عن غيرها في إطار التحولات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية. أولها هو سياسات الإصلاح التقشفية التي تعني الإصلاحات في أنظمة الضمان الاجتماعي وتحقيق مكاسب السياسة الاجتماعية. الثاني هو التهديدات الجديدة التي تفرضها السياسات النيوليبرالية من الأشكال الجديدة للتوظيف وسوق العمل وفق الهجرة الدولية المتزايدة ومبدأ المساواة الاجتماعية في دولة الرفاه. وأخيراً تتواجد الضغوط على دول الرفاه وفق التغير السريع في هيكل الأسرة ومجال العمل المتنامي في هذا الوضع الجديد. على الرغم من أن هذه التطورات الثلاثة الهامة قد تبدو قضايا منفصلة، إلا أنها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على العلاقات بين الأجيال. فالمخاطر الاقتصادية الجديدة الناجمة عن شيخوخة السكان وتغيير هيكل العمالة، وأخيراً التحول في هيكل الأسرة يوفر تذكير صانعي السياسات والباحثين بأن العلاقات بين الأجيال أكثر تعقيداً وأهمية من العلاقات المقترضة.

ومع استمرار النقاشات المتزايدة حول دولة الرفاه والسياسة الاجتماعية منذ أعوام 1990 فإنها تتطلب مناقشة أكثر تفصيلاً للعلاقات بين الأجيال والانتقالات في أنظمة الرفاه المختلفة عند دمجها مع التغير السريع في هيكل الأسرة والشيخوخة السكانية. ومع ذلك فإنه عندما يتم فحص المؤلفات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية ونظام الرفاه بعناية يظهر أن الدراسات غالباً ما تتمحور حول الدولة مع تجاهل آثار الأسرة والجهات الفاعلة المحلية (مثل التواجد في نفس المدينة، الأقارب، والمؤسسات الدينية، وما إلى ذلك) والتي تعتبر متميزة خلال تاريخ البشرية في توزيع الرفاه. مع الأخذ في الاعتبار هذه الديناميكيات ونتائج المقالة فقد تم سرد مقترحات نظام الرفاه والسياسات الاجتماعية والتي تأتي في مقدمتها سياسات الأسرة على النحو التالي.

1. تعتبر مؤسسة الأسرة واحدة من أهم الجهات الفاعلة في توزيع الرفاه مع عدم الجدل الكبير في ذلك في الأدبيات الخاصة بدولة الرفاه والسياسات الاجتماعية. (Aysan, 2018). وهذه يجب أن تكون ميزة غير مفاجئة على الإطلاق عند النظر في الميزات التاريخية والاجتماعية في تركيا. حيث تتخلل الأسرة كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، وتعتبر أول جهة يتم التقدم إليها في توزيع الرفاه قبل الدولة وغيرها من مؤسسات الرفاه الأخرى على

الجدول 8.9. الانتقال بين الأجيال والسعادة في نموذج تحليل الانحدار المتعدد

النموذج 4			النموذج 3			النموذج 2		النموذج 1			
2.433			2.535			2.450		3.143		(نقطة التقاطع)	
***	0.080	0.018	***	0.020	0.013	0.015	0.010	***	0.082	0.053	متوسط التعليم في الأسرة
***	0.097	0.109	***	0.101	0.114	***	0.114	***	0.130	0.152	متوسط الصحة في الأسرة
	-0.002	-0.005		-0.001	-0.003	-0.002	-0.004		-	0.003	الأفراد بحاجة للرعاية
***	-0.065	-0.030		-0.045	-0.021	-0.003	-0.001		-0.010	-0.005	حجم أفراد المنزل
***	0.059	0.061	***	0.056	0.058	***	0.079	0.082			الدخل
***	0.097	0.080	***	0.102	0.084	***	0.098	0.081			تلبية الاحتياجات بالدخل
	005.-	012.-		-0.004	-0.009	-0.012	-0.027				الدعم الاقتصادي
***	145.	252.	***	0.138	0.240						الأسرة النواة
***	109.	267.	***	0.096	0.235						الأسرة الممتدة
	001.	001.		-0.004	-0.001						اجمالي عدد الأطفال
***	016.	007.									الانتقال الاقتصادي بين الأجيال
***	054.	089.									دعم المأوى في الشيخوخة
***	036.	059.									دعم علاقات الأطفال
***	028.-	045.-									دعم علاقات الأزواج
	0.062			0.058		0.048		0.031		R2	
***0.005			***0.009			***0.018		***0.031		R2	التغير

ملاحظة: معاملات الضعف تكون بمعنى في المستويات * p < .001 ve ** p < .01. ** p < .05.

مرة أخرى. هذه المتغيرات في الانتقالات بين الأجيال تظهر قوة توضيحية للنموذج بنسبة 0.4 % كما يوضح النموذج الأخير السعادة الأسرية بنسبة 6.2 % في هذا النموذج هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات بخلاف تواجد شخص بحاجة للرعاية في الأسرة، وحالة الحصول على الدعم من شخص أو مؤسسة وعدد الأطفال وبين السعادة الأسرية. أهم المتغيرات التي تؤثر على السعادة الأسرية هو وضع الأسرة من حيث الأسرة النواة أو الأسرة الممتدة، والوضع الصحي ومدى تلبية الاحتياجات بسهولة عن طريق الدخل.

VI. التوصيات السياسية

تستمر الدراسات الأكاديمية في مجال دولة الرفاه والسياسات الاجتماعية في الزيادة في تركيا والعديد في الدول وتأتي في مقدمتها الدول الأوروبية. في مركز هذه الدراسات تتواجد ثلاثة مخاطر مهمة

أخرى في الانتقال بين الأجيال في النموذج النظري فقد أظهر نتائج أكثر تعقيدا من حيث التأثير على السعادة. حيث أن الأشخاص الذين يحصلون على الدعم من الكبار أو الأقارب فيما يختص المشاكل مع الأطفال يعتبروا أكثر سعادة من الذين يحصلون على الدعم من الآخرين أو الخبراء أو المؤسسات. من ناحية أخرى فإن الأشخاص الذين يحصلون على الدعم من الكبار أو الأقارب فيما يختص المشاكل في الزواج يعتبروا أقل سعادة من الذين يحصلون على الدعم من الآخرين أو الخبراء أو المؤسسات. على الرغم من أن هذا الوضع يبدو مشكلة من الناحية النظرية عند الوهلة الأولى إلا أن ذلك يعني أن حديث الأزواج عن المشاكل في العلاقة بين الأزواج والمواضيع الخاصة مع الأقارب في الأسرة يؤدي إلى زيادة حجم المشكلة.

في هذا النموذج الأخير أصبح متغير التعليم ذو معنى

الجدول 7.9. تفضيل الرعاية عند التقدم في السن، 2006-2016 (%)

2016	2011	2006	
11.3	10.3	9.3	الذهاب الى دار رعاية المسنين
28.9/9.1	22.7/8.7	55	السكن مع الأطفال (الابن/الابنة)
29.8	19.6	17.8	الحصول على خدمات الرعاية في المنزل

المصدر: أبحاث بنية الأسرة في تركيا TAYA للأعوام 2006، 2011، 2016

ب. أثر الانتقالات بين الأجيال على سعادة الأسرة في ضوء أبحاث بنية الأسرة في تركيا 2016

تم إنشاء أربعة نماذج مختلفة من أجل قياس تأثير الانتقالات بين الأجيال على السعادة الأسرية. أول هذه النماذج كما ذكر أعلاه هو حساب متوسط الحالة الصحية للأسرة وإضافتها إلى النموذج نسبة لان الصحة هي العامل الأكثر أهمية في السعادة. كما ان المتغير الآخر الذي تتم اضافته الى هذا النموذج هو متوسط وضع التعليم في الأسرة. كما هو معروف، فإن مستوى التعليم هو المحدد الرئيسي للعديد من العوامل مثل الدخل والصحة والرضا عن الحياة. في بالإضافة إلى ذلك فقد تمت إضافة المتغيرات فيما يخص الحاجة او عدم الحاجة الى الرعاية ومتغيرات حجم الأسرة إلى النموذج الأول. النموذج الأول المكون من عدد أربعة متغيرات تحكم يوضح التغير في السعادة الأسرية بنسبة 3 % في هذا النموذج يعتبر التعليم والصحة مهمان من الناحية الإحصائية وتزداد سعادة الأسرة مع زيادة متوسط مستويات التعليم والصحة للأسرة (الجدول 8).

عامل آخر يؤثر على السعادة هو الوضع الاقتصادي. كما هو موضح في العديد من الدراسات، فإن دخل الأسرة والطبقة الاقتصادية لهما تأثير إيجابي على السعادة. المتغيرات فيما يخص الوضع الاقتصادي للأسرة مثل دخل الأسرة الإجمالي، سهولة تلبية الاحتياجات الأساسية عن طريق الدخل ومدى الحصول او عدم الحصول على أي مساهمة من أي مؤسسة أو شخص سواء كانت عينية أو نقدية حيث تتم إضافة جميع هذه المتغيرات إلى النموذج الثاني في شكل متغير تحكم يوضح الوضع الاقتصادي للأسرة. كما يظهر من الجدول 8، تزداد السعادة الأسرية مع زيادة الدخل الإجمالي للأسرة وزيادة مستويات تلبية الاحتياجات عن طريق هذا الدخل. ولكن الحصول

على الدعم من مؤسسة أو شخص ليس له تأثير كبير على سعادة الأسرة من الناحية الإحصائية. عند إضافة المتغيرات ذات الصلة بالدخل إلى النموذج يفقد متغير التعليم معناه. المتغيرات الثلاثة من النموذج الثاني تساهم بنسبة حوالي 2 % لشرح السعادة ويشرح النموذج الثاني 5 % من التغير في السعادة الأسرية.

في النموذج الثالث تتم إضافة المتغيرات المتعلقة بالخصائص الأساسية لهيكل الأسرة إلى النموذج الجديد. كما هو معروف فإن العوامل مثل الأسرة النواة، أو الأسرة الممتدة أو الأسرة المتناثرة والعدد الإجمالي للأطفال يمكن ان تؤثر جميعها على السعادة والانتقالات بين الأجيال. وفق هذا النموذج يتضح ان الأسرة النواة والأسرة الممتدة تعتبر أكثر سعادة مقارنة مع الأسرة المتناثرة التي تعتبر المجموعة المرجعية. أم إجمالي عدد الأطفال فلم يقدم إسهاما كبيرا في سعادة الأسرة. أصبح حجم الأسرة ذو دلالة إحصائية في هذا النموذج. تتناقص السعادة الأسرية مع زيادة حجم الأسرة. هذه المتغيرات أعطت قوة توضيحية 1 % للنموذج ويوضح النموذج الثالث التغير في السعادة الأسرية بنسبة 5.8 %.

في النموذج الأخير، تمت إضافة أربعة متغيرات جديدة في شكل متغيرات توضيحية (الانتقال الاقتصادي بين الأجيال، ودعم المأوى في الشيخوخة، ودعم علاقة الأطفال، ودعم علاقة الزواج). هناك علاقة إيجابية وذات مغزى بين الانتقال الاقتصادي بين الأجيال، ودعم المأوى في الشيخوخة، ودعم العلاقات في الأطفال مع السعادة الأسرية.

يتضح أن الأشخاص الذين يوضحون "أحصل على الدعم الاقتصادي من الأطفال أو الأبوين" لديهم سعادة أسرية أكثر بالمقارنة مع الأشخاص الذين يوضحون "أحصل على الدعم الاقتصادي من البنك أو مؤسسات التمويل أو الأصدقاء". نفس الشيء ينطبق على أولئك الذين يفكرون في التواجد بجوار الأطفال عند التقدم في العمر. حيث أنه وفق تحليل الانحدار فإن أولئك الذين يخططون للعيش مع أطفالهم عند التقدم في العمر لديهم مستوى مرتفع من السعادة الأسرية مقارنة مع أولئك الذين لا يخططون للعيش مع أطفالهم. تعتبر هذه النتيجة مهمة من حيث توضيح تأثير المأوى الذي يشكل الدعمة الثالثة من النموذج النظري على السعادة الأسرية في الانتقالات بين الأجيال. أما الدعم الاجتماعي أو العاطفي الذي يشكل دعامة

الجدول 6.9. رعاية المسنين المحتاجين للرعاية داخل الأسرة،
(%) 2016-2011

2016	2011	
17.9	25.9	الزوج/الزوجة
5.7	16.3	الابنة
2.0	13.2	الابن
23.1	1.5	الأخ
13.7	23.6	زوجة الابن
1.2	0.5	زوج الابنة
27.8	1.3	الحفيد
0.2	2.8	أقارب المرأة الآخرين
1.2	1.9	مقدم الرعاية بالأجر
1.7	9.7	أطفال المنزل
2.1	1.7	جميع أفراد الأسرة
3.3	1.6	أخرى
100	100	المجموع
المصدر: أبحاث بنية الأسرة في تركيا TAYA للأعوام 2011، 2016		

من ناحية أخرى، يمكن القول أن هناك انخفاضاً في الانتقالات الاجتماعية عبر الأجيال. من أجل فهم الحاجة إلى المأوى في المسنين، فقد تم توجيه السؤال إلى المشاركين فيما يختص المكان الذي سيذهبون إليه عند التقدم في السن لرعاية أنفسهم. وفقاً لذلك فقد ذكر نسبة 9.3 % أنه سيذهب إلى دار لرعاية المسنين في عام 2006 وقد ارتفع هذا المعدل إلى 10.3 % في عام 2011، وإلى 1.3 % في عام 2016. أما نسبة من يقول "أحصل على الرعاية في المنزل" فقد ارتفع من 17.8 % في عام 2006 إلى 19.6 % في عام 2011 وإلى 29.8 % في عام 2016. أما من يقول "اسكن بجوار أطفال" فقد انخفض من 55 % في عام 2006 إلى 41.4 % في المائة في عام 2011 وإلى 38 % في عام 2016. بشكل مماثل فإن نسبة الأطفال الذين زاروا والديهم دائماً قد انخفض من 58 % في عام 2006 إلى 30 % في عام 2016 (TAYA, 2016).

الجدول 5.9. مقدمي الرعاية النهائية للأطفال 2006-2016 (%)

2016	2006	
88.1	93.1	الأم
0.6	0.6	الأب
0.2	0.4	الأخت الكبيرة
5.9	2.9	الجدة
0.5	0.5	الأقارب الآخرين
1.5	0.9	جليسه الأطفال
2.8	0.5	الحضانة أو الروضة
0.4	1.1	أخرى
100	100	المجموع
المصدر: أبحاث بنية الأسرة في تركيا TAYA للأعوام 2006، 2016		

عندما يتم فحص رعاية المسنين بين عامي 2011 و2016، يتضح أن نسبة 25.9 % من المسنين تتم رعايتهم في المنزل عن طريق الزوج/الزوجة، و 23.6 % عن طريق زوجة الابن، و 16.3 % عن طريق الابنة، و 13.2 % عن طريق الابن، و 1.5 % عن طريق الأخ أو الأخت، كما تتم رعاية 1.3 % عن طريق الحفيد. في عام 2016، يتضح أن نسبة 17.9 % من المسنين تتم رعايتهم في المنزل عن طريق الزوج/الزوجة، و 13.7 % عن طريق زوجة الابن، و 5.7 % عن طريق الابنة، و 2 % عن طريق الابن حيث انخفض دور هؤلاء الأشخاص في الرعاية بشكل سريع. أما عدد المسنين الذين تتم رعايتهم في المنزل عن الأخ أو الأخت فقد ارتفع إلى 23.1 % وارتفع عدد الحاصلين على الرعاية من الاحفاد إلى 27.8 % تظهر هذه النتائج أن الانتقالات بين الأجيال في رعاية المسنين ذات أهمية كبيرة كما هو الحال في رعاية الأطفال ولكن في اتجاه معاكس. هنا النساء مسؤولات بوضوح عن رعاية المسنين. كما تدع "أبحاث استخدام الوقت للعام 2014-2015 من مؤسسة الإحصاء التركية" هذه النتائج أيضاً. حيث أنه وفق هذه الدراسة فإن نسبة 41 % من النساء و 34 % من الرجال المقدمين للرعاية يوفروا تقديم الرعاية اليومية للمسنين (TÜİK, 2015). من ناحية أخرى، يمكن القول إن هناك انخفاضاً في الانتقالات الاجتماعية بين الأجيال عند المقارنة بين هاتين الفترتين.

الجدول 4.9. الأشخاص والمؤسسات التي يتم الاقتراض منها، 2006-2016 (%)

2016	2011	2006	
2.9	5.6	9.6	الأبوين
3.6	6.3	11.2	الأخوة
0.3	1.9	3.4	الأطفال خارج المنزل / +18
3.9	10.0	10.0	الأقارب الآخرين
4.7	8.5	12.6	الأصدقاء
0.8	4.8	7.5	الجيران
88.6	78.0	19.3	البنك
المصدر: أبحاث بنية الأسرة في تركيا TAYA للأعوام 2006، 2011، 2016			

عندما يتم فحص الانتقالات الاجتماعية، فإن العامل الأهم هو رعاية الأطفال والمسنين. الجدول 5 يوفر اظهر الشخص أو المؤسسة التي توفر الرعاية النهارية للأطفال في الأعوام 2006 و2016. كما تم ذكره أعلاه فإن واجب الرعاية عادة ما يكون على أكتاف النساء في تركيا. في عام 2006، حصل 93.1 % من الأطفال على الرعاية من الأم وحصل 0.6 % على الرعاية من الأب وحصل 2.9 % على الرعاية من الجد أو الجدة في حين حصل نسبة 0.9 % على الرعاية من قبل مقدم الرعاية. أما نسبة المستفيدين من الحضانة أو الروضة فهي 0.5 % فقط. ومع الوصول إلى عام 2016، حصل 88.1 % من الأطفال على الرعاية من الأم وحصل 6 % على الرعاية من الأب وحصل 5.9 % على الرعاية من الجد أو الجدة في حين حصل نسبة 1.5 % على الرعاية من قبل مقدم الرعاية. أما نسبة المستفيدين من الحضانة أو الروضة فهي 2.8 % فقط. من حيث العلاقات بين الأجيال، فقد تضاعف دور الأجداد والجدة في الرعاية، وكان هناك زيادة 5 أضعاف في الرعاية عن طريق الحضانة وروضة الأطفال. الزيادة السريعة في عدد النساء العاملات لعبت دوراً هاماً في تبادل رعاية الأطفال مع الجدات أو دور الحضانة. بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة عدد دور الحضانة ورياض الأطفال ودعم الدولة قد يكون هو السبب وراء شعبية هذه المؤسسات.

بعد فحص تغيير السعادة مع مرور الوقت وفحص الأشخاص والقيم التي تؤثر السعادة يمكن ملاحظة التغييرات في العوامل الخاصة بالانتقالات الاقتصادية والانتقالات الاجتماعية وانتقالات المأوى والتي بين عامي 2006 و2016 والتي تبرز في العلاقات بين الأجيال.

يعتبر الاقتراض أهم عنصر في الانتقالات الاقتصادية بين الأجيال. حيث أنه في حالة المشاكل الاقتصادية أو الحاجة إلى المال فإن الأشخاص يميلون إلى الطلب من الأصدقاء المقربين بالإضافة إلى الحصول على الدعم من المؤسسات المالية مثل البنوك. كما يظهر في الجدول 4، فإن نسبة 9.6 % من المشاركين اقترضوا المال من الأبوين، ونسبة 11.2 % من أشقائهم و3.4 % من أطفالهم الذين يعيشون خارج الأسرة في عام 2006. في نفس الفترة، فإن نسبة الذين يحصلون على قروض من الأصدقاء والأقارب والجيران تقترب من 30 % يعتبر أعضاء الأسرة والبيئة القريبة أهم النقاط التي يتم الطلب منها عند مواجهة الصعوبات الاقتصادية. أما نسبة أولئك الذين حصلوا على قروض من البنوك فقد ظلت في 19.3 % في هذه الفترة. بحلول عام 2011 و2016، تم عكس هذا الاتجاه تماماً. في عام 2016، انخفض عدد الذين اقترضوا من الأبوين إلى 2.9 %، والذين حصلوا على قروض من أشقائهم إلى 3.6 %، والذين اقترضوا من الأطفال الذين يعيشون خارج الأسرة إلى 0.3 %. كما ارتفع عدد المتقدمين إلى البنوك للديون / القروض إلى 78 % في عام 2011 وإلى 88.6 % في عام 2016. في حين أن هذا التغيير السريع يعتبر موضوع مقال بحد ذاته إلا أن الأسباب الأساسية قد تتمثل في زيادة التسهيلات الائتمانية ذات الفائدة المنخفضة وزيادة عدد بطاقات الائتمان وزيادة عدم الثقة بين الأفراد والتغيير السريع في العلاقات الأسرية مما أدى إلى تفضيل الاقتراض من البنوك بدلاً من البيئة القريبة. عند الأخذ في الاعتبار الانتقالات الاقتصادية بين الأجيال فإنه في عام 2006 تلقى 13 % من المشاركين الدعم من الأبوين والأطفال الذين يعيشون خارج الأسرة، في حين انخفض هذا المعدل إلى 7.5 % في عام 2011 وإلى 3.2 % في عام 2016.

عندما يتم فحص مصدر السعادة وما يؤدي الى سعادة الأشخاص يظهر أنه لم يكن هناك تغيير كبير بين عامي 2006 و2017. تعتبر الأسرة هي المصدر الرئيسي للسعادة. في عام 2006، ذكر 67 % من المشاركين و71 % من المشاركين أن الأسرة هي مصدر السعادة. المصدر الثاني للسعادة بعد الأسرة هو الاطفال. بعد ذلك يأتي زوج الفرد ثم الأبوين على التوالي. عند فحص القيم التي تمثل السعادة يظهر الانخفاض من 72 % إلى 68 % في الفترة ما بين 2006-2017 حيث أن العامل الأكثر أهمية في التأثير على السعادة هو الصحة. وفي نفس الفترة تم توضيح من المشاركين أن كل من الحب والنجاح والمال والأعمال تعتبر من مصادر السعادة على التوالي (الجدول 3).

الجدول 3.9. مصدر السعادة، 2004-2017 (%)

2017	2011	2006
الأشخاص مصدر السعاد		
70.6	73.8	67.3
كل الأسرة		
14.3	12.2	14.0
الأطفال		
5.4	6.2	9.4
الزوج/الزوجة		
3.2	2.9	3.8
الأم/الأب		
3.4	1.8	1.5
نفسه		
1.9	1.4	1.5
الأحفاد		
1.2	1.7	2.6
آخر		
القيم مصدر السعادة		
68.0	72.8	72.1
الصحة		
16.6	13.1	11.2
الحب		
9.0	6.9	6.3
النجاح		
3.9	4.3	4.7
المال		
1.9	2.4	3.9
العمل		
0.6	0.5	1.8
آخر		
المصدر: مؤسسة الإحصاء التركية TÜİK، أبحاث الرضاء عن الحياة، 2017-2003		

في دراسة الرضا من الحياة تظهر نتيجة مشابهة للجدول أعلاه. وفقا لذلك فغن نسبة 12% من المشاركين في عام 2003 كانوا سعداء للغاية وانخفض هذا المعدل إلى 7.2 % في عام 2017. أما معدل الأشخاص غير السعداء على الاطلاق فقد ارتفع من 1.7 % إلى 2.1 % كما ارتفع معدل الأشخاص غير السعداء من 5.6 % إلى 8.9 % في نفس الفترة. عند الفحص وفق الجنس يظهر انخفاض كبير في كلا الجنسين، وخاصة في الذكور. في حين أعرب 12.4 % من الذكور المشاركين بأنهم سعداء جدا في عام 2003، انخفضت هذه النسبة إلى 6.1 % في عام 2017، كما ارتفع معدل الذكور غير السعداء على الاطلاق من 1.5 % إلى 2.4 % (الجدول 2).

الجدول 2.9. مستويات السعادة، 2003-2017 (%)

2017	2011	2006	2003
المجموع			
7.2	8.5	8.8	12.0
سعيد جدا			
50.8	53.6	49.1	47.6
سعيد			
30.9	28.0	30.3	33.2
وسط			
8.9	8.0	9.1	5.6
غير سعيد			
2.1	1.9	2.8	1.7
غير سعيد على الإطلاق			
الرجل			
6.1	7.8	7.6	12.4
سعيد جدا			
47.5	51.7	47.6	45.7
سعيد			
33.8	30.0	32.1	34.1
وسط			
10.1	8.8	10.2	6.2
غير سعيد			
2.4	1.7	2.5	1.5
غير سعيد على الإطلاق			
المرأة			
8.4	9.2	9.9	11.6
سعيد جدا			
54.0	55.4	50.5	49.4
سعيد			
28.1	26.2	28.5	32.2
وسط			
7.8	7.3	7.9	5.0
غير سعيد			
1.8	2.0	3.1	1.8
غير سعيد على الإطلاق			
المصدر: مؤسسة الإحصاء التركية TÜİK، أبحاث الرضاء عن الحياة، 2017-2003			

واضافتها الى التحليل كمتغيرات وهمية. أما المتغير الآخر الذي يوفر قياس الدعم العاطفي بين الأجيال فهو السؤال "من هو أو ما هي الجهة التي تفكر في الحصول على الدعم منها في حالة حدوث المشاكل الهامة مع الأطفال؟" (B38). من هذا المتغير تم انشاء مجموعة من خيارات الإجابات المتمثلة في الحصول على الدعم من الكبار في الأسرة ومن الزوج/الزوجة، كما تم انشاء مجموعة أخرى من خيارات الإجابات المتمثلة في الحصول على الدعم من الأقارب، الأشقاء، الخبراء والمؤسسات، رجال الدين وتمت إعادة الترميز و اضافتها الى التحليل كمتغيرات وهمية. المتغيرات الفئوية الأخرى اللازمة قبل البدء في تحليل الانحدار تم تحويلها الى متغيرات وهمية كما تم فحص الارتباطات بين المتغيرات لمنع حدوث العلاقات الخطية المتعددة (*multicollinearity*).

٧. التحليل: التغيرات في الانتقال بين الأجيال وتأثير الانتقالات بين الأجيال على السعادة

أ. تغييرات الانتقالات بين الأجيال في تركيا

قبل إظهار تغيير الانتقال بين الأجيال في الفترة ما بين 2006-2016 يكون من المفيد النظر الى تغيير السعادة في تركيا بشكل عام. وفق أبحاث بنية الأسرة في الفترة ما بين 2006-2016 لم يحدث تغيير كبير في السعادة الأسرية ولكن حدثت زيادة طفيفة في الفئة غير السعيدة. كما يظهر في الجدول 1، في حين كان معدل الأشخاص غير السعداء 1.8 % في عام 2006، ارتفع معدل الأشخاص غير السعداء إلى 4.6 % في عام 2016. في نفس الفترة، انخفض معدل السعادة من 65% إلى 61%.

الجدول 1.9. السعادة الأسرية، 2006-2016 (%)

	2016	2011	2006
غير سعيد على الإطلاق	1.2	0.4	0.4
غير سعيد	4.6	2.3	1.8
وسط	20.3	19.9	20.1
سعيد	61.4	59.4	65.1
سعيد جدا	12.6	18	12.6
المجموع	100	100	100

المصدر: أبحاث بنية الأسرة في تركيا TAYA للأعوام 2006، 2011، 2016

أربعة متغيرات توضيحية تشرح ثلاثة أبعاد هي الدعم الاقتصادي، دعم المأوى والدعم العاطفي (الدعم الاقتصادي بين الأجيال، مكان مأوى الشيوخ عند التقدم في العمر، والدعم العاطفي للأطفال وللزواج). تعتبر هذه المتغيرات هي المتغيرات الأكثر ملائمة للنهج النظري الذي يمكننا فهم الانتقالات بين الأجيال في مجموعة بيانات أبحاث بنية الأسرة في تركيا TAYA وتمت اضافتها الى تحليل الانحدار في المرحلة النهائية.

من أجل فهم تأثير الانتقالات الاقتصادية بين الأجيال على السعادة تمت إضافة السؤال بالنص "في حالة ضرورة الحصول على الدين أو القرض وفق احتياجات المنزل وفي حالة تواجد من يوفر إمكانية منح الدين من هو الشخص أو المؤسسة التي تفضل الحصول على الدين منها؟" (H12). هذا السؤال الذي يتكون من مجموع تسعة فئات تم فصله في شكل خيارين هما "من الأبوين أو الأطفال بالعمر أكبر من 18 عام" و "من المؤسسات والأشخاص الآخرين".

أحد الأبعاد الأخرى في الانتقالات بين الأجيال هي المأوى. تم قياس هذا الأمر من خلال السؤال الذي يوضح المكان الذي يرغب المشاركون في العيش فيه في حالة التقدم في السن، ومدى رغبتهم أو عدم رغبتهم في عيش الأطفال معهم وذلك بنص السؤال "ما هي الطريقة التي تفكر فيها للعيش عند التقدم في السن بالشكل الذي لا تستطيع معه الاعتناء بنفسك؟" (B62). من الأجوبة في هذا السؤال تم تكوين فئة من خيار الإجابة "العيش بجوار إبنك أو بنتك" وتم تكوين فئة أخرى من خيارات الإجابات (الذهاب الى دار رعاية المسنين، الحصول على الرعاية في المنزل، ليس لدي أي فكرة، أخرى) وتمت إضافة الفئات في شكل متغيرات وهمية.

لقياس آثار الدعم العاطفي بين الأجيال تم استخدام متغيرين. أولها السؤال بالنص "من هو أو ما هي الجهة التي تفكر في الحصول على الدعم منها في حالة حدوث المشاكل الهامة مع الزوج/الزوجة؟" (B22). من هذا المتغير تم انشاء مجموعة من خيارات الإجابات المتمثلة في الحصول على الدعم من الكبار في الأسرة ومن الأطفال، كما تم انشاء مجموعة أخرى من خيارات الإجابات المتمثلة في الحصول على الدعم من الأقارب، الأشقاء، الخبراء والمؤسسات، رجال الدين وتمت إعادة الترميز

(H22)، هل يوجد معاق بحاجة إلى الرعاية؟ (H24)، هل يوجد أحد أفراد الأسرة بحاجة إلى الرعاية من غير المعاقين؟ (H26) فقد تم الجمع بين اجاباتها والتي تمت الإجابة عليها بنعم أو لا، لتحديد ما إذا كان هناك أي أشخاص في حاجة إلى رعاية منزلية أم لا، وتمت اضافتها إلى النموذج كمتغير تحكم جديد. من المعروف أن وجود شخص في حاجة إلى الرعاية المنزلية يزيد بطبيعة الحال من الصعوبات الاقتصادية وأعباء الرعاية من أفراد الأسرة لذا يكون من المهم التحقق من هذا المتغير في النموذج. كما أنه قد يكون هناك المزيد من عمليات الانتقال بين الأجيال في الأسر ذات أعداد الأفراد الكبيرة فقد تمت إضافة متغير حجم الأسرة (F4) إلى النظام كمتغير تحكم.

المجموعة الثانية من متغيرات التحكم هي المتغيرات المتعلقة بالوضع الاقتصادي للأسرة. نسبة لأن الانحراف المعياري لمتغير إجمالي الدخل لأفراد الأسرة قد يكون مرتفعاً (H7) فقد تمت إضافة اللوغاريتم منه إلى النموذج. السؤال "ما هي نظرتك إلى مقدار تلبية احتياجات الأسرة الأساسية وفق هذا الدخل؟" (H8) يعتبر مهم لأنه يبين الدخل الحقيقي الذي تحتاجه الأسرة ومدى سهولة عيش الأسرة مع هذا الدخل. تمت إعادة ترميز هذا المتغير وفق الأرقام من (1) صعب جداً، (5) سهل جداً لتتم اضافته إلى التحليل. أما السؤال "هل تلقيت أي نوع من المساعدة العينية أو النقدية التي توفر المساهمة في معيشة الأسرة خلال فترة السنة الأخيرة؟" (H9) فيعتبر متغير مهم يتكون من فئتين وفق الإجابات بنعم و لا ويوضح الحالة الاقتصادية للأسرة. تمت إعادة ترميز هذا المتغير وفق نعم = 1، لا = 0 وتمت اضافته إلى التحليل في شكل متغير وهمي.

نسبة لأن هيكل الأسرة والعدد الإجمالي للأطفال يمكن أن يؤثر على الانتقالات بين الأجيال بشكل طبيعي فقد تمت اضافته في شكل متغير تحكم إلى تحليل الانحدار. عند فحص هيكل الأسرة تم استخدام تصنيف أفراد الأسرة بعدد 3 فئات هي الأسرة النوواة، والأسرة الممتدة والأسرة المتناثرة (أفراد الأسرة النوع 1). أما إجمالي عدد الأطفال فقد تم استخدامه كمتغيرات منفصلة حيث تم احتساب العدد الإجمالي للأطفال من الفتيات (B30.1) والأطفال من الفتيان (B30.2) وتم تكوين متغير الأطفال واضافته إلى النموذج.

تم قياس الدعم في الانتقال بين الأجيال من خلال

في أبحاث بنية الأسرة في تركيا للعام 2016 تم استخدام تصنيف الوحدات الإقليمية الإحصائية المستوى 1 (12 منطقة). عينة الدراسة توفر إمكانية التحليل في جميع أنحاء البلاد. حيث تم اللقاء وجهاً لوجه مع عدد 35475 فرد بالأعمار أكبر من 15 سنة في عدد 17239 منزل في تركيا وتم الوصول إلى المعلومات الديمغرافية لمجموع عدد 57398 من أفراد الأسر.

تم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد من أجل دراسة تأثير الانتقالات بين الأجيال على السعادة بشكل عام. نسبة لأنه يتم فحص تأثير الانتقالات بين الأجيال على السعادة في هذه المقالة فقد تمت إضافة متغير السعادة الأسرية إلى النموذج في شكل متغير تابع. تم قياس هذا المتغير من مجموعات البيانات لأبحاث بنية الأسرة في تركيا للعام 2016 وفق السؤال رقم (B51) ونصه "عند التفكير في وضع السعادة العام أي من التالي يمكن ان يعبر عن وضع سعادة أسرتك؟" حيث تم قياس المتغير في 5 فئات هي سعيد جداً، سعيد، وسط، غير سعيد، وغير سعيد على الإطلاق.

أما المتغيرات المستقلة فهي متوسط مستوى تعليم الأسرة، ومتوسط الوضع الصحي للأسرة، وتواجد أو عدم تواجد الأفراد المحتاجين إلى الرعاية في الأسرة، حجم المنزل، والدخل وحالة تلبية الاحتياجات عن طريق الدخل وحصول أو عدم حصول الأسرة على الدعم الاقتصادي ونوع الأسرة والعدد الإجمالي للأطفال. تمت إضافة متغيرات التحكم إلى النموذج على التوالي. أسئلة الوضع الصحي والوضع التعليمي التي يتم توجيهها لكل فرد في إطار متغيرات التحكم تم حسابها وفق أرقام الاستثمارات للعثور على متوسط الوضع الصحي والتعليمي للأسرة. متغيرات الصحة ومتغيرات التعليم هي متغيرات لا تؤثر على السعادة الأسرية فحسب، بل تؤثر أيضاً على العديد من الديناميكيات مثل الدخل والطبقة الاجتماعية ورضا الحياة. تنخفض مستويات السعادة لدى الأفراد الذين لديهم مشكلة صحية أو الذين يعانون من مشاكل صحية مزمنة في المنزل. قبل استخدام متوسط وضع التعليم في الأسرة فقد تم تكوين متغير التعليم (F7) وفق الترميز من جديد وتأسيس مقياس لمستويات التعليم من الأرقام 0 إلى 7 يكون أقلها (0) لم يكتمل التعليم وأعلىها (7) الدكتوراه.

بالنسبة للأسئلة هل يوجد مسن بحاجة إلى الرعاية؟

ان الرضاء عن الحياة في الدول الاسكندنافية حيث يتم تطبيق السياسات الاجتماعية العادلة والشاملة نسبيا تعتبر أكثر بكثير من العديد من البلدان الأخرى في حين أن مستويات الرضاء عن الحياة في دول جنوب أوروبا حيث لا يتم تطوير السياسات الاجتماعية ويتم تطبيق سياسات مؤقتة تعتبر أقل من ذلك بكثير. كما يتم التأكيد على أن الاختلافات الثقافية والقطرية تؤثر على الانتقالات بين الأجيال ورفاه كبار السن (Katz, 2009; Schwarz vd., 2010).

IV. البيانات والمنهج

بيانات هذه الدراسة هو مجموعة بيانات المستويات الصغرى من أبحاث بنية الأسرة في تركيا TAYA للأعوام 2006، 2011، 2016. بالإضافة إلى هذه الموارد الأساسية يتم استخدام استبيانات "رضا الحياة" ومسوحات "استخدام الوقت" التي تم تنفيذها عن طريق مؤسسة الإحصاء التركية TÜİK وذلك لفهم العلاقات بين الأجيال والسعادة.

في المرحلة الأولى سيتم تحليل التغيير العام للانتقالات الاقتصادية والاجتماعية المختارة في شكل الجداول الوصفية. في المرحلة الثانية يتم تحليل الديناميكيات الرئيسية التي تؤثر على الانتقال بين الأجيال باستخدام مجموعة البيانات 2016 وفق استخدام طريقة تحليل الانحدار المتعدد.

تم تطبيق أبحاث بنية الأسرة في تركيا لأول مرة في عام 2006 عن طريق مؤسسة الإحصاء التركية TÜİK بواسطة تقنية مقابلة الأفراد بالأعمار أكبر من 18 سنة وجها لوجه. تم اكمال المقابلات في عدد 12208 مع لقاء عدد 24647 وتم الوصول الى المعلومات الديمغرافية لمجموع عدد 48235 من أفراد الأسر. أما الدراسة الثانية فهي أبحاث بنية الأسرة والتي تم تطبيقها في العام 2011 وفق تصميم البحث من وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية والتطبيق الميداني عن طريق ANAR. وحدة العينات النهائية هي جميع الأفراد الذين يبلغون من العمر 18 عاما وأكثر في الأسر المختارة. في هذه الدراسة تم اكمال المقابلات مع عدد 12056 منزل حيث تم تشكيل حجم العينة ليمثل المدن والقرى في تركيا بشكل منفصل لمدن إسطنبول وأنقرة وإزمير وفق تصنيف الوحدات الإقليمية الإحصائية المستوى 1.

للغاية بالأسرة والمنزل. على الرغم من تقليل الفرق بين الرجال والنساء في هذه الفترتين إلا أن النساء في بلادنا ما زلن يقضين الوقت بمعدل حوالي 4 أضعاف أكثر من الرجال في رعاية المنزل والأسرة. (TÜİK, 2015). هذا يرتبط مع نظام الرعاية التي يكون محورها الجنس وأنظمة الرفاه ارتباطا وثيقا (Aysan ve Aysan, 2016).

ت. الانتقالات بين الأجيال والسعادة

من الممكن مصادفة العديد من الدراسات الفردية والدراسات المقارنة التي تدرس تأثير التضامن الأسري والدعم بين الأجيال على السعادة بالأخص في مجال علم النفس. عند فحص العلاقة بين الانتقالات بين الأجيال والسعادة تظهر نتائج متضاربة في الأدبيات. حيث تتواجد الدراسات التي تدعي أن الدعم بين الأجيال لا يؤثر على رضاء الحياة لكبار السن (Dwyer vd., 1994)، كما تتواجد الدراسات التي تشير إلى تواجد علاقة هامة بين هذين الإثنين (Öztop vd., 2009). على الصعيد الآخر هناك العديد من الدراسات التي توفر التأكيد على التأثير الإيجابي للدعم الاجتماعي على رضاء الحياة لدى الأفراد وخاصة كبار السن (Newsom ve Schulz, 1996; Kim ve Kim, 2003; Lowenstein vd., 2007). كما كشف زو ونشي Xu و Chi (2011) في الدراسة التي تم فيها الفصل بين أنواع الدعم من حيث الدعم المالي والدعم التشغيلي بأن كبار السن الصينيين الذين يحصلون على الدعم الوظيفي يعتبروا أكثر سعادة من الآخرين.

وفق الدراسة التي أجراها سيلفرشتاين وبينجست ون Bengtson Silverstein (1994) على الولايات المتحدة الأمريكية تم الكشف على أن تأثير الدعم الاجتماعي على الرفاه النفسي يختلف باختلاف مدى انكسار كبار السن وخاصة الحاجة إلى الدعم. ومع ذلك فإنه وفقا لدراسة لي Lee (1985) فإن أهم طريق لتحسين الرضاء في حياة المسنين هو انتاج سياسات اجتماعية لتعزيز الروابط الأسرية.

بالإضافة الى الدراسات القطرية والدراسات الإقليمية فإنه يتم اجراء العديد من دراسات المقارنة. أظهرت الدراسة الاستقصائية ومسوحات نوعية الحياة الأوروبية (European Quality of Life Survey) أن للسياسات الاجتماعية الآثار الإيجابية على الرضاء عن الحياة في مختلف الدول. في هذا السياق يتضح

يتم حلها اليوم عن طريق دولة الرفاه الحديثة. وعلى الرغم من نمو دولة الرفاه الهائل في القرن الماضي من حيث شريحة السكان ومن حيث المشاكل التي تتعامل معها إلا أنها لا زالت تؤكد على دور الأسرة من حيث الاهتمام بمشاكل رعاية الأطفال ورعاية المسنين (Daatland ve Lowenstein 2005; Brandt ve Deindl 2013).

عند تحليلها من حيث الانتقالات بين الأجيال، فمن الواضح أن هذه النظم الثلاثة المختلفة للرفاه تختلف في الانتقالات بين الأجيال. لكن عموماً هناك انتقال من أعلى إلى أسفل (من كبار السن إلى الشباب) (Albertini vd., 2007; Litwin vd., 2008). على الرغم من وجود المزيد من الانتقالات المالية بين الأجيال في الدول الاسكندنافية حيث يتم تنفيذ السياسات الاجتماعية بمرکز الدولة، إلا أن الانتقالات الاقتصادية في دول جنوب أوروبا تعتبر أقل تواتراً، لكنها أكثر من ناحية الكثافة (Albertini vd., 2007; Brantd vd., 2009; Albertini ve Kohli, 2013). ولكن في حالة الانتقال الاجتماعي يظهر أن دول جنوب أوروبا أقوى من المجموعات الأخرى. فمثلاً كما ذكر أعلاه فإن العيش المشترك بين الأجيال يعتبر أكثر شيوعاً في الدول بمرکز الأسرة مثل إسبانيا، تركيا، المكسيك (Takagi ve Silverstein, 2006). بالإضافة إلى هذه الديناميكيات فإن العوامل مثل الأصل العرقي والهجرة والجنس تعتبر من المتغيرات الهامة التي تؤثر على نوع ووتيرة وشدة الانتقالات بين الأجيال (Lowenstein vd., 2011).

وفق نتائج مسح استخدام الوقت الصادرة من TÜİK (مؤسسة الإحصاء التركية) تم أيضاً تسليط الضوء على الرعاية التي يكون محورها الجنس في تركيا. وفقاً لذلك فقد ارتفع متوسط وقت النوم في تركيا من 8 ساعات و35 دقيقة إلى 8 ساعات و41 دقيقة في اليوم في الفترة التي تم فيها تطبيق الدراسة في الأعوام 2006 والأعوام 2014-2015. وفي الفترة نفسها انخفض وقت رعاية أفراد الأسرة والمنزل من 3 ساعات و5 دقائق إلى 2 ساعة و45 دقيقة. في كلتا الفترتين قضت النساء المزيد من الوقت في رعاية أفراد الأسرة والمنزل. في حين قضى الرجال 51 دقيقة فقط في رعاية الأسرة، فإن النساء قد خصصن 5 ساعات و17 دقيقة لرعاية الأسرة. وفي الفترة ما بين 2014-2015 فقد خصص الرجال 53 دقيقة إلى هذا النشاط بينما خصصت النساء 4 ساعات و35 دقيقة

حتى الأعوام 1990 كانت دولة الرفاه تعتبر نموذجاً مترابطاً بخصائص متشابهة في جميع الدول الصناعية. وضح إسبنج-أندرسن Esping-Andersen (1990) ثلاثة عوالم لرأسمالية الرفاه في الدراسة باسم العوالم الثلاثة لرأسمالية الرفاه (*The Three Worlds of Welfare Capitalism*) وذلك استناداً إلى دراسات مارشال Marshall (1950) وتيتموس Titmuss (1974) مع توضيح الاختلافات الهامة في دولة الرفاه في المجتمعات الغربية. كما وقر المؤلف في نفس الدراسة تصنيف ثلاثي لمسمى "نظام دولة الرفاه" من خلال النظر في بيانات الأعوام 1980.

في المجموعة الليبرالية المعروفة باسم نظام الرفاه الأنجلوسكسوني فإن الأسواق ومنظمات المجتمع المدني تلعب إلى حد معين دوراً أكثر نشاطاً في السيطرة على المخاطر الاجتماعية مثل الشيخوخة والبطالة والمرض بالمقارنة مع الدولة والأسرة. كما أن عدم المساواة الاجتماعية يعتبر أكثر شيوعاً في نظام الرفاه هذا الذي تتواجد به دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، إنجلترا وأستراليا بالمقارنة مع المجموعات الأخرى. أما في نظام الرفاه المستند على المصالح الخاصة والمتواجد في دول أوروبية مثل ألمانيا، فرنسا وبلجيكا فإنه يتم الحفاظ على الوضع الاجتماعي القائم على الحالة المهنية. في هذه المجموعة تلعب الدولة دوراً أكثر فاعلية في توزيع الرفاه أكثر من المجموعة الليبرالية خاصة في رفاه المسنين. وفي نظام الرفاه الاجتماعي الديمقراطي المستند على أساس الحقوق الاجتماعية العالمية والذي تتواجد فيه الدول مثل السويد، الدنمارك، النرويج فإن الدولة تأخذ دوراً أكثر فاعلية من غيرها من الجهات الفاعلة في مجال الرفاه (Esping-Andersen 1999; 1990).

عندما يتعلق الأمر بالانتقال بين الأجيال فإن أول ما يتبادر إلى الذهن يكون انتقال الرعاية. الرعاية يمكن أن تكون الاعتناء بالأطفال الصغار أو تلبية احتياجات المسنين أو المعاقين في المنزل من قبل الأسرة أو مقدم الرعاية الخاص. وفقاً لجنسن Jensen (2008)، تقع مسؤولية رعاية الأطفال والمسنين على عاتق الأسر في العديد من الثقافات. كما يوضح إسبنج-أندرسن Esping-Andersen (1999) أنه حتى الأعوام 1950 كان يعتقد أن العديد من المخاطر الاجتماعية مثل مشاكل الشيخوخة، الإعاقة والبطالة تعتبر من المشاكل التي يجب حلها عن طريق الفرد أو الأسرة في حين

البداية في الاعتراف بالمشاكل المعروفة من الناحية الفردية مثل مشاكل البطالة والإعاقة والشيخوخة في شكل "المخاطر الاجتماعية" (Esping-Andersen, 1999).

يتم استخدام مفهوم دولة الرفاه بشكل أكثر في الدول الأنجلوسكسونية وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتم استخدامه لتوضيح ووصف الدول التي أكملت الطابع التصنيعي أو الدول المتقدمة (Özdemir 2004: 29-30). على الرغم من روسانفالون (Rosanvallon 2004) يشرح أصول دولة الرفاه من خلال عملية بناء الدولة القومية إلا أنه وفقاً لبيرسون (Pierson 2007) فإنه لكي تظهر دولة الرفاه يجب أن يكون الهيكل الاقتصادي الرأسمالي راسخاً إلى جانب الدولة القومية (106s). أما بريغز (Briggs 1961) فيوفر التأكيد على الأدوار الأساسية الثلاثة للدولة في تحديد دولة الرفاه؛ (i) توفير الحد الأدنى من الدخل للأفراد والأسر بشكل مستقل عن العمالة والممتلكات، (ii) حماية الأفراد والأسر من الفقر المفاجئ للدخل والحد من عدم الثقة، (iii) إمكانية الاستفادة المواطنين من الخدمات الاجتماعية عالية الجودة بغض النظر عن الطبقة والمكانة.

إضافة الطابع المؤسسي على دولة الرفاه واتساع السياسات الاجتماعية يستند إلى الاتفاق بين الدولة والبرجوازية والموظفين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لعبت الدولة دوراً فعالاً في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأوروبية التي تحاول الخروج من الدمار الكبير الذي حدث وفق الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية. حيث سعت الدولة لتصحيح الدمار الكبير من خلال السياسات الاجتماعية وذلك للدمار الذي لم يكن من الممكن تصحيحه عن طريق الأسواق والأسرة والجهات الفاعلة المحلية. في أعقاب الكساد الكبير في عام 1929، تم البدء في تطبيق حجة كينز (Keynes) موضع التنفيذ في العديد من البلدان بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وهي الحجة التي توضح بأن الدولة يجب أن تلعب دوراً فعالاً من أجل حل المشاكل الاقتصادية وخاصة البطالة ولتنظيم السوق. (Maurice ve Spicker, 1998: 22). السنوات بعد الحرب العالمية الثانية المشار إليها أيضاً باسم "العصر الذهبي لدولة الرفاه" تعتبر هي الوقت الذي دخل التاريخ بكونه الوقت الذي تدخلت فيه الدولة مباشرة في الاقتصاد، حيث تم محاولة التوظيف الكامل مع اكتساب رأس المال الوطني للقوة.

8. الإيثار والخصائص الأخلاقية. السبب وراء سلوك التبادل / المشاركة عادة ما يكون سببه خاصيتين مختلفتين للفرد (الإيثار أو المعاملة بالمثل).

يمكن سرد العوامل في المستويات الكبرى على النحو التالي:

1. القيم والثقافة. معايير الأسرة والثقافة والقيم الدينية مهمة جداً. حيث أن اتحاد هذه الخصائص يمكن أن ينتج تقاليد انتقال بين الأجيال مختلفة في مجتمعات مختلفة.

2. السياسة الاجتماعية وخصائص نظام الرفاهية للبلاد. يتم تشكيل الانتقالات بين الأجيال أيضاً من خلال سياسة أمن الدخل للسياسات الاجتماعية، وخاصة بالنسبة للبدلات للمسنين والأسرة. حيث أن الانتقالات بين الأجيال التي يتم تنفيذها من المسنين إلى أطفالهم يتم تنظيمها إلى حد كبير من قبل أنظمة التقاعد العامة.

3. الخصائص الاقتصادية. الهيكل الاقتصادي للبلاد أيضاً له تأثير كبير على الانتقالات الأسرية. حيث تؤدي التقلبات الاقتصادية إلى مزيد من الدعم الأسري في الأوقات الصعبة.

في حين أن العوامل في المستويات الكبرى ترتبط بشكل وثيق بالهيكل الثقافي للمجتمع، والتنمية الاقتصادية والسياسات الاجتماعية، إلا أن خصائص الفرد والأسرة تعتبر مهمة في العوامل في المستويات الصغرى. نسبة لأنه سيتم فحص العوامل في المستويات الصغرى بمزيد من التفصيل في التحليل المتقدم فإن القسم التالي سيركز على تأثير دولة الرفاه على الانتقالات بين الأجيال.

ب. الانتقالات بين الأجيال في دولة الرفاه

من أجل فهم تأثير الانتقالات بين الأجيال والتأثير على السعادة في تركيا يجب دراسة توزيع الرفاه، وتطوير الحقوق الاجتماعية والطابع المؤسسي في دولة الرفاه. وفقاً لمارشا (Marshall 1950)، ظهرت دولة الرفاه في المجتمعات الصناعية مع حقوق الإنسان في القرن 18، ومن خلال الحقوق السياسية في القرن 19، وأخيراً من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الحقوق الاجتماعية في أوائل القرن 20. ومع توسع الحقوق الاجتماعية من منتصف القرن 20 تم

(*and Development*) مرة كل سنتين ابتداء من عام 2005 من المراجع الهامة لفهم المقارنات القطرية وإصلاحات التقاعد.

كما يتضح من هذه الأمثلة فإن الانتقال بين الأجيال واتجاه هذا الانتقال يحتفظ بأهمية كبيرة في العديد من الدول التي حدثت فيها الشيخوخة الديمغرافية وتأتي في مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي. حيث أن العديد من الأبحاث التي أجريت في دول الاتحاد الأوروبي وتأتي في مقدمتها فرنسا وألمانيا أظهرت أن التدفق الصافي للانتقالات المالية يكون من الآباء إلى الأطفال، وبعبارة أخرى من الأعلى إلى الأسفل (Künemund vd., 2003; Daatland ve Herlofson, 2003; Kohli, 2004). وكما أظهرت هذه الدراسات فإن جميع أنواع المساعدة (مع إدراج المساعدات من الأجداد-الجندات) ومساعدة الوالدين تزداد وتيرتها مع التقدم في السن.

عند فحص الانتقالات بين الأجيال يمكن ذكر ثلاثة أنواع انتقال مختلفة. الأول هو الانتقال الاقتصادي، والذي يمكن أن يسمى الانتقال المالي أو المادي. في هذا النوع من الانتقال يمكن أن توفر الأجيال الدعم المباشر سواء العيني أو النقدي إلى الأجيال الأخرى في شكل ديون أو منحة أو هدية مجانية. ومن الأمثلة على ذلك: الاقتراض من الآباء، إعطاء الهدايا إلى الأحفاد بشكل دائم أو لمرة واحدة. النوع الثاني من الانتقال هو انتقال الوقت، وهو بذل الجهد والعمل بدون مقابل لأحد أفراد الأسرة. ويمكن تقييم أنواع مختلفة جدا من الدعم تحت هذه الفئة، مثل تقديم الدعم لكبار السن ورعاية الأطفال، والتسوق، ودفع الفواتير، والتغذية، والتنظيف، والإصلاح، وما إلى ذلك بالإضافة إلى تقديم الدعم النفسي والعاطفي عندما تكون هناك مشكلة. هذا النوع من الانتقال تتم تسميته في الأدبيات أيضا باسم الانتقال العاطفي أو الاجتماعي. النوع الأخير من الانتقال هو انتقال المأوى والذي قد يكون مرتبطا بأنواع الانتقال المذكورة أعلاه. مثال على هذا النوع من الانتقال هو بقاء الأطفال مع والديهم حتى الزواج، أو انتقال أقارب الأسرة إلى العيش في الجوار في حالة مشاكل اقتصادية أو مشاكل صحية. يعتبر نوع الأسرة الممتدة المؤقتة متواجد بمعدل أعلى بكثير في بلادنا بالمقارنة مع الدول الأوروبية كما أن سكن الأبناء البالغين مع أسرهم حتى يتزوجوا يتواجد بمعدل كبير أيضا كما هو الحال في بعض دول جنوب أوروبا مما يوضح أن المأوى يعتبر من أنواع الانتقال الهامة في تركيا (Miranda, 2011).

هناك عوامل في المستويات الصغرى وعوامل في المستويات الكبرى تؤثر على هذه الأنواع من الانتقالات. حيث أن الانتقال الاقتصادي أو الانتقال الاجتماعي مع المأوى يعتمدان على خصائص الفرد والأسرة ويمكن تلخيص العوامل الصغرى التي تؤثر على الانتقالات بين الأجيال على النحو التالي:

1. الخصائص الديموغرافية للأسر.
2. الدخل أو الثروة. الأشخاص الأغنياء يمكنهم تقديم دعم مالي أفضل ومن المرجح أن يتلقوا المساعدة المالية بشكل أفضل عند الحاجة.
3. صحة المشاركين. بحسب بيانات الدراسة الاستقصائية للصحة والشيخوخة والتقاعد في أوروبا SHARE فإن الأطفال غالبا ما يقدموا دعم الرعاية الجزئي لبعض الوقت.
4. الجنس. واحد من العناصر الوحيدة التي تحدد نوع ومقدار الدعم الذي يقدمه الفرد. على الرغم من الجندات لهن دور هام في رعاية الأطفال إلا أن النساء يدفعن ذلك مرة أخرى عندما يحتاج الأبوين إلى الرعاية خلال فترات الشيخوخة. أما الأجداد فعادة ما يوفرّون الانتقال المالي من خلال المساعدة المالية لأطفالهم.
5. وتيرة التواصل ونوعية الروابط. تشير كثير من الدراسات إلى أن تقديم المساعدة عبر الأجيال مرتبط بالشبكات الاجتماعية مثل تواتر التواصل ونوعية الروابط.
6. الحالة الاجتماعية. الأمهات العازبات يحتجن إلى دعم اجتماعي وعاطفي أكثر من أطفالهن بالمقارنة مع النساء الأخريات.
7. القرب المكاني لأفراد الأسرة. المسافة أيضا تحدد تواتر وشدة الانتقال. إذا كان الآباء يعيشون في مدينة أخرى، غالبا ما يقدم الأطفال الدعم المالي لوالديهم. وبالنسبة للأطفال الذين يعيشون في مسافات بعيدة يكون عليهم من الصعب تخصيص الوقت لوالديهم بسبب مشاكل السفر والمواصلات. من جهة أخرى إذا كان الأهل يعيشون بالقرب من أطفالهم، فهم يميلون إلى تقديم مساعدة الوقت لأطفالهم.

فترة معينة من التاريخ. وبعبارة أخرى فإن الجيل الذي يتم الانتماء إليه يتشكل من تأثير الأحداث والتطورات التاريخية ويحدد نهجنا للعالم. وقد أثر نهج مانهايم في وقت لاحق على العديد من الباحثين، حيث طور الباحثون من بعده تعريف الجيل مع تكييفه مع مختلف مجالات العلوم الاجتماعية. من هؤلاء تعتبر مساهمات إدير (Elder 1998; 1975) من خلال دراسته "دورة الحياة" (*life course*) من أهم مساهمات الأدبيات في هذا السياق. ومع حلول الأعوام 1990 أصبح يتم استخدام العلاقات بين الأجيال بشكل يفوق مفهوم التضامن حيث تم البدء في استخدامها في تخصصات مختلفة مع مفاهيم مختلفة مثل الحركة (Solon, 1999)، انعدام المساواة (Björklund ve Newsom ve Schulz, 1997)، السعادة (Jäntti, 1997)، الصراع وعدم المساواة (Walker, 1990)، الصراخ وعدم المساواة (Aysan, 2011) والعدالة (Barry, 1997).

خصوصاً بعد الأعوام 1990 أدت مخاطر الشيخوخة الديمغرافية إلى قيام علماء الاجتماع والسياسيين بالتركيز أكثر على العلاقات بين الأجيال. حيث تمت دراسة الموارد الاقتصادية اللازمة للمجتمع المصاب بالشيخوخة، والمجموعات والمؤسسات التي توفر تلبية وتوفير هذه الموارد والمشاكل المحتملة من ذلك حيث تمت الدراسة من وجهات نظر مختلفة. وبالتوازي مع العدد المتزايد من البحوث في هذه الفترة، تم البدء في إعداد مجموعات البيانات والتقارير المقارنة. من بين هذه الدراسات تتواجد دراسة SHARE الدراسة الاستقصائية للصحة والشيخوخة والتقاعد في أوروبا (*Survey of Health, Ageing, and Retirement in Europe*) والتي تم إعدادها بمشاركة 11 دولة أوروبية في عام 2004 والتي تعتبر هامة من حيث تقديم أول مجموعة بيانات تفصيلية مقارنة للشيخوخة. مع هذا الدراسة، تم جمع البيانات حول العديد من الموضوعات المختلفة مثل الأوضاع الاقتصادية والرعاية والمأوى والتنشئة الاجتماعية والعلاقات الأسرية للأفراد بأعمار أكبر من 50 سنة في دول مختلفة. وفي نفس الفترة تم البدء في الدراسات بشأن أنظمة المعاشات التقاعدية للدول. حيث تعتبر تقارير لمحة عامة عن المعاشات التقاعدية (*Pensions at a Glance*) التي تدرس نظم التقاعد والإصلاحات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي يتم إصدارها من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD Organization of Economic Cooperation)

أقسام أساسية لتحقيق هذا الهدف. في القسم الثاني بعد قسم المدخل تتم مناقشة الانتقالات بين الأجيال وأنواع نظام الرفاه التي تؤثر على عمليات الانتقال. وأيضاً تتم مناقشة آثار الانتقالات بين الأجيال على السعادة والنهج من مختلف التخصصات في تناول هذا الموضوع. أما القسم الثالث فيشمل مجموعات البيانات والمتغيرات والطريقة المستخدمة في التحليل. وفي القسم الرابع تتم مناقشة السعادة وتغيير الانتقال بين الأجيال في الفترة ما بين 2006 إلى 2016 مع مشاركة نتائج تحليل الانحدار المتعدد وفق بيانات أبحاث TAYA (بنية الأسرة في تركيا) للعام 2016. أخيراً يتم في ضوء هذه النتائج وضع مقترحات السياسات الاجتماعية في إطار المستويات الصغرى لنظام رفاه الأسرة والمستويات الكبرى لنظام رفاه تركيا.

III. الإطار المفاهيمي ومراجعة الإنتاج الفكري

أ) نهج التقرب العام فيما يختص الانتقال بين الأجيال

عند فحص العلاقات بين الأجيال بشكل مرتبط بالتضامن يمكن سرد تاريخ الدراسات التي تخلص العلاقات بين الأجيال حتى دوركهيم (Durkheim, 1960). حيث أن دوركهيم Durkheim قد درس التقسيم الاجتماعي للعمل في مختلف المجتمعات في مراحل مختلفة ودور الأسرة في التضامن العضوي في دراسته الهامة باسم "تقسيم العمل في المجتمع" والتي يصنف فيها التكامل الاجتماعي في شكل التضامن العضوي والميكانيكي. بعد دوركهيم (Durkheim, 1960)، أكد العديد من علماء الاجتماع على أهمية الأسرة على التضامن العضوي (Beaujot ve Ravenera, 2008). خصوصاً منذ بداية الأعوام 1990 تم البدء في مناقشة التضامن الاجتماعي والعلاقات داخل الأسرة في سياق العلاقات بين الأجيال (Walker, 1996; Aquilino, 1999). ومع ذلك، كانت هناك دراسات نظرية على الأجيال قبل ذلك بكثير (Parsons, 1952; Mannheim, 1942).

يعتبر مانهايم Mannheim أول مطوري النظريات الحديثة الذي طور منهجاً اجتماعياً للأجيال من خلال دراسته باسم "مشاكل الأجيال" (*The Problems of Generations*) حيث استهدف توفير تفسير بديل للأفكار التقليدية حول التغيير الاجتماعي. يعرف مانهايم Mannheim (1952) الجيل بأنه المجتمعات التي عاصرت بعضها البعض والتي شهدت أحداثاً مهمة مثل التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في

تغيير الانتقال بين الأجيال وتأثيره على السعادة

Doç. Dr. Mehmet Fatih Aysan¹

I. ملخص

يمكن أن يقدم لنا الانتقال بين الأجيال نصائح مهمة لفحص نقاط القوة والضعف في الأسرة التي تعيش التغيير السريع لوضع السياسات وفقا للاحتياجات الأساسية. توفر هذه الدراسة فحص الانتقال بين الأجيال في تركيا بين الأعوام 2006-2016 مع فحص تأثير الانتقال بين الأجيال على سعادة الأسرة. حيث تم فحص تغيير ثلاثة أنواع أساسية من الانتقال بين الأجيال تتمثل في الانتقال الاقتصادي، الانتقال الاجتماعي وانتقال المأوى وذلك في إطار مجموعات البيانات من أبحاث بنية الأسرة في تركيا (TAYA) للأعوام 2006، 2011، 2016 والتي تم تنفيذها عن طريق وزارة الأسرة، والعمل والخدمات الاجتماعية ثم تم بعد ذلك استخدام مجموعة بيانات أبحاث بنية الأسرة في تركيا (TAYA) للعام 2016 لتطبيق تحليلات الانحدار المتعدد لمناقشة آثار هذه الانتقالات على سعادة الأسرة. في ضوء هذه التحليلات يمكن تلخيص نتائج الدراسة على النحو التالي. بشكل عام انخفضت السعادة الفردية والسعادة الأسرية في تركيا بين السنوات 2006-2016. كما حدث أيضا ضعف في الانتقالات بين الأجيال في نفس الفترة. خصوصا يتواجد انخفاض سريع في الانتقالات الاقتصادية وانتقال المأوى بين الأجيال. ومع ذلك فقد أظهرت تحليلات الانحدار المتعدد ازدياد السعادة الأسرية مع زيادة دخل الأسرة. وبشكل موازي تزداد السعادة الأسرية مع زيادة سهولة تلبية المنصرفات عن طريق الدخل. تعتبر الأسر النواة والأسر الممتدة أكثر سعادة من الأسر المتناثرة. وتزداد السعادة مع زيادة الانتقال الاقتصادي بين الأجيال. أولئك الذين يخططون للبقاء مع أطفالهم عند التقدم في السن يعتبروا أكثر سعادة من أولئك الذين يخططون للعيش بمفردهم أو في دار لرعاية المسنين. الأسر بالأطفال التي تحصل على الدعم من الأقارب يعتبروا أكثر سعادة بالمقارنة مع الذين لا يحصلون على الدعم، كما أن أولئك الذين يحاولون حل مشاكلهم الزوجية بالتحدث مع آبائهم أو أطفالهم أو أقاربهم الآخرين يعتبروا أقل سعادة بالمقارنة مع الآخرين. في ضوء هذه النتائج تم في

نهاية المقالة تطوير مقترحات السياسات الاجتماعية في إطار المستويات الصغرى والمستويات الكبرى.

II. مدخل إلى الدراسة

يعتبر تحول الأسرة واحد من أهم المواضيع في نقاشات التحديث. حيث أن القضايا مثل التغيير في نوع أفراد الأسرة، معدل الخصوبة والعلاقات بين الأزواج كثيرا ما تمت مناقشتها من قبل العديد من علماء الاجتماع من مختلف التخصصات (Murdoc, 1949; Parsons ve Bales, 1955; Levi-Strauss, 1969; Becker, 1993; Lesthaeghe, 1995; Thorntorn, 2001). كما أصبحت الانتقالات بين الأجيال تثار في المناقشات حول الأسرة في يومنا الحالي الذي أصبحت فيه المواضيع مثل التقدم في السن من ناحية السكان الديمغرافية والعلاقات بين الأجيال من المواضيع الأكثر شعبية. على الرغم من وجود دراسات هامة حول العلاقات الأسرية والتضامن الأسري خصوصا في الدول الأوروبية (Albertini vd., 2007; Albertini ve Kohli, 2009; Künemund ve Rein, 1999)، إلا أنه لا توجد دراسات تجريبية كافية في هذا المجال في بلادنا. لهذا السبب فإن الكشف عن الوضع الحالي للانتقال بين الأجيال في المجتمع التركي ودراسة التغييرات مع مرور الوقت إن وجدت وتحديد تأثير التضامن الأسري على السعادة هو الهدف الرئيسي لهذه الدراسة.

على الرغم من أنه يتم فحص الانتقالات بين الأجيال في ضوء مجموعة البيانات الوطنية لأول مرة في هذه الدراسة، إلا أنه تتواجد بعض الدراسات المفاهيمية والأبحاث الميدانية حول التضامن الأسري في المجتمع التركي. حيث يجادل فيرجن Vergin (1985) بأن الاعتماد بين الأجيال مهم ليس فقط في الأسر ذات الدخل المنخفض ولكن أيضا في الأسر ذات الدخل المرتفع. أما دوبيين Duben (2016) فقد أوضح في دراسته النوعية على إسطنبول أنه في حين أن العلاقات بين الأجيال تعتبر قوية في تركيا إلا أنه يوجد تناقص في التضامن مع تغير هيكل الأسرة. في هذه الدراسة التي تم تطبيقها في عموم تركيا تم فحص التضامن بين الأجيال بأبعاد مختلفة وتمت مناقشة الرضا عن الحياة من كبار السن.

في هذا الدراسة، تم التحقيق في تأثير الانتقالات بين الأجيال وآثار الانتقالات على السعادة الأسرية بين عامي 2006 و2016. تتكون الدراسة من خمسة

9

تغير الانتقال بين الأجيال وتأثيره على السعادة

Doç. Dr. Mehmet Fatih Aysan

Türkiye Cumhuriyeti Kalkınma Bakanlığı (2013). *Onuncu kalkınma planı (2014-2018)*. <[http://www.sbb.gov.tr/Lists/Kalkınma%20Planlar/Attachments/12/Onuncu_Kalk%C4%B1nma_\(Plan%C4%B1.pdf](http://www.sbb.gov.tr/Lists/Kalkınma%20Planlar/Attachments/12/Onuncu_Kalk%C4%B1nma_(Plan%C4%B1.pdf)> (3 Eylül 2018

van Diepen, A. M. L. ve Mulder, C. H. (2009). Distance to family members and relocations of older adults. *Journal of Housing and the Built Environment*, 24 (1), 31-46

Wei-Hsin, Y. ve Hertog, E. (2018). Family characteristics and mate selection: Evidence from computer-assisted dating in Japan. *Journal of Marriage and Family*, 80 (3), 589-606. <<https://doi.org/10.1111/jomf.12473>

Wellman, B. ve Wortley, S. (1989). Brothers' keepers: Situating kinship relations in broader networks of social support. *Sociological Perspectives*, 32 (3), 273-306. <<https://doi.org/10.2307/1389119>

Wellman, B. ve Wortley, S. (1990). Different strokes from different folks: Community ties and social support. *American Journal of Sociology*, 96 (3), 558-588

Whyte, M. K. (2005). Continuity and change in urban Chinese family life. *The China Journal*, 53, 9-33. <<https://dx.doi.org/10.2307/20065990>

Wiles, J. L., Leibing, A., Guberman, N., Reeve J. ve Allen R. E. (2012). The meaning of "aging in place" to older people. *Gerontologist*, 52 (1), 357-366

- Sugiyama, T ve Thompson, C. W. (2007). Older people's health, outdoor activity and supportiveness of neighbourhood environments. *Landscape and Urban Planning*, 83 (2-3), 168-175
- Suh, M. K (1994). Women, aging and the family in Korea. *Australian Journal on Ageing*, 13 (4), 175-177. <<http://dx.doi.org/10.1111/j.1741-6612.1994.tb00667>>
- Şentürk, M. (Edt.) (2016). *Aile dostu kentler etüt araştırması*. Ankara: T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı. <<https://ailetoplum.aile.gov.tr/uploads/pages/indirilebilir-yayinlar/82-aile-dostu-kentler-etut-arastirmasi-2015>>
- Taylor, R. J. ve Chatters, L. M. (1991). Extended family networks of older black adults. *Journals of Gerontology* 46 (4), 210-217. <<https://doi.org/10.1093/geronj/46.4.S210>>
- Thornton, A. ve Fricke, T. E. (1987). Social change and the family: Comparative perspectives from the West, China and South Asia. *Sociological Forum*, 2, 746-779. <<https://www.jstor.org/stable/684301>>
- Türkiye Cumhuriyeti Başbakanlık Devlet Planlama Teşkilatı (2007). Türkiye'de yaşlıların durumu ve yaşlanma ulusal eylem planı (2007). <<https://eyh.aile.gov.tr/uploads/pages/turkiye-de-yaslilarin-durumu-ve-yaslanma-ulusal-eylem-planı/turkiye-de-yaslilarin-durumu-ve-yaslanma-ulusal-eylem-planı.pdf>> (3 Eylül 2018)
- Nauck, B., Groepler, N. ve Yi, C-C. (2017). How kinship systems and welfare regimes shape leaving home: A comparative study of the United States, Germany, Taiwan, and China. *Demographic Research*, 36, 1109-1148. Retrieved from: <<https://www.demographic-research.org>>
- Nisbet, R. (2016). *Sosyolojik Düşünce Geleneği* (çev. Yusuf Kaplan), İstanbul: Paradigma Yayıncılık
- Özbay, F. (2014). Akrabalık ve Komşuluk İlişkileri. (Ed. Mustafa Turğut ve Semiha Feyzioğlu) *Türk Aile Yapısı Araştırması Tespitler Öneriler* içinde (s. 56-87). Ankara: T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı Aile ve Toplum Hizmetleri Genel Müdürlüğü. <<https://ailetoplum.aile.gov.tr>>
- Polvere, L., Barnes, C., Lee, E. (2018). Housing needs of grandparent caregivers: grandparent, youth, and professional perspectives. *Journal of Gerontological Social Work*, 61 (5), 549-566
- Sinardet, D. ve Mortelmans, D. (2009). The feminine side to Santa Claus. Women's work of kinship in contemporary gift-giving relations. *Social Science Journal*, 46 (1), 124-142
- Smits, A. ve Mulder, C. H. (2008). Family dynamics and first-time homeownership. *Housing Studies*, 23(6), 917-933. <<https://doi.org/10.1080/02673030802416601>>

- Leopold, T. ve Schneider, T. (2010). Intergenerational transfers from a life course perspective a longitudinal comparison of gifts and bequests. *Zeitschrift für Soziologie*, 39 (4), 258-280.
- Liu, J. (2014). Ageing, migration and familial support in rural China. *Geoforum*, 51, 305-312.
- Monserud, M. A. (2006, April). *Intergenerational relationships and affectual solidarity between grandparents and young adults*. 77th annual meeting of The Pacific-Sociological-Association. Hollywood, Ca
- Monserud, M.A. (2008). Intergenerational relationships and affectual solidarity between grandparents and young adults. *Journal of Marriage and Family*, 70 (1) 182-195. Retrieved from: <<https://www.jstor.org/stable/40056261>
- Moore, G. (1990). Structural determinants of men's and women's personal networks. *American Sociological Review*, 55 (5), 726-735. Retrieved from: <<http://www.jstor.org/stable/2095868>
- Mulder, C. H. ve van der Meer, M. J. (2009). Geographical distances and support from family members. *Population Space and Place*, 15 (4), 381-399.
- Koç, İ. ve Eryurt, M. A. (2013). *Türkiye’de Akraba Evlilikleri ile Bebek Ölümleri Arasındaki Nedensel İlişkinin Analizi*. Ankara: Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü
- Komter, A. E. ve Vollebergh, W. A. M. (1997). Gift giving and the emotional significance of family and friends. *Journal of Marriage and the Family*, 59 (3), 747-757
- Komter, A. E. ve Vollebergh, W. A. M. (2002). Solidarity in Dutch families - Family ties under strain? *Journal of Family Issues*, 23 (2), 171-188
- Komter, A. E. (1996). Reciprocity as a principle of exclusion: Gift giving in the Netherlands. *Sociology-The Journal of the British Sociological Association*, 30 (2), 299-316
- Komter, A. E. (2001). The disguised rationality of solidarity: Gift giving in informal relations. *Journal of Mathematical Sociology*, 25 (4), 385-401
- Komter, A. E. (2007). Gifts and social relations - the mechanisms of reciprocity. *International Sociology*, 22 (1), 93-107
- Kongar, E. (2017). *Toplumsal Değişme Kuramları Ve Türkiye Gerçeği*. İstanbul: Remzi Kitabevi
- Leigh, G. K. (1982). Kinship interaction over the family-life span. *Journal of Marriage and Family*, 44 (1), 197-208

- Kana'iaupuni, S. M., Donato, K. M., Thompson-Colon, T. ve Stainback, M. (2005). Counting on kin: Social networks, social support, and child health status. *Social Forces*, 83 (3), 1137-1164. <<https://dx.doi.org/10.1353/Sof.2005.0036>
- Karpat, K. H. (2016). *Türkiye'de Toplumsal Dönüşüm*. İstanbul: Timaş .Yayınları
- Kasapoğlu, A. (2012). Sosyolojik Yaklaşımlar Temelinde Aile Kuramları (Ed. Aytül Kasapoğlu ve Nadide Karkıner). *Aile Sosyolojisi* içinde (s. 28-48). Eskişehir: Anadolu Üniversitesi .Yayınları
- Kazmierczak, A. (2013). The contribution of local parks to neighbourhood social ties. *Landscape and Urban Planning*, 109 (1), 31-44
- Kıray, M. (2006). *Toplumsal yapı toplumsal değişme*. İstanbul: Bağlam .Yayınları
- Knodel, J. ve Saengtienchai, C. (2007). Rural parents with urban children: Social and economic implications of migration for the rural elderly in Thailand. *Population Space and Place*, 13 (3), 193-210. <<https://doi.org/10.1002/psp.436>
- Koc, I. (2008). The timing of leaving the parental home and its linkages to other life course events in Turkey. *Marriage ve Family Review*, 42 (1), 29-47. <https://dx.doi.org/10.1300/J002v42n01_03
- Granovetter, M. S. (1973). The strength of weak ties. *American Journal of Sociology*, 78 (6), 1360-1380
- Grundy, E. ve Henretta, J. C. (2006). Between elderly parents and adult children: a new look at the intergenerational care provided by the 'sandwich generation'. *Ageing ve Society*, 26 (5), 707-722. <<https://doi.org/10.1017/S0144686X06004934>
- Hofferth, S. L. (1984). Kin networks, race, and family-structure. *Journal of Marriage and The Family*, 46(4), 791-806. <<https://dx.doi.org/10.2307/352527>
- Kagitcibasi, C. ve Ataca, B. (2005). Value of children and family change: A three-decade portrait from Turkey. *Applied Psychology-An International Review-Psychologie Appliquee-Revue Internationale*, 54 (3), 317-337. <<https://doi.org/10.1111/j.1464-0597.2005.00213.x>
- Kagitcibasi, C. ve Ataca, B. (2015). Value of children, family change, and implications for the care of the elderly. *Cross-Cultural Research*, 49 (4), 374-392. <<https://doi.org/10.1177/1069397115598139>
- Kalmijn, M. (2006). Educational inequality and family relationships: Influences on contact and proximity *European Sociological Review*, 22 (1), 1-16

VI. المصادر

- De Lima, C., Emanuel, E., Tomas, M. C. ve Queiroz, B. L. (2015). The sandwich generation in Brazil: Demographic determinants and implications. *Bernardo Lanza Revista Latinoamericana de Poblacion*, 9 (16), 59-73
- Dedeoğlu, S. (2000). Toplumsal cinsiyet rolleri açısından Türkiye’de aile ve kadın emeği. *Toplum ve Bilim*, 86, 139-170
- Duben, A. (2012). *Kent, Aile, Tarih*. İstanbul: İletişim Yayınları
- Gerstel, N. (2011). Rethinking families and community: The color, class, and centrality of extended kin ties. *Sociological Forum*, 26 (1), 1-20. <<https://doi.org/10.1111/j.1573-7861.2010.01222.x>>
- Geurts, T., Poortman, A.-R., van Tilburg, T., Poortman, A.-R. ve Dykstra, P. A. (2009). Contact between grandchildren and their grandparents in early adulthood. *Journal of Family Issues*, 30 (1), 1698-1713
- Giddens, A. (2008). *Sosyoloji*. İstanbul: Kırımızı Yayınları
- Gleeson, J. P., Hsieh, C.-M. ve Cryer-Coupet, Q. (2016). Social support, family competence, and informal kinship caregiver parenting stress: The mediating and moderating effects of family resources. *Children and Youth Services Review*, 67, 32-42
- Goffman, E. (2017). *Kamusal Alanda İlişkiler. Toplu Yaşamın Mikro İncelemeleri*. (çev. Muhammed Fatih Karakaya), Ankara: Heretik Yayınları
- Abass, Z. I. ve Tucker, R. (2018). Residential satisfaction in low-density Australian suburbs: The impact of social and physical context on neighbourhood contentment. *Journal of Environmental Psychology*, 56, 36-45
- Aile, Çalışma ve Sosyal Hizmetler Bakanlığı (2018). Yaşlı destek programı (YADES) (2018). <<https://eyh.aile.gov.tr/yasli-destek-programi-yades-2018>> ((28 Eylül 2018
- Bastani, S. (2007). Family comes first: Men's and women's personal networks in Tehran. *Social Networks*, 29 (3), 357-374. <<https://doi.org/10.1016/j.socnet.2007.01.004>>
- Bauman, Z. (2017). *Bireyselleşmiş Toplum* (çev. Yavuz Alogan), İstanbul: Ayrıntı Yayınları
- Blossfeld, H-P. ve Huinink, J. (1991). Human capital investments or norms of role transition? How women's schooling and career affect the process of family formation, *American Journal of Sociology*, 97, 143-168
- Castells, M. (2008). *Enformasyon Çağı: Ekonomi, Toplum Ve Kültür. İkinci Cilt: Kimliğin Gücü* (çev. Ebru Kılıç), İstanbul: İstanbul Bilgi Üniversitesi Yayınları
- Daw, J., Verdery, A. M. ve Margolis, R. (2016). Kin count(s): Educational and racial differences in extended kinship in the United States. *Population and Development Review*, 42 (3), 491-517. <<https://doi.org/10.1111/j.1728-4457.2016.00150.x>>

هذه المراسم تكون على مسافة السير قدما وبميزانية مناسبة، وأهم سمة يجب مراعاتها في جميع السياسات المكانية هي الإعداد الوظيفي والنوعي والمحتوى ثم التطبيق، وفي هذا الإطار يجب أولاً تنظيم الإجراءات والخطوات الخاصة بمرحلة إنشاء أماكن التجمعات (الصفقات... إلخ).

وبالإضافة إلى السياسات المكانية يجب أيضاً تطوير السياسات الاجتماعية خاصة تنظيم الفعاليات الاجتماعية التي تبث ثقافة العيش المشترك ودعم المنظمين لهذه الفعاليات، وفي هذا الإطار تلعب الإدارات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً وحيوياً لذلك يجب تطوير سعة الإدارات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني من خلال توفير خدمات التعليم والاستشارات، ويمكن تشجيع العمل الاجتماعي من خلال تنظيمات قانونية وإدارية.

يجب إقامة وحدات التعاون الإدارية المدنية من أجل تطوير علاقات الجيران إذ تستطيع وحدات التعاون هذه على تطوير الهوية والمسؤولية والشخصية كما أنها توفر إمكانية إقامة الأماكن المناسبة للثقافة المعيشية للأفراد مما يساعد في عملية التفاعل الاجتماعي، وأخذ زمام المبادرة فيما يخص أحوال الحي والجيران يساهم في إمكانية الانضمام إلى الإدارة ويزيد من وجود المواطن المتفاعل، وفي هذا الإطار يجب تطوير الأحياء في المدن الكبيرة وآليات ووسائل إدارة هذه الأحياء.

من أهم السياسات التي يجب تطويرها هي إحداث فرق في علاقات الأقارب والجيران، ويجب أن تكون هذه السياسات ملائمة للعصر ومتطلبات اليوم وليس بمفهوم علاقات الأقارب والجيران القديمة، إذ أن أهم تهديد تواجهه تركيا في إعادة المؤسسات الاجتماعية بناء نفسها هي النظرة القديمة التي تتحول إليها هذه الأمور، لذلك يجب إحداث فرق فيما يخص علاقات الأقارب والجيران في يومنا هذا في إطار التفاعل والتعاون والتهادي والدعم الاجتماعي... إلخ، وفي هذا الإطار ومن أجل منع تحول هذا الأمر إلى الحنين للماضي يجب إقامة حملات التوعية الاجتماعية ومنح إمكانيات إعلامية ونشر النماذج الإيجابية إلى الرأي العام من خلال وسائل الاتصال المتنوعة.

يجب مراعاة أن كبار السن الأرامل يفضلون السكن ضمن عائلة ممتدة أو عائلة الأقارب الأخرى، ويجب أن تقدم حلول مناسبة للثقافة المعيشية المجتمعية في ظل تأثير الإطار المكاني على العلاقات، وبهذه الخصوص يجب أن تعمل الجهات المختصة (وفي مقدمتها وزارة البيئة والمدن) على تطوير سياسات مكانية من خلال تعاون مشترك حيث ورد في خطة التنمية العاشرة أنه يجب تنفيذ تصميمات مكانية "تتيح الفرصة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال أولاً وباقي فئات المجتمع للعيش في مكان أفضل في ظل تساوي الفرص والعدالة" (Türkiye Cumhuriyeti Kalkınma Bakanlığı, 2010, s. 127).

في المرحلة التي بدأت في الثمانينات والتي استمرت حتى الألفينيات اتجهت تركيا في التحول إلى المدن إلى المجمعات السكنية أو المجمعات السكنية المؤمنة، ورغم وجود مبانٍ مستقلة إلا أن أغلب أشكال البناء (خاصة المخطط لها) تسير في اتجاه المجمعات السكنية، وبالنظر إلى علاقات الأقارب وخاصة الجيران يلاحظ أن هذا النوع من البناء يتسم بمحدودية في علاقات الأقارب والجيران، ولكن يمكن القول بأن وجود مساحات مشتركة تساعد في التقاء الجيران ببعضها في هذه المجمعات السكنية من شأنه أن يعيق هذه الحدود بل ويقوي الروابط مع الجيران، لهذا السبب يجب أن يكون هناك تنظيمات قانونية توجه القطاعين الخاص والعام المسؤول عن بناء هذه التجمعات إلى توفير ليس فقط أماكن صف السيارات والمساحات الخضراء... إلخ ولكن مثل هذه المساحات المشتركة بشكل أكثر وحالة أفضل، ويجب أن تكون هذه التنظيمات من خلال وزارة البيئة والمدينة والتأكيد عليها على الأقل بنفس الحرص الذي يتم فيه التأكيد على عوامل الأمان (درج الحريق... إلخ).

يجب إنشاء أماكن سواء للعائلات التي تعيش في هذه التجمعات السكنية أو في المنازل المستقلة من أجل استخدامها في المناسبات والمراسم الاجتماعية حيث أن نتائج الدراسة تشير إلى كثرة إقامة هذه المراسم التي تجمع الأقارب والجيران، ويجب التعاون مع وزارة البيئة والمدن من أجل تصميم أماكن تناسب طبيعة

يلاحظ الباحث ميل إلى تراجع الأسر النووية، ترسم الزيادة في عدد الذين يعيشون منفردين والانخفاض في الأسر النووية صورة عن التغيير المستقبلي فيما يخص التركيبات العائلية، ويجب تطوير سياسات اجتماعية موجهة للعائلات الممتدة وعائلات الأقارب الأخرى وباقي أنماط العائلات بالإضافة إلى العائلات النووية التي تشكل أساس تمرکز السياسات الاجتماعية، إذ أن استبعاد العائلات الممتدة يضعف من قوة السياسات الاجتماعية (Gerstel, 2011)، ويجب تقديم الدعم لعائلات العائلة التي تعكس صورة من صور العائلات الممتدة من أجل ضمان عدم تأثرها بحركات التمدن، يجب أن توفر المساكن التي تقيمها الجهات الحكومية منازل مناسبة لمن يفضلون العيش في إطار العائلة الممتدة (إنشاء منازل صغيرة مستقلة سهلة الوصول لكبار السن.. إلخ) بالإضافة إلى توفير العوامل التشجيعية (تسهيلات بنسب معينة)، وفي هذا الخصوص يجب التركيز على المناقشات التي أجريت ضمن "ورشة بحثية للمدن صديقة العائلة" (Şentürk, 2016)، ولا يجب أن يؤدي هذا الوضع إلى ترك رعاية المسنين كلية على الأهل، وإنما يجب تقديم البدائل من أجل العائلات التي تفضل أن تعيش في هذا النمط.

إن عمل المرأة ومشاركتها في سوق العمل أمر غاية في الأهمية في المجتمعات الديمقراطية العادلة، ولكن تشجيع عمل المرأة دون توفير شبكات وسائل مواصلات متقدمة في المدن والمنازل وحول المنازل والأحيار والأماكن العامة لن تعمل على تقوية علاقات الأقارب والجيران، وتؤكد هذه الفقرة على ضرورة تطوير ما سبق ذكره مع تشجيع المرأة على المشاركة في سوق العمل، وبشبه هذا الوضع تقديم مساعدة الرعاية للمرأة من أجل تشجيعها على المشاركة في سوق العمل حيث تزداد نسبة مشاركتها لكن تقل أو تتلاشى نسبة تواصلها مع الأماكن العامة، يجب الإعداد من البداية لرصد تأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمكانية على علاقة الأقارب والجيران، وبالنسبة للمتفاعلين الرمزيين إن السبب الأول لاتجاه المرأة للطلاق هي "إدراكها للبدائل" ومشاركتها في سوق العمل خارج المنزل (Kasapoğlu, 2012, s. 7)، تأتي مشاركة المرأة في الحياة التعليمية والحياة العملية والحياة العامة بعلاقات اجتماعية جيدة، حيث تستطيع المرأة التي "تدرك البدائل" أن تقيم علاقات اجتماعية جديدة خارج إطار علاقات الأقارب والجيران، ولا تعني هذه التحليلات إبعاد المرأة عن سوق العمل وإنما تلفت النظر إلى أن بفضل إسهام التعليم والعمل في عملية "إدراك البدائل" تظهر صورة جديدة من المجتمعية، وفي هذا الإطار تطور أنواع علاقات اجتماعية جديدة بالإضافة إلى علاقات الأقارب والجيران وتقام روابط جديدة، لذا يجب مراقبة وتقوية هذه العلاقات والروابط، وعلاوة على ذلك يجب فتح المجال أمام تقليص عدد ساعات عمل المرأة (في حال طلب المرأة ذلك) من أجل إعطاء الفرصة لتقوية علاقات الأقارب والجيران، ويجب تطوير سياسات مكانية تساعد في تقليل مدة الانتقال داخل المدن وتوفير مساحات للتفاعل الاجتماعي حول المنازل.

يلعب حجم المنازل في المشروعات السكنية التي تنفذها الجهات الحكومية دورا كبيرا في تطوير علاقات الأقارب والجيران، حيث أنها يجب أن تقدم حولا معمارية تأخذ في عين الاعتبار القيم المجتمعية لتوفير غرف لإقامة الضيوف والزوار بشكل مريح بالإضافة إلى غرف أهل البيت، وعلاوة على ذلك

يختار الأبناء والأحفاد الذين يعانون من أحوال اقتصادية سيئة ويرغبون في رعاية المسنين منازل سيئة وأحياء أقل أمانا، كما أن عدم توافر المنازل الملائمة يشكل عائقا خاصة في حالة تغير طبيعة العائلة والانتقال من وجود طفل إلى وجود شخص مسن، لذلك يجب توفير منازل ملائمة لرعاية الكبار، فبالإضافة إلى الدعم الموجود في المساكن الجماعية يجب تقديم الدعم المعرفي للأسر من أجل تحسين أحوال منازلهم التي يقيمون فيها حاليا، ويجب تقديم نماذج بالتطبيق العملي للعائلات، كما يجب تعاون وتسهيل الإدارات المحلية وتقديمها الدعم فيما يخص تعديل وتنظيم أحوال المنازل، وسوف يساعد هذا الوضع على تحقيق الهدف الوارد في خطة التنمية العاشرة إذ يقول "يجب تطوير نماذج تدعم الرعاية بجانب العائلة" (Türkiye Cumhuriyeti Kalkınma Bakanlığı, 2010, s. 44)، وانطلاقا من التأكيد الذي جاء خطة التفاعل القومي للمسنين وأحوال كبار السن في تركيا عن "أهمية تحليل ومراقبة أحوال وظروف المسنين والتغيرات التي تطرأ عليهم من أجل تطوير منازل وأماكن معيشة أنسب" (Türkiye Cumhuriyeti Başbakanlık Devlet Planlama

على منح المرأة التي تتحمل مسؤولية الرعاية بعض الوقت لنفسها ولعلاقاتها الاجتماعية إذ أنه وكما جاء في نتائج الأبحاث تقل نسبة التزاوج في حالة وجود شخص بحاجة للرعاية في المنزل، ويجب أيضا تطوير سياسات تعليمية وتوعوية تشجع الرجال على تقديم الدعم والمساهمة في الرعاية، وتلعب دور الرعاية الصباحية للكبار والأطفال دورا مهما في الأسرة وحيدة الوالد حيث تتكون هذه الأسر في الغالب من النساء التي تحصل على دعم محدود من الأم - الأب والإخوة وباقي الأقارب، ويمكن تخفيف الحمل عن هذه الأسر التي تحتاج رئيستها في الأغلب للعمل بسبب الظروف الاقتصادية من خلال توفير دور الرعاية الصباحية، وجاء في خطة التفاعل القومي للمسنين وأحوال كبار السن في تركيا أن "هناك جهود لإقامة مراكز تعاون كبار السن (YDM) من أجل إشباع الحاجة الاجتماعية والنفسية لكبار السن وضمان عدم عزلتهم" Türkiye Cumhuriyeti Başbakanlık Devlet Planlama Teşkilatı, 2007, s. 27، ولكن يجب مراجعة هذه الخطة للتطوير منهج أكثر كلفة.

ومع ذلك يجب توفير برامج تعليمية لرعاية كبار السن والأطفال إذ أنه من المتوقع استمرار وجود فئة ترفض إرسال الكبار إلى دور الرعاية (أسباب اقتصادية وثقافية) وتفضل رعايتهم بأنفسهم وخاصة تعليم رعاية الطفولة المبكرة حيث أن كثير من الأفراد البالغين والمسنين يقومون بتعليم الأطفال بحسب الطرق التقليدية القديمة، لذلك يجب توفير مناهج ومواد خاصة برعاية الكبار والطفولة المبكرة موجهة خصيصا لهذه المجموعات بالإضافة إلى تشجيع من يتلقون هذا النوع من التعليم من خلال أخصائي الخدمات الاجتماعية.

تحدد القوانين الخصوص التي يجب مراعاتها أثناء رعاية الأطفال، وفي هذا الإطار يجب فتح باب المناقشة حول تنظيم الخصوص التي يجب أن يراعيها الأبناء أثناء رعاية الآباء كما يجب أن تشمل هذه المناقشات فكرة تحديد وتنظيم القوانين التي تخص الوظيفة التي تقع على عاتق الأبناء والأقارب وخاصة الرجل لرعاية كبار السن وتقديم الدعم الاجتماعي لهم، وإن كانت التنظيمات القانونية بعيدة عن موضوع حقوق الإنسان إلا أنه يجب العمل على كيفية تطوير الأحوال الاقتصادية للمسنين ولمن هم في طور الكبر، لذلك يجب العمل على تحسين ظروف العمل خاصة في حالة العمل التطوعي وتوظيف المسنين.

يجب ألا تقام منازل ومساحات لكبار السن بشكل منفصل عن البيئة والمجتمع الذي يعيشون فيه إذ أن تشكل بيئة الإقامة بالنسبة لكبار السن عاملا مهما (الذاكرة والهوية والشخصية)، ويجب توفير أماكن تتيح لكبار السن العيش في بيئتهم المعتادة من خلال الاستئجار في نفس الشارع وتوفير ساحات التفاعل مع بعضهم البعض ومع الجيران والحي الذي يعيشون فيه والطبيعة، وكون البيئة المحيطة في الحي مناسبة للسير قدما يفتح فرصة التفاعل النشط لكبار السن كما يمنحهم فرصة الالتقاء مع الآخرين والاستمتاع بالطبيعة مما يساعدهم في الحفاظ على صحتهم (Sugiyama ve Thompson, 2007).

وبالأخذ في الاعتبار أن كبار السن الذين يعيشون في الريف تبعد المسافة بينهم وبين أقاربهم وعادة ما يعيشون بمفردهم فيظهر جليا الحاجة إلى تطوير سياسات خاصة بهم، ومن المهم إقامة قنوات الاتصال مع الأبناء والأقارب وتوفير الاحتياجات التكنولوجية مع توفير التعليم التكنولوجي اللازم بالإضافة إلى تحسين أحوالهم الاقتصادية وفرص الرعاية الصحية وتحسين أحوالهم السكنية ووسائل المواصلات، وعلاوة على ذلك من المهم توفير مشروعات تساعد على إشراكهم في الحياة الاجتماعية على اعتبار أن كبار السن في الريف لا يملكون الأقارب.

من أكثر المجموعات المعرضة للخطر هي مجموعة النساء التي تعرف بـ "جيل الشطائر" والتي تقدم الدعم للكبار والأبناء في نفس الوقت، وهذا الجيل الذي يتعرض لمثل هذا الضغط ضمن العائلات الممتدة أو الأسر النووية تكون المسؤولية الملقاه على عاتقه أكبر وأثقل في حال إذا كانت هذه العائلة من الأسر وحيدة الوالد، ويمكن أن يواجه هذا الجيل مشاكل مادية ومعنوية في مرحلة الكبر بسبب هذه المسؤولية التي يتحملها، وعلاوة على ذلك قد يواجه الآباء الكبار الذين يقدمون الدعم للأبناء ضغط الأبوة (Gleeson, Hsieh ve Cryer-Coupet, 2016)، لذلك يجب تقديم الدعم خاصة للمرأة التي تعاني من الفقر والمشاكل الاقتصادية، كما يجب تطوير سياسات اجتماعية تساعد في تقليل الحمل عن هذا الجيل، ففي المقام الأول يجب تطوير برامج توعوية وتعليمية تزيد من وعي هذه الأفراد لمرحلة التقدم في العمر وما يجب عليهم فعله في هذه المرحلة من أجل أنفسهم، وعلاوة على ذلك يجب توفير دور للرعاية الصباحية في الأحياء لكبار الأطفال وبميراثية يسيرة مما يساعد

والمثاليات التي تخص هذا المفهوم، أما الأمر الثاني فهو يخص الأسئلة حيث أن يمكن أن تتضمن TAYA أسئلة تخص وجهة النظر عن الأحفاد والجيران ونوع تركيبة العائلة المفضل، كما يجب طرح أسئلة عن الانفصال عن العائلة الممتدة والانفصال عن البيت/ المنزل، ومن أجل رصد العلاقات التعاونية بشكل أكبر تحتاج ورقة الأسئلة إلى أسئلة أخرى (مثلا البحث عن عمل)، وعلاوة على ذلك يجب طرح أسئلة عن علاقات الأفراد والعائلات الاجتماعية الأخرى (الأصدقاء ومن هم من نفس المدينة والزملاء العمل والعلاقات الدينية) وعلاقات الكبار مع الأحفاد وأبناء العم/الخال... إلخ.

الأبحاث الجديدة: يجب تصميم أبحاث جديدة تخص علاقات الجيران والعلاقات الاجتماعية الأخرى والأفراد التي تعيش بمفردها وعائلات العائلة والتحول المدني والمسافات مع الأقارب/الجيران وتغير العلاقات، وتلعب الأبحاث عن تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتفضيل نوع السكن والعلاقات المكانية... إلخ دورا في تحليل علاقات الأقارب والجيران.

ب. مقترحات التطبيق

يحدث تغييرا مهما بخصوص الأفراد التي تعيش بمفردها، ويجب على منظمات المجتمع المدني بالتنسيق مع الإدارات المحلية ورؤساء الأحياء والجيران تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والرعاية اللازمة لكبار السن الذين يعيشون بمفردهم، ويوجد بعض النماذج في تركيا بهذا الخصوص، ويجب أن يقوم القطاع العام بدور نشيط في التنسيق والتطوير، ويجب زيارة عدد البرامج مثل "برنامج دعم المسنين" (YADES) وتطوير الإمكانات (Aile, Çalışma ve Sosyal Hizmetler Bakanlığı, 2018)، وبالنظر إلى أن كبار السن تفضل العيش ضمن العائلات الممتدة ومنزل الأقرب يجب توفير منازل قريبة (مفهوم القرب يعني مسافة السير قدما) أو تقديم دعم مادي للإيجار، على سبيل المثال يجب توفير آليات الدعم المادي لكبار السن في المجموعة العمرية +65 للسكن بالقرب (مسافة السير قدما) من الأبناء/الأقارب لمتابعتهم ومراقبتهم، وفي السياسات التي تطور من أجل كبار السن يجب أن تحدد آليات المراقبة بشكل واضح وصريح حيث أن كبار السن تتعرض إلى مساوئ السياسات الاجتماعية في حالات الاستغلال أكثر من الإيجابيات.

حسابات مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والانستجرام وتتابع التغيير والتطورات التي تحدث في عائلتها، على الجانب الآخر يستطيع الرجل المتقاعد أن يتواصل مع أصدقائه وتلاميذه... إلخ عبر حسابات مواقع التواصل الاجتماعي، ويشمل هذا الوضع تحول العلاقات المنتهية إلى "روابط" مع إقامة روابط جديدة.

وفي هذا الإطار تأتي "الروابط" الجديدة التي تقام في المدن الكبيرة ومراكز المدن من خلال بيئة العمل والدراسة والأماكن العامة والأنشطة الحرة (الفعاليات الرياضية والفعاليات الترفيهية) ضمن علاقات الأقارب والجيران وتحل محل هذه العلاقات بمعنى أو بآخر، وتساعد مشاركة المرأة المتزايدة في سوق العمل والتعليم (وبالنظر إلى نجاحها يمكن القول باستمرارية هذا الوضع) في تطوير الشبكات والتجارب الاجتماعية (Castells, 2008, s. 296)، ورغم ضعف العلاقات التي يقيمها الرجال والنساء على حد سواء مع الأقارب والجيران إلا أن هذه العلاقات تنسم بسمات الجماعة/ التجمعات (التفاعل وجها لوجه والتعاون... إلخ)، ويمكن أن تكون هذه العلاقات طويلة المدى أو روابط قصيرة المدى، ويمكن الإشارة إلى قوة الروابط الضعيفة (Granovetter, 1973)، ودراسة علاقات العائلات في تركيا مع الأقارب والجيران من هذا المنظور سوف يتيح الفرصة إلى رصد التغييرات التي تطرأ مما يتيح فرصة تطوير سياسات أكثر واقعية.

٧. التوصيات السياسية

توضح التحليلات والتقييمات التي أجريت ضمن هذه الدراسة إلى ضرورة تقييم التغييرات التي طرأت على علاقات الأقارب والجيران في إطار التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة، ويجب رصد الدلالات الخاصة بهذه التغييرات من أجل تطوير سياسات تساعد التحركات الاجتماعية على إعادة إنتاج نفسها في ظل أحوال مختلفة، وهذا الجزء ينقسم إلى (1) البحث و (2) التطبيق ليشمل الاقتراحات السياسية.

أ. مقترحات البحث

التحسين: في البداية يجب تطوير TAYA من زوايا متنوعة، إذ أنه من المهم تقليل حجم النمذجة في الأبحاث الموجودة لإجراء أبحاث نوعية، وسوف يتيح هذا التطوير طرح نقاشات أكثر عمقا عن علاقات الأقارب والجيران، على سبيل المثال يجب أن يحتوي البحث على معطيات عن معنى الأقارب والجيرة

انخفاض نسبة العلاقات في المناطق المدنية والانتقال من "العلاقات" إلى "اللامبالاة العصرية" كما يطلق عليها Goffman (2017) يحد من التفاعل الاجتماعي في المدن، غياب العلاقات بين الجيران التي يمكن أن تعتبر المرة الأولى للالتقاء مع الآخر تؤثر سلباً على التعامل والتناغم الاجتماعي في الحياة اليومية، وترك التنشئة الاجتماعية للفرد إلى المدرسة ودور الرعاية والعمل تقلل من التفاعل في الحي والشارع ويدفع بالتفاعل الذي ممكن يؤدي إلى العلاقات الاجتماعية إلى الحد الأدنى، فعلى سبيل المثال الأطفال في سن اللعب يقضون معظم يومهم في المدرسة إلى أن يصبحوا من البالغين، ولا يوجد فرصة لإقامة علاقات مع الجيران في الشارع أو الحي خاصة حين يقضي الرجل والمرأة وقتهم في العمل بينما الأطفال في المؤسسات التعليمية، لذلك فإن كبار السن هم الأكثر نشاطاً في علاقات الجيران، ولكن الأماكن العامة لها قدرة على تقوي الروابط الاجتماعية بالنسبة للجيران، ففي الدراسة التي أجريت في مدينة مانشستر البريطانية ظهر أن الحقائق المحلية داخل المناطق المدنية تساهم في تطوير الروابط الاجتماعية، وتوضح الدراسة أن الحقائق داخل المدن تحتاج إلى العناية وتوفير أماكن الاستراحة بها من أجل أن تقوم بدورها في دعم التفاعل الاجتماعي وتطوير الروابط الاجتماعية بشكل جيد، والنتيجة الأخرى لهذه الدراسة هي أهمية مراعاة السمات المادية والاجتماعية لكل حي على حدى (Kazmierczak, 2013).

تختلف المعاني التي تشير إليها العائلة والزواج والأقارب والجيرة مما يحدد كم وكيفية علاقات الأقارب والجيران، فعلى سبيل المثال قد يصف البعض مشاركة الأقارب في المناسبات الخاصة والمراسم الاجتماعية كدليل على قوة العلاقات مع الأقارب بينما يرى الآخر أن هذا الأمر غير كافٍ إذ أن مشاركة الأقارب في مثل هذه المناسبات أمراً إجبارياً، وفي هذا الإطار يجب تحديد ما المقصود من العلاقات بالأقارب والجيران بعيداً عن وجهة النظر الوظيفية مما يتيح إمكانية رصد الاختلافات والتطورات الجديدة بشكل أكثر وضوحاً.

يساعد التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة في تطوير "الروابط" القائمة بالفعل مع الأقارب والجيران كما أنها توفر فرصة تكوين "روابط" جديدة و/أو تقويتها، فعلى سبيل المثال يستطيع الأقارب التي لم تلتقي لفترات طويلة أن تتواصل عبر

Özbay منهم في عمارات، ويرى (2014 s.75) أن اختيار الرجال العيش منفردين يعكس شكلاً من أشكال المقاومة للسيطرة الاجتماعية للعائلات أو للمسؤوليات التي يستوجبها دور الزوج والأب في حالة الزواج، وقد يسبب انفصال الشباب عن أجواء العائلة لمدة طويلة ارتفاع في سن زواج الرجال وصعوبة في قدرتهم على التأقلم مع دور الأب بسبب تأخر سن الإنجاب، وعلاوة على ذلك يوجد كبار السن من النساء وخاصة الفقراء ضمن المجموعة التي تعيش وحدها.

وتستمر أهمية العلاقات مع الأقارب في المدن رغم بعد المسافات بين الأقارب ورغم أنها في الريف أكثر قرباً، ويعيش أقارب الرجال في مبنى واحد بنسبة أكبر مقارنة بالنساء، وعادة ما يعيش الأبناء والأم-الأب وولد والدة الزوج في مبنى واحد، وحين ينفصل الأبناء عن المنزل يفضلون السكن في نفس المنطقة أو الحي في حال عدم توافر مبنى واحد، وتقل المسافات في حال وجود الأبناء، وتعتبر المسافات بين العم/العمة/الخال/الخالة أكثر اتساعاً، ويقول آخر تكون المسافات أبعد مع الأقارب البعيدين، وتتشابه نسبة الالتقاء وجهاً لوجه مع المسافات، ويؤدي بعد المسافات إلى تضيق مساحات التفاعل.

وبالنظر إلى ظاهرة التهادي بين الأفراد يلاحظ أن الأفراد ذو دخل وتعليم مرتفع والنساء ومن يتمتعون بصحة جيدة يأتون في المقدمة في جميع الأبعاد، وتقل نسبة التهادي في حالة وجود شخص بحاجة للرعاية في المنزل أو في حال إقامة الأفراد في منازل مستقلة، وكلما تقدم العمر وازدادت رقعة المنزل اتساعاً ارتفعت نسبة "التهادي الديني" بينما قلت نسبة "التهادي الحديث".

ومن الظواهر اللافتة للنظر هي وجود المرأة في الصدارة بشكل واضح فيما يخص جميع أنواع التهادي حيث أثبتت دراسة أخرى عن مسؤولية تبادل الهدايا أن المرأة هي المسؤولة عن اختيار وتقديم الهدايا كما أن المرأة تتفق وقتاً أطول في اختيار الهدايا للأقارب وتسعد بنسبة أكبر من موضوع تبادل الهدايا (Sinardet ve Mortelmans, 2009)، ويشير هذا الوضع إلى استمرار المرأة في تحمل دورها التقليدي في علاقات التفاعل والتعاون، أما المرأة العاملة فتجد صعوبة في الاستمرار في هذا الدور.

Geurts, Poortman, van Tilburg ve Dykstra,) (2009)، ويلاحظ أن كبار السن تميل إلى العيش بالقرب من أبنائها الذين لديهم أحفاد أكثر من الأبناء التي ليس لهم أحفاد (van Diepenve ve Mulder,) (2009).

وتلعب ظاهرة العيش منفردا دورا في علاقات الأقارب حيث أن سرعة انتشار هذه الظاهرة لها أهمية كبيرة إذ ارتفعت في إنجلترا في عام 1971 من 6% إلى 12% في عام 2001 (Giddens, 2008, s. 266)، أما في تركيا فإن ظاهرة العيش منفردا هي أكثر "سرعة" ولكن لا يعني هذا ضعف في علاقات الأقارب بشكل كلي إذ أن جزء كبير من الأفراد التي تعيش منفردة تسكن في نفس المبنى مع أقاربها ولكن المسافات مع الأقارب تزداد تدريجيا، ويمكن تفسير هذا الوضع بالرغبة في التهرب من عبء العلاقات القوية مع الرغبة في استمرار علاقات الأقارب، وتوضح معطيات TNSA لعام 2003 أن الرجال في تركيا تنفصل في منزل مستقل بعد الحصول على عمل و بعد الزواج وبعد إنجاب أول طفل (Koç, 2008)، وأظهر التحليل المقارن الذي أجراه Nauck و Groepler و Yi (2017) أن الانتقال من المنزل مرتبط بتركيبة الأقارب والمستوى الرفاهي والتمدد، حيث أن الانتقال من المنزل في المجتمعات الذكورية والجمعية (الصين وتايوان) يكون متأخرا بينما يأتي في مراحل مبكرة في المجتمعات الفردية، ففي الثقافات الجمعية تعتبر خطوة الانتقال من المنزل خطوة ات أهمية كبيرة في مرحلة النضوج بينما تتجلى ظاهرة تشجيع الأجيال على العيش معاً في سكن واحد، على الجانب الآخر تستمر علاقات الأهل والأقارب مع المطلقين رغم ارتفاع نسب الطلاق حتى أن علاقات المطلقين مع الأقارب تعتبر أقوى مقارنة بباقي المجموعات (الذين يعيشون بمفردهم أو الأرمال).

ترتفع نسبة البيوت التي تتكون من فرد أو اثنين في عام 2016، ويأتي الرجال في مقدمة من يعيشون منفردين في الفترة الأخيرة حتى أنه يمكن القول بأن هناك ارتفاع في سرعة انتقال الرجال إلى العيش منفردين في الفترة ما بين 2011 و 2016، ويجب القيام بأبحاث مركزة عن الذكور الشباب (مجموعات عمرية 25-34 و 35-44) خريجي الجامعات من الطبقات الاجتماعية الاقتصادية العليا الذين يفضلون العيش وحدهم كنظام حياة، وتقل نسبة أصحاب المنازل ممن يعيشون منفردين بينما يسكن جزء كبير

ويعتبر الأفراد المتعلمون أكثر ثراء من الذين لم يكملوا تعليمهم فيما يتعلق بعدد الأقارب، ومع ذلك أشارت النتائج أنه كلما ارتفعت نسبة التعليم بعدت المسافة بين الفرد والأقارب، وأوضحت دراسة تحليلية لبحث عن الأقارب في هولندا أنه كلما ارتفع مستوى الفرد التعليمي كلما بعدت المسافة والعلاقات بينه وبين أقاربه، ويرتبط هذا الوضع بالقيم المختلفة لدى الأفراد المتعلمين وتغير الحدود الجغرافية لسوق العمل، وعلاوة على ذلك توصلت الدراسة أن أصحاب المستويات التعليمية المنخفضة يميلون أكثر إلى قطع روابط الأقارب وفسرت هذه الظاهرة بأن المستويات التعليمية المنخفضة أكثر تعرضا للصراعات العائلية (Kalmijn, 2006, s. 13).

يرتفع عدد الأقارب ونوعهم في المناطق المدنية ذات الكثافة السكانية من الشباب، وبالنظر إلى المستوى الاجتماعي الاقتصادي يلاحظ أن المستويات العليا لديها عدد أكبر من الأقارب ويمكن الإشارة إلى الثراء من ناحية الأقارب الذي يتمتع به الأفراد المتعلمة من الطبقات الاجتماعية الاقتصادية العليا التي تعيش في المدن ويمكن ربط هذا الوضع بالمناطق المدنية، بالإضافة إلى أن العائلات التي تهجر إلى المدن تتمتع بإمكانيات تعليمية وصحية ووظيفية أكثر فيرتفع المستوى التعليمي والاجتماعي الاقتصادي للجيل الثاني وتستمر علاقة الجيلين الأول والثاني مع الأقارب، وأوضحت دراسة أقيمت في الولايات المتحدة الأمريكية أن الأفراد ذو البشرة البيضاء تحصل على دعم مادي من الأقارب أكثر من الزنوج وأنهم يعيشون ضمن عائلات ممتدة بينما تنخفض احتمالية استقادة عائلات الزنوج التي ترأسها في الغالب المرأة من شبكة علاقات الأقارب (Hofferth, 1984).

لعلاقة كبار السن مع الأحفاد أهمية كبيرة حيث أن الأحفاد تأتي في المقدمة خاصة في موضوعات مثل الزيارات والتواصل وتقديم الدعم... إلخ، وتشير النتائج إلى ضرورة تحليل روابط الأجداد-الأحفاد ضمن إطار شبكة الأقارب حيث أن مواقف الآباء لها أهمية كبيرة فيما يتعلق بالعلاقات عبر الأجيال، ويلاحظ أن وجهة نظر الأم التي تدعم أهمية الحفاظ على علاقات الأقارب لها تأثير كبير مقارنة بالأب في الحفاظ على علاقة الأجداد والأحفاد (Monserud, 2008)، وبالنظر إلى الاختلافات المرتبطة بالمرحلة العمرية وعدم انتقال الأبناء من بيت الآباء يكون لبيت الأبوين دورا كبيرا في تقوية العلاقات بين الجدة-الحفيد

أنواع الأقارب بينما ارتفع عدد الأجداد والجندات، وتفسر هذه الظاهرة بارتفاع نسبة المسنين مما يعني ارتفاع في عدد الأقارب المسنين للأفراد والعائلات، ويعتبر هذا الأمر حديثاً على علاقات الأهل والأقارب، ورغم أن الأجيال تستقل مادياً إلا أن الروابط المعنوية تظل قائمة مما يعني انخفاض في القيم الاقتصادية المنسوبة للأبناء في 2005 (Kağıtçıbaşı ve Ataca, 2005)، نسبت هذه القيمة للأبناء في الأبحاث التي نشرت عام 2015 حيث اعتبر الأبناء نوعاً من أنواع التأمين للأبوين وأصبح رعاية العائلة للمسنين ظاهرة اجتماعية إلا أن هذه الظاهرة أيضاً تمر ببعض التغيرات (Kağıtçıbaşı ve Ataca, 2015)، ومع ذلك تظل نسبة عالية من العائلات تقدم الرعاية لكبار السن، وقد أظهرت دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن في حالة فقر الحفيد الذي يرعى الجد يختار الحفيد منزلاً بمواصفات سيئة وفي مناطق غير آمنة حيث أن عدم توافر المواصفات المادية في المنازل يشكل عائقاً كبيراً، وعلاوة على ذلك يلاحظ أن بسبب التغير في طبيعة العائلة تكون هناك صعوبة في الانتقال من منازل مبنية على وجود طفل إلى منازل مناسبة لرعاية المسنين كما أن المعلومات المتعلقة بالرعاية غير كافية لإنجاح هذه المهمة (Polvere, Barnes ve Lee, 2018) مما يوضح أهمية ظروف واحتياجات السكن لتقييم الرعاية للمسنين، وعلى الجانب الآخر تلعب ارتباط المسنين بالمكان والمجموعة التي يعيش معها وإحساس الأمان يساعد على تحسين الحالة النفسية لكبار السن (Wiles, Leibing, Guberman, Reeve ve Allen, 2012) مما يعني ضرورة توفير الظروف المناسبة لإتاحة الفرصة لكبار السن للعيش في محل إقامتهم.

وتزداد أهمية المجموعة العمرية من 45-64 مع ارتفاع عدد المسنين في الأهل والأقارب حيث تقدم الدعم والرعاية للشباب (الأحفاد) والمسنين (الأبوين) مما يؤثر بشكل كبير على أحوالهم المعيشية سواء كانت الحالية أو المستقبلية، وقد أوضحت دراسة أجريت على الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا أن المرأة في متوسط العمر والتي تقدم الدعم لواحد أو أكثر من الأبناء في الأغال تقوم برعاية الأبوين المسنين أو والد ووالدة الزوج (Grundyve Henretta, 2006, s. 718)، يؤدي هذا الدور الحيوي في التعاون عبر الأجيال والذي تتحمله النساء إلى تغير في الحياة اليومية والأحوال الصحية ونسبة الرضا عن الحياة التي يعيشونها.

ستؤدي إلى اختلافات في تركيبة العائلات التي تعيش في المدن الكبيرة والمدن القريبة من المدن الكبيرة وعلاقتها مع الأقارب والجيران، ومن الممكن أن يؤثر هذا الوضع على العائلات الممتدة بالإضافة إلى تقصير المسافات بين الأقارب.

وبالرغم من وجود انخفاض في عدد الأهل والأقارب إلا أنه يمكن القول بأن النفوس التركي ثري بصورة عامة من ناحية وجود الأقارب، حيث أن تركيا التي تمر بفترة تحول ديموغرافي تتمتع بثراء من ناحية الأقارب أفقي ورأسي، وبالنظر إلى عوامل مثل الإنجاب ونسب الزواج وسن الزواج يمكن القول أن هذه الظاهرة ستختلف مستقبلاً، حيث تفقد الأقارب الأفقية أهميتها مع انخفاض عدد الوفيات وانخفاض معدل الإنجاب، وفي هذه الحالة تكون العلاقات متركزة حول الأم-الأب والأبناء بينما تظل علاقات باقي الأقارب في المرحلة الثانوية (Özbay, 2014, s. 62)، وأظهرت دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن البالغين يقيمون علاقات مع الأقارب المقربين من أبوين وأبناء وإخوة بينما يقل تفاعلهم مع الأقارب البعيدين مثل أبناء العم وأبناء الخال (Leigh, 1982)، ويرتبط هذا الوضع بالتغير الدائري للعائلة.

تعتبر المجموعة العمرية الأكثر ثراء بالنسبة للأقارب هي المجموعات 25-34 و 45-34، والملاحظ أنه كلما تقدم العمر انخفض عدد الأقارب إذ أن عدد الأقارب للمجموعة العمرية +65 قليل، ويجب التركيز على هذا الأمر في تركيا التي يرتفع فيها نسبة المسنين حيث أن عدد الأقارب الأقل يكون في المجموعة الأكبر عمراً، يقل عدد الأقارب للمسنين خاصة في المناطق الريفية مما ينذر بوجود مشكلة مستقبلية محتملة، ورغم انخفاض عدد الأقارب إلا أن الظروف جميعها مهيأة لتقوية علاقات مع الأقارب، وفي هذه الفترة التي تنتشر فيها "روابط" الأقارب يعتبر عدد الأقارب أمراً مرضياً بالإضافة إلى الدوافع الدينية والأخلاقية التي تحافظ على أهمية علاقات الأقارب، وتوشح دراسة أجريت في هولندا أن التعاون مع الأهل لا يزال متقدماً على التعاون مع الأصدقاء، وفي حين كان الحب والتقارب هو الدافع للتعاون مع الأصدقاء يلاحظ أن الدافع لمساعدة الأبوين هو "الإجبار الأخلاقي" الذي عرفه Durkheim (Komter ve Vollebergh, 2002).

شهدت الفترة ما بين 2006-2016 انخفاضاً في جميع

تشكل أهم محددات الرضا عن الحي السكني (Abass ve Tucker, 2018)، ويعني هذا الوضع أنه لا يجب الفصل بين التطور المادي المدني السريع والعلاقات الاجتماعية، ويجب رصد التغييرات التي طرأت على عمارات العائلة في المدن والتأثير الذي خلفته مرحلة التحول المدني وحركات التمدين الحديثة.

يمكن القول أن حركات التمدين الجديدة (التحول المدني والحركة والتغييرات في القطاع الاقتصادي) لها تأثير مزدوج، فمن جهة تقل المسافات بين العائلة الممتدة والأقارب ومن جهة أخرى تبعد المسافة بين الذين يعيشون منفردين وعائلات الأقارب الأخرى والغير أقارب مع أقاربهم، وقد قدم Kağıtçıbaşı طرحاً مماثلاً حيث قال أن "الدعم الذي تقدمه علاقات الأقارب الوساعة قد يتراجع ويفقد أهميته مع التطور الاجتماعي والاقتصادي" ولكن هذا التغيير قد يظهر مجدداً ليساعد في التخلص من تأثير الأزمات الشخصية والاجتماعية" (Kağıtçıbaşı 1977'den akt. Duben, 2012, s. 84)، ويتجه حديثو الزواج خاصة (من لهم أطفال صغار) و المسنين في الفئة العمرية 65+ إلى علاقات العائلة الواسعة من أجل الحصول على الدعم المادي والمعنوي، فبالنسبة لهذه المجموعات من المهم جداً السكن في نفس المنطقة أو الحي حتى وإن لم يقيموا في نفس البيت أو المبنى، وتأتي النساء ذو الدخل المنخفض في مقدمة هذه المجموعة، وعلى صعيد آخر الرجال الذين لم يتزوجوا و المطلقات والأرامل من النساء تميل إلى العيش منفرداً أو عائلات الأقارب الأخرى، ويميل الرجال الشباب والمتعلمين خصوصاً إلى العيش منفردين يعتبر تغييراً مهماً بالنسبة لدائرة العائلة النووية والممتدة، كما أن التغييرات التي طرأت على سوق العمل (الوظائف المتخصصة والصناعات الإبداعية والتوظيف المرن.. إلخ) وتحركات التمدين الجديدة لها دور مهم في تغير تركيبة العائلة لهذه المجموعات وتغير مفاهيمهم وعلاقات الأقارب الخاصة بهم.

ويوجد احتمالية تأثير التغييرات التي طرأت على الحياة العملية وارتفاع متوسط العمر على تركيبة العائلات، وفي حين تحصل الأسر الجديدة التي تعيش في المدن على الدعم الاجتماعي ورعاية الأطفال من الأبوين الكبار يحصل كبار السن على الرعاية والدعم الاجتماعي أيضاً، وفي هذا الإطار يمكن القول أن التغييرات التي تطرأ على الحياة العملية وتحركات التمدين الجديدة والتغييرات في المجموعات العمرية

والتمدن إلى الأسر النووية إلا أن Duben (76-77, s. 2012) يقدم المعطيات التاريخية عن الريف والمدن ضمن طرحه بأن التركيبات العائلية لم تشهد تغيراً من هذا النوع مشيراً إلى ضرورة تقييم الوضع بشكل مستقل عن تطورات المدن، وتوصلت هذه الدراسة أيضاً إلى أنه لا يوجد انتقال من العائلة الممتدة إلى الأسرة النووية إذ أن العائلة الممتدة لم تتعرض لأي تفكك، ومع ذلك يلاحظ انتشار علاقات الأقارب التي تتمركز حول الأم-الأب والأبناء ومن ثم الإخوة، وتميل نسبة زيارات والتقاء باقي الأقارب إلى الانخفاض، وعلى الجانب الآخر تظهر النتائج أن علاقات الأقارب والجيران في المناطق الريفية أكثر تقارباً مقارنة بالمدن إلا أن العلاقات خاصة علاقات الأقارب للإنثاء المسنين تضعف بشكل واضح، وفي المدن والريف على حد سواء أهم عناصر علاقات المسنين هي الأبناء والأحفاد إن وجد والعلاقات التي تقام مع الجيران.

في مرحلة التمدين التي تشهدها تركيا تصبح علاقات الأقارب ومن يأتون من نفس المدن لها أهمية كبيرة وتتعرض هذه العلاقات على علاقات الجيران بصورة مباشرة (Dedeoğlu, 2000, s. 156)، وتظهر نتائج هذه الدراسة أن عادة ما يعيش الأفراد مع الأم-الأب ووالد ووالدة الزوج نفس المبنى زان المرأة تميل أكثر من الرجل للعيش مع هذه الأقارب في نفس المبنى، أما الأبناء فحتى لو انفصلوا في منزل آخر إلا أنهم يسكنون في نفس المبنى أو الحي لتستمر العلاقات القريبة، ولكن المسافات مع باقي الأقارب أصبحت أكثر بعداً، وقد أدت التغييرات المادية السريعة التي بدأت ما بعد عام 2000 والانتقال من العشوائيات إلى العمارات وانتشار المجمعات السكنية المؤمنة والمجمعات السكنية ومرحلة التحول المدني إلى تغير أنماط الحياة وزيادة سرعة الحياة المدنية ونتج عن هذا تغيراً في علاقات الأقارب والجيران.

أظهرت الدراسة أن طول مدة الاستقرار في مكان الإقامة يلعب دوراً مهماً في علاقات الأقارب والجيران، ورغم أن تحليل مدى امتلاك المنزل أو نوع المنزل لم يعط نتائج دقيقة محددة إلا أن الملاحظ هو قوة علاقات أصحاب المنازل والعائلات التي تعيش في منازل مستقلة، وقد أظهرت دراسة أقيمت في استراليا إلى أن شكل الشارع الرئيسي ووجود الأشجار وتوافر الرصيف والساحات المفتوحة المشتركة ومساحات التجمع التي تتيح فرصة التفاعل

IV. نتائج البحث

يمكن القول أن علاقات الأقارب لازالت قائمة بصورة عامة ومستمرة خصوصاً ضمن القيم الثقافية والتراثية القديمة وأنها تحتوي على أشكال التفاعل والتعاون الاجتماعي المختلفة مع وجود بعض التغيرات من زوايا محددة، ويلاحظ رغم محدودية التحليلات الخاصة بعلاقات الجيران أن مظاهر التفاعل والتعاون الاجتماعي قائمة ولها وظائفها المختلفة بشكلها الحديث إلا أنها محدودة بالمدن فقط، ويشير هذا الوضع كما ذكر Bauman إلى التذبذب بين الفردية والروابط المرتخية من جهة وإلى العلاقات القوية المبنية على الثقة والأمان من جهة أخرى، ويمكن التحدث عن "الروابط" أكثر من "العلاقات" ولذلك تصبح العلاقات الاجتماعية مائعة (Giddens, 2008, s. 285-286)، على سبيل المثال في حين تستمر ظاهرة حضور المناسبات الاجتماعية وتفضيل الأقارب في الزواج تتلاشى ظواهر أخرى مثل المساعدة والاقتراض والإقراض.

في حين تشهد علاقات الأقارب والجيران هذا النوع من التغيير يزداد التفاعل الاجتماعي اليومي في المجتمعات الحديثة، ويلعب "الالتقاء" اليومي للأفراد من الطبقات الاجتماعية والحدود المجتمعية المختلفة في المدارس والعمل والأماكن العامة دوراً مهماً في التفاعل الاجتماعي، وقد أدت تكنولوجيا الاتصالات الحديثة إلى تغيير في علاقة الزمان-المكان حيث أصبح بإمكان الأفراد التفاعل مع أشخاص لن يلتقوا بهم في الحقيقة (Giddens, 2008, s. 186-187)، ورغم أن هذه المقابلات قصيرة المدى ولا تحوي بداخلها أية روابط إلا أنها تقدم الفرص للأفراد، حيث أن الفرص قادرة على فتح مجالات واسعة أمام الأفراد أكثر من الروابط القوية، ويعرف Granovetter (1973) هذا الوضع بـ "قوة الروابط الضعيفة"، وفي هذه الإطار حتى وإن ضعفت علاقات الأقارب والجيران فإن هذا يفسح المجال أمام تفاعلات من نوع آخر ويمكن تقييم هذه التفاعلات ضمن علاقات الأقارب والجيران، وتشمل النتائج ظاهرة اتجاه الشباب للزواج من دائرة الدراسة والعمل أي من خارج دائرة الأقارب والجيران.

ولا يسبب التغيير في تركيبة العائلة إزالة علاقات الأقارب ولكنه يتسبب في اختلافها وتغيرها، ومن الأسباب التي تميز علاقات الأقارب والجيران عن باقي العلاقات الجماعية كون هذه العلاقات مرتبطة بالحياة

المنزلية عن قرب لذلك يمكن القول أن المرأة عنصرًا فعالاً متفوقاً فيها (Özbay, 2002'den akt. Erden, 2014, s. 57)، وبالنظر إلى الشبكات الشخصية للنساء والرجال يلاحظ أن المرأة تقيم العلاقات مع الأقارب والأهل بينما يقيم الرجل علاقات مع زملاء عمله وأن المرأة عنصرًا مشاركاً في علاقات الأقارب وحتى وإن كانت المرأة والرجل متشابهين في التركيبة المجتمعية (Moore, 1990)، وتؤدي فرص العمل المتزايدة أمام المرأة تأجيلها الإنجاب أو منعها له كلية (Blossfeld ve Huinink, 1991)، إذ أن المرأة تتخذ مكانها في عالم العمل أكثر يوماً بعد يوم مما يعني تغيير في المفهوم التقليدي للرجل "الذي يكسب العيش من أجل معيشة المنزل"، والمرأة حتى وإن دخلت في عالم العمل خارج المنزل تظل تتحمل هي مسؤولياتها في المنزل ولذلك لا تملك وقت الفراغ الذي يملكه الرجل (Hochschild, 1989; Gershuny, 1994; Sullivan, 1997'den akt. Giddens, 2008, s. 281)، ومشاركة المرأة المتزايدة في سوق العمل لا تؤدي فقط إلى تغيير في فكرة إنجاب الأطفال وإنما في علاقات الأقارب والجيران أيضاً، وتشير الدراسة التي أجرتها TÜİK في 2015 عن استغلال الوقت إلى أن المرأة تكثر الوقت لرعاية الأسرة أكثر 5 مرات من الرجل، وفي حالة وجود مسن بحاجة للرعاية في المنزل فإن المرأة تنفق وقت أكثر من الرجل لرعاية المسنين مما يعني أن حتى المرأة العاملة تتحمل العبء الأكبر في الأعمال المنزلية، ورعاية المرأة لأحد أفراد العائلة يعني بالضرورة أنها يجب عليها ضبط وضعها بشكل مستمر للحفاظ على نفسية شخص آخر بحالة جيدة دائماً، وبالإضافة إلى الأعمال الجسدية مثل التنظيف ورعاية الأطفال تبذل المرأة مجهوداً عاطفياً للحفاظ على العلاقات الشخصية المتجسدة في روابط العائلة والأقارب (Giddens, 2008, s. 281)، وبناءً عليه فإن عمل المرأة التي تشكل العامل الرئيسي لعلاقات الأقارب والجيران في المدن ينتج عنه وقتاً أقل يمكن توفيره من أجل تطوير هذه العلاقات، والمرأة التي يضيق وقتها من ناحية تبدأ في إقامة علاقات اجتماعية جديدة ومن ناحية أخرى تنقل هذه العلاقات مع علاقات الأقارب والجيران إلى مساحات عامة خارج حدود المنزل والحي.

ويمكن القول أن الأسرة النووية تظهر كأحد سمات الطبقة الاجتماعية الاقتصادية المتوسطة ويعيش جزء كبير منها في العمارات، والاعتقاد السائد في تركيا هو تحول العائلات الممتدة في ظل التحول الصناعي

الجدول 29.8. يوضح نتائج الانحدار اللوجستي المتسلسل لرصد العوامل التي تؤثر على عملية التهادي الحديثة

الحد الأدنى	الحد الأعلى	95% نسبة الأمان	Sig.	Df	Wald	الخطأ المعياري	التوقع	
0	2.805	0.215	170.172	1	0.000	2.383	3.226	المحدد الموضع
1	3.571	0.216	274.556	1	0.000	3.149	3.994	
2	4.187	0.216	375.563	1	0.000	3.764	4.611	
3	4.858	0.217	502.436	1	0.000	4.434	5.283	
4	5.621	0.218	666.633	1	0.000	5.194	6.047	
5	6.656	0.219	920.397	1	0.000	6.226	7.086	المحدد الموضع
السن	-0.039	0.001	753.318	1	0.000	-0.042	-0.036	
أنثى	0.353	0.036	96.245	1	0.000	0.282	0.423	
ذكر	0 ^a			0				
متعلم	0.221	0.012	322.909	1	0.000	0.197	0.246	
متزوج	0.722	0.068	113.736	1	0.000	0.589	0.855	
متزوج-يعيش منفصل	0.576	0.171	11.407	1	0.001	0.242	0.910	
مطلق	0.494	0.088	31.296	1	0.000	0.321	0.667	
أرمل	0.583	0.086	45.798	1	0.000	0.414	0.752	
يعيش معا	1.172	0.453	6.690	1	0.010	0.284	20.060	
لم يتزوج	0 ^a			0				
الحالة الصحية	0.103	0.021	23.419	1	0.000	0.061	0.145	
يعمل	-0.025	0.035	0.506	1	0.477	-0.093	0.043	
لا يعمل	0 ^a			0				
يملك سيارة	0.040	0.037	1.128	1	0.288	-0.034	0.113	
لا يملك سيارة	0 ^a			0				
يوجد تأمين	0.254	0.049	26.745	1	0.000	0.158	0.351	
لا يوجد تأمين	0 ^a			0				
الدخل (ln)	0.577	0.027	453.005	1	0.000	0.524	0.630	المحدد الموضع
حجم العائلة	-0.139	0.012	137.658	1	0.000	-0.163	-0.116	
سكن مستقل	-0.678	0.038	310.946	1	0.000	-0.753	-0.603	
توين هاوس أو سلسلة منازل	-0.613	0.091	45.215	1	0.000	-0.791	-0.434	
عمارة (أقل من 10 شقق)	-0.110	0.036	9.210	1	0.002	-0.181	-0.039	
عمارة (10 شقق أو أكثر)	0 ^a			0				
يوجد شخص بحاجة للرعاية	-0.260	0.056	21.949	1	0.000	-0.369	-0.151	
لا يوجد شخص بحاجة للرعاية	0 ^a			0				
أسرة نووية	0.150	0.073	4.249	1	0.039	0.007	0.292	
أسرة ممتدة	0.108	0.086	1.565	1	0.211	-0.061	0.276	
أسرة مفككة	0 ^a			0				

الجدول 28.8. يوضح نتائج الانحدار اللوجستي المتسلسل لرصد العوامل التي تؤثر على عملية التهادي التقليدية

التوقع	الخطأ المعياري	Wald	Df	Sig.	95% نسبة الأمان	الحد الأدنى	الحد الأعلى
0	2.432	99.843	1	0.000	1.955	2.909	متزوج
1	2.740	126.827	1	0.000	2.263	3.217	
2	3.113	163.583	1	0.000	2.636	3.590	
3	3.604	218.674	1	0.000	3.126	4.082	
4	4.400	323.754	1	0.000	3.921	4.879	
السن	0.003	3.255	1	0.071	0.000	0.006	متزوج-يعيش منفصل مطلق أرمل يعيش معا لم يتزوج الحالة الصحية يعمل لا يعمل يملك سيارة لا يملك سيارة يوجد تأمين لا يوجد تأمين الدخل (ln) حجم العائلة سكن مستقل توين هاوس أو سلسلة منازل عمارة (أقل من 10 شقق) عمارة (10 شقق أو أكثر) يوجد شخص بحاجة للرعاية لا يوجد شخص بحاجة للرعاية أسرة نووية أسرة ممتدة أسرة مفككة
أنثى	0.435	111.775	1	0.000	0.354	0.515	
ذكر	0 ^a		0				
متعلم	0.023	2.238	1	0.135	-0.007	0.052	
متزوج	1.221	276.028	1	0.000	1.077	1.365	
متزوج-يعيش منفصل	0.412	5.685	1	0.017	0.073	0.751	
مطلق	0.529	31.112	1	0.000	0.343	0.715	
أرمل	0.546	37.205	1	0.000	0.370	0.721	
يعيش معا	0.536	1.126	1	0.289	-0.454	1.525	
لم يتزوج	0 ^a		0				
الحالة الصحية	0.161	46.829	1	0.000	0.115	0.207	متزوج-يعيش منفصل مطلق أرمل يعيش معا لم يتزوج الحالة الصحية يعمل لا يعمل يملك سيارة لا يملك سيارة يوجد تأمين لا يوجد تأمين الدخل (ln) حجم العائلة سكن مستقل توين هاوس أو سلسلة منازل عمارة (أقل من 10 شقق) عمارة (10 شقق أو أكثر) يوجد شخص بحاجة للرعاية لا يوجد شخص بحاجة للرعاية أسرة نووية أسرة ممتدة أسرة مفككة
يعمل	0.154	14.170	1	0.000	0.074	0.234	
لا يعمل	0 ^a		0				
يملك سيارة	0.347	55.546	1	0.000	0.256	0.438	
لا يملك سيارة	0 ^a		0				
يوجد تأمين	0.474	90.135	1	0.000	0.376	0.572	
لا يوجد تأمين	0 ^a		0				
الدخل (ln)	0.361	139.594	1	0.000	0.301	0.421	
حجم العائلة	-0.013	1.023	1	0.312	-0.039	0.012	
سكن مستقل	-0.247	29.425	1	0.000	-0.336	-0.158	
توين هاوس أو سلسلة منازل	-0.354	12.414	1	0.000	-0.551	-0.157	متزوج-يعيش منفصل مطلق أرمل يعيش معا لم يتزوج الحالة الصحية يعمل لا يعمل يملك سيارة لا يملك سيارة يوجد تأمين لا يوجد تأمين الدخل (ln) حجم العائلة سكن مستقل توين هاوس أو سلسلة منازل عمارة (أقل من 10 شقق) عمارة (10 شقق أو أكثر) يوجد شخص بحاجة للرعاية لا يوجد شخص بحاجة للرعاية أسرة نووية أسرة ممتدة أسرة مفككة
عمارة (أقل من 10 شقق)	0.027	0.357	1	0.550	-0.063	0.118	
عمارة (10 شقق أو أكثر)	0 ^a		0				
يوجد شخص بحاجة للرعاية	-0.328	34.757	1	0.000	-0.437	-0.219	
لا يوجد شخص بحاجة للرعاية	0 ^a		0				
أسرة نووية	-0.031	0.151	1	0.698	-0.186	0.125	
أسرة ممتدة	0.007	0.006	1	0.940	-0.179	0.193	
أسرة مفككة	0 ^a		0				

الجدول 27.8. يوضح نتائج الانحدار اللوجستي المتسلسل لرصد العوامل التي تؤثر على عملية التهادي الدينية

95% نسبة الأمان	Sig.	Df	Wald	الخطأ المعياري	التوقع	
الحد الأدنى						الحد الأعلى
2.793	1.978	0.000	1	131.565	0.208	2.385
4.134	3.314	0.000	1	317.242	0.209	3.724
5.312	4.487	0.000	1	542.645	0.210	4.900
0.007	0.002	0.001	1	10.622	0.001	0.004
0.282	0.144	0.000	1	36.792	0.035	0.213
		0			0 ^a	
-0.006	-0.054	0.014	1	6.101	0.012	-0.030
0.752	0.485	0.000	1	82.497	0.068	0.619
0.935	0.289	0.000	1	13.781	0.165	0.612
0.591	0.247	0.000	1	22.764	0.088	0.419
0.574	0.252	0.000	1	25.244	0.082	0.413
0.908	-0.888	0.983	1	0.000	0.458	0.010
		0			0 ^a	
0.144	0.064	0.000	1	25.623	0.021	0.104
0.105	-0.030	0.277	1	1.182	0.034	0.037
		0			0 ^a	
0.229	0.083	0.000	1	17.577	0.037	0.156
		0			0 ^a	
0.617	0.434	0.000	1	125.999	0.047	0.525
		0			0 ^a	
0.323	0.221	0.000	1	110.159	0.026	0.272
-0.023	-0.068	0.000	1	15.975	0.011	-0.046
-0.140	-0.290	0.000	1	31.751	0.038	-0.215
-0.034	-0.383	0.019	1	5.472	0.089	-0.208
0.116	-0.028	0.228	1	1.455	0.037	0.044
		0			0 ^a	
-0.105	-0.307	0.000	1	16.033	0.052	-0.206
		0			0 ^a	
0.252	-0.031	0.127	1	2.328	0.072	0.110
0.327	-0.005	0.057	1	3.611	0.085	0.161
		0.000	0			0 ^a

يوضح الجدول 28 نتائج تحليل الانحدار المسلسل الي يبحث ظاهرة "التهادي التقليدية"، وبحسب هذا الجدول لا يلاحظ تأثير لارتفاع المستوى التعليمي وعدد أفراد المنزل ونوع العائلة على عملية التهادي التقليدية.

توضح النساء أنها أكثر ميلا إلى المشاركة في عملية التهادي التقليدية مقارنة بالرجال، وتشير النتائج إلى ارتفاع نسبة مشاركة من يملك سيارة وتأمين مقارنة بمن لا يملك وأصحاب الدخول المرتفعة مقارنة بأصحاب الدخول المنخفضة في عملية التهادي التقليدية.

ونوع السكن له تأثير ذو دلالة على عملية التهادي التقليدية إذ أن الأشخاص التي تعيش في عمارات بها 10 شقق أو أكثر-وهي مؤشر القياس- أكثر مشاركة في عملية التهادي التقليدية مقارنة بالعائلات التي تعيش في المنازل المستقلة أو البيوت المزدوجة (التوين هاوس)، ولكن لم ترصد الأبحاث اختلافا بين من يسكن في العمارات التي بها أكثر من 10 شقق أو العمارات التي بها عدد شقق أقل، وعلاوة على ذلك فإن وجود شخص بحاجة للرعاية في المنزل يؤثر سلبا على عملية التهادي التقليدية.

يوضح الجدول 29 نتائج تحليل الانحدار المسلسل الي يبحث ظاهرة "التهادي الحديثة"، حيث توضح هذه النتائج أن كلنا تقدم العمر وازدادت رقعة المنزل قلت نسبة عملية التهادي الحديثة، ويقل ميل الأفراد التي تعيش في مساكن مستقلة إلى التهادي الحديث مقارنة بباقي أنواع السكن كما هو الحال في حالة وجود أحد الأفراد التي تحتاج إلى الرعاية في المنزل.

توضح النساء أنها أكثر ميلا إلى المشاركة في عملية التهادي الحديثة مقارنة بالرجال، وترتفع نسبة التهادي الحديث لدى الأفراد أصحاب الدخول المرتفعة مقارنة بالدخول المنخفضة والأسر النووية مقارنة بالأسر المفككة، وعلاوة على ذلك كلما ارتفع مستوى التعليم زادت نسبة التهادي.

يمكن قول أن تقديم أفراد العائلة الهدايا للأقارب ظاهرة من الظواهر الهامة في إطار العلاقات بين الأقارب، وهذه الدراسة تقوم بتحليل موقف الأفراد من التهادي في ثلاث أبعاد، ورغم أن حسابات المقاييس الخاصة بالأبعاد الثلاثة أظهرت قيمة نوعية عديدة إلا أنها لا تتسم بالتوزيع الطبيعي لذلك كان اللجوء للتحليل اللوجستي المسلسل لرصد العوامل التي تؤثر في الأبعاد الثلاثة.

يوضح الجدول 27 نتائج تحليل الانحدار المسلسل الي يبحث ظاهرة "التهادي الدينية"، وتشير هذه النتائج إلى أن التهادي الديني تزداد نسبته كلما تقدم العمر وزاد عدد أهل البيت، كما يعتبر النوع عاملا مؤثرا في عملية التهادي الديني حيث أن النساء أكثر ميلا إلى المشاركة في عملية التهادي الدينية مقارنة بالرجال، وتشير النتائج إلى ارتفاع نسبة مشاركة من يملك سيارة وتأمين مقارنة بمن لا يملك وأصحاب الدخول المرتفعة مقارنة بأصحاب الدخول المنخفضة في عملية التهادي الدينية، وكلما ارتفع المستوى التعليمي انخفضت نسبة التهادي بشكل له دلالة إحصائية كما تتخفف نسبة التهادي في حال وجود أفراد بحاجة إلى الرعاية في المنزل.

ولم ترصد النتائج وجود فروق لها دلالة إحصائية فيما يخص التهادي الديني بين الأفراد العاملة والأفراد الغير عاملة كما هو الحال في أنماط العائلات.

ونوع السكن له تأثير ذو دلالة على عملية التهادي الدينية إذ أن الأشخاص التي تعيش في عمارات بها 10 شقق أو أكثر-وهي مؤشر القياس- أكثر مشاركة في عملية التهادي الدينية مقارنة بالعائلات التي تعيش في المنازل المستقلة أو البيوت المزدوجة (التوين هاوس)، ولكن ترصد الأبحاث اختلافا بين من يسكن في العمارات التي بها أكثر من 10 شقق أو العمارات التي بها عدد شقق أقل.

الجدول 24.8. يوضح حالة الاقتراض والاستدانة في البيوت التي حصلت على مساعدت في آخر عام 2006-2011-2016 TAYA (%)

	2016		2011		2006	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
الأم-الأب	2.9	97.1	5.6	94.4	9.6	90.4
الإخوة	3.6	96.4	6.3	93.7	11.2	88.8
الأقارب الأخرى	3.9	96.1	10.0	90.0	10.0	90.0
الأصدقاء	4.7	95.3	8.5	91.5	12.6	87.4
الجيران	0.8	99.2	4.8	95.2	7.5	92.5
البنوك ¹³	88.6	11.4	78.0	22.0	19.3	80.7

وبالنظر إلى البيوت التي تحصل على الدين أو القرض في آخر سنة يلاحظ انخفاض شديد في نسبة من يحصلون على المساعدات من الأقارب وهذه النسبة عند الجيران تقل بشكل أكبر أقرب للتلاشي بينما ارتفعت نسبة من يحصلون على القروض من البنوك.

الجدول 26.8. يوضح الأبعاد الفرعية لمقياس التهادي بين أفراد العائلة 2016 TAYA

الانحراف المعياري	المتوسط	الأكثر ارتفاعاً	الأكثر انخفاضاً	العدد	
1.08392	1.4772	3.0	0.0	17235	التهادي الديني
1.50721	4.1644	5.0	0.0	17235	التهادي التقليدي
2.08325	2.2487	6.0	0.0	17235	التهادي الحديث
0.8928	3.4795	5.0	1.0	17235	تكرار الزيارات

يلاحظ أن هناك تخطيط إلى اللجوء إلى الأقارب والأصدقاء والجيران في حالة الاحتياج إلى الاقتراض أكثر من الواقع ولكن في كل الأحوال يمكن القول أن الأفراد تتجه إلى البنوك أكثر من الأقارب والأصدقاء والجيران.

وبالنظر إلى البيوت التي تحصل على المساعدات من أجل المعيشة يجد الباحث أن نسبة 9.3% في عام 2011 و 37.4% في عام 2016 قالت أنها تحصل على دعم مادي من الأقارب، أما من يحصلون على المساعدات من الأقارب الآخرين والجيران ومن هم من نفس المدينة فنسبتها في 2011 بلغت 3.1% بينما ارتفعت إلى 8.7% في عام 2016، وأغلب من أقر بالحصول على الدعم في العامين 2011 و 2016 قد حصل على مساعدات من الدولة (الولايات، الإدارات المحلية، أوقاف التعاون الاجتماعي ودار الإفتاء... إلخ.) والبلديات ولكن انخفضت نسبة الحصول على المساعدات من الدولة والبلديات.

الجدول 25.8. يوضح تفضيل الأفراد في حالة الاحتياج للقرض أو الدين 2006-2011-2016 TAYA (%)

	2016		2011	
	نعم	لا	نعم	لا
الأم-الأب	28.3	71.7	32.0	68.0
الإخوة	27.7	72.3	33.4	66.6
الأبناء فوق سن 18	11.3	88.7	19.1	80.9
الأقارب الأخرى	19.5	80.5	21.1	78.9
الأصدقاء	15.9	84.1	20.5	79.5
الجيران	6.0	94.0	14.2	85.8
البنوك ¹⁴	66.6	33.4	52.6	47.4

¹³تشكل البيوت التي تحصل على مساعدت نسبة 9.6% في 2011 و 11.5% من إجمالي عدد البيوت
¹⁴يشمل سحب النقود من الفيزا وقروض شراء المنزل أو السيارة أو القروض الزراعية.

من يقول "سأعيش مع ابني حين أكبر وأكون غير قادرة على رعاية نفسي" من 22.7% في 2011 إلى 28.9% في 2016، وارتفعت من يقول "سأعيش مع ابنتي" من 8.7% في 2011 إلى 9.1% في 2016، ورغم من إمكانية الربط بين هذا الارتفاع وزيادة عدد المسنين في نماذج الأبحاث والخلفية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية لهذه الفئة العمرية إلا أنه يبرهن على وجود الأقارب كخيار أو إلزام في عملية رعاية الكبار، وفي حين لم تظهر اختلافات حسب النوع في 2011 أظهرت نتائج عام 2016 أن الرجال تميل إلى السكن مع أبنائهم بينما النساء تميل إلى العيش مع بناتهن، وكما ارتفع المستوى الاجتماعي الاقتصادي وتقدم العمر انخفضت نسبة من يقول أنه سيعيش مع أبنائه¹²، وفي دراسة أجريت على النساء الفقيرة التي تعيش في المناطق الريفية في الصين حيث ينتظر عادة رعاية المسنين من الابن وزوجته ظهر أن المرأة هي من تقدم الدعم والرعاية بينما الرجل يتسفيد أكثر من الوضع الرمزي والمادي (Liu, 2014)، أما في الدراسة التي أجريت في كوريا فقد أشارت إلى أن زوجات الابن عادة ما يتحملون عبء الرعاية الموكلة إلى الابن (Suh, 1994)، ورغم أن كبار السن في تركيا يفضلون السكن بجوار الذكور من الأبناء إلا أن البنات وزوجات الابن هن من يتحملن الرعاية والمسؤولية.

وعلى الجانب الآخر ارتفعت نسبة من يقول "سأذهب إلى دور المسنين" في الفترة ما بين 2006 و 2016 من 9.3% إلى 11.1%، ونسبة من يوافق على طرح "حين يكبر الابن يجب أن يقدم الدعم المادي والمعنوي للأبوين" هي 76.6% في 2006 و 74.2% في 2011 و 69.7% في 2016، أما من يوافق على طرح "الابن يجب أن يرعى أبويه عند الكبر" فنسبتها بلغت 88.3% في 2006 و 79.7% في 2011 و 83.4% في 2016، وتوضح هذه النتائج أن الدعم المنتظر من الأبناء هو دعماً معنوياً ورعاية أكثر منه دعماً مادياً، ارتفعت نسبة وجود مسن بحاجة للرعاية في المنزل من 5.3% في 2006 إلى 14.3% في 2016، وعادة ما يقوم الأقارب برعاية المسنين في المنزل، ويدخل بنسبة ضئيلة جدا الجيران أو الراعي المأجور، ولا يختلف هذا الوضع في العامين 2011 و 2016.

ومع ذلك تزداد أهمية محيط بيئة العمل والأصدقاء عبر السنين، ويمكن القول أنه كلما ارتفع مستوى التعليم ومشاركة المرأة في سوق العمل ارتفعت أهمية بيئة العمل والأصدقاء، وعلاوة على ذلك يوجد ارتفاع في نسب محيط المدارس/المعاهد التعليمية و الإنترنت ويجب مراقبة هذه الظاهرة الحديثة، ولكن حين كانت نسبة من يرفض عبارة "يمكن الزواج من شخص النقيت به عبر الإنترنت" 73% في 2011 ارتفعت هذه النسبة إلى 79.3% في 2016، وبالنظر إلى هذه النتائج يمكن القول بمحدودية التأييد المجتمعي للزواج عبر الإنترنت.

في حال التعرض لمشاكل مع الزوج يفكر 45.1% من الأفراد في عام 2016 في الحصول على الدعم من الأقارب (كبار العائلة والإخوة والأبناء) بينما نسبة من يفكر في طلب الدعم من الجيران 0.1% ونسبة من يفكر في طلب الدعم من الأصدقاء هي 1.8%¹⁰، وبالنظر إلى أن نسبة 50.9% أجابت بـ"لا أطلب الدعم من أحد" تظهر أهمية طلب الدعم من الأقارب، ومن جهة أخرى يمكن القول أن هناك ارتفاع في نسبة الخلافات مع الأهل بالنسبة للزواج، حيث أن أحد أسباب الطلاق الرئيسية التي ظهرت في الفترات الأخيرة هو تدخل عائلات الأزواج في العلاقات الأسرية للزواج، ونسبة من يجيب بـ"نعم" على طرح "التعامل بقلّة احترام مع أهل الزوج" في 2006 هي 7.7% و في 2011 7.9% وفي 2016 24.3%، أما بالنسبة لمن أجابوا بـ"نعم" على طرح "تدخل عائلة الزوج في العلاقات الأسرية للزواج" فهي 0.5% في 2006 و 6.5% في 2011 و 22.7% في 2016، وقد أجاب المستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع على طرحي "التعامل بقلّة احترام مع أهل الزوج" وخاصة طرح "تدخل عائلة الزوج في العلاقات الأسرية للزواج" بـ"نعم" بنسبة أكبر من غيرهم، أما في أنماط العائلات يكون الترتيب العائلة الممتدة ثم النووية ومن ثم الأسر الفردية وعائلات الأقارب الأخرى¹¹.

نرتفع نسبة الأفراد التي تقول أنها ستعيش مع ابنها أو بنتها حين تتقدم في العمر، حيث ارتفعت نسبة

¹⁰ لا يطلبون الدعم من الأقارب والأصدقاء في حالة التعرض لمشاكل مع الأبناء.

¹¹ على سبيل المثال فإن نسب عام 2016 هي بالترتيب 26.3% و 22.4% و 21% و 18.9%.

¹² بلغت نسبة من يقول "سأعيش مع ابني" بحسب إحصائيات 2016 في المستويات المنخفضة 41.2% و المتوسطة 31% و المرتفعة 15.6%

طرح سؤال عن كيفية تعارف الأفراد على أزواجهم بالإضافة إلى سؤال عن "محيط العائلة والأقارب" في 2006 و سؤال عن "محيط العائلة والأقارب" و "محيط الجيران والحي" في العامين 2011 و 2016، ولذلك لم تتوفر إمكانية إجراء مقارنة بين السنين الثلاثة إلا أنه يمكن النظر إلى الدراستين الأخيرتين، بلغت نسبة الأفراد التي تقول إنها تعرفت على أزواجها في محيط الأهل والأقارب 39.1% في 2011 و 49.28% في 2016، بينما كانت نسبة الذين تعرفوا على أزواجهم في "محيط الجيران والحي" في 2011 و 39.8% و في 2016 28.8%، ويلاحظ أن محيط الأقارب والجيران يلعب دورا حيويا، ويمكن تفسير هذا الوضع برغبة الأفراد في الزواج من أفراد من نفس التركيبة العائلية حيث أوضح 78.4% من الأفراد في 2011 و 85.6% في 2016 و 85.6% في 2016 أهمية الزواج من أفراد من نفس التركيبة العائلية، وهذا الأمر أكثر أهمية بالنسبة للنساء من الرجال، بينما تقل أهمية أن يكون الزوج من نفس المدينة عبر السنين، ولكن تظل أهمية تشابه التركيبة العائلية قائمة النسبة لجميع المستويات الاجتماعية الاقتصادية⁹، وكلما ارتفع المستوى الاجتماعي الاقتصادي قلت أهمية أن يكون الزوج من نفس المدينة، ويلاحظ أهمية علاقات الأقارب والجيران ومن هم من نفس المدينة في علاقات الزواج، وأوضحت الدراسة التي أجريت على سجلات الزواج الخاصة بأحد مواقع الزواج في اليابان لوحظ أن النساء العازبات تبحث عن القيم العائلية التي طلق عليه القيم العالمية في شريك الحياة أكثر من الصفات المتشابهة بين الأشخاص (Wei-hsin ve Hertog, 2018)، وأوضح التفاعليون الرمزيون أن منذ بداية القرن العشرين ارتفع سقف توقعات الإشباع العاطفي والصفات الشخصية المنتظر في شريك الحياة (Kasapoğlu, 2012, s. 5)، ويمكن القول أن السمات العائلية في مرحلة الزواج لا تزال تحتفظ بأهميتها الكبيرة في تركيا.

المرتفع مع باقي الأقارب، ويعتبر الزواجن الأقارب سواء البعيدة أو القريبة في مستوى متقدم، حيث يلاحظ استمرار ظاهرة زواج الأقارب عبر السنين وأنها لم تتعرض لتغيرات مهمة، وبالنسبة لزواج الأقارب القريين (أبناء العم/العمة/الخال/الخالة) ارتفعت نسبة من يرون أنه أمرا مناسباً من 12.5% في 2006 إلى 15.5% في 2016 وإن كانت نسبة التغير ليست كبيرة، أما مجموعة المستوى الاجتماعي الاقتصادي المنخفض والمجموعة العمرية +65 هي الأقل اقتناعاً بهذا الزواج.

وبالنظر إلى الأسباب التي تؤدي إلى الاقتناع بزواج الأقارب يكون السبب الأكثر أهمية هو "معرفة والحفاظ على جذور العائلة" (وبالترتيب 36.8% و 37.3% و 49.1%)، يليه "قدرة تفاهم أبناء الأقارب بشكل أفضل" و "الحفاظ على العادات والتقاليد"، يرى من يؤمنون بأهمية زواج الأقارب أنه يجب الحفاظ على علاقات الأقارب والعائلة، يلاحظ أن زواج الأقارب أكثر انتشاراً في الريف بينما ارتفعت نسبة انتشاره في السنين الأخيرة في الريف والمدن على حد سواء، ففي حين كانت نسبة زواج الأقارب في الريف في معطيات TNSA لعام 1993 20.4% ارتفعت في 2008 إلى 22.1%، وفي المناطق الريفية من 26.5% و 30.5%، ولكن لا تستطيع هذه المعطيات إعطاء صورة واضحة عن التغير عبر الزمان لأنه تم حسابها دون الالتفات إلى تاريخ الزواج، أما في التحليلات التي أجريت على أساس أجيال الزواج انخفضت نسبة زواج الأقارب بالنسبة للنساء من 36% في فترة 1978 وما قبلها إلى 19% في الفترة ما بين 2004-2008، ورغم أنه لا يوجد تغيير كبير على ظاهرة زواج الأقارب في الفترة ما بين 1968 و 2013 إلا أن هناك تراجع في نسبة زواج الأقارب من الدرجة الأولى بينما ترتفع نسبة زواج الأقارب من الدرجة الثانية والأقارب البعيدة (Koç ve Eryurt, 2013, s. 18, 30).

الجدول 23.8. يوضح محيط تعارف أفراد العائلة بأزواجهم 2006-2011-2016 TAYA (%)

آخر	الإنترنت	محيط الأصدقاء	محيط العمل	المدرسة/المركز التعليمي	الجيران ومحيط الحي	الأهل ومحيط الأقارب	
0.8	0.0	7.4	4.8	2.5	0.0	84.4	2006
2.9	0.1	8.3	6.4	4.3	38.8	39.1	2011
0.3	0.4	10.3	7.3	3.7	28.2	49.8	2016

⁹ الفترة ما بين 2011 و 2016 ترتفع نسبة من يرى أهمية التركيبة العائلية في جميع المستويات الاجتماعية الاقتصادية حيث يرى 78-80% في 2011 و 85% في 2016 من الأفراد ضرورة تشابه التركيبات العائلية.

الرمزية، إذ يتطرق (Komterde 2007) إلى تنوع وكونية الهدايا ليدعي أن للهدايا "فائدة" رمزية تعكس نظرة الاستغلال والاستفادة من جهة وعدم الاستفادة من الجهة الأخرى.

وقبل الانتقال لعلاقة التهادي والتعاون سيكون من المفيد التطرق إلى التحليل الوصفي للعناصر الأخرى التي تعد صورة من صور التعاون من أجل رسم إطار واضح للتحليل، وبالنظر إلى زواج الأفراد ففي عام 2006 بلغت نسبة الأفراد التي تقول أنه تزوجت "زواج صالونات برضاها" 29.7% وفي 42.3% 2011 وفي 47.8% 2016، بينما كانت نسبة الذين قالوا "زواج صالونات برضا الأهل" في 2006 31.2% وفي 2011 8.4% وفي 12.1% 2016، وتظهر فكرة انتشار زواج الصالونات سواء برضا الفرد أو الأهل أهمية محيط الأقارب والحي، ومن ناحية المراحل العمرية الأكثر ميلا لزواج الصالونات هي المرحلة 65+ بينما تأتي المرحلة العمرية 18-25 في ذيل القائمة، وعلاوة على ذلك تقل نسبة الأفراد في المجموعات العمرية 18-25 و 25-34 التي تتزوج من محيط الأقارب والجيران، حيث بلغ نسبة الذين يجيبون بـ "قراري الشخصي بموافقة الأهل" في 2006 31.2% وفي 2011 41.6% وفي 30.2% 2016، وبالنسبة للمجموعات العمرية يلاحظ أن الشباب ترتفع بينهم إجابة "قراري الشخصي بموافقة الأهل"، ويشير هذا الوضع إلى أن علاقات الأقارب والجيران مستقبلا ستلعب دورا أقل في عملية الزواج، وبالنظر إلى المستوى الاجتماعي الاقتصادي يمكن التصنيف حسب مجموعات منخفضة ومتوسطة ومرتفعة، وحين يتعلق الأمر بمستوى التعليم والمشاركة في الحياة العملية تكون الزيجات مبنية على محيط العلاقات الأبعد.

وقد أوضح 22.4% من الأفراد الذين شاركوا في استفتاء عام 2006 أنهم متزوجون من أقاربهم بينما كانت هذه النسبة في 2011 21.4% وفي 2016 23.2%، وما يهم هنا أن الباحث لم يلاحظ اختلافات في المجموعات العمرية التي تتزوج من أقاربها بل إن المجموع العمرية 18-25 كانت في مقدمة النتائج لأبحاث عام 2016، وكانت نسبة 56.2% من هذه الزيجات في عام 2006 مع ابن/بنت العم/العمة/الخال/الخالة بينما كانت 43.8% مع باقي الأقارب، وكانت هذه النسب في عام 2016 بالترتيب 49.5% و 50.5%، وتكون زيجات المستوى الاجتماعي الاقتصادي أكثر مع ابن/بنت العم/العمة/الخال/الخالة بينما تكون زيجات المستوى الاجتماعي الاقتصادي

الاختلاف في المنازل المستقلة والعمارات ضرورة رصد سياسات المكان، وعلاوة على ذلك تقوم الأسر النووية والممتدة بزيارات أكثر من العائلات المفككة، كما هو الحال في نسبة المتزوجين مقارنة بالمطلقين والأرامل والعزاب، وبحسب نتائج تحليل الانحدار المتعدد فإن حجم العائلة والنوع والحالة الصحية وحالة العمل لا تؤثر في مدى تكرار الزيارات.

ح. التعاون

يتطرق Wellman و Wortley (1989) من خلال دراستهم عن علاقات الأقارب في شبكات الدعم الاجتماعي إلى أربع جوانب عن تقديم الدعم الاجتماعي من خلال علاقات الأقارب وهي (1) المساعدة العاطفية (2) الخدمات (3) المساعدة المادية (4) الصداقة، وحاولت هذه الدراسة أيضا تحديد إطار لعلاقات الأقارب والجيران من خلال تحليل متغيرات مختلفة، وتم إجراء تحليل وصفي لجميع المتغيرات التي وردت في مجموعة المعطيات باستثناء عنصر التهادي الذي يتيح إجراء تحليل متقدم، يوجد بعض الدراسات التي تنظر إلى موضوع التهادي على أنه ظاهرة من ظواهر العلاقات والتعاون عبر الأجيال من ناحية وظاهرة تعاون في علاقات الأقارب من ناحية أخرى (Komter, 1996; Komter, 2001; Leopold ve Schneider, 2010)، وبينما توجد بعض الدراسات التي تنظر إلى أمر التهادي على أنه صورة إيجابية من صور التعاون (Leopold ve Schneider, 2010)، هناك بعض الدراسات التي تشير إلى الجوانب السلبية للتهادي (Komter, 1996)، ويرتبط هذا التباين بنقطتين رئيسيتين فمن ناحية يرى الباحثون أن التهادي يشكل مساحة ثرية من التعاون والتفاعل في العلاقات الاجتماعية بينما يرى الاتجاه الآخر أن عملية التهادي صورة من صور الطبقة الأنثوية التي تبنى في الأساس على التبادلية، فعلى سبيل المثال يرى Komter (1996) أن نظرية التبادلية التي تسببها عملية التهادي قد تسبب الاستبعاد والنبذ خارج المجتمع، بينما يرى Malinowski و Sahlins أن ثمة علاقة قوية بين قوة العلاقات الاجتماعية ونقاء الهدية (التي تعبر عن الحب وحسن النية ولا تنتظر مقابل أو رد مادي) (akt. Komter ve Vollebergh, 1997)، وتتبنى هذه الدراسة وجهة النظر التي تفيد بأن التهادي صورة من صور التعاون وتحاول دراسة محددات التعاون وصوره المختلفة ولا تطرح نقاشات حول الاتجاهين، ويمكن تقييم عملية التهادي بأنها أحد دوافع التعاون بين الأفراد، يتم تحليل العناصر الثقافية المختلفة لعملية التهادي والوقوف على "فوائدها"

دخل مرتفع يزيد من نسبة هذه الزيارات حيث أن ارتفاع نسبة زيارات الأفراد من الطبقات الاجتماعية الاقتصادية العليا يرتبط بالإمكانيات المتوفرة في هذه الطبقة.

تظهر النتائج أن من يعيشون في المنازل المزدوجة أو سلسلة منازل (توين هاوس) ترتفع نسبة زيارتها للأقارب مقارنة بمن يعيشون في العمارات التي تحتوي على عدد شقق أقل من 10، ويستدعي هذا

تحليل الانحدار المتعدد حيث تنخفض نسبة الزيارة كلما ارتفع العمر، ويمكن تفسير هذا الوضع بانخفاض عدد أقارب المسنين مما يترتب عليه انخفاض عدد الأقارب، وعلاوة على ذلك تنخفض نسبة الزيارة في حالة وجود فرد بحاجة للرعاية في المنزل ما يمكن تفسيره بأن وجود فرد بحاجة للرعاية في المنزل يحد من العلاقات الخارجية التي تقام خارج المنزل. وترتفع نسبة زيارة الأقارب كلما ارتفعت نسبة تعليم الأفراد، بالإضافة إلى أن وجود مركب أو تأمين أو

الجدول 22.8. يوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد لزيارة الأقارب

	t	الحصص الموحدة		الحصص الغير موحدة	تأمين
		بيتا	الخطأ النمطي	B	
ثابت	20.446		0.101	2.062	0.000
العمر	-2.927	-0.033	0.001	-0.002	0.003
أنثى	1.751	0.016	0.017	0.029	0.080
تعليم	-2.138	-0.022	0.006	-0.012	0.032
متزوج	8.213	0.125	0.032	0.263	0.000
متزوج ومنفصل	1.816	0.014	0.078	0.142	0.069
مطلق	3.282	0.031	0.041	0.136	0.001
أرمل	3.944	0.050	0.039	0.153	0.000
يعشون معا	-0.950	-0.007	0.216	-0.205	0.342
الحالة الصحية	9.895	0.085	0.010	0.096	0.000
يعمل	-0.374	-0.003	0.008	-0.003	0.709
ملك سيارة	7.878	0.066	0.018	0.139	0.000
لديه تأمين	7.720	0.065	0.022	0.169	0.000
الدخل (ln)	6.193	0.063	0.012	0.076	0.000
حجم أفراد أهل البيت	-1.232	-0.013	0.005	-0.007	0.218
سكن مستقل	3.635	0.036	0.018	0.066	0.000
توين هاوس/ منزل مزدوج/ سلسلة منازل	3.727	0.028	0.042	0.158	0.000
عمارة (أقل من 10 منازل)	0.676	0.006	0.017	0.012	0.499
يوجد شخص بحاجة للرعاية	-9.765	-0.076	0.024	-0.237	0.000
أسرة نووية	6.640	0.117	0.034	0.226	0.000
عائلة ممتدة	8.477	0.118	0.040	0.339	0.000

يقول "أبدا" أو "دائما" بينما ترتفع نسبة من يقومون بالزيارة "أحيانا" أو "عادة" حيث أن تقريبا أكثر الإجابات تركزت على هاذين الاختيارين (الجدول 21)، ويشير هذا الوضع إلى أن نسبة تكرار زيارة الأقارب في تراجع، وتتفوق الأسر النووية والعائلات الممتدة على باقي أنواع العائلات في زيارة الأقارب في المناسبات المختلفة كما هو الحال في المستوى الاجتماعي الاقتصادي العالي مقارنة بباقي المستويات، أما بالنسبة للمجموعات العمرية فتكثر الزيارات في المجموعات العمرية 18-25 إلى 45-54 ثم تنخفض في المجموعات التي تليها.

وقد شهدت السنين المتعاقبة انتشارا في ظاهرة الزيارات العائلية للأقارب والأصدقاء والجيران حيث بلغت نسبة الزيارات للأقارب في 2006 24.9% و 2016 39.1% والزيارات للأصدقاء في 2006 20% و 2016 28.2% و في 2016 20.8%.

ومن أجل رصد أكثر دقة لمدى تكرار زيارة الأقارب استخدم الباحث منهج تحليل انحدار المربعات الصغرى العادية (OrdinaryLeastSquareRegression) و تحليل الانحدار المتعدد، ويقدم الجدول 22 نتائج منهج

مقارنة بجميع باقي المستويات (باستثناء خريجي المدارس الإعدادية)، وقد اختلفت نسبة خريجي الجامعات عن الذين لم يكملوا تعليمهم أو تخرجوا من المدارس الابتدائية لصالح خريجي الجامعات في عام 2016، ويمكن القول أن خريجي المدارس الثانوية ومن ثم خريجي الجامعات هم الأكثر قياما بالزيارات العائلية، أما بالنسبة للمستوى الاجتماعي الاقتصادي ففي السنوات الثلاثة 2006 و 2011 و 2016 تفوق المستويان الأعلى والمتوسط عن المستوى المنخفض.

أما بخصوص إقامات المراسم الاجتماعية يلاحظ الباحث ارتفاع المتوسط من 2006 إلى 2016، حيث ارتفعت نسبة مراسم "طلب التقد للفتاة والاتفاق" من 84.1% إلى 91.1% و "الخطوبة" من 77.4% إلى 80.3% و "ليلة الحناء" من 83.1% إلى 85.7% و "الأعراس" من 88.3% إلى 89.2%، وانطلاقا من طرح أن أغلب حضور هذه المراسم هم من الأقارب والجيران فيمكن القول أن هذا الوضع أدى إلى ارتفاع في نسبة التجمع، وبالطبع يجب أن تشمل هذه النسبة أصدقاء وزملاء المدارس والعمل.

بالنظر إلى مدى زيارة أفراد العائلة للأقارب في المناسبات المختلفة يلاحظ انخفاض كبير في نسبة من

الجدول 21.8. يوضح مدى قيام أفراد العائلات بالزيارة أقاربهم في المناسبات المختلفة 2006-2011-2016 TAYA (%)

	2016				2011				2006			
	أبدا	أحيانا	عادة	دائما	أبدا	أحيانا	عادة	دائما	أبدا	أحيانا	عادة	دائما
في المعابد والأعياد الدينية	1.8	5.3	21.1	71.8	3.1	13.3	45.4	38.3	1.8	5.3	21.1	71.8
المراسم مثل الأفراح وعقد القران	3.0	12.1	31.7	53.2	4.4	19.8	47.1	28.6	3.0	12.1	31.7	53.2
زيارة البيت الجديد للأقارب الذين ابتاعوا بيتا	9.9	19.6	29.4	41.1	10.8	26.6	41.9	20.7	9.9	19.6	29.4	41.1
زيارة المولود	9.2	16.2	30.7	43.8	7.5	22.6	45	24.8	9.2	16.2	30.7	43.8
استقبال أو توديع الزاهبين لقضاء الخدمة العسكرية	9.1	17.6	31.0	42.3	10.0	24.7	42	23.3	9.1	17.6	31.0	42.3
زيارة المريض	2.3	11.4	31.6	54.8	3.1	17.3	47.9	31.7	2.3	11.4	31.6	54.8
زيارات الحج والعمرة	9.8	15.3	28.9	46	10.8	22.3	41.6	25.4	9.8	15.3	28.9	46
العزاء	3.1	9.5	30.0	57.4	2.8	13.3	45.0	38.9	3.1	9.5	30.0	57.4
زيارة القبر	7.2	20.6	29.1	43.1	4.8	20.6	43.0	31.5	7.2	20.6	29.1	43.1

لم تشمل الدراسة مراسم عقد الزواج الرسمية إذ أن هذه المراسم يمكن أن تقام وسط العائلة أو بحضور الزوجين والشهود فقط.

العلاقات مع الأقارب فإن العلاقات مع الجيران لا تقل بشكل تلقائي ومنظم مع التقدم في العمر حيث أن العلاقات مع الجيران في المجموعات العمرية الأكثر تقدماً تشكل أهم العلاقات على الإطلاق.

وبالنظر إلى الزيارات التي يقوم بها أفراد العائلة معاً إلى الأقارب/الجيران/الأصدقاء يجد الباحث أن نسبة من يقول أنه لا يقوم بمثل هذه الزيارات أبداً هي 5.7%، وفي التغيير الذي طرأ عبر السنين حلت إجابة "كثيراً" محل "أحياناً"، ويرى الباحث ضرورة متابعة ورصد هذه المعطيات إذ أن السؤال عن مدى تكرار الزيارة سؤال نسب ولا تترك المجال الواسع للتعليل، وتظل نسبة الذهاب إلى الطعام بالخارج أو النزهة أو السينما أو المسرح أو التسوق أو قضاء عطلة أقل من زيارة الأقارب/الجيران/الأصدقاء على مدار السنين الثلاثة، والأمر الوحيد الذي يختلف في هذا الوضع هو مشاهدة التلفاز معاً، وتعني الزيارات إلى الأقارب/الجيران/الأصدقاء معاً أن علاقات الأقارب والجيران تقام بشكل عائلي، أما بالنسبة لـ "نوع" فكل الأبحاث التي أجريت عبر السنين تشير إلى تفوق

الجدول 20.8. يوضح حجم الزيارة التي يقوم بها أفراد العائلة معاً للأقارب / الجيران/ الأصدقاء 2006-2011-2016 TAYA (%)

	أبداً	أحياناً	كثيراً
2006	4.8	59.8	35.4
2011	8.4	65.8	25.8
2016	5.7	51.0	43.3

الرجال على النساء وقد يشير هذا الوضع إلى أن النساء تقوم ببناء علاقات مستقلة عن الرجال سواء كانت مع العائلة أو تقوم بزيارات وحدها، وفي عام 2011 تشير النتائج أن النساء العاملات تتفوق على الغير عاملات في الزيارات العائلية (2.19 - 2.38) كما هو الحال في نتائج عام 2016 (2.36 - 2.38).

وبحسب معطيات عام 2006 فإن المجموعة العمرية 35-44 تتفوق على غيرها من المجموعات 25-34 و 55-64 و 65+ في الزيارات العائلية، أما المجموعة العمرية 65+ فهي تتخلف عن جميع المجموعات العمرية الأخرى، أما في عام 2016 تتفوق المجموعة 34-25 عن باقي المجموعات 35-44 و 45-54 و 64-55، وفي عام 2006 تفوق خريجو المدارس الإعدادية في الزيارات العائلية مقارنة بباقي المستويات، أما في 2011 فإن خريجي المدارس الثانوية كانوا في المقدمة

المدن يركزون على إقامة العلاقات القوية بين الأبوبين والأبناء مما يؤدي إلى تكريتهم وقتاً أقل للعلاقات الأخرى، وفي العامين 2011 و 2016 يكون الالتقاء مع الأبناء حتى سن 45 مكثفاً جداً ثم ينخفض بشدة بعد هذه المرحلة العمرية.

وبالرغم من أن النتائج لا تتيح فرصة المقارنة المثمرة والدقيقة إلا أن في العامين 2011 و 2016 يلاحظ أن المنزل المستقل يتيح فرصة إقامة علاقات أقوى مع الأم-الأب والإخوة والعم/الخالة/العمة/الخال ووالد والدة الزوج والأجداد والجندات، أما الإسكان فهو النوع الأقل حظاً في العلاقات بين الأقارب، وفي الالتقاء مع الأبناء تأتي العمارات والإسكان والتجمعات السكنية المؤمنة في المقدمة وقد تعكس هذه النتيجة الأهمية التي يشكلها الأمان حين يتعلق الأمر بالأبناء.

وفي العامين 2011 و 2016 تظهر النتائج أن من يمتلكون المنزل أو لا يمتلكون المنزل لكن لا يدفعون الإيجار تكون علاقاتهم مع الأم-الأب والإخوة والعم/الخالة/العمة/الخال ووالد والدة الزوج والأجداد والجندات أقوى، كما أن العلاقات مع والد والدة الزوج والإخوة تكون أقوى بالنسبة لمن لا يملك منزل ولا يدفع الإيجار، وتشير نتائج عام 2016 إلى أن الأفراد التي لا تدفع الإيجار ولا تملك المنزل تلقت أكثر مع أقاربها، وهؤلاء الأفراد يمكن تعريفهم بمن يسكنون في عمارات العائلة.

وكما ارتفع عدد سنين الإقامة في مكان المعيشة ترتفع نسبة الالتقاء وجهاً لوجه مع الأم-الأب والإخوة والعم/الخالة/العمة/الخال ووالد والدة الزوج والأجداد والجندات، ولكن تظهر النتائج انخفاضاً في الالتقاء مع الأبناء وجهاً لوجه في المجموعة 16 عام وما فوق، ويمكن القول بأن في حالة عدم وجود طفل في المنزل ترتفع نسبة الالتقاء وجهاً لوجه مع الأقارب، ويعني هذا الوضع أن الأبناء في حالة وجودهم لهم الأولوية أما في غيابهم فيكون الأقارب في المقدمة، وفي حالة العيش مع الآباء الكبار ترتفع نسبة الالتقاء وجهاً لوجه مع الإخوة والعم/الخالة/العمة/الخال والأجداد والجندات.

ج. التفاعل الاجتماعي

تم طرح سؤال عن الالتقاء بالجيران في بحث عام 2006 فقط حيث أوضح الأفراد أنهم يلتقون بجيرانهم أكثر من أقاربهم كما أوضحت النتائج أنه على عكس

الزوج والأجداد والجندات، وكلما تقدم العمر اختلفت نسبة الالتقاء وجها لوجه حيث تتفصل المجموعات العمرية 55-64 و 65+ عن باقي المجموعات في الالتقاء بالجيران وجها لوجه.

تشير نتائج استطلاعات الأعوام 2006 و 2011 و 2016 أن خريجي المدارس الإعدادية والثانوية هم الأكثر مقابلة مقابلته مع الأم-الأب والإخوة والعم/الخالة/العمة/الخال ووالد ووالدة الزوج والأجداد والجندات، ويختلف خريجو المدارس الإعدادية ومن لم يكملوا تعليمهم الابتدائي عن باقي المعلومات في الالتقاء بأهل الزوج والجيران.

في الأعوام الثلاثة 2006 و 2011 و 2016 يوجد اختلاف بين المطلقين والأرامل لصالح المطلقين في نسبة الالتقاء بالأم-الأب والأخوة، أما في الالتقاء بالجيران يختلف الأرامل عن جميع باقي المجموعات لصالح الأرامل، ويمكن القول إن الأرامل في الأغلب تكون من المتقدمين في السن لذلك يستعيز المسنون عن الأقارب (حيث يقل عدد الأقارب كلما تقدم في السن) بإقامة علاقات وطيدة مع الجيران.

في عام 2006 كان المستويين الاجتماعي والاقتصادي المنخفض والمتوسط في مقدمة من يلتقون بالأم-الأب والإخوة والأبناء بينما أصبح المستويين الاجتماعي والاقتصادي المتوسط والأعلى هم في المقدمة في 2011 و 2016، وبالنسبة للالتقاء بوالد ووالدة الزوج ففي كل السنين يختلف المستوى المنخفض عن المستويين المتوسط والأعلى اختلافا له دلالة، ورغم عدم طرح سؤال عن الجيران والأقارب الأخرى في السنين المختلفة إلا أن المستويات المنخفضة تشكل اختلافا واضحا عن باقي المستويات في هذا الخصوص، ويمكن القول بأن أصحاب الدخل المتوسط والمترفع من المتعلمين يفضلون فكرة التواصل مع المجموعات المجتمعية وجها لوجه.

وبالمقارنة بين الريف والمدينة تظهر نتائج الدراسات الثلاثة أن الالتقاء بالأقارب وجها لوجه في الريف أكثر منه في المدن وهذه النتيجة متوقعة إلا أن الاستثناء الوحيد في المدن يكون في نسبة الالتقاء مع الأبناء إذ أنها أكثر كثافة في المدن، والفارق الأكثر وضوحا بين المدينة والريف في العلاقات مع والد ووالدة الزوج والجيران، ويمكن القول أن النتيجة المشابهة في الأعوام الثلاثة تشير إلى أن الأفراد في

نسبة الأفراد الذين لا يلتقون بالأجداد والجندات وجها لوجه ترتفع نسبة الذين يزورونهم نادرا، و يلتقي الأفراد في المقام الأول الأبوين والأبناء، حيث يأتي ترتيب الأقارب الأكثر مقابلة كالاتي: (1) الأبناء (2) الأم-الأب (3) الأخوات (4) والد ووالدة الزوج (5) الأجداد والجندات (6) العم والخال والخالة والعمة.

تشير النتائج إلى أن هناك شبكة علاقات بين الأم-الأب-الابن وأن دور الأخوات داخل هذه الشبكة دورا مهما وحيويا يمكن التغاضي عنه، وتوضح دراسة أجريت في طهران أن شبكة علاقات الرجال والنساء (يختلف كل منهم فيما بينه بحسب النوع) تحتوي بشكل كبير على الأقارب وتشمل الأبناء والأبوين والأخوة (Bastani, 2007)، والعلاقة بين الأخوة هي العلاقة الأطول عمرا بين جميع الأقارب ولا يمكن أن تنقطع كلية (Davidoff, 2011 'den akt. Özbay, 2014, s. 62).

تزداد نسبة التقاء الأم/الأب والأبناء والأخوة وجها لوجه عبر السنين، وينخفض عدد الذين يقولون أنهم لا يلتقوا بهذه المجموعة وجها لوجه قط، ويمكن القول أن أفراد العائلة النووية أصبحت هي مركز علاقات الأقارب، حيث أدت حركات التمدن وزيادة المسافات داخل المدن وعدم توافر الوقت في الحياة اليومية وارتفاع عدد ساعات العمل والتعليم والصعوبات الاقتصادية إلى تمركز العلاقات على أقرب الأقربى داخل العائلة، ولا يمكن ادعاء أن هناك تغييرات ذات قيمة طرأت على نسبة الالتقاء وجها لوجه مع العم/الخالة/العمة/الخال ووالد ووالدة الزوج والأجداد والجندات، وبالنظر إلى متوسط النتائج يلاحظ الباحث أن النساء تتقدم في نسبة الالتقاء مع والد ووالدة الزوج والجيران وأضيف لهم في السنين الأخيرة الأبناء إذ تلتقي المرأة مع الجيل الأقدم والجيل الأحدث مما يشير إلى أن المرأة متقدمة في إقامة العلاقات مع الأفراد المسنين.

في تحليل التباين أحادي الاتجاه الذي تم إجراؤه على المجموعات العمرية أظهرت النتائج عدم تجانس المتباينات المستخدمة في التحليل ($p < 0.001$) لذلك تم إجراء تحليل Games-Howell التابع لمنهج *post hoc*، حيث أشارت نتائج استطلاعات الأعوام 2006 و 2011 و 2016 أن المجموعات العمرية 25-34 و 35-44 هي الأكثر مقابلة مع الأبناء بينما المجموعة العمرية 18-24 هي الأكثر مقابلة مع الأم-الأب والإخوة والعم/الخالة/العمة/الخال ووالد ووالدة

Benedict, 1976'dan akt. Duben, 2012, s.) (84)، فالمهم هنا هو وظيفة العائلات الممتدة ومستوى التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد العائلة.

ث. نسبة المقابلة وجهها لوجه

يمكن القول أن علاقات الأقارب في عموم تركيا علاقات قوية ومتراصة حيث أن نسبة الأفراد التي لا تلتقي مع أهلها وأقاربها لا تتعدى بأي حال من الأحوال 4% أيًا كان نوع القرابة طبقاً لمعطيات عام 2016، وتشير معطيات 2011 و 2016 والتي تم ترميزها من جديد إلى أن نسبة التقاء الأبوين والأبناء في تزايد مستمر (الجدول 19)، وفي حين تنخفض

ووالدة الزوج (33.1% و 36.8%) والأجداد والجندات (24.2% و 36.6%)، ويمكن القول بأن الأسر وحيدة الوالد تتجه للانفصال عن العائلات الممتدة.

تنخفض نسبة جميع أنماط العائلات التي تعيش في مكان منفصل عن الأبناء أو الأخوات أو العم/الخال/الخالة/العمة باستثناء العائلات غير الأقارب، أما بالنسبة لباقي أنواع الأقارب (الأم-الأب و والد ووالدة الزوج والأجداد والجندات) يمكن القول بأن هناك ميل لارتفاع نسبة المعيشة في مكان مختلف ولكن المعطيات الخاصة بمكان الإقامة لا يمكن أن تعطي معلومات مباشرة عن وظيفة العائلات الممتدة

الجدول 19.8. يوضح نسبة مقابلة الأقارب وجهها لوجه عبر السنين 2006-2011-2016 TAYA (%)

المرأة (متوسط)	الرجل (متوسط)	2016	2011	2006	
3.28	3.60	1.2	1.0	2.0	أبدا
3.64	4.01	35.0	36.4	48.3	نادرا
3.63	4.08	63.8	62.6	49.8	كثيرا
3.91	3.93	0.3	0.3	1.1	أبدا
4.66	4.65	7.8	10	32.1	نادرا
4.74	4.71	91.9	89.7	66.9	كثيرا
3.20	3.52	1.8	1.3	1.9	أبدا
3.44	3.64	46.7	47.4	51.9	نادرا
3.38	3.67	51.5	51.2	46.1	كثيرا
2.75	2.91	3.4	3.1	3.6	أبدا
2.91	3.05	71.4	67.2	72.7	نادرا
2.73	2.95	25.2	29.8	23.7	كثيرا
3.44	3.16	4.0	2.5	3.6	أبدا
3.51	3.08	51.7	55.5	51.8	نادرا
3.56	3.00	44.4	42.1	44.6	كثيرا
2.92	2.99	3.7	3.8	6.9	أبدا
2.89	3.00	66.1	66.9	61.4	نادرا
2.89	3.02	30.2	29.4	31.8	كثيرا
0.0	0.0	3.6	0.0	0.0	أبدا
0.0	0.0	85.4	0.0	0.0	نادرا
2.42	2.54	10.9	0.0	0.0	كثيرا
4.49	4.20	0.0	0.0	5.4	أبدا
0.0	0.0	0.0	0.0	9.7	نادرا
0.0	0.0	0.0	0.0	84.9	كثيرا

الجدول 17.8. يوضح أنواع الأقارب التي تعيش في نفس السكن على أساس أنماط العائلة بحسب TAYA 2006-2016 (%)

TAYA	غير أقارب	أقارب أخرى	ممتدة	نووية	يعيش منفردا	
2006	10.9	12.8	22.8	33.8	35.4	الأم/ الأب
2016	12.0	8.4	22.4	33.4	33.2	
2006	73.1	15.5	6.8	10.7	47.0	الأبناء
2016	51.2	17.9	4.5	11.5	47.8	
2006	14.8	31.0	37.3	42.8	50.8	الأخوات
2016	3.8	28.7	40.7	44.9	48.1	
2006	7.6	55.2	49.6	53.1	51.0	العم/الخالة/العمة/الخال
2016	22.8	50.4	51.2	56.2	47.8	
2006	0.0	34.6	29.0	45.4	46.0	والد ووالدة الزوج
2016	0.0	52.6	27.6	47.8	50.7	
2006	4.8	29.6	34.8	46.8	31.7	الأجداد والجندات
2016	17.0	21.3	31.9	46.3	22.8	

الجدول 18.8. يوضح أنواع الأقارب التي تعيش في سكن مختلف على أساس أنماط العائلة بحسب TAYA 2006-2016 (%)

TAYA	غير أقارب	أقارب أخرى	ممتدة	نووية	يعيش منفردا	
2006	89.1	17.4	13.2	22.0	46.3	الأم/ الأب
2016	88.0	23.2	15.9	23.2	51.4	
2006	26.9	8.7	3.6	6.4	20.6	الأبناء
2016	48.8	7.9	2.9	5.9	19.3	
2006	85.2	19.1	17.9	21.9	30.1	الأخوات
2016	79.7	14.9	17.5	20.7	31.2	
2006	92.4	27.4	26.1	31.4	39.7	العم/الخالة/العمة/الخال
2016	75.8	29.1	21.7	25.3	39.2	
2006	100.0	25.3	14.7	29.8	30.1	والد ووالدة الزوج
2016	100.0	32.4	18.1	32.0	41.6	
2006	95.2	30.9	21.9	32.5	51.8	الأجداد والجندات
2016	83.0	45.5	25.9	36.0	69.5	

والد ووالدة الزوج (4.4% و 6.8%)، والنسبة الأكبر تعيش في نفس المبنى مع الأبناء (82% و 96.6%) ويشير ها الوضع إلى أن الأسر وحيدة الوالد تتكون على أساس الأبناء، وعلى الجانب الآخر تظهر الفترة من 2006 إلى 2016 زيادة في نسبة العائلات التي تعيش بعيدا عم الأم-الأب (7.7% و 11.1%) ووالد

ومن الظواهر المنتشرة أيضا إقامة الأسر وحيدة الوالد في نفس المبنى مع أنواع الأقارب المختلفة، حيث تشير المقارنات بين معطيات عامي 2006 و 2016 إلى أن الأسر وحيدة الوالد تعيش في نفس المبنى مع الأم-الأب (68.7% و 67.8%) والأخوات (38.4% و 36.3%) و العم/الخالة/العمة/الخال (0.9% و 3%)

تظهر نتائج عام 2006 أن من هم في الطبقة الاجتماعية الاقتصادية الأعلى تكون مسافاتهم أقرب مع الأم-الأب والابناء والأخوات والعم/الخال/الخالة/ العممة بينما الطبقات الأكثر انخفاضاً تميل للقرب إلى والد ووالدة الزوج والأجداد مقارنة بباقي المجموعات، أما في 2016 فالملاحظ هو أن المجموعة التي تقل مسافاتها بشكل واضح مع الأقارب هي الطبقة الاجتماعية الاقتصادية الوسطى حيث أن الطبقة الوسطى تقلل المسافة بينها وبين جميع أنواع الأقارب أما بالنسبة للطبقات المنخفضة فيمكن القول بأن المسافات بينها وبين أهل الزوج والأجداد تقل بشكل ملحوظ، وتقليل المسافة مع الأباوين الكبار سواء من قبل الطبقات المنخفضة أو المتوسطة له أهمية كبيرة من منظور العلاقات التعاونية.

وتشير معطيات عام 2016 إلى أن الاستقرار في مكان الإقامة لمدة طويلة يقلل من المسافة بين الأقارب، وعلاوة على ذلك تقترب مسافات أصحاب المنازل مقارنة بالمستأجرين والذين يقيمون في سكن مستقل مقارنة بالذين يعيشون في البيوت المزدوجة أو العمارات مع أقاربهم، ومع تتبع طرح أن استئجار السكن وتغيير محل الإقامة سبباً من أسباب عدم إقامة علاقات جيران متطورة (Özbay, 2014, s. 57) يظهر أهمية البعد المكاني جلياً في علاقات الأقارب والجيران.

وبالنسبة للأقارب التي تعيش في نفس المبنى قد أوضح الأفراد في 2006 و 2016 أنهم يعيشون في الأغلب مع الأم-الأب أو والد-والدة الزوج في نفس المبنى (الجدول 14)، والظاهرة الأقل انتشاراً هي وجود العم أو الخال أو الخالة أو العممة في نفس المبنى، وفي عام 2016 أظهرت نتائج الاستطلاع المصنفة حسب النوع أن الأقارب من طرف الرجل تميل أكثر إلى السكن في نفس المبنى، وفي المقارنة بين الأقارب التي تعيش في نفس السكن والتي تعيش في سكن مختلف تظهر أغلب النتائج أنه تم الابتعاد عن جميع الأقارب ولكن بالأخص الأجداد والجدة والعم والخال والخالة والعممة بالإضافة إلى والد ووالدة الزوج.

ترتفع نسبة العائلات النووية والممتدة التي تعيش في نفس المبنى ويمكن القول بوجود ارتفاع في بعض أنواع الأقارب تبعاً، تعيش الأسر النووية بأطفال في جميع أنواع الأقارب بنسبة أكبر في نفس المبنى مقارنة بالأسر النووية بدون أطفال، ويعتبر وجود طفل في العائلة من العناصر التي تقرب المسافة بين الأقارب، ويلاحظ ميل نحو انخفاض ظاهرة السكن في نفس الحي، وعلاوة على ذلك يلاحظ أن الرجل يميل أكثر إلى السكن بالقرب من الأقارب أما النساء فهي تزيد عن الرجال فقط في السكن مع والد ووالدة الزوج في مبنى واحد، وبالتحليل بحسب المستوى التعليمي يلاحظ أن خريجو الجامعات هم الأكثر بعداً عن الأقارب يليهم من خريجي المدارس الابتدائية ومن لم يتلقوا التعليم.

الجدول 16.8. يوضح أنواع الأقارب التي تعيش في نفس الحي على أساس أنماط العائلة بحسب 2006-2016 TAYA (%)

TAYA	غير أقارب	أقارب أخرى	ممتدة	نووية	يعيش منفرداً
2006	0.0	5.0	11.6	14.1	9.5
2016	0.0	1.6	10.0	11.5	5.1
2006	0.0	4.1	3.0	4.0	18.3
2016	0.0	4.0	2.6	4.3	19.1
2006	0.0	11.0	19.4	16.3	15.8
2016	0.0	7.8	16.3	14.1	16.3
2006	0.0	15.3	22.6	14.4	8.4
2016	0.0	14.5	22.3	15.9	12.2
2006	0.0	9.5	42.4	17.6	22.2
2016	0.0	8.5	43.4	14.5	6.4
2006	0.0	5.5	15.8	15.8	11.9
2016	0.0	4.9	13.1	13.0	6.8

للإجابات ، فعلى سبيل المثال تم طرح سؤال "كم يبعد سكن الأقارب عنكم؟" في 2006 للأم والأب كل على حدى بينما سئل هذا السؤال في عامي 2011 و 2016 للأبوين معا، وهذه الدراسة قد دمجت بين إجابة الأم والأب للسؤال لعام 2006 في إجابة واحدة كي يتمكن الباحث من مقارنتها بمعطيات 2011 و 2016 كإجابة واحدة، وأظهرت التحليلات أن الأفراد تعيش في مباني أو أحياء أو سكن واحد مع أقاربها المقربين.

ت. المسافة مع الأقارب

أجريت دراسات عن دور المسافة مع الأقارب في استمداد الدعم من الأبوين والأخوات والأطفال التي تعيش خارج المنزل (Mulder ve van der Meer, 2009)، واعتمدت الدراسة على مجموعة معطيات TAYA لعامي 2006 و 2016 إذ أن لم يطرح سؤال عن المسافة مع الأقارب في استطلاع عام 2011، ولم يتم إجراء مقارنة مباشرة بسبب اختلاف صيغة السؤال في الاستطلاعين لذلك تم عمل ترميز جديد

الجدول 14.8. يوضح المسافة بين الأفراد وأقاربهم في تركيا بحسب TAYA 2006-2016 (%)

TAYA	سكن آخر	نفس السكن	نفس الحي	نفس المبنى	
2006	20.7	31.1	13.3	34.9	الأم/ الأب
2016	23.2	30.2	10.8	35.8	
2006	6.2	10.8	4.1	78.8	الأبناء
2016	6.1	12.2	4.8	76.9	
2006	21.4	41.5	16.8	20.2	الأخوات
2016	20.8	43.5	14.4	21.3	
2006	30.7	52.2	15.9	1.2	العم/الخالة/العمة/الخال
2016	25.6	54.4	16.9	3.0	
2006	26.6	41.9	16.9	14.7	والد ووالدة الزوج
2016	28.9	43.2	13.5	14.4	
2006	31.0	43.7	15.5	9.8	الأجداد والجندات
2016	36.1	41.5	12.4	10.0	

الجدول 15.8. يوضح نوع الأقارب التي تعيش في نفس السكن على أساس نوع العائلة بحسب TAYA 2006-2016 (%)

TAYA	غير أقارب	أقارب أخرى	ممتدة	نووية	يعيش منفردا	
2006	0.0	64.9	52.4	30.1	8.7	الأم/ الأب
2016	0.0	66.8	51.7	31.9	5.1	
2006	0.0	71.7	86.7	78.9	14.1	الأبناء
2016	0.0	70.2	90.1	78.3	13.7	
2006	0.0	38.9	25.4	19.0	3.2	الأخوات
2016	3.8	48.6	25.5	20.2	4.5	
2006	0.0	2.1	1.7	1.1	0.9	العم/الخالة/العمة/الخال
2016	0.6	6.0	4.8	2.6	0.8	
2006	0.0	30.6	42.4	7.2	1.6	والد ووالدة الزوج
2016	0.0	6.5	43.4	5.8	1.3	
2006	0.0	34	27.5	4.9	4.5	الأجداد والجندات
2016	0.0	28.3	29.2	4.6	0.9	

الجدول 13.8. يوضح أنماط العائلات في تركيا بحسب أعمار الأفراد
TAYA 2006-2011-2016 (%)

2016	2011	2006	
4.2	8.1	3.9	18-24
18.2	19.6	11.9	25-34
14.4	5.6	7.0	35-44
9.2	8.9	9.6	45-54
15.1	13.5	17.5	55-64
39.0	44.3	50.2	65+
100.0	100.0	100.0	المجموع
14.7	15.5	16.1	18-24
23.0	25.5	28.2	25-34
23.9	22.8	23.7	35-44
18.1	17.6	16.6	45-54
12.4	10.9	8.9	55-64
7.9	7.9	6.5	65+
100.0	100.0	100.0	المجموع
16.2	20.5	21.4	18-24
21.6	24.2	26.8	25-34
17	14.3	14.8	35-44
16.3	15.7	14.0	45-54
12.9	13.6	11.1	55-64
15.9	11.6	11.9	65+
100.0	100.0	100.0	المجموع
13.1	22.9	22.6	18-24
20.6	19.4	28.1	25-34
19.9	13.7	10.3	35-44
13.3	12.1	14.4	45-54
11.8	12.8	8.2	55-64
21.4	19.0	16.4	65+
100.0	100.0	100.0	المجموع
36.8	77.9	67	18-24
53.5	17.6	29.8	25-34
6.4	1.9	0.0	35-44
2.3	0.2	1.6	45-54
0.5	0.6	0.9	55-64
0.6	1.8	0.7	65+
100.0	100.0	100.0	المجموع

عيش منفردا

نووية

ممتدة

عائلات الأقارب الأخرى

بالأقارب

كلما تقدم العمر قلت نسبة العيش منفردا وازداد الميل للعيش ضمن عائلة ممتدة حيث ترتفع نسبة الأفراد في الفئة العمرية 65 وما فوق الذين يعيشون في العائلات الممتدة وعائلات الأقارب الأخرى (الجدول 13)، وتميل نسبة الأرامل ممن يعيشون منفردين إلى الانخفاض في الفترة من 2006 إلى 2016 (الجدول 12)، ورغم انخفاض نسبة النساء ممن هم ضمن الفئة العمرية 65 وما فوق واللاتي تعيشن منفردة إلا أنها لا تزال تشكل نسبة كبيرة وهامة، ويمكن القول بأن كلما تقدم العمر ازدادت احتمالية فقد الزوج والحاجة إلى الرعاية لذلك ترتفع نسبة عيش المسنين ضمن العائلات الممتدة، وترتفع نسبة النساء ضمن مجموعة العمر 65 وما فوق منذ عام 2006 (وهي بالترتيب 11.8% و 9.7% و 13.1%)، ويمكن القول بأن نسبة كبيرة ممن يفضلون العيش في العائلات الممتدة هم من النساء الأرامل، ويعرف Özbay (2014 s. 72) ميل المسنين إلى العيش ضمن العائلات الممتدة بأنه حديث العهد إذ أن في الماضي كان الشباب يعيشون في العائلات الممتدة من أجل الحصول على دعم الكبار بينما أصبح الآن الكبار يبحثون عن هذا الدعم ضمن العائلات الممتدة، وبناء على طرح أن عدد المسنين سيرتفع خلال السنوات القادمة فيمكن القول إذاً أنه من المنتظر زيادة انتشار العائلات الممتدة⁷، وعلاوة على ذلك ارتفاع متوسط العمر يزيد من احتمالية استمرار العائلات الممتدة ولكن ارتفاع نسبة النساء ضمن كبار السن قد يعيق من انتشار العائلات الممتدة و/أو يؤدي إلى تغير طبيعتها، وفي حالة انتشار العائلات الممتدة وعدم قدرة السكن على مواجهة الاحتياجات المطلوبة فإنه من المنتظر أن يزداد ميل الشباب من الرجال والنساء إلى العيش منفردين.

من المهم تحليل وفهم علاقات الأقارب للأفراد التي تعيش وحيدة (الوحدة وغياب التعاون... إلخ) و رصد التغييرات التي تطرأ على العائلات الممتدة والنووية و دراسة العيش منفردا كأسلوب حياة وعلاقة العيش منفردا بأحوال السوق السائدة (Özbay, 2014, s. 75)، من الملاحظ أن الفئة العمرية من 18-24 يتراجع وجودها في العائلة الممتدة، وبحسب تصنيف أهل البيت فإن وجود الأطفال ووالد ووالدة الزوج ضمن العائلات الغير أقارباً وعائلات الأقارب الأخرى في تراجع، كما أنه من الملفت تراجع نسبة الشباب في العائلات الممتدة وارتفاع نسبة كبار السن.

⁷ يتفق علماء الاجتماع والديموغرافيين أن التغيير النسبي في مختلف المجموعات العمرية يؤثر على نسبة العائلات الممتدة إلى العائلات النووية في أي مرحلة من المراحل (Duben, 2012, s. 74-75)

الجدول 12.8. يوضح أنماط العائلات بحسب الحالة الاجتماعية
TAYA 2006-2011-2016 (%)

	2016	2011	2006	
لم يتزوج	30.9	32.3	21.3	فردية
متزوج	3.9	0.9	4.8	
متزوج ومنفصل	3.9	2.7	0.0	
مطلق	18.5	10.5	12.4	
أرمل	42.8	53.6	61.5	
المجموع	100.0	100.0	100.0	
لم يتزوج	21.5	17.3	19.0	نووية
متزوج	76.3	80.0	78.9	
متزوج ومنفصل	0.1	0.3	0.0	
يعيشون معا	0.1	0.0	0.0	
مطلق	0.7	0.9	0.7	
أرمل	1.3	1.5	1.4	
المجموع	100	100	100	
لم يتزوج	16.5	16.0	16.5	ممتدة
متزوج	71.2	71.9	72.4	
متزوج ومنفصل	0.7	1.0	0.0	
يعيشون معا	0.2	0.0	0.0	
مطلق	3.3	3.0	2.4	
أرمل	8.1	8.0	8.7	
المجموع	100.0	100.0	100.0	
لم يتزوج	49.7	45.6	54.1	عائلات الأقارب الأخرى
متزوج	2.3	0.7	12.6	
متزوج ومنفصل	2.3	4.6	0.0	
مطلق	20.1	18.5	7.5	
أرمل	25.6	30.5	25.8	
المجموع	100.0	100.0	100.0	
لم يتزوج	93.7	94.6	91.8	غير الأقارب
متزوج	1.4	2.0	5.0	
متزوج ومنفصل	0.0	1.0	0.0	
مطلق	3.6	1.6	3.3	
أرمل	1.3	0.8	0.0	
المجموع	100.0	100.0	100.0	

الجدول 11.8. أنماط العائلات في تركيا طبقا للنوع -TAYA 2006
2016 (%)

النوع	2016	2011	2006
يعيش منفردا	50.6	43.4	30.0
ذكر	49.4	56.6	70.0
أنثى	50.6	50.9	51.0
نووية	49.4	49.1	49.0
ذكر	44.4	47.2	45.3
أنثى	55.6	52.8	54.7
عائلات الأقارب الأخرى	44.6	40.2	45.8
ذكر	55.4	59.8	54.2
أنثى	79.7	62.9	74.9
الغير أقارب	20.3	37.1	25.1
أنثى			

أكثر الفئات العمرية التي تعيش وحيدة هي المجموعة العمرية بين 25-34 و المجموعة العمرية 35-44، وبينما يتراجع تواجد المجموعات العمرية 18-24 و 25-34 في العائلات الممتدة تزداد نسبة الشباب الذين لم يتزوجوا ضمن الأسر الفردية، وتشير هذه النتائج إلى أن الشباب يتجه من العيش وسط عائلة ممتدة إلى العيش منفردا، وعلى صعيد آخر ترتفع نسبة الين يعيشون منفردين في المجموعة العمرية من 35-44 حيث أن نسبة الطلاق وسط هذه المجموعات العمرية بحسب السنين (بالترتيب 1.9% و 3.1% و 4.3%) في تزايد، لذا يمكن القول بأن هذه الفئة العمرية 35-44 عام تفضل العيش منفردا بعد حدوث الطلاق، يعني هذا الوضع أن نسبة الشباب من الذكور العزاب والمتعلمة التي تعيش في المدن والتي تفضل العيش منفردا في زيادة مستمرة بالإضافة إلى ميل النساء والرجال الذين يخوضون تجربة الطلاق في سن صغير إلى العيش منفردين، أما عدد الأرامل والذين يعيشون وحيدين فهو في تراجع إذ أن الملاحظ هو ارتفاع عدد المطلقين والأرامل في العائلات الممتدة وخاصة عائلات الأقارب الأخرى ويمكن القول بأن الأرامل والمطلقين والمنفصلين أكثر هشاشة من العزاب أو المتزوجين.

ميلا من غيرها للانضمام إلى العائلات الممتدة.

وبالرغم من عدم إمكانية إجراء مقارنة دقيقة بخصوص نوع السكن إلا أن هذا المتغير يعطي نتائج مهمة من بعض الزوايا، حيث أن في عام 2011 40.8% من الأسر النووية كانت تعيش في سكن مستقل بينما انخفضت هذه النسبة في 2016 إلى 34.1%، وينطبق هذا الوضع على العائلات الممتدة حيث بلغت نسبة العائلات الممتدة التي تعيش في سكن مستقل عام 2016 51.8% (كانت هذه النسبة في 2011 56.4%)، وفي عام 2011 كانت نسبة العائلات غير الأقارب التي تعيش في العمارات 86.6% بينما وصلت هذه النسبة إلى 97.8% في 2016، يمكن القول بأن جميع أنماط العائلات تميل إلى الانتقال من السكن المستقل إلى العمارات و ينتظر أن يستمر هذا الميل، وعلاوة على ذلك يلاحظ أن النسبة الأعلى في امتلاك المسكن هي العائلات الممتدة (75.7%) تليها الأسر النووية (62.4%) ثم عائلات الأقارب الأخرى (56.6%)، أما العائلات الغير أقارب (2.6%) والأسر الفردية (52.6%) تكون نسبة امتلاك المنزل فيها أكثر انخفاضاً، ويمكن تفسير ارتفاع نسبة امتلاك المنزل في العائلة الممتدة إلى أنه قد يكون أحد أسباب إقامة هذه العائلات الممتدة مع بعضها هو الاحتياج إلى سكن حيث أوضحت دراسة أجريت في هولندا أن نسبة احتمالية امتلاك سكن للمرة الأولى للأفراد التي تعيش منفردة أو تعيش مع بعضها البعض أقل مقارنة بالأزواج الذين ليس لديهم أبناء (Smits ve Mulder, 2008).

وبالنسبة لمدة التواجد في نفس المكان فتشكل نسبة عائلات الغير أقارب التي تعيش في نفس المكان لمدة 1-5 أعوام 82.8% بينما الأسر الفردية 23.9% و عائلات الأقارب الأخرى 24.6%، وباستثناء العائلات غير الأقارب فإن أكثر من نصف العدد في جميع أنماط العائلات يعيش في نفس المكان لمدة 20 سنة أو أكثر، و بينما كانت نسبة وجود غرف مستقلة للأطفال في السكن الذي تعيش فيه العائلة الممتدة في 2011 36.8% انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 33.1% في 2016، وتشير معطيات عام 2016 إلى أن تقريباً جميع أنماط العائلات توفر غرفاً مستقلة للأفراد المسنين الذين يعيشون في المنزل.

إدارة بيت خاص به في وقت أسرع ومع ذلك تزداد الفجوة الزمنية بين الزواج و الطفل الأول، وقد أشارت الدراسات إلى أن مع التطور التكنولوجي في وسائل رعاية الأطفال يلاحظ أن الأمهات الشابات يفضلن استضافة أمهاتهن في منزلهن أو زيارة أمهاتهن بدلاً من الإقامة مع حماواتهن (Özbay, 2014, s. 72).

الجدول 10.8. يوضح أنماط العائلات بحسب الأفراد في تركيا
TAYA 2006-2011-2016 (%)

يعيش منفرداً	نووية	ممتدة	الأقارب الأخرى	غير الأقارب	
2.7	74.3	20.7	2.0	0.3	2006
4.7	73.6	17.7	2.9	1.1	2011
5.7	68.6	22.1	3.0	0.6	2016

تزداد الميول في تركيا إلى العيش منفرداً إذ يعتبر هذا تغييراً مهماً جداً بالنسبة لتركيا، حيث ارتفع عدد الرجال التي تعيش منفرداً بسرعة كبيرة في آخر 10 أعوام وبشكل الرجال أكثر من نصف عدد الأفراد التي تعيش منفردة في 2016، وعلاوة على ذلك عدد الرجال في العائلات غير الأقارب مرتفع ويزداد ارتفاعاً عبر السنين، أما بالنسبة للأفراد التي تعيش في العائلات الممتدة فيزداد فيها عدد النساء وإن كانت الزيادة طفيفة (الجدول 11)، وتشكل نسبة 25.5% من الأفراد التي تعيش منفردة في عام 2006 من خريجي التعليم الثانوي وما فوقها، ويعيش 59.8% من الأفراد التي تعيش منفردة في عام 2016 في المدن و 22.4% من هذه النسبة تتركز في المدن الثلاثة الكبيرة (اسطنبول وأنقرة وإزمير) بالإضافة إلى أن 37.7% منهم من خريجي التعليم الثانوي وما فوق، ويرتفع نسبة خريجي الجامعات في جميع أنواع العائلات تقريباً في الفترة ما بين 2006 إلى 2016 حيث تظهر الدراسات أن العائلات الفردية وعائلات الأقارب الأخرى والغير أقارب يرتفع فيها عدد خريجي الجامعات بشكل ملحوظ.

ومن منظور المستوى الاجتماعي الاقتصادي يلاحظ انتشار الأسر الفردية في الطبقات العليا كما أن نسبة هامة من الطبقات المنخفضة تعيش في أسر فردية أيضاً، أما عائلات الأقارب الأخرى والغير أقارب فيتركز وجودها وانتشار في الطبقات المتوسطة والعليا، بينما تتركز الأسر النووية في الطبقة المتوسطة تظهر النتائج أن هذه الطبقة المتوسطة أقل

الجدول 9.8. يوضح حجم وعدد أهل البيت في تركيا 2006-2011-2016 TAYA (%)

	10+	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
2006	1.4	1.1	2.1	3.5	7.1	14.3	24.8	20.6	18.9	6.2	
2011	1.1	0.7	1.1	2.6	5.9	12.7	24.7	20.6	21.5	9.2	
2016	0.6	0.4	1.3	3.1	8.5	11.2	20.8	19.7	20.1	14.2	

هذه العائلة (Duben, 2012, s. 73)، و تقوم الأسئلة المطروحة في أبحاث TAYA بتوصيف تركيبة أهل البيت، لذلك وفي هذا الإطار يتم دراسة الوضع الحالي الموجود وليس تفضيلات أهل البيت، ويلاحظ الباحث ارتفاع عدد البيوت التي تتكون من شخص أو اثنين في عام 2016.

يعيش أغلب الأفراد في تركيا (68.6%) في أسر نووية (الجدول 10)، يتبع ذلك العائلات الممتدة، و بينما لا تتغير نسبة "عائلات الأقارب الأخرى" و العائلات بدون أقارب خلال العشر سنين الأخيرة يرتفع عدد الأفراد التي تعيش وحيدة، ويلاحظ أن العائلات النووية تميل إلى الانخفاض، ويعطي الانخفاض في نسبة العائلات النووية والارتفاع في الأسر الفردية مؤشرا حول التغيير الذي سيطرأ على العائلات في المستقبل، وفي حين كان الحديث في عام 2011 عن تفكك العائلات الممتدة (Özbay, 2014, s. 70) يلاحظ ارتفاع نسبتها مجددا في 2016، هناك دراسات تقول بأن الحياة أكثر عملية في إطار العائلة الممتدة في ظل الفقر وحركات الهجرة (Gerstel, 2011)، و ترتفع احتمالات انتشار العائلات الممتدة وعائلات الأقارب الأخرى في ظل عدم المساواة في توزيع الأجور وظاهرة الهجرة التي أصبحت ظاهرة عالمية، لذلك يقال إن الاعتقاد السائد بأن العائلات تتحول إلى النووية في ظل التحول الصناعي والحداثة هو اعتقادا وتقييما خاطئا (Duben, 2012).

بالنظر إلى مصطلح العائلة المستديرة (Özbay, 2014) يكون من المهم ملاحظة الوقت والروف التي يكون فيها الأفراد جزءا من العائلة الممتدة، ففي هذه الحالة يمكن رصد وتحديد وظيفة العائلة الممتدة والدور الذي تلعبه، على سبيل المثال العائلة الممتدة خاصة في إطار الفقر وعلاقات الأقارب الواسعة تلعب دورا رئيسيا في دعم الأم وأبنائها (Kana'iaupuni, Donato, Thompson-Colon ve Stainback, 2005)، ومع التحول الصناعي يصبح الشاب قادر على

لذلك تم إجراء تحليل Games-Howell التابع لمنهج post hoc، وفي السنين الثلاثة أظهرت النتائج وجود اختلافات له دلالة لصالح التعليم الجامعة وما فوق، أما بالنسبة للمجموعة التي لم تتخرج من أي مدرسة فكانت الاختلافات التي لها دلالة لصالح باقي جميع المجموعات على حسابها، وبحسب Özbay (2014, s. 70) يمكن قراءة انخفاض عدد أنواع الأقارب بأنه من مسببات عدم تلقي التعليم أو أن من لم يتلق التعليم قد يختلف عن الآخرين بخصوص الزواج وتزويج الأبناء والوفاة وما إلى ذلك، و يرى Özbay (2014, s. 70) أنه بعيدا عن الأسباب يمكن الربط بين العلاقة بين زيادة عدد أنواع الأقارب وارتفاع المستوى الاجتماعي.

في حين تتمتع مناطق اسطنبول وإيجة وشرق مرمرة و غرب الأناضول والبحر الأبيض وجنوب شرق بعدد أقارب يفوق متوسط تركيا، تنخفض نسبة عدد الأقارب إلى أقل من متوسط تركيا في مناطق مثل غرب مرمرة ووسط الأناضول وغرب البحر الأسود وشرق البحر الأسود شمال شرق الأناضول ووسط شرق الأناضول، ويرتفع عدد أنواع الأقارب في المناطق التي يكثر فيها نفوس الشباب وتنتشر فيها المدن - جنوب شرق -، و يرتفع عدد أنواع الأقارب في الفئة الاجتماعية الاقتصادية الأعلى، ويمكن القول بأن ارتفاع عدد أنواع الأقارب في المدن التي تزداد فيها كثافة الشباب المتعلم مرتبط بالهجرة الجماعية من الريف إلى المدن التي تشهدها تركيا.

ب. تركيبة أهل البيت

تركز الأبحاث الاجتماعية على الزواج والأسرة النووية مما يتسبب في إهمال تجارب العائلات الأخرى (Gerstel, 2011)، وقد تساهم عملية دراسة تركيبة أهل البيت في رصد التجارب المختلفة للعائلات وفهم أعمق لعلاقات الأقارب، وفي تحين يتم دراسة تركيبة أهل البيت تكون المفاضلة بين مدى التكرار الإحصائي لنوع العائلة أم مدى تفضيل نوع

الجدول 5.8. يوضح وجود الأهل والأقارب بحسب المجموعات العمرية TAYA 2016 (%)

تركيا	18-24	25-34	35-44	45-54	55-64	65+
يوجد أم	68.2	97.1	94.7	83.6	60.8	4.8
يوجد أب	54.8	95.2	85.8	63.3	36.0	1.5
يوجد أبناء	70.7	9.6	52.1	83.5	94.2	96.6
يوجد أخوات	95.8	95.9	97.4	98.1	98.2	82.9
يوجد أقارب أخرى	85.7	99.9	99.6	98.1	90.9	26.1
يوجد والدة زوج	46.2	16.1	62.2	72.8	56.2	6.8
يوجد والد زوج	35.2	15.0	54.8	56.5	36.3	2.3
يوجد جدة للأم	22.0	62.3	39.7	16	2.8	0.3
يوجد جدة للأب	17.0	53.5	30.2	9.6	1.4	0.3
يوجد جد	16.2	53.3	28.3	8.7	1.1	0.2
يوجد الأجداد الكبار	31.0	82.3	57.7	24.4	4.1	0.4

الجدول 7.8. يوضح متوسط عدد أفراد العائلة والأقارب بحسب العمر، TAYA 2006-2011-2016

تركيا	18-24	25-34	35-44	45-54	55-64	65+
2006	5.16	5.15	6.13	5.76	4.82	3.74
2011	4.87	5.14	6.11	5.74	4.56	3.33
2016	4.88	5.11	6.04	5.80	4.77	3.55

الجدول 8.8. يوضح متوسط عدد أفراد العائلة وأنواع الأقارب بحسب حالة التعليم TAYA 2006-2011-2016

تركيا	من أي مدرسة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	جامعة +
2006	5.16	4.12	5.36	5.44	5.38
2011	4.87	3.51	4.75	5.37	5.25
2016	4.88	3.65	4.70	5.36	5.40

اختلاف في المتوسط ($p < 0.001$)، ومن أجل معرفة المجموعات التي ظهرت بينها الاختلافات تم إجراء الحسابات المكتملة حيث تم التوصل إلى أن المتباينات المستخدمة في التحليل لم تكن متجانسة ($p < 0.001$)

الجدول 6.8. يوضح عدد أنواع الأقارب بحسب السنين طبقاً لمعطيات TAYA 2006-2011-2016 (%)

عدد الأقارب	2006	2011	2016
0	0.0	0.1	0.1
1	0.4	3.2	2.2
2	2.8	10.5	9.5
3	16.1	10.3	11.4
4	16.9	15.9	16.2
5	22.4	22.9	25.4
6	15.5	14.1	13.3
7	17.9	15.7	14.7
8	8.1	7.5	7.2
المجموع	100.0	100.0	100.0

الثلاثة، أما بخصوص الفئة العمرية +65 فكان الاختلاف بينها وبين جميع باقي المجموعات لصالح باقي المجموعات.

في تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) الذي تم إجراؤه على السنين ومستوى التعليم أظهرت النتائج

الجدول 4.8. يوضح وجود الأهل والأقارب بحسب المجموعات العمرية 2011 TAYA (%)

تركيا	18-24	25-34	35-44	45-54	55-64	65+
يوجد أم	69.1	93.0	82.0	56.8	29.3	3.6
يوجد أب	55.4	82.0	61.4	34.2	12.6	1.5
يوجد أبناء	73.9	15.4	91.7	94.1	96.0	95.5
يوجد أخوات	94.4	95.1	97.9	96.5	93.0	77.4
يوجد أقارب أخرى	99.2	99.0	95.3	83.8	58.3	15.5
يوجد والدة زوج	47.5	22.6	72.2	52.7	26.5	4.7
يوجد والد زوج	36.8	20.1	56.0	33.2	14.8	1.7
يوجد جدة للأم	22.4	58.9	36.2	13.9	1.2	0.1
يوجد جدة للأب	17.1	49.3	26.4	9.0	1.2	0.1
يوجد جد	9.9	31.1	13.7	4.5	1.0	0.1
يوجد الأجداد الكبار	27.2	70.7	44.5	17.2	1.4	0.1

فيما يخص الدعم الاجتماعي، ويمكن التغلب على هذه الأحوال السيئة من خلال التقدم التكنولوجي في الاتصال والمواصلات حيث يقوم الشباب بزيارة المسنين باستمرار والتواصل معهم تليفونيا، ويعرف الباحثون هذا الأمر بأنه "العائلة الممتدة المتغيرة" (Knodel ve Saengtienchai, 2007).

وبالنظر إلى عدد الأقارب عبر السنين يلاحظ أن هناك انخفاض عبر السنوات في عدد الذين يملكون 6-7-8 أقارب، وقد تم إعطاء قيمة 1 لأقل عدد أقارب و 8 لأكبر عدد من الأقارب أثناء عملية تحليل المتغيرات المتنوعة، وحين تم إجراء اختبار t المستقل لتحليل متغير النوع وعلاقته بعدد نوع الأقارب أظهرت النتائج اختلاف له دلالة إحصائية ($p < 0.05$) لصالح الذكور.

في تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) الذي تم إجراؤه على السنين ومجموعات العمرية أظهرت النتائج اختلاف في المتوسط ($p < 0.001$)، ومن أجل معرفة المجموعات التي ظهرت بينها الاختلافات تم إجراء الحسابات المكملية حيث تم التوصل إلى أن المتباينة المستخدمة في التحليل لم تكن متجانسة ($p < 0.001$) لذلك تم إجراء تحليل Games-Howell التابع لمنهج *post hoc*، وأظهرت النتائج أن الاختلاف كان لصالح الفئة العمرية من 25-34 في السنين

يشكل عدد الأهل والأقارب مشكلة في المجموعة العمرية 45-64 والتي تقدم المساعدة والدعم والرعاية للشباب (الأحفاد) من ناحية و لل كبار (الأبوين) من ناحية أخرى حيث أن هذه المجموعة لا تتلقى الدعم لا من الفئة الأعلى ولا من الفئة الأصغر بينما تقدم لهم مساعدات كبيرة وهامة، ويمكن القول أن في المستقبل وبفضل الارتفاع في سن المعيشة سترتفع نسبة وجود الأبوين وأهل الزوج، وسيظهر هذا الأمر بمميزاته وعيوبه مستقبلا في علاقات الأقارب، وهذا الجيل الذي يوصف في الإنتاج الفكري بأنه "جيل الشطائر (السنودوتش)" يميز بالمرأة التي ستقدم الرعاية والدعم لاحقا للأطفال الصغار من ناحية وللأبوين المسنين من ناحية أخرى، ففي آخر عقود شهدت البرازيل وهي دولة في طور التقدم مثل تركيا انخفاض كبير في نسبة الإنجاب والوفيات مع تغير طفيف في متوسط سن الإنجاب مما يجعل من تأثير الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسيدات والعائلات من هذا الجيل أمرا متوقعا (de Lima, Emanuel, Tomas, ve Queiroz, 2015).

ويشكل انخفاض عدد الأقارب لدى فئة المسنين خاصة في المناطق الريفية مشكلة مستقبلية إذ أن تشير الدراسة التي أجريت في تايلاند إلى تحسن الحالة المادية للفقراء من كبار السن بعد هجرة الشباب من الريف إلى المدن ولكنهم تعرضوا لأحوال صعبة

الجدول 2.8. يوضح وجود العائلة والأقارب بحسب TAYA لأعوام 2006-2011-2016 (%)

2016	2011	2006	
68.2	69.1	71.2	يوجد أم
54.8	55.4	57.5	يوجد أب
70.7	73.9	73.3	يوجد أبناء
95.8	94.4	96.6	يوجد أخوات
85.7	99.2	99.1	يوجد أقارب أخرى
46.2	47.5	51.8	يوجد والدة زوج
35.2	36.8	40.7	يوجد والد زوج
22.0	22.4	-	يوجد جدة للأم
17.0	17.1	-	يوجد جدة للأب
16.2	9.9	-	يوجد جد
31.0	27.2	26.0	يوجد أجداد أو جدات

كلما ارتفع السن قلت نسبة وجود الأبوين و الأجداد، وتعتبر الفئة العمرية 44-25 للبالغين هي الفئة الأغنى من حيث وجود الأهل والأقارب ويحوي هذا الوضع إمكانيات هامة (الأفراح والإنجاب... إلخ) بالنسبة لجيل الشباب، إذ أن التعاون بين الأقارب عادة ما يكون موجها للشباب و يتلقى الشباب ذوي الأبناء الصغار المساعدة من أقاربهم ولهذه المساعدات يوجد دعم نسائي كبير "لا يمكن قياسه اقتصاديا" (Özbay, 2014, s. 68).

تشير نتائج استطلاعي 2006 و 2016 إلى أن الأفراد فوق سن 18 في تركيا لديهم عدد كبير من الأقارب حيث تتخفص بينهم نسبة من لا يملك أبوين ولأن نسبة المعيشة ارتفعت فهم يملكون الأجداد و الأجداد يرون الأحفاد و بسبب انتشار الزواج فهم يملكون الأقارب من طرف الزوج (الجدول 3)، ورغم انخفاض عدد الأخوات إلا أن هذا ليس له تأثير على الأفراد فوق سن 18 عام، ويمتلك الشباب العمدة والخالة والعم والخال وأبنائهم، وبالنظر إلى الواقع الموجود يمكن القول أن علاقات الأقارب سوف تستمر بشكل كبير حيث يتوافر المناخ المناسب للتفاعل مع الأقارب.

الجدول 3.8. يوضح وجود العائلة والأقارب بحسب المجموعات العمرية 2006⁵ TAYA (%)

تركيا	18-24	25-34	35-44	45-54	55-64	65+
يوجد أم	71.2	97.8	92.6	80.4	57.6	4.9
يوجد أب	57.5	91.2	80.9	59.9	36.0	2.4
يوجد أبناء	73.3	17.3	69.2	90.7	94.3	92.1
يوجد أخوات	96.6	96.9	98.5	98.7	98.0	84.4
يوجد أقارب أخرى	99.1	99.5	99.6	99.7	99.3	95.6
يوجد والدة زوج	51.8	25.4	72.0	74.4	54.0	7.8
يوجد والد زوج	40.7	22.8	62.0	57.4	36.9	3.9
يوجد الأجداد الكبار	26.0	64.3	38.4	14.5	6.1	1.7

لم يتم السؤال عن الجدة للأم والجدة للأب و الجد عام 2006.

ث. المتغيرات المستقلة

استخدمت هذه الدراسة التغيرات المتعلقة بالفرد و البيت الذي يعيش به كمتغيرات مستقلة، والمتغيرات المستقلة المتعلقة بالفرد هي السن والنوع والحالة الاجتماعية والحالة الصحية (1: سيئة جدا/ 5: جيدة جدا) وحالة العمل (يعمل/ لا يعمل) وامتلاكه للسيارة (يملك/ لا يملك) والتأمين الصحي (يوجد/ لا يوجد)، أما المتغيرات المستقلة المتعلقة بالبيت فهي حجم البيت (عدد الأفراد التي تعيش فيه) و نوع المنزل و مجموع دخل البيت (أضيف إلى تحليل الانحدار من خلال حساب اللوغاريتمات) و نوع العائلة ووجود شخص بحاجة للرعاية (مريض أو مسن أو معاق).

ج. تحليل المعطيات

تقوم هذه الدراسة ببحث مواقف التهادي من خلال ثلاث أبعاد مختلفة، ورغم أن المؤشرات التي يتم حساب الأبعاد الثلاثة من خلالها تعطي قيمة رقمية إلا أنه ينقصها التوزيع الطبيعي، لذلك لجأت الدراسة إلى تكوين نماذج الانحدار اللوجستي المتسلسل من أجل فهم العوامل التي تؤثر في الأبعاد الثلاثة، أما مدى زيارة الأقارب والتي يعتمد على توزيع طبيعي فتم تحليله من خلال الانحدار المتعدد عن طريق منهج تحليل المربعات الصغرى العادية (OrdinaryLeastSquareRegression).

III. التحليل

أ. أفراد العائلة وأنواع الأقارب

رغم أن عدد الأقارب عادة لا يكون موضوعا رئيسيا للأبحاث إلا أن "في المجتمعات التي تشجع على الإنجاب والتكاثر وفي الدول التي تفقر إلى الخدمات الاجتماعية الكافية تلعب صلات الأقارب فيها دورا حيويا" (Özbay, 2014, s. 65- 70)، كما أنها تساعد على توصيف طبيعة وتركيب الأقارب وتحديد التغيرات التي طرأت (Daw, Verdery ve, 2016)، وفي الفترة من 2006 إلى 2016 لوحظ أن هناك انخفاض في جميع أنواع الأقارب بينما ارتفع عدد الأجداد والجدة (الجدول 2) وترتبط هذه الظاهرة ارتباطا وثيقا بتحول نفوس تركيا إلى كبار السن.

الجدول 1.8. يظهر نتائج تحليل العامل الذي يجسم حالة التهادي⁴

المكونات	1	2	3
هل تقدمون الهدايا لأفراد العائلة والأقارب في المناسبات التي سيتم ذكرها الآن؟	0.582		
الأعياد		0.601	
أعياد الميلاد		0.532	
رأس السنة		0.765	
عند الزواج		0.814	
عند شراء منزل		0.724	
عند الذهاب لأداء الخدمة العسكرية		0.867	
عند زيارة المولود		0.818	
عند زيارة المريض		0.818	
في المناسبات الدينية	0.818		
في أعياد الزواج		0.688	
في عيد الأم		0.850	
في عيد الأب		0.857	
في عيد الحب		0.774	
عند القيام برحلات الحج أو العمرة	0.618		

وكما هو الحال في مواقف التهادي تم إجراء تحليل العامل لمعرفة إذا ما كان يمكن تجميع المواقف ضمن مجموعات متشاركة لكن أظهرت مختلف وسائل تحليل العامل أن جميع المواقف التسعة التي تم اختبارها تشكل في النهاية عامل واحد فقط لذلك تم تجميع هذه المواقف جميعا لتكوين مؤشر لرصد مدى الانتظام في زيارة الأقارب، وتمت عملية التجميع بهذه الطريقة: تم تجميع الإجابات التي توضح مدى الانتظام في الزيارة من 1 (أبدا) إلى 5 (دائما) ثم تم قسمتها على 9 وهو رقم المتغيرات في مؤشر للحصول على المتوسط، وبذلك تم تكوين مؤشر يتدرج من 1 إلى 5، وفي هذه الحالة رقم 1 يشير إلى أن الأفراد لا تزور أقاربها في أي من المواقف التسعة التي تم ذكرها بينما رقم 5 يشير إلى أن الأفراد تقوم بزيارة أقاربها دائما في جميع المواقف التي تم الإشارة إليها.

⁴لم يظهر الجدول الحاصل التي تقل قيمتها عن 0.5 (coefficients).

التي تم استنتاجها من خلال تحليل العامل تجمعت في ثلاثة أبعاد مختلفة (*component*) هي (1) الأعياد (2) المناسبات الدينية (3) زيارات العمرة والحج، ولأن هذه المواقف الثلاثة التي نتجت عن تحليل العامل تتسم بالطابع "الديني" يشار إليها في هذه الدراسة بـ "التهادي الديني"، ويتم تجميع المتغيرات الخاصة بتقديم الهدايا في هذه المواقف الثلاث لتكوين مؤشر قياس للتهادي الديني يتجه من 0 إلى 3، وفي هذا المؤشر يشير رقم 0 إلى أن الفرد لا يقدم الهدايا في أي من هذه المناسبات بينما 1 يعني أنه يقدمها في مناسبة واحدة وبنفس الطريقة 2 تعني تقديمه للهدية لأفراد عائلته وأقاربه في مناسبتين من الثلاثة.

ويظهر البعد الثاني الذي نتج عن تحليل العامل ست مواقف مشتركة هي (1) أعياد الميلاد (2) رأس السنة (3) أعياد الزواج (4) عيد الأم (5) عيد الأب (6) عيد الحب وتطلق هذه الدراسة على هذا البعد الحديث الذي ينتشر مؤخراً بين العائلات والأفراد الأكثر حداثة "التهادي الحديث"، وتطبق عليه نفس الطريقة التي استخدمت في التهادي الديني حيث يتم تجميع المواقف لتكوين مؤشر من 0 إلى 6.

أما البعد الثالث فيظهر خمس مواقف تهادي هي (1) عند الزواج (2) عند شراء منزل (3) عند الذهاب إلى أداء الخدمة العسكرية (4) عند زيارة المولود (5) عند زيارة المريض، وتعكس هذه المواقف الثقافة المجتمعية العامة في تركيا حيث يشار إليه في هذه الدراسة بـ "التهادي التقليدي" وتم تجميع متغيرات التهادي في الخمس مواقف لتكوين مؤشر من 0 إلى 5.

إن العنوان الرئيسي الثاني الذي تركز عليه هذه الدراسة لرصد العلاقات الاجتماعية والانتقال هو زيارة الأقارب، حيث يتم طرح سؤال "ما مدى زيارة الأقارب في هذه المواقف التي سيتم ذكرها؟" في مجموعة معطيات TAYA ويتم طرح 9 مواقف فرعية هي (1) في الأعياد الدينية (2) في المراسم مثل الزواج وعقد القران... إلخ (3) في زيارة المنزل للأقارب التي اشترت منزلاً جديداً (4) زيارة المولود للأقارب التي أنجت حديثاً (5) توديع أو استقبال الأفراد التي تذهب لأداء الخدمة العسكرية (6) زيارة المريض (7) زيارة من يقوم بالحج أو العمرة (8) العزاء (9) زيارة القبور، وقد تم اقتراح خمس خيارات للإجابة على هذه الأسئلة التي توضح مدى زيارة الأقارب هي (1) أبداً (2) نادراً (3) أحياناً (4) بكثرة (5) دائماً.

متغيرات مثل نمط العائلة والنوع والمجموعة العمرية والحالة الاجتماعية وحالة العمل والتعليم والمستوى الاجتماعي الاقتصادي والمنطقة ونوع المنزل ومدى امتلاك المنزل والمدة التي قضيت في مكان المعيشة ووصول الإنترنت... إلخ.

ب. التحليلات المتقدمة

اعتمدت التحليلات المتقدمة على مجموعة معطيات 2016 TAYA، واستخدم "الفرد" كأساس وحدة تحليل سؤال البحث لكن من أجل ضمان فرضية استقلالية مشاهدات نماذج الانحدار (*independence of observations*) المستخدمة كوسيلة للتحليل المتقدم تم اختيار فرد من كل منزل، وهذه الأفراد هي الأفراد التي تم التوصل إليها بشكل عشوائي من خلال مجموعة معطيات TAYA والتي تنطبق عليها مواصفات مؤشر القياس، واعتمدت التحليلات المتقدمة في هذه الدراسة على أفراد النموذجية فقط وتم استبعاد باقي الأفراد لذلك وقع الاختيار على فرد واحد فقط من كل عائلة.

ت. المتغيرات التابعة

تركز هذه الدراسة على السمات والعناصر التي تؤثر في تفاعل وعلاقات الأفراد الاجتماعية، أما العلاقات الاجتماعية والانتقال فيتم داستها تحت عناوين رئيسيين أولهما هو اعتياد الأفراد على مهادة أفراد العائلة والأقارب والثاني هو تكرار زيارة الأفراد لأقاربهم.

وبخصوص اعتياد تقديم الهدايا تم طرح سؤال "هل تقدمون الهدايا لأقاربكم في المواقف التي سأقرأها؟" ثم تم طرح 14 موقف لمعرفة مدى تقديم الأفراد الهدايا لأقاربهم، وهذه المواقف الأربعة عشر هي: (1) في الأعياد (2) في أعياد الميلاد (3) في رأس السنة (4) عند زواجهم (5) عند شرائهم منزل (6) عند ذهابهم لقضاء الخدمة العسكرية (7) عند زيارة المولود (8) عند زيارة مريض (9) في المناسبات الإسلامية (10) في أعياد الزواج (11) في عيد الأم (12) في عيد الأب (13) في عيد الحب (14) عند العودة من رحلات الحج أو العمرة، ويجيب الأفراد بـ "نعم" إن كانوا يقدمون الهدايا و "لا" إن كانوا لا يقدمون.

وبالنظر إلى أن المواقف الأربعة عشر سألها الذكر قد لا تعبر عن المواقف كلها وقد تتشابه فيما بينها لتشكيل مجموعات فتم إجراء تحليل العامل ضمن هذه الدراسة، ويوضح الجدول 1 أن المواقف الأربعة عشر

وتهدف الدراسة في الأساس إلى رصد وشرح الثوابت والمتغيرات في علاقات الأقارب والجيران، لذلك انتهجت الدراسة منهج التحليل الوصفي لمعطيات الأبحاث الثلاثة في المقام الأول، احتوت ورقة الأسئلة على أسئلة متعلقة بتركيبة صلات الأرحام بينما احتوت على عدد قليل من الأسئلة عن طبيعة العلاقات بين الأقارب والجيران، وكما أوضح Özbay (2014) في دراسته تمنح طبيعة الأسئلة تحليل محدود الإمكانات عن طبيعة علاقات الأقارب بينما تظل الأسئلة حول طبيعة علاقات الجيران غير كافية، ورغم أنه أشار إلى هذا النقص في تحليله عام 2014 إلا أن أبحاث عام 2016 لم تتلافى هذا الموضوع أيضاً، لذلك هذه الدراسة ستبني منهج وتحليل Özbay (2014)، وفي هذا الإطار استمر تصنيف أنواع العائلات بحسب (1) منفرداً (2) نووية (3) ممتدة (4) أقارب أخرى (5) غير أقارب، أما بالنسبة للأسر وحيدة الوالد التي أشار إليها أحياناً بـ "المفككة" وأحياناً أخرى بـ "النووية" (Özbay, 2014, s. 57) يتم الإشارة إليها في هذه الدراسة بـ "نووية"، ومن الأسر التي تقيم علاقات مع الأقارب أيضاً الأسر "المفككة" ويتم الإشارة لهم في هذه الدراسة التي تركز على علاقات الأقارب باسم "العائلات الأقارب الأخرى"، وعدد الأقارب ونوعهم يتم السؤال عنها من خلال الأسئلة التي تحدد نوعية علاقات الأفراد بأقاربهم، والإجابة على هذا السؤال بإجابة "لا يوجد/متوفي" يتم ترميزها في هذه الدراسة بـ "توجد أم/ لا يوجد أم" ومن ثم تحليلها، كما يتم حساب مجموع عدد الأقارب التي يمتلكها كل فرد ولكن في هذا الدراسة ما يتم تجميعه ليس "عدد" الأقارب بل "نوع" الأقارب، ولكن بخلاف تحليل عام 2014 لم يتم عمل تحليل مقارنة مباشر بين المدينة والريف إذ أن في أبحاث 2016 تم استبعاد سؤال المدينة - الريف من ورقة الأسئلة، ومن أجل ملء هذا الفراغ استخدم تصنيف IBBS لإجراء التحليلات والمقارنات على مستوى المناطق، ومع ذلك تم طرح اتجاه يمكن من رصد علاقات الأقارب والجيران من منظور التفاعل والتعاون الاجتماعي من خلال التحليلات الوصفية والمتقدمة.

أ. التحليلات الوصفية

استخدمت معطيات الأبحاث الثلاثة (2006-2011) (2016) في التحليلات الوصفية، وفي إطار التحليلات الوصفية تم إجراء تحليل التكرار على أساس الفرد والعائلة ومن ثم إجراء تحليل العلاقات باستخدام المتغيرات المختلفة حيث يتم تقييم التغيرات التي طرأت على علاقات الأقارب والجيران من خلال

بداخلها عنصر التبادل في المدن المكتظة بالسكان والتي تتغير اجتماعياً تظل محدودة لذلك فإن الأفراد في هذه المدن بحاجة إلى إقامة علاقات مع أفراد من غير الأقارب، وينطبق هذا الطرح على السكان القدامى والمهاجرين على حد سواء حيث أن الأفراد في تركيا يتفاعلون بحسب خلفية صلات القرابة التاريخية بدلاً من "المجتمع المدني"، وتطبق جوهر العلاقات على صلات القرابة سواء كانت الحقيقية أو المختلقة، ففي العلاقات التبادلية المسؤوليات والأحمال غير واضحة وخلق الإيثار يفسح المجال على المدى الطويل أمام المسؤوليات المتبادلة لكن "تأثيرها طويل المدى لا يعتمد على التبادلية بل على الأخلاق" (Bloch, 1973'ten akt. Duben, 2012, s. 93)، حيث يحدث انتقال من التبادلية إلى الأخلاق مما سيؤدي إلى توقف المتظاهرين والممثلين عن القيام بحساباتهم بينما في علاقات الأقارب البعيدة والمختلقة ستنتصب التوقعات في ناحية التبادلية حتى وإن كانت في البداية مبنية على الإيثار، أما في علاقات القرابة القريبة تظل فكرة الإيثار قائمة، والمقصود بـ "قواعد الأقارب" هو "سلسلة من القواعد الغير رسمية التي توجه السلوكيات" و "تشمل هذه القواعد قاعدة عريضة من العلاقات المبنية على الإيثار الحقيقي والإيثار المصطنع وحتى العلاقات المبنية على المصالح المتخفية"، ويؤمن Duben أن جزء مهم من العلاقات الاجتماعية في المدن التركية ذات الكثافة العالية والمختلفة اجتماعياً تقف عند نقطة التقاء بين روابط القرابة الحقيقية والعلاقات الرسمية الغير شخصية (2012, s. 93-94).

تهدف هذه الدراسة إلى فهم العناصر التي تتغير أو تستمر في علاقات الأقارب والجيران في تركيا في الإطار النظري الذي تم ذكره سابقاً، وتحاول الدراسة أن تقدم إجابة لسؤال "كيف تتشكل علاقات الأقارب والجيران في تركيا؟" و "ماهي الإمكانات المتاحة لعلاقات الأقارب والجيران من منظور التعاون والتفاعل الاجتماعي وماهي التغيرات التي تطرأ على هذه العلاقات؟".

II. المنهج

تعتمد هذه الدراسة على معطيات أبحاث تركيبة العائلة التركية TAYA لأعوام 2006 و 2011 و 2016، وتمثل الدراسة تركيا بحسب تصنيف المدن-الريف وتصنيف المنطقة الإحصائي (IBBS) في المستوى 1 بينما تمثل مدن اسطنبول وأنقرة وإزمير بشكل منفصل،

في الزمن القديم لا يمكنهم أن يكونوا كليات أوسع من الأجزاء التي تشملهم فقط لذلك لا يمكن إكسابها صفات جديدة من شأنها أن تخفف من حدة هذه الهموم أو تساعد على التعامل معها."

ويعتبر تحول العلاقات في المجتمعات الحديثة إلى الميوعة وانتقالها من العلاقات إلى الصلات تغييرا مهما، حيث نالت علاقات القرابة والجيران نصيبها من هذا التغيير وأخذت تضعف مع مرور الوقت، وحين يتم تحليل الشبكات عادة ما يكون المنظور هو أهمية إقامة الصلات القوية أو تحليل وضعها القائم بالفعل وتقام التحليلات الخاصة بإقامة الصلات القوية عادة بين المجموعات الصغيرة المعرفة بشكل جيد، وقد قام Granovetter (1973) بتحليل العلاقات بين العناصر المجتمعية والمجموعات التي لا يمكن تعريفها بوضوح على أنها مجموعات رئيسية حيث أشار إلى قوة الصلات الضعيفة، وكما يعرف تحليل التفاعلات الصغيرة والظواهر الكبيرة بأنه المنهج الأمثل في تكوين الجسر الكلي الجزئي في أبحاث الشبكات، يلفت Granovetter النظر إلى التناقض الذي تنتجه الروابط الكلية والجزئية حيث يرى أن الروابط الضعيفة التي عادة ما ينظر إليها الجميع على أنها تسبب الغربة هي في الحقيقة فرصة للأفراد للاندماج في الجماعة بينما الروابط القوية عادة ما تنتج روابط محلية تؤدي إلى التفكك (1973, s. 1378).

وفي هذا الإطار فإن التفاعل الاجتماعي أمر هام سواء في علاقات القرابة والجيران أو في علاقات الجماعات/ التجمعات الأخرى، ويجب متابعة ورصد تحركات الأشخاص عبر الزمان والمكان لتفكيك روابط التفاعل المجتمعي في الحياة اليومية، ويشير مصطلح "التمنطق" إلى كيفية تقسيم الحياة المجتمعية في الزمان والمكان، حيث يكون هذا التقسيم في المجتمعات الحديثة على أساس التقسيم العملي "النظام الساعات"، وعلى صعيد آخر يغير الإنترنت أو تكنولوجيا الاتصال بصورة عامة من علاقة الزمان والمكان ويتيح للأشخاص فرصة التفاعل مع أفراد في أزمنة وأمكنة أخرى من المستحيل أن تقابلها أو تلقاها (Giddens, 2008, s. 186-187).

بعيدا عن التفاعل الاجتماعي إن العنصر الهام لعلاقات القرابة والجيران هو التبادل والارتباط، ويشمل التبادل الدعم المادي والمعنوي والحماية والأمان... إلخ، وبحسب Duben (2012, s. 91) العلاقات الأسرية التي تحوي

طياتها معاني "القرب" و "التقارب"، ويعتبر رابط الدم في علاقات الأقارب هو الأساس بينما يكون القرب المكاني هو الأصل في علاقات الجيران ولكن يشمل كلا المصطلحين علاقات التقارب التي تقام مع دائرة معارف أكثر وسعا وتنوعا، وتشكل علاقات الأقارب والجيران جزءا من علاقات الأفراد والعائلات بالجماعات/ المجموعات الأخرى مثل الأصدقاء وأبناء الوطن الواحد، ويشمل مصطلح "الجماعة" معنى "العلاقة" و "التعاون" على حد سواء حيث أن وحدة أساس الجماعة سواء على مر التاريخ أو رمزيا هي "العائلة" (Nisbet, 2016, s. 66)، ولكن ما مدى إمكانية إقامة علاقات أقارب وجيران في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والثقافية والمدنية الحديثة؟ كيف تتغير وتشكل علاقات الأقارب والجيران التي تعتبر قلب علاقات الجماعة/ المجتمع؟ ومن أجل رصد الجوانب المختلفة لهذا التغيير يتم الاستعانة بدراستي Bauman و Granovetter.

في عالم يتجه للـ "فردية" يرى Bauman أن روابط العلاقات من النعم، إذ أن العلاقات مليئة بالرغبات المتصارعة التي تجذب الأفراد إلى اتجاهات مختلفة، إذ تقف الحرية والفردية والعلاقات المرتخية أمام الرغبة في إقامة روابط قوية تمنح الشعور بالأمان، ويرى Bauman أن الإنسان العنصري يتصارع دوما بين هاذين الجانبين ويلجأ إلى المتخصصين (الأخصائيين النفسيين أو الكتاب الصحفيين) من أجل إيجاد طريقة للدمج بينهما، يشبه هذا الوضع "تناول الحلوى لكن دون الانتهاء منها أي تذوق الكريمة اللذيذة للعلاقات ولفظ الأجزاء القاسية المرة منها"، ويشير Bauman إلى مفهوم "علاقات الجيب العلوي" أي العلاقات التي يخرجها الفرد حين يكون بحاجة إليها بينما يدفنها في أعماق الجيب حين لا يحتاجها، لذلك أصبح الآن يتحدث الإنسان عن "الصلات" أو "الشبكات" أكثر منها عن "العلاقات" حيث تشير كلمة "صلات" إلى لحظات التواصل بينما تحوي كلمة العلاقات الارتباط المتبادل، وتقام الصلات أو تهدم برغبة الأفراد فهي ليست حقيقية وإنما مزيفة وغير واقعية، وفي هذا الإطار فإن العلاقات الاجتماعية والمجتمعية علاقات مائعة (Giddens, 2008, s. 285-286)، ويرى (Bauman 2017, s. 67-69) أن الفردية ليست خيارا وإنما قدرا مفروضا حيث أن الأزمة المشتركة الأكبر بين الأفراد في الوقت الحالي هي "عدم قدرة الأفراد على التجمع" ويصف هذه المشكلة بأنها "العائق الذي يعرقل الطريق"، وطبقا لهذا الطرح قد تكون الهموم متشابهة ولكن "على عكس المكاسب المشتركة

علاقات الأقارب والجيران من منظور التفاعل الاجتماعي والتعاون

Doç.Dr. Murat Şentürk¹

I. مدخل إلى الدراسة

ظلت علاقات الأقارب والجيران من أكثر الموضوعات الجدلية التي تثار في تركيا خلال رحلة تحولها إلى الحداثة، حيث أن التغييرات التي أحدثتها أهم ظواهر مرحلة الحداثة وهي التحول الصناعي والتمدن في هذه العلاقات لاتزال محل جذب لعلماء الاجتماع والحكام وقد أدت تغييرات التركيبة الديموغرافية (تراجع نسبة الإنجاب وارتفاع مدة العمر المتوقعة وانخفاض وفيات الرضع والنساء) بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية وحركة التمدن الحديثة وتوافر فرص التوظيف والتعليم إلى حدوث اختلافات في طبيعة العلاقات بين الأقارب والجيران كما أنها فتحت المجال لكثير من الجدالات في هذا الخصوص، وتشمل علاقات الجيران والأقارب موضوعات هامة مثل العلاقات عبر الأجيال وصور التعاون وشبكاتها ومواجهة والتغلب على الفقر والنبذ المجتمعي والتفاعل الاجتماعي والحياة المشتركة مما جعل هذا الموضوع مجالا مهما وجذابا ليس فقط بالنسبة للبحوث الأكاديمية ولكن للسياسات الاجتماعية أيضا، ومن جهة أخرى محدودية الأبحاث التي أجريت في موضوع هام ورئيسي في علم الاجتماع وهو علاقات الأقارب والجيران بالإضافة إلى تمركز هذه الأبحاث حول موضوعات ثابتة ومحددة تعيق إمكانية تقديم وتطوير أفكار وسياسات جديدة.

انتقد (Duben 2012, s. 67) القناعة السائدة بأن المجتمع الريفي في تركيا تنتشر فيه تركيبة العائلة الممتدة بينما يميل المجتمع المتمدن إلى الأسر النووية

كما يعارض الرأي الذي يقول بتراجع أهمية روابط وأواصل الأقارب كلما زاد اندماج الأسر في مجتمع المدن، ويؤكد Duben ضرورة تحليل الروابط الأسرية والعلاقات بين الأقارب في المدن التركية من خلال النظر إلى التغييرات التي طرأت على أنواع العائلات من ناحية ومن المنظور الثقافي من ناحية أخرى حيث يوضح البعدين الثقافيين كالتالي: الأول الاختيارات الثقافية لدى مختلف الأنماط العائلية والثاني التفاعل الاجتماعي الذي يشمل القواعد السلوكية (قواعد الأقارب/kinshipidiom) الذي يحدد تفاعل الأفراد مع بعضهم في داخل مجموعات الأقارب، وتساعد التغييرات التي طرأت على أنماط العائلات داخل البيوت على إعطاء صورة عامة وكلية عن علاقات الأقارب ولكن الاعتماد على الإحصائيات فقط يعرقل عملية إدراك أهمية شبكة العلاقات القوية والواسعة بين الأفراد من غير الأقارب والموجودة في المجتمع التركي بكثرة (Duben, 2012, s. 67, 81).

يمكن القول بأن تحليل نوع العائلة قد لا يعطي معلومات دقيقة عن وظيفة ودور العائلة (Goody, 1972'den akt. Duben, 2012, s. 70) ولكن قد يدل التغيير الذي طرأ على أنماط العائلات على طبيعة سير علاقات الأقارب، وعلاوة على ذلك فإن الاختلاف الذي طرأ على علاقات الأقارب يوضح التغيير الذي طرأ على العائلات وعلى وظيفة العائلة³، لهذا السبب فإن هذه الدراسة تهتم بدراسة التغيير الذي طرأ على تركيبة العائلات من ناحية وعلى مجالات التفاعل والتعاون المجتمعي من ناحية أخرى.

تعتبر العائلة هي أساس النظام المجتمعي (الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وإعادة الإنتاج والتنشئة الاجتماعية)، وتشمل علاقات الأقارب العلاقات التي تجمع بين المصادر في مرحلة التنظيم المجتمعي والتي تنظم المسؤوليات والمشاركة وتوزيع المهام بين الأفراد والمجموعات، كما أن علاقات الأقارب تتيح للأفراد والعائلات إقامة علاقات غير مرئية مع مجتمعات أوسع (Thornton ve Fricke, 1987, s. 748)، حيث تحوي كلمتي "الأقارب" و"الجيران" في

¹جامعة اسطنبول، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع murat.senturk@istanbul.edu.tr

²اعتقد علماء الاجتماع أن نموذج العائلة السائد في غرب أوروبا في فترة ما قبل الحداثة هو ما يسمى بالـ "عائلة الممتدة" ولكن الأبحاث الحديثة أثبتت خطأ هذه النظرية (Giddens, 2008, s. 248).

³العائلة هي الجماعة التي ترتبط مع بعضها البعض مباشرة بصله الرحم حيث يرعى فيها البالغين الأطفال الصغار، وتعترف صلة الرحم بارتباط الأفراد إما بالزواج أو بروابط الدم، يربط الزواج دائرة أوسع من الأفراد ببعضهما البعض حيث تصبح الأم/ الأب والأخوات جزءا من الأرحام أيضا (Giddens, 2008, s. 246-247).

8

علاقات الأقارب والجيران من منظور التفاعل الاجتماعي والتعاون

Doç.Dr. Murat Şentürk

Macionis, J. J., Plummer, K. (2008). *Sociology. A Global Introduction*. London: Pearson

Mead, G. H. (1934). *Mind, self, and society*. Chicago: University of Chicago Press

Morgan, D. (1999). *Family Connections: An Introduction to Family Studies*. Cambridge: Polity Press

Özbay, F. (2013). Akralalık ve komşuluk ilişkileri. *Türkiye Aile Yapısı Araştırması: Tespitler, Öneriler*. T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı Aile ve Toplum Hizmetleri Genel Müdürlüğü, İstanbul: Çizge Tanıtım ve Kirtasiye

Smith, D. E., (2001). Women's Perspective as a Radical Critique of Sociology. *Gender: A Sociological Reader*. Stevi Jackson (ed.), New York: Routledge. 63-68

Beauvoir, S. de (1997). From The Second Sex. *Gender*, Carol C.Gould (ed.), New Jersey: Humanities Press. 3-15

Stacey, J. (1996). *In the Name of the Family: Rethinking Family Values in the Postmodern Age*, Boston, MA: Beacon Press

Walby, S. (1990). *Theorizing Patriarchy*, Oxford: Blackwell

Weston, K. (1991). *Families We Choose: Lesbians, Gays, Kinship*, New York: Columbia University

IX. المصادر

- Engels, F. (2010), *Ailenin, Özel Mülkiyetin ve Devletin Kökeni*. (çev. Kenan Somer), (15. Baskı). İstanbul: Sol Yay
- Geggie, J., DeFrain, J., Hitchcock, S., & Silberberg, S. (2000). *Family strengths research project*. Newcastle, NSW: Family Action Centre, University of Newcastle; aktaran: <<https://www.kidsmatter.edu.au/mental-health-matters/family-relationships/building-blocks-healthy-family-relationships>> (14.05.2018)
- Hochschild, A. R. (1983). *The Managed Heart: Commercialization of Human Feeling*. Berkeley: University of California Press
- Irigaray, L. (1997). *Writing on the Body: Female Embodiment and Feminist Theory*. New York: Columbia Univ. Press
- Kadının İnsan Hakları Yeni Çözümler Derneği, “6284 Sayılı Ailenin Korunması ve Kadına Yönelik Şiddetin Önlenmesine Dair Yasa”, <<http://www.kadinininsanhaklari.org/kadinin-insan-haklari/yasalardaki-haklarimiz/siddet-goren-kadin-ne-yapabilir/6284-sayili-ailenin-korunmasi-ve-kadina-yonelik-siddetin-onlenmesine-dair-yasa>> (09.05.2018)
- Kain, E.L. (1990). *The myth of family decline*. Lexington, MA: D.C. Heath
- Kentel, F., Ahıska M., Genç, F. (2007). *Milletin bölünmez bütünlüğü: Demokratikleşme sürecinde parçalayan milliyetçilik(ler)*. İstanbul: TESEV
- Koç, İ. (2013). Türkiye’de Aile Yapısının Değişimi: 1968-2011. *Türkiye Aile Yapısı Araştırması: Tespitler, Öneriler*. T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı Aile ve Toplum Hizmetleri Genel Müdürlüğü, İstanbul: Çizge Tanıtım ve Kırtasiye
- Aybars, A. İ. (2013). Ailede Sosyal Faaliyetler. *Türkiye Aile Yapısı Araştırması: Tespitler, Öneriler*. T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı Aile ve Toplum Hizmetleri Genel Müdürlüğü, İstanbul: Çizge Tanıtım ve Kırtasiye
- Beck, U. (1995). The Reinvention of Politics: Towards a Theory of Reflexive Modernization. *Reflexive Modernization : Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order*. U. Beck, A. Giddens, S. Lash (eds), Cambridge: Polity Press. 1-55
- Beck, U. ve Beck-Gernsheim, E. (1995). *The Normal Chaos of Love*. Cambridge: Polity Press
- Berger, P. ve Kellner, H. (1977). Marriage and the Construction of Reality. *Facing Up to Modernity*. New York: Basic Books
- Bukodi, E. ve Goldthorpe, J.H. (2012). “Decomposing ‘social origins’: The effects of parents’ class, status and educational on the educational attainment of their children”, Barnett Papers in Social Research, University of Oxford. <<https://pdfs.semanticscholar.org/acb0/e9ec411673f6df5219088ce4d81f857f6352.pdf>> .((28.08.2018)
- Butler, J. (1999). *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity*. New York and London: Routledge
- Carrington, C. (1999). *No Place Like Home: Relationships Family Life among Lesbians and Gay Men*. Chicago: University of Chicago Press
- Certeau, M. De (1984). *The Practice of everyday life*. Chicago: University of Chicago Press
- Duben, A. ve Behar, C. (1991). *Istanbul Households*. Cambridge: Cambridge University Press

• على الجانب الآخر يمكن الإشارة إلى هذه النتائج بخصوص علاقة الآباء و الأبناء: يجب إعادة التفكير وإعادة صياغة أدوار النوع الاجتماعي التي كان ينظر لها حتى يومنا هذا بأنها جزء "ثابت" من الثقافة إذ أن هذا له عظيم الأثر على حماية العائلة في المجتمع الذي يتغير، وهذا الفكر عن "العائلة الجديدة" موجه بالأساس إلى الآباء لذلك تعتبر التربية العاطفية التي تساعد على الاقتراب من باقي أفراد العائلة وخاصة الأبناء وإظهار مشاعر الود والرحمة لهم عاملاً مهماً، بمعنى آخر يجب أن يوجه الرجل إلى "منح العاطفة داخل المنزل" و "البذل العاطفي" بدلاً ربط الرجل بالأدوار العامة من خلال فرص التعليم ووسائل التواصل، على سبيل المثال بدلاً من الإشارة إلى أدوار النوع الاجتماعي التقليدية في الكتب المدرسية يمكن توضيح أن الرجل أيضاً يمكنه أن يرفع الأبناء وأن يكون عاطفياً وفي المقابل تستطيع المرأة أن تعمل وأن تكون "عقلانية" وأن هذا أمراً طبيعياً لذلك يمكن تقسيم المسؤوليات والمهام.

وفي النهاية وطبقاً لطرح الذي طرحته هذه الدراسة منذ البداية بأن "العائلة في علاقة تفاعل مستمرة مع العالم الخارجي" فإن العائلة والأفراد تتأثر بشكل مباشر بالحياة العامة والحياة السياسية والسياسات الحكومية، لذلك فإن تطبيق هذه السياسات في إطار من السلام والتوافق سيكون له عظيم الأثر على استعادة السلام والطمأنينة داخل العائلة.

العوامل تتيح فرصة التفاعل والتغذية العاطفية مع الداخل والخارج.

محاربة الاستهلاك

من أهم المعطيات التي أشارت إليها الدراسة هي ممارسات مشاهدة التلفاز والتسوق التي تطبعت بها جميع أنواع العائلات دوناً عن جميع باقي المتغيرات، ويشار هنا إلى العائلات التي لا تقوم بأي فعاليات اجتماعية خارجية في إطار الحياة المدنية التي تستوجب ميزانية محددة وتتجه لإدمان مشاهدة التلفاز وإلى الاستهلاكية من خلال الإعلانات التجارية التي تحفزها القنوات التلفزيونية، بمعنى آخر إن وسائل الترفيه التي يملكها من هم أقل حظاً من الناحية المادية هي مشاهدة التلفاز والتسوق.

• يجب التخلي عن السياسات التي تعزز جنون التسوق بمبادرة وسائل الإعلام حيث يمكن التخلي عن الإعلانات التجارية اللانهائية وسط المسلسلات وتقصير عدد ساعات المسلسلات بحيث تتوقف عن شغل الليل بطوله للأفراد وهذه الحلول من شأنها أن تقدم حلولاً قصيرة المدى لإدمان التلفاز والتسوق.

• يجب أن تنشأ برامج دعم خاصة للأطفال حيث تقوم بربط الأطفال بالطبيعة بدلاً من المدن المكونة من الخرسانة والتكنولوجيا الحديثة والألعاب الالكترونية.

التوجيه العاطفي للآباء

من أهم أسباب تفكك العائلات في تركيا الحديثة هي ممارسة العنف من الرجال ضد النساء كنتيجة للمشكلات الاجتماعية الكثيرة التي ظهرت بسبب الاستقطاب الاجتماعي والعنف المنتشر في المجتمع بصورة عامة، حيث أن رغم ازدياد الترابط الاقتصادي والمادي بين الأفراد والذي يعتبر إجبارياً رغم أنه غير مشبع إلا أن الهوية الجماعية للعائلة لا تستطيع أن تقوم ببناء الحدود مع العالم الخارجي بل إنها تزداد ضعفاً وهشاشة، وفي هذا الصدد يلاحظ أن العائلات ذات الدخل المنخفض تعمل فيها أغلب النساء ولكن الرجال التي لا تعمل في هذه العائلات تسطو على أموال ورواتب النساء ومع ذلك لا يقوم الرجال ببذل أي مجهود إضافي من أجل رعاية الأبناء، وعلى الجانب الآخر تشير النتائج إلى أن النساء رغم أنها تعمل في الخارج أكثر من الرجال إلا أنها تهتم بأطفالها أكثر من الآباء، ولكن هذا الاهتمام يكون نابعاً أكثر من الإلزاميات العقلية والقرارات التي يجب أن تتخذ.

• يجب استبدال الاتجاه المعمارية الذي احتل تقريبا جميع المناطق والمدن في تركيا وبمبادرة من TOKI التي اتجهت إلى إنشاء المباني الشاهقة وناطحات السحاب والتي تهدد حياة الأحياء بالسياسات المدنية والمكانية التي تيسر سبل إقامة العلاقات العائلية وتغذي العلاقات العائلية والاجتماعية، وعلاوة على ذلك إنشاء الحدائق والقهوي وحدائق الشاي ومناطق الألعاب في محط المباني الموجودة والتي يسهل على أفراد العائلة الوصول إليها سيساعد على إقامة علاقات اجتماعية قريبة.

الممارسات الاجتماعية خارج المنزل

الفعاليات الخارجية مثل تناول الطعام في الخارج والذهاب إلى النزهات والسينما التي تختلف عن الفعاليات داخل المنزل مثل تناول الطعام معا والزيارات ترتبط بالوضع المادي والدخل لدى العائلات وبالتالي أقل ما تقوم به هو العائلات التي ينخفض مستوى دخلها وتكون علاقاتها مع العالم الخارجي ضعيفة.

وبحسب نتائج البحث فإن إتاحة الأنشطة الاجتماعية خارج المنزل (الزيارات والأطفال التي تدوم في المدرسة والإنترنت) من العوامل التي تزيد من مستوى سعادة العائلات، وكلما زادت العلاقات مع الخارج أو كلما ارتفع المستوى الاجتماعي الاقتصادي الذي يتيح فرصة التفاعل القوي مع الخارج يرتفع مستوى سعادة أفراد العائلة، وإن ظهر أن العلاقات الخارجية قد ترخي العلاقات الخارجية إلا أنها في الحقيقة تساعد على تغذية الأفراد من جهات مختلفة وبالتالي تعود بالنفع على العائلة، لكن العائلات التي تبقى منعزلة وتقوم بفعاليات داخل المنزل لا تحتوي بداخلها على عاطفة تقل فيها تدريجيا مشاعر السعادة والإشباع.

• يجب تقديم سياسات تحفيزية وداعمة تتيح الفرص للعائلات المنعزلة والتي لا تتغذى بالتالي تمارس العنف لإقامة علاقات مع العامل الخارجي وإنشاء مساحات للتفاعل الاجتماعي في ظل حياة المباني والعناصر، كما يجب أن تولى الأحياء التي توفر القرب المكاني وبالتالي تمثل نوعا من أنواع الإيجار أهمية خاصة، لذلك يجب أن تنشأ الحدائق والمساحات الخضراء والمكتبات للأطفال والشباب والمساحات الرياضية ومساحات الفعاليات المشتركة والتدريبات خاصة للنساء وأماكن التنزه التي يمكن أن يستخدمها النساء والرجال والمساحات الاجتماعية إذ أن كل هذه

• من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية للعائلة يجب في نفس الوقت (كما سنذكر في التوصيات التالية) منح النساء جميع حقوقها وحمايتها قانونيا وزيادتها من أجل "المساواة" في المشاركة في جميع المؤسسات كي تستطيع العائلة أن تتدنى من "العلاقات الخارجية" بشكل مناسب، وفي نفس الوقت يجب توعية النساء والرجال والأجيال الصاعدة بهذه الحقوق، وعلاوة على ذلك يجب وضع البرامج التي تساعد على محاربة البطالة بدلا من البرامج التي تسعى إلى "الحماية المادية" السلبية للنساء والرجال.

• ورغم أن التحسينات الاقتصادية ليست كافية وحدها إلى أنها تساعد مع مرور الوقت على ترسيخ ثقافة قضاء وقت ذي جودة مع العائلة، وعلاوة على فإن البدائل التي يمكن أن تسرع من ترسيخ ثقافة الوقت ذي الجودة تتمثل في "الإذاعات التوعوية" التي يمكن نشرها عبر التلفاز الذي يشاهده العائلات التركية بكثرة، بالإضافة إلى توفير الفعاليات الاجتماعية المناسبة اقتصاديا والتي تستهدف المرأة وتسهل على المرأة مهمة إقناع أفراد العائلة للمشاركة بها، كما يمكن في هذا الإطار تتبع "النماذج الجيدة" في المجتمع (التي تتشارك في القراءة وتتهدى بالكتب ونماذج الأمهات التي تقرأ مع أولادها) ونشرها عبر وسائل الإعلام.

العلاقات الاجتماعية القريبة

إن الظروف والقيم الاجتماعية التي تتحكم في المجتمع الذي نعيش فيه اليوم تعزز الفردية والوحدة والمصالح وتفصل بين الأفراد بشكل متزايد حيث ينغلق الأفراد داخل بيوتهم في العمارات الضخمة، وبالإضافة إلى هذه الملاحظة إن نتائج الدراسة تشير إلى أن زيارة الأقارب والجيران والأصدقاء تأتي في مقدمة الممارسات الاجتماعية التي لا تسبب عبءا ماديا على العائلات، وكما ورد بخصوص تناول الطعام سابقا فإن نسبة تجمع الأقارب والجيران والأصدقاء تنخفض كلما زاد حجم العائلة وارتفع مستوى صعوبة المعيش وزاد عدد الأفراد العاملين، وعلاوة على ذلك كلما زاد حجم العمارة (أكثر من 10 شقق) قلت احتمالية الزيارات.

وفي المقابل كلما زادت مدة "البقاء في نفس المكان" أو توافرت وسيلة موصلة مثل السيارة أو ارتفع نسبة الادخار أو تواجد "الأطفال التي تدوم في المدرسة" ارتفعت نسبة هذه الزيارات.

ومن الممكن صياغة بعض التوصيات والمقترحات المبنية على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والتي من شأنها أن تؤثر على العائلة من الداخل والخارج بالإضافة إلى التوصيات التي يمكن وصفها بالعامية التي قدمتها المناقشات النظرية ومقارنات الإنتاج الفكري والدراسات السابقة ومعطيات أبحاث TAYA.

اجتماع العائلة معا

تناول الطعام معا من أهم الممارسات المشتركة التي تقوم بها العائلات في تركيا، ولكن تختلف طريقة ممارسة كل عائلة لهذه الفعالية.

وأهم المتغيرات بهذا الخصوص هو المتغير الاقتصادي فكلما زادت صعوبة المعيشة قلت نسبة تناول الطعام معا.

على الجانب الآخر لا تعني العائلات الكبيرة دائما "العلاقات الأسرية الدافئة" إذ أنها تعني عدد أكبر من الأفراد العاملة من أجل توفير احتياجات المعيشة، مما ينفي فرضية تناول الطعام معا إذ أنه قد يصبح أمرا مستحيلا بالنسبة للأفراد التي تعمل لساعات طويلة بسبب ضعف الإمكانيات أن تجتمع لتناول الطعام.

وفي المقابل تشير النتائج إلى أن فكرة وجود سيارة في العائلة أو قدرتها على الادخار تزيد من احتمالية الالتقاء والتجمع حول هذه الوجبات.

الوقت الأمثل للـ "الفعاليات الاجتماعية" (البذل العاطفي) هو فترة عطلات نهاية الأسبوع التي تقضي فيها العائلة وقتا كبيرا معا، وهذه إشارة هامة إذ أن عطلات نهاية الأسبوع تعتبر فرصة جيدة لاجتماع العائلة وقضاء أوقات جيدة معا على عكس أيام الأسبوع التي نادرا ما تتقابل فيها العائلة.

• بالتأكيد إن أول توصية سياسية يمكن الإشارة إليها بناء على هذه المعطيات هي سياسات "التحسين الاقتصادي"، وهذا لا يعني تقديم "المساعدات" للأفراد وإنما إنشاء سياسات اجتماعية كلية من شأنها أن ترفع من المستوى الرفاهي الاقتصادي للعائلات، إذ أن من شأن هذه السياسات خفض التوتر التي تسببه ضعف الإمكانيات المادية وتؤدي إلى نتائج إيجابية.

بحاجة إلى المساعدة ولكنه الأسلوب الأمثل للتعامل بين أفراد العائلة، إن العنصر الذي يمكن أن ينقذ العائلة لا يكمن في التنظيمات القانونية الايدولوجية بل إن حماية المرأة من أجل تجنب الصدمات التي تصيب الأطفال خصيصا أمرا حيويا وإلزاميا.

ويمكن في هذا الصدد التأكيد على الطرح الذي ذكرناه في البداية: لم تعد ممارسات الحياة تقليدية لذلك من المستحيل أن تبقى مؤسسة العائلة تقليدية أيضا، إن العائلة التقليدية التي لم تستطع أن تماسك أمام موجة الحياة الحديثة والتي بدورها لم تستطع الاندماج كلية مع الحياة الحديثة أصبحت مشوهة وأفرادها أنفسهم يقومون بإدخال ممارسات جديدة من شأنها أن تغيرها.

في يومنا هذا وفي ضوء التوصيات السياسية يتم الإشارة إلى العائلة التقليدية على أنها ذات بعد "ثقافي" ومحاولة تعريف العائلة بهذا الشكل على أنها "ذاتية" (العائلة التي يجب حمايتها والتي يجب أن ترعى الأبناء) ما هو إلى مقترحا سياسيا وثقافيا، لذلك فإن استخدام "اللهجة الديمقراطية" بين الأفراد والعائلات بدلا من "لهجة الإنشاء السياسي" أمرا مهما وحيويا، فعلى سبيل المثال لم يعد من الممكن أن يكون الرجل المصدر المطلق لاتخاذ القرارات بل يجب إشراك المرأة والأبناء أيضا، ويجب تقديم الخطابات الكلية الإيجابية التي تشير إلى هذا الخصوص.

إن المشكلات المتعلقة بالعائلة التي نشهدها اليوم مثل الطلاق ليست مجرد "مشكلات" وإنما هي انعكاسات المجتمع المتسع إذ أن رغبة الإنسان في الاختيار والفردية والحرية في تطور مستمر وبالتالي تزداد رغبته في السيطرة على حياته الشخصية لذلك تنشأ الصراعات بين هذه الرغبة وبين التركيبات القديمة.

لذلك يجب أن تشمل محاولات التحسين الموجهة للعائلة تحسين جميع نواحي الحياة، وإذا كان الهدف هو تقوية روابط التعاون الأسرية التقليدي وتكوين مجتمع قوي فهذا لا يمكن تحقيقه دون إعادة ترميم علاقة الإنسان- البيئة و الإنسان- الطبيعة التي أفسدت الحياة الرأسمالية الحديثة والايديولوجيات التنموية الصناعية، إذ لا يمكن تأسيس علاقة أسرة قوية دون استعادة علاقة الاحترام والحماية التقليدية في الزراعة والقرى والغذاء وحتى المسكن والثقافة المحلية.

وتصبح كأحد سمات العائلة، وبالإضافة إلى التلغاف تنقل وسائل التكنولوجيا الحديثة المعتقدات الدينية أو العلمانية إلى داخل العائلة.

وبالخطط والاستراتيجيات التي تتجدد باستمرار يتم الخروج خارج التصنيف الثنائي "التقليدي" أو "الحديث"، ليتحول المجتمع إلى ساحة تجمع بين التقليدية والحداثة في آن واحد إلا أنها مساحة تنتج عدد اختلافات لا نهاية من هذا "الاختلاط" وبالتالي تظهر استراتيجيات عائلية جديدة.

VIII. التوصيات

أهم فرضية تطرحها هذه الدراسة هو أن العائلة لا تشكل داخل العائلة فقط وإنما هي في حالة "تكون" مستمرة نتيجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالنظر من هذا المنظور يجب من أجل تقديم توصيات وسياسات للعائلة الأخذ في عين الاعتبار أنها ذو طبيعة مزدوجة تشمل العالم الداخلي والعالم الخارجي إذ أن السياسات التي تستهدف تخطي المشاكل التي تواجه العائلة فقط قد تعطي نتائج محدودة لذلك يجب في هذا الصدد الإشارة إلى السياسات الكلية التي تؤثر إيجاباً على العائلة وبالتالي على الأفراد، ويمكن صياغة هذا بشكل أوضح أي أنه يجب استبدال طرح أن العائلة مؤسسة قائمة بذاتها وعمل محاولات لتسحينها بالسياسات الاجتماعية والثقافية التي تسعى إلى إسعاد المواطن بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الاقتصادية اللازمة لحماية العائلة والقيام بالتسحيات السياسية، على سبيل المثال يجب الاتجاه إلى الخطاب الذي يقلل التوتر في المجتمع بدلاً من مضاعفة المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى صعوبة المعيشة أو المناقشات الثقافية السارية عن الحروب وما شابه.

إذا كانت العلاقات في المجتمع خالية من التعاطف بالتأكيد ستكون العلاقات في المنازل وبين العائلات أيضاً خالية من التعاطف، إن العائلة ليست فقط مكاناً للقيام بالواجبات فقط وإنما هي أساس الإشباع العاطف والتعاطف، لذلك يجب تعميم "لغة التعاطف" التي تغذي العائلات في جميع المؤسسات الحكومية كأحد الخطوات التي يمكن اتخاذها من أجل تحسين مؤسسة العائلة، إذ أن العنف الذي يمارس في المنازل خاصة العنف ضد المرأة ويتوارث عبر الأجيال يشكل صدمة كبيرة في المجتمع، لذلك يجب التأكيد على أن مشاعر التعاطف ليست موجهة فقط لمن هم

وصفها بالـ "اللاعب الضعيف" مع العالم الخارجي أي التي لا تستطيع أن تؤثر في العالم الخارجي وتكون فيها علاقاتها غير مجدية ومحدودة وبالتالي يتحول العالم الخارجي إلى منطقة أخطار، ولكن هذا لا يعني وجود نوعين فقط من العائلات حيث أن هناك الكثير من العائلات التي تظهر ما بين هاذين القطبين، بمعنى آخر في كل الأحوال يمكن أن تعيش علاقات "البيت" و "الخارج" و "داخل العائلة" و "خارج العائلة" في نفس الوقت، ومن هذا المفهوم تتحول العائلة إلى مجرد جزء ضمن شبكة واسعة وعريض من المفاهيم الكبيرة وتصبح العلاقات والحدود بين العائلة والعالم الخارجي مبهمة، وإذا أردنا الإشارة لهذا المفهوم بشكل أكثر تجريداً يمكننا القول بأن هناك تداخل بين "المساحة العامة" و "المساحة الخاصة" بشكل كبير.

وفي هذا الإطار وبناء على المناقشات النظرية والاستنتاجات التي تم ذكرها الآن أو سابقاً يمكن القول بأن الممارسات العائلية تقوم بإنتاج مثل هذه العوامل المتجددة والمستمرة:

تستمر العادات والأقوال والكلمات، فعلى سبيل المثال "الطقوس المرحلية" (الخطوبة والعرس...) المطلوبة لتكوين العاشلة لا تزال قائمة ولكن يتغير محتوى هذه الطقوس ويضاف إليها عناصر جديدة مثل "حفلات وداع العزوبية" للرجال والنساء، ليأتي الحناء التي تدل على الطقوس التقليدية ولكن التي تنفذ بشكل "متمدن" تماماً أو "حفلات الطلاق"... إلخ، ومثل هذه الطقوس تسري في جميع مجالات الحياة العائلية، حيث يتم الإشارة إلى نقاط بداية وانتهاء المراحل المختلفة في حياة الأفراد والعائلات.

ومع ارتفاع متوسط العمر أصبح الدعم الذي يقدمه جيل الجدات في مجال رعاية الأطفال في فترة الدراسة مثلاً أكثر استمرارية، وفي المقابل وفي إطار هذه "الاستمرارية" يتعرف جيل الجدات على عالم التكنولوجيا الحديثة الذي ينقله الأحفاد إلى المنزل ويبدأ هذا الجيل في بناء علاقات من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

تستمر العائلة في "حماية" الأفراد ضد تنوع الحياة الحديثة ومخاطرها رغم أن الحداثة أصبحت الطابع العام لجميع أفراد العائلة سواء كانت محافظة أو علمانية، حيث تستمر الطريق التقليدية في طهي الطعام ويتم توارثها بأسرارها من جيل إلى جيل

بتكوين العائلة تبقى العائلة هي المؤسسة الاجتماعية التي تؤثر في العالم الخارجي وتشكله وتعيد إنتاج التأثيرات الخارجية التي تدخل إليها ومن ثم تقديمها للمجتمع مرة أخرى، لذلك لن تكون العائلة منفصلة عن العالم الخارجي والمشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وما شابه إذ أن المتغيرات الإيجابية والسلبية التي تتحكم في المجتمع بصورة عامة لا بد أن تؤثر في العائلة أيضاً، وفي نفس الوقت لا تمثل العائلة موضوعاً ثقافياً فحسب وإنما توفر الملجأ والحماية للأفراد التي تشعر بالخطر وعدم الأمان في المجتمع، تستمر العائلة في أن تكون هي أساس مؤسسة "الحماية" في أولى صور التجمع التي تشكلها في مجتمع يغذي التجمعات بحسب المجموعات المدنية والمواطنة والدينية والعرقية والسياسية، ولكن في كثير من الأحيان الاختباء داخل الأسرة لا شكل عنصر الحماية الكافي للعائلة لأن العائلة تقدم صفة "الاختباء أو اللجوء" أكثر منها مكاناً "للمعيشة" يجمع الأفراد كوحدة كلية، وإن كانت ميزة اللجوء هذه تجعل من العائلة ماناً مهماً جداً إلا أن في كثير من الحالات المتنوعة تتحول العائلات وخاصة بالنسبة للنساء إلى مكن مرعب (كابوس)، وفي هذه الحالة لا تقوم الأطر الثقافية مثل المؤسسات الخارجية أو مؤسسات المساعدات بحماية المرأة بل إنها تزيد من قلة حيلتها بداخل هذا الملجأ.

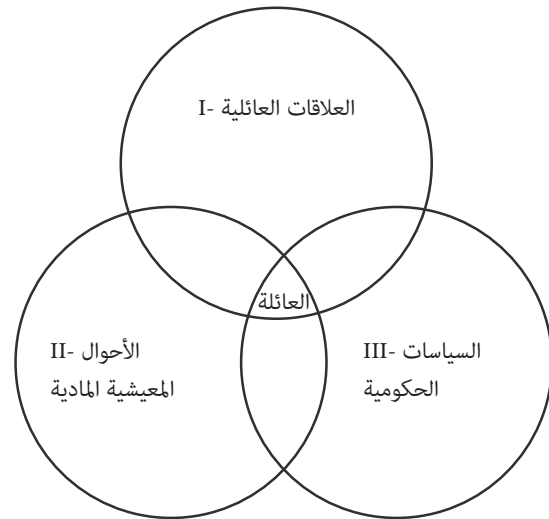
على الجانب الآخر وبشكل موازي مع ظهور التركيبات المجتمعية المختلفة (التركيبة الاقتصادية والعلاقات بين الطبقات والمؤسسات الحديثة والظواهر التقليدية) تظهر أنواع مختلفة من العائلات نتيجة العلاقات التي تبني داخل العائلة (وحد المصالح والإلزام العملي والعلاقات القوية والتعاطف والإجبار... إلخ)، وهذه الاختلافات في التركيبات العائلية تعطي دلالات مختلفة إذ أننا يمكن أن نقول بأن بدلاً من العائلات المتشابهة التي تتغذى ذاتياً بدأ يظهر نوع جديد بواسطة العائلات الجديدة يمثل "نقل الحياة الخارجية إلى داخل المنزل بشكل مختلف".

وبسبب هذه التداخلات التي تشير إلى نتائج دراستنا بوضوح الحديث يجب أن يكون على العائلات ذات السمات والسعات المختلفة على أقل تقدير، ففي جانب تقف العائلات التي تتحرك كثيراً ونتيجة لهذه التحركات تستفيد من البيئة الحرة للحياة الخارجية وتغذي علاقاتها الاجتماعية وبالتالي تكون أكثر ميلاً لتحقيق السعادة، بينما على الجانب الآخر تكون العائلات التي يمكن

VII. النتائج

توصلت هذه الدراسة بفضل المناقشات النظرية والتحليل الإحصائي المتقدم ومحاولة تقييم وتفسير مجموعات المعطيات بعد ذلك إلى بعض النتائج البحثية التي يمكن تلخيصها في هذه الجزئية من المقال.

في البداية وقبل كل شيء سيكون من المفيد فهم العائلة في إطار من العلاقات المتداخلة كما هو موضح في الشكل أدناه:



وبناءً عليه فإن العائلة تعتبر مؤسسة إنتاج وإعادة إنتاج تقف عند تقاطع ثلاث محاور وأبعاد رئيسية، فالمحور الأول الذي يشكل العائلة هو العلاقات ومن هذا المنظور فإن العائلة وحدة مفتوحة على الفعاليات العاطفية والانغماس العاطفي، فهي المساحة التي تتغذى فيها مشاعر الرحمة وحكايات الماضي والمستقبل والتعاون بشكل إيجابي أو على العكس تغيب فيه هذه المشاعر ما تتسبب العلاقات العائلية الضعيفة أن يعيش أحد الأفراد جميع السلبيات التي يمكن أن تسببها غياب مثل هذه المشاعر.

ثانياً تعني العائلة إعادة الإنتاج من الناحية المادية إذ أن العائلة مجبرة على خوض الحياة الاقتصادية من أجل أن توفر احتياجات المعيشة، لذلك فهي تدخل في مساحة تفاعل وتأثر بسبب العوامل الاقتصادية من عناصر السوق وتذبذبات التضخم والمصالح المادية، وثالثاً وأخيراً تتأثر العائلة عن قرب بالسياسات التي تتخذها الدولة تجاه العائلة من الدولة الاجتماعية أو السياسات الحرة بالإضافة إلى التطورات والتغيرات السياسية، ولكن مع كل هذه التأثيرات التي تقوم

نطاق البيت/ العائلة تبدأ في التأثير على العلاقات العائلية، لذلك فإن المصدر الوحيد لسعادة وتعاونة ومشاكل العائلة ليس فقط العائلة نفسها.

إن الجداول التي تم إعدادها استناداً إلى معطيات عام 2016 تشير إلى العلاقات التي يقيمها أفراد العائلات مع مختلف مجالات العالم الخارجي ومستوى سعادة هذه الأفراد المرتبط بهذه العلاقات، وبحسب هذه الجدول أيا كان نوع العلاقة الخارجية التي يبينها الأفراد مع العالم الخارجي (الإيمان – التلفاز – السينما – الكتاب- الإنترنت) ورغم أنه لا يوجد ما يدل على أن سعادة الأفراد مرتبطة بهذه المتغيرات تحديداً إلا أن المعطيات تشير إلى أنه كلما زادت هذه العلاقات وارتفع المستوى الاجتماعي الاقتصادي الذي يعطي إمكانات إقامة هذه العلاقات يرتفع مستوى سعادة الأفراد بشكل ملحوظ.

فعلى سبيل المثال فإن المعطيات التي تشير إلى نسبة ارتفاع "السعادة" بين الأفراد التي تنتمي إلى قطبي الإيمان (الذين لا يؤمنون والمؤمنون بشكل مبالغ) لها دلالات مهمة، إذ أنه يمكن القول أن الموقف والموضع التي يعيش فيه أفراد هذه المجموعات تدل على روح التحدي وبالتالي على الاحتياج للحصول على التغذية الابدولوجية والثقافية اللازمة من الخارج.

علاوة على ذلك إن الأفراد التي تذهب إلى السينما كثيراً و تقرأ الكتب و تستخدم الإنترنت لا تعني أنها لا تقيم العلاقات مع أفراد عائلتها ولا تستمد سعادتها من عائلتها أيضاً، بمعنى آخر لا يعني هذا أن سعادة هذه الأفراد تماماً أمراً فردياً وإنما يمكن اعتبار أن السعادة التي يشعر بها هؤلاء الأفراد تؤثر مباشرة على عائلاتهم.

الجدول 7.7. السعادة³

الإيمان	غير مؤمن	مؤمن ولكن غير ملتزم بتعاليم ديني	مؤمن وأقوم ببعض تعاليم ديني	مؤمن وأحاول الالتزام بكل تعاليم ديني	نسبة السعداء جدا في القطاع العام
سعيد جدا	19.8%	13.0%	14.9%	19.9%	17.4%
السينما	لا أذهب مطلقا	أذهب أحيانا	أذهب كثيرا		نسبة السعداء جدا في القطاع العام
سعيد جدا	11.8%	14.8%	19.8%		12.5%
الكتب	لا أقرأ مطلقا	أقرأ أحيانا	أقرأ كثيرا		نسبة السعداء جدا في القطاع العام
سعيد جدا	10.9%	15.8%	19.8%		14.1%
الإنترنت	لم أستخدمه من قبل	أستخدمه أحيانا	أستخدمه كثيرا	أستخدمه كل يوم	نسبة السعداء جدا في القطاع العام
سعيد جدا	14.9%	21.0%	20.9%	24.4%	17.4%
SES					
المستوى الاجتماعي الاقتصادي	A	B	C1	C2	D
سعيد جدا	22.4%	19.6%	16.8%	12.8%	8.9%
					14.8%

³ يوضح الجدول إجابات الأفراد التي قالت أنها "سعيدة جدا"، والنسبة هي نسبة مئوية (مثل 19.8% من الأفراد الغير مؤمنة سعيدة جدا)، ولأن كل فعالية تختلف فيها نسبة الامتناع عن الإجابة عن الفعالية الأخرى لذا اختلفت نسبة "السعداء جدا".

بأن في ظل ظروف الحياة المتغيرة تضطر العائلة التقليدية إلى التغير بسبب عدم المساواة التي تنتجها.

كلما تحولت العائلة إلى النووية أو تفككت أو غاب منها عنصر الأطفال تبتعد عن كونها مؤسسة تجمع بين الأجيال والخبرات والعادات المختلفة والتي تحوي جميع جوانب الحياة (التعليم – الصحة – الدين – الاقتصاد – الثقافة واستمرار هذه العوامل).

تحول العائلات من كونها "عالمًا" ذاتيًا إلى محدودية العلاقات يعني بالضرورة تراجع قنوات الإشباع داخل هذه العائلة، لذلك إن العائلات تبدأ في إقامة العلاقات مع العالم الخارجي كما أن ارتفاع نسب الطلاق مرتبط بشكل مباشر بتحول العلاقات الداخلية إلى علاقات خارجية، وبالنظر إلى أن مدارس الأولاد هي أهم رأس مال للعائلات خاصة عائلات الطبقات المتوسطة بالإضافة إلى وقت "عمل" الآباء يلاحظ أن علاقات المحبة والتعاطف التقليدية في العائلة تركت محلها "للعالم الخارجي" متعدد النواحي والذي يركز على النجاح، حيث أصبحت النساء وحتى ربوات البيوت تشارك في فعاليات مثل العمل والدورات التدريبية والبرامج ومجموعات الهوايات والصحة والرياضة والفعاليات الاجتماعية والنوادي بينما يمارس الشباب حياة "المنزل" و"خارج المنزل" ومن ضمنها مواقع التواصل الاجتماعية في آن واحد، بمعنى آخر تتحول العائلة إلى مجرد قطعة ف مجموعة شبكات كبيرة ومتسعة.

ولهذا الوضع نتائج المتناقضة، إن الأفراد التي تبدأ في التواجد ضمن الشبكات واسعة تعطي أهمية رمزية وإيدولوجية أكبر للعائلة حيث أن العالم الخارجي عالمًا "غير مضمون"، حيث أن طبقا للدراسة النوعية التي أجريتها في عموم تركيا والتي تناولت العلاقة بين الفرد والجماعة والمواطنة وبحسب ما ورد في مدخل هذه الدراسة إن العائلة هي تمثل الحماية والتوافق والاستمرارية ضد العالم الخارجي الغير آمن (Kentel, Ahiska, Firat, 2007).

ت. السعادة

يشكل الأفراد الآخرين في الأغلب مؤشر القياس الأهم بالنسبة لأفراد العائلة، ويظهر هذا بوضوح خاصة في فترة الطفولة، ولكن كلما تقدم العمر وتغيرت وتطورت الحياة التعليمية والعملية تتغير معها مجموعات القياس، لذلك فإن العلاقات خارج

مختلفة غير متوقعة رغم إكساب العائلة عنصرًا جديدًا إذ أن يرتفع عدد العلاقات بداخل العائلة وعدد العلاقات الخارجية على حد سواء، ومع دخول الأمهات إلى عالم العمل تتولى أفراد أو مؤسسات من خارج إطار العائلة أمر رعاية الأبناء بحيث تنتنوع التنشئة الاجتماعية للأبناء ويبدرك الأطفال كما ذكر George Herbert Mead مفهوم "الآخرين المهمين" (*significant others*) في سن مبكرة (Plummer, 2008: 147) ويزداد عددهم، بمعنى آخر يرتفع عدد العلاقات العائلية مع الداخل والخارج ولا تتكون الحواجز والحدود القوية بين الهوية الجماعية والعالم الخارجي وبالتالي لا تصبح الهوية الجماعية هوية قوية بل بالعكس تزداد ضعفاً، ورغم أن العلاقات العائلية تزداد من الناحية الكمية مع دخول الأب إلى هذه العلاقات إلا أن تضعف من الناحية النوعية وينخفض مستوى عمقها.

وبصورة عامة يمكن القول بأن السمات الذكورية تبرز أكثر في العائلات الممتدة و مجموعات (المستوى الاجتماعي الاقتصادي) SES المنخفضة ففي هذه العائلات تكون صناعة القرار بيد الرجل، وبالتوازي مع المعطيات التي ذكرت سابقاً فإن سلطة صناعة القرار في العائلات المفككة تكون في يد المرأة، أما في مجموعات SES (المستوى الاجتماعي الاقتصادي) العليا تكون صناعة القرار "أمراً مشتركاً بين أفراد العائلة".

يضطر الأبوين للعمل معاً من أجل تحقيق التأمين المادي ضد المخاطر والتقلبات الاقتصادية، إذ أن الاقتصاد من أهم عوامل التغير المجتمعي والتغيرات التي تحدث في هذا المجال تؤثر بالدرجة الأولى على العائلة وتلعب دوراً رئيسياً في المشاكل والأزمات التي تمر بها العائلة، وكما تم الإشارة من قبل تحت عنوان "الاستنتاجات" فإن بحسب التحليل العملي للعائلات التي بها عدد كبير من الأفراد العاملة لا تستطيع أن تقوم بفعاليات مشتركة معاً وقد يعتبر ذلك أحد أنواع الدعم الكمي.

وفي هذه المرحلة يمكن استنتاج نتيجة فرعية وهي أن ظهور الممارسات المتناقضة والمتداخلة تعني في الحقيقة خروج الحياة من إطارها "التقليدي" والتصنيفات المزدوجة، لذلك فإن الحياة إذا خرجت من إطارها التقليدي يصبح من المستحيل أن تستمر العائلة في نفس الإطار التقليدي، بمعنى آخر يمكن القول

أجريت في ثلاث مراحل مختلفة تظهر ممارسات متناقضة وغير متوافقة عبر السنين فعلى سبيل المثال إذا تركنا جانباً الإجابات التي تشير إلى اتخاذ الأفراد للقرارات داخل العائلة معاً يلاحظ من خلال معطيات عام 2006 و 2011 أن المرأة هي صاحبة القرار فيما يخص الأبناء، أما في عام 2016 يلاحظ أن الرجل يتقدم صورة أوضح، ويمكن تفسير هذا الوضع من خلال طرحين، الطرح الأول هو تغير صياغة السؤال التي أظهرت وضعا لم يكن ملحوظا في السنوات السابقة، حيث أن في أول بحثين لم تظهر سيطرة الرجل في صناعة القرار من خلال إجابة "اتخاذ أفراد العائلة القرارات معاً"، بمعنى آخر إن صناعة القرار كانت دوماً في يد الرجل إلا أن هذا الأمر ظهر في أبحاث عام 2016، ولكن الطرح الثاني بهذا الخصوص له دلالات مختلفة، ففي كلا النموذجين التقليدي والحديث تكون علاقة الأبناء بالأمهات أكثر قوة ووضوح خاصة في فترة الطفولة ومرحلة ما قبل الشباب، فأول نماذج التنشئة الاجتماعية بالنسبة للطفل هي الأم على عكس الأب الذي يتولى العلاقات الخارجية والحياة العامة، وبالرغم من أن هذه المرحلة لا تنفصل كلية عن الأب إلا أن الأم هي التي تتخذ القرارات المرتبطة بالحياة اليومية، وبناء عليه فإن ظهور الأم كصانعة القرار أمراً متوقعاً، إلا أن ظهور الآباء في أبحاث عام 2016 يشير إلى علامة مهمة وهي دخول الآباء لعامل الأبناء واهتمامهم بهم بشكل أكبر.

هذه المعلومات له دلالة مهمة بالنسبة للعلاقات الأسرية حيث أنها مؤشر لتحول العلاقات في الاتجاه الديمقراطي، ولكن "اهتمام الآباء بالأبناء بشكل أكبر" لا يدل فقط على الاتجاه الديمقراطي وإنما على الاضطرارية وذلك بسبب دخول الأبوين في عالم العمل حيث تدخل الحضانات وجليسات الأطفال في الصورة لرعاية أبناء العائلات الجدد، وفي هذا الصدد تزداد مساحات ونقاط الالتقاء وارتباط الآباء والعلاقات العائلية، ومن الممكن الإشارة إلى المعلومات الرئيسية التي يشير إليها "علم الاجتماع الجماعي" المستوحاه من (Simmel, Macionis, Plummer, 2008: 193)، حيث تتحول العلاقات العائلية من "الأب-الطفل، الأم-الطفل" إلى "الأب- الأم، الأم- الطفل، الأب-الطفل" مع ظهور روابط جديدة تدخل في الصورة أو بروز روابط ضعيفة إلى الساحة.

وهذه المجموعة الاجتماعية تؤدي إلى ظهور نتيجة

تشير الدراسات التي اتخذت بعداً مهماً في الربع الأخير من القرن الماضي في مجال "علم الاجتماع العاطفي" إلى أن "العاطفة" من العناصر التي يتم تشكيلها وتعميقها وتقويتها أو إضعافها من خلال العلاقات الاجتماعية، وطبقاً للدراسات التي أجريت من منظور "التفاعلية الرمزية" فإن المشاعر والعواطف الاجتماعية من نواحي عدة ومفتوحة (Hochschild, 2006: 1983)، ولكنها غير ثابتة وتختلف من فرد لآخر "والعوامل الاجتماعية لا تظهر قبل أو بعدها وإنما أثناء تجربة العاطفة والتفاعل التي ينتج عنها" (Hochschild, 1983: 211).

والنتيجة التي مكن استنتاجها من هذا الأمر باختصار هي أن العائلة التي لا يمكنها الاستقلال عن الظروف المحيطة بها والتي لا تتغذى عاطفياً (بالإشارة إلى التحليل العملي أي التي تشاهد التلفاز ولكن لا تقوم بفعاليات مشتركة) لا يمكنها إن تعيد إنتاج نفسها أو إظهار هذه الإنتاجية مثلما ذكرت Çiğdem Kağıtçıbaşı كما هو مذكور أعلاه ن طريقة "العلاقات الثقافية".

وفي هذا الصدد يمكن تناول الحاسب الآلي والإنترنت والعالم الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل مفصل حيث أن العلاقات التي تقيمها العائلات بصورة عامة ولكن بالأخص الأجيال الحديثة تعطي نتائج معقدة للغاية، وطبقاً للنتيجة الأولى فإن مواقع التواصل الاجتماعي والعالم الافتراضي قد أتاح فرصة الوصول إلى المعلومات في حياة الأفراد، ولكن هذه المعلومات رغم أنها متنوعة إلا أنها سطحية حيث أن المعلومات تأتي غالباً في إطار "الصورة"، وهذه الصورة تسبب الإدمان، فإن ظاهرة الاختلال النفسي الذي يسمى والذي ينتشر بين أكثر من مليون شاب في اليابان والتي تحوي بداخلها إدمان عميق للعالم الافتراضي يسبب قيام هؤلاء الأفراد بعلاقات "صناعية" مع عائلاتهم.

ب. صناعة القرار في العائلة وتغير دور المرأة
تشكل العائلة بصورة دورية وتتخذ أبعاداً جديدة من خلال العلاقات التي تقيمها مع العالم الخارجي والأدوار الجديدة التي تتولاها المرأة والتأثيرات التي تقوم بها المؤسسات مثل المدرسة أو الإنترنت في حياة الأطفال.

وبحسب المعطيات التي دلت عليها الدراسات التي

على أنها عميق أو التحدث عن العائلة التي "تنغمس عاطفياً بذاتها وتحمي نفسها" يجب التركيز على كيفية القيام بالأمر أكثر من التركيز على ماهية الأمور، وإن كان لا يوجد حقيقة واحدة ثابتة تنطبق على جميع أنحاء العالم بخصوص عمق العلاقات العائلية إلا أن هناك دراسة استرالية تعطي فكرة عن كيفية إقامة علاقات عائلية عميقة، وطبقاً للنتائج التي تم الحصول عليها من خلال اللقاءات التي أجريت مع العائلات تكون المكونات التالية هي أهم النقاط النوعية التي تؤدي إلى عمق العلاقات العائلية:

- استماع أفراد العائلة لبعضهم البعض والقدرة على "التواصل" بشكل واضح وصريح
 - مشاركة نفس القيم والقدرة على بناء مشاعر الروابط و"الاجتماع معاً" من هذا المنظور
 - قضاء وقت معاً، "مشاركة الفعاليات" التي يحبها الأفراد معاً مثل الرياضة والقراءة والتخييم واللعب
 - إظهار مشاعر الاهتمام والتعاطف بشكل منتظم من خلال الكلمات والأحضان والقبلات والتفكير في الآخر
 - "دعم" أفراد العائلة لبعضهم البعض والتشجيع وتقديم وطلب المساعدة من خلال روابط الأمان والثقة
 - "تقبل" أفراد العائلة لبعضهم البعض من خلال معرفة أن لكل فرد سماته الشخصية واحترامها وتقديرها
 - "الارتباط" وتقديم مصلحة العائلة ومعيشتها بشكل جيد كأول أولوية والتضحية والتكريث والوفاء
 - "الثبات والقوة" والقدرة على مواجهة الصعاب والتكيف والتأقلم مع الأحوال والظروف المتغيرة (Geggie, J., 2000; aktaran: Kids Matter)
- مما لا شك فيه إن كمية العلاقات العائلية أمراً مهماً إلا أن مشاهدة التلفاز لساعات طويلة معاً رغم أنه يبدو من الناحية الكمية علاقة قوية إلا أنه من الناحية النوعية لا يدل على قوة العلاقات، فإن الأمور التي تم ذكرها في الأعلى من تواصل وتعاطف وما شابه هي الأمور التي تتعلق بالـ "نوعية"، وهذا العنصر توضح الانغماس العاطفي، بمعنى آخر إن أحد أهم العناصر التي تكون الأسرة هي "المشاعر".

تأتي في مقدمة العائلات التي تشاهد التلفاز في العالم (Yeni Şafak, 2017)، وبحسب دراسة أخرى ثانية أكثر عائلات تشاهد التلفاز عالمياً (Cumhuriyet, 2017) بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بوسائل الإعلام الإلكترونية (الديجيتال ميديا).

وبالتشابه مع مشاهدة التلفاز وبالإضافة له يشير مدى ذهاب العائلات إلى التسوق إلى العلاقة بين العائلات والقوالب الاستهلاكية المتغيرة، حيث ارتفعت نسبة من يذهب إلى التسوق "أحياناً" و "كثيراً" من 72% عام 2006 إلى 78.5% في 2016، وهذه النسب التي لا ترقى إلى أن تكون عاملاً والتي تحتوي على صفة "الاعتيادية" بالنسبة لكثير من المجموعات المختلفة لا تحتوي على أي دلالات عن نوعية التسوق أو العمق الذي يؤثر به التسوق على العلاقات، ولكن يمكن القول بأن التسوق من الممارسات العادية التي يتشاركها جميع أفراد الأسرة، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الماكز التجارية (AVM) التي تنتشر بكثرة في جميع مناطق ومدن تركيا، حيث أنها أصبحت من الأماكن التي تتيح فرصة قضاء وقت "سهل" مع العائلة، إذ أن عدد كبير من العائلات تقضي فترات طويلة من عطلات نهاية الأسبوع "تنتزه" في المراكز التجارية وتشاهد المحال وتتسوق وتأكل الوجبات السريعة وتقضي وقت مع أبنائها في صالات الألعاب الإلكترونية، وأصبحت هذه الأماكن مثل طقوس الزمن الحديث التي تشكل نوعاً آخر من الديانات مثل معابد العصور التقليدية والمدارس والمصانع في الحقبة الكلاسيكية الحديثة.

وبهذا الشكل إذا تركنا جانباً ممارسة "تناول الطعام معاً في المنزل" والتي تعتبر أساس إعادة الإنتاج لأي عائلة فإن التسوق يأتي مباشرة بعد "مشاهدة التلفاز" كأعلى فعالية تقوم بها العائلات، بمعنى آخر إن هاتين الفعالتين التي تنصدر قائمة الفعاليات (مشاهدة التلفاز والتسوق) يمكن أن تشير في حال تقييمها كوحدة إلا أن أهم سمة تنسم بها العائلات التركية هي قدرتها على إنتاج أفراد تنتمي إلى الثقافة الاستهلاكية في ظل الثقافة الجماعية الحديثة، باختصار إن كثير من العائلات التي "تشاهد التلفاز كثيراً" تقوم بالذهاب "التسوق كثيراً" لارتباطها بالذهنية الاستهلاكية التي يروج لها التلفاز.

لا يمكن أن ننظر إلى العلاقات بين أفراد العائلة على أنه التواجد جنباً إلى جنب بشكل جسدي ومناقشة الأمور العملية أو حلها، ومن أجل القدرة على تعريف العلاقات

كما أنها تعتبر أحد أقوى العوامل التي تقوي الروابط العائلية وتزي من عمق العلاقات.

وتشير معطيات الأبحاث إلى أن كلما ارتفعت مجموعات الدخل زادت نسبة ذهاب الأسر النووية إلى النزاهات، إذ أن بالرغم من أن النزاهة ظاهريا فعالية أكثر اقتصادية إلا أنها تحتاج إلى استعدادات أكثر (سيارة - شواية - فحم... إلخ) وتنظيم ومجهود لذلك فإن شريحة واسعة من العائلات ذات الدخل المنخفض لا تذهب إلى النزاهات، وعلاوة على ذلك بالنظر إلى مكونات العامل يلاحظ أن هناك ارتفاعا في نسبة العائلات التي تذهب إلى تناول الطعام في المطاعم في عام 2016 حيث ارتفع نسبة الذين يذهبون "كثيرا" و "أحيانا" من 50% إلى 62%، ويمكن ربط هذا الارتفاع بانتشار نماذج الاستهلاك الحديثة في البلاد.

VI. محاولات التوصيف والتعليق: الاستنتاجات الثانوية

أ. اهتمام العائلة بالعالم الخارجي

تحتاج أي عائلة إلى القيام بالحد الأدنى من الفعاليات المشتركة التي تغذي العواطف والمشاعر العائلية من أجل الفوز بشبكة علاقات عائلي قوية، ولكن في ظل النتائج المذكورة أعلاه (زيادة صعوبة المعيشة وانخفاض القدرة على الحركة والانتقال وغياب وجود السيارة و تراجع القدرة على ممارسة الفعاليات الخارجية مثل الذهاب إلى السينما والمسرح والنزهة وتناول الطعام في الخارج في ظل وجود فرد بحاجة للرعاية) يلاحظ أن العائلات التي تعتبر علاقتها مع العالم الخارجي ضعيفة لا تستطيع الحصول على هذا النوع من التغذية.

على الجانب الآخر عامل "مشاهدة التلفاز" و "التسوق" الذان تم استبعادهما من التحليلات الإحصائية المتقدمة حيث أنهما لم يشكلوا عوامل ذات معنى وحدهما أو مع العوامل الأخرى تشير إلى نقاط هامة جدا بخصوص تكون العائلة في تركيا.

بالرغم من عدم قدرة معطيات أبحاث TAYA الكمية على رسم صورة كاملة عن العمق العاطفي لدى العائلات إلا أن "مشاهدة التلفاز" تعتبر أكثر الفعاليات التي تقوم العائلة بها معا إلا أنها في النهاية تظل فعالية سلبية وبالتالي لا تستطيع أن تحقق العمق المذكور أعلاه، وعلاوة على ذلك يجب الأخذ في الاعتبار أن العائلات التركية بحسب دراسة أجريت

وعدد الأفراد العاملة وارتفعت صعوبة المعيش قلّت الفعاليات الخارجية التي تقوم بها العائلة كما هو الحال في العائلات التي تنخفض فيها نسبة التحرك، فعلى سبيل المثال كلما ارتفعت نسبة المعيشة وتعذر توافر السيارة وتواجد في المنزل شخص بحاجة إلى الرعاية قلّت نسبة حدوث هذه الفعاليات، ويمكن استنتاج بعد النتائج الفرعية بناء على المعطيات المذكورة أعلاه، إن وجود أفراد بحاجة إلى الرعاية لا يمثل أي عائق أمام استمرار فعاليات التزاور بين الأقارب والجيران والأصدقاء بينما تسبب انخفاضاً واضحاً في نسبة حدوث الفعاليات الخارجية من ذهاب إلى سينما أو مسرح أو نزهة أو تناول الطعام بالخارج، مما يوضح أن المشكلة الحقيقية هي المشكلة "المادية" والثقافة الاستهلاكية المرتبطة بهذه المشكلة، وعلاوة على ذلك فإن المنازل التي لا يوجد بها إنترنت تقل فيها الفعاليات الخارجية، كما أن العائلات المفككة - كما ورد سابقاً - تنخفض نسبة تجمعها في الفعاليات الخارجية مقارنة بباقي العائلات.

على الجانب الآخر وكما هو متوقع فإن هذه الفعاليات التي تستوجب مستوى مادي معين يقوم بها العائلات ذات مستوى الدخل المرتفع، ففكرة وجود سيارة مما تسهل عملية الانتقال ووجود الإنترنت الذي يتيح التواصل مع العالم الخارجي تزيد من حدوث هذه الفعاليات، وينطبق هذا الوضع على فكرة وجود طفل يذهب إلى المدرسة حيث أنه يعتبر حلقة وصل بين البيت والعالم الخارجي، وتزداد نسبة حدوث الفعاليات الخارجية في حال عدم وجود شخص بحاجة إلى الرعاية بالمنزل مما يعني عدم وجود ما يربط الفرد بالمنزل، وتظهر ممارسة هذه الفعاليات بكثرة في العائلات التي تعيش في العمارات الكبيرة (10 شقق فأكثر) والأسر النووية على اعتبار أن هذا يعتبر مدلولاً على ضعف قوالب الاستهلاك التقليدية، وفي النهاية يمكن الإشارة على هذا المعنى: إذا نظرنا إلى المكونات التي تؤثر إيجاباً على هذا العامل وتساعد على زيادة الفعاليات الخارجية يلاحظ أن القطاعات ذات المستوى الرفاهي المرتفع والتي أكثر قرباً من المفاهيم الثقافية المدنية الحديثة تأتي في المقدمة.

يمكن الوقوف هنا عند النزاهات التي تعتبر إحدى الفعاليات المدنية حيث أن النزهة يمكن أن تعتبر من فعاليات قضاء أوقات الفراغ الأكثر اقتصادية بين باقي المكونات في هذا العامل على اعتبار أن وجبات الطعام تعد منزلياً، لذلك فهي من طرق الممارسات الاجتماعية والترفيهية التي تفضلها القطاعات الواسعة

الجدول 6.7. يوضح نتائج تحليل الانحدار اللوجستي المتسلسل لتوزيع الذي يتنبأ توزيع الفعاليات الخارجية

التوقع	الخطأ المعياري	Wald	Df	Sig.	95% نسبة الأمان	الحد الأدنى	الحد الأعلى
حجم العائلة	-0.276	0.016	297.454	1	0.000	-0.308	-0.245
الدخل (ln)	0.660	0.031	441.470	1	0.000	0.599	0.722
صعوبة المعيشة	-0.283	0.019	229.904	1	0.000	-0.319	-0.246
مدة السكن في نفس المكان	-0.012	0.001	208.792	1	0.000	-0.014	-0.011
عدد الأطفال التي تداوم في المدرسة	0.200	0.020	100.773	1	0.000	0.161	0.238
عدد العاملين	-0.054	0.019	7.701	1	0.006	-0.092	-0.016
يوجد سيارة	0.491	0.032	236.881	1	0.000	0.429	0.554
لا يوجد سيارة	0 ^a		0				
حصل على مساعدة	0.045	0.050	805.	1	0.370	-0.053	0.143
لم يحصل على مساعدة	0 ^a		0				
اقترض	0.039	0.031	1.542	1	0.214	-0.022	0.100
لم يقترض	0 ^a		0				
يوجد شخص بحاجة للرعاية	-0.670	0.057	140.285	1	0.000	-0.781	-0.559
لا يوجد شخص بحاجة للرعاية	0 ^a		0				
أسرة نووية	0.455	0.052	75.385	1	0.000	0.352	0.558
أسرة ممتدة	0.257	0.075	11.720	1	0.001	0.110	0.404
أسرة مفككة	0 ^a		0				
يوجد إنترنت	0.462	0.033	193.678	1	0.000	0.397	0.528
لا يوجد إنترنت	0 ^a		0				
يوجد ادخار	0.236	0.049	23.218	1	0.000	0.140	0.331
لا يوجد ادخار	0 ^a		0				
عمارة (10 شقق أو أكثر)	0.801	0.041	388.104	1	0.000	0.722	0.881
عمارة (أقل من 10 شقق)	0.547	0.039	192.535	1	0.000	0.470	0.625
توين هاوس أو سلسلة منازل	0.251	0.091	7.569	1	0.006	0.072	0.429
منزل مستقل	0 ^a		0				

في الخارج و الذهاب إلى النزهة والذهاب إلى السينما والذهاب إلى المسرح والذهاب إلى العطلة)، وتعطي هذه الفعاليات التي تقوم بها طبقة الأثرياء فكرة أوضح عن السعة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومستوى العلاقات الخارجية، وبناء عليه كلما زاد حجم العائلة

ث) الفعاليات المدنية: الفعاليات الخارجية

يوضح الجدول 6 نتائج تحليل الانحدار اللوجستي للعامل الرابع التي توصلت إليه الدراسة وهو الفعاليات التي تقوم بها العائلات بنسبة أقل مقارنة بباقي الفعاليات وهي "الفعاليات الخارجية" (تناول الطعام

الجدول 5.7. يوضح نتائج تحليل الانحدار اللوجستي المتسلسل لاحتمالية التزاوج

التوقع	الخطأ المعياري	Wald	Df	Sig.	95% نسبة الأمان	الحد الأدنى	الحد الأعلى
حجم العائلة	-0.128	0.015	76.351	1	0.000	-0.156	-0.099
الدخل (ln)	-0.226	0.030	56.712	1	0.000	-0.285	-0.167
صعوبة المعيشة	-0.252	0.018	189.545	1	0.000	-0.288	-0.216
مدة السكن في نفس المكان	0.002	0.001	4.415	1	0.036	0.000	0.003
عدد الأطفال التي تداوم في المدرسة	0.057	0.019	9.128	1	0.003	0.020	0.095
عدد العاملين	-0.096	0.019	25.847	1	0.000	-0.133	-0.059
يوجد سيارة	0.319	0.031	103.252	1	0.000	0.258	0.381
لا يوجد سيارة	0 ^a		0				
حصل على مساعدة	-0.027	0.047	337.	1	0.562	-0.120	0.065
لم يحصل على مساعدة	0 ^a		0				
اقترض	-0.017	0.031	312.	1	0.577	-0.077	0.043
لم يقترض	0 ^a		0				
يوجد شخص بحاجة للرعاية	-0.472	0.052	82.059	1	0.000	-0.574	-0.370
لا يوجد شخص بحاجة للرعاية	0 ^a		0				
أسرة نووية	0.569	0.051	125.632	1	0.000	0.469	0.668
أسرة ممتدة	0.637	0.072	78.433	1	0.000	0.496	0.778
أسرة مفككة	0 ^a		0				
يوجد إنترنت	-0.131	0.033	15.988	1	0.000	-0.195	-0.067
لا يوجد إنترنت	0 ^a		0				
يوجد ادخار	0.027	0.049	303.	1	0.582	-0.069	0.122
لا يوجد ادخار	0 ^a		0				
عمارة (10 شقق أو أكثر)	-0.280	0.040	49.077	1	0.000	-0.358	-0.201
عمارة (أقل من 10 شقق)	-0.246	0.039	40.341	1	0.000	-0.322	-0.170
توين هاوس أو سلسلة منازل	0.141	0.088	2.551	1	0.110	-0.032	0.314
منزل مستقل	0 ^a		0				

بعدا إلزاميا أي ما يمكن وصفه بـ "الحلقة الخارجية" أكثر من العلاقات العائلية من الدرجة الأولى، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن رغم من التشابه الطبقي التي تقدمه علاقات الأحياء إلا أنها أكثر هشاشة في مرحلة إعادة الإنتاج للعائلات إذ أنها تختلف من حيث الجذور الثقافية التي ينتمي لها الأفراد في الأساس.

بنسبة بسيطة على ميزانية العائلة، وفي المقابل إن علاقات هذه العائلات مع المنطقة المحيطة التي تسكن فيها (الحي / الوسط) أقوى بكثير مقارنة بالطبقات الاجتماعية الأعلى، ويمكن القول بأن هذه العائلات التي تتخضع قدرتها على التحرك تتغذى اجتماعيا من خلال العلاقات الاجتماعية القريبة مكانيا والتي تحمل

الجدول 4.7. يوضح نتائج تحليل الانحدار اللوجستي المتسلسل لنسبة توزيع تناول وجبات الطعام المعتادة

التوقع	الخطأ المعياري	Wald	Df	Sig.	95% نسبة الأمان	الحد الأدنى	الحد الأعلى
حجم العائلة	-0.233	0.015	247.947	1	0.000	-0.262	-0.204
الدخل (ln)	-0.145	0.030	22.669	1	0.000	-0.205	-0.085
صعوبة المعيشة	-0.133	0.019	51.526	1	0.000	-0.170	-0.097
مدة السكن في نفس المكان	0.006	0.001	47.096	1	0.000	0.004	0.007
عدد الأطفال التي تداوم في المدرسة	0.097	0.019	25.657	1	0.000	0.060	0.135
عدد العاملين	-0.131	0.019	47.163	1	0.000	-0.169	-0.094
يوجد سيارة	0.205	0.032	41.271	1	0.000	0.143	0.268
لا يوجد سيارة	0 ^a		0				
حصل على مساعدة	0.034	0.048	512.	1	0.474	-0.060	0.128
لم يحصل على مساعدة	0 ^a		0				
اقترض	-0.072	0.031	5.335	1	0.021	-0.133	-0.011
لم يقترض	0 ^a		0				
يوجد شخص بحاجة للرعاية	0.304	0.053	32.263	1	0.000	0.199	0.409
لا يوجد شخص بحاجة للرعاية	0 ^a		0				
أسرة نووية	0.322	0.051	39.412	1	0.000	0.222	0.423
أسرة ممتدة	0.404	0.073	30.777	1	0.000	0.261	0.546
أسرة مفككة	0 ^a		0				
يوجد إنترنت	-0.139	0.033	17.468	1	0.000	-0.204	-0.074
لا يوجد إنترنت	0 ^a		0				
يوجد ادخار	0.227	0.050	20.619	1	0.000	0.129	0.324
لا يوجد ادخار	0 ^a		0				
عمارة (10 شقق أو أكثر)	-0.064	0.041	2.489	1	0.115	-0.143	0.016
عمارة (أقل من 10 شقق)	-0.084	0.039	4.511	1	0.034	-0.161	-0.006
توين هاوس أو سلسلة منازل	-0.244	0.089	7.494	1	0.006	-0.419	-0.069
منزل مستقل	0 ^a		0				

ت. علاقات المجموعات وجها لوجه: زيارة الأقارب والجيران والأصدقاء

يوضح الجدول نتائج تحليل الانحدار اللوجستي المتسلسل لتوزيع الزيارات (الأقارب والجيران والأصدقاء) والذي يعتبر أحد الممارسات الهامة التي تقوم بها الأسرة بكثرة وإن كانت أقل من ممارسة تناول الطعام، وبالتوازي مع الاستنتاجات أعلاه كلما زاد حجم العائلة قلت نسبة الالتقاء مع الأقارب والجيران والأصدقاء عن طريق الزيارات، وينطبق هذا الوضع على ارتفاع الدخل وزيادة صعوبة المعيشة وزيادة عدد الأفراد العاملين، وعلاوة على ذلك فإن وجود الإنترنت في المنزل من العوامل التي تعوق فكرة الممارسات الاجتماعية إذ أن وجود الإنترنت في المنزل يقلل من نسبة الزيارات، ومن المعطيات التي يسهل توضيحها هي المعطيات التي لها علاقة بالسكن فكلما ازداد حجم العمارات (أكثر من 10 شقق) قلت نسبة التزاور.

وفي المقابل فإن "الاستقرار في محل الإقامة لمدة طويلة" والتي تتيح الفرصة "لإقامة عادات جديدة" ووجود سيارة (أي وسيلة انتقال يسيرة) وارتفاع مستوى الادخار من العوامل التي تزيد من نسبة حدوث الزيارات، ومن العوامل المهمة أيضا وجود "طفل يداوم في المدرسة" حيث أن ارتفاع عدد الأطفال له تأثير على زيادة الممارسات الاجتماعية مما يعني ارتفاع احتمالية التزاور، وينطبق هذا الوضع على وجود شخص في المنزل بحاجة للرعاية حيث أن هذه السمة التي تكون سببا في الانعزال داخل المنزل لها تأثيرا عكسيا فيما يخص الزيارات، بمعنى آخر وجود شخص بحاجة للرعاية في المنزل من العوامل التي تشجع وتحفز الزيارات بدلا من أن تكون عائقا لها.

وأخيرا ترتفع نسبة التزاور لدى العائلات والعائلات الممتدة التي تعيش في منازل مستقلة.

بالنظر بصورة عامة يلاحظ أن "زيارة الأقارب" و "زيارة الجيران" و "زيارة الأصدقاء" تعتبر من العلاقات الخارجية التي تغذي العائلة وتقيم لها الروابط مع العالم الخارجي دون الضغط عليها ماديا، ويمكن ذكر هذا التعليق عن "زيارة الأقارب" التي تعتبر الحلقة الأولى القريبة ضمن هذه العلاقات: في الطبقات الاجتماعية المنخفضة التي تعاني من صعوبات المعيشة تنخفض مظاهر هذا التعاون من الدرجة الأولى حيث أنه يمكن أن يؤثر سلبا ولو

القول بأن العائلات التي تستطيع أن تجتمع على هذه الوجبات هي العائلات التي حياتها أقل سرعة، فعلى سبيل المثال يمكن القول بأن العائلات التي استقرت في محل سكنها لمدة طويلة والتي من المفترض أن يكون في بيتها أشخاص مسنة أو متقاعدة أو العائلات التي تسكن في منازل مستقلة والمنازل التي لا يوجد بها إنترنت يكون لها نظام وروتين ثابت في مواعيد تناول الطعام، ويمكن الإشارة إلى أن هذه البيوت في الأغلب هي البيوت التقليدية والريفية رغم أن النتائج الإحصائية لا تعطي معلومات عن هذا الأمر.

ب. العلاقات العادية : وجبات الطعام المعتادة (وجبات العشاء خلال أيام الأسبوع ووجبات الطعام في عطلة نهاية الأسبوع)

يوضح الجدول 4 نتائج تحليل الانحدار اللوجستي المتسلسل للمتغير الأكثر حدوثا في الممارسات العائلية وهو "وجبات الطعام المعتادة" (وجبات العشاء خلال أيام الأسبوع ووجبات الطعام في عطلة نهاية الأسبوع)، وبحسب هذا الجدول فإن الانتظام في تناول الوجبات سواء وجبات العشاء خلال أيام الأسبوع أو وجبات الطعام في عطلة نهاية الأسبوع يتراجع كلما زاد حجم العائلة وارتفع الدخل وزادت صعوبة المعيشة كما هو الحال كلما ازداد عدد الأفراد العاملين في العائلة أو توافر الإنترنت.

على الجانب الآخر يزداد الانتظام في الاجتماع على وجبات الطعام في حال توافرت سيارة في العائلة أو تواجد شخص يحتاج للرعاية بالإضافة إلى وجود طفل يداوم في المدرسة ومع الاستقرار في محل الإقامة لسنين طويلة، وتزداد نسبة اجتماع العائلات الممتدة والنووية على الطعام مقارنة بالعائلات المفككة.

يمكن القول بأن وجبات العشاء هي أهم الوجبات ضمن هذا العامل وهي في الأغلب المساحة الأكثر توضيحا لك "روابط التقليدية"، وتعتبر وجبة العشاء من العوامل التي تعكس مستوى عمق العلاقات العائلية، وعلاوة على ذلك من الأوقات التي تتغذى فيها العلاقات العائلية العاطفية هي عطلات نهاية الأسبوع في الفرصة الأنسب للعائلات بعد استمرار فعاليات العمل والدراسة التي تمتد طوال الأسبوع للقيام بالـ "فعاليات العاطفية" (البذل العاطفي)، ففي هذه الفترة يمكن للعائلة أن تتناول إفطارا "خاصا" معا أو يجتمع الزوجين والأبناء للقيام ببعض الفعاليات بمعنى آخر يستطيع الأفراد أن يمنحوا الاهتمام والرعاية اللازمين للعائلة.

الجدول 3.7. يوضح نتائج تحليل الانحدار اللوجستي المتسلسل لتوقع نسبة توزيع وجبات الطعام الغير معتادة

التوقع	الخطأ المعياري	Wald	Df	Sig.	95% نسبة الأمان	الحد الأدنى	الحد الأعلى
حجم العائلة	-0.176	0.015	1370.053	1	0.000	-0.205	-0.147
الدخل (ln)	-0.481	0.031	2410.884	1	0.000	-0.541	-0.420
صعوبة المعيشة	-0.215	0.019	1320.930	1	0.000	-0.252	-0.179
مدة السكن في نفس المكان	0.016	0.001	3520.230	1	0.000	0.014	0.018
عدد الأطفال التي تداوم في المدرسة	-0.019	0.019	10.001	1	0.317	-0.057	0.019
عدد العاملين	-0.339	0.019	3030.979	1	0.000	-0.377	-0.301
يوجد سيارة	0.145	0.032	200.426	1	0.000	0.082	0.207
لا يوجد سيارة	0 ^a		0				
حصل على مساعدة	-0.027	0.048	0.320	1	0.572	-0.122	0.067
لم يحصل على مساعدة	0 ^a		0				
اقترض	-0.101	0.031	100.486	1	0.001	-0.163	-0.040
لم يقترض	0 ^a		0				
يوجد شخص بحاجة للرعاية	0.520	0.054	930.494	1	0.000	0.415	0.626
لا يوجد شخص بحاجة للرعاية	0 ^a		0				
أسرة نووية	0.127	0.052	60.051	1	0.014	0.026	0.228
أسرة ممتدة	0.447	0.073	370.125	1	0.000	0.303	0.591
أسرة مفككة	0 ^a		0				
يوجد إنترنت	-0.510	0.033	2340.523	1	0.000	-0.575	-0.444
لا يوجد إنترنت	0 ^a		0				
يوجد ادخار	0.186	0.050	140.069	1	0.000	0.089	0.284
لا يوجد ادخار	0 ^a		0				
عمارة (10 شقق أو أكثر)	-0.642	0.041	2490.107	1	0.000	-0.721	-0.562
عمارة (أقل من 10 شقق)	-0.613	0.039	2410.828	1	0.000	-0.691	-0.536
توين هاوس أو سلسلة منازل	-0.704	0.090	610.352	1	0.000	-0.880	-0.528
منزل مستقل	0 ^a		0				

العائلات ذات الدخل المرتفعة والعائلات ذات الدخل المنخفضة على حد سواء، ومن المؤكد أن العائلات التي يسعى أفرادها إلى متابعة سير العمل المزدحم منذ ساعات الصباح الأولى أو العائلات التي يعمل أكثر من عضو فيها من أجل توفير لقمة العيش لأفرادها لن تستطيع أن تجتمع لتناول هذه الوجبات، ويمكن

وجبة طعام" معا هي من أهم سمات الأسرة والعائلة، ويمكن إضافة هذه المعلومات على النتائج الواردة أعلاه: "وجبات الطعام الغير معتادة" أي وجبات الإفطار والغذاء من الوجبات التي تضيع في زحام الحياة اليومية السريعة والتي لا تستطيع العائلة أن توفر لها الوقت الكافي، وهذا الطرح ينطبق على

وبحسب نفس الجدول إن الفعاليات الأقل التي يقوم بها الأفراد معا هي الفعاليات الخارجية (0.81)، أما العوامل التي تؤثر على هذه الفعاليات الأربعة فه مقدمة في الجداول التالية بشكل منفصل.

أ. العلاقة الخاصة القريبة: تناول وجبات الطعام الغير معتادة (الإفطار والغذاء)

الجدول 3 يوضح نتائج تحليل الانحدار اللوجستي المتسلسل لتوقع نسبة توزيع وجبات الطعام الغير معتادة، وبحسب هذا الجدول كلما زاد حجم العائلة قلت نسبة اجتماعها على وجبات الطعام الغير معتادة كما هو الحال بالنسبة لعدد الأفراد العاملة والدخل إ لما ارتفع عدد الأفراد العاملة وزاد الدخل قلت نسبة اجتماع العائلة على مثل هذه الوجبات، وعلاوة على ذلك يلاحظ أن زيادة صعوبة المعيشة تؤدي إلى خفض نسبة تناول الطعام الغير معتاد للعائلة.

على صعيد آخر فإن العائلات التي لديها سيارة خاصة تجتمع على وجبات الإفطار والغذاء خلال أيام الأسبوع أكثر من العائلات التي لا تملك السيارات، والعائلات الممتدة التي تحوي بداخلها أقارب من أكثر من جيلين ترتفع فيها نسبة الاجتماع حول هذه الوجبات كما هو الحال في حالة وجودة فرد يحتاج للرعاية في المنزل وكما هو موضح في الجدول 3.

وعلاوة على ذلك يشير الجدول 3 إلى أن الحصول/عدم الحصول على المساعدات أو وجود أطفال تداوم في المدرسة ليس له تأثير على مدى تناول العائلة الوجبات الغير معتادة معا.

وطبقا لأبحاث TAYA التي أجريت في ثلاث مراحل مختلفة فإن أكثر الممارسات التي تجتمع فيها العائلة بكثرة هي الممارسات المرتبطة بـ "الطعام"، ومن أهم هذه العوامل هي وجبة الإفطار ووجبة العشاء والنزهات رغم ورود هذه العوامل ضمن عوامل مختلفة بحسب التحليل العاملي، من جانب فإن "تناول

بحاث TAYA بعد سؤال الدخل بهذه الصيغة: "كيف تستطيعون أن توفرُوا احتياجات عائلتكم الأساسية بهذا الدخل؟"، وتراوحت الإجابات بين 1 (بسهولة بالغة) إلى 5 (بسهولة جدا)، وبهذه الصيغة كان السؤال يشير إلى سهولة المعيشة أي أن النسبة الأدنى تشير إلى الأصعب والأعلى إلى الأسهل، لذلك تم إعادة الترميز العكسي للإجابات كي تشير إلى صعوبات المعيشة (reverse coding) حيث حصل الباحث على مؤشر من 1 (بسهولة جدا) إلى 5 (بسهولة بالغة) و أضيف إلى النماذج كمتغير صعوبة المعيشة، وتم إضافة متغيرات مختلفة مثل هل حصلت العائلة على دين لإشباع احتياجاتها في السنة الأخيرة أو مدى حصول العائلة على مساعدات مادية ومستوى الادخار وامتلاك السيارة الخاصة، أما بالنسبة للمعلومات عن العائلة فتم وضع متغيرات مستقلة مثل حجم العائلة (عدد أفراد العائلة) و تركيبة العائلة (نووية أو ممتدة أو مفككة) و نوع السكن (عمارة أقل من 10 شقق أو عمارة أكثر من 10 شقق أو توين هاوس وسلسلة منازل أو منزل مستقل)، بالإضافة إلى متغيرات وجود فرد (مسن أو مريض أو معاق) بحاجة للرعاية في العائلة تم إدخال متغيرات لتحديد علاقات العائلة الخارجية مثل عدد الأطفال التي تداوم في المدرسة و عدد الأفراد العاملة كمتغيرات رقمية، وفي نفس الإطار أدرج في النموذج متغير فئوي عن وجود الإنترنت المدفوع في العائلة أم لا.

٧. الاستنتاجات

يقدم الجدول 2 الإحصائيات الوصفية للعوامل الأربعة التي تم تكوينها من خلال التحليل العاملي، وبحسب هذا الجدول فإن "تناول الطعام المعتاد" هو الفعالية الأكثر التي يقوم بها أفراد العائلة معا بحسب معطيات TAYA لعام 2016 (2.99)، ويمكن استنتاج أن أغلب العائلات تتناول طعام العشاء معا خلال أيام الأسبوع وتتناول جمع الوجبات معا في عطلة نهاية الأسبوع، ويأتي في المركز الثاني الزيارات (1.93) وفي المركز الثالث وجبات الطعام الغير معتادة (1.82)،

الجدول 2.7. يوضح الإحصائيات الوصفية للعوامل

العدد	الأدنى	الأعلى	المتوسط	المحدد القياسي
15275	0.00	4.00	1.82	1.41
15275	0.00	4.00	2.99	0.98
15275	0.00	4.00	1.93	1.07
15275	0.00	4.00	0.81	0.85
وجبات الطعام الغير معتادة				
وجبات الطعام المعتادة				
الزيارات				
الفعاليات الخارجية				

الجدول 1.7. التحليل العاملي

المكونات			
4	3	2	1
0.714			تناول الإفطار خلال أيام الأسبوع
0.808			تناول الغذاء خلال أيام الأسبوع
		0.850	تناول العشاء خلال أيام الأسبوع
		0.757	تناول الإفطار في عطلة نهاية الأسبوع
		0.569	تناول الغذاء في عطلة نهاية الأسبوع
		0.916	تناول العشاء في عطلة نهاية الأسبوع
	-0.791		زيارة الأقارب
	-0.932		زيارة الجيران
	-0.887		زيارة الأصدقاء
		0.688	الذهاب لتناول الغذاء في الخارج
		0.581	الذهاب للنزهة
		0.931	الذهاب للسينما
		0.909	الذهاب للمسرح
			الذهاب للتسوق
			مشاهدة التلفاز معا
		0.644	الذهاب بقضاء العطلة
			طريقة الاستخلاص: تحليل المكونات الرئيسية
			طريقة التدوير: محك Kaiser و Oblimin

ب. المتغيرات المستقلة

إن البعد الإحصائي المتقدم لهذه الدراسة هو بحث تأثير السمات الاجتماعية الاقتصادية على الفعاليات التي تقوم بها العائلة معاً، وأول هذه المتغيرات التي تخص الحالة الاجتماعية الاقتصادية للعائلة والتي تعتبر مؤشراً عاماً هو متوسط الدخل الشهري، ولأن مساحة التراوح لهذا المتغير (*range*) واسعة جداً تم إضافته إلى النموذج (*Gelir (ln)*) عن طريق الحصول على لوغاريتماته الطبيعي (*natural logarithm*)، ولأن مجموع الدخل الشهري لا يستطيع أن يعطي صورة حقيقية عن مستوى رفاهية العائلة ذلك لأنه مرتبط بعدد أفراد العائلة أو احتياجاتها الخاصة تم إضافة متغير مستقل أكثر خصوصية إلى النموذج وهو صعوبة المعيشة، حيث تم توجيه سؤال صعوبة المعيشة في

فعلى سبيل المثال إذا كان هناك عائلة تجتمع دائماً على الإفطار خلال أيام الأسبوع فهي تحصل على "4" أو لا تجتمع أبداً على الغذاء فتحصل على 0، ولأن كل من هذه المكونات الفرعية تندرج تحت العامل وجبات الطعام الغير معتادة فيكون الرقم الت حصل عليه العائلة لهذا العامل هو قسمة الرقم 4 ($4=0+4$) على 2 (لأن عدد المكونات هو 2) بذلك يكون الرقم 2، وتم حساب باقي العوامل الثلاثة بنفس الطريقة، لذلك فإن النسب تتراوح ما بين 0 كنسبة أدنى و 4 كنسبة أعلى (كما هو موضح في الجدول 2) إذ أن تم الحصول على متوسط العوامل الأربعة.

أ. المتغيرات التابعة: مدى انتظام الفعاليات التي يقوم بها أفراد العائلات معا

إن المتغير التابع لهذه الدراسة هو مدى انتظام العائلات في الفعاليات التي يقومون بها معا، حيث يرد في مجموعة معطيات TAYA لعام 2016 16 فعالية مختلفة يقوم بها العائلات بانتظام أو بشكل مستمر، وهذه الفعاليات هي:

1. تناول الإفطار خلال الأسبوع
2. تناول الغذاء خلال الأسبوع
3. تناول العشاء خلال الأسبوع
4. تناول الإفطار في عطلة نهاية الأسبوع
5. تناول الغذاء في عطلة نهاية الأسبوع
6. تناول العشاء في عطلة نهاية الأسبوع
7. زيارة الأقارب
8. زيارة الجيران
9. زيارة الأصدقاء
10. تناول الطعام في الخارج
11. الذهاب إلى نزهة
12. الذهاب إلى السينما
13. الذهاب إلى المسرح
14. الذهاب إلى التسوق
15. مشاهدة التلفاز معا
16. الذهاب إلى قضاء العطلة

وضمن مجموعة معطيات TAYA وجه سؤال للعائلات عن مدى الانتظام في القيام بالفعاليات المذكورة أعلاه حيث تكونت النتائج من هذه الخيارات: (1) أبدا (2) نادرا (3) أحيانا (4) غالبا (5) دائما.

وفي إطار هذه الدراسة يرى الباحث أن تحليل كل من هذه الفعاليات الـ 16 على اعتبار أن كل منهم متغير تابع تحليليا متعدد المتغيرات قد يؤدي إلى حدوث تكرار غير مفيد في سياق البحث لذلك يتبنى الباحث منهج تحليل العامل لتحديد التشابه بين المتغيرات والحصول على عدد أقل من المتغيرات، وفي هذه الصدد توصل الكاتب إلى 4 عوامل نتيجة إلى تحليل العامل الذي قام به ضمن مجموعات متوافقة حيث أن العامل الأول (1) تناول الإفطار خلال أيام الأسبوع و (2) تناول الغذاء خلال أيام الأسبوع أمرين متشابهين لذلك تم إدراجهم ضمن عامل واحد، وقد أشار الباحث إلى هذا العامل باسم "وجبات الطعام الغير اعتيادية" إذ أن في الأغلب هذه الفعالية لا يستطيع أن يقوم بها إلا العائلات التي لا تعمل، بمعنى آخر يمكن الإشارة

في هذا الصدد إلى العلاقات "الخاصة والقريبة"، أما الفعالية الثانية التي تظهر من خلال تحليل العامل فتشمل (1) تناول العشاء خلال أيام الأسبوع (2) تناول الإفطار في عطلة نهاية الأسبوع (3) تناول الغذاء في عطلة نهاية الأسبوع (4) تناول العشاء معا في عطلة نهاية الأسبوع، وقد أطلق على هذه الفعالية التي يقوم بها في الأغلب العائلات التي تعمل بشكل منتظم خلال أيام الأسبوع "وجبات الطعام المعتادة"، ويمكن تعريف نوع العلاقة في هذه الحالة بأنها "علاقة عادية"، وكما هو موضح في الجدول 3 فإن نوع الفعالية الثالث الذي يظهر في تحليل العامل يتضمن (1) زيارة الأقارب (2) زيارة الجيران (3) زيارة الأصدقاء، وأطلق على نوع هذه الفعالية التي تقضي من خلالها العائلة وقتا في إطار العلاقات الاجتماعية اسم "الزيارات"، وهذه الزيارات هي "علاقات المجموعات وجها لوجه"، ويمكن الإشارة إلى هذه العلاقات التي تخاطب دائرة علاقات ضيقة من الناحية الاجتماعية وتعتبر من الناحية الثقافية أكثر "تقليدية" على أنها "gemeinschaft" (علاقات الجماعات وجها لوجه) وذلك ضمن الإطار المفاهيمي، أما العامل الرابع والأخير فهو يشمل (1) الخروج لتناول الطعام (2) الذهاب إلى نزهة (3) الذهاب إلى السينما (4) الذهاب للمسرح (5) الذهاب لقضاء العطلة، وهذه الفعاليات هي "الفعاليات الخارجية" وهي تشمل على سمات "gesellschaft" بمعنى آخر أكثر فردية وأكثر تداخلا مع نماذج الاستهلاك لذلك يمكن وصفها بأنها "فعاليات مدنية" رأسمالية حديثة.

وعلاوة على ذلك فإن فعاليات "الذهاب معا للتسوق" و"مشاهدة التلفاز معا" التي وردت في استطلاع TAYA تم استبعادها من التحليلات الإحصائية المتقدمة حيث أنهما لم يشكلتا عاملا ذا دلالة وحدهما أو مع باقي العوامل إلا أنهما سيدخلا ضمن دراسة التقييم والتعليق لاحقا.

إن الإجابات الأصلية في مجموعات المعطيات الخاصة بالمكونات الفرعية للعوامل الأربعة التي توصلت إليها هذه الدراسة كانت ما بين 1 (أبدا) و 5 (دائما) ولكن أعاد الباحث ترميزها من جديد لتصبح من 0 (أبدا) إلى 4 (دائما) على اعتبار أن إجابة "أبدا" تعني عدم القيام بأي فعاليات أو بمعنى آخر غياب الفعاليات، وتم تجميع النقاط التي حصلت عليها كل عائلة من المكونات الفرعية لكل عامل (0-4) ثم قسمتها على عدد المكونات الفرعية للحصول على الرقم المتوسط،

نوعها كونها نووية أو ممتدة أو مفككة أو وجود أبناء تداوم في المدرسة أو أفراد تعمل أو القدرة الاقتصادية و بين القيام بهذه الفعاليات؟ كيف تتغير هذه العائلات وتختلف نتيجة هذه الفعاليات؟

IV. المنهج

يؤثر العصر الذي نعيش فيه والمراحل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي يعيشها العالم بشكل تلقائي على البلاد المختلفة وعلى "مستويات التنمية" المختلفة أيضاً، فلم يعد الآن من الممكن الحديث عن مجتمع تقليدي فقط بل إن هذه المجتمعات تحت تأثير الحركات والمتغيرات العالمية، وفي نفس الوقت من المستحيل الإشارة إلى مجتمعات حديثة ما بعد المرحلة الصناعية فحسب حيث أن هذه المجتمعات أيضاً تعيش في إطار من العادات التقليدية الخاصة بهم أو المستوحاه من الخارج.

ونتيجة لهذه الصراعات والمواجهات تتغير المؤسسات الموجودة في جميع المجالات الحياتية وفي الأغلب يتم تفرغها من محتواها أو كما أشار Ulrich Beck تتحول إلى مؤسسات "زومبي" (اسمها موجود ولكن ليس لها مدلول فعلي أو اسمها موجود ولكنها في الحقيقة شيئاً آخر) (Beck, 1995: 40)، وتظهر انعكاسات هذا التغير في العالم وفي تركيا أيضاً على مؤسسة العائلة فعلى سبيل المثال تتغير الممارسات والمفاهيم التي تركز الرجل في العمل والمرأة في المنزل وتفصل بين المهام الخاصة بكل منهم بخطوط عريضة، وتشكل النساء جزء هام وكبير من هذا التغير الذي ظهر نتيجة الصراع الذي يمارسه الأفراد في جميع المناحي الاجتماعية باعتبار أن النساء هن أكثر مشاركة في الحياة الاجتماعية، وهذه الموجة الواسعة من التغير التي طالت معمار المنازل وخصوصاً اتساع حجم المطابخ مروراً بذهنية تخطيط المدن وقوالب الإنتاج والاستهلاك وصولاً إلى أوساط العمل والتعليم قد أثرت بالتأكيد على مؤسسة العائلة، وفيما يلي يرد نتائج التحليل الإحصائي المتقدم الذي قام بها الباحث لدراسة العلاقات العائلية بناء على مجموعات معطيات TAYA لعام 2016 بالإضافة إلى التحليلات التي تقيم العلاقات بين المتغيرات المختلفة أخذة في الاعتبار معطيات TAYA لعامي 2011 و 2016.

وفي ضوء المناقشات التي وردت سابقاً و كما أشار Peter Berger في مقاله الذي أصبح علامة في هذا المجال فإن الحديث يجب أن يكون عن العائلات التي في حالة "تكون" مستمر نتيجة ارتباط مجموعة من الأفراد مع بعضهم البعض في ظل أحوال اجتماعية مختلفة (Berger, 1977) أكثر من الإشارة إلى تعريف ثابت ومحدد لمفهوم العائلة وتركيبته، وعلاوة على ذلك يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى علم الاجتماع الذي يقوم بتحليل ممارسات الحياة اليومية والذي يقدم طرح أن الأفراد تقوم بإنتاج "الاستراتيجيات العائلية" الجديدة باستمرار في ضوء محاولاتها للبقاء على قيد الحياة و العيش وتحسين ظروف المعيشة في ظل التركيبات الاجتماعية و العائلية (Certeau, 1984).

وفي ضوء هذه المناقشات التي تمنح التغير والتحول في التركيبات العائلية بعداً كلياً يمكن أن نلخص أساس مشكلة هذه الدراسة كالتالي: إن المتحركات التي تؤثر في تحول العائلات في تركيا والمشكلات التي تواجهها ليست نابعة من داخل العائلة فقط، بل إن هذه التغييرات والمشكلات مرتبطة في الأساس بالتغيير الذي يشهده المجتمع بمعنى آخر بالعلاقات التي تبنيها العائلة مع المجتمع المتغير وفي هذا الإطار يستحيل الحديث عن نوع واحد فقط من التركيبات العائلية، مما لا شك فيه إن دراسة هذه الإشكالية بشكل وافي يحتاج الباحث إلى أبحاث كمية ونوعية مفصلة مثل دراسة تأثير النظام الحقوقي والممارسات القضائية والتحسينات والأزمات الاقتصادية عبر الزمان و المناخ السياسي المتوتر أو الواعد والإمكانات المكانية والتنظيمات والتطورات التكنولوجية الحديثة، وفي هذا الصدد ستقوم هذه الدراسة بطرح بعض الأسئلة في ضوء المعطيات التي تمنحها مجموعة أبحاث TAYA وستسعى أن تقدم إجابات وافية لهذه الأسئلة دون الغفلة عن التفاعلات المذكورة أعلاه وأهميتها، ويمكن تلخيص هذه الأسئلة كالتالي:

ماهي أهمية الفعاليات التي يقوم بها أفراد العائلة معاً مثل الطعام والزيارات والتسوق والاستهلاك الثقافي... إلخ؟ ما هي الفعاليات الأخرى التي تقوم بها العائلات التي تقوم ببعض الفعاليات المحددة؟ هي يوجد معلومات عن تأثير القيام بهذه الفعاليات أو عدم القيام/ عدم القدرة على القيام بهذه الفعاليات على العائلة؟ هي يوجد علاقة بين حجم العائلة أو

وف المقابل سيكون من المفيد الإشارة إلى المفهوم الذي يمكن أن يعتبر ثقافيا والذي ورد سابقا في دراسات TAYA وقامت Çiğdem Kağıtçıbaşı بقولته حيث تعارض Kağıtçıbaşı من خلال مفهوم "العلاقة الثقافية" الذي قامت بقولته على الطرح الغربي القائل بأن علاقات الترابط المتبادلة بين العائلة والأقارب في تركيا تركت محلها للعلاقات المستقلة تحت تأثير التمدن والتحول الصناعي فبحسب Kağıtçıbaşı الروابط الأسرية العاطفية بين أفراد العائلة في تركيا تظل قوية وقائمة حتى حين يتحقق الاستقلال المادي وتزداد إمكانيات الأسر والعائلات على عكس الوضع في الغرب (Aktaran: Özbay, 2013: 59).

إذا كان الطرح القائل بأن "علاقات الترابط العاطفي" بين العائلات التركية صحيحا فإن أسباب هذه الظاهرة يتم إرجاعها في الغالب إلى التركيبة "الثقافية" ولكن بالتأكيد إن السبب وراء ظهور نتيجة ثقافية كهذه يرجع إلى العلاقات الثقة/ عدم الثقة متعددة الأنواع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية الموجودة في المجتمع، كما تلعب تركيبة الجماعة المتوارثة منذ العهد العثماني والتي تفككت من ناحية واتخذت شكلا جديدا من ناحية أخرى مع سياسات المواطنة التي ظهرت في العهد الجمهوري دورا في حدوث هذه الظاهرة، حيث تصبح العائلة الملجأ والملاذ الذي يأمن إليه الأفراد في فترات التغيير الجذرية التي تثير القلق في ظل مناخ سياسي متوتر مثير للخوف (Kentel, Ahiska, Firat, 2007)، بالإضافة إلى أن مرحلة الحداثة في تركيا كما في العالم وإن كانت تتبع طريقا خاصا بها إلى أنها أول ما تؤثر في الظواهر الثقافية وتقوم بإحلال الحياة الحديثة والفردية في ظل حركات التمدن محل التعاون الثقافي وشبكات الترابط الجماعية.

وطبقا لـ Ayşe İdil Aybars التي كتبت مقالا ضمن دراسة TAYA فإن الفعاليات الاجتماعية الأسرية ليست مجرد فعاليات لقضاء وقت الفراغ فحسب ولكنها انعكاس هام جدا لظواهر الظلم المجتمعي والنبذ الاجتماعي، إذ أن القطاع الأقل حظا في مستوى الدخل في تركيا يعاني من الفقر ونقص الإمكانيات ويعاني أيضا من أزمة المشاركة في المجتمع (Aybars, 2013)، بمعنى آخر يمكن القول بأن الأحوال والظروف المادية والبيئية التي تعيش فيها العائلة تؤثر تأثيرا مباشرا في وحدة العائلة وإعادة إنتاجها ثقافيا.

وإنما هو علامة على أن العائلة بالإضافة إلى المجتمع في حالة تغير حيث يظهر نمط (أو أنماط) جديدة من العائلات، بمعنى آخر لم يعد هناك وجود لنوع وحيد من العائلة ف ظل التنوع في أنماط الحياة لذلك فإن الحديث في عصرنا الحالي سيكون عن أنماط العائلات المختلفة.

يؤكد Beck و Beck-Gernsheim أننا نعيش في "مرحلة انتقالية محتمل أن تنشب فيها حرب طويلة وألمية بين النساء والرجال" حيث أنهم يؤكدون على هذا "الوضع الجديد" إذ يقولون "لم يعد من الممكن أن نقول ماذا تعني العائلة والزواج وأحوال الوالدين والحياة الجنسية أو الحب أو كيف يجب أن تكون أو كيف ستكون، حيث أن جميع هذه المفاهيم أصبحت ذاتية تختلف من شخص لشخص ومن علاقة لعلاقة أخرى باختلاف الأفراد والظواهر والأخلاق والاستثناءات" (1995: 5).

وبالإضافة إلى الاختلافات التي طرأت على مجموعة واسعة من العوامل يجب أن يظل عالقا في الأذهان أن مؤسسة العائلة تتغير من الداخل ومن الخارج عبر الزمان حيث أنها مؤسسة تتشكل من الداخل ومن العوامل الخارجية أيضا، ويشير Koç إلى ثلاثة عوامل رئيسية أثرت في مرحلة تحول العائلة التركية، ويذكر أن العامل الأول هو العوامل الخارجية، وهي "التغير الاجتماعي الاقتصادي الذي ظهر من خلال التمدن وبروز قطاعي الصناعة والخدمات في الحياة الاقتصادية ودخول المرأة في قطاع العمل مدفوع الأجر وزيادة مستوى الدخل للفرد" (Koç, 2013: 48).

ولكن هناك مرحلة ثانية تحفز التغير من الداخل، وهي "التحول الديموغرافي متمثلا في ارتفاع سن الزواج وزيادة عوامل تحديد النسل وارتفاع سن إنجاب الطفل الأول و تحديد عدد الأطفال بطفلين فقط وضيق الفجوة بين عدد الأطفال المثالي وعدد الأطفال الموجود بالفعل وارتفاع نسب الطلاق وارتفاع سن المعيشة".

وأخيرا يتحدث الباحث عن تغييرا يؤثر على جميع قطاعات المجتمع وبالتالي العائلة وهو "التغير الفكري والذهني الذي يؤثر في تركيبة العائلة مثله مثل التأثيرات التركيبية والذي يؤثر أيضا في تحول العوامل التركيبية" (Koç, 2013: 48).

وهناك بعض الاتجاهات الملفتة التي ترى التركيبات العائلية التي ظهرت في الفترة الزمنية التي نعيش فيها الآن على أنها "العائلة ما بعد الحداثة"، وطبقا لهذا الاتجاه فإن العائلات المثالية في الزمن السابق والتي كانت تتمثل في العائلات الممتدة التقليدية تحولت إلى الأسر النووية الحديثة وبالتالي فإن الأسرة المثالية للعصر السابق والتي هي الأسرة النووية سوف تمر بمرحلة تحول هي الأخرى، ولكن على عكس التحولات السابقة إن الوضع الحالي ليس وضع ظهور "نموذج عائلة جديد" أو "مرحلة جديدة"، ولكن هذا التحول يستهدف كسر القناعات الخاصة بفكرة مراحل التقدم المنطقي، فالعائلة ما بعد الحداثة تشمل بعدا "تجريبيا" و "حنينيا" على حد سواء (Stacey, 1996: 8)، فمن ناحية تأتي هذه العائلة بعبادات وممارسات وتقاليد جديدة ومن ناحية أخرى تحمل الرغبة الممتدة للماضي بتكون "الأسرة الدافئة"، وبناء عليه فإن العائلات الجديدة تحمل في طياتها الوسط الديمقراطي من ناحية وتغذي إحساس الأمان من ناحية أخرى، بمعنى آخر فإنها مؤسسة تحاول أن تحافظ على الحرية والأمان في وقت واحد، لذلك فإن هذه العائلات تنتج المساواة والحرية ولكنها تمارس درجة كبيرة من العنف بسبب كسر الكثير من المتأصلة.

ومن المجالات الجدلية الهامة بخصوص دراسة العائلة اجتماعيا هي أهمية موضوع الطلاق الذي يرتبط بظهور العائلات المفككة والأسر وحيدة الوالد محل أو إلى جانب العائلات التقليدية والممتدة أو النووية، ومن الممكن في هذا الخصوص التركيز مع عدم التأكيد على الاتجاهات التي ترى أن الطلاق لا يدل بالتأكيد على فشل العائلة وإنما هو مرتبط بصورة أكبر بمدة المعيشة، وطبقا لهذا الاتجاه إن قصر عمر الزيجات ليس بالأمر المطروح إذ أن الزيجات في العصر السابق كانت قصيرة أيضا حيث كان الأزواج يعيشون في حالة زواج واحد ولكنهم يموتون مبكرا (Kain, 1990).

وبناء عليه يمكن أن ننظر إلى ارتفاع نسبة الطلاق في يومنا الحالي ليس على أنه دخول العائلات الكلاسيكية (التقليدية/ الحديثة) في مرحلة كارثية وإنما كأحد علامات التحول العام الذي تشهده المجتمعات، ويمكن القول بأن النساء أصبحت أكثر سعيا للوقوف على قدميها بينما الرجال أكثر بحثا عن علاقات مشبعة اجتماعيا وثقافيا ضمن عالم أكثر ميوعة، وفي هذه الحالة فإن الطلاق لا يمثل تهديدا لمؤسسة العائلة

الحياة الاجتماعية تشمل العائلات التي يمكن وصفها بالـ "تقليدية" والعائلات التي تشمل روابط غير تقليدية على حد سواء، وعلاوة على ذلك قد يشمل تعريف العائلة العائلات المبنية على علاقات القرابة والعائلات "المختارة" التي يكونها الأفراد التي تشعر بالوحدة الكلية مع بعضهم سواء كانت تربطهم روابط الدم أو علاقات قانونية أم لا (Weston, 1991).

وبالنظر من منظور المماسات الجزئية أو اتجاه الحياة اليومية تكون العائلة مؤسسة في حالة "بناء" مستمرة من خلال القيام ببعض الأعمال أكثر منها وحدة ثابتة، وبناء عليه فإن العائلة هي المؤسسة التي يجتمع فيها أفراد تقوم ببعض الأعمال التي تشمل الغذاء والأعمال المنزلية واستمرارية علاقات الأقارب والأعمال الاستهلاكية والعلاقات العاطفية والتي تنجز هذه المهام سواء كان بنجاح كبير أو بنسبة نجاح أقل (Carrington, 1999: 5) وبالتالي هي مكان تجمع أفراد يحبون بعضهم حبا كبيرا أو قليلا ويحمون بعضهم بشكل قوي أو ضعيف ويهتمون ببعضهم البعض.

من الممكن ضم التعريفات التي ترى العائلة ليس من منظور علاقات الزواج الرسمية أو القانونية وإنما على أساس علاقات "الخصوصية" وضمن "مجموعة العلاقات المائعة ولكن الغير تصادفية" إلى المنظور الذي يرى العائلة كمجموعة ممارسات أكثر منها تركيبة يتم الدخول إليها، وبالنسبة لهذا الاتجاه إن العائلة يعني مجموعة ممارسات مثل القيام بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال والأمومة والطفولة والعلاقة الجنسية... إلخ، وتستمر الممارسات التي تشير إلى النظام والعادات مثل مشاهدة التلفاز أو الالتقاء في العشاء التي تبدو كأنها تفاصيل صغيرة وإنما هي أيضا ضمن العادات التي يتم تكرارها كثيرا (Morgan, 1999: 17-18)، وتظل السيرة الذاتية لأفراد العائلة في علاقة مستمرة مع المجتمع رغم إنها تحمل في طياتها بعدا خصوصيا، فمن جانب تستمر العلاقات التي تنقطع أو تقوى أو يتم بناؤها من جديد ضمن الأفراد المختلفة للعائلة (الأم والأب والأبناء... إلخ)، وعلى الجانب الآخر يضاف إلى هذه العلاقات مجموعة من الروابط القريبة من حيث درجة القرابة لكنها البعيدة على المستوى المادي (الأجداد والجدة والحموات) أو العلاقات البعيدة من حيث صلات القرابة ولكنها قريبة ماديا (الأصدقاء والزوار الدائمين).

عام 2012 نتيجة مجهود مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسائية تحت اسم "قانون حماية العائلة ومنع العنف ضد المرأة" قد أدى إلى زيادة نسب الطلاق إنما هو طرحاً إيدولوجياً بحثاً، يأتي هذا القانون ببعض التدابير التي تفصل بين الرجال التي تمارس العنف ضد النساء عن النساء التي تعرضت لعنف بهدف وقف العنف ضد النساء وحماية المرأة، ولكنه ليس كما ورد في وسائل الإعلام بأنه نظم "دون مراعاة تركيبة العائلة التركية" و "يمنح حقوق أكثر من اللازم للمرأة" و "يظلم الرجل الذي يمارس العنف ضد النساء" و هو بالتأكيد ليس قانوناً "يهدم الأسرة" (Aktaran: Kadının İnsan Hakları, Yeni Çözümler Derneği, <http://www.kadinininsanhaklari.org>), فهو لا يدفع الأزواج التي لا تنوي الطلاق إلى الطلاق وإنما يفتح الباب أمام فكرة إنهاء الروابط الأسرية المنهكة التي تسبب التعاسة أكثر من السعادة والأسرة التي ليست أسرة في الجوهرة وإنما بالمظهر فقط بشكل يحمي ويحافظ على المرأة، ومن هذا المنظور فإن هذا القانون يقوم بكشف وضع اجتماعي يسدل الستار على ظاهرة العنف ويجعلها "مرئية"، وبعد هذا يظل القانون رقم 6284 رغم أنه يعتبر تدبيراً متقدماً بخصوص العنف الممارس ضد المرأة في تركيا إلا أنه لا يزال بعيد كل البعد عن حل مشكلة العنف ذلك أن من المؤكد أن ممارسة العنف لا توقف القوانين والقرارات حيث أن العوامل التي تغذي هذه الظاهرة هي التركيبية الذكورية التقليدية المتأصلة في المجتمع أو المشاكل النفسية من مشاكل الهوية والتمدد وأزمة التكيف الثقافي و الأزومات الاقتصادية والضغوط التي تسببها على الأفراد نتيجة تفكك هذه التركيبية التقليدية.

باختصار إن العائلات والأفراد التي تشكل العائلات تظل دوماً في منطقة تقاطع عوامل ومجموعات عدة مثل العمل والمدرسة والجيران والأقارب القريبة والبعيدة والطبقات الاجتماعية ومجموعات القياس الثقافية والسياسة والإعلام والبرامج التلفزيونية والإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي ولكن هذه المجموعات لن تكون أبداً نفس منطقة التقاطع المطلقة، فكل عائلة وأفرادها تستمد تغذيتها النفسية والاجتماعية من العائلة نفسها من ناحية وفي نفس الوقت لديها قنوات التغذية الاجتماعية خارج حدود العائلة، لذلك فإن فهم عمق العلاقات العائلية يستوجب دراستها من الاتجاهين داخلياً وخارجياً، وبناء على معطيات TAYA التي من المفترض أن قامت بتقييم TAYA

III. الخلفية النظرية ومراجعة الإنتاج الفكري

ظلت النظرية التابعة لحركة الحداثة عن تعريف العائلة منعكسة ومسيطرة على مجال علم اجتماع العائلة لفترة طويلة، حيث كانت النظرة إلى العائلة على أنها حجر أساس المجتمع والعمود الأساسي الذي يرتكز عليه، وبناء على هذه النظرة ظلت العائلة هي التي تجمع الأفراد في إطار معين وتساعد على التعاون والتأيش وترعى الأطفال في إطار من روابط الدم والزواج و روابط الأقارب، وإذا أراد الباحث تحليل هذا التعريف الذي يعتمد على الدور الوظيفي للعائلة فإنه يمكن أن يستخرج قائمة مطولة من الأدوار الوظيفية التي تقوم بها العائلة، ولكن طبقاً للاعتقاد السائد يمكن القول بأن الوظائف التي تقوم بها العائلة تتضمن التنشئة الاجتماعية وتنظيم النشاط الجنسي والوضع الاجتماعي والمشروعية والتسجيل المدني والأمان المادي والعاطفي (Macionis, Plummer, 2008: 583).

ويجب ألا يغفل الباحثون عن التعريفات المختلفة التي تتبع الاتجاهات المختلفة فعلى سبيل المثال إن العائلة بالنسبة للاتجاه الصدامي تمثل الأملاك والميراث وبالتالي هي مؤسسة عليا تحمي علاقات القوة الطبقية (Engels, 2010; Bukodi ve Goldthorpe, 2012).

وبالرغم من أن التعريفات متشابهة لدى مجموعة واسعة من الاتجاهات إلا أن الاتجاه النسوي يرى أن العائلة هي أساس إعادة إنتاج التفرقة بين المرأة والرجل (Butler, 1999; Irigaray, 1997; Smith, 1990; Beauvoir, 1997; Walby, 2001) بينما تعني العائلة بحسب علم الاجتماع الجزئي مجموعة الممارسات الكلية التي تشمل حالة "التكون" المستمرة و "أفعال" الأفراد و "إنجازاتهم" و "ما أعادوا تكوينه" و "ما حققوه" (Berger, 1977; Certeau, 1984; Duben ve Behar, 1991).

مما لا شك فيه أن مؤسسة العائلة وممارسات العائلة تتغير وتتغير بتغير التركيبات المجتمعية واختلافها، لذلك يجب التأكيد على اختلاف تركيبات العائلة بدلاً من الإشارة إلى تعريف وحيد لمفهوم العائلة، حيث أن

النوعية بدون أطفال من 14% في عام 1978 إلى 24% في 2011 كمثال صارخ (Koç, 2013: 50). ويستشف من خلال المعطيات التي يقدمها İsmet Koç أن هذه التغييرات متوقع استمرارها حيث أن التنبؤات الدراسية تقول أن المتوقع انتشار الأسرة النووية في 2023 بنسبة 69% والعائلات الممتدة 7% والأسر المفككة بنسبة 24% (Koç, 2013: 52).

وعلى الجانب الآخر تشير هذه المعطيات إلى أن السياسات الحكومية العامة الموجهة للعائلة غير كافية إذ أن العائلات تصغر وتتفكك ونسب الطلاق ترتفع رغم الاهتمام الخاص الذي يوليه ويعبر عنه الدستور وخطط التنمية، وهذا هو أساس الدراسة التي نحن بصددنا الآن وهو الإشارة إلى التناقض بين الاهتمام والرعاية الخاصة الممنوحة للعائلة وعدم قدرة العائلة على الوصول للقوة المؤسسية المرجوة، برأينا أن السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى هذا التناقض هو الفرضية التي تبنيها السياسات الحكومية بأن قوة العائلة هي أساس قوة المجتمع.

ونقلا عن İsmet Koç " وورد في الخطة التنموية العاشرة والتي أعدتها وزارة التنمية للفترة 2014-2018 أن "أساس المجتمع القوي هو مؤسسة العائلة التي تشكل النواة الذي يربط بين الأفراد والمجتمع والأفراد التي تنشأ في إطار من التسامح والحب والفهم المتبادل وتؤكد على أن العائلة تلعب دورا حيويا في تقوية أواصل المجتمع والتعاون" (Koç, 2013: 52). (abç.)، والأساس الذي يشكل الفكرة التي وردت في هذه العبارات ونقطة الانطلاق هو "العائلة" التي "تلعب دورا حيويا" في إنشاء مجتمع متعاون لذلك يجب تقوية هذه المؤسسة.

مما لا شك فيه أن أي دعم مقدم للعائلة أو أي خطوة تحسن في مؤسسة العائلة ستصب في الأساس في مصلحة المجتمع، ولكن هذا هو بعد واحد فقط من الاحتياطات اللانهائية اللازمة لتقوية المجتمع، وعلى الاتجاه الآخر الطرح العكسي هو أكثر صحة وواقعية إذ أن العائلات دوما أكثر تأثرا بكافة التحسينات أو المشكلات التي تصيب المجتمع سواء كانت موسمية أو مزمنة، ومن الخطأ اعتقاد أن التعديلات القانونية لها تأثير على الظواهر المجتمعية مثل تقليل أو زيادة ظاهرة حدوث الطلاق، فعلي سبيل المثال قول بعض وسائل الإعلام بأن القانون رقم 6284 الذي صدر

تعزيز الحياة الاجتماعية كلية لهو أمر مستحيل بل إن كل دراسة ومنهج يسعى خلف هدف متواضع وهو فهم جانب واحد من هذا التعقيد وفي حال تم هذا العمل بجودة عالية فإنه بلا شك عمل جدير بالاحترام والمشروعية، وهذه الدراسات تسعى في النهاية إلى الاقتراب أكثر من الحقيقة من خلال التقريب بين الأبحاث المختلفة التي أجريت في موضوعات محددة من مجالات مختلفة، ولكن إذا كان الهدف هو الحصول على معلومات من ورقة بحث من أجل بناء سياسة بشكل مباشر لا يمكن أن يتخيل الباحث أن تقوم دراسة من منظور محدد ضيق بتقديم مقترحات سياسية بشكل تفصيلي، إذ أن النظر إلى تعقيد الحياة من اتجاه واحد ومنهج واحد ما هو إلا كوصف للفيل في الظلام، فالحقيقة التي يتم دراستها من قبل تخصص واحد فقط تظل محبوسة داخل مسلمات هذا التخصص الوحيد والناقص، لذلك فإن "العائلة" تحتاج إلى منهج متهدد الاتجاهات من أجل الوقوف على التغييرات العميقة والمرهقة التي تشهدها هذه المؤسسة بالإضافة إلى الهجمات الأيدولوجية الشرسة التي تتعرض لها من قبل الاتجاهات والحركات السياسية والثقافية المختلفة، بالتأكيد إن هذه الدراسة التي بين يديكم الآن لا تدعي التحقيق الكامل للتعددية المنهجية حيث أن هذا لا يمكن أن يتحقق من خلال مجموعات معطيات نوعية لأبحاث أجريت في ثلاث مراحل مختلفة (وبعضها به الكثير من الإشكاليات)، ولكن هذه الدراسة تنسم بصفة وهي القدرة على إنتاج المعاني المختلفة المتداخلة والامعقدة عن العائلة من خلال توظيف وسائل وآليات التفكير المتنوعة بدلا من الاعتماد على المعلومات المطلقة التي تم تحصيلها من خلال طريقة واحدة وحيدة.

في البداية يمكن التأكيد على بعض نقاط الانطلاق الأساسية لهذا المقال بناء على الأبحاث المذكورة أعلاه والتقييمات التي تمت من قبل، إذ طبقا لهذه التقييمات التحول إلى "النوعية" يأتي في مقدمة التغييرات الواضحة التي طرأت على تركيبة العائلة التركية ثم الاتجاه لتفكك "العائلة الممتدة" وخصوصا "العائلة الممتدة الذكورية"، كما يرتفع نسبة العائلات النووية بدون أطفال ضمن الأسر النووية، وعلاوة على ذلك ومع الارتفاع الكبير في نسب الطلاق تنتشر تركيبات "العائلات المفككة" و "الأسر الفردية" و "الأسر وحيدة الوالد"، يتزامن ذلك مع ارتفاع واضح في انتشار "العائلات الممتدة المؤقتة" (Koç, 2013)، وقد شوهدت جميع هذه التغييرات مع حلول الألفينيات ويمكن الإشارة إلى ارتفاع نسبة الأسر

II. مدخل إلى الدراسة

يهدف هذا المقال إلى تحليل "عمق العلاقات العائلية في تركيا" بناءً على أبحاث تركيبة العائلة التركية TAYA التي أجرتها وزارة العائلة والعمل والخدمات الاجتماعية (وزارة العائلة والسياسات الاجتماعية سابقاً) في 2006 و 2011 و 2016، وبناءً عليه قام الباحث بمراجعة وطرح المعلومات العامة التي ترتبط بعمق العلاقات العائلية وكثافتها وجودتها والفعاليات التي يقوم بها الأفراد في أوقات الفراغ بحسب تركيبات العائلة المختلفة ومستوى الدخل بالإضافة إلى علاقة هذه المتغيرات بالتعليم ومستوى الدخل، ويسعى هذا المقال في الأساس إلى دراسة مرحلة تأثر العلاقات العائلية وعمقها بالعلاقات التي تبنيها العائلة مع العالم الخارجي انطلاقاً من طرح أن "العلاقات العائلية" لا ترتبط فقط بالتغيرات داخل العائلة.

ومن أجل تحقيق أهداف المقال قام الباحث بتجميع ومراجعة المعطيات من محورين أساسيين أولهما التحليلات الإحصائية المتقدمة التي أجراها على معطيات TAYA لعام 2016²، وأما المحور الثاني هو تقييم المعطيات الكمية التي لم تدخل في إطار التحليلات الإحصائية المتقدمة تقييماً نوعياً، وتضمنت هذه المرحلة إجراء تحليلات إحصائية وصفية لمعطيات الأبحاث التي أجريت في ثلاث مراحل مختلفة بالإضافة إلى المقارنات متعددة الاتجاهات من أجل الوصول إلى النتائج التي تضمنتها مجموعات المعطيات العامة.

وبالرغم من أن هذه الدراسة التي تتبنى اتجاهين من المحتمل أن تتعرض إلى انتقادات منهجية من قبل الأوساط "العلمية" بناءً على التقارب بين الاتجاهات التي أصبح يكتسبها علم الاجتماع تدريجياً إلا أن المنهج المختلط الذي انتهجته هذه الدراسة مبني على طرح أن القراءة الاجتماعية للحياة الواقعية يجب أن تكون متعددة الاتجاهات، ذلك لأن الحقائق الاجتماعية معقدة إذ أن الدراسات الثقافية لا يجب أن تبنى على "القوانين العلمية" كما هو في الطبيعة وإنما على محاولات التقييم المستمرة للعوامل والمعاني الثرية، وعلاوة على ذلك فإن تقديم "توصيات سياسية/ بناء السياسات" بناءً على نتائج تم تحصيلها من منظور وحيد سيكون أمراً محدوداً ناقصاً، بالتأكيد إن فهم

العائلة في تركيا: العلاقات العائلية بين الداخل والخارج

Prof. Dr. Ferhat Kentel¹

I. الخلاصة

يهدف هذا المقال إلى تحليل "عمق العلاقات العائلية في تركيا" بناءً على أبحاث تركيبة العائلة التركية TAYA التي تجريها وزارة العائلة والعمل والخدمات الاجتماعية (وزارة العائلة والسياسات الاجتماعية سابقاً)، لذلك تم إجراء تحليلات إحصائية متقدمة على معطيات أبحاث TAYA لعام 2016 و تم إضافة نتائج أبحاث عامي 2006 و 2011 ودراسة العلاقة بين المتغيرات المختلفة، وبناءً عليه قام الباحث بمراجعة وطرح المعلومات العامة التي ترتبط بعمق العلاقات العائلية وكثافتها وجودتها والفعاليات التي يقوم بها الأفراد في أوقات الفراغ بحسب تركيبات العائلة المختلفة ومستوى الدخل بالإضافة إلى علاقة هذه المتغيرات بالتعليم ومستوى الدخل، وطبقاً لهذه المعلومات إن "العلاقات العائلية" لا ترتبط فقط بالمتحركات داخل العائلة وإنما تتشكل العائلة بالعلاقات الخارجية التي تبنيها أيضاً، إذ أن الأنشطة العاطفية التي تغذي العائلة ترتبط مباشرة بقيام الأفراد بالحد الأدنى من الأنشطة المشتركة معاً إلا أن يجد الباحث أن العائلات التي تعاني من موقع وموضع ضعيف ومحدود في المجتمع لا يمكنها أن تحصل على هذا النوع من الغذاء العاطفي، لذلك فإن العائلة التي تمثل عنصر الأمان والحماية ضد العالم الخارجي الغير آمن وعنصر التوافق والاستمرارية ليست ذو طبيعة ثابتة -سواء كانت تقليدية أو حديثة - وإنما تتغير بحسب الأحوال الاجتماعية و يظهر أنواع وأنماط جديدة من العائلات، وختاماً تقدم المقالة توصيات سياسية عن العائلة بناءً على التحليلات التي أجراها الباحث.

الكلمات المفتاحية: الحياة اليومية، العلاقات العائلية، الفعاليات الخارجية، الاستهلاك، الانغماس العاطفي، العائلات المجمعة

¹جامعة اسطنبول شهير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع ferhatkentel@sehir.edu.tr

²أُتقدم بالشكر لزميلي د. زبير نيشانجي التي قدمت لي الدعم في إجراء التحليلات الإحصائية المتقدمة التي تضمنتها هذه الدراسة بالرغم من جدولها الحافل والمزدحم.

7

العائلة في تركيا: العلاقات العائلية بين الداخل والخارج

Prof. Dr. Ferhat Kentel

- Stevens, D.P., Minnotte, K.L. ve Kiger, G. (2004). Differences in work-to-family and family to-work spillover among professional and nonprofessional workers. *Sociological Spectrum*. 24, 535-551
- Tutarel-Kışlak, Ş. ve Çabukça, F. (2002). Empati ve Demografik Değişkenlerin Evlilik Uyumu ile İlişkisi. *Aile ve Toplum*. Yıl 5, 2(5) 35-41
- Vaaler, M. L., Ellison, C. G., ve Powers, D. A. (2009). Religious Influences on the Risk of Marital Dissolution. *Journal of Marriage and Family*, 71(4), 917-934. <<https://doi.org/10.1111/j.1741-3737.2009.00644.x>>
- Wheeler, B. E. (2010). *Age Differences in Marriage: Exploring Predictors of Marital Quality in Husband-Older, Wife-Older, and Same-Age Marriages*. Masters Thesis, Brigham Young University, USA
- Wheeler, L.A., Updegraff, K.A. ve Thayer, S.M. (2010). Conflict Resolution in Mexican-Origin Couples: Culture, Gender, and Marital Quality. *Journal of Marriage and Family*, 72, 991 – 1005, DOI:10.1111/j.1741-3737.2010.00744.x
- Winslow, S. (2011). Marital conflict and the duration of wives' income advantage. *International Journal of Sociology of the Family*, 37(2), 203-225
- Yıldırım, N. (2004). Türkiye'de boşanma ve sebepleri, *Bilig*, 28, 59-81
- Yılmaz, A. (2001). Eşler Arasındaki uyum: Kuramsal yaklaşımlar ve görgül çalışmalar. *Aile ve Toplum Eğitim – Kültür ve Araştırma Dergisi*, 1(4), 49-59
- Nahawat, S. S. ve Mathur, A. (1992). Marital adjustment and subjective well-being in Indian educated housewives and working women. *The Journal of Psychology*, 127 (3), 353-358
- Parnell, K. J., ve Hammer, J. H. (2018). Deciding on couple therapy: The role of masculinity in relationship help-seeking. *Psychology of Men & Masculinity*, 19(2), 212-222 <<http://dx.doi.org/10.1037/men0000098>>
- Pasch, L. A. ve Bradbury, T. N. (1998). Social support, conflict, and the development of marital dysfunction. *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, 66, 219-230
- Rogers, S. J. (2004). Dollars, Dependency, and Divorce: Four Perspectives on the Role of Wives' Income. *Journal of Marriage and Family*, 66(1), 59-74. <<https://doi.org/10.1111/j.1741-3737.2004.00005.x>>
- Saginak, K. A. ve Saginak, M. A. (2005). Balancing Work and Family: Equity, Gender, and Marital Satisfaction. *The Family Journal*, 13(2), 162-166. <<https://doi.org/10.1177/1066480704273230>>
- Schoen, R., Rogers, S. ve Amato, P. (2006). Wives' employment and spouses' marital happiness assessing the direction of influence using longitudinal couple data. *Journal of Family Issues*, 27(4), 506-528
- Sezer, Ö. (2005). Kadınların uyum düzeylerinin bazı değişkenler açısından incelenmesi. *Türk Psikolojik Danışma ve Rehberlik Dergisi*, 3(23), 87-98

VII. المصادر

- Groot, W. ve Van Den Brink, H. M. (2002). Age and education differences in marriages and their effects on life satisfaction. *Journal of Happiness Studies*, 3, 153–165
- Güven, N. ve Sevim, S. A. (2007). İlişkilerle ilgili bilişsel çarpıtmalar ve algılanan problem çözme becerilerinin evlilik doyumunu yordama gücü. *Türk Psikolojik Danışma ve Rehberlik Dergisi*, 3(28), 49-61
- Helms, H. M. ve Buehler, C. (2007). Marital quality and personal well being: A meta-analysis. *Journal of Marriage and Family*, 69, 576-593
- Hochschild, A. (1989). *The second shift: Working parents and the revolution at home*. New York: Viking, Penguin
- Hünler, O. S. ve Gençöz, T. (2003). Boyun eğici davranışlar ve evlilik doyumu ilişkisi: Algılanan evlilik problemleri çözümünün rolü. *Türk Psikoloji Dergisi*, 18(51), 99-108
- Kalmijn, M., Loeve, A., ve Manting, D. (2007). Income dynamics in couples and the dissolution of marriage and cohabitation. *Demography*, 4(1), 59-179
- Kublay, D. ve Oktan, V. (2015). Evlilik Uyumu: Değer Tercihleri ve Öznel Mutluluk Açısından İncelenmesi. *Türk Psikolojik Danışma ve Rehberlik Dergisi*. 5(44), 25-35
- Minnotte, K. L., Minnotte, M. C. ve Pedersen, D. E. (2013). Marital Satisfaction among Dual-Earner Couples: Gender Ideologies and Family-to-Work Conflict. *Family Relations*, 62(4), 686-698. <<https://doi.org/10.1111/fare.12021>>
- Call, V. R. A. ve Heaton, T. B. (1997). Religious Influence on Marital Stability. *Journal for the Scientific Study of Religion*, 36(3), 382-392
- Curun, F. (2006). *Yüklemeler, iletişim çatışmaları, cinsiyet ve cinsiyet rolü yönelimi ile evlilik doyumu arasındaki ilişki*. Yayınlanmamış doktora tezi, Ankara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Ankara
- Çağ, P. ve Yıldırım, İ. (2013). Evlilik doyumunu yordayan ilişkisel ve kişisel değişkenler. *Türk Psikolojik Danışma ve Rehberlik Dergisi*, 4(39), 13-23
- Çili, S. A., Kaya, N., Bodur, S., Özkan, İ. ve Kucur, R. (2004). Ev kadınlarında ve çalışan evli kadınlarda psikolojik belirtilerin karşılaştırılması. *Genel Tıp Dergisi*, 14, 1-5
- David, P. ve Stafford, L. (2015). A Relational Approach to Religion and Spirituality in Marriage: The Role of Couples' Religious Communication in Marital Satisfaction. *Journal of Family Issues*, 36(2), 232–249
- Deutsch, F. M. (1999). *Halving it all: How equally shared parenting works*. Cambridge, MA: Harvard University Press
- Fincham, F. D. (2003). Marital Conflict: Correlates, Structure, and Context. *Current Directions in Psychological Science*, 12(1), 23-27. <<https://doi.org/10.1111/1467-8721.01215>>
- Gottman, J. M. ve Notarius, C. I. (2002). Marital research in the 20th century and a research agenda for the 21st century. *Family Process*, 41, 159 – 197

يتلاءم مع دراسات TAYA وهو ما من شأنه إغناء تلك الدراسات. وعلى سبيل المثال، تهتم الأدبيات الدولية في موضوع العلاقات الزوجية، كثيراً بالرضى في العلاقة الزوجية. إن تناول المشكلات في العلاقات بين الزوجين في دراسات TAYA هو مما يعتبر مصدر غنى، ولكن غياب السؤال عن الرضى في العلاقات الزوجية هو من أوجه القصور. إضافة إلى ذلك، توجد في قاعدة بيانات TAYA أسئلة يمكن العمل عليها بمناهج تم استخدامها في هذه الدراسة أيضاً، وتتطوي على غنى في المعطيات ذات علاقة بردود الفعل إذا حدث جدل حول الموضوع. ولكن ينبغي إضافة أسئلة حول استراتيجيات حل المشكلات. لأن ردود الفعل الصادرة عن الأزواج أثناء النقاش، قد لا تعكس تماماً كيف يحاولون حل المشكلات التي يعيشونها. في الأدبيات الدولية تم تصنيف استراتيجيات حل المشكلات التي تستخدم بكثافة من قبل الأزواج. وطرحت دراسات طويلة حول أي من تلك الاستراتيجيات ينطوي، على المدى الطويل، على خطر الطلاق (Gottman, 1998). يمكن طرح استراتيجيات حل المشكلات بين الزوجين، وفي الوقت نفسه وضع دراسات طويلة مشابهة، وتدوين إحصائيات عن الأزواج الذين يسلكون خبرات لحل مشكلات الصراع، وأي منهم ينتهي بهم المطاف إلى الطلاق. يمكن تصميم برامج وخدمات لتعليم الأزواج والأسر خبرات حل المشكلات وقائية وعلاجية. من أجل إجراء دراسات حول هذه المواضيع بصورة أفضل، وتصميم طرائق التدخل بفعالية أكثر، يمكن إجراء دراسات موجهة فقط للشريكين، وهناك ما يطبق مما يشبهها خارج تركيا (مثلاً: *National Couples Survey*)

أضف إلى ذلك أن نتائج الدراسات القائمة على معطيات عددية، كما قدمنا أعلاه أمثلة عنها، ليست كافية لفهم طبيعة الصراع بين الزوجين. لفهم الصراعات بصورة أفضل من المهم الحصول على معطيات نوعية أيضاً. لذلك ينبغي إجراء دراسات بمنهجيات مختلطة.

بسبب مشكلات كثيرة، رئاسة الشؤون الدينية. الفرد والأزواج الذين ينظرون بحذر إلى دعم الاستشاري أو المعالج، يحصلون على المساعدة، بإقبال أكثر، من رجال الدين. لكن الوعاظ ليسوا مؤهلين ولا يحملون إجازة الاستشارة الأسرية. في هذا الوضع ينبغي تزويد الوعاظ بمعلومات تساعد على إرشاد طالبي الاستشارة إلى المؤسسات المعنية. كذلك يجب البحث فيما إذا كان الناس يتوجهون إلى الموظفين الدينيين للحصول على استشارات، وتزويدهم بالمعرفة لتوجيه قاصديهم إلى المؤسسات المعنية. يجب أن يتم استخدام مستشارين أسريين محترفين في خطوط الفتوى في رئاسة الشؤون الدينية، وتحويل الاتصالات إليهم حين يقتضي الأمر.

اكتشاف آخر ظهر في نتائج البحث، وهو تأثير الأصول الريفية أو المدنية على الصراع. كما ظهر في الإحصائيات الوصفية أن كثيراً من الأزواج هم من أصول ريفية. وهو ما يظهر أن كثيراً من الأزواج ممن يعيشون في المدن بنمط حياة مدني يمكن أن يكونوا من أصول ريفية. في حين أن كثيراً ممن يعطون استشارات أسرية أو يمارسون المعالجة، قد لا يكونون على اطلاع كافٍ على الخلفية الريفية أو المدنية لطالبي الاستشارة، ولا يعرفون أثر ذلك على الصراع بين الزوجين. في مجتمع كالمجتمع التركي حيث الهجرة كثيفة من الريف إلى المدينة، يجب إجراء دراسات أعمق حول الفروقات المتعلقة بالمنشأ الريفي أو المدني، بل حتى حول الخصائص المحلية للمناطق التي يتحدر منها الأفراد، ومدى تأثير ذلك على العلاقة بين الزوجين، وتطوير برامج تدخلية في هذا الإطار وإطلاق حملة توعية واسعة.

VI. التكلفة

إن قاعدة بيانات TAYA هي دراسة أصيلة، وبخاصة بسبب كبر حجم العينة وإجراءها على المستوى الوطني. لكي يصبح ممكناً إقامة علاقة قوية بين الدراسات التي تستند إلى قاعدة بيانات TAYA والأدبيات الدولية في هذا الموضوع، ينبغي النظر إلى بنى الأسرة والأفراد الذين يسكنون في الخانات والأسئلة التي تطرح عليهم، وإضافة أسئلة جديدة، في الدراسات القادمة، بما

وإدارة وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية (وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية سابقاً)، يمكن للوزارة أن تكون فعالة في هذا الموضوع. في إطار قانون حماية الطفل، يتم، عند الضرورة، تقديم الخدمات الاستشارية من أجل المجموعات المحرومة، لأفراد وأسر اتخذت تدابير بشأنها، في مراكز الخدمة الاجتماعية. من أجل التوسع في تقديم هذه الخدمات، يمكن زيادة عدد العناصر المهنية التي تعمل في هذه المراكز، ممن حصلوا على تدريب استشاري وعلاجي للأزواج والأسر. ينبغي لخدمة الاستشارة والعلاج للأزواج والأسر أن تصبح متاحة لجميع الأفراد ممن يعيشون داخل الحدود الوطنية، بمن فيهم الأجانب الخاضعين لقانون الحماية المؤقتة والحماية الدولية. كذلك يتم تقديم الخدمات الاستشارية للأسرة في مراكز الاستشارة الأسرية الخاصة الخاضعة لإشراف الوزارة. غير أن أجور الاستشارات مرتفعة جداً. من أجل أن يصبح بإمكان جميع الأفراد الحصول على هذه الخدمات، بصرف النظر عن امكانياتهم الاقتصادية، يمكن شمول خدمات الاستشارة للأزواج والأسر في إطار التأمين الصحي. سواء شركات التأمين الخاصة أو مؤسسة الأمان الاجتماعي SGK عليهما أن يغطيا، على الأقل، قسماً من أجور جلسات المعالجة، في إطار تحديد قانوني لهذه المساهمة. كذلك يمكن لبلديات المحافظات والمناطق أن تقدم خدمات الاستشارة للأزواج والأسر. والحال أن تقديم خدمات الاستشارة والمعالجة قد بدأ تقديمها فعلاً في المراكز التابعة لبلديتي المحافظة في كل من إسطنبول وأنقرة. ينبغي التوسع في تقديم هذه الخدمات، ويمكن أن تستخدم هذه المراكز خريجي أقسام علم النفس والإرشاد الاجتماعي والاستشارة النفسية والخدمات الاجتماعية وعلم الاجتماع، أو الحاصلين على شهادات مصدقة من وزارة التربية في مجال استشارة الأزواج والأسرة.

إحدى النتائج البارزة المكتشفة في هذه الدراسة هي أن الفارق في التدين بين الزوجين يؤثر على الصراع بوضوح أكثر من تأثير العوامل الأخرى. نعرف الأثر العميق للتدين على حياة الناس من مصدر آخر هو كثافة الاتصالات بخط "آلو فتوى" الذي كانت تشرف عليه، إلى حين إلغائه

الرجل، أو ميله للتغطية على السلبيات، أن يؤدي إلى نتائج سلبية مختلفة لدى الرجل. قد تكون الصحة النفسية للرجل، مثلاً، خاضعة لتأثيرات سلبية، أو يمكن أن تتأثر حياته العملية أو فعاليته في النشاط الاجتماعي خارج الأسرة سلباً. من المعروف أن الرجال أكثر انغلاقاً تجاه الحصول على مساعدة في مجال مشكلات الصحة النفسية أو مشكلات العلاقة الزوجية، بالقياس إلى النساء (Parnell ve Hammer, 2018). الأسطورة الاجتماعية حول الرجل أو حول الرجل القوي، هي من العوامل المؤثرة على هذا الوضع. لذلك ينبغي التفكير أيضاً في توعية الرجال بشأن العلاقة الزوجية، وإنتاج سياسات اجتماعية تستهدف إمكانية حصول الرجال على المساعدة، إذا اقتضى الأمر، في حالة حدوث صراع بين الزوجين. ويمكن تقديم خدمات تربوية، في إطار التعليم الوطني، بدءاً من سنوات المرحلة الثانوية، بالتشارك بين وزارة التربية ووزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية (وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية سابقاً). ويمكن، بصورة خاصة، تنظيم دراسات تربوية، واسعة النطاق، موجهة للشباب المقبلين على الزواج، في عمر الدراسة الجامعية. كما يمكن التأكيد في وسائل الدعاية السمعية – البصرية التي تبثها المؤسسات العامة أو منظمات المجتمع المدني ذات المنفعة العامة، على معنى الحصول على دعم نفسي ومنافعه.

وفقاً للنتائج المكتشفة، ثمة أوضاع ترفع مستوى الصراع بين الزوجين. مثلاً الفروقات في مستوى التدين، أو الفروقات في المستوى التعليمي، أو الفروقات في النشأة بين المدينة والريف، هي جميعاً مما يمكن أن تؤثر على مستوى الصراع بين الزوجين. من الواضح أن الأسر والأزواج الذين لديهم هذه الاختلافات السوسيو – ثقافية، قد يحتاجون إلى الدعم من حين لآخر. لذلك ينبغي إصدار تشريعات تخص السياسات الاجتماعية من شأنها أن تفتح الباب أمام الأزواج والأسر للحصول على دعم احترافي بمختلف أشكاله.

خدمات الاستشارة الزوجية والأسرية المقترحة هنا، يمكن تقديمها من خلال قنوات مختلفة. بما أن تقديم خدمات الاستشارة الأسرية هي تحت إشراف

وفقاً للنتائج، يرتفع مستوى الصراع بين الزوجين، في حالتي عمل الرجل وحده وعمل كلا الزوجين معاً. يمكن لكل أنواع السياسات الاجتماعية، وتطبيقاتها العملية، التي من شأنها تحسين شروط العمل وخفض مستوى ضغط العمل، أن تؤثر بصورة إيجابية على العلاقات بين الزوجين. يمكن للمختصين بالصحة النفسية المستخدمين في أماكن العمل أن يقدموا للعاملين استشارات حول كيفية إقامة توازن صحي أكثر بين العمل والحياة. ويمكن التشجيع على توظيف معالج نفسي أو خبير اجتماعي في أماكن العمل. في هذه المرحلة الجديدة التي تم فيها توحيد وزارة العمل والأمن الاجتماعي ووزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية، يمكن أن يكون من الأسهل تنظيم حياة العمل بحيث تؤثر إيجاباً على زيادة رفاه الأسرة.

وفقاً للنتائج، يرتفع مستوى الصراع كلما ازداد عدد الأولاد. لذلك يمكن التفكير في أن الأزواج الذين لديهم عدد أكبر من الأولاد قد يحتاجون أكثر للدعم. لا يمكن دعم الأسر صاحبة الأولاد إلا بمقاربة تتناول الأسرة كمنظومة محاطة بمنظومات أخرى. يمكن لمنظومة الأسرة بذاتها أن تلقى الدعم كخدمات استشارية وتربوية متنوعة موجهة للأبوين. يمكن تقديم خدمة تربوية للزوجين في مواضيع كالعناية بالأطفال والأمومة والأبوة وتنظيم العلاقات بين الأخوة. إضافة إلى الاستشارة / المعالجة بشأن العلاقة الزوجية التي تقدم للأسر بهدف دعم تنظيم العلاقات داخل الأسرة ذات الأولاد، ينبغي أيضاً تقديم خدمات استشارية / علاجية موجهة للأسرة. كل تشريع في مجال السياسة الاجتماعية يرفع من مستوى رفاه الأسرة، سيعني دعماً للأسر ذات الأولاد. من المهم مثلاً تعزيز خدمات الحضانة والعناية بالأطفال الموجهة للأسر ذات الأولاد، والتوسع في خدمات موجهة للأطفال والشباب كالأنشطة التربوية والاجتماعية والثقافية.

كما تم التوضيح في قسم النتيجة، قد يحدث في بعض الحالات، كتأثير الفوارق في الوضع الصحي على مستوى الصراع مثلاً، أن يعني الاختلاف في إفادات كل من الرجل والمرأة، تجاهل الرجل لحالات الصراع أو الامتناع عن الكشف عنها. يمكن لهذا الإدراك المنخفض لدى

كلا الزوجين، يعتقد الزوجان أنهما يتصرفان على أساس "المساواة" وإن كانت مسوغاتهما متباينة. وقد تكون فكرة المساواة هذه مما يعزز الصراع أيضاً. إلى جانب ذلك، إن عمل كلا الزوجين معاً يظهر بكثرة في الأدبيات المتعلقة بموضوع الصراع، كما أنه يمكن أن يؤثر سلباً في التوازن بين العمل والحياة، وفي الرضى في العلاقة الزوجية، بما يزيد من مستوى الصراع (Stevens vd., 2004; Saginak ve Saginak, 2005).

بصورة مستقلة عن حالة العمالة، ينخفض مستوى الصراع حين يكون دخل الرجل أعلى، ربما لأن ذلك يكرس الأدوار التقليدية بين الجنسين، وكذلك سلطة الرجل. ولكن عدم رؤيتنا لتأثير مشابه، حين يكون دخل المرأة أعلى، قد يجعلنا نفكر بأن الرجل، في هذا الوضع، ربما يحد من توقعاته، أو سلطته وتوقعاته معاً. إن من شأن دراسات كمية حول موضوعات مشابهة أن يحقق فهماً أوضح لهذه النقاط.

V. توصيات السياسة الاجتماعية

يمكن لنتائج الدراسة أن يوجّه السياسات الاجتماعية التي تطرح مشاريع خدمات حماية ووقاية ومعالجة موجهة للأزواج والأسر. صحيح أن الأمر يحتاج إلى دراسات أكثر شمولاً حول العلاقات بين الزوجين، من أجل تحديد تفاصيل هذه السياسات – كما تظهر في قسم مقترحات الدراسة – فإن النتائج التي تم اكتشافها تقدم مفاتيح مهمة للسياسات الاجتماعية. خدمات الحماية والوقاية هي تلك الأنشطة المتعلقة بالتربية وتوعية المجتمع. أما خدمات المعالجة فهي تشمل، بصورة خاصة، الخدمات الاستشارية المقدمة للأزواج والأسر، وبصورة عامة جميع الخدمات والبرامج التي من شأنها رفع مستوى رفاه الأسرة.

وفقاً لنتائج الدراسة، ينخفض مستوى الصراع كلما زاد عدد سنوات عمر الزوج. يشير هذا الوضع إلى أن السنوات الأولى للزواج تشهد مستوى أعلى من الصراع، ومن المحتمل أن يحتاج الزوجان، خلالها، إلى الدعم. ينبغي التوسع في خدمات الاستشارة المقدمة للأزواج قبل الزواج، وكذلك خدمات السنوات الأولى من الزواج.

المصاريف المنزلية والأعمال الأخرى. يمكن للطلبات الصادرة من المرأة، في هذه الحالة، أن تحول بسهولة إلى صراع. إضافة إلى ذلك، يمكن لاختلاف الأوساط الاجتماعية لمن يعمل ومن لا يعمل، وتفاوت الأحكام القيمية ونمط الحياة بينهما أن تؤدي إلى ارتفاع منسوب الصراع أيضاً. قد يكون هذا تفسيراً لارتفاع مستوى الصراع، يخص فقط حالة الزوج الذي يعمل وحده. ولكن يحتمل انتظار تأثيرات مماثلة في حالة المرأة تعمل وحدها أيضاً، لكن المعطيات التي بين أيدينا لا تظهر هذا التأثير في النماذج التي تم بناؤها. إذا كانت المرأة وحدها تعمل، فإن مستوى الصراع يكون مساوياً لمستواه في حالة عدم عمل كلا الزوجين. وقد يكون هذا على علاقة بالتفسير الأول الذي تم استخدامه لتوضيح ارتفاع مستوى الصراع في حالة الرجل وحده يعمل. أي أن الرجل التقليدي الذي يتوقع من زوجته خدمة أكثر وطاعة أكثر، يرفعون من مستوى توقعاتهم أكثر حين يكونون الفرد الذي يعمل وحده، وهو ما يرفع من مستوى الصراع. ولكن إذا كانت المرأة وحدها تعمل، قد يتراجع مستوى طلباته وتوقعاته، وكذلك مشاعر التفوق والاستحقاق التي تصدر منها تلك التوقعات، وهذا ما من شأنه أن يخفض من مستوى الصراع بينه وبين زوجته. قد تعني هذه النتائج أن ما يوجب الصراع، بالدرجة الأولى، هو وعي الرجل لأدوار الجنسين. لقد ظهرت نتيجة مماثلة في دراسة أميركية أيضاً (Minnotte vd., 2013). وفقاً لتلك الدراسة، فإن أكثرية المشكلات المتعلقة بالتوازن بين العمل والحياة، إنما تنبع من وعي الرجال لأدوار الجنسين (*gender ideology*).

إن ارتفاع مستوى الصراع، في الحالات التي يعمل فيها كلا الزوجين، قد يكون، أيضاً، صادراً عن فارق الوعي في موضوع دور الجنسين، ومن الصعوبات المتعلقة بالتوازن بين العمل والحياة، وإن لم يكن هذا التأثير بنفس مقدار الحالة التي لا يعمل فيها الرجل فقط. إذا كانت المرأة تعمل أيضاً، فمن المحتمل أن تزداد طلباتها وتوقعاتها، أو أن تطرح، إزاء طلبات الرجل، حقوقها وتوقعاتها. تظهر الأبحاث (Hochschild, 1989; Deutsch, 1999) أنه في حالات الزواج التي يعمل فيها

تناولت أيضاً، بصورة جزئية، عوامل كمستوى التعليم وحالة العمالة، مما يمكن اعتبارها عناصر في الحياة المدنية، يمكن القول إنها قد تقيمت، بصورة غير مباشرة، تأثيرات المدنية إلى درجة معينة.

إن ظهور تأثيرات المتغيرات المتعلقة بالفوارق بين الأصول المدنية أو الريفية وفوارق التدين، بصورة أبرز من تأثيرات المتغيرات الأخرى، يشير إلى أن التركيب السوسيو - ثقافي في بروفالي الزوجين، أي العوامل المؤثرة على مواقفهم القيمية، هي أكثر تأثيراً من العوامل الأخرى. مهما ظهر الصراع في مواضيع ملموسة (كالعناية بالأولاد أو الأعمال المنزلية وغيرها) فإن مواقف الأزواج من القيم الثقافية تؤثر على حجم الصراع.

يمكننا، بالانطلاق من النتائج التي تم التوصل إليها، أن نقول إن حالة العمالة تؤثر أيضاً على الصراع بصورة بارزة. أوضحنا أعلاه أن مستوى الصراع يكون منخفضاً حين لا يعمل كلا الزوجين. إن السبب الرئيسي لهذه الحالة قد تكون أن الزوجين متقاعدان عن العمل، أو أحدهما متقاعد لأن الشريك لم يكن يعمل أساساً. إلا أنه لا يمكننا الخروج من هذه المقدمة باستنتاج، غير مباشر، فحواه أن الزوجين المتقاعدين يكونان، في الوقت نفسه، متزوجين منذ زمن طويل، وهو ما يعني مشكلات أقل. ذلك لأننا في كلا النموذجين قمنا بدراسة تأثير مدة الزواج بصورة منفصلة، وحصلنا على نتيجة أن الصراع يتراجع كلما ازداد عمر العلاقة الزوجية. لذلك يمكننا القول إن حالة العمالة أو التقاعد - إن وجد - تأثيرات مستقلة عن عمر العلاقة الزوجية.

قد يكون أحد أسباب وصول مستوى الصراع إلى أعلى مستوياته، في الحالات التي يعمل فيها الرجل وحده، هو اختلاف ما يتوقعه كل من الرجل والمرأة من شريكه. على سبيل المثال قد يتوقع الرجل الذي يعمل من زوجته أن تخدمه زوجته أكثر، لأنه يعمل، وقد يرى أن طلبات زوجته ليست في محلها أو لا يحق لها أن تطالب بها. أو ربما يتطلب من زوجته الكثير في شؤون

هذه الدراسة طريق إعادة التفسير مع مسافات الانحراف المعياري. ولكن في الأبحاث التي سنتم في المستقبل، ينبغي تجريب وتطوير مناهج من شأنها أن تدفع الأزواج إلى إعطاء إجاباتهم بارتياح أكثر، من غير خشية على الخصوصية (كالتعليم على التاب، أو ملء الاستمارة في خلوة).

أما في التحليلات السببية التي تم الحصول عليها بواسطة التحليل الانحداري، فنلاحظ أن جميع الفروقات بين الزوجين، باستثناء الفارق في العمر، تؤثر، بشكل من الأشكال، على الصراع. أما أبرز هذه التأثيرات، فنلاحظ في فارق التدين وفارق الأصول المدنية أو الريفية. حين يحدث الفارق في التدين بين الزوجين، يرتفع منسوب الصراع بصورة ملحوظة. ولكن إذا نظرنا إلى مصفوفة تراكيب الأصول المدنية أو الريفية، فإن أعلى مستوى للصراع يظهر، ليس في مجال الفارق، بل في مجال التشابه. يصل الصراع إلى أعلى مستوياته حين يكون كلا الزوجين من أصول مدنية. وعلى الطرف الآخر من التشابه، أي حين يكون كلا الزوجين من أصول ريفية، ينخفض الصراع إلى أدنى مستوياته. يمكن القول، والحال هذه، إن الصراع بين الزوجين له علاقة أكبر بالأصول المدنية. ولكننا لا نستطيع القول، استناداً إلى المعطيات المتوفرة لدينا، أن هذا يتعلق مباشرة بديناميات الحياة المدنية. ذلك لأن قاعدة بيانات 2016 TAYA لا تعطينا معلومات عن كون التجمعات السكنية التي جمعت البيانات في خاناتها مدنية أو ريفية. من المحتمل أن يكون مصدر ذلك هو حالة الفوضى في الوضع القانوني للتجمعات السكنية التي تم تغييرها بموجب تشريعات. فكثير من القرى القريبة من المدن، تحولت، بفعل الترتيبات الإدارية الجديدة، إلى أحياء تتبع مركز المدينة. في هذا الوضع، سيكون من شأن إضافة حجم الكثافة السكانية في التجمع السكني الذي تنتمي إليه الخانات التي جمعت فيها البيانات، إلى قاعدة البيانات لدراسات TAYA وأشباههما، أن يفتح الطريق أمام الحصول على معطيات أكثر دقة. بالإضافة متغير مماثل إلى النماذج، يمكن أن تتغير أيضاً مستويات الدلالة الإحصائية للمتغيرات الأخرى والعوامل الأخرى الداخلة في الدراسة. ولكن بما أن الدراسة التي بين أيدينا

تعمل المرأة وحدها. وهذا ما يظهر لنا أن الرجل في تركيا، في أكثرية الحالات، هو الذي يحصل على الدخل في الأسرة. وفقاً للمعطيات التي حصلنا عليها، فإن المستوى الصحي الذي عبر عنه الرجال هو أعلى. ويلاحظ، في المتوسط، أن النساء أكثر تديناً بالقياس إلى الرجال. هذا الفارق العام في التدين بين الرجال والنساء، وخاصةً بين الأزواج، هل ينبع مباشرةً من الفارق الجنسي، أم أن هناك عوامل أخرى كالتعليم أو العمالة؟ هذا سؤال يقع خارج هذه الدراسة، وقد يشكل موضوعاً لدراسات أخرى.

نلاحظ أن قرابة نصف أفراد العينة يتحدرون من أصول ريفية (الشكل 18). وهو ما ينعكس أيضاً على مصفوفة تراكيب الأصول المدينية – الريفية. إن قسماً لاقتاً للنظر من الأزواج هم من أصول ريفية لكلا الجنسين. أما الأزواج المدينيين لكلا الجنسين فهم يشكلون فقط ثلث العينة المدروسة (الشكل 19).

بالنظر إلى جميع المتغيرات المدروسة، نلاحظ أن أكثر مجالين تتشابه فيهما حالتا الزوجين هما المستوى التعليمي والتدين. وهو ما يشير إلى أن الأفراد ينتبهون، عند الزواج، أكثر ما ينتبهون، إلى التوازن السوسيو – ثقافي. يمكن للزوجين أن يكونوا من فئات مختلفة في العمر والدخل والعمالة، ولكن حين يتعلق الأمر بالتعليم والتدين، فهم يفضلون الزواج من أفراد يشبهونهم في هذين المجالين.

إذا نظرنا إلى مستويات الصراع التي هي المتغير التابع في هذه الدراسة، سنلاحظ، عموماً، أن مستويات الصراع منخفضة للغاية. من المحتمل أن تكون هذه القيم المنخفضة قد ظهرت بسبب الشعور بالخصوصية والحكم المسبق حول القبول الاجتماعي (*social desirability bias*). ذلك لأنه في تركيا التي يمكننا اعتبار الشعور بالخصوصية الأسرية وخصوصية العلاقة الزوجية، قوياً، قد لا يكون من السهولة أن يصرح الأزواج، لشخص ثالث، عن الصراعات الداخلية بينهم، كما هي. من أجل التغلب على المشكلات التي يمكن أن تنبع من القيم المنخفضة المذكورة، سلكت

لإفادات النساء، حين تكون المرأة أكثر تديناً من زوجها، يرتفع مستوى الصراع بأكثر من ارتفاعه في حالة كون الرجل أكثر تديناً من زوجته. أما في إفادات الرجال، فيزداد ارتفاع الصراع بمقدار أكثر حين يكون الرجل أكثر تديناً. إذا نظرنا إلى الموضوع بصورة عامة، سنلاحظ أن مستوى الصراع ينخفض حين لا يكون هناك فرق في مستوى تدين الزوجين.

تمت إضافة متغيري تحكم إلى كلا النموذجين اللذين يدرسان مستويات الصراع التي أفاد بها الرجال والنساء، بشكل منفصل عن الاختلافات السوسيو – ديموغرافية والسوسيو – ثقافية بين الأزواج. وهما عدد الأولاد لدى الأزواج، وعمر العلاقة الزوجية. تمت إضافة كلا المتغيرين إلى النماذج كمتغيرات عددية. كما يظهر في الجدول 3 و الجدول 4، كلما ارتفع عدد الأولاد، ارتفع مستوى الصراع لدى إفادات كل من الرجال والنساء على السواء. هذا يعني أن مستوى الصراع أعلى في الأسر التي فيها أولاد أكثر. ولكن مع ازدياد سنوات العلاقة الزوجية، تنخفض مستويات الصراع في إفادات كل من الرجال والنساء معاً. أي أنه بمرور السنوات، وطول عمر العلاقة الزوجية، نلاحظ، كمتوسط، انخفاضاً في مستوى الصراع.

IV. النتيجة والمناقشة

تمت، في هذا العمل، دراسة كيفية تأثير الفروقات السوسيو – ديموغرافية والسوسيو – ثقافية بين الزوجين على وتيرة المشكلات التي يعانون منها في العلاقة بينهما، باستخدام قاعدة بيانات TAYA 2016، وبواسطة مناهج التحليل المتعددة (*multivariate analysis*). وقبل التحليل تم تقديم الإحصاءات الوصفية الخاصة بالفروقات بين الأزواج. وفقاً لهذه النتائج، لوحظ أن الرجال، من بين الزوجين، في تركيا هم، عموماً، في أوضاع يمكن رؤيتها على أنها أعلى من حيث الموقع الثقافي الاجتماعي. يمكن أن نقول ذلك عموماً بالانطلاق من امتلاك الرجال لمستويات أعلى في العمر والتعليم والدخل. واحدة من النتائج المشابهة التي أبرزتها هذه الدراسة نراها في المقارنة بين حالة العمالة لدى الزوجين. فنسبة الأزواج حيث يعمل الرجل وحده، أعلى بكثير من نسبتهم حيث

الجدول 4.6. نتائج منحنى الانحدار المرتبة (مستوى الصراع كما أفاد به الرجل)

التخمين	الخطأ المعياري	Wald	Df	Sig.	95% مسافة الثقة	الحد الأدنى	الحد الأعلى
العتبة	0	95.292	1	***0.000	-1.498	-0.997	
1	0.835	43.012	1	***0.000	0.586	1.085	
2	2.222	292.814	1	***0.000	1.968	2.477	
عدد الأولاد	0.033	6.916	1	**0.009	0.008	0.058	
سنة الزواج	-0.024	175.283	1	***0.000	-0.028	-0.021	
عمر المرأة أكبر	0.141	2.552	1	0.110	-0.032	0.314	
عمر الرجل أكبر	-0.003	0.001	1	0.972	-0.146	0.141	
الزوجان في عمر واحد	0a		0				
المرأة أكثر صحة	0.096	2.743	1	0.098	-0.018	0.210	
الرجل أكثر صحة	0.091	2.866	1	0.090	-0.014	0.196	
الوضع الصحي متساوي	0a		0				
كلا الزوجين يعمل	0.205	10.246	1	**0.001	0.079	0.330	
الرجل وحده يعمل	0.158	7.836	1	**0.005	0.047	0.269	
المرأة وحدها تعمل	0.136	1.318	1	0.251	-0.096	0.368	
كلا الزوجين لا يعمل	0a		0				
المرأة تكسب أكثر	0.093	0.545	1	0.461	-0.153	0.338	
الرجل يكسب أكثر	-0.188	10.795	1	**0.001	-0.300	-0.076	
الدخل متساوي عند الزوجين	0a		0				
المرأة أكثر تعليماً	0.030	0.201	1	0.654	-0.101	0.161	
الرجل أكثر تعليماً	0.061	2.155	1	0.142	-0.021	0.143	
المستوى التعليمي متساوي	0a		0				
كلا الزوجين نشأ في المدينة	0.399	64.674	1	***0.000	0.302	0.497	
المرأة نشأت في القرية والرجل في المدينة	0.232	12.641	1	***0.000	0.104	0.360	
الرجل نشأ في القرية والمرأة في المدينة	0.421	38.457	1	***0.000	0.288	0.554	
كلا الزوجين من أصل ريفي	0a		0				
المرأة أكثر تديناً	0.219	16.111	1	***0.000	0.112	0.326	
الرجل أكثر تديناً	0.233	17.343	1	***0.000	0.124	0.343	
مستوى التدين متساوي	0a		0				

ملاحظة: هذه المعاملات لها معنى إذا كانت في المستويات

p < 0.05, ** p < 0.01, *** p < 0.001

الجدول 3.6. نتائج منحنى الانحدار المرتبة (مستوى الصراع كما أفادت به المرأة)

التخمين	الخطأ المعياري	Wald	Df	Sig.	95% مسافة الثقة	الحد الأدنى	الحد الأعلى
0	-1.303	101.316	1	0.000	-1.557	-1.050	
1	1.062	67.531	1	0.000	0.808	1.315	
2	2.495	357.152	1	0.000	2.236	2.754	
عدد الأولاد	0.048	12.682	1	***0.000	0.021	0.074	
سنة الزواج	-0.026	194.558	1	***0.000	-0.030	-0.022	
عمر المرأة أكبر	0.087	0.932	1	0.334	-0.089	0.262	
الرجل أكبر عمراً	0.042	0.320	1	0.572	-0.103	0.187	
العمر متساوي	0a		0				
المرأة أكثر صحةً	0.207	12.314	1	***0.000	0.091	0.322	
الرجل أكثر صحة	0.159	8.548	1	**0.003	0.052	0.265	
الوضع الصحي متساوي	0a		0				
لا كلا الزوجين يعمل	0.144	4.915	1	*0.027	0.017	0.271	
الرجل وحده يعمل	0.234	16.567	1	***0.000	0.121	0.347	
المرأة وحدها تعمل	0.091	0.570	1	0.450	-0.145	0.327	
كلا الزوجين لا يعمل	0a		0				
المرأة تكسب أكثر	0.201	2.510	1	0.113	-0.048	0.450	
الرجل يكسب أكثر	-0.134	5.319	1	*0.021	-0.248	-0.020	
الزوجان متساويان في الدخل	0a		0				
المرأة أكثر تعليماً	0.179	7.039	1	**0.008	0.047	0.312	
الرجل أكثر تعليماً	-0.032	0.556	1	0.456	-0.115	0.052	
مستوى تعليمي متساوي	0a		0				
كلا الزوجين نشأ في المدينة	0.392	60.533	1	**0.000	0.293	0.490	
المرأة نشأت في القرية، والرجل في المدينة	0.344	27.067	1	**0.000	0.215	0.474	
الرجل نشأ في القرية والمرأة في المدينة	0.232	11.373	1	**0.001	0.097	0.367	
كلا الزوجين نشأ في القرية	0a		0				
المرأة أكثر تديناً	0.363	42.787	1	***0.000	0.254	0.471	
الرجل أكثر تديناً	0.370	42.168	1	***0.000	0.258	0.482	
مستوى التدين متساوي	0a		0				

ملاحظة: هذه المعاملات لها معنى إذا كانت في المستويات

* p < 0.05, ** p < 0.01, *** p < 0.001

إذا نظرنا إلى الفروقات في مستويات الدخل، ويمكن أن يكون لها علاقة بالفروقات في وضع العمل، نلاحظ، في كلا اللوحتين، أن مستوى الصراع ينخفض في حال كان الرجل يكسب أكثر من زوجته. كذلك نلاحظ، في اللوحتين نفسيهما، أن كسب المرأة أكثر من زوجها، يرفع من منسوب الصراع، بالقياس إلى حالة تساوي الدخل بين الزوجين.

إذا نظرنا إلى المعلومات التي قدمها الرجال، سنرى أن الفروقات في المستوى التعليمي بين الزوجين ليس لها تأثير ذو معنى. ولكن وفقاً للمعلومات التي قدمتها النساء، يرتفع مستوى الصراع في حال كانت المرأة أكثر تعليماً، بالقياس إلى حالة المستوى التعليمي المتساوي. أما كون الرجل أكثر تعليماً فهو لا يؤثر على مستوى الصراع.

إذا نظرنا إلى الجدول 3 و الجدول 4، سنلاحظ أن أحد العوامل الأكثر وضوحاً في التأثير على مستويات الصراع، كما جاءت في إفادات كل من الرجال والنساء، هو التشابه أو الاختلاف بين الأصول المدنية أو الريفية لكل من الزوجين. إن أعلى مستوى صراع، وفقاً لكلا اللوحتين، يظهر في الحالة التي يكون فيها كلا الزوجين قد نشأ في المدينة. كما نلاحظ أن اختلاف منشأ الزوجين يظهر ارتفاعاً في مستوى الصراع بالقياس إلى كون كلاهما من منشأ ريفي. ولكن وفقاً لما أفادت به النساء، في حالات النشأة المختلفة، إذا كانت المرأة من أصول ريفية، يرتفع مستوى الصراع أكثر. أما في إفادات الرجال، إذا كان الرجل ذو أصول ريفية، فالصراع يزداد أكثر. حين يكون الزوجان من نشأتين مختلفتين، يميل ذو النشأة الريفية منهما لإبراز مستوى صراع مرتفع.

في الحالات التي يكون فيها كلا الزوجين ذو نشأة مدنية، أو كل منهما ذو نشأة مختلفة، يرتفع مستوى الصراع. أما أدنى مستويات الصراع المعبر عنها، فهي تظهر في حالة الزوجين معاً من أصول ريفية.

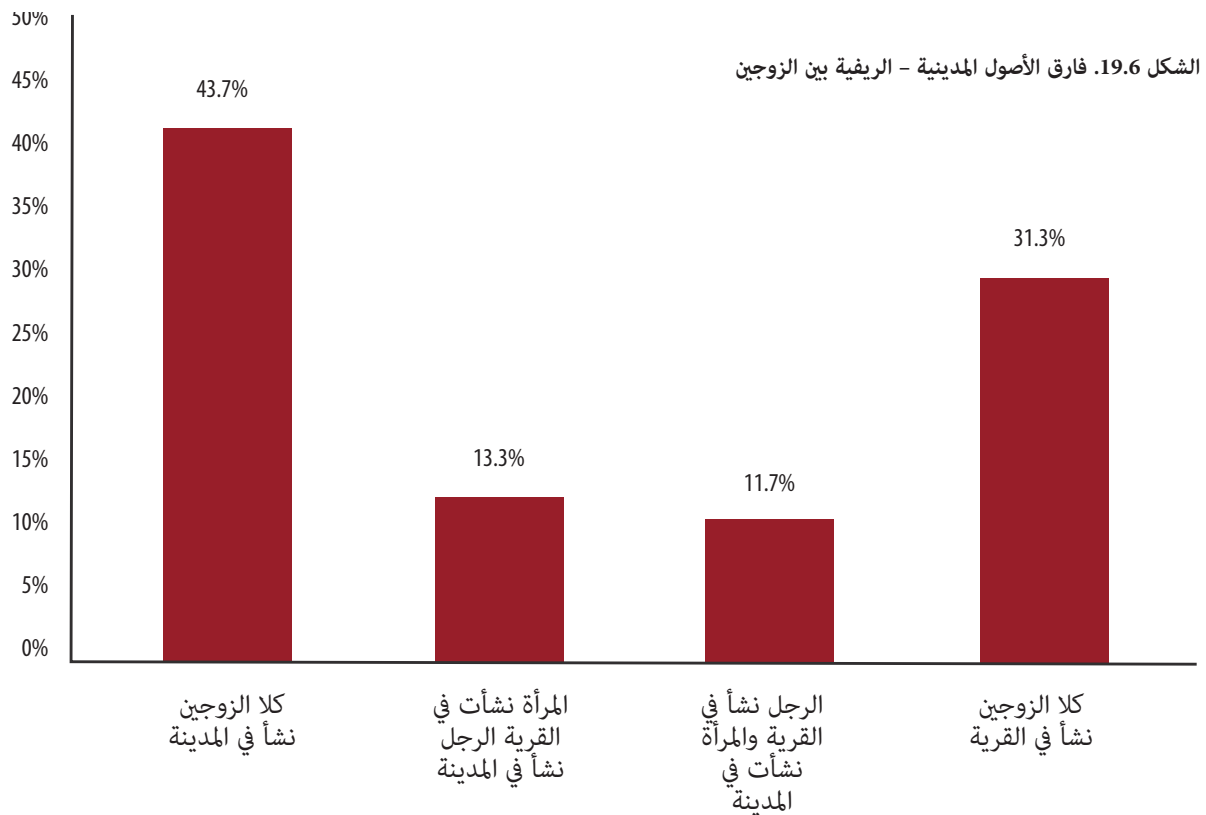
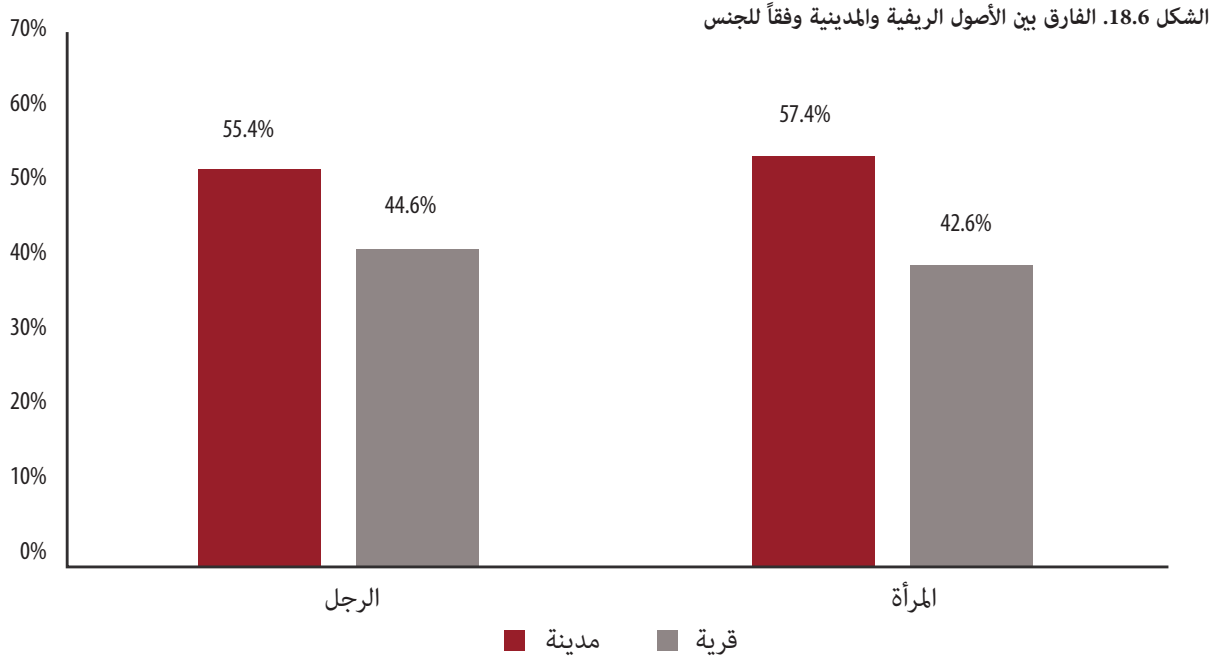
تناولت هذه الدراسة عاملاً سوسيو – ثقافياً آخر هو مستويات التدين لدى الزوجين. إذا نظرنا إلى الجدول 3 و الجدول 4، نلاحظ ارتفاعاً في مستوى الصراع، إذا كان أحد الزوجين، الرجل أو المرأة، أكثر تديناً من شريكه. ولكن كما هي الحال في اختلاف الأصل بين ريفي ومدني، فإن الفئة الجنسية الأكثر تديناً هي التي تعبر عن وجود صراع بمستوى أعلى. وفقاً

تمت دراسة تأثير الفوارق السوسيو ديموغرافية والسوسيو ثقافية، والتي قدمنا أعلاه الإحصائيات الوصفية لها، على الصراع بين الزوجين الذي يشكل بؤرة هذه الدراسة. وتقدم الجدول 3 و الجدول 4 ما أفاد به كل من المرأة والرجل بصورة منفصلة، بواسطة نماذج الانحدار المرتبة لوجستياً. وفقاً للوحة 3، لا يؤثر كون الرجل أو المرأة أكبر عمراً من الشريك، على المستوى المتوسط للصراع الذي أفادت به المرأة، وذلك مع الأخذ بنظر الاعتبار العوامل الأخرى المضافة إلى النموذج. نتيجة مماثلة لهذه، نجدها في الجدول 4 التي توثق مستوى الصراع الذي أفاد به الرجل. لا يؤثر جنس الأكبر عمراً على مستوى الصراع المتوسط الذي أفاد به الرجل. يلاحظ أن الفارق في الوضع الصحي قد أدى إلى وجود فروقات في مستويات الصراع بين إفادات كل من الرجل والمرأة. بالنظر إلى المعلومات التي يقدمها الرجل، نرى أن جنس الحالة الصحية الأفضل لم يؤثر على مستوى الصراع المتوسط. ولكن بالنظر إلى المعلومات التي أدلت بها المرأة، نرى أن مستوى الصراع يرتفع إذا كانت صحة الرجل أو المرأة أفضل من الشريك. كما أن مقدار الارتفاع في متوسط الصراع يكون أعلى إذا كانت المرأة في صحة أفضل، بالقياس إلى الحالة المعاكسة.

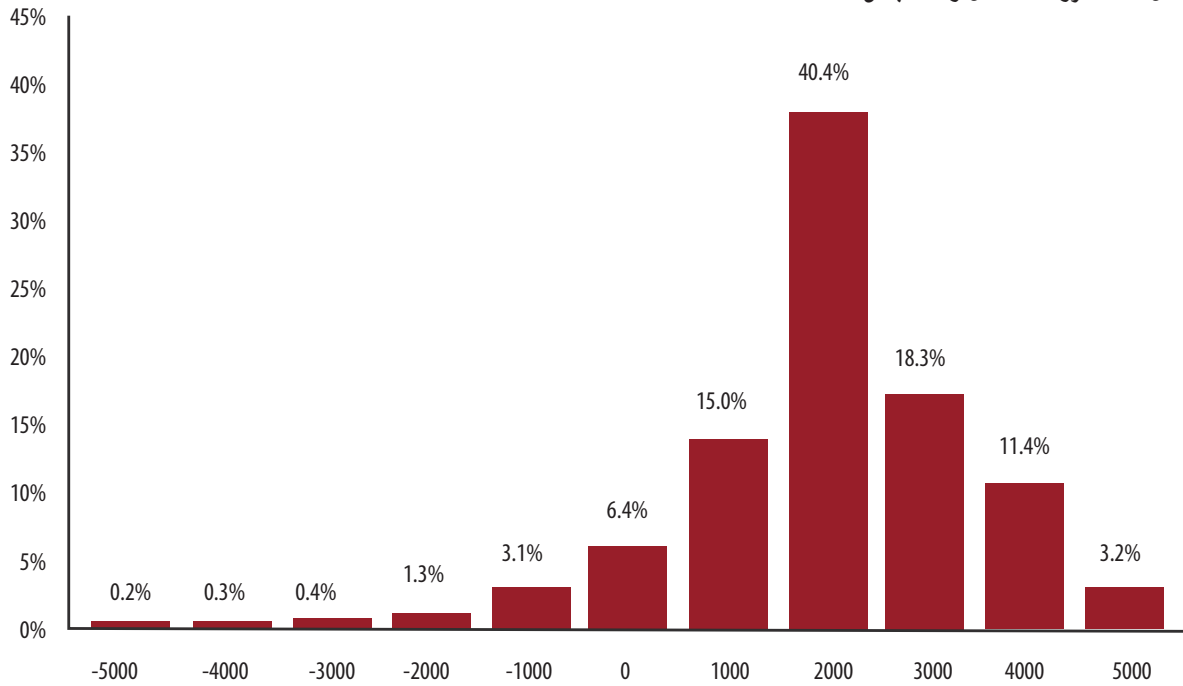
نلاحظ في كلا اللوحتين أن حالة العمل تؤثر على مستويات الصراع. إن مستوى الصراع، في حالتي عمل كلا الشريكين أو عمل الرجل وحده، يرتفع بالقياس إلى حالة عدم عمل كلا الزوجين (الجدول 3 و الجدول 4). بالنظر إلى المعلومات المأخوذة من النساء، نلاحظ أن المستوى الأعلى للصراع يقابل حالة عمل الرجل وحده (0.234). تليها حالة عمل كلا الزوجين (0.144) (الجدول 3). أما إذا نظرنا إلى المعلومات المأخوذة من النساء، فسوف نلاحظ أن أعلى مستوى صراع يقابل حالة عمل كلا الزوجين (0.205) تليها الحالات التي يعمل فيها الرجل فقط (0.158). إلى جانب ذلك، في الحالات التي تعمل فيها المرأة فقط، لا نجد فروقات بالمقارنة مع حالة عدم عمل كلا الزوجين، وذلك سواء في المعلومات المأخوذة من الرجل أو من المرأة. يمكن ملاحظة ذلك بالنظر إلى قيم الدلالة الإحصائية (*statistical significance*) المقررة في الجدول 3 و الجدول 4. يمكن الاستنتاج أن مستوى الصراع ينخفض في حالتي عدم عمل كلا الزوجين وعمل الزوجة فقط.

أما إذا نظرنا إلى هذه النتائج في مجموعها، فسوف نرى أنه بالرغم من أن نسبة سكان المدن قد فاقت نسبة سكان الريف في تركيا، فما زال كثير من الأفراد البالغين، وبالتالي كثير جداً من الأزواج، يتحدرون من أصول ريفية.

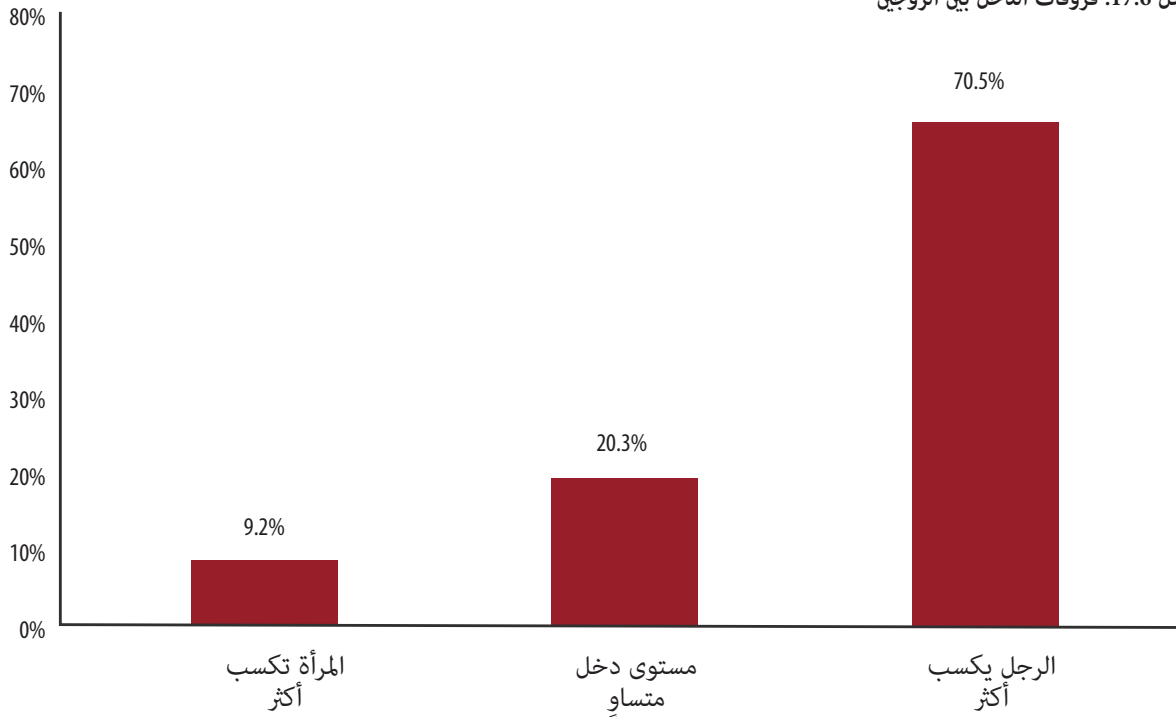
مدينة هي 13.3%. أما نسبة الأزواج حيث المرأة نشأت في المدينة، والرجل في الريف، فهي 11.7%. وهو ما يشير إلى أن نسبة الأزواج حيث النشأة ريفية – مدينة مختلطة تقارب نحو ربع العينة (25%). (الشكل 19).



الشكل 16.6. فروقات الدخل وفقاً للجنس



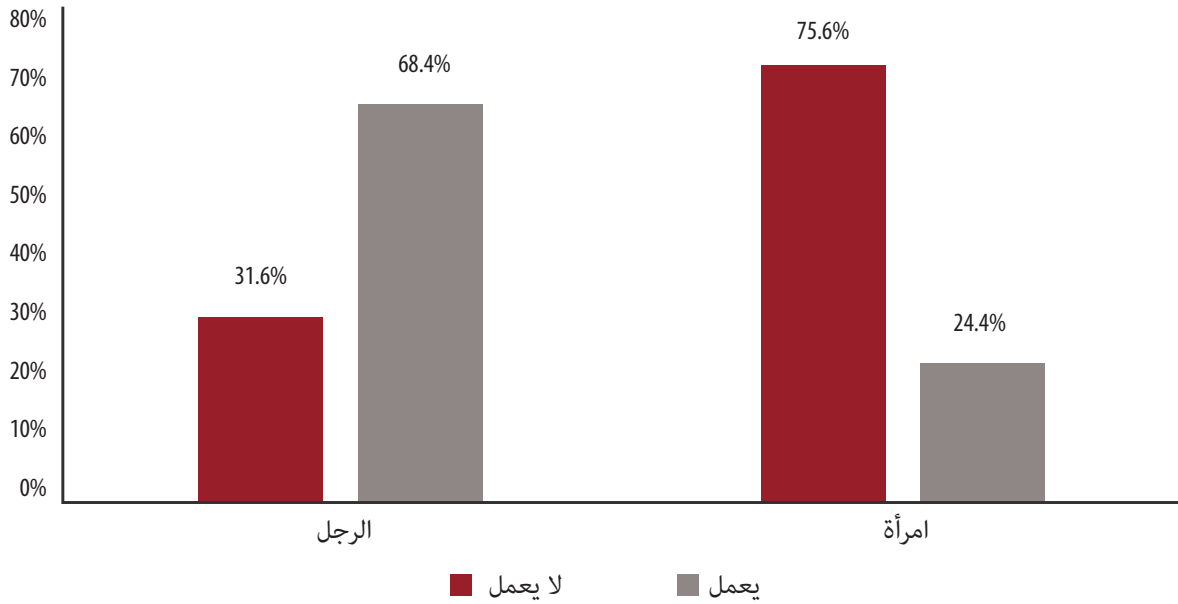
الشكل 17.6. فروقات الدخل بين الزوجين



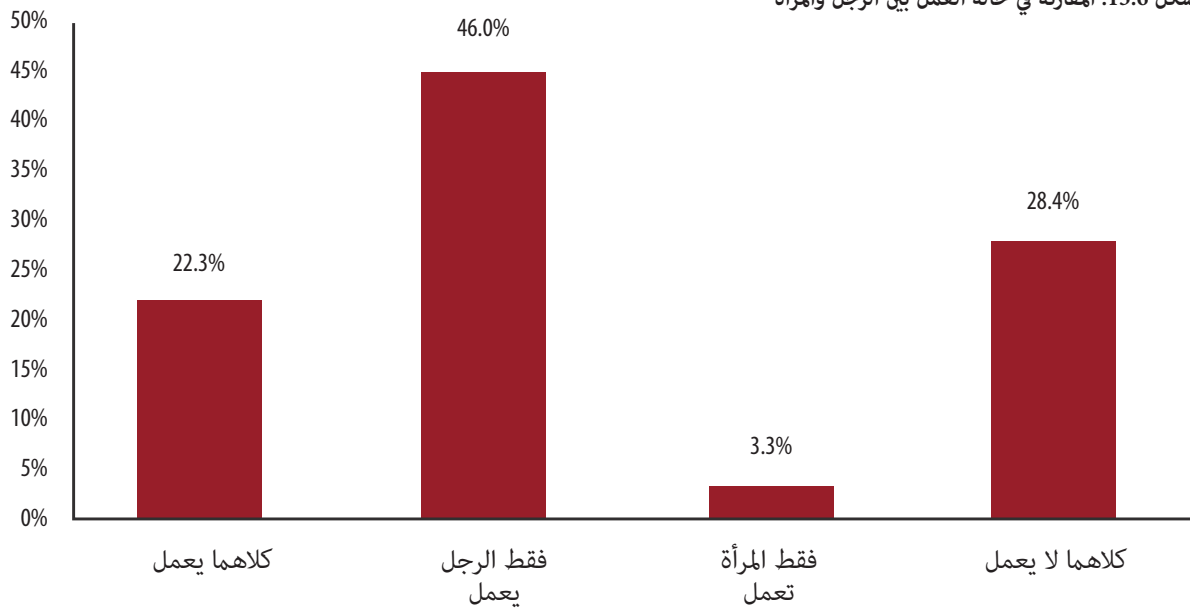
حين نقارن الفارق بين الزوجين في الأصل الريفي أو المدني، فإن قرابة نصف العينة (43.7%) هي حالات يكون فيها كلا الزوجين من أصول مدنية. أما الحالات التي يكون فيها كلا الزوجين من أصول ريفية، فهي تشكل قرابة ثلث العينة (31.3%). ونسبة الأزواج حيث المرأة ذات نشأة ريفية، والرجل ذو نشأة

تم النظر، في هذه الدراسة، إلى تحدر الزوجين من قرية أو مدينة عاشا فيهما أطول فترة من حياتهما إلى حين بلوغ الخامسة عشرة من العمر. بالمقارنة بين الجنسين نجد أن نسبة 55.4% من الرجال في العينة المدروسة هم من أصول مدنية، في حين ترتفع هذه النسبة لدى النساء إلى 57.4% (الشكل 18). أما

الشكل 14.6. حالة العمل وفقاً للجنس



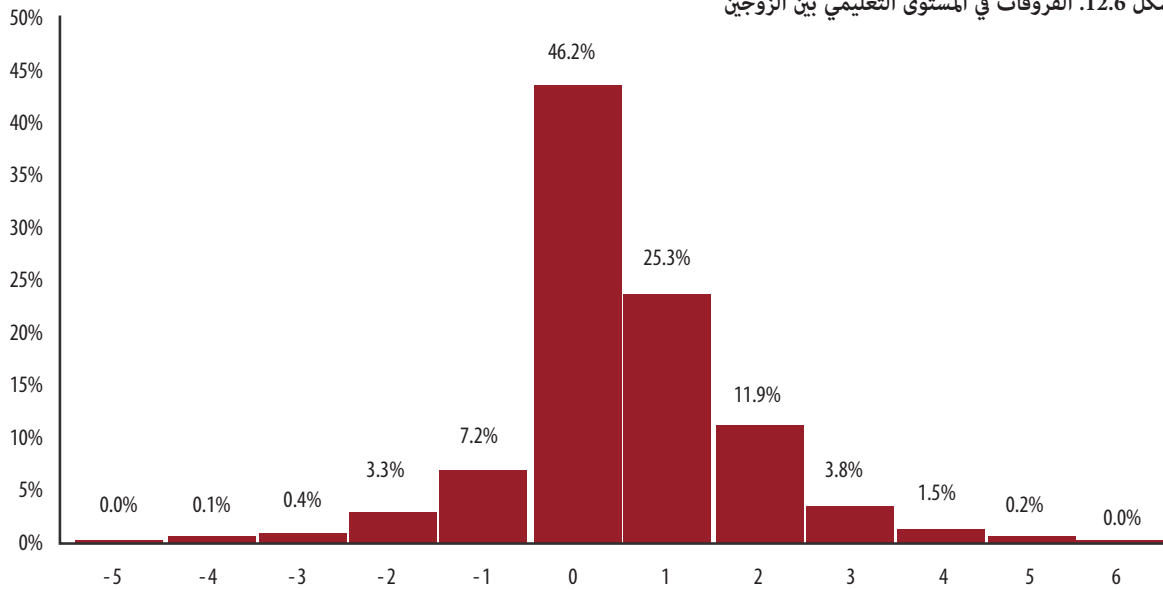
الشكل 15.6. المقارنة في حالة العمل بين الرجل والمرأة



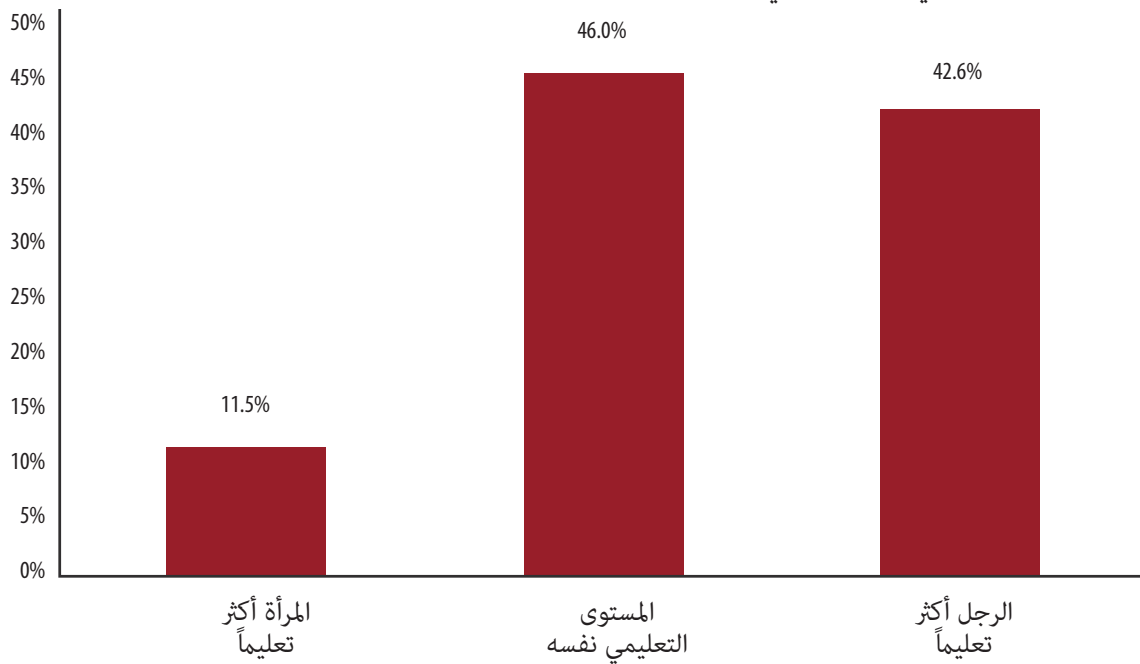
حول القيم الموجبة أكثر، يعني أن الرجال يكسبون عموماً أكثر من النساء (الشكل 16). وفقاً للشكل 17 الذي يبين فئات الفوارق بين دخول الزوجين، فإن نسبة 70.5% من الأزواج يكون فيها دخل الرجل أكثر من دخل المرأة. أما نسبة الأزواج حيث دخل المرأة أعلى من دخل الرجل، فهي 9.2%. في خمس العينة (20.3%) تقريباً نجد أن مستوى الدخل بين الزوجين متساوٍ.

نلاحظ في الشكل 16 بوضوح أن فارق الجنس بين الأزواج له تأثير على حالة العمل، شبيه بتأثير توزيع الدخل. القيمة السالبة في هذه اللوحة، تشير إلى أن المرأة لديها دخل أكثر من الزوج. مثلاً القيمة 3000- تعني أن المرأة تكسب أكثر من زوجها بمقدار يتراوح بين 2001 ليرة و 3000 ليرة. كذلك فإن القيمة الموجبة 4000 تعني أن الرجل يكسب أكثر من زوجته بمقدار يتراوح بين 3001 ليرة و 4000 ليرة. إن تجمع التوزيع

الشكل 12.6. الفروقات في المستوى التعليمي بين الزوجين

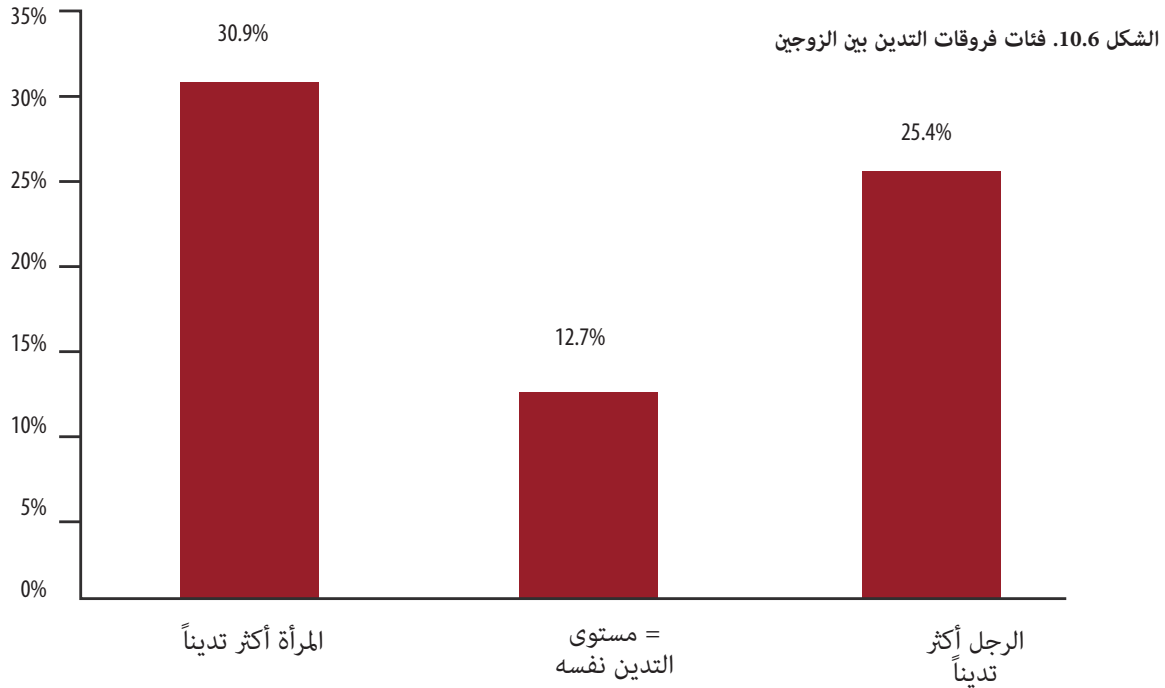


الشكل 13.6. فئات الفوارق في المستوى التعليمي بين الزوجين



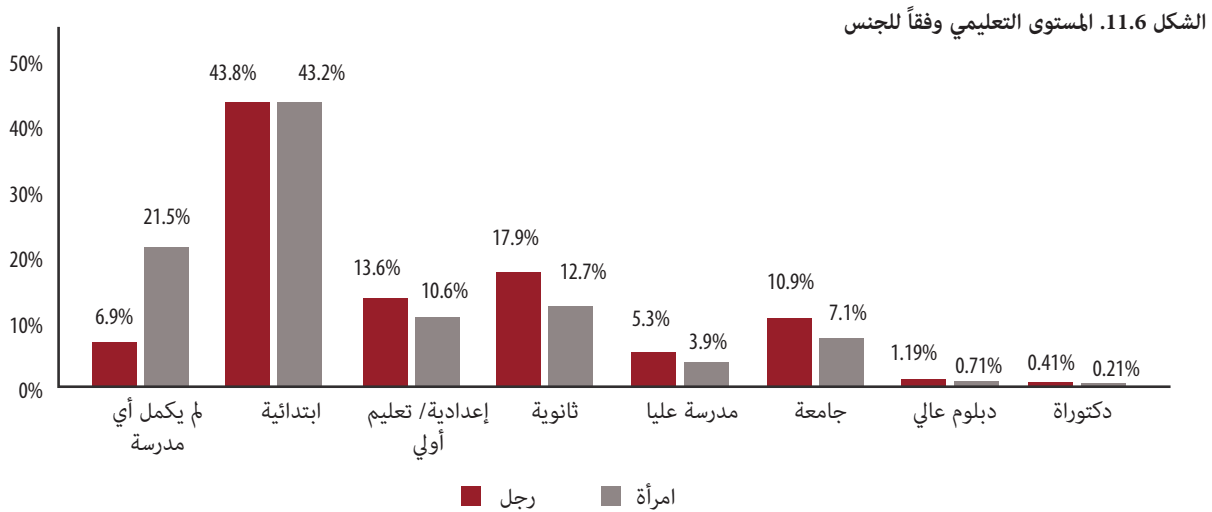
نلاحظ صورة مشابهة (الشكل 15). وإذا كانت نسبة الأزواج حيث الرجل وحده يعمل 46%، فنسبة الأزواج حيث المرأة وحدها تعمل هي 3.3%. أما نسبة الأزواج حيث الزوجان كلاهما يعملان فهي تبلغ 22.3%. أما نسبة الأزواج حيث لا يعمل كلا الزوجين في أي عمل مأجور، فهي 28.4%.

على رغم حدوث تغيير بارز، في السنوات الأخيرة، معروف أنه في المجتمع التركي، عموماً، يعمل الرجل وتكون المرأة ربة منزل. يظهر هذا الوضع بوضوح في قاعدة بيانات TAYA 2016 أيضاً (الشكل 14). ففي حين أن نسبة العاملين بين الرجال من الأزواج الذين خضعوا للدراسة بلغت 68.4%، كانت لدى النساء 24.4%. حين نقارن الأزواج ضمن الأسرة نفسها،

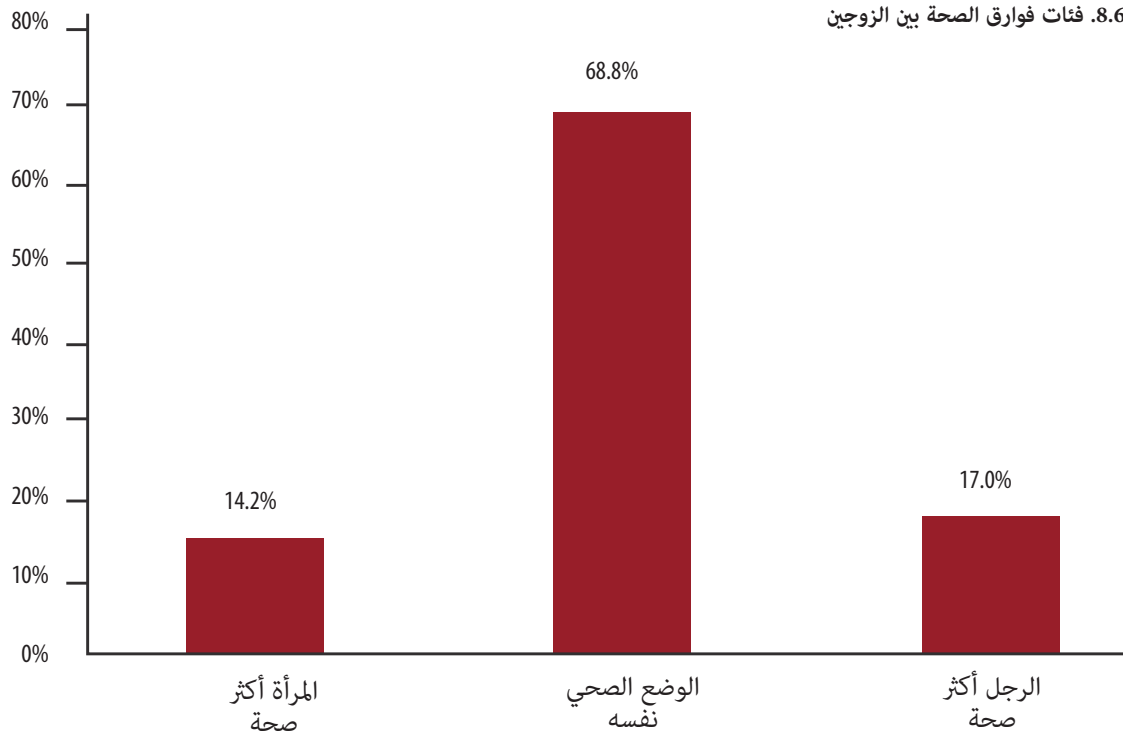


لدى الرجال. مثلاً تعبر القيمة 2- إلى امتلاك المرأة لمستوى تعليمي يفوق ما لدى زوجها بشهادتين. أما القيمة 2 فهي تشير إلى تفوق الرجل على زوجته في المستوى التعليمي بمقدار شهادتين. نصف الأزواج تقريباً (46.0%)، وفقاً لهذا الشكل، يكون الزوجان في المستوى التعليمي نفسه. ولكن حين ننظر إلى الحالات التي يكون فيها أحد الزوجين ذا مستوى تعليمي أعلى من الآخر، نلاحظ عموماً أن الرجال أكثر تعليمياً من النساء. إن نسبة الأزواج حيث الرجل أكثر تعليمياً من المرأة هي 42.6، في حين أن نسبة الأزواج حيث المرأة أكثر تعليمياً من الرجل هي 11.5% (الشكل 13).

على رغم حدوث تغير ملحوظ، في السنوات الأخيرة، فالرجال، في المجتمع التركي، هم عموماً أكثر تعليمياً من النساء، كما نلاحظ من الشكل 11 الذي يعطينا توزيع التعليم وفقاً للجنس. وإذا كانت نسبة النساء من المستوى التعليمي المنخفض أعلى بالقياس إلى الرجال، فإن نسبة الرجال من المستوى التعليمي المرتفع هي أعلى مما لدى النساء. يلاحظ تراجع هذه الفوارق في مستويات التعليم المتوسط. نجد في الشكل 12 الفوارق التعليمية بين الزوجين بغير تصنيف. وتشير القيم السالبة، في هذه اللوحة، إلى حالات ارتفاع مستوى التعليم لدى النساء إلى أعلى مما



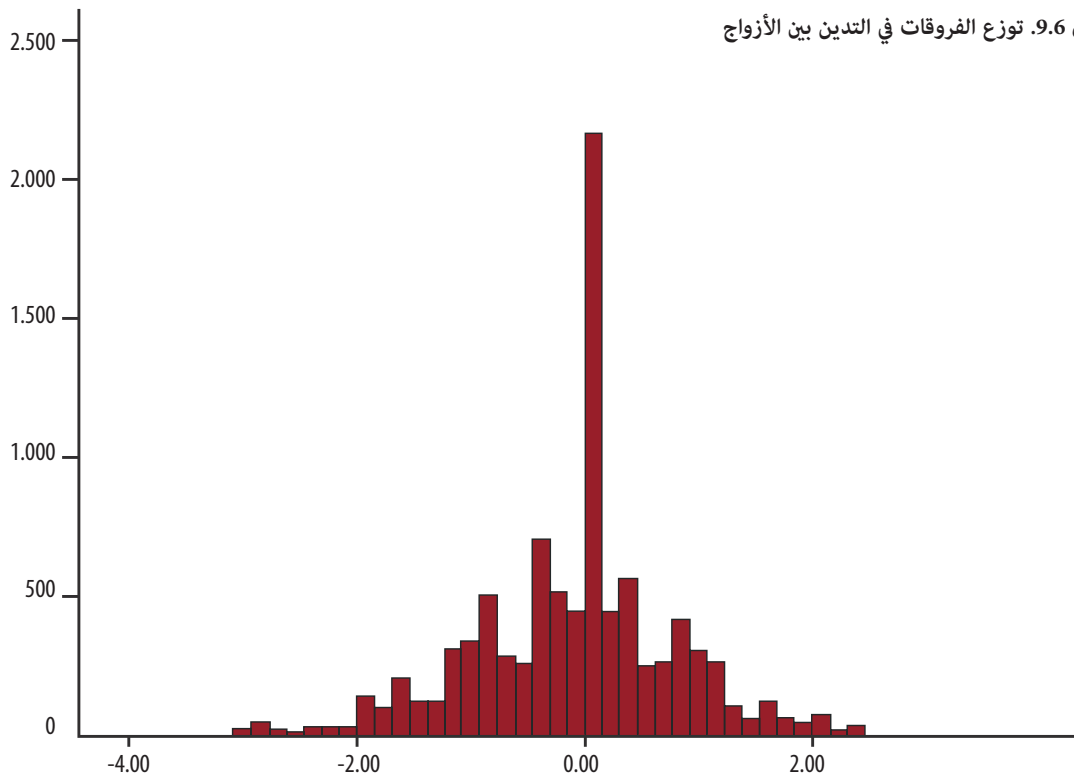
الشكل 8.6. فئات فوارق الصحة بين الزوجين



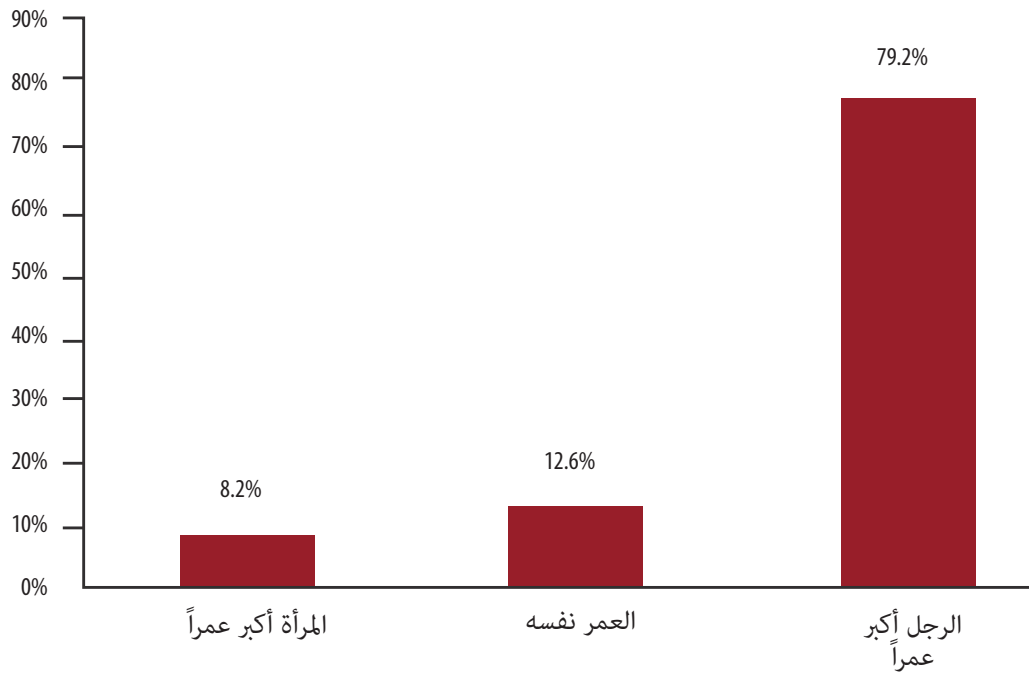
10. وفقاً لهذا الشكل فإن 12.7% من الأزواج يكون فيها مستوى تدين الزوجين متساويين تماماً. ولكن في 30.9% منهم النساء أكثر تديناً، وفي 25.4% الرجال أكثر تديناً. يمكننا، في هذه الحالة، أن نقول إن النساء، عموماً، هن أكثر تديناً من أزواجهن، وفقاً لما أفدّن به.

وفقاً للشكل 9، أفادت أكثرية بارزة من الأزواج بمستويات متساوية من التدين. ويتضح من الإفادات أن عدد الأزواج حيث الرجل أكثر تديناً من المرأة، وعدد الأزواج حيث المرأة أكثر تديناً من المرأة، متقاربان. هذه النسب موجودة بدقة أكثر في الشكل

الشكل 9.6. توزيع الفروقات في التدين بين الأزواج



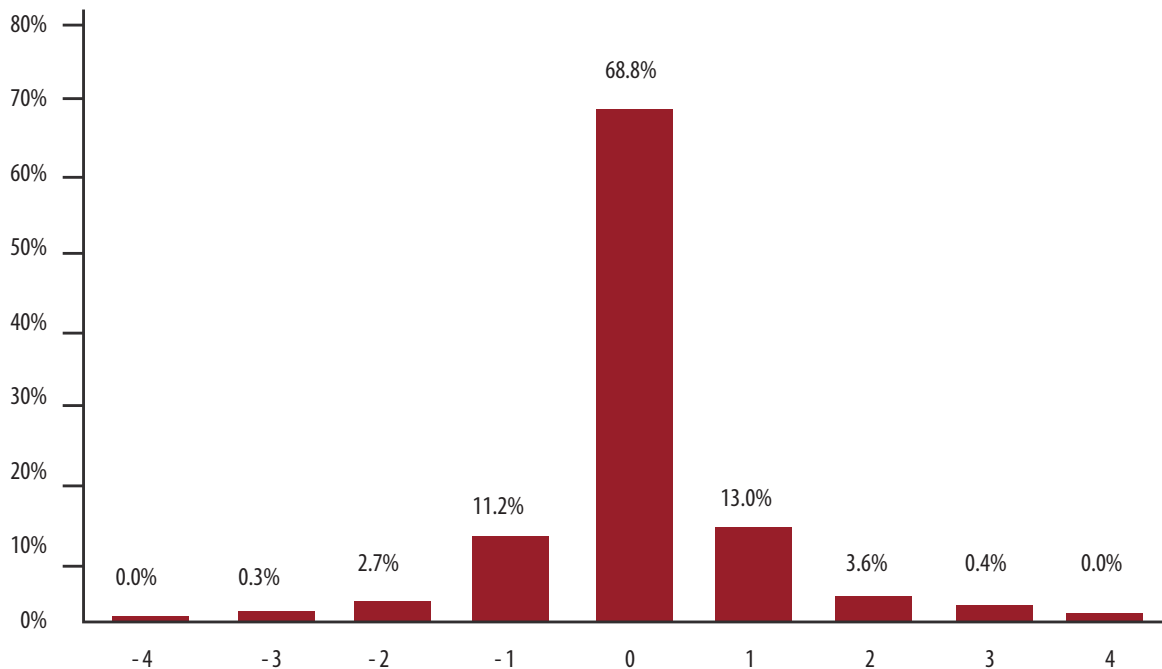
الشكل 6.6. فئات الفوارق العمرية



الفوارق بين الزوجين في الوضع الصحي تظهر، بصورة تفصيلية في الشكل 7. وفقاً لهذا التوزيع فإن قسماً كبيراً جداً من الأزواج (68.8%) هما في حالة صحية واحدة. وفي الشكل 8 حيث يقدم التصنيف الثلاثي للتوزيع الموجود في الشكل 7، نلاحظ أن نسبة النساء اللواتي هن في وضع صحي أفضل من أزواجهن هي 14.2%، مقابل 17% للرجال.

التصنيف الثلاثي الذي تم الحصول عليه بواسطة التشفير للفوارق العمرية، المستخدمة في نماذج خط الانحدار، يظهر في الشكل 6. وفقاً لهذا التصنيف، في 79.2% من الأزواج في تركيا يكون الرجل أكبر من المرأة، مقابل 8.2% حيث المرأة أكبر من الرجل. أما نسبة الأزواج المتساوين في العمر فهي 12.6%.

الشكل 7.6. توزيع الفوارق في الوضع الصحي بين الأزواج



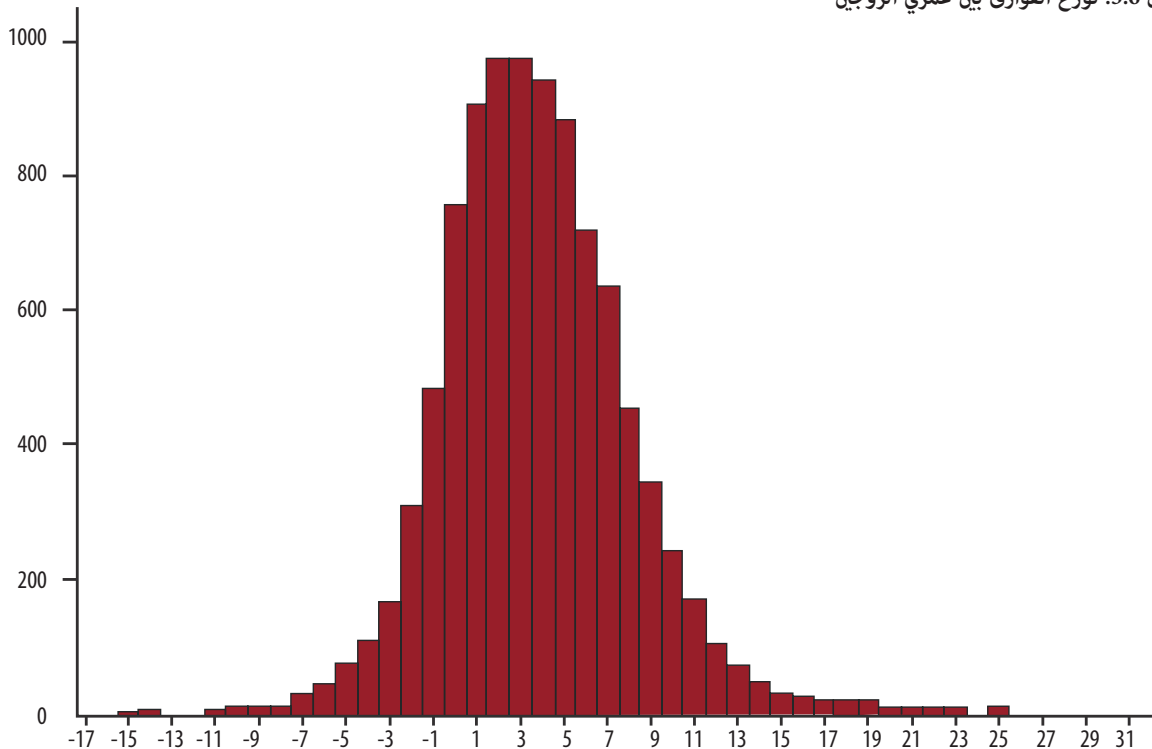
الجدول 2.6. مستويات العمر والوضع الصحي والدخل والتدين، وفقاً لجنس الزوجين

الرجل				المرأة				
الانحراف المعياري	المتوسط	الأعلى	الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط	الأعلى	الأدنى	
13.70	48.85	102	21	13.54	45.02	97	16	العمر
0.75	3.74	5.00	1.0	0.75	3.70	5.00	1.00	الصحة
2216.77	1742.98	75000	0	1072.34	442.20	31300	0	الدخل
0.88	2.47	4.00	0.00	0.84	2.59	4.00	0.00	التدين

توزع الفوارق في أعمار الزوجين مبين في الشكل 5. في هذه الجدول يشير الصفر إلى التساوي بين عمري الزوجين، والقيم السالبة إلى أن المرأة أكبر من الرجل، والقيم الموجبة إلى أن الرجل أكبر من المرأة. كما هو واضح في الشكل 5، فإن الرجل أكبر من المرأة في قسم كبير جداً من الأزواج. يمكن القول في أكثرية كبيرة من العينة أن الرجل يكبر المرأة بسنوات تتراوح بين 1 و7 سنوات. بالنظر إلى الشكل نفسه يمكننا القول إنه في عدد أقل من الأزواج تكون المرأة أكبر من الرجل. غير أن الفارق في العمر بين الزوجين يكون أصغر في الحالات التي تكون فيها المرأة أكبر من الرجل، مما في الحالة المعاكسة أي حين يكون الرجل أكبر من المرأة.

تم تقديم مستويات العمر والصحة والدخل والتدين، وفقاً لكل من الجنسين، في الجدول 2. وفقاً لهذه اللوحة، حين ننظر إلى الأزواج، بصرف النظر عن مقارنة بين الزوجين، نلاحظ أن متوسط عمر النساء (45.02) أصغر من متوسط عمر الرجال (48.85). وفقاً للوحة نفسها نلاحظ أن متوسطي الدخل والوضع الصحي لدى النساء هو أدنى مما لدى الرجال أيضاً. لكننا نلاحظ، في الجدول نفسه، أن النساء (2.59) أكثر تديناً، في المتوسط، من الرجال (2.47).

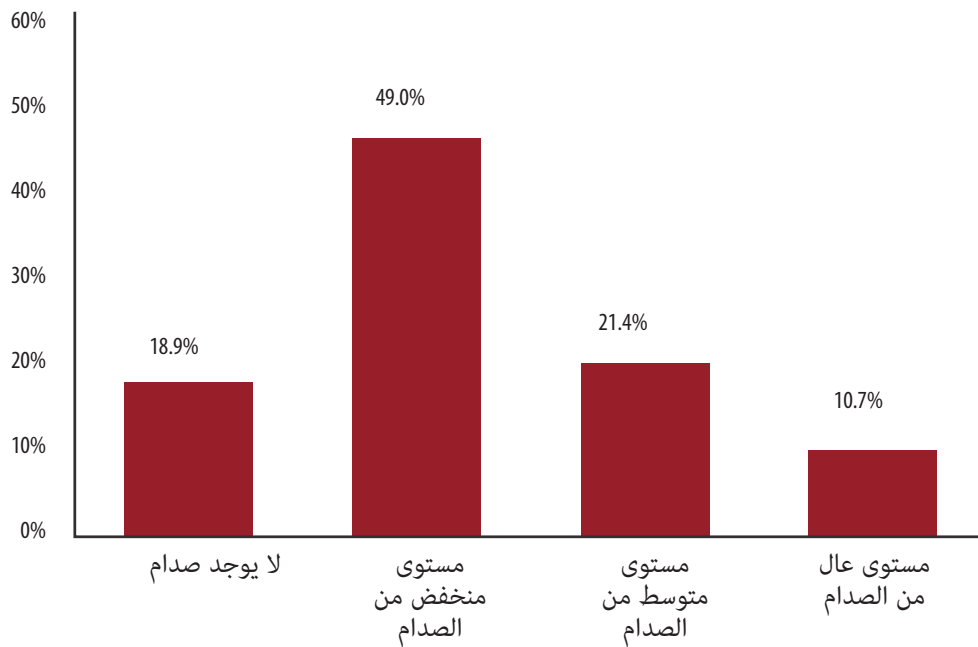
الشكل 5.6. توزع الفوارق بين عمري الزوجين



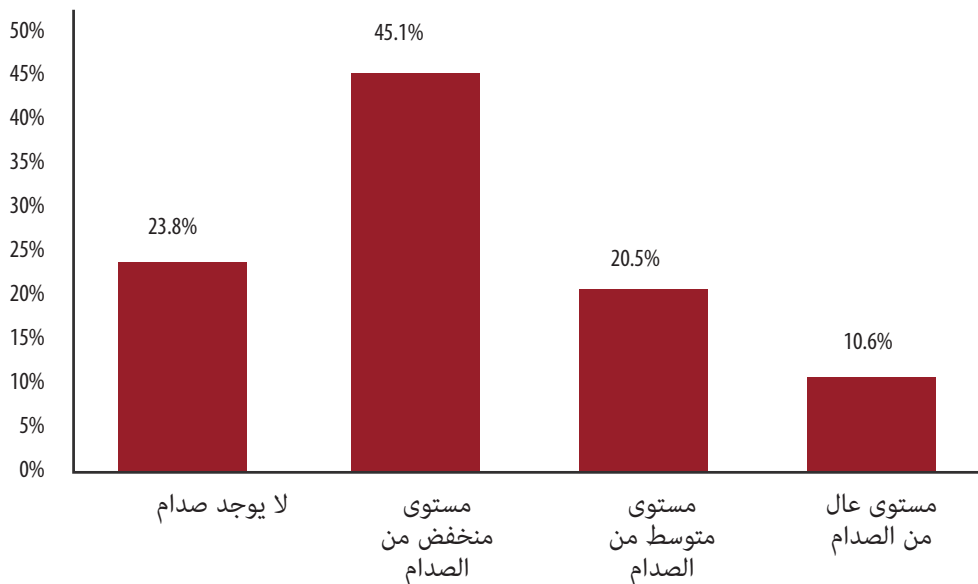
ففي حين أفادت النساء بمستوى متوسط من الصراع، بنسبة 21.4 %، كانت النسبة لدى الرجال أكثر انخفاضاً بقليل (20.5). أما المستوى الأعلى للصراع الذي تم الحصول عليه بطريقة التشفير، فهي متساوية تقريباً، (10.7%) للنساء، و(10.6%) للرجال. (الشكل 4).

انخفاضاً بسبب مؤثرات اجتماعية. نسبة النساء اللواتي أفدنّ بمستوى منخفض من الصراع، تشكل نصف العينة تقريباً (49%). هذه النسبة أكثر انخفاضاً بقليل (45.1%) لدى الرجال. أما نسبة المستوى المتوسط من الصراع، فهي أعلى لدى النساء مما لدى الرجال.

الشكل 3.6. متوسط مستوى الصراع، كما تم بواسطة التشفير (المرأة)



الشكل 4.6. متوسط مستوى الصراع، كما تم بواسطة التشفير (الرجل)



كما نرى في الشكل 6.19، فإن 43.7% من أزواج العينة التي استخدمناها من TAYA، هم من أصول مدينية لكلا الزوجين. أما حالة كلا الزوجين من أصول ريفية، فهي تشكل نسبة 31.3% من العينة، أي قرابة ثلثها. أما اختلاف أصول كل من الزوجين، بين ريفية ومدينية، فهي أقل نسبياً. 13.3% من العينة تمثل الأزواج الذين يكون الرجل من المدينة والمرأة من الريف، و 11.7% حين يكون الرجل من الريف والمرأة من المدينة.

ث. متغيرات التحكم

في بيانات TAYA تم طرح السؤال عن عدد الأولاد، لكل من الزوج والزوجة بصورة منفردة. وتعطينا الأجوبة على هذا السؤال عدد أولاد كل فرد منهما. ويتضمن العدد المعطى أولاداً من زيجات سابقة أيضاً. في هذا الوضع يحدث أن يظهر فارق في العدد في جواب كل من الزوجين. وبالتالي لا تعطينا TAYA عدد أولاد الزوجين معاً من زواجهما حصراً. لهذا السبب تم استخدام العدد الذي ذكره كل من الزوجين، وليس عدد أولادهما معاً، كمتغير تحكم. في تحليل خط الانحدار الذي تم، بالنسبة للرجال، تم استخدام عدد الأولاد الذي ذكره الرجل، وبالنسبة للنساء عدد الأولاد الذي ذكرته المرأة، كمتغير تحكم.

متغير التحكم الآخر الذي تم استخدامه في تحليلات الانحدار، هو مدة الزواج. في استبيان TAYA تم سؤال الزوجين عن عمر علاقتهما الزوجية. تمت إضافة الأجوبة على هذا السؤال إلى جميع نماذج الانحدار، بلا إجراء أي تغيير، بوصفها متغيرات عديدة.

III. النتائج

إن وتيرة الصراع التي أفاد بها الأزواج، مرتبةً بعد تفسيرها بفواصل الانحرافات المعيارية، تم عرضها في الشكل 3 بالنسبة للنساء، وفي الشكل 4 بالنسبة للرجال. كما نرى في الشكل 3، تشكل النساء اللواتي أفدن بأنهن لم يعشن أي مشكلة في أي موضوع مع أزواجهن، قرابة خمس (18.9%) العينة. ترتفع هذه النسبة عند الرجال قليلاً كما نرى في الشكل 4. يشكل الرجال الذين أفادوا بأنهم لم يعيشوا أي مشكلة في أي موضوع مع زوجاتهم، ربع العينة تقريباً (23.8%).

تشير هذه النتائج إما إلى أن الرجال يدركون مستويات الصراع أقل، بالمقارنة مع النساء، أو يظهر أنها أكثر

بالترتيب: (1) غير محدد إطلاقاً، (2) غير محدد، (3) متوسط، (4) محدد، (5) محدد كثيراً، و(6) أرفض الإجابة. من أجل الحصول على ترتيب ذي دلالة، تم إبعاد "أرفض الإجابة" من التحليل، واعتبر معطى ضائع (missing). أما الجواب "غير محدد إطلاقاً" فهو يعبر عن غياب أي تأثير، ولذلك تم إعادة تفسير بقية الأجوبة، ليس من 1 إلى 5، بل من الصفر (غير محدد إطلاقاً) إلى 4 (محدد كثيراً). تم أولاً جمع قيم تفسير الأسئلة التسعة (مقياس يتصاعد من الصفر إلى 36) ثم قسم المجموع على 4 للحصول على المتوسط الحسابي، فتم الحصول على متوسط تدين لكل من الزوجين على حدة، يتراوح بين الصفر و 4. أما من أجل القياس الأخير، فقد تم الطرح بين قيمتي متوسط تدين كل من الزوجين، للحصول على الفارق بين مستويات التدين لدى كل الأزواج. وتعني القيم السالبة، في هذه النتائج، أن النساء أكثر تديناً من أزواجهن، وتعني النتائج الموجبة أن الرجال أكثر تديناً من زوجاتهم. أما حين يكون فارق التدين صفراً فهذا يعني تساوي مستوى التدين بين الزوجين.

ومثل المقاييس العددية الأخرى، تم تحويل مقياس التدين، من أجل التحليلات النهائية، إلى ثلاثي الفئات وأعيد تفسيره بحيث يرمز (1) إلى المرأة أكثر تديناً، و(2) الرجل أكثر تديناً، و(3) الزوجان متدينان بالمستوى نفسه.

لفهم التشابهات أو الاختلافات بين الزوجين من حيث البيئة الاجتماعية التي يتحدرون منها، ومدى تأثيرها من عدمه في الصراع بينهما، تم النظر فيما إذا كان كل منهما قد عاش، إلى حين بلوغه 15 سنة من العمر، في بيئة ريفية أكثر أو مدينية أكثر. في دراسة TAYA، تم توجيه السؤال "من بين التجمعات السكنية التالية، أي منها يعبر بصورة أدق عن المكان الذي عشت فيه حتى الخامسة عشرة من عمرك لأطول فترة؟" وكانت خيارات الأجوبة هي: "مركز محافظة" و"مركز منطقة" و"ناحية أو قرية" و"خارج تركيا". في مقالتنا هذه اعتبرنا أصحاب الإجابات "مركز المحافظة" و"مركز المنطقة" و"خارج تركيا" يتحدرون من أصول مدينية، في حين اعتبرنا من أجابوا "ناحية أو قرية" من أصول ريفية. باستخدام أجوبة الزوجين، حصلنا على تصنيف رباعي كما يلي: (1) كلا الزوجين من أصول مدينية، (2) كلا الزوجين من أصول ريفية، (3) الرجل من أصول ريفية والمرأة من أصول مدينية، (4) الرجل من أصول مدينية والمرأة من أصول ريفية.

تقدم قاعدة بيانات TAYA معلومات المستوى التعليمي في 12 فئة مختلفة هي: (1) لم يدرسه الدراسة في أي مدرسة، (2) خريج ابتدائية، (3) إعدادية عامة، (4) إعدادية مهنية وتقنية، (5) تعليم أساسي، (6) ثانوية عامة، (7) ثانوية مهنية وتقنية، (8) مدرسة عليا لسنين أو 3 سنوات، (9) مدرسة عليا أو كلية 4 سنوات، (10) كلية 5 أو 6 سنوات، (11) دبلوم دراسات عليا، (12) دكتوراة. من أجل الحصول على متغير بسلم تصاعدي واضح، تم دمج كل الحاصلين على شهادات "الإعدادية العامة" و"الإعدادية المهنية والتقنية" و"التعليم الأساسي" في فئة واحدة هي "خريج مدرسة إعدادية". بالمثل تم الدمج بين فئتي "الثانوية العامة" و"الثانوية المهنية والتقنية" في فئة واحدة هي "خريج ثانوية". وتم دمج خريجي "مدرسة عليا أو كلية من 4 سنوات" و"كلية من 5 أو 6 سنوات" في فئة واحدة هي "خريج جامعي". بنتيجة هذا الدمج تم الحصول على متغير للمستوى التعليمي يتحرك بين القيمتين (0) (لم يدرسه في أي مدرسة) و(7) (دكتوراة). وتم حساب الفارق بين المستويات التعليمية للزوجين بالطريقة المبينة أعلاه.

وبالنسبة لفارق حالة العمل بين الزوجين، طرح على المشاركين سؤال: "هل عملت، خلال الأسبوع الماضي، في عمل بغرض الحصول على دخل نقدي أو عيني؟". وتم حساب حالة العمل بناء على أجوبة المشاركين. وتظهر هذه الأجوبة في 3 فئات هي: "عمل" و"لم يعمل لكن علاقته بالعمل مستمرة" و"لم يعمل". الجوابان الأول والثاني يشيران إلى وجود عمل، لذلك تم دمجهما في "يعمل في وظيفة"، وهكذا يظهر متغير حالة العمل في فئتي "يعمل" و"لا يعمل". بعد ذلك تم النظر إلى حالتي كل من الزوجين على حدة، فتم الحصول على متغير بأربع فئات يبين التشابهات أو الفوارق بين الزوجين في موضوع العمالة. وهي: (1) "كلا الزوجين يعمل"، (2) "فقط الرجل يعمل"، (3) "فقط المرأة تعمل"، (4) "كلا الزوجين لا يعملان". وتم حساب مستويات التدبير بالنسبة لكل من الزوجين على حدة، باستخدام الأسئلة الموجودة في TAYA، والتي تقيس كيفية تأثير التدبير على تفضيلات الحياة الاجتماعية. هذه الأسئلة تقيس مدى تأثير التدبير في تفضيلات: (1) اختيار القرين، (2) اختيار الأصدقاء، (3) اختيار العمل، (4) اختيار بيئة السكن، (5) تعليم الأولاد، (6) اختيار الكساء، (7) اختيار الطعام والشراب، (8) العلاقات مع الجيران، (9) الاقتراع. فئات الأجوبة على هذه الأسئلة هي

0.23، وبالنسبة للنساء من 0.01 إلى 0.36). بالطريقة نفسها تم تشفير مدى الانحراف المعياري الثاني بـ2، ومدى الانحراف المعياري الثالث وما فوق بـ3. وتم الحصول على جدول صراع جديد لكل من الرجال والنساء على حدة بين القيمتين 0 و3. في هذا المقياس يعني الصفر (0) "لا يوجد صراع"، و1 "مستوى منخفض من الصراع"، و2 "مستوى متوسط من الصراع"، و3 "مستوى مرتفع من الصراع". تجدون توزيع هذه المتغيرات في قسم النتائج أدناه.

يمكن رؤية هذه التوزيعات التي استخدمت أيضاً في التحليلات النهائية، في الشكلين 3 و4.

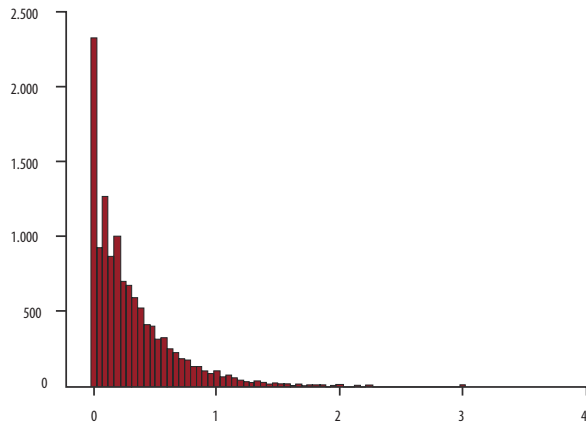
ت. المتغيرات المستقلة

الفوارق الاجتماعية – الاقتصادية والسوسيو – ديموغرافية والسوسيو – ثقافية التي تم البحث في تأثيرها من عدمه على الصراع بين الزوجين، هي: (1) فارق العمر، (2) فارق المستوى التعليمي، (3) فارق الدخل، (4) فارق حالة العمل، (5) فارق الأصول الريفية – المدنية، (6) الحالة الصحية وفارق التدبير.

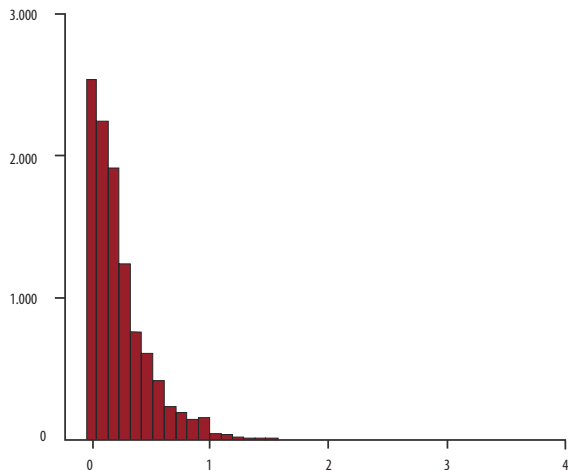
تم حساب فارق العمر بناء على ما أفاد به كل من الزوجين. قبل كل شيء تم حساب الفارق بطرح عمر الزوجة من عمر الزوج. القيم السالبة في هذا القياس الأولى تعني أن المرأة أكبر عمراً من زوجها، والقيمة 0 تساوي عمريهما، في حين تعني القيم الموجبة أن الرجل أكبر من المرأة (الشكل 5). أما في التحليلات النهائية فقد تمت إعادة تشفير فارق العمر في 3 فئات، هي: (1) عمر المرأة أكبر، (2) عمر الرجل أكبر، (3) العمران متساويان.

كذلك تم حساب الفوارق في الدخل والمستوى التعليمي والوضع الصحي بطريقة مشابهة لفارق العمر. في البداية تم طرح دخل المرأة ومستواها التعليمي ووضعها الصحي من نظيراتها لدى الرجل، فحصلنا على قيم سالبة وموجبة والقيمة صفر. وفقاً لهذه القياسات الأولى، وكما كانت الحال في فارق العمر، فالقيم السالبة تعني الحالات التي تكون فيها مستويات المرأة أعلى من نظيراتها لدى الرجل، والقيم الموجبة تعني الحالات التي تكون فيها مستويات الرجل أعلى، أما القيمة صفر فهي تعني تساوي المستويات بينهما. كذلك في التحليلات النهائية، تم تشفير الحالات في 3 فئات هي مستويات المرأة أعلى، والرجل أعلى، وتساوي المستويات.

الشكل 1.6. المستوى المتوسط للصراع كما تم تقريره (المرأة)



الشكل 2.6. المستوى المتوسط للصدام كما تم تقريره (الرجل)



1 توزع متوسط نتائج الصراع التي أقرتها النساء، والشكل 2 توزع متوسط نتائج الصراع التي أقرها الرجال. كما نلاحظ في هذه الجدول والشكلين، تبدو مستويات الصراع المتوسطة منخفضة للغاية. فكان هذا المستوى المتوسط لدى النساء 0.31، ولدى الرجال 0.23. الانحراف المعياري لدى الرجال 0.28، ولدى النساء 0.36. في هذه الحالة التي أقرت فيها غالبية كبيرة بوجود مستوى منخفض جداً من الصراع، تمت إعادة التشفير بالاستناد إلى قيم الانحراف المعياري لمستويات الصراع المقررة من قبل كل من الرجال والنساء على حدة. هذا التشفير تم كما يأتي: إن القيمة صفر في مقياس الصراع تعني عدم وجود أي صراع، لذلك تم تشفير هذه الحالة بـ (صفر). أما القيم التي تعلو الصفر بمقدار انحراف معياري واحد، فقد تم ترميزها بـ 1 (وهو بالنسبة للرجال من 0.01 إلى

تم تقديم ست خيارات للأجوبة للمساهمين، من أجل تبيان وتيرة الصراع في كل واحد من المجالات المذكورة، وهي بالترتيب: (1) أبداً، (2) نادراً، (3) أحياناً، (4) بكثرة، (5) دائماً، (6) غير ذي صلة. الخيار الأخير "غير ذي صلة" تم تفضيله حيثما كان المجال المعني لا علاقة له بالزوجين. مثلاً في الحالات التي لا يعمل فيها الزوجان، كان الجواب على السؤال عن "نقل مشكلات البيت إلى العمل" هو "غير ذي صلة". لم يتم تشفير هذا الخيار، في قاعدة البيانات، بوصفه "معطى ضائع" (missing)، وبما أنه يعني، على أي حال، عدم وجود صراع، ولأن الحالة المعاكسة ستؤدي إلى ضياع كبير للمعطيات، فقد تم تغييره، في هذه المقالة، إلى "أبداً".

إن خيار "أبداً" يعني عدم حدوث صراع بصورة مطلقة، لذلك تم تشفيره بالـ صفر (0). وتمت إعادة تشفير القيم التي تليها بالترتيب بـ: (1) "نادراً"، (2) "أحياناً"، (3) "بكثرة"، (4) "دائماً". وبالتالي تم الحصول على مقياس خماسي، من الصفر إلى 4، لكل من مجالات الصراع الـ 21. كما تم جمع النتائج المبينة من أجل المتغيرات الـ 21 هذه، وتقسيمها على 4، لنحصل على نتائج متوسط مجموع مؤشرات الصراع. وفقاً لهذا المؤشر، تعني القيمة صفر أنه لم تحدث صراعات أبداً، في أي من مجالات الصدام الـ 21. في حين تعني القيمة 4 أن هناك صراعاً دائماً في جميع المجالات.

الجدول 1.6. مستويات الصراع التي أقرها الزوجان (الرجل والمرأة)

مقدار الانحراف	المتوسط	الأعلى	الأدنى	
0.6	0.31	3.95	0.00	المرأة
0.28	0.23	4.00	0.00	الرجل

في الإحصاءات الوصفية، تم وضع تقارير منفصلة لكل من الزوجين (الرجل والمرأة) بمجموع نتائج الصراع التي أعلنها الزوجان. وفي التحليلات، تم استخدام نتائج المؤشرات التي تم الحصول عليها من القيم المعلنة من قبل كل من الرجل والمرأة، بصورة منفصلة بوصفها متغيرات مستقلة، وذلك لعدم الإخلال بفرضية استقلالية الملاحظات.

الجدول 1 تقدم الإحصاءات الوصفية لمستوى الصراع كما أقره كل من المرأة والرجل، في حين يقدم الشكل

منهم على أجوبة على الأسئلة التي تتعلق بالأفراد. الأشخاص غير الحاضرين في البيت، تم الحصول على المعلومات الديموغرافية الأساسية بشأنهم من الشخص المرجعي. هؤلاء الأفراد الغائبين الذين تم الحصول على المعلومات الأساسية عنهم من الشخص المرجعي، ترك مكان المعلومات بشأن مواقفهم وتفضيلاتهم الشخصية فارغاً. في إطار دراسة TAYA 2016، تمت زيارة 17239 خانة، وتجميع معلومات بخصوص 57398 فرداً يسكنون فيها.

تبحث هذه الدراسة في وتيرة الصراع بين الزوجين، وتتناول الحالتين الاجتماعية – الاقتصادية والاجتماعية – الثقافية لكل من الزوجين، لذلك تم إخضاع الأسر التي أجاب كل من الزوج والزوجة فيها على أسئلة الاستبيان، للتحليل. أما غير المتزوجين، أو من توفي شريكهم، أو من يسكن شريكهم في مكان آخر، أو الأسر التي رفض فيها أحد الزوجين، لسبب من الأسباب، الإجابة على أسئلة الاستبيان، فقد تركوا خارج العينة المدروسة. وبالتالي فقد بقيت خارج التحليل، الأسر التي أجاب فيها أحد الزوجين فقط على أسئلة الاستبيان. بعد هذا التضييق في حجم العينة، كان عدد الأفراد الخاضعين للتحليل هو 22958، وعدد الزوجين معاً نصف العدد المذكور، أي 11479.

(ب) المتغيرات التابعة

المتغير التابع في هذه الدراسة هو وتيرة الصراع بين الزوجين. ولأن هذه الوتيرة تم التعبير عنها من قبل كل من الزوجين على حدة، فقد تم حساب وتيرة الصراع لكل منهما بصورة منفصلة.

من أجل قياس وتيرة الصراع بين الزوجين، تم طرح 21 سؤالاً تغطي 21 مجالاً مختلفاً، على المساهمين في دراسة TAYA. فيما يأتي هذه المجالات: (1) المسؤوليات المنزلية، (2) المسؤوليات المتعلقة بالأولاد، (3) إمضاء وقت مشترك لكل الأسرة، (4) النفقات، (5) نمط الكساء، (6) اختلاف الآراء الدينية، (7) العلاقات مع أهل الشريك، (8) تعاطي الكحول، (9) التدخين، (10) لعب القمار، (11) نقل مشكلات العمل إلى البيت، (12) عدم كفاية الدخل، (13) الأصدقاء والأشخاص الذين يتم التواصل معهم، (14) عدم الاهتمام الكافي بالذات، (15) استخدام الانترنت، (16) الاختلاف الثقافي، (17) الغيرة، (18) الاختلافات في الشخصية، (19) عادات اللهو، (20) عدم التوافق الجنسي، (21) اختلاف الآراء السياسية.

باطراد إلى حين الوصول إلى فئة الزوجات التي مضى على بدايتها ما بين 26-35 سنة، لكن مستوى التوافق يعود إلى الارتفاع داخل المجال 26-35 عاماً على بداية الزواج. كما لاحظت الدراسة المذكورة أن مستوى التوافق بين الزوجين في الفئة 0-5 سنوات على بداية الزواج، هو أعلى بصورة ملحوظة من مثيلها لدى الفئة 6-15 عاماً على بداية الزواج.

إن فهم العوامل المؤثرة على مستوى الصراع بين الزوجين أمر مهم، سواء لابتكار تدابير حماية ووقاية، أو لتقديم مختلف أنواع المساندة للزوجين والأسر حين تقتضي الحاجة من أجل إيجاد حلول للمشكلات القائمة. سيتم، في هذه الدراسة، طرح العوامل السوسيو – ديموغرافية والسوسيو – ثقافية المؤثرة على الصراع بين الزوجين، ودراسة الصراع بين الزوجين على المستوى الكلي في تركيا. بهذا المعنى نتوقع من هذه الدراسة أن تقدم مساهمة أصيلة في أدبيات الصراع والتوافق بين الزوجين. يمكن لنتائج الدراسة أن توجه الخدمات المقدمة للزوجين والأسر، وكذلك للسياسات الاجتماعية. كما تظهر نتائج الدراسة الحاجة إلى دراسات متنوعة في هذا الموضوع، وتضع مقترحات بصدد الدراسات المأمولة.

(ب) المنهج

(أ) المعطيات والعينة

في هذه الدراسة تم استخدام قاعدة بيانات دراسة حول بنية الأسرة التركية (TAYA) 2016 التي قامت بها وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية في الجمهورية التركية (وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية سابقاً). يتم إجراء هذه الدراسة (TAYA) بصورة منتظمة، كل خمس سنوات، وقد أجريت الأولى في العام 2006، والثانية في 2011. وتم إجراء آخر دراسة في هذه السلسلة في العام 2016. تعتمد الدراسة على استبيانات بإجراء مقابلات وجهاً لوجه، في الخانات المختارة وفقاً لطريقة العينة الطبقية، في المناطق السكنية التي يزيد عدد سكانها على 200 نسمة، في عموم تركيا.

في عملية الاستبيان، تم الحصول على المعلومات الخاصة بالخانة من شخص مرجعي يزيد عمره عن 18 عاماً، تم اختياره بصورة عشوائية. كذلك تمت مقابلة جميع أفراد الخانة، ممن تزيد أعمارهم عن 15 عاماً، الحاضرين أثناء إجراء الاستبيان، بصورة منفصلة كلاً عن الآخرين، وتم الحصول

وفقاً لدراسة أميركية قامت على تحليل معطيات قاعدة البيانات الوطنية (Call ve Heaton, 1997) تنخفض احتمالات الطلاق إلى أدنى مستوياتها لدى الأزواج الذين يرتادون الكنيسة بشكل منتظم. ويرتفع هذا المستوى كثيراً، بالقياس إلى الحالة المذكورة، حين يرتاد أحدهما الكنيسة بشكل منتظم ولا يرتادها الآخر أبداً. ووفقاً لدراسة أخرى في أثر الدين على الطلاق، باستخدام قاعدة بيانات وطنية (Vaaler, Elison, Powers, 2009) ترتفع احتمالات الطلاق في الحالات التي يرتاد فيها الرجل الكنيسة بكثرة، أو حيث تكون المرأة أكثر ميلاً للمحافظة من زوجها. وتمت دراسة الأبعاد المختلفة للإيمان الديني في هذه الأبحاث. مثلاً، في دراسة أجريت، في الولايات المتحدة، على 342 زوجاً (David ve Stafford, 2015) نجد أن العلاقة الفردية للشخص مع الله تؤثر على التواصل الديني بين الزوجين، مما يؤثر بصورة غير مباشرة على جودة العلاقة الزوجية.

قسم مهم من الدراسات التي تمت في تركيا حول العلاقة الزوجية، يركز، لقياس مستويات الرضى من العلاقة الزوجية، على موضوع الإشباع الزوجي، بدلاً من الصراع (Çağ ve Yıldırım, 2013; Güven, 2006; Curuni ve Sevım, 2007) أو التوافق بين الزوجين الذي يعبر عن الابتعاد عن الصراع (Kublay ve Oktan, 2015; Tutarel-Kışlak ve Çabukça, 2002). (Yılmaz, 2001). في دراسة أجريت في محافظة أنقرة، على سبيل المثال، على 811 فرداً من المتزوجين، أن عوامل كالتعاقد الزوجي والرضى الجنسي والمستوى التعليمي، تؤثر بشكل إيجابي على السعادة الزوجية (Çağ ve Yıldırım, 2013). وفقاً لهذه الدراسة، فإن متغيرات كالجنس وعدد الأولاد ومدة العلاقة الزوجية والفارق في العمر بين الزوجين ومستوى دخل الأسرة والمشاركة في الأعباء المنزلية، تؤثر بصورة واضحة على الرضى في العلاقة الزوجية. المساندة الاجتماعية المتبادلة بين الزوجين، ومهاراتهما في حل المشكلات، والشعور الودي بينهما، يمكنها أن تؤثر بصورة إيجابية على التوافق بين الزوجين وفعالية العلاقة الزوجية (Güven ve Sevım, 2007; Tutarel-Kışlak ve Çabukça, 1998; Pasch ve Bradbury, 2002). في دراسة أجريت في ريزة، على 452 من الأفراد المتزوجين (Kublay ve Oktan, 2015) تم الوصول إلى وجود علاقة لافقة بين عمر العلاقة الزوجية والتوافق بين الزوجين. وفقاً لهذه الدراسة، ينخفض مستوى التوافق

تؤدي إلى الصراع بين الزوجين. العنف الجسدي أو اللفظي أو النفسي، والخيانة، والكحول، وتعاطي مواد مسببة للإدمان، هي من العوامل المسببة للصراع بين الزوجين (Fincham, 2003). قامت هذه الدراسات ببحث أثر المتغيرات الاجتماعية والثقافية والديموغرافية على الأزواج كأفراد، كما على علاقة الزواج. على سبيل المثال، أظهر تحليل هولندي لمعطيات قاعدة البيانات الوطنية (Groot ve Van Den Brink, 2002) أن كلاً من الرجل والمرأة يكونان أكثر سعادة في الحالات التي يكون فيها سن الرجل أكبر من سن المرأة. ووفقاً للدراسة نفسها، يمكن للفارق في المستوى التعليمي بين الشريكين أن يؤثر بصورة إيجابية على الشعور بالرضى لدى كليهما (يمكن لمستوى المرأة التعليمي أن يكون مرتفعاً أو منخفضاً). كذلك الأمر أظهر تحليل، في الولايات المتحدة الأميركية، على عينة تمتلك الصفة التمثيلية من 723 فرداً، أنه في حالات الزوجين حيث المرأة أكبر سناً من الرجل، تزداد المشكلات الزوجية باطراد كلما ازداد الفارق في العمر بينهما (Wheeler, 2010). دخل المرأة يؤثر أيضاً على العلاقة الزوجية. هناك الكثير من الدراسات، في الولايات المتحدة وأوروبا، تشير إلى زيادة احتمال الطلاق تبعاً لعمل المرأة وزيادة ساعات عملها (Kalmijn, Loeve ve Manting, 2007). مثلاً البحث الجماعي الذي تم، بين 1980-1997 في الولايات المتحدة، بمشاركة 1704 مشارك (Rogers, 2004) قام بدراسة العلاقة بين دخل المرأة والطلاق. ووفقاً لنتائج هذا البحث، كلما ارتفع دخل المرأة، ارتفع معه معدل الطلاق. إضافة إلى ذلك، بالنظر إلى العلاقة بين مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة والطلاق، نجد أنه إذا بلغت هذه المساهمة نسبة تتراوح بين 40%-50%، ارتفعت معدلات الطلاق إلى أعلى مستوياتها. ووفقاً لدراسة هولندية، إذا كان الرجل يكسب أكثر من المرأة، انخفضت احتمالات الطلاق، مقابل زيادتها إذا كانت المرأة تكسب أكثر (Kalmijn, 2007; Loeve ve Manting). لكننا نلاحظ خلاف هذه النتائج في تحليل عينة ذات قابلية للتمثيل، في دراسة أميركية، أظهرت أن العلاقة الزوجية تكتسب مزيداً من الاستقرار إذا كان عمل المرأة بدوام كامل (Schoen, Rogers ve Amato, 2006). في حين أن دراسات أخرى تظهر أن النساء العاملات لديهن علاقات زواج أكثر توافقاً (Kublay ve Oktan, 2015; Sezer, 2015; Çili vd, 2004; Nawahat ve Mathur 1992).

تأثير الاختلاف الاجتماعي الديموغرافي والاجتماعي ثقافي على الصراعات بين الزوجين

Dr. Öğr. Üyesi Zübeyir Nişancı¹

(2003)، فالتوافق بين الزوجين يؤثر إيجاباً على الحالة الفردية لكل من الزوجين (Helms ve Buehler, 2007). غير أنه لوحظ، في السنوات الأخيرة، ارتفاع سريع في معدلات الطلاق في تركيا. وفقاً لمعطيات هيئة الإحصاء التركية (TÜİK) ارتفع معدل حالات الطلاق بين 2016 و2017 بنسبة 1.8%. تشير هذه المعطيات، بصورة غير مباشرة، إلى زيادة الصراعات بين الزوجين، بالنسبة نفسها، وتأثر حالة ازدهار الأفراد والأسر سلباً.

يشار عموماً إلى عدم الكفاية الاجتماعية – الاقتصادية، وانعدام التفاهم، وسوء المعاملة، وعدم الاهتمام، واللامسؤولية، والهجر والزنا، والكحول والقمار، باعتبارها أسباباً للطلاق (Yıldırım, 2004). قد تكون هناك علاقات سببية متنوعة بين أسباب الطلاق المذكورة والصراع بين الزوجين. إلا أن بروفايلات الزوجين السوسيو – ديموغرافية والسوسيو – ثقافية التي يمكن أن تؤثر على منظومة القيم الفردية للزوجين، ونظرتهم للزواج، وتوقعاتهم من الشريك، وطرح توافق هذه البروفايلات واختلافها (في هذه الحالة: كيفية تأثيرها على الصراع بين الزوجين) هي من الأهمية بمكان لفهم بنية الأسرة في تركيا بصورة أفضل، واتخاذ التدابير الضرورية من أجل وضع سياسات اجتماعية بهذه المقاربة، وباستخدام قاعدة بيانات دراسة بنية الأسرة التركية 2016، تتناول هذه المقالة كيفية تأثير تشابه أو اختلاف سن الزوجين، ومستواهما التعليمي، والعمل، والأصول الريفية أو المدنية، ومستوى الدخل، ودرجة التدخين، على الصراع بينهما، بواسطة إحصائيات وصفية ونماذج متعددة التتابع.

أ) مسح أدبيات الموضوع

إن كثيراً من الدراسات التي تناولت الصراع بين الزوجين، ركزت، عموماً، على سلوكيات الأزواج المتصارعين وغير المتصارعين. لكن هذا التركيز على سلوكيات الأزواج ليس كافياً لدراسة ظاهرة الصراع بين الزوجين بصورة كلية. إذ يتوجب تقييم الصراع في علاقته بالعوامل المؤثرة، كالحظيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية. تعبر الأدبيات الدولية أيضاً عن الحاجة إلى دراسة الصراع بالارتباط مع عامل البيئة (Fincham, 2003).

تحدثت أدبيات الموضوع عن عدد كبير من العوامل المؤثرة على الصراع بين الزوجين أو المسببة له. يمكن للصفات الشخصية أو مختلف أشكال العنف أن

1. ملخص

تتناول هذه الدراسة ما إذا كان مستوى الصراع بين الزوجين يتأثر بالتنوع أو التماثل السوسيو – ديموغرافي والسوسيو – ثقافي بين الجنسين، أو لا يتأثر. وذلك باستخدام مناهج إحصائية. وقد استخدمنا معطيات بحث بنية الأسرة التركية (TAYA) التي جمعتها، في العام 2016، وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية (وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية سابقاً). وتم اختيار العينات، من مجموعة المعطيات المذكورة، حيث يجيب كلا الزوجين على الأسئلة. وهكذا تحدد حجم العينة بـ 22958 شخصاً، ونصف هذا العدد أي 11479 أسرة. لدينا في دراسة (TAYA) كمتغير تابع، مؤشر صراع إجمالي تم حسابه بتوجيه 21 سؤالاً تتعلق بجوانب مختلفة للصراعات بين الزوجين، وقد تم الوصول إلى هذا المؤشر من خلال المعلومات التي قدمها كل من الزوجين، فكان هناك مؤشر يخص الذكور وآخر يخص الإناث. ثم تمت المقارنة بين الزوجين من حيث العمر والمستوى التعليمي والعمل ومستوى الدخل والأصل الريفي أو المدني والوضع الصحي ومستوى التدخين. في التحليل الأخير تم الوصول إلى استنتاجات حول تأثير كل من هذه العوامل على الصراع بين الزوجين، مع الأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات المتعلقة بها.

الكلمات المفتاحية: الصراع بين الزوجين، البروفايلات السوسيو – ثقافي للزوجين، الصراع داخل الأسرة، الطلاق، بنية الأسرة.

2. مدخل إلى الدراسة

إن أحد أهم المواضيع المؤثرة على ازدهار الأسرة داخل المجتمع، هو العلاقات بين الزوجين. وإذا كان الصراع بين الزوجين يؤثر سلباً على صحة الزوجين الجسدية والنفسية، وعلى بنية الأسرة (Fincham,

¹جامعة مدينة إسطنبول

تأثير الاختلاف الاجتماعي
الديموغرافي والاجتماعي
ثقافي على الصراعات
بين الزوجين

Dr. Öğr. Üyesi Zübeyir Nişancı

الجدول الملحق 3.5: المؤثرات الهامشية المتوقعة في تحليل الانحدار بحسب المناطق

2016	2011		
ي ت ل ا ق ط ا ن م ل ا ا ه ي ف ر ث ك ي ت ا د ع ا س م ل ا ق ي ع ا م ت ج ا ل ا	ي ر خ أ ل ا ق ط ا ن م ل ا	ر ث ك ي ي ت ل ا ق ط ا ن م ل ا ت ا د ع ا س م ل ا ا ه ي ف ق ي ع ا م ت ج ا ل ا	ي ر خ أ ل ا ق ط ا ن م ل ا
دخل البيت مجموعات الدخل المتسلسل 20%			
-0.0675***	0.0406*	-0.0142	0.000744
(-3.34)	(1.67)	(-0.59)	(0.04)
-0.0101	0.0941***	-0.0269	0.0159
(-0.50)	(3.47)	(-1.16)	(0.69)
0.102***	0.0947***	0.0203	0.0358
(5.03)	(3.01)	(0.88)	(1.45)
0.293***	0.186***	0.0980***	0.0755***
(13.54)	(5.27)	(4.24)	(2.71)
نوع العائلة			
-0.0177	-0.0826*	-0.00157	0.00482
(-0.74)	(-1.77)	(-0.06)	(0.10)
0.0705**	-0.00642	0.0412	0.0496
(2.16)	(-0.12)	(1.12)	(0.94)
0.0845***	0.00704	0.0312	0.0285
(2.66)	(0.13)	(0.95)	(0.56)
0.229***	0.183*	0.0666	0.0839
(3.59)	(1.95)	(1.01)	(0.73)
0.0894**	-0.00965	0.0891**	0.0132
(2.43)	(-0.16)	(2.23)	(0.23)
0.0404	0.0660	0.0414	-0.0180
(0.88)	(0.88)	(0.91)	(-0.25)
0.221		-0.0564	
(1.18)		(-0.49)	
6246	1494	4461	1293
عدد الحالات			
*90% مستوى الثقة وله دلالة إحصائية			
**95% مستوى الثقة وله دلالة إحصائية			
***99% مستوى الثقة وله دلالة إحصائية			
ملحوظة: مؤشر القياس بالنسبة لمتغير التعليم "متخرج من أي مدرسة تحت المرحلة الثانوية أو لم يتخرج من أي مدرسة"، مؤشر القياس في متغير المنطقة في المستوى الأول هي "اسطنبول"، ومؤشر القياس لمتغير الدخل الخاص بكل فرد في البيت والمقسم إلى شرائح 20% هو الشريحة 20% الأولى، ومؤشر القياس لنوع العائلة هو الأسر النووية التي لديها أطفال.			
المناطق التي يكثر فيها الحصول على المساعدات الاجتماعية هي مناطق شمال شرق الأناضول ووسط شرق الأناضول وجنوب شرق الأناضول بينما المناطق الأخرى هي اسطنبول وغرب مرمرة وإيجة وشرق مرمرة وغرب الأناضول والبحر الأبيض ووسط الأناضول وغرب البحر الأسود وشرق البحر الأسود.			

الجدول الملحق 3.5: المؤثرات الهامشية المتوقعة في تحليل الانحدار بحسب المناطق

2016	2011		
يتركز في قطاعات الخدمات المالية والتجارة والتجارة والتجارة	يتركز في قطاعات الخدمات المالية والتجارة والتجارة والتجارة	يتركز في قطاعات الخدمات المالية والتجارة والتجارة والتجارة	يتركز في قطاعات الخدمات المالية والتجارة والتجارة والتجارة
0.0331	0.0904***	-0.0166	0.0230
(1.34)	(3.95)	(-0.67)	(1.25)
0.0206***	0.00859	0.0214***	0.0199***
(3.85)	(0.88)	(3.91)	(2.68)
0.0420***	0.0589***	0.0526***	0.00766
(3.03)	(2.74)	(3.64)	(0.44)
-0.000592***	-0.000756**	-0.000763***	-0.000125
(-2.98)	(-2.45)	(-3.65)	(-0.49)
0.112***	0.0438	0.109***	0.0511**
(5.11)	(1.39)	(4.84)	(2.26)
-0.0263*	0.0914***	0.0629***	0.0620***
(-1.69)	(3.44)	(4.31)	(2.70)
0.166***	0.304***	0.327***	0.232***
(9.76)	(10.33)	(19.69)	(8.53)
-0.0305	0.0124	-0.0559**	-0.0205
(-1.29)	(0.48)	(-2.33)	(-1.00)
-0.123***	-0.0328**	-0.0786***	-0.00297
(-9.92)	(-2.06)	(-5.70)	(-0.25)
-0.0443***	-0.0112	-0.0486***	-0.00637
(-3.56)	(-0.69)	(-3.61)	(-0.55)
0.00919	0.0121	-0.0388***	-0.00490
(1.22)	(1.35)	(-4.82)	(-0.76)

الجدول الملحق 2.5: الحصص المتوقعة في تحليل الانحدار بحسب المناطق

2016		2011		
المناطق الأخرى	المناطق التي يكثر فيها المساعدات الاجتماعية	المناطق الأخرى	المناطق التي يكثر فيها المساعدات الاجتماعية	المتغيرات المستقلة
نوع العائلة				
0.0574	0.422*	0.00638	-0.0401	نووية بدون أطفال
(0.74)	(1.77)	(0.06)	(-0.10)	
0.286***	0.389**	0.173	0.372*	ممتدة ذكورية
(3.95)	(2.54)	(1.62)	(1.95)	
0.332***	0.458***	0.133	0.196	ممتدة مؤقتة
(4.59)	(3.00)	(1.50)	(1.05)	
0.802***	1.357***	0.277	0.657	فردية
(4.12)	(3.19)	(1.10)	(0.75)	
0.347***	0.373*	0.368***	0.0697	وحيدة الوالد
(3.87)	(1.81)	(3.01)	(0.27)	
0.188	0.760**	0.174	-0.189	مفككة أخرى
(1.49)	(2.46)	(1.16)	(-0.42)	
0.775		-0.222		غير أقارب
(1.28)		(-0.49)		
-2.958***	-7.465***	-4.497***	-2.701	الحصة الثابتة
(-3.82)	(-3.97)	(-4.51)	(-1.13)	
6246	1494	4461	1293	عدد الحالات
90* % مستوى الثقة وله دلالة إحصائية				
95** % مستوى الثقة وله دلالة إحصائية				
99*** % مستوى الثقة وله دلالة إحصائية				
ملحوظة: مؤشر القياس بالنسبة لمتغير التعليم "متخرج من أي مدرسة تحت المرحلة الثانوية أو لم يتخرج من أي مدرسة"، مؤشر القياس في متغير المنطقة في المستوى الأول هي "اسطنبول"، ومؤشر القياس لمتغير الدخل الخاص بكل فرد في البيت والمقسم إلى شرائح 20% هو الشريحة 20% الأولى، ومؤشر القياس لنوع العائلة هو الأسر النووية التي لديها أطفال. المناطق التي يكثر فيها الحصول على المساعدات الاجتماعية هي مناطق شمال شرق الأناضول ووسط شرق الأناضول وجنوب شرق الأناضول بينما المناطق الأخرى هي اسطنبول وغرب مرمرة وإيجة وشرق مرمرة وغرب الأناضول والبحر الأبيض ووسط الأناضول وغرب البحر الأسود وشرق البحر الأسود.				

الجدول الملحق 2.5: الحصص المتوقعة في تحليل الانحدار بحسب المناطق

2016		2011		
المناطق الأخرى	المناطق التي يكثر فيها المساعدات الاجتماعية	المناطق الأخرى	المناطق التي يكثر فيها المساعدات الاجتماعية	المتغيرات المستقلة
0.108	0.462***	-0.0674	0.191	قياسات مجال تداع اسم إلى لوصح
(1.34)	(3.93)	(-0.67)	(1.26)	
-0.0669***	-0.0439	-0.0869***	-0.165***	قياسات لوقت لرشؤم
(-3.84)	(-0.88)	(-3.89)	(-2.70)	
0.136***	0.301***	0.214***	0.0637	نسب
(3.02)	(2.73)	(3.63)	(0.44)	
-0.00192***	-0.00386**	-0.00310***	-0.00104	نسب اعبرم
(-2.98)	(-2.44)	(-3.64)	(-0.49)	
0.363***	0.224	0.443***	0.425**	بزعأ
(5.07)	(1.39)	(4.81)	(2.27)	
-0.0853*	0.467***	0.255***	0.515***	ملي لعت
(-1.69)	(3.42)	(4.29)	(2.71)	يونات ملي لعت
0.539***	1.552***	1.326***	1.931***	لقال إلى عي عم اج ملي لعت
(9.55)	(9.57)	(17.65)	(8.28)	
-0.0989	0.0635	-0.227**	-0.170	تي ب ل لواح أري غتم
(-1.29)	(0.48)	(-2.33)	(-1.00)	قياسات لعلل عجاج ب قاع م / اضي ر م / نس م دوجو
-0.398***	-0.168**	-0.319***	-0.0246	تاونس 0-3 قيرم ع لة ئف ل ي ف لافطأ ل ددع
(-9.74)	(-2.06)	(-5.67)	(-0.25)	
-0.144***	-0.0571	-0.197***	-0.0530	تاونس 4-6 قيرم ع لة ئف ل ي ف لافطأ ل ددع
(-3.55)	(-0.69)	(-3.60)	(-0.55)	
0.0298	0.0621	-0.157***	-0.0407	تاونس 7-14 قيرم ع لة ئف ل ي ف لافطأ ل ددع
(1.21)	(1.35)	(-4.81)	(-0.76)	
-0.219***	0.207*	-0.0575	0.00618	تي ب ل لخد
(-3.33)	(1.67)	(-0.59)	(0.04)	20% لس لس تم ل لخد ل تا عوم جم
-0.0329	0.481***	-0.109	0.132	قياسات ل 20%
(-0.50)	(3.45)	(-1.16)	(0.69)	عت ل ل 20%
0.331***	0.484***	0.0823	0.297	ة ع بار ل 20%
(5.00)	(3.00)	(0.88)	(1.45)	
0.950***	0.950***	0.398***	0.627***	قياسات ل 20%
(12.98)	(5.18)	(4.23)	(2.72)	

الجدول الملحق 1.5: الحصص المتوقعة في تحليل الانحدار بحسب المجموعات العمرية

المتغيرات	2016			2011		
	+45	25-44	15-24	+45	25-44	15-24
شرق مرمرة	-0.0144 (-0.18)	0.123* (1.80)	-0.123 (-1.05)	-0.123 (-0.97)	-0.107 (-1.21)	-0.247 (-1.38)
غرب الأناضول	-0.00188 (-0.03)	0.0190 (0.30)	-0.270** (-2.57)	-0.0140 (-0.14)	-0.108 (-1.45)	-0.343** (-2.30)
البحر الأبيض	0.0686 (0.88)	0.142** (2.12)	-0.0813 (-0.74)	-0.0752 (-0.61)	-0.0670 (-0.74)	-0.103 (-0.61)
وسط الأناضول	-0.0509 (-0.55)	-0.00516 (-0.07)	-0.537*** (-4.09)	-0.320** (-2.23)	-0.344*** (-3.36)	-0.518*** (-2.74)
غرب البحر الأسود	0.458*** (5.78)	0.371*** (4.84)	0.0331 (0.26)	-0.510*** (-3.44)	-0.293*** (-2.93)	-0.560*** (-2.84)
شرق البحر الأسود	0.365*** (3.96)	0.329*** (3.44)	-0.466*** (-2.79)	-0.251* (-1.70)	-0.239** (-2.20)	-0.288 (-1.27)
شمال شرق الأناضول	0.0918 (0.80)	-0.0337 (-0.35)	-0.406*** (-2.73)	-0.467** (-2.46)	-0.528*** (-3.96)	-0.965*** (-4.04)
وسط شرق الأناضول	-0.0852 (-0.80)	-0.283*** (-3.33)	-0.685*** (-5.15)	-0.483*** (-2.73)	-0.397*** (-3.67)	-1.046*** (-4.63)
جنوب شرق الأناضول	-0.496*** (-4.42)	-0.421*** (-5.21)	-0.632*** (-5.42)	-0.624*** (-3.73)	-0.316*** (-3.20)	-0.924*** (-5.48)
نوع العائلة						
نووية بدون أطفال	0.121** (2.45)	0.114 (1.55)	0.247 (1.50)	-0.125 (-1.47)	0.0191 (0.19)	0.431** (2.26)
ممتدة ذكورية	0.281*** (3.66)	0.285*** (4.34)	0.120 (1.24)	-0.189 (-1.41)	0.251*** (2.68)	-0.125 (-0.81)
ممتدة مؤقتة	0.254*** (3.34)	0.328*** (5.01)	0.131 (1.27)	-0.0624 (-0.49)	0.162** (2.03)	0.133 (0.89)
فردية	0.0780 (0.72)	0.921*** (5.16)	0.953*** (2.88)	0.126 (0.68)	0.328 (1.36)	0.448 (1.38)
وحيدة الوالد	0.288*** (2.79)	0.357*** (4.39)	0.168 (1.61)	0.288 (1.62)	0.293*** (2.69)	0.259 (1.46)
مفككة أخرى	0.282** (2.38)	0.283** (2.43)	0.293* (1.85)	0.201 (1.00)	0.137 (0.98)	0.139 (0.57)
غير أقارب	1.658** (2.02)	0.908 (1.59)	0.310 (0.96)	1.738*** (3.06)	0.338 (0.84)	-0.360 (-1.29)
مؤشر التقليدية	0.0418** (2.06)	-0.0522*** (-3.15)	-0.0607** (-2.37)	-0.00144 (-0.05)	-0.0883*** (-4.16)	-0.0581 (-1.40)
المتغير الثابت	2.054*** (2.89)	-3.812*** (-5.35)	-5.998*** (-3.61)	4.269*** (4.19)	-3.945*** (-4.32)	-6.204 (-1.12)
عدد الحالات	8566	7742	3393	5377	5769	1806
Pseudo-R2	0.148	0.234	0.225	0.186	0.272	0.325

* 90% مستوى الثقة وله دلالة إحصائية

** 95% مستوى الثقة وله دلالة إحصائية

*** 99% مستوى الثقة وله دلالة إحصائية

ملحوظة: مؤشر القياس بالنسبة لمتغير التعليم "متخرج من أي مدرسة تحت المرحلة الثانوية أو لم يتخرج من أي مدرسة"، مؤشر القياس في متغير المنطقة في المستوى الأول هي "اسطنبول"، ومؤشر القياس لمتغير الدخل الخاص بكل فرد في البيت والمقسم إلى شرائح 20% هو الشريحة 20% الأولى، ومؤشر القياس لنوع العائلة هو الأسر النووية التي لديها أطفال.

(VIII) الملحق

الجدول الملحق 1.5: الحصص المتوقعة في تحليل الانحدار بحسب المجموعات العمرية

المتغيرات	2016			2011		
	+45	25-44	15-24	45+	25-44	15-24
السن	-0.0620** (-2.57)	0.164*** (3.95)	0.483*** (2.85)	-0.161*** (-4.68)	0.177*** (3.29)	0.476 (0.90)
مربع السن	0.000130 (0.65)	-0.00226*** (-3.80)	-0.00943** (-2.21)	0.00107*** (3.79)	-0.00255*** (-3.28)	-0.00921 (-0.74)
متزوج			-0.875*** (-7.50)			-0.925*** (-6.24)
أعزب	0.0843 (0.85)	0.357*** (5.52)		0.347** (2.10)	0.443*** (5.40)	
أرمل	-0.461*** (-5.33)			-0.774*** (-5.80)		
الاستمرار في التعليم			-0.732*** (-11.57)			-1.278*** (-11.31)
التعليم						
تعليم ثانوي	-0.0111 (-0.16)	-0.0281 (-0.59)	-0.137* (-1.93)	0.272*** (2.66)	0.285*** (5.03)	0.303*** (2.94)
تعليم جامعي على الأقل	0.842*** (11.18)	0.661*** (12.42)	0.489*** (4.99)	0.985*** (8.62)	1.397*** (19.66)	1.033*** (7.43)
متغير أحوال البيت						
وجود مسن/مريض/ معاق بحاجة للرعاية	-0.0133 (-0.23)	-0.0428 (-0.65)	-0.103 (-0.98)	-0.101 (-1.09)	-0.201** (-2.42)	-0.00554 (-0.04)
عدد الأطفال في الفئة العمرية 0-3 سنوات	-0.140* (-1.69)	-0.331*** (-9.09)	-0.289*** (-3.64)	0.108 (0.89)	-0.238*** (-4.86)	-0.272** (-2.42)
عدد الأطفال في الفئة العمرية 4-6 سنوات	0.0145 (0.17)	-0.112*** (-3.10)	0.0965 (1.23)	-0.0114 (-0.08)	-0.147*** (-3.11)	-0.146 (-1.08)
عدد الأطفال في الفئة العمرية 7-14 سنوات	0.0250 (0.70)	0.0441** (2.05)	0.0161 (0.43)	-0.0172 (-0.32)	-0.123*** (-4.44)	-0.0922 (-1.42)
عدد الأطفال 3						
دخل البيت مجموعات الدخل المتسلسل 20%						
20% الثانية	-0.273*** (-4.00)	-0.111* (-1.94)	0.0169 (0.19)	-0.178 (-1.60)	-0.0343 (-0.42)	0.238* (1.66)
20% الثالثة	-0.244*** (-3.81)	0.0709 (1.22)	0.114 (1.28)	-0.129 (-1.26)	-0.0418 (-0.51)	0.0155 (0.10)
20% الرابعة	-0.231*** (-3.56)	0.403*** (6.88)	0.221** (2.40)	-0.162 (-1.57)	0.131 (1.60)	0.242 (1.63)
20% الأخيرة	-0.133* (-1.91)	1.023*** (15.60)	0.291*** (2.78)	-0.0869 (-0.79)	0.446*** (5.36)	0.490*** (3.08)
المنطقة						
غرب مرمرة	0.313*** (3.73)	0.398*** (4.93)	-0.245* (-1.72)	0.0830 (0.66)	0.127 (1.27)	-0.413 (-1.52)
إيجة	0.294*** (4.27)	0.358*** (5.84)	-0.0351 (-0.34)	-0.0399 (-0.40)	0.0379 (0.51)	-0.417*** (-2.82)

Tunalı, İ. ve Başlevant, C. (2006). *Female Labor Supply in Turkey*, Ch.4 in *The Turkish Economy: The Real Economy, Corporate Governance and Reform and Stabilization Policy*, edited by S. Altuğ and A. Filiztekin, 92-127. London: Routledge.

Türkiye İstatistik Kurumu (TÜİK), İşgücü İstatistikleri. < http://www.tuik.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1007> (Son erişim tarihi: 10 Nisan 2018)

Türkiye İstatistik Kurumu (TÜİK), Adrese Dayalı Nüfus Kayıt Sistemi. < http://www.tuik.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1059> (Son erişim tarihi: 23.11.2018)

UNDP (2018). Human Development Indices and Indicators 2018 Statistical Update. < http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update.pdf>

Uraz, A., Aran, M. A., Hüsamoğlu, M., Okkalı Şanalmiş, D. ve Capar, S. (2010). *Recent Trends in Female Labor Force Participation in Turkey*, State Planning Organization of the Republic of Turkey And World Bank Welfare and Social Policy Analytical Work Program Working Paper, (2).

Uysal G. (2013) "Kentlerde Kadın İşgücüne Katılımı Artıyor", Betam Araştırma Notu 13/143, <https://betam.bahcesehir.edu.tr/wp-content/uploads/2013/02/ArastirmaNotu_143.pdf> (Son erişim tarihi: 15 Mayıs 2018).

Van Berkel, R. ve Borghi, V. (2008). Introduction: The Governance of Activation., *Social Policy and Society*, 7(3), 331-340.

Vella, F. (1994). Gender Roles and Human Capital Investment: The Relationship between Traditional Attitudes and Female Labour Market Performance, *Economica*, 61(242), 191-211.

OECD (2018). Labour Market Statistics: Labour force statistics by sex and age: indicators, OECD Employment and Labour Market Statistics (database). < https://stats.oecd.org/viewhtml.aspx?datasetcode=LFS_SEXAGE_I_R&lang=en> (Son erişim tarihi: 09 Kasım 2018).

Özyeğin, G. (2000). *Untidy Gender: Domestic Service in Turkey*. Temple University Press.

Reimers, C. W. (1985). Cultural Differences in Labor Force Participation among Married Women. *The American Economic Review*, 251-255.

Tansel, A. (1994). Wage Employment, Earnings and Returns to Schooling for Men and Women in Turkey. *Economics of Education Review*, 13(4), 305-320.

Tansel, A. (2002). *Economic Development and Female Labor Force Participation in Turkey: Time-series Evidence and Cross-section Estimates*, METU/ERC Working Paper, (02/3).

Tansel, A. (2004). *Public-Private Employment Choice, Wage Differentials and Gender in Turkey*, IZA Discussion Papers 1262, Institute for the Study of Labor (IZA).

Tunalı, I. (1997). *To Work or not to Work: An Examination of Female Labor Force Participation Rates in Urban Turkey*, In Proceedings of the 4th Annual ERF Conference held in Beirut.

Tunalı, I. ve Ercan, H. (1998), *Labor Market Segmentation in Turkey*, in T. Bulutay, ed., 'Main Characteristics and Trends of the Turkish Labour Market', Turkish Statistical Institute, Ankara, pp. 85-127.

- İlkkaracan İ. ve İlkkaracan P. (1998). *Kuldan Yurttaş: Kadınlar Neresinde?*, 75 Yılda Tebaa'dan Yurttaş'a Doğru", Der: Artun Ünsal, Türkiye Ekonomik ve Toplumsal Tarih Vakfı, İstanbul, 77-91.
- Karaoğlu, D. ve Ökten, C. (2012). *Labor Force Participation of Married Women in Turkey: Is There an Added or a Discouraged Worker Effect?*, IZA Discussion Paper No. 6616, Institute for the Study of Labor.
- Kızıllırmak A.B. (2008). *Labour Market Participation Decisions of Married Women: Evidence from Turkey*, Globalization and Development: A Handbook of New Perspective, Ed: A. Deshpande, Oxford University Press, Oxford.
- Koç, İ. (2018). *Türkiye'de aile yapısının değişimi sürecinde tek ebeveynli ailelerin oluşumu, belirleyicileri ve refah durumu (2006-2016)*, Türkiye Aile Yapısı İleri İstatistik Analizi. Ankara
- Manser, M. Ve Brown, M. (1980). Marriage and Household Decision-Making: A Bargaining Analysis, *International Economic Review*, 21(1), 31-44. doi:10.2307/2526238
- McElroy, M. Ve Horney, M. (1981). Nash-Bargained Household Decisions: Toward a Generalization of the Theory of Demand, *International Economic Review*, 22(2), 333-349. doi:10.2307/2526280
- MEB (2018). Milli Eğitim İstatistikleri Örgün Eğitim 2017/18. T.C. Milli Eğitim Bakanlığı < http://sgb.meb.gov.tr/meb_iys_dosyalar/2018_09/06123056_meb_istatistikleri_organ_egitim_2017_2018.pdf>
- Farré, L. ve Vella, F. (2007). *The Intergenerational Transmission of Gender Role Attitudes and its Implications for Female Labor Force Participation*, IZA Discussion Papers 2802, Institute for the Study of Labor (IZA).
- Fernández, R. ve Fogli, A. (2009). Culture: An Empirical Investigation of Beliefs, Work, and Fertility, *American Economic Journal: Macroeconomics*, 1(1), 146-177.
- Fortin, N. M. (2005). Gender Role Attitudes and the Labour-Market Outcomes of Women across OECD Countries, *Oxford Review of Economic Policy*, 21(3), 416-438.
- Goldin, C. (1994). *The U-shaped Female Labor Force Function in Economic Development and Economic History*, NBER Working Paper No. 4707, National Bureau of Economic Research.
- Göksel, İ. (2012). *The Reasons of Decreasing Trend Of Female Labour Force Participation In Turkey: The Role Of Conservatism*, Working Papers 1205, Izmir University of Economics.
- Guiso, L., Sapienza, P. ve Zingales, L. (2006). Does Culture Affect Economic Outcomes?, *The Journal of Economic Perspectives*, 20(2), 23-48.
- Gürsel, S., Uysal, G. ve Acar, A. (2014). Kadın işgücü piyasasında çarpıcı gelişmeler, Betam Araştırma Notu 14/160.
- Hochschild, A. R. ve Machung, A. 1989. *The second shift: Working parents and the Revolution at home*, New York: Viking
- İlkkaracan, I. ve Tunalı, İ. (2010). *Agricultural Transformation and the Rural Labor Market in Turkey*, Rethinking Structural Reform in Turkish Agriculture: Beyond the World Bank's Strategy (2010) içinde (ss. 105-148)
- İlkkaracan, İ. (2012). Why So Few Women in the Labor Market in Turkey?, *Feminist Economics*, 18(1), 1-37.

VII. المصادر

- Blau, F. D., L. M. Kahn, A. Y.-H. Liu ve K. L. Papps (2008). *The transmission of women's fertility, human capital and work orientation across immigrant generations*, NBER Working Papers 14388, National Bureau of Economic Research, Inc.
- Boserup E. (1970). *Woman's Role in Economic Development*, St. Martin's Press, New York, NY.
- Clark, R., Ramsbey, T. W. ve Adler, E. S. (1991). Culture, Gender, and Labor Force Participation: A Cross-national Study, *Gender and Society*, 47-66.
- Contreras, D. ve Plaza, G. (2010). Cultural Factors in Women's Labor Force Participation in Chile, *Feminist Economics*, 16(2), 27-46.
- Dayıoğlu, M. (2000). *Labor Force Participation of Women in Turkey in Gender and Identity Construction: Women of Central Asia, the Caucasus and Turkey*, F. Acar and A. Gunes-Ayata (eds.), Leiden: Brill
- Dayıoğlu, M. ve Kaşnakoğlu, Z. (1997). Kentsel Kesimde Kadın ve Erkeklerin İşgücüne Katılımları ve Kazanç Farklılıkları, *METU Studies in Development*, 24, 329-362.
- Dayıoğlu, M. ve Kırdar, M. G. (2011). *A Cohort Analysis of Women's Labor Market Participation in Turkey*, Politics and Economic Development ERF 17th Annual Conference, Antalya
- Dayıoğlu, M. ve Tunalı, İ. (2003). *Falling Behind While Catching up: Changes in the Female-Male Wage Differential in Urban Turkey, 1988 to 1994*, In Annual Meeting of the Population Association of America.
- Dedeoğlu, S. (2010). Visible Hands-Invisible Women: Garment Production in Turkey, *Feminist Economics*, 16(4), 1-32.
- Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı (2011). 2011 Yılı Faaliyet Raporu. <https://sgb.aile.gov.tr/data/5434f307369dc31d48e42dc5/2011_bakanlik_faaliyet_raporu.pdf>
- Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı (2016). 2016 Yılı Faaliyet Raporu. <https://sgb.aile.gov.tr/data/5434f307369dc31d48e42dc5/2016_Faaliyet_Raporu.pdf>
- Alesina, A., Cozzi, G., ve Mantovan, N. (2012). The Evolution of Ideology, Fairness and Redistribution, *The Economic Journal*, 122(565), 1244-1261.
- Algan, Y., ve Cahuc, P. (2010). Inherited Trust and Growth, *The American Economic Review*, 2060-2092.
- Akerlof, G. A. ve Kranton, R. (2010). Identity Economics, *The Economists' Voice*, 7(2).
- Balaban U. ve Sarıoğlu E. (2008). *Home-Based Work in İstanbul: Varieties of Organization And Patriarchy*, Sosyal Politikalar Forumu, Boğaziçi Üniversitesi Çalışma Tebliği, <http://www.spf.boun.edu.tr/docs/HBW_in_Istanbul_Varieties_of_Organization_and_Patriarchy.pdf> (Son erişim tarihi: 24 Eylül 2018).
- Başlevent, C. ve Onaran, Ö. (2003). Are Married Women in Turkey More Likely to Become Added or Discouraged Workers?, *Labour*, 17(3), 439-458.
- Bentolila, Samuel ve Ichino, Andrea, (2000). *Unemployment and Consumption: Are Job Losses Less Painful near the Mediterranean?*, CEPR Discussion Papers No 2539.
- Beşpınar, F. U. (2010). Questioning Agency and Empowerment: Women's Work-Related Strategies and Social Class in Urban Turkey, *In Women's Studies International Forum*, 33(6), 523-532.

5. يجب أن يكون هناك تحول في أدوار النوع الاجتماعي التقليدية من أجل زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة

تعوق النظرة التقليدية العامة مشاركة المرأة في القوى العاملة بشكل واضح، حيث يلاحظ تراجع طفيف جدا في التأثير السلبي للنظرة التقليدية على مشاركة المرأة في القوى العاملة في الفترة ما بين 2011 و 2016، ولكن الأعباء المنزلية من زواج ورعاية أطفال والتي تتحملها المرأة كاملة حتى وإن كانت عاملة وتأثيرها السلبي على مشاركة المرأة في القوى العاملة تعكس صورة من صور النظرة التقليدية لأدوار النوع الاجتماعي حيث تضطر المرأة العاملة في حالة زواجها أن تعمل في وريدين أحدهما في العمل وأخرى في الأعمال المنزلية، لذلك فإن النظرة التقليدية لأدوار النوع الاجتماعي والتي تتحمل فيها المرأة مسؤولية الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال بشكل كامل لا ترتبط فقط بمؤشر التقليدية وإنما بمتغيرات الزواج والأطفال حيث تؤثر سلبا على المشاركة في القوى العاملة.

حين يتم تحليل جميع هذه النتائج ككتلة واحدة يجد الباحث اختلافات كبيرة في مشاركة المرأة في القوى العاملة ما بين عام 2011 و عام 2016، ولكن يمكن القول بأنه لا يوجد تغييرات في العنصر التركيبي من شأنها تغيير هذه النتائج على المدى الطويل، حتى إن الملاحظ هو زيادة المشاكل التي تواجه المرأة في التوفيق بين رعاية الأطفال والحياة العملية، وفي هذا الإطار تطلب السياسات التي تيسر عملية توزيع المهام المنزلية ورعاية الأطفال و تشجع عليها دورا هاما وحيويا بالإضافة إلى السياسات والبرامج التوفيقية التي تشجع وتدعم مشاركة الأبوين في القوى العاملة وزيادة مؤسسات رعاية الأطفال.

الفارق من 5.19% في 2011 إلى 9.46% في 2016، بمعنى آخر هناك تعمق في أزمة التوفيق بين العمل وبين الأطفال ما بين 0-3 عام منذ عام 2011 وحتى عام 2016، وعلاوة على ذلك كل طفل ينتمي إلى الفئة العمرية 4-6 يقلل من نسبة المشاركة المحتملة لأمه في سوق العمل بمعدل 3.2%، ولا يلاحظ فروق في هذه النسبة مع مرور الزمن، وتشير هذه النتائج إلى عدم كفاءة السياسات المرسوم في الفترة ما بين 2011 و 2016 لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل بل وإلى تأزم الأمور أكثر، في نفس هذه الفترة ارتفع عدد الحضانات من 1639 إلى 2048 و عدد الأطفال التي تحصل على الرعاية في هذه المؤسسات من 52 ألف إلى 80 ألف طفل¹⁶، ويلاحظ أن عدد مؤسسات رعاية الأطفال وعدد الأطفال التي تتلقى الرعاية منخفض بشكل كبير، وبحسب نظام مؤسسة الإحصاء التركية لتسجيل النفوس بحسب العنوان (ADNKS) يوجد 4.8 مليون طفل ينتمي للفئة العمرية 0-4 سنوات، ويمكن الرجوع إلى إحصائيات وزارة التربية والتعليم (MEB) كنموذج وبحسب إحصائيات (MEB) 2018 أن عدد الأطفال المسجل في المؤسسات للتعليم ما قبل المدرسة والتي يبلغ عددها 31.246 هو 1.5 طفل، وعدد المدارس الابتدائية هو 24.967 يدرس فيها 5.1 مليون طفل.

4. يجب إجراء أبحاث على أساس المناطق من أجل زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة

تشير معطيات TAYA إلى اختلافات هامة في معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة على أساس المناطق من عام 2011 إلى 2016، فبعد أن كانت نسبة منطقتي غرب البحر الأسود وشرق البحر الأسود أقل من اسطنبول في 2011 ارتفعت لتتفوق اسطنبول في مشاركة المرأة في القوى العاملة في عام 2016، وبعد أن كانت نسبة مناطق غرب مرمرة وإيجة وشرق مرمرة والبحر الأبيض نفس مستوى اسطنبول في 2011 ارتفعت بشكل له دلالة إحصائية في 2016، بينما ارتفعت نسبة مناطق وسط الأناضول وشمال شرق الأناضول إلى مستوى نسبة اسطنبول، لذلك فإن تعميق الأبحاث على أساس المناطق مع الأخذ في الاعتبار اختلافات هذه المناطق من الأمور الهامة والحيوية، إذ أن عرض وطلب القوى العاملة يختلف باختلاف المناطق.

¹⁶ (2016) ووزارة العائلة والسياسات الاجتماعية (2011) وزارة العائلة والسياسات الاجتماعية

1. استمرار الفتيات والبنات في التعليم عنصر مهم جدا من أجل زيادة مشاركتهن في القوى العاملة
تشير النتائج إلى أن سياسة استمرار الفتيات في سن 15-24 في التعليم أمر حيوي ورئيسي من أجل مشاركتهن في سوق العمل مستقبلا، حيث يلاحظ في هذه الفترة انخفاض في نسبة السيدات التي لم تكمل تعليمها الثانوي بينما ترتفع نسبة السيدات الحاصلات على شهادات فوق التعليم الثانوي، وبمعنى آخر يمكن القول بأن الفتيات التي تكملن تعليمها الثانوي ترتفع احتمالية التحاقها بالتعليم الجامعي، ارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى ارتفاع نسبة المشاركة في القوى العاملة إذ أن نسبة مشاركة المرأة خاصة التي تكمل تعليمها الجامعي تكون مرتفعة، لذلك وفي هذا الإطار يشكل عامل المستوى التعليمي أمرا مهما فيما يخص رفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

2. تغيير أدوار النوع المجتمعي التي تضع المرأة في اختيار بين الزواج أو المشاركة في القوى العاملة وتأخير سن الزواج و تطوير سياسات تحسن من ظروف العمل ستساعد على زيادة مدة بقاء المرأة في سوق العمل.
يتكون قرار المرأة التي تنتمي إلى الفئة العمرية 25-44 عام بخصوص المشاركة في القوى العاملة بحسب قرارها بخصوص الزواج والإنجاب أيضا، فبحسب التحليلات التي أجريت فإن الزواج والإنجاب من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على قرار المرأة في المشاركة في القوى العاملة حيث تنخفض نسبة المشاركة المحتملة في القوى العاملة للمرأة التي تتزوج بنسبة 10% مقارنة بنظيرتها التي تشاركها نفس الصفات عدا الزواج.

3. إن توفير مؤسسات لرعاية الأطفال من العوامل الأساسية لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة
حيث أن المرأة تجد صعوبة في التوفيق بين المسؤوليات الأسرية خاصة في وجود أطفال في الفئة العمرية ما بين 0-3 عام وبين الحياة العملية لذلك يجب توافر الإمكانيات الجيدة والمناسبة لرعاية الأطفال.

من المؤكد أن هناك صعوبات في التوفيق بين الإنجاب والمشاركة في القوى العاملة حيث تنخفض نسبة الأمهات التي تشارك في القوى العاملة، وتشير نتائج استطلاع TAYA لعام 2016 إلى انخفاض معدل مشاركة الأم التي لديها أطفال في الفئة العمرية ما بين 0-3 في القوى العاملة بنسبة 9.46% مقارنة بالمرأة التي تشاركها نفس الصفات الظاهرة، حيث ارتفع هذا

نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في المناطق التي ترتفع فيها نسبة المساعدات الاجتماعية، بمعنى آخر إن مشاركة المرأة التي تحصل على المساعدات الاجتماعية والتي تعيش في المناطق التي تنتشر فيها المساعدات الاجتماعية ترتفع بنسبة 9%، أما في المناطق التي لا تنتشر فيها المساعدات الاجتماعية فلا يلاحظ تأثيرا له دلالة إحصائية وقد يكون سبب هذه الظاهرة هو قلة حالات الدراسة التي تمت في هذه المناطق.

على الجانب الآخر قد يصعب الربط السببي بين الحصول على المساعدات الاجتماعية والمشاركة في القوى العاملة حيث أن تحليل الاقتصاد القياسي يشير إلى ارتفاع المشاركة المحتملة في القوى العاملة للمرأة التي تحصل على المساعدات الاجتماعية (الجدول 8)، ولكن لا يمكن القول بأن الحصول على المساعدات الاجتماعية يزيد من المشاركة في القوى العاملة بناء على هذه النتائج فالأقرب هو أن البيوت التي تعاني من أحوال اقتصادية سيئة تشارك فيها المرأة في القوى العاملة كما أنها تحصل على المساعدات الاجتماعية، بمعنى آخر يمكن أن يكون هناك عامل لم يتم ملاحظته (أو لوحظ بشكل مشوش) يتسبب في رفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة وحصولها على المساعدات الاجتماعية في آن واحد، وإذا افترضنا صحة هذا الطرح فيمكن القول بأن المساعدات الاجتماعية تصل إلى البيوت التي تحتاجها حقاً.

VI. النتائج والسياسات المقترحة

تسبب انخفاض نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة تراجع تركيا في المجال المتعلق بالمساواة بين الجنسين عن باقي الدول التي تشبهها، بالإضافة إلى أنها تشير إلى عدم قدرة تركيا على استخدام مواردها البشرية بشكل منتج وفعال، وبناء عليه فإن رصد المحددات التي تساعد على مشاركة المرأة في القوى العاملة له أهمية إرشادية كبيرة بالنسبة للقائمين على إعداد السياسات في تركيا وقد قامت هذه الدراسة ببحث قرار مشاركة المرأة في القوى العاملة باستخدام معطيات TAYA لعامي 2011 و 2016، وفيما يلي السياسات المقترحة مدعومة وموضحة بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة، اعتمدت هذه الدراسة في التحليل على الفئة العمرية ما بين 25-44 عام والتي تعتبر الفئة الأكثر إنتاجية في مجال العمل وارتباط بسوق العمل حيث أن فئة 45 عام وما فوق قد تعتبر بالنسبة لكثيرين سن التقاعد و الانقطاع عن العمل.

الأحوال تكون قيمة البيت هي 0.

يوضح الجدول 7 نسبة السيدات التي تحصل على المساعدات الاجتماعية موزعة بحسب المناطق، وتشير النتائج إلى أن المناطق الأعلى في نسبة حصول السيدات على المساعدات الاجتماعية هي مناطق شمال شرق الأناضول ووسط شرق الأناضول وجنوب شرق الأناضول.

ومن أجل قياس تأثير عامل الحصول على المساعدات الاجتماعية على مشاركة المرأة في القوى العاملة تم إجراء تحليل الانحدار على المناطق التي ينتشر فيها الحصول على المساعدات الاجتماعية والمناطق التي يقل فيها نسبيا الحصول على المساعدات الاجتماعية بشكل منفصل (الجدول رقم 8)، حيث شوهد أن في المناطق التي تنخفض فيها نسبة حصول المرأة على المساعدات الاجتماعية عامل الحصول على المساعدات الاجتماعية لا يؤثر بشكل له دلالة إحصائية على مشاركة المرأة في القوى العاملة، وفي المقابل يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة المرأة التي تحصل على المساعدات الاجتماعية في القوى العاملة في المناطق التي يكثر فيها الحصول على المساعدات الاجتماعية، وبصورة عامة توضح الاتجاهات العالمية إلى أهمية تخطيط المساعدات الاجتماعية وتوزيعها بشكل لا يبعد المرأة عن المشاركة في سوق العمل¹⁴.

وتشير معطيات TAYA لعام 2016 إلى ارتفاع

قد حصلت على مساعدات من مؤسسات حكومية مثل دوائر الولايات أو المشيخات أو دار الإفتاء أو أوقاف التعاون والتضامن الاجتماعي أو البلديات في السنة الأخيرة تأخذ هذه البيوت القيمة 1 و في باقي جميع

الجدول 7.5 يوضح نسبة السيدات التي تعيش في بيوت تحصل على المساعدات الاجتماعية (%)

المنطقة	2011	2016
اسطنبول	4.9	3.4
غرب مرمرة	3.0	4.0
إيجة	5.9	4.1
شرق مرمرة	4.2	2.8
غرب الأناضول	12.7	9.0
البحر الأبيض	5.2	8.0
وسط الأناضول	9.0	3.3
غرب البحر الأسود	7.6	7.7
شرق البحر الأسود	8.6	6.2
شمال شرق الأناضول	28.0	22.6
وسط شرق الأناضول	22.1	24.3
جنوب شرق الأناضول	21.1	15.9
المجموع	10.5	8.4

الجدول 8.5 يوضح المؤثرات الهامشية المتوقعة بحسب المناطق¹⁵

2016	2011	المناطق التي تكثر فيها المساعدات الاجتماعية	المناطق الأخرى
الحصول على المساعدات الاجتماعية	0.0230	-0.0166	0.0331
مؤشر التقليدية	نعم	نعم	نعم
المتغيرات الديموغرافية	نعم	نعم	نعم
متغيرات العائلة والبيت	نعم	نعم	نعم
عدد الحالات	1434	5069	1756
ملحوظة: المناطق التي يكثر فيها الحصول على المساعدات الاجتماعية هي مناطق شمال شرق الأناضول ووسط شرق الأناضول وجنوب شرق الأناضول بينما المناطق الأخرى هي اسطنبول وغرب مرمرة وإيجة وشرق مرمرة وغرب الأناضول والبحر الأبيض ووسط الأناضول وغرب البحر الأسود وشرق البحر الأسود.			

¹² أثناء الاستطلاع تم استبعاد السيدات التي لا تعمل لأن ليس لها دخل.

¹⁴ يبحث Van Berkel و (Borghi 2008) في ضوء التطورات العالمية فكرة السياسات الاجتماعية القائمة على التفاعلية

¹⁵ يتم توضيح الحصص المتوقعة والمؤثرات الهامشية في الملحق بالترتيب في الجدول الملحق 2 والجدول الملحق 3

ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة الفترة من 2011 إلى 2016 وقد شوه هذا الارتفاع في مناطق مختلفة (IBBS 1)، ولا تشير نتائج الانحدار الموضحة في الجدول رقم 3 إلى اختلاف له دلالة إحصائية بين غرب مرمرة وإيجة مقارنة باسطنبول، ولكن في المقابل تشير نتائج عام 2016 إلى ارتفاع نسبة المشاركة المحتملة للنساء التي تعيش في المنطقتين مقارنة باسطنبول، أما منطقتي وسط الأناضول وشمال شرق الأناضول فارتفعت نسبة مشاركة النساء بها في سوق العمل في 2016 ووصلت إلى نفس مستوى اسطنبول بعد أن كانت النسبة منخفضة مقارنة باسطنبول في 2011، حتى إن منطقتي غرب البحر الأسود وشرق البحر الأسود والتي انخفضت فيها نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة إحصائياً مقارنة باسطنبول عام 2011 ارتفعت فيها نسبة مشاركة المرأة عام 2016 حتى فاقت هذه النسبة نظيرتها في اسطنبول، ويجب التذكير مرة أخرى بأن النموذج الذي يتم دراسته هنا هو نموذج المرأة في الفئة العمرية 25-44 المتزوجة والتي لم تكمل تعليمها الثانوي والتي لا يوجد في بيتها شخص بالغ يحتاج للرعاية بالإضافة إلى انتمائها إلى أضعف فئة دخل، بمعنى آخر إن نسبة المشاركة المحتملة للسيدات التي تنتمي لهذه المواصفات قد ارتفعت بشكل كبير وملحوظ في منطقتي غرب وشرق البحر الأسود مقارنة باسطنبول، وفي المقابل إن المناطق التي تعتبر أقل من اسطنبول في مشاركة المرأة في القوى العاملة وهي منطقة جنوب شرق الأناضول ووسط شرق الأناضول في 2011 ازدادت نسبة المشاركة فيها انخفاضاً وتراجعا وبالتالي ارتفعت الفجوة بين اسطنبول وبين منطقتي جنوب ووسط شرق الأناضول.

المساعدات الاجتماعية

يطرح استطلاع TAYA سؤال إذا ما كان حصل الأفراد في آخر عام على مساعدات عينية أو نقدية تعتبر إضافة في دخل البيت بالإضافة إلى مصدر هذه المساعدات في حالة الحصول عليها، وقد تم تكوين متغير الحصول على المساعدات الاجتماعية من خلال الإجابات التي تمت على هذا السؤال، ويعتبر متغير المساعدات الاجتماعية متغير مزدوج القيمة بالقيمتين 0 و 1، فإذا كان الأفراد في البيوت

يوضح الجدول رقم 6 مدى مشاركة المرأة العاملة والتي لا تعمل في صناعة القرار في المنزل، وتشير النتائج إلى أن دور المرأة في اتخاذ القرار داخل المنزل عاد ما يكون محدوداً، وتشارك المرأة سواء كانت عاملة أم لا تعمل في منظومة اتخاذ القرار عادة في الموضوعات مثل نظام المنزل والتسوق والعلاقات مع الجيران (الجدول 6)، أما في باقي الموضوعات فإن مشاركة هذه المرأة في اتخاذ القرارات بعيدة كل البعد عن المساواة، إذ أنه لا يوجد مشاركة متساوية حتى فيما يخص الموضوعات التي تخص الأبناء، فالصورة الغالبة هي استبعاد المرأة من منظومة اتخاذ القرار داخل المنزل حتى وإن كانت صاحبة دخل في المنزل.

الجدول 6.5 يوضح نسبة مشاركة المرأة المتزوجة في منظومة اتخاذ القرار في المنزل (%، 2016¹³ ..

القرارات المتخذة في المنزل	المرأة العاملة	المرأة الغير عاملة
اختيار المنزل	34.9	26.2
تم تنظيم المنزل	77.6	72.1
الموضوعات الخاصة بالأبناء*	45.9	39.0
التسوق	58.0	50.8
العلاقات مع الأقارب	38.9	33.2
العلاقات مع الجيران	54.0	49.8
الترفيه والأجازات	30.4	21.8
*تم حسابها بالنسبة لنساء المتزوجات والتي لديها أبناء تحت سن 17 في المنزل		

وتوضح نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم 3 تأثير نسبة التقليدية على مشاركة المرأة في القوى العاملة بشكل واضح، وكما ورد سابقاً فإن مؤشر السيدات التي تعتبر بعيدة عن التقليدية منخفض بينما مؤشر السيدات التي تتبنى وجهات نظر تقليدية أكثر ارتفاعاً، بمعنى آخر كلما ارتفع مؤشر التقليدية زاد الاتجاه التقليدي للمرأة، وتسبب الزيادة القياسية في قيمة المؤشر انخفاض نسبة المشاركة المحتملة في القوى العاملة للمرأة بنسبة 1.93% في 2011 و1.49% في 2016 (الجدول رقم 3).

¹³ تم طرح سؤال حول المشاركة في اتخاذ القرارات في المنزل بصياغات مختلفة، ولكن أبحاث TAYA لعام 2016 فقط هي من قامت بتسجيل الإجابات بحسب ترقيم الأفراد لذلك فإن الإحصائيات في هذا الجدول اعتمدت على معطيات TAYA 2016

نسبة متوسط دخل الفرد في البيت من ناحية ونسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة من الناحية الأخرى. ويختلف قرار المرأة المشاركة في القوى العاملة باختلاف نوع العائلة الذي تنتمي له حيث أن المرأة التي تعيش في العائلات الممتدة الذكورية والعائلات الممتدة ترتفع احتمالية مشاركتها في القوى العاملة، ويشير الإنتاج الفكري الاقتصادي إلى عامل القياس الاقتصادي الذي يلعب دورا هاما في البيوت خاصة المصروفات التي تشغل حيزا كبيرا في الميزانية مثل الإقامة والتي ترتفع بارتفاع عدد الأفراد التي تعيش في المنزل¹⁰، وكلما ارتفع مستوى التقدم الاقتصادي تحولت العائلات من العائلات الممتدة إلى الأسر النووية، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن كلما تحسن الوضع الاقتصادي صغر حجم العائلة وبالتالي إن العائلات الممتدة تعتبر أحوالها الاقتصادية أسوأ نسبيا من باقي العائلات، وقد يفسر ارتفاع نسبة السيدات العاملات في العائلات الممتدة والتي أشارت إليها نتائج تحليل الانحدار إلى احتياج هذه السيدات المتزايد للدخل.

وتظهر النتائج إلى ارتفاع نسبة المشاركة المحتملة للسيدات التي تنتمي إلى الأسر الفردية أو الأسر وحيدة الوالد في القوى العاملة، وذلك لأن دخل العائلة في هذه الأسر مرتبط يقع على كاهل فرد واحد فقط لذلك فإن ارتفاع نسبة مشاركة المرأة التي تعيش في أسرة وحيدة الوالد في القوى العاملة أمرا غير مفاجئ، إذ أن 90% من الأسر وحيدة الوالد تشكلها المرأة (Koç, 2018)

ولا ترتبط قدرة المرأة على الحصول على الدخل بمشاركتها أو إشراكها في عملية اتخاذ القرار حيث أن الدراسات الاقتصادية التي تختص بدراسة آليات اتخاذ القرارات داخل المنزل تشير إلى أن المرأة التي لها مصدر دخل خارج المنزل تضعف نسبة إشراكها في منظومة اتخاذ القرار في المنزل¹¹، ويعتبر Manser و (1980) Brown و McElroy و (1981) Horney هي النماذج الأولى لهذا الطرح، وقد وردت نسبة مشاركة المرأة العاملة والغير عاملة في منظومة اتخاذ القرارات داخل المنزل في معطيات TAYA¹².

الفكري Hochschild و (1989 Machung)، وقد لفتوا الأنظار إلى أن المرأة تعمل في وريتين أحدهما في سوق العمل والأخرى في المنزل لذلك فهي تعمل لعدد ساعات أطول بكثير من الرجل، وإنه لأمر بالغ الوضوح أن المرأة في تركيا أيضا تعمل بنظام الورديتين.

الجدول 5.5 يوضح نسبة السيدات التي تقوم بالمهام المنزلية (%، 2016⁹)

الأمال المنزلية	المرأة العاملة	المرأة التي لا تعمل
إعداد الطعام	89.8	89.8
المكواه	78.5	79.3
غسيل الملابس (حتى لو باستخدام الغسالة)	91.3	89.2
غسيل الأطباق (حتى لو باستخدام الغسالة)	87.7	86.6
ترتيب وتنظيف المنزل بصفة يومية	86.7	87.1
التسوق اليومي/الأسبوعي للشراء الطعام والشراب	47.6	48.0
دفع الفواتير الشهرية	17.6	13.2

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الدخل والمشاركة في القوى العاملة تشير المعطيات إلى أن العلاقة بين الدخل والمشاركة في القوى العاملة تتبع خطا منحنيا مترجعا حيث أنه يرتفع أولا ثم يعود إلى التراجع والانخفاض مرة أخرى، ولكن نتائج تحليل الاقتصادي القياسي التي توصلت له هذه الدراسة تشير إلى ارتفاع متوازي مع متوسط دخل الفرد في المنزل، ويعود ها الأمر إلى سببين (1) قد لا يكون تأثير مستوى دخل البيت وصل إلى ما يفوق مستوى تأثير الإقامة (2) أن يكون هناك تزاوج تجانسي (assortative mating)، بمعنى آخر أن يتزوج الأفراد من المتشابهين لهم في الصفات أي أن يتزوج الرجل الذي أكمل تعليمه الجامعي بالمرأة التي أكملت تعليمها الجامعي، ففي هذه الحالة ترتفع

⁹ تم طرح سؤال من يقوم عادة بالأعمال المنزلية بصياغات مختلفة، ولكن أبحاث TAYA لعام 2016 فقط هي من قامت بتسجيل الإجابات بحسب تقييم الأفراد لذلك فإن الإحصائيات في هذا الجدول اعتمدت على معطيات TAYA 2016

¹⁰ يشير الاقتصادي القياسي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج كلما ارتفع مقياس الإنتاج، والمراد هنا هو قياس الإنتاج داخل البيت حتى السيدات التي تشارك في القوى العاملة يمكن أن يكون لها مصدر دخل خارج المنزل ولكن هذه الدخول قد تم استبعادها من التحليل مؤقتا.

¹¹ حتى السيدات التي تشارك في القوى العاملة يمكن أن يكون لها مصدر دخل خارج المنزل ولكن هذه الدخول قد تم استبعادها من التحليل مؤقتا.

وتشير المعطيات بوضوح إلى أن وجود أطفال في سن صغيرة في البيوت من العوامل التي تؤثر سلباً على مشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث أن كل طفل واحد في الفئة العمرية ما بين 0-3 في منزل المرأة التي تنتمي إلى الفئة العمرية 25-44 يقلل المشاركة المحتملة للمرأة بنسبة 5.19% في 2011 و 9.46% في 2016، أما تأثير وجود طفل في الفئة العمرية ما بين 4-6 فلم تتغير كثيراً عبر السنين وظلت في حدود 3.2%، وفي هذا الخصوص يجب ألا يتم التغاضي عن فكرة ارتفاع سن الإنجاب للمرأة وطول الفترة الإنجابية⁷، بمعنى آخر تأخر سن إنجاب المرأة للأطفال في 2016 مقارنة بعام 2011.

وتعطي المتغيرات الواردة في مجموعات معطيات TAYA الخاصة بتوزيع الأدوار داخل المنزل معلومات تكميلية عن مشاركة المرأة في القوى العاملة، إذ أنه يوجد علاقة مباشرة بين قرار المرأة المشاركة في القوى العاملة وبين الدور الذي تتحمله داخل المنزل، تشير أبحاث الإنتاج الفكري الاقتصادي إلى أن الأفراد يقضون وقتهم يومياً إما في العمل داخل سوق العمل أو في الأعمال المنزلية (رعاية الأطفال أو الطبخ أو الغسيل) أو في العناية الشخصية، وفي هذه الحالة غنه أمر حتمي أن يقضي الفرد الذي لا يشارك في القوى العاملة وقتاً أطول في الأعمال المنزلية، ويوجد في معطيات TAYA متغيرات عدة عن من هم الأفراد الذين يقومون بالأعمال المنزلية، وأثناء تحليل هذه المتغيرات ركز الباحث على المقارنة بين المهام التي تقوم بها المرأة العاملة والمرأة التي لا تعمل وتم استبعاد المرأة التي تبحث عن عمل (الجدول 5)، حيث أن المرأة التي تبحث عن عمل لديها وقت أوفر للقيام بالمهام المنزلية مقارنة بالمرأة العاملة، وعلاوة على ذلك تم استبعاد نمط الأسرة الفردية من هذه التحليلات حيث أنه لا يمكن تقسيم المهام في الأسرة التي تتكون من فرد واحد، وتشير المعطيات إلى أن في أغلب الحالات المرأة سواء كانت تعمل أو لا تعمل فإنها تقوم بالأعمال المنزلية من إعداد الطعام و المكوى والغسيل وغسل الأطباق وتنظيف المنزل.

لا تقوم المرأة العاملة بتقسيم الأعمال المنزلية مع زوجها لذلك يمكن القول بأن المرأة العاملة تعمل في وريدين، وقد أدخل هذا المصطلح إلى الإنتاج

هي أعلى بنسبة 30.5% في عام 2011 و 18.9% في 2016، وتعود انخفاض الفجوة بين النسبتين في الفترة ما بين 2011 و 2016 إلى الارتفاع في نسبة المشاركة للمرأة الأقل نسبياً في المستوى التعليمي في القوى العاملة.

وبالنظر إلى أسباب عدم المشاركة في القوى العاملة من منظور المستوى التعليمي يلاحظ أن السبب الأكثر ذكراً بين السيدات التي لا تشارك في سوق العمل هو الانشغال في الأعمال المنزلية (الجدول 4)⁷، ويلاحظ أن هناك تراجع في نسبة السيدات التي تعبر عن هذا السبب بالتوافق مع الارتفاع في المستوى التعليمي، وعلى الناحية الأخرى فإن السبب الأكثر ذكراً بين السيدات الحاصلات على الشهادة الجامعية هو "التقاعد أو ترك العمل"، لذلك فإن البحث التفصيلي للأسباب التي تؤدي إلى ترك العمل للمرأة الحاصلة على الشهادة الجامعية أمر حيوي من أجل الحفاظ على استمرار مشاركتها في سوق العمل

يعتبر الزواج أمر حياتي يقلل احتمالية المشاركة في القوى العاملة، ويلاحظ أن السيدات المتزوجات في الفئة العمرية 25-44 تتبعد عن المشاركة في القوى العاملة بشكل أكثر مقارنة بالغير متزوجات، إذ أن ترتفع المشاركة المحتملة للسيدات الغير متزوجات بنسبة 10% مقارنة بالمتزوجات.

يلاحظ أن مشاركة المرأة في القوى العاملة انخفضت بنسبة 5% في عام 2011 في حالة وجود شخص بالغ يحتاج للرعاية في المنزل، أما في عام 2016 فإن هذا العنصر من ناحية يتراجع ومن ناحية أخرى يفقد دلالاته الإحصائية، حيث تشير الإحصائيات الوصفية إلى انخفاض عدد الأشخاص البالغين الذين يحتاجون إلى الرعاية في الفترة من 2011 إلى 2016 لذلك يمكن تفسير إن هذا العنصر يفقد دلالاته بالتراجع الملحوظ في هذه الظاهرة، بمعنى آخر يمكن أن يكون عدد الحالات التي تم دراستها في 2016 لم تعطي النتيجة الكافية لإعطاء دلالة إحصائية، والتفسير الآخر هو أن المرأة التي ترعى أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وتحصل على المساعدات من الدولة من أجل هذا الخصوص اعتبرت من السيدات العاملات من قبل TÜİK بدءاً من عام 2015.

⁷ هناك ارتفاع مفاجئ في عدد السيدات التي تقول إنها أصبحت غير قادرة على العمل إما بسبب إعاقة أو مرض في الفترة من 2011 إلى 2016. ⁸ لا يوجد معلومات في مجموعات المعطيات بخصوص سن إنجاب المرأة ولكن السيدات أجابوا على سؤال بداية سن الزواج، حيث ارتفع متوسط سن الزواج من 19.85 في 2011 إلى 20.22 في 2016، ولا يجب التقليل من أهمية هذا الارتفاع الذي جاء في فترة قصيرة نسبياً لا تتجاوز الخمس سنوات.

الطريقة الثانية حيث تم حساب النتائج الفرعية للأفراد ومن ثم حساب متوسط هذه النتائج، والمضاعفات التي نتجت عن التحليل الاقتصادي القياسي لنموذج اللوغاريتمات موضحة في الجدول رقم 1 بالملحق بينما يوضح الجدول 3 التأثيرات الفرعية المستنتجة.

يؤكد تحليل الانحدار أن السيدات التي تنتمي إلى الفئة العمرية 15-24 عام تتخذ قرار المشاركة في القوى العاملة في نفس الوقت مع قرارها بشأن التعليم، لذلك فإن نسبة مشاركة المرأة التي لا تزال تكمل تعليمها في القوى العاملة منخفضة بشكل ملحوظ، وبناء عليه يجب على السياسات المتخذة لتشجيع الإناث في هذه الفئة العمرية للمشاركة في القوى العاملة أن تأخذ في الاعتبار عدم إعاقة المرأة على إكمال تعليمها، بالإضافة إلى ذلك وكما أوضح الباحث سابقاً أصبحت المرأة تقضي مدة أطول في العملية التعليمية بفضل رفع مدة التعليم الإلزامية إلى 12 عام والسرعة الكبيرة في انتشار الجامعات لذلك وبالنظر إلى أن نسبة مشاركة السيدات التي أكملن تعليمهن الجامعي عالية فإن تشجيع المرأة على إكمال تعليمها المتوسط سيساعد في زيادة مشاركتها في القوى العاملة في العمر المتقدم.

وتعتبر الفئة العمرية 25-44 هي الفئة الأكثر الإنتاجية في سوق العمل⁶، لذلك سيتم مناقشة تحليل الانحدار

الجدول 4.5 يوضح أسباب عدم عمل المرأة بحسب المستوى التعليمي

2016				2011				أسباب عدم العمل
المجموع	فوق الثانوي	ثانوي	تحت الثانوي	المجموع	فوق الثانوي	ثانوي	تحت الثانوي	
0.3	0.7	0.2	0.3	0.2	0.2	0.1	0.3	تعمل بشكل موسمي ولم يحن الوقت بعد
10.3	9.0	22.8	8.2	13.2	18.5	36.4	8.9	استمرار في التعليم
70.7	58.4	62.5	73.0	76.3	43.3	54.4	81.5	الانشغال بالأعمال المنزلية (يشمل رعاية الأطفال (أو المسنين أو المرضى في المنزل
6.4	23.5	10.3	4.5	6.8	37.1	8.5	5.3	متقاعدة أو تركت العمل
10.6	1.9	1.1	12.9	3.1	0.4	0.2	3.7	(معاقة أو مريضة (لا تستطيع العمل
0.0	0.1	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.1	لديها دخل
1.7	6.4	3.1	1.1	0.2	0.4	0.5	0.2	أسباب أخرى
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

بناء على هذه الفئة العمرية، وسيكون مؤشر القياس في هذه الفئة العمرية هي المرأة المتزوجة والتي لم تكمل تعليمها الثانوي والتي لا يوجد في عائلتها شخص بالغ يحتاج إلى رعاية أو طفل حت عمر الـ 14 عام والتي تحصل على أضعف دخل والمقيمة في اسطنبول، وسيتم قياس باقي المجموعات الأخرى مقارنة بهذه الشخصية الافتراضية، وبالمقارنة بنموذج القياس المذكور أعلاه فإن نسبة المشاركة المحتملة للمرأة التي تتوافق معها في كل الصفات ولكنها أكملت تعليمها الثانوي في القوى العاملة لعام 2011 هي أعلى منها بـ 6.23 نقاط بالمئة، أما في عام 2016 فلم تلاحظ اختلافات إحصائية بين مشاركة المرأة الحاصلة على شهادة ثانوية والتي لم تحصل على الشهادة الثانوية بخصوص المشاركة في القوى العاملة، وتشير التحليلات التي أجريت في الفترة الأخيرة بخصوص مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى أن الارتفاع التي تشهده نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الفترة الأخير إنما يعود إلى زيادة مشاركة المرأة الحاصلة على التعليم ما قبل الثانوي (Gürsel vd., 2014)، لذلك وفي ضوء هذه التطورات لم تلاحظ اختلافات لها دلالة إحصائية في نسبة مشاركة المرأة التي أكملت تعليمها الثانوي والتي لم تكمله في المشاركة في القوى العاملة، وعلى الصعيد الآخر فإن نسبة المشاركة المحتملة للمرأة الحاصلة على الشهادة الجامعية مقارنة بالمائة التي لم تكمل تعليمها الثانوي

⁶ في ظل سير الحياة يتخرج الأفراد من نظام التعليم ويدخلون إلى سوق العمل ويستقرون في وظائفهم، وفي السنين الأولى تزداد خبرات عمل الأفراد وناء عليه تزداد إنتاجيتهم، ويستمر استثمارهم في الموارد البشرية خلال مشاركتهم في سوق العمل سواء من خلال تعلمهم خلال عملهم أو من خلال مشاركتهم في البرامج التعليمية بشكل مباشر، ولكن مع اقتراب سن التقاعد تبدأ اكتساب الخبرة من خلال العمل في التراجع كما تقتصر مجالات وأفاق الاستثمار البشري من خلال البرامج المختلفة للتعويض عن التباطؤ عملية الاستثمار في الموارد البشرية، لذلك هذه الفئة العمرية هي الفئة الأكثر إنتاجية.

الجدول 3.5 المؤثرات الهامشية المتوقعة بحسب المجموعات العمرية

2016			2011			المتغيرات المستقلة
+45	44-25	24-15	+45	44-25	24-15	
المنطقة						
0.0665*** (3.73)	0.114*** (4.95)	-0.0566* (-1.72)	0.00929 (0.66)	0.0277 (1.27)	-0.0745 (-1.52)	غرب مرمرة
0.0626*** (4.28)	0.102*** (5.88)	-0.00811 (-0.34)	-0.00447 (-0.40)	0.00829 (0.51)	-0.0751*** (-2.83)	إيجه
-0.00306 (-0.18)	0.0353* (1.80)	-0.0285 (-1.05)	-0.0138 (-0.97)	-0.0234 (-1.21)	-0.0445 (-1.38)	شرق مرمرة
-0.000400 (-0.03)	0.00544 (0.30)	-0.0623** (-2.57)	-0.00157 (-0.14)	-0.0237 (-1.45)	-0.0619** (-2.31)	غرب الأناضول
0.0146 (0.88)	0.0406** (2.12)	-0.0188 (-0.74)	-0.00842 (-0.61)	-0.0146 (-0.74)	-0.0186 (-0.61)	البحر الأبيض
-0.0108 (-0.55)	-0.00147 (-0.07)	-0.124*** (-4.11)	-0.0359** (-2.22)	-0.0753*** (-3.37)	-0.0935*** (-2.75)	وسط الأناضول
0.0973*** (5.81)	0.106*** (4.85)	0.00766 (0.26)	-0.0571*** (-3.43)	-0.0640*** (-2.93)	-0.101*** (-2.85)	غرب البحر الأسود
0.0776*** (3.97)	0.0941*** (3.44)	-0.108*** (-2.79)	-0.0281* (-1.70)	-0.0521** (-2.20)	-0.0519 (-1.27)	شرق البحر الأسود
0.0195 (0.80)	-0.00964 (-0.35)	-0.0938*** (-2.74)	-0.0522** (-2.46)	-0.115*** (-3.97)	-0.174*** (-4.08)	شمال شرق الأناضول
-0.0181 (-0.80)	-0.0810*** (-3.34)	-0.158*** (-5.19)	-0.0540*** (-2.72)	-0.0867*** (-3.68)	-0.189*** (-4.70)	وسط شرق الأناضول
-0.105*** (-4.43)	-0.120*** (-5.24)	-0.146*** (-5.47)	-0.0699*** (-3.72)	-0.0691*** (-3.20)	-0.167*** (-5.57)	جنوب شرق الأناضول
نوع العائلة						
0.0258** (2.45)	0.0327 (1.55)	0.0572 (1.51)	-0.0140 (-1.46)	0.00418 (0.19)	0.0777** (2.27)	نووية بدون أطفال
0.0597*** (3.66)	0.0814*** (4.36)	0.0277 (1.24)	-0.0211 (-1.41)	0.0549*** (2.68)	-0.0226 (-0.81)	ممتدة ذكورية
0.0539*** (3.34)	0.0938*** (5.04)	0.0303 (1.27)	-0.00698 (-0.49)	0.0355** (2.03)	0.0240 (0.89)	ممتدة مؤقتة
0.0166 (0.72)	0.263*** (5.18)	0.220*** (2.89)	0.0141 (0.68)	0.0718 (1.36)	0.0808 (1.38)	فردية
0.0613*** (2.79)	0.102*** (4.40)	0.0390 (1.61)	0.0323 (1.62)	0.0640*** (2.70)	0.0467 (1.46)	وحيدة الوالد
0.0600** (2.38)	0.0810** (2.43)	0.0677* (1.85)	0.0225 (1.00)	0.0300 (0.98)	0.0251 (0.57)	مفككة أخرى
0.353** (2.02)	0.260 (1.59)	0.0717 (0.96)	0.195*** (3.06)	0.0739 (0.84)	-0.0650 (-1.30)	غير أقارب
0.00888** (2.06)	-0.0149*** (-3.16)	-0.0140** (-2.38)	-0.000161 (-0.05)	-0.0193*** (-4.18)	-0.0105 (-1.40)	مؤشر التقليدية
8566	7742	3393	5377	5769	1806	عدد الحالات المشاهدة
* 90% مستوى الثقة وله دلالة إحصائية						
** 95% مستوى الثقة وله دلالة إحصائية						
*** 99% مستوى الثقة وله دلالة إحصائية						
ملحوظة: مؤشر القياس بالنسبة لمتغير التعليم "متخرج من أي مدرسة تحت المرحلة الثانوية أو لم يتخرج من أي مدرسة"، مؤشر القياس في متغير المنطقة في المستوى الأول هي "اسطنبول"، ومؤشر القياس لمتغير الدخل الخاص بكل فرد في البيت والمقسم إلى شرائح 20% هو الشريحة 20% الأولى، ومؤشر القياس لنوع العائلة هو الأسر النووية التي لديها أطفال.						

الجدول 3.5 المؤثرات الهامشية المتوقعة بحسب المجموعات العمرية

	2016			2011			المتغيرات المستقلة
	+45	44-25	24-15	+45	44-25	24-15	
السن	-0.0132*** (-2.58)	0.0469*** (3.96)	0.112*** (2.86)	-0.0180*** (-4.66)	0.0387*** (3.29)	0.0859 (0.90)	
مربع السن	0.0000276 (0.65)	-0.000646*** (-3.81)	-0.00218** (-2.21)	0.000120*** (3.78)	-0.000558*** (-3.28)	-0.00166 (-0.74)	
متزوج			-0.202*** (-7.66)			-0.167*** (-6.40)	
أعزب	0.0179 (0.85)	0.102*** (5.55)		0.0389** (2.10)	0.0969*** (5.43)		
أرمل	-0.0980*** (-5.34)			-0.0866*** (-5.79)			
المداومة في المدرسة			-0.169*** (-12.11)			-0.230*** (-12.05)	
مستوى التعليم							
أكمل تعليمه الثانوية	-0.00236 (-0.16)	-0.00805 (-0.59)	-0.0317* (-1.93)	0.0305*** (2.66)	0.0623*** (5.05)	0.0545*** (2.94)	
تعليم جامعي على الأقل	0.179*** (11.42)	0.189*** (12.78)	0.113*** (5.05)	0.110*** (8.65)	0.305*** (21.85)	0.186*** (7.79)	
متغيرات البيت							
وجود فرد بحاجة للرعاية مسن/ مريض/ ذو احتياجات خاصة	-0.00283 (-0.23)	-0.0122 (-0.65)	-0.0238 (-0.98)	-0.0113 (-1.09)	-0.0440** (-2.42)	-0.000999 (-0.04)	
عدد الأطفال الفئة العمرية 0-3 في البيت الواحد	-0.0298* (-1.69)	-0.0946*** (-9.20)	-0.0668*** (-3.65)	0.0121 (0.89)	-0.0519*** (-4.87)	-0.0490** (-2.43)	
عدد الأطفال الفئة العمرية 4-6 في البيت الواحد	0.00307 (0.17)	-0.0321*** (-3.10)	0.0223 (1.23)	-0.00128 (-0.08)	-0.0322*** (-3.11)	-0.0263 (-1.08)	
عدد الأطفال الفئة العمرية 7-14 في البيت الواحد	0.00532 (0.70)	0.0126** (2.06)	0.00373 (0.43)	-0.00192 (-0.32)	-0.0270*** (-4.45)	-0.0166 (-1.43)	
دخل البيت							
ومجموعات الدخل المتسلسل مقسمة إلى شرائح 20%	-0.0580*** (-4.01)	-0.0318* (-1.95)	0.00391 (0.19)	-0.0199 (-1.60)	-0.00751 (-0.42)	0.0429* (1.66)	
الثاني 20%	-0.0519*** (-3.82)	0.0203 (1.22)	0.0264 (1.28)	-0.0145 (-1.25)	-0.00913 (-0.51)	0.00280 (0.10)	
الثالث 20%	-0.0490*** (-3.56)	0.115*** (6.94)	0.0510** (2.41)	-0.0182 (-1.57)	0.0287 (1.60)	0.0437 (1.63)	
الرابع 20%	-0.0283* (-1.91)	0.293*** (16.37)	0.0672*** (2.78)	-0.00973 (-0.79)	0.0975*** (5.38)	0.0884*** (3.10)	

الجدول 2.5 توزيع السيدات بحسب إجاباتها على الأسئلة الخاصة بالتقليدية

2016				2011				الأسئلة الخاصة بنسبة التقليدية
المجموع	45+	25-44	15-24	المجموع	45+	25-44	15-24	
13.5	13.1	13.1	10.8	13.9	14.5	13.9	12.3	أؤيد فكرة الزواج من الأقارب المقربين (ابن العم/ العمة/ الخال/ الخالة)
94.6	93.8	93.8	94.3	94.3	95.4	93.6	93.4	لا يصح أن يعيش الأزواج بدون عقد قران (رسمي أو ديني)
73.2	69.1	69.1	65.5	62.5	71.1	57.3	53.1	لا يصح أن يتزوج الرجل من الملل أو الديانات المختلفة
77.9	74.9	74.9	71.3	67.4	75.2	62.9	58.3	لا يصح أن تتزوج المرأة من الملل أو الديانات المختلفة
96.5	95.9	95.9	96.4	95.6	96.1	95.3	95.2	لا يصح أن ينجب الأزواج أطفالا خارج نطاق الزواج
70.2	66.4	66.4	59.9	66.6	71.8	63.7	60.6	لا يصح أن يتزوج الأفراد من المذاهب المختلفة

تغير الإجابات على الطروح الأخرى إلا أن التغير المرصود عل الإجابات بهذه الخصوص يشير إلى تغير فكري للمشاركين أكثر منه خطأ قياسي.

ومن أجل حساب التقليدية بشكل رقمي تم حساب مؤشر عن طريق تحليل الإجابات المقدمة على المقترحات ف الجدول 2 من خلال منهج تحليل العنصر الرئيسي (*principal component analysis, PCA*)، وكلمة ارتفع هذا المؤشر رقميا ابتعد الفرد عن التقليدية، ويوضح الجدول 1 متوسط هذا المؤشر بحسب الفئات العمرية والسنين أيضا، وبالنظر إلى معطيات الأبحاث لعامي 2011 و 2016 يلاحظ أن السيدات اللاتي شملهن الاستبيان واللاتي تنتمين إلى الفئة العمرية 45 وما فوق تميل أكثر إلى التقليدية بينما السيدات في الأعمار الأصغر تبتعد عن التقليدية مقارنة بالسيدات الأكبر سنا.

٧. نتائج الانحدار

لا تعطي مضاعفات الانحدار التأثيرات الفرعية أو الهامشية في الحالة التي يتخ فيها المتغير التابع قيمتين فقط (1 مشاركة في القوى العاملة، 0 غير مشاركة في القوى العاملة)، ففي هذه الأحوال يتم حساب التأثير الهامشي من خلال $\beta * \phi(x_i; \beta)$ أي أن التأثير الفرعي ليس بمستقل عن التوزيع، نتيجة لذلك لم يحدد عند أي نقطة من هذا التوزيع سيتم استخدام الأفراد بشكل منهجي لحساب التأثير الفرعي، لذلك تستخدم طريقتين لحساب التأثيرات الفرعية: (1) افتراض أن التأثيرات الهامشية تعتبر في نفس قيمة ومستوى المتغيرات المستقلة (2) حساب المتغير الفرعي لكل فرد على حدى ثم حساب متوسط النتائج، واتبعت هذه الدراسة

التقليدي على مشاركة المرأة في القوى العاملة، واعتبرت الإجابات التي تقيد بـ "أؤيد" على الطروح مثل "يمكن أن يعيش الأفراد معا دون زواج (ديني أو رسمي)" و "يمكن أن يتزوج الرجل من ديانة وملة مخالفة" و "يمكن أن تتزوج المرأة من ديانة وملة مخالفة" و "يمكن أن ينجب الأفراد أطفال خارج نطاق الزواج" و "يمكن أن يتزوج الأفراد من مذاهب مخالفة" و الإجابة بـ "لا" على طرح "هل توافقين على فكرة الزواج من الأقارب المقربين (ابن العم/ العمة/ الخال/ الخالة)؟" هي الإجابات التي تبتعد عن التقليدية، ويتم تلخيص هذه الإجابات في الجدول 2.

يلاحظ أن الاتجاه التقليدي أقل بالنسبة للأعمار الأصغر سنا، فهناك فجوة واضحة في إجابات الفئات العمرية المختلفة فيما يخص الزواج من الديانات والملل المخالفة، ولكن يمكن الإشارة إلى توافق مجتمعي فيما يخص موضوعات الزواج والإنجاب، حيث أن نسبة الأفراد التي ترفض العيش المشترك أو الإنجاب دون زواج تفوق الـ 90%.

ويلاحظ الاختلافات التي طرأت على إجابات الأسئلة التي تخص التقليدية في العامين 2011 و 2016، حيث أن خلال هذه الفترة ارتفعت نسبة الأفراد التي ترفض الزواج من الديانات والملل المخالفة 10 درجات، وارتفعت النسبة التي ترفض زواج الرجل من جنسية مختلفة من 62.5% في 2011 إلى 73.2% في 2016، وارتفعت نسبة من يرفض زواج المرأة من الجنسيات المختلفة من 67.4% إلى 77.9%، وبشكل مماثل ارتفعت نسبة من يرفض الزواج من المذاهب المختلفة من 66.6% إلى 70.2%، وبالرغم من عدم

قلت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتشير دراسات الإنتاج الفكري الاقتصادي إلى أن هناك علاقة عكسية بين نظرية عرض اليد العاملة المرتبطة بالأجر والدخل وبين المشاركة في القوى العاملة إذ أن هذه العلاقة تظل إيجابية حتى نسبة دخل محددة ومن ثم تتحول إلى علاقة سلبية، فبعد مستوى دخل معين يبدأ تأثير الدخل يفوق تأثير الإقامة بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء، وكما أوضحت مراجعة الإنتاج الفكري تشير الدراسات إلى أن هذه العكسية في عرض اليد العاملة تبدأ في حالة السيدات عند مستوى دخول أكثر انخفاضاً، وفي البيوت التي يت فيها تقسيم الأدوار المنزلية بشكل تقليدية يؤدي ارتفاع دخل البيت إلى صرف نظر المرأة عن المشاركة في القوى العاملة وتحويل الدخل بالنسبة لها إلى أمر يمكن التخلي عنه لذلك تنخفض نسبة مشاركتها في القوى العاملة، وهذه الدراسة ستقوم باستخدام "قيمة دخل الفرد في البيت الواحد" التي يتم حسابها من خلال معطيات TAYA لدخل البيت من أجل رصد تأثير الظاهرة المذكورة سلفاً على المشاركة في القوى العاملة، يتم حساب قيمة دخل الفرد في البيت من خلال أخذ في الاعتبار حجم أفراد البيت الواحد ومفاهيم البالغين- الأطفال، حيث يتم حساب قيمة دخل الفرد الواحد من خلال تقسيم دخل البيت بحسب مقياس التكافؤ، ويتم حساب مقياس التكافؤ عن طريق ضربه مع مضاعفات "1" للفرد مؤشر القياس و لجميع الأفراد فوق سن 14 عام بمضاعفات "0.5" و لجميع الأفراد تحت سن 14 عام بمضاعفات "0.3"، وبالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فإن هذا المقياس يوضح كم يعادل حجم البيت الواحد من الأفراد البالغين، قيمة دخل الفرد في البيت الواحد تم تقسيمها في 2011 و 2016 إلى مجموعات متسلسلة مقسمة إلى شرائح 20% وتم توظيف المتغير الذي يوضح توزيع الأفراد على الشرائح في تحليل الانحدار، وتشير النتائج للعامين إلى أن كلما زاد عمر المرأة قلت نسبة المرأة التي تنتمي إلى الفئة 20% الأكثر انخفاضاً وارتفعت نسبة المرأة التي تنتمي إلى الفئة 20% الأعلى.

وتم تكوين مؤشر التقليدية عن طريق طرح أسئلة بها الخصوص من أجل رصد ودراسة مدى تأثير الاتجاه

وتعيش أغلب السيدات اللاتي شملهن الاستبيان في أسر نووية ذي أطفال حيث أن نسبة 52.8% من السيدات في عام 2011 تنتمي إلى هذا النمط العائلي وأصبحت هذه النسبة في 2016 51.5%، وتم تصنيف الأنماط العائلية كأسر نووية بدون أطفال وأسر نووية بأطفال وعائلات ممتدة ذكورية وعائلات ممتدة مؤقته وأسر وحيدة الوالد وأسر مفككة أخرى وأسر غير الأقارب⁵، وبمقارنة معطيات 2011 و 2016 لم تلاحظ أي تغييرات تذكر في توزيع أنماط العائلات للسيدات اللاتي شملهن الاستبيان.

وقد يؤثر مفهوم أن المرأة هي المسؤولة في الأغلب عن رعاية الأفراد التي بحاجة إلى رعاية في المنزل من مسن أو مريض أو معاق (ذوي احتياجات خاصة) سلباً على مشاركة المرأة في القوى العاملة، وبالنظر إلى إذا ما كان هنالك أفراد بحاجة للرعاية من مسنين أو مرضى أو من ذوي الاحتياجات الخاصة تشير الأبحاث التي أجريت عام 2011 إلى أن نسبة 15.4% من السيدات اللاتي شملهن الاستبيان تعيش في بيت به شخص بالغ بحاجة للرعاية (مسن/ مريض/ معاق) بينما كانت هذه النسبة 11.4% في 2016، وبالإضافة إلى لك فإن وجود طفل صغير في المنزل يعتبر من العوامل التي تقلل من نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة لذلك يجب رصد تأثير وجود الأطفال في الفئات العمرية 0-3 و 4-6 و 7-14 عام على قرار المرأة المشاركة في القوى العاملة، وتشير معطيات عام 2011 إلى أن 17.3% من السيدات اللاتي شملهن الاستبيان تعيش في بيوت بها على الأقل طفل واحد في الفئة العمرية 0-3 عام وأصبحت النسبة في 2016 هي 18%، وترتفع هذه النسبة في السيدات التي تنتمي إلى الفئة العمرية 25-44 عام حيث أن 16% منهن بحسب استطلاعات 2011 و 14.6% بحسب استطلاعات 2016 تعيش في منزل به طفل واحد على الأقل في الفئة العمرية 4-6 عام، وبالنظر إلى متوسط عدد الأطفال تشير النتائج إلى أن السيدات التي تنتمي إلى الفئة العمرية 25-44 عام هي السيدات التي لديها أكثر عدد أطفال في المجموعات العمرية 0-3 و 4-6 و 7-14 مقارنة بباقي الفئات العمرية.

تشير بعض الدراسات إلى أنه كلما ارتفع دخل البيت

⁵ الأسرة النووية بأطفال تتكون من الزوج والزوجة وأبناء غير متزوجين، الأسرة النووية بدون أطفال تتكون من الزوجين فقط، العائلة الممتدة الذكورية هي العائلة النووية التي ينضم إليها فرد أو أفراد العائلة بشكل أفقي أو عمودي أو رأسي، العائلة الممتدة المؤقته هي العائلة النووية التي ينضم إليها فرد أو أفراد العائلة بشكل أفقي أو عمودي أو رأسي بصفة مؤقتة، والأسرة الفردية هي التي تتكون من رجل أو امرأة تعيش بمفردها والأسرة وحيدة الوالد تتكون من تفكك أسرة نووية بأطفال إما بسبب طلاق أو انفصال أو وفاة والمفككة الأخرى تتكون من تفكك عنصر من عناصر العائلة الممتدة المؤقته (الجدّة- الحفيد، الجد- الحفدي... إلخ)، والغير أقارب هي البيوت التي يعيش بها أفراد لا تربطهم أوصل الدم أو القرابة.

الجدول 1.5 الإحصائيات الوصفية

[illegible]

المرأة في الفئة العمرية 15-24 عام في عام 2011 فهي 14.4% مقارنة بنسبتها في 2016 والتي بلغت 18.3%، ويرجع ضعف نسبة المشاركة للمرأة في هذه الفئة العمرية إلى أن تقريبا نصف السيدات في هذه المرحلة العمرية لا تزال تكمل العملية التعليمية.

يلاحظ عبر مرور الزمن عدم تغير نسبة السيدات المتزوجات، قد اعتبرت النساء التي أوضحت حالتها الاجتماعية بـ "متزوجة" أو "متزوجة لكن منفصلة" أو "مرتبطة" جميعهن متزوجات، وترى النسبة الأعلى للمرأة المتزوجة في الفئة العمرية 25-44 عام (83%)، أما نسبة السيدات المتزوجات في الفئة العمرية 45 وما فوق هي في حدود 70%.

وبعقد مقارنة بين معطيات 2011 و 2016 يلاحظ ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، وأقل نسبة ارتفاع تأتي في فئة التخرج من الجامعة، ففي حين كانت نسبة السيدات اللاتي أكملن تعليمهن الجامعي على الأقل في 2011 هي 8.4% أصبحت هذه النسبة 12.4% في 2016، والنسبة الأعلى من السيدات اللاتي أكملن تعليمهن الجامعي على الأقل تنتمي للفئة العمرية 25-44، ففي عام 2011 بلغت نسبة السيدات اللاتي أكملن تعليمهن الجامعي على الأقل في هذه الفئة العمرية 13.2% ووصلت هذه النسبة في عام 2016 إلى 21.4%، ورغم ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة عبر الزمان إلا أن النسبة الغالبة من النساء تخرجن من مدارس أقل من الثانوي أو لم تخرج من أي مدرسة، فطبقا لمعطيات 2011 76% من السيدات اللاتي شملهن الاستبيان لم تحصل على شهادة ثانوية وأصبحت هذه النسبة 72.6% في 2016، وتشير المعطيات إلى ارتفاع مستوى التعليم للسيدات اللاتي تنتمي إلى الفئة العمرية 25-44 من عام 2011 إلى 2016 وكنتيجة لذلك انخفاض نسبة السيدات اللاتي لم يحصلن على شهادة ثانوي وارتفاع نسبة السيدات اللاتي تخرجن من الجامعة، وفي المقابل لم تتغير نسبة السيدات الحاصلات على الشهادة الثانوية ضمن هذه الفئة العمرية، وتشير هذه النتائج إلى حدوث ارتفاع واضح في المستوى التعليمي للمرأة، وقد يفسر هذا الارتفاع بارتفاع عدد سنين التعليم الإلزامية إلى 12 عام في عام 2012 بعد تحول نظام التعليم إلى نظام 4+4+4 بالإضافة إلى زيادة عدد الجامعات بشكل كبير، وكما أشار الإنتاج الفكري الذي اختص بهذا الأمر ينتظر أن ترتفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل كلما ارتفع مستوى التعليم.

أفراد بحاجة للرعاية في البيت ونمط العائلة والمنطقة التي يقع فيها البيت، وعلى صعيد آخر I_i يشير إلى المؤشر الذي استخدم للإشارة إلى نسبة تقليدية المرأة ذات الرقم الاستدلالي i من خلال الأسئلة التي تعكس مؤشر تقليديتها.

سيتم استنتاج النموذج الاقتصادي القياسي المذكور أعلاه بناء على المعطيات الكلية لأبحاث تركيبة العائلة التركية (TAYA)، وكما هو موضح في فقرة "المدخل إلى الدراسة" فيلرغم من أن أبحاث تركيبة العائلة التركية TAYA أجريت في الأعوام 2006 و 2011 و 2016 إلا أن أبحاث عام 2006 لم تشمل أي أسئلة توضح حالة مشاركة الأفراد في القوى العاملة ولهذا السبب لم تشمل الدراسة معطيات أبحاث TAYA لعام 2006، وفي هذه الدراسة سيتم رصد مشاركة المرأة في القوى العاملة من خلال مجموعات عمرية منفصلة هي 15-24 عام و 25-44 عام و المرأة في سن 45 وما فوق، ويأتي التفريق والفصل في الفئات العمرية في الأساس بسبب أن المرأة في سن 24-15 لا تزال مستمرة في عملية التعليم بينما جزء كبير من السيدات تتقاعد في سن 45 وما فوق، وعلاوة على هذه التحليلات سيتم قياس تأثير حصول المرأة على المساعدات الاجتماعية على المشاركة في القوى العاملة، وبناء عليه سيتم إدراج متغير الحصول على المساعدات الاجتماعية كمتغير توضيحي بالإضافة إلى باقي المتغيرات المذكورة سافا إلى معادلة تحليل الانحدار لتوضيح المناطق التي ينتشر فيها أو يقل انتشار نسبة الحصول على المساعدات الاجتماعية فيها بشكل منفصل.

IV. الإحصاء الوصفي

يوضح الجدول 1 الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستخدمة في التحليل الاقتصادي القياسي بحسب الفئات العمرية والسنين، وبمقارنة بين عام 2011 و 2016 يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وبحسب معطيات TAYA فإنمشاركة المرأة في عمر 15 وما فوق في القوى العاملة بلغت نسبة 15.6% في عام 2011 بينما ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 22.7% في 2016، وعلى صعيد آخر إن أعلى نسبة مشاركة للمرأة في القوى العاملة في للفئة العمرية 25-44 عام حيث أن في عام 2011 كانت نسبة 24.7% من السيدات في هذه الفئة العمرية تشارك في القوى العاملة بينما أصبحت هذه النسبة 33.8% في عام 2016، أما نسبة مشاركة

المنخفضة وظروف العمل السيئة وغياب سياسة التوافق بين العمل والأسرة وحركات الهجرة والتمدد وأدوار النوع الاجتماعي وتقسيم العمل الاجتماعي المبني على النوع وضعف خدمات رعاية الأطفال. وفي غياب العوامل التي تم شرحها بالأعلى يمكن أن يلعب مفهوم دور المرأة اقتصاديا واجتماعيا دورا محددًا في قرار المرأة المشاركة في القوى العاملة، وفي هذا الإطار يبقى العامل الذي يجب دراسته هو كيف يتم ربط المرأة بسوق العمل، ولكن حتى يومنا لم تطرق الدراسات التي تبحث محددات قرار المرأة المشاركة في القوى العاملة إلى هذا البعد، ويشير İlkcaracan (2012) إلى أن ارتباط المرأة بسوق العمل عنصر مهم وفعال، حيث أن واحدة من كل امرأتين تعيش في المدينة شاركت في مرحلة ما من حياتها في القوى العاملة ولكن لم تكن هذه المشاركة دائمة، وبالنسبة لـ İlkcaracan ودراسة (1998) İlkcaracan فإن أكثر من نصف السيدات قد تركوا وظائفهم لأسباب عائلية (زواج أو إنجاب أو رغبة الزوج أو العائلة أو رعاية المنزل أو الأبناء أو المرضى من أفراد البيت).

و سوف تقوم هذه الدراسة باستخدام معطيات أبحاث تركيبة العائلة التركيبية من أجل رصد التغيرات التي طرأت على قرار مشاركة المرأة في القوى العاملة في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى تحديد تأثير الاتجاه التقليدي على قرار المشاركة في القوى العاملة.

III. مجموعة المعطيات والمنهج

يهدف هذا البحث في الأساس إلى رصد ودراسة العوامل المحددة لمشاركة المرأة في القوى العاملة ثم ي المرحلة التالية فصل تأثير العوامل المحتملة والاتجاه التقليدي على مشاركة المرأة في القوى العاملة، لهذا السبب سيتم استنتاج النموذج الاقتصادي القياسي المبسط الذي يساعد على قياس العوامل المحددة لقرار المرأة المشاركة في القوى العاملة بشكل مستقل بطريقة اللوغاريتمات والتي تستخدم في حالة ازدواجية القيمة للمتغير التابع، وستكون المعادلة الاقتصادية القياسية التي سيتم استنتاجها مثل المثال التالي:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 I_i + \beta_2 X_i + \beta_3 H_i + \epsilon_i$$

إن المتغير التابع IY_i هو متغير مزدوج يوضح الرقم الاستدلالي لقرار المرأة المشاركة في القوى العاملة، فإذا كانت المرأة تعمل أو لا تعمل ولكنها تبحث عن عمل فإن المتغير y_i سيأخذ القيمة "1" وفي الحالة الأخرى أي إذا كانت لا تعمل سيأخذ القيمة 0، والرمز الاستدلالي IX_i يوضح السمات الخاصة بالمرأة مثل متغيرات العمر (ومربع العمر) ومستوى التعليم (آخر مدرسة حصلت على شهادة منها أو تخرجت منها) والحالة الاجتماعية، أما H_i فهو يشمل المتغيرات الخاصة بالبيت وأفراد البيت الذي تنتمي إليه المرأة التي رقم استدلالها i ، وفي هذا الإطار تشمل التحليلات متغيرات عدد الأطفال في المنزل (فئات عمرية 0-3، 4-6، 7-14) و دخل البيت (دخل الفرد داخل البيت ومجموعات الدخل المتسلسل) ووجود

وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى ثمة علاقة بين ارتباط المرأة بسوق العمل وكيفية تكوين هوية الأنثى والأم لدى المرأة، وبالرغم من أن هذا البعد لم يتم دراسته بالشكل الكافي حتى الآن إلا أن سلسلة أبحاث أجريت على المرأة ربطت بين أدوار النوع الاجتماعي وتأثيرها على ارتباط المرأة بسوق العمل، فعلى سبيل المثال حمل رعاية المنزل الذي يترك كلفة على كاهل المرأة وكيفية إدارة هذا الحمل مع الحياة الوظيفية يمكن أن يلعب دورا في قرار عمل المرأة من عدمه (Ilkcaracan ve İlkcaracan, 1998; Dedeoğlu, 2010; İlkcaracan, 2012)، وفي هذه المجموعة أول سبب حددته السيدات اللاتي لا تعمل هو المسؤوليات المنزلية، وحتى وإن اتخذت المرأة قرار المشاركة في القوى العاملة يتغير شكل هذه المشاركة بحسب دورها داخل المنزل (Dedeoğlu, 2010)، لذلك فإن عدم المساواة بين الأنواع في توزيع المهام يلعب دورا رئيسيا في قرار المرأة بخصوص العمل.

وتبني المرأة لأفكار مثل "أن تكون المرأة سيدة منزلها" أو "نحن لا نسمح بعمل المرأة" أو "المرأة ترعى بيتها وأبنائها" (Ilkcaracan ve İlkcaracan, 1998) وإعطائها الأولوية والدوام إلى دورها كأم وزوجة حين تحدد دورها في الحياة العملية (Beşpinar,

وتقوم بعض الدراسات التي تبحث تأثير اتجاه النوع الاجتماعي على مشاركة المرأة في القوى العاملة بطرح فكرة أن التصرفات المختلفة للنساء المهاجرات تعكس الاتجاهات المختلفة للنوع الاجتماعي في كل مجتمع وبناء عليه تقوم ببحث ومراقبة نسبة مشاركة النساء المهاجرات إلى دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا (Reimers, 1985; Blau vd., 2008; Fernandez ve Fogli, 2009) والدراسات الأخرى التي تجرى بهذا الخصوص مثل رابطة مسح القيم العالمية و الدراسة الطولية وبرنامج الاستقصاء الاجتماعي بأستراليا (Australian Longitudinal Survey و International Social Survey Programme) تسعى إلى قياس نسبة تأثير اتجاه النوع الاجتماعي على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة من خلال الإجابة على الأسئلة التي تعكس نظرة المرأة وموقفها من العمل، وتشير جميع هذه الدراسات إلى أهمية الدور الذي يلعبه اتجاه النوع الاجتماعي حتى في ظل وجود العوامل الأخرى (Vella 1994; Fortin, 2005; Contreras ve Plaza, 2010)، بعض العبارات مثل "إذا كانت فرص العمل محدودة فإن الرجال أحق من النساء بالعمل" أو "بالنظر إلى الإيجابيات والسلبيات فإن عمر المرأة في دوام كامل يؤثر سلباً على الحياة الأسرية" أو "أن تكوني ربة منزل فهو أمر مشجع نفسياً مثله مثل العمل" توضح مدى تأثير اتجاه النوع الاجتماعي و الأدوار المحددة لكل نوع على مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتقيس هذه الدراسات تأثير اتجاه أدوار النوع الاجتماعي على قرار المرأة المشاركة في سوق العمل باستخدام النماذج الاقتصادية القياسية المبسط (*reduced-form*)، وهذه التحليلات تعتمد على حالة مشاركة المرأة في القوى العاملة كمتغير تابع بالإضافة إلى متغيرات البنية التحتية الاقتصادية الاجتماعية مثل العمر والتعليم والحالة الاجتماعية وعدد الأطفال ومتغير اتجاه أدوار النوع الاجتماعي، ويتم تكوين هذه المتغيرات من خلال حساب مؤشرات مبنية على إجابات الأسئلة المطروحة بهذا الخصوص.

وللوقوف على علاقة التعليم ونسبة المشاركة في القوى العاملة يتم إجراء تحليلات نوعية مفصلة (İlkkaracan ve İlkkaracan, 1998; Özyeğin, 2000; Balaban ve Sarıoğlu, 2008; Dedeoğlu, 2012; İlkkaracan, 2010)، وتشير نتائج هذه التحليلات إلى أن أهم المعوقات التي تقف أمام مشاركة المرأة في القوى العاملة يمكن تلخيصها في الأجور

أعمال الياقات البيضاء الخدمية عادت المرأة المتعلمة مرة أخرى إلى سوق العمل، فبحسب هذا النموذج إن أقوى العوامل التي تشجع على عودة زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة هو تطور المجال الخدمي وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، وتشير الدراسات التي أجريت في تركيا إلى أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل والتي تتخذ شكل U تتحول من الأسفل إلى الأعلى إذ أن الانخفاض الذي طرأ على مشاركة المرأة في القوى العاملة لفترة طويلة بدأ يتباطأ في أواخر التسعينيات (Tansel, 2002)، ومع بداية الألفينيات يلاحظ أن هناك ارتفاع في مشاركة المرأة مرة أخرى وإن كان هذا الارتفاع يسير ببطء، ومع الأخذ في الاعتبار أن نسبة واحدة من كل ثلاثة نساء في تركيا على الأقل أتمت تعليمها الثانوي وأن نسبة مشاركة المجال الخدمي في سوق العمل تقترب من الـ 50% كان من الأحرى أن ترتفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بشكل أسرع، ويوضح İlkkaracan (2012) أنه من المنتظر أن تلاحظ نفس نسبة الارتفاع في المستوى التعليمي في مستوى مشاركة المرأة في القوى العاملة.

وفي هذا الإطار يستنتج Kirdar و Dayıoğlu (2011) أن الزيادة وإن كانت بطيئة والتي شهدتها الفترة الزمنية من 1988 إلى 2008 تعود إلى ارتفاع المستوى التعليمي للأجيال الحديثة وبالتالي تأخر سن الزواج وانخفاض نسبة الإنجاب، ولكن يشير الكاتبان إلى أن نسبة مشاركة النساء من الين أتموا تعليمهم الثانوي والجامعي في الأجيال الحديثة تعتبر أقل بالمقارنة بالأجيال السابقة، ويقول الكاتبان أن ظاهرة ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأجيال الحديثة رغم توافر فرصة الحصول على التعليم الثانوي والجامعي بالنسبة لهذه الأجيال يصعب تفسيرها بحسب متغيرات العمر والحالة الاجتماعية وعدد الأطفال ويتوصلا إلى أنها ظاهرة مبهمة في نهاية الأمر.

ويبحث "الاقتصاد الثقافي" والذي يعتبر فرعاً جديداً نسبياً في الإنتاج الفكري الاقتصادي تأثير العوامل الاقتصادية مثل الثقة والدين ومفهوم المواطنة اتجاه النوع الاجتماعي على النتائج الاقتصادية مثل التطور والتقدم ومشاركة المرأة في القوى العاملة (ويعتبر Clark vd., 1991; Ichino ve Bentolila 2000; Guiso vd., 2006; Alesina vd., 2009; Algan ve Cahuc, 2010 من ضمن الأمثلة لهذه الظاهرة)،

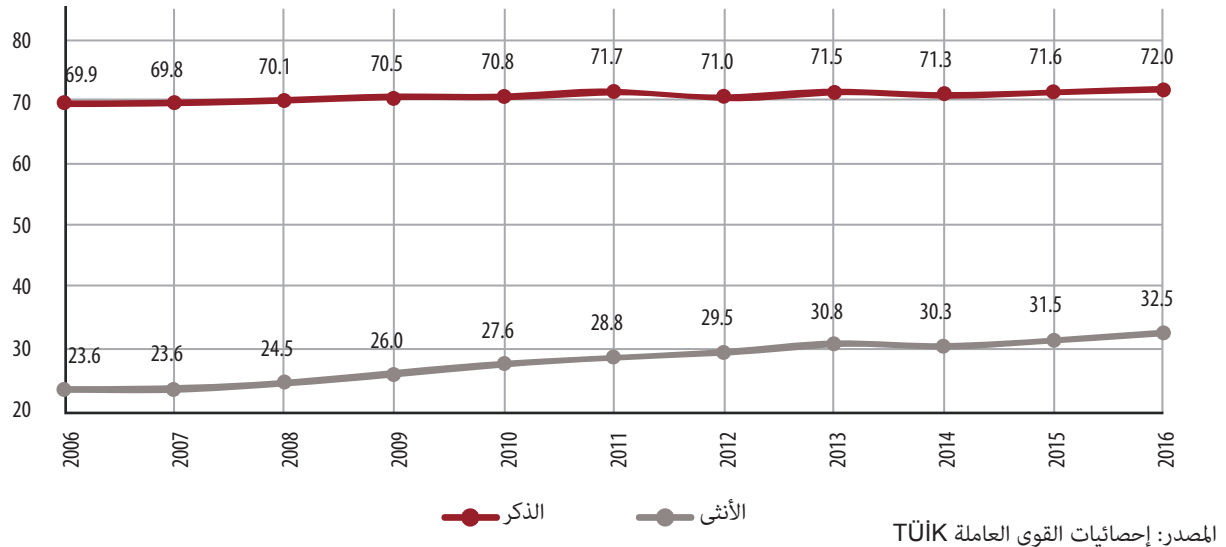
أن وجود الطفل أو الجدة في المنزل ليس له دلالة إحصائية على مشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث يقول (Göksel, 2012) أنه بإدراج العناصر الثقافية في دراسته فقدت باقي المتغيرات تأثيرها، أما Uysal (2013) يرى أن وجود النساء التي ليس لها دور في سوق العمل في البيت يؤثر سلباً على احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة.

وتأتي النظريات الكلية التي تراقب العلاقة بين مستوى التقدم ونسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بعناصر مكملة لنماذج الإنتاجية داخل البيت الواحد، وتشير هذه الدراسات التي تعتمد على المعطيات طويلة المدى والمقارنات الدولية إلى أن كلما واد مستوى التقدم اتخذ شكل مشاركة المرأة في القوى العاملة شكل U، ويلاحظ من خلال هذه الدراسات التي تم قياس مستوى التقدم فيها بإجمالي الناتج المحلي أن المرأة في المستويات الأقل تقدماً تعمل دون أجر في مجال الزراعة كعاملات في العائلة، أما في باقي المجالات فكلما زادت الإنتاجية زاد دخل البيوت وكننتيجة موازية للدخل الكبير تخرج ابمرأة خارج نطاق القوى العاملة (Goldin, 1994)، وعلاوة على ذلك تشير الدراسات في تركيا إلى انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة مع مرور الزمن ويفسر البعض هذه الظاهرة بانخفاض العمالة التي يحتاجها المجال الزراعي (İlkaracan ve Tunalı, 2010; Dayioğlu ve Kırdar, 2011) أما الآخر ففسر هذه الظاهرة بارتفاع مستوى التمدن بشكل سريع (Kızıllırmak, 2008)، وتوضح المعطيات الخاصة بالدول المتقدمة أن المرحلة الأولى لتحول التركيبة الاقتصادية كانت من المجال الزراعي إلى مجال الصناعة الإنتاجية، ولكن كثير من الدول لا ترحب بفكرة عمل المرأة في مجال الصناعة الإنتاجية (Boserup, 1970; Goldin, 1994; Uraz vd., 2010)، لذلك نتائج هذا النموذج تشير إلى تراجع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بانتشار مجال الصناعة الإنتاجية وزيادة نسبة انتشاره في سوق العمل، وتماشياً مع هذا التحول يزداد المستوى التعليمي للرجال أولاً ومن ثم النساء، تصبح النساء قادرة على المشاركة في فئة عمال الياقات البيضاء مع تحول تركيبة الإنتاج والتوظيف إلى المجال الخدمي ووصول المستوى التعليمي للنساء إلى المرحلة المتوسطة حيث أن الوصفة التي توصم بها مشاركة المرأة في مجال الصناعة الإنتاجية لا تنطبق على فئة عمال الياقات البيضاء (Boserup, 1970; Goldin, 1994)، لذلك فإن الملاحظ أن بانتشار

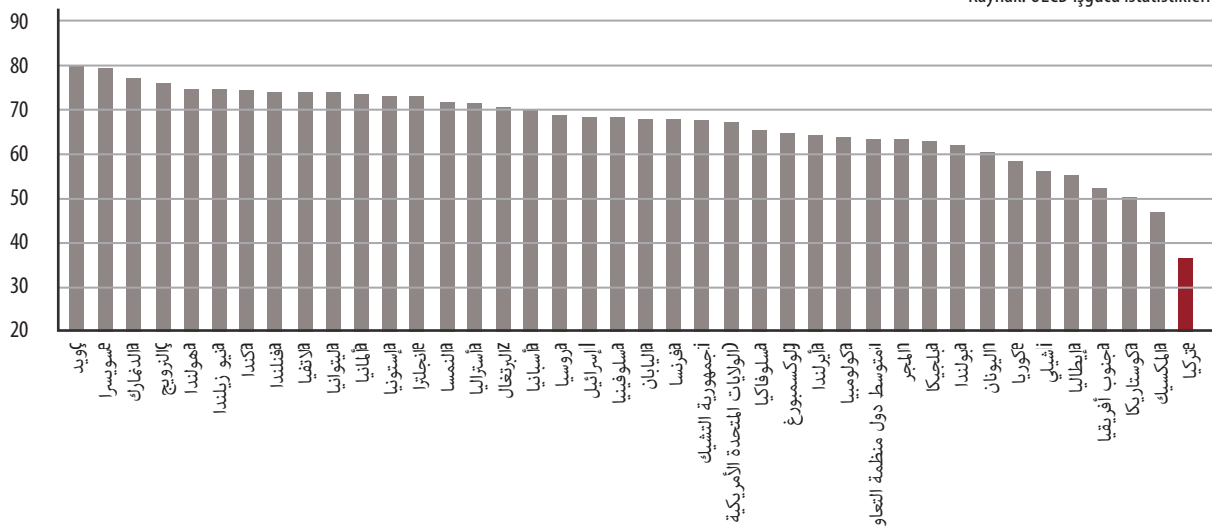
الواحد، ففي هذا النموذج يتخذ الأفراد القرارات المتنوعة التي تخص الاستهلاك والعمل ورعاية الطفل وتعليم الأطفال... إلخ بشكل مشترك، ومن أجل الحصول على دخول تكفي حجم الاستهلاك إما أن يتجه أفراد البيت الواحد إلى الإنتاج داخل البيت أو المشاركة في سوق العمل، وهناك الكثير من العوامل (مثل إنتاجية الأفراد في المنزل أو في سوق العمل وبالتالي مستوى التعليم ووجود طفل أو مسن في المنزل بحاجة إلى رعاية... إلخ) التي تؤثر على قرار مشاركة الأفراد في الإنتاج داخل المنزل أو المشاركة في سوق العمل.

تشير جميع الدراسات التي أجريت بوضوح إلى أن التعليم هو يساهم في زيادة احتمالات مشاركة المرأة في القوى العاملة في تركيا بينما الزواج والإنجاب من العوامل التي تقلل من احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة (Tansel, 1994, 1999; Tunalı ve Başlevent, 1997; Dayioğlu ve Kasnakoğlu, 1997; Ercan ve Tunalı, 1998; Dayioğlu, 2000; Başlevent ve Onaran, 2003; Dayioğlu ve Tunalı, 2003; Tunalı ve Başlevent, 2006; Kızıllırmak, 2008; Göksel, 2012; Karaoğlu ve Ökten, 2012)، بينما لا توجد هناك صورة محددة حول تأثير تعليم الزوج في قرار مشاركة المرأة في القوى العاملة، ويوضح Başlevent (2003) و Onaran (2012) أن Göksel (2012) أن تعليم الزوج يؤثر إيجاباً على مشاركة المرأة في القوى العاملة وبالتالي يربط بين عمل المرأة والاتجاه الثقافي، لكن لا تشير أياً من هذه الدراسات إلى المفهوم المقصود تحديداً من الاتجاه الثقافي، وعلى صعيد آخر هناك بعض الدراسات التي ربطت بين ضعف احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة والزوج ذو التعليم العالي (Karaoğlu ve Ökten, 2012)، وبناء على أن دخل الزواج هو من أهم محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة يمكن استنتاج أنه كلما زاد دخل الزواج قلت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث أن يلاحظ أن نسبة مشاركة المرأة تنخفض بزيادة الدخل الذي لا يخص المرأة في المنزل (Kızıllırmak, 2008) أو بزيادة دخل الزواج (Göksel, 2012).

وعلى صعيد آخر بالرغم من أن أغلب الدراسات تشير إلى أن وجود أطفال في صغيرة تضعف احتمالية مشاركة المرأة في القوى العاملة (Başlevent ve Onaran, 2003) إلا أن Göksel (2012) يرى

الشكل 1.5 يوضح نسبة مشاركة الأفراد في سن 15 وما فوق في القوى العاملة (%، 2006 - 2016)³الشكل 2.5 يوضح نسبة مشاركة المرأة في الفئة العمرية 15-64 في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (%، 2016)⁴

Kaynak: OECD İşgücü İstatistikleri



II. مراجعة الإنتاج الفكري

يعتبر النموذج الأكثر انتشاراً الذي يستخدم في الإنتاج الفكري الاقتصادي في تركيا لتوضيح قرار مشاركة المرأة في القوى العاملة هو نموذج إنتاجية البيت

على مشاركة المرأة في القوى العاملة لتحديد المناطق التي تنتشر فيها نسبة الحصول على المساعدات الاجتماعية والمناطق التي يقل فيها نسبة الحصول على المساعدات الاجتماعية.

³ في فبراير 2014 قامت TÜİK بتعديل أبحاث القوى العاملة للبيت الواحد طبقاً لمقاييس الاتحاد الأوروبي، وقد تغيرت هذه التعديلات من نسب المشاركة في القوى العاملة

⁴ يوضح الشكل 1 نسبة مشاركة الأفراد في سن 15 وما فوق في القوى العاملة، ومشاركة المرأة في القوى العاملة لعام 2016 هي 32.5%، ويتم حساب نسبة المشاركة في معطيات OECD للأفراد التي تنتمي للفئة العمرية 15-64، ومن أجل عقد مقارنة بين الدول يوضح الشكل 2 نسبة مشاركة المرأة التي تنتمي للفئة العمرية 15-64 عام في القوى العاملة في تركيا لعام 2016 (32.6%)

العوامل التي تحدد قرار مشاركة المرأة في القوى العاملة في تركيا

Doç. Dr. Gökçe Uysal¹
Ar. Gör. Mine Durmaz Aslan²

القوى العاملة في تركيا لا تزال ضعيفة، ويشير الشكل 2 إلى نسبة مشاركة المرأة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في القوى العاملة لعام 2016 حيث يوضح أن تركيا هي النسبة الأضعف في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في مشاركة المرأة في القوى العاملة، ونسبة مشاركة المرأة التركية في القوى العاملة ليس فقط أقل من نظيرتها في الدول المتقدمة فقط بل تظل هي أقل منها في باقي الدول التي تعتبر مساوية لتركيا في التقدم مثل شيلي وجنوب أفريقيا والمكسيك.

ويبقى السؤال الأهم بخصوص هذه الظاهرة التي لها عواقبها الكبيرة على المجتمع هو عن أسباب انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتقوم هذه الدراسة بالبحث عن الأسباب والعوامل التركيبية التي تؤدي إلى انخفاض نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة وتحليلها، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى استخدام بيانات أبحاث تركيبة العائلة التركية TAYA الجزئية لبناء نموذج اقتصادي قياسي محتمل يحدد العوامل التي تؤدي إلى اتخاذ المرأة قرار المشاركة في القوى العاملة.

حتى يومنا هذا أجريت أبحاث تركيبة العائلة التركية (TAYA) ثلاث مرات في الأعوام 2006 و 2011 و 2016، ولكن في أبحاث عام 2006 لا يوجد أسئلة تشير إلى مشاركة الأفراد في القوى العاملة، لذلك هذه الدراسة لا تشمل معطيات أبحاث عام 2006، وسيتم تحليل النموذج الاقتصادي القياسي المبسط الذي تم تكوينه بناء على المعطيات الجزئية لـ TAYA 2011 و 2016 و من أجل قياس العوامل التي تحدد قرار المرأة بالمشاركة في القوى العاملة بشكل مستقل عن بعضها طبقاً لمنهج اللوغاريتمات الذي يستخدم في الأحوال التي يتخذ فيها المتغير التابع قيم مزدوجة والذي يفترض توزيع المعطيات بشكل طبيعي، وستقوم الدراسة بتحليل قرار المرأة بالمشاركة في القوى العاملة طبقاً للمرأة التي تنتمي إلى ثلاث فئات عمرية بشكل منفصل وهذه الفئات هي 15-24 عام و 25-44 عام والمرأة في سن 45 عام وما فوق، والسبب الرئيسي لتقسيم الفئات العمرية بشكل منفصل هو أن المرأة في سن ما بين 15-24 عام تكون لا تزال مستمرة في التعليم بينما سن 45 عام وما فوق هو سن التقاعد بالنسبة لبعض النساء، وعلاوة على ذلك يتم استخدام منهج الانحدار من أجل تحديد تأثير عنصر الحصول على المساعدات الاجتماعية

1. مدخل إلى الدراسة

تشير جميع الدراسات والمقارنات الدولية إلى أن تركيا تختلف كثيراً في خصوص المساواة المجتمعية بين الرجل والمرأة مقارنة بالدول التي تتساوى معها في مستوى التقدم والتطور، حيث تأتي تركيا في مؤشر برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP في المرتبة 69 في تصنيف عدم المساواة في النوع المجتمعي لعام 2017 وفي هذا الصدد تأتي خلف دول مثل اليونان وبولندا وماتلا وماليزيا والإمارات العربية المتحدة ودولة قطر (UNDP, 2018) ومن أهم وأخطر أبعاد هذا الوضع هو ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة، وبالنظر إلى التأثير الإيجابي لمشاركة المرأة في القوى العاملة على تعليم وصحة الأبناء وزيادة حجم الادخار في البيت الواحد ومنع العنف الأسري فإن زيادة حجم مشاركة المرأة في القوى العاملة أمر حيوي ليس فقط من أجل التطور الشخصي للمرأة بل ومن أجل الرفاهية المجتمعية والإنتاجية والتطور الاقتصادي أيضاً.

ومن أهم مشاكل التركيبية المجتمعية في تركيا هي الضعف الشديد في نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، ويوضح الشكل 1 نسبة تطور مشاركة الرجل والمرأة في القوى العاملة في آخر عشر سنوات، وكما هو واضح فإن الفرق بين مشاركة الرجل والمرأة في القوى العاملة كبير للغاية لصالح الرجل وإن كان هناك تحسن في آخر عشر سنوات حيث ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في عمر 15 وما فوق في القوى العاملة من 23.6% في عام 2006 إلى 32.5% في عام 2016.

وبالرغم من هذا التحسن التي تشهده نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في آخر عشر سنوات إلا أنها بالمقارنة بباقي الدول يلاحظ أن مشاركة المرأة في

¹جوكشة أويسال جامعة باهتشي شهير، gokce.uysal@eas.bau.edu.tr
²مينة دورماز أعلان جامعة باهتشي شهير، minedurmazaslan@gmail.com

العوامل التي تحدد قرار مشاركة المرأة في القوى العاملة في تركيا

Doç. Dr. Gökçe Uysal

Ar. Gör. Mine Durmaz Aslan

- Wade, T. D., ve Kendler, K. S. (2001). Parent, Child and social correlates of parental discipline style: a retrospective multi-informant investigation with female twins. *Soc Psychiatry Psychiatr Epidemiol*, 36(4),177-185.
- Whipple, E. E., ve Richey, C. A. (1997). Crossing the line from physical discipline to child abuse: how much is too much? *Child Abuse ve Neglect*, 21, 431-444.
- Yörükoğlu, A. (2000). *Değişen Toplumda Aile ve Çocuk*. İstanbul: Özgür Yayıncılık.
- Yörükoğlu, A. (2002). *Çocuk ruh sağlığı, Çocuğun Kişilik gelişimi eğitimi ve ruhsal sorunları*. (25. Basım). İstanbul: Özgür Yayın .Dağıtım
- Straus, M. A., ve Kantor, G. K. (1994). Corporal punishment of adolescents by parents: a risk factor in the epidemiology of depression, suicide, alcohol abuse, child abuse, and wife beating. *Adolescence*, 29, 543-561.
- Tahiroğlu, A.Y., Bahalı, K., Avcı, A. , Seydaoğlu, G., ve Uzel, M. (2009). Ailedeki Disiplin Yöntemleri, Demografik Özellikler ve Çocuklardaki Davranış Sorunları Arasındaki İlişki, *Çocuk ve Gençlik Ruh Sağlığı Dergisi*, 16(2), 67- 82.
- Taner Derman, M., ve Asûde Başal, H. (2013). Okulöncesi çocuklarında gözlenen davranış problemleri ile ailelerinin anne-baba tutumları arasındaki ilişki. *Amasya Üniversitesi Eğitim Fakültesi Dergisi*, 2(1), 115-144.
- Taylan, H. H. (2016) Sakarya Üniversitesi Öğrencileri Penceresinden Türkiye’de Aile İçi Sorunlar. *Uluslararası Politik, Ekonomik ve Sosyal Araştırmalar Kongresi Bildirileri Dergisi*.
- Taylor, C. A., Hamvas, L., Rice, J., Newman, D. L., ve DeJong, W. (2011). Perceived social norms, expectations and attitudes toward corporal punishment among an urban community sample of parents. *J Urban Health*, 88(2), 254-69.
- Turner, J., ve Finkelhor, D. (1996). Corporal punishment as a stressor among youth. *Journal of Marriage and the Family*, 58, 155-166.
- Tuzcuoğlu, N. (2003). *Anne baba olmanın altın kuralları, Bir aile olmak*. İstanbul: Morpa Yayınları.
- TÜİK,(2017).*Evlenme ve Boşanma İstatistikleri*. Ankara: Türkiye İstatistik Kurumu.
- UNICEF (2016). The State of the World’s 2016. Tech. rept.
- Vuong, L., Silva, F., Marchionna, S. (2009). Children Exposed to Violence. *Views from the National Council on Crime and Delinquency*, 1-10.

- Nimoh, F. (2017). Early Marriage and Conflict: Evidence from the Biafran War.
- Page A.Z., ve İnce, M. (2008). Aile İçi Şiddet Konusunda Bir Derleme. *Türk Psikoloji Yazıları*, 11(22), 81-94.
- Pantley, E. (2002). *Çocuklarımıza verdiğimiz gizli mesajlar*. (çev. H. Gürel), Ankara: Hsb Yayıncılık.
- Polat, O. (2001). *Çocuk ve Şiddet*. İstanbul : Der Yayınları.
- Qasem, F. S., Mustafa, A. A., Kazem, N. A. ve Shah, N. M. (1998) *Attitudes of Kuwaiti parents towards physical punishment of children*. *Child Abuse and Negl*, 22, 1189-1202.
- Regalado, M., Sareen, H., Inkelas, M., Wissow, L.S., ve Halfon, N. (2004). Parents' discipline of young children: result from the national survey of early childhood health. *Pediatrics*, 113, 1952-1958.
- Reitman, D., Currier, R. O., Hupp, S. D. A., Rhode, P. C., Murphy, M. A., ve O'Callaghan, P. M. (2001). Psychometric Characteristics of the Parenting Scale in a Head Start Population. *Journal of Clinical Child ve Adolescent Psychology*, 30(4), 514-524.
- Rosenthal, P. A., ve Doherty, M. D. (1984). Serious sibling abuse by preschool children. *Journal of the American Academy of Child Psychiatry*, 23(2), 186-190.
- Stewart, D. E., ve Robinson, G. E. (1998). A review of domestic violence and women's mental health. *Archives of Women's Mental Health*, 1, 83-89.
- Straus, M. A., Hamby, S. L., Finkelhor, D., ve Runyan, D. K. (1998). Identification of child maltreatment with the parent-child conflict tactics scales: developmental and psychometric data for a national sample of American parents. *Child Abuse ve Neglect*, 22(4), 249-270.
- Kircaali-Iftar, G. (2005). How do Turkish mothers discipline children? An analysis from a behavioral perspective. *Child Care Health Dev*, 31, 193-201.
- Kolko, D.J., Moser, J.T., ve Weldy, S.R. (1988). Behavioral/emotional indicators of sexual abuse in child psychiatric inpatients: A controlled comparison with physical abuse. *Child Abuse and Neglect*, 12(4), 529-541.
- Krahe, B., Bieneck, S., ve Moller, I. (2005). Understanding gender and intimate partner violence from an international perspective. *Sex Roles*, 52(11-12), 807-827.
- Littman, R., ve Paluck, E.L. (2015). The Cycle of Violence. *Advances in Political Psychology*, 36(1), 79-99.
- Mann, J. B., ve MacKenzie, E. P. (1996). Pathways among marital functioning, parental behaviors, and child behavior problems in school-age boys. *Journal of Clinical Child Psychology*, 25(2), 183-191.
- McLeod, J. D., ve Shanahan, M. J. (1993). Poverty, parenting, and children's mental health. *American Sociological Review*, 58, 351-366.
- Miller, N. B., Cowan, P.A., Cowan, C.P., Hetherington, E.M., ve Clingempeel, W.G. (1993). Externalizing in preschoolers and early adolescents: A cross-study replication of a family model. *Developmental Psychology*, 29(1), 3-18.
- Myers, E.B., Berliner, L., Briere, J., Hendrix, C.T., Reid, T., ve Jenny, C. **The APSAC Handbook on Child Maltreatment** American Professional Society on the Abuse of Children, , Sage Publications, 2002.
- Nas, R. (2001). *Metinlerle ilköğretim yazma öğretimi*. (2. Basım). Bursa: Ezgi Kitabevi.
- Nazlı, S. (2001). *Aile Danışmanlığı*. Ankara: Nobel Yayın Dağıtım.

- Jeevasuthan, S., ve Hatta, Z.A. (2013). Behavioral problems of children exposed to domestic violence in rural villages. *ScienceDirect. Social and Behavioral Sciences*, 91, 201-207.
- Jewkes R (2014) (How) Can We Reduce Violence Against Women by %50 over the Next 30 Years? *PLoS Med* 11(11).
- Jewkes, R., Levin, ve J., Penn-Kekana, L. (2002). Risk factors for domestic violence: findings from a South African cross-sectional study. *Social Science and Medicine*, 55(9), 1063-1017.
- Johnson, B., ve Morse, H. A. (1968). Injured children and their parents. *Children*, 15(4), 147-152.
- Kargı, E., ve Akman, B. (2007). Üniversiteli gençlerin bakış açısıyla aile içi sorunlar. *Toplum ve Sosyal Hizmet*, 18(1), 31-38.
- Kağıtçıbaşı, C. (1982a). *The changing value of children in Turkey*. Honolulu, HI: East-West Center.
- Kağıtçıbaşı, C. (1982b). Old age security value of children and socioeconomic development: Cross-national evidence. *Journal of Cross-Cultural Psychology*, 13, 29-42.
- Kağıtçıbaşı, C. (1998). Human development: Cross-cultural perspectives. In J.G. Adair ve D. Belanger (Eds.), *Advances in psychological science: Vol. 1. Social, personal, and cultural aspects* (pp. 475-494). Hove, UK: Psychology Press.
- Kağıtçıbaşı, Ç., ve Ataca, B., (2005). Value of children and family change: A three-decade portrait from Turkey. *Applied Psychology: An International Review*, 54(3), 317-337.
- Kaymak Özmen, S. (2004). Aile içinde öfke ve saldırganlığın yansımaları. *Ankara Üniversitesi Eğitim Bilimleri Fakültesi Dergisi*, 37(2), 27-39.
- Fox, R. A., Platz, D. L., ve Bentley, K. S. (1995). Maternal factors related to parenting practices, developmental expectations, and perceptions of child behavior problems. *J Genet Psychol*, 156(4), 431-441.
- Fox, K. M., ve Timmerman, S.L. (2000). *The Relationships Between Socioeconomic Status, Parenting Styles and Motivation Orientation*.
- Goodyear-Smith, F. A. ve Laidlaw, T. M. (1999). Aggressive acts and assaults in intimate relationships: towards an understanding of the literature. *Behavioral Sciences and The Law*, 17, 285-304.
- Green, H.A., (1979). Child Abusing Father. *Journal of Child Psychiatry* 18, 1-4.
- Grych, J.H., ve Fincham, F.D. (1990). Marital conflict and children's adjustment: A cognitive-contextual framework. *Psychological Bulletin*, 108, 267-290.
- Güleç, G. (2013). *Aile Psikolojisi ve Eğitimi*. Eskişehir: T.C. Anadolu Üniversitesi Yayını
- HÜNEE (2009). 2008 *Türkiye Nüfus ve Sağlık Araştırması*. Ankara: Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü, TC Kalkınma Bakanlığı ve TÜBİTAK
- HÜNEE (2014). 2013 *Türkiye Nüfus ve Sağlık Araştırması*. Ankara: Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü, TC Kalkınma Bakanlığı ve TÜBİTAK
- Hunter, W. M., Jain, D., Sadowski, L.S. ve Sanhueza, A. (2000). Risk factors for severe child discipline practices in rural India. *J Pediatr Psychol*, 25, 435-447.
- İlkaracan, P. (1996). Domestic violence and family life as experienced by Turkish immigrant women in Germany. (*Women for Women's Human Rights Report. No. 3*). İstanbul, Kadının İnsan Hakları Yeni Çözümler Derneği.

- Çağdaş, A. (2003). *Anne-baba-çocuk iletişimi*. Konya: Eğitim Kitabevi Yayınları.
- Çubukçu, Z. (2004). Eğitim kurumlarında yaşanan şiddet olaylarının çocuk gelişimine etkisi- Çocuk ve şiddet dosyası, *Çocuk-Çocuk Dergisi*, 43, 25-27.
- Darling, N., & Steinberg, L. (1993). Parenting style as context: An integrative model. *Psychological Bulletin*, 113(3), 487-496.
- Davies, P.T., Harold, G.T., Goeke-Morey, M.C., ve Cummings, E.M. (2002). Child emotional security and interparental conflict. *Monographs of the Society for Research in Child Development*, 67(3), 1-115.
- Day D. E., ve Roberts M.W, (1983). An analysis of the physical punishment component of a parent-training program. *Journal of Abnormal Child Psychology*, 11, 141-52.
- Eisikovits, Z., Winstok, Z., ve Fishman, G. (2004). The First Israeli National Survey on Domestic Violence. *Violence Against Women*, 10(7), 729-748.
- Erkman, F., ve Rohner, R. P. (2006). Youths' perceptions of corporal punishments, parental acceptance, and psychological adjustment in a Turkish metropolis. *Cross- Cultural Research*, 40, 250-267.
- Fergusson, M., Hons, B., Horwood, B., ve Shomon F. (1984). *Pelet: Onship of Family Life Events, Maternal Depression and Child Rearing Problems*. *Pediatrics*, 73(6), 215-270.
- Friedrich, W. N., ve Boriskin, J. A. (1976). The role of the child in abuse: A review of the literature. *American Journal of Orthopsychiatry*, 46(4), 580-590.
- Fowler, R. D., Seligman, M. E. P. & Koocher, G. P. (1999). The APA 1998 Annual Report. *American Psychologist*, 54(8), 537-568.
- Bilir, S., Arı, M., Dönmez, N. B., Atik, B., ve San, P. (1991). Türkiye'nin 16 ilinde 4-12 yaşları arasındaki 50473 çocuğa fiziksel ceza verme sıklığı ve buna ilişkin problem durumlarının incelenmesi. *Aile ve Toplum Dergisi*, 1(1), 57-70.
- Buehler, C., ve Gerard, J. M. (2002). Marital conflict, ineffective parenting, and children's and adolescents' maladjustment. *Journal of Marriage and Family*, 64(1), 78-92.
- Buri, J. R. (1991). Parental Authority Questionnaire. *Journal of Personality Assessment*, 57(1), 110-119.
- Camadan, F., Karataş, Z. ve Bozali, S. (2017) Aile içinde yaşanan anlaşmazlıklar: Ebeveynlerin ve çocukların görüşleri. *Elektronik Sosyal Bilimler Dergisi*, 16(64), 1510-1530.
- Campbell, J. M. C. (1992). Parenting classes: focus on discipline. *J Comm Health Nurs*, 9(4), 197-208.
- Castro, R., Peek-Asa, C. ve Ruiz, A. (2003). Violence against women in Mexico: A study of abuse before and during pregnancy. *American Journal of Public Health*, 93(7), 1110- 1116.
- Counts, D. A., Brown, J. ve Campbell, J. (1999). *From to have and to hit: Cultural perspectives on wife beating*. Illinois: The University of Illinois.
- Cummings, E. M., Goeke-Morey, M. C., ve Papp, L. M. (2003). Children's responses to everyday marital conflict tactics in the home. *Child Development*, 74, 1918-1929.
- Cummings, E. M., Goeke-Morey, M. C., ve Papp, L. M. (2004). Everyday marital conflict and child aggression. *Journal of Abnormal Child Psychology*, 32, 191-202.
- Cummings, E. M., ve Davies, P. (1994). Children and marital conflict: The impact of family dispute and resolution. *New York: The Guilford Press*.

VII. المصادر

- Aerts, C. (2017). *The relationship between work family conflict and burnout and the moderating role of age and gender: A secundaire data analysis*. Unpublished bachelor thesis, Tilburg University, Holland.
- Ahmedi, H. ve Sadeghi, M. (2016). The role of socio-economic status in marital satisfaction. *Turkish Journal of Psychology*, 31(77), 43-47.
- Akgül Sarpkaya, O. (2012). Boşanmış kadınların yaşam deneyimlerine sosyolojik bakış. *Sosyoloji Araştırmaları Dergisi*, 15(2), 1-43.
- Altınay, A. G. ve Arat, Y. (2007). *Türkiye’de kadına yönelik şiddet araştırma raporu*. Tübitak, Ankara.
- Arı, R. (2005). *Gelişim ve öğrenme*. (2. Basım). Ankara: Nobel Yayın Dağıtım.
- Arıkan, G. (1997). Kadınlarda sosyal tabakalaşma ve sosyal hareketlilik. 20. Yüzyılın Sonunda *Kadınlar ve Gelecek Konferansı*, 19-21 Kasım 1997.
- Aslan, E. (1992). Benlik kavramı ve bireyin yaşamındaki etkileri. *Marmara Üniversitesi Atatürk Eğitim Fakültesi Eğitim Bilimleri Dergisi*, 4, 7-14.
- Bandura, A. (1978). Social learning theory of aggression. *Journal of Communication*, 28(3), 12-29.
- Bandura, A. (1977). *Social learning theory*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall
- Biçer, B., Özcebe, H., Köse, E., Köse, O., ve Ünlü, H. (2016). Türkiye’de ailelerin fiziksel ceza uygulamalarına bakışı: Karşılaştırmalı inceleme. *Türkiye Çocuk Hastalıkları Dergisi*, 11(2), 90-97.
2. يجب تناول جميع العناوين المتعلقة بإدارة الأسرة وأهدافها ورعاية الأسرة في التدريبات المتعلقة بالحياة الأسرية. وينبغي توفير دورات تدريبية لمهارات التواصل الفعال مع أفراد الأسرة ومهارات التعامل مع الأزمات، بالإضافة إلى توفير برامج التثقيف النفسي وخدمات المشورة النفسية في موضوعات مثل الغضب والعدوان وحل المشكلات وإدارة النزاعات، من أجل حل الخلافات الأسرية الداخلية والعنف الأسري.
3. أما في التدريبات المتعلقة بحماية الأسرة، فمن الضروري تناول جميع الحالات التي تمر بها الأسرة في حالات الأزمات.
- يوصى بالتغييرات المتعلقة بالقواعد الاجتماعية للأسرة:
1. أن تشجيع مشاركة الآباء أو حتى الآباء والأمهات معاً في البرامج المجتمعية أمر بالغ الأهمية.
2. يجب دعم مشاركة الآباء في البرامج التي تنفذ قبل الولادة وأثناءها وبعدها.
3. يجب تضمين الآباء في الإعلانات العامة والرسائل المتعلقة بصحة الطفل وصحته النفسية.
- أن إنشاء دور الحضنة لرعاية الأطفال في مناطق الشركات سيدعم تنمية الطفل كما سيسهل عودة الأمهات إلى العمل.

• ستكون هذه الدورات التدريبية المذكورة هي العامل الأهم من حيث الصحة النفسية للطفل.

• في حالات الزواج، قد لا تكون المعاملات الزوجية التي تهدف إلى حل المشكلات الشخصية كافية بحد ذاتها. فمن المفيد تصميم دورات تدريبية عملياً قبل الزواج وجعلها إلزامية. ويلزم وجود برامج تدخل موجهة للتحكم في الغضب وتنظيم العاطفة. وهذه الأمور قد تكون سبباً لمنع النزاعات الزوجية التي تنطوي على العدوان، ودعم ممارسات الأبوة الجيدة، وقد تسبب تأثيراً إيجابياً على المشكلات السلوكية لدى الطفل. ولذلك من المهم أن تتضمن التدريبات موضوع الذكر، مهارات التحكم بالغضب وتنظيم العاطفة في ممارسات التعامل مع الأزمات وفي التدريبات المقدمة.

• يجب دعم إدارة الأسرة ورعايتها من خلال تأسيس برامج مجتمعية متعددة الأغراض. وفي إطار هذه البرامج، يجب تحديد قواعد الأسرة وأهدافها وحدودها. الأمر المهم في البرامج المجتمعية هو تقديم الموضوعات الأساسية مثل الصحة والتغذية وتنظيم الأسرة، بالإضافة إلى موضوعات مثل التواصل الصحي والصحة النفسية للأسرة وأفرادها، وأهمية دعم الأسرة لبعضها البعض وأهمية التواصل مع تفاعل الطفل، وتنمية الطفل وصحته النفسية، وصحة الرضيع والأم.

• وينبغي أن يكون الهدف الآخر لهذه البرامج المجتمعية هو إدماج أنشطة وتدريبات تنمية الطفل، وتقديم الدعم للتغلب على مشاكل الحياة اليومية.

• لذلك يوصى بتوجيه مزيد من الموارد إلى المجالات التالية:

1. يجب التركيز على تحسين الظروف الأسرية الحالية والمستقبلية في تدريب مرحلة الطفولة المبكرة. ويجب أن تكون هذه البرامج قائمة على الأدلة. ويلزم تعزيز العلاقات المتبادلة بين الأسرة والمجتمع بحيث تكون داعمة لتنمية الطفل والبالغين في نفس الوقت. وسيكون من المفيد تقديم أنشطة التغذية والصحة تحت عنوان تنمية الطفل بدلاً من تقديمه تحت عنوان مستقل، بسبب الاهتمام الواسع للآباء والأمهات تجاه تنمية الطفل.

• دعم الأسرة مهم من ناحية السياسات الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

• أحد طرق دعم الأسرة بعد إصدار قوانين الصحة النفسية، قد يكون ممكناً من خلال تقديم الدعم للأسر من خلال خبراء الصحة النفسية المتخصصين في هذا المجال وليس من قبل أي أحد، وذلك .

• يجب ضمان وحدة مواد القانون المتعلقة بسن الزواج.

• الأنجاب في سن لا يمكن فيها تحمل المسؤولية يعتبر عامل خطر من حيث الصحة النفسية للأم والطفل.

• يجب إظهار أقصى قدر من الحساسية في المسلسلات والبرامج على قنوات التلفزيون الوطني لمنع تشجيع الزواج في سن مبكرة، ويجب على المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون (RTÜK) تنفيذ العقوبات في هذا الصدد.

• يجب ضمان توعية الأفراد بالآثار السلبية للأنجاب في سن مبكرة لا يمكن فيها تحمل المسؤولية على الأجيال القادمة من خلال الإعلانات العامة.

• يجب تنفيذ الدورات التدريبية الوقائية لتوعية كل من الأسر والشباب في الزيجات التي تتم في سن مبكرة.

• في حالة الزواج في سن مبكر، ينبغي تقديم الدورات التدريبية الإلزامية لكل من الأب والأم حول كيفية التعامل مع الرضيع/الطفل تعاملًا بناءً.

• كما ينبغي إشراك أسر الأزواج الشباب في هذه الدورات التدريبية، حيث أن تولي كبار الأسرة رعاية الأطفال هو الأمر الأكثر احتمالاً.

• ونظرًا لأن فترة الخدمة العسكرية هي فترة يتواجد فيها بشكل مكثف من سيصبحون آباء في المستقبل، فقد يكون من المفيد تقديم تدريبات الأبوة في هذه الفترة.

دورة العنف الأسري التي تكون بمثابة عقاب للطفل حتى ولو بشكل غير مباشر، تأتي في مقدمة المشكلات الرئيسية في هذا الصدد. يمكن للعنف اللفظي أو الجسدي الذي يمارسه الوالدين تجاه بعضهم البعض أن يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الطفل ويمكن أن يصبح الطفل ضحية لهذا الوضع.

ولذلك، ينبغي إجراء دراسات لتوعية الآباء والأمهات فيما يتعلق بماهية تأثيرات العنف من أجل الحد من آثار العنف الأسري على الأطفال كما يجب التوعية بأن الطفل المتأثر من دورة العنف هذه سيقل احتمال أن يكون فردًا صحيًا من الناحية البدنية والنفسية في المستقبل.

VI. توصيات السياسة الاجتماعية

على الرغم من إجراء بعض الدراسات الأكاديمية بشأن أساليب التأديب وأنظمة الثواب والعقاب التي تطبقها الأسر في تركيا، ولكن يجب التشجيع على عمل دراسات جديدة لديها القدرة على قيادة السياسات الاجتماعية للدولة، ويمكنها المساهمة محليًا بل وكذلك المساهمة في الكتابات. وتشكل ثقافة تعليمية جديدة عن "الوالدية الجيدة" في الدولة عامة من خلال البيانات المأخوذة من الدراسات التي ظهرت نتيجة لهذا التشجيع.

- من المعتقد أنه يمكن تأسيس أسس راسخة لمجتمع ما من خلال الأسر والأفراد الأصحاء الناشئين من خلال تطوير أنظمة التربية الأسرية والمشورة والدعم الموجهة لمهارات التواصل الأسري واستخدام هذه الأنظمة على نطاق واسع.

- العنف هو نظام يتطور دوريًا حيث يتعرض الطفل للعنف ثم يتحول من معنف إلى ممارس للعنف.

- يجب دعم جميع أفراد الأسرة من أجل كسر دورة العنف.

- ترتبط الصحة النفسية للأطفال والبالغين في الأسرة مع كونهم بحالة بدنية جيدة. أن فقدان الصحة النفسية أو الصحة البدنية يكلف الدولة عبءًا ماليًا ضخماً كل عام. يجب اعتبار دعم الأسرة خدمةً صحيةً وقائيةً.

أسلوب العقاب الذي يتعرض له الأطفال ويسبب الضرر الأكبر بتطورهم، هو العقاب البدني. هناك أسباب مختلفة للفشل فيما يتعلق بمنع العقاب البدني الذي يتعرض له الأطفال. لا يعرف العديد من الأمهات والآباء أن العقاب البدني هو عامل يلحق الضرر بتطور الأطفال. بل حتى يرون أن هذه العقوبات عاملاً مساعداً. من ناحية أخرى، لا تزال العقوبات البدنية تستخدم حيث ينظر المجتمع إليها باعتبارها "سلوكيات عادية". لا يفضل الآباء والأمهات التقنيات البديلة للعقاب البدني لأنهما يعتبرونها مضيعة للوقت وأنها تذهب سدى (Day ve Roberts, 1983).

من المعروف إلى أي مدى تكون المواقف التي يظهرها الآباء والأمهات وتقنيات العقاب التي يستخدمونها فعالة في التطور النفسي والجسدي للأطفال. ولذلك، يمكن دعم تطبيق أنسب أساليب الثواب والعقاب داخل الأسرة، من خلال توعية الآباء والأمهات في هذا الأمر. تبين في هذا البحث أن العقوبات البدنية قد أنخفضت، وزادت عقوبات الحرمان من الآلات الإلكترونية بدلاً من ذلك. وبالنظر إلى حقيقة أن مجالات اهتمام الأطفال والشباب في الوقت الحاضر قد تحولت بشكل كبير إلى الآلات الإلكترونية، يمكن أن يفهم السبب في أن عقوبة حرمان الأطفال من الآلات الإلكترونية لفترة زمنية معينة قد أصبحت أمراً شائعاً.

وبمطالعة البيانات الديموغرافية، يلاحظ أن الحالة الاجتماعية الاقتصادية للوالدين وبعض العوامل الأخرى لها علاقة بأساليب العقاب. وكثيراً ما يتعرض الأطفال لعقوبات بدنية قاسية في الأسر التي تعاني من وضع اجتماعي واقتصادي منخفض (مستوى الدخل والتعليم منخفض) والتي تنجب فيها المرأة في سن مبكرة، والتي يكون فيها خلافات بين الوالدين. ينبغي تنظيم التدريبات المتعلقة بالعنف الجسدي وأساليب الثواب والعقاب للآباء والأمهات ممن لديهم مستويات متدنية من التعليم والدخل وللأمهات اللاتي ينجبن في سن مبكرة مع أخذ هذه البيانات في الاعتبار وبوضع عدد من التجديدات في السياسات الاجتماعية للدولة، كما يجب تحفيز وتوعية الآباء والأمهات المستقبليين. إذا كان المعلمون في مرحلة ما قبل المدرسة وفي المرحلة الابتدائية هم أفراد لديهم القدرة على تحليل حالة الطفل بنجاح ومدرّبون بشأن أنظمة الثواب والعقاب، فيجب أن يكونوا قادرين على تحذير الأطفال عن طريق الاتصال بوالديهم، ويجب عليهم بذل الجهد لمنع الأنظمة الخاطئة.

وفي بحث آخر أجري في سنة 2003 من قبل Kağıtçıbaşı و (2005) Ataca فقد أعيد النظر في قيمة الطفل في الفترات التي تشهد عملية تحضر مكثف. لأن غالبية البلاد في سبعينيات القرن الماضي كانت من سكان الريف، وقد تغيرت هذه النسبة اليوم، وهاجرت غالبية البلاد إلى المدينة. نمط الحياة الحضرية هو عملية يستمر فيها الطفل في الاعتماد على البالغين لفترة طويلة. كأن من المتوقع في استنتاجات Kağıtçıbaşı و (2005) Ataca، أن يكون هناك انخفاض في المساعدات المالية / المادية من الأطفال. الفروق الموجودة بين توقعات المساعدة من الأطفال وبين المساعدة المادية وغير المادية المقدمة من الأطفال، أشارت إلى توقع منفعة مادية أقل بكثير من الأطفال فيما يتعلق بأفراد الأسرة وكذلك بخصوص المساعدة المادية في الشيخوخة (Kağıtçıbaşı ve Ataca, 2005)

٧. التوصيات

تظهر نتائج هذه الدراسة أنه ينبغي زيادة العمليات التكيفية للأسر عن طريق تطبيق أنظمة داعمة للأسرة ونشرها. أوصت دراسات مختلفة بضرورة تنظيم برامج للتنقيف النفسي وجلسات استشارة نفسية حول قضايا مثل الغضب والعدوان وحل المشكلات وإدارة النزاعات، واستخدام أفراد الأسرة لمهارة التواصل الفعال والقدرة على التعامل مع الأزمات بصورة كافية، وذلك في حل وإدارة الخلافات التي يمرون بها داخل الأسرة (Camadan, Karataş, 2017 ve Bozali). لكن ينبغي أن يكون هؤلاء الأشخاص مختصين وخبراء. لوحظت أيضاً حوادث العنف الناجم عن الأسباب التي ذكرت في هذه الأسر. ويلاحظ أن العنف الحاصل يكون عامة في شكل دوري حيث يستمر من الأب تجاه الأم ومن الأم تجاه الطفل، ويلاحظ استمرار العنف حيث أن الطفل يعكس العنف الذي يراه على أقرانه أو أشقائه أو يعكسه على أسرته في المستقبل. بما أن العنف ليس بدنياً فحسب بل أيضاً نفسياً، فأن الحد من الصراعات الداخلية ومنع العنف في الوقت نفسه يتطلب تدخلاً قانونياً واجتماعياً واقتصادياً ونفسياً وتدخل على المستوى الفردي (Güleç, 2013). وإذا كان الأب والأم هم من يعانين من الخلافات، فلا ينبغي الاستهانة بالحقوق القانونية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأطفال خلال هذا التدخل. وينبغي مراعاة أمور تحسين البيئة النفسية والجسدية للطفل التي تم التأكيد عليها هنا، مع الأخذ بعين الاعتبار الوثيقة الوطنية لإستراتيجية

حقوق الطفل وخطة العمل التي أعدتها وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية (وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية سابقاً). ومع مراعاة عوامل الخطر التي تواجه على المستوى الفردي ينبغي أيضاً اتخاذ مبادرات على مستوى العلاقات في الوقت نفسه، وينبغي العمل على تكوين بيئات أسرية سليمة، وينبغي بذل المحاولات لتوفير مساعدة مهنية بسهولة للأسر التي تعاني من مشاكل. يجب الاعتراض على الاعتقادات والأحكام القيمة الشائعة في المجتمع والتي يعتقد بأنها تغذي العنف وفقاً لـ (İlkkaracan, 1996)، للحصول على منهج أكثر تجريباً لقضية منع العنف الأسري. ويجب استهداف تقديم التدريبات اللازمة للتمكن من الوصول إلى الحل. ونتيجة لجميع البحوث والتوصيات، فبالرغم من القول بأن الخلافات الأسرية وحوادث العنف هي دورة، لوحظ أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي وسن الزواج يساهمان في هذه البيئة المضطربة والعنف الذي لا يمكن تجاهله، بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن هذه المتغيرات لها علاقة السبب والنتيجة في المشكلات التي تواجه البيئة الأسرية من وقت لآخر. وباعتبار أن الأسرة هي لبنة المجتمع، فمن الحتمي أن تؤدي هذه الخلافات إلى الإخلال بتوازن المجتمع بشكل عام وتؤدي إلى مشاكل نفسية واجتماعية على المدى الطويل

ينفذ الوالدان تقنيات تأديبية وعقابية بنية تربية أطفالهم، ومحو السلوكيات غير المرغوبة التي يرونها لديهم. يلاحظ أن مناهج الوالدية المعتمدة المختلفة وكذلك أنواع العقاب المختلفة التي يتعرض لها الطفل لها تأثيرات مختلفة على الطفل. عادة ما يؤدي تطبيق أساليب العقاب القاسي إلى آثار سلبية على النمو النفسي والجسدي للطفل ويمكن أن يتضرر الأطفال عاطفياً وبدنياً

على الرغم من وجود العديد من الحلول المتعلقة بالتنمية الجسدية وصحة الأطفال، إلا أنه من غير الممكن تقديم حلول محددة من حيث الإيذاءات العاطفية والحماية من العقوبات البدنية. والجزء المهم من هذه العقوبات هي العقوبات التي توقعها الأسر على الأطفال. على الرغم من أن الأسر لا تعاقب بغرض الإضرار بجسد الطفل وشخصيته المستقبلية عمداً، فمن المعروف أن العديد من أساليب العقاب لها تأثير سلبي على الأطفال.

التغيرات في القيمة الممنوحة للطفل على مر السنين

في هذا البحث، نجد تقييماً لمشاركين للطفل بشكل أفضل من حيث التأثيرات السلبية والاهتمام والفوائد (الحياة الاجتماعية والتعليمية والعملية)، وذلك كلما تقدم العمر. وأوضحت الأمهات أن الأطفال لهم فائدة، عندما يزيد عدد أفراد الأسرة وتزيد من شأنها وسوف تكون هناك آثار سلبية محتملة على الحياة المهنية والاجتماعية. واتضح أنه في حالة ما إذا كان مستوى تعليم الأم عالياً، فإن ذلك يحقق الفائدة للأطفال ويعلمهم أشخاصاً ذوي شأن، مع عدم التأثير سلباً على الحياة الاجتماعية والمهنية للوالدين. بعد دراسة ازدياد أفراد الأسرة والحالة التعليمية للأم، نجد أن الأطفال يحققون الفائدة مع تقدم عمر الأم ويرفعون من شأنها، دون التأثير على حياتها العملية والاجتماعية. باختصار، تم اقتراح نهجين مختلفين في هذا القسم الذي يدرس القيمة الممنوحة للطفل على مر السنين. تسمح كيفية رؤية الأمهات للأبناء، خلال العشر سنوات من عم 2006 لعام 2016، وكذلك بحث كيفية توصيل المعنى لهم ومدى تغير هذا المعنى. واتضح أن هناك انخفاض ملحوظ في ما يتعلق بتحقيق الطفل خلال عشر سنوات لفائدة مهمة (على سبيل المثال، يجب عليه تقديم المساهمة المادية للوالدين عندما يكبر)، والتأثير الإيجابي لشأنه (على سبيل المثال، نجد أن المرأة التي لديها طفل تكون أكثر شأناً من الأخرى التي لا تمتلك طفلاً) وزيادة التأثيرات السلبية (على سبيل المثال، تأثيرات الطفل السلبية على حياة الأم الاجتماعية والعملية والعملية). هناك أيضاً اتجاه مماثل عند أن ضعفي الاعتبار سن الأم. فبخلاف المستوى التعليمي للأم وزيادة أفراد الأسرة، نجد زيادة في الأبعاد الثلاثة الموضحة أعلاه هي ما يتعلق بقيمة الطفل، وذلك مع تقدم العمر (الأجيال السابقة نسبياً). بمعنى آخر، يعتقد جيل الشباب بشكل أقل أن الأطفال يحققون فائدة مادية مقارنةً بالجيل السابق وأنه يؤثر بشكل إيجابي أو يؤثر بشكل سلبي على حياة الأم العملية والاجتماعية. اليوم، تستطيع الأمهات العمل على الرغم من وجود أطفال لديها. يمكن ذلك بشكل خاص في المدن التي بها مؤسسات رياض الأطفال وما قبل المدرسة. ومن ناحية أخرى، فإن تحقيق الأطفال للفائدة المادية يعني حالة تكبد المصاريف، في إطار ظروف الاستهلاك العالمية. يتناول جيل الشباب موضوعات الأطفال بشكل مختلف عن كبار السن. من أجل فهم هذه الاختلافات، يجب دراسة بحث بعنوان "قيمة الطفل" لفترة 30 عاماً تقريباً في تركيا (Kağıtçıbaşı, 1982a, 1982b, 1998).

الجغرافي، حيث أن الأمهات الموجودات في منطلقا لبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والأناضول يقدمون على العنف الجسدي، في ما تتجه الأمهات بمناطق اسطنبول والأناضول الغربية والبحر الأبيض المتوسط إلى العقوبات النفسية بشكل أكبر، مقارنةً مع المناطق الأخرى. أن بحث Arat و Altınay عن العنف ضد المرأة في تركيا لعام 2007 يُعتبر من الدراسات العظيمة التي تمثل تركيا. وفقاً لهذا البحث، فإن نسبة 35% من العينات التركية تشير إلى تعرض أحد الزوجين للعنف الجسدي مرة واحدة على الأقل "طوال حياته"، أما النسبة في العينات الشرقية هي 40%. وفقاً لبحث الصحة والسكان بتركيا TNSA لعام 2008، لوحظ تحقق حالة واحدة على الأقل من حالات إحراق الطعام والرد بوقاحة على الزوج وأنفاق الأم والبشكل غير ضروري وإهمال رعاية الأطفال ورفض العلاقة الجنسية، وذلك لدى 24.7% من النساء اللاتي يساهمن في العمل، وهو ما ينتج عن همبراً لضرب الزوج زوجته. وتبلغ هذه النسبة 39.5% في الشرق، و 18.3% في الغرب، و 5.3% لدى النساء اللاتي يحملن الشهادة الثانوية وما فوقها، و 46.9% لدى النساء اللاتي لم يستكملن الدراسة الابتدائية، و 7.1% كأعلى نسبة لدى النساء اللاتي يعشن في مستوى الرفاهية، أما أقل النسبة فكانت 42.9% (TNSA, 2009). أما في فترة التالية لبحث الصحة والسكان بتركيا "TNSA_2008"، فقد شهدت البلاد انخفاضاً في نسبة النساء اللاتي يقبلن سبباً واحداً على الأقل للعنف الجسدي من 25% إلى 13% (TNSA, 2014). تشير النتائج الدراسية إلى عدة نتائج سريرية. وتوضح العلاقة المباشرة بين سلوك الطفل الذي تأثر بالعدوانية والصراع الزوجي العدوانية تدخل أحد الوالدين فقط غير كافٍ لحماية الطفل من الآثار السلبية للصراع الزوجي. لا توجد أدلة قوية توضح أن النزاع الزوجي غير العدو أن يؤثر على فرضاً لأمل عقوبات قاسية أو إظهار الطفل السلوكيات عدوانية. أن تدريباً لأزواج على حل المشكلات بشكل بناء سيكون شيئاً مثمراً في هذا الشأن. وعند الوضع في الاعتبار التأثيرات السلبية الواضحة من الصراع الذي يزيد حدة العدوانية، يتضح أن التدخلات الزوجية التي تستهدف حل المشكلات بين الأشخاص قد لا تكون كافية يمكن للتدخلات التي تركز على التحكم في الغضب وتنظيم الحالة العاطفية أن يكون لها تأثير وقائي على قضايا الأبوة والأمومة وسلوك الطفل من خلال من عالصراع الزوجي العدواني..

مرحلة الطفولة. كما توجد عوامل أساسية مثل الوضع الاجتماعي الاقتصادي والاجتماعي الثقافي والاختلافات العمرية والمعتقدات الدينية والدعم الاجتماعي والحالة النفسية. معظم الرجال الذين يمارسون العنف ضد المرأة يتسمون بالعيش في أجواء أسرية عنيفة وكذلك تناول الكحول (Altınay ve Arat, 2007; Counts, 1999). ومن ناحية أخرى، يتضح أن العنف الأسري أكثر لدى الأسر المنتسبة إلى طبقة العمال والطبقة الوسطى، إذ أن حالاً تمثل ضعف مستوى التعليم للرجل والبطالة يتناسب مع العنف ضد المرأة (Castro, Peek-Asa ve Ruiz, 2004; Eisikovitz Winstok ve Fishman, 2003). وقد أظهرت بعض الأبحاث أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة أكثر من الرجل يزيد من احتمالية العنف (Goodyear-Smith ve Laidlaw, 1999).

التغيرات في العقوبات الموجهة إلى الأطفال على مر السنين

في هذا البحث، لوحظ زيادة في نسب حظر الموبايل والإنترنت، في العقوبات التي تفرضها الأمهات على الأطفال خلال الأعوام من 2011 إلى 2016، بين ما قلت أنواع العقوبات الأخرى. وفي التحليلات يتم إجراؤها بعد تصنيف العقوبات التي تفرضها الأمهات على الأطفال قد تبين أن خفاض أبعاد العنف الجسدي والنفسى للعقوبات المنفذة خلال الأعوام من 2011 إلى 2016. في هذا البحث جد أن زيادة أفراد الأسرة ومستوى التعليم لدى الأم يحدد أن في المرحلة الأولى أنواع العقوبات الجسدية والنفسية التي تقرها الأمهات. يُلاحظ ازدياد في نسبة العقوبات الجسدية ضد الأطفال، عندما يزداد أفراد الأسرة، مقابل انخفاض المستوى التعليمي لدى الأم. أما في حالة تقدم عمر الأم، يُلاحظ انخفاض في نسبة العقوبات الجسدية. تم إجراءات حل متسلسل بهدف دراسة التغيرات الطارئة على العقوبات النفسية والجسدية التي تفرضها الأمهات على أطفالهم (إجمالي 21.848)، وذلك خلال الأعوام من 2011 إلى 2016. وبعد دراسة الحالة التعليمية للأم وازدياد أفراد الأسرة، اتضح انخفاض في كلا النوعين من العقوبات المفروضة مع تقدم عمر الأم. وفي نتيجة التحليلات التي تقارن بعض مواد التغيرات لطارئة على العقوبات المفروضة خلال الأعوام من 2011 إلى 2016 لوحظ زيادة خطيرة في السلوكيات المحدودة على الموبايل والإنترنت، مقابل انخفاض في العقوبات الأخرى. وأخيراً ظهرت بعض الاختلافات في العقوبات القائمة على الأساس

ولا يؤثر العنف على الشخص الذي تعرض له فقط، بل يؤثر أيضاً على أفراد الأسرة الآخرين، وخاصة الأطفال. تصاب النساء اللاتي يتعرضن لعنف الرجال بأضرار جسدية كما يصابون بجروح عاطفية يصعب إصلاحها. وقد تواجه النساء اللاتي يتعرضن للعنف العديد من الحالات العاطفية السلبية مثل عدم الثقة والوحدة. ومن ناحية أخرى، قد توجه الغضب الذي أضمرته للزوج الذي يمارس عليها العنف نحو الأطفال.

وقد برهن الطرق النظرية الفعالة والجو أن بالسلوكية والمعرفية والحسية على تأثير المشاكل الزوجية بشكل مباشر على الأطفال. على سبيل المثال، يؤدي تعرض الأطفال للعنف الزوجي إلى الاقتداء بهذه المشاكل وإظهار السلوك العدواني لدى الأطفال في العلاقات بين الأشخاص في وقت لاحق، وذلك وفقاً لنظرية التعلم الاجتماعي (Bandura, 1977).

أن النظرية المعرفية- السياقية تشير إلى تناولاً لجانب المعرفي السلبي الخاص بالمشاكل الزوجية العنيفة التي تتضمن اتهاماً للأطفال وتهديدهم بشكل مباشر (Grych ve Fincham, 1990). وحسب فرضية السلامة العاطفية، فإن تعرض الأطفال للمشاكل الزوجية العنيفة يتسبب في التفاعل السلوكي لدى الأطفال نحو المشاكل الزوجية ويتسبب كذلك في أثر هدام بسبب الجو أن بالسلبية الداخلية المتعلقة بالعلاقة بين الوالدين (Davies, Harold, Goeke-Morey ve Cummings, 2002). أما التفاعل السلبي لدى الأطفال فترتبط بمشاكل التكيف السلوكية في نهايتها (Cummings vd., 2003).

في هذا البحث، لوحظ زيادة في نسبة العقوبات النفسية والجسدية على الأطفال، حينما تزيد نسبة العنف الجسدي بين الأزواج، ولوحظ أيضاً تراجع في نسبة العقوبات النفسية والجسدية ضد الأطفال، حينما تزيد العدوانية السلبيه والعنف اللفظي لدى الأزواج. وقد تبين أن العقوبات الموجهة إلى الأطفال ليست مرتبطة بشكل مباشر مع كثرة المشاكل الأسرية التي تم الاعتراف بها. واتضح ظهور زيادة في نسبة العقوبات الموجهة إلى الأطفال لدى الأسر التي تعترف كثيراً بالمشاكل، بينما تنخفض العقوبات النفسية والجسدية على الأطفال، عندما تعترف الأمهات بقليل من المشاكل. من العوامل التي تؤثر على العنف الأسري يتعرض أحد الوالدين على الأقل للعنف خلال

بالقيم مثل التسامح المتبادل والتواصل السليم، فإن ذلك يسهل على الأسرة حل مشاكلها، وفقاً لهذه القيم التي تتمسك بها الأسرة. من ناحية أخرى، فإن الطفل الذي يكبر في أسرة ذات سلوكيات عنيفة، سيتجه إلى العنف لحل مشاكلها المستقبلية (Sarpkaya, 2012). يتأثر الأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر بالبيئة الأسرية التي يصبحون فيها اجتماعي ينو يحققون ذاتهم. إذا اتبع الرجل العنف ضد المرأة في الإطار الأسري الاجتماعي، فإن ذلك يشكل "النمط الذكوري" وينقل هذا الشخص العنف من جيل لآخر (Arıkan, 1997).

في حالات كثيرة يحدث فيها العنف الأسري، يمكن أن يكون الأطفال أقرب الشهود على ذلك وضحايا للعنف بشكل مباشر. الأطفال الذين يرون العنف الذي يمارسه الأب ضد الأم قد يتعرضون من وقت لآخر للعنف بسبب رغبته في التدخل ضد أبيه، كما يمكن أن تأخذ الأم المعنفة انتقامها من الطفل في بعض الحالات. يواجه الأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر العنف الجسدي والعاطفي في المنازل التي يكون الأب فيها عنيفاً تجاهها لأم. ويترتب على ذلك آثاراً سلبية على الطفل مثل الأنطواء، والخوف من العاطفة ومشاكل التواصل والفشل الدراسي. ونجد في هذا البحث أن هناك علاقة مباشرة بين مشاكل التوافق مع "العنف الجسدي والنفسي ضد الطفل" الذي أشرت عنها لأم. بمعنى آخر، لوحظ زيادة كبيرة في مشاكل التوافق لدى الطفل الذي يتعرض للعنف النفسي والجسدي من الأم. كما لوحظ أنه مع معاقبة الأطفال بدنيا ونفسيا بشكل أكبر، ينتج عنها زيادة في مشاكل التوافق لديهم مثل الكذب، عدم المساعدة في أعمال المنزل، اكتساب أصدقاء غير مناسبين

أن الآثار المباشرة على مشاكل تكيف الأطفال مع المشاكل الزوجية مرتبطة بطريقة التعبير عنها (Cummins ve Davies, 1994; Grych ve Fincham, 1990) المشاكل الزوجية التي تحتوي على العنف الجسدي والعداء اللفظي وغير اللفظي والتي تهدد وحدة الأسرة تُعرف بأنها "هذامة". لأنها ترتبط بسلوك الطفل التفاعلي والعنواني (Cummins, 2004; Goeke-Morey ve Papp, 2003).

وقد تحدث نتائج غير متوقعة بالنسبة للآباء والأمهات ممن يظهرون لأطفالهم التسامح المفرط، ويتصرفون بحب ودفء تام تجاههم، حيث لا يمتلكون أي سيطرة عليهم، ويأخذ الطفل جميع قراراته بنفسه ويملك حقوقاً غير محدودة (Taner Derman ve Başal, 2013). الآباء والأمهات ممن يظهرون لأطفالهم التسامح المفرط لا يستجيبون لمن يخبرهم بأن هذا التصرف خاطئ، حتى وأن كان أطفالهم يميلون إلى إيذاء من حولهم بشكل واع (Çağdaş, 2003). ولذلك، فإن العقوبات الموجهة إلى الطفل الأطفال الذين ينشئون في بيئة كهذه تبدو غير كافية إلى حد بعيد، ولا يمكن أن تجعل الطفل يظهر الموقف المرغوب فيه (Yörükoğlu, 2002).

الآباء والأمهات الذين لديهم موقفاً مراقباً وتقييمياً، يهدفون عامة إلى تعديل السلوك الذي يظهره الأطفال. الآباء والأمهات الذين يظهرون موقفاً تقييماً عادة ما يصفون السلوكيات التي يظهرها الأطفال في العديد من الحالات بصفات متنوعة (جيد، سيء، عيب، صحيح، خاطئ... إلخ). الأطفال الذين يتعرضون لذلك منذ سن مبكرة يبدو أن أيضاً في استيعاب سلوك التقييم (Taner Derman ve Başal, 2013). الآباء والأمهات الذين يظهرون موقفاً مراقباً وتقييمياً لا يغضون الطرف حتى عن أدنى أمور سوء التصرف من الأطفال ويريدون تصحيح كل ما يصدر عنهم. ويطلبون أن يلتزم الطفل بالقواعد الموضوعه مهمما

حدث (Yörükoğlu, 2002). كما يتوقع من الآباء والأمهات الذين يظهرون موقفاً مراقباً وتقييمياً، تطبيق العقاب البدني أو اللفظي على الأطفال. تعرض الأطفال للعقوبات البدنية بغض النظر عن ماهية تقنية التأديب المستخدمة، يكون سبباً لتضررهم من الناحية العاطفية.

دورة العنف الأسري وأنعكاسه على الأطفال

يمثل العنف بين الوالدين عقاباً للأطفال. وقد يتأثر الأطفال عاطفياً وجسدياً بذلك، وفي حالة أن يكون الطفل شاهداً على العنف أوضحه له فإن ذلك يؤدي إلى ظهور دورة العنف الأسري. يقلد الطفل الحركات التي يراها داخل الأسرة التي ينمو فيها ويقتدي بها. إذا كان من الضروري الاقتداء بالسلوكيات "الصحيحة"، فإن الطفل الذي ليس لديه قدرة تمييز قوية في حياته المبكرة، يميل إلى الاقتداء بأي سلوك يراه. لذلك فإن الطفل إذا تربى في أسرة متمسكة

المواقف والأساليب التأديبية التي يعرضها الوالدان هي عامل مهم في حياة الطفل. يمكن للوالدين إظهار سلوكيات مختلفة بصفة عامة مثل الإهمال والحماية والرفض والمعاقبة وعدم الإحساس والاستبدادية والديمقراطية والكمال (Ari, 2005). هذه المواقف تؤثر أيضاً على العقوبات الموجهة إلى الطفل الأطفال.

وثمة رمز سلطوي آخر مهم بالنسبة للطفل بقدر أهمية الوالدين وهو المعلمون. يمكن للسلوكيات المتغيرة والمستقلة وغير المتسقة مع بعضها من الأشخاص المحيطين وذوي السلطة، أن تجعل الطفل يشعر بعدم الارتياح ويستمر في إظهار السلوكيات الإشكالية (Çubukçu, 2004). ولذلك، ينبغي مراعاة وجود تناسق بين الطريقة المطبقة في بيئة الأسرة والطريقة التي يطبقها المعلم في تحديد أسلوب التأديب أو أسلوب الثواب-العقاب للطفل. ستساهم السلوكيات المتسقة التي تظهرها الأسرة والمعلم بشكل إيجابي في تنمية الطفل (Taner Derman ve Başal, 2013).

الآباء والأمهات الذين يظهرون موقفاً ديمقراطياً هم عادة يكونون مهتمين وحميمين تجاه أطفالهم. في بيئة هذه الأسرة، يحترم رأي الطفل كما يؤخذ رأيه (Nas, 2001). يعرف الأطفال في بيئات الأسر التي تظهر موقفاً ديمقراطياً نوع الثواب أو العقاب الذي سيواجهونه عندما يقومون بتصرف ما، حيث حدد الآباء من البداية القواعد التي يلزم إتباعها (Tuzcuoğlu, 2003) لذلك، ليس من الممكن مصادفة عقوبات قاسية جداً وأساليب تأديب ثقيلة في هذا النوع من البنية الأسرية. وعادة يصبح الأطفال الذين نشأوا في هذه البيئة أفراداً محبين للمساعدة وماهرين وودودين وواثقين بأنفسهم (Aslan, 1992).

يضع الآباء والأمهات الذين يظهرون موقفاً سلطوياً بعض المحظورات التي لا يفهم فيها الأطفال السبب بشكل كامل، ويتلقى الطفل عقوبات بدنية ولفظية (Aslan, 1992). ولذلك، فإن الأطفال الذين يواجهون مثل هذه العقوبات يخافون أيضاً من آبائهم وأمهم، وعندما يشعرون أنهم بعيدون عن السلطة فلا يمكن أن يكون لديهم ما يكفي من الانضباط الداخلي لتطبيق القواعد التي وضعها الوالدين (Pantley, 2002). يمكن ملاحظة الآثار السلبية مثل عدم الثقة بالنفس والخجل والشخصية السلبية والعداونية لدى الأطفال الذين يكبرون في مثل هذه البيئة نتيجة للعقاب المتكرر وعدم إظهار الحب (Çağdaş, 2003).

ويتضح في الدراسة التي أجراها (Tahiroğlu وأصدقائه (2009) استخدام تقنية "حرمان الطفل من الأشياء التي يحبها وألا يأخذ الأشياء التي يريدها" بنسبة 21%. وهذه التقنية هي أحد أساليب العقاب التي اقترحتها الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) (1998).

وإذا نظرنا إلى الأمثلة في الخارج، يُلاحظ في الدراسة التي أجراها Regalado وأصدقائه (2004) أن 26% من الآباء والأمهات يضربون أطفالهم الصغار لتأديبهم، أما 67% يفضلون الصراخ لتأديبهم. وبالنظر في الدراسات المهمة بتركيا، فإن شريحة مقدارها 29.2% تفضل "الشتيم والصراخ"، في حين أن شريحة مقدارها 45% تفضل أسلوب "ضرب الأطفال بتفاوتات مختلفة" وذلك في البيانات التي قدمها Tahiroğlu وأصدقائه (2009). تم تفضيل تقنية (الضرب) "العقاب البدني" -وهي طريقة غير مستحسنة ولكنها مفضلة للغاية- بنسبة 20% وفقاً للنتائج التي أظهرتها دراسة Kırcaali-Iftar (2005) كما كشفت هذه الدراسة أن 30% من الأمهات في تركيا يستخدمون الصراخ بغرض التأديب. وفي البحث الذي أجراه Erkman ve Rohner (2006) يلاحظ تطبيق العقاب البدني بمعدل 28%. وقد تم الوصول إلى نتيجة بأن 36% من الأطفال دون سن الخامسة من العمر في تركيا قد عوقبوا بالضرب، وفقاً للبيانات التي قدمها Bilir وأصدقائه (1991).

أما الطرق الأخرى للعقاب التي يمكن أن تترك تأثيراً سلبياً على الطفل هي الضغوط العاطفية والتهديدات. وفقاً لدراسة Tahiroğlu وأصدقائه (2009)، يفضل 15.6% من الآباء والأمهات في تركيا عقاب الطفل من خلال مقاطعته، أما 7% منهم يفضلون عقاب الطفل من خلال تهديده بإخبار الغير بالسلوك غير المرغوب لدى الطفل.

العلاقة بين مواقف الوالدين والعقوبات الموجهة للأطفال

الاختلافات الثقافية والاقتصادية بين المجتمعات تؤثر على مواقف الوالدين مثلما تؤثر على كل أمر. اعتمدت العديد من الأساليب التأديبية المختلفة ونفذت بخصوص تعليم الأطفال منذ القدم. هناك أساليب تأديبية ديمقراطية ومستقلة تماماً كما يوجد أساليب تأديبية يُقبل بها المواقف القاسية لأقصى درجة.

من المواقف الداخلية والخارجية مثل السلوك المعادي للمجتمع وأنخفاض احترام الذات والقلق والاكتئاب والعدوان والتنافر والاندفاعية. (Straus ve Kantor, 1994) استخدام الآباء للعقاب البدني مثل ضرب الطفل يزيد من الإساءة للأطفال (Whipple ve Richey, 1997).

والأطفال الذين يتعرضون لآذى بسبب ما يتلقون من العقوبات البدنية يتجنبون التواصل مع البالغين. فإذا حاول شخص بالغ أن يلمسهم ويقرب منهم، فأنهم يفرعون. ويخافون من والديهم بشكل واضح، ويلجئون إلى الكذب بسهولة، ويمكن أن يظلوا غير مستجيبين حتى في المواقف المروعة ولا يكون بسهولة. ويضطربون عندما يرون طفلاً آخر ييكي. ومن حيث الشخصية، فلهيهم سمات أنطوائية وخجولة وشديدة العدوانية. ومن المعروف أن الأطفال المهملين لا يذهبون إلى مدارسهم بانتظام عندما يبلغون سن المدرسة، وينامون أثناء الدرس، ويتورطون في جرائم مثل السرقة والتخريب (Kolko vd., 1988). قد تستمر آثار العقوبات البدنية التي تعرض لها الفرد في الطفولة، في الكشف عن نفسها في مرحلة البلوغ من خلال مشاكل مثل الاكتئاب وإدمان الكحول والجوء للعنف (Straus ve Kantor, 1994).

وعند دراسة العقوبات الموجهة للأطفال، تبين أن تقنية التأديب الأكثر استخداماً التي تطبق دون اللجوء إلى أي قسوة هي "توضيح لماذا يكون التصرف الذي فعله الطفل غير مناسب دون اللجوء لأي عقاب" (Regalado vd., 2004, Hunter vd., 2000). وبالمثل في الدراسات التي أجريت في تركيا، فإن إخبار الطفل بالجوانب الخاطئة للتصرف الذي نفذ ينظر إليه باعتباره أسلوباً شائعاً للتأديب دون تطبيق تقنية قاسية. ووفقاً للبيانات التي قدمها (Tahiroğlu ve diğerleri, 2009)، فإن 37.1% من الأسر تفضل إخبار أطفالها بالجوانب الخاطئة لما فعلوه، أما في الدراسة التي أجراها (Kırcaali-İftar, 2005) فتفيد بأن 74% ينفذون طرق "التوضيح اللفظي" و"الغضب"

وهناك أسلوب آخر للتأديب الناعم وهو "تهديد الطفل بمعاقبته دون أن يعاقب". ويفضل 18% من الأمهات ذلك في الدراسة التي أجراها (Kırcaali-İftar, 2005)، بينما ورد في الدراسة التي أجراها (Tahiroğlu ve diğerleri, 2009) بأن شريحة مقدارها 26% تفضل ذلك.

تركيا (2009) إلى نتيجة تدعم ذلك. أما في الدراسة المجراة في ثقافة أخرى فقد تم التوصل إلى أن الآباء يستخدمون الصفع بشكل أكبر (Campbell, 1992).

وفي دراسة أجراها بيلير وأصدقائه في بلدنا (1991) تم دراسة كمية العقوبات الموجهة للطفل. وجد في هذا البحث أن الأم ربة المنزل (65.9%) تستخدم العقوبات الجسدية بشكل أكبر بالنسبة للأم العاملة (45.8%) ولوحظ أن أكثر العائلات التي تستخدم العقوبات الجسدية هي العائلات التي تمتلك 2-3 أطفال (67.5%)، وتم تبين أن المشاكل لدى الأطفال مثل الخوف (34.0%) اختلال النوم (12.4%) اضطرابات في النطق (6.1%) الاشمزاز (2.5%) خلل في السلوك (38.3%)؛ ترى بنسبة أكبر لدى الأطفال الذين يتعرضون للعقوبات الفيزيائية بالنسبة للمجموعة التي لا تتعرض لذلك (Bilir vd., 1991).

في معظم الدراسات المتعلقة بطرق العقاب تم اتباع طريقة تقسيم الآباء والأمهات إلى زمرة تبعاً لميولهم (شديد بإفراط، رقيق، غير منضبط) (Reitman vd., 1991, Darling ve Steinberg 1993, Buri 1991) مثلاً يسمى "الصراخ" و"الصفع" "أسلوب قاسي" ولو لم يكونا الشيء ذاته (Reitman vd., 2001).

في التحليلات التي أجريت هنا، يتنبأ عمر الأم بشكل إيجابي بالعنف النفسي والبدني على الطفل. وبعبارة أخرى، قد لوحظ تناقص أنواع العقاب النفسي والبدني الذي يتعرض له الأطفال كلما زاد سن الأمهات. وثمة نتيجة أخرى هي أنه كلما زاد أفراد الأسرة أنخفض تعرضهم للعقاب النفسي، وكلما ازداد مستوى تعليم الأمهات ازداد العقاب النفسي. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أنخفاض العقاب البدني مع زيادة سن الأم. وفي هذا الصدد، ولأن الأمهات ينجبن في سن مبكرة، وبسبب زيادة العقوبات الموجهة إلى الطفل، تتشكل عوامل الخطر الاجتماعية والعاطفية من حيث الصحة النفسية للطفل.

هناك بعض السمات المشتركة لدى الأطفال الذين يتعرضون في كثير من الأحيان للعقاب البدني، وبالتالي يتعرضون للآذى. الأطفال الذين يتعرضون للعقاب البدني يميلون لمواجهة المزيد من المشاكل من الناحية الاجتماعية والعاطفية مقارنة بالأطفال الذين يختبرون أشكال أخرى من التأديب (Turner ve Finkelhor, 1996). قد تتضمن هذه المشاكل كلاً

فيمكن أن يكون انخفاض نسبة عمل النساء اللاتي أصبحن أمهات في سن مبكرة وانخفاض مستواه الاجتماعي والثقافي عموماً أن يكون سبباً في ذلك أيضاً (Tahiroğlu vd., 2009). والبحث القائم يقر هذه المعلومة مرة أخرى. فالأمومة في سن مبكرة يؤدي مهارات إثبات الذات للام غير المكثفة بعد ويمكن أن يكون سبباً لردود أفعال سلبية.

ويعلم أن الأطفال الذين يعيشون مع طرف واحد من طرفي الوالدين جراء أسباب كالطلاق أو الموت يتعرضون بشكل أكبر لتقنيات العقوبات غير المناسبة (Fox vd., 1995, Regalado vd., 2004).

أن إحدى محددات العقوبات الموجهة للأطفال وتقنياتها هي مستويات تعليم الآباء والأمهات. فيلاحظ أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الوالدين انخفض التأثير السلبي لطرق التعليم المطبقة على الأطفال (Wade ve Kendler, 2001). ومن جانب آخر فلأن ارتفاع المستوى التعليمي يقلل من احتمال الأمومة والابوة في سن مبكرة فبالتالي تنخفض احتمالية تطبيق طرق العقاب الشديد من نواح متعددة. وقد بين البحث القائم أنه مع ارتفاع مستوى التعليم والدخل ينخفض عنف الأسرة تجاه الطفل. وعند النظر في محددات أنماط العقوبات النفسية والجسدية التي توجهها الأمهات لأطفالهن وجد علاقة عكسية بين مستوى تعليم الأب والام ودخل الفرد في الأسرة المعيشية وبين العقوبات النفسية/الجسدية.

أن العامل الآخر الذي له تأثير على طرق العقاب هو عمل الأم أو عدم عملها. فالأمهات العاملات يكافئن أطفالهن بشكل أكبر من خلال القيام بفعاليات، في حين أن ربوات البيوت يجعلن وقتاً أكثر انتظاماً لأطفالهن. وتستعمل نساء البيوت الصفع بشكل أكبر بينما تفضل النساء العاملات حرمان أطفالهن مما يحبون عقاباً لهم (Tahiroğlu vd., 2009). وهنا من الضروري أن نذكر أن مستوى تعليم النساء العاملات مهم أيضاً.

وثمة دراسات متنوعة حول أي طرف الوالدين أكثر تطبيقاً للعقوبات الجسدية. فقد أثبت ستراوس وأصدقائه (1998) أن الصفع والاستغلال الجسدي يتم استخدامه من قبل الأمهات بشكل أكبر. وقد تم التوصل في الدراسة التي أجراها طاهر أوغلو وأصدقائه في

أن كثيراً من الآباء والأمهات الذين يعاقبون أطفالهم عقوبات جسدية قد تعرضوا في مراحل طفولتهم إلى النمط ذاته من العقوبات وتأذوا من الناحية الشعورية. وفي الوقت ذاته نجد أن لكثير منهم تاريخ في الرفض. (Green, 1979). ويرصد لدى هؤلاء الآباء والأمهات عموماً اضطرابات في الشخصية. ولتدني احترامهم الذاتي يرون أنفسهم عديمي القيمة وغير محبوبين. وخطر وجود العدائية وشرب الكحول والإدمان لدى أحد الوالدين على الأقل، أعلى. (Rosenthal vd., 1984). ولهؤلاء الآباء والأمهات بيانات اجتماعية محدودة ولا تجد لهم أصدقاء كثير. وفي نفس الوقت لم يستطيعوا أن ينسجموا مع بيئاتهم (Johnson ve Morse, 1969). وربما توجد مشاكل خطيرة في زواجهم. وأن الوالدين الذين يعانون إلى جانب البطالة والمشاكل المادية الأخرى ضغوطات كعدم التعايش داخل الأسرة يمكن أن يعاملوا أطفالهم معاملة سيئة (Fergusson ve ark. 1984). ويمكن لبعض الأحوال كحمل غير متوقع في توقيت غير مرغوب أو الحمل المتتالي أو عدم وجود أب حقيقي أو كون الطفل معاقاً؛ أن تؤدي على تعامل الوالدين تجاه الأطفال معاملة تهنيكية (Freidrich ve Boriskin, 1976).

تظهر بعض الدراسات وجود علاقة بين عدد الأطفال في المنزل وتقنيات العقوبات القاسية (Qasem ve ark. 1998, Fox ve ark. 1995). ففي العمل الذي أنجزه طاهر أوغلو وأصدقائه (2009) تم التوصل إلى أنه ولو لم توجد رابطة إحصائية ذات قيمة بين عدد الأخوة وتقنيات العقوبة فثمة ترابط بين عدد الأخوة و"الصفعات". وقد وجد أن 5.6% من الآباء والأمهات الذين يمتلكون طفلاً واحداً، و7.3% من الذين يمتلكون 1-3 أطفال، و10.5% من الذين يمتلكون أكثر من 3 أطفال يستخدمون الصفع كطريقة للعقاب. ونرى أيضاً نتيجة مشابهة في طرق المكافأة. فيلاحظ انخفاض نسبة تطبيق طرق المكافأة مثل "التقبيل والمعانقة" و"الخروج للتنزه" مع ازدياد عدد الأخوة (Tahiroğlu vd., 2009).

من جانب آخر ثمة علاقة بين عمر الأم وطرق العقاب القاسية والعقوبات الجسدية (Regalado vd., 2004). ويظهر في الدراسة المجراة في تركيا أن أكثر من يستخدم طريقة الصفع من بين الأمهات هن اللواتي لم يدخلن سن التاسعة عشر. وكما يمكن للمشاكل التي جرتها الأمومة في سن مبكرة أن تُعكسَ على الطفل

المتنازعة. وحسب (1996) "İlkkaracan" الذي اتبع منهجاً مجرداً في التعامل مع مسألة إمكانية الحد من العنف الأسري الداخلي، فيجب مراجعة الاعتقادات وأحكام القيم التي يعتقد أنها تغذي العنف المنتشر في المجتمع، ويجب أن يُهَدَفَ إلى إجراء تغييرات في البنية الثقافية بغية الوصول إلى الحلول. وقد لوحظ في نتيجة جميع الأبحاث والمقترحات أنه مع القول بأن خلافاً للأسرة الداخلية وظاهرة العنف هي عبارة عن حلقة فائتة للحالة الاجتماعية-الاقتصادية والزواج المبكر يد في هذا الوسط المضطرب والعنف الحاصل لا يمكن تجاهلها، كما أنه يجمع بين هذه المتغيرات علاقة السبب والنتيجة بين الحين والآخر في المشاكل الحاصلة في الوسط الأسري.

العقوبات الموجهة للأطفال

أ. العنف النفسي والجسدي

تُعرَّفُ التهتكات الجسدية التي يمكن أن تولّد أضراراً فادحة لدى الطفل من الناحيتين الجسدية والشعورية بأنها تلقي الأطفال لتلف خفيف أو ثقيل عدا الحوادث يمكن أن يؤدي إلى الموت. ومن جانب آخر تدخل التصرفات كعدم منح الأطفال الحب الذي يحتاجونه وعدم الاهتمام بهم بما فيه الكفاية ومعاملتهم بأساليب تهديدية ورفضهم؛ ضمن التهتك الشعوري (Myers, Berliner, Briere, Hendrix, Reid ve Jenny, 2002).

لا يمكن القول بأن كل طفل تعرض للتهتك الشعوري يكون قد تعرض للتهتك الفيزيائي، لكن يمكن القول أن كل طفل تعرض لتهتك جسدي يكون قد تعرض لتهتك شعوري (Bilir, Arı, Dönmez, Atik, San, 1991).

ووفق الأبحاث فإن ثلثي الأطفال المتعرضين للتهتك الجسدي لم يطؤوا عتبة الثلاث سنوات من أعمارهم. ويمكن أن نرى على الأطفال المتهتكين من الناحية الجسدية أنتفاخات أو آثار جروح أو تضرر النسيج اللين أو حروق أو أنسلاخ نتيجة ماء مغلي أو كدمات أو حصول تهشم في أي منطقة من مناطق الجسم أو التسمم أو الموت في بعض الحوادث التي يشتد فيها العنف (Bilir, Arı, Dönmez, Atik, San, 1991). وتخبرنا دراسة العوامل الديموغرافية والثقافية والاجتماعية-الاقتصادية والمدنية والنفسية بلجوء الوالدين إلى عقوبات جسدية للطفل يمكن أن تكون سبباً في مشاكل شعورية لديه (McLeod ve Shanahan, 1993) وعند النظر إلى والدي الأطفال الذين يلقون عقوبات جسدية تم تحديد بعض الخصائص المشتركة.

التسامح مع الاختلافات

في هذه المقالة ينبئ التسامح تجاه الاختلافات الذي يبلغ عنه من قبل الأب والام بشكل إيجابي عن كمية المشاكل في العائلة التي يخبر عنها الأب. وقد لوحظ وجود ميل للتصريح بمشاكل العائلة بشكل أكبر كلما ازدادت نقاط التسامح تجاه الاختلافات. أما العلاقة بين تسامح الأزواج تجاه الاختلافات وكمية المشاكل فتبدي نمطاً غير خطي. ووفق نتائج التحاليل التقديرية غير الخطية وجد أن كمية مشاكل المشاركين الذين يندرجون تحت مجموعة التسامح المنخفض جداً والمرتفع جداً أقل بالنسبة للمشاركين الذين صرحوا بتسامحهم تجاه الاختلافات بدرجة متوسطة.

أن الإبلاغ بسهولة عن نزاعات الأسرة الداخلية التي تحدث في وسط أسرة أقامت تواصلاً مفتوحاً وعرفت بتسامحها مع الاختلافات؛ يمكن أن يكون أمراً طبيعياً. فتستطيع الأسر التي تعلم أن الاختلافات سيتسامح معها إقامة تواصل بصيغة مفتوحة وتستطيع أن تناقش الاختلافات من أجل الوصول إلى الحل. وهذا البحث بالتأكيد لا يوضح ما إذا كانت النقاشات كافية أو لا ولا إذا تم التوصل إلى نتيجة أو لا. لكنه سيلزم في كل حالة استخدام طرق التواصل الفعالة من أجل الوصول إلى الحلول. وحتى يتسنى لأفراد العائلة استخدام التواصل الفعال ومهارة مقاومة الأزمات على مستوى كافٍ في حل مشاكل الأسرة الداخلية أو إدارتها أقترح ضرورة تنظيم برامج نفسية-تعليمية وجلسات استشارة نفسية في مواضيع مثل الغضب والعدوان وحل المشاكل وإدارة النزاعات (Camadan, Karataş ve Bozali, 2017). وقد لوحظ أن العنف الحاصل يكون على شكل حلقة؛ فينتقل من الأب إلى الام ومن الأم إلى الطفل وتستمر كذلك ليعكس الطفل العنف الذي تعرض له على أقرانه أو إخوته أو على أسرته في قادم السنين. ولأن العنف الحاصل يقتصر على الجسد بل يتعداه إلى النفس فإن تخفيض خلافاً الأسرة الداخلية إلى أنزل مستوى والحد من العنف يتطلب في الوقت ذاته التدخل في أكثر من عامل كالعامل القانوني والاجتماعي والاقتصادي والنفسي والشخصي (Güleç, 2013). وإذا كان أفراد العائلة المختلفين هم الأب والأم فيجب أثناء هذا التدخل عدم غرض النظر عن حقوق الأطفال أيضاً القانونية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية. وعند مراعاة عوامل الخطر التي يمكن أن تعرض على المستوى الفردي فيجب التدخل في الوقت ذاته على المستوى العلاقتي، والعمل على إنشاء أوساط أسرية سليمة، والسعي من أجل تسهيل إحضار مختصين للعائلات

الجدول 12.4. المتغيرات المنبئة عن مفاهيم قيمة الطفل.

قيمة الطفل - التأثيرات السلبية		قيمة الطفل - المكانة		قيمة الطفل - الفائدة الواقعية		التحليل
ΔR^2	β	ΔR^2	β	ΔR^2	β	
0.01***		0.08***		0.08***		الخطوة 1: الديموغرافيات
	0.04***		0.11***		0.08***	حجم الاسرة المعيشية
	-0.06***		-0.24***		-0.26***	المستوى التعليمي
0.01***		0.10***		0.08***		الخطوة 2: التأثيرات الرئيسية
	0.03***		0.11***		0.04***	العمر
$\Sigma R^2=0.02$		$\Sigma R^2=0.18$		$\Sigma R^2=0.16$		

تميل للصلح بشكل أكبر لكن الآباء والأمهات يتبعون سلوكاً عدوانياً تجاه الأطفال (Camadan, Karataş ve Bozali, 2017)

وعند النظر في التحاليل الموجودة إلى كمية المشاكل التي يبلغ عنها الآباء نجد أنه كلما تقدم عمر الأب وارتفع دخله الشهري أنخفضت المشاكل المبلغ عنها وأنه تزداد كمية المشاكل كلما ارتفع مستوى تعليم الأزواج وزاد عدد الأطفال.

تنخفض كمية المشاكل التي يبلغ عنها الأمهات كلما تقدم عمر الأم والأب وارتفع مستوى الأب التعليمي وزاد الدخل الشهري بينما تزداد كمية المشاكل المبلغ عنها كلما ارتفع مستوى الام التعليمي وازداد عدد الأطفال.

باختصار تنخفض كمية المشاكل التي يبلغ عنها الأزواج كلما تقدم عمر الاب وارتفع مستوى الدخل. وتبدي التغيرات في مستويات التعليم فروقاً من جهة كمية المشاكل لدى كل من الرجال والنساء. وعليه فأن مستوى التعليم لدى الأب والام مرتبط بشكل إيجابي مع كمية المشاكل لدى الاب بينما يكون هذا النمط مختلف قليلاً من جهة الأم. فقد ازدادت كمية المشاكل المصرح بها بازدياد مستويات تعليم الأمهات وأنخفضت بازدياد مستويات تعليم الآباء. وفي الوقت ذاته فازدياد عدد الأطفال متناسب طردياً مع زيادة بلاغات المشاكل. ويمكن القول أن الحالة الاجتماعية-الاقتصادية المتردية والزواج في عمر مبكر يمكن أن يؤثران كعوامل نفسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية بشكل سلبي في استقرار العائلة وقدرتها على التواصل السليم ومقدرتها على مقاومة الأزمات.

باختصار تم في هذا القسم الذي درس فيه القيمة الممنوحة للطفل خلال السنين تقديم منهجين مختلفين. أولهما تم دراسة التغير المرتبط بكيفية رؤية الأم للأطفال بين العاملين الذين جمع فيهما البيانات 2006 و 2011 (فترة عشر سنوات) وكيفية المعنى الذي تحمله تجاههم. ولذلك تم إخضاع أجوبة الأسئلة الموجهة لهم لتحليل العامل، ومن ثم تم اختبار وجود اختلاف على مستوى الأبعاد الناتجة عن التحليل من عدمها. ولوحظ انخفاض متناسق خلال فترة العشر سنوات في فكرة تحقيق الطفل فائدة واقعية (مثلاً؛ يجب على الطفل إذا كبر أن يساهم مادياً مع والديه) وفكرة تأثيره بشكل إيجابي على مكانة الأسرة (مثلاً؛ المرأة التي لها أطفال أرفع مكانة من التي لا تملك أطفالاً) وفكرة زيادته للتأثيرات السلبية (مثلاً؛ يؤثر الطفل سلباً على حياة أمه الاجتماعية والتعليمية والعملية). وقد وجد ميل مشابه عند مراعاة عمر الأم. ويلاحظ ازدياد في الابعاد الثلاثة في الأعلى المرتبطة بقيمة الطفل التي يدور الحديث حولها ازدياداً طردياً مع تقدم عمر الأم (الأجيال السابقة النسبية) وذلك بشكل مستقل عن مستوى الام التعليمي وحجم الاسرة المعيشية. فالأجيال الشابة تتناول الطفل بشكل مختلف عن الجيل المسن.

IV. المناقشة

محددات كثرة وقوع مشاكل الاسرة الداخلية

عندما نقول مشاكل الاسرة الداخلية يتبادر إلى ذهن المشاكل التي في علاقات وروابط أعضاء الأسرة فيما بينهم. وعند تقييم النتائج حول ردود الأفعال تجاه الخلافات الناشئة داخل الأسرة ظهر أنه في الخلافات الناشئة بين الأزواج يكون الأطراف أكثر ميولاً للعدوان وبيدون ردود أفعال أنطوائية. ولوحظ أن ردود أفعال الأطفال حال خلافهم مع والديهم ردود فعل

أكثر، وسيبدي لنا كيف تغير المفهوم المتعلق بقيمة الطفل مع الزمن في الأجيال المختلفة. ولهذا السبب تم أولاً حساب علاقات الترابط بين أعمار المشاركين والأبعاد الثلاثة المتعلقة بقيمة الطفل. ثم سُدِرَس من خلال تحليل الانحدار الهرمي التأثير المستقل لعمر الأشخاص على المفاهيم المتعلقة بقيمة الطفل وذلك بعد التحقق من المستوى التعليمي للمشاركين وحجم الأسرة المعيشية.

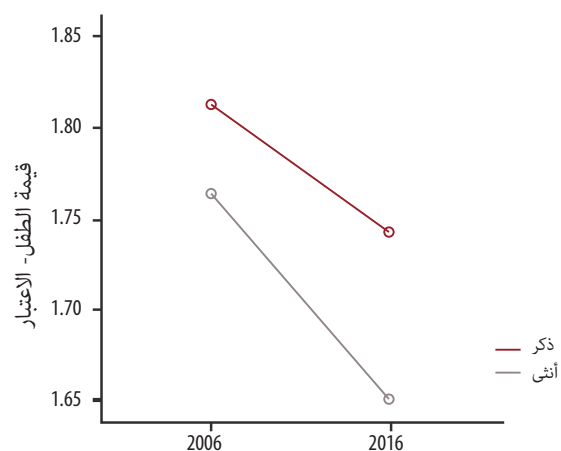
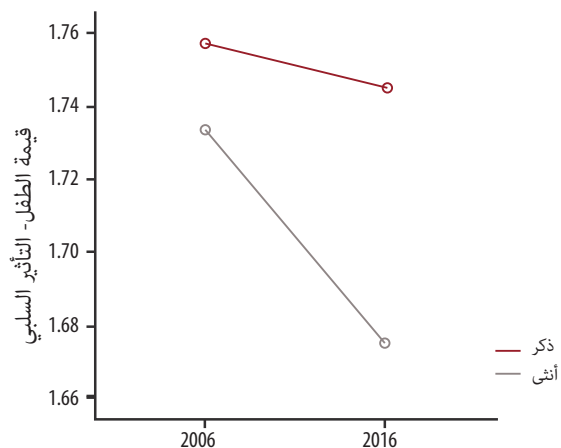
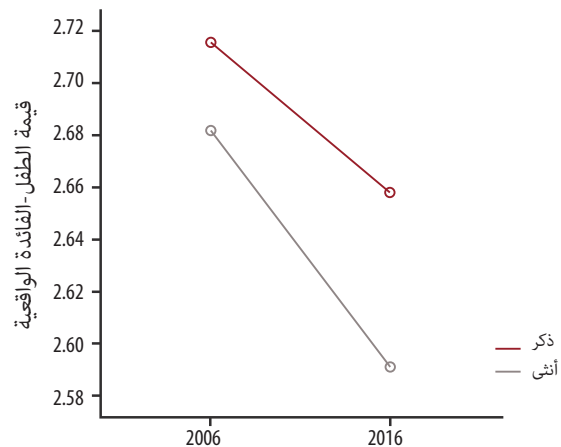
وقد وجدت علاقات متبادلة مهمة إيجابية بين عمر المشاركين والأبعاد الثلاثة المتعلقة بقيمة الطفل. وعليه فقد وجد أنه كلما تقدم عمر المشاركين كأن تقييمهم للطفل من ناحية الفائدة الواقعية والمكانة والتأثيرات السلبية (على حياتهم الاجتماعية والتعليمية والعملية) أعلى. $r(45.558) = 0,10, p < 0.001$; $95\% \text{ GA } [0,09 - 0,11]$; $r(45.558) = 0,16, p < 0.001$, $95\% \text{ GA } [0,15 - 0,17]$; $r(45.558) = 0,03, p < 0.001$, $95\% \text{ GA } [0,02 - 0,04]$ (على التوالي).

وقد أجريت ثلاثة تحاليل أنحدار هرمية مختلفة من أجل دراسة تأثير العمر على قيمة الطفل بشكل مستقل [عن مستوى تعليم المشاركين وحجم الاسر المعيشية].

وحسب نتائج تحليل الانحدار الهرمي فإن حجم الأسرة المعيشية ينبئ بشكل إيجابي ($\beta = 0.08, p < 0.001$); $\beta = 0.11, p < 0.001$; $\beta = 0.04, p < 0.001$ (على الترتيب) ومستوى تعليم الام ينبئ بشكل عكسي ($\beta = -0.26, p < 0.001$; $\beta = -0.24, p < 0.001$; $\beta = -0.06, p < 0.001$) (على الترتيب) عن تقييم قيمة الطفل في سياق الفائدة الواقعية والمكانة والتأثيرات السلبية. وعليه فكلما زاد عدد الاشخاص في الاسرة المعيشية كلما صرحت الأمهات بأن أطفالهن سيحققون لهن فائدة وأنهم سيرفعون من مكانتهن وأنه سيكون لهم تأثير سلبي محتمل على حياتهن الاجتماعية والعملية. وكلما ارتفع مستوى الام التعليمي لا يرى الأطفال كأفراد يحققون فائدة ويرفعون مكانة، ويصرح الآباء والأمهات أن أطفالهم لا يؤثرون سلباً على حياتهم الاجتماعية والعملية. وقد أبدى حجم الاسرة المعيشية وعمر الأم بعد التحقق من مستواها التعليمي علاقات إيجابية مع الأبعاد الثلاثة المتعلقة بقيمة الطفل ($\beta = 0.04, p < 0.001$; $\beta = 0.11, p < 0.001$; $\beta = 0.03, p < 0.001$) (على الترتيب). وبتعبير آخر فقد صُرح أنه كلما تقدم عمر الام حقق الأطفال فائدة وعززوا مكانة وأثروا سلباً على الحياة الاجتماعية والعملية.

ومن أجل دراسة أكثر تفصيلاً لتغير الأبعاد الثلاثة المختلفة مع السنين والمتعلقة بقيمة الطفل فإن تناول عمر المشارك كمتغير مستقل بدلاً من عامي 2006 و 2011 اللذين جمعت فيهما البيانات سيوفر نقاط بيانات

الشكل 5.4. التباين في قيمة الطفل تبعاً للعام والجنس



الجدول 11.4. الاحصائيات الوصفية لأبعاد قيمة الطفل.

العام	الجنس	المتوسط	SS	N (شخص)
2006	ذكر	27.156	0.497	8514
	أنثى	26.818	0.536	10459
	مجموع	26.970	0.519	18973
2016	ذكر	26.582	0.518	11740
	أنثى	25.907	0.567	14847
	مجموع	26.205	0.547	26587
المجموع	ذكر	26.823	0.510	20254
	أنثى	26.284	0.556	25306
	مجموع	26.523	0.537	45560
2006	ذكر	18.132	0.735	8514
	أنثى	17.638	0.740	10459
	مجموع	17.859	0.738	18973
2016	ذكر	17.426	0.684	11740
	أنثى	16.508	0.683	14847
	مجموع	16.914	0.685	26587
المجموع	ذكر	17.723	0.707	20254
	أنثى	16.975	0.709	25306
	مجموع	17.308	0.709	45560
2006	ذكر	17.572	0.779	8514
	أنثى	17.338	0.772	10459
	مجموع	17.443	0.775	18973
2016	ذكر	17.449	0.759	11740
	أنثى	17.749	0.730	14847
	مجموع	17.058	0.744	26587
المجموع	ذكر	17.501	0.767	20254
	أنثى	16.992	0.748	25306
	مجموع	17.219	0.757	45560

القائدة الواقعية

المكافئة

التأثير السلبي

وقد صرح النساء في الابعاد الثلاثة بنقاط أكثر انخفاضاً نسبة للرجال. (ومن أجل القيم الوسطية أنظر الجدول 11). وقد عرضت التباينات في قيمة الطفل من ناحية الزمن والجنس في الشكل 5.

وإلى جانب التأثير الرئيسي للزمن فقد وجد أيضاً أن التأثير الرئيسي للجنس مهم في الأبعاد الثلاثة المتعلقة بقيمة الطفل). ($F(1.45,555) = 574.11, p < 0.001$; $F(1.45,555) = 629.42, p < 0.001$; $F(1.45,555) = 98.59, p < 0.001$ (بالترتيب).

الجدول 10.4. تحميل عوامل قيمة الطفل

المواد	الفائدة الواقعية	المكانة	التأثير السلبي
يجب على الطفل أن يعتني بأبويه في شيخوختهما	0.852		
يجب على الطفل إذا كبر أن يساهم مادياً مع والديه	0.796		
الطفل يقرب الأزواج من بعضهم البعض	0.586		
الطفل الذكر يعزز مكانة الأم		0.836	
المرأة التي لها أطفال أرفع مكانة من التي لا تملك أطفالاً		0.788	
يتحقق استمرار النسب عن طريق الطفل الذكر فقط		0.625	
يؤثر الطفل سلباً على حياة أمه الاجتماعية والتعليمية والعملية			0.859
يؤثر الطفل سلباً على حياة أبيه الاجتماعية والتعليمية والعملية			0.839
*على كل أسرة أن تنجب أطفالاً حسب وضعها الاقتصادي			
كورنباخ ألفا	0.65	0.65	0.68

لم يتم تحميل هذه المادة في أي بعد *

وذلك من خلال تناول عمر المشتركين كمتغير دائم. وقد ظهر حسب نتائج تحليل العامل الذي أجري على مستوى الأجوبة المتعلقة بقيمة الطفل؛ ثلاثة أبعاد يمكن تفسيرها (الجدول 10). وعليه فقد تم حساب بعد "الفائدة الواقعية" المقابل للفوائد الواقعية التي يحققها الطفل وتقييمها، وبعد "المكانة" المقابل للمكانة الاجتماعية التي حققها/سيحققها، وبعد "التأثير السلبي" المقابل للتأثيرات السلبية التي يخلقها في الأسرة. ولم يتم تجميع أجوبة سؤال "على كل أسرة أن تنجب أطفالاً حسب وضعها الاقتصادي" في أي بعد من الأبعاد وبالتالي فلم يتم ضمها إلى الحسابات.

وفق نتائج تحليل "مأناكوف" وجد أن التأثيرات الرئيسية للجنس والعام مهمة في الأبعاد الثلاثة المتعلقة بقيمة الطفل ($Wilk's \lambda = 0.999, p < 0.001$; $Wilk's \lambda = 0.979, p < 0.001$) (على الترتيب). إلى جانب هذا يساهم مستوى تعليم المشارك الذي هو عامل متغير مزدوج بشكل مهم في شرح الفرق في قيمة الطفل ($Wilk's \lambda = 0.866, p < 0.001$). وبناءً على ما سنرى في الجدول 10 أيضاً فقد بدا حسب نتيجة اختبارات F أنخفاضاً مهماً في الأبعاد الثلاثة المتعلقة بقيمة الطفل (الفائدة الواقعية والمكانة والتأثير السلبي) بين عامي 2006 و2016. $F(1.45, 555) = 20.51, p < 0.001$; $F(1.45, 555) = 10.28, p < 0.001$; $F(1.45, 555) = 4.65, p < 0.05$ (على الترتيب).

واختلفت أجوبة الأسئلة بين 1 (أخالف الرأي) و3 (أوافق الرأي). وأجريت التحاليل في هذه المرحلة على الرجال والنساء بشكل منفصل، وشارك في هذه الدراسة في عامي 2006 و2016 53475 شخصاً. 25616 منهم رجال، و27859 منهم نساء، ومتوسط عمر المشاركين 46.05 ($SS = 14.750$) بينما متوسط عمر الرجال 48.49... ($SS = 14.28$). 77.6% ($SS = 14.28$) من المشاركين ($N = 41.497$) صرح بامتلاكه طفل أو أكثر بينما كان متوسط عدد أطفال المشاركين في العينة هو 2.97 ($SS = 1.93$).

يتشكل مقياس القيمة الممنوحة للطفل من عشرة أسئلة تهدف لفهم معنى الأطفال لدى الأشخاص المشاركين. أولاً أجري تحليل العامل الاستكشافي على مواد المقياس بهدف اختبار احتواء الأجوبة على أبعاد مختلف من عدم احتوائها. ثم تمت دراسة تغير الأبعاد المتعلقة بقيمة الطفل بين عامي 2006 و2016 والتي ظهرت في نتيجة تحليل العامل الاستكشافي وذلك من خلال تحاليل "مأناكوف". وتمت في تحاليل "مأناكوف" دراسة وجود تغير في الأبعاد الفرعية المتعلقة بقيمة الطفل بين الأعوام والأجناس من عدمه. وتم في التحاليل المذكورة تناول مستوى تعليم المشاركين كعامل متغير مزدوج. أخيراً تم من خلال تحاليل علاقة الترابط والانحدار الهرمي اختبار وجود تغير مرتبط بالسن في الأبعاد الفرعية المتعلقة بقيمة الطفل

الجدول 9.4. قائمة المدن التي تمثل الأقاليم

إسطنبول	إسطنبول				
مرمرة الغربية	بالك اسير	جأناق قاله	اديرنه	كركلار الي	تكيرداغ
ايجه	افيون	آيدن	دنيزلي	ازمير	مأنيسا
	موغلا	اوشاك			
مرمرة الشرقية	بيلاجيك	بولو	بورصا	اسكي شهير	كوجا الي
	صقاريا	يالوفا	دوزجه		
الأناضول الغربية البحر الأبيض	أنقرة	قونية	قرامان		
البحر الأبيض	اضنه	أنطاليا	بوردرور	هاتاي	اسباطره
	مرسين	مرعش	عثمانيه		
الأناضول الوسطى	قيصري	قرشهير	نوشهير	نيده	سواس
	يوزغات	اقسراي	قرق قاله		
البحر الأسود الغربي	اماسيا	جأنكري	جوروم	قاسطامونو	صامصون
	سينوب	طوقات	زونغولداك	بارطن	كارابوك
البحر الأسود الشرقي	ارتوين	غيراصون	غوموشهأنه	اوردو	ريزه
	طرابزون				
الأناضول الشمالية الشرقية	اغري	ارزينجان	ارزوروم	قرص	بايبورت
	ارداهان	اغدر			
الأناضول الشرقية الوسطى	بينغول	بيتليس	الأزغ	حقاري	ملاطية
	موش	تونجلي	وأن		
الأناضول الجنوبية الشرقية	اديهان	دياربكر	غازي عنتاب	ماردين	سيرت
	شأنلي اورفا	بانهان	شرناق	كلس	

الشرقية الوسطى يلجأن إلى العقوبة الجسدية بينما تميل الأمهات في أقاليم إسطنبول والأناضول الغربي والبحر الأبيض مقارنة بالأمهات في الأقاليم الأخرى بشكل أكبر إلى تطبيق العقوبات النفسية.

ج. تغير الأهمية التي تمنحها الأم والأب للطفل مع السنين

من أجل دراسة تغير الأهمية التي تمنحها الأمهات والآباء لأطفالهم مع السنين أجريت تحاليل على مستوى أجوبة على عشر مواد مختلفة تهدف إلى قياس قيمة الأطفال سنلت لرجال ونساء في عامي 2006 و2016 (لم تضاف هذه الأسئلة للتحاليل في عام 2011 لأنها لم تضاف إلى بطارية القياس).

باختصار فقد تم إجراء سلسلة تحاليل بهدف دراسة تغير العقوبات النفسية والجسدية التي يوجهها 21848 أم تم الوصول إليهن في عامي 2011 و2016 إلى أطفالهن. وقد لوحظ في التحاليل بعد التحقق من مستوى الأم التعليمي وحجم الأسرة المعيشية؛ انخفاض في نوعي العقوبات مرافق لتقدم عمر الأم. إلى جانب ذلك لوحظ في التحاليل التي قارنت التغير في اساس المواد على مستوى السنوات ارتفاع في عام 2016 (مقارنة بعام 2011) في تصرفات حجر الأنترنت والهاتف فقط، أما في مواد العقوبات الأخرى فقد وجد انخفاض مهم فيها. أخيراً وجدت بعض الاختلافات ذات الأساس الإقليمي، وبدا أن أكثر نتيجة صادمة هي أن الأمهات في إقليمي البحر الأبيض والأناضول

الجدول 19.4. نسبة العقوبات النفسية والجسدية من قبل الأمهات على مستوى الأقاليم

الأقاليم	(المتوسط 0-1)	الخطأ المعياري	مساحة الثقة 95%
إسطنبول (ن=775)	0.333	0.009	0.315 0.351
مرمرة الغربية (ن=200)	0.220	0.018	0.185 0.256
ايجه (ن=594)	0.305	0.011	0.284 0.326
مرمرة الشرقية (ن=374)	0.328	0.013	0.302 0.354
الأناضول الغربية (ن=707)	0.334	0.010	0.315 0.353
البحر الأبيض (ن=443)	0.321	0.012	0.297 0.344
(الأناضول الوسطى (ن=33)	0.272	0.014	0.245 0.300
البحر الأسود الغربي (ن=357)	0.273	0.013	0.247 0.300
البحر الأسود الشرقي (ن=279)	0.252	0.015	0.222 0.288
الأناضول الشمالية الشرقية (ن=304)	0.293	0.015	0.264 0.322
الأناضول الشرقية الوسطى (ن=370)	0.226	0.013	0.199 0.252
الأناضول الجنوبية الشرقية (ن=622)	0.223	0.011	0.201 0.244
إسطنبول (ن=775)	0.276	0.014	0.248 0.304
مرمرة الغربية (ن=200)	0.216	0.028	0.161 0.271
ايجه (ن=594)	0.217	0.016	0.185 0.249
مرمرة الشرقية (ن=374)	0.234	0.021	0.194 0.274
الأناضول الغربية (ن=707)	0.309	0.015	0.280 0.338
البحر الأبيض (ن=443)	0.359	0.019	0.322 0.396
الأناضول الوسطى (ن=333)	0.285	0.022	0.243 0.328
البحر الأسود الغربي (ن=357)	0.207	0.021	0.166 0.248
البحر الأسود الشرقي (ن=279)	0.219	0.024	0.173 0.265
الأناضول الشمالية الشرقية (ن=304)	0.280	0.023	0.235 0.326
الأناضول الشرقية الوسطى (ن=370)	0.330	0.021	0.289 0.371
الأناضول الجنوبية الشرقية (ن=622)	0.302	0.017	0.269 0.335

العنف الجسدي

ملاحظة: القيم الوسطية هي قيم عوامل متغير مزدوج (covariate factor) تم تعديلها.

مشوشة محتملة. أما المتغيرات المرتبطة فقد تم تحديدها على أنها كثافة العقوبات الجسدية والنفسية وحجر التكنولوجيا. وحسب نتائج التحليل فقد وجد أن حجم الأسرة المعيشية هو المتغير الوحيد من بين متغيرات التحقق الذي له تأثير على العنف الجسدي (الجدول 9 أ) $F(1.5357) = 106.17, p < 0.001$ وبعد التحقق من هذه التأثيرات وجد أن التأثير الرئيس للاختلافات الإقليمية يحمل معنى فقط من أجل العقوبات النفسية والجسدية $F(1.5357) = 12.59, p < 0.001$ ؛ $F(1.5357) = 6.37, p < 0.001$ (من أجل قيم المتوسط والمعياري الخاطئة أنظر

الجدول 9 أ) $F(1.5357) = 16.42, p < 0.001$ في حين أن تعليم الأم هو المتغير الوحيد الذي يؤثر على العنف النفسي

الجدول 8.4. المتغيرات المبنية عن نمط عقوبات الأمهات

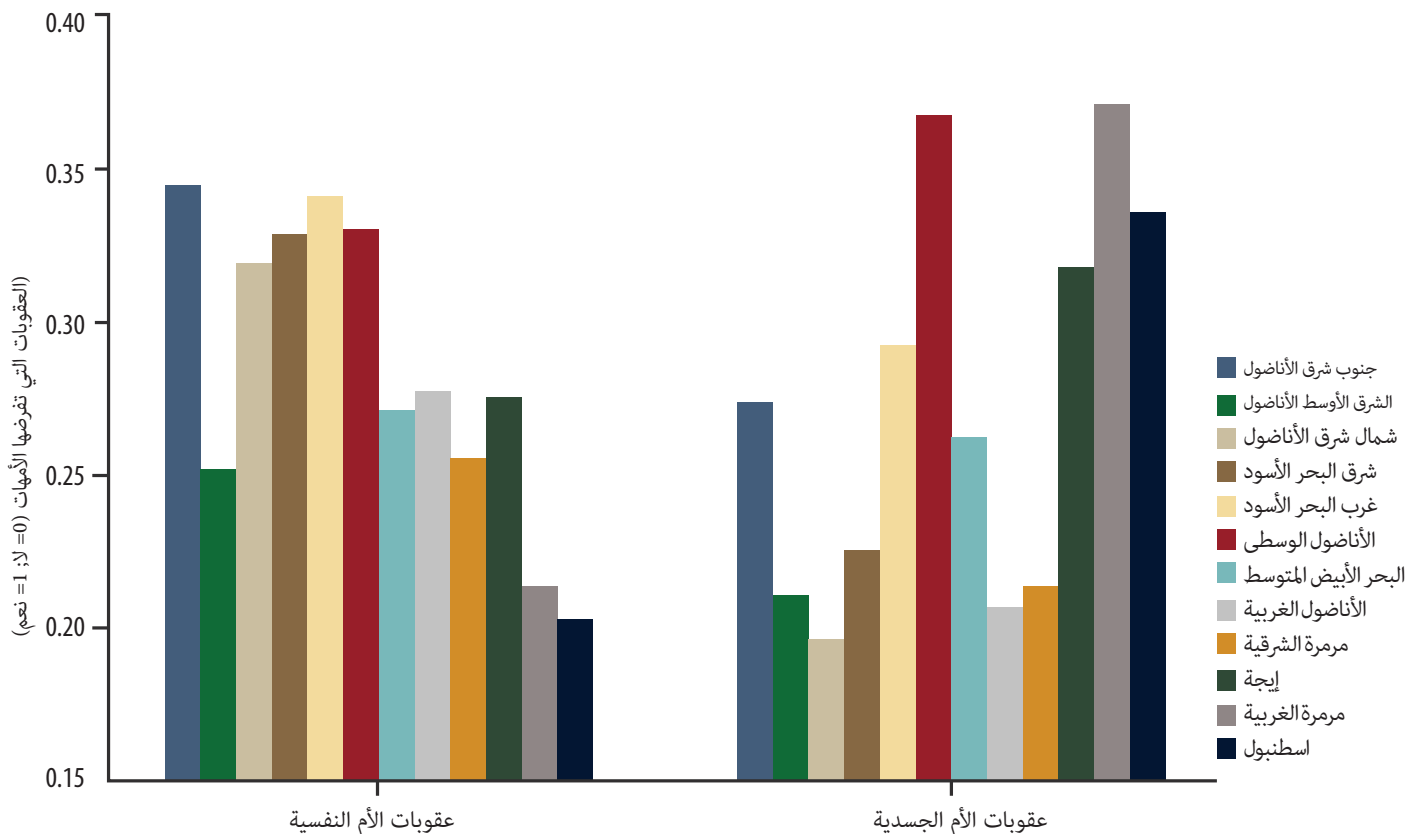
عقوبة الأم النفسية		عقوبة الأم الجسدية		حجر الام للتكنولوجيا		التحليل
β	ΔR^2	β	ΔR^2	β	ΔR^2	
	0.04***		0.01		0.06***	الخطوة 1: الديموغرافيات
-0.05***		0.10***		-0.09***		حجم الاسرة المعيشية
0.14***		-0.05***		0.20***		مستوى الأم التعليمي
	0.04***		0.04		0.00	الخطوة 2: التأثيرات الرئيسة
-0.19***		-0.21***		-0.02		عمر الام
$\Sigma R^2=0.05$		$\Sigma R^2=0.08$		$\Sigma R^2=0.06$		

البحر الأبيض، الأناضول الوسطى، البحر الأسود الغربي، البحر الأسود الشرقي، الأناضول الشمالية الشرقية، الأناضول الشرقية الوسطى، الأناضول الجنوبية الشرقية، أنظر أيضاً الشكل 4 والجدول 9 ب). بالإضافة إلى أنه استخدم حجم الاسرة المعيشية ومستوى الأم التعليمي كعامل متغير مزدوج (*covariate*) وذلك من أجل التحقق من وجود تأثيرات

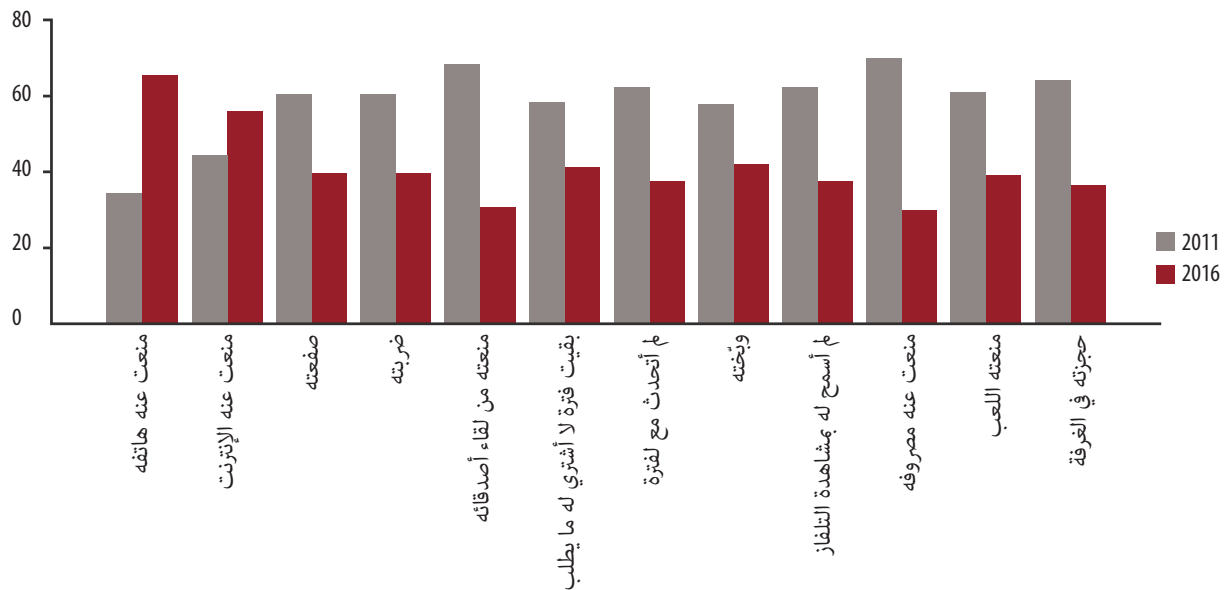
ت. الاختلافات الإقليمية في العقوبات الموجهة للأطفال

أخيراً تم إجراء تحليل (مانكوف) MANCOVA بهدف دراسة احتواء العقوبات الموجهة للأطفال (النفسية والجسدية وحجر الأنترنيت) على اختلافات إقليمية من عدم احتوائها. وقد استخدم في "مانكوف" 12 إقليماً مختلفاً كمتغيرات مستقلة (إسطنبول، مرمرة الغربية، إيجة، مرمرة الشرقية، الأناضول الغربية،

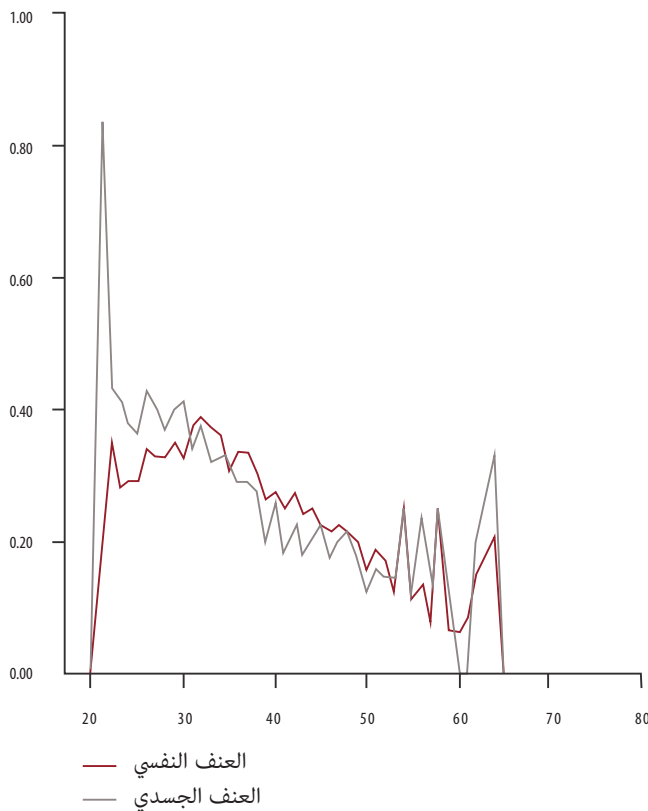
الشكل 4.4. اختلاف عقوبات الأمهات من الناحية الإقليمية



الشكل 2.4. تغير عقوبات الأمهات للأطفال وفقاً للسنين



الشكل 3.4. تغير العنف النفسي والجسدي الذي تقوم به الأمهات تبعاً للعمر



في العقوبات النفسية مع ازدياد حجم الأسرة المعيشية وازدياد في العقوبات النفسية مع ارتفاع المستوى التعليمي (أنظر الجدول 8). وفي الخطوة الثانية فقد تنبأ عمر الأم بشكل عكسي بنوع العقوبة النفسية حتى بعد التحقق من حجم الأسرة المعيشية وتعليم الأم (β عمر الأم = -0.19، $p < 0.001$). وبتعبير آخر كلما تقدم عمر الأم كلما انخفضت كثرة العقوبات النفسية التي صرحوا بها (أنظر الشكل 3)

وقد تم تطبيق استراتيجيات التحليل ذاتها على العنف الجسدي الذي توجهه الأمهات. وكما رأينا في الجدول 8 فقد تنبأ بأنواع العقوبات الجسدية التي صرحت بها الأمهات حجم الأسرة المعيشية ومستوى تعليم الأم في المرحلة الأولى. فكلما ازداد حجم الأسرة المعيشية (β الأسرة المعيشية = 0.10، $p < 0.001$) وكلما انخفض مستوى تعليم الأم (β تعليم الأم = -0.05، $p < 0.001$) لوحظ ازدياد في العقوبة الجسدية على الطفل. في الخطوة الثانية أبدت علاقة عمر بالأم بالعقوبة الجسدية على الطفل نتيجة مشابهة لنمط العقوبة النفسية. وبتعبير آخر كلما تقدم عمر الأم لوحظ انخفاض في العقوبة الجسدية (β عمر الأم = -0.21، $p < 0.001$) (أنظر الشكل 3). ولم يتنبأ عمر الأم بعد التحقق من حجم الأسرة المعيشية ومستوى تعليم الأم، بشكل مهم بمنع الأمهات للتكنولوجيا عن أبنائهن. (أنظر الجدول 7)

(6338) = 5.41, $p < 0.001$; $t(6338) = 6.63$, $p < 0.001$; $t(6338) = 21.35$, $p < 0.001$ (على الترتيب).
أما في حجب وسائل التكنولوجيا عنهم فقد لوحظ ارتفاع مهم. ($t(6338) = 21.35$, $p < 0.001$)

ثمة معلومات محدودة نسبية في مجموعة البيانات المصرح بها في كلا العامين متعلقة بحصول تغير في أنماط العقوبات أو عدمه. وأن دراسة أنماط العقوبات في فئات عمرية مختلفة باستخدام أعمار الأمهات في العينة الكبيرة سيمنحنا معلومات أكثر تفصيلاً. وبهذا الهدف تم في هذا القسم دراسة تغير أنواع العقوبات من عدمها على مستوى أعمار الأمهات ودراسة وجود تأثير لتمييز الأمهات في المستوى التعليمي والإقليمي من عدمه في حال وجود تغير في أنواع العقوبات. ومن أجل ذلك تم أولاً حساب علاقة الترابط بين عمر الأم وكثرة تطبيق العقوبات الجسدية والنفسية وحجب التكنولوجيا. ثم أجري تحليل أنحدار هرمي تم فيه التحقق من مستوى تعليم الأمهات وحجم الأسرة المعيشية. وفي هذا التحليل تم حساب النسبة التي يتنبأ من خلالها عمر الأم بنوع العقوبة النفسية والجسدية التي توجهها الأمهات وذلك بعد التحقق من مستواها التعليمي وحجم أسرتها المعيشية. وفي النهاية أجريت مقارنة بين الفئات بهدف اختبار وجود فروق إقليمية في العلاقة المذكورة من عدم وجودها.

أشارت مضاعفات علاقة الترابط بين عمر الأم وأنواع العقوبات النفسية والجسدية الموجهة للطفل وحجب التكنولوجيا إلى علاقات مهمة. وعليه فقد لوحظ أنه كلما تقدم عمر الأم كلما انخفضت كل من العقوبات النفسية ($r(6360) = -0.21$, $p < 0.001$) والعقوبات الجسدية ($r(6340) = -0.18$, $p < 0.001$) وحجب التكنولوجيا ($r(6340) = -0.05$, $p < 0.001$). وبتعبير آخر لوحظ أنه كلما تقدم عمر الأم كلما حدث انخفاض في أنواع العقوبات الثلاث (النفسية والجسدية وحجب التكنولوجيا) وحتى نتسنى دراسة ما إذا لوحظت هذه العلاقات بين عمر الأمهات وأنواع العقوبات بشكل مستقل عن مستواهن التعليمي وحجم أسرهن المعيشي أو لم تلاحظ؛ تم التحقق في الخطوة الأولى من حجم الأسرة المعيشية ومستوى الأم التعليمي لدى تحليل الأنحدار الهرمي وفي الخطوة الثانية أضيف عمر الأم إلى المعادلة. وحسب نتيجة تحليل الأنحدار الهرمي فقد تنبأ حجم الأسرة المعيشية ومستوى الأم التعليمي في النموذج الأول بشكل مهم بنوع العقوبة النفسية المصرح بها (β الأسرة المعيشية = -0.05, $p < 0.001$ ؛ β تعليم الأم = 0.14, $p < 0.001$) وقد لوحظ انخفاض

المتغيرات المعنية لا تملك تأثيراً مهماً في التنبؤ بمشاكل الأطفال السلوكية (كالسرقة والتدخين وشرب الكحوليات مثلاً).

ث. تغير نمط العقوبات التي توجهها الأم للطفل مع السنين

حددت استراتيجيتي تحليل مختلفتين من أجل دراسة تغير نمط العقوبات التي توجهها الأم للطفل مع السنين. أولاً تم اختبار تغير بيانات مجموعة من المشاركين في عام 2011 و2016 على مستوى نمط العقوبات من عدم تغيرها باختبار "T" التمثيلي المستقل وذلك لأن البيانات المجموعة خلال الفترة الزمنية المذكورة تعود لأشخاص مختلفين. ولم تُوجّه الأسئلة المتناولة في هذه الدراسة في "TAYA" عام 2006 ولذلك لم تُقيّم. ثانياً تمت دراسة تغير العقوبات الموجهة للطفل من عدمها في الفترة الزمنية الأكثر اتساعاً مع مراعاة أعمار جميع المشاركين في بيانات عامي 2011 و2016. وضمّ إلى التحليل مشاركات النساء اللواتي لهنّ أطفال فقط في بيانات المجموعة في عامي 2011 و2016. متوسط عمر النساء البالغ عددهن 21848 اللواتي يشكلن العينة أدناه هو 44.37 عاماً ($SS = 13.55$). ووفق تصريح المشاركات اللواتي شملهن التحليل فإن 21.6% منهن لم يتموا التعليم الابتدائي، و45.3% منهن خريجات المرحلة الابتدائية، و11% منهن خريجات المرحلة الإعدادية (المتوسطة)، و12.3% منهن خريجات المرحلة الثانوية، و9.8% منهن خريجات المرحلة الجامعية وما الدراسات العليا، وأن متوسط الدخل الشهري للأسر المعيشية هو 1928.79 ل. ت ($SS = 1886.08$). وقد تم حساب أنواع العقوبات الموجهة للأطفال كعقوبات جسدية ونفسية في التحاليل المجراة في قسم "محددات العقوبات الموجهة للطفل من قبل الأم".

ولوحظ من بين العقوبات التي توجهها الأمهات للأطفال في عامي 2011 و2016 زيادة نسبة في عقوبة منع الهاتف والإنترنت بينما لوحظ انخفاض نسبة أنواع العقوبات الأخرى. (أنظر الشكل 2)

وجد في التحاليل المقامة بعد تصنيف العقوبات التي يوجهها الأمهات للأطفال إلى مجموعات فرعية انخفاض في أبعاد العنف الجسدي والنفسي في العقوبات التي تطبقها الأمهات على أطفالهن في عامي 2011 و2016.

الجدول 7.4. المتغيرات التي تنبئ عن مشاكل السلوك الملحوظة لدى الطفل - عن أسباب العقوبات الموجهة للطفل

مشاكل السلوك (بيان الأم والأب)		مشاكل الأنسجام مشاكل الأنسجام (بيان الأم والأب)		التحليل
ΔR^2	β	ΔR^2	β	
0.006*		0.020***		الخطوة 1: الديموغرافيات
	0.05		0.06***	عمر الأب
	-0.06		0.11***	سنوات تعليم الأب
0.005*		0.020***		الخطوة 2: الديموغرافيات
	0.03		0.16***	عمر الأم
	0.02		0.10***	سنوات تعليم الأم
0.000		0.002		الخطوة 3: الديموغرافيات
	0.03		0.05	متوسط الدخل للأسر المعيشية
0.008		0.190***		الخطوة 4: التأثيرات الرئيسية
	0.01		-0.08***	خلافات الأب داخل الأسرة (عنف جسدي)
	0.02		0.02	خلافات الأب داخل الأسرة (عنف لفظي)
	0.02		-0.04	خلافات الأب داخل الأسرة (عدوان غير مباشر)
	0.03		0.02	خلافات الأم داخل الأسرة (عنف جسدي)
	0.04		-0.03	خلافات الأم داخل الأسرة (عنف لفظي)
	0.04		-0.04	خلافات الأم داخل الأسرة (عدوان غير مباشر)
	0.02		0.31***	عنف الام النفسي تجاه الطفل
	0.06		0.20***	عنف الام الجسدي تجاه الطفل
$\Sigma R^2=0.02$		$\Sigma R^2=0.250$		

العقوبات القاسية التي توجهها الأم لطفلها، وذلك عن طريق الهرم الخطي وطرق التقدير الغير الخطية. وقد أبدت النتائج بشكل أساسي أنه كلما ازدادت أنماط العقوبات النفسية والجسدية المطبقة على الأطفال من قبل الأمهات كلما ازدادت مشاكل الأنسجام (مثلاً: كالكذب، عدم التعاون في شؤون المنزل، ومصاحبة رفاق سوء). وقد وجدت علاقات غير خطية بين ردود الأفعال المختلفة تجاه خلافات الأسرة الداخلية ومشاكل الأنسجام لدى الأطفال (العنف الجسدي واللفظي والعدوان غير المباشر). وعليه فقد ظهر أن أكثر مشاكل الأنسجام لدى الأطفال تكون عند بلوغ استخدام الآباء للعنف الجسدي عند خلافات الأسرة الداخلية المستوى المتوسط. إلى جانب هذا وجد أن

الأنسجام لدى أطفالهم، وظهر أن الأطفال الذين صرّح أبائهم بدرجة متوسطة بحلهم الخلافات عن طريق العنف الجسدي يعانون من مشاكل الأنسجام بشكل أكبر ($\beta = 0.66, p = 0.000$). وظهر أيضاً استناداً إلى بيان الأم وجود علاقة خطية بين العنف الجسدي والنفس الموجه للطفل وبين مشاكل الأنسجام. وبتعبير آخر فقد لوحظ ازدياد مهم في مشاكل الأنسجام كلما ازداد عنف الأمهات الجسدي والجسدي على الأطفال. باختصار فقد تم دراسة محددات المشاكل السلوكية الملحوظة لدى الطفل في التحاليل المندرجة تحت هذه العنوا، وتم اختبار تأثيرات تعليم الأم والأب وعمرهما ومتوسط الدخل للأسر المعيشية على أنماط ردود الأفعال تجاه خلافات الأسرة الداخلية وأنواع

ايضاً على النساء والرجال في العينة أدناه والمتشكلة من أزواج متزوجين والواردة في مجموعة بيانات "TAYA" لعام 2016 (N=13,511).

تم قياس المشاكل السلوكية الملحوظة لدى الطفل من خلال 17 سؤالاً مختلفاً يتضمن "أسباب العقوبات الموجهة للطفل" وطلب من الآباء والأمهات الإجابة على الأسئلة بنعم أو لا. ولهذا السبب تم اختيار طريقة تحليل التماثل المتعدد للتوصل إلى إذا ما كانت المشاكل السلوكية الملحوظة تندرج ضمن فئات مختلفة أم لا. وقد تم الحصول على فئة يمكن أن تفسر بتفسيرين وذلك وفق نتائج تحليل التماثل المتعدد الذي تم تكراره من أجل بيانات كل من الأم والأب. وقد احتوت الفئة الأولى بشكل أكبر على مشاكل في الأنسجام (eigenvalue = 3.97) بينما احتوت الفئة الثانية على مشاكل سلوكية (eigenvalue = 1.78). وقد تمت إضافة مواد "إهماله للتعليم" و"إدماؤه" و"عدم قيامه بنظافته الشخصية وعدم قيامه بواجباته كترتيب غرفته" الموجودة في المقياس إلى كلا البعدين، ولم يتم إضافتها إلى (cross-loading) والحسابات. أما مشاكل الأنسجام فتشكّلها تصرفات مثل الكذب والعنف تجاه إخوته وصرف النقود بلا معيار (أنظر الجدول رقم 6). ولتطابق أجوبة الأم والأب عن كل بعد من ناحية محتوى المواد فقد تم تحديد أبعاد مشاكل الأنسجام والسلوك بحساب القيم الوسطية لأجوبة الأم والأب. واستخدمت هذه المتغيرات المحسوبة في تحاليل الانحدار كمتغيرات تنبؤية

وبهدف اختبار تنبؤات المشاكل السلوكية الملحوظة لدى الطفل تم أولاً إجراء تحاليل الانحدار الهرمية الخطية. وعليه فقد أضيفت متغيرات عمر الأبوين ومستواهم التعليمي ومتوسط الدخل الشهري للأسر المعيشية إلى المعادلة في الخطوة الأولى. وأضيف في الخطوة الثانية متغير عمر الأب ومستواه التعليمي وفي الخطوة الثالثة متغير متوسط الدخل الشهري للأسر المعيشية. وكإضافة إلى الخصائص الديموغرافية التي هي موضوع البحث فقد تم في الخطوة الرابعة اختبار النسبة التي تنبئ من خلالها ردود أفعال الأم والأب في خلافات الأسرة الداخلية (عنف جسدي أو لفظي، وعدوان غير مباشر) وأشكال العقوبات الشديدة التي توجهها الأم للطفل (عنف نفسي وجسدي) عن مشاكل الأنسجام. وقد طبقت استراتيجية التحليل ذاته من أجل التنبؤ عن مشاكل السلوك لدى الطفل.

ووفق نتائج تحليل الانحدار الهرمي الخطي فإن متغيرات مستوى الأم التعليمي ($\beta = 0.07, p < 0.01$) ومستوى الأب التعليمي وسنّه ومتوسط الدخل للأسر المعيشية ($\beta = 0.08, p < 0.01$) تنبأت بشكل مهم بمشاكل الأنسجام لدى الطفل. (أنظر الجدول 7). وبمعنى آخر فقد لوحظ ارتفاع مشاكل الأنسجام لدى الطفل بارتفاع مستوى الأم التعليمي ومتوسط الدخل الشهري للأسر المعيشية. ولم يشرح متوسط الدخل الشهري للأسر المعيشية في الخطوة الثالثة مشاكل الأنسجام لدى الطفل بشكل مفيد. أما في الخطوة الأخيرة فقد نبأ عن الأب الجسدي في خلافات الأسرة الداخلية ($\beta = -0.08, p < 0.001$) والعقوبات ($\beta = 0.08, p < 0.001$) التي توجهها الأم للطفل من النوعين النفسي ($\beta = 0.28, p < 0.001$) والجسدي عن مشاكل الأنسجام بشكل مهم. (أنظر الجدول 7). ووفق تحليل الانحدار الهرمي الخطي فإنه كلما ازداد لجوء الأم والأب إلى العنف عند وقوع المشاكل كلما انخفضت مشاكل الأنسجام لدى الأطفال. ولما أخذ بعين الاعتبار المتغيرات وعلاقاتها غير الخطية والعلاقات في هذا التحليل غير المتوقعة لدى المراحل السابقة لدراسة أنماط ردود الأفعال عند الخلافات وجد أن هذه العلاقات يمكن أن تكون غير خطية، وأجري تحليل تقديري (curve estimations) غير خطي باستخدام المتغيرات التي لها دور تنبؤي مهم.

وقد أقرت التحاليل التقديرية غير الخطية وجود علاقات غير خطية بين العنف الجسدي الذي يستخدمه الآباء تجاه الأمهات عند الخلافات وبين مشاكل الأنسجام لدى الأطفال. وعلى الرغم من أن بيانات العنف الجسدي الزائدة ومشاكل الأنسجام لدى الطفل المتناقضة تبدو أن متعلقين ببعضهما البعض، إلا أن الأنماط الغير الخطية قدمت نتائج مهمة. وبهدف إبراز العلاقة المعينة تم حساب مربع (quadratic) ومكعب (cubic) بيان العنف الجسدي في خلافات الأسرة الداخلية لدى بيان الأب. وعند اتخاذ مكعب متغير العنف الجسدي بدا أن النمط أبدى تناسقاً بأفضل الأشكال. ($p = 0.000, R_{\text{linear}} = 0.016; R_{\text{quadratic}} = 0.016, p = 0.000; R_{\text{cubic}} = 0.019, p = 0.000$).

وبتعبير آخر عندما كان مستوى العدوان الجسدي الذي صرح به الآباء منخفضاً ($\beta = -1.15, p = 0.000$) ومرتفعاً ($\beta = -0.13, p = 0.000$) أنخفض بيان مشكلة

ت. محددات المشاكل السلوكية لدى الطفل

سيتم في هذه المرحلة اختبار محددات المشاكل السلوكية الملحوظة لدى الطفل. أولاً تم تطبيق تحليل التماثل المتعدد (*multiple correspondence analysis*) وذلك لقطعية إجابات الأسئلة التي تستهدف الأبعاد السفلية المختلفة للمشاكل التي يبدونها الأطفال في سلوكهم المستندة على بيان الأم والأب. وبفضل هذا تم العمل على تحديد الفئات الأساسية التي تنتمي إليها هذه المشاكل المستندة على بيان الأم والأب. ثم تم من خلال التحليل الأنحداري اختبار النسبة التي يُنبئ من خلالها مستوى تعليم الأبوين وعمرهما، ونصيب كل فرد في الأسرة من الدخل، وأنواع ردود الأفعال تجاه خلافات الأسرة الداخلية (عنف جسدي ولفظي وعدوان غير مباشر) وأشكال العقوبات الموجهة للطفل (عنف نفسي وجسدي) على المشاكل السلوكية الملحوظة لدى الطفل. ولهذا الهدف طُبِّقت التحاليل

كل فرد من دخل الأسرة المعيشية و بين العقاب النفسي والجسدي المستخدم ضد الأطفال. وبنفس الشكل، تم العثور على علاقة عكسية بين سن الأم وتسلط العقاب. ما وراء هذه الخصائص الديموغرافية، كلما ارتفعت نسبة العنف الجسدي بين الأزواج تم ملاحظة ارتفاع في نسبة العقاب الجسدي على الطفل (هيمنة مناخ العنف دخل الأسرة)، في حين تم ملاحظة انخفاض في نسبة العقاب النفسي والجسدي المسلط على الطفل كلما ارتفعت نسبة العنف اللفظي والعدوان السلبي، الذي قد يكون أقل عدوانية نسبياً. أخيراً، تم الاستنتاج بأنه لا توجد علاقة خطية بين نسبة تواتر الخلافات التي تم تبينها داخل الأسرة وبين العقاب المسلط على الطفل، بأن نسبة العقاب في العائلات التي تُظهر مشاكل عديدة أظهرت ارتفاعاً، وبأن هناك انخفاض في العقوبات النفسية والجسدية الموجهة إلى الأطفال في العائلات التي تُظهر مشاكل قليلة نسبياً

الجدول 6.4. المتغيرات التي تتنبأ بأبعاد المشاكل السلوكية الملحوظة لدى الطفل (عن أسباب العقوبات الموجهة للطفل)

بيان الأب		بيان الأم		
مشاكل السلوك	مشاكل الأنسجام	مشاكل السلوك	مشاكل الأنسجام	
0.064	0.007	0.056	0.004	إهمال تعليمه (عدم اجتاده في دروسه الخ)
0.400	0.041	0.384	0.062	كذبه
0.138	0.493	0.179	0.690	قيامه بالسرقة
0.111	0.197	0.073	0.237	قيامه بالتدخين
0.067	0.229	0.069	0.243	شربه الكحوليات
0.225	0.005	0.253	0.000	عنفه تجاه إخوته وأصدقائه
0.273	0.002	0.215	0.016	صرفه النقود بلا معيار
0.296	0.002	0.290	0.016	عدم قيامه بواجباته الدينية
0.109	0.229	0.116	0.170	إدماؤه
0.224	0.242	0.206	0.136	عدم قيامه بنظافته الشخصية وعدم قيامه بواجباته كترتيب غرفته
0.367	0.044	0.535	0.050	طراز زيّه وهندامه
0.307	0.169	0.382	0.089	عدم تعاونه في شؤون المنزل
0.371	0.013	0.382	0.020	تطاوله على كباره
0.441	0.006	0.502	0.000	مصاحبه رفاق السوء
0.198	0.002	0.216	0.032	صداقته مع الجنس الآخر
0.088	0.071	0.077	0.050	لعبه المفرط لألعاب الكمبيوتر والانترنت
0.271	0.025	0.256	0.008	عودته إلى المنزل متأخراً
3.971	1.778	4.192	1.824	Eigenvalue

الجدول 5.4. المتغيرات المتنبئة بالعنف ضد الطفل

العنف الجسدي ضد الطفل		العنف النفسي ضد الطفل		
ΔR^2	β	ΔR^2	β	
0.056***		0.030***		التحليل
	0.18***		0.16***	الخطوة الأولى: ديموغرافيات
	-0.17***		-0.07***	سن الأب
0.020***		0.007**		المستوى التعليمي للأب
	0.10***		0.13***	الخطوة الثانية: ديموغرافيات
	0.16***		-0.03	سن الأم
0.003*		0.000		المستوى التعليمي للأم
	0.06***		0.02	الخطوة الثالثة: ديموغرافيات
0.034***		0.054***		متوسط الدخل الشهري الأسري
	-0.02		-0.03***	الخطوة الرابعة: التأثيرات الأساسية
	-0.05		-0.14***	تواتر مشاكل الأب
	-0.04		0.02*	تواتر مشاكل الأم
	-0.06**		-0.06*	العنف الجسدي بين الأم و الزوج
	-0.09***		-0.09***	العنف اللفظ بين الأم و الزوج
	-0.03		-0.01	السلوك العدواني السلبي بين الأم والزوج
$\Sigma R^2=0.113$		$\Sigma R^2=0.091$		مستوى سعادة الأم
ملاحظة ***p < 0.001; **p < 0.01; *p < 0.05				

وفقا لذلك، كلما بلغت نسب تواتر حدوث الخلافات التي تم تبينها مستويات متوسطة، ضمن مجموعات منخفضة نسبيا، يعني عند ارتفاعها داخل نفسها (منخفض العنف النفسي) ($\beta = -0.62, p = 0.000$). أما عندما يرتفع بيان تواتر الخلافات داخل الأسر التي تعاني من مشاكل عالية نسبيا يرتفع كذلك تواتر استعمال العنف النفسي ($\beta = 0.42, p = 0.000$). تم ملاحظة نمط مشابه للعلاقات بين تواتر الخلافات الأسرية التي يبينها الأب و نقاط العنف الجسدي التي يبينها الأم β مشكلة بسيطة = -0.47, $p = 0.000$; مشكلة كبيرة $p = 0.000$, $\beta = 0.34$

باختصار، عند دراسة محدّدات العقوبات النفسية و الجسدية التي توجهها الأمهات إلى أبنائهن، تم العثور على علاقة عكسية بين مدة تعليم الأب و الأم و نصيب

الطفل هي علاقات لاخطية. أولا تم احتساب نقاط "تواتر حدوث المشاكل الأسرية التي يبينها الأم" على أنها الترتيب و التكعيب حسب نوعية العنف التي تمارسه الأم ضد الطفل.

عندما تم اعتماد مربع تواتر المشاكل الأسرية التي يبينها الأم (الحد التربيعي) تم ملاحظة أن النموذج يكون الأنسب.

($R_{linear}=0.223, p=0.000$; $R_{quadratic}=0.226, p=0.000$; $R_{cubic}=0.226, p=0.000$).

تم أيضا ملاحظة اختلاف بين وقوع الخلافات و بين استعمال العنف النفسي بالنسبة لتواتر المشاكل داخل الأسرة التي تم تبينها و الموجودة داخل مجموعات مختلفة.

سلبية بين متغيرات متوسط دخل الأسرة المعيشية والمستوى التعليمي للأب والأم وبين تطبيق العقوبة النفسية والجسدية على الطفل. بمعنى آخر صرحت العائلات أنه كلما ارتفع مستوى التعليم والدخل قلت ممارستهم للعنف على الطفل (الجدول 5). أن تواتر المشاكل في الأسرة، والتي هي المتغيرات الرئيسية لهذا الجزء من الدراسة، وأنواع الاستجابة لحالات الخلافات الأسرية تتنبأ بشكل كبير بالشدة الجسدية والنفسية للطفل.

بشكل خاص، كما في الجزء السابق، تم تثبيت علاقة عكسية بين تواتر المشاكل الأسرية التي بينها ممارسة العنف النفسي ($p=0.00$; $\beta = -0.06$ ، الأم $p=0.00$ ؛ الأب $\beta = -0.04$)، ($p=0.00$ ؛ الأب $\beta = -0.05$ ، الأم $p=0.00$ ؛ $\beta = -0.07$)، ($p=0.00$) الممارسة على الطفل.

الاستنتاج بأن أنواع استجابة الأبوين في حالات الخلافات الأسرية تتنبأ بالعنف النفسي والجسدي. و مع ذلك، تم

في حين أن العنف الجسدي المستعمل من قبل الأزواج في حالات الخلافات الأسرية يتنبأ بالاتجاه الإيجابي للعنف الجسدي والنفسية. ($p=0.02$ = جسدي β ; $p=0.00$ ، $\beta = 0.04$ نفسي β) ($p=0.26$)

نجد علاقة سلبية بين العنف اللفظي والسلوك العدواني السلبي بين الزوجين والعنف النفسي والبدني المطبق على الطفل.

كما تم الاستنتاج بأنه ليس هناك تأثير ذو معنى للمستوى العام للسعادة عند المرأة على العنف اللفظي والنفسية المسلط على الطفل. (الجدول 4).

العلاقة الغير المتوقعة بين تواتر حدوث مشاكل داخل العائلة {حسب بيان الأم والأب} والعنف النفسي والجسدي الممارس على الطفل، كما هو مذكور في القسم السابق، عند فحص التوزيعات تشير إلى علاقة غير خطية. وبالتالي، تم إعادة اختبار العلاقات اللاخطية بتحليلات تقديرية 1.

أظهرت التحاليل التقديرية اللاخطية أن العلاقات بين تواتر حدوث خلافات بين الزوجين استنادا على بيان الأب والأم وبين أنواع العقوبات النفسية والبدنية ضد

الجدول 4.4. نتائج تحليل أنواع الاستجابة لحالات النزاع داخل العائلة

المواد	الإبعاد		
	العنف الجسدي	العنف اللفظي	سلوك سلبي عدواني
أستخدم القوة	0.698		
أحطم الأشياء	0.636		
أفصل سريري	0.577		0.301
أقطع عنه المصروف او الخرجية	0.556		
أترك المنزل	0.479		
أوبخ	0.836		
أرفع صوتي، أصرخ	0.821		
أهين	0.501		
أصمت/أكتم بداخلي	0.702		
أترك الغرفة	0.685		
أقاطع	0.534		
التباين/Eigenvalue	3.142 /	1.398 /	1.198 /
(%) المصحح به	22.451	12.708	10.893
كرونباخ الفا	0.63	0.64	0.46

الأسرية، أنواع الاستجابة لحالات النزاع داخل العائلة والمستوى العام لسعادة الأم بالعقاب المطبق على الطفل باستعمال طريق التحليل الأنحداري الهرمي. في حين تم اختبار لعقوبات الجسدية والنفسية المتنبئ بها باستعمال التحليلين أنحداريين تدريجيين منفصلين. بعد دخول المتغيرات الديموغرافية أي سن الأب ومستوى تعليمه في الخطوة الأولى، سن الأم ومستوى تعليمها في الخطوة الثانية، ومعدل الدخل الشهري للأسر المعيشية في الخطوة الثالثة إلى المعادلة تم اختبار نسبة تنبؤ حدوث الخلافات في العائلة، أنواع الاستجابة لحالات النزاع داخل العائلة {العنف الجسدي/اللفظي والسلوك العدواني السلبي} والمستوى العام لسعادة الأم بالعقاب النفسي والجسدي. أظهرت العلاقة بين العنف النفسي والجسدي المسلط من قبل الأمهات على الأطفال مع المتغيرات الديموغرافية والتأثيرات الرئيسية نمط مماثل. وفقا لذلك، فإن سن الأم (و ليس سن الأب) يتنبأ بشكل إيجابي بالعنف النفسي والجسدي المطبق على الطفل (الجدول 5). تم اثبات وجود علاقة

في حالات عدم التفاهم، و مستوى سعادة الأم، تتنبأ بالعقوبات الموجهة إلى الطفل. تم قياس أنواع العقوبة المطبقة على الطفل ب 12 سؤال مختلف وتم تحديد الإجابات ب نعم - لا. لهذا السبب تم اختيار تحليل التناظر المتعدد لتحديد أنتماء أنواع العقوبات الموجهة إلى فئات مختلفة من عدمه. حسب نتائج تحليل التناظر المتعدد تم الحصول على فئتين قابلتين للتفسير

الفئة الأولى تحتوي عقوبات نفسية (eigenvalue = 2.81) أما الفئة الثانية تحتوي عقوبات جسدية (eigenvalue = 1.55). تم تصنيف المواد التي على السلم و التي من الممكن الاجابة عليها بهذا الشكل "لقد منعت الأنترنت" و "لقد منعت الهاتف الجوال" في مجموعة و تم اتخاذها كبعد منفرد {"الحرمان من التكنولوجيا"} تتكون العقوبات النفسية من تصرفات كالحبس في الغرفة، عدم الاذن باللعب، قطع المصروف، عدم الاذن بمشاهدة التلفاز، التوبيخ، المخاصمة و عدم التحدث، عدم اقتناء ما يرغب به، عدم الاذن بمقابلة الأصدقاء. أما العقوبات الجسدية تتمثل في تصرفات كالضرب و الصفع على الوجه. تم إنشاء اثنين من المتغيرات المختلفة لكل بعد عن طريق جمع الإجابات. وتم قياس أنواع الاستجابة لحالات النزاع داخل العائلة ب 11 سؤال مختلف. هذه الأسئلة هي أسئلة من نوع ليكرت خماسي (الجدول 4).

تبين نتائج تحليل العامل بطريقة فاريماكس لتدوير المحاور المستعملة لقياس أنواع الاستجابة أن أفضل نموذج ملائم هو النموذج المتكون من 3 أبعاد. تم العثور على مستوى مقبول لمعامل الاتساق الداخلي كرون باخ ألفا لقياس للعنف الجسدي، العنف اللفظي و السلوك العدواني السلبي على التوالي في الجدول 4 ($\alpha = 0.63; 0.64; 0.46$) بالإضافة إلى ذلك تم العثور على الترابط بين أبعاد القياس في اتجاه غير متوقع (موجب) ذو دلالة. وفقا لذلك العنف الجسدي و العنف اللفظي ($r = 0.33, p = 0.000$) و السلوك العدواني السلبي ($r = 0.26, p = 0.000$) مرتبط مع بعض ذو دلالة. العلاقة بين العنف اللفظي و السلوك العدواني السلبي في الاتجاه الموجب ذو دلالة ($r = 0.27, p = 0.000$).

اضافة إلى الخصائص الديموغرافية الأساسية (مستوى تعليم الوالدين، سن الأب و الأم، متوسط دخل الأسرة الشهري) تم اختبار مدى تنبؤ تواتر حدوث المشاكل

العلاقة بين مدى تحمل الأزواج للخلافات و تواتر التعرض للمشاكل الأسرية تظهر نمط لخطي. حسب نتائج التحاليل التقديرية اللا خطية، تم الاستنتاج إلى أن في المجموعة التي فيها نسبة التحمل مرتفعة جدا أو منخفضة جدا تكون فيها نسبة تواتر المشاكل أقل انخفاضاً من المشاركين الذي يبيّنون نسبة تحمل متوسطة

ب. محدّدات تطبيق الأم للعقوبة على الطفل.

سوف يتم التركيز في هذه المرحلة من الدراسة على أنواع العقوبات التي توجهها الأم إلى أطفالها و محدّداتها.

لهذا الغرض تم استغلال قياسات تستند على بلاغات متعلقة بتطبيق الأمهات فقط للعقاب دون الآباء عبر تحليل بيانات الأزواج المدموجة المتحصل عليها من مجموعة بيانات TAYA 2016. إضافة إلى ذلك تم فحص سن و مستوى تعليم الأب في التحليل. شارك في هذا التحليل ما مجموعه 13,511 امرأة و رجل ($N = 27,022$). متوسط العمر لدى النساء هو 45.03 ($SS = 13.54$)، أما متوسط العمر للرجال هو 48.85 ($SS = 13.70$). معدل الأطفال داخل كل بيت هو 2.88 ($SS = 1.74$). أما عن المستوى الدراسي لدى الآباء و الأمهات، فإن سنوات التعليم هو 8.21 سنة ($SS = 4.69$) لدى الآباء و 6.39 ($SS = 4.92$) لدى النساء. أما متوسط دخل الأسرة المعيشية للشخص فهو يختلف ($Ort = 949.83 TL, SS = 1139.90$).

أولاً، بما أن الأجوبة التي يبينها الأمهات على أسئلة أنواع العقوبات الموجهة إلى الطفل كانت فئوية، فاختبار ما اذا كانت أنواع العقوبة المطبقة ممثلة بأبعاد فرعية أم لا تم اجراء تحليل التناظر المتعدد.

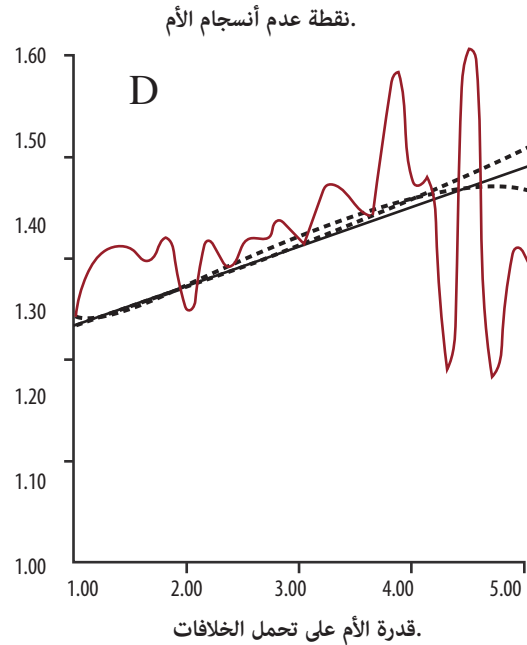
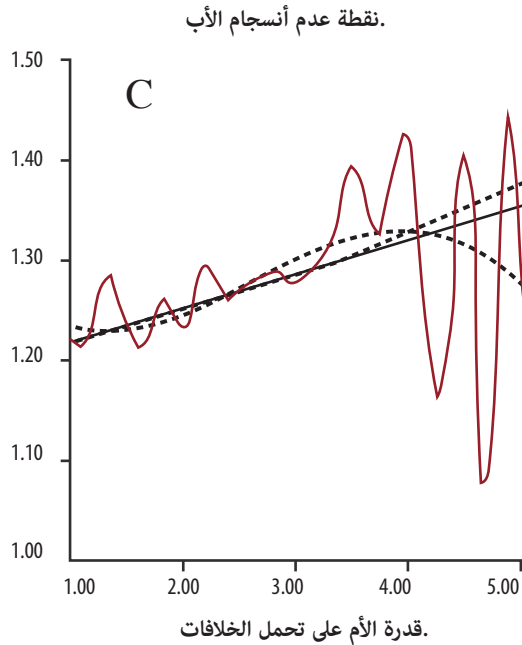
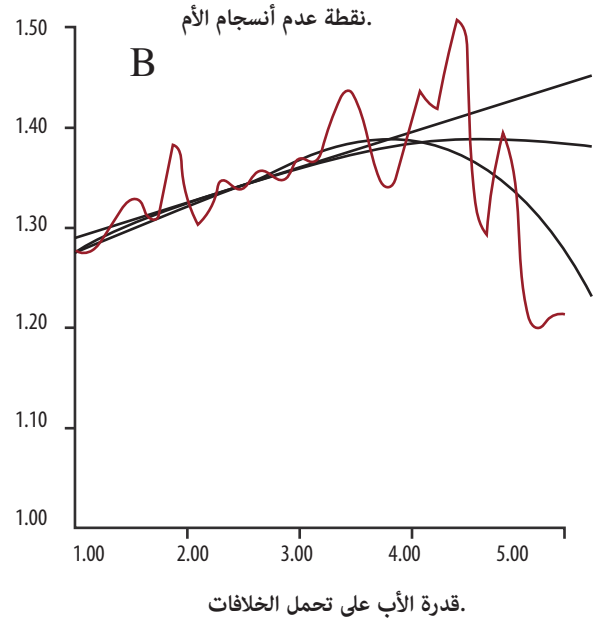
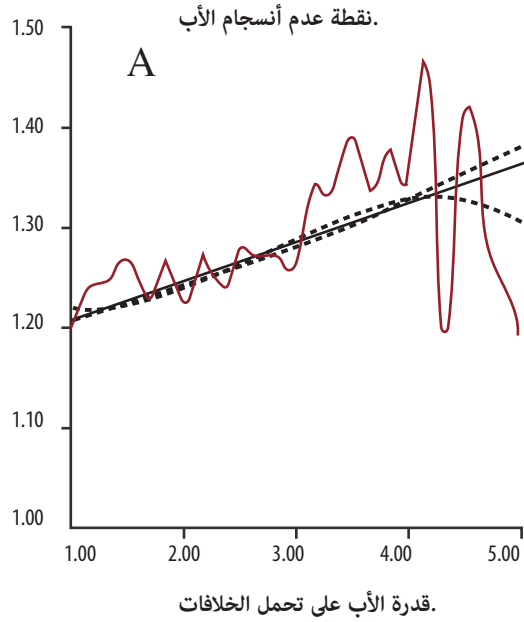
(multiple correspondence analysis) إضافة إلى ذلك تم اجراء التحليل العاملي الاستكشافي على القياسات من نوع "ردود الفعل على حالات الخلافات داخل العائلة" و التي من المنتظر أن تتنبأ بالعقوبات المسلطة.

اضافة إلى ذلك تم فحص عينات مستقلة عن طريق اختبار T للنظر ما اذا كانت الفوارق في الجنس لدى الأطفال مؤثرة أم لا في ما يتعلق بالعقوبات المسلطة. أخيراً بالإضافة إلى الخصائص الديموغرافية الأساسية تم اختبار بواسطة تحليل الانحدار ما اذا كانت نسبة تواتر حدوث مشاكل في العائلة، أنواع ردات الفعل

الجدول 3.4. التوزيعات حسب النزاعات - المشاكل في الأسرة

[illegible]

شكل 1.4. العلاقات بين تواتر المشاكل العائلية و تحمل الاختلافات (تم حمل الشكل من نهاية القسم)



كلما ارتفع المستوى الدراسي للأم كلما ارتفع تواتر المشكلة التي تم تبينها، و كلما ارتفع المستوى الدراسي للأب كلما أنخفض تواتر المشكلة التي تم تبينها. أما مجموع عدد الأبناء فله نمط يشبه نمط تواتر المشكلة لكلا الطرفين. في نفس الوقت يتعلق عدد الأبناء المرتفع ببيان ارتفاع تواتر المشكلة.

باختصار، كلما ارتفع متوسط دخل الأسرة المعيشية و سن الأب و الأم كلما قل تواتر حدوث المشاكل بين الزوجين، و تختلف نسبة تواتر الخلافات تختلف من حيث مستويات التعليم لدى الرجال والنساء. وفقاً لذلك، ترتبط فترة تعليم الأب والأم بشكل إيجابي بتواتر المشكل الأسري الذي يتيحه الأب، وهذا النمط يختلف قليلاً بالنسبة للأم

لكن عندما ننظر إلى توزيع نقاط التسامح و تحمل الاختلافات، تم ملاحظة أنه لا يمكن لهذه العلاقة المتحدث عنها أن تكون خطية في الاتجاه الموجب، بعد ذلك، كإضافة إلى هذه التحاليل تم القيام بتحليل غير خطية تقديرية أو تخمينية (*curve estimations*) حول العلاقة بين تحمل الاختلافات و تواتر المشاكل داخل الأسرة.

حسب نتائج التحاليل التقديرية الغير الخطية، العلاقات بين تواتر المشاكل التي يبتئها كل من الأب و الأم و مستوى التحمل الذي يبتئ كذلك كل من الأم و الأب هي علاقات غير خطية. أولاً تم حساب بيان الأب حول تواتر المشاكل الأسرية على أنها المربع و المكعب لنقاط تحمل الأب.

تم ملاحظة بأن البيانات تكون الأفضل من ملائمة عندما نقوم بأخذ مربع التحمل. ($R_{linear} = 0.089$), ($p = 0.000$; $R_{quadratic} = 0.089$, $p = 0.000$) ($R_{cubic} = 0.091$, $p = 0.000$)

كما نرى في الشكل A.1، عندما يكون مستوى تحمل الأب للاختلافات التي يبتئها منخفضاً جداً ($\beta = -0.23$)، ($p = 0.000$) و مرتفعاً جداً ($\beta = -0.32$, $p = 0.000$)، ينخفض بيان المشاكل العائلية، عندما يكون مستوى تحمل الأب للاختلافات التي يبتئها متوسط تُظهر وتيرة الخلاف الذي تم تبينه في العائلة ارتفاعاً. ($\beta = 0.63$, $p = 0.000$)

تم ملاحظة نمط في العلاقة بين تواتر الاختلاف الأسري الذي يبتئ الأب و تحمل الخلافات التي يبتئها الأم {الشكل C.1} وبين تواتر الاختلاف الأسري استناداً إلى بيان الأم و نقاط تحمل كل من الأب و الأم للخلافات الشكل B.1 والشكل D.1 على التوالي

بعبارة أخرى، في الحالات التي يكون فيها تحمل الخلافات مرتفعاً جداً أو منخفضاً جداً، فإن تواتر المشكلة العائلية المبتئة تكون أقل، أما في الحالات التي يكون فيها التحمل في مستوى متوسط فإن تواتر المشكلة التي تم تبينه تكون أكثر.

باختصار، إذا كان هناك عدم تفاهم أو تفاهم تام في الآراء في ما يتعلق بتحمل الخلافات تكون المشاكل قليلة.

تم استخدام نفس استراتيجيات التحليل للتنبؤ بحدوث المشكلة التي يبتئها عنها الأم.

حسب نتائج التحليل الانحداري الهرمي، فالنموذج الأول الذي يتكون من سن الأب و الأم و مستوى تعليمهم، متوسط دخل الأسرة الشهري، سن زواج الأب و الأم، و عدد الأبناء في الأسرة يبتئ بتكرار المشاكل بشكل ملحوظ. ($N=8910$; $R^2= 0.05$, $p = 0.000$)

سن الأب و الأم على التوالي ($\beta = -0.07$, $p = 0.000$); ($\beta = -0.13$, $p = 0.000$) ، الدخل الشهري ($\beta = -0.03$, $p = 0.011$) و سنوات تلقي الأب للتعليم ($\beta = -0.04$, $p = 0.005$) في الاتجاه السالب، تعليم الأم ($\beta = 0.09$, $p = 0.000$) و مجموع عدد الأطفال داخل الأسرة ($\beta = 0.03$, $p = 0.050$) في الاتجاه الموجب، يبتئ بوقوع المشاكل على استناداً على بيان الأم.

النموذج الثاني الذي يتكون من سن الأم و مستواها التعليمي، يبتئ كذلك بتواتر المشاكل بشكل ملحوظ. ($N=8910$; $R^2= 0.004$, $p = 0.000$) على وجه التحديد يبتئ سن الأم و سنوات تلقيها للتعليم بتواتر حدوث المشاكل بشكل ملحوظ ($\beta = -0.13$, $p = 0.000$; $\beta = 0.07$, $p = 0.000$).

أما النموذج الثالث يبتئ الدخل الشهري للأم بتواتر الخلافات الأسرية في الاتجاه المعاكس حسب بيان الأم ($N=8910$; $R^2= 0.001$, $p = 0.004$; $\beta = -0.03$, $p = 0.011$)

بمعنى آخر، عند ارتفاع سن الأب و الأم، سنوات تلقي الأب للتعليم و المدخول الشهري فإن تواتر الخلافات التي يبتئها الأم ينخفض، و كلما ارتفع مستوى تعليم الأم و عدد الأطفال يرتفع تواتر الخلافات التي تم البيان عنها.

أن نقاط تحمل الأم و الأب للاختلافات في الخطوة الثانية تتنبأ بتواتر بيانات الخلافات بشكل ملحوظ حتى بعد أن تم التحقق من التغيرات الديموغرافية في الخطوة الأولى ($N=8910$; $\Delta R^2= 0.004$, $p = 0.000$).

حسب النتائج، أن نقاط التحمل للاختلافات التي بينها كل من الأب و الأم تتنبأ بتوجه تواتر الخلافات الأسرية التي يبتئها الأم في الاتجاه الموجب كما هو الشأن بالنسبة للأب على التوالي ($\beta = 0.03$, $p = 0.005$; $\beta = 0.05$, $p = 0.000$).

في النموذج الثالث الذي يوجد فيه دخل الاسرة الشهري و مجموع عدد الأطفال في المنزل الشهري في الاتجاه المعاكس ($\beta = -.03, p = .026$) و يكون عدد الأطفال في المنزل في الاتجاه الموجب ($\beta = .04, p = .000$) يكون هناك تنبؤ بالخلافات الأسرية استنادا على بيان الأب.

يشير مجموع نقاط تحمل المشاكل الاسرية للأب و الأم في الخطوة الأخيرة إلى التنبؤ بوقوع خلافات أسرية حتى بعد أن تم التحقق من المتغيرات الديموغرافية في الخطوات الثلاث الأولى. ($N=8797; \Delta R^2 = 0.004, p = 0.000$)

حسب النتائج، يتعلق الموضوع بما وراء هذه المتغيرات الديموغرافية، إذ يشير مجموع نقاط تحمل المشاكل الاسرية للأب و الأم في الخطوة الأخيرة إلى التنبؤ بتواتر الخلافات أسرية الذي يبينها الأب في الاتجاه الموجب ($\beta = 0.04, p = 0.000; \beta = 0.05, p = 0.002$)

بشكل غير متوقع، مع زيادة نقاط تحمل الأبوين للاختلافات زاد الميل إلى بيان الخلافات داخل العائلة.

حسب التحليل الأنحداري الهرمي الأول الذي يختبر وتيرة التعرض لخلافات داخل العائلة التي يبينها الأب، فالنموذج الأول الذي يتكون من سن الاب و الأم و مستوى تعليمهم، متوسط دخل الأسرة الشهري، سن زواج الأب و الأم، و عدد الأبناء في الأسرة يتنبأ بتكرار المشاكل بشكل ملحوظ. ($N=8797; R^2 = 0.04, p = 0.000$)

على وجه التحديد ، عمر الأب ($\beta = -0.14, p = 0.000$) و الدخل الفردي ($\beta = -0.03, p = 0.026$) في الاتجاه المعاكس : تعليم الأب و الأم على التوالي ($\beta = 0.03, p = 0.026; \beta = 0.06, p = 0.000$) مع مجموع عدد الأطفال ($\beta = 0.04, p = 0.002$) يتنبأ بتردد المشاكل في الاتجاه الاجابي .

بمعنى آخر ، مع تقدم عمر الأب وزيادة الدخل الشهري ، يتناقص تواتر المشاكل المبلغ عنها ، في حين كلما ارتفع المستوى التعليمي للأزواج و عدد الأطفال كلما ازداد تواتر المشاكل.

في النموذج الثاني ، يتنبأ مستوى تعليم الأم فقط بتواتر المشاكل إلى الاتجاه الموجب. ($N=8797; R^2 = .001, p = .020; \beta = .03, p = .039$)

الجدول 2.4. محددات التسامح و التحمل للاختلافات التي بينها الام و الاب

الخلافات بيان الام		الخلافات بيان الاب		التحليل
ΔR^2	β	ΔR^2	β	
0.040***		0.030***		الخطوة 1 : الديموغرافيات
				عمر الأب
				سنوات تعليم الاب
0.004***		0.001*		الديموغرافيات الديموغرافيات hg الخطوة 2 : الديموغرافيات
				عمر الأم
				سنوات تعليم الاب
0.001**		0.002***		الخطوة 3 : الديموغرافيات
				متوسط دخل الأسرة
				مجموع عدد الأطفال
0.004***		0.004***		الخطوة 2 : التأثيرات الرئيسية
				قدرة تحمل الاب للاختلافات
				قدرة تحمل الام للاختلافات
$\Sigma R^2 = 0.049$		$\Sigma R^2 = 0.036$		

النساء) الجدول 1). كما أن الترابط بين نقاط الخلاف بين الرجل والمرأة كان إيجابياً ذو دلالة ($r = 0.38, p < 0.001$)

وفي الأخير تم اختبار نسبة التنبؤ بوتيرة التعرض إلى الخلافات داخل الأسرة و المستوى التعليمي للاب والام، السن، الدخل الاجمالي الشهري للأسرة، سن زواج الام و الاب، عدد الأبناء في المنزل، و قدرة الزوجين على التسامح و التحمل باستعمال طريقتين مختلفتين للتحليل الأنحداري الهرمي. {تواتر تعرض الام و الاب إلى الخلافات}

في النموذج الاول للتحليل الأنحداري يتم اختبار قدرة التنبؤ بعمر الأم و الاب، فترة تلقيهم للتعليم بالسنة، مستوى المدخول الشهري، سن الزواج و عدد الأطفال في المنزل، في الخطوة الثانية تم اضافة تحمل الاب و الام للخلافات

تم قياس قدرة الزوجين على تحمل الزوجين للاختلافات ب6 أسئلة تم طرحها على كل من الرجل والمرأة

تتكون الأسئلة من عبارات من نوع ليكرت الخماسي. قام المشاركون بالإجابة على أسئلة تدور حول مختلف أشكال الزواج والعلاقة. تكون المواد على هذا الشكل "يستطيع الزوجين العيش معا بدون عقد زواج" رسمي أو ديني (")، "يستطيع الرجل الزواج من امرأة من بلد و دين مختلف"، "تستطيع المرأة الزواج من رجل من بلد و دين مختلف"، "يستطيع الزوجين أنجاب طفل خارج اطار الزواج"، "من الممكن الزواج من شخص تعرف عليه عن طريق الأنترنت". "يستطيع الأشخاص من مذاهب مختلفة الزواج" و الحصول على نقاط عالية تشير إلى ارتفاع القدرة على التحمل و التسامح

" يستطيع الزوجين العيش معا بدون عقد زواج "

" يستطيع الرجل الزواج من امرأة من بلد و دين مختلف "

" تستطيع المرأة الزواج من رجل من بلد و دين مختلف "

" يستطيع الزوجين أنجاب طفل خارج اطار الزواج "

" يستطيع الزوجين أنجاب طفل خارج اطار الزواج "

" يستطيع الأشخاص من مذاهب مختلفة الزواج "

الجدول 1.4. الخصائص القياسية النفسية لتواتر الخلافات الأسرية

العامل		
مواضيع الخلافات	المرأة	الرجل
الفرق الثقافي	0.678	0.699
الأصدقاء/من يخالطون	0.677	0.669
عدم التوافق الجنسي	0.670	0.706
عادات الترفيه عن النفس	0.669	0.689
اختلافات شخصية	0.665	0.690
عدم الاهتمام بالنفس بصفة كافية	0.654	0.670
التوجه السياسي	0.604	0.638
طريقة اللبس	0.603	0.628
عائلة الزوج او الزوجة و العلاقة التي تربطهم	0.597	0.632
نقل المشاكل المتعلقة بالعمل إلى المنزل	0.588	0.617
اختلافات الرأي الدينية	0.586	0.671
عدم تمضية وقت كاف مع العائلة	0.581	0.536
استخدام الأنترنت	0.569	0.623
المصاريف	0.563	0.544
عادة شرب الكحول	0.544	0.544
عدم كفاية المدخول	0.543	0.439
القمار	0.538	0.589
الغيرة	0.495	0.449
مسؤوليات تتعلق بالأطفال	0.482	0.486
مسؤوليات تتعلق بالبيت	0.448	0.437
عادات التدخين	0.363	0.425
كرونباخ الفا	0.880	0.884

هيكل العامل الواحد.و بذلك تم العثور على بعد واحد كنتيجة تحليل العوامل التي أجريت باستخدام طريقة فارماكس لتدوير المحاور للأسئلة المطروحة لكل من المشاركين من الذكور والإناث حول وتيرة حصول المشاكل في الأسرة، والتي تتكون من 21 مادة، نتيجة نسبة تباين التعرض للمشاكل عند النساء هو 33.94% وعند الرجال 35.63%. تم العثور على معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا 0.88 عند الرجال و

III. المعطيات

أ. مصدر البيانات و المنهج

في هذه الدراسة تم استخدام بيانات الأسرة المجموعة سنوات 2011، 2006 و 2016 من دراسات العائلة (TAYA 2006, TAYA 2011, TAYA 2016) المقامة من قبل المديرية العامة للخدمات الأسرية و الاجتماعية (من وزارة الأسرة و العمل و الخدمات الاجتماعية) و وزارة الأسرة و السياسات الاجتماعية سابقاً).

تحمل دراسة هيكل الأسرة التركيبية المقامة سنة 2006 و 2011 من قبل وزارة الأسرة و العمل و الخدمات الاجتماعية { وزارة الأسرة و السياسات الاجتماعية سابقاً} المديرية العامة للخدمات الأسرية و المجتمعية داخلها تشابهات كبيرة من حيث النماذج و التصاميم.

أ. وحدة التحليل

تم الإشارة إلى وحدة التحليل في هذه الدراسة بـ "الأسرة المعيشية" أو الأسرة و ذلك بالنظر إلى مصادر البيانات المستخدمة. في إطار TAYA 2006، تم جمع المعلومات الديموغرافية لـ 48,235 فرداً يعيشون في 12,208 منزلاً و تم مقابلة 23,279 شخص يفوق سن الـ 18 وجها لوجه. في إطار TAYA 2011، تم جمع المعلومات الديموغرافية لـ 44,117 فرداً يعيشون في 12,056 منزلاً و تم مقابلة 24,647 شخص يفوق سن الـ 18 وجها لوجه

في إطار TAYA 2016، تم جمع المعلومات الديموغرافية لـ 57,398 فرداً يعيشون في 17,239 منزلاً و تم مقابلة 35,475 شخص يفوق سن الـ 15 وجها لوجه. في هذه الدراسة، تم تطبيق استبيان على الأشخاص المرجعيين في الأسرة كما تم تطبيق استبيان على الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 18 سنة وأكثر في الأسرة. على الرغم من هذه الدراسة مع أن وحدة التحليل هي الأسرة المعيشية، وأن تحليل خصائص أفراد الأسرة مثل الجنس و السن و الحالة الزوجية وفق الهيكل الأسرة فقد تم استخدام "أفراد الأسرة المعيشية" كوحدة تحليل. في الدراسة تم استعمال عدد أهالي المنزل أو عدد أعضاء الأسرة في تركيا، أي بعبارة أخرى الأشخاص الذين يحملون هوية.

ب. نتائج التحليل

أ. تواتر مواجهة المشاكل في العائلة : تحاليل وصفية و تنبؤية

تم إجراء تحاليل وصفية و تنبؤية للإجابات على السؤال التالي الذي يهدف إلى قياس تواتر المشاكل في الأسرة في هذه الدراسة "كم من مرة تعيشون مشاكل مع زوجكم أو زوجتكم حول هذه المواضيع؟" لهذا الغرض، في بيانات 2016 في العينة الفرعية المتكونة من الأزواج المتزوجون من بعضهم البعض حصلت النساء على (N=13,511) و الرجال على (N=13,511) كتحاليل. متوسط العمر عند النساء هو 45.03 (SS = 13.54) في حين أن متوسط العمر عند الرجال 48.85 (SS = 13.70)، سنة. متوسط فترة التعليم عند الرجال 8.21 سنة (SS = 4.69) و 6.39 عند النساء (SS = 4.92)

متوسط الدخل للفرد في الأسرة الواحدة هو 949.83 ليرة تركية. (SS = 1139.90) غالبية المشاركين ينفي الدراسة متزوج ونبعد زوج رسمي. (99.2%؛ N=13,401) عدد المتزوجين بعقد زواج ديني من المشاركين المتبقين هو 96 (0.7%)، و عدد المشاركين الذين يعيشون مع بعض في نفس المنزل هو 14 (0.7%)

وفقاً لإجابات كل من النساء و الرجال في هذه العينة تم إجراء تحاليل للعوامل لاختبار ما أن كانت مجالات هذه الخلافات متسببة فيها عوامل مختلفة أم لا. ثم يتم اختبار المتغير الاثنين بابتكرار المشاكل العائلية عن طريق تحليل الانحدار. يتم التقرير عن نتائج هذه التحليلات في هذا القسم. تم تقديم توزيع المشاكل التي يعيشها الرجل و المرأة في علاقتهما ببعضهما البعض القائم على العناصر في الجدول 1. وقد لوحظ أنال مجالات التي يواجه فيها الرجال و النساء أكبر المشاكل على مستوى تردد الخلافات تتعلق بمسؤوليات الأطفال، عدم قضاء الوقت مع الأسرة و عادات التدخين (الجدول 1)

تم القيام بالتحليل العاملي الاستكشافي (explanatory factor analysis) باستخدام بيان كل من الرجال و النساء بشكل منفصل لاختبار وجود عوامل مختلفة من عدمها من حيث تواتر المشاكل داخل العائلة. طرح نتائج التحليل العاملي الاستكشافي أن أفضل حل لكل من المشاركين من الذكور و الإناث هو

والسفر، والثناء القيام بنشاط خاص، من ناحية أخرى، فإن الآباء والأمهات الذين لديهم أطفال يتصرفون بطريقة غير مرغوب فيها يطالبون بتفسير لهذه السلوكيات، ويهددون بالعقاب، والحرمان، ويصبحون ويهينون، والعقاب الجسدي، الضرب (Tahiroğlu ve ark. 2009).

يمكن أن تؤثر عوامل مثل الحالة التعليمية للوالدين، العمر، عدد الأطفال، المهنة، الحالة الاجتماعية والاقتصادية على أساليب مكافأة أو عقاب الآباء الذين يشعرون بالمسؤولية عن تنمية أبنائهم وحمايتهم. وبغض النظر عن المستوى التعليمي والوضع الاقتصادي للأسرة، يمكن للوالدين التعامل بأساليب مختلفة للمكافأة والعقاب لأنهم يشعرون أنها مفيدة لأطفالهم ويشعرون بالمسؤولية اتجاه أبنائهم.

على الرغم من أن الأمهات والآباء يكتنون الحب العميق والمودة لأطفالهم، إلا أنهم قد يظهرون غضبهم ويقومون بالصراخ وبممارسة العنف على أطفالهم لأسباب عديدة. ومن بين الأسباب التي تكمن وراء هذا التصرف نجد المعايير الثقافية، قيام الأبناء بحركات تغضب الأبوين أو مستوى التوتر والاجهاد لدى الآباء. على عكس حالات الإساءة واستغلال الأطفال، فإن الهدف الأساسي للعقاب الجسدي ليس معاقبة الأطفال بحد ذاته.

(Biçer, Özcebe, Köse, Köse, Ünlü, 2016) المنطق الأساسي للعقوبات الجسدية يكون على الشكل المولي "استخدام القوة البدنية التي تهدف إلى التحكم في سلوك الطفل وتقييم تجربته مع الألم، دون إصابته بسوء" (Taylor ve ark. 2011). من الممكن أن تحتوي العقوبات الجسدية حركات كالصفع، ضربة كف، شد الشعر، الرّج، شد الأن، الجلد بالحزام والعص. تم فحص هذه الحالة في بلادنا من الناحية الديموغرافية والمنهجية في الدراسات المذكورة أعلاه.

أما في هذه الدراسة سوف نقوم بتثبيت العوامل المحددة للعقوبات التي يسلطها الآباء على الأبناء في تركيا.

وسيتيم دراسة هذه العقوبات في سياق دورة العنف، وآثار الخلافات الأسرية بين الأم وأب التي يتعرض لها الطفل و مستوى تعليم الوالدين و سيّتهم.

ت. الخلافات داخل العائلة و تأثيرها على الأطفال
الأسرة هي مركز الثقة والتوازن والسلام والاكتفاء الذاتي للطفل. لكن الأطفال الذي يتعرضون للخلافات داخل العائلة من الممكن أن يعيشوا حالة من التنافر السلوكي، مشاكل تنطوي على العدوانية وعلاقة قائمة على الخلافات مع أقرانهم (Cummins ve Davies, 1994; Grych ve Fincham, 1990).

التعرض للخلافات الأسرية يعتبر تجربة مزعجة للأطفال وهو يتسبب في السلوكيات السلبية عند الأطفال سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. على سبيل المثال: وجدت دراسة علاقة مباشرة بين نزاع الأسرة وسلوك الطفل (Hetherington, Cowan, Cowan, Miller, 1993; ve Clingempeel, 1993)، في دراسة أخرى، وجد هناك تأثير غير مباشر من خلال الأساليب التأديبية بين الخلافات في الأسرة والسلوكيات المعارضة في الطفولة (Mann ve MacKenzie, 1996)، في دراسة أخرى، تم التوصل إلى كل من الآثار المباشرة وغير المباشرة بين طرق تأديبية صارمة مورست من قبل الآباء وسلوك التكيف النفسي للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة (Buehler ve Gerard 2002).

ومع ذلك، ليس من الواضح بعد طريقة تأثير النزاعات داخل الأسرة على الأطفال. لذلك، سيتم مناقشة آثار تواتر وطبيعة المشاكل التي تعاش داخل الأسرة على الأطفال في هذه الدراسة.

ث. العقوبات الموجهة من قبل الأبوين إلى الأطفال
يُنظر إلى الأطفال على أنهم ممثلين للمستقبل و يعتبر الحفاظ صحتهم مهمة البالغين الذين يربونهم من جميع النواحي. من هؤلاء البالغين يعتبر دور الأم والأب من أهم الأدوار ويعتمد تطور الأجيال القادمة على موقفهم و ادارتهم للأمور (Bilir, Arı, Dönmez, 1991; Atik, San, 1991). بما أن العائلة هي البيئة التي يحصل فيها الأطفال على أول تجربة اجتماعية، فإن السلوكيات المتناسقة والمحبة والايجابية للأبوين مهمة للغاية لنموهم وتطورهم بشكل صحي (Yörükoğlu, 2000).

يقوم الآباء بتطبيق بعض أساليب "المكافأة والعقاب لتحسين تعليم أطفالهم" ليصبحوا بالغين أفضل في المستقبل. يمكن للآباء الذين يرغبون في مكافأة أطفالهم تطبيق أساليب مكافأة مختلفة مثل المال، والهدايا،

ب. سن الزواج

وقد ثبت من خلال البحوث الأكاديمية أن الزواج المبكر له تأثير لا يمكن تجاهله على الخلافات والمشاكل الأسرية.

كل سنة يتزوج حوالي 15 مليون فتاة تحت سن الثامنة عشر. ويعتبر هذا الرقم مرتفع جداً مقارنة بالرجال الذين تزوجوا في سن مبكرة (UNICEF, 2016). إضافة إلى أنه يعتبر انتهاكاً لمذكرة حقوق الإنسان، فإن الزواج المبكر يسبب الكثير من الخلافات داخل الأسرة. إذ يؤدي الزواج في سن مبكرة إلى تعليق الحياة التعليمية للشخص أو حتى أنها في مرحلة مبكرة جداً. وهذا غالباً ما يشكل عقبة في سبيل تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد، وبالتالي يؤدي إلى حلقة مفرغة في الفقر (Nimoh, 2017). وفي هذا السياق، يمكن أن يؤدي الزواج في سن مبكرة إلى خلق نزاعات أسرية تنشأ عن الوضع الاجتماعي الاقتصادي. كما أفيد بأن العجز عن تقديم الدعم المادي بصفة كافية من قبل الأبوين وهذا الدعم غير الكافي يسبب نزاعات بين الوالدين والأطفال (Aerts, 2017). وقد توصلت الدراسات التي تستند إلى الفروق العمرية لدى الأزواج إلى نتيجة أنه عندما يكون الرجل أكبر سناً من المرأة، تتعرض الزوجة إلى العنف من قبل الزوج و يتعرض الأطفال إلى العنف من قبل الأبوين و تشهد بذلك الخلافات داخل الأسرة تزايداً (Krahe, Bieneck ve Moller, 2005).

يحمل الزواج في سن مبكرة مخاطر أكبر من الزواج في مرحلة متقدمة من العمر. وتفسر هذه المخاطر بأسباب مثل عدم الخبرة في العلاقات الزوجية، وعدم القدرة على الوفاء الكامل بالمسؤوليات المحددة وإشراك أسر الأزواج في مشاكلهم الخاصة، العجز من الجانب الاقتصادي، و فترة التكيف مع الحياة الجديدة (Camadan, Karataş ve Bozali, 2017).

على الرغم من ارتفاع معدل سن الزواج في بلادنا 24.6 معدل عند النساء و معدل 27.7 عند الرجال { فإن إمكانية الزواج المبكر لا تزال مستمرة . (TÜİK, 2017)

سيتم دراسة الطريقة التي تحدث بها هذه الحالة التي تحصلنا عليها من بيانات هيكل الأسرة في تركيا سنة 2016 وكيف تنعكس في النزاعات الأسرية في هذا البحث.

العنف كذلك في هاتين الحالتين، قد يعاني الطفل من مشاكل سلوكية في الأسرة التي يوجد فيها العنف بين الزوجين. وفقاً للبحوث التي أجريت على الأطفال الذين يشهدون استخدام آبائهم للعنف ضد أمهاتهم من قبل آبائهم فإن معدل إصابتهم بالاضطرابات كالإكتئاب، اضطرابات القلق، عدم التأقلم الاجتماعي، مشاكل في التعبير الخارجي أو كبت المشاعر و الاختلالات كالعصيان و عدم الامتثال تكون بمعدل أعلى (Kaymak Özmen, 2004).

كما أن هؤلاء الأطفال يعتبرون أكثر خطورة فيما يتعلق بتعاطي المخدرات ومحاولات الانتحار و محاولات الهروب من منزل الأسرة في السنوات المقبلة (Polat, 2001).

الأطفال الذين يكبرون و هم يشهدون على العنف المنزلي قد يكونون ممارسين عنيفين أو قد يواجهون مشاكل قد تكون ذات صلة بالتعرض للعنف. من الممكن تقبلهم لفكرة العنف بشكل عادي عند ممارسة العنف على أحدهم {في الغالب من الأقران أو من الأطفال الأصغر سناً أو الأخوة الصغار أن وجدوا} أو إظهار سلوك عدواني أو ممارسة العنف على أحد من أفراد العائلة في فترة البلوغ أو حتى في حالة تعرضهم للعنف (Jeevasuthan ve Hatta, 2013) يعني يمكن القول أن العنف المنزلي هو حلقة .

وفي إحدى الدراسات، ذُكر أن العنف الذي مورس من قبل طرف واحد من الزوجين على الطرف الآخر استمر من قبل الضحية بالعنف الجسدي أو النفسي ضد أطفاله/أطفالها (Littman ve Paluck, 2015).

وبهذه الطريقة، فإن الأطفال الذين ينشأون في عائلات تمارس للعنف بين الزوجين يعيشون على المدى القريب أو البعيد مشاكل نفسية و سلوكية بسبب ما تعلموه من خلال نمذجة العنف و بذلك يكونون أكثر عرضة لأن يكونوا عنيفين أو أن يتعرضوا إلى العنف من حيث المشكلات السلوكية والنفسية من الأطفال الذين ينمون في بيئة أسرية سليمة .

كل هذه الظروف نتائجها هي تشكل حلقة مفرغة للعنف الأسري.

كما يؤدي الوضع الاجتماعي الاقتصادي المتدني إلى نشوب نزاعات بين الزوجين ، كما أنه يسبب أيضا مشاكل بين الأبوين وأبنائهم الشباب في سياق الخلافات بين الآباء وأبنائهم الشباب، تظهر الخلافات حول قضايا مثل البطالة والقدرة على تحمل المسؤوليات والصعوبات المتعلقة بالأحوال المعيشية أو عجز الوضع الاجتماعي الاقتصادي لدى الشباب الذين أكملوا تعليمهم ويعتمدون اقتصاديا على أسرهم. أما الشباب الذين لا يتمتعون بالحرية الاقتصادية بسبب استمرار الحياة التعليمية {معظم من الشباب الذين يدرسون للحصول على الاجازة} تم التوصل إلى أن الخلافات بين الأبوين و أبنائهم الشباب تحصل في الحالات التي لا يتم فيها تلبية الاحتياجات المادية أو عندما يتم تخفيض النفقات اليومية من أجل العيش في ظل الظروف القائمة، (Timmerman ve Fox, 2000). يتأثر أطفال النساء اللواتي يتعرضن للعنف على المدى القصير والطويل من العنف المنزلي. ووفقاً لنتائج الدراسة التي أجراها، (Page ve Ince, 2008) فإن أحد أهم العوامل الأساسية في العنف المسلط من قبل الرجل ضد المرأة هو أنهم تعرضوا لبيئة عنيفة من قبل في أسرهم عند الطفولة، الطفل الذي يشهد تعرض أمه للعنف من قبل أبيه ، يتعلم أن استخدام العنف هو سلوك طبيعي. فالطفل الذي يشهد على العنف سوف يقوم بأدوار ووظائف اجتماعية مختلفة كشخص بالغ المستقبل ، وشهادته على العنف ستؤثر سلبا على صحته النفسية الاجتماعية. ومن المرجح أن يصبح الأطفال الذين ينمون في الأسر التي تتعرض للعنف بين الأزواج من ممارسي العنف في السنوات اللاحقة.

إحدى النظريات التي تدعم هذا الرأي هي نظرية "التعلم الاجتماعي" لباندورا (Bandura, 1978) ما هو الحال بالنسبة لتعلم السلوكيات الأخرى ، يتعلم الطفل العدواني والعنف والمواقف العدائية أيضا من خلال الملاحظة والتقليد. أن الأطفال الذين ينمون في أسر يتعرض فيها الأزواج للعنف يقومون بالمراقبة ويتعلمون أن العنف هو وسيلة للتعامل مع التوتر النفسي. ومن المرجح أن يصبح هؤلاء الأفراد ممارسين عنيفين في سنوات لاحقة من حياتهم (Vuong, Silva ve Marchionna, 2009).

هذه الحالة تنطبق أيضا على حالة التعرض للعنف لأن الطفل عند مراقبته لهذا السلوك الهجومي والعدواني و حتى اتخاذه كنموذج، يتعلم التعرض إلى

الأنتماء الاجتماعي والاقتصادي ، نستنتج أن العنف بين الزوجين يكون أعلى لدى الذين ينتمون إلى الشريحة الاجتماعية والاقتصادية الوسطى والمنخفضة مقارنة بالأزواج الذين ينتمون الشريحة الاجتماعية والاقتصادية ذات درجة عليا (Page ve Ince, 2008).

يتم التعريف بالعنف داخل الأسرة على أنه "تعرض حياة أو جسد فرد من الأسرة أو سلامته النفسية أو حريته إلى الخطر باستعمال القوة أو الجبر" (Stewart Robinson, 1998, s.83).

يتم النظر إلى العنف الأسري في الأغلب على شكل عنف مسلط على المرأة من قبل الرجل. أيضا يرتفع احتمال تعرض المرأة للعنف الجسدي و النفسي من قبل الرجل في المجتمعات التي يكون فيها أنعدام المساواة بين الرجل و المرأة شائعا ، والتي ينظر فيها للرجل على أنه متفوق على المرأة ، و التي يتم فيها الفصل بين أدوار المرأة و الرجل (Jewkes, 2014).

الخلاف الآخر بين الزوجين من حيث المستوى الاجتماعي الاقتصادي هو أن الرجل لا يعمل أو لا يريد أن يعمل، عدم استقرار الرجل في حياته العملية وعدم قدرته على الوفاء بمسؤولياته في الأسرة يسبب المشاكل الأسرية، كما أنه عندما يكون الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة أعلى فمن الممكن أن يسبب ذلك خلافات أسرية أيضا، كذلك أن الاختلال في توازن القوى الاجتماعية والاقتصادية كالتعليم والمسيرة المهنية والدخل المرتفع الذي يجعل النساء بصفة خاصة أقوى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فإن احتمالات الخلافات الأسرية والعنف يتزايد (Taylan, 2016).

هذا المعطى ، يتم تفسيره على أن هذا الرجل لا يستطيع التقبل أن زوجته أقوى منه فيحاول بناء قوته الخاصة به عبر اللجوء إلى العنف ضد الزوجة (Ahmedi ve Sadeghi, 2016).

عند النظر من هذا السياق يتم الاكتشاف بأن الخلافات داخل الأسرى ليست حكرا فقط على الأسر ذات الدخل المحدود. ومع ذلك ، فإن النساء ذوات المستويات العليا من التعليم والدخل يستطيعون التعامل بسهولة أكبر مع المشاكل العائلية والابتعاد عن الصراع في البيئة الأسرية بسبب سهولة توصلهن إلى الموارد مثل المساعدة الاجتماعية والقانونية والنفسية. (Page ve Ince, 2008).

الخلافات العائلية وانعكاسها على الأطفال وتغير قيمة الطفل عبر السنين

Prof. Dr. Aylin İlden Koçkar¹

Doç. Dr. Mehmet Harma²

I. الملخص

في هذه المقالة تم دراسة العوامل المحددة لتواتر المشاكل داخل العائلة، مع ردود الفعل على الخلافات في العائلة وعلاقتها بمشاكل السلوك عند الطفل وتغير القيمة المعطاة للطفل عبر السنين مع فترات العنف داخل العائلة، بالاستناد إلى معطيات TAYA لسنة 2016، وتم التعامل مع علاقة العنف داخل الأسرة مع كل من بنية الأسرة والمشاكل السلوكية لدى الأطفال، وتم تقييم بنية الأسرة لدى الأطفال الذين تعرضوا للعنف والخصائص الأسرية التي من الممكن أن تكون مرتبطة بالعقوبات الموجهة إليه.

II. مراجعة الإنتاج الفكري

المشاكل والخلافات التي تعيشها الأسرة لا تؤدي فقط إلى اختلال توازن الأفراد الأسرة فحسب بل كذلك البيئة الاجتماعية والمجتمع ذلك أن صحة المجتمع ترتبط مباشرة بصحة الأسرة. على الرغم من اختلافها بين الثقافة والثقافة، إلا أن الأبحاث تظهر أن الأسر المعيشية لها بعض الخصائص المشتركة. تم التأكيد في الدراسات على أن العائلة التي بُنيت على التواصل الصريح والثقة والتي تتمتع بمرونة في التكيف مع التغيير، التي تدعم استقلالية أفرادها والتي يتم تشجيع الأطفال فيها على تحمل المسؤولية والذين يشعرون بالتفاهل بشأن المستقبل لديهم بيئة أسرية أكثر سعادة (Nazlı, 2001).

لكن يبدو أن التحصل على هذه المعادلة لا يكون دائماً ممكن ومن الممكن أن تصل هذه العائلات إلى حالة الاختلال، قد يكون هناك عدد من الأسباب التي تجعل الأسرة تعتني من الاختلال وقد يؤثر ذلك سلباً على أفراد العائلة في بعض الأحيان، تؤدي الاختلافات في العائلة إلى العنف الجسدي أو النفسي، هذا الوضع يمنع الأداء الصحي لوظائف الأسرة ويؤثر على الصحة العقلية لأفراد الأسرة وخاصة الأطفال

يمكن ملاحظة النزاعات الأسرية في العلاقة بين أفراد الأسرة، والأشقاء، والأزواج، والآباء والأمهات والأطفال تكون لهذه المشاكل التي تعيشها الأسرة عوامل مختلفة. يعيش أفراد الأسرة مشاكل أثناء التعامل مع الخلافات والنزاعات مما يؤدي إلى عجز عن حل النزاعات واتخاذ هذه المشاكل أبعاد مختلفة. بعض هذه المشاكل هو ضعف التواصل {عزوف أفراد الأسرى عنالتحدث مع بعضهم البعض}، العجز عن الاستماع الفعال إلى بعضهم البعض، غياب التعاطف، الفشل في تقاسم المسؤوليات، عدم توفير دعم معنوي، (Kargı ve Akman, 2007).

يمكن اعتبار العوامل النفسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيولوجية والبيئية من بين العديد من العوامل التي تؤثر سلباً على الحياة الأسرية بسبب كل هذه العوامل، يمكن للعائلة أن تتحول إلى بيئة تشهد فيها الصراعات والاضطرابات والخلافات لأسباب مختلفة. في هذه المقالة، تم دراسة العوامل المحددة لتواتر المشاكل داخل العائلة، مع ردود الفعل على الخلافات في العائلة وعلاقتها بمشاكل السلوك عند الطفل، وتغير القيمة المعطاة للطفل عبر السنين مع فترات العنف داخل العائلة. تم التعامل مع علاقة العنف داخل الأسرة مع كل من بنية الأسرة والمشاكل السلوكية لدى الأطفال. تم تقييم بنية الأسرة لدى الأطفال الذين تعرضوا للعنف، والخصائص الأسرية التي من الممكن أن تكون مرتبطة بالعقوبات الموجهة إليه وذلك من خلال النظر في معطيات الأبحاث هيكل الأسرة بتركيب المجموعة سنة 2016 من قبل وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية {وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية سابقاً} المديرية العامة للخدمات الأسرية والمجتمعية.

أ. الخلافات داخل الأسرة وتأثيرها على الأطفال العنف داخل الأسرة

على الرغم من أن النزاعات الأسرية والعنف الأسري ترتبط بالعديد من العوامل فأن الوضع الاجتماعي واقتصادي المتواضع للشخص والحالات التي يجد فيها المرء نفسه مسؤولاً عن منزل بأكمله وعن علاقة مؤسسية مع أنه لم يتحمل المسؤولية الكافية من قبل حتى في منزل العائلة، يلعب دوراً هاماً في زيادة المشاكل والنزاعات العائلية وفي ظهور العنف.

عند النظر إلى العنف داخل الأسرة من منظور

¹ جامعة اسطنبول آلتن باش، قسم علم النفس

² mehmet.harma@khas.edu.tr، جامعة قادر هاس، قسم علم النفس

4

الخلافات العائلية
وانعكاسها على الأطفال
وتغير قيمة الطفل عبر
السنين

Prof. Dr. Aylin İlden Koçkar

Doç. Dr. Mehmet Harma

- Van Bavel, J. (2004). Diffusion effects in the European fertility transition: historical evidence from within a Belgian town (1846–1910). *European Journal of Population*, 20(1): 63–85. .doi:10.1023/B:EUJP.0000014572.66520.0d
- Van de Kaa D. (1987). Europe's second demographic transition. *Population Bulletin* 42(1): 1-59. (Washington, DC: Population Reference Bureau)
- Yüksel-Kaptanoğlu, İ. ve Ergöçmen, B. A. (2014). Early marriage: Trends in Turkey, 1978-2008. *Journal of Family Issues*, 3, 1-18
- Yüksel-Kaptanoğlu, İ. ve Ergöçmen, B. (2012). Çocuk gelin olayına giden yol. *Sosyoloji Araştırmaları Dergisi*, 15 (2), 129-161
- Yüksel-Kaptanoğlu, İ., Ali Eryurt, M. ve Koç, İ. (2012). Kadınların evlilik döngüsü: evlenme, boşanma ve yeniden evlenme. *Kadın/Woman*, 13 (1), 63-96
- Yüksel-Kaptanoğlu, İ., Abbasoğlu-Özgören, A. & Keskin, F. (2015). Evlenme Riski Farklılaşan Kadın Grupları. 2013 Türkiye Nüfus ve Sağlık Araştırması İleri Analiz Çalışması, 50-90
- TÜİK (1995). *The population of Turkey, 1923-1994: Demographic structure and development*. Ankara: DİE Yayınları
- TÜİK (2013). *İstatistiklerle Kadın 2012*. Ankara: Türkiye İstatistik Kurumu
- TÜİK (2018). Hayati istatistikler/evlenme istatistikleri. <<http://www.tuik.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=27593>> (8 Mart 2018)
- TÜİK (2015). Evlenme ve Boşanma İstatistikleri, 2005-2015, Türkiye İstatistik Kurumu, Yayın no: 2015/221
- Türkan, H. & Atahan, O. (2017). Hatay/Ovakent Özbeklerinde Evlilik. *Akademik Sosyal Araştırmalar Dergisi*, (52): 222-237
- UNICEF. (2001a). *Early marriage*. The Innocenti Digest, Florence: UNICEF Innocenti Research Centre
- UNICEF. (2001b). *A league table of teenage births in rich nations*. Florence: UNICEF Innocenti Research Centre
- UNICEF. (2005). *Early marriage: a harmful traditional practice, a statistical exploration*. New York: The United Nations Children's Fund
- UNICEF. (2007). Protecting against abuse, exploitation and violence: child marriage: progress for children: A World Fit for Children Statistical Review. <http://www.unicef.org/progressforchildren/2007n6/index_41401.htm> ((2014, November 20
- UNICEF. (2014). *Child marriage is a violation of human rights, but is all too common: unicef data: monitoring the situation of children and women*. <<http://data.unicef.org/childprotection/child-marriage>> (2014, November 5
- Ünalın, T. (1994), İdeal Evlenme ve Doğum Yaşları. *Nüfus Bilim Dergisi*, 16, 65-73

- T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı. (2015). *Türkiye Boşanma Nedenleri Araştırması, 2014*. Araştırma ve Sosyal Politika Serisi 23, Birinci Basım, 2015. İstanbul: Çizge Tanıtım ve Kirtasiye .Ltd. Şti
- T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı. (2014). *Türkiye’de aile yapısı araştırması 2011*. Ankara: .Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı
- T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı. (2014). *Türkiye’de aile yapısı araştırması tespitler, öneriler*. Ankara: T.C. Aile ve Sosyal Politikalar .Bakanlığı
- T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı. (2014). *Seçilmiş bazı ülkelere göre dünyada evlilik ve cinsel ilişkide yasal yaş sınırları*. (Bilgi Notu). Ankara: .ASPB Araştırma ve Politika Daire Başkanlığı
- T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı. (2015) *Türkiye’de Evlilik Tercihleri Nisan 2015*. Aile ve Toplum Hizmetleri Genel Müdürlüğü Araştırma ve .Politika Serisi 20, Ankara
- Tekce, B. (2004). Paths of marriage in Istanbul: Arranging choices and choice in arrangements. *Ethnography*, 5 (2), 173–201
- Tezcan, S., & Coşkun, Y. (2004). Türkiye’de 20. Yüzyılın Son Çeyreğinde Kadınlarda İlk Evlenme Yaşı Değişimi Ve Günümüz Evlilik Özellikleri. *Nüfusbilim Dergisi*, 26, 15-34
- Thompson, W.S. (1929) Population. *American Journal of Sociology*, 34(6): 959-75
- Thornton, A. (1985). Changing attitudes toward separation and divorce: Causes and consequences. *American Journal of Sociology*, 90(4), 856-872
- Thornton, A. (2001) The Developmental Paradigm, Reading History Sideways, and Family Change. *Demography* 38(4), pp. 449-465
- Tunçbilek, E., & Koc, I. (1994). Consanguineous marriage in Turkey and its impact on fertility and mortality. *Annals of human Genetics*, 58(4), 321-329
- Palloni, A. (2001). Diffusion in sociological analysis. In: Casterline, J.B. (ed.). *Diffusion processes and fertility transition: selected perspectives (66-114)*. Washington, D.C.: National .Academic Press
- Preston, S. H., & McDonald, J. (1979). The incidence of divorce within cohorts of American marriages contracted since the Civil War. *Demography*, 16(1), 1-25
- Rubio, G. (2013). *The Love Revolution: Decline in Arranged Marriages in Asia, the Middle East and Sub-Saharan Africa*. Los Angeles: Mimeo, ..University of California
- Rubio, G. (2014). *How Love Conquered Marriage: Theory and Evidence on the Disappearance of Arranged Marriages*. Merced: University of .California
- Sarac, M. & Koç, İ. (2017). Whose marriage is more resistant to the risk of divorce in Turkey?: Self-choice marriages or arranged marriages?, presentation at the British Society for Population Studies (BSPS) Annual Meeting 2017, Liverpool, .İngiltere
- Soyer, G.B. (1982). Evlilik Oranlarının Doğurganlık Üzerine Etkisi, Nüfus Dinamiği Programı Bilim Uzmanlığı Tezi. Hacettepe Üniversitesi, Sağlık .Bilimleri Enstitüsü, Ankara
- South, S. J. (1985). Economic conditions and the divorce rate: A time-series analysis of the postwar United States. *Journal of Marriage and the Family*, .31-41
- Tacoğlu, T. P. (2011). Türkiye’de Gerçekleştirilen Geleneksel Evlilik Çeşitlerinin Nedenleri Ve Evlilikler Üzerinde Törenin Etkisi, *ODTÜ Sosyal Bilimler Enstitüsü Sosyal Bilimler Araştırmaları Dergisi*, 4, 114-143
- T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı. (2015). *Türkiye Boşanma Nedenleri Araştırması, 2008*. Araştırma ve Sosyal Politika Serisi 18, Gözden .Geçirilmiş İkinci Basım, 2015, Ankara

- Livi-Bacci, M. (1986). Social-group forerunners of fertility control in Europe. In: Coale, A.J. and Watkins, S.C (eds.). *The decline of fertility in Europe (182-200)*. Princeton: Princeton University Press.
- Luhmann, N. (1995). Aşk ve Evlilik; Çoğalmanın Düşün Yapısı. (çev. Ayşe Kıran), *Cogito* (Bahar .sayı 4, 217-224), İstanbul: Yapı Kredi Yayınları
- Malhotra, A. (1997). Gender and the timing of marriage: Rural-urban differences in Java. *Journal of Marriage and the Family*, 434-450
- North, A. (2010). Drought, drop out and early marriage: Feeling the effects of climate change in East Africa. *Equals: Newsletter for Beyond Access*, 24
- Notestein, F. W. (1953) "Economic Problems of Population Change", Proceedings of the Eighth International Conference of Agricultural Economists, New York, 13-31
- Nüfusçu, A. G. G. A., & Yılmaz, A. (2012). Evlilik Pratiklerinin Dönüşüm/Yeniden Üretim Sürecinde .(Evlendirme Programları. *İLETİŞİM*, 16(16
- OECD (2011). *The Future of Families to 2030 Projections, Policy Challenges and Policy Options: A Synthesis Report*. Paris
- OECD (2017). OECD Family DataBase. <<http://www.oecd.org/els/family/database.htm>> (2018, .(April 09
- Örnek, S. V. (1995). *Türk Halkbilimi*. Ankara: .Kültür Bakanlığı
- Özbay, F. (1978). Türkiye'de Doğurganlık Düzeyine ve Değişmelerine Etki Eden Ara Değişkenler. *Türkiye'de Nüfus Yapısı ve Nüfus Sorunları: 1973 Araştırması*. Ankara: Hacettepe .Üniversitesi Yayınları
- Özcan, D. (2016). Uşak Yöresinde Evlilikle İlgili Ritüel ve Büyüsel İçerikli Pratikler. *Tarih Okulu Dergisi*, 9, 259-272
- Kalmijn, M., & Poortman, A. R. (2006). His or her divorce? The gendered nature of divorce and its determinants. *European sociological review*, 22(2), 201-214
- Keskin, F. Yayla, Z. ve Koç, İ. (2018). The Pattern of Civil and Religious Marriage Transitions in Turkey: Evidence from Demographic Surveys Based on Marriage Cohorts, *1st Ferhunde Özbay Memorial Conference: Family, Marriage and Women's Employment in Turkey*, 9 Mart 2018, İstanbul
- Koç, İ. (2014). Türkiye'de Doğurganlık Seviyesi ve Örüntüsünün Değişimi: 1968-2011, *Türkiye Aile Yapısı Araştırması Tespitler ve Öneriler İleri Analiz Çalışması* içinde (172-197). Ankara: Çizge .Tanıtım ve Kırtasiye Ltd. Şti
- Koç, İ., & Eryurt, M. A. (2017). The causal relationship between consanguineous marriages and infant mortality in Turkey. *Journal of biosocial science*, 49(4), 536-555
- Koç, İ., Eryurt, M. A., Adalı, T. & Seçkiner, P. (2010). *Türkiye'nin demografik dönüşümü: doğurganlık, aile planlaması, anne-çocuk sağlığı ve beş yaş altı ölümlerde değişimler: 1968-2008*. Ankara: Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü
- Koç, İ. ve Koç. D. (1998). Türkiye'de Evliliğe Karar Verme Süreci ve Bu Sürece Etkide Bulunan Faktörler. *The Turkish Journal of Population Studies*, 20:43-56
- Kornblum, W. (2011). *Sociology in a changing world*. Hampshire: Cengage Learning
- Lesthaeghe, R. (1992). Beyond economic reductionism: the transformation of the reproductive regimes in France and Belgium in the 18th and 19th century", In C. Goldscheider (ed): *Fertility transitions, family structure & population policy* (1-44). Brown University Studies in Population and Development, Boulder, Colorado: Westview Press
- Levine, N. (1982). Social change and family crisis: The nature of Turkish divorce. *Sex roles, family and community in Turkey*, 323-347

- Goode, W. J. (1962). Marital Satisfaction and Instability: A Cross-Cultural Class Analysis of Divorce Rates. *International Social Science Journal*, 14, 507-526
- Goode W. J. (1963). *World revolution and family patterns*. New York: Free Press
- Goode, W. J. (1993). *World Changes in Divorce Patterns*. New Have, CT: Yale University Press
- Gottschalk, N. (2007). Uganda: early marriage as a form of sexual violence. *Forced Migration Review*, 27, 53
- .Gujarati (2004). Advanced Statistics, SPSS
- Héritier, F. (2005). Quel sens donner aux notions de couple et de mariage?. *Informations sociales*, (2), 6-15
- Hortaçsu, N. (2007). Family- versus couple-initiated marriages in Turkey: Similarities and differences over the family life cycle, *Asian Journal of Social Psychology*, 10, 103-116
- HÜNEE (2014). 2013 *Türkiye Nüfus ve Sağlık Araştırması*. Ankara: Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü, TC Kalkınma Bakanlığı ve TÜBİTAK
- HÜNEE (2015). 2013 *Türkiye Nüfus ve Sağlık Araştırması İleri Analiz Çalışması*. Ankara: Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü, TC Kalkınma Bakanlığı ve TÜBİTAK
- Jones, G. W. (1997). Modernization and divorce: Contrasting trends in Islamic Southeast Asia and the West. *Population and Development Review*, 95-114
- Kara Uzun, A., & Şimşek Orhon, F. (2013). Adolesan Gebeliklerin Anne Ve Bebek Sağlığına Olan Etkileri. *Ankara Üniversitesi Tıp Fakültesi Mecmuası*; Cilt: 66 Sayı: 01; 019-024
- Karabulut, A., Ozkan, S., Bozkurt, A. I., Karahan, T., & Kayan, S. (2013). Perinatal outcomes and risk factors in adolescent and advanced age pregnancies: comparison with normal reproductive age women. *Journal of Obstetrics and Gynaecology*, 33(4), 346-350
- Dağdelen, G. (2011). *Erken evlilik: Türkiye’de van ili örneği*, Yayınlanmamış lisans tezi, Orta Doğu Teknik Üniversitesi, Sosyoloji Bölümü
- Davis, R. L. (2008). “Not Marriage at All, but Simple Harlotry”: The Companionate Marriage Controversy. *Journal of American History*, 94(4), 1137-1163
- Duben, A., & Behar, C. (2002). *Istanbul Households: Marriage, family and fertility, 1880-1940* (Vol. 15). Cambridge: Cambridge University Press
- Ergöçmen, B. ve Hancıoğlu A. (1992). The Impact of Marital Status on Fertility in Turkey, BIB/EAPS Seminar on “Demographic Implications on Marital Status”, Bonn, October 27-31, 1992
- Erturk, Y., Bredal, D. A., Gupta, T., Bano, D. S., Balzani, M., Hossain, S., & Chantler, K. (2012). *Forced marriage: Introducing a social justice and human rights perspective*. London: Zed Books Ltd
- EUROSTAT (2018). Marriage and Divorce Statistics. <[http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Marriage_and_divorce_\(statistics\)](http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Marriage_and_divorce_(statistics))> (2018, April 09
- Farber, N. (2003). *Adolescent pregnancy, policy and prevention services*. New York: Springer Publishing Company
- Finer, L. ve Philibin, M. (2013). Sexual initiation, contraceptive use, and pregnancy among young adolescents. *Pediatrics*, (131), 1-6
- Fussel, E. ve Palloni, A. (2004). Persistent marriage regimes in changing times. *Journal of Marriage and Family, Special Issue International Perspectives on Families and Social Change*, 66 (5), 1201-1213
- Givens, B. P., & Hirschman, C. (1994). Modernization and consanguineous marriage in Iran. *Journal of Marriage and the Family*, 820-834
- Goode, W. J. (1951). Economic Factors and Marital Stability. *American Sociological Review*, 16, 802-812

Bildircin, F. D., Kurtoglu, E., Kokcu, A., Işık, Y., Ozkarci, M., & Kuruoglu, S. (2014). Comparison of perinatal outcome between adolescent and adult pregnancies. *The Journal of Maternal-Fetal & Neonatal Medicine*, 27(8), 829-832

Blacker, C.P. (1947) Stages in Population Growth. *Eugenics Review*, 39(3): 88-101

Boratav, P. N. (1994). *100 Soruda Türk Folkloru*. (3. Baskı). İstanbul: Gerçek Yayınevi

Casterline, J.B. (2001). Diffusion processes and fertility transition: introduction. In: Casterline, J.B. (ed). *Diffusion processes and fertility transition: Selected perspectives*. (3-38). Washington, D.C: National Academic Press

Cetorelli, V. (2014). The Effect on Fertility of the 2003–2011 War in Iraq. *Population and development review*, 40(4), 581-604

Civelek, Y. ve Koç, İ. (2009). Türkiye’de “İmam Nikahı”. *Hacettepe Üniversitesi Sosyolojik Araştırmalar e-dergisi*

Clark, S. (2004). Early Marriage and HIV Risks in Sub-Saharan Africa, *Studies in Family Planning*, 35(3), 149-160

Cornell, L. L. (1989). Gender differences in remarriage after divorce in Japan and the United States, *Journal of Marriage and the Family*, 51(2), 457-463

Çakır, H. (2013). *Sosyo-kültürel ve ekonomik faktörler çerçevesinde erken evlilikler: Ankara Pursaklar örneği*. Yayınlanmamış yüksek lisans tezi, Gazi Üniversitesi

Çakmak, D. (2009). Türkiye’de çocuk gelinler. *Birinci Hukukun Gençleri Sempozyumu-Hukuk Devletinde Kişisel Güvenlik*, Bildiri Tam Metinler E-kitabı. Ankara: Ankara Üniversitesi Hukuk Fakültesi

Çopuroğlu, Y. C. (2000). Fırat havzası evlilik kültürü I: Düşün öncesi. *Fırat Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi*, 10(2), 163-193

X. المصادر

Adams, B. N. (2004). Families and family study in international perspective. *Journal of Marriage and Family*, 66(5), 1076-1088

ASAGEM. (2011). *Tek Ebeveynli Aileler*. (Genel Yayın No:148, Bilim Serisi). Ankara: T.C. Başbakanlık Aile ve Sosyal Araştırmalar Genel Müdürlüğü

ASAGEM. (2010). *Türkiye’de aile değerleri araştırması*. Ankara: T.C. Başbakanlık Aile ve Sosyal Araştırmalar Genel Müdürlüğü

Artun, E. (1998). Tekirdağ halk kültüründe geçiş dönemleri doğum-evlenme-ölüm. *Türk Dünyası İncelemeleri Dergisi*, 9(10), 85-107

Aybek CM. Straßburger, G. and Yüksel-Kaptanoglu, I. (2015). Marriage Migration from Turkey to Germany: Risks and Coping Strategies of Transnational Couples, In: C.M. Aybek et al. (eds.), *Spatial Mobility, Migration, and Living Arrangements*, Springer International Publishing Switzerland, p. 23-42

Aydemir, E. (2011). *Evlilik mi evcilik mi? Erken ve zorla evlilikler: çocuk gelinler*. Ankara: Uluslararası (Stratejik Araştırmalar Kurumu (USAK

Bakırcı, N. (2006). *Niğde Masalları*. Niğde: Niğde Yüksek Öğretim Vakfı Yayınları

Balaman, A. R. (1975). Güneydoğu Anadolu’da Berder Ailesi. *Türk Folklor Araştırmaları*, C, 16, 307

Baykara-Krumme, H. (2015). Migrantenfamilien. In *Handbuch Familiensoziologie* (pp. 709-736). Wiesbaden: Springer VS

Beder-Sen, R. (1996). *Evliliğin kuruluşuna ilişkin özelliklerin doğurganlık ile ilişkisi*. Yayınlanmamış yüksek lisans tezi, Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü

Beşpınar, F. U. (2014). Türkiye’de evlilik. *Türkiye aile yapısı araştırması: tespitler ve öneriler* içinde (s.112-169). Ankara: Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı

تلقاها التعليم وفي هذا الصدد يجب تغيير الاعتقاد السائد بخصوص معدل نضج الفتيات والأولاد حيث أن الاعتقاد السائد الذي يقول بأن الولد لا ينضج إلا بعد إتمام خدمته العسكرية بينما الفتاة تنضج بمجرد البلوغ يوافهم المفاهيم الدينية ولاثقافية التي تؤهل لزوجها المبكر لذلك يجب القيام بحملات التغيير الثقافية والدينية على مستوى تركيا والمحليات من أجل القضاء على هذه المعتقدات.

4. وبالنسبة إلى مشكلة الطلاق يرد في الخطة التنموية العشرة أيضا "...الهجرة والتمدن والتراجع في القيم الثقافية وزيادة الفردية وانخفاض المستوى التعليمي في العائلات والأسباب المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات قد أدت إلى ضعف التواصل بين أفراد العائلات وارتفعت نسب الطلاق مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأسر ذي الوالد الوحيد وضعفت بالتالي مؤسسة العائلة...". ويشار إلى أن لمعالجة الآثار المترتبة على انتشار الأسر ذي الوالد الوحيد بسبب انتشار الطلاق يجب اللجوء إلى جلسات المراقبة والإرشاد وأنه سيتم تطوير أنظمة خاصة بالاستشارات الأسرية كحل لمواجهة ظاهرة ارتفاع معدلات الطلاق، وهذا المنظور المطروح في الخطة التنموية يجب أن يدعم من خلال الخطط والبرامج التي ينظمها الوزراء المختصين لتتعدى إطار الأسر ذي الوالد الوحيد لتشمل إرشاد المرأة المطلقة إلى طريقة تنظيم حياتها بعد الطلاق.

5. ومن أجل مراقبة وتقييم الفعاليات التي تقام لمواجهة الزواج المبكر والطلاق بشكل أكثر فعالية يجب أن يكون هناك استمرارية في سلاسل الأبحاث التي تشمل هذه المشاكل، وفي هذا الصدد تلعب أبحاث تركيبة العائلة التي تقام في تركيا كل 5 سنوات منذ عام 2006 والأبحاث الديموغرافية التي تجرى كل خمس أعوام منذ عام 1968 التي لها فضل كبير في تحديد الأولويات السياسية للعديد من المجالات بالإضافة إلى هاتين المشكلتين دورا مهما في تحقيق استمرارية هذه الأبحاث، وبالمقارنة بالأبحاث الديموغرافية إن أبحاث تركيبة العائلة تعطي أبعادا أكثر بفضل جمعها معطيات من الرجال وشموليتها للأفراد فوق سن الـ 50 عاما، لذلك يوصى بدعم ورقة أسئلة أبحاث تركيبة العائلة بعنصر تاريخ الحدث كي تكون قادرة على جمع معلومات من منظور التتابعية الزمنية حتى تتحول مع الوقت إلى طبيعة الأبحاث النقاشية القادرة على كشف التغيرات التي تطرأ عبر الزمان.

1. تشير نتائج الدراسة بوضوح إلى تراجع نسبة الزواج المبكر في تركيا ولكن هذه الظاهرة لا تزال قائمة بين المجموعات الاجتماعية مثل الإناث الغير متعلمة أو الإناث التي تعيش في بيوت منخفضة الدخل، لهذا السبب ولتقليل ثم القضاء على ظاهرة الزواج المبكر يجب على المؤسسات المعنية إقامة سياسات على مستوى الدولة وعلى المستوى المحلي تستهدف بالأساس هذه المجموعات الصامدة، ويلاحظ أن تركيا تقوم بسياسات على مستوى الدولة بخصوص هذه المشكلة حيث أن الخطة التنموية العاشرة التي شملت الفترة 2014-2018 أكدت على مبدأ "الفائدة العظمى للطفل" وتحدثت عن أهمية إزالة المعوقات أمام وصول الخدمات الأساسية للأطفال من تعليم وصحة وعدالة وخدمات اجتماعية وتشير إلى رفع جودة الخدمات التي تقدم للشباب، ومن هذا المنطلق يجب على السياسة أو السياسات التي ستقام بخصوص الزواج المبكر أن تكون متماشية مع هذا المنظور، وفي هذا الصدد أيضا يجب أن تكون المقترحات الواردة في وثيقة "خطة استراتيجيات وفعاليات حقوق الطفل المحلية (2013-2017)" والتي تم إعدادها بالتنسيق مع وزارة العائلة والخدمة الاجتماعية (وزارة العائلة والسياسات الاجتماعية سابقا) وباستشارة المؤسسات المعنية مدعمة من خلال الأبحاث الدائمة والفعاليات التي تؤدي إلى نتائج ملموسة، ولكن بالنظر إلى هذه السياسات على أنها سياسات دولة يجب أن تقام سياسات محلية تقودها المجالس المحلية وخاصة البلديات.

2. يتشترط القانون المدني التركي على الراغبين في الزواج إتمام 17 عام ونص على أنه في الحالات الغير اعتيادية يمكن السماح بالزواج في سن 16 عام بقرار من القضاء، يجب في هذا الصدد تعديل الاختلافات الواردة في تعريف الطفل والحدود العمرية التي تشجع على زواج الأطفال في القانون المدني التركي وقانون الجزاء التركي وقانون حماية الطفل والالتزام بتعريف الطفل الوارد في الاتفاقات الدولية الموقعة من قبل تركيا في القوانين التركية وتحديد سن الزواج على هذا الأساس.

3. ومن ضمن السياسات التي يجب تطويرها لمواجهة ظاهرة الزواج المبكر هي دعم وتقوية النساء والفتيات ويجب أن تكون الاستراتيجية الأولى والرئيسية في هذه السياسية هي دخول البنات للمدراس واستمرار

وما قبلها كانت في حدود 3-4% بينما ارتفعت حتى 11% وسط الإناث في أجيال الزواج الأقرب تاريخاً، وتلفت الدراسة الانتباه إلى ارتفاع نسب الطلاق بين الإناث التي تتزوج قبل سن 18 عام خاصة قبل سن 15 عام وبين الإناث التي تعتبر الأقل تقليدية بالنظر إلى مؤشر التقليدية، وتشير الأبحاث الديموغرافية إلى تطور آخر ضمن أسلوب التحليل المبني على تاريخ الزواج والذي يعد نتيجة متوازنة لارتفاع معدلات الطلاق وهي ظاهرة الزواج الثاني وارتفاع نسب الطلاق بشكل أكبر ضمن هذه الظاهرة (Yüksel-Kaptanoğlu, Eryurt, Koç, 2012)، وبسبب نقص المعطيات في أبحاث تكيبة العائلة لم يتمكن الباحث من إجراء هذه التحليلات إلا بتحليل العلاقة بين عدد الزيجات والطلاق بحسب معطيات TAYA-2016، وتتوافق هذه النتائج مع نتائج الأبحاث الديموغرافية التي تفيد بأنه كلما ارتفع عدد الزيجات ارتفع عدد الطلاق.

7. وبتحليل النتائج المذكورة سالفاً ككتلة واحدة يتبين أن سن الزواج والسمات الخاصة بإقامة الزواج وسرعة معدلات الطلاق في تركيا لا تتغير بشكل الانقطاع والتحول المفاجئ وإنما تأتي على هيئة الاستمرارية، لذلك فإن الباحث يرجح استمرار حدوث التحولات التي رصدتها الدراسة بنفس الشكل والطريقة التي كانت عليها، كما أن الدراسة تشير إلى تأثير مرحلة الحداثة على الفئات الفرعية والتي لا تزال صامدة وتقوم بالممارسات التقليدية الخاصة بالزواج وتتوافق هذه النتائج بشكل كبير مع الطروح التي قدمتها النظريات التي شكلت الإطار النظري لهذه الدراسة من نظرية الانتشار المجتمعي ونظرية التقدمية، ويمكن تفسير ارتفاع نسب الطلاق بشكل كبير وارتباط هذا الارتفاع بارتفاع مستوى تعليم الإناث وزيادة مكانتهم في القوى العاملة مدفوعة الأجر وتحسن حالتهم الاقتصادية بـ "نظرية الخروج" (Theory of Exit) التي طرحها Panda و (2005) Agawaral (Option).

ب. الأولويات السياسية

بالنظر إلى مستوى التطور الاجتماعي الاقتصادي والثقافي التي وصلت إليه تركيا ولأهداف التي وضعتها نصب عينها فإن هذه الدراسة تستوجب تطوير السياسات الخاصة بالمشكلات التي طرحتها من ظواهر الزواج المبكر والطلاق، وفي هذا الصدد يمكن توضيح الأولويات السياسية الخاصة بالمشكلات المتعلقة بالزواج والطلاق فيما يلي:

4. النتيجة الرئيسية الرابعة لهذه الدراسة هي التحول التي شهده وسط تعرف الأزواج على بعضهم من وسط العائلة/ الأقارب/ الجيران/ الحي إلى الجامعة/ المعهد التعليمي/ العمل أو الأصدقاء، حيث تشير نتائج التحليلات التي أجريت على أساس أجيال الزواج إلى أن نسبة الأزواج الذين تعرفوا في بيئة العائلة/ الأقارب/ الجيران و الحي تراجع من 97% إلى 55%، بينما ارتفعت نسبة الأزواج الذين تعرفوا في الجامعة/ المعهد التعليمي/ العمل أو الأصدقاء من 2.8% إلى 45%، وتدل هذه النتائج إلى أن رغم انخفاض نسبة التعرف في الأوساط الأكثر تقليدية في آخر 65 عام في تركيا إلى النصف تقريباً إلا أنها لا تزال صامدة وتحفظ بمكانتها، بينما يكون الميل العام إلى التعرف الطرق الحديثة وسط الجامعة/ المعهد التعليمي/ العمل أو الأصدقاء.

5. وتشير النتيجة الخامسة إلى الزيادة سواء في نسبة إقامة الحفلات أو في عدد الحفلات المقامة حيث أن عدد المراسم التي كانت تقام في عام 1957 وما قبله كانت 4.3 بينما وصل متوسط هذه المراسم لجيل الزواج في 2007-2016 إلى 5.1، وبالإضافة إلى الارتفاع العددي في المراسم التي تقام فإن الملاحظ في نفس هذه الفترة هو الزيادة الكبيرة في انتشار المراسم من التقدم لطلب يد الفتاة والاتفاق والخطوبة وليلة الحنا والعرس وفرش جهاز العروس، وفي صدد المراسم التي تقام قبل الزواج فإن الملاحظة الأهم التي استنتجتها الدراسة هي انتشار نسبة إقامة حفل توديع العزوبية التي ارتفعت نسبتها حتى 7% في جيل الزواج 2007-2016 بعد أن كانت نسبة إقامتها منخفضة جداً وسط الأجيال التي تزوجت في 1957 وما قبله، وتؤكد هذه التطورات مرة أخرى الطرح القائل بأنه يمكن رصد ممارسات الزواج التقليدية والحديثة في تركيا حيث أن الممارسات التقليدية اتخذت بعداً حديثاً مما أتاح فرصة مشاهدة الممارسات التقليدية والحديثة في آن واحد.

6. تتعلق النتيجة السادسة لهذه الدراسة بسرعة معدلات الطلاق وطبيعتها، حيث تشير كل من أبحاث تركيبة العائلة والأبحاث الديموغرافية إلى أن معدلات الطلاق ترتفع في تركيا بشكل عام وعلى صعيد أجيال الزواج على حد سواء، وتشير النتائج إلى ارتفاع معدل الإناث المطلقة من 4% في TAYA-2006 إلى 8% في TAYA-2016، وبالنسبة لأجيال الزواج فإن نسبة الطلاق بين الإناث المتزوجة في الفترة 1957

واحدة يصل الباحث إلى نتيجة أنه رغم تأخير الزواج بالنسبة للإناث والذكور إلا أن مؤسسة الزواج تظل هي المؤسسة الحياتية للإناث والذكور في تركيا.

2. والنتيجة الثانية الهامة التي تشير إليها الدراسة تتعلق بالانخفاض الملحوظ في نسبة انتشار الزواج المبكر (الزواج قبل سن 8 عام) والتي تشكل المشكلة الأكبر للإناث تحديداً، حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن في الخمسينيات من القرن الماضي كانت 7 نساء من ضمن 10 يتزوجن قبل سن 18 بينما تتراجع هذه النسبة في الفترة ما بين 2012-2016 لتصبح امرأة واحدة من كل 10 فقط، والنتيجة الثانية المهمة التي تتعلق بظاهرة الزواج المبكر هي اختفاء ظاهرة الزواج قبل سن 15 عام في آخر جيل زواج بعد أن كانت هذه الظاهرة تنتشر بنسبة تصل إلى 16% في أجيال الزواج السابقة.

3. والنتيجة الثالثة التي تتعلق بإقامة الزواج هي الانخفاض وإن كان تدريجياً في الممارسات الخاصة بالزواج من دفع المهر والزواج بقرار من الأهل أو زواج الأقارب، ففي التحليلات التي تمت على أساس أجيال الزواج لوحظ أن الزيجات التي تتم بدفع المهر انخفضت في آخر 60 عام بنسبة 69% لتتراجع من 35% إلى 11%، وزواج الأقارب انخفضت بنسبة 43% من 28% إلى 16% أما الزيجات التي تتم بقرار الأهل فتراجعت بنسبة 51% لتتخفض من 79% إلى 39%، أما الزيجات التي تتم دون موافقة الإناث بقرار من الأهل فقط فقد انخفضت بنسبة 89% لتتراجع من 38% وحتى 4%، والطرق الأكثر تقليدية في الزواج التي تشمل هروب الفتاة أو خطفها والزواج المتبادل فقد تراجع انتشارها من 11% إلى 7%، وقد وجد أن مصطلح (*forced marriage*) "الزواج بالإكراه" (Ertürk vd., 2012) والذي يرتبط في الفكر العالمي بزواج الأطفال غير ملائم لوصف حالات الزواج التقليدية في تركيا والتي تشمل الزواج بقرار الأهل دون الحصول على موافقة الفتاة أو الخطف أو الزواج المتبادل، وذلك لأن الزواج الإجباري يشمل أبعاد التحرش الجسدي والجنسي والعاطفي، ولكن تبقى الدلالة الهامة بخصوص هذه النتيجة إلى أن الزواج عن طريق دفع المهر وزواج الأقارب وزواج الصالونات والخطف/الهروب/ الزواج المتبادل وكل أشكال الزواج التي تعد تقليدية في تركيا ظلت صامدة حتى في فترة التحول الاجتماعي الاقتصادي والديمقراطي الهامة التي تمر بها تركيا.

زوجها وسط العائلة والأقارب، ولم تتوافق النتائج التي أشارت إليها التحليلات الوصفية الإحصائية بارتفاع نسبة الطلاق بين الإناث التي تتعرف على أزواجها عبر الإنترنت مع النتائج التي أشارت إليها التحليلات متعددة المتغيرات، وعلاوة على ذلك احتمالية حدوث الطلاق بين الإناث التي تعيش في المناطق المدنية (المدن ومراكز المحافظات) أعلى منها بين الإناث التي تعيش فترة تكونها الاجتماعي في المناطق الريفية، ولا تختلف النتائج الإحصائية حول احتمالية حدوث الطلاق بين الإناث التي تعيش في مناطق شرق البحر الأسود وشمال شرق الأناضول ووسط شرق الأناضول مقارنة بالإناث التي تعيش في منطقة جنوب شرق الأناضول ولكنها تختلف بشكل كبير عنها في المناطق الأخرى خاصة إيجة وغرب الأناضول ووسط الأناضول، وتؤيد هذه النتائج مرة أخرى الطرح القائل بأن نسبة حدوث الطلاق بين الإناث التي تعيش في المناطق الأكثر تطوراً في تركيا مرتفعة مقارنة بباقي المناطق.

وبالنظر إلى تفسير النماذج باستخدام معامل التحديد R تربيع، يلاحظ أن نسبة التحديد التي كانت في 11% في النموذج الأول زادت تدريجياً في كل نموذج حتى وصلت إلى 45% في النموذج الأخير، وتشير جميع هذه النتائج إلى أهمية المتغيرات التي أضيفت إلى النماذج في كل مرحلة من المراحل في تحديد نسبة احتمالية حدوث الطلاق.

IX. نتائج البحث والأولويات السياسية

أ. نتائج البحث

تشير هذه الدراسة إلى ظهور ست نتائج رئيسية مترابطة بخصوص معدل الزواج والطلاق وطبيعته كنتيجة للتحويلات الديموغرافية التي شهدتها تركيا.

1. تتعلق النتيجة الأولى التي أشارت إليها الدراسة بتأجيل سن الدخول للزواج في تركيا للذكور والإناث على حد سواء، فبحسب هذه النتائج فإن سن الزواج الذي كان 16 عام للإناث و 19 عام للذكور في الخمسينيات من القرن الماضي ارتفعت لتصبح 24 عام للإناث و 28 عام للذكور في الفترة ما بين 2012-2016، ولكن تشير الدراسة أيضاً إلى أنه برغم تأخير سن الزواج إلى أن نسبة الإناث التي تكون قد تزجت بالوصول إلى سن 34 عام هي 95% و الذكور هي 90%، وعند تحليل هذه النتائج ككتلة

*الجدول 20.3 يوضح محددات احتمالية حدوث الطلاق بين الإناث، الانحدار اللوجستي

TAYA-2016

المتغيرات	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الرابع
الدلالة	نسبة الخطر	الدلالة	نسبة الخطر	الدلالة
نسبة الخطر	نسبة الخطر	نسبة الخطر	نسبة الخطر	نسبة الخطر
الإقامة حتى سن 15 عام	-	-	-	-
مركز المدينة	-	-	-	0.000 1.697
مركز المحافظة	-	-	-	0.021 1.304
نجع-قرية	-	-	-	- 1.000
خارج البلاد	-	-	-	0.306 0.736
المنطقة	-	-	-	-
اسطنبول	-	-	-	0.022 1.694
غرب مرمرة	-	-	-	0.049 1.191
إيجة	-	-	-	0.000 2.317
شرق مرمرة	-	-	-	0.006 1.970
غرب الأناضول	-	-	-	0.000 2.445
البحر الأبيض	-	-	-	0.004 1.977
وسط الأناضول	-	-	-	0.001 2.360
غرب البحر الأسود	-	-	-	0.042 1.749
شرق البحر الأسود	-	-	-	0.722 0.877
شمال شرق الأناضول	-	-	-	0.457 0.709
وسط شرق الأناضول	-	-	-	0.797 0.912
جنوب شرق الأناضول	-	-	-	- 1.000
(تربيع) معامل التحديد R	0.110	0.374	0.431	0.446

* تم إدراج متغير حالة العمل في النموذج ولكن لم يرصد له أي تأثير على المستوى الإحصائي

مع احتمالية حدوث الطلاق، أي أن كلما زادت مدة الزواج وعدد المراسم وعدد الصفات المطلوبة في الزواج انخفضت احتمالية حدوث الطلاق، وعلاوة على ذلك كلما ارتفع المستوى الاجتماعي الاقتصادي ارتفعت احتمالية حدوث الطلاق إلى 2.9 ضعف ($p < 0.01$)، و ترتفع احتمالية حدوث الطلاق بين الإناث التي لها ممتلكات غير منقولة إلى 1.2 ضعف مقارنة بالإناث التي ليس لها ممتلكات غير منقولة ($p < 0.01$)، واحتمالية حدوث الطلاق بين الإناث التي تعرف على زوجها من خلال بيئة العمل أو الأصدقاء تفوق بنسبة 1.4 ضعف احتماليتهن بن الإناث التي تعرف على

وتشير نتائج النموذج الرابع إلى أن المتغيرات التي دخلت في المراحل الثلاثة الأولى من جيل الزواج والزواج المبكر ومستوى التقليدية لا تزال تلعب الدور المؤثر في احتمالية حدوث الطلاق رغم وجود جميع المتغيرات الأخرى ($p < 0.01$)، وبالنظر إلى تأثير المتغيرات الأخرى التي ظهرت في هذا النموذج فإن النتائج تشير إلى انخفاض احتمالية حدوث الطلاق كلما ارتفع عدد الأطفال ($p < 0.01$)، وفي هذه المرحلة يلاحظ أن متغيرات مدة الزواج وعدد المراسم وعدد الصفات المطلوبة في شريك الحياة والتي دخلت إلى النماذج بطبيعتها المتغيرة باستمرار لها علاقة عكسية

*, الجدول 20.3 يوضح محددات احتمالية حدوث الطلاق بين الإناث، الانحدار اللوجستي
TAYA-2016

النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث		النموذج الرابع	
المتغيرات	الدلالة	نسبة الخطر	الدلالة	نسبة الخطر	الدلالة	نسبة الخطر	الدلالة
مدة التعليم	-	-	-	-	-	-	-
0-4	-	-	-	-	-	-	-
5-7	-	-	-	-	-	-	-
8-11	-	-	-	-	-	-	-
12-15	-	-	-	-	-	-	-
>15	-	-	-	-	-	-	-
مدة الزواج	-	-	-	-	-	-	-
عدد المراسم	-	-	-	-	-	-	-
عدد الصفات المطلوبة في الزوج	-	-	-	-	-	-	-
المستوى الاجتماعي الاقتصادي	-	-	-	-	-	-	-
مرتفع جدا	-	-	-	-	-	-	-
مرتفع	-	-	-	-	-	-	-
متوسط	-	-	-	-	-	-	-
منخفض	-	-	-	-	-	-	-
منخفض جدا	-	-	-	-	-	-	-
امتلاك الممتلكات الغير منقولة	-	-	-	-	-	-	-
لديه ممتلكات	-	-	-	-	-	-	-
ليس لديه ممتلكات	-	-	-	-	-	-	-
شكل التعرف على الزوج	-	-	-	-	-	-	-
العائلة / الأقارب	-	-	-	-	-	-	-
الجيران/منطقة السكن	-	-	-	-	-	-	-
الجامعة/المعهد/ المركز التعليمي	-	-	-	-	-	-	-
وسط العمل	-	-	-	-	-	-	-
وسط الأصدقاء	-	-	-	-	-	-	-
الإنترنت وآخر	-	-	-	-	-	-	-

حدوث الطلاق بين الإناث التي تنتمي لأجيال الزواج التي تعقبها ($p < 0,01$)، وبالنسبة لمتغير الزواج المبكر الذي يظهر في هذه المرحلة من التحليل تشير النتائج إلى أن احتمالية حدوث الطلاق بين الإناث التي تتزوج في الفئة العمرية 15-17 عام ترتفع إلى 1.3 ضعف، وبين الإناث التي تتزوج قبل سن 15 عام إلى 2.3 ضعف ($p < 0,01$) مقارنة بنسبتها بين الإناث التي تتزوج عند سن 18 عام وما فوق، وفي النموذج الثالث لا يزال متغيرات جيل الزواج والزواج المبكر تحافظ على تأثيرها القوي في أن تكون محددا لاحتمالية حدوث الطلاق، وبالنظر إلى متغير مستوى التقليدية الذي يظهر في هذه المرحلة يلاحظ أن احتمالية حدوث الطلاق وسط الإناث الأقل تقليدية هي 4.1 ضعفها مقارنة بالإناث الأكثر التقليدية.

وبالنظر إلى نتائج تحليل الانحدار اللوجستي المكونة من أربع مراحل لاستنتاج محددات الطلاق طبقا لمعطيات TAYA-2016 (الجدول 20) يلاحظ أن متغير جيل الزواج في النموذج الأول له تأثير هام على احتمالية وقوع الطلاق، إذ أن احتمالية حدوث الطلاق بدءا من جيل الزواج 1967-1976 والأجيال التي تعقبه ترتفع باستمرار مقارنة باحتمالية حدوث الطلاق وسط الإناث التي تزوجت في 1957 وما قبله، بالإضافة إلى أن احتمالية حدوث الطلاق وسط الإناث التي تتزوج لأول مرة في 2007-2016 هي 1.5 ضعف الإناث التي تزوجت في 1957 وما قبله، أما في النموذج الثاني فالملاحظ هو عدم وجود فروق في احتمالية حدوث الطلاق بين الإناث التي تزوجت في 1957 وما قبله وبين الإناث في أجيال الزواج للفترة 1957-1966 و 1967-1976 ($p > 0,05$)، بينما ترتفع نسب احتمالية

*الجدول 20.3 يوضح محددات احتمالية حدوث الطلاق بين الإناث، الانحدار اللوجستي

TAYA-2016

النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث		النموذج الرابع	
الدالة	نسبة الخطر	الدالة	نسبة الخطر	الدالة	نسبة الخطر	الدالة	نسبة الخطر
المتغيرات							
جيل الزواج							
-	-	-	-	-	-	-	-
2016-2007	0.004	1.496	0.006	1.358	0.026	1.215	0.042
2006-1997	0.005	1.715	0.000	2.182	0.001	1.928	0.001
1996-1987	0.103	1.370	0.008	1.685	0.020	1.590	0.024
1986-1977	0.220	1.275	0.035	1.531	0.032	1.547	0.312
1976-1967	0.574	1.123	0.244	1.274	0.133	1.371	0.467
1966-1957	0.258	0.770	0.361	0.809	0.531	.864	0.402
<1957	-	1.000	-	1.000	-	1.000	-
الزواج الباكر							
-	-	-	-	-	-	-	-
<15	-	-	0.000	2.265	0.000	2.990	0.000
15-17	-	-	0.002	1.279	0.000	1.586	0.000
>17	-	-	-	1.000	-	1.000	-
مستوى التقليدية							
-	-	-	-	-	-	-	-
منخفض	-	-	-	-	0.000	4.081	0.003
متوسط	-	-	-	-	0.000	2.645	0.000
مرتفع	-	-	-	-	-	1.000	-
عدد الأطفال	-	-	-	-	-	-	0.000
							.767

الجدول 19a.3

يوضح توزيع نسبة الطلاق بحسب السمات الأساسية للإناث
TAYA-2016

المتغيرات	غير مطلقة	مطلقة	المجموع
لا تعمل	93.9	6.1	100.0
المستوى الاجتماعي الاقتصادي			
مرتفع جدا	89.0	11.0	100.0
مرتفع	92.3	7.7	100.0
متوسط	93.3	6.7	100.0
منخفض	92.8	7.2	100.0
منخفض جدا	94.0	6.0	100.0
امتلاك الممتلكات الغير منقولة			
ليس لديه ممتلكات	92.1	7.9	100.0
ليده على الأقل أصل غير منقول واحد	91.2	8.8	100.0
الإقامة حتى سن 15 عام			
مركز المدينة	90.3	9.7	100.0
مركز المحافظة	92.2	7.8	100.0
نجع-قرية	95.2	4.8	100.0
خارج البلاد	90.7	9.3	100.0
المنطقة			
اسطنبول	89.0	11.0	100.0
غرب مرمرة	92.3	7.7	100.0
إيجة	93.3	6.7	100.0
شرق مرمرة	92.8	7.2	100.0
غرب الأناضول	94.0	6.0	100.0
البحر الأبيض	92.9	7.1	100.0
وسط الأناضول	92.5	7.5	100.0
غرب البحر الأسود	94.3	5.7	100.0
شرق البحر الأسود	96.6	3.4	100.0
شمال شرق الأناضول	97.8	2.2	100.0
وسط شرق الأناضول	97.3	2.7	100.0
جنوب شرق الأناضول	97.4	2.6	100.0

الجدول 19b.3

يوضح توزيع نسبة الطلاق بحسب السمات الأساسية للإناث
TAYA-2016

المتغيرات	غير مطلقة	مطلقة	المجموع
شكل التعرف على الزوج			
العائلة / الأقارب	95.3	4.7	100.0
الجيران/منطقة السكن	92.7	7.3	100.0
الجامعة/المعهد/ المركز التعليمي	92.7	7.3	100.0
وسط العمل	86.3	13.7	100.0
وسط الأصدقاء	86.1	13.9	100.0
الإنترنت وآخر	87.4	12.6	100.0
مدة الزواج			
عام 1-5	81.0	19.0	100.0
عام 6-10	88.4	11.6	100.0
عام 11-15	91.3	8.7	100.0
عام 16-20	92.2	7.8	100.0
عام 21-25	95.9	4.1	100.0
عام فأكثر 26	97.8	2.2	100.0
عدد الأولاد			
0	86.3	13.7	100.0
1-2	91.4	8.6	100.0
3-4	95.0	5.0	100.0
وما فوق 5	96.7	3.3	100.0
متوسط عدد المراسم	5.00	3.39	4.89
متوسط عدد الصفات المطلوبة في الزوج	7.91	6.92	7.84
المجموع	92.3	7.7	100.0

الجدول 18.3 يوضح توزيع حالات الطلاق والزواج المبكر على أساس أجيال الزواج،* 2016

المتغيرات	2007-16	1997-06	1987-96	1977-86	1967-76	1957-66	1957>
سن الزواج							
<15	29.2	12.5	18.4	9.1	8.1	7.6	11.3
15-17	10.0	10.1	7.7	5.9	5.5	7.2	8.0
>18	10.8	8.1	7.9	6.5	5.5	5.1	7.5
مؤشر التقليدية							
مرتفع	4.3	3.6	3.9	3.1	2.8	6.0	3.6
متوسط	10.3	8.7	8.8	8.0	6.8	6.6	8.4
منخفض	15.9	14.0	14.2	12.8	16.5	3.8	10.8
المجموع	10.8	8.5	8.0	6.5	5.7	6.3	7.7

*م تشمل التحليلات جيل الزواج الخاص بالفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦ لعدم تخطيه احتمالية حدوث

الأطفال، وتشير الدراسات إلى أن نسبة الطلاق التي بلغت 14% وسط الإناث بدون أطفال تظل عند نسبة 3-5% وسط الإناث التي لديها 3 أطفال فأكثر، ولاحظ أن عدد المراسم التي تقام قبل الزواج وعدد الصفات المطلوبة في شريك الحياة تنخفض بالنسبة للمطلقات مقارنة بالإناث الغير مطلقة.

الجدول 19a.3

يوضح توزيع نسبة الطلاق بحسب السمات الأساسية للإناث،

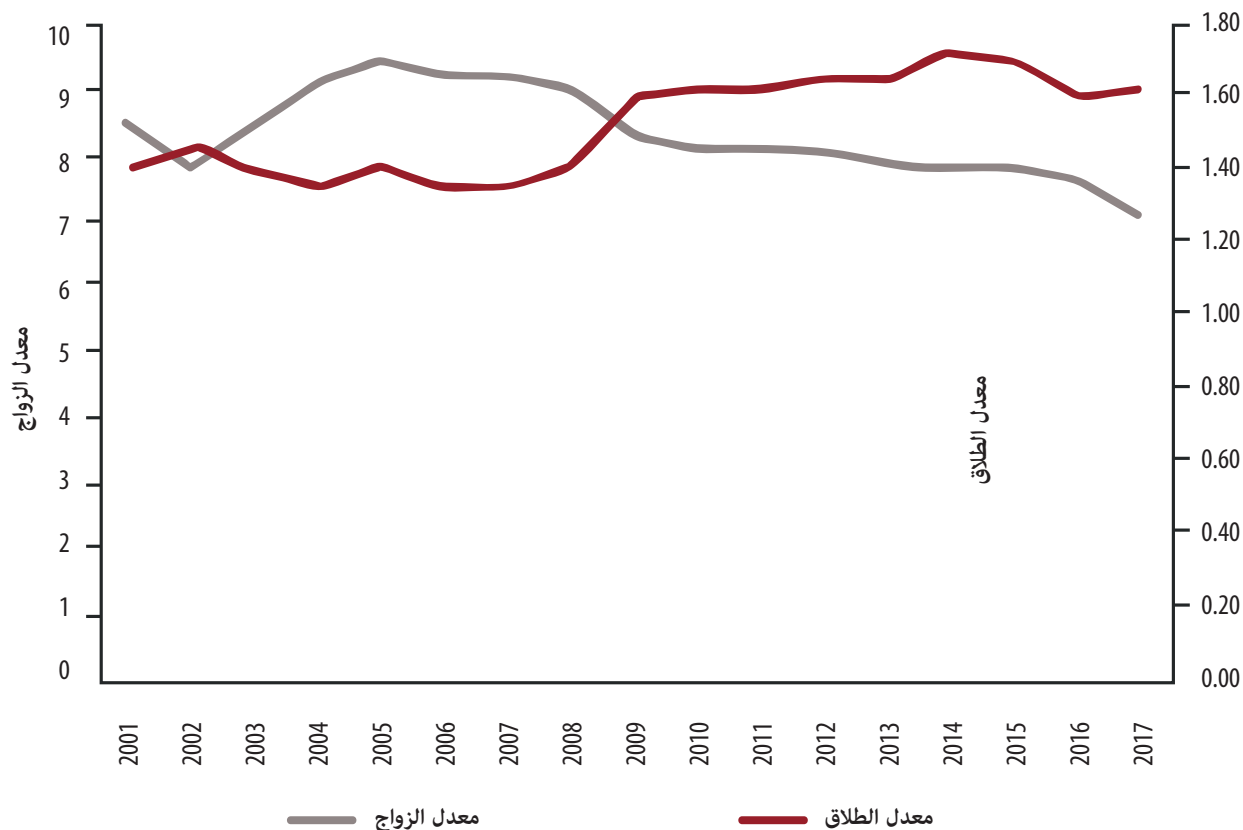
TAYA-2016

المتغيرات	غير مطلقة	مطلقة	المجموع
مدة التعليم			
4-0	95.6	4.4	100.0
7-5	93.4	6.6	100.0
11-8	90.0	10.0	100.0
15-12	90.5	9.5	100.0
16 وما فوق	89.3	10.7	100.0
حالة العمل			
تعمل ضمن منظومة الأمان الاجتماعي	87.3	12.7	100.0
تعمل خارج منظومة الأمان الاجتماعي	93.1	6.9	100.0

طلاق الإناث الأكثر تقليدية تنخفض بينما ترتفع نسب الطلاق وسط الإناث متوسطة التقليدية وخاصة الإناث الأقل تقليدية حيث ارتفعت نسبة الطلاق بين الإناث الأقل تقليدية من 4% إلى 16%.

بلغت نسبة الطلاق بحسب 7.7% TAYA-2016، وترتفع هذه النسبة وسط الإناث التي تلقت تعليم لمدة 8 أعوام وأكثر إلى 10-11% والإناث التي تعمل ضمن منظومة الأمان الاجتماعي إلى 13% والإناث التي تنتمي إلى مستوى اجتماعي اقتصادي مرتفع والتي تعيش بمدينة اسطنبول إلى 11%، وفي المقابل تنخفض نسبة الطلاق حتى 4% وسط الإناث التي تتلقى تعليم مدة 4 أعوام وأقل حتى تصل وسط الإناث في مناطق شرق وجنوب شرق الأناضول إلى 2%، وترتفع نسب الطلاق وسط الإناث التي تتعرف على أزواجهن في أوساط العمل أو الأصدقاء أو مواقع التواصل الاجتماعي إلى 13-14%، بينما تنخفض حتى 4% وسط الإناث التي تتعرف على أزواجهن عن طريق العائلة والأقارب، كما تشير النتائج إلى أنه كلما زادت مدة الزواج انخفض معدل طلاق الإناث، حيث أن نسبة الطلاق التي بلغت 19% بين الإناث في أول خمس سنين زواج تراجع أولاً إلى 8% وسط الزيجات التي تستمر لمدة 16 عام فأكثر وإلى 2% في السنين التي تليها، ويلاحظ تأثير عدد الأطفال التي تنجبها الإناث على حدوث الطلاق حيث أن احتمالية حدوث الطلاق تنخفض بارتفاع عدد

الشمل 4.3 يوضح تغير سرعة معدلات الزواج والطلاق في تركيا، 2001 - 2017



الجدول 17.3 يوضح TAYA-2006, TAYA-2011, TAYA-2016 نسبة توزيع الحالة الاجتماعية للإناث وحالات الطلاق 2006-2016

الحالة الاجتماعية	TAYA-2006	TAYA-2011	TAYA-2016
لم تتزوج	16.5	14.9	27.3
متزوجة	72.7	71.1	64.0
مطلقة	2.1	3.0	2.7
أرملة	8.8	10.1	5.5
منفصلة	0.0	0.9	0.5
المجموع	100.0	100.0	100.0
نسبة حدوث الطلاق من قبل	4.3	5.6	7.7

تزوجن لأول مرة في الفئة العمرية من 15-17 عام من 7% إلى 10% أما بين الإناث اللاتي تزوجن في سن 18 عام وما فوق فترتفع هذه النسبة من 5.1% إلى 11%، وبالنسبة لمؤشر التقليدية فإن نسبة الطلاق هي 4% فقط من الإناث الأقل تقليدية وتصل هذه النسبة إلى 8% في الإناث متوسطة التقليدية بينما ترتفع حتى 11% بين الإناث الأقل تقليدية، وبالنظر إلى التغير الذي طرأ عبر الزمان يلاحظ أن نسبة

بتحليل التغير الذي طرأ على الحالة الاجتماعية للإناث والتي وردت في سلسلة أبحاث تركيبة العائلة (الجدول 17) يلاحظ انخفاض في نسبة الإناث اللاتي لا تزال متزوجة من نسبة 73% إلى 64%، بينما ارتفعت نسبة الإناث اللاتي لم تتزوج قط من 17% إلى 27%، وعلاوة على ذلك تشير النتائج إلى انخفاض في نسبة الإناث الأرامل بينما ترتفع نسبة الإناث المطلقة من 2.1 بالمئة إلى 2.8 بالمئة أي بمعدل بمعدل 29%، وبالتركيز على نسبة طلاق الإناث حتى تاريخ إجراء الدراسة يجد الباحث أن المعدل التراكمي للطلاق والذي كان 4% في TAYA-2006، ارتفع ليصل إلى 8% في TAYA-2016.

وتشير التحليلات التي أجريت بحسب أجيال الزواج (الجدول 18) نسبة الإناث المتزوجات التي بلغت في العموم 7.7% ارتفعت بحسب أجيال الزواج من 6.3% إلى 11%، ونسبة طلاق الإناث اللاتي تزوجن قبل سن 15 هي 11% بينما تنخفض إلى 8% بين الإناث اللاتي تزوجن في الفئة العمرية 15-17 عام وتصل بين الإناث اللاتي تزوجن في سن 18 وما فوق إلى 7.5%، وبإجراء التحليلات بحسب أجيال الزواج يلاحظ أن نسبة الطلاق بين الإناث اللاتي تزوجن قبل سن 15 عام ترتفع من 8% إلى 29%، والإناث اللاتي

TAYA-2016، الجدول 16.3 يوضح توزيع مدى "الأهمية" و"الأهمية القصوى" للصفات المطلوبة في شريك الحياة بحسب أجيال الزواج والنوع

الصفات المرغوبة	2007-16	1997-06	1987-96	1977-86	1967-76	1957-66	<1957	المجموع
أنثى								
تعليم جيد	67.3	70.9	75.6	76.9	78.8	73.2	61.6	72.9
يعمل	91.9	93.3	92.1	92.7	90.6	86.4	78.6	91.2
عدد ساعات عمل منخفضة	69.6	67.2	64.9	63.5	61.4	60.8	54.3	64.9
لم يسبق له الزواج	81.0	81.1	85.3	85.5	86.5	85.5	81.6	83.7
تشابه تركيبات العائلات	87.8	88.3	88.6	90.9	90.2	88.6	83.0	88.7
الالتزام الديني	81.8	85.4	84.4	83.0	86.5	88.1	86.9	84.5
من نفس المذهب	74.1	77.5	78.8	79.0	81.1	83.5	80.3	78.4
من نفس الموطن	34.6	39.1	43.3	47.3	55.2	58.4	59.3	44.7
من نفس الوسط الاجتماعي	55.5	59.0	61.6	63.9	66.5	64.9	66.1	61.3
من نفس الجذور العرقية	58.2	61.9	64.5	63.9	67.3	69.3	71.9	63.7
نفس الآراء السياسية	45.0	48.1	49.7	52.8	56.5	54.3	53.2	50.3
متوسط عدد الصفات المطلوبة	7.5	7.7	7.9	8.0	8.2	8.1	7.8	7.8

وبالنظر إلى متوسط عدد الصفات التي يبحث عنها كل من الإناث والذكور في شريك الحياة تشير النتائج إلى انخفاض عدد الصفات حيث انخفض عدد الصفات التي يبحث عنها الذكور في شريك الحياة من 7.6 إلى 6.3 بينما انخفض عدد الصفات التي تبحث عنها الإناث في الذكور بشكل نسبي من 7.8 إلى 7.5.

VIII. علاقة سن الزواج والممارسات الخاصة بالزواج مع بظاهرة الطلاق

انخفض معدل سرعة الزواج في تركيا في الفترة ما بين 2001-2007 بينما ارتفع معدل سرعة الطلاق، إذ أنه كان معدل سرعة الزواج 8.4 في الألف وتراجع هذا المعدل إلى 7.1 في الألف، بينما ارتفع معدل سرعة الطلاق من 1.3 في الألف إلى 1.6 في الألف (الشكل رقم 4)، ورقمياً فإن معدل انخفاض الزواج بلغ 6% بينما ارتفعت معدلات الطلاق إلى 41%.

تتزوج للمرة الأولى أولاً بينما تعطي الأنثى الأولوية لصفة "الحصول على العمل"، وتزداد نسبة بحث الذكور عن "التعليم الجيد" للإناث بينما تنخفض نسبة بحثهم عن "حصولها على العمل" في شريك الحياة، وعلاوة على ذلك تنخفض نسبة بحث الذكور عن صفات التزام الزوجة دينياً وتوافق المذهب الديني وأن تكون من نفس الموطن ونفس الوسط الاجتماعي ونفس الجذور العرقية وأن تحمل نفس الآراء السياسية، أما بالنسبة للإناث فهي تزداد نسبة البحث في شريك حياة عن صفات التعليم الجيد والحصول على عمل وقلة عدد ساعات العمل وتشابه التركيبة العائلية بينما تقل نسبة بحثها عن الالتزام الديني وتوافق المذهب والموطن والانتماء لنفس البيئة الاجتماعية ونفس الجذور العرقية وتوافق الآراء السياسية، وتشير جميع هذه النتائج إلى الصفات التي يبحث عنها الإناث والذكور في شريك الحياة المحتمل قد تغيرت بنسبة كبيرة عبر أجيال الزواج المختلفة.

الجدول 15.3 يوضح نسبة توزيع المراسم التي تقام قبل الزواج على أساس أجيال الزواج، 2016

المراسم	2007-16	1997-06	1987-96	1977-86	1967-76	1957-66	<1957	المجموع
طلب اليد	92.1	91.4	90.5	90.7	88.6	86.2	83.8	90.2
الاتفاق	88.1	87.5	85.6	85.5	81.8	77.1	74.6	84.9
الخطوبة	83.5	81.0	78.8	79.1	74.9	71.0	66.2	78.6
ليلة الحناء	91.1	88.4	86.9	83.9	80.9	74.4	74.5	85.4
العرس	93.3	90.0	89.1	86.5	85.3	81.0	80.8	88.3
حفل وداع العزوبية	7.1	3.0	1.8	1.8	1.3	0.9	1.7	2.9
فرش جهاز العروس	56.5	62.3	63.1	60.9	53.4	50.5	48.2	58.6
متوسط عدد المراسم	5.1	5.0	5.0	4.9	4.7	4.4	4.3	4.9

بالنسبة للذكور فإن أكثر الصفات المطلوبة هي تشابه التركيبة العائلية وأن تكون الأنثى تتزوج لأول مرة بينما الصفات الأهم بالنسبة للإناث هي أن يكون الذكر حاصلًا على عمل وتشابه التركيبة العائلية، يعني هذا الوضع أنه بصفة عامة يبحث الذكر عن الأنثى التي

وبالنسبة لتوزيع الصفات المرغوبة في شريك الحياة على أساس أجيال الزواج والتي يجب فيها الإناث والذكور باختباري "هام" أو "هام جدا" (الجدول 16) يلاحظ أن هناك توافق بين الصفات التي يبحث عنها الإناث والذكور بالإضافة إلى وجود اختلاف أيضا،

الجدول 16.3 يوضح توزيع مدى "الأهمية" و"الأهمية القصوى" للصفات المطلوبة في شريك الحياة بحسب أجيال الزواج والنوع TAYA-2016

الصفات المرغوبة	2007-16	1997-06	1987-96	1977-86	1967-76	1957-66	<1957	المجموع
ذكر								
تعليم جيد	61.1	63.0	67.1	72.9	75.1	68.4	56.3	66.6
يعمل	42.4	48.1	58.5	65.5	65.4	63.5	60.7	55.1
عدد ساعات عمل منخفضة	58.0	52.3	55.4	54.3	54.5	47.8	48.7	54.5
لم يسبق له الزواج	82.2	81.1	84.9	86.5	87.2	88.1	83.6	84.2
تشابه تركيبات العائلات	83.6	83.8	84.9	86.4	88.4	87.2	86.6	85.2
الالتزام الديني	77.4	78.2	79.2	76.9	80.8	84.3	88.2	78.8
من نفس المذهب	62.3	64.3	67.2	69.2	73.0	77.3	82.8	67.3
من نفس الموطن	27.5	29.9	33.7	37.9	44.2	50.0	58.4	34.8
من نفس الوسط الاجتماعي	49.1	51.3	52.3	57.7	61.7	62.5	68.1	54.2
من نفس الجذور العرقية	50.9	53.0	53.6	58.1	62.6	61.7	75.6	55.5
نفس الآراء السياسية	34.7	35.2	34.4	38.6	45.1	46.6	50.8	37.4

المناطق الريفية، إذ تصل نسبة الإناث الأكثر تقليدية في مناطق شمال شرق ووسط شرق وجنوب شرق الأناضول إلى 52-56%.

وبالنظر إلى نسبة إقامة المراسم ما قبل الزواج الموضحة في الجدول 15 من التقدم لطلب الفتاة ثم الاتفاق والخطوبة وليلة الحناء والعرس يلاحظ أن نسبة إقامة هذه المراسم والتي بالفعل كانت مرتفعة جدا حتى في أجيال الزواج الأولى ترتفع باستمرار حيث أن نسبة انتشار مثل هذه الممارسات في آخر جيل زواج تتراوح ما بين 83% و 93%، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة انتشار فرش جهاز العروس من 48% إلى 57%، أما حفل وداع العزوبية التي كانت نسبة انتشارها في الزيجات التي تمت حتى قبل عام 1987 2%، وارتفعت هذه النسبة في جيل الزواج الخاص بأعوام 1997-2006 إلى 3% أما في جيل الزواج للفترة 2007-2016 فقد بلغت نسبة 7%، وبالتوافق مع ارتفاع نسبة إقامة المراسم ما قبل الزواج تشير النتائج إلى ارتفاع تدريجي عبر الزمان في عدد المراسم التي تقام من 4.3 إلى 5.1.

يوضح الجدول 13 أن نسبة الإناث الأكثر تقليدية تتراجع عبر الزمن لتتخفف من 40% إلى 18%، وبالتوافق مع هذا التطور يرصد الباحث ارتفاعا في انتشار نسبة الإناث الأقل تقليدية من 8% إلى 47%، وبالنظر إلى التغير الذي طرأ على وسط التعارف وعلى الزوج لاحظ انخفاضاً حاداً في التعارف في وسط العائلة والأقارب أو الجيران والمنطقة السكنية، بينما يزداد انتشار التعارف وسط الجامعة أو العمل أو الأصدقاء بشكل ملحوظ، وعلاوة على ذلك فإن نسبة انتشار عنصري الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي ضمن أوساط التعارف بين الأزواج ترتفع مع مرور الزمن بشكل كبير.

ويوضح الجدول 14 نسبة توزيع السمات الرئيسية للإناث بحسب مؤشر التقليدية لهن، حيث تقل نسبة تقليدية الإناث كلما زادت مدة تلقيها للتعليم، كما تقل نسبة التقليدية بين الإناث اللاتي تعملن ضمن منظومة الأمان الاجتماعي، وعلى صعيد آخر ترتفع نسبة تقليدية الإناث بانخفاض المستوى الاجتماعي الاقتصادي، ويلاحظ أن الإناث الأكثر تقليدية هي الإناث التي تقضى أغلب مدة تكوينها الاجتماعي في

2016-TAYA، الجدول 14.3 يوضح نسبة توزيع مستوى التقليدية بحسب السمات الأساسية للإناث

المتغيرات	منخفض	متوسط	مرتفع	المجموع
المنطقة				
اسطنبول	34.0	41.5	24.5	100.0
غرب مرمرة	31.4	52.7	15.9	100.0
إيجة	26.2	55.3	18.5	100.0
شرق مرمرة	31.8	48.8	19.4	100.0
غرب الأناضول	23.1	50.7	26.2	100.0
البحر الأبيض	20.4	51.0	28.6	100.0
وسط الأناضول	13.1	51.4	35.5	100.0
غرب البحر الأسود	17.5	47.0	35.4	100.0
شرق البحر الأسود	19.7	52.1	28.2	100.0
شمال شرق الأناضول	10.5	37.3	52.2	100.0
وسط شرق الأناضول	11.1	33.1	55.9	100.0
جنوب شرق الأناضول	9.9	34.2	55.9	100.0
المجموع	23.4	47.0	29.5	100.0

الذي طرأ على ممارسة دفع المهر على أساس أجيال الزواج يجد الباحث أن النسبة التي كانت 35% في الجيل ما قبل 1952 انخفضت لتصل إلى 11% في جيل الزواج في الفترة ما بين 2007-2016، وقد توافقت هذه النتائج مع معطيات TNSA التي أشارت إلى أن نسبة عالية من هذا الانخفاض (70%) تمت حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وبالنسبة لانتشار زواج الأقارب انخفضت النسبة التي كانت 25% بين الإناث اللاتي تزوجن قبل 1952 إلى 16% بين الإناث اللاتي تنتمين إلى جيل الزواج -2016-2007، وبمتابعة أجيال الزواج يجد الباحث أن زواج الأقارب من الدرجة الأولى انخفض بشكل كبير (من 15% إلى 7%) أما الزواج من باقي الأقارب فقد حافظ على نسبة انتشاره.

بنسبة 7% حتى آخر جيل زواج، ويلاحظ انخفاضاً في الزواج الذي يتم بطريق تقليدية مثل الزواج المتبادل (Berdel)، وفي العموم تشير النتائج إلى أن أغلب الزوجات في جميع أجيال الزواج تتم عن طريق عقد القران بالنوعين الديني والرسمي (96-98%)، ومن الممكن أن يكون هناك بعض التضليل في التحليل الذي قام على أساس جيل الزواج أيضاً وذلك لأن معطيات استطلاع TAYA لا توضح أي من العقود أقيم أولاً، وبإجراء نفس التحليلات على معطيات TNSA بدلا من TAYA يلاحظ أن الزوجات التي تمت بعقد القران الديني فقط تحولت في أول 5 سنين من الزواج إلى العقد الرسمي حيث انخفضت نسبة الزوجات التي تستمر بعقد الزواج الديني فقط خاصة في أجيال الزواج الحديثة إلى أقل من 2%، وبالنظر إلى التغير

14.3 الجدول TAYA-2016 يوضح نسبة توزيع مستوى التقليدية بحسب السمات الأساسية للإناث

المتغيرات	منخفض	متوسط	مرتفع	المجموع
مدة التعليم				
0-4	4.6	40.4	55.0	100.0
5-7	14.1	57.2	28.7	100.0
8-11	27.4	54.5	18.1	100.0
12-15	54.3	38.5	7.2	100.0
وما فوق 16	80.4	18.4	1.1	100.0
حالة العمل				
تعمل ضمن منظومة الأمان الاجتماعي	56.1	36.2	7.8	100.0
تعمل خارج منظومة الأمان الاجتماعي	16.1	49.3	34.6	100.0
لا تعمل	18.7	48.6	32.7	100.0
المستوى الاجتماعي الاقتصادي				
مرتفع جدا	71.6	23.3	5.1	100.0
مرتفع	45.6	40.9	13.6	100.0
متوسط	25.3	51.5	23.2	100.0
منخفض	13.9	50.2	35.9	100.0
منخفض جدا	7.3	40.8	51.9	100.0
الإقامة حتى سن 15 عام				
مركز المدينة	34.8	45.5	19.7	100.0
مركز المحافظة	30.0	48.8	21.3	100.0
نجع-قرية	11.0	47.1	41.9	100.0
خارج البلاد	37.4	45.9	16.7	100.0

الجدول 13.3: TAYA-2016، يوضح نسبة توزيع السمات الخاصة بإقامة الزواج وشكل تعارف الأزواج بحسب أجيال الزواج

[illegible]

وبالنظر إلى التغير الذي طرأ على شكل عقد القران يرى أن الأزواج في الأغلب يقومون بعقد القران الرسمي والديني معاً، فقد ارتفعت نسبة الأزواج التي عقدت النوعين من 87% في TAYA-2006 إلى 97% في TAYA-2016، وبالتوافق مع هذا الارتفاع فقد انخفضت نسبة الأزواج التي عقد القران الديني فقط أو الرسمي فقط بشكل ملحوظ، حيث انخفضت نسبة الأزواج الذين تزوجوا بعقد القران الرسمي فقط من 9% إلى 4% في آخر 15 عام والأزواج الذين تزوجوا بعقد القران الديني من 3% إلى 1%، أما بخصوص المهر فتشير نتائج الأبحاث إلى أنها لم تتغير كثيراً ولكنها انخفضت بنسبة طفيفة من 19% إلى 16% وينشأه معها زواج الأقارب حيث أن الأبحاث أشارت إلى أن نسبة الإناث التي تخوض تجربة زواج الأقارب في كلاً لأبحاث كانت 23%، وارتفعت نسبة زواج الأقارب من الدرجة الأولى بشكل طفيف بينما ارتفعت في الأقارب من الدرجة الثانية والأقارب الأخرى بشكل طفيف أيضاً، وعلاوة على ذلك تظهر النتائج أن هناك انخفاض في عموم تركيا في التعرف على الأزواج في وسط العائلة/ الأقارب/ الجيران/ المنطقة بينما ترتفع نسبة الأزواج الذين يتعرفون على بعضهم في الجامعة/ المعاهد/ المراكز التعليمية أو العمل أو وسط الأصدقاء أو عبر شبكات الإنترنت.

تعوق التحليلات التي أجريت على الإناث من أجيال الزواج المختلفة رؤية التغيرات التي طرأت على ممارسات الزواج بشكل واضح لذلك سيكون من المفيد إجراء نفس هذه التحليلات على أساس أجيال الزواج من أجل رصد تغير الممارسات الخاصة بالزواج بشكل واضح ومحدد، تشير النتائج الموضحة في الجدول 13 إلى التغيرات التي طرأت على ماهية اتخاذ قرار الزواج حيث توضح الارتفاع السريع في نسبة الأفراد الذين يتخذون قرار الزواج بمفردهم مقارنة بالانخفاض السريع للزيجات التي تتم بقرار من العائلة، وبناء عليه فقد ارتفعت نسبة انتشار الزواج الذي تتخذ فيه الأنثى قرار الزواج بموافقة أهلها من 9% إلى 51% والزواج الذي تتخذ فيه الأنثى قرار الزواج دون موافقة أهلها من 1.7% إلى 3.3%، أما الزيجات التي تتم باتخاذ أهل قرارها بموافقة الأنثى فقد انخفضت ببطء من 41% إلى 35% ولكن الزيجات التي يتخذ فيها أهل القرار دون موافقة الأنثى فقد انخفضت بسرعة من 15% إلى 4%، وبالرغم من وجود انخفاض واضح في نسبة الزيجات التي تتم عن طريق هروب أو اختطاف الأنثى إلا أنها تظل تحتفظ

الجدول 12.3 TAYA-2006, TAYA-2011, TAYA-2016 يوضح

نسبة توزيع السمات الخاصة بإقامة الزواج

ممارسات الزواج	TAYA-2016	TAYA-2011	TAYA-2006
قرار ذاتي بموافقة الأهل	27.1	35.4	27.3
قرار ذاتي دون موافقة الأهل	2.6	2.9	1.9
قرار الأهل بموافقة المرأة	47.8	44.3	27.9
قرار الأهل دون موافقة المرأة	14.8	12.5	36.6
الهروب أو الخطف	7.3	4.3	6.1
الزواج المتبادل/ آخر	0.4	0.6	0.2
شكل القران			
رسمي وديني	97.3	93.4	86.7
رسمي فقط	3.5	3.4	9.3
ديني فقط	1.3	3.2	3.4
المهر			
تم دفعه	83.3	81.1	81.2
لم يدفع	16.1	18.9	18.8
زواج الأقارب			
غير أقارب	76.3	77.5	77.3
أقارب	23.7	22.5	22.6
درجة أولى	11.8	12.4	12.6
أقار آخرون	11.9	10.1	10.0
شكل التعارف			
العائلة/ الأقارب/ الجيران/ الحي	79.3	78.7	85.8
الجامعة/ المعهد/ المركز التعليمي	3.5	4.1	2.3
وسط العمل	6.6	5.9	4.3
وسط الأصدقاء	10.0	8.0	6.8
الإنترنت	0.6	0.1	0.1
آخر	0.0	0.0	0.8
المجموع	100.0	100.0	100.0

TAYA-2016، الجدول 11.3 يوضح محددات ظاهرة الزواج المبكر، الانحدار اللوجستي

المتغيرات	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث		النموذج الرابع	
	الدلالة	نسبة الخطر	الدلالة	نسبة الخطر	الدلالة	نسبة الخطر	الدلالة	نسبة الخطر
الإقامة حتى سن 15 عام	-	-	-	-	-	-	-	-
مركز المدينة	-	-	-	-	-	-	0.106	1.323
مركز المحافظة	-	-	-	-	-	-	0.387	1.162
نجع-قرية	-	-	-	-	-	-	0.465	1.134
خارج البلاد	-	-	-	-	-	-	-	1.000
المنطقة	-	-	-	-	-	-	-	-
اسطنبول	-	-	-	-	-	-	-	1.000
غرب مرمره	-	-	-	-	-	-	0.376	.904
إيجة	-	-	-	-	-	-	0.843	.984
شرق مرمره	-	-	-	-	-	-	0.244	.903
غرب الأناضول	-	-	-	-	-	-	0.070	1.172
البحر الأبيض	-	-	-	-	-	-	0.478	.944
وسط الأناضول	-	-	-	-	-	-	0.023	1.267
غرب البحر الأسود	-	-	-	-	-	-	0.918	1.010
شرق البحر الأسود	-	-	-	-	-	-	0.167	.839
شمال شرق الأناضول	-	-	-	-	-	-	0.011	1.405
وسط شرق الأناضول	-	-	-	-	-	-	0.003	1.393
جنوب شرق الأناضول	-	-	-	-	-	-	0.003	1.304
(تربيع (معامل التحديد R	-	0.174	-	0.256	-	0.278	-	0.284

تم إدراج متغيري حالة العمل وطريقة التعرف على الزوج في النموذج إلا أنه لم يرصد لهما أي تأثير على المستوى الإحصائي *

VII. تغير السمات الخاصة بإقامة الزواج

تشير لسلسلة أبحاث تركيبة الأسرة التركية إلى أن تركيا تمر بفترة تحول من الممارسات التقليدية إلى الممارسات الحديثة فيما يخص سمات إقامة الزواج، فبالنظر إلى اتخاذ قرار الزواج في ضوء أبحاث TAYA-2006 و TAYA-2011 و TAYA-2016 (الجدول 12) يلاحظ أن نسبة الزيجات التي تقرر فيها الأنثى الزواج بموافقة وتأييد أهلها لم تتغير وظلت قائمة بنسبة 27% بينما نسبة الزيجات التي تقرر فيها الأنثى دون موافقة أهلها تميل إلى الارتفاع، أما الزيجات التي تقرر فيها أهل بموافقة الأنثى فقد

ارتفعت من 28% إلى 48% بينما انخفضت الزيجات التي يقرها أهل دون موافقة الأنثى انخفاضاً كبيراً من 37% إلى 15%، وتشير جميع هذه النتائج إلى أن الزواج في تركيا لا يزال قائماً على قرار أهل بنسبة كبيرة ولكن هناك ميل إلى انتشار الزيجات التي يوافق عليها أهل والأنثى معاً، أما بالنسبة لهروب الفتاة أو خطفها والزواج المتبادل وأشكال الزواج الأخرى فلم ترصد أي تغييرات على نسبة حدوثها على مدار السنين، ولكن ما يلفت الانتباه هو أن نسبة الزيجات التي تتم بطريقة هروب الفتاة أو اختطافها خاصة وصلت إلى 7% حتى في استطلاع TAYA-2016.

TAYA-2016، الجدول 11.3 يوضح محددات ظاهرة الزواج المبكر، الانحدار اللوجستي

المتغيرات		النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث		النموذج الرابع	
الدلالة	نسبة الخطر	الدلالة	نسبة الخطر	الدلالة	نسبة الخطر	الدلالة	نسبة الخطر	الدلالة	نسبة الخطر
جيل الزواج	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2007-2016	-	1.000	-	1.000	-	1.000	-	1.000	-
1997-2006	0.000	2.481	0.000	1.926	0.000	1.960	0.000	1.995	0.000
1987-1996	0.000	4.466	0.000	3.232	0.000	3.149	0.000	3.251	0.000
1977-1986	0.000	5.392	0.000	3.735	0.000	3.548	0.000	3.766	0.000
1967 - 1976	0.000	8.792	0.000	5.271	0.000	4.952	0.000	5.348	0.000
1957 - 1966	0.000	15.020	0.000	7.886	0.000	7.555	0.000	8.384	0.000
<1957	0.000	24.592	0.000	12.272	0.000	12.338	0.000	13.887	0.000
مدة التعليم	-	-	-	-	-	-	-	-	-
0-4	-	-	0.000	5.626	0.000	5.733	0.000	5.547	0.000
5-7	-	-	0.000	5.449	0.000	6.400	0.000	4.961	0.000
8-11	-	-	0.000	3.917	0.000	3.792	0.000	3.774	0.000
12-15	-	-	0.000	2.863	0.000	2.319	0.000	1.430	0.000
>15	-	-	-	1.000	-	1.000	-	1.000	-
المستوى الاجتماعي الاقتصادي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مرتفع جدا	-	-	-	1.000	-	1.000	-	1.000	-
مرتفع	-	-	0.048	1.540	0.108	1.165	0.108	1.465	0.108
متوسط	-	-	0.007	1.857	0.016	1.748	0.016	1.761	0.015
منخفض	-	-	0.001	2.147	0.006	1.903	0.006	1.938	0.005
منخفض جدا	-	-	0.002	2.922	0.018	1.766	0.018	1.759	0.020
مستوى التقليدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
منخفض	-	-	-	-	-	1.000	-	1.000	-
متوسط	-	-	-	-	-	1.420	0.000	1.360	0.000
مرتفع	-	-	-	-	-	2.394	0.000	2.184	0.000
عدد المراسم	-	-	-	-	-	.904	0.000	.894	0.000
عدد الصفات المطلوبة في الزوج	-	-	-	-	-	.980	0.015	.983	0.037

والثاني متغيرات مستوى التقليدية وعدد المراسم وعدد الصفات المطلوبة في شريك الحياة، ويظل في هذا النموذج متغير جيل الزواج ومدة التعليم هما اللاعبان الذان يحدثان الفرق في التأثير على ظاهرة الزواج المبكر، أما في متغير المستوى الاجتماعي الاقتصادي يلاحظ أن الفجوات بين المستوى المرتفع والمنخفض جدا تزول ($p > 0,05$)، وأنه كلما انخفضت نسبة المستوى الاجتماعي الاقتصادي زادت نسبة التعرض لظاهرة الزواج المبكر، وبالنسبة لمستوى التقليدية فارتفاعها يؤدي إلى ارتفاع نسبة ظاهرة الزواج المبكر بشكل كبير جداً، حيث أن نسبة التعرض للزواج المبكر وسط الإناث في مستوى التقليدية المتوسط هي 1.4 ضعف ($p < 0,01$)، وفي الإناث الأكثر تقليدية هي 2.4 ضعف ($p < 0,01$) مقارنة بنسبتها بين الإناث الأقل تقليدية، وعلاوة على ذلك كلما ارتفع عدد المراسم التي تقام قبل الزواج ($p < 0,01$) وعدد الصفات المطلوبة في الزواج ($p < 0,05$) فإن الملاحظ هو انخفاض نسبة التعرض لظاهرة الزواج المبكر، أما في النموذج الأخير تشير النتائج إلى استمرار تأثير متغيرات جيل الزواج ومدة التعليم والمستوى الاجتماعي الاقتصادي ومستوى التقليدية وعدد المراسم وعدد الصفات المرغوبة في شريك الحياة بينما يلاحظ أن رغم تأثير متغير مكان الإقامة حتى عمر 15 إلا أنه لم يختلف أي من نتائجه في أي فئة وأن مناطق وسط الأناضول ($p < 0,05$) وشمال شرق الأناضول ($p < 0,05$) وشرق الأناضول ($p < 0,01$) وجنوب شرق الأناضول ($p < 0,01$) فقط هي من ترتفع نسبة التعرض فيها لظاهرة الزواج المبكر مقارنة باسطنبول بينما لم يرصد أي فروق في باقي المناطق بهذا الخصوص عن اسطنبول ($p > 0,05$).

وبالنظر إلى تفسير النماذج باستخدام معامل التحديد R^2 تريبع، يلاحظ أن نسبة التحديد التي كانت في 17% في النموذج الأول زادت تدريجياً حتى وصلت إلى 28% في النموذج الأخير، وتشير جميع هذه النتائج إلى أهمية المتغيرات التي أضيفت إلى النماذج في كل مرحلة من المراحل في تحديد نسبة خطورة التعرض لظاهرة الزواج المبكر.

الإناث التي تزوجت خاصة قبل 1972 تتراجع بين الإناث في جل الزواج الأقرب إلى تاريخ الدراسة إلى 1%، وإذا ما تم حصر هذه التحليلات الخاصة بالإناث في المجموعة العمرية بين 15-49 وقورنت بنتائج TNSA-2013 يجد الباحث أن هناك توافق كبير بين النتائج الخاصة بالزواج المبكر وتوزيع الأعمار داخل ظاهرة الزواج المبكر، أما ظاهرة الزواج المبكر التي لا تزال تشكل أزمة بالنسبة للإناث يجد الباحث أن نسبة الزواج المبكر بين الذكور في أقدم جيل زواج هي 23% وتظل هذه النسبة في تراجع مستمر عبر الزمان إلى أن تصل إلى أقل من 1%.

وتظهر نتائج النموذج الأول ضمن تحليل الانحدار اللوجستي والذي أقيم من أجل تحديد محددات الزواج المبكر (الجدول 11) أن نسبة تعرض الإناث للزواج المبكر تزداد بسرعة كبيرة كلما تقدمت أجيال الزواج حيث وصلت في جيل الزواج في التواريخ 1957-1966 إلى 15 ضعف ووصلت بين الإناث اللاتي تزوجن في 1957 وما قبله إلى 25 ضعف بالمقارنة بالنتائج الخاصة بجيل الزواج الأقرب لتاريخ الدراسة، وتشير نتائج النموذج الثاني الذي أضيف إليه متغيرات مدة التعليم والمستوى الاجتماعي الاقتصادي إلى متغير جيل الزواج إلى أن لا يزال متغير جيل الزواج لاعباً مؤثراً للغاية، كما يوضح هذا النموذج أن الإقنات معرضة للزواج المبكر أكثر كلما قلت مدة تعليمها وأن الإناث اللاتي تتلقى تعليم ما بين 0-4 سنوات أكثر عرضة للزواج المبكر بتقريباً 6 أضعاف مقارنة بالإناث اللاتي تتلقى التعليم لمدة 16 عام وما فوق، وبالنظر إلى المستوى الاجتماعي الاقتصادي فإن الدراسات تشير إلى أنه كلما انخفض المستوى الاجتماعي الاقتصادي ارتفعت احتمالية تعرض المرأة للزواج المبكر نسبة تعرض الإناث اللاتي تنتمي إلى المستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع هي 1.5 ضعف والإناث التي تنتمي إلى المستوى المتوسط هي 1.9 ضعف والإناث التي تنتمي إلى المستوى المنخفض هي 2.1 ضعف أما الإناث التي تنتمي إلى المستوى المنخفض جداً هي 3 أضعاف مقارنة بنسبتها لدى الإناث التي تنتمي إلى المستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع جداً، وفي المرحلة الثالثة يضاف إلى المتغيرات في النموذجين الأولى

ويلاحظ أن ظاهرة الزواج قبل سن 18 تنتشر بين الإناث التي تعيش حتى سن 15 في القرى والنحوس أي الإناث التي تقضى جزء كبير من مرحلة تكون شخصيتها الاجتماعية في المناطق الريفية، وبالنظر إلى انتشار الزواج المبكر بحسب المناطق يلاحظ أن نسبة انتشار الزواج المبكر في جميع المناطق تصل إلى 22%، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 30% في منطقتي البحر الأسود ووسط الأناضول، وترتفع أكثر في المناطق الشرقية لتصل إلى 40%، وتتوافق هذه النتائج مع ظاهرة انتشار الزواج قبل سن 15 عام في مناطق وسط وجنوب الأناضول (6%).

تعتبر هذه التحليلات التي تم إجرائها بناء على النتائج الموضحة في الجدول 9 بعيدة عن توضيح مدى انتشار

الزواج المبكر في الوقت الحالي أو رصد التغير الذي حدث عبر الزمان بخصوص الزواج المبكر وذلك لأنها تعكس التجارب المشتركة لأجيال الزواج التي تزوجت في تواريخ مختلفة، لهذا السبب فإن الجدول 10 يدرس ظاهرة الزواج المبكر على أساس أجيال الزواج للإناث والذكور على حد سواء، وتشير هذه التحليلات إلى أن نسبة الزواج المبكر التي بلغت 68% بين الإناث اللاتي تزوجن في 1957 وما قبله ظلت تتراجع عبر الزمان إلى أن وصلت إلى 8% في جيل الزواج الأقرب لتاريخ إجراء الدراسة، ويلاحظ أن الإناث التي تزوج في سن مبكر غالباً ما تتزوج في العمر ما بين 15-17 عام وأن نسبة الإناث اللاتي تزوجن قبل سن 15 عمر تظل محدودة، ولكن نسبة الزواج ما قبل سن 15 والتي تصل إلى 16% بين

الجدول 10.3 يوضح توزيع نسبة الزواج المبكر بحسب أجيال الزواج والنوع، 2016

جيل الزواج	قبل سن 15	عام 15-17	قبل سن 18	سن 18 وما فوق	المجموع
ذكر					
2007-2016	0.0	0.3	0.3	99.7	100.0
1997-2006	0.0	1.5	1.5	98.5	100.0
1987-1996	0.1	4.0	4.1	95.9	100.0
1977-1986	0.5	7.5	8.0	92.0	100.0
1967-1976	1.2	12.0	13.2	86.8	100.0
1957-1966	1.6	17.7	19.3	80.7	100.0
<1957	1.3	22.7	23.9	76.1	100.0
المجموع	0.3	5.2	5.6	94.4	100.0
أنثى					
2007-2016	0.0	7.9	7.9	92.1	100.0
1997-2006	0.9	16.7	17.7	82.3	100.0
1987-1996	1.8	26.1	27.8	72.2	100.0
1977-1986	3.5	28.3	31.8	68.2	100.0
1967-1976	7.0	36.2	43.2	56.8	100.0
1957-1966	12.9	43.6	56.5	43.5	100.0
<1957	16.4	51.6	68.0	32.0	100.0
المجموع	3.6	24.6	28.2	71.8	100.0

الجدول 9.3 يوضح توزيع نسبة الزواج المبكر بحسب السمات الرئيسية للإناث، 2016

السمات الرئيسية	قبل سن 15	15-17 عام	قبل سن 18 عام	سن 18 وما فوق	المجموع
طريقة التعرف على الزوج					
العائلة / الأقارب	4.4	29.0	33.5	66.5	100.0
الجيران/منطقة السكن	4.0	27.5	31.5	68.5	100.0
الجامعة/المعهد/ المركز التعليمي	0.4	7.5	7.9	92.1	100.0
وسط العمل	1.5	8.2	9.7	90.3	100.0
وسط الأصدقاء	0.9	11.9	12.8	87.2	100.0
الإنترنت وآخر	2.3	11.5	13.8	86.2	100.0
محل الإقامة حتى عمر 15 عام					
مركز المدينة	2.7	19.5	22.2	77.8	100.0
مركز المحافظة	3.4	19.6	23.0	77.0	100.0
نجع-قرية	4.4	31.5	36.0	64.0	100.0
خارج البلاد	1.1	19.2	20.3	79.7	100.0
المنطقة					
اسطنبول	3.0	19.5	22.5	77.5	100.0
غرب مرمرة	1.5	24.2	25.7	74.3	100.0
إيجة	3.4	24.0	27.3	72.7	100.0
شرق مرمرة	3.8	20.3	24.2	75.8	100.0
غرب الأناضول	3.2	23.8	27.0	73.0	100.0
البحر الأبيض	3.4	23.4	26.8	73.2	100.0
وسط الأناضول	3.7	30.0	33.7	66.3	100.0
غرب البحر الأسود	3.6	29.7	33.3	66.7	100.0
شرق البحر الأسود	1.3	28.8	30.1	69.9	100.0
شمال شرق الأناضول	4.2	33.2	37.4	62.6	100.0
وسط شرق الأناضول	6.0	31.2	37.2	62.8	100.0
جنوب شرق الأناضول	6.2	30.1	36.3	63.7	100.0
المجموع	3.6	24.6	28.2	71.8	100.0

بين الإناث الأكثر تقليدية لتصل إلى 44%، وتتفع نسبة انتشار الزواج قبل عمر 15 عام إلى 6% وسط الإناث التي يرتفع مستوى التقليدية لهن.

وعلى صعيد علاقة وسط التعرف عل الزوج والزواج المبكر يجد الباحث أن انتشار ظاهرة الزواج المبكر تنخفض بين الإناث اللاتي يتعرفن على أزواجهن في الجامعة/ المعهد/ المراكز التعليمية أو في وسط العمل (8-10%) بينما تنتشر ظاهرة الزواج المبكر بين الإناث اللاتي يتعرفن على أزواجهن وسط العائلة أو الأقارب أو الجيران أو المنطقة السكنية (32-33%)، وكما هو المتوقع فإن انتشار الزواج قبل سن 15 بين المجموعات التي ينتشر فيها الزواج قبل 18 مرتفع (4%).

الإناث التي تعمل خارج منظومة الأمان الاجتماعي تزوجت قبل عمر 18 عام و4% من الإناث اللاتي لا تعمل تزوجت قبل عمر 15 عام، والملاحظ أنه كلما انخفض المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأفراد كلما زاد انتشار الزواج المبكر، حيث أن نسبة 4% فقط من الإناث التي تنتمي إلى الطبقة المرتفعة جدا تتزوج قبل سن 18 بينما تصل هذه النسبة إلى 40% وسط الإناث من الطبقات المنخفضة جدا، وتصل نسبة الزواج قبل سن 15 بين الإناث التي تنتمي إلى المستوى الاجتماعي الاقتصادي المنخفض جدا إلى 7%، وعلاوة على ذلك كلما زاد مستوى التقليدية زاد انتشار الزواج المبكر، إذ أن نسبة الزواج المبكر بين الإناث الأقل تقليدية هي 10% بينما ترتفع هذه النسبة

الجدول 9.3 يوضح توزيع نسبة الزواج المبكر بحسب السمات الرئيسية للإناث، 2016

السمات الرئيسية	قبل سن 15	15-17 عام	قبل سن 18 عام	سن 18 وما فوق	المجموع
0-4	9.2	38.3	47.5	52.5	100.0
5-7	2.5	27.7	30.2	69.8	100.0
8-11	1.1	21.8	22.9	77.1	100.0
12-15	0.1	4.5	4.6	95.4	100.0
16 وما فوق	0.0	0.4	0.4	99.6	100.0
حالة العمل					
تعمل ضمن منظومة الأمان الاجتماعي	1.1	11.0	12.1	87.9	100.0
تعمل خارج منظومة الأمان الاجتماعي	2.8	31.0	33.8	66.2	100.0
لا تعمل	4.1	26.2	30.3	69.7	100.0
المستوى الاجتماعي الاقتصادي					
مرتفع جدا	0.3	3.7	4.1	95.9	100.0
مرتفع	1.0	14.2	15.2	84.8	100.0
متوسط	2.8	23.4	26.2	73.8	100.0
منخفض	4.5	29.0	33.5	66.5	100.0
منخفض جدا	6.9	32.9	39.8	60.2	100.0
مستوى التقليدية					
منخفض	1.0	8.9	9.9	90.1	100.0
متوسط	3.1	24.6	27.7	72.3	100.0
مرتفع	6.4	37.2	43.6	56.4	100.0

المبكر من 6.5% بحسب TAYA-2006 إلى 5.5% بحسب TAYA-2016، حيث أن 65% من الذكور يخوضون أولى تجاربهم في الزواج حتى عمر 24 في TAYA-2006 بينما تراجعت هذه النسبة إلى 57% في مرحلة TAYA-2016، وحالات الزواج المبكر بالنسبة للإناث بلغت نسبة 31.2% في TAYA-2006 وتراجعت في TAYA-2016 لتصبح 27.6%، إذ أن نسبة 90.7% من الإناث كانت تخوض أولى تجارب الزواج حتى عمر 24 في TAYA-2006 بينما انخفضت هذه النسبة لتصبح 85.3% في TAYA-2016، وتؤيد هذه النتائج الطرح القائل بأن الذكور وخاصة الإناث تؤجل بداية سن الزواج مع مرور الزمن.

بالنظر إلى مستوى الزواج المبكر للإناث في إطار المتغيرات الرئيسية (الجدول 9) يلاحظ أن نسبة الزواج المبكر قبل سن 18 للإناث الحاصلة على التعليم لمدة 16 عام فأكثر هي 1%، وللإناث الحاصلة على تعليم 5-7 سنوات هي 30% بينما ترتفع هذه النسبة للإناث الحاصلة على تعليم لمدة 4-0 سنوات إلى 48%، والملفت للنظر أن 9% من الإناث الحاصلة على تعليم لمدة 4-0 سنوات تزوجت قبل عمر 15، وبالنسبة لحالة العمل تشير النتائج إلى أن 34% من

الجدول 8.3 يوضح التوزيع التراكمي لبداية سن الزواج بحسب النوع 2006-2016

سن الزواج	TAYA-2006	TAYA-2011	TAYA-2016
ذكر			
>18	6.5	6.4	5.5
18-24	65.0	61.2	57.0
25-29	93.5	91.6	90.0
30-34	98.6	98.2	97.9
35-39	100.0	99.6	99.5
40 وما فوق	100.0	100.1	100.0
أنثى			
>18	31.2	29.2	27.6
19-24	90.7	87.9	85.3
25-29	98.3	97.2	96.8
30-34	99.5	99.2	99.2
35-39	100.0	99.7	99.8
40 وما فوق	100.0	100.0	100.0

المستوى الاجتماعي الاقتصادي تظهر النتائج إلى أنه لم يعد هناك اختلاف بين بداية سن الزواج بين الإناث في الطبقات الاجتماعية الاقتصادية المنخفضة جدا والإناث في الطبقات الاجتماعية الاقتصادية المنخفضة والمتوسطة بينما يظل بداية سن الزواج للإناث في الطبقة المرتفعة والطبقة المرتفعة جدا يرتفع بشكل يحدث اختلافا إحصائيا كبيرا، بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل تأثير متغير مستوى التقليدية على سن الزواج عن قرب يبين أنه كلما ارتفع مستوى التقليدية كلما زاد بداية سن الزواج بشكل يحدث فروقا إحصائية ($p < 0.01$)، بينما لا تؤثر عدد المراسم التي تقام قبل الزواج وعدد الصفات المرغوبة في شريك الحياة على بداية سن الزواج ($p > 0.05$)، وفي النموذج الرابع الذي تم إضافة جميع المتغيرات الباقية إليه يلاحظ أن متغيرات جيل الزواج ومدة الزواج و المستوى الاجتماعي الاقتصادي ومستوى التقليدية لا تزال تحافظ على تأثيرها بالرغم من انخفاض قوة هذا التأثير بعض الشيء، بينما يلاحظ أن متغيري عدد المراسم و عدد الصفات المرغوبة في شريك الحياة ليس لهما أي تأثير على تغير سن الزواج في هذا النموذج أيضا، وعلاوة على ذلك فإن المتغير الآخر الذي ليس له تأثير هو متغير محل إقامة الإناث حتى عمر 15، فإذا ما قورن بين المناطق لاحظ أن بداية سن الزواج في منطقة جنوب شرق الأناضول لا يختلف عن باقي المناطق باستثناء اسطنبول وإيجة ووسط الأناضول وغرب البحر الأسود الذي يرتفع فيها سن الزواج ($p < 0.05$)، ولكن لم يلاحظ اختلافات تذكر في بداية سن الزواج للإناث في باقي المناطق، وتشير جميع هذه النتائج إلى أن المتغيرات التي أثبتت التحليلات الوصفية الإحصائية تأثيرها على بداية سن الزواج تظل تحافظ على هذا التأثير في التحليلات متعددة المتغيرات في ظل وجودة متغيرات أخرى، وبناء على هذه التحليلات يمكن القول بأن الارتفاع المرصود في بداية سن الزواج على أساس أجيال الزواج إنما هو ارتفاع حقيقي وواقعي.

VI. التغير المرصود في الزيجات التي تمت في سن مبكر

في إطار تحليل توقيت الزواج فإن رصد تغير الزيجات بحسب التغير التراكمي للعمر يؤدي إلى نتائج هامة بالإضافة إلى تغير بداية سن الزواج، فبالنظر إلى النسبة التراكمية للزواج الأول (الجدول 8) ومع التغاضي عن جيل الزواج فإن الملاحظ هو انتشار الزواج قبل سن الـ 18 خاصة بين الإناث، أما بالنسبة للذكور ترصد الدراسات تراجعاً في نسبة الزواج

TAYA-2016، الجدول 7.3 يوضح محددات بداية سن الزواج للإناث، تحليل انحدار بواسون

المتغيرات	الدلالة	معدل السرعة	الدلالة	معدل السرعة	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الرابع
الإقامة حتى سن 15 عام	-	-	-	-	-	-	-	-
مركز المدينة	-	-	-	-	-	-	0.913	1.001
مركز المحافظة	-	-	-	-	-	-	0.965	1.001
نجع-قرية	-	-	-	-	-	-	0.899	1.002
خارج البلاد	-	-	-	-	-	-	.	1.000
المنطقة	-	-	-	-	-	-	-	-
اسطنبول	-	-	-	-	-	-	0.001	1.027
غرب مرمرة	-	-	-	-	-	-	0.274	1.013
إيجة	-	-	-	-	-	-	0.015	1.022
شرق مرمرة	-	-	-	-	-	-	0.150	1.013
غرب الأناضول	-	-	-	-	-	-	0.328	1.009
البحر الأبيض	-	-	-	-	-	-	0.000	1.034
وسط الأناضول	-	-	-	-	-	-	0.205	.986
غرب البحر الأسود	-	-	-	-	-	-	0.310	1.011
شرق البحر الأسود	-	-	-	-	-	-	0.006	1.036
شمال شرق الأناضول	-	-	-	-	-	-	0.270	.983
وسط شرق الأناضول	-	-	-	-	-	-	0.792	.997
جنوب شرق الأناضول	-	-	-	-	-	-	-	1.000

*بالرغم من إدراج حالة العمل وشكل التعرف على الزواج إلى النموذج إلا إنهما لم يحدثا إي تغيير على المستوى الإحصائي

في تركيا في الفترة ما بين 1957-2016 ق بلغ 1.4 ضعفه ($p < 0,01$)، وشمل النموذج الثاني متغيري مدة التعليم والمستوى الاجتماعي الاقتصادي إلى جانب متغير جيل الزواج، إذ تشير نتائج هذا النموذج أيضا إلى استمرار ارتفاع سن الزواج على أساس جيل الزواج فكلما زادت مدة التعليم ارتفع سن الزواج وتظهر النتائج أن سن الزواج للإناث التي تلقت تعليم لمدة 15 عام فأكثر هي 1.42 ضعف سن الزواج للإناث التي تلقت تعليم من 0-4 سنوات ($p < 0,01$)، وعلاوة على ذلك تظهر النتائج اختلاف سن الزواج باختلاف المستوى الاجتماعي الاقتصادي، وإذا ما

قورن سن زواج الإناث في المستوى الأكثر انخفاضا يلاحظ أن سن زواج الإناث في المستوى الاجتماعي الاقتصادي المتوسط يرتفع عنه بنسبة 2% و الإناث في المستوى الاجتماعي الاقتصادي العالي بنسبة 7% بينما يرتفع سن زواج الإناث في المستوي الاجتماعي الاقتصادي العالي جدا بنسبة 9% ($p < 0,01$)، أما في النموذج الثالث حيث أضيف متغيرات مستوى التقليدية وعدد المراسم وعدد الصفات المرغوبة في شريك الحياة فتشير نتائجه إلى أن متغيري جيل الزواج ومدة التعليم وجميع فئاته تبقى المتغيرات الهامة في إحداث فروق إحصائية، وبالنظر إلى متغير

TAYA-2016، الجدول 7.3 يوضح محددات بداية سن الزواج للإناث، تحليل انحدار بواسون

المتغيرات	الدلالة	معدل السرعة	الدلالة	معدل السرعة	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الرابع
جيل الزواج								
2007-2016	0.000	1.402	0.000	1.320	0.000	1.321	0.000	1.323
1997-2006	0.000	1.257	0.000	1.218	0.000	1.220	0.000	1.221
1987-1996	0.000	1.196	0.000	1.161	0.000	1.168	0.000	1.170
1977-1986	0.000	1.171	0.000	1.137	0.000	1.145	0.000	1.145
1967 - 1976	0.000	1.115	0.000	1.097	0.000	1.106	0.000	1.105
1957 - 1966	0.000	1.049	0.000	1.045	0.000	1.051	0.000	1.050
<1957	-	1.000	-	1.000	-	1.000	-	1.000
مدة التعليم								
0-4	-	-	-	1.000	-	1.000	-	1.000
5-7	-	-	-	1.144	0.000	1.091	0.000	1.105
8-11	-	-	-	1.171	0.000	1.115	0.000	1.109
12-15	-	-	-	1.223	0.000	1.197	0.000	1.147
وما فوق 16	-	-	-	1.419	0.000	1.341	0.000	1.208
المستوى الاجتماعي الاقتصادي								
مرتفع جدا	-	-	-	1.094	0.000	1.081	0.000	1.078
مرتفع	-	-	-	1.066	0.000	1.055	0.000	1.053
متوسط	-	-	-	1.016	0.025	1.006	0.380	1.005
منخفض	-	-	-	1.002	0.805	.997	0.635	0.995
منخفض جدا	-	-	-	1.000	-	1.000	-	1.000
مستوى التقليدية								
منخفض	-	-	-	-	-	1.075	0.000	1.066
متوسط	-	-	-	-	-	1.057	0.000	1.053
مرتفع	-	-	-	-	-	1.000	-	1.000
عدد المراسم	-	-	-	-	-	1.004	0.071	1.015
عدد الصفات المطلوبة في الزوج	-	-	-	-	-	1.000	0.801	1.000

يوضح الجدول 7 نتائج نماذج انحدار بواسون التي استخدمت لتحديد العوامل التي تحدد بداية سن الزواج للإناث، حيث تؤكد نتائج التحليل الوصفي الإحصائي في النموذج الأول والذي استخدم فيه متغير جيل الزواج فقط طرح ارتفاع سن الزواج على مدار الزمان، وتشير نتائج النموذج الأول إلى أن سن الزواج

TAYA-2016 الجدول 6.3 يوضح متوسط تغير سن الزواج بحسب المناطق والنوع وجيل الزواج في

جيل الزواج	اسطنبول	غرب مرمرة	إيجة	شرق مرمرة	غرب الأناضول	البحر الأبيض	وسط الأناضول	غرب البحر الأسود	شرق البحر الأسود	شمال شرق الأناضول	وسط شرق الأناضول	ج.ش. الاناضو	المجموع
ذكر													
2007-2016	27.61	26.66	26.84	26.88	26.93	27.73	26.51	26.66	27.17	25.65	26.87	25.65	26.99
1997-2006	24.98	24.80	24.80	24.71	24.32	25.33	24.81	24.40	25.07	25.12	24.96	24.33	24.82
1987-1996	24.41	24.05	23.59	23.82	23.33	24.86	22.82	22.86	23.04	24.47	22.90	22.60	23.75
1977-1986	23.05	23.01	23.06	23.08	22.55	23.22	22.33	21.60	22.55	22.05	21.89	21.23	22.70
1967 - 1976	22.33	21.73	22.76	21.52	21.69	22.16	20.25	21.36	20.91	20.84	21.56	20.54	21.73
1957 - 1966	21.58	20.95	21.50	21.28	20.74	21.34	20.27	20.25	21.12	20.52	20.41	19.74	20.93
<1957	19.90	20.44	19.54	20.13	19.37	19.12	18.11	19.47	19.48	19.24	22.75	18.99	19.64
أنثى													
2007-2016	24.05	23.62	23.37	23.38	23.68	23.24	21.78	23.00	23.48	21.02	22.18	22.54	23.23
1997-2006	21.20	21.04	21.12	21.24	21.02	21.16	20.18	20.69	21.89	20.33	19.88	19.98	20.91
1987-1996	20.56	20.22	20.05	19.86	19.83	20.16	19.58	19.38	19.54	18.72	19.10	18.68	19.86
1977-1986	19.62	19.64	19.77	19.58	19.49	19.59	18.85	18.90	19.26	18.63	18.27	17.91	19.32
1967 - 1976	18.79	18.27	18.83	17.94	18.75	19.16	18.36	18.20	18.19	18.45	17.29	17.30	18.44
1957 - 1966	18.08	17.82	18.18	18.02	17.05	17.30	16.69	17.03	18.12	16.56	16.17	16.10	17.41
<1957	16.39	16.77	16.70	16.49	16.68	16.31	15.57	16.87	17.57	16.83	16.17	16.38	16.55
المجموع	21.02	20.16	20.20	20.23	20.30	20.36	19.41	19.44	19.95	19.21	19.39	19.39	20.15
المجموع													
2007-2016	25.84	25.19	25.09	25.05	25.29	25.48	23.73	24.59	25.25	23.06	24.18	23.95	25.04
1997-2006	23.08	22.91	22.93	22.92	22.61	23.15	22.29	22.30	23.22	22.61	22.10	21.90	22.77
1987-1996	22.46	22.13	21.79	21.72	21.50	22.35	21.04	20.99	21.30	21.14	20.72	20.41	21.70
1977-1986	21.25	21.39	21.36	21.24	20.89	21.34	20.39	20.08	20.85	20.14	19.99	19.44	20.91
1967 - 1976	20.15	19.61	20.65	19.41	20.09	20.40	19.17	19.61	19.48	19.30	18.88	18.78	19.84
1957 - 1966	19.30	19.13	19.40	19.28	18.29	18.72	18.03	18.08	19.18	18.05	17.62	17.49	18.68
<1957	17.18	18.15	17.42	17.80	17.46	17.41	16.22	17.60	18.28	17.29	18.89	17.36	17.49
المجموع	22.89	21.97	21.98	21.98	21.93	22.37	21.05	20.92	21.47	21.16	21.27	21.02	21.93

الجدول 5.3 يوضح متوسط تغير سن الزواج طبقاً لمستوى التقليدية TAYA-2016 والنوع وجيل الزواج في

جيل الزواج	منخفض	متوسط	مرتفع	المجموع
ذكر				
2007-2016	27.47	26.37	25.09	26.78
1997-2006	26.07	25.12	23.89	25.24
1987-1996	25.03	24.35	22.90	24.20
1977-1986	23.93	23.19	21.31	22.74
1967 - 1976	22.17	22.36	20.97	21.78
1957 - 1966	22.18	21.28	20.45	20.99
<1957	20.56	19.68	19.12	19.51
المجموع	25.78	24.00	22.12	24.03
أنثى				
2007-2016	24.63	22.60	20.64	23.22
1997-2006	22.60	21.32	19.71	21.39
1987-1996	21.48	20.40	18.96	20.25
1977-1986	20.80	19.49	18.27	19.29
1967 - 1976	19.68	18.68	17.64	18.37
1957 - 1966	18.41	17.83	16.92	17.47
<1957	17.52	16.97	16.25	16.72
المجموع	22.57	20.12	18.46	20.23
إجمالي				
2007-2016	25.97	24.25	22.35	24.81
1997-2006	24.20	22.93	21.37	23.04
1987-1996	23.21	22.06	20.54	21.95
1977-1986	22.32	21.12	19.59	20.83
1967 - 1976	20.84	20.21	19.01	19.80
1957 - 1966	20.05	19.01	18.24	18.75
<1957	18.40	17.77	17.12	17.55
المجموع	24.08	21.74	19.92	21.85

وبالنظر إلى الجدول 5 الذي يوضح مؤشر "التقليدية" الذي تم تكوينه من ممارسات الزواج (المهر و زواج الصالونات وزواج الأقارب) فإن النتائج تشير إلى أن الإناث اللاتي تم وصفها بـ "التقليدية" يكون بداية سن زواجهما هو 19 والإناث التي وصفت بـ "تقليدية متوسط" أصبح هذا الرقم 20 بينما ارتفع هذا السن إلى 23 بين الإناث "الأقل تقليدية"، وبين الذكور يرتفع سن الزواج من 22 إلى 26 كلما انخفضت نسبة التقليدية، وتحليل مؤشر التقليدية وعلاقته ببداية سن الزواج على أساس أجيال الزواج يكون بداية سن الزواج للإناث "التقليدية" التي في جيل الزواج من عام 1957 وما قبله هو 16 مقارنة بأقرب جيل زواج لتاريخ إجراء الدراسة التي ارتفع إلى 21، وارتفع بين الإناث "متوسطة التقليدية" من 17 إلى 23 بينما ارتفع بين الإناث "الأقل تقليدية" من 18 إلى 25، وبالنسبة للذكور يرتفع سن الزواج والذي تم تقييمه بحسب أجيال الزواج في كل مستويات التقليدية، وتشير هذه النتائج إلى أن سن الزواج قد ارتفع حتى بين الإناث التي تمسكت بتقليديتها وأن الفجوة بين بداية سن الزواج بين النساء التقليدية والنساء متوسطة التقليدية قد تضاعفت بينما لا يزال هناك اختلاف كبير بين هذه الفئات وفئة الإناث الأقل تقليدية في بداية سن الزواج.

على صعيد تغير بداية سن الزواج حسب المناطق (الجدول 6) يجد الباحث أن سن الزواج بالنسبة للذكور يتراوح ما بين 23-25، وبالنسبة للإناث يتراوح ما بين 21-29، ويمكن من خلال هذه المعطيات استنتاج أنه على أساس أجيال الزواج لا يوجد اختلاف كبير في متوسط سن الزواج بحسب المناطق وسط الإناث من نفس جيل الزواج، ولكن تظهر اختلاف النسب بشكل أوضح مع اختلاف أجيال الزواج، حيث تشير النتائج التي أجريت على أساس أجيال الزواج أن هناك تغييراً سريعاً في سن الزواج بحسب كل منطقة، إذ أن الملاحظ أن سن الزواج بالنسبة للإناث في كل المناطق كان حوالي 16-17 عام في جيل الزواج لعام 1957 وما قبله، بينما أصبح هذا السن في جيل الزواج الأقرب لتاريخ إجراء الدراسة في مناطق اسطنبول وغرب مرمرة وغرب الأناضول 24 عام وفي باقي المناطق ارتفع إلى 21-23 عام، وبالنسبة للذكور فإن الملاحظ هو ارتفاع سن الزواج في كل المناطق لجميع أجيال الزواج بشكل كبير حيث وصل في آخر جيل زواج إلى 26-27 عام.

لهن (20.37) بينما يصل هذا السن في جيل الزواج للمرحلة 2007-2016 إلى (27.10) بنسبة ارتفاع 7 سنوات، وقد لوحظ أن هذا الارتفاع بين الذكور الذين يتأخر سن زواجهم في المعتاد عن الإناث ظل محدوداً بـ 5 سنوات، وتشير النتائج إلى سرعة ارتفاع سن الزواج عند الإناث عند كل المتسويات الرفاهية طبقاً لأجيال الزواج مقارنة بالذكور (الجدول 4).

TAYA-2016 الجدول 4.3 يوضح متوسط تغير سن الزواج طبقاً لمستوى الرفاهية والنوع وجيل الزواج في

جيل الزواج	مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جداً	المجموع
ذكر						
2007-2016	29.78	28.53	26.97	25.78	25.51	26.99
1997-2006	27.35	26.60	24.90	24.21	24.03	24.81
1987-1996	27.33	25.12	23.58	22.90	21.71	23.76
1977-1986	25.85	24.27	22.53	21.62	22.11	22.70
1967 - 1976	25.09	23.58	21.83	20.86	21.58	21.71
1957 - 1966	25.27	23.14	20.62	20.51	21.13	20.93
<1957	25.48	18.86	20.03	18.99	20.31	19.64
المجموع	27.74	25.93	24.00	23.04	22.95	24.05
أنثى						
2007-2016	27.10	25.76	23.18	21.90	21.51	23.24
1997-2006	25.07	23.33	20.99	20.31	20.21	20.92
1987-1996	23.16	21.19	19.64	19.21	18.85	19.86
1977-1986	21.47	20.60	19.22	18.67	18.12	19.32
1967 - 1976	21.37	19.71	18.55	17.93	18.01	18.44
1957 - 1966	20.48	17.80	17.59	17.34	17.13	17.41
<1957	20.37	16.88	16.61	16.57	16.36	16.55
المجموع	24.04	22.13	20.14	19.42	18.93	20.15
المجموع						
2007-2016	28.54	27.17	25.05	23.69	23.18	25.04
1997-2006	26.26	25.10	22.94	22.12	21.73	22.77
1987-1996	25.34	23.14	21.54	20.91	20.00	21.71
1977-1986	23.52	22.39	20.79	20.06	19.90	20.91
1967 - 1976	23.07	21.33	20.00	19.18	19.36	19.83
1957 - 1966	22.63	19.48	18.71	18.58	18.39	18.68
<1957	21.76	17.25	17.57	17.40	17.52	17.49
المجموع	25.93	23.99	21.96	21.04	20.46	21.93

الجدول 3.3 يوضح متوسط تغير سن الزواج طبقاً لحالة العمل
TAYA-2016 والنوع وجيل الزواج في

جيل الزواج	يعمل ضمن منظومة الأمان الاجتماعي	يعمل خارج منظومة الأمان الاجتماعي	لا يعمل	المجموع
ذكر				
2007-2016	27.23	25.49	26.47	26.99
1997-2006	24.89	24.09	25.21	24.82
1987-1996	23.51	22.52	25.20	23.75
1977-1986	22.01	20.51	23.52	22.70
1967 - 1976	20.59	21.27	22.13	21.73
1957 - 1966	19.33	20.59	21.10	20.93
<1957	18.64	18.51	19.68	19.64
المجموع	24.65	23.41	23.10	24.05
أنثى				
2007-2016	25.53	22.67	22.45	23.23
1997-2006	22.32	20.18	20.67	20.91
1987-1996	20.33	19.03	19.91	19.86
1977-1986	19.37	18.79	19.39	19.32
1967 - 1976	17.71	17.62	18.53	18.44
1957 - 1966	16.21	17.09	17.43	17.41
<1957	13.00	16.68	16.55	16.55
المجموع	26.81	24.52	22.81	25.04
المجموع				
2007-2016	26.81	24.52	22.81	25.04
1997-2006	24.35	22.06	21.16	22.77
1987-1996	22.83	20.52	21.04	21.70
1977-1986	21.63	19.34	20.88	20.91
1967 - 1976	20.30	18.43	19.88	19.84
1957 - 1966	19.03	17.77	18.70	18.68
<1957	18.20	17.05	17.50	17.49
المجموع	24.23	21.17	20.65	21.93

منطقة الإقامة وستتم دراسة هذه العوامل أيضاً على أساس أجيال الزواج والنوع، وبالنظر إلى مدة التعليم يلاحظ أن بداية سن الزواج بين النساء التي تحصل على التعليم لمدة 0-4 أعوام هو 18 بينما يرتفع هذا السن بين الإناث التي تحصل على التعليم لمدة 16 عام فأكثر إلى 26 عام، أما هذه الأرقام بالنسبة للذكور فهي بالترتيب 22 و 28، وإذا تم التحليل طبقاً لأجيال الزواج يجد الباحث أن بداية سن الزواج بالنسبة للإناث والذكور يرتفع في جميع المستويات التعليمية، ففي أضعف مستوى تعليمي وسط الإناث يرتفع بداية سن الزواج على مدار أجيال الزواج 6 سنوات ليرتفع من 16 إلى 22 عام، وبين الذكور يكون الاختلاف بارتفاع بداية سن الزواج 5 أعوام من 20 إلى 25 عام، على صعيد آخر يرتفع بداية سن الزواج في جل الزواج الأقرب لفترة إجراء الدارسة بين الإناث الأعلى مستوى تعليمياً إلى 27 وبين الذكور إلى 29، وتدل هذه النتائج إلى أن كلما ارتفع المستوى التعليمي تقارب بداية سن الزواج للإناث والذكور (الجدول 2).

وبالنظر إلى حالة العمل يلاحظ أن سن الزواج بالنسبة للذكور والإناث التي تعمل ضمن منظومة الأمان الاجتماعي يرتفع مقارنة بالذكور والإناث التي لا تعمل على الإطلاق أو لا تعمل ضمن منظومة الأمان الاجتماعي، ويظهر هذا الاختلاف بحسب حالة العمل بشكل أوضح خاصة بين الإناث، حيث يلاحظ أن سن الزواج بين الإناث التي تعمل ضمن منظومة الأمان الاجتماعي يصل لـ 27 بينما هو 23 عام بين الإناث التي لا تعمل، وبالنسبة لتقييم المعطيات طبقاً لأجيال الزواج تشير النتائج إلى ارتفاع سن الزواج للذكور والإناث على حد سواء في جميع حالات العمل (الجدول 3).

على صعيد المستوى الاجتماعي الاقتصادي تشير النتائج إلى أنه كلما ارتفع المستوى الاجتماعي الاقتصادي حدث ارتفاع ملحوظ في سن الزواج بالنسبة للإناث والذكور على حد سواء، فسن الزواج بالنسبة للذكور في المستوى الرفاهي الأضعف هو 23 بينما يصل هذا السن في المستوى الرفاهي الأعلى إلى 28، وهذه الأرقام بالنسبة للإناث هي بالترتيب 19 و 24، وبالنظر إلى هذه النسب طبقاً لأجيال الزواج فيلاحظ أن النساء التي تزوجت قبل عام 1957 في المستوى الأعلى رفاهية يكون كان متوسط سن الزواج

TAYA-2016 الجدول 2.3 يوضح متوسط تغير سن الزواج طبقا لمدة التعليم والنوع وجيل الزواج في

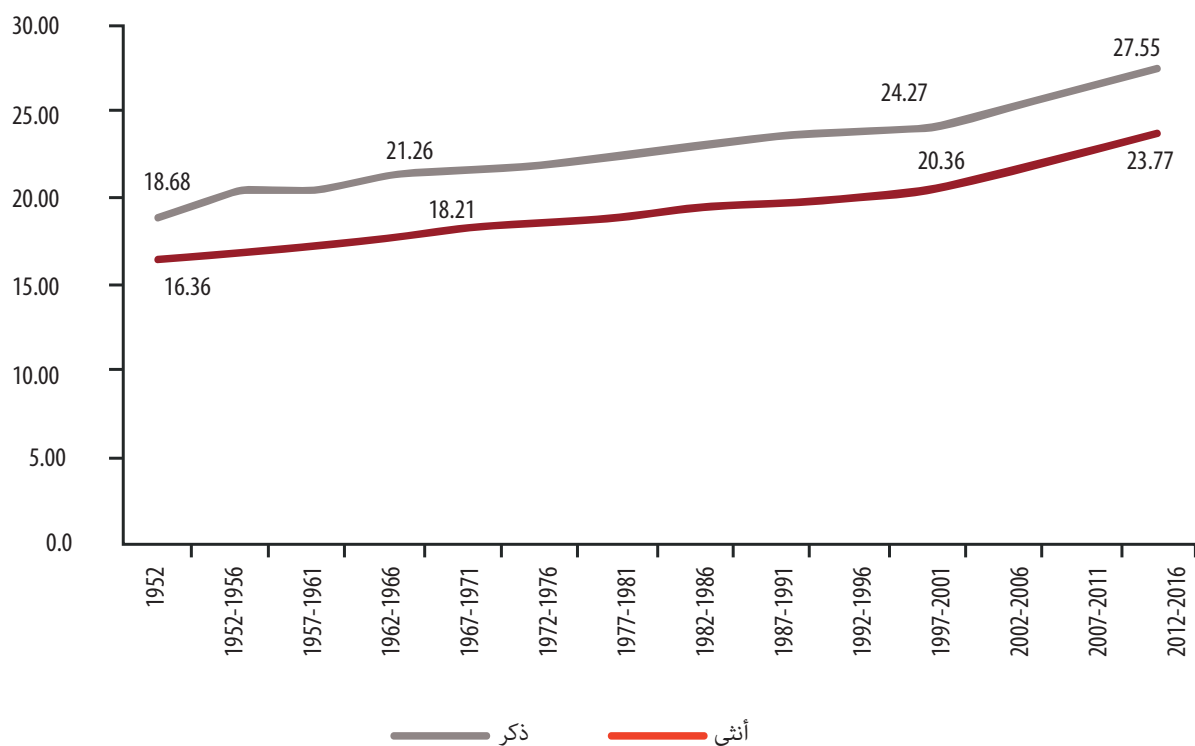
جيل الزواج	0-4	5-7	8-11	12-15	و ما فوق 16	المجموع
ذكر						
2007-2016	24.53	26.69	25.01	27.21	28.73	26.99
1997-2006	22.96	24.22	24.47	24.98	26.88	24.82
1987-1996	22.06	23.00	23.72	24.67	27.11	23.75
1977-1986	22.65	21.87	22.73	23.74	26.50	22.70
1967 - 1976	21.38	21.26	22.18	22.59	25.44	21.73
1957 - 1966	20.83	20.60	21.66	22.50	23.52	20.93
<1957	19.52	19.42	22.15	21.85	23.79	19.64
المجموع	21.64	22.79	24.02	25.30	27.63	24.05
أنثى						
2007-2016	21.67	24.08	20.37	23.72	26.54	23.23
1997-2006	20.15	20.37	19.59	22.02	24.60	20.91
1987-1996	19.35	19.36	19.75	21.80	24.40	19.86
1977-1986	18.53	19.03	20.09	21.50	23.37	19.32
1967 - 1976	17.90	18.33	19.64	21.64	22.94	18.44
1957 - 1966	17.14	17.69	18.94	19.58	22.58	17.41
<1957	16.35	17.06	18.55	20.54	23.43	16.55
المجموع	18.37	19.58	20.01	22.55	25.58	20.15
المجموع						
2007-2016	22.25	25.42	22.35	25.54	27.74	25.04
1997-2006	20.58	22.04	22.12	23.72	25.97	22.77
1987-1996	19.70	20.97	22.19	23.58	26.18	21.70
1977-1986	19.19	20.43	21.77	22.83	25.73	20.91
1967 - 1976	18.54	19.86	21.10	22.21	24.82	19.84
1957 - 1966	17.93	19.23	20.57	21.43	23.27	18.68
<1957	17.03	18.34	20.49	21.29	23.56	17.49
المجموع	18.97	21.10	22.10	24.12	26.81	21.93

التي تؤثر على بداية سن الزواج للأفراد من مدة التعليم وحالة العمل والمستوى الاجتماعي الاقتصادي ومكان الإقامة حتى عمر 15 وبداية سن الزواج في

ستركز الدراسة في هذا الجزء على كيفية تغير بداية سن الزواج في التقسيم الفئوي الذي يندرج تحت النفوس (الأفراد)، وف هذا الإطار سيتم دراسة العوامل

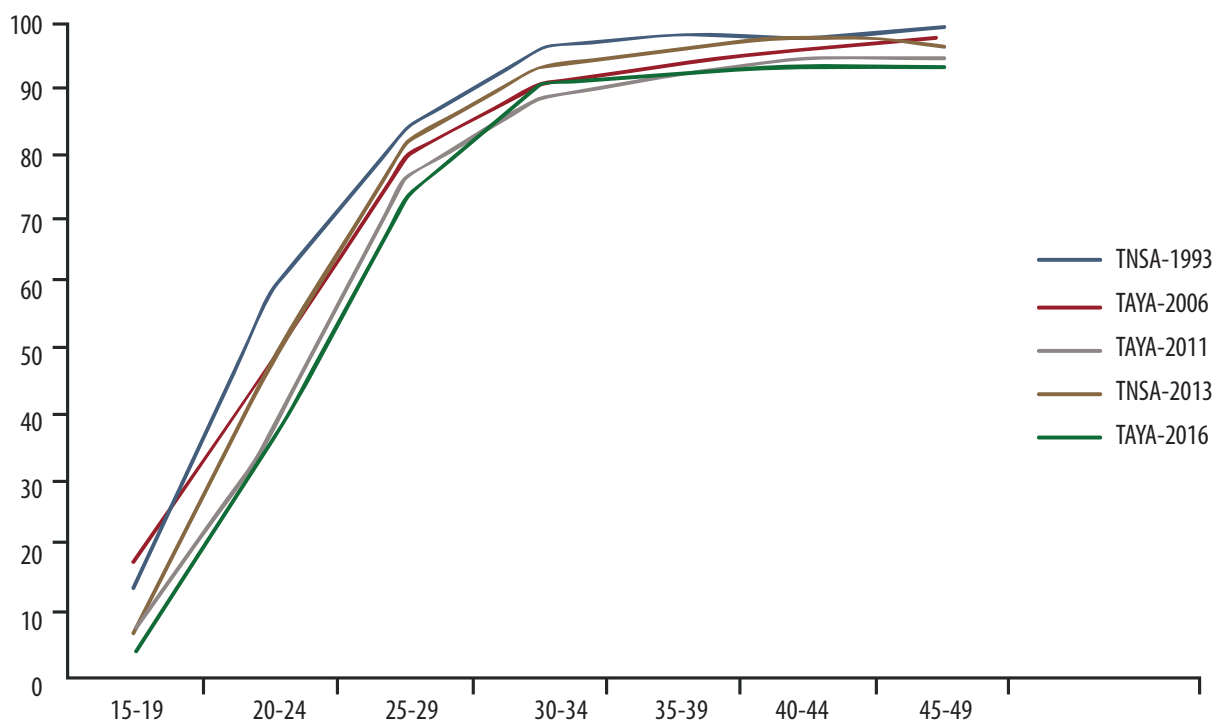
الشكل 2.3 يوضح تغير بداية سن الزواج بحسب أجيال الزواج والنوع في

TAYA-2016



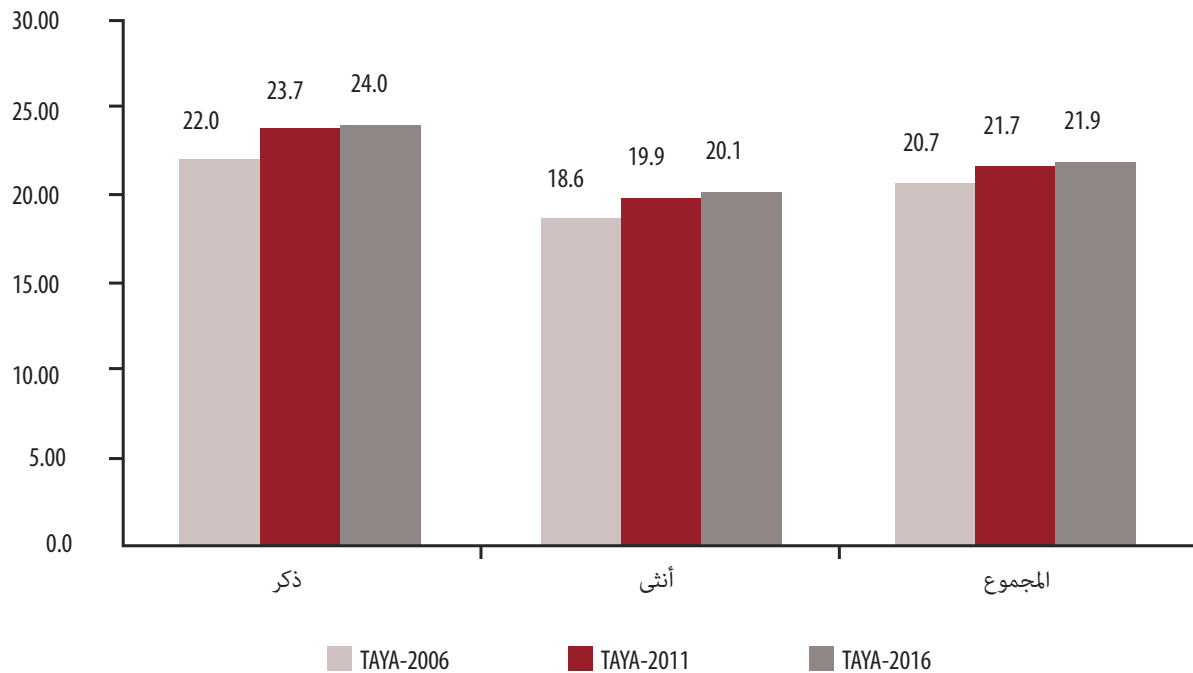
الشكل 3.3 يوضح نسبة النساء الذين تزوجوا بحسب الفئة العمرية

1993 - 2016



الشكل 1.3 يوضح تغير بداية سن الزواج في تركيا بحسب النوع

TAYA-2006*, TAYA-2011, TAYA-2016



يشير الجدول 1 والشكل رقم 2 إلى أن بداية سن الزواج في آخر 60 عاما ارتفع بين الذكور من 18.68 إلى 27.55، بينما ارتفعت بين الإناث في نفس هذه الفترة 16.36 إلى 23.77 مما يعني زيادة بمعدل 9 سنوات في الدخول في الزواج للذكور و 7 سنوات للإناث، وإذا ما قورنت هذه الزيادة التي نتجت عن تحليل مبني على أجيال الزواج بالزيادة التي نتجت عن التحليل المبني على عنصر الأعوام يلاحظ أن المعلومات التي نتجت عن بحث السنين قد ضلت بسبب التجارب المختلفة للأفراد التي تنتمي إلى فئات عمرية وأجيال مختلفة، وتشير النتائج الموضحة في الشكل رقم 3 الخاصة بالتغير في سن للإناث المتزوجات إلى أن سن دخول الزواج بين الإناث ارتفع سواء بحسب سنين البحث أو بحسب العمر، فيرى أن 17% من الإناث ضمن الفئة العمرية 15-19 من المتزوجات بحسب نتائج استطلاع TAYA-2006، بينما تراجع هذه النسبة إلى 4% فقط بحسب TAYA-2016، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة 97% من النساء ضمن الفئة العمرية 45-49 من المتزوجات بحسب TAYA-2006 بينما انخفضت هذه النسبة إلى 93% بحسب TAYA-2016، وتشير جميع هذه النتائج إلى أن هناك ارتفاع واضح في بداية سن الزواج في تركيا ولكن يظل التغير محدود في انتشار فكرة الزواج إذ أن رغم تأجيل الأفراد للزواج إلا أنهم في نهاية الأمر يتزوجون.

TAYA-2016 الجدول 1.3 يوضح تغير بداية سن الزواج بحسب أجيال الزواج والنوع في

جيل الزواج	ذكر	أنثى	المجموع
2012-2016	27.55	23.77	25.57
2007-2011	26.49	22.75	24.55
2002-2006	25.38	21.50	23.36
1997-2001	24.27	20.36	22.21
1992-1996	23.79	19.90	21.76
1987-1991	23.71	19.80	21.64
1982-1986	22.95	19.67	21.23
1977-1981	22.41	18.95	20.57
1972-1976	21.85	18.63	20.04
1971 1967-	21.56	18.21	19.59
1962-1966	21.26	17.58	19.00
1957-1961	20.34	17.17	18.19
1952-1956	20.21	16.71	17.88
<1952	18.68	16.36	16.98
تركيا	24.05	20.15	21.93

الانتشارية أو نظرية المثالية التطورية عنار تفاعسنالزواج أو معدلات الطلاق أو تغيير ممارساتالزواج والتقليدية لتحملحه امارسات حديثة بتبنيها لأفرادو المجتمعات للمعايير الغربية فيم رحلة التحول إلى الحداثة (Goode, 1953; Thompson, 1929; Blacker, 1947; Notestein, 1953; Thornton, 2001; Casterline, 2001; Palloni, 2001; Van Bavel, 2004)، وقد استطاع (Livi-Bacci, 1986) تطوير نظرية الانتشارية الاجتماعية التي سرسخمبادئها الأولى (Goode, 1952) لتصبح النظرية التقديمية (*theory of forerunners*) إذ أنه هذا النظرية قادرة على استخراج المجموع عاتالتي تقود إلى التغييرات فيما يخص الأحداث والظواهر الديموغرافية، ومن الممكن تفسير التغييرات التي طرأت في تركيا على سن وممارسات الزواج وسرعة ارتفاع معدلات الطلاق من خلال نظرية الحداثة ومن خلال نظرية المجموعات التقديمية أيضا، وفي هذا الإطار النظري يمكن تفسير التغييرات التي طرأت على الزواج وما يخصه في تركيا من خلال تقسيمها إلى مجموعات تتقدم هذا التغيير هي: "شباب" و "متعلم" و "مدني" و "مستوى دخل مرتفع" و "يعمل في وظيفة ضمن منظومة الأمان الاجتماعي" و "يعيش في المناطق المتقدمة"، وبمنظرة عكسية يمكن تعريف المجموعات "كبار السن" و "غير متعلم" و "ذو جذور ريفية" و "مستوى دخل منخفض" و "يعمل في وظيفة خارج منظومة الأمان الاجتماعي" و "يعيش في المناطق الأقل تقدما" بأنها المجموعات الأكثر مقاومة للتغيير.

٧. تغير بداية سن الزواج

كما هو موضح في الشكل رقم 1 يرتفع سن بداية الزواج في تركيا للإناث والذكور على حد سواء، تشير نتائج الاستطلاعات إلى ارتفاع بداية سن الزواج للذكور من 21.96 في TAYA-2006 إلى 24.05 في TAYA-2016، وللإناث من 18.64 إلى 20.15، وتظهر النتائج أن في فترة عشر سنوات ارتفع سن بداية الزواج الذكور إلى أكثر من عامين بينما بقي عند 1.5 للإناث، ولكن طريقة رصد تغير بداية سن الزواج عن طريق حساب سن الأفراد في جميع الفئات العمرية والأجيال المختلفة للزواج قد يؤدي في النهاية إلى استنتاجات غير موضوعية تعوق القدرة على رصد التغيير الحقيقي، لذلك تجاوزت هذه الدراسة المقارنات المبنية على السنين إلى التحليل طبقاً لأجيال أزواج لرصد التغير الذي طرأ على سن الزواج عبر الزمن.

الأبناء وفرق السن بين الأزواج والسمات الثقافية مثل نوع الزواج والسمات الاجتماعية الاقتصادية مثل ملكية الممتلكات الغير منقولة ومدى الالتزام ومنظور العنف ضد المرأة ومكان السكن والاستقرار من العوامل التي تلعب دوراً في حدوث الطلاق (Saraç ve Koç, 2017)، ويقدم (Tekçe, 2004) و Aybek وغيرهم (2015) طرحاً بخصوص ارتفاع نسبة حدوث الطلاق في حالات زواج الصالون إذ يقولون أنها مرتبطة بقصر المدة بين الاتفاق وعقد القران بالإضافة إلى ضعف تواصل الفريدين المعنيين بالزواج خلال هذه الفترة، وفي الأبحاث الأخرى التي أجريت في تركيا بخصوص الطلاق تشير المعطيات إلى أن من أسباب ارتفاع نسب الطلاق التي شوهدت في تركيا خاصة بعد عام 2000 الزواج في سن متأخر وإجبار المرأة على زواج لم ترغب به والعيش في المناطق المتقدمة من البلاد والمنطقة التي عاش بها الفرد حتى عمر 12 عاماً وعدم الإنجاب أو إنجاب طفل واحد فقط (Yüksel-Kaptanoğlu, Eryurt ve Koç, 2000)، ويحتوي الإنتاج الفكري على سبب آخر يزيد من معدلات الطلاق وهو انتشار ظاهرة الزواج مرة أخرى في الأعوام الأخيرة (Adams, 2004; Kaljmin ve Portman, 2003, Cornell, 1989)، يقول Yüksel-Kaptanoğlu و Eryurt و Koç (2000) أن حالات تكرار الزواج في الأغلب ظاهرة تحدث بعد انتهاء الزواج الأول بالطلاق كما يؤكدون على ندرة حدوث الطلاق في الزيجات الثانية والثالثة، ونفس الدراسة تشير إلى أن ظاهرة الزواج مرة أخرى رصدت على الأكثر في المناطق الريفية التي خفض فيها مستوى التعليم ويرتفع فيها عدد الأبناء عن 3 وبين النساء التي لا تعمل أي ربات البيوت وفسر الباحثون هذه الظاهرة برغبة المرأة التي تعيش مثل هذه الظروف في إيجاد حل لمشكلة الطلاق التي تواجهها.

مثلاً يستنتج ما ذكره سالفاً فإن هيو جديتر كيا العديد من الدراسات التي تشير إلى التغييرات التي تطرأ على المجتمعات التي خصوصاً الزواج في ظل التطور العالمية من ارتفاع عداية سنالزواجوت راجعياً للممارسات التقليدية الخاصة بالزواج مثل الزواج الأقارب والمهور والصالونات العقد الديني وتحوّل طرقتعار فالأزواج المتزوجين من العائلة إلى الأوساط الفريدي وارتفاع نسب حدوث الطلاق... إلخ، ولا حظ علناً غلبه هالدراسات أنها لا تنبأ بطار انظر بالشرح وتوضيح هذا التغييرات بالإضافة إلى أن الأنا لا تجاه العالم لتفسير هذا الظواهر في هذا الدراسة هو ربطها بمرحلة الانتقال إلى الحداثة، وتعتبر نظرية الحداثة وما يستخرج منها من نظريات تابعة لها مثل نظرية الحولالديموغرافيونظرية

يمكن تفسير ارتفاع نسب الطلاق بالفردية وتغير النظرة للقيم الدينية والتقليدية والأسباب الاقتصادية مثل دخول المرأة في عالم العمل ومشاركتها في اتخاذ القرار وإزالة العقبات القضائية والقانونية في إجراءات الطلاق وتحسن مكانة المرأة (Preston, 1979; South, 1985; Thornton, 1985; Adams, 2004; Kalmijn ve Poortman, 2006)، وبالرغم من ارتفاع سن الزواج في تركيا مع مرور الوقت إلا أن مؤسسة الزواج لا تزال تحتفظ بانتشارها ولكن هناك انخفاض كبير في عدد الزواج، وفي نفس هذا السياق ارتفعت نسبة الطلاق في آخر 10 أعوام بمعدل 41% (TÜİK, 2018)، ويمكن القول بأن التحول الاجتماعي الاقتصادي والثقافي الذي مرت به تركيا في آخر 50 عام لها دور في ارتفاع نسب الطلاق ففي عام 1993 كان 1.6% من الزيجات تنتهي بالطلاق بينما ارتفعت هذه النسبة لتصبح 7.1% في عام 2013، أما بالنظر إلى الطلاق على أساس أجيال الزواج فيلاحظ أن نسبة حالات الطلاق في الزيجات التي تمت في الفترة ما بين 1983 - 1979 هي 8.3% من إجمالي عدد السكان بينما هذه النسبة في الزيجات التي تمت في الفترة 2004-2008 حوالي 5% (Saraç ve Koç, 2017)، وتفسر هذه النسب بأن عمر استمرار الزواج في الفترة ما بين 1979-1983 أطول من الزيجات التي تمت في 2004-2008 بالإضافة إلى أن قرار الزواج عند الأجيال الشابة نابع من قرارات فردية.

يشير (Goode, 1951; 1962; 1993) في نظرية الانتشارية المجتمعية التي يطرحها إلى أن الطلاق والذي كان يعد نادرا من قبل يمكن أن يرى أكثر في الطبقات الصفوة والراقية في المجتمعات إلا أنه يرى أنه عند تزايد العوائق القانونية والاجتماعية حينها يمكن أن تزداد هذه الفواصل الطبقيّة لينتشر الطلاق في جميع طبقات المجتمع، ويلاحظ أن تركيا مرت بنفس هذه المرحلة وأن الطلاق الآن أصبح منتشر في جميع قطاعات وطبقات المجتمع، ويعتبر الأزواج الذين يتزوجون بنظام زواج الصالونات أكثر عرضة للطلاق من حالات الزواج التي تقوم على الحب، وفي دراسة مشابهة استهدفت نساء جنوب شرق آسيا أظهرت أن من العناصر التي تقلل نسب الطلاق هي اختيار المرأة لشريك حياتها بنفسها (Jones, 1997)، وبالإضافة إلى اختيار الزواج فإن السمات الأساسية مثل المستوى التعليمي والعمل والسمات الخاصة بالزواج مثل بداية سن الزواج وجيل الزواج وعدد

محل زواج الصالونات المنتشر بوضوح في الفترة ما بين 1993 - 2013 (ASP, 2014; HÜNEE, 2014)، وفي نفس السياق تؤكد هذه المعطيات التحليلات التي أجرت على أساس أجيال الزواج في تركيا لنفس الفترة حيث أشارت نتائجها إلى تراجع في نسب زواج الصالونات وارتفاع في نسب الزواج عن حب (Saraç ve Koç, 2017; ASP, 2014)، وعلاوة على ذلك أشارت التحليلات التي أجريت على أساس أجيال الزواج إلى أن أغلب الأزواج الذين تزوجوا في الفترة ما بين 1981 - 1990 تعارفوا ضمن العائلة أو الأقارب أو الجيران أو أهل الحارة أو المنطقة التي يعيشون بها بينما الأزواج في الفترة ما بين 2006-2011 تعارفوا في الأغلب في المدارس الجامعات أو المعاهد أو دائرة العمل أو الأصدقاء أي في الأوساط التي يكون فيها قرار الأفراد هو محدد الزواج وليس الأقارب والعائلات (ASP, 2014).

وعلى صعيد الدراسات الكمية تم تكوين نماذج توضيحية وكشفية إحصائية لتحديد العوامل التي تلعب دورا في اختيار شريك الحياة، وفي هذا الصدد تم بحث الأسباب والعوامل التي تكمن خلف اختيار الزوج مثل العوامل المرتبطة بالتمدد مثل متغيرات التعليم والمشاركة في القوى العاملة ومكان الاستقرار والإقامة بالإضافة إلى دراسة متغيرات أخرى مثل اتخاذ القرارات داخل المنزل وتوزيع المهام وتعرض المرأة للعنف الأسري (Rubio, 2014)، أما في الدراسات الكيفية تم تحليل موضوع اختيار الزوج من خلال دراسة زواج الصالونات في إطار مفاهيم الرفاهية والحالة الاقتصادية والمالية والأشياء والتأمين والخدمة والقرابة والمهر والخطوبة والاتفاق والعقد الديني... إلخ، على الجانب الآخر في مرحلة اتخاذ قرار بالزواج تظهر مفاهيم متعلقة بالزيجات التي يتحكم فيها الأفراد المعنيين بالزواج بخصوص تجاربهم الحياتية مثل المساواة وتوزيع المهام واتخاذ القرارات والسرية النووية (Hortaçsu, 2007; Tekçe, 2004)، وأشار Luhmann (1995) إلى أن خاصة بعد القرن الثامن عشر أصبح "الحب" يلعب دورا فعالا في إقامة الزواج بفضل تعديده حدود الظلم المجتمعي واستناده لمبدأ الحرية الشخصية بفضل طبيعته.

ويعتبر الطلاق أيضا من الظواهر التي تشير إلى التغير المجتمعي والفكري في تركيا (Levine, 1982)، فهناك ارتفاع كبير في نسب الطلاق بدأت في المجتمعات الغربية ثم انتشرت لتشمل الدول التي لا تزال في مرحلة النمو (Yüksel-Kaptanoğlu, 2014).

الزواج بأنه زواج صالونات بنظرة حرة حديثة لاختيار الزوج، وأشارت هذه الدراسة إلى أن الزواج عن حب يعني الزواج الذي يملك فيه الفرد حرية اختيار شريكه وأنه يقابل مفهوم "رفيق الحياة" المنتشر في أمريكا والذي يعتمد على اختيار الفرد واحترام الآخرين لهذا الاختيار (Nüfusçu ve Yılmaz, 2012).

في إطار الدراسات الإنسانية والعرقية التي تركز على زواج الصالونات يتم دراسة ها النوع من الزواج على أنه وحدة مهمة لربط عائلات الزوجين وتوحيدهم، وتشير نظرية التحالف (*theory of alliance*) إلى أن الأساس المحدد الذي يكمن خلف انتشار زواج الصالونات هو إقامة الروابط و تنمية العلاقات الاجتماعية والتكاثر و منح فرصة الاتحاد بالمعنى السياسي والميراث و ضمان رعاية الأبناء عند الكبر، وبالتوافق مع هذه النظرية يعرف (Rubio 2013) هذه الزوجات بأنها اتفاقات غير رسمية بين الأهل، و بالتوازي مع هذه التعريفات تعتمد أغلب حالات زواج الصالونات على الفكرة المرسخة بأن الزواج من الأفراد المحيطة أو من الأقارب دائماً ما تكون نتائجه موفقة ومضمونة ومستمرة (Çopuroğlu, 2000) ويشير Çopuroğlu (2000) إلى أن الزواج الصالونات هو الزواج الذي يبدأه الآباء بإخبار ابنهم الذي وصل سن الزواج عن الفتاة التي يفكرونها للزواج وأعطى مثالا إلى ذلك بالزيجات التي تتم في منطقة حوض الفرات، وفي نفس السياق لأن مصطلحات مثل اختيار الفتاة أو البحث عن فتاة أو سؤال عن فتاة هي المصطلحات التي تستخدم بكثرة في هذا النوع من الزيجات والتي تحدد بداية إتمام زواج الصالونات (Bakırcı, 2006; Türkan ve Atahan, 2017)، أما (Boratav 1994) يرى أن زواج الصالونات يظهر في حال لم يجد الآباء الفتاة المناسبة في دائرة معارفهم القريبة، ورغم انتشار فكرة زواج الصالونات في كثير من مجتمعات العالم والحفاظ على مكانتها إلا أن الأعوام الأخيرة تشير إلى أن التصنيف المناسب للزيجات التي يقوم بها خاصة جيل الشباب هو "الزواج عن حب" (Rubio, 2014; Davis, 2008)، ومن ضمن العوامل التي أثرت في هذا التحول هي الفردية والانتقال للمدن وارتفاع مستوى التعليم وملكية الممتلكات الغير منقولة وتوافر فرص العمل والتحول الصناعي وما ترتب عليه من نتائج اقتصادية، ولكن Duben (2002) و Behar يرجعان بداية ظهور الزواج عن حب في تركيا إلى العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، ويظهر التحول إلى الزواج عن حب في تركيا والذي بدأ يحل

السداد فإن ذلك يسبب ظواهر مثل خطف الفتاة أو تبادل الزواج (BERDEL) والذي يعني تزويج فتاتين من عائلة واحدة إلى شابين من العائلة المقابلة، وفي نفس الدراسة يشار إلى أن طلب المهر كطريقة تغيير شكلها لتترك مكانها إلى ممارسات مثل شراء المجوهرات وما إلى ذلك.

ويلاحظ تراجع ظاهرة أخرى من ظواهر التقليدية في تركيا وهي ظاهرة زواج الأقارب (HÜNEE, 2015)، وأشارت الدراسة التي أجريت على زواج الأقارب ووفاة المواليد الناتجة من هذه الزيجات إلى أن أغلب حالات زواج الأقارب في تركيا تتم بين أبناء العم/ة أو أبناء الخال/ة من الدرجة الأولى والثانية وأنها في الأغلب تكون الزيجات الأولى وأن نسبة الإنجاب في هذه الزواج تكون عالية والحماية منخفضة والمدة بين الأطفال طويلة وأنها تؤثر بشكل كبير على نسب الإنجاب وسرعة وفاة المواليد في تركيا (Tunçbilek, 2017; Koç ve Eryurt, 1994; ve Koç)، وأشارت دراسة أجريت على المهاجرين الأتراك الذي يعيشون في غرب أوروبا والذين تنتشر بينهم ظاهرة جواز الأقارب بصورة كبيرة أصبحت تميل إلى الانخفاض إذا ما نظر إليها عبر أجيال الزواج (Baykara, 2015; Krumme)، ولا يزال زواج الأقارب محتفظا بمكانته التقليدية في تركيا كما أنه من العوامل المؤثرة في تعرض المرأة لخطورة الزواج رغم اختلاف نسبة هذا التعرض من مجموع إلى أخرى (Yüksel, Kaptanoğlu, Abbasoğlu-Özgören ve Keskin, 2015).

على صعيد اختيار الزواج يركز الباحثون على نوعين من الزواج النوع الأول هو ما يسمى بزواج الصالونات والذي يعتمد على قرار أفراد غير الأزواج بعقد الزوج والنوع الثاني هو الزواج الذي يتخذ فيه الأفراد قرار الزواج وما يطلق عليه "الزواج عن حب" (Kornblum, 2011)، استمر انتشار جواز الصالونات حتى منتصف القرن العشرين خاصة في دول آسيا وأفريقيا ولا يزال يحافظ على مكانته حتى يومنا هذا، وأغلب هذه الزيجات تعتمد على أولياء الأمور الأزواج في اختيار الزوج/ الزوجة أي تكون برضا وموافقة ورغبة الآباء، وعلى الصعيد الآخر فإن المناقشات التي تدور حول الأنواع التي تندرج تحت مصطلحات زواج الصالونات والزواج عن حب تبرهن على أهمية تعريف "اختيار الزوج" (Tekçe, 2004)، فعلى سبيل المثال يعرف Nüfusçu و Yılmaz (2012) الزواج عن الحب خاصة الذي يردف برامج

دورا رئيسيا في اختيار المرأة التركية لشريك حياتها (Koç ve Koç, 1998)، وعلاوة على ذلك بالنظر إلى طريقة عقد القران التي من تعتبر أساس مؤسسة الزواج فإن الملاحظ هو التراجع في نسبة النساء التي تتزوج بالعقد الديني الذي ليس له أي صلاحية قانونية بينما تظل نسبة النساء التي تتزوج بالعقد الديني والرسمي معا هي الأكثر انتشارا (HÜNEE, 2014; ASPB, 2014; Keskin, Yayla ve Koç, 2018) مما يبرهن على الطرح الذي يفيد باستمرار عادة عقد القران الديني والرسمي في تركيا والتي بدأت منذ القدم وحتى يومنا هذا، وبالرغم من أن الزواج الديني والذي شار إليه بعقد الشيخ أيضا ليس له أي صلاحية قانونية إلا أنه من العوامل التي تلعب دورا في قدسية الزواج بجانب عقد القران الرسمي (Türkan ve Atahan, 2017)، وقد أشار Türkan و (2017) إلى أن بعض المناطق في هاتاي تقوم بعقد القران الديني (عقد الشيخ) مرتين ليبرهنا على أهمية العقد الديني في هذه المناطق.

ومن العوامل الأخرى التي تؤكد على تقليدية طقوس الزواج هي المهر الذي يدفع إما على شكل نقود أو ذهب أو أي شكل آخر (HÜNEE, 2015)، ويعرف Türkan و (2017) Atahan المهر بأنه المال الذي يطلبه والد الفتاة المطلوبة للزواج من المتقدم لنفسه، (Beder-Sen, 1996) يشير إلى أن عادة طلب المهر لاتزال قائمة في القرى والأرياف على عكس المدن الكبيرة، ويختلف انتشار طلب المهر في تركيا من منطقة لأخرى إلا أنه شهد تراجعا جزئيا في الفترة ما بين 2006-2011 حيث انخفضت النسبة من 18% إلى 16% (ASPB, 2014)، وفي التحليلات التي أجريت على مجموعات النساء المعرضة لخطر الزواج تبين أن المهر يلعب دورا أساسيا في تزويج المرأة (Yüksel-Kaptanoğlu, Abbasoğlu-Özgören, 2015 ve Keskin, 2015)، وفي هذا الإطار أظهرت دراسات أولويات الزواج في تركيا (ASPB, 2015) إلى أن أغلب حالات الزواج المبكر كان وراءها رغبة أهل الفتاة في الحصول على المهر من أجل لمصلحتهم الشخصية، وتشير بعض الدراسات التي قامت في المناطق التركية إلى أن ظاهرة المهر مرتبطة بزواج الصالونات وأنها تأتي ضمن المراسم التي تقام قبل الزواج مثل طلب الفتاة أو الاتفاق... إلخ (Nüfusçu ve Yılmaz, 2012; Artun, 1998; Örnek, 1995)، ويشير Çopuroğlu (2000) إلى أن في منطقة الإغ في حال فاق المهر قدرة الرجل على

نسبة الزواج في للفئة العمرية ما بين 16-17 عام في 2007 هي 0.99% بينما انخفضت هذه النسبة في 2013 لتصل إلى 0.75% (TÜİK, 2015)، أما في الزيجات المبنية على البيانات المقدمة فإن نسبة النساء في الفئة العمرية ما بين 25-29 والتي تزوجت حتى سن 18 هي 15.2% (HÜNEE, 2014)، وبالنظر إلى أسباب الزواج المبكر فإن الملاحظ أن أغلب الأزواج أو العائلات التي تتزوج في سن مبكر يكون مستواها الرفاهي والمادي منخفض (Malhotra, 1997; Gottschalk, 2007; Fussel ve Palloni, 2001; Yüksel-Kaptanoğlu ve Ergöçmen, 2012; Yüksel-Kaptanoğlu ve Ergöçmen, 2014; UNICEF, 2005; Aydemir, 2011; Çakmak, 2009)، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل مستوى التعليم وفرق السن بين الأزواج والعرقية ومناطق السكن التي تعد من أسباب حدوث الزواج المبكر (UNICEF, 2001b; Yüksel-Kaptanoğlu ve Ergöçmen, 2014)، وبعض الدراسات تشير إلى أن الزواج المبكر يمكن أن يحدث نتيجة الهجرة و الحروب (North, 2010; Cetorelli, 2014; Aydemir, 2011; Dağdelen, 2011).

علاوة على ذلك أغلب الدراسات التي أجريت لدراسة ثقافة الزواج تشير إلى تأثير الثقافة والطبيعة الاجتماعية المحلية الخاصة بكل منطقة على مدى على قرار الزواج والمراسم التي تقام قبل الزواج للاتفاق أو الخطوبة والمهر والعقد الديني وما إلى ذلك من ممارسات الزواج (Örnek, 1995; Çopuroğlu, 2000; Özcan, 2016; Tacoğlu, 2011; Türkan ve Atahan, 2017)، سعت جميع هذه الدراسات على إظهار كيفية اختلاف ممارسات الزواج من منطقة إلى أخرى حيث أثبتت في النهاية أن التقدم لطلب الفتاة والخطوبة وما إلى ذلك من ممارسات لا تحدد إلا من خلال العنصر الثقافي والعادات الاجتماعية والمعتقدات الدينية والقيم والعادات والتقاليد والتراث، وفي هذا الإطار ذهب (Türkan و Balaman, 1975) و (2017) Atahan إلى أن التركيبة التاريخية الاقتصادية للمجتمعات تؤثر لا محالة على ثقافتهم وبالتالي فهي تؤثر على ثقافة الزواج لهم، بصفة خاصة فإن من ضمن الموضوعات التي تناقش على أساس النوع المجتمعي هو تأثير برامج الزواج التي انطلقت منذ 2007 وحتى عامنا هذا والتي دخلت ضمن ممارسات الزواج (Nüfusçu ve Yılmaz, 2012)، أما على مستوى السمات الأساسية فإن المستوى التعليمي يلعب

يشمل الفئة العمرية 15-19 السن المتوسط لبداية سن الزواج هو 22 (HÜNEE, 2014)، وعلاوة على ذلك إذا نظر الباحث إلى الزيجات المبينة على العقد الرسمي فقط فإن الملاحظ هو أن متوسط بداية سن الزواج في 2001 كان 22.2 بينما أصبح في 2013 متوسط بداية سن الزواج 23.6 (TÜİK, 2013)، تلعب عوامل عدة مثل ارتفاع مستوى التعليم وانتشار التعليم امتلاك الممتلكات غير المنقولة وارتفاع الدخل مع توافر فرص العمل والهجرة للمدن دورا مهما في ارتفاع سن الزواج وبالتالي ارتفاع سن الإنجاب لأول مرة (Özbay, 1978; Duben ve Behar, 2002; Tezcan ve Coşkun, 2004; Koç vd., 2010; HÜNEE, 2014)، ويدخل هذا التغيير الذي تشهده تركيا في بداية سن الزواج وانعكاساته على الممارسات الديموغرافية ضمن الأبحاث الميدانية الواسعة التي تجرى من أجل تحديد سياسات مبنية على معلومات ومعطيات (ASAGEM, 2010, 2011; TÜİK, 2013; HÜNEE, 2014).

في السنوات الأخيرة أصبح الزواج المبكر موضوعا هامة لها للسياقات التي تبنيها تركيا بسبب ما يترتب عليه من إنجاب مبكر وتبعاته من مشاكل صحية واجتماعية (Beşpınar, 2015; ASPB, 2014)، فمن الناحية الصحية قد يسبب الزواج المبكر مشاكل عدة مثل الإجهاض وفقر الدم وارتفاع الضغط والولادة المبكرة (UNICEF, 2001a; UNICEF, 2001b; Farber, 2003; Finer ve Philibin, 2013; Kara Uzun ve Orhon, 2013; Karabulut vd., 2013; Bildircin vd., 2014; Aydemir, 2011; Dağdelen, 2011)، بالإضافة إلى ذلك يشير (Clark 2004) و(Çakır 2013) إلى أن النساء التي تتزوج في سن صغير أكثر عرضة للتعرض للعنف الأسري طوال حياتها، وتعرف اليونيسيف (2007) الزواج المبكر بأنه "الزواج الذي عادة ما يتم قبل سن 18 دون استعداد جسدي وفيسيولوجي ونفسي لتحمل مسؤوليات الزواج والإنجاب"، وفي هذا الإطار فضلت اليونيسيف (2014) الإشارة إلى نسبة انتشار الزواج المبكر في عموم تركيا عن طريق توضيح نسبة الإناث ضمن الفئة العمرية 20-24 عام والتي خاضت تجربة زواج أو العلاقة في المرحلة ما قبل عمر 15 و 18 ونسبة النساء والتي خاضت تجربة زواج أو العلاقة في المرحلة ما بين عمر 15 و 19 و فرق السن بين الأزواج، وفي تركيا بالنظر إلى الزيجات المقامة بعقود رسمية فقط تكون

بالزواج هي الموضوعات الخاصة بممارسات الزواج مثل سن الزواج والزواج الديني والمهر وزواج الأقارب والفرد (الأفراد) التي تتخذ قرار الزواج ومرحلة التعارف والصفات المرغوبة في شريك الحياة بالإضافة إلى الطلاق الذي تزداد معدلاته شيئا فشيئا، وهذه المفاهيم التي ترتبط ببعضها ما هي إلا نتاج الفكر الذي يرى بأن مع الوقت ونتيجة لفترة الانتقال للحداثة ستطرأ عدة تغييرات مثل إحلال الأسر النووية مكان العائلات الممتدة وارتفاع سن الزواج وسيطرة القرارات الفردية على اتخاذ قرار الزواج أو إنهاء الزواج وارتفاع نسب الطلاق (Goode, 1951; Goode, 1962; Goode, 1963; Van de Kaa, 1987; Goode, 1993).

يمكن القول بأن تركيا ومنذ الثمانينيات التي تعتبر نهاية فترة التحول الديموغرافية قد دخلت في مرحلة جديدة تقل فيها نسب الزواج وترتفع نسب الطلاق ويرتفع فيها سن الزواج وترتفع فيها ظاهرة الزواج للمرة الثانية وأكثر وكنتيجة لكل هذه العوامل يؤجل فيها الإنجاب (TÜİK, 1995; Koç vd., 2010; HÜNEE, 2014; Beşpınar, 2014)، عادة ما توقفت الأبحاث الديموغرافية التي تقوم على دراسة مؤسسة الزواج في تركيا عند تحليل انعكاس بداية سن الزواج وممارسات الزواج المختلفة على التصرفات والسلوكيات الديموغرافية (Soyer; Ünalın, 1982; Ergöçmen ve Hancıoğlu, 1992; Civelek ve Koç, 2007)، ومن ضمن الموضوعات التي يتم دراستها هي تأثير الزواج على تركيبة العائلة والإنجاب وتأثير الطلاق على العيش منفردا أو الزواج مرة أخرى، وبالرغم من أن سن الزواج في ارتفاع مستمر في عموم تركيا إلا أن مؤسسة الزواج لاتزال مؤسسة الزواج تحافظ على انتشارها بشكل عام، ويبرهن هذا الطرح أن أغلب النساء في تركيا تظل متزوجة حتى انتهاء فترة خصوبتها (HÜNEE, 2014)، ولا يزال بداية سن الزواج في تركيا يرتفع بشكل منتظم في آخر 20 سنة حيث أنه يعتبر المحدد الأساسي لنسبة الإنجاب في تركيا وفي معظم دول العالم، حيث يلاحظ أن بداية سن الزواج بين النساء التي تزوجت قبل عام 1978 هو 15 عام بينما بداية سن الزواج بين النساء التي تزوجت في الفترة 2008-2012 وصل إلى 22 عاما (Yüksel-Kaptanoğlu, 2012; Eryurt ve Koç, 2012)، وبالنظر إلى أجيال الزواج فإن جيل المجموعة العمرية من 45-49 السن المتوسط لبداية سن الزواج هو 20 بينما الجيل الأصغر الي

المتغيرات بنفس الشكل الذي تكون بها أي كمتغير متقطع.

ث. حدود البحث

هناك ثلاث حدود أساسية بخصوص مجموعة المعطيات الخاصة به. هذه الدراسة، الأولى واختلاف نمط المتغير المتواجد في مجموعات معطيات أبحاث تركيبة العائلة، وقد وجد الباحث صعوبة في التحليلات لمقارنة الخاصة بتحديد مجموعة معطيات 2006 TAYA وذلك بسبب أن بعض المتغيرات وردت في المعطيات على هيئة مجموعة بدلاً من أن ترد بنفس الطريقة التي كانت عليها في ورقة الأسئلة، وعلاوة على ذلك هناك بعض المتغيرات التي تعذر القيام بالتحليلات المقارنة رغم ورودها في الأبحاث الثلاثة بسبب اختلاف هيئة السؤال أو اختلاف اختيارات الإجابة، ومن الصعوبات التي واجهها الباحث أيضاً هو عدم توافق النتائج على مدار السنوات والتي جاءت نتيجة تحليلي مجموعات المعطيات بشكل غير قابل للتفسير، واستطاع الباحث تخطي هذه الصعوبات التي واجهته في التحليلات المقارنة عن طريق متغير جيل الزواج الذي تم تكوينه من معطيات استطلاع 2016 TAYA، وبذلك استطاع إجراء سرد زمني تتابعي لبدائية واستمرارية وانتهاء الزواج والتغيير الذي طرأ عليه من خلال مجموعة معطيات واحدة للتغلب على مشاكل المقارنة بشكل كبير، وأخيراً من ضمن الصعوبات التي واجهها الباحث أثناء تحليل المعطيات هي شمولية الإناث في الفترة العمرية ما بين 49-15 عام فقط في الأبحاث الديموغرافية التي استخدمت تعزيزاً لأبحاث تركيبة العائلة، لذلك هذه الدراسة استخدمت أسلوب التحليل المقارن بين معطيات TAYA و TNSA بشكل محدود.

IV. الإطار النظري ومراجعة الإنتاج الفكري

مؤسسة الزواج هي المؤسسة الاجتماعية التي قامت ولا تزال في العالم كله وفي تركيا أيضاً منذ قديم الزمن، إذ أن لها العديد من الأدوار التي تقوم بها على الصعيدين الديموغرافي والمجتمعي بالإضافة إلى أنها أساس تكوين العائلة التي تنصت عليها المادة 41 في دستور الجمهورية التركية بأنها أساس المجتمع، فالزواج يعني قيام روابط القرابة من خلال الأفراد لذلك لا يكتفي الباحثين بالتحليل الديموغرافي للأفراد عند تقييم الزواج بل دائماً ما يجب تقييمه على الصعيد المجتمعي أيضاً (Boratav, 1994; Koç ve Koç, 1998; Türkan ve Atahan, 2017)، ومن أهم الموضوعات التي يتم مناقشتها حين يرتبط الأمر

تاريخ الزواج، وبهذا المتغير تم تكوين 14 جيل زواج بشكل تابعي للفترة ما قبل 2016 TAYA كل جيل مكون من خمس سنوات أقدمه يرجع إلى 1952 وما قبله أما أحدثه فهو الفترة ما بين 2012 - 2016.

علاوة على ذلك يوجد متغيرين بخصوص مستوى التعليم في أبحاث تركيبة العائلة، المتغير الأول يشير إلى تدرج المستوى التعليمي أما الثاني فهو المتغير المتعلق بمدة التعليم، وتبنت الدراسة الرؤية التتابعية حيث استبدلت متغير المستوى التعليمي الذي يتأثر سلباً بسبب تغير النظام التعليمي المستمر بمتغير مدة التعليم والذي يشير إلى عدد السنوات التي حصل عليها الأفراد وقد تم تصنيفه كالآتي: 0-4، 5-7، 11-15، 12-15، 15 سنة وأكثر، أما بالنسبة لمتغير حالة الزواج المبكر فقد كونه الباحث من خلال أول سن للزواج ورد في مجموعة المعطيات، وفي هذا الصدد فإن الباحث قد صنف الإناث التي تزوجت ما قبل عمر 15 بـ "الزواج المبكر جداً" بينما الإناث التي تزوجت في الفترة ما بين 15-17 بـ "الزواج المبكر"، على صعيد تكوين متغير التقليدية فقد استخدمت متغيرات مثل زواج الأقارب ومؤخر الصداق وزواج الصالونات وممارسات الزواج الدينية، وفي هذه المرحلة قام الباحث بإعادة تشكيل المتغيرات الخاصة بممارسات الزواج من خلال إعطائها تقدير "0" أو "1"، ثم تم تجميع هذه المتغيرات للحصول على متغير متقطع من 0 إلى 5، وفي النهاية تم تصنيف مراحل هذا المتغير المتقطع لتصبح المرأة التي تحصل على التقدير "0" غير تقليدية بينما "1" أو "2" تقليدية متوسطة و التي تأخذ تقدير من "3" إلى "5" تقليدية جداً، وبالنسبة لمتغير عدد المراسم فقد تم تكوينه من خلال استخدام المتغيرات التي تخص القيام أو عدم القيام احتفالات طلب التقدم للفتاة والخطوبة وليلة الحناء وحفل وداع العزوبية وحفل فرش جهاز العروس، وتم تقسيم هذه المؤشرات إلى 0-5 واستخدمت في تحليلات المتغير المتقطع، وبخصوص متغير الصفات المطلوبة في شريك الحياة قام الباحث بتكوين مؤشر من متغيرات مثل حصول شريك الحياة على تعليم جيد والدخل المرتفع وحالة العمل وانخفاض عدد ساعات العمل وكونه يخوض تجربة الزواج لأول مرة وتشابح التركيبات العائلية والالتزام الديني وتوافق المذاهب الدينية وتوافق البلد وتوافق المستوى الاجتماعي وتوافق الجور العرقية وتوافق الآراء السياسية، وقد انقسم هذا المتغير إلى 0-11 كقيمة تقديرية ودخل في التحليلات الوصفية الإحصائية والتحليلات متعددة

يتم تحليلهما فيطلق عليها مصطلح "نسبة الأرجحية" أو "إنقاص الخطر"، ويتم التعبير عن نسبة الأرجحية في معادلة الانحدار اللوجستي بـ $\text{Exp}(\beta)$ ، وبما إن الأرجحية تعني نسبة حدوث الحدث إلى نسبة عدم حدوثه فإن $\text{exp}(\beta)$ توضح كم هي النسبة المئوية أو بنسبة كم من الأضعاف هناك احتمالية حدوث متغير Y بتأثير المتغير X ، وفي هذه الدراسة أعطى الباحث تقدير "1" للإناث التي تتزوج قبل سن 18 من أجل تكوين المتغير التابع في التحليلات التي تخص الزواج المبكر، وأعطى التقدير "0" للإناث التي تتزوج في سن 18 وما فوق، أما في التحليلات التي أجريت لتوضيح مخاطر حدوث الطلاق فإن الباحث أعطى تقدير "1" للإناث التي مرت بتجربة الطلاق بينما أعطى تقدير "0" للإناث التي لم تمر به التجربة من أجل تكوين المتغير التابع، وقد اتبعت أربع مراحل في تكوين النموذج لهذه التحليلات ففي التحليلات التي هدف إلى رصد محددات الزواج المبكر تم إضافة متغير جيل الزواج فقط في المرحلة الأولى ثم متغير مستوى التعليم والمستوى الاجتماعي الاقتصادي في المرحلة الثانية و المرحلة الثالثة فظهر متغير نسبة "التقليدية" الذي تم تكوينه من خلال مؤشرات خاصة بممارسات الزواج بينما في المرحلة الرابعة أضيفت المتغيرات الأخرى إلى النموذج، وعلى صعيد التحليلات التي أجريت لرصد محددات الخاصة بالطلاق بدأت المرحلة الأولى بمتغير جيل الزواج ثم المرحلة الثانية التي أضافت متغير بوجود أو عدم وجود الزواج المبكر، ثم متغير مستوى التقليدية في المرحلة الثالثة وفي النهاية أضيفت متغيرات أخرى تشمل متغير مستوى التعليم إلى النموذج.

ت. تكوين المتغيرات

استخدمت هذه الدراسة جزء كبير من المتغيرات المستقلة بنفس الطريقة التي وردت بها في مجموعة المعطيات، بينما قام الباحث بتكوين المتغيرات مثل جيل الزواج ومدة التعليم وحالة الزواج المبكر ومستوى التقليدية وعدد الاحتفالات وعدد الصفات المرغوبة في شريك الحياة من خلال متغيرات أخرى أو من خلال المتغيرات الفئوية الخاصة بهذه المتغيرات أو تم تكوينها كلية، وسوف يفيد شرح كيفية تكوين هذه المعطيات في هذه المرحلة في فهم المناقشات في أجزاء البحث القادمة، فبالنسبة لمتغير جيل الزواج فقد تم تكوينه باستخدام عمر الأفراد وقت إجراء الأبحاث مع سن الزواج بالإضافة إلى تاريخ إجراء الدراسة حيث لم تحتوي مجموعات المعطيات على متغير

إلى نتائج أبحاث العائلة التي نتجت عن مرحلة جمع معلومات بحسب القطاعات المختلفة وبالتالي تمكن الباحث من إجراء تحليلات بأبعاد تنبؤية.

علاوة على ذلك استخدمت الدراسة منهجين من التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات بهدف الإجابة على ثلاث أسئلة مختلفة إذ أنها استخدمت منهج انحدار Poisson للإجابة على سؤال ماهية محددات بداية سن الزواج، وحيث أن المتغير التابع المستخدم في هذا البحث هو "بداية سن الزواج" وهو متغير مستمر فقد تبنت الدراسة منهج انحدار بواسون Poisson الذي يستخدم كثير في الأبحاث العلمية لتحليل هذا النوع من المتغيرات التابعة، ويعتمد انحدار بواسون Poisson على رصد عدد الأحداث الذي تظهر في مدة زمنية محددة (t_i) بسرعة λ_i التصادفية λ_i وهو من الطرق الطبيعية للإحصاء حيث أنه يعتمد على تحليل المتغيرات الدائمة بالإضافة إلى ما يطلق عليه "المتغير العشوائي" من المتغيرات الفئوية ($Koç$)، وقد تم تشكيل نموذج من أربعة مراحل ضمن منهج انحدار Poisson من أجل رصد تأثير المتغيرات التي تظهر حديثاً في مختلف المراحل، ففي المرحلة الأولى تم اعتماد متغير جيل الزواج فقط أما المرحلة الثانية فإضيف متغير مستوى التعليم ومتغير المستوى الاجتماعي الاقتصادي أما في المرحلة الثالثة فظهر متغير نسبة "التقليدية" الذي تم تكوينه من خلال مؤشرات خاصة بممارسات الزواج بينما في المرحلة الرابعة أضيفت المتغيرات الأخرى إلى النموذج.

وللإجابة على سؤالين مختلفين طرحتهما هذه الدراسة اعتمد الباحث على منهج الانحدار اللوجستي إذ أن السؤال الأول يركز على محددات الزواج المبكر الذي يلاحظ وسط الإناث والسؤال الثاني يتطرق إلى ماهية محددات الطلاق، ويلعب الانحدار اللوجستي دوراً رئيسياً في تحليل علاقة السبب والنتيجة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إذا ما كان المتغير التابع يتكون من مستويين أو أكثر من المتغيرات الفئوية، علاوة على ذلك فإن الانحدار اللوجستي له هدفين رئيسيين الأول هو التصنيف أما الثاني فهو بحث العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة بالإضافة إلى أن يمكن أن يكون المتغير التابع في منهج الانحدار اللوجستي إما مستمراً أو فئوياً، وفي علم الانحدار اللوجستي يطلق على نسبة حدوث الحدث الذي يتم تحليله إلى نسبة الأحداث خارج هذا الحدث مصطلح "Odds الأرجحية" أما نسبة أرجحية الحدثين الذين

العائلة التركيبية الأفضلية على مجموعات معطيات الأبحاث الديموغرافية.

تشمل مجموعات معطيات أبحاث تركيبية العائلة معلومات مفصلة بشكل كبير حول بداية الزواج واستمراريته وانتهائه، وتعتمد هذه الدراسة على "الفرد" كوحدة لتقييم المعطيات حيث أن نتائج أبحاث تركيبية العائلة قائمة على أبحاث الفرد فيما فوق 18 سنة أكثر من قيامها على "البيت" و "أهل البيت"، لذلك فإن هذه الدراسة تقوم في تحليلها على مجموعات المعطيات التي تخص الذكور والإناث فيما فوق 18 عام من "الأفراد"، وفي مرحلة تحليل المعطيات استخدمت الدراسة توزيع الأفراد في مجموعات المعطيات لتفادي مشاكل نمذجة أبحاث التركيبية العائلية وحالة عدم الإجابة على الأسئلة، وشملت مجموعة معطيات TAYA 2006 12.208 منزل و 48.235 أفراد عائلة و 24.647 فرد فيما فوق سن 18 من ضمنهم 12.138 من الذكور، وشملت TAYA 2011 12.056 منزل و 44.117 من أفراد العائلة و 23.279 فرد فيما فوق سن 18 من ضمنهم 11.632 من الذكور، أما TAYA 2016 فقد قامت استطلاعها على دراسة 17.239 منزل و 57.398 فرد عائلة و 34.475 فرد في عمر 15 وما فوق من ضمنهم 17.536 من الذكور.

ب. منهج التحليل الإحصائي

تبنت الدراسة منهج التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات بالإضافة إلى المنهج الوصفي الإحصائي من أجل رصد مرحلة بداية واستمرارية وانتهاء الزواج، وقد شمل منهج التحليل الوصفي مرحلتين ضمن التحليل الوصفي المقارن، حيث أن في المرحلة الأولى تم عقد مقارنة تحليلية بين المعطيات المختلفة للاستطلاعات الثلاثة ولكن لم يتسنى الحصول على نتائج وافية من هذه التحليلات المقارنة بسبب الاختلاف في صياغة الأسئلة ونماذج الإجابات في الاستطلاعات الثلاثة بالإضافة إلى أن أغلب النتائج التي قدمتها الاستطلاعات المختلفة كانت انعكاساً للسمات المشتركة التي تخص جميع أجيال الزواج، لذلك في المرحلة الثانية من التحليل الوصفي اعتمدت الدراسة على نتائج استطلاعات TAYA 2016 والتي شملت معلومات أكثر تفصيلاً عن فترة الزواج وتم تشكيل أجيال الزواج التي شملت الفترة ما بين 1952 و 2016 لإجراء الدراسة والتحليل المقارن، وفي هذا الصدد استطاع الباحث أن يضيف عنصر الزمان

18 وأقل) خاصة بين النساء، ويحاول السؤال الثالث فهم التغيرات التي طرأت على الممارسات الخاصة بالزواج مثل الزواج العرفي ومؤخر الصداق وزواج الأقارب وزواج الصالونات، في حين يركز السؤال الرابع على التغيير الذي طرأ على المراسم التراثية التي فيما قبل الزواج من التقدم لطلب يد العروس والاتفاق والخطوبة وفرش جهاز العروس ومدى استمراريتها بالإضافة إلى التغيرات التي حدثت مع مرور الوقت على طريقة تعارف الأزواج والصفات التي يبحث عنها كل في شريك حياته، أما السؤال الخامس والأخير فيحاول فهم العلاقة بين ارتفاع نسب الطلاق السريع في تركيا في آخر 10 أعوام وبين عوامل مثل بداية سن الزواج والزواج المبكر والسمات المتعلقة بمؤسسة الزواج من طرف تعارف الأزواج والمراسم التي تقام قبل الزواج والسمات المطلوبة في شريك الحياة.

III. المنهج

أ. مصادر المعطيات

تشكل نتائج استطلاعات TAYA 2006 و TAYA 2011 و TAYA 2016 المعطيات الأساسية التي تعتمد عليها هذه الدراسة، حيث قامت هذه الاستطلاعات على النمذجة التي شملت جميع أنحاء تركيا كما أنها جزء من البرامج الإحصائية الرسمية، وتتيح هذه المعطيات إجراء دراسة مقارنة بفضل التشابه الكبير في النمذجة وتصميم أوراق الأسئلة، حيث تمكن تصميم النمذجة لأبحاث التركيبية العائلية الباحث من تحليل النتائج في كافة أنحاء تركيا و 12 منطقة بالإضافة إلى تقسيمها إلى المدن - القرى بالنسبة لعامي 2006 و 2011، وعلاوة على ذلك تستعين الدراسة في تحليل نتائج استطلاعات TAYA وفي إجراء بعض التحليلات التوافقية بالأبحاث الديموغرافية التي أجريت في تركيا في الفترة ما بين 1993-2013 والإحصائيات الخاصة بالزواج والطلاق التي نشرتها TÜİK، لكن في حين تعتمد الأبحاث الديموغرافية على النساء فقط في التحليلات التي تجريها تتيح أبحاث تركيبية العائلة إمكانية تحليل النتائج بالنسبة للإناث والذكور مقارنة بالأبحاث الديموغرافية التي تعطي نتائج بالنسبة للإناث فقط، بالإضافة إلى أنها تشمل كل الفئات العمرية ما فوق 18 عام على عكس ولا تتوقف عند الفئة العمرية 15-49 مما يعني أن أبحاث تركيبية العائلة تعطي الفرصة للباحث لتحليل أجيال الزواج الأقدم عمراً، ولهذا السبب يكون لمجموعات معطيات أبحاث تركيبية

II. الحجة والأهداف

رغم اتخاذ مؤسسة الزواج أشكالاً عدة ومختلفة في المجتمعات المتقدمة إلا إنها من المؤسسات الاجتماعية التي تحافظ على مكانتها وانتشارها حول العالم بإصرار وثبات، إذ يوجد ارتباط مباشر في الكثير من المجتمعات بين بداية الزواج وتكوين العائلة لذلك فإن انتشار الزواج وتوقيته ومدى استمراريته يؤثر بشكل أساسي على تكوين أو تفكك العائلات وبالتالي على تركيبة العائلة، ومن التأثيرات الأخرى التي تقوم بها عوامل انتشار وتوقيت واستمرارية مؤسسة الزواج في المجتمع هي نسبة الإنجاب وطبيعته خاصة في المجتمعات التي يحدث فيها الإنجاب في ظل مؤسسة الزواج فقط، حيث أن ارتفاع سن الزواج أو انتهاء الزواج يؤثر على فترة إنجاب المرأة وبالتالي على نسبة الإنجاب وطبيعته، وتشير الرؤى المستقبلية إلى أن جميع المجتمعات والتي دخلت جميعها دون استثناء في مرحلة التطور والحداثة على اختلاف زمان دخولها ستري تغييرات كبيرة في توقيت الزواج والإنجاب وتكوين العائلة واستمراريتهما (Goode, 1963; Van de Kaa, 1987; Lesthaeghe, 1992)، ففي هذه الفترة يرتفع سن الزواج وتظهر في المجتمعات تجارب جديدة لتشارك المعيشة وارتفاع في نسب حدوث الطلاق وبالتوازي مع هذه المعطيات يرتفع سن الإنجاب وتخفض نسبة بقاء المرأة في فترة الإنجاب وبالتالي تنخفض نسبة الإنجاب وفي النهاية تتغير تركيبة العائلات بتغير توقيت وطبيعة الزواج والإنجاب من العائلات الممتدة إلى الأسر النووية وتحل الأسر النووية بعدد أطفال منخفض محل الأسر النووية بعدد أطفال مرتفع وتظهر في الأفق الأسر المفككة وما يندرج ضمنها من أسر وحيدة الفرد وأسر ذي والد وحيد وبالتالي يحدث ركود في التحول للأسر النووية.

ومن المحدثات التي ظهرت في المجتمع في مرحلة الانتقال إلى الحداثة هي انتهاء كثير من حالات الزواج بالطلاق، والملاحظ أن في دول غرب أوروبا التي تتخذ فيها مؤسسة الزواج أشكالاً عدة تنخفض فيها نسب الطلاق في حين أن دول جنوب أوروبا وتركيا ودول مثل أذربيجان والتي لا تزال مؤسسة الزواج بها محتفظة بمكانتها القوية ترتفع بها نسب الطلاق بشكل كبير (Eurostat, 2018)، وبالرغم من أن ارتفاع نسب الطلاق ظاهرة تؤخذ ضمن مرحلة الانتقال للحداثة والتحول الديموغرافي الذي ينتجه هذا الانتقال (Givens ve Hirschman, 1994؛)

(Jones, 1997) إلا أن له تأثيرات هامة على جودة الزيجات واستمراريتهما وبالتالي يؤثر على مؤسسة العائلة وتركيباتها، وقد بدأ ارتفاع نسب الطلاق في الدول الغربية منذ 1900 ثم انتشرت هذه الظاهرة في الدول التي دخلت في مرحلة النمو، ومن المسببات التي أدت إلى ارتفاع نسب الطلاق زيادة حرية الأفراد ومشاركة المرأة في القوى العاملة وتراجع تأثير الدين على ممارسات الأفراد اليومية وتغير مفهوم القيم التقليدية وسهولة إتمام إجراءات الطلاق من الناحية القانونية وتغير النظرة السلبية والضغط المجتمعي ضد المطلقين (Preston ve McDonald 1979; Givens ve Hirschman, 1994; Jones, 1997; Adams, 2004; Thornton, 1985).

ويرى هذا التحول في مؤسسة الزواج في تركيا على صعيد انتشار الزواج وتوقيت واستمرارية الزيجات إذ أن في آخر 10 أعوام انخفضت نسبة الزواج في تركيا بنسبة 7% وارتفعت نسبة الطلاق بنسبة 41% (TÜİK, 2018)، بالإضافة إلى ذلك ارتفع سن الزواج بين الإناث في آخر 50 عام 8 سنوات ليصل إلى 24 بينما انخفضت معدلات الإنجاب بشكل كبير لتقف عند مرحلة ما قبل التجديد والإحلال، وبالنظر إلى التغيير الذي طرأ على تركيبة الأسرة يلاحظ أن هناك ارتفاع كبير في معدل تفكك العائلات الممتدة الذكورية ونتيجة لذلك انتشار الأسر النووية ولكن هذا الانتشار توقف عند نسبة 69-70% بينما بدأت الأسر المفككة في الانتشار التي شكلت بنوعها الأسر وحيدة الفرد والأسر ذي الوالد الوحيد 20% من إجمالي العائلات، وبالرغم من كل هذه التطورات إلا أن تركيا لا تزال تصنف ضمن الدول التي ينتشر بها الزواج وتقل بها نسب الطلاق (OECD, 2011؛) (2017)، وإذا أخذ في الاعتبار أن 97% من النساء في تركيا تتزوج رغم أنها تؤخر سن زواجها وأن 1.7% فقط من هذه النسبة تلجأ للطلاق سيكون هذا التصنيف مطابقاً للواقع، لذلك يمكن القول بأن مؤسسة الزواج في تركيا حالياً من المؤسسات الاجتماعية القوية التي تعيش مدى الحياة.

تستخدم هذه الدراسة معطيات سلسلة أبحاث تركيبة العائلة التركية لأعوام 2006 و 2011 و 2016 للإجابة على خمسة أسئلة مختلفة لكنها مرتبطة ببعضها، حيث يتطرق السؤال الأول إلى التغيير الذي طرأ على بداية سن الزواج بينما السؤال الثاني يركز على مدى حدوث انخفاض في نسب زواج الأطفال (سن

تغير سن والممارسات الخاصة بالزواج في تركيا وعلاقة هذه التغيرات بالطلاق (2006 - 2016)

Prof. Dr. İsmet Koç¹
Ar. Gör. Melike Saraç²

I. ملخص البحث

لم تغير التحولات الاجتماعية الثقافية والاقتصادية والديموغرافية توقيت تكوين الأسرة والممارسات الخاصة بالزواج فحسب بل طالت مرحلة تعرف الأزواج على بعضهما البعض والمراسم التي تقام قبيل الزواج والمواصفات التي يبحث عنها الأفراد في شريك حياتهم أيضاً، أجريت هذه الدراسة بهدف الإجابة على خمسة أسئلة مختلفة ولكنها مرتبطة بخصوص مرحلة تكوين الأسرة وهذه الأسئلة هي: (1) ماهو التغير الذي طرأ على بداية سن الزواج؟ (2) هل يوجد هناك انخفاض في نسب الزواج المبكر خاصة عند النساء؟ (3) كيف تغيرت بعض مظاهر الزواج مثل الزواج العرفي ومؤخر الصداق وزواج الأقارب وزواج الصالونات؟ (4) هل هناك تغييرات طرأت على المراسم التي أصبحت جزءاً تراثياً في مرحلة ما قبل إتمام الزواج مثل تقدم العريس لطلب الزواج والاتفاق و الخطوبة وجلسات فرش جهاز العروس وما إلى ذلك من احتفالات بالإضافة إلى طرق تعرف الأزواج على بعضهم والصفات التي يبحث عنها الأفراد عند اختيار شريك الحياة؟ (5) ماهو تأثير عوامل مثل سن الزواج وخاصة الزواج المبكر والسمات الخاصة بممارسات الزواج وطرق تعرف الأزواج على بعضهم والمراسم التي تقام في مرحلة التحضيرات للزواج والصفات المطلوبة في شريك الحياة على سرعة حدوث الطلاق؟، تعتمد هذه الدراسة على معطيات استطلاعات أبحاث تركية العائلة التركية TAYA للأعوام 2006 و 2011 و 2016 للإجابة على الأسئلة المطروحة سالفاً، كما تتبع الدراسة منهجي التحليل الوصفي الإحصائي والتحليل متعدد المتغيرات، حيث يبحث منهج التحليل الوصفي

الإحصائي في أجيال الزواج بالإضافة إلى المعطيات التي تقدمها مجموعات الأبحاث من أجل رصد التغيرات الذي حدث عبر الزمان، بينما يعتمد منهج التحليل متعدد المتغيرات على الانحدار اللوجستي بالإضافة إلى انحدار Poisson لتحليل سن الزواج والزواج المبكر والأسباب والعوامل التي المسببة للطلاق، تشير نتائج الدراسات إلى ارتفاع سن الزواج بالنسبة للإناث إذ كان أول سن بين حالات زواج الإناث في 1952 وما قبلها هو 16 بينما أصبح هذا السن في 2012 ومابعده 24، كما يلاحظ في نفس هذه الفترة أن نسبة الإناث التي تتزوج قبل سن 18 انخفضت من 68% إلى 8%، والتي تتزوج قبل 15 تراجعت من 16% إلى أقل من 1%، وتشير التحليلات التي أجريت بحسب أجيال الزواج إلى أن نسبة الزيجات التي تبنى على العقد الديني والممارسات التقليدية مثل دفع المهر وزواج الصالونات وزواج الأقارب فقط هي الظواهر التي تراجعت بخصوص مؤسسة الزواج، ففي هذه الفترة ارتفعت انتشار التعارف بين الأزواج وسط الجامعة أو العمل أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي بدلا من وسط العائلة بالإضافة إلى التغير الواضح والملاحظ في المواصفات المطلوبة في شريك الحياة، وتشير التحليلات التي قامت بها الدراسة بخصوص ظاهرة الطلاق إلى ارتفاع نسبة الطلاق في تركيا ويظل هذا الارتفاع واضحا حتى بحسب التحليلات على أساس أجيال الزواج وحتى بعد الاطلاع على جميع المتغيرات المستقلة المتوقعة حيث يلاحظ أن هذه الارتفاع يرتبط ارتباطا وثيقا بسن الزواج وممارسات الزواج بالإضافة إلى عدد الأبناء والمستوى التعليمي ومدة الزواج والمستوى الاجتماعي الاقتصادي ومدى امتلاك الممتلكات الغير منقولة، وحين يتم تقييم نتائج الدراسة ككتلة واحدة يصل الباحث إلى نتيجة أن ممارسات الزواج أصبحت في مرحلة تحول إلى الحداثة وإن كانت لا تزال تتضمن بعض مظاهر التقليدية وأن ظاهرة الطلاق التي تزداد نسبتها في الآونة الأخيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بما يرصد من ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وانخفاض عدد الأطفال وارتفاع المستوى الاجتماعي الاقتصادي لها وأخيرا زيادة عدد النساء التي تمتلك ممتلكات غير منقولة، وعلاوة إلى ذلك تشير نتائج الدراسات إلى أن حتى وفي أقرب جيل زواج لتاريخ إجراء الدراسة يظل نسبة 8% من السيدات يتزوجن قبل سن 18 عام مما يبرهن على أن قضية الزواج المبكر لا تزال من ضمن المشكلات التي يجب أن يكون لها أولوية سياسية في تركيا.

¹ جامعة حاجي تبة، معهد دراسات النفوس iskoc@hacettepe.edu.tr

² جامعة حاجي تبة، مركز دراسات النفوس melikesarac@hacettepe.edu.tr

3

تغير سن والممارسات
الخاصة بالزواج في
تركيا وعلاقة هذه
التغيرات بالطلاق
(2016-2006)

Prof. Dr. İsmet Koç

Ar. Gör. Melike Saraç

TÜİK (2018). Cinsiyete Göre Türkiye Tek Yaş Hayat Tablosu, http://www.tuik.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1100, (Erişim Tarihi: 17/05/2018).

Ünalan, T. (2005). "Changing family structure in Turkey, 1968-1998", *Population, Resources and Development, International Studies in Population, Riding The Age Waves*, Volume 1, Part III, (Editörler: Shripad Tuljapurkar, IanPool, Vipan Prachuabmoh), Springer, The Netherlands:181-201.

van de Kaa, D.J. (1987). "Europe's Second Demographic Transition" *Population Bulletin*, 42, 1.

van de Kaa, D.J. (2002). "The Idea of a Second Demographic Transition in Industrialized Countries." *Sixth Welfare Policy Seminar*, Tokyo: National Institute of Population and Social security, January 29, 2002.

Yavuz, S. (2002). *Household Composition and Complexity in Turkey: Findings from the Turkish Demographic and Health Survey 1998*, Basılmamış Yüksek Lisans Tezi, Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü, Ankara.

Yavuz, S. ve Yüceşahin, MM. (2012) "Türkiye'de Hanehalkı Kompozisyonlarında Değişimler ve Bölgesel Farklılaşmalar", *Sosyoloji Araştırmaları Dergisi*, 15 (1): 76-118.

Yılmaz, A. (1998). Tek ebeveynli ve iki ebeveynli ailelerden gelen üniversite öğrencilerinin kendilik imgesi. *Çocuk ve Ergen Ruh Sağlığı Dergisi*, 5(3), 142-150.

Yüksel-Kaptanoğlu, İ. Eryurt, MA. ve Koç, İ. (2012). "Kadınların Evlilik Döngüsü: Evliliğin Sonlanması ve Yeniden Evlenme", *Kadın/Woman*, 13(1):63-96.

T.C. Başbakanlık Aile ve Sosyal Araştırmalar Genel Müdürlüğü (ASAGEM) (2011). *Tek Ebeveynli Aileler*. Ankara: Makromedya.

T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı. (2009). *Türkiye Boşanma Nedenleri Araştırması*, 2008. Araştırma ve Sosyal Politika Serisi 18, Gözden Geçirilmiş İkinci Basım, 2015, Ankara: T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı.

T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı. (2015). *Türkiye Boşanma Nedenleri Araştırması*, 2014. Araştırma ve Sosyal Politika Serisi 23, Birinci Basım, 2015, İstanbul: Çizge Tanıtım ve Matbaacılık.

T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı. (2011). *Türkiye'de Aile Yapısı Araştırması*. Ankara.

T.C. Başbakanlık Aile ve Sosyal Araştırmalar Genel Müdürlüğü (ASAGEM) (2006). *Aile Yapısı Araştırması 2006*, Genel Yayın No: 146, Ankara: Türkiye İstatistik Kurumu Matbaası.

Thornton A, Binstock G, Yount KM, Abbasi-Shavazi MJ, Ghimire D, Xie Y. (2014). "International fertility change: new data and insights from the developmental idealism framework", *Demography*, 49:677-98.

Thornton, A. (2001). "The developmental paradigm, reading history sideways, and family change", *Demography*, 38, 449-465.

Thornton, A. (2005). *Reading History Sideways: The Fallacy and Enduring Impact of the Developmental Paradigm on Family Life*. University of Chicago Press, Chicago.

Timur, S. (1972). *Türkiye'de Aile Yapısı*. Ankara: Hacettepe Üniversitesi Yayını.

Timur, S. (1978). Determinants of Family Structure in Turkey: *Muslim Women's Status and Fertility*. (Ed.) J., Allman. New York: Praeger Publishers.

Türkiye İstatistik Kurumu (TÜİK) (1995). *The Population of Turkey, 1923-1994: Demographic Structure and Development*. Yayın No: 1716. Ankara.

- Murdock, G. P. (1949). *Social Structure*. New York: MacMillan.
- Özbay, F. (1985). "Transformation of the socio-economic structure and changing family functions in rural Turkey", iç. *Family in Turkish Society Sociological and Legal Studies*, (Editör: Türköz Erder), Turkish Social Science Association press, Ankara, ss. 44-78.
- Pearsons, T. (1955). *The American family: Its relations to personality and to the social structure*. R. F. Bales ve T. Parsons (Eds.), *Family, socialization and interaction process* (3-33). New York: Free Press.
- Sardoğan, M., Karahan, F., Dıcel, A. ve Menteş, Ö., (2007). Ebeveyne bağlanma düzeyine ve anne babanın boşanma/birliktelik durumuna göre çocuklarda evlilik çatışmasını algılama biçimleri. *Ondokuz Mayıs Üniversitesi Eğitim Fakültesi Dergisi*, 23, 12-23.
- Şentürk, Ü. (2006). "Parçalanmış aile çocuk ilişkisinin sebep olduğu sosyal problemler (Malatya Uygulaması)", *Basılmamış Doktora Tezi*, İnönü Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü
- Sosyoloji Ana Bilim Dalı, Malatya, Türkiye.
- Serin, N. B. ve Öztürk, S. (2007). "Anne-babası boşanmış 9-13 yaşlarındaki çocuklar ile aynı yaş grubundaki anne-babası boşanmamış çocukların benlik saygısı ve kaygı düzeyleri." *Ahi Evran Üniversitesi Kırşehir Eğitim Fakültesi Dergisi (KEFAD)*, 8(2), 117-128.
- Shorter, F.C. ve Macura, M. (1982). *Trends in Fertility and Mortality in Turkey 1935-1975*, Washington: Committee on Population and Demography, U.S. National Academy of Sciences, National Academy Press.
- Şirvanlı Özen, D. (1999). Eşler arası çatışma ve boşanmanın çocuklar üzerindeki etkileri II: Sosyal destek. *Çocuk ve Gençlik Sağlığı Dergisi*, 6(2), 83-88.
- Şirvanlı Özen, D. (2003). The impact of interparental divorce on adult attachment styles and perceived parenting styles of adolescents: Study in Turkey. *Journal of Divorce & Remarriage*, 40(1/2), 129-149.
- Koç, İ. (1997). Female-headed households in Turkey and socio-demographic and economic characteristics of female households heads, *Nüfusbilim Dergisi*, 19, 73-99.
- Koç, İ. (1999). Changing family patterns and living arrangements in Turkey (1978-1993), *European Population Conference (European Populations: Unity and Diversity)*, 30 Ağustos-3 Eylül, The Hague.
- Koç, İ. (2014a). Türkiye'de Aile Yapısının Değişimi: 1968-2011, *Türkiye Aile Yapısı Araştırması Tespitler ve Öneriler İleri Analiz Çalışması*, 24-53, Ankara.
- Koç, İ. Adalı, T. Polat, S. and Türk, HD. (2014b). "Türkiye'de Aile Yapısının Değişimi: 1968-2013" 2013 Türkiye Nüfus ve Sağlık Araştırması İleri Analiz Çalışması, HÜNEE, Kalkınma Bakanlığı ve TÜBİTAK, ISBN 978-975-491-412-2, 2-44, Ankara.
- Koç, İ. (2014c). Türkiye'de Doğurganlık Seviyesi ve Örüntüsünün Değişimi: 1968-2011, *Türkiye Aile Yapısı Araştırması Tespitler ve Öneriler İleri Analiz Çalışması*, 172-197, Ankara.
- Koç, İ. (2007). "The Timing of Leaving Parental Home and Its Relationship with Other Life Course Events in Turkey", *Marriage and Family Review*, Vol. 42 (1):15-22.
- Krücken, G. ve Drori, G.S. (2009). (Eds.) *World Society: The Writings of John W. Meyer*, Oxford University Press.
- Kunt, G. (1978). "Aile yapısı ve doğurganlık", *Türkiye'de Nüfus Yapısı ve Nüfus Sorunları 1973 Araştırması*, Hacettepe Üniversitesi Yayınları, Ankara, ss. 133-152.
- Lai, Q., & Thornton, A. (2015). The making of family values: Developmental idealism in Gansu, China. *Social Science Research*, 51, 174-188.
- Laslett, P. (1972). "Introduction", *Household and Family in Past Time*, (Editör: Peter Laslett), Cambridge University Press, Londra, ss. 1-86.

- Gujarati (2004). Advanced Statistics, SPSS.
- Hancıoğlu, A. (1985a). "Family types and household size in Turkey", *Nüfusbilim Dergisi*, 7, 61-76.
- Hancıoğlu, A. (1985b). 1978'de Türkiye'de Aile Biçimleri ve Aile Büyüklüğü. Basılmamış Yüksek Lisans Tezi. Ankara: Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü.
- Harkavy, O. (1995). *Curbing population growth: An insider's perspective on the population movement*, Plenum Press, New York.
- Kağıtçıbaşı, Ç. (1982). *The Changing Value of Children in Turkey*. Honolulu, Hawaii: East-West Population Institute Publication, No. 60-E.
- Kalkınma Bakanlığı (2013) *Onuncu Kalkınma Planı: 2014-2018*, Ankara.
- Kavas, S., & Thornton, A. (2013). Adjustment and hybridity in Turkish family change: Perspectives from developmental idealism. *Journal of Family History*, 38(2), 223-241.
- Kıray, M. (1985). "Metropolitan city and the changing family", iç. *Family in Turkish Society Sociological and Legal Studies*, (Editör: Türköz Erder), Turkish Social Science Association press, Ankara, ss. 79-92.
- Koç İ. (1999). "Changing family patterns and living arrangements in Turkey (1978-1993)", *European Population Conference (European Populations: Unity and Diversity)*, 30 Ağustos-3 Eylül, The Hague.
- Koç İ. Özgören, A. ve Şirin, H. (2010). "Türkiye'de yaşlıların yaşam kalitesi ve aile yapısının yaşlıların yaşam kalitesine etkisi", *Türkiye'de Doğurganlık, Üreme Sağlığı ve Yaşlılık, Türkiye Nüfus ve Sağlık Araştırması 2008 İleri Analiz Çalışması*, Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü, Sağlık Bakanlığı Ana Çocuk Sağlığı ve Aile Planlaması Genel Müdürlüğü, Başbakanlık Devlet Planlama Teşkilatı Müsteşarlığı ve TÜBİTAK, Ankara, ss. 231-283.
- Abbasi-Shavazi, M. J., ve Askari-Nodoushan, A. (2012). Family life and developmental idealism in Yazd, Iran. *Demographic Research*, 26, 207.
- Adams, B. N., ve Trost, J. (2005). *Handbook of world families*. Sage Publications, Amsterdam.
- Baştuğ, S. (2003). The Household and Family in Turkey: An Historical Perspective. *Autonomy and Dependence in the Family: Turkey and Sweden in Critical Perspective*. (Ed.) Liljeström, R. ve Özdalga, R. Istanbul: Swedish Research Institute.
- Canpolat, Ş. (2008). *Population Aging in Turkey: Current and Prospective Co-Residence Pattern of Elderly*, Basılmamış doktora tezi, Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü, Ankara.
- Çelikoğlu, C. (1997). *Boşanmanın çocukların benlik saygısına etkisinin incelenmesi*. Yayınlanmamış Doktora Tezi, Hacettepe Üniversitesi Sağlık Bilimleri Enstitüsü, Ankara.
- Duben, A. (1985). "Nineteenth and twentieth century Ottoman-Turkish family and household structure", iç. *Family in Turkish Society Sociological and Legal Studies*, (Editör: Türköz Erder), Turkish Social Science Association press, Ankara, 105-126.
- Duben, A. ve Behar, C. (1998). *İstanbul Haneleri Evlilik, Aile ve Doğurganlık*, İstanbul: İletişim Yayınları
- Eisenstadt, S. N. (1966). The basic characteristics of modernization. In: EISENSTADT, Shmuel N., *Modernization, protest and change*, Prentice-Hall, Eaglewood Cliffs, NJ.
- Eryurt, MA. Canpolat, Ş. ve Koç, İ. (2013). "Türkiye'de Nüfus ve Nüfus Politikaları: Öngörüler ve Öneriler, Amme İdaresi Dergisi, 46(4), 29-56.
- Fişek, G.O. (1982). Psychopathology and the Turkish Family: A family systems theory analysis: Ç. Kağıtçıbaşı (Ed). *Sex roles, family and community in Turkey*, (pp. 295-322). Bloomington, Indiana University Press.

العائلة الممتدة إلى الأسرة النووية وأن العلاقة بين أفراد الأسرة الواحدة نفسها تشهد تغيرات وأكدت الخطة على أنه "بسبب ارتفاع نسب الطلاق وتكون الأسر وحيدة الوالد فإن هناك حاجة للمتابعة والإرشاد لحل مشاكل الأسر وحيدة الوالد"، ويشار في هذا اخصوص إلى مخططات تطوير آليات الاستشارات والإرشاد الأسري بهدف خفض معدلات الطلاق، وفي إطار الخطة التنموية العاشرة تم إعداد برنامج تحول "العائلة وحماية التركيبة السكانية الحيوية" تقدم طروح لحماية رفاهية العائلة وتفعيل خدمات التوعية ما قبل الزواج وبرامج الاستشارات الأسرية وتقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية على أساس مفهوم "العائلة" والوصول لأقصى درجات الاستفادة التي توفرها التركيبة الديموغرافية الشابة، ويقوم هذا البرنامج بالتنسيق مع وزارة العائلة والعمل والخدمات الاجتماعية (وزارة العائلة والسياسات الاجتماعية سابقا) ويشمل ثلاث محتويات هي "تطوير الخدمات الموجهة للعائلات" و"زيادة التعاون بين الأجيال ورفع مستوى الرفاهية للعائلة" و "حماية التركيبة السكانية الحيوية"، وعلاوة على ذلك يهدف هذا البرنامج من خلال الفعاليات التي يقوم عليها إلى متابعة المعطيات من عدد المشاركين في برامج التوعية ما قبل الزواج وبرنامج التعليم العائلي (AEP) والمستفيدين من خدمة الاستشارات الأسرية والمشاركين في البرامج التوعوية في إطار مكافحة الإدمان والعادات السيئة والمشاركين في برنامج التعليم العائلي (AEP) الموجه للأسر ذي الوالد الوحيد وبرنامج محو الأمية الاقتصادية ضمن برنامج التعليم العائلي وإجمالي معدل سرعة الإنجاب ونسبة الأطفال التي تستفيد من خدمات الحضانة (فترة عمر 0-4) مع متابعة وتقييم التطورات التي تحدث في هذا المجال.

11. وبناء عليه يلاحظ أنه من أجل تنفيذ التدابير التي ترد في الدستور والخطط التنموية هناك حاجة ملحة للتخطيط القائم على معطيات معلوماتية، وقد قامت وزارة العائلة والعمل والخدمات الاجتماعية (وزارة العائلة والسياسات الاجتماعية سابقا) بإجراء دراسات عن العائلة في آخر ست سنوات إلا أن نماذج الاستيعان ونماذج الأسئلة أو حتى جودة المعطيات لا تستطيع أن توفر المعطيات اللازمة والموثوقة لتحقيق التدابير الواردة في الخطط التنموية والدستور بل إن هذه الدراسات أقرب للأبحاث الديموغرافية التي يتم إجراؤها في تركيا حيث تجمع معلومات عن التركيبات الوظيفية ولا توفر معلومات عن التحول الفكري أو تشكل المفاهيم والمواقف أو السلوكيات إلا في أضيق الحدود إن فعلت، لهذا السبب فإن هناك هناك حاجة ملحة لإجراء أبحاث نقاشية حول مرحلة تحول تركيبة العائلة التركيبية والآليات التي تدفع هذه المرحلة، وعلاوة على ذلك فإن هذه الدراسات التي ستقوم على هيئة جلسات نقاش يجب أن تقوم على أساس نظرية المثالية التطورية حيث أنها قادرة على استخلاص العوامل الفكرية بجانب العوامل التركيبية، بالإضافة إلى أن هذه الدراسات تلعب دورا كبيرا في مراقبة وتقييم المصروفات المؤسسية التي تتفق في هذا الصدد بغرض الإثبات، كما ستساعد الدراسات النقاشية على مراقبة الظواهر الواردة في الخطة التنموية وتقديم ظواهر أكثر فاعلية، وستتيح فرصة تحليل مدى تأثير البرامج التي يتم تطبيقها واتخاذ قرار بتعميم هذه البرامج في جميع أنحاء البلاد وفقا للنتائج التي يتم الحصول عليها أو تطويرها أو تغييرها مما سيسهم في ترسيخ بنية تحتية قادرة تحقيق الاستخدام الأمثل لميزانية المؤسسات.

النوعية لتصل إلى 21% بينما مرجح أن تتوقف نسبة النوعية بأطفال عند 50% بزيادة نسبية طفيفة، والمتوقع أن يستمر انخفاض انتشار الأسر التي لديها ثلاث أطفال فأكثر وزيادة نسبة الأسر التي تحتوي على طفل واحد فقط، أما بخصوص العائلات الممتدة فالمتوقع هو استمرار انخفاض نسبة النوعين اللذان يندرجان تحتها، خاصة العائلات الممتدة الذكورية التي أصبحت تقوم بدورها الاجتماعي والاقتصادي المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فإن المتوقع أن تبلغ نسبتها بين جميع العائلات الـ 2% فقط، أما العائلات الممتدة المؤقتة فمتوقع أن تظل أكثر صموداً بنسبة 5% بسبب ما تلعبه من دور "المنطقة الوسطى" الأمانة للعناصر التي تنفصل عن باقي أنواع العائلات، ويرجح الكتاب أنه في العام المئة لإعلان الجمهورية ستكون هناك أسرة مفككة من كل خمس أسر، كما يرى أن الأسر وحيدة الفرد والأسر وحيدة الوالد التي تتدرج تحت هذه الأسر ستستمر في الانتشار السريع لتصل إلى نسبة بالترتيب 12% و 7%، وعلاوة على ذلك يرى الباحث أن أسباب تكوين هذه الأسر سيتحول من الإجبارية إلى الاختيارية وأنه من الأحرى اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة بدءاً من اليوم في ظل الدستور والمخططات التنموية من أجل متابعة الزيادة الرقمية في عدد هذه البيوت مستقبلاً بالإضافة إلى تركيبة العمر والنوع لهذه العائلات

تؤكد المادة 41 من دستور الجمهورية التركية على أن العائلة هي أساس المجتمع وأن على الحكومة اتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل توفير الطمأنينة والرفاهية اللازمة للعائلة، وورد في الخطة التنموية العاشرة والتي أعدتها وزارة التنمية للفترة 2014-2018 أن "أساس المجتمع القوي هو مؤسسة العائلة التي تشكل النواة الذي يربط بين الأفراد والمجتمع والأفراد التي تنشأ في إطار من التسامح والحب والفهم المتبادل" وتؤكد على أن العائلة تلعب دوراً حيوياً في تقوية أواصل المجتمع والتعاون، وعلاوة على ذلك فقد ورد في الخطة التنموية العاشرة (وزارة التنمية 2013) أن تركيا تشهد انتقالاً من

العائلات إلا أن مستوى رفاهية الأطفال التي تعيش ضمن الأسر وحيدة الوالد والذي يقاس بالتعليم ما قبل المدرسة وتلقي التعليم المدرسي وامتلاك غرف مستقلة يبقى أعلى بكثير من الأطفال في باقي أنماط العائلات، حيث يلاحظ أن معدل الأطفال في الفترة العمرية 3-5 سنوات والتي تتلقى تعليم ما قبل المدرسة والتي تتلقى التعليم المدرسي في الفترة ما بين 6-24 عام والأطفال التي تمتلك غرف منفصلة هو الأعلى، وقد يفسر هذا الوضع الذي يبدو تناقضياً بأن النسبة الغالبة القائمة على هذه الأسر من الإناث وأن الإناث أكثر قدرة على توظيف الدخل المنخفض الذي تحصل عليه ليصب في مصلحة الطفل، وإذا ما تم تحليل جميع هذه النتائج كوحدة واحدة فإن هذه النتائج تدل على أن الأسر وحيدة الوالد لا تزال تشكل أولوية سياسية حيث أنها الأقل حظاً مقارنة بباقي الأنماط.

9. تشير النتائج إلى أن هناك ارتفاع كبير في البيوت التي يسكنها الأفراد التي لا تربطهم صلة قرابة والتي تتدرج تحت نوع الأسر المفككة حيث تعيش تقريباً كلها في المدن خاصة المدن الكبيرة وأغلبها من الذكور (72%) أو الإناث (28%) التي هاجرت للمدن للاستفادة من إمكانيات التعليم أو التوظيف الأفضل، وتعتبر هذه البيوت "مؤقتة" بسبب طبيعتها مما يزيد من احتمالية تحولها فيما بعد إلى أنماط العائلات الأخرى خاصة النوعية منها.

10. بناء على التغييرات التي طرأت على تركيبة العائلة التركية في الفترة ما بين 1978 – 2013 إذا أراد الباحث رسم رؤية مستقبلية بعد مرور 100 عام على إعلان الجمهورية أي لعام 2023 فإن المرجح أن تكون نسبة الأسر النوعية 71% و العائلات الممتدة 7% أما الأسر المفككة ففي حدود 22%، وبالنظر إلى التركيبة الداخلية لهذه العائلات فإن في حالة استمرار التحولات الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية والفكرية يرجح ركود الأسر النوعية بزيادة نسبية طفيفة واستمرار ارتفاع نسبة الأسر النوعية بدون أطفال والتي تتدرج تحت الأسر

هناك انخفاض في نسبة تكون هذه العائلات بسبب وفاة الأزواج بينما ترتفع نسب تكون هذه العائلات بسبب الطلاق، كما يلاحظ أن الأفراد التي تكون هذه العائلات تمل إلى سن الشباب أكثر مع مرور الوقت، مما يعني أن الأسر وحيدة الفرد أو الأسر وحيدة الوالد والتي تتكون بتفكك العائلات الممتدة الذكورية أو الممتدة المؤقتة أو الأسر النووية لأسباب قهرية مع وجود عنصر الميل إلى سن الشباب في تكوينها تمر بفترة الانتقال من "الإجبارية" لتصبح بديلاً مختاراً نتيجة للتحويلات الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية وخاصة الفكرية في المناطق المدنية، وقد دلت التحليلات متعددة المتغيرات التي قام بها الباحث ضمن هذه الدراسة على تأييد تأثير الطلاق وميل الآباء لسن الشباب في مرحلة تكوين الأسر وحيدة الوالد.

8. تشير الدراسة إلى نتائج هامة بخصوص مستوى الرفاهية والمستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسر ذي الوالد حيث شهدت معدلات ارتفاع كبيرة في الأعمار الأخيرة، ولكن مع هذا الارتفاع في المعدلات يبقى وضع هذه الأسر هو الأقل حظاً مقارنة بباقي أنماط العائلات فيما يخص متوسط الدخل الشهر والمصروفات والادخار، حيث تشير النتائج إلى أن أغلب الدخل التي يكتسب في هذا النمط من العائلات ينفق في المصروفات الاستهلاكية مما يعني انخفاض في معدلات الادخار، وتتوافق هذه النتائج مع النتائج التي تشير إلى ارتفاع نسبة حصول هذه العائلات على المساعدات الاجتماعية والاقتراض خاصة من البنوك والأصدقاء وجذورهم العائلية مقارنة بباقي أنماط العائلات حيث يشير هذا الوضع إلى أن العائلات وحيدة الوالد تسعى لسد الفجوة بين الدخل والمصروفات عن طريق المساعدات الاجتماعية والاقتراض، وعلاوة على ذلك يلاحظ انخفاض في معدلات السعادة في فترة 2006 و 2016 وأن معدل "سعادة" هذه الأسر يظل أقل من باقي أنماط العائلات في كلا العامين، وعلى الرغم من المستوى الاقتصادي ومستوى السعادة الأضعف لهذه

بداية السبعينيات، والأسباب التي تكمن وراء ظهور هذا النوع من العائلات في تركيا تقريباً في نفس الفترة التي ظهرت بها في مجتمعات غرب أوروبا هي دخول تركيا منذ الخمسينيات في حركة هجرة داخلية كبيرة ثم في حركة هجرة خارجية وهي هجرة القوى العاملة منذ الستينيات، ثم بعد ذلك استمر تفكك العائلات الممتدة والأسر النووية بسبب مرحلة الهجرة الداخلية مما أدى إلى حدوث ارتفاع كبير في عدد البيوت التي تسكنها الأسر وحيدة الفرد أو الأسر وحيدة الوالد، وعلاوة على ذلك تعتبر الهجرة الداخلية والخارجية وارتفاع نسب الطلاق والتغيير الاجتماعي الاقتصادي الذي طرأ على تركيا من العوامل الرئيسية التي لعبت دوراً في ارتفاع نسبة البيوت التي تسكنها أسر وحيدة الفرد في الفترة ما بين 1978 - 2016 إلى 3.7 أضعاف والبيوت التي تسكنها الأسر وحيدة الوالد في نفس الفترة إلى 1.1 ضعف.

6. تشير نتائج TAYA 2016 إلى أن الإناث تشكل نسبة 64% من الأسر وحيدة الفرد و 90% من الأسر وحيدة الوالد، وبالرغم من أن نتائج تحليل النوع الذي يشكل هذه الأسر كافية لمنحها الأولوية في رسم السياسات الاجتماعية إلا أن هناك نتائج أكثر أهمية بالنسبة لهذه الأسر وهي أن نسبة النساء من كبار السن التي تعيش في هذه الأسر تفوق نسب باقي أنماط العائلات حيث تتكون 34% من الأسر وحيدة الفرد و 8% من الأسر وحيدة الوالد من النساء المسنات لذلك يجب تطوير الأولويات السياسية بخصوص الأسر وحيدة الفرد والأسر وحيدة الوالد والتي تميل إلى الانتشار بسرعة كبيرة.

7. وتشير نتائج الأبحاث التي تدرس مراحل تكون الأسر وحيدة الوالد إلى أنه على الرغم من وجود بعض الآباء التي لا تزال تربطهم علاقة زواج ضمن منظومة الأسر وحيدة الوالد إلا أن تكون هذه الأسر في الأساس بسبب وفاة أحد الأزواج أو الطلاق، وتدل نتائج الأبحاث الديموغرافية ودراسات العائلة إلى أن

4. يلاحظ أن في فترة السبعينيات كان يقع لكل امرأة 5 أطفال وكان المعدل المثالي لمتوسط عدد الأطفال التي تقع لكل امرأة هو حوالي 3 أطفال بينما أصبح لكل امرأة 2.2 طفل في فترة الألفينيات بمعدل مثالي 2.4، وتشير نتائج TNSA-2013 إلى أن يقع لكل امرأة 2.3 طفل وأن معدل عدد الأطفال المثالي هو 2.7، تشير كل هذه النتائج إلى سد الفجوة بين عدد الأطفال الواقعي وعدد الأطفال المثالي في المجتمع التركي، بمعنى آخر تبني المجتمع التركي اتجاه إنجاب طفلين فقط، ويلاحظ أن الأسرة النووية التي تحتوي على أطفال والتي تعتبر أهم الأنواع التي تدرج تحت الأسرة النووية والتي تعكس صورة الأسرة النووية التقليدية هي الأكثر تأثراً في هذه الفترة حيث شهدت فترة تبني تركيا لإنجاب عدد قليل من الأطفال (1978 - 2016) ارتفاعاً في نسبة الأسر التي لديها طفل واحد بمعدل 88% و الأسر التي لديها طفلين بمعدل 52% بينما انخفضت نسبة الأسر التي لديها ثلاثة أطفال فأكثر إلى 53%، بمعنى آخر تراجعَت الأسرة النووية التي لديها ثلاثة أطفال فأكثر بعد أن كانت تمثل 55% من إجمالي الأسر النووية التي تحتوي على أطفال في عام 1978 إلى 25% في 2016، وتعكس هذه النسب بوضوح تحول الأسر النووية التي لديها أطفال إلى تبني نهج إنجاب طفل واحد أو طفلين على الأكثر نتيجة التحولات الديموغرافية.

5. من التطورات الأكثر أهمية التي طرأت على تركيبة العائلة التركية هي تحول العناصر التي تنفصل عن العائلات الممتدة الذكورية والممتدة والأسر النووية إلى تكوين "منطقة عازلة" خارج نطاق العائلة الممتدة مما أسهم في ارتفاع كبير في انتشار تركيبة "الأسرة المفككة"، ويلاحظ أن الأسر وحيدة الفرد والأسر وحيدة الوالد لم تظهر في مجتمعات غرب أوروبا إلا في فترة الستينيات مع المرحلة الثالثة من فترة التحول الديموغرافي بينما ظهرت في تركيا في مراحل باكراً حيث المرحلة الثانية من فترة التحول الديموغرافي في

الأول هو انخفاض نسبة العائلات الممتدة الذكورية وبالتالي انخفاض نسبة الانتقال من هذه العائلات إلى الأسر النووية، وأما الثاني تحول العائلة الممتدة الذكورية إلى عائلة ممتدة مؤقتة بدلاً من الأسر النووية خاصة مع بداية فترة الألفينيات وصمود هذه العائلة أمام موجات التغيير، وأما الثالث هو تكوين الوحدات الأصغر التي تنفصل عن الأسر النووية والعائلات الممتدة لأسر مفككة وتفسر هذه النتيجة الصمود الملاحظ في تركيبة العائلة الممتدة المؤقتة خاصة في فترة الألفينيات والارتفاع السريع في نسبة انتشار الأسر المفككة في تركيا (حوالي 35%).

3. تأثرت الأسر النووية مثلها مثل باقي أنماط العائلات من التحولات الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية والفكرية التي مرت بها تركيا حيث تغيرت تركيبة الأسر التي تدرج تحت الأسر النووية كما تغير أسلوب الحياة والمعيشة، ففي عام 1978 كانت نسبة الأسرة النووية بدون أطفال 14% بينما ارتفعت هذه النسبة في 206 لتصل إلى 20% ومن الأسباب الهامة التي أدت إلى هذا الارتفاع هو انتشار استخدام وسائل منع الحمل من أجل تأخير الإنجاب ففي 1978 كانت نسبة الأزواج التي تستخدم وسائل منع الحمل 38% فقط بينما أصبحت هذه النسبة في 2013 74%، ولم تشهد هذه الفترة انتشاراً في الأسر النووية بدون أطفال فقط بل تغيراً في مدة بقائها أيضاً إذ تحولت الأسر النووية بدون أطفال من وضع "مؤقت" إلى وضع "دائم" ويرصد الباحث سببين رئيسيين لهذا التغيير، السبب الأول هو طول المدة قبل إنجاب الطفل الأول نتيجة لاستخدام وسائل منع الحمل خاصة الوسائل الحديثة والسبب الثاني هو انخفاض معدلات الوفيات في فترة التحول الديموغرافية مما يعني ارتفاع عمر الآباء بعد بلوغ أبنائهم سن النضج وانفصالهم للمعيشة في بيت آخر.

1. استمرت مقاومة العائلات الممتدة للتغيير حتى منتصف الثمانينيات حيث ظلت نسبتها 25% ولكن فقدت هذه العائلات صمودها أمام موجة التحولات الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية التي مرت بها تركيا بعد هذا التاريخ وتراجعت إلى أن وصلت نسبتها في منتصف فترة 2010 إلى 11%، ويفسر هذا الانخفاض السريع في نسبة العائلات الممتدة تراجع نسبة العائلة الممتدة الذكورية والتي تعتبر أهم نوع يندرج تحت العائلة الممتدة، حيث دخلت العائلة الممتدة الذكورية في فترة ضعف نتيجة تغير بعض العوامل في فترة الحداثة والتي أفقدتها دورها الاجتماعي مثل تغير تركيبة الطبقة العاملة في تركيا وانتشار المدن وتغير وسائل الإنتاج الزراعي وزيادة أهمية وجود الأطفال في العائلة وتطور عنصر الأمان الاجتماعي إلى أن شمل الجميع، وبذلك زادت سرعة الانتقال إلى تركيبة الأسرة النووية، ومع دخول العائلة الممتدة الذكورية ف فترة احتضار في هذه الفترة بدأت تتولى العائلة الممتدة المؤقتة أدوارا اجتماعية جديدة ساعدتها على الصمود أمام هذا التغيير، وإذا حلل مفهوم العائلة الممتدة المؤقتة بأنها مكونة من فرد أو مجموعة أفراد مضاف إلى تركيبة الأسرة النووية يجد الباحث أنها تمثل بمثابة "منطقة عازلة" (buffer zone) حتى لو لمدة مؤقتة للأفراد الذين يمرون بتغييرات اجتماعية ديموغرافية مثل الوفاة أو كبر السن أو الطلاق أو الهجرة الداخلية أو الانفصال أو للعائلات التي تضطر إلى التفكك لأسباب اجتماعية أو ثقافية أو العائلات التي ليس لها قدرة على الانتقال إلى بيت جديد وإدارته.

2. بدء من النصف الثاني لفترة التسعينيات يلاحظ الباحث ركودا في تحول تركيبة العائلات الممتدة إلى الأسرة النووية حيث تشير نتائج الأبحاث اليموغرافية (TNSA-2003- TNSA-1998- TNSA-2013 - TNSA-2008) وأبحاث العائلة (TAYA 2016 – TAYA 2011 – TAYA 2006) إلى أن انتشار الأسرة النووية توقف عند مستوى الـ 70%، ويوجد ثلاثة أسباب رئيسية لهذا التطور، أما

الجدول 23.2. يوضح نسبة الأطفال في سن 3-5 الذين يلتحقون بالحضانات بحسب أعمار العائلة لعامي 2011 و 2016

عمر الطفل	نووية بأطفال	ممتدة ذكورية	ممتدة مؤقتة	وحيدة الوالد
2011				
3	6.9	2.2	4.5	12.5
4	15.5	6.8	4.1	25.0
5	36.0	27.1	37.0	28.6
المجموع	19.3	10.3	16.1	21.7
3	6.5	5.7	1.7	28.6
4	18.7	5.3	15.1	42.1
5	36.6	22.9	28.8	82.4
المجموع	21.1	11.1	16.4	52.0

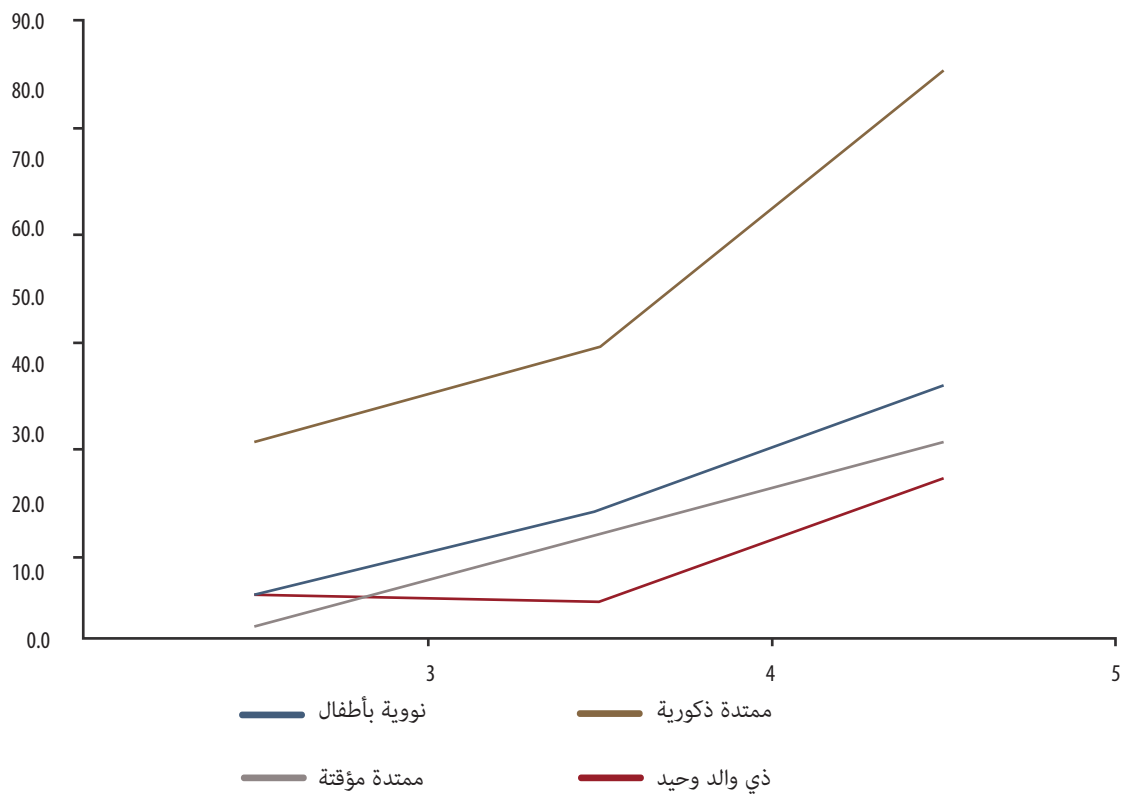
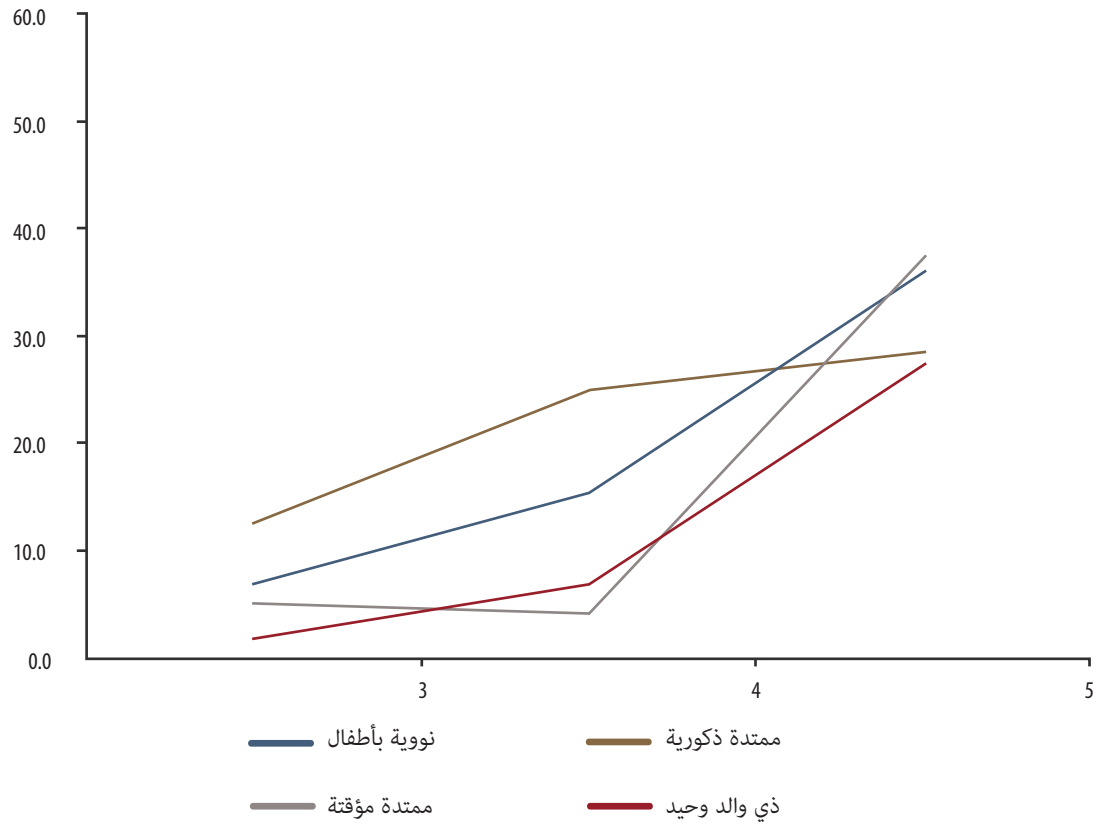
الجدول 24.2. يوضح توزيع نسبة الأطفال الذين يمتلكون غرفة خاصة بحسب أعمار العائلة لعامي 2011 و 2016

نوع العائلة	TAYA 2011	TAYA 2016
نووية بأطفال	39.8	60.0
ممتدة ذكورية	67.8	31.5
ممتدة مؤقتة	60.0	45.4
وحيدة الوالد	36.6	61.1
المجموع	43.5	56.6

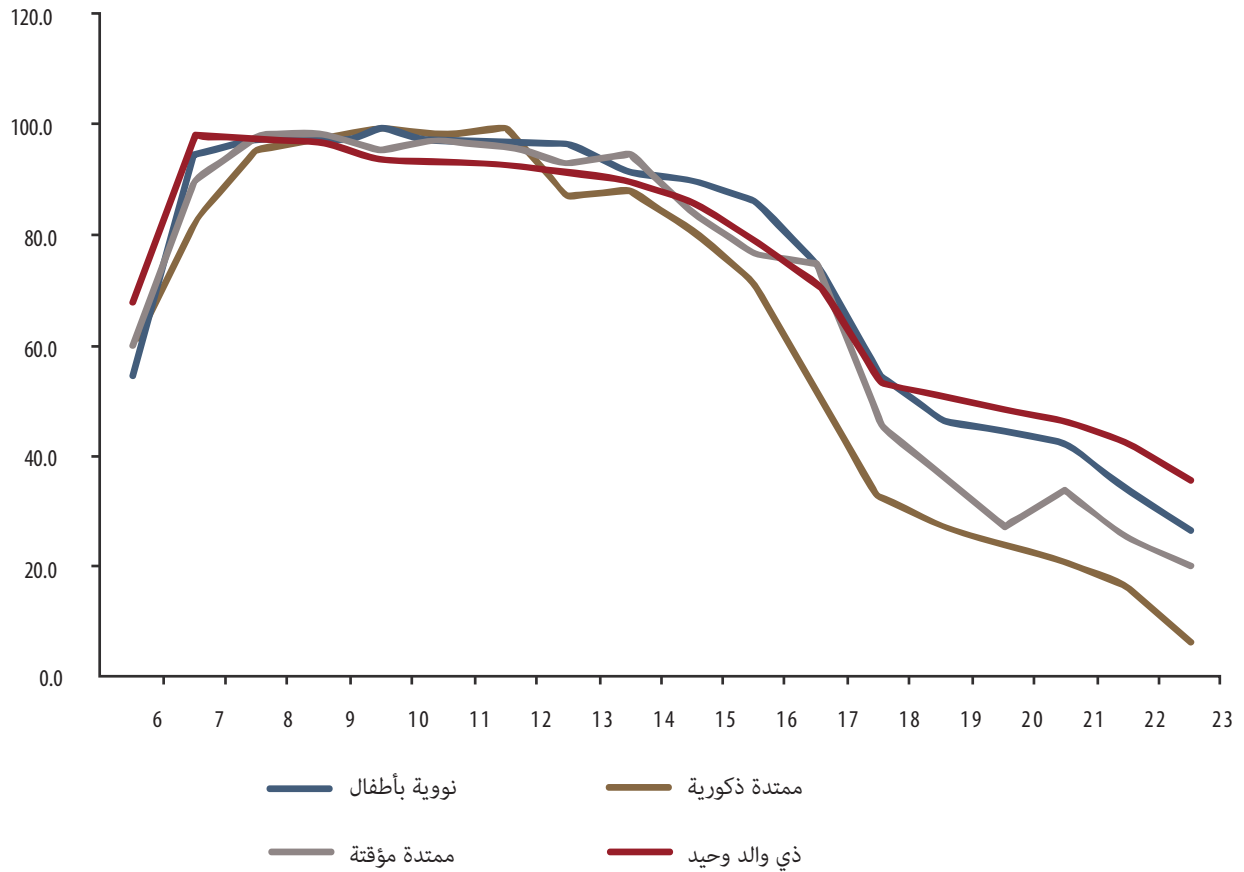
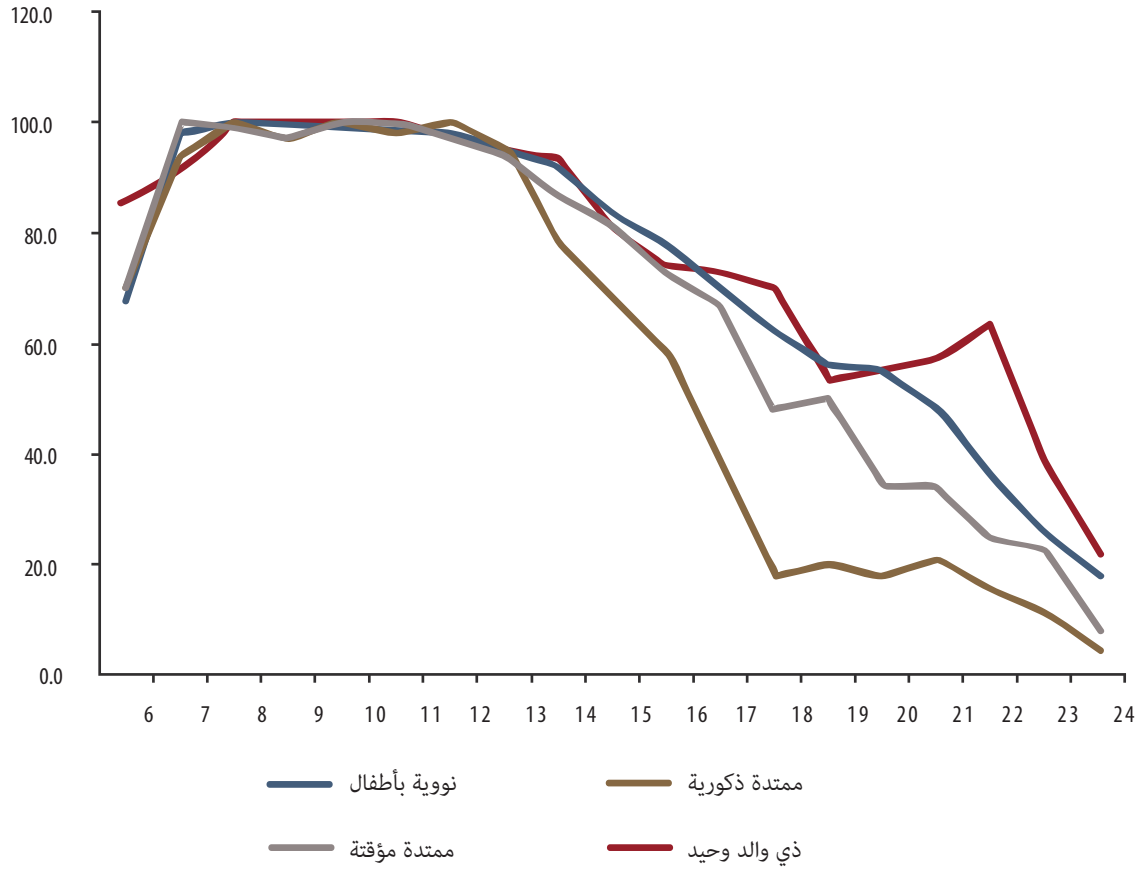
X. نتائج البحث والأولويات السياسية

طرأت تغييرات هامة على تركيبة العائلة التركيبية في آخر 50 عاما إذ شهدت هذه المرحلة ارتفاع سريع في زيادة نسبة الأسر النووية أعقبها ركود وعلى الصعيد الآخر ميل في ارتفاع نسبة الأسر المفككة، وبالنسبة للأسر الممتدة شهد المجتمع تراجعا ملحوظا في الدور الذي تلعبه هذه العائلات فأصبح يميل تواجدنا إلى الانخفاض، ويمكن مناقشة الرؤية لمستقبلية بخصوص تركيبة العائلة التركيبية نتيجة هذه التغييرات والتدابير الذي يجب اتخاذها في مرحلة التخطيط للمستقبل تحت عشر عناوين رئيسية هي:

الشكل رقم 1.2. التحاق أفراد العائلة مابين 6-24 بالمدارس بحسب أمهات العائلة لعامي 2011 و 2016



الشكل 2.2. يوضح نسبة الأطفال في سن 3-5 الذين يلتحقون بالحضانات بحسب أمهات العائلة لعامي 2011 و 2016



الجدول 22.2. يوضح توزيع نسبة التحاق الأفراد ما بين 6-24 بالدراسة بحسب النوع وأنماط العائلة لعام 2016

العمر	نووية بأطفال	ممتدة ذكورية	ممتدة مؤقتة	وحيدة الوالد
أنثى				
6	52.1	59.0	61.4	91.7
7	95.0	92.3	75.0	100.0
8	98.1	95.1	95.0	94.1
9	97.4	100.0	95.0	96.0
10	98.1	97.7	95.0	91.7
11	96.9	98.0	96.9	91.0
12	97.7	97.8	100.0	91.7
13	96.7	83.3	90.7	96.6
14	90.6	83.7	92.5	88.2
15	89.7	84.8	75.8	89.7
16	86.1	66.0	75.0	81.4
17	73.1	50.0	50.0	71.1
18	52.2	27.7	41.0	25.9
19	42.9	17.5	36.8	48.1
20	42.4	20.3	31.4	48.1
21	39.6	14.6	30.0	66.7
22	32.3	12.5	20.8	42.9
23	23.0	7.1	5.7	27.3
24	20.1	9.1	14.3	23.8
المجموع	72.4	50.3	66.4	69.6

الجدول 22.2. يوضح توزيع نسبة التحاق الأفراد ما بين 6-24 بالدراسة بحسب النوع وأنماط العائلة لعام 2016

العمر	نووية بأطفال	ممتدة ذكورية	ممتدة مؤقتة	وحيدة الوالد
ذكر				
6	56.7	61.4	69.8	46.2
7	94.2	75.0	88.9	100.0
8	96.7	95.0	100.0	100.0
9	96.6	95.0	100.0	89.5
10	98.3	100.0	95.1	88.5
11	98.0	96.9	97.7	94.1
12	96.3	100.0	97.5	95.8
13	96.6	90.7	97.2	96.3
14	92.4	92.5	89.8	97.3
15	89.7	75.8	82.1	78.9
16	85.3	75.0	73.8	75.8
17	75.9	50.0	84.2	70.3
18	57.4	41.0	47.6	52.0
19	48.1	36.8	31.4	43.5
20	46.2	31.4	28.6	48.1
21	44.0	30.0	29.2	42.3
22	34.5	20.8	33.3	41.7
23	29.4	5.7	22.2	42.3
24	30.2	14.3	36.8	42.3
المجموع	73.8	57.9	70.7	69.0

الأسر تتمتع بإمكانيات أعلى بكثير سواء في تلقي التعليم ما قبل المدرسة (3-5 سنوات) أو في التعليم في سن المدرسة (6-24) أو في امتلاك غرفة خاصة في البيت.

تشير هذه النتائج إلى أن بالرغم من أن الأسر وحيدة الوالد تعتبر أقل حظاً في مستوى الرفاهية أي في المستوى الاجتماعي الاقتصادي ومتوسط الدخل والمصروفات والتوفير إلا أن الأطفال في سن ما قبل المدرسة وسن المدرسة التي تعيش ضمن هذه

الجدول 21.2. يوضح توزيع نسبة التحاق الأفراد ما بين 6-24 بالدراسة بحسب أنماط العائلة لعام 2011

العمر	نووية بأطفال	ممتدة ذكورية	ممتدة مؤقتة	وحيدة الوالد
أنثى				
6	65.2	81.8	69.2	100.0
7	98.9	96.0	100.0	92.3
8	100.0	100.0	100.0	100.0
9	99.7	96.4	97.5	100.0
10	99.4	100.0	100.0	100.0
11	99.7	96.4	100.0	100.0
12	97.2	100.0	95.6	93.3
13	95.2	93.5	91.4	92.0
14	91.2	80.6	82.0	92.9
15	82.7	53.6	81.1	81.8
16	75.4	53.7	69.4	71.4
17	69.7	28.6	65.6	70.6
18	66.7	11.3	47.7	57.1
19	53.5	16.3	45.9	50.0
20	56.2	13.9	37.0	65.5
21	49.5	20.8	33.3	59.1
22	35.5	10.1	12.1	66.7
23	19.7	2.2	20.0	40.0
24	10.2	0.0	2.8	33.3
المجموع	76.5	44.4	68.6	75.8

الجدول 21.2. يوضح توزيع نسبة التحاق الأفراد ما بين 6-24 بالدراسة بحسب أنماط العائلة لعام 2011

العمر	نووية بأطفال	ممتدة ذكورية	ممتدة مؤقتة	وحيدة الوالد
ذكر				
6	71.4	60.5	70.7	83.3
7	97.3	92.5	100.0	90.0
8	100.0	100.0	98.1	100.0
9	100.0	97.4	97.6	100.0
10	99.7	100.0	100.0	100.0
11	99.1	100.0	100.0	100.0
12	99.1	100.0	98.4	100.0
13	95.9	96.8	97.8	97.0
14	93.0	77.1	92.2	95.0
15	85.1	83.3	82.4	80.0
16	80.3	62.9	76.4	75.9
17	70.4	47.2	67.7	75.8
18	58.4	30.8	50.0	84.2
19	58.1	25.0	53.7	56.3
20	53.1	25.0	31.1	38.9
21	46.4	20.5	35.3	56.3
22	36.6	25.0	34.1	60.9
23	31.4	17.5	25.0	37.5
24	28.0	8.2	14.7	13.3
المجموع	77.8	56.3	74.3	74.6

الأسر النووية من 40% إلى 60% وفي الأسر وحيدة الوالد من 37% إلى 55%، والملفت في هذه النسب هو الارتفاع الكبير الذي حققته هذه النسب في الأسر وحيدة الوالد حيث ارتفعت بنسبة تصل إلى 67% وهي تفوق بكثير نسب الارتفاع المرصودة في باقي أنماط العائلات.

وبدراسة مدى امتلاك الأطفال غرفة منفصلة والتي لها تأثير على نجاح الأطفال الدراسي وتكوين شخصيتهم (الجدول 24) يرى الباحث أن نسبة الأطفال الذي يملكون غرفة منفصلة ارتفعت في تركيا في الفترة ما بين 2011 و 2016 بنسبة 30% لتصل من 44% إلى 57%، إذ أن هذه النسبة ارتفعت في

الجدول رقم 20.2. يوضح نسبة توزيع الأطفال تحت 18 على أمهات العائلات في 2011 و 2016

عدد الأطفال	نووية بأطفال	ممتدة ذكورية	ممتدة مؤقتة	وحيدة الوالد	المجموع
2016					
ذكر					
0	44.7	44.6	53.8	70.8	65.1
1	38.2	31.4	30.6	22.2	23.9
2	13.7	16.3	11.1	5.6	8.6
3 فأكثر	3.4	7.8	4.5	1.4	2.4
المتوسط	0.76	0.87	0.66	0.38	0.48
أنثى					
0	48.2	44.0	54.9	71.5	66.9
1	35.4	33.2	29.9	22.1	22.5
2	12.9	14.9	10.2	5.0	8.0
3 فأكثر	3.6	7.9	5.0	1.4	2.6
المتوسط	0.72	0.87	0.65	0.36	0.46
المجموع					
0	21.8	22.3	34.9	55.0	50.4
1	31.5	23.9	24.2	24.8	20.0
2	29.9	26.0	24.8	13.7	18.5
3 فأكثر	16.9	27.7	16.1	6.5	11.1
المتوسط	1.42	1.59	1.22	0.72	0.90

الذكورية حيث وصلت إلى 11% بينما النسبة تكون نسبة الأطفال في الأسر وحيدة الوالد هي الأكثر ارتفاعاً في التعليم بنسبة 52%، ويوضح الشكل رقم 2 تفاصيل تعليم الأطفال في الأسر وحيدة الوالد بحسب TAYA 2016 حيث تبلغ نسبة الأطفال بعمر 3 سنوات الذين يتلقون التعليم 29%، وترتفع هذه النسبة في عمر الـ 4 سنوات إلى 42% بينما ترتفع في عمر الـ 5 سنوات لتصل إلى 82%، ويلاحظ أن هذه الزيادة تعتبر زيادة كبيرة جداً مقارنة بالزيادة المرصودة في نسب باقي أنماط العائلات.

أعوام ما بين استطلاعي TAYA 2011 و TAYA 2016 ترتفع نسبة الأطفال في المرحلة العمرية 3-5 أعوام التي تتلقى التعليم ما قبل المدرسة، وفي حين تظل نسبة ارتفاع هذه النسب في حدود 10% في الأسر النووية والممتدة الذكورية والممتدة المؤقتة، ترتفع هذه النسبة في الأسر وحيدة الوالد من 22% إلى 52% أي تنمو بنسبة كبيرة تبلغ 1.4 ضعف، وبحسب TAYA 2016 إن النسبة الأقل تلاحظ في الأطفال بعمر 3-5 الذين يعيشون في العائلات الممتدة

الجدول رقم 20.2. يوضح نسبة توزيع الأطفال تحت 18 على أنماط العائلات في 2011 و 2016

عدد الأطفال	نووية بأطفال	ممتدة ذكورية	ممتدة مؤقتة	وحيدة الوالد	المجموع
2011					
ذكر					
0	41.9	46.3	43.9	71.7	60.5
1	38.6	33.4	37.1	22.7	26.3
2	15.1	11.7	13.6	3.9	9.9
3 فأكثر	4.3	8.6	5.4	1.6	3.2
المتوسط	0.83	0.88	0.83	0.36	0.57
أنثى					
0	46.4	48.0	49.9	72.1	63.5
1	36.1	32.7	32.0	20.6	24.6
2	12.5	11.1	11.8	6.3	8.4
3 فأكثر	4.9	8.3	6.3	1.1	3.6
المتوسط	0.78	0.84	0.77	0.37	0.54
المجموع					
0	19.1	25.3	25.7	55.9	44.9
1	31.1	29.2	27.1	25.2	21.8
2	31.2	22.2	25.4	13.2	20.2
3 فأكثر	18.6	23.2	21.8	5.7	13.0
المتوسط	1.61	1.72	1.61	0.73	1.11

في المراحل ما بعد 12 عام تشير النتائج إلى وجود تفاوت في النسب بين العائلات وأن الأطفال التي تعيش ضمن تركيبة العائلة الممتدة هي أقل حظاً من الأطفال التي تعيش في أسر نووية أو أسر وحيدة الوالد التي تتمتع بوضع أفضل.

يوضح الجدول 23 مدى التحاق الأطفال في عمر 3-5 أعوام بالحدائق وتوزيع هذه النسبة بحسب أنماط العائلات حيث تشير النتائج إلى أن فترة الخمس

تلقين للتعليم إلى مرحلة الـ 50% وهي النسبة الأقل بين جميع العائلات، وبالنظر إلى نسبة تعليم أفراد العائلات وتوزيعها على أنماط العائلات (الشكل رقم 1) يجد الباحث أن بحسب نتائج استطلاع TAYA 2011 و 2016 ترتفع نسبة تعليم الأفراد في جميع المجموعات العمرية في الأسر النووية وخاصة في الأسر وحيدة الوالد، وفي حين أنه لا يوجد فروق بين جميع أنماط العائلات في تعليم أفرادها ومداهم في المدارس في المجموعات العمرية الأولى إلا أن

الجدول رقم 19.2. يوضح توزيع الأطفال ما تحت 18 في المجموعات العمرية بحسب أمهات العائلة في 2011 و 2016

العمر	نووية بأطفال	ممتدة ذكورية	ممتدة مؤقتة	وحيدة الوالد	المجموع
2011					
ذكر					
0-4	2.22	1.81	2.24	3.08	2.18
5-9	7.05	6.98	7.10	7.54	7.06
10-14	12.01	12.04	11.97	12.19	12.02
15-17	16.16	16.06	16.07	16.23	16.14
المجموع	9.36	7.87	9.61	12.20	9.38
0-4	2.22	2.11	2.18	2.36	2.20
5-9	7.08	6.96	6.96	7.51	7.07
10-14	11.93	12.05	12.15	12.32	11.98
15-17	16.06	16.13	16.15	16.16	16.08
المجموع	9.28	8.18	9.60	12.36	9.35
0-4	2.22	1.96	2.21	2.75	2.19
5-9	7.06	6.97	7.03	7.53	7.06
10-14	11.97	12.04	12.05	12.25	12.00
15-17	16.11	16.09	16.11	16.19	16.11
المجموع	9.32	8.02	9.61	12.27	9.36
نسبة الأطفال من الإناث	48.6	48.0	48.4	48.4	48.5
0-4	2.06	1.88	2.00	2.59	2.04
5-9	7.04	6.86	6.89	7.32	7.02
10-14	12.11	12.07	12.04	12.24	12.11
15-17	16.02	16.09	16.09	16.20	16.05
المجموع	8.89	7.88	8.95	11.03	8.91
0-4	2.05	1.95	1.97	2.00	2.03
5-9	7.06	6.96	6.98	7.35	7.06
10-14	12.05	12.10	11.99	12.24	12.07
15-17	16.04	16.13	16.03	16.08	16.05
المجموع	8.75	8.10	8.99	11.96	8.86
0-4	2.05	1.92	1.99	2.42	2.04
5-9	7.05	6.90	6.94	7.34	7.04
10-14	12.08	12.08	12.02	12.24	12.09
15-17	16.03	16.11	16.06	16.14	16.05
المجموع	8.82	7.99	8.97	11.48	8.88
نسبة الأطفال من الإناث	48.7	50.1	50.2	48.8	49.0

أن الأسر الممتدة الذكورية هي أكثر الأسر التي تحتوي على عدد أطفال بمتوسط 1.59 بينما الأسر وحيدة الوالد هي الأقل بنسبة 0.72.

تشير نتائج استطلاع TAYA 2011 إلى أن نسبة عدد الأطفال في الأسر النووية التي تحتوي على الأطفال كانت 1.6 بينما تراجع هذه النسبة إلى 1.42 في استطلاع TAYA 2016 وعليه فقد تراجع هذه النسب في العائلات الممتدة الذكورية من 1.72 إلى 1.59 والعائلات الممتدة المؤقتة من 1.61 إلى 1.22 بينما تراجع هذه النسبة تراجعاً طفيفاً من 0.72 إلى 0.71 في الأسر وحيدة الوالد، وبالنظر إلى الأسر وحيدة الوالد التي تعتبر الأكثر مقاومة للتغيير فيما يخص عدد الأطفال يجد الباحث أن 55% من هذه الأسر لا تحتوي على الأطفال دون سن 18، ويتوافق هذا الوضع مع النتائج التي تشير إلى أن متوسط عمر الأطفال في هذه العائلات أعلى من الأطفال في أنماط العائلات الأخرى، علاوة على ذلك تشير نتائج TAYA 2016 إلى أن نسبة الأسر وحيدة الوالد التي تحتوي على طفل واحد هي 25% والأسر وحيدة الوالد التي تحتوي على طفلين هي 14% بينما تراجع هذه النسبة لتصل إلى 7% في الأسر وحيدة الوالد التي تحتوي على ثلاث أطفال فأكثر.

تشير نتائج استطلاع TAYA 2016 إلى الاختلاف بين نسب مداومة الأفراد ما بين 6-24 عام أي سن التعليم في المدارس بحسب أنماط العائلة (الجدول 21 و الجدول 22 و الشكل 1)، ففي الأسر النووية تبلغ نسبة الأفراد الذين يتلقون التعليم في هذه الفترة بالنسبة للذكور 74% والإناث 72%، وتتنخفض هذه النسبة في العائلات الذكورية إلى (بالترتيب) 58% و 50% وفي العائلات الممتدة المؤقتة إلى 71% و 66% أما في الأسر وحيدة الوالد فتكون بالترتيب 69% و 70%، توضح هذه النتائج أن الإناث في كل أنماط العائلات باستثناء الأسر وحيدة الوالد هي الأقل حظاً حيث يظهر هذا الطرح بوضوح في الإناث التي تعيش ضمن تركيبة عائلة ممتدة إذ تراجع نسبة

IX. سمات الأطفال في الأسر وحيدة الوالد ومستوى رفاهيتهم

تشير نتائج استطلاع TAYA 2016 إلى أن 49% من الأطفال دون سن الثامنة عشر التي تعيش في عائلات تركيا هم من الإناث بينما متوسط أعمارهم هو 8.9، وعند المقارنة بنتائج TAYA 2011 يجد الباحث أنه لا يوجد تغير في نسبة الإناث بينما يوجد تراجع في متوسط عمر الأطفال من 9.4 إلى 8.9، وبحسب التحليلات التي أجريت على العائلات التي تحتوي على الأطفال ينخفض متوسط عمر الأطفال في الفترة ما بين 2011 و 2016 على صعيد جميع العائلات، وينطبق هذا الوضع على متوسط عمر الأطفال من الذكور والإناث خاصة في العائلات الممتدة المؤقتة والأسر وحيدة الوالد، خاصة في الأبناء الذكور في الأسر وحيدة الوالد هناك انخفاض ملحوظ في متوسط العمر، وبالرغم من أن متوسط عمر الأطفال في الأسر وحيدة الوالد الوحيد ينخفض مع مرور الزمن إلا أنه أعلى من الأطفال في باقي أنماط العائلات بحسب نتائج استطلاعي TAYA 2011 و TAYA 2016، إذ أنه بحسب TAYA 2016 إن عمر الأطفال في الأسر وحيدة الوالد أكبر ب 2-3 أعوام من باقي الأطفال في العائلات الأخرى (الجدول 19).

يوضح الجدول 20 توزيع عدد الأطفال في العائلات، وتشير نتائج هذه التحليلات إلى تراجع نسبة الأطفال دون سن 18 في تركيا من 1.11 إلى 0.90 في الفترة ما بين 2011 - 2016، بالإضافة إلى ذلك ارتفعت نسبة العائلات التي لا تحتوي على الأطفال في هذه الفترة من 45% إلى 50%، وانخفضت نسبة الأسر التي تحتوي على طفل واحد من 22% إلى 20% والأسر التي تحتوي على طفلين من 20% إلى 19% بينما تراجع نسبة الأسر التي تحتوي على ثلاث أطفال فأكثر من 13% إلى 11%، وتتوافق هذه النتائج مع النتائج التي تشير إلى انخفاض سرعة الإنجاب في تركيا، وعلاوة على ذلك تتشابه هذه النتائج عامة مع المعطيات التي أسفرت عنها الدراسات فيما يخص تركيبة العائلات حيث تدل نتائج TAYA 2016 إلى

قلت عدد سنين تعليم الآباء ازدادت احتمالية تكوين أسرة وحيدة الوالد، إذ أن احتمالية تكوين أسرة وحيدة الوالد بالنسبة للآباء التي تلقت تعليم لمدة 5-7 تزيد بضعفي هذه الاحتمالية عند الآباء التي تلقت تعليم 15 عاما وما فوق بينما تصل هذه الاحتمالية إلى 3 أضعاف في الآباء التي تلقت تعليم لمدة 0-4 سنوات.

وفي النموذج الثالث والأخير تضاف متغيرات جديدة بالإضافة إلى المتغيرات السابقة التي تم تحليلها وهي المستوى الاجتماعي الاقتصادي والحصول على المساعدات الاجتماعية أو الاقتراض، ويؤكد هذا النموذج على استمرار تأثير متغيرات الزمن والحالة الاجتماعية ومدة التعليم في فترة تكون الأسر وحيدة الوالد، وبالنظر إلى تأثير متغير المستوى الاجتماعي الاقتصادي الذي تم إضافته حديثا يلاحظ الباحث أن احتمالية تكوين أسرة ذي والد وحيد في الأسر التي تعيش في مستوى اجتماعي اقتصادي منخفض ومنخفض جدا أعلى بكثير من احتمالية تكوين الأسر التي تعيش في مستوى مرتفع ومرتفع جدا ($p < 0.05$)، وعلاوة على ذلك فإن احتمالية حصول الأسر وحيدة الوالد على المساعدات الاجتماعية تصل إلى أكثر من 2.2 ضعف ($p < 0.01$) بينما تزيد احتمالية اقتراض هذه الأسر عن 1.7 ضعف ($p < 0.05$).

تدعم نتائج التحليل متعدد المتغيرات العديد من النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال التحليل الوصفي الإحصائي، أولى هذه النتائج هي العلاقة بين انتشار الأسر وحيدة الوالد وبين الزيجات التي تم عقدها في الفترة ما بين 1962 – 2016 بحسب تحليل هذه الفترة الزمنية وجميع العناصر الأخرى التي لها تأثير محتمل، أما النتيجة الثانية هي تأثير عاملي الطلاق ووفاء أحد الأزواج في فترة تكون الأسر وحيدة الوالد إذ تشير النتائج إلى أن "الطلاق" له تأثير محدد في فترة تكون الأسر وحيدة الوالد مما يؤيد الطرح الذي يفيد بتحول تكون الأسر وحيدة الوالد من الإيجابية ليصبح بديلا مختارا، والنتيجة الثالثة هي وجود علاقة عكسية بين مدة التعليم وتكون الأسرة وحيدة الوالد والنتيجة الرابعة التي لها علاقة بهذا الطرح هي أن الأسر وحيدة الوالد معرضة بنسبة كبيرة إلى خطر وجودها في مستوى اجتماعي اقتصادي منخفض أو متوسط مما يؤدي إلى النتيجة الرابعة وهي كونهم تحت تهديد الاحتياج لتلقي مساعدات اجتماعية أو اللجوء للاقتراض بنسبة أكبر.

من العوامل الأخرى التي تدل على مستوى رفاهية العائلات هو مدى مستوى السعادة الذي أوضحتها الأفراد التي تشكل هذه العائلات، وبالنظر إلى مدى مستوى سعادة العائلات طبقا لأنماط الأسر المختلفة (الجدول 17) يلاحظ أن جميع أنماط العائلات عبرت عن أنها "سعيدة" بنسبة كبير في الاستطلاعين لعام 2006 و 2016، لكننا لاحظنا عند الانتقال من TAYA 2006 إلى TAYA 2016 أن هناك انخفاض في عدد من يصف نفسه بأنه «سعيد بدرجة متوسطة» أو «سعيد» أو «سعيد جدا» بينما ترتفع نسبة من يصف نفسه بأنه «غير سعيد» أو «تعييس»، وفي حين أنه لا يوجد تغيير يذكر في مدى مستوى السعادة عند أفراد الأسر النووية فإن نسبة مستوى السعادة وسط الأفراد الذين ينتمون لعائلات ممتدة أو أسر مفككة تنخفض بشكل حاد، وبتركيز على بيان الأسر المفككة تشير النتائج إلى ارتفاع نسبة من صف نفسه بأنه «غير سعيد» من 4.6% إلى 10.4% وانخفاض نسبة من يصف نفسه بالسعادة من 78.0% إلى 60.4% بحسب استطلاعات TAYA 2006، أما بالنسبة للأسر ذي الوالد الوحيد يلاحظ مستوى انخفاض سعادة هذه الأسر مقارنة بباقي أنماط الأسر سواء في TAYA 2006 أو في TAYA 2016 إذ أن نسبة الأسر وحيدة الآباء التي تصف نفسها بأنها «غير سعيدة» ترتفع عبر الزمان.

المرحلة الأولى (الجدول 18) لتحليل الانحدار اللوجستي الذي قام به الباحث لتحديد سمات الأسر وحيدة الوالد ومراحل تكونها ومحدداتها عبر نماذج تشمل ثلاث مراحل تدل بوضوح على تأثير عامل الزمن في مرحلة تكون الأسر وحيدة الوالد، حيث يلاحظ أن نسبة الأسر وحيدة الوالد ارتفعت لتصل إلى 2.34 ضعف في الفترة ما بين 2007 – 2017 إذا ما قورنت بالأسر التي تشكلت في عام 1962 وما قبله ($p < 0.01$)، وقد تم دراسة متغيرات الحالة الاجتماعية ومدة التعليم في النموذج الثاني حيث ظهر صمود تأثير عامل الزمن رغم انخفاض نسبة الدلالة الإحصائية، أما بالنظر إلى تأثير الحالة الاجتماعية يلاحظ أن نسبة تكوين الأسر وحيدة الوالد للآباء الأرامل ترتفع إلى 2.1 ضعف والآباء المطلقين إلى 2.4 ضعف مقارنة بالآباء المتزوجين مما يتوافق مع نتائج التحليل الوصفي الإحصائي، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك علاقة عكسية بين التعليم واحتمالية تكوين أسرة وحيدة الوالد فكلما

الجدول 18.2. يوضح محددات الأسر وحيدة الوالد، الانحدار اللوجستي لعام 2016

النموذج رقم 3		النموذج رقم 2		النموذج رقم 1		المتغيرات
نسبة الخطر	الدلالة	نسبة الخطر	الدلالة	نسبة الخطر	الدلالة	
-	-	-	-	-	-	جيل الزواج
2.010	0.032	2.241	0.020	2.340	0.000	2007-2016
1.554	0.042	1.652	0.029	1.467	0.000	1997-2006
1.117	0.045	1.256	0.037	1.310	0.034	1987-1996
1.120	0.053	1.119	0.049	1.270	0.042	1982-1986
1.030	0.135	1.091	0.121	1.090	0.103	1972-1981
1.001	0.201	1.042	0.198	1.007	0.160	1962-1971
1.000	-	1.000	-	1.000	-	<1962
الحالة الاجتماعية						
2.230	0.020	2.350	0.000	-	-	مطلق
2.055	0.029	2.093	0.000	-	-	أرمل
1.000	-	1.000	-	-	-	متزوج
1.007	0.101	1.030	0.070	-	-	أخرى
مدة التعليم						
4.944	0.000	2.908	0.000	-	-	0-4
3.733	0.000	2.126	0.000	-	-	5-7
3.027	0.000	1.158	0.051	-	-	8-11
1.978	0.000	1.124	0.057	-	-	12-15
1.000	-	1.000	-	-	-	>15
المستوى الاجتماعي الاقتصادي						
1.000	-	-	-	-	-	مرتفع جدا
.601	0.051	-	-	-	-	مرتفع
.748	0.279	-	-	-	-	متوسط
1.214	0.022	-	-	-	-	منخفض
2.252	0.011	-	-	-	-	منخفض جدا
-	-	-	-	-	-	الحصول على المساعدات الاجتماعية
1.000	-	-	-	-	-	لم يحصل
2.157	0.000	-	-	-	-	حصل
الاقتراض						
1.000	-	-	-	-	-	لم يحصل
1.659	0.032	-	-	-	-	حصل

لتصل إلى 20% في الأسر المفككة، ولكن النسبة الأكثر سرعة في الارتفاع في الفترة التي تم دراستها ظهرت في الأسر وحيدة الوالد إذ ارتفعت نسبة هذه العائلات التي تحصل على مساعدات اجتماعية من 9% بحسب TAYA 2011 إلى 25% بحسب TAYA 2016، يلاحظ أن نسبة الأسر التي تشكلها الآباء الذكور والتي تحصل على مساعدات اجتماعية تنخفض بينما ترتفع هذه النسبة بشكل كبير وملحوظ في الأسر التي تشكلها الآباء من الإنثا حيث وصلت في استطلاع TAYA 2016 إلى 26%، أما في حالة الاقتراض فإن نسبة الحصول عليه تنخفض عند كل أنماط العائلات في الفترة الزمنية موضوع الدراسة حيث أن نتائج TAYA 2016 تشير إلى حصول 35% من الأسر النووية و 38% من العائلات الممتدة و 20% من الأسر المفككة على القروض، وتبقى هذه النسبة في الأسر أحادية الأفراد عند 16% بينما تصل إلى 25% في الأسر وحيدة الوالد وترتفع لتصل إلى 29% في الأسر وحيدة الوالد التي تشكلها الأم، وتشير معطيات TAYA 2016 إلى أن جميع أنماط العائلات لجأت للبنوك في فترة الاقتراض بينما لجأت الأسر وحيدة الوالد إلى الأصدقاء بنسبة 7% ولجأت إلى الاقتراض من أفراد أو جذور عائلاتها من أم- أب أو أخوة وإن كانت النسبة ضئيلة (2-3%).

ارتفعت نسبة البيوت التي تحتوي على واحد على الأقل من كبار السن الذي بحاجة للرعاية في الفترة ما بين 2006-2016 من 5.3% إلى 8.4%، وقد تفسر هذه الزيادة إما بارتفاع متوسط أعمار السكان في تركيا أو بتأثير السياسات الاجتماعية التي بدأت تطبق في تركيا بخصوص رعاية كبار السن حيث ارتفعت نسبة إقرارو توضيح هذه الوضع، وقد ارتفعت هذه النسبة من 1.6% إلى 4.7% في الأسر النووية ومن 7.0% إلى 8.5% في الأسر المفككة بينما ارتفعت من 22.6% إلى 25.6% في العائلات الممتدة، وبالنظر بالتفصيل في العائلات الممتدة يلاحظ أن نسبة وجود مسن واحد على الأقل بحاجة للرعاية ترتفع في العائلات الممتدة المؤقتة إلى 34-33%، ويفسر هذا الوضع بأن هذه العائلات تكون من الأفراد المسنين وأن هذه البيوت تقوم مقام الملجأ للعناصر التي تنفصل عن باقي وحدات الأسر، وبالنظر إلى الأسر المفككة تشير النتائج إلى أن نسبة وجود مسن واحد على الأقل بحاجة للرعاية في الأسر وحيدة الوالد ارتفعت في الفترة ما بين 2006-2016 من 4% إلى ما فوق 10%.

الجدول 17.2. يوضح مستوى "السعادة" للأسر حسب أنماط الأسر المختلفة في 2006 و 2016

نوع الأسرة	غير سعيد (تعييس)	متوسط	سعيد
2016			
أسرة نووية	4.6	17.4	78.0
نووية بدون أولاد	1.9	16.7	81.4
نووية بدون أولاد (عمر < 45)	3.6	13.8	82.6
نووية بدون أولاد (عمر ≥ 45)	4.9	16.7	78.4
نووية بأولاد	4.6	17.8	77.7
نووية بطفل واحد	4.2	17.8	77.9
نووية بطفلين	3.8	16.8	79.4
نووية بثلاث أطفال وما فوق	5.9	19.0	75.1
أسرة ممتدة	5.2	21.0	73.7
ممتدة ذكورية	5.8	20.6	73.6
ممتدة مؤقتة	4.6	21.6	73.8
مفككة	10.4	29.2	60.4
ذو فرد واحد	11.5	29.3	59.3
ذو فرد واحد (رجل)	14.4	31.5	54.2
ذو فرد واحد (امرأة)	9.8	28.0	62.2
وحيدة الآباء	9.5	28.9	61.6
وحيدة الآباء (الأب)	14.4	33.6	52.1
وحيدة الآباء (الأم)	9.0	28.5	62.6
مفككة أخرى	10.2	29.8	59.9
بدون أقارب	6.8	25.6	67.7
المجموع	5.5	19.5	75.0

تشير نتائج TAYA 2016 إلى أن نسبة 13% من عائلات تركيا تحصل على مساعدات اجتماعية بينما 31% من الأسر تلجأ للاقتراض وإذا قورنت هذه النتائج بنتائج استطلاع TAYA 2011 يلاحظ أن في الفترة ما بين 2011-2016 ارتفعت نسبة الأسر التي تحصل على مساعدات اجتماعية بينما انخفضت نسبة الأسر التي تلجأ للاقتراض نسبياً، تبلغ نسبة الأسر التي تتلقى مساعدات اجتماعية 9% في الأسر النووية و 14% في العائلات الممتدة بينما ترتفع

النسبة إلى 17% في العائلات الممتدة بينما تنخفض إلى 14% في الأسر المفككة، وتنخفض هذه النسبة إلى 12% في الأسر أحادية الفرد التي تشكلها امرأة و إلى 11% في الأسر وحيدة الوالد التي تشكلها امرأة، مما يشير هذا الوضع إلى أن الأسر التي تشكلها امرأة تضطر إلى صرف نسبة أكبر بكثير من الدخل الذي تحصل عليه لذلك فإن أحوالها الاقتصادية أكثر هشاشة.

الجدول 17.2. يوضح مستوى "السعادة" للأسر حسب أنماط الأسر المختلفة في 2006 و 2016

نوع الأسرة	غير سعيد (تعييس)	متوسط	سعيد
2006			
أسرة نووية	1.9	19.3	78.8
نووية بدون أولاد	1.9	16.7	81.4
نووية بدون أولاد (عمر < 45)	1.4	12.3	86.4
نووية بدون أولاد (عمر ≥ 45)	2.0	18.1	79.9
نووية بأولاد	1.9	20.0	78.1
نووية بطفل واحد	1.6	19.2	79.1
نووية بطفلين	1.6	19.4	79.0
نووية بثلاث أطفال وما فوق	2.4	21.2	76.4
أسرة ممتدة	2.4	20.1	77.5
ممتدة ذكورية	2.6	21.0	76.3
ممتدة مؤقتة	2.0	18.5	79.5
مفككة	4.6	17.4	78.0
ذو فرد واحد	5.0	22.5	72.5
ذو فرد واحد (رجل)	7.1	21.4	71.4
ذو فرد واحد (امرأة)	3.8	23.1	73.1
وحيدة الآباء	7.9	30.4	61.7
وحيدة الآباء (الأب)	9.6	36.1	54.2
وحيدة الآباء (الأم)	7.7	29.7	62.6
مفككة أخرى	5.7	33.3	60.9
بدون أقارب	1.9	23.1	75.0
المجموع	2.3	20.1	77.6

الأسر وحيدة الوالد بنسبة 2.1 ضعف حيث بلغت في هذه الأسر التي يشكلها الأب 2.7 ضعف بينما في الأسر التي تشكلها الأم ارتفعت مقدار الضعفين، وبالنظر إلى متوسط المصروفات الشهرية ومتوسط الادخار الشهري للعائلات يلاحظ أن مصروفات الاستهلاك زادت في عموم تركيا من 1.163 ليرة تركي إلى 2.389 ليرة تركي، بينما ارتفع متوسط الادخار من 231 ليرة تركي إلى 423 ليرة تركي، وتعتبر نسب الصرف والادخار في عموم تركيا سارية في جميع أنماط العائلات بدون استثناء، وتميل الأسر النووية إلى الادخار بنسبة 15% وترتفع هذه

الجدول 16.2. يوضح أقل نسبة وجود مسن بحاجة للرعاية في المنزل بحسب أنماط العائلات في 2006 و 2016

نوع الأسرة	2006	2016
أسرة نووية	1.6	4.7
نووية بدون أولاد	5.1	5.6
نووية بدون أولاد (عمر < 45)	0.0	1.2
نووية بدون أولاد (عمر ≥ 45)	6.9	7.9
نووية بأولاد	0.6	4.4
نووية بطفل واحد	1.3	3.8
نووية بطفلين	0.3	3.8
نووية بثلاث أطفال وما فوق	0.4	5.7
أسرة ممتدة	22.6	25.6
ممتدة ذكورية	14.7	19.2
ممتدة مؤقتة	32.9	33.7
مفككة	7.0	8.5
ذو فرد واحد	5.4	6.1
ذو فرد واحد (رجل)	4.9	3.9
ذو فرد واحد (امرأة)	5.4	8.5
وحيدة الآباء	3.6	10.2
وحيدة الآباء (الأب)	7.5	11.0
وحيدة الآباء (الأم)	3.2	10.1
مفككة أخرى	20.2	19.1
بدون أقارب	0.0	1.0
المجموع	5.3	8.4

الجدول رقم 15.2. يوضح متوسط الدخل والمصروفات للبيوت بحسب أنماط العائلات ومدى الحصول على المساعدات الاجتماعية أو الاقتراض في 2011 و 2016

نوع الأسرة	متوسط الدخل			متوسط المصروفات			2011			2016		
	متوسط الدخل	متوسط المصروفات	متوسط الاقتراض *	الحصول على المساعدات الاجتماعية	متوسط الدخل	متوسط المصروفات	متوسط الاقتراض	الحصول على المساعدات الاجتماعية	متوسط الدخل	متوسط المصروفات	متوسط الاقتراض	الحصول على المساعدات الاجتماعية
أسرة نووية	1.468	1.222	246	8.0	3.110	2.638	37.9	9.3	473	2.473	35.4	9.3
نووية بدون أولاد	1.313	1.056	257	4.5	2.612	2.229	31.9	7.4	383	2.283	28.0	7.4
نووية بدون أولاد (عمر < 45)	1.939	1.364	575	4.7	3.729	3.113	41.7	7.4	616	3.161	38.2	7.4
نووية بدون أولاد (عمر ≥ 45)	1.110	956	154	4.5	2.375	2.042	28.7	7.4	333	2.033	25.8	7.4
نووية بأولاد	1.519	1.276	242	9.1	3.365	2.847	39.8	10.3	519	2.851	39.1	10.3
نووية بطفل واحد	1.631	1.321	310	5.6	3.767	3.108	41.5	8.2	659	3.165	41.7	8.2
نووية بطفلين	1.634	1.359	275	7.4	3.500	2.991	38.4	8.7	509	2.991	40.0	8.7
نووية بثلاث أطفال وما فوق	1.231	1.110	121	15.3	2.531	2.216	40.0	16.2	315	2.231	33.8	16.2
أسرة ممتدة	1.403	1.197	206	10.9	3.032	2.528	38.6	13.7	504	2.554	37.5	13.7
ممتدة ذكورية	1.370	1.154	215	10.7	3.109	2.593	40.3	15.9	516	2.593	39.0	15.9
ممتدة مؤقته	1.426	1.227	199	11.1	2.969	2.475	37.4	11.8	494	2.475	36.3	11.8
مفككة	1.097	906	191	15.0	2.095	1.805	20.3	19.8	290	1.805	19.9	19.8
ذو فرد واحد	974	796	179	12.9	1.731	1.507	14.7	18.6	223	1.507	15.7	18.6
ذو فرد واحد (رجل)	1.337	1.041	296	11.7	2.271	1.946	20.8	15.2	325	1.946	23.1	15.2
ذو فرد واحد (مرأة)	755	647	107	13.6	1.425	1.259	11.0	20.5	166	1.259	11.6	20.5
وحيدة الآباء	1.142	1.022	121	18.5	2.392	2.119	28.3	25.1	273	2.119	25.2	25.1
وحيدة الآباء (الأب)	1.220	983	236	22.4	3.252	2.788	34.3	11.3	464	2.788	29.0	11.3
وحيدة الآباء (الأم)	1.133	1.026	107	18.0	2.310	2.055	27.6	26.4	255	2.055	24.8	26.4
مفككة أخرى	1.260	1.021	240	16.2	2.808	2.382	26.5	15.1	426	2.382	29.8	15.1
بدون أقارب	1.626	1.054	573	13.4	5.453	3.763	14.4	29.5	1689	3.763	24.6	29.5
المجموع	1.395	1.163	231	9.6	2.812	2.389	34.9	12.7	423	2.389	31.1	12.7

*تم حساب متوسط الادخار عن طريق الفرق بين الدخل والمصروفات

الجدول رقم 14.2. يوضح نسبة توزيع المستوى الاجتماعي الاقتصادي للبيوت على أمهات العائلات في 2011 و 2016

نوع الأسرة	مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا	المجموع
2016						
أسرة نووية	4.5	13.7	32.1	36.9	12.8	100.0
نووية بدون أولاد	7.4	11.3	26.2	39.8	15.3	100.0
نووية بدون أولاد (عمر < 45)	18.3	25.7	31.9	18.9	5.1	100.0
نووية بدون أولاد (45 ≤ عمر)	4.7	7.7	24.8	44.9	17.9	100.0
نووية بأولاد	3.3	14.6	34.5	35.8	11.8	100.0
نووية بطفل واحد	6.2	21.2	36.0	30.0	6.7	100.0
نووية بطفلين	2.4	14.9	37.5	36.0	9.3	100.0
نووية بثلاث أطفال وما فوق	0.6	5.1	27.8	43.6	22.9	100.0
أسرة ممتدة	1.0	6.6	30.4	46.4	15.6	100.0
ممتدة ذكورية	0.9	6.4	29.6	46.7	16.3	100.0
ممتدة مؤقتة	1.1	6.8	31.0	46.1	15.0	100.0
مفككة	6.8	14.3	23.3	33.2	22.3	100.0
ذو فرد واحد	8.4	14.5	16.7	31.0	29.4	100.0
ذو فرد واحد (رجل)	12.9	20.5	24.7	28.8	13.2	100.0
ذو فرد واحد (امرأة)	5.9	11.2	12.1	32.3	38.5	100.0
وحيدة الآباء	4.4	13.0	31.6	36.9	14.1	100.0
وحيدة الآباء (الأب)	12.5	8.8	33.8	35.0	10.0	100.0
وحيدة الآباء (الأم)	3.6	13.4	31.4	37.1	14.5	100.0
مفككة أخرى	3.9	12.7	32.5	38.2	12.7	100.0
بدون أقارب	14.5	36.2	37.7	11.6	0.0	100.0
المجموع	4.6	13.1	30.2	37.2	15.0	100.0

متوسط دخل البيت الواحد الشهري ارتفع من 1.396 ليرة تركي بحسب استطلاع TAYA 2006 إلى 2.812 ليرة تركي بحسب TAYA 2016 وهذه الزيادة في الدخل هي ملاحظة عامة في جميع أنحاء تركيا وفي كل أنماط العائلات المختلفة، وقد بلغت الزيادة في الدخل الشهري ضعفين في العائلتين النووية والممتدة (2.1 - 2.2 ضعف) ويلاحظ أن هذه النسبة ارتفعت بشكل ملحوظ في الأسر المفككة (1.9 ضعف) إلا أن هذه الزيادة ظلت محدودة، وتشير النتائج إلى الزيادة الأقل هي زيادة الدخل في الأسر وحيدة الفرد حيث بلغت 1.7 ضعف، وتحققت زيادة دخل

في الأسر التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة، وتنطبق هذه النتائج على الأسر وحيدة الوالد أيضا، ويلاحظ ارتفاع كبير في نسبة الأسر وحيدة الوالد التي يشكلها الأب حيث تزداد نسبة العائلات التي تنتمي للطبقة المرتفعة والمرتفعة جدا من 8% إلى 21% بينما لم تلاحظ تغييرات تذكر بهذا الخصوص في الأسر وحيدة الوالد التي تشكلها الأمهات، ولكن هناك انخفاض حاد في نسبة الأسر وحيدة الوالد التي تشكلها الأمهات التي تنتمي إلى الطبقة المنخفضة أو المنخفضة جدا حيث تنتقل هذه العائلات مع الوقت إلى الطبقة المتوسطة، وكما هو موضح في الجدول 15 فإن

متوسط أو مرتفع أو مرتفع جداً، وإذا تم تحليل هذه النتائج بحسب أنماط العائلات يلاحظ أن باستثناء العائلات الممتدة فإن جميع أنماط العائلات الأخرى تنخفض فيها نسبة الانتماء إلى المستوى الاجتماعي الاقتصادي المنخفض أو المنخفض جداً بينما ترتفع نسبة العائلات التي تنتمي إلى الطبقة الاجتماعية الاقتصادية المرتفعة و المرتفعة جداً، وبالرغم من أن هناك انخفاض كبير في نسب العائلات المفككة التي تعيش في مستوى اجتماعي اقتصادي منخفض ومنخفض جداً إلا أن الملاحظ أن زيادة النسبة لم تكن في الأسر المرتفعة أو المرتفعة جداً بل كانت

VIII. مستوى رفاهية الأسر وحيدة الوالد

بحسب نتائج استطلاع TAYA 2016 فإن نسبة 52% من إجمالي أسر تركيا تعيش في مستوى اجتماعي اقتصادي منخفض أو منخفض جداً و 30% في مستوى متوسط بينما 18% المتبقية تعيش في مستوى اجتماعي اقتصادي مرتفع أو مرتفع جداً (الجدول 14)، وإذا قورنت هذه النتائج بنتائج TAYA-2011 يلاحظ في الفترة ما بين 2011-2016 انخفاض في نسبة العائلات التي تعيش في مستوى اجتماعي اقتصادي منخفض أو منخفض جداً بينما تزداد نسبة العائلات التي تعيش في مستوى

الجدول رقم 14.2. يوضح نسبة توزيع المستوى الاجتماعي الاقتصادي للبيوت على أنماط العائلات في 2011 و 2016

نوع الأسرة	مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جداً	المجموع
2011						
أسرة نووية	4.4	11.4	27.5	47.0	9.7	100.0
نووية بدون أولاد	4.3	9.9	22.0	55.9	8.0	100.0
نووية بدون أولاد (عمر < 45)	12.6	24.6	28.9	31.1	2.8	100.0
نووية بدون أولاد (45 ≤ عمر)	1.5	5.0	19.7	64.2	9.6	100.0
نووية بأولاد	4.4	11.9	29.3	44.1	10.3	100.0
نووية بطفل واحد	6.8	15.0	32.1	40.8	5.4	100.0
نووية بطفلين	5.0	13.5	30.4	43.1	7.9	100.0
نووية بثلاث أطفال وما فوق	0.8	6.0	24.3	49.3	19.5	100.0
أسرة ممتدة	2.1	6.9	26.0	54.3	10.7	100.0
ممتدة ذكورية	1.4	5.9	28.8	53.4	10.5	100.0
ممتدة مؤقتة	2.6	7.6	24.0	55.0	10.9	100.0
مفككة	3.9	12.9	25.9	43.3	14.0	100.0
ذو فرد واحد	4.3	13.6	23.3	39.8	19.0	100.0
ذو فرد واحد (رجل)	4.9	15.8	28.3	36.8	14.1	100.0
ذو فرد واحد (امرأة)	3.5	11.0	17.3	43.3	24.8	100.0
وحيدة الآباء	3.5	12.1	24.4	49.1	11.0	100.0
وحيدة الآباء (الأب)	3.9	3.9	15.7	64.7	11.8	100.0
وحيدة الآباء (الأم)	3.7	13.4	25.8	46.6	10.6	100.0
مفككة أخرى	2.8	8.5	33.2	45.7	9.7	100.0
بدون أقارب	8.6	40.0	34.3	17.1	0.0	100.0
المجموع	4.0	11.0	27.1	47.5	10.4	100.0

الجدول 13.2. يوضح نسب توزيع الآباء على أنماط الأسر طبقاً للحالة الاجتماعية 2006-2016

نوع الأسرة	لم يتزوج	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
2016					
أسرة نووية	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
نووية بدون أولاد	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
نووية بدون أولاد (عمر < 45)	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
نووية بدون أولاد (عمر ≥ 45)	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
نووية بأولاد	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
نووية بطفل واحد	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
نووية بطفلين	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
نووية بثلاث أطفال وما فوق	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
أسرة ممتدة	0.9	88.7	1.5	8.8	100.0
ممتدة ذكورية	1.0	94.3	0.7	4.0	100.0
ممتدة مؤقتة	0.8	83.8	2.2	13.1	100.0
مفككة	21.1	6.3	23.4	49.3	100.0
ذو فرد واحد	22.9	3.7	19.0	54.4	100.0
ذو فرد واحد (رجل)	38.8	6.8	29.9	24.5	100.0
ذو فرد واحد (امرأة)	13.9	2.0	12.8	71.3	100.0
وحيدة الآباء	0.4	14.4	37.1	48.1	100.0
وحيدة الآباء (الأب)	0.0	7.5	36.3	56.3	100.0
وحيدة الآباء (الأم)	0.4	15.1	37.2	47.3	100.0
مفككة أخرى	38.7	3.3	19.9	38.1	100.0
بدون أقارب	89.9	1.4	4.3	4.3	100.0
المجموع	4.7	79.7	4.8	10.7	100.0

ما بين 2006-2016 انخفضت نسب الأب المطلق أو الأرمل في الأسر وحيدة الوالد التي يكونها "الوالد" بينما ارتفعت نسبة المرأة المطلقة أو التي لم يسبق لها الزواج في هذه الأسر وانخفضت نسبة الأرامل بها مما يدل أن المرأة هي التي تقود مرحلة التحول من إجبارية الوضع إلى حرية الاختيار.

الوالد من إجبارية الوضع إلى كونها بديلاً مختاراً، ومن النتائج التي تؤيد هذا الطرح هو ظهور نسبة من الآباء في هذه الأسر لم تتزوج قط رغم ضالة هذه النسبة التي بلغت 0.4%، وعلاوة على ذلك فإن وجود نسبة 14-15% من الآباء التي مازالت تربطهم علاقة الزواج يدل على أن هناك نسبة هامة من الآباء التي تنتمي إلى هذه الأسر قد انفصلت لحين إتمام الطلاق أو تضطر للعيش منفصلة لأسباب الهجرة أو العمل في مدن مختلفة... إلخ، في الفترة

الجدول 13.2. يوضح نسب توزيع الآباء على أنماط الأسر طبقاً للحالة الاجتماعية 2006-2016

نوع الأسرة	لم يتزوج	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
2006					
أسرة نووية	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
نووية بدون أولاد	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
نووية بدون أولاد (عمر < 45)	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
نووية بدون أولاد (عمر ≥ 45)	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
نووية بأولاد	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
نووية بطفل واحد	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
نووية بطفلين	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
نووية بثلاث أطفال وما فوق	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0
أسرة ممتدة	0.9	88.2	1.0	9.9	100.0
ممتدة ذكورية	0.4	95.4	1.8	2.4	100.0
ممتدة مؤقتة	1.1	83.6	2.4	12.9	100.0
مفككة	19.0	8.6	14.0	58.5	100.0
ذو فرد واحد	16.1	4.7	11.1	68.1	100.0
ذو فرد واحد (رجل)	29.2	8.6	18.7	43.5	100.0
ذو فرد واحد (امرأة)	11.2	3.2	8.3	77.3	100.0
وحيدة الآباء	0.0	15.3	19.8	64.9	100.0
وحيدة الآباء (الأب)	0.0	24.1	20.4	55.6	100.0
وحيدة الآباء (الأم)	0.0	14.1	19.7	66.2	100.0
مفككة أخرى	60.3	8.5	12.1	19.2	100.0
بدون أقارب	85.2	3.7	11.1	0.0	100.0
المجموع	2.9	86.5	1.9	8.7	100.0

العزاب أو المطلقين بينما تنخفض نسبة الآباء المتزوجين أو الأرمال، وترتبط هذه النتائج ارتباطاً وثيقاً بانخفاض نسبة الزواج وارتفاع نسب الطلاق في تركيا. تدل الحالة الاجتماعية للآباء الذي تشكل الأسر وحيدة الوالد إلى نتائج هامة بخصوص مراحل تكون هذه الأسر إذ أن انخفاض نسبة الآباء الأرمال في هذه الأسر من 65% إلى 48% في الفترة ما بين 2006 و 2016 وارتفاع نسبة الطلاق من 20% إلى 37% تشير إلى خروج مرحلة الأسر وحيدة

نسبة الآباء العزاب أو المتزوجين أو الأرمال، وتعتبر نسبة الأرمال في الأسر الممتدة من 8% إلى 9% مما يشير إلى كونها الملاذ والملاجئ للأفراد الذي يفصلون عن الأسر النووية وفي نفس الوقت هذه الأسر معرضة للتحويل إلى أسر مفككة بنسبة كبيرة، وتعتبر الأسر الممتدة المؤقتة أكثر عرضة لهذه الخطورة من الأسر الممتدة الذكورية، وبالنظر إلى الحالة الاجتماعية للآباء في الأسر المفككة في آخر 10 سنوات يلاحظ ارتفاعاً في نسبة الآباء

الجدول 12.2. يوضح توزيع الوضع الوظيفي لآخر أسبوع للآباء بالنسبة لأنماط العائلات في 2011 و 2016

نوع الأسرة	2011	2016
أسرة نووية	64,2	64,3
نووية بدون أولاد	34,4	41,9
نووية بدون أولاد (عمر < 45)	87,6	87,1
نووية بدون أولاد (عمر ≥ 45)	19,2	31,1
نووية بأولاد	73,8	74,0
نووية بطفل واحد	66,5	68,6
نووية بطفلين	77,8	78,4
نووية بثلاث أطفال وما فوق	76,0	75,3
أسرة ممتدة	51,7	49,7
ممتدة ذكورية	37,6	41,3
ممتدة مؤقتة	62,0	56,9
مفككة	24,6	31,5
ذو فرد واحد	23,2	30,3
ذو فرد واحد (رجل)	44,4	55,0
ذو فرد واحد (امرأة)	10,7	16,4
وحيدة الآباء	23,2	30,7
وحيدة الآباء (الأب)	46,2	49,3
وحيدة الآباء (الأم)	20,3	29,0
مفككة أخرى	29,9	33,0
بدون أقارب	55,6	66,2
المجموع	55,6	55,4

العزاب أو الذين لا يزالون متزوجين في الفترة ما بين 2006 و 2016 في انخفاض مستمر بينما ترتفع نسبة الأراامل والمطلقين، وفي هذا الخصوص تعتبر أكثر نتيجة صادمة هي ارتفاع نسبة حالات الطلاق في الفترة المذكورة من 1.9% إلى 4.8% بمعدل ارتفاع مرة ونصف، وقد تبين أن جميع الآباء في الأسر النووية هي الآباء الذين مازالوا متزوجين وفقاً لتعريف مصطلح "الأسرة النووية"، وبالنسبة للأسر الممتدة أظهرت النتائج أن نسب الطلاق أخذت في الارتفاع بينما لم تسجل تغييرات ملحوظة في

المشاركة في الحياة العملية للأسر التي تحتوي على شخص واحد وهو غالبا امرأة والأسر التي يكون عائلها الوحيد امرأة هي بالترتيب 53% و 43%، وتوضح هذه النتائج مرة أخرى أن نسبة الأفراد البالغين في الأسر وحيدة التي تتجه إلى المشاركة في الحياة العملية ترتفع بشكل كبير مما يسرع من الانتقال من الوضع الإجباري إلى حرية الاختيار، أما بالنسبة للحالة الاجتماعية لأفراد البيت الواحد فقد تبين وفقاً لنتائج استطلاعات TAYA لعام 2006 و عام 2016 (الجدول 13) أن نسبة الآباء

المشاركة في الحياة العملية لأولياء أمور الأسر سواء كانت الأسر النووية أو الأسر الممتدة، بينما ترتفع نسبة المشاركة في الحياة العملية لأولياء الأمور في الأسر المفككة بشكل كبير وملحوظ سواء في النتائج العامة أو النتائج الفرعية، حيث ترتفع نسبة مشاركة أولياء أمور الأسر المفككة في الحياة العملية من 25% إلى 32%، وتصبح نسبة الارتفاع في الأسر المكونة من شخص واحد من 23% إلى 30% وترتفع في الأسر وحيدة الوالد من 23% إلى 31%، وقد لوحظ أن سرعة ارتفاع نسبة

65 وما فوق بين الرجال من 35% إلى 32% وانخفضت بين النساء من 17% إلى 12%، وتفيد هذه النتائج بأن الوالد الوحيد في هذه الأسر يميل عمره إلى الانخفاض مع مرور الوقت بعكس كل الدراسات التي أجريت على أنواع العائلات الأخرى وقد أثبتت هذه النتائج مرة أخرى أن تحول ولي الأمر إلى والد وحيد يعول أسرته يمر بمرحلة من التحول من كونه قرارا إجباريا ليصبح قرارا اختياريا، لم تشر نتائج استطلاعات TAYA لعامي 2011 و 2016 (الجدول 12) إلى تغييرات ملحوظة فيما يخص

الجدول 11.2. توزيع الفئة العمرية للآباء بحسب نوع الأسرة، 2006 - 2016

نوع الأسرة	18-24	25-34	35-44	45-54	55-64	65+	المجموع	متوسط العمر
2016								
أسرة نووية	1.2	16.5	27.4	23.9	17.3	13.7	100.0	48.01
نووية بدون أولاد	1.2	11.2	5.0	13.3	31.5	37.9	100.0	58.46
نووية بدون أولاد (عمر < 45)	5.8	55.8	24.3	12.7	0.9	0.4	100.0	34.37
نووية بدون أولاد (عمر ≥ 45)	0.0	0.1	0.2	13.4	39.0	47.2	100.0	64.42
نووية بأولاد	1.2	18.6	36.2	28.0	11.8	4.2	100.0	43.92
نووية بطفل واحد	1.9	22.7	20.2	28.0	18.8	8.4	100.0	46.11
نووية بطفلين	0.7	18.5	42.6	27.0	9.2	2.0	100.0	42.73
نووية بثلاث أطفال وما فوق	1.1	12.9	49.0	29.5	5.9	1.7	100.0	42.67
أسرة ممتدة	1.3	9.4	16.7	25.2	23.4	23.9	100.0	53.54
ممتدة ذكورية	1.6	6.4	9.0	22.6	30.0	30.4	100.0	56.89
ممتدة مؤقتة	1.1	12.1	23.5	27.6	17.5	18.2	100.0	50.56
مفككة	4.1	11.6	14.3	15.3	18.4	36.2	100.0	55.71
ذو فرد واحد	3.6	11.8	9.0	9.7	18.5	47.5	100.0	59.42
ذو فرد واحد (رجل)	7.2	21.7	15.2	11.4	15.5	28.9	100.0	50.93
ذو فرد واحد (امرأة)	1.5	6.2	5.4	8.7	20.2	57.9	100.0	64.21
وحيدة الآباء	0.4	7.3	28.0	30.5	19.1	14.6	100.0	50.13
وحيدة الآباء (الأب)	0.0	3.7	24.1	25.9	14.8	31.5	100.0	53.64
وحيدة الآباء (الأم)	0.5	7.8	28.5	31.1	19.7	12.4	100.0	49.72
مفككة أخرى	5.8	13.4	16.9	17.8	18.0	28.1	100.0	52.27
بدون أقارب	42.0	44.9	5.8	2.9	1.4	2.9	100.0	28.78
المجموع	1.8	14.8	23.7	22.3	18.2	19.3	100.0	50.13

إلى 50.13 في فترة TAYA-2016، وجدير بالذكر أن نسبة هذا الانخفاض في العمر بين النساء لم تتجاوز العام الواحد بينما ارتفعت هذه النسبة بين الرجال إلى 5 أعوام، كما تتراجع نسبة الوالد الوحيد الذي ينتمي للفئة العمرية من عمر 65 وما فوق من 18.3% إلى 14.6% في الفترة ما بين 2006-2016، بينما ترتفع نسبة الوالد الوحيد الذي ينتمي للفئة العمرية من 25-44 عام من 53.2% إلى 58.5%، وفي نفس هذه الفترة انخفضت نسبة الوالد الوحيد الذي ينتمي للفئة العمرية

VII. مراحل تكون وتطور الوالد الوحيد وملاحه وصفاته
في الجزء التالي سيتم تحليل الملامح الاجتماعية والاقتصادية للوالد الوحيد (الأب أو الأم) وهذه الملامح تشمل السن والعمل والحالة الاجتماعية بهدف الوصول إلى نتائج حول مراحل تكون الوالد الوحيد وتطوره، ويكون 90% من الأسر وحيدة الوالد العائل الوحيد بها امرأة، وقد لوحظ أن متوسط أعمار الوالد الوحيد في هذه الأسر يميل إلى الانخفاض (الجدول 11)، حيث انخفضت متوسط عمر الوالد المقدر بـ 51.53 في فترة TAYA-2006

الجدول 11.2. توزيع الفئة العمرية للآباء بحسب نوع الأسرة، 2006 - 2016

نوع الأسرة	18-24	25-34	35-44	45-54	55-64	65+	المجموع	متوسط العمر
2006								
أسرة نووية	0.9	19.9	28.9	23.2	14.4	12.8	100.0	46.95
نووية بدون أولاد	1.7	12.9	6.0	12.1	25.9	41.4	100.0	58.08
نووية بدون أولاد (عمر < 45)	7.2	55.8	25.9	9.8	0.4	0.9	100.0	33.58
نووية بدون أولاد (عمر ≥ 45)	0.0	0.0	0.0	12.7	33.6	53.6	100.0	65.34
نووية بأولاد	0.6	21.9	35.6	26.4	11.1	4.4	100.0	43.32
نووية بطفل واحد	1.6	32.6	16.8	23.0	17.7	8.3	100.0	44.29
نووية بطفلين	0.3	20.8	40.2	26.9	8.7	3.2	100.0	42.62
نووية بثلاث أطفال وما فوق	0.1	13.6	47.3	29.0	7.8	2.2	100.0	43.18
أسرة ممتدة	0.8	11.2	19.2	25.4	22.3	21.1	100.0	52.49
ممتدة ذكورية	0.4	3.0	6.9	25.1	31.3	33.2	100.0	59.06
ممتدة مؤقتة	1.3	22.1	35.7	25.8	10.3	4.8	100.0	43.83
مفككة	4.3	12.0	14.8	16.9	17.5	34.4	100.0	54.76
ذو فرد واحد	2.5	8.1	5.9	8.8	19.7	55.0	100.0	61.56
ذو فرد واحد (رجل)	5.7	16.3	10.0	6.2	12.9	48.8	100.0	56.74
ذو فرد واحد (امرأة)	1.3	5.0	4.3	9.7	22.3	57.4	100.0	63.38
وحيدة الآباء	1.2	7.5	25.6	27.6	19.9	18.3	100.0	51.53
وحيدة الآباء (الأب)	0.0	3.8	11.3	23.8	26.3	35.0	100.0	58.64
وحيدة الآباء (الأم)	1.3	7.9	27.1	28.0	19.2	16.6	100.0	50.80
مفككة أخرى	12.5	31.7	19.6	18.3	8.5	8.5	100.0	41.25
بدون أقارب	55.6	37.0	0.0	3.7	0.0	3.7	100.0	26.26
المجموع	1.3	17.5	25.6	22.8	16.1	16.7	100.0	48.89

الجدول 10.2. يوضح فئات واسعة للمجموعات العمرية بحسب تركيبات العائلة ومتوسط العمر بحسب استطلاعات

TAYA 2006 و TAYA 2011 و TAYA 2016

تركيب العائلة	0-14	15-64	و ما فوق 65	المجموع	متوسط العمر	نسبة توزيع المسنين
2011						
نووية	27.6	67.2	5.2	100.0	29.9	50.5
بدون أطفال	0.0	70.7	29.3	100.0	54.2	42.9
بأطفال	32.4	66.6	1.0	100.0	25.7	8.6
ممتدة	25.9	65.4	8.7	100.0	32.2	20.8
ممتدة مؤقتة	26.5	63.3	10.3	100.0	32.1	13.5
ممتدة ذكورية	25.1	68.1	6.8	100.0	30.3	7.3
مفككة	9.8	70.7	19.4	100.0	40.1	27.7
ذو فرد واحد	0.0	57.4	42.6	100.0	55.1	18.7
و والد وحيد	17.3	77.1	5.6	100.0	31.9	3.0
أخرى	5.7	86.4	7.9	100.0	29.8	6.1
تركيا	25.4	67.3	7.3	100.0	30.2	100.0
2016						
نووية	25.6	67.8	6.5	100.0	32.2	49.0
بدون أطفال	0.0	67.8	32.2	100.0	56.8	39.2
بأطفال	30.6	67.8	1.6	100.0	27.5	9.8
ممتدة	24.1	62.1	13.8	100.0	35.1	25.1
ممتدة مؤقتة	23.6	59.5	16.9	100.0	37.3	14.2
ممتدة ذكورية	24.5	64.3	11.2	100.0	33.2	11.0
مفككة	9.8	66.1	24.1	100.0	44.2	25.8
ذو فرد واحد	0.0	52.5	47.5	100.0	59.4	16.9
و والد وحيد	19.1	74.1	6.9	100.0	32.4	2.9
أخرى	8.3	71.1	20.6	100.0	42.5	6.1
تركيا	25.4	67.3	7.3	100	31.4	100.0

تقريباً نصف أفراد البيوت (49.6%) التي تسكنها أسر نووية لديها ثلاثة أطفال فما فوق، أما أنماط العائلات التي تحتوي على أعلى نسبة بالغين فهي بالترييب العائلات بدون أقارب (97.5) والمفككة الأخرى (75%) والنووية بدون أطفال (60%).

إلى العائلات الممتدة فالملاحظ أن نسبة وجود كبار السن بها يفوق متوسط تركيا بنسبة 9% وترتفع هذه النسبة في العائلات الممتدة المؤقتة إلى 10.3%، علاوة على ذلك ترتفع نسبة تواجد الأطفال في الأسر النووية التي تحتوي على أطفال لتصل إلى 39% إذ أن الأطفال تشكل

الجدول 9.2. يوضح توزيع أهل البيت الواحد بحسب الأعمار على أساس تركيبة العائلة بحسب استطلاعات TAYA 2006 و TAYA 2011 و TAYA 2016

تركيبية العائلة	0-17	18-24	25-34	35-44	45-54	55-64	65+	المجموع
2016								
نووية	33.0	10.5	16.9	15.1	5.2	100.0	5.2	100.0
نووية بدون أولاد	0.1	5.1	14.5	5.4	29.3	100.0	29.3	100.0
نووية بدون أولاد (عمر < 45)	0.4	19.0	54.3	19.9	0.2	100.0	0.2	100.0
نووية بدون أولاد (45 ≥ عمر)	0.0	0.0	0.0	0.1	39.8	100.0	39.8	100.0
نووية بأولاد	38.7	11.4	17.3	16.7	1.0	100.0	1.0	100.0
نووية بطفل واحد	23.3	10.3	25.8	13.0	3.1	100.0	3.1	100.0
نووية بطفلين	38.5	10.3	18.4	19.4	0.5	100.0	0.5	100.0
نووية بثلاث أطفال وما فوق	49.6	13.3	10.3	16.4	0.2	100.0	0.2	100.0
ممتدة	30.5	13.8	17.4	10.6	8.7	100.0	8.7	100.0
ممتدة ذكورية	28.5	16.4	19.9	7.5	6.8	100.0	6.8	100.0
ممتدة مؤقتة	32.1	11.7	15.3	13.2	10.3	100.0	10.3	100.0
مفككة	14.0	17.4	18.3	10.8	19.4	100.0	19.4	100.0
ذو فرد واحد	0.0	7.1	19.9	6.2	42.6	100.0	42.6	100.0
ذو فرد واحد (رجل)	0.0	9.5	38.0	11.4	22.6	100.0	22.6	100.0
ذو فرد واحد (امرأة)	0.0	5.3	6.5	2.5	57.4	100.0	57.4	100.0
وحيدة الآباء	24.5	17.1	17.8	15.3	5.6	100.0	5.6	100.0
وحيدة الآباء (الأب)	25.6	10.4	19.2	16.7	9.4	100.0	9.4	100.0
وحيدة الآباء (الأم)	24.4	18.0	17.6	15.1	5.1	100.0	5.1	100.0
مفككة أخرى	19.0	15.8	16.3	12.0	16.6	100.0	16.6	100.0
بدون أقارب	0.7	71.4	22.2	2.4	1.8	100.0	1.8	100.0
تركيا	30.6	11.8	17.1	13.9	7.3	100.0	7.3	100.0

تواجد الأفراد في سن العمل (بالترتيب 14% و 67%)، أما في الأسر أحادية الأفراد التي تدرج تحت الأسر المفككة فيشكل أغلبها كبار السن بنسبة 42% وبالرغم من أن نسبة وجود كبار السن هي الأقل في الأسر النووية إلا أن هذه نسبة ترتفع في الأسرة النووية التي لا تحتوي على أطفال والتي تدرج تحت الأسر النووية إلى 29% بينما تصل في الأسر النووية التي لا تحتوي على الأطفال ويبلغ عمر المرأة فيها 45 أو ما فوق إلى 40%، وبالنسبة

بالنظر إلى علاقة تركيبة الأسر ومتوسط أعمار أفراد أهل البيت الوحيد (الجدول رقم 9) فإن نتائج استطلاعات TAYA 2016 تشير إلى أن الأسرة النووية هي صاحبة أعلى نسبة في وجود الأطفال بها (أقل من 18 عام) بنسبة 33% ثم العائلات الممتدة بنسبة 31% بينما تتركز نسبة الأفراد المسنين (65 عام وما فوق) في الأسر المفككة بنسبة 19%، كما يلاحظ أن الأسر المفككة هي الأسر الأقل نسبة في تواجد الأطفال و الأعلى نسبة في

الوفاة والطلاق والهجرة الداخلية.

رجلا، وتتوافق هذه النتائج مع نتائج البحث الذي يختص ببيوت الأسر ذي الفرد الواحد حيث تشكل الأنثى نسبة 65% من هذه البيوت ويقع 57 رجل لكل مئة امرأة بينما يقع 58 رجل لكل امرأة في الأسر وحيدة الوالد، أما في باقي أنواع الأسر المفككة يجد الباحث بوضوح أن النسبة الغالبة هي من النساء على عكس البيوت التي يعيش بها الأسر التي لا تربطها روابط الدم أو الغير أقارب حيث يشكل غالبيتها العظمى الرجال (الذكور) ففي هذه البيوت يقع لكل مئة امرأة 232 رجل مما يؤيد مرة أخرى طرح أن هذه البيوت يسكنها في الأغلب الطلاب الذكور أو القوى العاملة من الذكور.

في سياق توزيع النوع في البيوت التي تسكنها الأسر المفككة (الجدول رقم 8) تشير نتائج استطلاعات TAYA 2016 إلى أن نسبة 37 % فقط من سكان أهل البيت هم من الذكور، و بالمقارنة هذه النسبة بنتائج استطلاع TAYA 2006 والتي كانت 63% يلاحظ أن هناك انخفاض كبير في نسبة السكان من الذكور حيث أن المرأة (الأنثى) تشكل النسبة الأهم في الأسر المفككة، علاوة على ذلك تشير نتائج استطلاعات TAYA 2016 أن لكل مئة أنثى يقع 60

الجدول 9.2. يوضح توزيع أهل البيت الواحد بحسب الأعمار على أساس تركيبة العائلة بحسب استطلاعات TAYA 2006 و TAYA 2011 و TAYA 2016

تركيب العائلة	0-17	18-24	25-34	35-44	45-54	55-64	65+	المجموع
2006								
نووية	35.3	10.2	15.4	15.5	5.4	100.0	5.4	100.0
نووية بدون أولاد	0.1	4.3	11.4	6.0	34.7	100.0	34.7	100.0
نووية بدون أولاد (عمر < 45)	0.3	18.7	49.5	25.7	0.4	100.0	0.4	100.0
نووية بدون أولاد (عمر ≥ 45)	0.0	0.0	0.0	0.1	44.9	100.0	44.9	100.0
نووية بأولاد	40.1	11.0	15.9	16.8	1.4	100.0	1.4	100.0
نووية بطفل واحد	20.7	11.4	25.4	12.7	4.1	100.0	4.1	100.0
نووية بطفلين	36.9	10.3	17.1	19.9	1.0	100.0	1.0	100.0
نووية بثلاث أطفال وما فوق	51.4	11.3	10.7	16.3	0.4	100.0	0.4	100.0
ممتدة	32.9	12.9	15.4	10.5	10.5	100.0	10.5	100.0
ممتدة ذكورية	30.9	15.4	17.6	8.5	8.7	100.0	8.7	100.0
ممتدة مؤقتة	35.0	10.1	13.0	12.6	12.4	100.0	12.4	100.0
مفككة	17.9	14.7	14.6	10.1	21.2	100.0	21.2	100.0
ذو فرد واحد	0.0	2.5	8.1	5.9	55.1	100.0	55.1	100.0
ذو فرد واحد (رجل)	0.0	5.7	16.3	10.0	48.8	100.0	48.8	100.0
ذو فرد واحد (امرأة)	0.0	1.3	5.0	4.3	57.5	100.0	57.5	100.0
وحيدة الآباء	27.9	18.9	15.9	12.1	7.3	100.0	7.3	100.0
وحيدة الآباء (الأب)	31.3	15.2	13.8	12.1	11.2	100.0	11.2	100.0
وحيدة الآباء (الأم)	27.0	19.4	16.2	12.1	6.7	100.0	6.7	100.0
مفككة أخرى	13.3	12.8	18.1	11.3	20.4	100.0	20.4	100.0
بدون أقارب	1.5	56.1	31.8	0.0	4.5	100.0	4.5	100.0
تركيا	33.6	11.1	15.4	13.9	7.7	100.0	7.7	100.0

من 110 إلى 102، وقد يكون هذا الوضع نتيجة تفضيل الأطفال الذكور في العائلات ذي عدد الأطفال المنخفض، أما في العائلات الممتدة فإن عدد المرأة يفوق بكثير عدد الرجل خاصة في العائلات الممتدة المؤقتة، إذ تصل نسبة النوع في العائلات الممتدة المؤقتة إلى 81، وإذا كانت العائلات الممتدة المؤقتة تعني انضمام أفراد من خارج نطاق الأسرة النووية إلى الأسرة النووية فإن ما يفسر التركيبة الديموغرافية الغير متوازنة لهذه العائلات هو أن هذه العائلات تخضع لفترات و أحداث ديموغرافية مثل

VI. تركيبة العائلة و نوع و عمر أفراد العائلة

تشير استطلاعات TAYA 2006 و TAYA 2016 إلى أن لكل 100 امرأة يقع 98-99 رجل بما يتوافق مع التوقعات الديموغرافية، بالإضافة إلى ذلك تشير نتائج استطلاعات TAYA 2016 إلى أن نسبة النوع في الأسر النووية هي 106 و في الأسر النووية التي تحتوي على الأطفال هي 107 (الجدول رقم 8)، ويشير نسبة النوع إلى عدد الذكور الذي يقع لكل 100 امرأة، ويلاحظ أن كلما زاد عدد الأطفال في الأسر النووية كلما قلت النسبة

الجدول 8.2. يوضح توزيع نسبة أفراد أهل البيت الواحد حسب النوع على أساس تركيبة العائلة ونسب توزيع النوع طبقاً لاستطلاعات

TAYA 2016 و TAYA 2011 و TAYA 2006

TAYA-2016		TAYA-2011		TAYA-2006		تركيبة العائلة
نسبة النوع*	نسبة وجود المرأة	نسبة النوع*	نسبة وجود المرأة	نسبة النوع*	نسبة وجود المرأة	
48.7	105.5	48.3	107.1	51.3	105.3	نووية
50.0	100.0	50.7	97.1	49.9	99.6	نووية بدون أولاد
50.0	100.0	49.6	101.7	50	100	نووية بدون أولاد (عمر < 45)
50.0	100.0	51.2	95.4	49.8	99.3	نووية بدون أولاد (عمر ≥ 45)
48.4	106.6	47.8	109	51.5	106.2	نووية بأولاد
47.6	110.2	47.4	110.8	52.4	109.9	نووية بطفل واحد
47.9	109.0	47.3	111.3	52.7	111.3	نووية بطفلين
49.6	101.5	48.7	105.3	50.2	100.6	نووية بثلاث أطفال وما فوق
53.2	88.1	50.9	96.3	48.7	94.9	ممتدة
51.3	95.0	49.6	101.7	50.1	100.4	ممتدة ذكورية
55.4	80.6	52.0	92.1	47.1	89.1	ممتدة مؤقتة
62.5	60.0	58.1	72.0	34.7	53.1	مفككة
63.9	56.5	57.6	73.6	27.3	37.6	ذو فرد واحد
63.1	58.4	61.1	63.6	36.2	56.7	وحيدة الآباء
24.6	306.1	37.0	169.9	62.9	169.9	وحيدة الآباء (الأب)
66.7	49.8	64.3	55.6	32.3	47.8	وحيدة الآباء (الأم)
63.3	57.9	59.0	69.4	37.4	59.7	مفككة أخرى
30.1	232.0	40.3	147.9	63.6	175.0	بدون أقارب
50.9	96.4	49.8	101.0	49.6	98.3	المجموع

*نسبة النوع توضح نسبة الرجل لكل 100 امرأة

TAYA 2016 الجدول رقم 7.2. يوضح توزيع التركيبة العائلية بحسب أجيال الزواج طبقاً لـ

تركيب العائلة		2007-2016		1997-2006		1987-1996		1982-1986		1972-1981		1962-1971		<1962	
نوية	نوية	69.3	76.8	75.7	67.1	57.4	41.6	19.2	دالوا	نودب نوية	22.4	4.3	22.0	0.4	0.0
نوية بدون أولاد (عمر < 45)	نوية بدون أولاد (عمر < 45)	22.0	4.0	2.5	0.2	0.1	0.1	0.1	نوية بدون أولاد (عمر < 45)	22.0	4.0	2.5	0.2	0.1	0.1
نوية بدون أولاد (عمر >= 45)	نوية بدون أولاد (عمر >= 45)	0.4	0.3	3.9	20.9	34.1	32.0	16.2	نوية بدون أولاد (عمر >= 45)	0.4	0.3	3.9	20.9	34.1	32.0
دالوا نوية	دالوا نوية	46.9	72.5	69.3	46.1	23.2	9.5	2.9	دالوا نوية	46.9	72.5	69.3	46.1	23.2	9.5
دحاو لفطب نوية	دحاو لفطب نوية	26.1	12.4	16.6	22.7	12.1	5.2	2.0	دحاو لفطب نوية	26.1	12.4	16.6	22.7	12.1	5.2
نيل فطب نوية	نيل فطب نوية	16.1	32.4	26.3	13.1	6.3	2.2	0.9	نيل فطب نوية	16.1	32.4	26.3	13.1	6.3	2.2
قوفامو لافطأ لثالب نوية	قوفامو لافطأ لثالب نوية	4.7	27.7	26.4	10.3	4.8	2.1	0.1	قوفامو لافطأ لثالب نوية	4.7	27.7	26.4	10.3	4.8	2.1
نوية	نوية	28.1	18.3	18.6	24.0	26.7	29.5	40.3	نوية	28.1	18.3	18.6	24.0	26.7	29.5
نوية	نوية	21.1	9.8	9.0	17.0	19.0	18.0	15.9	نوية	21.1	9.8	9.0	17.0	19.0	18.0
نوية	نوية	7.0	8.5	9.6	7.1	7.7	11.6	24.5	نوية	7.0	8.5	9.6	7.1	7.7	11.6
نوية	نوية	2.6	4.9	5.7	8.9	15.9	28.9	40.5	نوية	2.6	4.9	5.7	8.9	15.9	28.9
نوية	نوية	1.6	2.3	1.9	4.0	8.4	19.9	31.6	نوية	1.6	2.3	1.9	4.0	8.4	19.9
نوية	نوية	1.4	1.8	1.3	2.2	2.2	3.8	6.8	نوية	1.4	1.8	1.3	2.2	2.2	3.8
نوية	نوية	0.2	0.5	0.6	1.8	6.3	16.1	24.8	نوية	0.2	0.5	0.6	1.8	6.3	16.1
نوية	نوية	0.3	1.2	2.2	3.4	3.9	3.1	2.6	نوية	0.3	1.2	2.2	3.4	3.9	3.1
نوية	نوية	0.0	0.2	0.3	0.6	0.3	0.5	0.3	نوية	0.0	0.2	0.3	0.6	0.3	0.5
نوية	نوية	0.3	1.0	1.9	2.8	3.6	2.5	2.3	نوية	0.3	1.0	1.9	2.8	3.6	2.5
نوية	نوية	0.6	1.3	1.5	1.4	3.6	5.9	6.3	نوية	0.6	1.3	1.5	1.4	3.6	5.9
نوية	نوية	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	نوية	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

[illegible]

وتشير الدراسات إلى أنه في نفس الفترة تراجعت نسبة انتشار العائلات الممتدة خاصة الذكورية منها في جميع المناطق، وحسب نتائج استطلاعات TAYA 2016 تفوق نسبة العائلات الممتدة في منطقتي الشرق والبحر الأسود 15%، بينما تظل هذه النسبة أقل من 10% في المناطق الغربية خارج منطقتي شرق مرمرة ووسط الأناضول، ويلاحظ أن نسبة العائلات الممتدة المؤقتة تفوق العائلات الممتدة الذكورية في جميع المناطق باستثناء منطقة وسط وشمال شرق وجنوب شرق الأناضول وتبقى منطقة شمال شرق الأناضول هي المنطقة الأعلى نسبة في انتشار العائلات الممتدة بنسبة 10.4%، بينما تقل نسبة انتشار العائلات الممتدة الذكورية إلى أدنى من 10% في باقي المناطق الأخرى..

تشير التحليلات التي قسّمت أجيال الزواج بحسب السنة التي انعقدت فيها الزيجة إلى أن نسبة 19.2% فقط من العائلات التي تكونت قبل عام 1962 شكلت الأسرة النووية في استطلاع TAYA 2016 بينما 40% من باقي العائلات تحولوا إلى عائلات ممتدة أو مفككة (الجدول رقم 7) مما يعني أن التركيبة العائلية لم تكن يوماً راكمة وإنما تتغير عبر الزمان وأن الأسر النووية تتحول مع مرور الوقت إلى إما ممتدة أو مفككة، يظهر هذا الواقع جلياً في التحول من العائلات ذي أطفال إلى أسر نووية بأطفال والانتقال من الأسر النووية التي تحتوي على عدد أطفال منخفض إلى الأسر النووية التي تحتوي على عدد أطفال مرتفع، وعلاوة على ذلك يحدث الانتقال للأسر ذي الفرد الواحد والأسر وحيدة الوالد إذ ترتفع نسبة التحول إلى الأسر ذي الفرد الواحد والأسر وحيدة الوالد بين أجيال الزواج الأقدم مما يشير إلى علاقة هذا التحول بعامل الزمن وبعامل عمر أفراد العائلة المرتفع.

والتي تندرج تحت الأسر المفككة في ارتفاع ويشكل أغلبها الحفيد - الجدة للأم أو الحفيد - الجدة للأب أو الحفيد - الجد، أما بالنسبة للأسر المفككة التي لا تربطهم أوصل الدم وأو الأسر التي تتكون من الأفراد غير الأقارب في فيلاحظ في الفترة ما بين 1978-2016 أنها تنتشر أكثر في المدن التي تزداد فيها فرص التعليم والعمل حيث تشكل أغلبها الشباب الذي جاء لهذه المدن لتلقي التعليم العالي أو الشباب الذي هاجر من أجل العمل.

إذا تم تحليل توزيع أنماط العائلات على مستوى المناطق في تركيا (الجدول رقم 4 والجدول رقم 5 والجدول رقم 6) يلاحظ أن جميع المناطق بلا استثناء تكون الأسرة النووية هي الأكثر انتشاراً بها، ففي التحليلات التي أجريت بخصوص أبحاث التركيبة العائلية أشارت النتائج إلى أن نسبة انتشار الأسر النووية في مناطق مثل إسطنبول ومرمرة وإيجة وغرب الأناضول والبحر الأبيض تصل إلى 75% بينما تتراجع هذه النسبة إلى 60% خاصة في منطقتي غرب البحر الأسود وشرق البحر الأسود، بالإضافة إلى ذلك بالنظر إلى أنماط العائلات التي تندرج تحت الأسر النووية فإن نسبة انتشار الأسر النووية التي تحتوي على أطفال تفوق نسبة انتشار الأسر النووية بدون أطفال، إذ أن طبقاً لاستطلاع TAYA 2016 نسبة الأسر النووية بدون أطفال بلغت 30% في منطقة غرب مرمرة وهي النسبة الأعلى بينما وصلت إلى أدنى مستوياتها في منطقتي شرق وجنوب شرق الأناضول بنسبة 10-14%، على صعيد آخر فإن أعلى المناطق في انتشار الأسر النووية التي تحتوي على أطفال هي جنوب شرق الأناضول (63.4%) ووسط الأناضول (55.6%) وإسطنبول (55.1%)، أما بالنسبة للتقسيمات التي تندرج تحت الأسر النووية التي تحتوي على أطفال تشير إلى النتائج إلى أن نسبة الأسر النووية التي تحتوي على طفل أو اثنين تفوق الأسر النووية التي تحتوي على ثلاثة أطفال فأكثر باستثناء الثلاث مناطق التي تقع في الشرق حيث تصل نسبة الأسر النووية التي تحتوي على ثلاث أطفال فأكثر في منطقة جنوب شرق الأناضول إلى 35.4%، وبعقد مقارنة بين نتائج استطلاع TAYA 2006 واستطلاع TAYA 2016 لاحظ أنه في الفترة ما بين 2006 و 2016 انخفضت نسبة الأسر النووية التي تحتوي على ثلاث أطفال فأكثر تقريباً في كل المناطق بينما ارتفعت نسبة الأسر النووية التي تحتوي على طفل واحد.

جدول رقم 3.2. يوضح بالتفصيل تغير تركيبة العائلة في تركيا في الفترة 1978-2016

تركيبية العائلة	1978	1988	1998	TAYA 2006	2008	TAYA 2011	2013	TAYA 2016
أسرة نووية	69.3	70.2	67.0	72.5	68.4	63.4	58.0	
نووية بدون أولاد	19.5	17.9	14.7	15.7	13.5	9.9	8.3	
نووية بدون أولاد (عمر < 45)	3.9	4.2	3.6	4.0	5.3	5.7	6.1	
نووية بدون أولاد (45 ≤ عمر)	15.6	13.7	11.1	11.7	8.2	4.2	2.2	
نووية بأولاد	49.9	52.1	52.3	56.8	54.9	57.4	49.3	
نووية بطفل واحد	17.9	17.2	15.8	17.4	13.3	12.1	9.5	
نووية بطفلين	19.3	20.5	19.4	21.5	18.7	19.1	12.7	
نووية بثلاث أطفال وما فوق	12.7	14.5	17.1	17.9	22.9	26.3	27.1	
أسرة ممتدة	10.8	12.4	13.5	14.6	19.5	25.5	33.9	
ممتدة ذكورية	5.1	6.1	5.6	6.6	10.4	14.3	19.3	
ممتدة مؤقتة	5.7	6.3	7.8	7.9	9.1	11.2	14.6	
مفككة	19.9	17.4	19.5	13.0	12.2	11.1	8.1	
ذو فرد واحد	11.4	8.5	11.8	6.2	5.2	4.3	3.0	
ذو فرد واحد (رجل)	4.1	3.5	4.4	1.7	1.9	1.7	1.0	
ذو فرد واحد (امرأة)	7.3	5.0	7.3	4.4	3.3	2.6	2.0	
وحيدة الآباء	5.0	5.7	4.2	5.0	5.0	5.4	4.8	
وحيدة الآباء (الأب)	0.5	0.6	0.5	0.5	0.6	0.7	0.5	
وحيدة الآباء (الأم)	4.5	5.0	3.8	4.6	4.4	4.7	4.3	
مفككة أخرى	3.1	2.0	2.8	1.5	1.1	1.0	0.3	
بدون أقارب	0.4	1.2	0.7	0.3	0.9	0.5	0.1	
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	

في نفس الفترة (1978 - 2016) يلاحظ أن نسبة الأسر المفككة ارتفعت من 8% إلى 20% بالإضافة إلى ارتفاع البيوت التي يسكنها الأسر ذي الفرد الواحد ثلاثة أضعاف وتشكل النساء ثلثي الأسر ذي الفرد الواحد بينما يلاحظ أن نسبة انتشار الأسر وحيدة الوالد راكدة بإصرار حيث تظل النسبة ثابتة في حدود 5%، ويلاحظ الباحث أن الغالبية العظمى (90%) من الآباء في الأسر وحيدة الوالد هم النساء، وعلاوة على ذلك فإن نسبة الأسر المفككة الأخرى

تركيبية عائلية ذكورية بينما تراجعت هذه النسبة لتصل إلى 5% في عام 2016، ومن التطورات التي حدثت في هذه الفترة صمود العائلات الممتدة المؤقتة أمام المتغيرات حيث انتشرت تدريجياً لتفوق نسبة انتشارها نسبة العائلات الممتدة الذكورية، حيث تشير نتائج TNSA 2013 و TAYA 2016 إلى تقارب نسب انتشار العائلات الممتدة المؤقتة والذكورية.

سماتها تأجيل الإنجاب داخل مؤسسة الزواج وارتفاع سقف الطموحات المعيشية، ويظهر هذا التحول بصورة أخرى في التوزيع الداخلي للأسرة النووية التي تحتوي على الأطفال، إذ يلاحظ انخفاض حاد في نسبة انتشار الأسر النووية التي تحتوي على الأطفال في الفترة ما بين 2006-2016، وتتركز انخفاض هذه النسبة في الأساس في الأسر النووية ذي الثلاث أطفال وما فوق، وبالنظر إلى حقبة زمنية أوسع أي إلى الفترة ما بين 1978 و 2016 يجد الباحث أن هناك ارتفاع في نسبة الأسرة النووية التي تحتوي على طفل أو طفلين بينما تنخفض نسبة الأسر

لتفوق نسبة العائلات الممتدة التي بلغت 10.8%، وقد حصل ركود في انتشار الأسر النووية في وقتنا الحالي عند نسبة 69-70% بينما يلاحظ أن هذه النسبة في الفترة الستينيات والسبعينيات كانت 59-60%، وإذا تم التغاضي عن التذبذبات التي حدثت في نسب مختلف التركيبات العائلية يلاحظ الباحث أن في آخر 50 عام في تركيا ارتفعت نسبة انتشار الأسرة النووية بنسبة 11% وارتفعت نسبة انتشار الأسر المفككة بنسبة 138% بينما انخفضت نسبة انتشار العائلة الممتدة بمعدل 57%.

الجدول رقم 2.2. يوضح تغير تركيبة الأسرة التركية في الفترة 1968 - 2016

السنوات	النوعية	الممتدة	المفككة	المجموع
1968 ¹	59.6	32.1	8.3	100.0
1973 ²	59.0	32.4	8.6	100.0
1978 ³	58.0	33.9	8.1	100.0
1983 ⁴	61.6	27.9	10.5	100.0
1988 ⁵	63.4	25.5	11.1	100.0
1993 ⁵	67.6	23.5	8.9	100.0
1998 ⁶	68.2	19.5	12.3	100.0
2003 ⁷	69.3	16.0	14.7	100.0
TAYA-2006 ⁸	72.5	14.5	13.0	100.0
2008 ⁹	69.8	15.9	14.3	100.0
TAYA-2011 ¹⁰	67.0	13.5	19.5	100.0
2013 ¹¹	70.2	12.4	17.4	100.0
TAYA-2016 ¹²	69.3	10.8	19.9	100.0
في ريغي غتلا ةب سن				
2016 - 1968 قرت فل				
	+11.1	-137.8	+57.4	100.00

¹Timur, 1972; ²Kunt, 1978; ³Hancioğlu, 1985a, 1985b; ⁴Ünal, 2005; ⁵Koç, 1997, 1999; ⁶Yavuz, 2002; ⁷Canpolat, 2008; ⁸⁻¹⁰ Koç, 2014a; ¹¹Koç, ¹²2014; تم حسابها من طرف الباحث باستخدام معطيات

النوعية التي تحتوي على ثلاث أطفال أو أكثر، فيما يخص العائلات الممتدة فإن الملاحظ هو انخفاض حاد في نسبة العائلات الممتدة في آخر 40 عام حيث ينتشر تفكك هذا النوع من العائلات خاصة العائلات الممتدة الذكورية ففي 1978 كانت نسبة 19% من أهل البيت يعيشون في

تشير المعطيات الموضحة في الجدول رقم 3 إلى أن هناك الارتفاع الكبير في نسبة الأسر النووية بدون أطفا لساهم كثيرا في ارتفاع نسبة انتشار الأسر النووية في تركيا، ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الأسر التي تتكون من الزوجين فقط بدخول تركيا فترة تحول ديموغرافية من

أن الدراسات التي تناولت انتشار هذا النمط من الأسر ومراحل تكونها وسمات أفرادها ومستوى رفاهيتها قليلة ومحدودة، إذ ركزت أغلب الدراسات التي أجريت في هذا الصدد على تأثير الطلاق على الحالة النفسية للأطفال وتأثيرها السلبي على نجاح الأطفال الأكاديمي (Şentürk, 2006; Serin ve Öztürk, 2007; Yılmaz, 1998; Şirvanlı, 2007; Sardoğan vd., 2003; Şirvanlı, 1999)، وقد تصعب ندرة الدراسات التي أجريت في هذا الصدد إجراء دراسة مقارنة مفصلة بين سمات هذا النمط من العائلة في تركيا ونظيرها في أوروبا رغم أن نسبة انتشار هذا النمط من العائلات أصبح مقارب جدا لنسبة انتشاره في مجتمعات غرب أوروبا، ومما لا شك فيه أن أهم دراسة أجريت عن الأسر وحيدة الوالد في تركيا هي دراسة «الأسر وحيدة الوالد» التي أجرتها المديرية العامة لأبحاث المجتمع والعائلة عام 2011 والتي شملت مدن اسطنبول وأنقرة وإزمير وسامسون وأضنة وشانلي أورفة وأرزروم سواء في مناطقها المدنية أو الريفية وشملت 33 مجموعة تركيز واعتمدت على المعطيات التي جمعتها من 473 فرد في الأسر وحيدة الوالد منها 276 حالة تمت عن طريق المقابلات شبه الموحدة (ASAGEM, 2011)، وقد بحثت هذه الدراسة التجربة التي خاضها كل من الأطفال والأم والأب أي الأفراد التي شكلت الأسر وحيدة الوالد وناقشت مفهوم العائلة لديهم وكيفية تغلبهم على الصعوبات التي تواجههم وتأثيرات الأسرة وحيدة الوالد النفسية على الأطفال والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوقية بشكل نوعي، وعلاوة على ذلك فإن دراسة «أسباب الطلاق في المجتمع التركي» التي أجرتها الوزارة عامي 2008 و 2014 يلاحظ أن الدراسة أشارت في مراحل تكون الأسر وحيدة الوالد إلى ارتفاع نسب الطلاق في تركيا (ASAGEM, 2009; ASAGEM, 2015).

V. تغير تركيبة العائلة

بالنظر إل بإجمالي مجموعات معطيات الأبحاث الديموغرافية التي أجريت في تركيا في آخر 50 سنة يجد الباحث أن نسبة انتشار الأسر النووية والأسر المفككة في تركيا في ارتفاع بينما تنخفض نسبة انتشار العائلات الممتدة (الجدول رقم 2)، إذ أن نسبة الأسر المفككة في تركيا زادت بشكل كبير في آخر 50 عام ووصلت إلى 19.9%

المرأة فيما يعرف بمجلة الأحكام العائلية و مرسوم حقوق العائلة والتي من خلاله طرحت قوانين تناسب إسلامية المعايير الغربية، وقد منع القانون الثاني المذكور سلفا تعدد الزوجات والزواج ما قبل البلوغ، وحين انتقلت تركيا إلى الحكم الجمهوري عبر مصطفى كمال أتاتورك بنفسه عن الدور الذي يقع على أفراد الوطن في البرهنة على العصرية والحداثة من خلال "حياتهم الأسرية ونمطهم المعيشي"، وقد تم تبني وتطبيق القانون المدني السويدي في تركيا وتم تشجيع حركة تغيير الأنماط السكنية واستبدال مفهوم العائلة الممتدة على اعتبار أنه «سئ» بمفهوم الأسرة النووية على أنه النموذج الصحيح أو «الجيد»، وتبقى اللبنة الأساسية والمسبب الأخير الذي لعب دورا هاما في التغير الفكري فيما يخص التركيبة العالية التركية هو ظهور فكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي على الساحة التركية و بيرهن Kavaz و Thornton (2013) على ذلك بالتغييرات التي أجريت عام 2002 على قانون الأحوال المدنية حيث تساوت مكانة الرجل والمرأة في الأسرة أمام القوانين.

وقد كتب Koç (2014a) دراستين لتحليل تغير تركيبة العائلة تحليلا نوعيا كيفيا ومن منظور المثالية التطورية، واشتملت نتائج هذه الدراسات على تحليل المعطيات التي طرحت في «بحث تركيبة العائلة التركية» الذي أجري آخره في 2013 بالإضافة إلى «أبحاث الصحة والإسكان التركية»، وأشار Koç (2014a) إلى ثلاثة تطورات أساسية لعبت دورا في تحول تركيبة العائلة التركية وهي: (1) التغير الاجتماعي الاقتصادي (2) التغير الديموغرافي (3) التغير الفكري، وتركز الدراسة على التغير الفكري وتطرح منظور سياسة «اللا إنجاب» التي اتبعت في إطار حركة مشروع الحداثة الذي شهدته فترة التحول إلى الجمهورية إذ أن هذه السياسة ربطت بين النهضة والزيادة البطيئة في عدد السكان بسبب ارتباط النظرة إلى الزيادة السكنية كمشكلة ببدايات فترة الاستعداد للنهضة، وعلاوة على ذلك تشير الدراسة إلى انخفاض عدد العائلات الممتدة في تركيا وارتفاع نسبة الأسر المفككة مرجحة أن نسبة الأسر المفككة ستستمر في الارتفاع مستقبلا.

أما بالنسبة لموضوع الأسر وحيدة الوالد يجد الباحث

كبير في ذهنية الأفراد، وتظهر نتائج ذهنية النهضة والتقدم هذه فيما يخص القيم المتعلقة بالعائلة من خلال تبني الأفكار الخاصة بالغرب مثل حرية اختيار الأزواج والأسر النووية وعلاقة الأزواج المبنية على المساواة وتأخر سن الزواج وانخفاض نسبة الإنجاب والسبب في ذلك هو أنها ترسخت في ذهنية الأفراد فكرة بلوغ دول غرب أوروبا وشمال أمريكا قمة النهضة، وتنتهي الدراسة إلى أن أفكار ومعتقدات الأفراد بخصوص النهضة والعائلة هي ما أدت إلى تبني مثل هذه السمات، وقد بدأ في الآونة الأخيرة منظور المثالية التطورية الدخول في الدراسات التي تجري في تركيا بخصوص تركيبة العائلة حيث يبحث Kavaz و Thornton (2013) التغيير الذي طرأ على تركيبة الأسرة التركية منذ نهايات عصر الدولة العثمانية من منظور حركات الحداثة والتغريب التي قامت بها الدولة التركية، وتشير الدراسة إلى أن كثيراً ما تؤدي نظرية المثالية التطورية إلى صراع ثقافي مع المعتقدات ونظم القيم المحلية ولذلك فهي تواجه بعنف وإصرار، وتوضح الدراسة أن أولى خطوات تركيا الرئيسية نحو الحداثة عام 1923 أي بعد إعلان قيام الدولة الجديدة ومن ثم محاولاتها المستمرة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هما أساس العناصر التي تبرهن على تبني نظرية المثالية التطورية ودعمها، وعلى عكس الدراسات التي أجريت في الصين وملايو بخصوص نظرية المثالية التطورية والتي ذكرت في الأعلى إن هذه الدراسة لا تشير إلى وجود أبحاث ميدانية لاختبار نظرية المثالية التطورية في تركيا ولكنها تعتمد في الأساس على الأقوال وحركة الإصلاحات الأدبية والقانونية بالإضافة إلى الإحصائيات الديموغرافية.

يرى Kavaz و Thornton (2013) أن الإصلاحات التي أجريت في عهد الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر كانت متركزة بالأساس على العائلة رغم أنها شملت كافة المجالات، وشهدت هذه الفترة اتفاقاً بين البارزين في المجتمع على إحداث تغييرات في تركيبة العائلة الكلاسيكية ومكانة ووضع المرأة إلا أن تطبيق هذا ظهر في التمسك بالقيم والمفاهيم الإسلامية وتبني الأنماط الغربية مما أدى إلى تحول تركيبة العائلة. أما بخصوص الإصلاحات القانونية فقد أشير إلى تبني القانون المدني الفرنسي في فترة التنظيم ثم في الفترة التي تلتها تم تنظيم القوانين التي تخص الزواج والطلاق والميراث ووضع

مع أبنائهم البالغين أو الأزواج حديثي الارتباط مع ذويهم ستأخذ في التراجع تدريجياً ورأوا أن نسبة حدوث الطلاق في المجتمع ستزداد وترتفع، بالإضافة إلى الدراسة التي أجراها Abbasi-Shavazi و Askari-Nodoushan (2012) فإن نتائج الدراسات التي أجريت في ملاوي لاختبار نظرية المثالية التطورية نتائج غاية في الأهمية، حيث تناقش دراسات Thornton وغيره (2014) احتمالية رفض المجتمعات للموضوعات التي تطرحها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة باعتبارها موضوعات دخيلة على المجتمع وتبحث هذه الدراسات قدرة المجتمعات على استيعاب الرسائل المقصودة من هذه الطروح بشكل صحيح، وبالنسبة لملاوي يمكن الإشارة إلى مجموعة العوامل التي تساعد وتعيق انتشار المثالية التطورية إذ لوحظ أن في هذه الدولة - والتي كانت تنشط فيها البعثات المسيحية في فترة من الفترات بشكل كبير - قد اتخذت مواقف مناهضة تماماً للقيم الغربية في فترة حكم الرئيس باندا بينما اتبعت سياسات معاكسة له في نظام الحكم الذي تبعه فيما يتعلق بالموضوعات التي تخص العائلة والأسرة، وتعتبر هذه النتائج موازية لنتائج الدراسات التي أجريت في إيران إذ أن غالباً ما ارتبطت صفات «الحداثة» فيما يخص العائلة بالنهضة، على صعيد آخر فقد ظهرت بعض النتائج على عكس المتوقع مثل تغر سن زواج المرأة مستقبلاً حيث أجاب المشاركون في هذه الدراسة أنهم لا يعتقدون احتمالية ارتفاع سن زواج المرأة، علاوة على ذلك وجدت علاقة طردية بين ارتفاع المستوى التعليمية وانتشار القيم التطورية التنموية، أما في الدراسات التي أجراها Lai و Thornton (2015) في منطقة جانسو بالصين فقد أشارا إلى تأثير المثالية التطورية في تشكل القيم والمفاهيم التي تخص العائلة والأسرة، وقد ذكرت هذه المقالات مفهوم «الثقافة العالمية» والتي أوضحت أنه يسيطر على العالم منذ الحرب العالمية الثانية، كما أشارت إلى انتشار مثل الفردية والحقوق والحرية والمساواة ومعترف بها بشكل مؤسسي، وتعتبر أحد المكونات الهامة التي تشكل «الثقافة العالمية» التي ذكرت سلفاً هو مرحلة النهضة أو التطور، حيث أنه يتم تصنيف الدول التي تعتبر على مشارف النهضة طبقاً لتسلسل طبقي محدد فهي إما في طبقات هذه الهرم العليا أو السفلى، وقد لاقى هذا الطرح انتقادات كثيرة إذ أنه يصنف نهضة أو حداثة الدول طبقاً لمعيار واحد ثابت إلا أن الملاحظ هو تركيز هذه الطبقة بشكل

في الأدوار المجتمعية للجنسين، ويمكن ربط العلاقة بين ترسخ الفكر الغربي في تركيا من خلال تغير مكانة المرأة في المجتمع واختلاف شكل بناء العائلات ومفهوم تربية وتنشئة الطفل ومكانة الطفل في المجتمع وبين التغيرات التي طرأت على تركيبة العائلة التركية.

وقد قامت نظرية المثالية التطورية بوضع إطار للدراسات التي أجريت في الفترات الزمنية القريبة عن تركيبة أهل البيت (Kavas ve Thornton, 2013; Koç, 2014a; Thornton vd., 2014; Lai ve Thornton, 2015)، وأشار Thornton وآخرون (2014) إلى أن مفهوم المثالية التطورية يختلف مع كثير من المفاهيم الأساسية الخاصة بنظرية العائلة المثالية التاريخية في إيران، وأوضح الكتاب أن العائلات مسؤولة عن تنظيم الإنتاج والاستهلاك والأنشطة الاجتماعية والإنجاب وتنظيم أوقات الفراغ وتنظيم الحياة بصورة عامة كما أوضحوا أن مراكز التقارب والدفء الأسري التقليدية تتمثل في تركيبة العائلات الممتدة والذكورية، ولوحظ عدم تراجع تأثير الإسلام على تكيبة العائلة في إيران، ورغم أن إيران لم تكن في أي فترة من فترات التاريخ مستعمرة غربية إلا أن حركة التجارة الكبيرة التي دأبت بينها وبين الدول الغربية في القرن التاسع عشر قد أدخلت إلى المجتمع الإيراني المفاهيم مثل النهضة والتطور والحقوق الإنسان والمساواة والحرية والبرلمان والديموقراطية مما أدى إلى ارتفاع عدد المسافرين من إيران إلى أوروبا من أجل تلقي التعليم بالإضافة إلى ارتفاع عدد المؤسسات التعليمية في إيران، وقد استبدلت خاصة في فترة حكم الشاه الإيراني رضا البولوي المفاهيم الدينية والثقافية التي سادت في البلاد منذ سنوات طويلة بالمفاهيم الثقافية والقيم الأخلاقية الغربية حيث ارتبط مفهوم الحداثة بمفهوم التغريب، وقد أوضح Abbasi-Shavazi و Askari-Nodoushan (2012) في الدراسة التي أجريت في مدينة يزد الإيرانية أن السمات المتعلقة بالعائلة والتي توصف بأنها "حديثة" ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمعات المتقدمة حيث لاحظ أن الزواج المبكر والزيجات المرتبة ونسب الإنجاب العالية مرتبطت بالمناطق المتأخرة بينما يظهر مفهوم المساواة المجتمعية بين الجنسين في المجتمعات الأكثر تطوراً وتقدماً، وعلاوة على ذلك أشار المشاركون في هذه الدراسة إلى آرائهم بأن نسبة العائلات الممتدة التي يعيش بها الآباء كبار السن

عقب تأسيس الجمهورية التركية حيث شهدت تركيا العديد من الإصلاحات عقب قيام نظام حكم جديد في البلاد وحاولت هذه الإصلاحات تطبيق نظم وأنماط المعيشة الغربية في المجتمع التركي من أجل تركيا جديده حديثة وعلمانية، وكان الانتماء للغرب يشكل أساس مفهوم الحداثة كما كان التحول للصناعة يعني المدنية، لذلك كان إقامة اقتصاد قومي قوي هو أساس مرحلة التحول للحداثة، ولم تغير حركة الإصلاحات التي أجريت في ذلك الوقت المؤسسات والنظام القانوني فحسب بل امتدت لتغير شكل الحياة وتركيبه التفكير في تركيا، لذلك شهدت تركيا صراعا مستمرا بين المدافعين عن تبني التفكير الغربي والقطاع التقليدي الذي أثر استمرار السير على نظام المعيشة الإسلامي مما أدى إلى وجود ازدواجية في نماذج المعيشة الموجودة على الساحة التركية، وفي آخر أربعين عام تبنت تركيا حركة إصلاحات جديدة تحاول دمج المفاهيم والمعايير الغربية في المجتمع التركي في إطار محاولة مواكبة الاتحاد الأوروبي التي تمر بها تركيا، حيث عني الانضمام الأوروبي إتمام مرحلة الحداثة بنجاح (Kavas ve Thornton, 2013)، وفي إطار مرحلة التوافق هذه أثرت التغيرات التي أجريت على النظام القانوني بالتأكيد على الموضوعات المرتبطة ارتباطاً مباشراً بتركيبه العائلة مثل الزواج والطلاق وتقسيم الأدوار المجتمعي بين الجنسين، وبالإضافة إلى الإصلاحات القانونية فقد ساهمت ولاتزال تساهم رغبة المواطنين أنفسهم في الوصول إلى مقاييس الاتحاد الأوروبي في نشر الذهنية الغربية.

يعتبر مفهوم التغير الفكري من المفاهيم الأساسية ضمن نظرية المثالية التطورية التي استخدمها Thornton (2001) لشرح وتوضيح التغيرات التي تحدث في التركيبة الديموغرافية والعائلية للدول التي في طور النمو، حيث يشير إلى أن التغير الفكري أدى إلى الدخول في مرحلة الانتقال من تركيبة العائلة التقليدية إلى تركيبة العائلة الحديثة، وتركيبه العائلة الحديثة المشار إليها في هذا الصدد هي العائلة المنتشرة في دول شمال غرب أوروبا والتي تتسم بأنها نووية وتميل إلى أحادية الزوجة، يرتفع بها سن الزواج ويحصل بها الشباب على امتيازات واسعة، ويتخذ فيها الشباب قرار الزواج بأنفسهم لأسباب غالباً ما تتعلق بالحب والعاطفة وتنظم فيها عملية الإنجاب وتستخدم فيها وسائل منع الحمل بصورة واسعة وتعتمد على المساواة

القيم الدينية والأخلاقية ومواقفهم وأفكارهم عن الحرية والمساواة والفردية وميلهم لإنجاب الأطفال ومفاهيمهم وآرائهم حول العائلة وتسعى لإثبات تأثير هذه العناصر على تغير تركيبة العائلة Thornton, 2001; Thornton vd., 2014)، وتعتبر نظرية المثالية التطورية مجموعة قيمية انتشرت في القرنين الماضيين في من الغرب إلى جميع دول العالم وتؤمن بأن النموذج الصحيح هو نموذج المجتمعات الحديثة وأنه يجب على الجميع تبني نموذج العائلات الحديثة والمجتمعات الحديثة إذ أن العائلات الحديثة تشكل المجتمعات الحديثة بينما تؤدي المجتمعات الحديثة إلى تكون العائلات الحديثة (Kavas ve Thornton, 2013)، تنظر المثالية التطورية نظرة انتقادية حول الفكر السائد بأن ظهور الحداثة والنهضة مرتبط بانئثار الأفكار والمعتقدات الغربية إلى العالم أجمع، وفي هذه الصدد فإن تعريف مفهومي الحداثة والنهضة يكتسب أهمية كبيرة، وي طرح نموذج الحداثة طرعا يفيد بأن التغيير الذي طرأ على شكل الحياة والتفكير الغربي عقب عصر التنوير سرى في جميع المجتمعات بنفس الخط ونفس المراحل، وهذا النموذج يشير إلى تحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات حديثة حيث تشغل في هذا النموذج التطورات في التمدن ومجال الصناعة والتكنولوجيا والتعليم مكانة هامة وتلعب دورا رئيسيا في رسم العلاقة بين الحداثة ونماذج النهوض المختلفة، وكما يفهم من هذا التعريف فإن المقصود هنا بنماذج النهوض هو التركيز على النهضة الاقتصادية بشقيها الرئيسي هما الصناعة والتمدن، وفي ضوء هذه المعلومات فإن نماذج الحداثة والنهوض التي تعتمد على الأفكار والمعتقدات الغربية يتم استبدالها بنماذج الحداثة التي تبني على السمات الثقافية والرؤية العالمية والنظام التعليمي ومفهوم حقوق الإنسان الذي تتبناه دول غرب أوروبا وتضع هذه المفاهيم في مركز الحداثة (Krücken ve Drori, 1987)، حيث تنتشر السمات والعناصر الثقافية الغربية كجزء من نموذج الحداثة إلى كل المجتمعات عبر السياسات المتنوعة والحركات المجتمعية والدراسات العلمية والأنشطة الاقتصادية والاتفاقيات الدولية (Kavas ve Thornton, 2013)، وتلعب القيم والمواقف والمفاهيم والمعتقدات التي تتشكل في المجتمعات في هذه المرحلة دورا هاما في تكون مرحلة التغير الفكري، وقد تقمّت مرحلة الحداثة التي مرت بها تركيا بسرعة كبيرة جدا

من المراحل التطورية (2) ترتبط هذه المراحل بحدوث ترابط جديد بين التركيبة المجتمعية والثقافية التي تناسب استمرارية المجتمع بالإضافة إلى الاختلاف بين طبقات وأنماط المجتمع (3) إن المجتمعات التي تقدم في يومنا هذا هي المجتمعات التي تعيش في مرحلة ما قبل الحداثة ومع مرور الوقت ستلحق بركب التطور الاقتصادي لتتسم بالسمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتسم بها مجتمعات دول غرب أوروبا وشمال أمريكا والتي تمثل القمة في مراحل التطور الاجتماعي (4) مرحلة التحول إلى الحداثة سوف تنتهي حين يتم تبني التكنولوجيا الغربية المعقدة والتخلص من التكوينات والخصائص الثقافية التي تعيق النهضة، هذا وقد أدت الانتقادات التي وجهت إلى نظرية الحداثة منذ السيتينيات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا إلى إضعاف عنصر التأييد التي لاقت هذه النظرية، وتشير أغلب الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية إلى أن سبب عدم تقدم دول العالم الثالث هو الاستعمار والتدخلات الإمبريالية والاستعمار الحديث عقب حصول هذه الدول على استقلالها، وكما تعتمد بعض هذه النظريات على طرح أن بعض الدول أول المناطق «المركزية» تسعى إلى التقدم الاقتصادي وكسب القوة على حساب الدول أو المناطق «المجاورة»، وتطرح نظرة الحداثة في أساسها التغيرات التكوينية والثقافية التي ستمر بها الدول التي تتقدم في مجال التكنولوجيا الصناعية إضافة إلى التقدم الاقتصادي فعلى سبيل المثال في المجال الاجتماعي تظهر سمات التمدن وارتفاع نسبة القراءة والكتابة وتقدم العلم وتطور المجال الصحي والقطاعات والخدمات البيروقراطية والإعلام ووسائل الانتقال في المجتمعات الحديثة، علاوة على ذلك فإن سرعة الإنجاب والوفاء منخفضة ومستوى العمر الافتراضي طويل، وبالنظر إلى تركيبة العائلة التركية يجد الباحث أن تركيا تمر بفترة تحول منذ القرن الماضي وحتى اليوم بخصوص الزواج والطلاق وتوزيع الأدوار الاجتماعية حسب النوع، وعلاوة على التغيرات التي طرأت على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية في تركيا والتي بالتأكيد لعبت دورا في هذا التحول يمكن أن يقدم الباحث منظورا جديدا لأسباب هذا التغير الذي طرأ على تركيبة العائلة التركية، وفي هذا السياق فإن نظرية المثالية التطورية تستبعد العناصر التكوينية وتعتمد على دراسة العناصر الفكرية مثل الموقف المعياري لدى الأفراد و

ارتفاع نسبة الإنجاب في تركيا إلا أن نسبة عدد أفراد أهل البيت تشبه كثيرا الدول ذات نسبة إنجاب متوسطة.

ويشير (Baştuğ 2003) إلى أن الدراسات التي أجريت في الخمسين سنة الآخرين تربط بين التغييرات الاجتماعي والاقتصادية والسياسية والديموقراطية الهامة بمرحلة انهيار الدولة العثمانية والانتقال للنظام الجمهوري، ويضح أن هذه الدراسات تركز على أن التغير الرئيسي الذي حدث في تركيبة العائلة هو الانتقال من العائلات الممتدة التقليدية إلى الأسرة النووية ويرى Baştuğ أن هذا المنظور يفترض بطريقة غير مباشرة أن هذا التحول هو نتاج لا يمكن تفاديته لمرحلة الحداثة و/أو التغريب، إذ أنه يدعى في هذا الإطار أن لا يزال النقاش ساريا حول النمط الأسري الذي يتبناه المجتمع سواء كان الأسرة النووي أو العائلة الممتدة، كما تتبنى هذه الدراسة طرحا هاما واضحا وهو وجوب استنتاج النتائج التي تخص علاقات القرابة والعائلة وأهل البيت في أي مجتمع في ضوء قراءة التطور الثقافي الذي مر به هذا المجتمع عبر الزمان، لهذا السبب إن Baştuğ يبدأ دراسته حول تركيبة العائلة منذ أن كان الأتراك رحالة وفترة انتقالهم إلى حياة الاستقرار، يذكر Baştuğ أن مرحلة الانتقال إلى حياة الاستقرار تركزت في العصر العثماني ثم ازدادت سرعتها لتكتمل في نفس العهد ويؤكد أن بذلك تحولت تركيا إلى دولة ريفية مستقرة بشكل كبير.

وأشار Baştuğ إلى دراسة Duben (1982) التي اقترحت افتراض أن المناطق الريفية يتركز فيها العائلات الممتدة على عكس المدن التي تتركز بها الأسر النووية حيث رفض Baştuğ هذا الافتراض وأكد أن الأسر النووية تنتشر على الصعيدين الريفي والمدني ومع ذلك فإن رغم أكثرية الأسر النووية في القطاع الرفي إلا أن في الأغلب الأزواج ليس لديهم مسكن مستقل -neolo cal ولكنهم يقيمون في بيت أهل الزوج -patrilocal، كما يرى Baştuğ (2003) أن رغم الروابط التاريخية والجغرافية التي تربط تركيا بالدول الإسلامية في الشرق الأوسط فإنها تظل تندرج تحت قائمة دول البحر الأبيض المتوسط خاصة من حيث الخصائص الثقافية مما يعني علاقات القرابة في تركيا أشبه بنظيرتها في أسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان منها في الدول العربية وحتى الجمهوريات التركية التي تقع في وسط آسيا، وأهم سمة

في هذه العلاقات هي تحمل مسؤولية أفراد العائلات القريبة لبعضهم البعض وقوة العلاقات بين الأقارب حيث يعيش الأبناء حتى الزواج مع ذويهم ثم تستمر هذه العلاقات القريبة بعد زواجهم، علاوة إلى ذلك فإن الأسر النووية أيضا علاقاتها مقربة مع أقاربها مقارنة بتركيبه العائلة في شمال أوروبا حيث تنتشر ظاهرة إعطاء نسخ من مفاتيح أبواب المنازل والبيوت بين الأقارب، ويشير Fişek (1982) في شرحه لهذه العلاقات المقربة إلى أن الأسر النووية ينقصها الحدود الواضحة إذ أنها واقعا تبدو كأنها جزء من العائلة الممتدة، ويبرهن على ذلك بأن النظرة للزواج ليست اتحاد فردين فحسب بل يرى المجتمع أن الزواج هو اتحاد لعائلتين.

يقدم Baştuğ (2003) طرحا آخر حيث يقول إن تحول الأجيال الذي طرأ على الرجال والنساء على حد سواء وحالات الزواج التي تتم في بيوت جديدة وتشكل الأسر النووية المستقلة يعود إلى فترة مبكرة جدا مما لا يدع مجالا لتأثره بالتحول الصناعي والحداثة أو التغريب، لذلك يشير إلى أن التحول في تركيبة أهل البيت لا يمكن أن تبرهن على صحة نظرية الحداثة، ومع ذلك فإنه يؤكد على أن التحول الصناعي ومرحلة الرأسمالية التي تليه والتي يشار إليها بالـ «تحول إلى الحداثة» سيؤثر على العلاقات بين الأقارب ولكن نتائج هذا التأثير ستكون أكثر تعقيدا بكثير مما تتوقعه نظرية الحداثة، ويوضح Baştuğ أن نظم العلاقات بين الأقارب والترابط أو الاستقلال العائلي يختلف اختلافا كبيرا باختلاف الثقافات ويرى أنه من العنصرية والتعصب العرقي الإشارة إلى الأسرة النووية المنعزلة مقارنة بغيرها والمتمثلة في شمال أوروبا على أنها الخيار الوحيد المحتمل والمنطقي، وتعتبر نظرية الحداثة التي شكلت القاعدة الرئيسية في المناقشة المذكورة أعلاه عن تحول المجتمعات التقليدية بصورة عامة أو المجتمعات المتأخرة إلى مجتمعات حديثة، أما بالنسبة لـ Eisenstadt (1966) فإن الحداثة تاريخيا هي حركة تحول اجتماعية واقتصادية وسياسية بدأت في غرب أوروبا وشمال أمريكا ثم انتقلت إلى باقي دول أوروبا ومن ثم إلى جنوب أمريكا ودول آسيا وأفريقيا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ورغم أن هناك العديد من إصدارات هذه النظرية إلا أنه من الممكن تحديد المبادئ الأساسية المشتركة على النحو الآتي: 1) تتقدم المجتمعات عن طريق المرور بسلسلة

مثالا يوضح مقياس الاختلاف المذكور سالفا ففي العائلات الممتدة الذكورية يكون اتخاذ القرار هو وظيفة رب الأسرة الذكر بينما في العائلات النووية فإن الزوج والزوجة أكثر ميلا إلى المساواة والمشاركة في صناعة القرار، أما Adams و Trost (2005) فقد ذكروا أن العائلات الممتدة خاصة في الأرياف أصبحت دربا من دروب المثالية وذكروا أنها غالبا من تتفك لأسباب اقتصادية واستشهدوا بذلك بدراسة Timur (1978)، علاوة على ذلك يتم دراسة العائلة الممتدة من المنظور المدني حيث أن المهاجرين من القرى والمناطق الريفية إلى المدن عادة ما يهاجرون هجرة جماعية و يسكنون في المناطق التي يعيش بها أقاربهم وأهالي قريتهم وأحيانا يتشاركون ولو لفترة محدودة نفس البيت ويرى Adams و Trost أن السبب الوحيد هو سهولة الحصول على المعلومات وليس التعاون بالإضافة إلى تفعيل آليات السيطرة الاجتماعية خاصة للنساء والشباب من أفراد العائلة وحماية منظومة القيم التقليدية، وأشار Duben في مقاله الذي نشره عام 1985 إلى أن العائلة الممتدة وعائلة الأقارب الممتدة تحافظ على أهميته ومكانتها لدى كل الطبقات الاجتماعية رغم وجود عالية من الأسر النووية في تركيا إلا أنه قدم فرضية أن هذه العلاقات بين الأقارب بدأت تفقد أهميتها بسبب حركة التمدن والثورة الصناعية.

وقد اتبع Kağıtçıbaşı التصنيفات التي تبناها Timur (1972) عن أنماط العائلات في توضيح نتائج الدراسة الذي كتبها عام 1982 عن «قيمة الطفل في المجتمع التركي» والتي قام بعمل بحثها الميداني في عامي 1974 و 1975 وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن نسبة العائلات الممتدة الذكورية هي 12.9% و نسبة العائلات الممتدة المؤقتة 8.5% بينما بلغت نسبة الأسر النووية 78.6%، ومع ذلك فقد طرح Kağıtçıbaşı (1982) وجهة نظره التي فرقت بين الأسر النووية في تركيا والتي يرى أنها تختلف عن علاقات الزواج المنعزلة في دول غرب أوروبا الصناعية حيث أشار إلى أن حتى الأسر التي تظهر أنها أسر نووية وخاصة في المناطق الريفية تحافظ على أواصل القرابة والصلات الحميمة مع الأقارب والجيران والتي تعطي تعتبر امتدادا للعائلات الممتدة، وقد بحثت هذه الدراسة بين البالغين عن العدد المثالي للأطفال في الأسرة وقد أشارت نتائج هذا البحث إلى أنه بالرغم من

تتكون غالبا من الأسر التي يعيش فيها الابن البالغ المتزوج مع أبويه، حيث شكلت نسبة العائلات التي تعيش مع ابنها البالغ المتزوج وباقي أبنائها 8% من إجمالي عدد العائلات بينما 9% منها تكونت من العائلات التي تعيش مع ابن واحد متزوج أو أكثر، وقد أظهرت الدراسة أن الأسرة وحيدة الوالد والتي انتشرت في يومنا هذا بقوة لم تتعدى الـ 5% طبقا لنتائج البحث بينما كانت نسبة الغير أقارب الذين يعيشون في بيت واحد 3%، وعلاوة على ذلك فقد أشارت الدراسة أن في حال إذا كان يعمل في الزراعة فإن العائلات الممتدة الذكورية هي الأكثر انتشارا وذلك بنسبة 39% بينما في الحالات التي يشغل بها الرجل منصبا إداريا أو يعمل في وظيفة فإن النسبة الغالبة هي الأسرة النووية بنسبة 77%، وأشارت الدراسة إلى أنه لا يوجد اختلافات تذكر بالنسبة للمستوى التعليمي ومستوى الدخل، وبالإضافة إلى التوضيحات القطاعية فقد أوردت الدراسة أن أغلب الأزواج تعيش ضمن العائلات الممتدة في فترة تكون الزوجات ثم تنتقل إلى تجربة مختلف أنماط العائلات، فعلى سبيل المثال فإن 37% فقط من الأسر التي صنفنا بأنها «نووية» أثناء إجراء البحث بدأت حياتها الزوجية كأسرة نووية، وقد دلت أنواع العائلات التي رسمها كل من Timur (1978) و Kiray (1985) على وجود حلقة دائرية خصوصا في المناطق الريفية إذ يبدأ الزوجين حياتهم بالعيش مع أهل الزوج ثم ينتقلان إلى تكوين أسرة نووية ومن ثم يزوجون ابنهم ليعيش معهم في نفس البيت فيعودوا مرة أخرى إلى تركيبة العائلة الممتدة الذكورية، وتحتوي دراسة Timur على نتائج هامة بخصوص الربط بين أنماط العائلة والحدثة إذ أن الكاتب شكل «مؤشر الحدثة والعائلة» مبني على الأسئلة الستة عشر 16 التي طرحها في ورقة البحث وقد طرح هذا المؤشر تحت عناوين ثلاثة رئيسية هي: 1- مرحلة اتخاذ القرار 2- الموقف تجاه توزيع الأدوار الاجتماعي حسب النوع وتحكم الأزواج 3- المشاركة أو الانفصال فيما يخص علاقة الأزواج وتقسيم الأدوار، و طبقا لهذا المقياس فقد وصف كل من القطاع الريفي والقطاع المدني العائلات الممتدة الذكورية على أنها العائلات «التقليدية» وذلك بنسبة 80%، بينما وصفت الأسرة النووية بأنها الأسرة الأكثر بعدا عن التقليدية حيث وصفتها بنسبة 43% بأنها تقليدية، وهنا يجب الإشارة إلى أن مفهوم «الحدثة» قد تم الإشارة إليه من قبل الكاتب تحديدا، حيث أنه ممكن طرح

تذكر في عملية الترميز التي تشير إلى أفراد أهل البيت وصلات القرابة بينهم وبين العنصر الرئيسي رغم اختلاف الرموز من بحث لآخر وذلك بسبب استخدام نظام الترميز القياسي، ولكن قد واجه الباحث صعوبات كبيرة في تحليل نتائج الدراسة التي تخص انتشار التركيبات العائلية المختلفة وذلك بسبب التفاوت الذي أحدثته معطيات انتشار التركيبات العائلية في البحث، وحاول الباحث التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعانة بمعطيات الأبحاث الديموغرافية التي أجريت في الفترة ما بين 1968 - 2103، ومن ضمن الحدود التي واجهت الباحث أثناء الدراسة هي محدودية المتغيرات التي تكشف عن مستوى الرفاهية التي تتمتع بها الأسرة وحيدة الوالد أثناء بحث وتحليل هذا الإطار.

IV. الإطار النظري ومراجعة الإنتاج الفكري

تشكل «العائلة» منذ قديم الزمن مادة دراسية هامة للعلوم الاجتماعية وقد خضعت لدراسات متنوعة مختلفة خاصة في علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) وعلم الاجتماع، وقد بدأت دراسات العائلة بريادة Murdock (1949) و Pearson (1955) حتى شكلت في يومنا هذا إنتاج فكري هام ومتنوع الأبعاد، وسوف تناقش هذه الفقرة الإنتاج الفكري الذي ورد حول دراسة العائلة والأسر وحيدة الوالد في تركيا.

يشكل جزء من الكتاب الذي كتبه Timur واحدا من أوائل الدراسات التحليلية المفصلة حول موضوع تركيبة أهل البيت في تركيا في إطار الأبحاث والدراسات الديموغرافية التي أجريت حول هذا الموضوع (Timur, 1978)، وقد اعتمدت هذه دراسته سאלفة الذكر على معطيات بحث «تركيبية العائلة في تركيا ومشاكل السكان» التي صدر عام 1968، كما قسمت الدراسة أنواع أهل البيت إلى أربع أنواع هي النووية والممتدة الذكورية والممتدة المؤقتة والمفككة أو غير الأقارب، وبنيت علاقات هذه الدراسة وفقا للشخص الذي أقر بأنه «رب العائلة»، وكانت نتيجة هذه الدراسة أن الأسرة النووية تشكل 60% من إجمالي عدد الأفراد الذين يعيشون في منزل واحد أو «أهل البيت» تليها العائلة الممتدة الذكورية بنسبة 19% ثم الممتدة المؤقتة بنسبة 13% وأخيرا المفككة أو غير الأقارب بنسبة 8%، وكانت العائلات الممتدة الذكورية

ث. تكوين المتغيرات المستقلة

استخدم الباحث أغلب المتغيرات المستقلة بنفس الطريقة التي وردت بها في مجموعات المعطيات باستثناء متغيرات مرحلة الزواج ومدة التعليم فقد تم تكوينها إما عن طريق استخدام فئات المتغيرات سאלفة الذكر نفسها مع باقي المتغيرات التي وردت في مجموعة المعطيات أو تم تكوينها من جديد، وسوف يساعد شرح كيفية تكوين هذه المتغيرات في هذه المرحلة على فهم أوجه النقاش الواردة في الفقرات القادمة، فقد تم تكوين متغير مرحلة الزواج من خلال دراسة سن الأفراد وقت إجراء البحث و سنهم عند الزواج مع تاريخ إجراء الدراسة إذ أن متغير تاريخ يوم الزواج لم يكن متوفرا في مجموعة المعطيات، وقد شكل هذا المتغير من خلال TAYA 2016 أربعة عشر مرحلة زواج لمدة خمسة أعوام متتابعة في الزمن أحدثها الفترة ما بين 2012 - 2016 وأقدمها يعود إلى فترة ما قبل 1952، وبالنسبة للمستوى التعليمي للأفراد في إطار بحث تركيبة العائلة فإنها تحتوي على متغيرين اثنين، أولهما يشير إلى تدرج المستوى التعليمي والثاني يشير إلى مدة التعليم، وتبنت الدراسة الرؤية التتابعية حيث استبدلت متغير المستوى التعليمي الذي يتأثر سلبا بسبب تغير النظام التعليمي المستمر بمتغير مدة التعليم والذي يشير إلى عدد السنوات التي حصل عليها الأفراد وقد تم تصنيفه كالآتي: 4-0، 5-7، 8-11، 12-15، 15 سنة وأكثر.

ج. حدود البحث

يوجد في هذه الدراسة ثلاثة حدود رئيسية بخصوص مجموعة المعطيات، أولها اختلاف نمط المتغيرات التي استخدمت في مجموعة المعطيات الناتجة عن الأبحاث التي أجريت بخصوص تركيبة العائلة، وقد وجد الباحث صعوبة في إجراء التحليلات المقارنة خاصة في مجموعة معطيات TAYA-2006 بسبب استخدام بعض المتغيرات على هيئة مجموعات بدلا من استخدامها بنفس النمط التي وردت فيه في ورقة الأسئلة، وعلاوة على ذلك فإن بعض المتغيرات وردت بشكل مختلف عن أصل صيغة السؤال أو مقترح الإجابات لذلك تعذر إجراء التحليل المقارني رغم ورود e. لمتغيرات في الأبحاث الثلاثة، ومن الصعوبات الأخرى التي واجهت الباحث هي عدم توافق بعض التحليلات التي بنيت على مجموعات المعطيات على مدى السنوات بشكل غير مفهوم، ولم يواجه الباحث صعوبات

للتصنيف الذي قام به لأنواع العائلات ثم قام بحساب عدد البيوت التي تندرج تحت كل نوع من أنواع هذه العائلات وحساب النسبة المئوية الخاصة بها.

وقد منح رقم تقديري لكل فرد في البيت على حدى ثم قام الباحث بتجميع هذه الأرقام للحصول على مجموع الرقم التقديري للبيت ومن ثم تحديد الرمز الذي يشير إلى نوع العائلة، ثم انتقل الباحث إلى تفكيك هذا الرمز طبقاً

الجدول 1.2. تصنيف تركيبات العائلة التي استخدمت في الدراسة وشرحها

تركيبة العائلة	الشرح
1. نووية	أسرة مكونة من زوج وزوجة و/ أو أبناء غير متزوجين
1.1. نووية بدون أطفال	أسرة مكونة من زوج وزوجة فقط
1.1.1. نووية بدون أطفال < 45 سنة	أسرة مكونة من زوج وزوجة فقط وعمر الزوجة فيها أقل من 45 عام
1.1.2. نووية بدون أطفال ≥ 45 سنة	أسرة مكونة من زوج وزوجة فقط وعمر الزوجة فيها 45 عام أو أكثر
1.2. نووية بأطفال	أسرة مكونة من زوج وزوجة و أبناء غير متزوجين
1.2.1. نووية بطفل واحد	أسرة مكونة من زوج وزوجة وابن واحد فقط غير متزوج
1.2.2. نووية بطفلين	أسرة مكونة من زوج وزوجة واثنين من الأبناء غير متزوجين
1.2.3. نووية بثلاث أطفال فأكثر	أسرة مكونة من زوج وزوجة وعلى الأقل ثلاثة أبناء غير متزوجين
2. ممتدة	العائلة المكونة من أفراد الأسرة النووية وينضم إليها فرد أو عائلة أخرى بشكل أفقي أو رأسي أو عمودي
2.1. ممتدة ذكورية	العائلة المكونة من أفراد الأسرة النووية وتنضم إليها عائلة أو أكثر بشكل أفقي أو رأسي أو عمودي
2.2. ممتدة مؤقتة	العائلة المكونة من أفراد الأسرة النووية و ينضم إليها عنصر الأسرة المفككة أو شخص آخر بشكل أفقي أو رأسي أو عمودي
3. مفككة	الأسرة التي تحولت من أسرة نووية إلى أسرة فردية أو أسرة ذي والد وحيد أو أفراد تربطهم أو لا تربطهم روابط الدم
3.1. ذي فرد واحد	أسرة تتكون من فرد واحد بالغ ذكراً كان أو أنثى يعيش بمفرده
3.1.1. ذي فرد واحد - ذكر	أسرة تتكون من فرد واحد ذكراً بالغ يعيش بمفرده
3.1.2. ذي فرد واحد - أنثى	أسرة تتكون من فرد واحد أنثى بالغ تعيش بمفردها
3.2. ذي والد وحيد	أسرة نووية بأطفال ينفصل عنها أحد الأزواج بسبب حدوث طلاق أو انفصال أو وفاة
3.2.1. ذي والد وحيد - ذكر	أسرة نووية بأطفال تنفصل عنها الزوجة بسبب حدوث طلاق أو انفصال أو وفاة
3.2.2. ذي والد وحيد - أنثى	أسرة نووية بأطفال ينفصل عنها الزوج بسبب حدوث طلاق أو انفصال أو وفاة
3.3. المفككة الأخرى	عائلة تكشف عند انفصال أحد عناصر العائلة الممتدة عنها مثل الجدة - الحفيد أو الجد - الحفيد
3.4. غير أقارب	العائلات التي لا تربط أفرادها روابط دم أو صلات قرابة

وتعني هذه التعريفات أن أهل البيت قد تحتوي على وحدة أو أكثر من العائلة أو لا تحتوي على العائلة على الإطلاق، لذلك فإن في التراث العلمي يتم الإشارة إلى أهل البيت الذي يحتوي على العائلة بمصطلح «أهل البيت العائلي» (family household)، بينما يستخدم مصطلح «أهل البيت بدون عائلة» (no family household) 2012 Özgören ve Şirin, 2010; Yavuz ve Yüceşahin, (Laslett, 1972, Koç,) 1997; Yavuz, 2002; Koç, ولأن وحدة التحليل في هذه الدراسة هي «أهل البيت»، فإن التصنيف يتم في الغالب على تركيبة «أهل البيت» بصورة عامة أكثر منه تصنيف لتركيبية العائلة، لذلك وفي هذا الإطار يستخدم مفهومي «أهل البيت» و«العائلة» في هذه الدراسة بشكل متبادل للإشارة إلى نفس المفهوم حيث أن مصادر المعطيات التي اعتمدت عليها هذه الدراسة قامت في الأساس على نماذج أهل البيت.

ويصنف الباحث أنواع العائلات في إطار تحليلاته التي تدرس شكل العائلة إلى التقسيم الثلاثي الكلاسيكي وهو الأسرة النووية والعائلة الممتدة والأسرة المفككة ولكنه من الصعب تحليل التركيبية العائلية بهذا التصنيف الكلاسيكي في بلد تشهد تحولا اجتماعيا اقتصاديا وديموغرافيا سريعا مثل تركيا، لذلك فإن الباحث قد اتبع ثلاث مراحل في تصنيف أنواع العائلات في هذه الدراسة، وتشمل المرحلة الأولى التقسيم إلى نووية وممتدة ومفككة، وتنقل المرحلة الثانية إلى تقسيمات الدرجة الثانية التي تدرج تحت التقسيمات الرئيسية مثل نووية بدون أطفال و نووية بأطفال وممتدة ذكورية وممتدة مؤقتة وأسرة فردية وأسرة ذي والد وحيد والأسر المفككة الأخرى وغير الأقارب، والمرحلة الثالثة اشتملت على تقسيمات الدرجة الثالثة وهي نووية بدون أطفال (> 45 عام) نووية بدون أطفال (< 45 عام) ، نووية بطفل واحد ونووية بطفلين ونووية بثلاث أطفال وأكثر، وأسرة فردية - ذكر و أسرة فردية - أنثى و أسرة ذي والد وحيد - ذكر و أسرة ذي والد وحيد - أنثى، ويوضح الجدول 1 هذه التصنيفات التي تعبر عن أنواع العائلة وشرحها.

وقد استخدمت صلة القرابة بين أهل البيت إلى رب البيت كمتغير رئيسي في تصنيف العائلات، بالإضافة إلى ذلك استخدمت عناصر أخرى مثل النوع والسن والحالة الاجتماعية في تشكيل أنواع العائلات، وقد تم إجراء الدراسة على جميع أفراد أهل البيت طبقا لهذه المتغيرات

التابع والمتغير المستقل في حال إذا ما كان المتغير التابع يحتوي على المتغيرات الفئوية أي المستويين أو متعددة المستويات، ويهدف منهج الانحدار اللوجستي إلى هدفين أحدهما التصنيف والآخر بحث العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وقد يكون المتغير التابع فئوي أو دائم، وفي علم الانحدار اللوجستي يطلق على نسبة حدوث الحدث الذي يتم تحليله إلى نسبة الأحداث خارج هذا الحدث مصطلح «الأرجحية» Odds أما نسبة أرجحية الحدثين الذين يتم تحليلهما فيطلق عليها مصطلح «نسبة الأرجحية» أو «إنقاص الخطر»، ويتم التعبير عن نسبة الأرجحية في معادلة الانحدار اللوجستي بـ $\exp(\beta)$ ، وبما إن الأرجحية تعني نسبة حدوث الحدث إلى نسبة عدم حدوثه فإن $\exp(\beta)$ يوضح كم ترتفع احتمالية نسبة حدوث المتغير "Y" بتأثير المتغير (Gujarati, 2004) Xp ، وقد قام الباحث في هذا البحث بدراسة محددات الأسر وحيدة الوالد وقد حصلت الأسر وحيدة الوالد في التحليلات التي أجراها الباحث على تقدير «1» بينما حصلت باقي أنواع العائلات على تقدير «0»، وقد اتبعت هذه الدراسة ثلاث مراحل مختلفة في النمذجة، الأولى تضمنت متغير مرحلة الزواج من أجل رصد محددات الأسر وحيدة الوالد، ثم المستوى التعليمي في المرحلة الثانية و المتغيرات المتعلقة بالحالة الاجتماعية للوالد الوحيد وأخيرا المرحلة الثالثة التي اشتملت من خلالها النمذجة على المتغيرات التي تخص المستوى الاجتماعي الاقتصادي وحالة الحصول على المساعدات الاجتماعية أو الاقتراض.

ت. الإطار المفاهيمي

يلاحظ في الدراسات التي أجريت حول تغير تركيبة العائلة أن مفهوم «أهل البيت» تم استخدامه في الأغلب للإشارة إلى مفهوم «العائلة» والعكس صحيح، ولكن لكل مفهوم منهم بعض السمات المميزة التي يشير لها في الإطار المفاهيمي، إذ أن «أهل البيت» تشير إلى الوحدة الاجتماعية الاقتصادية التي تشكلها الأفراد سواء كانت تربطهم علاقة قرابة أم لا بينما العائلة تشير إلى مجموعة الأفراد التي تشكلت بروابط قانونية أو تراثية، وعلاوة على ذلك يعني مفهوم «أهل البيت» مجموعة الأفراد التي تقيم معا بينما العائلة تعبر عن مجموعة الأفراد التي تربطهم روابط الدم (Koç, 2014a; Koç, vd., 2014c) Koç, 1999a; Yavuz ve) Yüceşahin, 2012; (Koç, 1997).

عن توزيع الأفراد في مجموعات المعطيات التي تخص أهل البيت مما يؤدي إلى حدوث حالة من عدم التوافق في تركيبة العائلة التركية الموجودة، ومن ضمن عملية تحليل المعطيات التي وردت في هذه الدراسة فإن مجموعة معطيات TAYA لعام 2006 تم إجراء الدراسة على عدد 12.208 بيت و 48.235 عدد أهل البيت و 24.647 فرد بعمر الثمانية عشر وما فوق من ضمنهم 12.138 شخص من الذكور، أما في TAYA 2011 تم إجراء الدراسة على عدد 12.056 بيت و 44.117 عدد أهل البيت و 23.279 فرد بعمر الثمانية عشر وما فوق من ضمنهم 11.632 شخص من الذكور، بالإضافة إلى مجموعة معطيات TAYA 2016 والتي تم إجراء الدراسة بها على عدد 17.239 بيت و 57.398 عدد أهل البيت و 34.475 فرد بعمر الخامسة عشر وما فوق من ضمنهم 17.536 شخص من الذكور.

ب. منهج التحليل الإحصائي

هذه الدراسة تتبع منهج التحليل الإحصائي الوصفي بالإضافة إلى منهج التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات من أجل رصد التغيير في تركيبة العائلة التركية ومراحل تكون الأسر وحيدة الوالد ودراسة الحالة الرفاهية لهذه الأسر، ويشمل المنهج الإحصائي الوصفي المنهج المقارن الذي تحقق على مرحلتين، في المرحلة الأولى تم تحليل المعطيات التي طرحت من ثلاث أبحاث مختلفة، وقد استخدمت في هذه المرحلة المعطيات التي وردت من الأبحاث الديموغرافية، أما في المرحلة الثانية للتحليل الوصفي الإحصائي فقد استخدمت نتائج أبحاث TAYA 2016 أثناء دراسة تركيبات الأسر ومن خلال هذه النتائج استطاع الباحث تحديد المراحل التي مر بها مفهوم الزواج وإجراء مقارنة تشمل تجارب الزواج المختلفة للفترة ما بين 1952 و 2016، ومكن هذا المنهج الباحث من إضافة عنصر الزمان إلى تحليل تركيبة الأسرة والتي اعتمد بالأساس على جمع المعطيات من العينات التي تنتمي إلى مختلف الفئات مما أعطى بعداً تبعياً لعملية تحليل المعطيات، على صعد آخر اعتمدت الدراسة على منهج الانحدار اللوجستي من أجل رصد محددات وسمات الأسر وحيدة الوالد، حيث لعب منهج الانحدار اللوجستي دوراً هاماً في تحديد علاقة السبب والنتيجة بين المتغير

حالة التحول من الإجبارية والاضطرارية مثل وفاة أحد الأزواج إلى الاختيارية الترجيحية نتيجة حدوث الطلاق، والهدف الخامس يركز على دراسة الوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسر ذي الوالد الوحيد لتحليل إذا ما كانت أحوالها أقل تميزاً عن باقي أنواع الأسر، والهدف السادس هو تحديد مساحة الأولويات المتعلقة بهذا الموضوع ليقدم رؤية مستقبلية عن تركيبة العائلة التركية وكيفية تشكيلها.

III. المنهج

أ. مصادر المعطيات

يشكل المصدر الرئيسي للمعلومات والمعطيات التي تعتمد عليها الدراسة نتائج استفتاءات TAYA (استفتاء حول تركيبة الأسرة التركية) لأعوام 2006 و 2011 و 2016 (ASPB, 2011; ASPB, 2006)، وتعتمد هذه الدراسات على الاستبيان من الواقع التركي حيث تتدرج الدراسات في الإحصاءات الرسمية والتشابه الكبير في الاستبيان وتصميم ورقة الأسئلة في هذه الاستفتاءات يتيح إمكانية إجراء دراسة مقارنة، وتشمل خطة الاستبيان الخاصة بتركيب العائلة التركية عموم تركيا واثنى عشر منطقة بالإضافة إلى إمكانية التحليل حول الاختلافات في المدينة والريف لتقديم العينات الخاصة بأبحاث عامي 2006 و 2011، وتستعين هذه الدراسة بالأبحاث الديموغرافية التي أجريت في تركيا في الفترة ما بين 1968 و 2013 والإحصائيات التي يصدرها المركز التركي للإحصاء TÜİK لتحليل نتائج استطلاعات TAYA وفي بعض التحليلات الترابطية، وتشتمل معطيات الأبحاث التي تخص تركيبة العائلة على معلومات مفصلة ودقيقة حول أهل البيت وتركيبه الأسرة والسمات التي تخص البيت والسمات الاجتماعية الديموغرافية لأهل البيت، ولأن المعطيات المذكورة تعتمد بالأساس على البيت وأهل البيت أكثر من اعتمادها على الأفراد فوق سن 18 فإن هذه الدراسة تعتمد بالأساس على مجموعة المعطيات التي تخص البيت وأهل البيت، لذلك فإن العينات التي تحللها هذه الدراسة تعتمد على البيوت وأهل البيت، وفي مرحلة تحليل مجموعة المعطيات لم يتم استخدام البيانات التي تخص توزيع أهل البيت والتي جمعت من أجل تقادي مشاكل توزيع استبيان الأبحاث الخاصة بتركيب العائلة التركية وحالات عدم الإجابة وذلك لعدم توافر معلومات

Behar, 1998; Duben, 1985; Shorter ve
(Macura, 1982; TüİK, 1995).

وقد أدى هذا التطور الديموغرافي إلى إطالة عمر أفراد الأسرة النووية الطبيعي وبالتالي تحول إلى عنصر فعال في تغيير تركيبة الأسرة التركية، وهناك أسباب أخرى تعزز هذا التغير الذي طرأ على تركيبة الأسرة التركية مثل تحول عمل المرأة في فترة الهجرة الداخلية من مجال الزراعة إلى مجال الصناعة والمجال الخدمي مما أدى بالضرورة إلى ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، ففي هذه الفترة ازداد المستوى التعليمي للمرأة التي تعيش في المدن وأصبحت قادرة على الاستقلال مادياً من خلال التحاقها بعمل مدفوع الأجر فتأخرت في الزواج مما أدى إلى ارتفاع سن الزواج والإنجاب ومن ثم ازدادت سرعة حدوث الطلاق وإنهاء الحياة الزوجية مما ساهم في تغيير تركيبة العائلة، وعلاوة على ذلك ارتفعت نسبة دخل الفرد في مرحلة الانتقال إلى الحداثة التي مرت بها تركيا بشكل كبير لتصبح في بداية الألفينيات سبعة آلاف دولار ثم في عام 2017 وصلت إلى خمسة عشر ألف دولار مما أدى إلى تبني المجتمع وخاصة جيل الشباب للطراز الغربي في المعيشة بشكل سريع، وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور ما يسمى بالأسرة ذي الفرد الواحد (الأسرة الفردية) والأسرة وحيدة الوالد في تركيا والتي تندرج تحت العائلات المفككة في المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي رغم أنها لم تظهر في كثير من دول غرب أوروبا إلا في المرحلة الثالثة من التحول الديموغرافي (Koç vd., 2010; Koç 2014a)، مما لا شك فيه أن التغييرات والتحولات الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية التي شهدتها تركيا في آخر خمسين عام قد ساهمت بالضرورة في تغيير تركيبة العائلة التركية، وفي هذا الخصوص فإن هذه الدراسة تهدف إلى ستة أهداف رئيسية أولها هو توضيح التغير الذي طرأ على تركيبة العائلة التركية في الفترة ما بين 1968 و 2016، أما الهدف الثاني فهو رسم التغير الذي طرأ على العائلات التي تصنف ضمن مجموعات الأسر الرئيسية وهي الأسرة النووية والأسرة الممتدة والأسر المفككة، والهدف الثالث يتركز حول الأسر وحيدة الوالد ليقوم بدراسة سن ونوع الأفراد التي تشكل هذه العائلات، وينتقل الهدف الرابع إلى تحليل مراحل تكون الأسرة وحيدة الوالد لرصد

أو 4 في الفترة من 68% في الفترة 1980 وما قبلها إلى نسبة 37% في فترة 1990 وما بعدها (Eryurt, 2013; Canpolat ve Koç, 2013)، ومن العوامل التي أثرت في تغيير تركيبة العائلة في تركيا هي تغير العناصر الخاصة بالزواج من سن الزواج ونوع الزواج واتخاذ القرار بالزواج وزواج الأقارب... إلخ عبر الزمان، حيث أظهرت الدراسات الأسرية والديموغرافية التي أجريت أن بداية سن الزواج بين النساء في فترة 1970 وما قبلها كان 16 بينما أصبح بداية سن الزواج للنساء في عام 2000 وما بعده هو 24 عاماً، وقد لعب توسع مجال الأمان الاجتماعي دوراً هاماً في تحول تركيبة العائلة في تركيا التي كان يعتبر إنجاب طفل أو التواجد ضمن أسرة ممتدة أحد أنواع الأمان الاجتماعي بها، وإذا حللنا النسبة التي تعيش ضمن دائرة الأمان الاجتماعي بمفهومه هذا يجد الباحث أن في بداية الألفينيات لم تكن تعيش في منظومة الأمان الاجتماعي سوى نسبة 65% من السكان بينما ارتفعت هذه النسبة بدءاً من عام 2016 لتصل إلى 89%، وكنتيجة لتطور المنظومة الصحية والتأمين الصحي فقد ارتفع متوسط عمر حياة الأفراد ضمن العائلة وبالتالي أثرت على تركيبة العائلة نفسها، حيث ارتفعت في الأربعين سنة الأخيرة هذه النسبة بين النساء بمتوسط زيادة 7 أعوام وفي الرجال 5 أعوام ليصبح متوسط الأعمار بالترتيب 81 و 78 (Koç vd., 2010; TüİK, 2018)، وتغير سن الزواج في جميع مناطق تركيا سواء كانت المدن أم المناطق الريفية وكنتيجة للتحول الاجتماعي الديموغرافي والاقتصاد السريع التي تشهده تركيا إذ أخذت نسبة النساء التي تتزوج زواجا شرعياً فقط أو تزوج بالإكراه وزواج الأقارب في الانخفاض، أما بالنسبة لقطاع العمل فقد شهدت تركيا منذ الخمسينيات حركة هجرة داخلية كبيرة إلى المدن فأصبح مجال الصناعة والقطاع الخدمي له أهمية قصوى في قطاع العمل بصورة عامة وارتفعت نسبة إنتاجية هذين القطاعين وبالتالي ارتفعت نسبة التعليم للطبقة العاملة من أجل الحصول على وظائف في هذين القطاعين، وقد أدى هذا الوضع إلى اختلاف في مرحلة تكوين الأسرة بين السكان المدينة والريف حيث أصبح عاملي التعليم وتملك الأملاك يلعب دوراً هاماً في تكون الأسرة وبالتالي ارتفعت المدة الضرورية لاختيار الزواج المناسب، لذلك ارتفع سن الزواج بشكل سريع خاصة في المدن نتيجته لتأجيل الزواج لهذه الأسباب (Duben ve)

كانت نسبة الأفراد ما تحت سن 15 عام تشكل 40% من إجمالي عدد السكان في فترة الخمسينيات ولكن تراجعت هذه النسبة إلى 62% في الوقت الحالي، وفي المقابل فقد ارتفعت نسبة الأفراد المسنة أي سن 65 عام وما فوق من 3% في نفس ذلك الفترة إلى 8% في الوقت الحالي، وبالنظر إلى أماكن توزيع السكان نجد أنها تعرضت لتغير كبير نتيجة الانتقال السريع للمدن حيث كان 75% من السكان يعيشون في المناطق الريفية في فترة الخمسينيات بينما أصبح ما يقارب 80% من السكان يعيشون في المدن مما أثر على توزيع السكان في المناطق حيث كانت النسبة الغالبة من السكان تتركز في المناطق الريفية في الخمسينيات وأصبحت اليوم المدن الكبيرة هي مكان تركز النسبة الغالبة من السكان، وعلاوة على ذلك شهدت هذه الفترة تحولا واضحا في مجال توزيع قطاعات العمل حيث انخفضت مع مرور الزمن النسبة العاملة في مجال الزراعة لتتسغل بالمجال الصناعي وأهم من ذلك في المجال الخدمي، ومن التغيرات الديموغرافية الهامة التي طرأت على المجتمع التركي في هذه المرحلة هي الركود في نسبة الإنجاب وعدد مرات الإنجاب لكل امرأة في آخر 10 سنوات وانخفاضها تدريجيا بنسبة كبيرة تصل إلى 2.2 % وهي آخر نسبة قبيل نسبة الاستبدال على المدى البعيد، بالإضافة إلى تغير سن الإنجاب تغيرا واضحا حيث انتقل تركز فترة الإنجاب من الفئة العمرية ما بين 20 إلى 24 حيث كانت الفئة الغالبة إلى الفئة العمرية ما بين 25 إلى 29 (Koç vd., 2010; Koç, 2014c)، وتبرهن انخفاض نسبة الإنجاب على التغير الهام الذي طرأ على خطة المجتمع المستقبلية للتركيبة الديموغرافية حيث انخفض العدد المثالي للأطفال في الأسرة بعد أن كان العدد المثالي للأطفال والذي يتم إنجابهم في الستينيات والسبعينيات ما بين 3-2 أطفال تغير هذا المقياس بشكل كبير منذ بداية التسعينيات إذ حدث ركود في الفترة ما بين 1968 إلى 2008 طبقا للدراسات الديموغرافية التي أجريت في هذه الفترة من حيث نسبة الإنجاب وعدد الأطفال المثاليين فأصبح العدد هو طفلين فقط، وأصبح مع مرور الوقت لدى الأزواج رؤية ثابتة عن عدد الأطفال الذين يرغبون في إنجابهم وبالتالي انخفضت نسبة الإنجاب كظاهرة اجتماعية، ومن البراهين الأخرى التي تدل على هذا التغير هو انخفاض نسبة النساء التي تقر بأن العدد المثالي للأطفال هو 3

المستوى المادي لهذه الأسر، وبالرغم من سوء الأحوال المادية للأسرة ذي الوالد الوحيد مقارنة بالأسرة النووية والعائلات الممتدة يلاحظ أن أحوال الأطفال في الأسر وحيدة الوالد تعتبر أفضل حالا بصورة عامة وبحسب المراحل العمرية المختلفة من حيث الحصول على التعليم ما قبل المدرسة والمداومة في المدرسة وامتلاك غرفة منفصلة داخل المنزل وهو الوضع الذي يعتبر أفضل مقارنة بجميع الأطفال التي تنتمي لكافة أنواع العائلات الأخرى، ورغم هذه التطورات تظل الأولوية السياسية هي تحسين الحالة المادية للأفراد التي تعيش في الأسر وحيدة الوالد أو الأسر ذي الفرد الواحد من نساء ونساء مسنة ورجال وأطفال حيث ترتفع نسبة الأسرة المفككة في تركيا بشكل كبير، لذلك فإن استمرار الخدمات الاجتماعية السياسية التي تستهدف العائلات المفككة خاصة الأسر وحيدة الوالد لها أثر مجتمعي كبير وحيوي.

II. الحجة والأهداف

أدت التحولات الاجتماعية الديموغرافية والاقتصادية التي شهدتها تركيا منذ الخمسينيات من القرن الماضي إلى تغير تركيبة العائلة التركية وظهور أنماط جديدة من العائلات والأسر في المجتمع، ففي هذه الفترة بدأ المفهوم التقليدي للعائلة في الثلاثي شيئا فشيئا تاركا محله لأنماط جديدة من الأسر التي تناسب العصرية وطرق معيشتها وأصبح لهذا النمط من الأسر مكانة لا يمكن التغاضي عنها في المجتمع (Özbay, 1985; Duben, 1985; Duben ve Behar, 1998; Koç, 2014a; Koç vd., 2014b) وقد شهدت فترة التحول هذه انتقالا من الحداثة الموحدة والخطية إلى الحداثة المتعددة والغير خطية، وأدت إلى حدوث تغييرات هامة في التركيبة الاجتماعية الديموغرافية التركية مثل باقي دول العالم، وطرأت تغييرات كثيرة في على عوامل مجتمعية منها زيادة عدد السكان في تركيا وطبيعته وأماكن توزيع السكان وتوزيع العمل في القطاعات ونسبة الإنجاب وطبيعته ومتوسط عمر الفرد المتوقع وتكوين الأسرة والسمات التي تخص الزواج ووضع المرأة في المجتمع وطبيعة الأمان الاجتماعي والأهم من كل ذلك تغير الذهنية المجتمعية تسببت كل هذه التغييرات في حدوث تحول كبير في تركيبة الأسرة التركية، وتشهد هذه المرحلة انتقال تركيا من مرحلة تركيبة السكان الشابة إلى تركيبة السكان المسنة حيث

مراحل تكون الأسرة وحيدة الوالد في فترة تغير تركيبة العائلة التركية ومحددات هذه الأسر وحالتهم الرفاهية (2006-2016)

Prof. Dr. İsmet Koç¹

أ. ملخص البحث

تؤثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديموغرافية التي تمر بها تركيا ليس فقط في مراحل تكون العائلة بل وفي مراحل تغيرها أيضا، وكنيجة لهذه التحولات يظهر بوضوح أن هناك تفكك وتراجع في وحدة العائلات الممتدة التركية خاصة الذكورية منها بالإضافة إلى توقف ارتفاع نسبة انتشار الأسر النووية بعد أن كانت تزداد بشكل كبير حتى التسعينيات وارتفاع نسبة الأسر المفككة بشكل سريع وكبير خاصة الأسرة ذي الفرد الواحد والأسر وحيدة الوالد، وتناقش هذه الدراسة مرحلة تغير تركيبة العائلة التركية من خلال التركيز على نموذج الأسرة وحيدة الوالد، وترتكز على خمسة أسئلة رئيسية كي تحدد الأولويات التي يجب بحثها، وهذه الأسئلة هي بالترتيب: (1) ما هو التغيير الذي يطرأ على تركيبة العائلة؟ (2) ما هو التغيير الذي يطرأ على الفئات التي تندرج تحت العائلات النووية والممتدة والمفككة؟ (3) كيف تتغير المرحلة العمرية والنوع في الأفراد الذين يشكلون الأسر وحيدة الوالد؟ (4) هل يلاحظ تغير من الاضطرابية إلى حرية الاختيار في مرحلة تكون الأسر وحيدة الوالد؟ (5) هل يعتبر وضع الأسر وحيدة الوالد أسوأ أو أقل مقارنة بأنواع الأسر والعائلات الأخرى؟، وللإجابة على هذه الأسئلة يعتمد البحث في الأساس على نتائج مجموعة استطلاعات TAYA حول تركيبة الأسرة التركية لأعوام 2006 و 2011 و 2016 بالإضافة إلى المعطيات التي

توفرها الأبحاث الديموغرافية التي أجريت في الفترة ما بين 1968 و 2013، تتبع هذه الدراسة التحليل الإحصائي الوصفي وأسلوب التحليل المتعدد، في التحليل الوصفي الإحصائي يتم دراسة المرحلة العمرية وسن الزواج على فترات من الزمن من أجل رصد التغيرات التي طرأت عبر الزمان بالإضافة إلى المعطيات التي توفرها مختلف الأبحاث التي أجريت في هذا الصدد، أما أسلوب التحليل المتعدد فيمكن الباحث من دراسة مستوى الرفاهية للأسر ذي الوالد الوحيد للوقوف على الاختلاف بينه وبين باقي أنواع العائلات إن وجد، ومن أجل ذلك يتم الاعتماد على أسلوب الانحدار اللوجستي، وتظهر نتائج هذه الدراسة استمرار تحول تركيبة الأسرة التركية إلى أسرة نووية والميل إلى تفكك الأسر الممتدة خاصة الذكورية منها نتيجة للتغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي تشهدها تركيا، حيث تزداد انتشار ظاهرة الأسرة ذي الفرد الواحد والأسرة وحيدة الوالد بشكل كبير ضمن العائلات المفككة في الفترة ما بعد التسعينيات، وقد أثرت النسبة المرتفعة في انتشار الأسرة المفككة في تركيا على مرحلة تحول الأسرة التركية إلى أسرة نووية حيث تأخر هذا التحول بشكل ملحوظ، وفي نظرة مفصلة نجد أن الأسر التي تندرج تحت الأسرة النووية في تركيا تميل إلى أن تكون أسر نووية بدون أطفال حيث تتراجع الأسرة النووية التي تحتوي على أطفال وترتفع نسبة الأسر النووية بدون أطفال بشكل سريع، بالإضافة إلى انخفاض نسبة المواليد في تركيا بشكل كبير مما يشير إلى ارتفاع كبير في الأسر التي تحتوي على طفل أو طفلين فقط بينما هناك تراجع واضح وملحوظ في الأسر التي تحتوي على ثلاثة أطفال فأكثر، وأما في حالة الأسر وحيدة الوالد نجد أن ظهور هذا النوع من الأسر في غرب أوروبا لم يظهر إلا في المرحلة الثالثة من التحول الديموغرافي بينما ظهر في تركيا في المرحلة الثانية من هذا التحول، وتشير نتائج البحث إلى استمرار الميل إلى انخفاض المرحلة العمرية لهذا النوع من الأسر والمرأة تشكل الغالبية العظمى فيها وعلاوة على ذلك يظهر تغيرات آخر بشكل واضح وهو التحول التدريجي في تكوين هذه الأسر من الاضطرابية والإجبارية ليصبح قرارا اختياريا، وبالنظر إلى الحالة المادية للأسر ذي الوالد الوحيد يلاحظ أنه بالرغم من كونها لا تزال أسوأ حالا من باقي أنواع الأسر إلا أن الفترة ما بين 2011 و 2016 شهدت ارتفاعا سريعا في

¹ iskoc@hacettepe.edu.tr، جامعة حاجي تبة، معهد دراسات النفوس

مراحل تكون الأسرة
وحيدة الوالد في فترة
تغير تركيبة العائلة التركية
ومحددات هذه الأسر
وحالتهم الرفاهية

(2016-2006)

Prof. Dr. İsmet Koç

Türkiye İstatistik Kurumu (2003). *2000 Genel Nüfus Sayımı: Nüfusun Sosyal ve Ekonomik Nitelikleri*, Türkiye İstatistik Kurumu, Yayın No: 2759. Ankara

TÜSİAD (1999). *Türkiye'nin Fırsat Penceresi Demografik Geçiş ve İzdüşümleri*. Türk Sanayicileri ve İşadamları Derneği, ISBN: .975 – 7249 – 78 – 5, İstanbul

Ünalın, T., Yavuz, S., Civelek, Y., Eryurt, M.A. (2005) Fertility Preferences, 2003 Turkey Demographic and Health Survey .Further Analysis Report, Ankara-Turkey

Üner, S. (1984). *Türkiye Nüfusu: Boyutlar Sorunlar Yorumlar*. HÜNEE Yayınları, Ankara

Yavuz, S. (2006). "Completing the fertility transition: third birth developments by language groups in Turkey", *Demographic Research*, 15(15): 435-460

- Türkiye İstatistik Kurumu (1937). *1935 Genel Nüfus Sayımı Türkiye Nüfusu*, Yayın No: 75. Ankara
- Türkiye İstatistik Kurumu (1944). *1940 Genel Nüfus Sayımı*, Yayın No: 158. Ankara
- Türkiye İstatistik Kurumu (1949). *1945 Genel Nüfus Sayımı*, Yayın No: 286. Ankara
- Türkiye İstatistik Kurumu (1954). *1950 Genel Nüfus Sayımı*, Yayın No: 359. Ankara
- Türkiye İstatistik Kurumu (1961). *1960 Genel Nüfus Sayımı*, Türkiye Nüfusu, Yayın No: 452. Ankara
- Türkiye İstatistik Kurumu (1969). *1965 Genel Nüfus Sayımı: Nüfusun Sosyal ve Ekonomik Nitelikleri*, Yayın No: 568. Ankara
- Türkiye İstatistik Kurumu (1973). *1970 Genel Nüfus Sayımı: Nüfusun Sosyal ve Ekonomik Nitelikleri*, Yayın No: 690. Ankara
- Türkiye İstatistik Kurumu (1982). *1975 Genel Nüfus Sayımı: Nüfusun Sosyal ve Ekonomik Nitelikleri*, Yayın No: 988. Ankara
- Türkiye İstatistik Kurumu (1984). *1980 Genel Nüfus Sayımı: Nüfusun Sosyal ve Ekonomik Nitelikleri*, Yayın No: 1072. Ankara
- Türkiye İstatistik Kurumu (1989). *1985 Genel Nüfus Sayımı: Nüfusun Sosyal ve Ekonomik Nitelikleri*, Yayın No: 1369. Ankara
- Türkiye İstatistik Kurumu (1993). *1990 Genel Nüfus Sayımı: Nüfusun Sosyal ve Ekonomik Nitelikleri*, Yayın No: 1616. Ankara
- Türkiye İstatistik Kurumu (TÜİK) (1995). *The Population of Turkey, 1923-1994: Demographic Structure and Development*. Yayın No: 1716. Ankara
- Notestein, F. W. (1953). "Economic problems of population change", *Proceedings of the Eight International Conference of Agricultural Economists*, New York, 13-31
- Rindfuss, Ronald R., S. Philip Morgan, and Gray Swicegood. *First births in America: Changes in the timing of parenthood*. Vol. 2. Univ of California Press, 1988
- Sarac, M., & Koc, I. (2018). "Prevalence and Risk Factors of Infertility in Turkey: Evidence from Demographic and Health Surveys, 1993–2013". *Journal of Biosocial Science*, 50(4), 472-490. doi:10.1017/S0021932017000244
- Schoen, Robert, et al. (1999) "Do fertility intentions affect fertility behavior?." *Journal of Marriage and the Family*, 790-799
- Shorter, F.C. (1969) "Information on Fertility, Mortality, and Population Growth in Turkey". In: *Turkish Demography Proceedings of a Conference* (Ed. by F. C. Shorter and B. Güvenç), Hacettepe University, Institute of Population Studies, Ankara
- Shorter, F.C. ve Macura, M. (1982). *Trends in Fertility and Mortality in Turkey 1935-1975*, Washington: Committee on Population and Demography, U.S. National Academy of Sciences, National Academy Press
- Sirkeci, I. (2000). "Exploring the Kurdish population in the Turkish context". *GENUS, An International Journal of Demography*, 56(1–2), 149–175
- Thompson, W.S. (1929) "Population", *American Journal of Sociology*, 34: 959-975
- Thomson, Elizabeth. "Couple childbearing desires, intentions, and births." *Demography* 34.3 (1997): 343-354

Koç, İ., Hancioğlu, A., Çavlin, A. (2008). "Demographic Differentials and Demographic Integration of Turkish and Kurdish Populations in Turkey". *Population Research and Policy Review*, 27:447–457

Işık, O. ve Pınarcıoğlu, M. M. (2006). "Geographies of a silent transition: a geographically weighted regression approach to regional fertility differences in Turkey", *European Journal of Population*, 22(4): 399-421

Kalkınma Bakanlığı (2018a, 14 Haziran), Ailenin ve Dinamik Nüfus Yapısının Korunması Öncelikli Dönüşüm Programı, <http://odop.kalkinma.gov.tr/index.html>

Kalkınma Bakanlığı (2018b, 14 Haziran), ÖDOP Bileşen 3: Dinamik Nüfus Yapısının Korunması, [http://odop.kalkinma.gov.tr/dokumanlar/22AileninveDinamik_Nufus_Yapisinin_Korunmasi_Programi\(BASKI\).pdf](http://odop.kalkinma.gov.tr/dokumanlar/22AileninveDinamik_Nufus_Yapisinin_Korunmasi_Programi(BASKI).pdf)

Koç, İ., Hancioğlu, A., Çavlin, A. (2008). "Demographic Differentials and Demographic Integration of Turkish and Kurdish Populations in Turkey". *Population Research and Policy Review*, 27:447–457

Koç, İ., Eryurt, M.A., Adalı, T., Çağatay, P. (2010). *Türkiye'nin Demografik Dönüşümü: Doğurganlık, Aile Planlaması, Anne-Çocuk Sağlığı ve Beş Yaş Altı Ölümlerdeki Değişimler: 1968-2008in Turkey*. Ankara ISBN 978-975-491-285-2

Levine, N. ve Üner, S. (1978). *Population Policy Formation and Implementation in Turkey*. Hacettepe University Publications .D-24, Ankara

Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü (HÜNEE) (1987). *1983 Turkish Population and Health Survey*, Hacettepe University, Institute of Population Studies, .Ankara

Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü (HÜNEE) (1989). *1988 Turkish Population and Health Survey*, Hacettepe University Institute of Population Studies, .Ankara

Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü (HÜNEE) (1994). *1993 Türkiye Nüfus ve Sağlık Araştırması*, Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü, Sağlık Bakanlığı AÇSAP Genel Müdürlüğü ve .Macro International Inc., Ankara

Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü (HÜNEE) (1999). *1998 Türkiye Nüfus ve Sağlık Araştırması*, Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü, Sağlık Bakanlığı AÇSAP Genel Müdürlüğü ve .Macro International Inc., Ankara

Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü (HÜNEE) (2004). *2003 Türkiye Nüfus ve Sağlık Araştırması*, Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü, Sağlık Bakanlığı AÇSAP Genel Müdürlüğü, Devlet Planlama Teşkilatı Müsteşarlığı ve Avrupa Komisyonu Türkiye Delegasyonu, Ankara

Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü (HÜNEE) (2009). *2008 Türkiye Nüfus ve Sağlık Araştırması*, Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü, Sağlık Bakanlığı AÇSAP Genel Müdürlüğü, Devlet Planlama Teşkilatı Müsteşarlığı ve .TÜBİTAK, Ankara

VI. المصادر

- Dündar, S.E.Tuba. (1998). *Social and Demographic Characteristics and Fertility Behaviour of Main Language Groups in Turkey*, Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü Ekonomik ve Sosyal Demografi Anabilim Dalı Bilim Uzmanlığı Tezi, Ankara .(yayınlanmıştır)
- Eryurt, M.A. (2002). *Türkiye’de Sosyo-ekonomik ve Kültürel Grupların Doğurganlıklarını Düşürme Stratejileri* (Fertility Inhibiting Strategies of Socio-economic and Cultural Groups in Turkey), Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü Ekonomik ve Sosyal Demografi Anabilim Dalı Bilim Uzmanlığı Tezi, Ankara .(yayınlanmıştır)
- Eryurt, M.A. (2008). “Türkiye’de doğurganlığı belirleyen ara değişkenler: Yakın döneme bakarken”, *The Turkish Journal of Population Studies*, Vol. 27: 67-84
- Eryurt, M.A. (2010). *Türkiye’de İç Göç ve Doğurganlık: Bir Olay Tarihçesi Analizi* (Internal Migration and Fertility in Turkey: An Event History Analysis, Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü Teknik Demografi Anabilim Dalı Doktora Tezi, Ankara .(yayınlanmıştır)
- Fişek, N.H. ve Shorter, F.C. (1968). “Fertility Control in Turkey” *Demography*, 5 (2): 578-589
- Franz, E. (1994). *Population Policy in Turkey*. Deutsches Orient-Institut, Hamburg, .Almanya
- Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü (HÜNEE) (1980). *Turkish Fertility Survey 1978. First Report, Volume I: Methodology and Findings*, Hacettepe University, Institute of Population Studies, .Ankara
- Behar, C. (1995). “The Fertility Transition in Turkey: Reforms, Policies and Household Structure”, in Carla Mahklouf Obermeyer (ed.) *Family, Gender, and Population in the Middle East: Policies and Context*. Cairo: .American University, Cairo Press: 35-36
- Berrington, Ann. “Perpetual postponers? Women’s, men’s and couple’s fertility intentions and subsequent fertility behaviour.” *Population trends* 117 (2004): 9-19
- Birleşmiş Milletler (BM). (1994). Uluslararası Nüfus ve Kalkınma Konferansında kabul edilen eylem planı. *Ankara: Birleşmiş Milletler Nüfus Fonu yayını*
- Blacker, C. P. (1947). Stages in population growth. *The Eugenics Review*, 39(3), 88
- Bongaarts, J. (2003). “Completing the Fertility Transition in the Developing World: The Role of Educational Differences and Fertility Preferences”, *Population Studies*, 57(3): 321-335
- Bumpass, Larry L. “The risk of an unwanted birth: the changing context of contraceptive sterilization in the US.” *Population Studies* 41.3 (1987): 347-363
- Cillov, H. (1974) “Türkiye Nüfusundaki Gelişmeler ve Bu Gelişmeye Etken Olan Amiller” *Hacettepe Sosyal ve Beşeri İlimler Dergisi*, 6(1-2): 2-13
- Devlet Planlama Teşkilatı (1963). *Birinci Beş Yıllık Kalkınma Planı*, Ankara
- Duben, A. ve Behar, C. (1996). *İstanbul Haneleri: Evlilik, Aile ve Doğurganlık, 1880-1940*, İletişim Yayınları, İstanbul

وتوفير مخصصات رعاية الأطفال لخدمات رعاية الأطفال المؤسسية من أهم السياسات التي تشجع إنجاب الأطفال.

تم اتخاذ خطوات مهمة في الآونة الأخيرة في هذا السياق. في نطاق خطة التنمية العاشرة التي تغطي الفترة ما بين 2014-2018 وفي إطار «برنامج حماية الأسرة والهيكل السكاني الديناميكي» فقد تم استهداف تعزيز الانسجام بين الأسرة والحياة العملية من أجل الحفاظ على الهيكل السكاني الديناميكي، توفير انتشار رياض الأطفال ذات النوعية الجيدة وبأسعار معقولة وفرص التعليم قبل المدرسي، وتطوير بيئة ثقافية صديقة للأسرة من خلال المناهج التعليمية والمنشورات الكتابية والمرئية ودعم الأنشطة ذات الصلة من منظمات المجتمع المدني، وتطوير ظروف وممارسات ولادة ملائمة للأطفال في مجال الصحة وتطوير الإدارات المحلية للبيئات الآمنة الصديقة للطفل في المدن. المنسق والجهة المسؤولة عن البرنامج هي وزارة الأسرة والعمل والسياسات الاجتماعية (وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية سابقاً). يتم رصد برنامج حماية الأسرة والهيكل السكاني الديناميكي في نطاق نظام العمل بأولويات التحول (ÖDÖP), (Kalkınma Bakanlığı, 2018a) ويتم إدخال المعلومات عن الخطوات المتخذة في الفترات الفصلية كل ثلاثة أعوام. في الوثيقة المعدة للبرنامج يتم عرض السياسات والأهداف المحددة في البرنامج بالتفصيل في قسم «الجزء 3: حماية هيكل السكان الديناميكي» (Kalkınma Bakanlığı, 2018b).

هناك حاجة إلى دراسات فيما يختص مستوى تنفيذ الأهداف المحددة في العملية القادمة وآثار السياسات المنفذة. أبحاث هيكل الأسرة التي يتم تطبيقها بعد ذلك ستوفر الكشف عن العوامل التي تحدد سلوكيات الخصوبة، كما أن التصميم بشكل يسمح تطبيق التحليلات السببية وتمكين تحليل تأثير السياسات لحماية الهيكل الديناميكي للسكان سيساهم في توسيع مجال المعرفة وعمليات تطوير السياسات في هذا الصدد.

يجب إنشاء بيئة يكون فيها الأزواج قادرين على الوصول الى وسائل منع الحمل الملائمة وذلك للأزواج الذين لديهم أطفال أكبر من العدد المرغوب فيه أو الذين يرغبون في إنجاب عدد أقل من الأطفال أو الراغبين تأجيل ولادتهم أو توفير الفترات بين الولادات وبهذه الطريقة، سيتم منع حالات الحمل غير المرغوب فيها بشكل كبير، كما سيتم تسهيل تخفيض حالات (الكشط) المستخدم في بعض الأحيان كنوع من وسائل منع الحمل في تركيا.

تم إجراء تحسينات كبيرة في جميع أنحاء البلاد من حيث صحة الأم والطفل في السنوات الأخيرة. وقد بدأت الولادات تحدث بنسبة كبيرة في المؤسسات الصحية، وأصبحت الرعاية السابقة للولادة والرعاية بعد الولادة منتشرة على نطاق واسع. ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود وإزالة الاختلافات الإقليمية للحصول على رعاية ما قبل الولادة وبعدها في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة. بهذه الطريقة يمكن تقليل وفيات الأطفال أثناء الحمل وفي الفترة بعد الولادة.

وفق نتائج أبحاث الصحة والأسرة في تركيا في العام 2013 فقد بلغت نسبة العقم بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 - 49 عاما نسبة 16.1% (Saraç ve Koç, 2017). أما نسبة النساء اللاتي يعلنن أنهن يستخدمن تقنيات مساعدة في الإنجاب فقد بلغت 4.1%. توسيع نطاق تطبيق السياسات الرامية إلى زيادة الوصول إلى تقنيات المساعدة على الإنجاب في برامج الصحة الإنجابية سيوفر من تقليل العقم ويعمل على الحد من الضغوط الاجتماعية على كل من المرأة والأسرة ويجعل من الممكن للأزواج الحصول على الأطفال بالعدد المرغوب فيه مما سيوفر إمكانية زيادة مستويات الخصوبة لتكون في مستويات التجديد في تركيا.

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة 45% من النساء في الفئة العمرية 40-49 في تركيا قد أنجبن الأطفال بعدد أقل من العدد المرغوب فيه. بالأخص النساء ذوات المستوى التعليمي العالي والنساء العاملات ينجبن الأطفال بعدد أقل من العدد المرغوب فيه. هذا الوضع يعني وجود صعوبات كبيرة أمام النساء في تسيير الحياة المنزلية والحياة العملية في آن واحد. هناك حاجة إلى أخذ الجمهور إلى مزيد من المسؤولية فيما يختص رعاية الطفل. يعتبر التوسع في رياض الأطفال العامة للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة

من العدد المرغوب مرتفع جدا في المناطق الشرقية مقارنة بالمناطق الأخرى. تنخفض مستويات النساء اللواتي لديهن أطفال أكثر من العدد المرغوب مع ارتفاع مستوى التعليم والحالة الاجتماعية والاقتصادية. كما ترتفع نسبة النساء اللواتي لديهن أطفال أقل من العدد المرغوب مع ازدياد عمر الزواج الأول. تم تحليل محددات وجود أطفال أكثر أو أقل من العدد المرغوب بواسطة طريقة تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي. وتظهر نتائج التحليل متعدد المتغيرات أيضا أن احتمال النساء اللواتي لديهن أطفال أكثر من العدد المرغوب يعتبر أقل في منطقة غرب تركيا ومنطقة شرق البحر الأسود بالمقارنة مع المناطق الموجودة في شرق البلاد. ينخفض احتمال النساء اللواتي لديهن أطفال أكثر من العدد المرغوب مع ارتفاع مستوى التعليم، ويزداد احتمال النساء اللواتي لديهن أطفال أقل من العدد المرغوب. ومع زيادة سن الزواج الأول يقل احتمال النساء اللواتي لديهن أطفال أكثر من العدد المرغوب بشكل كبير ويزداد احتمال النساء اللواتي لديهن أطفال أقل من العدد المرغوب.

مؤتمر الأمم المتحدة الدولي لحقوق الإنسان الذي عُقد قبل خمسين سنة في 13 مايو 1968 ينص على أن «اتخاذ القرار بحرية ومسؤولية فيما يختص عدد الأطفال ووقت احضارهم إلى العالم هو حق إنساني أساسي للأبوين» حيث شدد على أهمية أن يكون لدى الوالدين الحرية في الحصول على الأطفال في الوقت الذي يريدون وبالفترات الزمنية المطلوبة مع تواجد الإمكانيات اللازمة لذلك. ووفق خطة العمل من «المؤتمر الدولي للسكان والتنمية» (BM, 1994) المنعقد في القاهرة في عام 1994 والتي تعتبر تركيا طرف فيه، فقد تم التشديد على مفهوم «الحقوق الإنجابية» بشكل كبير عن طريق جدول أعمال العلماء ومقدمي الخدمات وصانعي السياسات.

تفيد نتائج هذه الدراسة بأن تركيا لديها بنية سكانية غير متجانسة، وأن سلوك الخصوبة في المجموعات الفرعية للسكان يختلف بشكل كبير، لذلك فقد تم الكشف عن الاحتياجات المختلفة لدى المجموعات الفرعية من السكان. حيث أن هناك حاجة إلى متطلبات تنظيم الأسرة في الأزواج مع عدد أطفال أكبر من العدد المرغوب فيه، وهناك حاجة إلى إزالة العوائق والحواجز أمام الأزواج الذين لديهم عدد أطفال أقل من العدد المرغوب فيه.

شرق الى غرب البلاد. حيث بلغ العدد المرغوب من الأطفال في منطقة جنوب شرق الأناضول 4.4 طفل لينخفض الى 2.6 طفل في منطقة غرب مرمرة. ويتناقص العدد المرغوب من الأطفال مع ارتفاع مستوى التعليم حيث بلغ العدد المرغوب من الأطفال 4 طفل في النساء غير المتزوجات من المدرسة الابتدائية في حين ينخفض هذا العدد الى 2.8 في خريجات الجامعات. أما معدل عدد الأطفال الفعلي الى العدد المرغوب من الأطفال فإنه يوفر اختلافات أقل بالتوافق مع الخصائص الأساسية للمرأة. والعدد المرغوب من الأطفال في المجموعات السكانية الفرعية متشابه للغاية. قد يُعتقد أن هذا مرتبط بتسييس الموضوع. أظهرت نتائج تحليل الانحدار بواسون للكشف عن محددات العدد المرغوب من الأطفال بسبب التقارب في المجموعات السكانية الفرعية فروق ذات دلالة إحصائية لعدد قليل جدا من المتغيرات. وفقا لنتائج التحليل، فإن الميل لإنجاب المزيد من الأطفال يعتبر أعلى بين النساء في الجزء الشرقي من البلاد والمتزوجات بالطرق التقليدية دون اتخاذ قرار الزواج بأنفسهن كما في التحليل السابق.

تختلف العلاقة بين عدد الأطفال الفعلي والعدد المثالي للأطفال وفقا لمرحلة تحول الخصوبة. في المراحل المبكرة من تحول الخصوبة، يزيد عدد الأطفال الفعلي عن العدد المرغوب من الأطفال، ويبدأ العدد المثالي للأطفال في تجاوز العدد الفعلي للأطفال مع اقتراب تحول الخصوبة من الاكتمال. بدأ العدد المثالي للأطفال في مستويات أكثر من معدل الخصوبة الكلي في تركيا مع بداية الأعوام 2000. ومع ذلك تعتبر هذه العلاقة عكسية بالكامل في المجموعات السكانية الفرعية حيث مستوى الخصوبة مرتفع. بين النساء اللواتي يعشن في جنوب شرق الأناضول فإن عدد الأطفال الفعلي أكثر من العدد المثالي للأطفال في النساء غير خريجات المدارس الابتدائية أو النساء في المجموعات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا.

لدى النساء في الفئة العمرية 40-49 في عموم تركيا فإن نسبة 14.6٪ من النساء لديهن أطفال أكثر من العدد المرغوب فيه، ونسبة 40.4٪ لديهن أطفال بقدر العدد المرغوب، ونسبة 45٪ لديهن عدد أقل من العدد المرغوب فيه من الأطفال. نسبة النساء اللواتي لديهن أطفال أكثر

السنوات التالية بحوالي 2.5 طفل. وفق أبحاث السكان والصحة في تركيا TNSA-2013 فقد تم قياس العدد المثالي للأطفال بمقدار 2.8 طفل. على الرغم من أنه ليس بقدر معدل الخصوبة الكلي إلا أن هناك اختلافات في المجموعات السكانية الفرعية من حيث العدد المثالي للأطفال.

تم إجراء التحليلات لهذه الدراسة فيما يختص مستوى الخصوبة وتفضيلات الخصوبة باستخدام سؤالين من أبحاث هيكل الأسرة في تركيا للعام 2016. تم الحصول على عدد الأطفال الفعلي من خلال السؤال «كم هو عدد الأطفال (يتم الأخذ في الاعتبار الأطفال على قيد الحياة)»، كما تم تحديد العدد المرغوب من الأطفال عن طريق السؤال «كم عدد الأطفال الذين ترغبين في انجابهم إذا كانت ظروفك ملائمة». أجريت التحليلات على أساس النساء في سن 40-49 الذين وصلوا إلى نهاية سن الخصوبة.

تم تحليل تأثير العوامل على عدد الأطفال الفعلي والعدد المرغوب من الأطفال باستخدام طريقة تحليل الانحدار بواسون. وفقا للتحليل الوصفي، فإن متوسط عدد الأطفال الفعلي لدى النساء في الفئة العمرية 40-49 في عموم تركيا هو 2.79 طفل. يرتفع متوسط عدد الأطفال الفعلي في منطقة جنوب شرق الأناضول ليصل الى 4.6 طفل في حين ينخفض في مناطق غرب مرمرة ومناطق بحر إيجه الى عدد 2.3 طفل. النساء اللواتي لا ينجبن أي مدرسة لديهن متوسط 4.2 من الأطفال والنساء خريجات الجامعات لديهن 1.6 طفل. تظهر نتائج تحليل الانحدار بواسون أيضا أن النساء اللواتي يعشن في الجزء الشرقي من البلاد مع المستوى التعليمي المنخفض والمتواجدات في الفئة الاجتماعية والاقتصادية الدنيا من النساء غير العاملات أو العاملات في أعمال بدون الضمان الاجتماعي، والمتزوجات في سن مبكرة مع الزواج وفق الطرق التقليدية مع عدم اتخاذهن لقرار الزواج بأنفسهن لديهن احتمال مرتفع كثيرا بإنجاب طفل آخر بالمقارنة مع المجموعات السكانية الفرعية الأخرى.

متوسط العدد المرغوب من الأطفال لدى النساء في الفئة العمرية 40-49 سنة في عموم تركيا هو 3.3 طفل. ينخفض العدد المرغوب من الأطفال عند الاتجاه من

تعتبر تركيا قريبة جدا من مرحلة اكتمال العملية المسماة «تحول الخصوبة» كجزء من عملية «التحول الديموغرافي» الموضحة في أدبيات السكان الديموغرافية. ووفقا لدراسة السكان والصحة في تركيا للعام 2013، فإن معدل الخصوبة الكلي للمرأة أو بعبارة أخرى متوسط عدد الأطفال الذي يمكن للمرأة إنجابه خلال فترة خصوبة المرأة في الأعمار ما بين 15 - 49 سنة يكون في مستويات 2.26 طفل. في فترة آخر 15 سنة الماضية يبلغ معدل الخصوبة الكلي حوالي 2.1 طفل ويعتبر هو مستوى التجديد للسكان. وفقا لإحصاءات الميلاد من مؤسسة الإحصاء التركية لعام 2017 فقد انخفض معدل الخصوبة الكلي إلى 2.07 طفل في عموم تركيا. وفقا لنموذج تحول الخصوبة بعدد 7 مراحل والذي تم تطويره عن طريق Bongaarts فقد تم الوصول في عموم تركيا إلى مرحلة «الانتقال المتأخر» عند أخذ أساس البيانات من أبحاث السكان والصحة في تركيا 2013-TNSA، وعند أخذ أساس إحصاءات الميلاد من مؤسسة الإحصاء التركية TÜİK فقد وصلت تركيا إلى مرحلة «ما بعد الانتقال». ولكن عند النظر في معدلات الخصوبة الكلية على أساس المجموعات السكانية الفرعية يظهر تواجد الاختلافات الإقليمية في أعلى مستوى مع مشاركة المجموعات السكانية الفرعية في مراحل مختلفة من عملية تحول الخصوبة. انخفض معدل الخصوبة الكلي إلى أقل من مستوى التجديد في المجموعات السكانية الفرعية التي تعيش في غرب البلاد ذات المستوى التعليمي الثانوي وما فوقه والتي تعمل في أعمال مع الضمان الاجتماعي حيث تم الانتقال إلى مرحلة «ما بعد الانتقال» إلا أن معدل الخصوبة الكلي للنساء غير المتعلقات واللواتي يعشن في الجزء الشرقي من البلاد يعتبر أكثر من 3 أطفال ويتواجد في مرحلة «الانتقال المتوسط-التأخر». عند التفكير في أنه تم الوصول إلى مرحلة «الانتقال المتأخر» في تركيا في أوائل الأعوام 1980 فإن ذلك يوضح بشكل أكثر البنية غير المتجانسة للسكان وتواجد الاختلافات والتميز الكبير بين المجموعات السكانية الفرعية.

العدد المثالي للأطفال في تركيا الذي يعتبر كمؤشر على تفضيلات الخصوبة حدث فيه الانخفاض أيضا وفق التغير في معدل الخصوبة وإن كان ببطء. في الأعوام 1980 كان العدد المثالي للأطفال في مستوى ثلاثة أطفال ليظهر في

عندما تم فحص محددات وجود أطفال أقل من العدد المرغوب فيه يظهر أن العلاقة تعتبر في اتجاه معاكس لما كانت عليه في التحليل السابق. احتمال وجود عدد أطفال أقل من العدد المرغوب في النساء اللواتي ينشأن في مراكز المحافظات يعتبر أكثر من النساء اللواتي ينشأن في مراكز الولايات. ويزداد احتمال وجود عدد أطفال أقل من العدد المرغوب من الشرق إلى الغرب في البلاد. على الرغم من أن بعض النتائج ليست ذات دلالة إحصائية إلا أن احتمال وجود عدد أطفال أقل من العدد المرغوب يزداد مع زيادة التعليم. لم تظهر متغيرات الحالة الاجتماعية ونوع الأسرة ومتغيرات الحالة الاجتماعية الاقتصادية نتائج ذات دلالة إحصائية ولكن يظهر ارتفاع احتمال وجود عدد أطفال أقل من العدد المرغوب في النساء المطلقات أو اللواتي يعشن في الأسر المتناثرة أو النساء في المجموعة الاجتماعية والاقتصادية العليا. ويعتبر احتمال وجود عدد أطفال أقل من العدد المرغوب في النساء العاملات في وظيفة مع الضمان الاجتماعي أكثر بنسبة 27% من النساء غير العاملات على الإطلاق. يظهر التأثير الأكثر وضوحا في سن الزواج الأول. حيث أن احتمال وجود عدد أطفال أقل من العدد المرغوب في النساء المتزوجات بعد سن 30 عام يعتبر أكثر 4 أضعاف من مثيله في النساء اللاتي تزوجن قبل سن 18 سنة. لم يكن لشكل اتخاذ القرار بشأن الزواج أثر مهم من الناحية الإحصائية على احتمال وجود عدد أطفال أقل من العدد المرغوب.

V. الملخص والتوصيات السياسية

ركزت هذه الدراسة على التغيرات في سلوكيات الخصوبة في تركيا. في هذا السياق تم تقييم عملية تحول الخصوبة في تركيا والتغيرات في تفضيلات الخصوبة في تركيا. وثانياً فإنه لتحديد محددات مستوى الخصوبة وتفضيلات الخصوبة فقم تم فحص محددات العدد المرغوب من الأطفال في حالة توافر ظروف المناسبة والذي يعتبر مؤشر بين عدد الأطفال الفعلي والعدد المرغوب من الأطفال لتوفير المؤشرات فيما يختص مستويات الخصوبة الفعلية حيث تم الفحص عن طريق التحليل الوصفي وطرق التحليل متعدد المتغيرات. بعد هذه التحليلات أجريت تحليلات حول محددات الفرق بين العدد المرغوب من الأطفال وبين عدد الأطفال الفعلي وتماشيا مع كل هذه التحليلات تم تطوير بعض المقترحات حول السياسات السكانية.

متغير ذو دلالة إحصائية لوضع تواجد عدد أطفال أكثر من العدد المرغوب. يتناقص الميل إلى تواجد عدد أطفال أكثر من العدد المرغوب بشكل ملحوظ مع ازدياد عمر الزواج الأول. يزداد الميل إلى تواجد عدد أطفال أكثر من العدد المرغوب في النساء اللواتي يتزوجن بطريقة تقليدية دون موافقتهن أو النساء المتزوجات وفق الهروب أو الاختطاف أو وفق تبادل الزوجات بين الأسر.

وجود عدد أطفال أكثر من العدد المرغوب كلما انخفض مستوى التعليم. احتمال وجود عدد أطفال أكثر من العدد المرغوب في النساء خريجات المدارس الابتدائية يعتبر أكثر بمقدار 12.5 ضعف من النساء خريجات الجامعات. احتمال وجود عدد أطفال أكثر من العدد المرغوب في النساء المتزوجات والأرامل يعتبر ثلثي المطلقات. وميل تواجد عدد أطفال أكثر من العدد المرغوب في النساء اللواتي يعشن في الأسر النواة والأسر الكبيرة يعتبر أكثر من النساء اللاتي يعشن في أسر متناثرة. ينخفض ميل تواجد عدد أطفال أكثر من العدد المرغوب مع زيادة مستوى الوضع الاجتماعي الاقتصادي. حالة العمل ليست

الجدول 7.1. محددات وجود عدد أطفال أكثر من العدد المرغوب فيه، ووجود عدد أطفال أقل من العدد المرغوب فيه، نتائج تحليل الانحدار TAYA-2016، اللوجستي الثنائي

عدد الأطفال أقل من المرغوب		عدد الأطفال أكثر من المرغوب	
Sig.	ع ب س ن لد دعم ل	Sig.	ع ب س ن لد دعم ل
الحالة الاجتماعية			
0.93	0.98	0.30	0.64
0.34	0.72	0.42	0.67
	1.00		1.00
نوع الأسرة			
0.41	0.81	0.37	1.42
0.43	0.73	0.49	1.30
.	1.00	.	1.00
الوضع الاجتماعي والاقتصادي			
0.41	0.83	0.05	1.79
0.43	0.91	0.07	1.45
.	1.00	.	1.00
حالة العمل			
0.05	1.27	0.68	0.92
0.65	0.95	0.64	1.08
	1.00		1.00
عمر الزواج الأول			
0.00	4.82	0.00	0.14
0.00	2.45	0.00	0.27
0.00	1.48	0.00	0.58
	1.00		1.00
شكل الزواج			
0.57	1.09	0.33	1.22
0.57	0.94	0.28	1.19
0.77	0.95	0.14	1.43
	1.00		1.00

الجدول 7.1. محددات وجود عدد أطفال أكثر من العدد المرغوب فيه، ووجود عدد أطفال أقل من العدد المرغوب فيه، نتائج تحليل الانحدار TAYA-2016، اللوجستي الثنائي

عدد الأطفال أقل من المرغوب		عدد الأطفال أكثر من المرغوب		
Sig.	ق ب س ن ل دعم ل	Sig.	ق ب س ن ل دعم ل	
مكان التنشئة حتى عمر 15 سنة				
0.28	0.73	0.36	1.52	خارج البلاد
0.39	1.09	0.18	0.83	الضاحية أو القرية
0.05	1.24	0.00	0.58	مركز المحافظة
	1.00		1.00	مركز الولاية
المنطقة				
0.00	1.72	0.05	0.66	إسطنبول
0.22	1.36	0.15	0.63	غرب مرمرة
0.05	1.46	0.00	0.38	ايجه
0.00	1.95	0.00	0.37	شرق مرمرة
0.00	1.92	0.00	0.35	غرب الأناضول
0.00	2.49	0.00	0.43	البحر الأبيض المتوسط
0.00	2.07	0.29	0.74	وسط الأناضول
0.20	1.34	0.03	0.55	غرب البحر الأسود
0.17	1.45	0.00	0.28	شرق البحر الأسود
0.66	1.16	0.79	0.91	شمال شرق الأناضول
0.02	1.74	0.15	0.68	وسط شرق الأناضول
	1.00		1.00	جنوب شرق الأناضول
المستوى التعليمي				
0.00	0.42	0.00	13.54	عدم التخرج من المدرسة
0.08	0.70	0.01	6.40	خريجة المدرسة الابتدائية
0.86	1.04	0.03	4.84	خريجة المدرسة المتوسطة
0.35	1.22	0.09	3.50	خريجة المدرسة الثانوية
.	1.00	.	1.00	خريجة جامعة / دبلوم

عندما تم فحص محددات وجود أطفال أكثر من العدد لمرغوب فيه، يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين النساء اللواتي يعشن في مراكز المحافظات والولايات لأطول فترة حتى عمر 15 سنة. احتمال وجود عدد أطفال أكثر من العدد المرغوب في النساء اللواتي ينشأن في مراكز المحافظات يعتبر أقل بنسبة 42٪ من النساء اللواتي ينشأن في مراكز الولايات. احتمال وجود عدد أطفال أكثر من العدد المرغوب لدى النساء في المناطق الغربية وفي منطقة شرق البحر الأسود من تركيا أقل من مثيله في المناطق المتواجدة في شرق تركيا. يزداد احتمال

تحديد قيمة (0) للنساء اللواتي لديهن أطفال بعدد أقل من المرغوب أو بعدد مساوي للعدد المرغوب من الأطفال. ومن ناحية أخرى تم تحديد القيمة (1) الى النساء اللواتي لديهن أطفال بعدد أقل من المرغوب وذلك لتوضيح وضع انخفاض عدد الأطفال الفعلي عن العدد المرغوب من الأطفال، كما تم تحديد قيمة (0) للنساء اللواتي لديهن أطفال بعدد أكثر من المرغوب أو بعدد مساوي للعدد المرغوب من الأطفال. المتغيرات المستقلة المستخدمة في التحليل هي نفس المتغيرات المستخدمة في تحليل الانحدار بواسون.

TAYA-2016، الجدول 6.1. الفرق بين العدد المرغوب من الأطفال وعدد الأطفال الفعلي

عدد النساء	المجموع	أقل من المرغوب	مساوي للمرغوب	أكثر من المرغوب	
2804	100.0	45.0	40.4	14.6	تركيا
المستوى التعليمي					
467	100.0	27.8	40.0	32.1	عدم التخرج من المدرسة
1658	100.0	43.3	43.5	13.2	خريجة المدرسة الابتدائية
222	100.0	55.0	35.1	9.9	خريجة المدرسة المتوسطة
249	100.0	62.7	31.7	5.6	خريجة المدرسة الثانوية
205	100.0	66.3	32.7	1.0	خريجة جامعة / دبلوم
الحالة الاجتماعية					
2637	100.0	44.7	40.7	14.6	متزوجة
60	100.0	38.3	46.7	15.0	أرملة
106	100.0	55.7	31.1	13.2	مطلقة
نوع الأسرة					
2078	100.0	46.5	39.6	13.9	نواة
558	100.0	37.6	44.6	17.7	كبيرة
166	100.0	51.2	36.7	12.0	متناثرة
الوضع الاجتماعي والاقتصادي					
161	100.0	31.7	39.8	28.6	المجموعة الدنيا
2084	100.0	43.3	41.0	15.7	المجموعة المتوسطة
550	100.0	56.2	37.5	6.4	المجموعة العليا
حالة العمل					
502	100.0	57.6	34.9	7.6	العمل في وظيفة مع الضمان الاجتماعي
384	100.0	40.9	43.8	15.4	العمل في وظيفة بدون الضمان الاجتماعي
1916	100.0	42.6	41.2	16.2	لا تعمل
عمر الزواج الأول					
75	100.0	74.7	22.7	2.7	30+
247	100.0	61.5	33.6	4.9	25-29
1776	100.0	46.1	41.2	12.8	18-24
704	100.0	33.4	43.0	23.6	<18
شكل الزواج					
359	100.0	41.5	37.6	20.9	طريقة تقليدية، موافقة الأسرة
1511	100.0	42.6	42.2	15.2	طريقة تقليدية، موافقتها
190	100.0	40.5	40.0	19.5	الهروب / الاختطاف / تبادل الزوجات بين الأسر
743	100.0	52.9	38.2	8.9	قرارها الخاص

من الأطفال وعدد الأطفال الفعلي إلى فئتين. حيث تم تحديد القيمة (1) إلى النساء اللواتي لديهن أطفال بعدد أكثر من المرغوب وذلك لتوضيح وضع زيادة عدد الأطفال الفعلي عن العدد المرغوب من الأطفال، كما تم

تم استخدام طريقة تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي لتحديد محددات وجود الأطفال بعدد أقل أو أكثر من العدد المرغوب من الأطفال. من أجل استخدام طريقة الانحدار اللوجستي، يتم تحويل متغير الفرق بين العدد المرغوب

8% من النساء العاملات في عمل مع الضمان الاجتماعي لديهن أطفال أكثر من العدد المرغوب، كما أن نسبة 58% منهن لديهن أطفال أقل من العدد المرغوب، ونسبة 16% من النساء غير العاملات على الإطلاق لديهن أطفال أكثر من العدد المرغوب، كما أن نسبة 43% منهن لديهن أطفال أقل من العدد المرغوب. كما يعد سن الزواج الأول عاملاً مهماً في تحديد حصول أو عدم حصول النساء على العدد المرغوب من الأطفال. فنسبة 24% من النساء اللواتي يتزوجن قبل سن 18 سنة لديهن أطفال أكثر من العدد المرغوب، كما ينخفض هذا المعدل إلى 3% لأولئك المتزوجات بعد عمر 30 سنة. نسبة 21% من النساء اللاتي تزوجن وفق الطرق التقليدية دون الحصول على قرارهن ونسبة 9% من النساء اللاتي تزوجن وفق قرارهن الخاص لديهن أطفال أكثر من العدد المرغوب.

خريجات الجامعات، و 28% من غير خريجات المدارس الابتدائية لديهن أطفال أقل من العدد المرغوب فيه. عند النظر في الحالة الاجتماعية يظهر أن نسبة النساء اللواتي لديهن أطفال أقل من العدد المرغوب (56%) أعلى من النساء الأخريات. ومن النتائج الأخرى المتوافقة مع هذه النتيجة هي أن نسبة النساء اللواتي لديهن أطفال أقل من العدد المرغوب تعتبر أكثر شيوعاً في الأسر المتناثرة (51%) وتعتبر أكثر من أنواع الأسر الأخرى. العلاقة بين العدد المرغوب من الأطفال والعدد الفعلي من الأطفال في مجموعة الوضع الاجتماعي الاقتصادي تعتبر مشابهة للمستوى التعليمي. في حين أن 29% من النساء في المجموعة الاجتماعية والاقتصادية الدنيا لديهن أطفال أكثر من العدد المرغوب من الأطفال فإن هذا المعدل ينخفض إلى 6% بين النساء في المجموعة الاجتماعية والاقتصادية العليا. كما يميز وضع العمل بشكل كبير العلاقة بين العدد المرغوب من الأطفال وعدد الأطفال الفعلي. حيث أن نسبة

الجدول 6.1. الفرق بين العدد المرغوب من الأطفال وعدد الأطفال الفعلي 2016 - TAYA

عدد النساء	المجموع	أقل من المرغوب	مساوي للمرغوب	أكثر من المرغوب	
2804	100.0	45.0	40.4	14.6	تركيا
					مكان التنشئة حتى عمر 15 سنة
55	100.0	45.5	41.8	12.7	خارج البلاد
1203	100.0	41.1	42.2	16.7	الضاحية أو القرية
711	100.0	50.8	39.7	9.6	مركز المحافظة
835	100.0	45.7	38.3	15.9	مركز الولاية
					المنطقة
517	100.0	48.2	37.1	14.7	إسطنبول
126	100.0	41.3	43.7	15.1	غرب مرمرة
413	100.0	43.3	47.0	9.7	ايجه
292	100.0	50.7	40.4	8.9	شرق مرمرة
282	100.0	49.6	42.2	8.2	غرب الأناضول
355	100.0	56.3	32.7	11.0	البحر الأبيض المتوسط
131	100.0	48.9	32.1	19.1	وسط الأناضول
177	100.0	37.9	46.9	15.3	غرب البحر الأسود
99	100.0	40.4	50.5	9.1	شرق البحر الأسود
54	100.0	29.6	40.7	29.6	شمال شرق الأناضول
123	100.0	38.2	36.6	25.2	وسط شرق الأناضول
234	100.0	26.1	41.0	32.9	جنوب شرق الأناضول

ت. الفرق بين العدد المرغوب من الأطفال وعدد الأطفال الفعلي والمحددات

على الرغم من ظهور اختلافات كبيرة فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعدد الأطفال الفعلي في أنواع التحليلات المتعلقة بعدد الأطفال الفعلي والعدد المرغوب فيه من الأطفال إلا أنه لا تظهر اختلافات كبيرة فيما يختص تفضيلات الخصوبة. لذلك يكون من المفهوم أن هناك فرقاً بين عدد الأطفال الفعلي والعدد المرغوب من الأطفال حيث أن بعض النساء لديهن أطفال أكثر مما رغبن في إنجابهم، والبعض الآخر لديهن أطفال أقل مما رغبن في إنجابهم. في هذا القسم سيتم الكشف أولاً عن الفرق بين العدد المرغوب من الأطفال وبين عدد الأطفال الفعلي من خلال التحليل الوصفي، يليه تحليلان منفصلان للانحدار اللوجستي لكشف محددات إنجاب أكثر أو أقل من العدد المرغوب من الأطفال.

من بين من النساء في الفئة العمرية 40-49 في عموم تركيا يعتبر عدد الأطفال أكثر من العدد المرغوب في نسبة 14.6% من النساء، في حين أن العدد يساوي العدد المرغوب من الأطفال في نسبة 40.4% من النساء ونسبة 45% لديهن أطفال أقل من العدد المرغوب. نسبة النساء اللواتي لديهن أطفال أكثر من العدد المرغوب ترتفع في النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية لأطول فترة حتى سن 15 سنة (17%) بالمقارنة مع النساء اللواتي يعشن في المناطق الأخرى. نسبة النساء اللواتي لديهن أطفال أقل من العدد المرغوب هي الأعلى بين النساء اللواتي ينشأن في مراكز المحافظات (51%). تزداد نسبة النساء اللواتي لديهن أطفال أكثر من العدد المرغوب إلى 30% في منطقة جنوب شرق الأناضول، وتنخفض إلى 10% في مناطق بحر إيجة وشرق مرمرة وغرب الأناضول وشرق البحر الأسود. تختلف العلاقة بين العدد المرغوب من الأطفال وعدد الأطفال الفعلي اختلافاً كبيراً وفقاً لمستوى التعليم. حيث أنه مع ارتفاع مستوى التعليم تنخفض نسبة النساء مع الأطفال أكثر من العدد المرغوب، وترتفع نسبة النساء مع الأطفال أقل من العدد المرغوب. نسبة 1% فقط من خريجات الجامعات لديهن أطفال أكثر من العدد المرغوب في حين يرتفع هذا المعدل إلى 32% بين غير الخريجات من المدارس الابتدائية. على العكس من ذلك فإن نسبة 63% من خريجات المدارس الثانوية، و 66% من

الأخرى فروق ذات دلالة إحصائية من حيث مستوى التعليم. وعلى الرغم من عدم تواجد الدلالة الإحصائية إلا أن النساء اللواتي لا يكملن أي تعليم مدرسي لديهن ميل بنسبة 6% أكثر من خريجات الجامعات في الحصول على مزيد من الأطفال. تميل النساء المتزوجات إلى الرغبة في المزيد من الأطفال بنسبة 17% أكثر من النساء المطلقات. لم تؤثر متغيرات نوع الأسرة والحالة الاجتماعية الاقتصادية وحالة العمل وعمر الزواج الأول بشكل كبير من الناحية الإحصائية على عدد الأطفال المرغوب فيهم. النساء اللواتي يتزوجن وفق الطرق التقليدية دون موافقتهن لديهن ميل بنسبة 10% أكثر في إنجاب الأطفال بالمقارنة مع النساء المتزوجات وفق قرارهن الخاص.

الجدول 5.1. محددات العدد المرغوب من الأطفال، تحليل الانحدار TAYA-2016، بواسون

نوع الأسرة	نسبة المعدل	الموثوقية
نواة	0.99	0.86
كبيرة	0.97	0.71
متناثرة	1.00	.
الوضع الاجتماعي والاقتصادي		
المجموعة الدنيا	1.03	0.61
المجموعة المتوسطة	1.06	0.09
المجموعة العليا	1.00	.
حالة العمل		
العمل في وظيفة مع الضمان الاجتماعي	0.95	0.11
العمل في وظيفة بدون الضمان الاجتماعي	0.99	0.85
لا تعمل	1.00	
عمر الزواج الأول		
30+	0.93	0.40
25-29	0.93	0.22
18-24	0.96	0.12
<18	1.00	
شكل الزواج		
طريقة تقليدية، موافقة الأسرة	1.10	0.01
طريقة تقليدية، بموافقتها	1.01	0.62
الهروب / الاختطاف / تبادل الزوجات بين الأسر	1.05	0.32
قرارها الخاص	1.00	
(الفترة من الزواج) سنة	1.01	0.08
Prob > F: 0,0000		

ووفقاً لنتائج تحليل انحدار بواسون (الجدول 5) فإن أكثر المتغيرات التي توفر دلالة إحصائية هو متغير المنطقة. يتناقص الميل نحو طلب المزيد من الأطفال من الشرق إلى الغرب. على سبيل المثال، فإن الميل إلى الرغبة في المزيد من الأطفال في منطقة غرب مرمرة أقل بنسبة 39٪ من منطقة جنوب شرق الأناضول. كما يزداد الميل إلى طلب طفل آخر بنسبة 7٪ في حالة العيش في مركز المحافظة أو المنطقة الفرعية أو القرية لأطول فترة حتى سن 15 عاماً مقارنة مع العيش في مركز الولاية. لا يظهر عدد الأطفال المرغوبين تحت سيطرة المتغيرات

الجدول 5.1. محددات العدد المرغوب من الأطفال، تحليل الانحدار
TAYA-2016، بواسون

الموثوقية	نسبة المعدل	
مكان التنشئة حتى عمر 15 سنة		
0.67	0.97	خارج البلاد
0.01	1.07	الضاحية أو القرية
0.03	1.07	مركز المحافظة
	1.00	مركز الولاية
المنطقة		
0.00	0.75	إسطنبول
0.00	0.61	غرب مرمرة
0.00	0.69	إيجة
0.00	0.73	شرق مرمرة
0.00	0.81	غرب الأناضول
0.00	0.83	البحر الأبيض المتوسط
0.00	0.79	وسط الأناضول
0.00	0.71	غرب البحر الأسود
0.00	0.82	شرق البحر الأسود
0.01	0.81	شمال شرق الأناضول
0.12	0.91	وسط شرق الأناضول
	1.00	جنوب شرق الأناضول
المستوى التعليمي		
0.39	1.06	عدم التخرج من المدرسة
0.73	0.98	خريجة المدرسة الابتدائية
0.86	1.01	خريجة المدرسة المتوسطة
0.45	0.96	خريجة المدرسة الثانوية
.	1.00	خريجة جامعة / دبلوم
الحالة الاجتماعية		
0.06	1.17	متزوجة
0.50	1.07	أرملة
	1.00	مطلقة

الجدول 4.1. العدد المرغوب من الأطفال لدى النساء في الفئة العمرية 40-49 حسب الخصائص الأساسية
TAYA-2016

عدد النساء	العدد المرغوب من الأطفال	
2920	3.31	تركيا
الحالة الاجتماعية		
2735	3.34	متزوجة
62	3.18	أرملة
123	2.74	مطلقة
نوع الأسرة		
171	3.31	نواة
2155	3.39	كبيرة
586	3.02	متناثرة
الوضع الاجتماعي والاقتصادي		
171	3.74	المجموعة الدنيا
2155	3.38	المجموعة المتوسطة
586	2.92	المجموعة العليا
حالة العمل		
527	2.91	العمل في وظيفة مع الضمان الاجتماعي
400	3.33	العمل في وظيفة بدون الضمان الاجتماعي
1993	3.41	لا تعمل
عمر الزواج الأول		
110	2.88	30+
270	3.03	25-29
1822	3.25	18-24
717	3.63	<18
شكل الزواج		
371	3.75	طريقة تقليدية، بموافقة الأسرة
1565	3.34	طريقة تقليدية، بموافقتها
193	3.26	الهروب / الاختطاف / تبادل الزوجات
		بين الأسر
790	3.04	قرارها الخاص

تم استخدام تحليل الانحدار بواسون كأسلوب تحليل متعدد المتغيرات من أجل تحديد العدد المرغوب من الأطفال. وحدة التحليل هي الأنثى. الفترة بين الزواج الأول للمرأة وبين تاريخ البحث تشكل مدة التعرض. المتغير التابع هو العدد المرغوب من الأطفال، في حين أن المتغيرات المستقلة هي نفس المتغيرات المستخدمة لعدد الأطفال الفعلي.

ب. عدد الأطفال المرغوب فيه والمحددات

في نطاق البحث تم طرح السؤال للأفراد عن عدد الأطفال الذين يرغبون في الحصول عليهم إذا كانت الظروف مناسبة. متوسط عدد الأطفال الذي ترغب النساء في الفئة العمرية 40-49 في الحصول عليه إذا كانت الظروف المناسبة في عموم تركيا هو 3.3 طفل. بالمقارنة مع عدد الأطفال فإن عدد الأطفال بشكل عام يعتبر أقل اختلافاً وفق الخصائص الأساسية للمرأة. العدد المثالي للأطفال لدى النساء في المناطق الريفية أعلى من مثيله لدى النساء اللواتي يعشن في المناطق الحضرية. في حين ترغب النساء اللواتي نشأن في وسط المدينة في الحصول على عدد 3.2 طفل إلا أن النساء اللواتي ينشأن في المناطق الفرعية أو القرى يرغبن في الحصول على 3.4 طفل. ينخفض العدد المرغوب من الأطفال وفق الانتقال من الشرق إلى الغرب. في حين أن عدد الأطفال المرغوب فيه في منطقة جنوب شرق الأناضول هو 4.4، فإن هذا العدد ينخفض إلى 2.6 طفل في منطقة غرب مرمرة. وينخفض عدد الأطفال المرغوب فيه كلما زاد مستوى التعليم. حيث ترغب النساء اللواتي لم يكملن أي مدرسة في الحصول على عدد 4 أطفال في المتوسط، في حين ترغب النساء خريجات الجامعات في الحصول على 2.8 طفل. متوسط عدد الأطفال الذي ترغب النساء المطلقات في الحصول عليه هو 2.7 طفلاً، في حين ترغب النساء المتزوجات بعدد 3.3 طفل في المتوسط. النساء اللواتي يعشن في أسر متناثرة يرغبن في الحصول على 3 أطفال في حين يرتفع هذا العدد إلى 3.3 طفل في النساء اللواتي يعشن في الأسر النواة وإلى 3.4 طفل في النساء اللواتي يعشن في أسر كبيرة. يتناقص عدد الأطفال المرغوب فيه مع زيادة الوضع الاجتماعي الاقتصادي. في حين ترغب النساء في مجموعة الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض بعدد 3.7 من الأطفال فإن النساء في المجموعة الاجتماعية والاقتصادية العليا ترغبن في الحصول على 2.9 طفل. في حين أن النساء العاملات مع تواجد الضمان الاجتماعي يرغبن في الحصول على 2.9 طفل، فإن النساء اللواتي يعملن دون ضمان اجتماعي يرغبن في الحصول على 3.3 طفل، والنساء غير العاملات على الإطلاق يرغبن في الحصول على 3.4 طفل. كما يرتفع العدد المرغوب من الأطفال في المتزوجات في سن مبكرة بالمقارنة مع المتزوجات في سن متأخرة. ويبلغ العدد المرغوب من

الجدول 4.1. العدد المرغوب من الأطفال لدى النساء في الفئة العمرية 40-49، TAYA-2016، حسب الخصائص الأساسية

عدد النساء	العدد المرغوب من الأطفال	
2920	3.31	تركيا
مكان التنشئة حتى عمر 15 سنة		
59	2.79	خارج البلاد
1241	3.44	الضاحية أو القرية
738	3.28	مركز المحافظة
882	3.19	مركز الولاية
المنطقة		
549	3.09	إسطنبول
129	2.61	غرب مرمرة
426	2.87	ايجه
306	3.09	شرق مرمرة
295	3.36	غرب الأناضول
370	3.52	البحر الأبيض المتوسط
135	3.39	وسط الأناضول
181	3.09	غرب البحر الأسود
104	3.47	شرق البحر الأسود
59	3.63	شمال شرق الأناضول
127	4.07	وسط شرق الأناضول
239	4.41	جنوب شرق الأناضول
المستوى التعليمي		
486	3.97	عدم التخرج من المدرسة
1705	3.26	خريجة المدرسة الابتدائية
233	3.24	خريجة المدرسة المتوسطة
265	2.92	خريجة المدرسة الثانوية
231	2.82	خريجة جامعة / دبلوم

الأطفال في النساء المتزوجات قبل سن 18 سنة 3.6، في حين ينخفض إلى 2.9 طفل في النساء المتزوجات بعد 30 سنة من العمر. النساء اللواتي يتزوجن وفق الطرق التقليدية دون موافقتهن يرغبن في الحصول على متوسط 3.8 طفلاً في حين أن النساء اللواتي اتخذن قرار الزواج بأنفسهن يرغبن في الحصول على 3 أطفال.

الجدول 3.1. محددات عدد الأطفال، نتائج تحليل انحدار بواسون
TAYA-201

نوع الأسرة	نسبة المعدل	الموثوقية
نواة	1.09	0.32
كبيرة	1.10	0.29
متناثرة	1.00	.
الوضع الاجتماعي والاقتصادي		
المجموعة الدنيا	1.14	0.03
المجموعة المتوسطة	1.13	0.00
المجموعة العليا	1.00	.
حالة العمل		
العمل في وظيفة مع الضمان الاجتماعي	0.91	0.01
العمل في وظيفة بدون الضمان الاجتماعي	0.98	0.60
لا تعمل	1.00	
عمر الزواج الأول		
30+	0.50	0.00
25-29	0.79	0.00
18-24	0.90	0.00
<18	1.00	
شكل الزواج		
طريقة تقليدية، موافقة الأسرة	1.13	0.00
طريقة تقليدية، موافقتها	1.07	0.03
الهروب / الاختطاف / تبادل الزوجات بين الأسر	1.13	0.02
قرارها الخاص	1.00	
(الفترة من الزواج (سنة)	1.02	0.00
Prob > F : 0,0000		

الأول. ينخفض الميل إلى إنجاب طفل آخر بنسبة 50% أقل في النساء اللواتي تزوجن بعد عمر 30 سنة بالمقارنة مع النساء المتزوجات قبل سن 18 سنة. طريقة اتخاذ القرار بشأن الزواج تؤثر أيضا على عدد الأطفال. حيث أن النساء اللواتي يتزوجن بطريقة تقليدية دون موافقتهن أو النساء المتزوجات وفق الهروب أو الاختطاف أو وفق تبادل الزوجات بين الأسر يكن لديهم ميل لإنجاب طفل آخر بنسبة 13% أكثر بالمقارنة مع اللواتي يتزوجن وفق قرارهن. ووفق متغير عدد سنوات التعرض من الزواج فإن ميل إنجاب طفل آخر يزداد بنسبة 2% مع مرور كل عام من الزواج.

عن اختلافات ذات دلالة إحصائية بين النساء اللواتي يعملن في وظيفة بدون ضمان اجتماعي وبدون النساء غير العاملات، لكن ينخفض الميل إلى إنجاب طفل آخر بنسبة 9% أقل في النساء اللواتي يعملن في وظيفة مع الضمان الاجتماعي. يعتبر عمر الزواج الأول هو المتغير الذي يؤثر على عدد الأطفال بشكل واضح. حيث ينخفض ميل إنجاب المزيد من الأطفال مع ازدياد عمر الزواج

الجدول 3.1. محددات عدد الأطفال، نتائج تحليل انحدار بواسون
TAYA-201

مكان التنشئة حتى عمر 15 سنة	نسبة المعدل	الموثوقية
خارج البلاد	0.99	0.94
الضاحية أو القرية	1.06	0.03
مركز المحافظة	1.02	0.47
مركز الولاية	1.00	
المنطقة		
إسطنبول	0.68	0.00
غرب مرمرة	0.58	0.00
ايجه	0.60	0.00
شرق مرمرة	0.62	0.00
غرب الأناضول	0.67	0.00
البحر الأبيض المتوسط	0.70	0.00
وسط الأناضول	0.71	0.00
غرب البحر الأسود	0.64	0.00
شرق البحر الأسود	0.72	0.00
شمال شرق الأناضول	0.71	0.00
وسط شرق الأناضول	0.87	0.01
جنوب شرق الأناضول	1.00	.
المستوى التعليمي		
عدم التخرج من المدرسة	1.34	0.00
خريجة المدرسة الابتدائية	1.09	0.21
خريجة المدرسة المتوسطة	1.04	0.62
خريجة المدرسة الثانوية	1.01	0.94
خريجة جامعة / دبلوم	1.00	.
الحالة الاجتماعية		
متزوجة	1.31	0.01
أرملة	1.28	0.02
مطلقة	1.00	

المكان الذي نشأت فيه، والمنطقة التي تعيش فيها خلال البحث، والحالة التعليمية، والحالة الاجتماعية، ونوع الأسرة التي تعيش فيها، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، وحالة العمل، وأول سن الزواج، وطريقة الزواج في شكل متغيرات تحكم بالإضافة الى الخصائص مثل البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها المرأة والعوامل الهيكلية البيئية والسمات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة التي تم أيضا تضمينها في التحليل.

ووفقا لنتائج تحليل انحدار بواسون الواردة في الجدول 3، فإن المتغيرات المستقلة باستثناء متغيرات مكان الحياة الذي عاشت به حتى سن 15 عاما ونوع الأسرة لها دلالة إحصائية في النموذج. عندما يتم تقييم المكان الذي تعيش فيه النساء لأطول فترة حتى عمر 15 سنة، يتبين أن ميل النساء اللواتي نشأن في مركز المحافظة والقرى المجاورة لإنجاب طفل أعلى بنسبة 6% من النساء الذين يعيشون في وسط المدينة. وبالمقارنة مع منطقة جنوب شرق الأناضول ينخفض الميل لوجود طفل آخر في المناطق الأخرى ليصل إلى أدنى المستويات في المناطق الغربية. على سبيل المثال، فإن الميل إلى إنجاب طفل آخر في منطقة غرب مرمرة أقل بنسبة 42%.

عندما تتم مقارنة النساء خريجات الجامعات بالأخريات، يتبين أن الفرق الرئيسي بين المتخرجات وغير المتخرجات من المدارس الابتدائية. حيث تقترب المعدلات لدى خريجات المدرسة الابتدائية والمدارس المتوسطة والمدارس الثانوية من المعدلات لدى خريجات الجامعات، في حين يرتفع الميل إلى إنجاب طفل آخر بنسبة 34% أكثر في غير المتخرجات من المدارس الابتدائية. كما يرتفع الميل إلى إنجاب طفل آخر بنسبة 30% أكثر في النساء المتزوجات والأرامل بالمقارنة مع النساء المطلقات. وعلى الرغم من عدم تواجد الدلالة الإحصائية إلا أن الميل إلى إنجاب طفل آخر في النساء اللواتي يعشن في الأسر النواة والأسر الكبيرة يرتفع بحوالي نسبة 10% بالمقارنة مع النساء اللواتي يعشن في الأسر المتناثرة. هناك ميل متزايد لإنجاب المزيد من الأطفال مع انخفاض الوضع الاجتماعي الاقتصادي؛ حيث يزداد الميل إلى إنجاب طفل آخر بنسبة 14% أكثر في النساء اللواتي ينتمين إلى الفئات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا والوسطى بالمقارنة مع اللواتي يعشن في المستويات العليا. لم يتم الكشف

الجدول 2.1. متوسط عدد الأطفال لدى النساء في الفئة العمرية 49-40، TAYA-2016 حسب الخصائص الأساسية

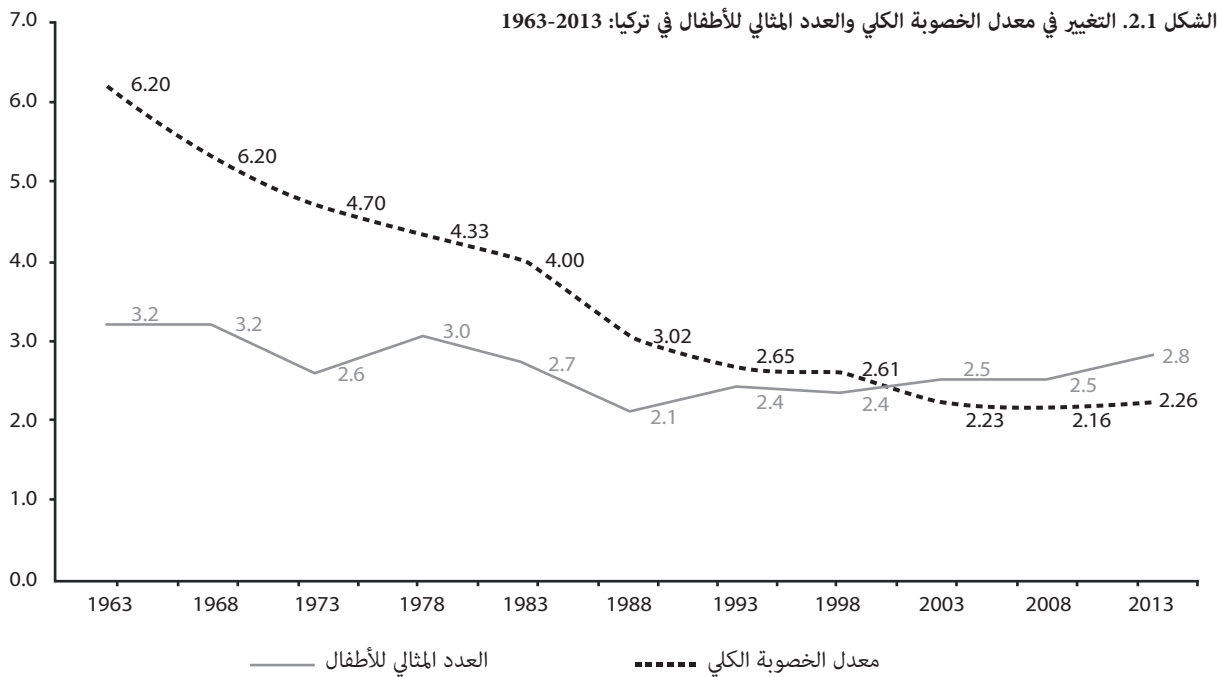
متوسط العدد الفعلي للأطفال	تعداد النساء	
2.79	2920	تركيا
المستوى التعليمي		
4.17	486	عدم التخرج من المدرسة
2.73	1705	خريجة المدرسة الابتدائية
2.37	233	خريجة المدرسة المتوسطة
2.03	265	خريجة المدرسة الثانوية
1.62	231	خريجة جامعة / دبلوم
الحالة الاجتماعية		
2.83	2735	متزوجة
2.87	62	أرملة
1.76	123	مطلقة
نوع الأسرة		
2.75	171	نواة
3.11	2155	كبيرة
2.23	586	متناثرة
الوضع الاجتماعي والاقتصادي		
3.80	171	المجموعة الدنيا
2.91	2155	المجموعة المتوسطة
2.06	586	المجموعة العليا
حالة العمل		
2.06	527	العمل في وظيفة مع الضمان الاجتماعي
2.84	400	العمل في وظيفة بدون الضمان الاجتماعي
2.97	1993	لا تعمل
عمر الزواج الأول		
1.21	110	30+
2.01	270	25-29
2.72	1822	18-24
3.49	717	<18
شكل الزواج		
3.42	371	طريقة تقليدية، بموافقة الأسرة
2.89	1565	طريقة تقليدية، بموافقتها
2.96	193	الهروب / الاختطاف / تبادل الزوجات بين الأسر
2.24	790	قرارها الخاص

الجدول 2.1. متوسط عدد الأطفال لدى النساء في الفئة العمرية 40-49، TAYA-2016 حسب الخصائص الأساسية

تعداد	متوسط	
النساء	العدد	الفعلي للأطفال
2920	2.79	تركيا
مكان التنشئة حتى عمر 15 سنة		
59	2.05	خارج البلاد
1241	3.04	الضاحية أو القرية
738	2.59	مركز المحافظة
882	2.64	مركز الولاية
المنطقة		
549	2.54	إسطنبول
129	2.30	غرب مرمرة
426	2.32	إيجة
306	2.39	شرق مرمرة
295	2.52	غرب الأناضول
370	2.68	البحر الأبيض المتوسط
135	2.91	وسط الأناضول
181	2.73	غرب البحر الأسود
104	2.89	شرق البحر الأسود
59	3.43	شمال شرق الأناضول
127	3.97	وسط شرق الأناضول
239	4.62	جنوب شرق الأناضول

وفقا للخصائص الأساسية، هناك حاجة إلى تحليلات متعددة المتغيرات لفحص كيفية تأثير متوسط عدد الأطفال في النساء بالمجموعة العمرية 40-49 في نهاية عمر الخصوبة وذلك بعد تحديد تأثير كل متغير على المتغيرات الأخرى بعد النظر إلى متوسط عدد الأطفال الذي يعتبر المتغير المتحكم به. انحدار بواسون المستخدم على نطاق واسع في الأدبيات في حالات احتواء المتغير التابع على رقم تعداد تم استخدامه أيضا في هذه الدراسة لنمذجة عدد الأطفال الفعلي وعدد الأطفال المرغوب فيه. وحدة تحليل الدراسة هي الأنثى. المتغير التابع هو عدد الأطفال من الزواج الأول حتى تاريخ البحث. تشكل الفترة من أول زواج للمرأة حتى تاريخ البحث مدة التعرض وتقاس بالسنوات. كما تم في التحليل تضمين الخصائص الأخرى مثل المكان الذي تعيش فيه المرأة لأطول فترة حتى سن 15، وبعبارة أخرى مكان الانخراط الاجتماعي، ونوع

الغرب. حيث يرتفع عدد الأطفال الفعلي إلى 4.6 طفل في منطقة جنوب شرق الأناضول وينخفض إلى 2.3 طفل في مناطق غرب مرمرة ومناطق بحر إيجة. هناك علاقة عكسية بين مستوى التعليم وعدد الأطفال الفعلي حيث ينخفض عدد الأطفال مع ارتفاع مستوى التعليم. في النساء اللواتي لا ينهين أي مدرسة يكون المعدل 4.2 في المتوسط بينما يكون 1.6 طفل للنساء الحاصلات على شهادة جامعية. في حين أن النساء المطلقات لديهن ما معدله 1.8 طفل، فإن هذا العدد لا يزال يرتفع إلى أكثر من 2.8 طفل بين النساء المتزوجات والأرامل. وبالإضافة إلى الحالة الاجتماعية يختلف عدد الأطفال بشكل كبير وفق نوع الأسرة. حيث يرتفع متوسط عدد الأطفال إلى 2.2 طفل في الأسر المتناثرة وإلى 2.8 طفل في الأسر النواة و 3.1 في الأسر الكبيرة. كما يتناقص عدد الأطفال الفعلي مع ارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي. في حين أن النساء ذوات الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض لديهن في المتوسط 3.8 أطفال، فإن هذا العدد ينخفض إلى 2.1 طفل في النساء ذوات الحالة الاجتماعية والاقتصادية العليا. ويختلف عدد الأطفال حسب حالة عمل المرأة. النساء اللواتي يعملن في وظيفة مع الضمان الاجتماعي لديهن 2 طفل في المتوسط في حين يرتفع العدد إلى 3 في النساء غير العاملات. عدد الأطفال في النساء العاملات في وظيفة بدون ضمان اجتماعي يقترب كثيرا من مستوى عدد الأطفال في النساء غير العاملات (2.8 طفل). كما تؤثر خصائص تأسيس الزواج مثل سن الزواج وطريقة الزواج على عدد الأطفال. حيث يتناقص عدد الأطفال مع ازدياد عمر الزواج الأول؛ فالنساء اللاتي يتزوجن قبل سن 18 عاما لديهن 3.5 طفل في المتوسط وأولئك المتزوجات بعد سن 30 عام لديهن 1.2 طفل. ويتغير عدد الأطفال تبعا للطريقة التي يتم بها اتخاذ قرار الزواج. حيث يكون متوسط عدد الأطفال 3.4 في حالة قرار الزواج بموافقة الأسرة بالطرق التقليدية دون الحصول على موافقة الأنثى، وينخفض عدد الأطفال الفعلي إلى 2.2 في حالة اتخاذ القرار بالزواج عن طريق الزوجين أنفسهم. وفي حالة الهروب / الاختطاف / تبادل الزوجات بين الأسر حيث لا يكون قرار المرأة بالزواج موجودا يكون عدد الأطفال الفعلي حوالي ثلاثة أطفال.



مستوى ثلاثة أطفال. وفي الأعوام 1980 انخفض معدل الخصوبة الكلي والعدد المثالي للأطفال بسرعة ليصل إلى مستوى 2.1 طفل في مسح عام 1988. وخلال فترة 25 سنة اللاحقة تم تثبيت العدد المثالي للأطفال عند مستوى 2.5 طفل وانخفض معدل الخصوبة الكلي من ثلاثة أطفال إلى 2.2 طفل. كما تم توضيحه في الأدبيات في حين أن عدد الأطفال أعلى من العدد المرغوب فيه بالأطفال في المراحل المبكرة من تحول الخصوبة إلا أن العدد المثالي للأطفال يتجاوز عدد الأطفال مع اقتراب تحول الخصوبة من الاكتمال (Bongaarts, 2003). بدأ العدد المثالي للأطفال في تجاوز معدل الخصوبة الكلي في تركيا مع الأعوام 2000. (Ünalán vd., 2005).

IV. عدد الأطفال الفعلي وعدد الأطفال المرغوب في تركيا: نتائج TAYA-2016

أ. عدد الأطفال الفعلي والمحددات

متوسط عدد الأطفال لدى النساء في الفئة العمرية 40-49 عاماً في تركيا هو 2.79. وفي حين انخفض متوسط عدد الأطفال إلى مستوى طفلين بين النساء اللاتي يعشن في الخارج لأطول فترة حتى سن 15 سنة، إلا أنه يرتفع إلى ثلاثة أطفال بين النساء اللاتي عشن حياتهن في المناطق الريفية؛ ويكون 2.6 طفل في مركز الولاية ومراكز المحافظات. متوسط عدد الأطفال الفعلي له اختلافات كبيرة مقارنة بالمنطقة حيث ينخفض مع الانتقال من الشرق إلى

والقابلات المدربين تركيب اللولب داخل الرحم (Levine ve Üner, 1978; Üner, 1984; Franz, 1994; (TÜSİAD, 1999; Koç vd., 2010).

ونتيجة لهذه التطورات استمرت حركة الانخفاض في مستويات الخصوبة مع زيادة سرعتها. مع انخفاض معدل الخصوبة إلى 4 أطفال في النصف الأول من الأعوام 1980 تم الانتقال إلى مرحلة «الانتقال المتوسط-التأخر» من تحول الخصوبة، ومع انخفاض معدل الخصوبة إلى 3 أطفال في النصف الثاني من الأعوام 1980 تم الانتقال إلى مرحلة «الانتقال المتأخر» من تحول الخصوبة في تركيا.

يعتبر معدل الخصوبة في عموم تركيا فوق مستوى التجديد بقليل وفق نتائج أبحاث السكان والصحة في تركيا TNSA للعام 2013. ووفقاً لإحصاءات الميلاد من مؤسسة الإحصاء التركية TÜİK في العام 2017 فإن هذا المعدل في مستوى التجديد عند 2.1 طفل. مع انخفاض مستوى الخصوبة إلى أقل من 2 طفل تكون تركيا قد انتقلت إلى المرحلة «ما بعد الانتقال» من تحول الخصوبة.

يميل معدل الخصوبة الكلي والعدد المثالي للأطفال إلى الانخفاض في تركيا منذ الأعوام 1960 وحتى يومنا الحالي (الشكل 2). وبينما كان هناك انخفاض سريع جداً في معدل الخصوبة الكلي في الأعوام 1960 و1970 إلا أن العدد المثالي للأطفال قد ظل عند نفس المستوى وعلى

الخمسية الأولى 1963-1967 فإن القانون رقم 557 بشأن التخطيط السكاني الذي تم اعتماده في 10 أبريل 1965 قد أشار إلى نقطة تحول في السياسة السكانية في تركيا (Koç vd., 2010). وقد ألغيت الأحكام ذات الصلة من قانون الصحة العامة لعام 1936 والتي تحظر استخدام وسائل منع الحمل. لم يعد استيراد وتوزيع وبيع وسائل منع الحمل يتطلب فرض عقوبات جنائية. وبالتالي أصبح من الممكن استخدام طرق أخرى قانونياً غير الواقيات الجنسية التي كان يتم السماح بها لمنع الأمراض التناسلية. بالإضافة إلى ذلك، يلغي هذا القانون الحظر الصارم للإجهاض والكشط حيث كان يسمح بالكشط في حالة تواجد الخطر الذي يهدد حياة الأم أو في حالة معرفة ولادة الطفل بشكل معاق.

ونتيجة لجميع هذه التطورات بدأ الطلب على الطفل في الانخفاض في الأعوام 1950 وبدأ معدل الخصوبة في الانخفاض تدريجياً وفي منتصف الأعوام 1960 انخفض إلى أقل من 6 أطفال. وهكذا تكون تركيا قد انتقلت إلى مرحلة «الانتقال المبكر-المتوسط» من تحول الخصوبة في منتصف الأعوام 1960. كما أنه وفق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة فإن انتقال تركيا إلى المرحلة التالية من تحول الخصوبة قد استغرق 10 سنوات فقط، حيث انخفض مستوى الخصوبة إلى أقل من 5 أطفال في النصف الثاني من الأعوام 1970 وتم الانتقال إلى مرحلة «الانتقال المتوسط» في تحول الخصوبة في تركيا.

مع الأعوام 1980 حلت محل سياسات التصنيع لاستبدال الواردات نموذج التحرر الاقتصادي ونموذج النمو المستند على الصادرات ليترك سياسة تعمل على اندماج الاقتصاد التركي في اقتصاد السوق العالمي. تحقق تطور هام آخر من حيث السياسات السكانية في هذه الفترة. حيث أنه بعد الانقلاب العسكري عام 1980 وجد مفهوم «تنظيم الأسرة» مكاناً له في الدستور. بعد أن دخل الدستور حيز التنفيذ في نوفمبر 1982 تم تعديل القانون السكاني الأول الخاص بتقليل الخصوبة وتم تبني قانون أكثر ليبرالية وشمولية. وفقاً للمادة 5 من القانون رقم 2827 فقد تم تحديد إمكانية إنهاء الحمل حتى 10 أسابيع من الحمل؛ ووفقاً للمادة 4 تم إضفاء الصفة القانونية على إخصاء النساء والرجال. وفقاً للمادة 3 من القانون نفسه أصبح من الممكن لكل من الأطباء بالإضافة إلى الممرضات

كنتيجة جزئية للسياسات السكانية التي تم تنفيذها في هذه الفترة وبشكل أكثر مع متطلبات عملية إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي فقد ارتفع معدل الخصوبة الكلي من 5.6 عند تأسيس الجمهورية إلى 7.1 ولم ينخفض معدل الخصوبة الكلي أقل من 6 طفل حتى منتصف الأعوام 1960. شكلت الفترة ما بين تأسيس الجمهورية حتى منتصف الأعوام 1960 مرحلة «الانتقال المبكر» في تحول الخصوبة في تركيا (الشكل 1).

بدأت خصائص تركيا الاجتماعية والاقتصادية تتغير مع الأعوام 1950. كانت سياسة تصنيع بدائل الواردات خلال هذه الفترة بحاجة إلى مزيد من العمالة في القطاعات الحضرية، لا سيما في الصناعة. تم الوصول إلى حدود الأراضي الصالحة للزراعة وتدفقت أعداد السكان المكتظة إلى المدن. وأدت التحسينات في الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة إلى زيادة جذب وجاذبية المدن وسرعت التطورات في مجال النقل من عملية الهجرة. وكانت سرعة التحضر هي أهم مؤشرات التغير الاجتماعي والاقتصادي في تركيا في تلك الفترة.

النمو السكاني السريع ومشاكل التحضر غير المخطط له أدت إلى طرح أسئلة حول سياسة السكان لتعزيز الخصوبة والولادة التي كان يتم تطبيقها في تركيا حتى ذلك الوقت في الأعوام 1950. منظمة تخطيط الدولة التي تأسست في عام 1960 ذكرت مشاكل النمو السكاني السريع لأول مرة في خطة التنمية الخمسية الأولى (1963-1967). حيث ذكرت الخطة أن النمو السكاني السريع سوف يؤدي إلى انخفاض في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وبدلاً من الاستثمارات الاقتصادية يجب أن يتم التحول نحو الاستثمارات الديموغرافية من أجل تلبية احتياجات السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة، كما تم التوضيح بأن الزيادة السريعة في عدد السكان الشباب ستخلق مشاكل في التوظيف بالإضافة إلى نمو المدن بطريقة غير خاضعة للسيطرة وظهور مشكلة البطالة المخفية في الزراعة. بالإضافة إلى ذلك، شددت هذه الخطة على ضرورة تشجيع هجرة العمالة إلى الخارج للتخفيف من ضغوط البطالة المفتوحة والسرية وإغلاق عجز المدفوعات (DPT, 1963).

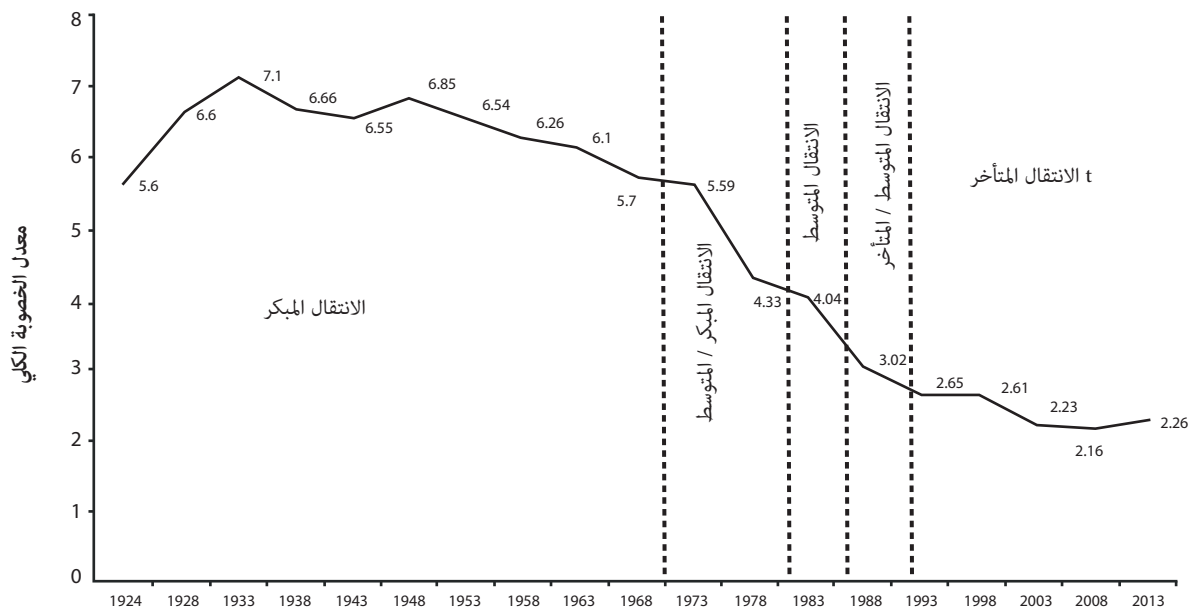
بعد انتقادات سياسة السكان لتعزيز الخصوبة والولادة التي كان يتم تطبيقها في تلك الفترة عن طريق خطة التنمية

خلال هذه الفترة، كان الاقتصاد التركي يعتمد بشكل أساسي على الزراعة. سياسة تصنيع بدائل الواردات التي تم إدخالها في الأعوام 1930 خلقت فرصا تجارية جديدة في المدن لكن النمو الطبيعي للسكان في المدن كان كافيا لتلبية هذه المتطلبات دون الحاجة إلى الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية (TÜİK, 1995). كنت الزراعة تنمو بسرعة في المناطق الريفية ويتم افتتاح أراضي جديدة للزراعة وبالتالي لم تكن هناك حاجة للهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. في هذه الفترة بين عامي 1927 و 1950 ظلت نسبة سكان الحضر أقل من 25%.

كان هناك تباطؤ كبير في النمو السكاني على الرغم من استمرار تنفيذ السياسات السكانية لتعزيز الخصوبة والولادات خلال الحرب العالمية الثانية. ونظرا للخدمة العسكرية للعدد الكبير من السكان الذكور في سن البلوغ فقد كان يتم تأجيل زواج العزّاب وتأجيل الولادات في المتزوجين. لذلك يكون من الممكن تقييم سنوات الحرب العالمية الثانية كفترة انتقالية تم فيها عكس اتجاه الخصوبة جزئيا. الحكومات التي جاءت إلى السلطة بعد الانتقال إلى فترة التعددية الحزبية في نهاية الحرب العالمية الثانية لم توفر التغييرات في سياساتها السكانية فقد شملت السياسات السكانية لتعزيز الخصوبة في برامجها كما هو الحال في حكومات الحزب الواحد (Üner, 1984).

والحد من وفيات الأطفال. يعتبر قانون حفظ الصحة العامة أول وثيقة رسمية لسياسات تعزيز الخصوبة والولادة في السكان حيث أنه وفقا للمادة 152 من هذا القانون فقد تم حظر استيراد وتوزيع وبيع أي وسائل ومعدات تمنع الحمل أو تؤدي إلى إجهاض الأطفال. تم استبعاد الوسائل والمعدات المستخدمة للأغراض العلاجية والمباغة في الصيدليات فقط من نطاق القانون. وخلال هذه الفترة فإن القانون الجنائي التركي لعام 1926 المستلهم من القانون الجنائي الإيطالي قد شمل في مواده المرقمة 468 و 469 و 470 و 471 ممارسات الكشط وغيرها من الممارسات التي من شأنها أن تمنع الحمل بالأطفال في نطاق العقوبات الشديدة. تم تحكيم العقوبات فيما يختص الكشط من خلال القوانين الجديدة الصادرة في الأعوام 1936 و 1953. في حين أنه كان يتم توضيح القسم المتعلق بالكشط سابقا في القانون الجنائي التركي بعنوان «جرائم إجهاض الطفل المتعمد وجرائم الإجهاض» في حين تم تغيير هذا القسم إلى العنوان «جرائم ضد تكامل وصحة العرق» في العام 1936. (Levine ve Üner, 1978; Üner, 1984; Franz, 1994; TÜSIAD, 1999). أيضا في هذه الفترة فإن حدود العمر الموضحة للزواج للرجال والنساء في شكل 18 و 17 سنة من العمر وفق القانون المدني التركي المعتمد في عام 1926 قد تم تخفيضها إلى 17 للرجال و 15 للنساء مع القانون رقم 3453 الذي اعتمد في عام 1938.

الشكل 1.1. مراحل تحوّل الخصوبة في تركيا



الحال في العديد من المجالات الأخرى. حيث حدث تضائل كبير في عدد السكان الذين يعيشون في جغرافيا

الجدول 1.1. مراحل انتقال الخصوبة وفقا لنطاق معدل الخصوبة الكلي

مرحلة الانتقال	فواصل معدل الخصوبة الكلي
(Pre) قبل الانتقال	7+
(Early) مرحلة الانتقال المبكر	6-6.9
مرحلة الانتقال المبكر / المتوسط (Early/mid)	5-5.9
(Mid) مرحلة الانتقال المتوسط	4-4.9
مرحلة الانتقال المتوسط / المتأخر (Mid/late)	3-3.9
(Late) مرحلة الانتقال المتأخر	2.1-2.9
(Post) مرحلة ما بعد الانتقال	0-2.0
المصدر : 2003, Bongaarts	

تركيا بسبب الخسائر الفادحة في حروب البلقان، الحرب العالمية الأولى وحرب الاستقلال. وكان هناك حاجة إلى النمو السكاني لإعادة بناء الحياة الاجتماعية والاقتصادية بعد فترة الحرب الطويلة.

وفق هذه المتطلبات أصبحت سياسات السكان التي تسعى إلى تعزيز الخصوبة في تركيا بمعنى السياسات التي تشجع على الولادة هي المهيمنة منذ إنشاء الجمهورية وحتى منتصف أعوام 1950. تم الدفاع عن السياسات السكانية لتعزيز الولادة بشكل رئيسي لأسباب اقتصادية، حيث تم توضيح أن النمو السكاني سيقدم مساهمة إيجابية للتنمية الاقتصادية. وكان يُعتقد أن الزيادة السكانية ستمكن من تشغيل الموارد الطبيعية المُهدرة في البلاد بالإضافة إلى تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل والتخصص في البلاد (Cillov, 1974).

دخل عدد من القوانين حيز التنفيذ وفقا لهذا النهج في فترة أول 20 سنة من فترة الجمهورية. في عام 1929، تم إعفاء الأسر التي لديها أكثر من 5 أطفال من ضريبة الطرق، وفي عام 1930 تقرر إعطاء ميداليات للأسر التي لديها 6 أطفال أو أكثر. في 6 مايو 1930، كما تم البدء في تنفيذ «قانون حفظ الصحة العامة» رقم 1593 بغرض المساهمة في زيادة النمو السكاني. وبموجب هذا القانون تم توفير التزام وزارة الصحة والمساعدة الاجتماعية (وكالة الصحة والتعاون الاجتماعي) إلى اتخاذ تدابير لتيسير الولادات

في التحليلات متعددة المتغيرات، يمكن استخدام تحليل الانحدار الخطي في الحالات التي يكون فيها المتغير التابع مستمر كما يتم تطبيق نماذج انحدار مختلفة إذا كان المتغير التابع منفصلا. تعتبر الطريقة الأكثر استخداما في الأدبيات هي نموذج انحدار بواسون في متغير التعداد الذي يعتبر نوع منفصل من المتغير التابع. وحدة التحليل في الدراسة هي الأنثى. المتغيرات التابعة هي عدد الأطفال الفعلي والعدد المرغوب من الأطفال من الفترة من الزواج حتى اليوم الحالي. يتم تعريف وقت التعرض على أنه الوقت منذ الزواج وحتى الآن للأنثى. تم استخدام المتغيرات المتعلقة بالوقت من نوع السنة. أما المتغيرات المستقلة المستخدمة في التحليل فهي نوع مكان العيش الذي عاش فيه الفرد لأطول فترة حتى سن 15، والمنطقة التي يعيش فيها حاليا، والوضع التعليمي، والحالة الاجتماعية، ونوع الأسرة، والوضع الاجتماعي الاقتصادي، وحالة العمل، وسن الزواج الأول وشكل اتخاذ القرار بالزواج.

طريقة التحليل متعدد المتغيرات الأخرى المستخدمة في الدراسة هي تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي (binary). طريقة الانحدار اللوجستي الثنائي هي الطريقة التي توفر نتيجة جيدة لتحليل العلاقة السببية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة عندما يتكون المتغير التابع من فئتين من البيانات. كمتغير تابع مستخدم في تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي تم استخدام متغيرات عدد الأطفال الفعلي بكونه أكثر أو أقل من المرغوب.

تم إجراء التحليلات على عدد 2920 امرأة تتراوح أعمارهن بين 40-49 من اللاتي وصلن إلى نهاية سن الإنجاب.

III. تحول الخصوبة والتغيرات في تفضيلات الخصوبة في تركيا

في هذا القسم تتم مناقشة مراحل تحول الخصوبة والتغيرات في تفضيلات الخصوبة في تركيا باستخدام نموذج سبع مراحل الذي تم تطويره عن طريق Bongaarts (2003). عند تأسيس الجمهورية تم انتقال ميراث محفوف بالمشاكل من الإمبراطورية العثمانية في مجال السكان كما هو

المراحل ومتعددة الطبقات مع تمثيل المناطق الحضرية والريفية في تركيا من خلال تصنيف الوحدات الإقليمية الإحصائية من المستوى 1 (12 منطقة جغرافية). وحدة العينات هي أفراد الأسرة والأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما والذين يعيشون في الأسر المختارة. تم تنفيذ أبحاث هيكل الأسرة (TAYA-2016) بالتعاون بين وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية (وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية سابقا) وبين مؤسسة الإحصاء التركية TÜİK. تم استخدام عدد اثنين من استبيانات الأسئلة في البحث: استمارة استبيان الأسرة واستمارة استبيان الأفراد. في استبيان الأسرة تم توجيه أسئلة حول خصائص الأفراد الذين يعيشون في المنزل وحول المنزل. أما استمارة الأفراد فقد تم تطبيقها على الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما الذين يعيشون في الأسر المختارة. تعتبر البيانات المتعلقة بالتعليم والعمالة والدخل، والعلاقات الأسرية، والحياة اليومية والأنشطة الثقافية، وعدد الأطفال، وعدد الأطفال المرغوب فيهم في حالة توافر الظروف مناسبة، والبيانات المتعلقة بتفضيلات الخصوبة هي بعض المعلومات الشاملة التي تم جمعها مع هذا الاستبيان. في إطار أبحاث هيكل الأسرة TAYA-2016 تم إجراء مقابلات مع عدد 17,239 أسرة وعدد 35,475 فرد يعيشون في هذه الأسر (أكبر من 15 عام).

في هذه الدراسة، لا سيما في القسم الذي تم فيه عرض تحول الخصوبة وتغيير تفضيلات الخصوبة في تركيا فإنه بخلاف بيانات أبحاث هيكل الأسرة في تركيا فقد تم أيضا استخدام البيانات من أعمال تعداد السكان التي أجريت في تركيا منذ تاريخ تأسيس الجمهورية بالإضافة إلى الأبحاث الديموغرافية التي تمثل عموم البلاد والاستخدام المكثف لبيانات نظام سجل السكان كأسس العناوين.

في قسم نتائج الدراسة يتم عرض النتائج فيما يختص عدد الأطفال الفعلي والعدد المرغوب من الأطفال، ونتائج التحليل الوصفي فيما يختص الفرق بين عدد الأطفال الفعلي والعدد المرغوب من الأطفال ومن ثم تم إجراء التحليل متعدد المتغيرات. في قسم التحليل متعدد المتغيرات، يتم استخدام طريقة تحليل الانحدار بواسون لمحددات العدد الفعلي من الأطفال والعدد المرغوب من الأطفال، كما تم استخدام طريقة الانحدار اللوجستي الثنائي (binary) لمحددات أوضاع عدد الأطفال أكثر أو أقل من المرغوب.

الخصوبة في تركيا اختلافات كبيرة اعتمادا على مكان الإقامة، والمنطقة والهوية العرقية (Koç vd., 2008; Sirkeci, 2000; Işık ve Pınarcıoğlu, 2006; Yavuz, 2006). عند النظر في المستوى الإقليمي يظهر أن معدل الخصوبة أقل من مستوى التجديد في ثمانية من 12 منطقة إحصائية. في حين أن معدل الخصوبة الكلي في منطقة غرب مرمرة قد انخفض إلى 1.68 طفل فإن هذا المعدل هو 3.37 طفل في منطقة جنوب شرق الأناضول. بالتوازي مع التغيير في مستوى الخصوبة فقد حدثت تغيرات كبيرة في تفضيلات الخصوبة وبدأت قاعدة الأسرة مع عدد 2-3 أطفال في الانتشار على نطاق واسع في أعوام 1990. تشكل العلاقة بين تفضيلات الخصوبة ومستوى الخصوبة الفعلي مسألة مناقشة هامة في الأدبيات حيث أنه على الرغم من وجود آراء مختلفة إلا أنه يتم توضيح أن تفضيلات الخصوبة تعد مؤشرا هاما للتنبؤ بالخصوبة في المستقبل (Bumpass, 1987; Rindfuss vd. 1988; Thomson, 1997; Schoen vd., 1999; Berrington, 2004).

تحتوي هذه الدراسة على 4 أهداف رئيسية ترتبط ببعضها البعض. (1) تقييم التغيرات التي حدثت في عملية تحول الخصوبة في تركيا وتفضيلات الخصوبة؛ (2) قياس عدد الأطفال الفعلي كمؤشر لمستوى الخصوبة وتحديد عدد الأطفال المرغوب، وبعبارة أخرى، محددات العدد المثالي للأطفال باستخدام طرق التحليل متعدد المتغيرات؛ (3) تحديد محددات الفرق بين عدد الأطفال والعدد المثالي للأطفال باستخدام طرق التحليل متعدد المتغيرات؛ (4) وضع توصيات بشأن التدابير وسياسات السكان التي يتعين اتخاذها استنادا إلى العوامل المحددة للفرق بين مستوى الخصوبة الفعلي وتفضيلات الخصوبة وعدد الأطفال الفعلي والمثالي.

II. مصدر البيانات والطريقة

مصدر البيانات الرئيسي للدراسة هو أبحاث هيكل الأسرة TAYA للعام 2016. الغرض الرئيسي من أبحاث هيكل الأسرة هو تحديد هيكل الأسرة في تركيا وأنماط الحياة للأفراد في البيئة الأسرية وقيم الأفراد تجاه الحياة الأسرية. تتميز هذه الأبحاث بقدرتها على تمثيل عموم تركيا حيث تم تصميمها مع توفير العينة التمثيلية العشوائية المتعددة

سلوكيات الخصوبة في تركيا: المستويات والمحددات والسياسات

Doç. Dr. Mehmet Ali Eryurt¹

1. مدخل إلى الدراسة

حدث تغيير كبير من الناحية الديموغرافية بالتوازي مع التحول الاجتماعي والاقتصادي ومع عملية التحضر والتحديث. حيث أن عدد سكان تركيا الذي كان 13 مليون نسمة خلال سنوات تأسيس الجمهورية قد بلغ الى 80 مليون نسمة. كما أن تركيا التي كانت معروفة بأنها بلد زراعي حتى الأعوام 1950 مع عيش ثلاثة أرباع السكان في المناطق الريفية قد حدث فيها ازدياد في مستويات تعداد السكان في المدن الحضرية حيث وصل الى 90% من السكان في يومنا الحالي. وفي حين أنه حتى الأعوام 1940 كان ثلاثة من أصل كل عشرة أطفال يتوفون قبل اكمال سنة من العمر، إلا أن هذا الرقم قد انخفض إلى مستويات 10 لكل ألف في يومنا الحالي. كما أن العمر المتوقع عند الولادة قد كان حوالي 55 في سنوات تأسيس الجمهورية ليصل الى 78 سنة في يومنا الحالي. أدت كل هذه التغييرات إلى تغيير هيكل سكان تركيا وحملت التركيبة السكانية في تركيا الى نقطة قريبة من اكتمال العملية التي تسمى التحول الديموغرافي.

تصف نظرية التحول الديموغرافي الانتقال من وضع تكون فيه معدلات الولادة والوفيات مرتفعة، الى وضع تكون فيه معدلات الولادة والوفيات منخفضة وبالتالي الى وضع يتوقف فيه نمو السكان. على الرغم من وجود نسخ من أربع مراحل وخمس مراحل لنظرية التحول الديموغرافي (Thompson, 1929; Blacker, 1947)، إلا أن أكثر نماذج التحول الديموغرافي شائعة الاستخدام هو النموذج الذي تم تطويره عن طريق Notestein (1953) ولديه ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى من التحول قبل

التصنيع تكون كل من معدلات الولادة ومعدلات الوفيات مرتفعة ويكون معدل النمو السكاني منخفض. في المرحلة الثانية من التحول تبدأ معدلات الوفيات في الانخفاض وفق التغييرات في الهيكل الاقتصادي ومع تأثير تحسين الظروف الصحية بالتوازي مع الثورة الصناعية، أما الانخفاض في معدلات الولادة فيتابع ذلك بشكل متأخر. في هذه المرحلة يكون هناك زيادة سكانية سريعة. وفي المرحلة النهائية من التحول بعد التصنيع تنخفض معدلات الولادة والوفاة إلى مستويات منخفضة للغاية. في هذه المرحلة يكون معدل النمو السكاني منخفض كما هو الحال في المرحلة الأولى.

أهم عامل في عملية التحول الديموغرافي في تركيا كان التغير في مستويات الخصوبة. في الواقع بدأت عملية التحول في الخصوبة في تركيا قبل تأسيس الجمهورية. حيث كانت مستويات الخصوبة منخفضة كثيراً في العديد من المدن الكبرى مثل اسطنبول وإزمير وبورصا في الإمبراطورية العثمانية قبل وقت طويل من تأسيس الجمهورية. (Fişek ve Shorter, 1968; Shorter, 1969; Shorter ve Macura, 1982; Duben ve Behar, 1996; Behar, 1995; TÜİK, 1995). وفقاً لتعداد السكان في الفترة العثمانية الذي أجري بين عامي 1885 و 1907 فقد تم قياس معدل الخصوبة الكلي في اسطنبول بمعدلات 3.5 و 3.8 على التوالي (Duben ve Behar, 1996). وانخفض مستوى الخصوبة الكلي في تركيا الى مستوى إسطنبول في تلك الفترة في الأعوام 1980.

بدأ معدل الخصوبة في تركيا في الانخفاض ابتداء من الأعوام 1950 حيث كانت تحدث حالات الإجهاض لعدد 6-7 من الأطفال لكل امرأة كما اكتسب هذا الانخفاض زخماً مع الأعوام 1970 ليستمر في الانخفاض بعد ذلك. وفي فترة 15 سنة الماضية فقد انخفض معدل الخصوبة الكلي الى مستوى قريب من مستوى التجديد. وفقاً لإحصاءات الولادة الصادرة عن مؤسسة الإحصاء التركية للعام 2017 فإن معدل الخصوبة الكلي هو 2.07 طفل. ومع ذلك فإنه ليس من الممكن الحديث عن انتقال الخصوبة المترامن والمتجانس لمجموعات السكان الفرعية. أظهرت بداية وسرعة انتقال الخصوبة اختلافات كبيرة في المجموعات السكانية الفرعية. حيث أظهر انتقال

¹maeryurt@hacettepe.edu.tr، معهد الدراسات السكانية في جامعة حاجي تيبة

1

سلوكيات الخصوبة
في تركيا: المستويات
والمحددات والسياسات

Doç. Dr. Mehmet Ali Eryurt

الغير متزوجون أقل سعادة مقارنة بالمتزوجين، والذين يعيشون في العائلات الكبيرة (ثلاثة أفراد فأكثر) أقل اجتماعية من الذين يعيشون في عائلات صغيرة إلا أن ها الوضع يرجع إلى عمق العلاقات العائلية التي يعيشونها، على الجانب الآخر ترتفع نسب احتمالية وجود كبار السن الذين يعيشون مع باقي أفراد العائلة في مجموعة الدخل المرتفعة، وبالنظر إلى العوامل التي تؤثر في جودة المعيشة والمستوى الرفاهي بصورة كلية تكون الأولوية السياسية هي الاستثمار في التعليم بشكل أكبر، حيث أن التعليم هو الأداة السياسية الرئيسية التي تؤدي إلى مشاركة جميع الأفراد وكبار السن في سوق العمل والحصول على دخول جيدة وبناء علاقات اجتماعية قوية، ويلاحظ أن المسنين الأكبر سنا أقل حظا مقارنة بالأصغر لذلك يجب أن يحظى كبار السن بأهمية ورعاية خاصة من قبل صانعي السياسات، حيث تقوم TAYA بتوفير معلومات هامة بخصوص كبار السن ولكن يجب في نفس الوقت القيام بأبحاث أكثر ثراء من أجل إنشاء سياسات مناسبة لكبار السن.

بين الشخص الذي يتلقى الرعاية والشخص الذي يقوم بالرعاية، وتخلق وجهة النظر هذه علاقة غير متكافئة فيما يخص الرعاية، لذلك يجب العمل على تغيير هذا المفهوم في فترة الانتقال الديموغرافية وفتح المجال لتوفير فرص الرعاية المؤسسية ذي الجودة العالية والقوية.

تتأثر التركيبة العائلية والعلاقات العائلية بشكل مباشر بعنصر العمر ومن هذا المنطلق يركز مقال Radoslaw Antzack و Asghar Zaidi و Burcu Özdemir Ocaklı على متغيرات تقدم السن ومستوى جودة معيشة المسنين في المجتمع التركي، إن الملاحظة العامة التي تشير إليها الأبحاث في العالم كله وف مقدماتها الدول المتقدمة هو ارتفاع نفوس كبار السن بالنسبة لإجمالي النفوس، وينطبق هذا الوضع على المجتمع التركي حيث أن نسبة الإنجاب التي تنخفض و ارتفاع متوسط سن المعيشة يزيد من إجمالي نفوس كبار المسنين وتجذب ظاهرة التقدم في العمر العالم الأكاديمي وصناع السياسات بشكل متزايد، في حين تتركز أغلب المنشورات على مالية التقدم في العمر سواء على المدى القصير أو الطويل يركز Zaidi و Antzack و Özdemir Ocaklı على مجال آخر نادرا ما يتم التطرق إليها وهو مستوى رفاهية المسنين وجودة معيشتهم من منظور الصحة والدخل والمشاركة الاجتماعية ومستوى الرفاه الذاتي، وبحسب التحليلات التي أجريت إن أكثر العناصر التي تؤمن فكرة الرفاهية هي القدرة على القراءة والكتابة، حيث أن كبار السن الذين يعرفون القراءة والكتابة يكونون أكثر صحة و ثراء واجتماعية وترتفع فرص كونهم سعداء، أما بالنسبة لعنصري السن والنوع فهما لهما دورهما في تحديد نسبة السعادة وإن كان دورا محدودا فالأفراد التي تنتمي للمجموعة العمرية الأكبر سنا من 60 إلى 90 هي الأسوأ من ناحية الظروف الصحية والأضعف اجتماعيا، ويلاحظ أن النساء أقل اجتماعية من الرجال وأقل في المستوى الصحي ولم يتغير هذا الوضع خلال العشر سنوات التي تم تحليلهم، أما العوامل الأخرى التي تلعب دورا محددًا هي الحالة الاجتماعية وحجم العائلة، فكبار السن

ونماذج هذه الآليات، وتحاول هذه الداسة تقديم إجابات وافية لموضوعات مثل اللاعب الرئيسي الذي يرعى المسنين في حال وجودهم في المنزل والهوية الاجتماعية والديموغرافية للأسر التي ترعى المسنين والمشكلات والصعاب الصحية واليومية التي يواجهها كبار السن الذين يحتاجون إلى الرعاية، والعائلات الممتدة هي أكثر العائلات التي تحتوي على كبار سن بحاجة لرعاية، وبحسب التحليلات التي أجريت أكثر من نصف الذين يقومون بالرعاية هم من النساء، وعلى عكس الدول المتقدمة التي تقوم فيها بالرعاية الزوجة أو الابنة فإن في تركيا تأتي زوجات الابن على رأس قائمة من يقومون بالرعاية تليها الإناث من الأبناء والأمهات، وبالنظر إلى روابط الرعاية للأسر النووية التي لديها أطفال في تركيا يلاحظ أن العاملين الرئيسيين في الرعاية هم الأم والابنة، ويأتي في المرتبة الثانية الأبناء والأم والأب بينما الأقارب الأخرى والعاملين المتخصصين في مجال الرعاية يأتون خارج هذا التصنيف، أما في العائلات الممتدة الذكورية تكون الثلاث عناصر الرئيسية التي تقدم الرعاية زوجة الابن والزوجة والابنة، وفي المرتبة الثانية يأتي الذكور من الأبناء والأم والأب ثم باقي الأقارب والأحفاد في مرتبة ثالثة، أما في العائلات الممتدة المؤقتة تكون زوجات الابن الإناث من الأبناء والذكور منهم هم اللاعب الرئيسي في الرعاية، وفي العائلات وحيدة الوالد تشكل الابنة وزوجة الابن والذكور من الأبناء الحلقة الأولى للرعاية، أما في العائلات التي ليس لديها أقارب يقدم الرعاية العامل المتخصص فقط، وبالتالي تكون شبكة الدعم الاجتماعية للعائلات التي لديها أقارب مرتبطة فقط بالدعم المؤسسي، وبالنسبة للتوصيات السياسية يجب الأخذ في الاعتبار أن ظاهرة التقدم في السن هي ظاهرة عالمية لذلك يجب الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية، وفي هذا الصدد يجب رصد ودراسة النماذج الجيدة من النفوس والتي تشمل ولا تقتصر على كبار السن وتطبيقها بشكل يناسب بلادنا، إن السياسات الاجتماعية في تركيا تفترض وجوب العائلات تحمل مسؤولية رعاية كبار السن، في هذا الإطار بني دعم الرعاية على علاقة الترابط

لقضاء حياتهم بجوار أبنائهم أكثر سعادة مقارنة بكبار السن الذين يخططون للمعيشة بمفردهم أو في دور المسنين، كما هو الحال بالنسبة للعائلات التي تحصل على مساعدة الأقارب ودعمهم لحل الخلافات مع الأبناء والذين يعتبروا أكثر سعادة من الذين لا يحصلون على هذا النوع من الدعم، وبصورة عامة تشير نتائج TAYA إلى انخفاض مستوى التناقل بين الأجيال، لذلك يجب رصد الأسباب التي تؤدي إلى حدوث هذه الظاهرة السلبية وإعداد التدابير اللازمة للقضاء عليها، وبالنظر إلى أن مستوى سعادة العائلات الممتدة والنوعية أكثر ارتفاعاً من الأسر المفككة يرى الباحث ضرورة اتخاذ التدابير المؤسسية اللازمة للحد من تفكك العائلات، ولا يجب التغافل عن أن الأطفال هم الأكثر تأثراً بالمشكلات التي تحدث نتيجة طلاق الآباء لذلك يجب حل المشاكل العائلية وإن تعذر ذلك يجب دعم الأزواج والأطفال كي يمروا بمرحلة الطلاق بشكل سلس دون مشاكل، وبحسب النتائج التي أظهرتها الدراسات تبقى الخطوة الأهم هي استشارة المتخصصين في شؤون المشكلات و الخلافات العائلية التي تعتبر أكثر جدوى من التحدث عن هذه المشكلات مع المحيط القريب، وإذا كانت العائلات الممتدة أكثر سعادة يجب الأخذ في الاعتبار تخطيط وبناء مساكن مناسبة لهذا النوع من العائلات، وبالرغم من أن فترة آخر 20 عام شهد ارتفاعاً كبيراً في الميزانية الموجهة للسياسات الاجتماعية وتطورات كثيرة في هذا المجال إلا أن هذه التطورات الهامة لم يكن لها أثراً ملحوظاً على متوسط مستوى السعادة بصورة عامة بل إن النتائج تشير إلى انخفاض طفيف في مستوى السعادة، لذلك يجب في هذا الإطار بحث ودراسة أسباب تعاسة الأفراد.

وعلى جانب آخر تشير النتائج إلى أن سرعة ارتفاع نفوس كبار السن تفوق سرعة ارتفاع النفوس عامة بثلاث أضعاف لذلك من المتوقع أن يكون كبار السن من أهم العناصر التي تؤخذ في عين الاعتبار من قبل صناع السياسات وقد قام Jason K. Holdsworth و Özgür Arun بدراسة التقدم في السن ورعاية المسنين والعلاقات بين الأجيال من منظور آليات الدعم بين الأجيال

على ذلك يرتفع عدد العائلات التي تحتوي على فرد أو اثنين فقط طبقاً لمعطيات 2016، وبالنظر إلى التوصيات السياسية يرى الباحث وجوب تقديم خدمات صحية ورعاية واجتماعية موجهة لكبار السن الذين يعيشون منفردين بالتنسيق مع الإدارات المحلية وبدعم من مؤسسات المجتمع المدني والجيران، لذلك يجب رصد ودراسة النماذج الإيجابية الموجودة في تركيا وتعميمها، كما يجب الحرص على عدم الفصل بين الأماكن التي يعيش فيها كبار السن منفردين وبين البيئة التي ينتمي إليها المسنين سواء البيئة المكانية أو المجتمعية مما يعني ضرورة زيادة وتنوع الدعم المقدم من أجل إتاحة الفرصة لكبار السن لعيش داخل منطقة أمانهم التي يكبرون فيها، ويجب توجيه سياسات خاصة للمسنين في المناطق الريفية، ومن الفئات الأكثر عرضة للمخاطر هي النساء التي تنتمي إلى "جيل الشطائر" والتي تقدم الدعم لكبار الأطفال في وقت واحد، هذا الجيل المعرض لضغط كبير في إطار العائلات النووية والممتدة تزداد صعوبة أحواله وتنقل أحماله في ظل العائلات وحيدة الوالد لذلك يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف أعباء هذا الجيل وإنشاء السياسات الاجتماعية اللازمة لذلك، كما يجب إنشاء المساحات التي تتيح فرصة الالتقاء بين الأقارب والجيران في التجمعات السكنية حيث أنها تحد من علاقات الجيران والأقارب.

يقدم Mehmet Fatih Aysan معلومات هامة عن التغييرات التي تطرأ على العائلة وعن السعادة العائلية في مقاله الذي يرصد التحولات عبر الأجيال، في الفترة الزمنية من 2006 وحتى 2016 يلاحظ انخفاض عام في مستوى سعادة الأفراد ومستوى سعادة العائلات بالإضافة إلى ضعف في الانتقال عبر الأجيال خاصة في مجال الانتقال الاقتصادي عبر الأجيال والإعاشة، وبالتوازي لهذا الطرح يلاحظ الباحث ارتفاع مستوى سعادة العائلة كلما كان مستوى الدخل ملائماً للاحتياجات العائلية، ويعتبر مستوى سعادة الأسر النووية والعائلات الممتدة أكثر ارتفاعاً مقارنة بالعائلات المفككة، وكلما ارتفع التناقل الاقتصادي عبر الأجيال ارتفع مستوى السعادة، وتظهر النتائج أن كبار السن الذين يخططون

بالسياسات المدنية والمكانية التي تيسر سبل إقامة العلاقات العائلية وتغذي العلاقات العائلية والاجتماعية، وعلاوة على ذلك يجب التخلي عن دعم الإعلانات والبرامج التلفزيونية التي تحفز الثقافة الاستهلاكية واستبدالها بالسياسات التي تربط الأطفال بالطبيعة مما يؤدي إلى منح العائلة فرصة قضاء وقت معا بالخارج ذو جودة عالية، وأخيرا يجب إعادة النظر في أدوار النوع الاجتماعي من أجل حماية مؤسسة العائلة في المجتمعات المتغيرة، لذلك يمكن القول بأن تعميم برامج توعوية وتعليمية من أجل نشر العاطفة والتعاطف بين أفراد العائلة سيكون له عظيم الأثر على رفاهية العائلة.

ويركز Murat Şentürk على علاقات الأقارب والجيران في إطار المناقشات الخاصة بالعائلة التركية في مرحلة الحداثة، إن التغييرات في التركيبة الديموغرافية والتحول الاقتصادي وحركات التمدين الحديثة وتوافر العمل والعلم تؤدي من ناحية إلى اختلاف علاقات الأقارب والجيران من ناحية أخرى تخلق الكثير من المناطق الجدلية، إذ أن علاقات الأقارب والجيران لا تزال تحافظ على موقعها وأهميتها في تركيا من ناحية التفاعل الاجتماعي ومن ناحية التعاون على حد سواء، ولكن تشهد هذه العلاقات اختلافات عدة نتيجة بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتنوعة، وتشهد تركيا ثراء سطحي وعمودي في الأقارب في فترة الانتقال الديموغرافي كما أن في الفترة التي تزداد فيها كثافة الشباب والمناطق المدنية يختلف فيها عدد الأقارب وتزداد نسبة الثراء من ناحية الأقارب، وبالنظر إلى المستوى الاجتماعي الاقتصادي يلاحظ أن الطبقات العليا يرتفع فيها عدد الأقارب، وفي حين شهدت الفترة ما بين 2006 و 2016 انخفاضا في جميع أنواع الأقارب ارتفع عدد الأجداد والجدة مما يرتبط مباشرة بارتفاع سن الشعب التركي ومما يعني ارتفاع عدد الأقارب المسنين في العائلات، ومع ارتفاع متوسط عمر أفراد العائلة والأقارب تزداد أهمية المجموعة العمرية التي تقع بين 45-64 عام والتي تقدم الدعم للشباب (الأحفاد) من ناحية وللمسنين (الأبوين) من ناحية أخرى، وعلاوة

والتي تشير إلى مدى عمق العلاقات، وبحسب معطيات TAYA للمسنين الدراسة الثلاثة تظهر فعالية "الطعام" على أنها الظاهرة الأهم التي يقوم بها أفراد العائلة معا بشكل مكثف، بمعنى آخر يمكن القول بأن "الاجتماع حول مائدة الطعام" أحد أهم الظواهر التي تعني العائلة، وأهم هذه الوجبات هي وجبة العشاء التي تعتبر أكثر الفعاليات التي تعكس "الروابط التقليدية"، ومن ضمن الممارسات التي تظهر بوضوح في النتائج وإن كانت بنسبة أقل من وجبات العشاء ووجبات عطلة نهاية الأسبوع هي "الزيارات"، ولكن كلما زد حجم العائلة تنخفض نسبة التزاور بين الأقارب والجيران والأصدقاء، والمثير إلى التعجب هو أن وجود شخص بحاجة إلى الرعاية في المنزل يزيد من ظاهرة التزاور مما يعني أن هذه السمة التي تعني الانعزال في المنزل يكون لها تأثيرا عكسيا عندما يتعلق الأمر بالتزاور، في الطبقات الاجتماعية المنخفضة التي تعاني من صعوبات المعيشة تنخفض مظاهر هذا التعاون من الدرجة الأولى حيث أنه يمكن أن يؤثر سلبا ولو بنسبة بسيطة على ميزانية العائلة، وانخفاض نسبة حدوث الفعاليات الخارجية من ذهاب إلى سينما أو مسرح أو نزهة أو تناول الطعام بالخارج يوضح أن المشكلة الحقيقية هي المشكلة "المادية" والثقافة الاستهلاكية المرتبطة بهذه المشكلة، وإذا تركنا الممارسة الأساسية لإعادة إنتاج العائلة والتي تتمثل في "تناول الطعام معا في المنزل" جانبا يلاحظ أن "مشاهدة التلفاز" و"إليها" التسوق" من أكثر الممارسات التي يقوم بها العائلات معا، حيث أن الثقافة الجماهيرية والمجتمع الاستهلاكي أصبحت العوامل التي تشكل أفراد العائلة، والمشكلة الأهم تكمن في أن مشاهدة التلفاز رغم أنه من أكثر الفعاليات التي تستغرق وقتا في العائلة إلا أنها لا تسهم بأي شكل في العمق العاطفي الذي تتشكل على أساسه العائلة ولا يؤدي إلى تحسن نوعية العلاقات العائلية، وفي هذا الإطار يقترح Kentel تقوية وتحسين حقوق المرأة من الناحية القانونية من أجل تحسين علاقة العائلة بالعالم الخارجي بالإضافة إلى القيام بتحسينات كلية في المجال الاقتصادي، وعلاوة على ذلك يجب استبدال الاتجاه المعماري الذي تهدد حياة الأحياء

المقبل على الزواج لتقديم البرامج التعليمية والتوعوية والتأكيد على أهمية طلب مساعدة المختصين في حال وجود خلافات زوجية من خلال وسائل الإعلام، ويجب الأخذ في الاعتبار ضم خدمات الاستشارات الزوجية والعائلية إلى برامج التأمين من أجل ضمان توافرها لجميع طبقات المجتمع أيا كان مستوى دخلها، وأخيرا يجب الإشارة إلى أن الواعظون ليسوا من أهل الخبرة لتقديم الاستشارات الأسرية إذ أن أغلب المواطنين يفضلون استشارة العاملين في وزارة الشؤون الدينية في الخلافات الأسرية لذلك يجب إنشاء نظام توجيهي مناسب لمثل هذه الحالات.

ويبني Ferhat Kentel نقطة انطلاقه في مقاله الذي يدرس عمق العلاقات الأسرية على فرضية أن العلاقات العائلية لا ترتبط فقط بالتغيرات والحركة بداخل العائلة، ويبدأ Kentel مقاله بنقد اتجاه كثيرا ما يذكر في الدراسات التي تستهدف العائلة، وهذا الاتجاه عادة ما تشير إليه النصوص السياسية الرسمية والنصوص الأكاديمية بأن "العائلة هي الأساس" وتوصيات "تقوية العائلة التي تعتبر حجر الأساس لتأسيس مجتمع قوي ومتعاون"، مما لا شك فيه أن أي دعم يوجه للعائلة أو أي تحسين تتعرض له مؤسسة العائلة سيكون مدخلا هاما لتحسن المجتمع إذ أن العائلات دائما تكون تحت تأثير التحسينات التي تحدث في مجالات المجتمع الأخرى أو المشكلات سواء كانت مرحلية أو مزمنة والتي تصيب المجتمع، وفتح باب المناقشة حول مثل هذه النظرية الأساسية يؤدي بالتأكيد إلى مرحلة جديدة يحتمل فيها حدوث تغير جذري في النظريات الخاصة بالسياسات العائلية، ذلك وبالرغم من الاهتمام والرعاية الخاصة التي تحظى بها العائلة والتي تعبر عنها النصوص السياسية التقليدية إلا أن العائلات يصغر حجمها وترتفع نسب الطلاق وتفكك العائلات مما يشير إلى عدم كفاية السياسات العامة الموجهة للعائلة، وكلما تحولت العائلات إلى النووية وتفككت وغاب منها عنصر الأطفال تفقد دورها في أن تكون مؤسسة تحوي بداخلها الأجيال والخبرات والعادات والتقاليد المختلفة، وقام البحث بدراسة 16 فعاليات مختلفة طبقا لنتائج معطيات TAYA

أن الاتفاق حول المستوى التعليمي ومستوى الالتزام الديني يبقى قائما، ويلاحظ أن مستوى الخلافات والصراعات الزوجية في عموم تركيا منخفضا، ولكن يعتقد الباحث أن هذا الأمر ناجم عن الإدلاء بمعلومات ينقصها الصحة للحفاظ على خصوصية البيوت، وبالنظر إلى التحليلات السببية يلاحظ أن جميع المتغيرات التي تم تحليلها باستثناء متغير فارق السن تؤثر بشكل أو بآخر في الخلافات الزوجية وأكثر هذه العوامل تأثيرا هي مستوى الالتزام الديني والفروق في الجذور المدنية/ الريفية، إذ أن الفروق والاختلافات في مستوى الالتزام الديني بين الأزواج تؤدي إلى زيادة الخلافات الزوجية، ولكن يختلف هذا الأمر بالنسبة للفروق في الجذور المدنية/الريفية حيث أن الصراعات والخلافات الزوجية تزداد حين يكون الزوجين متشابهين وليس مختلفين، وإذا كان الزوجين جذورهما مدنية تصل الخلافات الزوجية إلى أعلى مستوياتها، وظاهرة قوة تأثير عاملي الاختلافات الدينية والجذرية تدل على قوة تأثير العوامل التي ترتبط بمواقف الأزواج بمباشرة، وفي ضوء هذه النتائج يجب تقوية شبكة خدمات الحماية والتحسين التي تسعى إلى تقوية تركيبة العائلة سواء على مستوى الجودة أو على مستوى التوافر، وظاهرة قوة تأثير عاملي الاختلافات الدينية والجذرية المدني/الريفي تدل على قوة تأثير العوامل التي ترتبط بمواقف الأزواج بمباشرة، أي تنظيم سياسي يستهدف تحسين شروط العمل ويقلل من ضغوط العمل من شأنه أن يحسن العلاقات بين الأزواج ويؤثر فيها تأثيرا إيجابيا، وفي هذه المرحلة الجديدة التي تتحد فيها وزارة العمل والتأمين الاجتماعي ووزارة العائلة والسياسات الاجتماعي تحت سقف واحد قد يكون من السهل تنظيم سياسات الحياة العملية بشكل يؤثر إيجابا على رفاهية العائلة، وتشير النتائج إلى ارتفاع مستوى الصراع بين الأزواج كلما ارتفع عدد الأطفال مما يستوجب اعتبار الأزواج التي لديها عدد أكبر من الأبناء في قائمة الأولويات السياسية، كما يجب تقديم خدمات الاستشارات الأسرية بالإضافة إلى خدمات الاستشارات الزوجية من أجل تنظيم العلاقات العائلية بين الأزواج التي لديها أبناء، ومن الأمور الهامة استهداف فئة الشباب الجامعي

المرأة العاملة إنما تعمل في ورديتين، وتشير النتائج إلى ارتفاع مشاركة المرأة التي تحصل على المساعدات الاجتماعية في سوق العمل في المناطق التي تكثرت وتنتشر فيها المساعدات الاجتماعية، وطالما أن النظرة التقليدية لم تتغير يظل العبء الذي تتحمله المرأة العاملة ثقيلاً، كما أن مشاركة المرأة في سوق العمل لا يعني بالضرورة قوة موقعها وموقفها في العائلة إذ أن المعطيات تشير إلى استبعاد المرأة من آلية صناعة القرار في المنزل حتى وإن كانت عاملة، ورغم أن هناك بعض السياسات التي أنشئت من أجل تيسير مشاركة المرأة التي لديها أطفال في سوق العمل إلا أن نتائج هذه السياسات لم تنعكس على المعطيات بعد، لذلك يجب إنشاء وتقوية السياسات التي تدعم التوازن بين العائلة والعمل وزيادة الخدمات المؤسسية لرعاية الأطفال والمسنين.

ويبحث Zübeyir Nişancı عن أسباب ومحركات المشكلات والصراعات العائلية في الهويات الاقتصادية، وفي هذا الصدد يجب دراسة تأثير الخلفية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية للأزواج على الصراعات بينهما، لذلك قام Nişancı بتحليل مدى الاختلاف بين مستوى الخلافات الزوجية للأزواج في تركيا بحسب مستوى تشابه أو اختلاف الأزواج الاجتماعي الديموغرافي والاجتماعي الثقافي وقام بعقد مقارنة بين الزوجين من ناحية العمر ومستوى التعليم والدخل والجذور (مدنية-ريفية) والمستوى الصحي ومستوى التدين، وبحسب النتائج يمكن القول بأن عادة ما يرتفع المستوى الثقافي الاجتماعي للزوج في تركيا، كما أن عدد المنازل التي يعمل فيها الرجل فقط تفوق عدد المنازل التي تعمل فيها النساء فقط، وبالنسبة للوضع الصحي تظهر النتائج أن المستوى الصحي للرجال يفوق المستوى الصحي للنساء، وبالنظر إلى المتغيرات التي تم تحليلها تشير النتائج إلى أن المجالات التي يتشابه فيها الرجل والمرأة هي المستوى التعليمي ومستوى الالتزام الديني مما يشير إلى حرص الأزواج على التوافق الاجتماعي الثقافي أثناء الزواج إذ قد يختلف الأزواج في العمر والدخل والمشاركة في السوق العمل إلا

دائرة العنف المفرغة، وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن إنجاب الأطفال في سن مبكرة له مخاطره على نفسية الأم والطفل على حد سواء لذلك يجب توجيه برامج نفسية واجتماعية خاصة لهذه المجموعات، ويجب تكوين برامج متعددة الأهداف قائمة على المجتمع من أجل دعم رعاية وإدارة العائلة، وتشمل هذه البرامج موضوعات رئيسية مثل الصحة والتغذية وتنظيم النسل من ناحية وموضوعات أخرى مثل مهارات الاتصال الصحية والصحة النفسية للعائلة والأفراد وأهمية دعم أفراد العائلة لبعضهم البعض وأهمية الارتباط والتفاعل مع الطفل الرضيع والصحة النفسية وتطور الطفل وصحة الأم والجنين.

من العوامل التي تؤثر على العلاقات العائلية من جهات عدة هي دور ومكانة المرأة في الحياة العملية لذلك قامت Gökçe Uysal و Mine Durmaz Aslan بتحليل العوامل التي تؤثر في قرار المرأة المشاركة في سوق العمل، تبقى مشاركة المرأة في سوق العمل في تركيا ضعيفة بالرغم من التقدم التي شهدته في السنين الأخيرة مما يشير إلى محدودية التقدم في مجال النوع المجتمعي، وبحسب التحليلات التي أجريت فإن زيادة عدد الأطفال الصغيرة في المنزل من العوامل التي تؤثر بالسلب على مشاركة المرأة في سوق العمل، وتشكل قرارات الأفراد التي تنتمي إلى المجموعة العمرية من 25-44 بخصوص المشاركة في سوق العمل بالتوازي مع قرار الزواج والإنجاب، ويظهر هذا من خلال انخفاض نسبة النساء التي تتشارك في الصفات ولديها أطفال في الفترة العمرية 0-3 سنوات في المشاركة في سوق العمل مقارنة بالأخريات التي ليس لديها أطفال صغار، كما هو الحال بالنسبة للنساء المتزوجات مقارنة بغير المتزوجات، كما أن تحمل المرأة مسؤولية رعاية المسن/ المريض/ المعاق في المنزل من العوامل التي تؤثر سلباً على مشاركة المرأة في سوق العمل، وبالنظر إلى استغلال الوقت يلاحظ أن المرأة سواء شاركت في سوق العمل أم لا تقوم بالمهام المتعلقة بالمنزل من إعداد الطعام والمكواه والغسيل وغسل الأطباق وتنظيف المنزل وما إلى ذلك، لذلك يمكن القول بأن

طرديا بنسبة حدوث المشاكل من وجهة نظر الأب بينما يختلف هذا الأمر بالنسبة للنساء التي أفادت بأنه كلما ارتفع مستوى تعليمها زادت المشاكل والخلافات التي تواجهها بينما كلما ارتفع مستوى تعليم زوجها أو الوالد انخفضت نسبة هذه المشاكل، ولكن عدد الأطفال يعطي نفس النتائج بخصوص نسبة حدوث الخلافات سواء للرجل أو المرأة حيث يرتبط عدد الأطفال المتزايد بزيادة المشاكل والخلافات، والعلاقة بين القدرة على تقبل الاختلافات¹ والخلافات العائلية تعطي نتيجة ملفقة إذ أن نسبة حدوث الخلافات العائلية في بين المجموعات التي تمثل أعلى تسامح في الاختلافات والتي تمثل الأدنى هي أكثر مقارنة بالمجموعات التي تتبنى الحل الوسط، ويظهر العنف الاجتماعي كجزء من مناخ العنف العام في العائلة، حيث لوحظ أن العنف دائرة مفرغة تنتقل من الأب للأم ومن الأم للأبناء ومن الأبناء لأقرانه أو أخواته و في السنين المقبلة ينقلها إلى أسرته، لذلك يجب رصد وتحليل العنف ليس فقط من منظور العائلة وإنما في إطار عام للتركيبة الثقافية والاجتماعية، أما بالنسبة للقيمة الممنوحة للطفل وتغيرها عبر السنين يلاحظ الباحثان أن في فترة العشر أعوام الماضية هناك انخفاض واضح في وجهات النظر التي ترى الطفل كعنصر يحقق مصلحة أو يؤثر في الاعتبار بشكل سلبي أو إيجابي، وتؤكد التوصيات السياسية على أهمية توسيع تطبيق الأنظمة الداعمة للأسرة وزيادة فترات التوافق الأسري، ويجب تقييم العنف ليس من منظور جسدي فحسب بل ومن منظور نفسي أيضا لذلك يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة على المستوى القانوني والاجتماعي والاقتصادي والنفسي والفردية من أجل القضاء على الخلافات العائلية والعنف الأسري، وفي هذا الصدد يجب تقوية برامج الدعم النفسي المتخصصة وجعلها في متناول مجموعات الدخول المنخفضة، وعلاوة على ذلك فإن العقاب الذي يفرض على الطفل بهدف تربية الطفل يترك أثرا سلبيا على نفسيته، لذلك يجب تعميم ثقافة تعليم جديدة على مستوى الدولة تحت عنوان "المربي الجيد"، ويجب دعم جميع أفراد العائلة من أجل التخلص من

الجامعة/المركز التعليمي/العمل ووسط الأصدقاء، وأما المراسم التي تقام في فترة تأسيس الزواج فهي تزداد من الناحية العددية ومن الناحية النسبية على حد سواء، أما بالنسبة للطلاق فترتفع نسبة الطلاق سواء على المستوى العام أو بحسب أجيال الزواج، وبحسب هذه النتائج إن الأولوية السياسية تتمثل في إنشاء سياسات قومية ومحلية من قبل المؤسسات المختصة للقضاء على ظاهرة الزواج المبكر وتستهدف خاصة المجموعات المقاومة وتعديل عدم التوافق الوارد بخصوص تعريف الطفلي في القانون المدني التركي وقانون الجزاء التركي وقانون حماية الطفل وإعادة تنظيم سن الزواج بحيث يتوافق مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وعلاوة على ذلك يجب تدعيم السياسات التي تساعد البنات على المشاركة في النظام التعليمي وإزالة العقبات التي تعوق الاستمرار فيه وتطوير الخدمات الخاصة التي تستهدف حل مشكلات الأسر وحيدة الوالد مثل خدمة الاستشارات الأسرية بالإضافة إلى تحسين جودة المعطيات الخاصة بهذا المجال.

تبحث Mehmet Aylin İlden Koçkar و Harma TAYA محددات المشاكل العائلية وردود الأفعال بخصوص هذه الخلافات والعلاقة بين هذه المشاكل والمشاكل السلوكية عند الأطفال بناء على معطيات TAYA بالإضافة إلى العنف الأسري وتغير القيمة الممنوحة للطفل عبر السنوات، يتناول الباحثان دائرة العنف الأسر من منظور التركيبة العائلية والمشكلات السلوكية التي يعاني منها الأطفال، حيث تم دراسة التركيبات الأسرية للأطفال التي تتعرض للعنف لخلق رابط بين السمات الأسرية والعقاب التي يتعرض لها الأطفال، وبحسب نتائج التحليلات فإن الوضع الاجتماعي الاقتصادي وسن الزواج والعنف الأسري من المؤثرات في الخلافات الأسرية، وكلما ارتفع سن ودخل الوالد تراجعت نسبة حدوث الخلافات بين الأزواج، أما التغييرات في مستوى التعليم فقد أظهرت النتائج اختلافات فيما بين الرجل والمرأة فيما يخص نسبة حدوث الخلافات الأسرية، وبحسب هذه المؤشرات فإن مستوى تعليم الأب والأم مرتبط

¹ تم قياس تسامح الأزواج مع الاختلافات من خلال ست أسئلة توجه للرجل والمرأة، وقد جاوب المشاركون على أسئلة متعلقة بمختلف أشكال الزواج والعلاقة، وتم حساب نسبة التسامح من خلال الإجابات التي أعطاه كل مشارك على هذه الأسئلة

في تركيا هي الارتفاع الكبير في نسبة انتشار العائلات المفككة التي تمثل المنطقة العازلة للعناصر التي تنفصل على العائلات الممتدة الذكورية أو المؤقتة أو النووة لأسباب مختلفة، وتشير المعطيات إلى أن ثلثي الأسر الفردية و تقريبا 90% من الأسر وحيدة الوالد تتشكل من النساء مما يدل وحده على أن هذه العائلات تحتاج إلى أولوية سياسية بالإضافة إلى النتيجة الأخرى الهامة والتي تؤكد هذه الفكرة وهي العدد الكبير من النساء المسنات التي تحتوي عليها هذه العائلات مقارنات بأنماط العائلات الأخرى، وتنتشر ظاهرة الشباب التي تشكل الأسر وحيدة الوالد مما يعني أن هذه العائلات خرجت من إطار "الإجبارية" وتحولت إلى "خيارا" خاصة في المناطق المدنية نتيجة فترة التحول الاجتماعية الاقتصادية والديموغرافية وخاصة الفكرية، تشير نتائج الدراسة إلى ارتفاع في المستوى الرفاهي الاجتماعي الاقتصادي للأسر وحيدة الوالد إلا أنها في المقابل تظل أقل حظا في مستوى متوسط الدخل الشهري والمصروفات والادخار مقارنة بباقي أنماط العائلات، وتظل المعطيات المتوفرة غير كافية لإنشاء سياسات مناسبة في جميع المجالات التي تم ذكرها حيث يجب أن تجرى تحليلات التأثير على البرامج التي يتم تطبيقها، وتعميم هذه البرامج في تركيا بناء على نتائج هذه التحليلات أو تطويرها أو تغييرها مما سيساهم في بناء بنية تحتية تساعد على توظيف المال العام بشكل أكثر فاعلية.

يسعى İsmet Koç و Melike Saraç إلى رصد التغييرات في سن الزواج وممارسات ومراسم الزواج وعلاقة جميع هذه الظواهر بالارتفاع السريع في نسب الطلاق بشكل موسع، وبحسب الاستنتاجات الرئيسية للدراسة فقد تأخر سن الزواج في تركيا بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء، أما ظاهرة الزواج المبكر التي تشكل مشكلة أكبر بالنسبة للنساء في تركيا فهي في تراجع واضح وملحوظ، بالنسبة لتأسيس الزواج فإن الظواهر مثل دفع المهر والزواج بقرار من الأهل وزواج الأقارب تتراجع وإن كان هذا التراجع تدريجيا، ويتحول محيط التعارف بين الأزواج من العائلة/الأقارب/ الجيران والحي إلى

وحيوية، تنعكس في تركيا سمات مختلفة نتيجة طبيعتها السكانية التي أصبحت، فالعائلات التي تنجب عدد أطفال أكثر مما ترغب تحتاج إلى مساعدة فيما يخص تنظيم النسل بينما العائلات التي تنجب عدد أطفال أقل مما ترغب تحتاج إلى إزالة العوائق والصعاب التي تواجهها، كما يجب خلق مناخ مناسب يمنح الأزواج الفرصة لاختيار طريقة منع الحمل الأنسب لهما من أجل تحقيق اختيارهم الإنجاب أو تأجيل الإنجاب أو زيادة الفارق العمري بين الأبناء، انتشرت ظاهرة الرعاية ما قبل وما بعد الإنجاب وأصبحت أغلب عمليات الإنجاب تتم في المؤسسات الصحية، ولكن يجب زيادة الجهود المبذولة من أجل القيام بالرعاية ما قبل وما بعد الإنجاب بشكل كافٍ وبالوقت الصحيح وإزالة الفروق بين المناطق، وتشير النتائج إلى أن النساء الحاصلات على مستوى مرتفع من التعليم والعاملات تنجب عدد أطفال أقل مما ترغب مما يعني أن المرأة تواجه صعوبات حقيقية في التوفيق بين مسؤوليات المنزل والعمل، لذلك فإن على الدولة تحمل مسؤولية أكبر في مجال رعاية الأبناء من توفير الحضانات لأطفال في سن ما قبل المدرسة ورفع مستوى المدفوعات التي يحصل عليها العائلات بحيث تغطي قيمة خدمة رعاية أطفال في المؤسسات المختصة إذ أن هذه السياسات تعتبر السياسات الأهم التي تحفز على الإنجاب.

ويركز مقال İsmet Koç على موضوع لم يتم التطرق إليه كثيرا من قبل وهو الأسر وحيدة الوالد، شهدت التركيبة العائلية في آخر 50 عاما تغييرات هامة حيث أصابت الأسر النووية حالة من الركود بعد أن كانت ترتفع نسبة انتشارها بشدة بينما ارتفع عدد العائلات المفككة ف ظل تراجع وتفكك العائلات الممتدة، وشهدت فترة تحول العائلات الممتدة إلى أسر نووية ركودا منذ النصف الثاني من التسعينيات، وتشير المعطيات إلى أن الفجوة بين متوسط عدد الأولاد في تركيا والعدد المثالي للأولاد آخذة في الانخفاض، بمعنى آخر إن ظاهرة إنجاب طفلين أصبحت مستقرة في المجتمع التركي، من أهم الملاحظات التي ظهرت في فترة تحول التركيبات العائلية

مدخل

يرتبط التغير في التركيبة العائلية مباشرة بتغير عادات الإنجاب أو بمعنى آخر بالتغيرات التي نتجت نتيجة التحولات الديموغرافية، وفي هذا الصدد قام Mehmet Ali Eryurt بدراسة السلوكيات والممارسات المتعلقة بالإنجاب في تركيا ونسبته ومحدداته وسياساته، وفي هذا الإطار قام الباحث أولاً بتقييم مرحلة التحول في الإنجاب في تركيا والتغيرات التي طرأت على اختيارات الإنجاب في تركيا، وعلاوة على ذلك قام بتوظيف التحليلات الوصفية والتحليلات متعددة المتغيرات لدراسة محددات عدد الأطفال في العائلات ومحددات عدد الأطفال المثالي في نظر النماذج من أجل الوصول إلى مستوى نسبة الإنجاب الواقعية ومحددات اختيارات الإنجاب في تركيا، وتلت هذه التحليلات الدراسة التي أجراها لتحديد الفرق بين عدد الأطفال المثالي وعدد الأطفال في الواقع وبناء على هذه التحليلات قام بتقديم التوصيات السياسية الخاصة بالسياسات النفوس والسكان، تشير التحليلات إلى أن ظاهرة الإنجاب في تركيا تتخذ بعداً إذ تنخفض نسبة إنجاب النساء التي تعيش في غرب البلاد وحاصلة على تعليم ثانوي على الأقل والتي تعمل في وظيفة ذات تأمين اجتماعي إلى مستوى ما تحت التجدد بينما يرتفع مستوإنجاب النساء الغير متعلمة والتي تعيش في شرق البلاد إلى ما فوق ثلاثة أطفال، وقد انخفض عدد الطفل المثالي في تركيا بنسبة وإن كانت بسيطة وهو العامل الرئيسي الذي يعكس اختيارات الإنجاب في تركيا، ويلاحظ اختلافات في مجموعات النفوس الدنيا من حيث عدد الطفل المثالي وإن كانت ليست بحدّة الاختلافات في نسبة سرعة الإنجاب حيث ينخفض عدد الطفل المثالي كلما تحرك الباحث من شرق البلاد لغربها، وكلما ارتفع المستوى التعليمي انخفض عدد الأطفال المرغوب بها، بالإضافة إلى ذلك كلما ارتفع سن الزواج قلت نسبة الحصول على عدد أطفال أكثر من المرغوب، وساعدت هذه النتائج المذكورة على تقديم توصيات سياسية هامة

تجري أبحاث تركيبة العائلة التركية منذ عام 2006 كل خمس سنوات بانتظام ويستهدف أن يستمر إجراؤها مع تطوير ورقة الأسئلة، ويتم الإشارة إلى معطيات الأبحاث الميدانية التي تجريها TAYA بشكل موسع في التقارير النهائية لهذه الدراسات، وعلاوة على ذلك أجريت دراسات التحليل المتقدمة لأول مرة في عام 2013 والتي تمكن من التكيف مع متغيرات العصر والمستجدات التي تطرأ على الدولة في ظل دراسة الموضوعات المختارة بشكل مفصل عن طريق تطبيق مناهج التحليل المتقدمة، وفي هذا الصدد تم إعداد تسع مقالات وطباعتها، أما المجموعة الثانية من دراسات التحليل المتقدم التابعة لـ TAYA فقد اعتمدت على مجموعة معطيات دراسات عام 2006 و 2011 و 2016 وفي هذا الإطار ظهر الكتاب الذي بين إيديكم والذي يحتوي على 11 مقالا تم إعداده بشكل مستقل ولكن بموضوعات مترابطة.

إن الهدف الرئيسي من هذا العمل هو دراسة الوضع الحالي للعائلات التركية وسماتها وظواهر الزواج والإنجاب والتغير الثقافي بصورة عامة وبصفة خاصة العلاقات العائلية والتعاون بين الأجيال وعلاقات الأقارب والقيم التي يوليها المجتمع للأطفال والكبار السن وباقي مكونات المجتمع والقيام بتحليل المواقف والمشكلات العائلية، ومن هذا المنطلق تم تحديد 11 موضوعاً بناء على الموضوعات التي برزت في معطيات TAYA والتي لها أهمية في الإنتاج الفكري المرتبط بالأحوال والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وقد حرص الباحثون في التحليلات التي أجريت في إطار هذه الموضوعات على استخدام معطيات الدراسات الثلاثة معاً وإجراء مقارنات مع نتائج الدراسات الأخرى التي أجريت على المستوى المحلي والإشارة إلى الإنتاج الفكري العالمي وتحليل النماذج واستخدام مناهج الإحصاء المتقدمة وتقديم توصيات سياسية فيما يخص نتائج الأبحاث.

إختصار

AB	الاتحاد الأوروبي
ADNKS	نظام تسجيل النفوس بحسب العنوان
AEP	برنامج تعليم العائلة
ANOVA	تحليل التباين
ASAGEM	المديرية العامة لأبحاث العائلة والمجتمع التابعة لرئاسة الوزراء بتركيا
ASPB	وارة العائلة والسياسات الاجتماعية التركية
BM	الأمم المتحدة
DPT	منظمة تخطيط الدولة
GSYH	الحصيلة الداخلية الغير صافية
HALE	متوقع الحياة الصحية
HLY	سنوات الحياة الصحية
HÜNEE	معهد دراسات النفوس بجامعة حاجي تبة
İBBS	تسمية الوحدات الإقليمية للإحصاء بتركيا
MANCOVA	تحليل التباين متعدد المتغيرات
MEB	وزارة التربية والتعليم
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PCA	تحليل المكونات الأساسية
RIA	لؤلؤ رحمي
SES	المستوى الاجتماعي الاقتصادي
SHARE	مؤسسات المجتمع المدني
STK	أبحاث تركيبة العائلة التركية
TAYA	البنك المركزي التركي
TCMB	أبحاث الصحة والنفوس بتركيا
TNSA	إدارة المساكن الجماعية
TOKİ	المعهد التركي للإحصاء
TÜİK	جمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك
TÜSIAD	قاعدة بيانات العناوين القومية
UAVT	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNDP	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNICEF	منظمة الصحة العالمية
WHO	نموذج قياس جودة الحياة - نسخة كبار السن في منظمة الصحة العالمية
WHOQOL-OLD	برنامج دعم كبار السن
YADES	إختصار

221	الشكل 9.6. توزيع الفروقات في التدين بين الأزواج
222	الشكل 10.6. فئات فروقات التدين بين الزوجين
222	الشكل 11.6. المستوى التعليمي وفقاً للجنس
223	الشكل 12.6. الفروقات في المستوى التعليمي بين الزوجين
223	الشكل 13.6. فئات الفوارق في المستوى التعليمي بين الزوجين
224	الشكل 14.6. حالة العمل وفقاً للجنس
224	الشكل 15.6. المقارنة في حالة العمل بين الرجل والمرأة
225	الشكل 16.6. فروقات الدخل وفقاً للجنس
225	الشكل 17.6. فروقات الدخل بين الزوجين
226	الشكل 18.6. الفارق بين الأصول الريفية والمدنية وفقاً للجنس
226	الشكل 19.6. فارق الأصول المدنية - الريفية بين الزوجين
332	آليات الرعاية والدعم بين الأجيال في تركيا: تحديد السكان المعرضين للخطر
335	الشكل 1.10. مثال نظري للقافلة
341	الشكل 2.10. نموذج تجريبي لقافلة دعم الرعاية الاجتماعية
342	الشكل 3.10. وضع الاعتماد في الرعاية في تركيا
343	الشكل 4.10. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر النواة مع الأطفال
343	الشكل 5.10. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر النواة بدون الأطفال
344	الشكل 6.10. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر الأبوية الممتدة
344	الشكل 7.10. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر الممتدة
345	الشكل 8.10. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر ذات الوالد الواحد
345	الشكل 9.10. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر ذات الفرد الواحد
345	الشكل 10.10. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر المشتتة الأخرى
345	الشكل 11.10. وضع الاعتماد في الرعاية في الأسر غير الأقارب
347	الشكل 12.10. السكان المعرضون للخطر في تركيا

قائمة الأشكال

12	سلوكيات الخصوبة في تركيا: المستويات والمحددات والسياسات
15	الشكل 1.1. مراحل تحوّل الخصوبة في تركيا
17	الشكل 2.1. التغيير في معدل الخصوبة الكلي والعدد المثالي للأطفال في تركيا: 1963-2013
38	مراحل تكون الأسرة وحيدة الوالد في فترة تغير تركيبة العائلة التركية ومحددات هذه الأسر وحالتهم الرفاهية
80	الشكل 1.2. التحاق أفراد العائلة مابين 6-24 بالمدارس بحسب أمهات العائلة لعامي 2011 و 2016
81	الشكل 2.2. يوضح نسبة الأطفال في سن 3-5 الذين يلتحقون بالحضانات بحسب أمهات العائلة لعامي 2011 و 2016
92	تغير سن والممارسات الخاصة بالزواج في تركيا وعلاقة هذه التغيرات بالطلاق
102	الشكل 1.3. يوضح تغير بداية سن الزواج في تركيا بحسب النوع TAYA-2006*, TAYA-2011, TAYA-2016
103	الشكل 2.3. يوضح تغير بداية سن الزواج بحسب أجيال الزواج والنوع في TAYA-2016
103	الشكل 3.3. يوضح نسبة النساء الذين تزوجوا بحسب الفئة العمرية 1993 - 2016
124	الشكل 4.3. يوضح تغير سرعة معدلات الزواج والطلاق في تركيا، 2001 - 2017
140	الخلافات العائلية وانعكاسها على الأطفال وتغير قيمة الطفل عبر السنين
148	الشكل 1.4. العلاقات بين تواتر المشاكل العائلية و تحمل الاختلافات (تم حمل الشكل من نهاية القسم)
157	الشكل 2.4. تغير عقوبات الأمهات للأطفال وفقاً للسنين.
157	الشكل 3.4. تغير العنف النفسي والجسدي الذي تقوم به الأمهات تبعاً للعمر
158	الشكل 4.4. اختلاف عقوبات الأمهات من الناحية الإقليمية.
163	الشكل 5.4. التباين في قيمة الطفل تبعاً للعام والجنس
182	العوامل التي تحدد قرار مشاركة المرأة في القوى العاملة في تركيا
183	الشكل 1.5. يوضح نسبة مشاركة الأفراد في سن 15 وما فوق في القوى العاملة (%)، 2006-2016
183	الشكل 2.5. يوضح نسبة مشاركة المرأة في الفئة العمرية 15-64 في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (%، 2016)
212	أثر التنوع السوسيو- ديموغرافي والسوسيو- ثقافي على الصراعات بين الزوجين
215	الشكل 1.6. المستوى المتوسط للصراع كما تم تقريره (المرأة)
215	الشكل 2.6. المستوى المتوسط للصدام كما تم تقريره (الرجل)
218	الشكل 3.6. متوسط مستوى الصراع، كما تم بواسطة التشفير (المرأة)
218	الشكل 4.6. متوسط مستوى الصراع، كما تم بواسطة التشفير (الرجل)
219	الشكل 5.6. توزع الفوارق بين عمري الزوجين
220	الشكل 6.6. فئات الفوارق العمرية
220	الشكل 7.6. توزع الفوارق في الوضع الصحي بين الأزواج
221	الشكل 8.6. فئات فوارق الصحة بين الزوجين

285	الجدول 20.8. يوضح حجم الزيارة التي يقوم بها أفراد العائلة معاً للأقارب / الجيران / الأصدقاء TAYA 2006-2011-2016
286	الجدول 21.8. يوضح مدى قيام أفراد العائلات بالزيارة أقاربهم في المناسبات المختلفة TAYA 2006-2011-2016
287	الجدول 22.8. يوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد لزيارة الأقارب
289	الجدول 23.8. يوضح محيط تعارف أفراد العائلة بأزواجهم TAYA 2006-2011-2016
291	الجدول 24.8. يوضح حالة الاقتراض والاستدانة في البيوت التي حصلت على مساعدت في آخر عام TAYA 2006-2011-2016
291	الجدول 25.8. يوضح تفضيل الأفراد في حالة الاحتياج للقرض أو الدين TAYA 2006-2011-2016
291	الجدول 26.8. يوضح الأبعاد الفرعية لمقياس التهادي بين أفراد العائلة TAYA 2016
293	الجدول 27.8. يوضح نتائج الانحدار اللوجستي المتسلسل لرصد العوامل التي تؤثر على عملية التهادي الدينية
294	الجدول 28.8. يوضح نتائج الانحدار اللوجستي المتسلسل لرصد العوامل التي تؤثر على عملية التهادي التقليدية
295	الجدول 29.8. يوضح نتائج الانحدار اللوجستي المتسلسل لرصد العوامل التي تؤثر على عملية التهادي الحديثة

تغيير الانتقال بين الأجيال وتأثيره على السعادة

312	الجدول 1.9. السعادة الأسرية، 2006-2016 (%)
319	الجدول 2.9. مستويات السعادة، 2003-2017 (%)
320	الجدول 3.9. مصدر السعادة، 2004-2017 (%)
321	الجدول 4.9. الأشخاص والمؤسسات التي يتم الاقتراض منها، 2006-2016 (%)
322	الجدول 5.9. مقدمي الرعاية النهارية للأطفال 2006-2016 (%)
322	الجدول 6.9. رعاية المسنين المحتاجين للرعاية داخل الأسرة، 2011-2016 (%)
323	الجدول 7.9. تفضيل الرعاية عند التقدم في السن، 2006-2016 (%)
324	الجدول 8.9. الانتقال بين الأجيال والسعادة في نموذج تحليل الانحدار المتعدد

آليات الرعاية والدعم بين الأجيال في تركيا: تحديد السكان المعرضين للخطر

332	الجدول 1.10. تعريفات نوع الأسرة
336	الجدول 2.10. الخصائص الأساسية للشخص المرجعي في الأسرة
338	الجدول 3.10. خصائص الأسرة في تركيا
339	الجدول 4.10. خصائص الأسرة في تركيا (متابعة)

رفاهية وجودة حياة كبار السن في تركيا

356	الجدول 1.11. أحجام عينة دراسة التركيبة السكانية التركية
358	الجدول 2.11. احتمال أن يكون الوضع الصحي المعلن جيد (جيد + جيد جداً)، عام 2016
360	الجدول 3.11. إمكانية وجود حالة صحية شخصية جيدة مقارنة بالأقران (جيد + جيد جداً) عام 2006
361	الجدول 4.11. احتمال المشاركة في الفئة الأكثر ثراءً (دخل مساوٍ لشريحة الربع الرابع)، 2016
363	الجدول 5.11. احتمال الثراء (دخل مساوٍ لشريحة الربع الرابع)، 2011
364	الجدول 6.11. احتمال الثراء (الدخل الشخصي < 800)، 2006
365	الجدول 7.11. احتمال قدرة دخل الأسرة على تلبية احتياجات الأسرة بسهولة، 2016
366	الجدول 8.11. احتمال الرضا عن الدخل الشخصي، 2006
367	الجدول 9.11. احتمال التواجد في علاقة اجتماعية (شارك في ثلاثة أنشطة أو أكثر)، 2016
368	الجدول 10.11. احتمال التواجد في علاقة اجتماعية (شارك في خمسة أنشطة أو أكثر)، 2011
369	الجدول 11.11. احتمال التواجد في علاقة اجتماعية (شارك في أربعة أنشطة أو أكثر)، 2006
370	الجدول 12.11. احتمال السعادة (سعيد جداً + سعيد)، 2016
371	الجدول 13.11. احتمال السعادة (سعيد جداً + سعيد)، 2011
372	

196	الجدول 5.5 يوضح نسبة السيدات التي تقوم بالمهام المنزلية ، 2016
197	الجدول 6.5 يوضح نسبة مشاركة المرأة المتزوجة في منظومة اتخاذ القرار في المنزل ، 2016.....
198	الجدول 7.5 يوضح نسبة السيدات التي تعيش في بيوت تحصل على المساعدات الاجتماعية
198	الجدول 8.5 يوضح المؤثرات الهامشية المتوقعة بحسب المناطق.....
204/205	الجدول الملحق 1.5: الحصص المتوقعة في تحليل الانحدار بحسب المجموعات العمرية.....
206/207	الجدول الملحق 2.5: الحصص المتوقعة في تحليل الانحدار بحسب المناطق.....
208/209	الجدول الملحق 3.5: المؤثرات الهامشية المتوقعة في تحليل الانحدار بحسب المناطق.....

أثر التنوع السوسيو- ديموغرافي والسوسيو- ثقافي على الصراعات بين الزوجين

215	الجدول 1.6. مستويات الصراع التي أقرها الزوجان (الرجل والمرأة).....
219	الجدول 2.6. مستويات العمر والوضع الصحي والدخل والتدين، وفقاً لجنس الزوجين.....
228	الجدول 3.6. نتائج منحنى الانحدار المرتبة (مستوى الصراع كما أفادت به المرأة).....
229	الجدول 4.6. نتائج منحنى الانحدار المرتبة (مستوى الصراع كما أفاد به الرجل).....

العلاقات العائلية بين الداخل والخارج

240	الجدول 1.7. التحليل العاملي.....
247	الجدول 2.7. يوضح الإحصائيات الوصفية للعوامل.....
248	الجدول 3.7. يوضح نتائج تحليل الانحدار اللوجستي المتسلسل لتوقع نسبة توزيع وجبات الطعام الغير معتادة
249	الجدول 4.7. يوضح نتائج تحليل الانحدار اللوجستي المتسلسل لنسبة توزيع تناول وجبات الطعام المعتادة.....
251	الجدول 5.7. يوضح نتائج تحليل الانحدار اللوجستي المتسلسل لاحتمالية التزاور
252	الجدول 6.7. يوضح نتائج تحليل الانحدار اللوجستي المتسلسل لتوزيع الذي يتنبأ توزيع الفعاليات الخارجية
253	الجدول 7.7. السعادة

علاقات الأقارب والجيران من منظور التفاعل الاجتماعي والتعاون

268	الجدول 1.8. يظهر نتائج تحليل العامل الذي يجسم حالة التهادي
272	الجدول 2.8. يوضح وجود العائلة والأقارب بحسب TAYA لأعوام 2006-2011-2016
273	الجدول 3.8. يوضح وجود العائلة والأقارب بحسب المجموعات العمرية 2006 TAYA
273	الجدول 4.8. يوضح وجود الأهل والأقارب بحسب المجموعات العمرية 2011 TAYA
274	الجدول 5.8. يوضح وجود الأهل والأقارب بحسب المجموعات العمرية 2016 TAYA
275	الجدول 6.8. يوضح عدد أنواع الأقارب بحسب السنين طبقاً لمعطيات 2006-2011-2016 TAYA
275	الجدول 7.8. يوضح متوسط عدد أفراد العائلة والأقارب بحسب العمر، 2006-2011-2016 TAYA
275	الجدول 8.8. يوضح متوسط عدد أفراد العائلة وأنواع الأقارب بحسب حالة التعليم 2006-2011-2016 TAYA
276	الجدول 9.8. يوضح حجم وعدد أهل البيت في تركيا 2006-2011-2016 TAYA
277	الجدول 10.8. يوضح أمهات العائلات بحسب الأفراد في تركيا 2006-2011-2016 TAYA
278	الجدول 11.8. أمهات العائلات في تركيا طبقاً للنوع 2006-2016 TAYA
278	الجدول 12.8. يوضح أمهات العائلات بحسب الحالة الاجتماعية 2006-2011-2016 TAYA
279	الجدول 13.8. يوضح أمهات العائلات في تركيا بحسب أعمار الأفراد 2006-2011-2016 TAYA
280	الجدول 14.8. يوضح المسافة بين الأفراد وأقاربهم في تركيا بحسب 2006-2016 TAYA
280	الجدول 15.8. يوضح نوع الأقارب التي تعيش في نفس السكن على أساس نوع العائلة بحسب 2006-2016 TAYA
281	الجدول 16.8. يوضح أنواع الأقارب التي تعيش في نفس الحي على أساس أمهات العائلة بحسب 2006-2016 TAYA
282	الجدول 17.8. يوضح أنواع الأقارب التي تعيش في نفس السكن على أساس أمهات العائلة بحسب 2006-2016 TAYA
282	الجدول 18.8. يوضح أنواع الأقارب التي تعيش في سكن مختلف على أساس أمهات العائلة بحسب 2006-2016 TAYA
283	الجدول 19.8. يوضح نسبة مقابلة الأقارب وجها لوجه عبر السنين 2006-2011-2016 TAYA

104	الجدول 2.3. يوضح متوسط تغير سن الزواج طبقاً لمدة التعليم والنوع وجيل الزواج في TAYA-2016.
105	الجدول 3.3. يوضح متوسط تغير سن الزواج طبقاً لحالة العمل والنوع وجيل الزواج في TAYA-2016.
106	الجدول 4.3. يوضح متوسط تغير سن الزواج طبقاً لمستوى الرفاهية والنوع وجيل الزواج في TAYA-2016.
107	الجدول 5.3. يوضح متوسط تغير سن الزواج طبقاً لمستوى التقاليد والنوع وجيل الزواج في TAYA-2016.
108	الجدول 6.3. يوضح متوسط تغير سن الزواج بحسب المناطق والنوع وجيل الزواج في TAYA-2016.
109/100	الجدول 7.3. يوضح محددات بداية سن الزواج للإناث، تحليل انحدار بواسون، TAYA-2016.
111	الجدول 8.3. يوضح التوزيع التراكمي لبداية سن الزواج بحسب النوع 2006-2016.
112/113	الجدول 9.3. يوضح توزيع نسبة الزواج المبكر بحسب السمات الرئيسية للإناث، 2016.
114	الجدول 10.3. يوضح توزيع نسبة الزواج المبكر بحسب أجيال الزواج والنوع، 2016.
116/117	الجدول 11.3. يوضح محددات ظاهرة الزواج المبكر، الانحدار اللوجستي، TAYA-2016.
118	الجدول 12.3. يوضح نسبة توزيع السمات الخاصة بإقامة الزواج TAYA-2006, TAYA-2011, TAYA-2016.
119	الجدول 13.3. يوضح نسبة توزيع السمات الخاصة بإقامة الزواج وشكل تعارف الأزواج بحسب أجيال الزواج، TAYA-2016.
120/121	الجدول 14.3. يوضح نسبة توزيع مستوى التقاليد بحسب السمات الأساسية للإناث، TAYA-2016.
122	الجدول 15.3. يوضح نسبة توزيع المراسم التي تقام قبل الزواج على أساس أجيال الزواج، 2016.
122/123	الجدول 16.3. يوضح توزيع مدى "الأهمية" و"الأهمية القصوى" للصفات المطلوبة في شريك الحياة بحسب أجيال الزواج والنوع، TAYA-2016.
	الجدول 17.3. يوضح نسبة توزيع الحالة الاجتماعية للإناث وحالات الطلاق 2006-2016
124	TAYA-2006, TAYA-2011, TAYA-2016.
125	الجدول 18.3. يوضح توزيع حالات الطلاق والزواج المبكر على أساس أجيال الزواج، 2016*.
125/126	الجدول 19a.3. يوضح توزيع نسبة الطلاق بحسب السمات الأساسية للإناث، TAYA-2016.
126	الجدول 19b.3. يوضح توزيع نسبة الطلاق بحسب السمات الأساسية للإناث، TAYA-2016.
127	الجدول 20a.3. يوضح محددات احتمالية حدوث الطلاق بين الإناث، الانحدار اللوجستي*، TAYA-2016.
128/129	الجدول 20a.3. يوضح محددات احتمالية حدوث الطلاق بين الإناث، الانحدار اللوجستي، 2016 (تكملة).
140	الخلافات العائلية وانعكاسها على الأطفال وتغير قيمة الطفل عبر السنين
145	الجدول 1.4. الخصائص القياسية النفسية لتواتر الخلافات الأسرية.
146	الجدول 2.4. محددات التسامح و التحمل للاختلافات التي بينها الام و الاب ..
149	الجدول 3.4. التوزيعات حسب النزاعات - المشاكل في الأسرة ..
151	الجدول 4.4. نتائج تحليل أنواع الاستجابة لحالات النزاع داخل العائلة.
152	الجدول 5.4. المتغيرات المتنبئة بالعنف ضد الطفل.
153	الجدول 6.4. المتغيرات التي تنبأ بأبعاد المشاكل السلوكية الملحوظة لدى الطفل (عن أسباب العقوبات الموجهة للطفل).
155	الجدول 7.4. المتغيرات التي تنبئ عن مشاكل السلوك الملحوظة لدى الطفل (عن أسباب العقوبات الموجهة للطفل).
158	الجدول 8.4. المتغيرات المتنبئة عن نمط عقوبات الأمهات.
159	الجدول 9.4. نسبة العقوبات النفسية والجسدية من قبل الأمهات على مستوى الأقاليم.
160	الجدول 9.4ب. قائمة المدن التي تمثل الأقاليم ..
161	الجدول 10.4. تحميل عوامل قيمة الطفل.
162	الجدول 11.4. الاحصائيات الوصفية لأبعاد قيمة الطفل.
164	الجدول 12.4. المتغيرات المتنبئة عن مفاهيم قيمة الطفل.
182	العوامل التي تحدد قرار مشاركة المرأة في القوى العاملة في تركيا
188/189	الجدول 1.5. الإحصائيات الوصفية.
191	الجدول 2.5. توزيع السيدات بحسب إجاباتها على الأسئلة الخاصة بالتقليدية ..
192/193	الجدول 3.5. المؤثرات الهامشية المتوقعة بحسب المجموعات العمرية ..
194	الجدول 4.5. يوضح أسباب عدم عمل المرأة بحسب المستوى التعليمي ..

قائمة الجداول

12	سلوكيات الخصوبة في تركيا: المستويات والمحددات والسياسات
14	الجدول 1.1. مراحل انتقال الخصوبة وفقاً لنطاق معدل الخصوبة الكلي
18/19	الجدول 2.1. متوسط عدد الأطفال لدى النساء في الفئة العمرية 40-49 حسب الخصائص الأساسية، TAYA-2016
20	الجدول 3.1. محدّدات عدد الأطفال، نتائج تحليل انحدار بواسون، TAYA-2016
21/22	الجدول 4.1. العدد المرغوب من الأطفال لدى النساء في الفئة العمرية 40-49 حسب الخصائص الأساسية، TAYA-2016
22/23	الجدول 5.1. محدّدات العدد المرغوب من الأطفال، تحليل الانحدار بواسون، TAYA-2016
24/25	الجدول 6.1. الفرق بين العدد المرغوب من الأطفال وعدد الأطفال الفعلي، TAYA-2016
26/27	الجدول 7.1. محدّدات وجود عدد أطفال أكثر من العدد المرغوب فيه، ووجود عدد أطفال أقل من العدد المرغوب فيه، نتائج تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي، TAYA-2016
38	مراحل تكون الأسرة وحيدة الوالد في فترة تغير تركيبة العائلة التركية ومحدّدات هذه الأسر وحالتهم الرفاهية
43	الجدول 1.2. تصنيف تركيبات العائلة التي استخدمت في الدراسة وشرحها
51	الجدول 2.2. يوضح تغير تركيبة الأسرة التركية في الفترة 1968 - 2016
52	الجدول 3.2. يوضح بالتفصيل تغير تركيبة العائلة في تركيا في الفترة 1978 - 2016
54	الجدول 4.2. يوضح توزيعاً أمهات العائلة المتعلّيات IBB-1 بحسب TAYA 2006
55	الجدول 5.2. يوضح توزيعاً أمهات العائلة المتعلّيات IBB-1 بحسب TAYA 2011
56	الجدول 6.2. يوضح توزيعاً أمهات العائلة المتعلّيات IBB-1 بحسب TAYA 2016
57	الجدول 7.2. يوضح توزيع التركيبة العائلية بحسب أجيال الزواج طبقاً لـ TAYA 2016
58	الجدول 8.2. يوضح توزيع نسبة أفراد أهل البيت الواحد حسب النوع على أساس تركيبة العائلة ونسب توزيع النوع طبقاً لاستطلاعات TAYA 2006 و TAYA 2011 و TAYA 2016
59	الجدول 9.2. يوضح توزيع أهل البيت الواحد بحسب الأعمار على أساس تركيبة العائلة بحسب استطلاعات TAYA 2006 و TAYA 2011 و TAYA 2016
60	الجدول 10.2. يوضح فئات واسعة للمجموعات العمرية بحسب تركيبات العائلة ومتوسط العمر بحسب استطلاعات TAYA 2006 و TAYA 2011 و TAYA 2016
61	الجدول 11.2. توزيع الفئة العمرية للآباء بحسب نوع الأسرة، 2006 - 2016
62	الجدول 12.2. يوضح توزيع الوضع الوظيفي لآخر أسبوع للآباء بالنسبة لأمهات العائلات في 2011 و 2016
63	الجدول 13.2. يوضح نسب توزيع الآباء على أمهات الأسر طبقاً للحالة الاجتماعية 2006-2016
67/68	الجدول 14.2. يوضح نسبة توزيع المستوى الاجتماعي الاقتصادي للبيوت على أمهات العائلات في 2011 و 2016
69	الجدول 15.2. يوضح متوسط الدخل والمصروفات للبيوت بحسب أمهات العائلات ومدى الحصول على المساعدات الاجتماعية أو الاقتراض في 2011 و 2016
70	الجدول 16.2. يوضح أقل نسبة وجود مسن بحاجة للرعاية في المنزل بحسب أمهات العائلات في 2006 و 2016
70/71	الجدول 17.2. يوضح مستوى "السعادة" للأسر حسب أمهات الأسر المختلفة في 2006 و 2016
72	الجدول 18.2. يوضح محدّدات الأسر وحيدة الوالد، الانحدار اللوجستي لعام 2016
75	الجدول 19.2. يوضح توزيع الأطفال ما تحت 18 في المجموعات العمرية بحسب أمهات العائلة في 2011 و 2016
76/77	الجدول 20.2. يوضح نسبة توزيع الأطفال تحت 18 على أمهات العائلات في 2011 و 2016
78	الجدول 21.2. يوضح توزيع نسبة التحاق الأفراد ما بين 6-24 بالدراسة بحسب أمهات العائلة لعام 2011
79	الجدول 22.2. يوضح توزيع نسبة التحاق الأفراد ما بين 6-24 بالدراسة بحسب النوع وأمّهات العائلة لعام 2016
82	الجدول 23.2. يوضح نسبة الأطفال في سن 3-5 الذين يلتحقون بالحضانات بحسب أمهات العائلة لعامي 2011 و 2016
82	الجدول 24.2. يوضح توزيع نسبة الأطفال الذين يمتلكون غرفة خاصة بحسب أمهات العائلة لعامي 2011 و 2016
92	تغير سن والممارسات الخاصة بالزواج في تركيا وعلاقة هذه التغيرات بالطلاق
102	الجدول 1.3. يوضح تغير بداية سن الزواج بحسب أجيال الزواج والنوع في TAYA-2016

332	10. آليات الرعاية والدعم بين الأجيال في تركيا: تحديد السكان المعرضين للخطر
332	1.10. مدخل إلى الدراسة
332	2.10. الإطار النظري ومراجعة الإنتاج الفكري
335	3.10. المنهج
337	4.10. القيود والتوصيات لمزيد من الدراسات
337	5.10. الخصائص الأساسية للأسر ووضع الاعتماد على الرعاية
346	6.10. آليات الرعاية والدعم في تركيا: تحديد السكان المعرضين للخطر
348	7.10. النتائج
351	8.10. المصادر
356	11. رفاهية وجودة حياة كبار السن في تركيا
356	1.11. مدخل إلى الدراسة
357	2.11. هدف البحث
358	3.11. المعطيات والمنهج
359	4.11. النتائج
372	5.11. المناقشة
374	6.11. النتائج
374	7.11. المصادر (المختارة)
376	8.11. الملحق

240	7. العائلة في تركيا: العلاقات العائلية بين الداخل والخارج
240	1.7. الخلاصة
240	2.7. مدخل إلى الدراسة
242	3.7. الخلفية النظرية ومراجعة الإنتاج الفكري
245	4.7. المنهج
248	5.7. الاستنتاجات
254	6.7. محاولات التوصيف والتعليق: الاستنتاجات الثانوية
259	7.7. النتائج
260	8.7. التوصيات
264	9.7. المصادر
268	8. علاقات الأقارب والجيران من منظور التفاعل الاجتماعي والتعاون
268	1.8. مدخل إلى الدراسة
270	2.8. المنهج
272	3.8. التحليل
296	4.8. نتائج البحث
301	5.8. التوصيات السياسية
305	6.8. المصادر
312	9. تغيير الانتقال بين الأجيال وتأثيره على السعادة
312	1.9. ملخص
312	2.9. مدخل إلى الدراسة
313	3.9. الإطار المفاهيمي ومراجعة الإنتاج الفكري
317	4.9. البيانات والمنهج
319	5.9. التحليل: التغيرات في الانتقال بين الأجيال وتأثير الانتقالات بين الأجيال على السعادة
324	6.9. التوصيات السياسية
326	7.9. النتائج
327	8.9. المصادر

140	4. الخلافات العائلية وانعكاسها على الأطفال وتغير قيمة الطفل عبر السنين
140	1.4. الملخص
140	2.4. مراجعة الإنتاج الفكري
144	3.4. المعطيات
164	4.4. المناقشة
172	5.4. التوصيات
173	6.4. توصيات السياسة الاجتماعية
175	7.4. المصادر
182	5. العوامل التي تحدد قرار مشاركة المرأة في القوى العاملة في تركيا
182	1.5. مدخل إلى الدراسة
183	2.5. مراجعة الإنتاج الفكري
186	3.5. مجموعة المعطيات والمنهج
187	4.5. الإحصاء الوصفي
191	5.5. نتائج الانحدار
199	6.5. النتائج والسياسات المقترحة
201	7.5. المصادر
204	8.5. الملحق
212	6. تأثير الاختلاف الاجتماعي الديموغرافي والاجتماعي ثقافي على الصراعات بين الزوجين
212	1.6. ملخص
212	2.6. مدخل إلى الدراسة
217	3.6. النتائج
230	4.6. النتيجة والمناقشة
232	5.6. توصيات السياسة الاجتماعية
234	6.6. التكلفة
236	7.6. المصادر

المضمون

12	1. سلوكيات الخصوبة في تركيا: المستويات والمحددات والسياسات
12	1.1. مدخل إلى الدراسة
13	2.1. مصدر البيانات والطريقة
14	3.1. تحول الخصوبة والتغيرات في تفضيلات الخصوبة في تركيا
17	4.1. عدد الأطفال الفعلي وعدد الأطفال المرغوب في تركيا: نتائج TAYA-2016
28	5.1. الملخص والتوصيات السياسية
32	6.1. المصادر
38	2. مراحل تكون الأسرة وحيدة الوالد في فترة تغير تركيبة العائلة التركية ومحددات هذه الأسر وحالتهم الرفاهية
38	1.2. ملخص البحث
39	2.2. الحجة والأهداف
41	3.2. المنهج
44	4.2. الإطار النظري ومراجعة الإنتاج الفكري
50	5.2. تغير تركيبة العائلة
58	6.2. تركيبة العائلة و نوع وعمر أفراد العائلة
62	7.2. مراحل تكون وتطور الوالد الوحيد وملامحه وصفاته
67	8.2. مستوى رفاهية الأسر وحيدة الوالد
74	9.2. سمات الأطفال في الأسر وحيدة الوالد ومستوى رفاهيتهم
82	10.2. نتائج البحث والأولويات السياسية
87	11.2. المصادر
92	3. تغير سن والممارسات الخاصة بالزواج في تركيا وعلاقة هذه التغيرات بالطلاق
92	1.3. ملخص البحث
93	2.3. الحجة والأهداف
94	3.3. المنهج
96	4.3. الإطار النظري ومراجعة الإنتاج الفكري
101	5.3. تغير بداية سن الزواج
111	6.3. التغير المرصود في الزوجات التي تمت في سن مبكر
117	7.3. تغير السمات الخاصة بإقامة الزواج
123	8.3. علاقة سن الزواج والممارسات الخاصة بالزواج مع بظاهرة الطلاق
130	9.3. نتائج البحث والأولويات السياسية
133	10.3. المصادر

Doç. Dr. Radoslaw Antczak

أكمل Radoslaw Antczak دراساته العليا في جامعة لودز قسم علم الاجتماع ثم حصل على الدكتوراه في 2015 بـ Varşova Ekonomik Okulu، وبدأ عمله كباحث في جامعة ساوثهامتون في الفترة 2015-2016، وتناول في بحث الدكتوراه جودة المعيشة في عموم بولندا والاعتبار الاجتماعي، ومن ضمن المجالات التي يهتم بها الرفاه الذاتي والرفاه المادي وصحة المسنين ونتائج شيخوخة النفوس، يحاضر في الجامعة في مجال تصميم الأبحاث وتحليل نماذج الاستهلاك والإحصاء، كما يعمل مستشارا في مكتب بولندا الإلكتروني للإحصاء في موضوعات تخص الإحصاء الاجتماعي وسوق القوى العاملة والظروف المعيشية، ويعمل حاليا في Varşova Ekonomik Okulu بمعهد الإحصاء والديموغرافية كأستاذ مساعد.

Dr. Burcu Özdemir Ocaklı

تخرجت Burcu Özdemir Ocaklı عام 2007 من جامعة بيلكنت قسم الإدارة العامة ثم حصلت على الدراسات العليا من جامعة أوكسفورد في مجال السياسة الاجتماعية المقارنة، وفي عام 2017 حصلت على الدكتوراه منذ جامعة أوكسفورد بمعهد النفوس والشيخوخة بقسم علم الاجتماع، وتناولت في رسالة الدكتوراه العلاقات بين الأجيال في إطار الشيخوخة الديموغرافية، و من مجالات اهتمامها الشيخوخة الديموغرافية والشيخوخة والسياسات والخدمات الاجتماعية الموجهة لكبار السن وقد شاركت في أبحاث دعم ورفع السعة التي أجريت لصالح وزارة العائلة والعمل والخدمات الاجتماعية ووزارة العدل كباحث ومستشار، وتعمل حاليا كباحثة في جامعة أنقرة كلية العلوم الصحية.

Dr. Jason K. Holdsworth

ولد Jason K. Holdsworth عام 1969 في ولاية فيرجينيا بالولايات الأمريكية ودرس بجامعة جاميس ماديسون، ثم عمل بعد تخرجه في مدينة بوسطن ومحيطها ثم انتقل للعيش في تركيا 1995، تعرف على زوجته في اسطنبول التي عمل فيها في العديد من المجالات ثم أكمل دراساته العليا بنجاح مجال الاستشارات العائلية، وانتقل مع عائلته في 2008 إلى أنطاليا من أجل دراسة علم الشيخوخة، وقام بإجراء دراسة ميدانية على المناطق المدنية والريفية لرصد وتحليل عوامل الرعاية التي تؤثر على أقارب العائلة ومشكلات الرعاية، وفي شهر مارس من عام 2013 أتم رسالة الدكتوراه الخاصة به بجامعة دورتموند التقنية والتي تركزت على علم اجتماع الشيخوخة في كلية التعليم وعلم النفس والاجتماع، ثم عمل كعضو هيئة تدريس في جمعة أك دنيز قسم دراسات الشيخوخة في الفترة ما بين سبتمبر 2013 إلى ديسمبر 2016، ومنذ فبراير 2017 يعمل كمحرر الأبحاث الدولية لمجلة Yaşlılık: Senex Çalışmalar Dergisi كما يستمر في أبحاثه المتخصصة في رعاية المسنين ومسؤولية رعاية المسنين بالنسبة لأفراد العائلة والشيخوخة البيئية وخدمات استشارات الموجهة للمسنين.

Prof. Dr. Asghar Zaidi

يعمل Asghar Zaidi في جامعة سول قسم دراسة الشيخوخة كما يشغل منصب أستاذ زائر في London School of Economics and Political Science، عمل قبل هذه الفترة في جامعة ساوثهامبتون في قسم السياسات الاجتماعية الدولية كأستاذ وفي UN-Affiliated European Centre كمدير أبحاث وفي OECD بباريس كعالم اقتصاد وكموظف حكومي في Department for Work and Pension بالمملكة المتحدة، ومن ضمن الموضوعات التي يهتم بها الشيخوخة الصحية والنشطة ورفاهية المسنين والمعاقين والشيخوخة ومجموعات المعطيات الخاصة بالمسنين، ويعمل كمدير لمشروعات Active Ageing Index وHelpage International for Global AgeWatch. لصالح اللجنة الأوروبية و UNECE، وقد أكمل منذ فترة وجيزة دراساته عن حقوق المسنين لجهات AAI في الصين وكوريا و British Council بإسلام آباد و Age Internation UK بباكستان، ولديه عضوية في اللجنة الإدارية لـ ASEM Globaal Ageing بكوريا و عضوية في Core Group of the UN Titchfield City Group on Ageing.

Doç. Dr. Murat Şentürk

أتم دراسة الليسانس في 2004 بجامعة اسطنبول قسم الاتصال ثم حصل على دراساته العليا من جامعة اسطنبول كلية الآداب قسم علم الاجتماع من خلال دراسته بعنوان "استراتيجيات حياة الفقراء: نماذج مصطفى باشا الصغير والبلاط" في عام 2008، وقد حصل على الدكتوراه من خلال دراسته في نفس القسم بعنوان "اسطنبول من منظور التدخلات المدنية" في 2011، وتواجد بمركز Center for Place Culture and Politics الذي يقع في City University of New York The Graduate Center كباحث زائر في 2013، ويعمل حاليا كعضو هيئة تدريس بجامعة اسطنبول كلية الآداب قسم علم الاجتماع، ومن ضمن الموضوعات التي تحظى باهتمامه التدخلات المدنية و المدينة والسياسة و علم اجتماع المكان والعائلة والميديا الجديدة وإدماج التكنولوجيا و علم اجتماع الشيخوخة.

Doç. Dr. Mehmet Fatih Aysan

يعمل Doç. Dr. Mehmet Fatih Aysan كعضو هيئة تدريس بجامعة اسطنبول شهير بقسم علم الاجتماع، وحصل على الدكتوراه في مجال علم الاجتماع بجامعة ويسترن أونتاريو عام 2011 وعمل بنفس الجامعة في الفترة 2010-2012 كعضو هيئة تدريس، من أكثر المجالات التي تجذب اهتمامه الديموغرافية وعلم الاجتماع الاقتصادي والسياسات الاجتماعية، وتشكل أساس دراساته موضوعات مثل سوق العمل وتركيبية النفوس وتأثير السياسات الاجتماعية على رفاهية المجتمع، دعم الاتحاد الأوروبي و IDRC و TÜBİTAK أبحاث الأستاذ Aysan وبعضها نشر في مجلات ومنشورات مثل Routledge و Palgrave و Springer و Population & Development و Canadian Journal of Sociology and Emerging Markets & Finance و Review.

Doç. Dr. Özgür Arun

ولد عام 1977 بقرية في الأناضول وتخرج من جامعة الشرق الأوسط التقنية ODTÜ، ثم استقر بعد تخرجه عام 2001 في برلين واستمر في أبحاثه هناك حتى نهاية عام 2002، وعمل باحثا في ODTÜ قسم علم الاجتماع بعد أن عاد إلى تركيا في الفترة 2004 و 2011، وبدأ أبحاثه كعضو هيئة تدريس في جامعة أك دنيز قسم دراسة الشيخوخة في 2011 ثم استمر في عمله رئيسا لقسم دراسات الشيخوخة في الفترة ما بين 2013 و 2016، وحصل Arun على جائزة في مجال "العلم والخدمة والتشجيع" من جامعة أك دنيز عام 2014 ثم اختير من قبل Association for Gerontology in Higher Education (AGHE) لجائزة Rising Star في عام 2017 والتي تمنح للعلماء التي تقوم بدراسات مؤثرة ومبتكرة ورائدة، وقام Arun بالعديد من الأبحاث والدراسات في موضوعات عدة مثل التعليم العالي والشباب والبطالة والتنمية الريفية والدخل والرفاه والقوى العاملة من الأطفال والإعاقة، وأما دراساته الحالية فتركز على الشيخوخة والعلاقات عبر الأجيال والثقافة والطبقية والأذواق، وهو أول محرر يتم اختياره من تركيا للكتابة في مجلة The Gerontologist الرائدة في مجال دراسات الشيخوخة.

Ar. Gör. Mine Durmaz Aslan

تخرجت من جامعة إيجه قسم العلوم الاقتصادية ثم أنهت تعليمها العالي في جامعة ستوكهولم في السويد في مجال الاقتصادي القياسي، وتعمل كباحث مساعد في جامعة باهتشة شهير مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية (Betam) منذ عام 2013، تهتم كثيرا بالموضوعات البحثية ومن أهمها سوق القوى العاملة ومشاركة المرأة في القوى العاملة.

Dr. Öğr. Üyesi Zübeyir Nişancı

يعمل Zübeyir Nişancı كعضو هيئة تدريس في جامعة اسطنبول شهير، وقد حصل على الليسانس من جامعة بوغاز ايتشي وأتم دراساته العليا في Hartford Seminary، وعمل خلال فترة دراسته العليا كباحث في معهد الدراسات الدينية بهارتفورد Hartford Institute Religion Research ثم حصل على الدكتوراه من جامعة لويولا بشيكاغو في قسم علم الاجتماع، قام بتدريس موضوعات مثل علم الاجتماع الديني ومدخل إلى علم الاجتماع والظلم العالمي والحركات الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية في الفترة ما بين 2009 - 2014 بجامعة لويولا، ثم عمل مستشارا إحصائيا في نفس المدرسة، ومن الموضوعات التي يهتم بها كثيرا علم الاجتماع الديني ومناهج البحث الكمية والمشاركة المدنية والاجتماعية والظلم الاجتماعي والهجرة والعولمة.

Prof. Ferhat Kentel

يعمل عضو هيئة تدريس في جامعة اسطنبول شهير قسم علم الاجتماع، وحصل في 1981 على الليسانس في إدارة الأعمال في ODTÜ ثم أتم دراسته العليا في جامعة أنقرة SBF في 1983 وبعد ذلك حصل على الدكتوراه من باريس EHESS في 1989، وعمل في جامعة مرمره قسم الإدارة العامة باللغة الفرنسية وجامعة اسطنبول بيلجي قسم علم الاجتماع كعضو هيئة تدريس ونشرت له العديد من المقالات في كتب ومجلات مختلفة في تركيا والعالم وتناولت هذه المقالات دائرة واسعة من الحياة الحديثة والحياة اليومية والحركات الاجتماعية الجديدة والدين والحركات الإسلامية والمستنيرين والجماعات العرقية، ومن كتبه وأبحاثه التي نشرت:

Prof. Dr. Aylin İlden Koçkar

حصلت Aylin İlden Koçkar على الليسانس والدراسات العليا والدكتوراه من جامعة الشرق الأوسط التقنية قسم علم النفس وعلم النفس المخبري، وعملت في الفترة ما بين 1998 و 2005 في جامعة الغازي كلية الطب قسم الصحة النفسية للطفل والمراهق وأمراضها، وعملت بنصف دوام في جامعة بيلكنت و جامعة أنطليم كعضو هيئة تدريس في الفترة ما بين 2007-2011، وأتمت بعد حصولها على الدكتوراه على دبلومة Early Childhood Development التي نظمتها International Child Development Initiatives (ICDI) و Sardes التابعة للحكومة الهولندية مؤسسة التعليم العالي، كان لها السبق في إدخال منهج VIPP-SD (منهج التربية الإيجابية) إلى تركيا في البحث والتطبيق، وتعمل حاليا كرئيس قسم علم النفس في جامعة ألتن باش، تخصصات Koçkar في مجال الصحة النفسية للطفل والمراهق وتقوم حاليا بالأبحاث وإعداد المحاضرات عن المشاكل السلوكية التي تواجه الأطفال في فترة ما قبل المدرسة والطفولة والمراهقة، وتستمر في أبحاثها في جامعة ألتن باش بمركز الأبحاث والتطبيق في قسم علم النفس كما أن لديها العديد من المقالات التي نشرت في تركيا والعالم بالإضافة إلى منشوراتها عن مفهوم جامعة الطفل.

Doç. Dr. Mehmet Harma

يعمل Doç. Dr. Mehmet Harma في جامعة قدير خاص بقسم علم النفس وقد حصل على الدكتوراه من جامعة الشرق الأوسط التقنية بقسم علم النفس الاجتماعي، وينصب اهتمامه في موضوعات مثل العلاقات بين الأفراد وانعكاساتها على المجالات المختلفة، ومن ضمن موضوعات البحث التي قام بها العلاقات بين الأفراد وارتباط البالغين و تكوين العلاقات القريبة واستمرارها ووظائفها ومفهوم تنظيم المشاعر وتطويرها.

Doç. Dr. Gökçe Uysal

تخرجت Gökçe Uysal من جامعة جالاطة سراي قسم علم الاقتصاد ثم أتمت دراساته العليا والدكتوراه في الولايات المتحدة الأمريكية بجامعة روتشستر في مجال الاقتصاد، وتعمل مديرا مساعدا في جامعة باهنتشة شهير مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية (Betam) منذ عام 2007، كما أنها تدرس الاقتصاد في نفس الجامعة، تجري دراسات متنوعة عن سوق العمل ومشاركة المرأة في القوى العاملة وبطالة الشباب و توفيق السوريين في سوق العمل التركي ومساواة أدوار النوع الاجتماعي و اقتصاد التعليم و ادخار العائلات.

Doç. Dr. Mehmet Ali Eryurt

تخرج من قسم علم الاجتماع من جامعة الشرق الأوسط التقنية عام 1999، وحصل على درجة الماجستير و الدكتوراه في معهد الدراسات السكانية بجامعة "هاجه تابه"، وتواجد من أجل إتمام دراسات الدكتوراه بمعهد ماكس بلانك للأبحاث الديموغرافية بألمانيا لكثرة اجتهاداته، وفي عام 2013 حصل Eryurt على لقب الأستاذ المساعد في مجال الدراسات الديموغرافية ويعمل حاليا بمعهد الدراسات السكانية بجامعة هاجه تابه، شارك Eryurt في العديد من الدراسات الاجتماعية واسعة النطاق كباحث ومنسق منها أبحاث الصحة والنفوس التركية للأعوام 1998 و 2003 و 2008 و 2013 وأبحاث حالات وفاة الأم المحلية و أبحاث الهجرة وإعادة تشكيل التركيبة السكانية و أبحاث العنف الأسري ضد المرأة للأعوام 2008 و 2014 و أبحاث الهوية الاجتماعية الاقتصادية للاجئين الذين يعيشون في المدن الجديدة والأحوال المعيشية والهوية للأجانب المقيمين في تركيا بصورة قانونية و أبحاث اللاجئين الأفغان في تركيا، لديه مقالات وكتب ومشاركات في كتب عديدة عن موضوعات اجتماعية مثل التحول الديموغرافي في تركيا وسياسات النفوس وظاهرة الإنجاب و وفاة الرضع وفقير الأطفال والظلم الاجتماعي والتقدم في السن والهجرة والتمدد واللجوء نفوس اللاجئين والهجرة العالمية للقوى العاملة.

Prof. Dr. İsmet Koç

أنهى دراسة الليسانس في مجال علم الاجتماع وحصل على الدراسات العليا والدكتوراه في مجال الدراسات الديموغرافية، أهتم كثيرا بعلم اجتماع العائلة وعلم اجتماع الهجرة وسياسات النفوس والآليات الديموغرافية وتطبيق مظاهر الحياة على المجال الديموغرافي وتحليلات انعكاسات النفوس والإجهاض وضعف الخصوبة والإنجاب والوفاة، ومن ضمن الدراسات التي ساهم بها الأبحاث الديموغرافية التي أجريت في 1988 – 2018 بالإضافة إلى أبحاث عن تغير تركيبة العائلة والعنف ضد المرأة ووفاة الأم ومراحل الهجرة الداخلية والخارجية والسكان المهاجرين تحت حماية القوات الدولية، ويعمل حاليا كعضو هيئة تدريس في معهد دراسات النفوس بجامعة "حاجة تابه".

Ar. Gör. Melike Saraç

أتممت دراسة الليسانس في مجال الرياضيات وأنهت دراساتها العليا في مجالي الرياضيات ومناهج البحث الاجتماعي، وحصلت على دراسة الدكتوراه في مجال مناهج البحث الاجتماعي، ينصب اهتمامها في مجال تصميم الأبحاث العلمية ومناهج التحليل الكمية وسمات المحاور في الأبحاث الاجتماعية وتقنيات وطرق النمذجة وعدم الإجابة وجودة المعطيات في الأبحاث الاجتماعية والانحياز للمقبول اجتماعيا وضعف الخصوبة والإجهاض والزواج والطلاق، ومن ضمن الدراسات التي ساهمت فيها الدراسات التي أجريت في الفترة 2014-2018 عن العنف ضد المرأة ودراسات عن المهاجرين تحت الحماية الدولية والأبحاث الديموغرافية التي لا تزال قائمة، وتعمل حاليا كباحثة في معهد دراسات النفوس بجامعة "حاجة تابه".

شكر وتقدير

وللسادة العاملة في SAM للاستشارات البحثية والذين
ساهموا في إتمام وإجراء الدراسة Cenap Nuhurat و
Ortaç و Nesrin Ertürk و Fırat Kahyaoğlu و Ateş
و Birce Kahyaoğlu و Aslı Sarıoğlu و Kerem Erverdi

ولكتاب المقالات العلمية أساتذتنا القديرين İsmet Koç
و Aylin İlden Koçkar و Mehmet Ali Eryurt و Mehmet Harma و
Gökçe و Murat Şentürk و Mine Durmaz و Uysal و
Melike Saraç و Ferhat Kentel و Mehmet Fatih Aysan و
Radoslaw و Asghar Zaidi و Zübeyir Nişancı و Antczak
Özgür و Burcu Özdemir Ocaklı و Jason K. Holdsworth و Arun

Dr. Yasemin ESEN

نائبة الرئيس في مديرية البحث الاجتماعي وتطوير
السياسات

بالرغم من الاحتياج المستمر والمتزايد للمعطيات
العلمية الخاصة بالعائلة التركية والتي تعتمد على
النماذج وتخص عموم تركيا إلا أن عدد هذه الدراسات
يظل قليلا غير كافي، وعلى الجانب الآخر إن الحاجة
إلى الدراسات العلمية التي تقدم دعم مبني على
معطيات من أجل إنشاء السياسات الاجتماعية الموجهة
للعائلة أمرا واضحا لا يمكن التغافل عنه.

إن هذه الدراسة الهامة تم إنجازها من قبل المدراء
والمختصين والعاملين القديرين في المديرية العامة
للعائلة والخدمات الاجتماعية، لذلك نود أن نقدم
الشكر والتقدير لجميع العاملين في إعداد مجموعات
المعطيات لأبحاث تركيبة العائلة التركية TAYA
والتي نفذتها مديريتنا واعتمدت عليها هذه الدراسة
وجميع من ساهم في تحديد أهداف ومجال المقالات
العلمية في إطار الدراسة وجميع من شارك في
مرحلة كتابة التقارير

ولجميع العاملين في مديرية الاستراتيجيات الرئاسية
والميزانيات بالجمهورية التركية والتي ساهمت في
إعداد الأبحاث الاجتماعية من خلال توفير الميزانية
الخاصة بالبحث

ولأساتذة المشاركين في مرحلة تقييم الدراسة من العاملين
في مديرية البحث الاجتماعي وتطوير السياسات

Tuğba و Neriman Kaya و Derya Gümüş
Didem و Emre Tefik Çampınarı و Şahin
و Ercan Üçpınar و Zeynep Bayrak و Turğut
Nuray و Ömer Faruk Daniş و Dursun Ayan
Şehitoğlu

في هذا المجال، وعادة على ذلك يجب القيام بدراسات أكثر من أجل رصد مستوى تأثر الأطفال بتغير العائلة التركية، كما أن تأسيس الزواج على أسس صحيحة من ناحية وتقديم الدعم للأفراد في مرحلة الطق أو لأبناء المطلقين مرتبط بحجم المعلومات المتوفرة بخصوص متغيرات الزواج والطلاق في تركيا، على الجانب الآخر تركيا الآن تحتوي على نفوس من كبار السن إلا أن هذا النفوس يلعب دوراً مهماً في تحقيق الرفاهية للعائلة إذ أن الأدوار والتجارب التي يتم تناولها عبر الأجيال والدعم المادي والمعنوي لعب دوراً رئيسياً في مستوى رفاهية العائلة التركية، تساهم المعلومات المتوفرة عن نوعية التعاون بين العائات والمتغيرات التي تساعد على تقوية العلاقات العائلية والتجارب بين الأجيال ومحددات تناقل الدعم ونتائج ومعرفة آليات الرعاية والدعم في تحديد السياسات والخدمات الموجهة للعائلة بشكل كبير. تشمل أبحاث تركيبة العائلة التركية معطيات عن هويات العائات ومشكلاتهم الرئيسية وميولهم، ولكن من أجل الحصول على نتائج علمية من جهة وتحديد الحلول الموجهة للمجالات التي تشكل أولويات سياسية وإنشاء السياسات الملائمة يجب العمل على هذه المعطيات وإجراء التحليلات المتقدمة، لذلك فإن "أبحاث التحليلات الإحصائية المتقدمة لتركيبية العائلة التركية" جاء كي يغطي هذا الاحتياج ويكمل النقص الذي يعاني منه المجتمع التركي في المجالات التي تم ذكرها أعلاه، أتقدم بالشكر لجميع من ساهم في هذا العمل وأتمنى أن يكون عم مفيداً للمؤسسات الرسمية وجميع العاملين في هذا المجال على حد سواء.

Ali ÇEVİK

الأسرة و المجتمع لخدمات العام المدير

إن جوهر الحياة الاجتماعية التي نعيش فيها كإنسان، والذي نجد أنفسنا فيه بكل جوانبه الفيزيائية والميتافيزيقية هو بالطبع الأسرة. إن فهم البشر والأسرة والمجتمع ضرورة لا غنى عنها من أجل وضع سياسات اجتماعية خاصة بالطبيعة البشرية. لهذا السبب وتحمل وزارة العائلة والعمل والخدمات الاجتماعية مسؤولية كبيرة سواء من إنشاء السياسات الاجتماعية وتنسيق الخدمات الاجتماعية و جمع المعلومات والمعطيات التي تشكل المدخل الرئيسي لإنشاء السياسات الاجتماعية، وعلى جانب آخر تعمل المديرية العامة للعائلة والخدمات الاجتماعية بنفس الوعي بالمسؤوليات في مجال السياسات العائلية والخدمات الاجتماعية الموجهة للعائلة، ومن ناحية أخرى الغرض من جمع المعطيات والفعاليات البحثية لا تقوم بتقديم الأبحاث التي تفيد الجهات التي تهتم بالعائلة من المنظور الضيق وإنما تقدم أبحاث تفيد جميع المؤسسات التي لها دور في إنشاء السياسات الرسمية، إن الدراسات التي تجريها المديرية العامة للعائلة والخدمات الاجتماعية تعتبر من أهم المكتسبات التي تفيد الأكاديميين والمؤسسات الرسمية والباحثين المختصين في هذا المجال والتي توفر المعطيات الرقمية الهامة، وتعتبر مجموعة أبحاث تركيبة العائلة التركية التي أجريت في 2006 و 2011 و 2016 هي أهم نموذج لهذه الدراسات.

من أهم الأولويات السياسية للأعوام القادمة في إنشاء السياسات التي تسعى إلى تقوية الروابط العائلية وتعزيز القيم العائلية ويمكن للأطفال النظر إلى المستقبل بأمان والحفاظ على الهيكل السكاني الديناميكي في تركيا، ومعرفة أسباب التوافق أو عدم التوافق بين الأزواج والعوامل التي تؤثر في تكوين الأسر وحيدة الوالد والأسباب التي تؤدي إلى تغير عادات الزواج والطلاق هي أهم خطوة من أجل إنشاء سياسات ملائمة

مقدمة (معالي الوزير)

للعائلة والخدمات الاجتماعية لسنوات طويلة معطيات قيمة حول موضوعات مثل تركيبة العائلة التركية والتركيبية الديموغرافية التركية والاحتياجات المختلفة للفئات الاجتماعية ووضع الخدمات الاجتماعية.

ومن أهم الدراسات التي أنجزت فيما يخص السياسات الاجتماعية المبنية على المعطيات هي أبحاث تركيبة العائلة التركية التي يتم تنفيذها بشكل دوري والتي تلقي الضوء على موضوعات مثل سمات أفراد العائلة في تركيا والتعليم والزواج والطلاق والأطفال والشيخوخة وعلاقات الأقارب والجيران لتشكل مدخلا هاما للسياسات الاجتماعية، ولكن علماء الاجتماع والخبراء من صانعي السياسات أحوج إلى تحليل العلاقات أكثر من المعطيات الخام حول سمات العائلة والمشكلات الاجتماعية وميول أفراد العائلات، على سبيل المثال إن العوامل المحددة للرفاهية تشكل أهمية أكثر من مستوى رفاهية العائلات أو معلومات حول الأسباب التي تدفع الشباب إلى الإدمان أكثر نفعا من المعطيات حول مستوى انتشار الإدمان، وتحصيل هذه المعلومات الهامة يحتم على الأكاديميين والخبراء إجراء دراسات أكثر تقدما، وفي هذا الإطار تعكس "الأبحاث الإحصائية المتقدمة حول تركيبة العائلة التركية" المثال الأجمل والأكثر نفعا.

إن الدعم الذي قدمه الأساتذة الجامعيون والمساهمون وموظفو الوزارة لعب الدور الأكبر في إعداد "الأبحاث الإحصائية المتقدمة حول تركيبة العائلة التركية" بشكل يلبي الاحتياج في مثل هذا المجال الحيوي، أتمنى أن تكثر وتنتشر مثل هذه الدراسات وأن يتم تقييم نتائجها من قبل زملائنا من صانعي السياسات.

مع دخول الألفينيات قدمت مبادرات هامة في مجال السياسة الاجتماعية في دولتنا ولم تتوقف هذه المبادرات عند تحقيق نجاح ملحوظ في محاربة الفقر والتنمية البشرية فحسب بل إنها تبنت أيضا مبدأ تحقيق الرفاهية والمساواة للجميع، وبعد إنشاء وزارة العائلة والسياسات الاجتماعية في عام 2011 وصلت تركيا إلى مرحلة متقدمة من حيث محاربة الفقر وحماية الأطفال ورفع المستوى الرفاهي لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وتطوير سياسات العائلة ونشر الخدمات الموجهة للعائلة، وهذه البنية الإدارية الصلبة التي أسست من أجل تطبيق السياسات الاجتماعية تطورت بإنشاء وزارة العائلة والعمل والخدمات الاجتماعية في 2018 والتي أتاحت فرصة تنسيق الخدمات الاجتماعية من خلال منفذ موحد.

وإلى جانب التحول السريع في القطاع العام دعم مفهوم العائلة المتوارث منذ القدم والذي هو حجر أساس المجتمع التركي تحت رعاية وحماية الدستور وأصبح يحظى بأهمية بالغة، وأصبحت السمة الغالبة التي تميز السياسات الاجتماعية التي تطبق في تركيا هي تركيزها حول العائلة إذ أن الهدف الرئيسي الذي سعت إليه السياسات الاجتماعية التي رسمتها مؤسسات القطاع العام هو تقوية الروابط العائلية ومعالجة المشكلات التي تظهر نتيجة العولمة والتحول الذي شهدته الحياة الاجتماعية والعملية والذي أدى بالتأكيد إلى تحول في العائلة، وحالة التحول والتغير المستمرة التي تمر بها العائلة تحتم على سياسات العائلة أن تتسم بالتفاعلية والمشاركة والعصرية وأن تكون مبنية على المعطيات مما يزيد من الحاجة الملحة إلى أبحاث العائلة المتنوعة والدقيقة، وتوفر الأبحاث التي تعدها المديرية العامة

Zehra Zümrüt SELÇUK
الوزير

بطاقة

الجمهورية التركية وزارة العائلة والعمل والخدمات الاجتماعية
المديرية العامة للعائلة والخدمات الاجتماعية

التحليل الإحصائي المتقدم لتركيبية العائلة التركية، 2018

مدير المشروع

Dr. Yasemin Esen

Cenap Nuhurat

منسق المشروع

Derya Gümüş

Fırat Kahyaoğlu

مجموعة تقييم ومتابعة المشروع

Ercan Üçpınar, Nuray Şehitoğlu, Dursun Ayan,
Neriman Kaya, Tuğba Şahin, Ömer Faruk Danış,
Emre Tevfik Çampınarı, Zeynep Bayrak,
Didem Turğut

المراجعة والتصحيح

Derya Gümüş

Aslı Sarioğlu

مستشار المحتوى الأكاديمي

SAM Araştırma Danışmanlık ve
Tanıtım Hizmetleri A.Ş.

التصميم والتنفيذ

Serap Ergel Firtına

صورة الغلاف

Shutterstock.com

سلسلة البحث والسياسة 65، أنقرة

الطبعة الأولى، 2019 أنقرة

ISBN: 978-605-7888-03-7

الطبعة والمجلد



انقرة/ بني محلة. أوستيم. منطقة و س ب. جادة 1256.

رقم: 11 _ 06370 .

هاتف: 0312 354 91 31 (pbx)

فاكس: 0312 354 91 32

بريد إلكتروني: bilgi@tdv.com.tr

للاتصال

الجمهورية التركية وزارة العائلة والعمل والخدمات الاجتماعية
طريق اسكي شهير حي سوغوت أوزو 2177 شارع رقم A/10
الدور: 24 تشانكايا/ أنقرة

هاتف: + 90 312 705 5513

فاكس: + 90 312 705 5599

بريد إلكتروني: arsupol@aile.gov.tr

www.aile.gov.tr

© 2019 جميع حقوق نشر هذا الكتاب محفوظة

لا يمكن نسخه أو جزء منه بأي شكل و أي صورة إلكترونية أو البية أو
تصويره أو تسجيله دون إذن وزارة العائلة والعمل والخدمات الاجتماعية
بالجمهورية التركية. جميع الآراء الواردة في الكتاب إنما تعبر عن
أصحابها فقط.

ةي عامت جال تامدخل او لمعل او ةلئاعل ا ةرازو ةيكرتل ا ةيروهمجل ا
ةي عامت جال تامدخل او ةلئاعل ل ةماعل ا ةيري دمل ا

،ةيكرتل ا ةلئاعل ا ةبيكرتل مدقتمل ا يئاصح إل ا لي لحتل ا

2018